

على مَرْهِب عَالِم المَرَيْنة أَبِي عَبَداللَّهُ مَالك بن أَنَسِ إِمَامِ دَارالهِ جُرَة

تَصِيْف القاضي أَي محَدَّعِبَدَالوهَّاب عَلي به نَصرا لَمَا لَكِي المَّرَفُ صُنَّة ٢٢٢ ه

> تحقیق محرمس محرمسی (مین) یک (الشّاخي

منشورات محروکی بیانی دارالکنب العلمیة سررت سناد



على مَنرهب عَالِم المَرينة أبَي عَبَد اللهُ مَالك بن أنسَ إِمَامِ دَارالهِ جُرَة

تىسىنى القاضي أُبَي محدَّعِتَرالوهَّابِعَلي به نَصرا لَمَا لَكِي المترَّفُ سَنَة ٤٢٢ ه

> تحقیق محمرسی محمد شدی الله گافتی

> > الجتزء الأول

سنثورات محرکی بیانی دارالکنب العلمیة سررت بستان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق لللكية الادبية والفنية محقوظة لحار الكتب العلمية بيروس - ابنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسماوانات ضوئية إلا عوافقة الناشر خطيات

Copyright © All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

> الطّبعَـــّـة ٱلأَوَّلِــــ ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت _ لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت تلفون وفاكس : ٢٦٤٢٨ - ٢٦١١٣٥ - ٢٠٢١٢٢ (٩٦١)٠٠ صندوق بريد: ٩٤٦٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax: 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

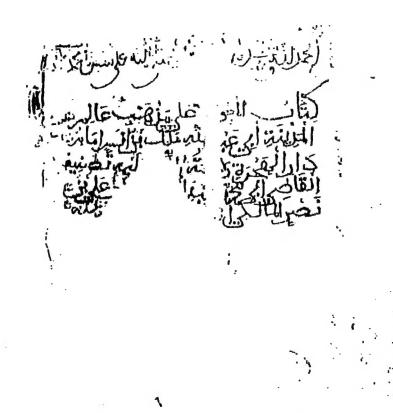
Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House P.o.box: 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-0015-7

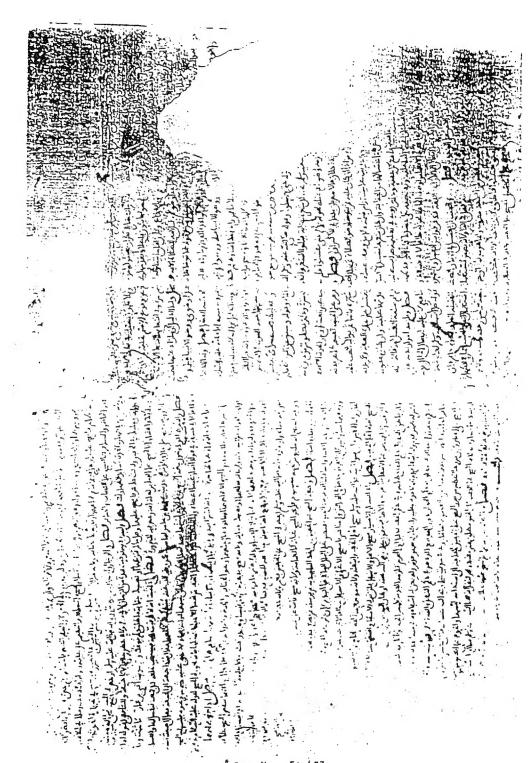
EAN 9782745100153

lo 00016

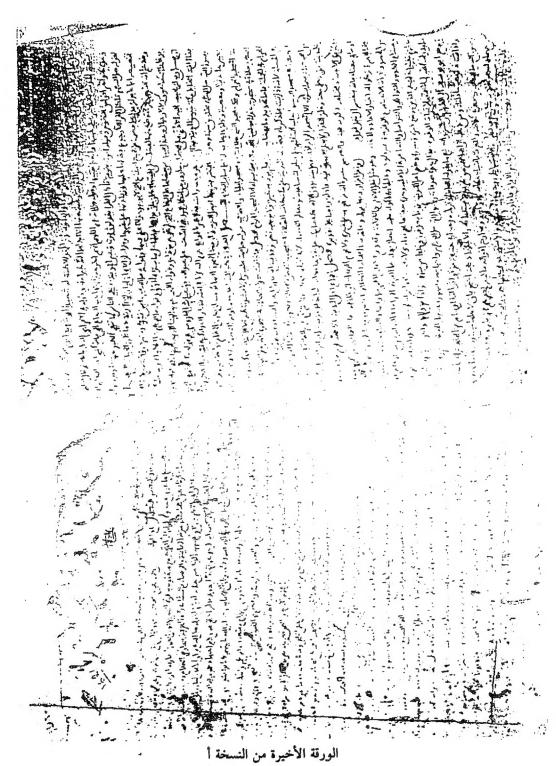
9 782745 100153

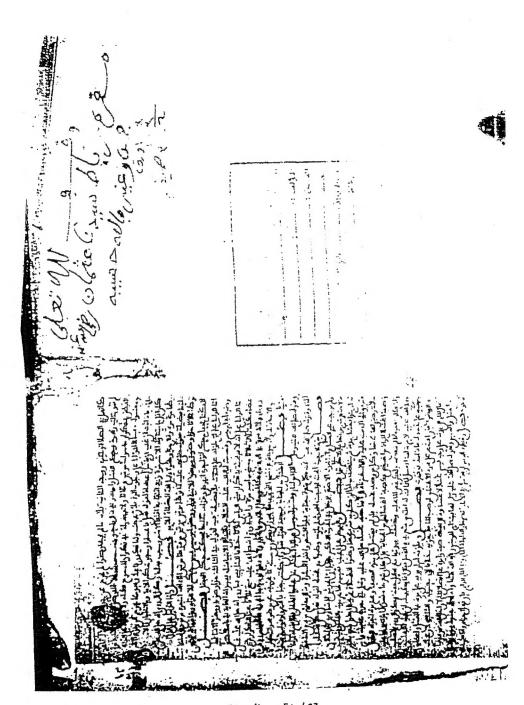


طرة النسخة أ

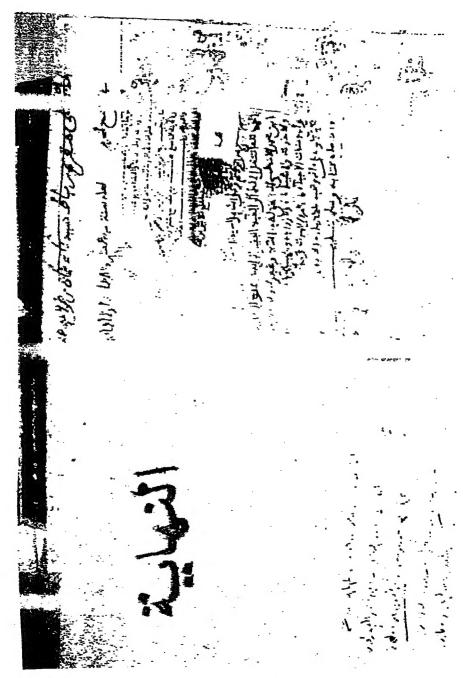


[ق/١] من النسخة أ

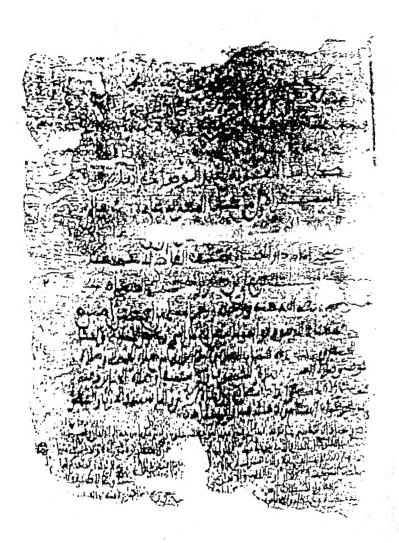




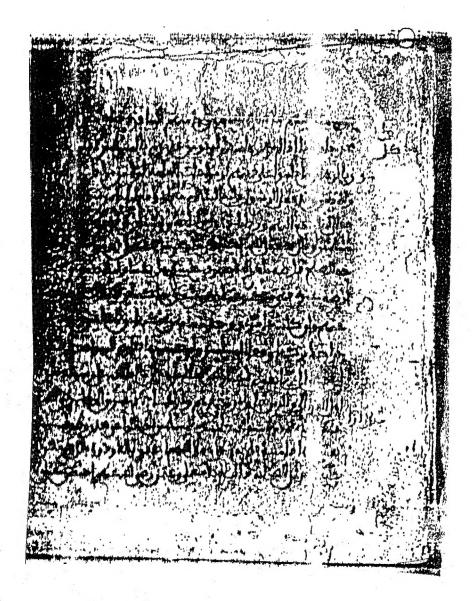
[ق/ ١] من النسخة ب



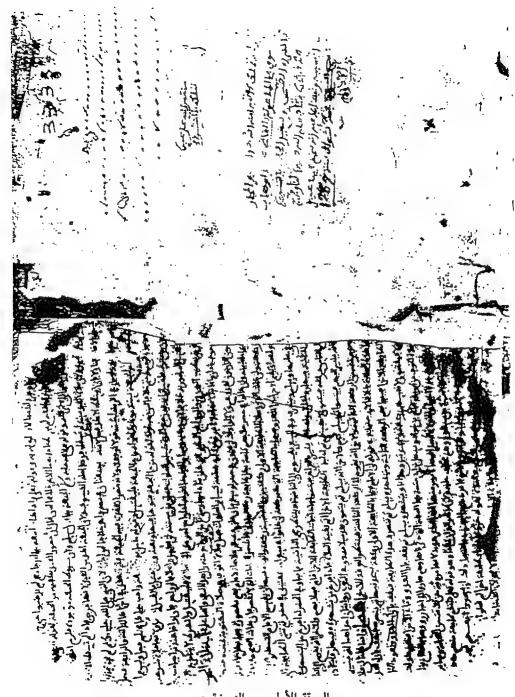
الورقة الأخيرة من النسخة ب



[ق/ ١] من النسخة ج



الورقة الأخيرة من النسخة ج



الورقة الأولى من الن

الفهرس

غحة	الموضــــوع الم
٣	مقدمة التحقيق
٧	ترجمة المصنف
٨	وصف مخطوطات الكتاب
٩	مقدمة المصنف
11	١ ـ كتاب الطهارة
44	باب المسح على الخفين
78	ياب المنسح على العصائب والجبائر
40	باب التيمم
٤٤	باب الوضوء
09	باب الاستنجاء
11	باب في طهارة الماء
٨r	ياب في الدماء
W	۲ ـ كتاب الصلاة
۸۳	ياب الأذان والإقامة
9.	باب في القبلة
1.1	باب في ستر العورة
1.7	ياب في سجود السهو
115	باب في القنوت
14.	باب في الإمامة
140	باب ني صلاة الجماعة
144	باب في الجمع بين الصلاتين
179	باب في قضاء الفوائت
122	باب في صلاة المسافر
۱۳۸	باب الترتيب في قضاء الفوائت
131	ياب في المشي إلى الفُرح في العبلاة

صفحة	الموضــــوع ال
124	باب في صلاة العاجز
120	باب في الحدث والرعاف في الصلاة
184	باب في سجود التلاوة
101	باب في صلاة الجمعة
171	باب في صلاة الخوف
140	باب صلاة العيدين
1.1.1	باب صلاة الكسوف
۱۸۵	ياب صلاة الاستسقاء
19.	٣ ـ كتاب الجنائز
19.	باب صفة غسل الميت
190	باب كفن الميت وحنوطه ومؤونة الدفن
197	باب وقت الصلاة على الجنائز
Y • Y	٤ _ كتاب الزكاة
***	باب زكاة معادن الذهب والفضة
440	باب في زكاة الإبل
741	باب في زكاة البقر
777	باب زكاة الغنم
737	باب في زكاة الحبوب والثمار وغيرها
77.	رباب زكاة الفطر
۸۲۲	باب أصناف الذين تجب لهم الصدقات
277	باب أخذ الجزية من أهل الذمة
179	ه ـ كتاب الصيام
YAA	ياب الصوم الشرعي
794	باب فيمن أكل أو شرب أو خرم الإمساك ناسيًا وهو صائم
۳۰۷	٢ ـ كتاب الاعتكاف
317	٧ ـ كتاب المناسك
۳۲۳	باب في مواقيت الحج

سفحة	وع الد	الموضــــــ
۳۲۹		باب أركان الحج
٥٣٣		
۳٤١	سيدًا وهو محرم أو ذبحه أو صاده	
700		باب أضرب الح
۳۷۷	مكة والطواف	
۳۷۳	عمال الحج	
ም ለዩ	بيار	
" ለገ		باب نيما يفسد
۲۹۲		
113	والنذور	
£ YV		باب النذر
£ 7 78	حي	
433		باب العقيقة
£ £V		١١ ـ كتاب الصيد
200		
173		
173		باب الأشربة
٤٧٣	ح وأبوابه والطلاق وما يتعلق به	١٣ _ كتاب النكا.
٤٨٠	نرط في صحة عقد النكاح	باب الولى ا
٤٨٧	م الأب على ولده الصغير	باب في خل
195	شهاد على عقد النكاح	
44		باب في الم
715	رب النكاح	باب في عير
11	يوب التي توجد في الزوج وتمنع الوطء	
170		باب فی متع
77	يقة على الأزواج	
770	ا- المنفي الخوف عليه	ا ، ا ،

باب في الرضاع

727

704

الفهرس

لصفحا	الموضـــوع	
٣	١ ـ كتاب البيوع	٤
١.	باب في بيع المزابنة	
١٤	باب المبيعات على ضربين	
۲.	باب المبيع على ثلاثة أضرب	
34	باب القرض	
۳۷,	باب في بيع السلم قبل قبضه	
49	باب في بيع الثمار	
٤٧	باب في العرية	
٥١	باب في منع التفاضل في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة	
70	باب في بيع الغرر	
70	باب فی الخیار	
۷١	باب في بيع السلعة المعيبة	
٨٢	باب في عهدة العبد والآمة	
۸Y	باب في منع التفرقة في البيع بين الأمة وولدها	
٨٨	باب في التصرية	
41	باب في اختلاف المتبايعان في مقدار الثمن	
48	باب في الاستبراء	
41	١٠ _ كتاب الإجارات	٥
119	باب في الجعالة	
177	١٠ ـ كتاب القراض	Ţ
۱۳۱	١١ ـ كتاب المساقاة وكراء الأرض والمزارعة	/
۱۳۷	باب في كراء الأرض	•
189	١/ ـ كتاب الشركة	٨
133	1 - كتاب الرهون	1
101	٢ ـ كتاب الحجر	•

صفحة	الموضـــوع
170	باب في الحجر على المفلس
174	باب في حلول الدين المؤجل
171	باب إذا اتجر العبد فأدان بغير إذن سيده
۱۷۳	٢١ ـ كتاب الصلح
140	باب في إحياء الموات
141	باب الوديعة
۱۸٥	باب العارية
۱۸۷	۲۲ ـ كتاب الغيصب والتعدى
197	باب الاستحقاق
199	۲۳ ـ كتاب الحوالة
۲٠١	باب الحمالة
۲.0	۲٤ ـ كتاب الوكالة
۲۱.	٠٠ ـ كتاب الإقرار
777	۲۲ ـ كتاب اللقطة
777	۲۷ ـ كتاب الشفعة
٧٤٠	۲۸ ـ كتاب القسمة
727	باب اللقيط
727	۲۹ _ کتاب الجراح
728	باب في اشتراط تكافؤ الدماء في القصاص
404	باب في أنواع القتل
774	باب في انواع الدية
۲۷۰	باب من الديات
777	باب في دية المرأة والكتابي والمجوسي والعبد
14 1	باب في القسامة
171 79.	
	باب الدية موروثة
797	باب في دية الجنين

سفحة	الموضــــوع الد
444	باب في حد السحر
AP Y	باب في غسل المقتول من الفئة الباغية والصلاة عليه
799	باب في الحرابة
۲ - ۳	باب في صائل الفحل
۳.٥	۳۰ _ كتاب الحدود في الزنا
۲۱۱	باب في حد الزاني البكر
۳۱٤	باب فيما يثبت به الزنا
٣٢٩	باب في حد القذف
۲۳۷	٣١ ـ كتاب القطع
307	٣٢ _ كتاب العتق
۳٦٣	باب فيمن أعتق في مرضه عبيد لا مال له غيرهم
۳۷۰	باب الولاء
479	٣٣ _ كتاب المكاتب
490	٣٤ _ كتاب المدبر
٤٠١	٣٥ ـ كتاب أمهات الأولاد
٤٠٨	٣٦كتاب الأقضية والشهادات والدعاوى والبينات وما يتعلق بذلك
277	باب العدالة معتبرة في الشهادة وشرط في قبولها
٤٤٠	باب في القدر الذي يلزم في التزكية
733	باب تحمل الشهادة فرض في الجملة
233	باب في أقسام البينة
207	باب في شهادة الأعمى والأخرس
275	باب في الدعاوي والبينات
٤٨٤	٣٧ _ كتاب الحبس والوقوف والصدقة والعمرى والرقبى وما يتصل بذلك
£9V	باب عقد الصدقة والهبة يصح ويلزم من غير قبض
٧٠٥	٣٨ _ كتاب الوصية
۱۳٥	٣٩ ـ كتاب المواريث
٥٤.	باب فيمن يرثون من الرجال والنساء

الصفحة	الموضــــوع
οξξ	باب فيمن يحجبون
٠٥٠٣	باب في ترتيب المواريث على النسب
٠٦٣	بأب في اجتماع الفروض
770	٤٠ ــ كتاب الجامع
٥٧٠	
رحمه الله، وترجيح مذهبه ٢٠٥	باب في فضل المدينة والصلاة بها وفضل مالك ر

بِنُ لِمُواَلِحَهُ نِ الرَّحِ لِي المِنْ الرَّحِ المِنْ المُنْ الرَّحِ المِنْ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُن

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد^(۱):

فاعلم أنه قيل إن آلات العلم أربعة:

الأول: شيخ فتاح: أى لأقفال القلوب، وهو الذى كملت أهليته، واشتهرت صيانته، وكان له فى العلوم الشرعية تمام الاطلاع، وله مع من يوثق به من مشايخ عصره كثرة بحث وطول اجتماع، يفيد التفهم والتعليم ويعامل الطالب بالتأديب، يوضح له العبارة ويجلى له الإشارة، ويجلو مرآة قلبه بلطائف المعارف الواردة من فضل الله تعالى، لفظه دواء ولحظه شفاء ينهض المتوانى حاله، ويدل الجاهل على الله تعالى مقاله، لأن فتح كل واحد ونوره على حسب متبوعه ونوره، وغير خاف أن المشيخة شأنها عظيم وأمرها عال جسيم، وقد ألف العلماء في بيان آدابها الرسائل العكيدة.

ولله در القائل:

من يأخمذ العلم عن شيخ مشافهة ومن يكن آخذًا للعلم عن صحف وقال آخر:

أمدعيًا علمًا وليس بقارئ أتزعم أن الذهن يوضح مشكلاً وإن ابتغاء العلم دون معلم وقال آخر:

يظن المرء أن الكتب تجـ دى ومـا يدرى الجهول بأن فيها

يكن من الزيغ والتحريف في حرم فعلمه عند أهل العلم كالعدم

كتابًا على شيخ به يسهل الحزن بلا مخبر تالله قـد كذب الذهن كموقـد مصبـاح وليس له دهن

أخامنهم لإدراك العلوم غوامض حيرت عقِـل الفهيم

⁽١) تسمى فصل الخطاب.

وإذا رمت العلوم بغير شيخ ضللت عن الصراط المستقيم وتلتبس الأمور عليك حتى تصير أضل من توما الحكيم

والشيخ: بفتح الشين المعجمة لغةً: من استبان فيه الشيب(١).

وفي العرف العام: العاقل أو المحنك بالتجارب أو المرشد(٢).

وفى العرف الخاص: الراسخ فى علوم الشرع الشلاثة الإيمان الذى هو مادة علم التوحيد، والإسلام الذى هو مادة علم المطلوب فى علم السلوك والحقيقة (٢).

والثانى: عقل رجاح أى عظيم الرجحان بمعنى الرزانة وذلك لأنه منبع العلم وأسه، ولولا العقل ما كان العلم، وإذا كان راجحًا ـ أى: رزينًا ـ كان صاحبه كثير التثبت والتأمل فيسلم من شين الخطأ كلامه، ويتحلى بزين الصواب نثره ونظامه (٤).

والثالث: كتب صحاح، لأنها أعون شيء على تحصيل العلم وبقائه إذ ما كتب قرّ، وما حفظ فرّ، وفي الحديث اقيدوا العلم بالكتابة، (()). وقد نص العلماء على أن كتابة العلم فرض كفاية، وإنما قيدت بكونها صحاحًا، أي بريشة من كل عيب كالنقص، والتحريف، لأنه لا يجوز النقل من نسخة كتاب إلا إن وثق بصحتها وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفها، أو تعددت تعددًا يغلب على الظن صحتها، أو رأى لفظها منتظمًا، وهو خبير فطن يدرك السقط، والتحريف، فإن انتفى ذلك قال: وجدت كذا أو نحوه (()).

⁽١) قال الشيخ الفيروزآبادي: هو من استبانت فيه السن. انظر القاموس المحيط (١/ ٢٦١).

⁽٢) انظر: السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص٢٤).

⁽٣) انظر: السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص٢٤).

⁽٤) انظر: السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص٢٤).

⁽٥) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٥٩/١) ح (٨٨)، والحاكم في المستندركه، في العلم (٥/ ٢٠٣).

وعزاه الحافظ العجلونى لأبى نعيم، والعسكرى، ونقل عنه أنه قال: ما أحسبه من كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم بل من قول أنس رضى الله عنه، فقد روى عبد الله بن المثنى عن ثمامة أنه قال: كان أنس يقول لبنيه: (يا بنى قيدوا العلم بالكتابة). فهذا علة الحديث. انظر كشف الحفاء للعجلونى (١٩/١ ـ ١٢٠) ح (٣٢٨).

⁽٦) انظر: السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص٢٤).

والرابع: مداومة وإلحاح: أي مداومة على الدرس، والتكرار، والملازمة لخدمة العلم، مع الجد والاجتهاد في تحصيله وتفهمه، وقد قيل:

اطلب ولا تضجرن من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا

أما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

والأولى المواظبة عملى الدرس والتكرار لما قسرأه أول الليمل وآخسره، فسإن مما بين العشاءين مبارك، ووقت السحر أبرك، وقيل:

يا طالب العلم باشر الورعا وجانب النوم واحذر الشبعا

داوم على الدرس لا تفارقه فالعلم بالدرس قام وارتفعا

والإلحاح والإكثار من طلبه وتحصيله، لأن طلب الشيء من وجه واحد مع الإلحاح أقرب لنواله، والعلم بالمداومة والإلحاح، يصير ملكة أي هيئة راسخة في النَّفس.

فائدة (١):

الملكات ثلاث: ملكة الاستحصال وهي كيفية راسخة في النفس تستعد بها النفس استعداداً قريبًا لقبول ملكة الاستخراج، وتحصل هذه الملكة بأخذ أوائل العلوم ومباديها الأولية من أفواه الرجال. وتليها ملكة الاستخراج وهي التي تستخرج بها المعاني من العبارات الواردة عليها بسهولة من غير مشقة، وتحصل هذه الملكة بإتقان العلوم الآلية وبالمواظبة على المطالعة، وتليها ملكة الاستحضار، وهي التي بها تستخرج النفس به المعاني والعلوم الخائبة عنها متى شاءت بسهولة من غير تجشم مراجعة إلى محلها من الكتب، وهي أعز الملكات (٢).

واعلم أن طالب العلم متزوج لأنه ذلج العلم بين أفخاذ النساء، والعلم إذا لم تعطه كلك لم يعطك بعضه.

العلم حوب للفتى المتعالى كالسيل حوب للمكان العالى

⁽١) الفائدة لغة: ما استفيد من علم أو مال. انظر القاموس المحيط (١/ ٣٢١).

واصطلاحًا: المسألة المرتبة على الفعل من حيث هي كذلك.

وعرفت بأنها كل نقع ديني أو دنيوي. انظر السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص٦٣).

⁽٢) انظر: السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص٢٧).

وقال بعضهم: المختص بالمتعلم من التوفيق أربعة أشياء: ذكاء المقريحة، وطبيعة صحيحة، وعناية مليحة، ومعلم ذو نصيحة، ويعضهم جعلها ستًا ولذلك قال:

أخى لن تنال العلم إلا بستة سأنبيك عن تفصيلها ببيان

ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وإرشاد أستاذ وطول زمان

وإذا جمع المتعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم: العقل، والأدب، وحسن الجمع.

وإذا جمع المعلم ثلاث خمصال فقد تمت النعمة عملى المتعلم: الصبر، والتواضع، وحسن الخلق.

والحاصل: أن شروط العلم كمثيرة فكن فيها على بصيرة، فإن الراحة والمطاعم الدسيمة، واختلال العزم، وفتور الهمة لا تجلب إلا الخيبة والجهالة والغرور(١١).

﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ﴾ [النور: ٤٠].

والله سبحانه وتعالى ولى التسوفيق، وصارف التعويق، نسأله من فــضله أن يوفقنا ويعيننا وأن يحفظ علينا إيماننا وأدياننا، وأن يلهمنا ويعلمنا ما جهلناه.

طالب العلم / محمد فارس

⁽١) انظر: السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص٣١).

ترجمة المصنف

هو أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن أمير العرب مالك بن طوق التغلبى البغدادى العراقى المالكى. ولد ببغداد سنة (٣٦٢هـ)، وكانت ولادته في بيت علم فكان أخوه محمد بن على بن نصر أديبًا.

وتعلم القاضى على يد مشايخ منهم: الأبهرى، والقاضى الباقلانى، وأبو القاسم بن الجلاب، والعسكرى، وابن شاهين، وابن القصار، وابن شاذان، وغيرهم.

وقد خرج القاضى ـ رحمه الله ـ من العراق إلى مصر وتولى فيها القضاء. وقد كان زاهدًا عابدًا كثير الحفظ، جيد العبارة فقيها أديبًا، وكان شيخ المالكية في عصره وعالمهم.

وبلغ درجة فى العلم والتأليف وانشخاله بهما أنه لما توفى أراد أهل زوجته أن يزوجوها، فقالت لهم: إذا عزمتم فزوجونى على أنى بكر. فلما استفسروا عن ذلك، قالت: أول ليلة دخل على صلى ركعتين وجلس ينظر فى كتبه ولم يرفع رأسه، ثم كذلك فى سائر أيامه، فتزينت يومًا ثم لعبت بين يديه، فرفع رأسه ونظر إلى وتبسم وأخذ القلم الذى بيده فجره على وجهى وأفسد به زينتى ثم أكب رأسه على كتبه لم يرفعه بعد ذلك حتى انتقل إلى ربه عز وجل.

وللقاضى آثار علمية جلية، منها: «المعونة فى الفقه على مذهب الإمام مالك» وهو كتابنا هذا. و «التلقين» وهو مختصر لفقه الإمام مالك. و «عيون المسائل». و «اختصار عيون الأدلة». و «الإشراف على مسائل الخلاف». و «البروق فى مسائل الفقه». و «البروق فى مسائل الفقه». و «غرر المحاضرة ورءوس مسائل المناظرة». و «الإفادة». وهو فى أصول الفقه، وغيرها من الكتب.

توفى .. رحمه الله .. بمصر سنة اثنتين وعــشرين وأربعمائة (٤٢٢هــ)، ودفن عن قرب من قبر إمامنا المعظم الشافعي ــ رضى الله عنه ــ(١).

⁽۱) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للحافظ اللهبي (۲۹/۱۷)، شذرات الذهب (۲۲۳/۳)، وفيات الأعيان (۳/ ۲۲)، الديباج المذهب (۲۲/۲۲)، تاريخ بغداد (۱۱/۱۱)، حسن المحاضرة للسيوطي (۱/۲۱)، البداية والنهاية لابن كثير (۲۳/۱۳)، العبر للذهبي (۲/ ۱۱۰)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (۷/ ۲۲۰).

وصف مخطوطات الكتاب

لقد استعنا بفضل الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد في تحقيق هذا الكتاب العظيم على أربع نسخ خطية:

أحدها: نسخة القرويين تحت رقم (٧٧٧) وتقع فى (١٦٢/ق). وبها نقص فى أولها والورقة الأخيره، وأشرت إليه فى التحقيق، ورمزها (أ). وهذه النسخة هى معتمد تحقيقنا.

والثانية: نسخة الأسكوريال أسبانيا تحت رقم (١١٩٦) وهي ناقبصة، عدد أوراقها (١٢٨/ق)، ورمزت لها بالرمز (جـ).

والثالثة: نسخة المدينة المنورة تحت رقم (١٥٨) وقف الخليفة عثمان ــ رضى الله عنه ــ وفيها سقط كثير ورمزت لها بالرمز (ب).

والرابعة: نسخة الرباط وتقع في (١٣٨/ق) وهي ناقبصة أيضًا ورمزت لها بالسرمز (هـ) أو (ء).

ولقد كملت هذه النسخ مجتمعة الكتاب حتى أخرجته في هذا الثوب البسيط الزهيد.

ولا يسعنى فى النهاية إلا أن أقدم شكرى لمشايخى اللَّين أخرجونى من الجهل إلى نور طلب العلم كالشيخ الحسينى الشيخ: الأستاذ المتفرغ فى كلية الشريعة جامعة الأزهر.

والمغفور له الشيخ جاد الرب رمضان سيد فقهاء الشافعية في هذا العصر.

والمغفور له الشيخ محمد أنيس عبادة _ رحمه الله _: صاحب التاكيف والمناهج العلمية في الفقة والأصول الحنفي.

والدكتور كمال عبد العظيم العناني _ الشافعي _ جزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء. ولكل من شاركنا في تحقيق هذا الكتاب وهم:

أ/ أحمد محروس ، و أ / علاء على غريب ، وخالد حسين.

والله الموفق المعين

طالب العلم / محمد حسن محمد حسن الشهير بـ (محمد قارس) ١٤ ربيع الأول ١٤١٨هـ

(1) द्वांड्यांड्यां

[مقدمة المصنف]

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادي المالكي رحمه الله:

اللهم إنا نحمدك بجميع محامدك ونثنى عليك بجلالك وكرمك، نسألك العصمة والسلامة من كل ضلالة ويدعة وحيرة وشبهة، ونرغب إليك في كل ما أزلف لديك وقرب من رضوانك وبعد من سخطك وأنت السميع القريب اللطيف المجيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وصلواته على محمد خاتم النبيين وآله الطيبين وصحابته [وأزواجه وذريته](٢) وسلامه وتشريفه وإكرامه.

أما بعد^(٣):

يا أخى حفظك الله وحفظ عليك دينك وأمانتك وخواتيم عملك وجعلك ممن يقصدون بعلمهم رحمته وطلب ما عنده، فإنك ذكرتنا وقوفك على شرحنا كتاب «الرسالة» لأبى محمد عبد الله بن أبى زيد رحمة الله عليه، وما رأيته منطويًا عليه من

⁽۱) قال الشيخ الدسوقى: الإتيان بهذه الجملة فعل من الأفعال، وحيتذ في قال: إن حكم البسملة الأصلى النلب لأنها ذكر من الأذكار، والأصل فى الأذكار أن تكون مندوية، ويتأكد النلب فى الإتيان بها فى أوائل ذوات البال ولو شعراً كما انحط عليه كلام الحطاب، وحكى الحلاف قبل ذلك عن الشعبى والزهرى وحمله على شعر غير العلم والوعظ، ثم تعرض لها الكراهة وذلك فى صلاة الفريضة على المشهبور من المذهب، وعند الأمور المكروهة كشراب الخليطين وتحرم إذا أتى بها الجنب على أنها من القرآن، لا على أنها ذكر بقصد التحصن، وكذا تحرم عند الإتيان بالحرام على الأظهر. وقيل: بكراهتها فى تلك الحالة، وارتضاه الشيخ الصعيدى العدوى فى حاشية الخرشى، وتحرم فى ابتداء براءة عند ابن حجر، وقال الرملى بالكراهة، وأما فى أثنائها فتكره عند الأول وتندب عند الثانى. قال الشيخ الدسوقى: ولم أر لأهل مذهبنا شيئًا فى ذلك. وليس لها حالة وجوب إلا بالنذر، ولا يقال إن البسملة واجبة عند الذكاة مع الذكر والقدرة لائنا نقول الواجب مطلق ذكر الله لا خصوص البسملة كما عليه المحققون. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١/٣-٤).

⁽٢) يياض في الأصل.

⁽٣) تسمى قصل الخطاب. انظر السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص ٦٢).

[بسط] (۱) الأدلة (۲) والحجاج وإشباع الكلام في مسائل (۲) الخلاف، وعلى الكتاب المترجم وبالمهد، وما حواه من المسائل والتفريعات واختلاف الوجوه والروايات، وذكرت بعد حفظ ذلك على الشادى (٤)، وتعذر ضبطه على المبتدئ، وسألتنا تجديد نيبة في عمل مختصر لك [سهل] (۱) المحمل قريب المأخذ يقتصر فيه على ما لا [بد منه] (۱)، ولا عناء عنه ليسهل على المتلقن مأخذه ويقرب على المبتدئ [تفقهه] وحفظه، وليكون إلى ذينك الكتابين مدخلاً، والتي يحفظ ما أودعناه فيهما وموصلاً، فأجبتك إلى مسألتك وأسعفتك لطلبك مستخيراً الله سبحانه في ذلك راغبًا إليه في المنفع به والمعونة عليه، وهو جل اسمه ولى الإجابة ومبلغ الطلبة بمنه وعونه وهو حسبي ونعم الوكيل.

(۱) طمس في أ، جد

⁽٢) جمع دليل وهو: الفعيل في الدال كالعليم في العالم والقدير في القادر وهو الهادى. أو تقول هو الكاشف عن المدلول. وهو الناصب للدلالة الفاعل لها. فمن وجد منه نصب الدلالة يقال له: دال، ومن كثر منه نصب الدلالة وفعلها يقال له: دليل، انظر الكافية في الجدل لإمام الحرمين (ص ٤٦).

⁽٣) جمع مسالة وهي لغة: السؤال. وعرفًا: مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم. انظر حاشية القليوبي على المنهاج (١٦/١).

⁽٤) قال في القاموس: شدا: أخذ طرفًا من الأدب. انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي (٢٤٧/٤).

⁽٥) يباض في أ، جـ. وأثبتناه من عندنا.

⁽٦) بياض في أ، جـ. واثبتناه من عندنا.

ا کتاب» الطهارة »

الوضوء (٣) من الحدث فريضة واجبة لقوله تعالى: ﴿إِذَا قَمَتُم إِلَى الصَّلَاةُ فَاعْسَلُوا وَجُوهُكُم وَأَيْدِيكُم إِلَى المُرافق﴾ الآية [المائلة: ٦]، وقوله ﷺ: ﴿لا يقبل الله صلاة بغير طهور) (٥)، و: ﴿لا تَمْ صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى (١)، وقوله

⁽۱) الكتاب لغة: الجسمع والضم. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (۱/ ۱۲۰). واصطلاحًا: اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب، وقصول، ومسائل غالبًا. انظر الإقناع لحل ألفاظ أبي شجاع (۱/ ۱۵).

⁽۲) الطهارة بضم الطاء: اسم للماء الذي يتطهر به. وبالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من مسدر ونحوه، وبالفتح وهو المراد هنا. لغة: النظافة والخلوص من الأدناس حسية كانت كالنجاسات أو معنوية كالعيوب من الحقد والحسد والزنا والغيبة والنميمة ونحوها. فهي حقيقة فيهما وصححه البلقيني، وقيل: مجاز في أحدهما، وقيل: مشتركة. حاشية القليوبي على المنهاج (١٧/١). واصطلاحًا: عرفها ابن عرفة بأنها: صفة حكمية توجب لموصفها صحة الصلاة به أو فيه أو له. فالأوليان من خيث والأخيرة من حدث. انظر الحدود لابن عرفة ومع شرح الرصاع (١٧/١).

⁽٣) الوضوء لغة: النظافة، لأن أصله من الوضاءة، وهى النفسارة والحسن. انظر حاشية القليوبي (١/ ٤٤). وأما اصطلاحًا فقال الشيخ الرصاع: ويمكن أن يقال في حد الوضوء: غسل ومسح في أعضاء مخصوصة لرفع حدث. ثم قال: وقيه ما لا يخفى من البحث. انظر شرح الرصاع على حدود ابن عرفة (١/ ٩٤).

⁽٤) الحدث لغة: الشيء الحادث. انظر القاموس المحيط (١٦٤/١). واصطلاحًا: صفة حكمية توجب لموصفها منم استباحة الصلاة له. انظر شرح الرصاع على حدود ابن عرفة (٨٦/١).

⁽٥) أخرجه مسلم: الطهارة (١/ ٢٠٤) ح (١/ ٢٢٤) وأبو داود: الطهارة (١/ ١٥) ح (٥٩)، وابن والترملي: الطهارة (١/ ٥٠) (باب فرض الوضوء)، وابن ماجه: الطهارة (١/ ٥٠) ح (٢٧٤)، والدارمي: الطهارة (١/ ١٨٥) ح (٢٨٦)، وأحمد: الطهنارة (١/ ٢٨٥) ح (٢٨٤).

⁽٦) أخرجـه أبو داود: الصلاة (١/ ٢٢٥) ح (٨٥٨)، والـترمذى: الـصلاة (٢/ ١٠٠) ح (٣٠٢)، وقال: حسن، وابن مـاجه: الطهـارة (١/ ١٠٠) ح (٣٠٠) انظر تلخيص الحـبيـر (١/ ٧٠) ح (١٠٠).

عليه السلام لما توضأ مرة: (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، (۱)، ولا خلاف في ذلك (۲).

فصل (۲)

والسواك : (١) مندوب(٥) إليه(١) ، لقــوله ﷺ : «مــا لكم تــدخلـون علــي قلحًا استاكوا»(١) ، وقــوله ﷺ : «لولا(١) أن أشق(١) على أمــتى لأمرتهم بالســواك عند كل

(۱) أخرجه ابن ماجه: الطهارة (۱٤٥/۱) ح (٤١٩) وإسناده ضعيف جدًا فيه: عبد الرحيم بن زيد وهو متروك، بل كذاب، والبيهقي في الكبرى (١/ ١٣٠) ح (٣٧٩) والدارقطني: سننه (١/ ٨٠) ح (٤). انظر تلخيص الحبير (١/ ٩٣/) ح (١٢).

(٢) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الصلاة لا تجزىء إلا بطهارة إذا وجد المرء إليها السبيل،
 انظر الإجماع (ص ٣١).

 (٣) الفصل لغة: الحاجز بين الشيئين. انظر القاموس المحيط (٤/ ٣٠). واصطلاحًا: جملة مختصة من العلم تحتوى على مسائل غالبًا. انظر السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص ٦٢).

(٤) أي استعماله المعبر عنه بالاستياك فالأحكام الشرعية تتعلق بالأفعال لا بالذوات.

(٥) وإن كان بأصبع فإنه يكفى فى الاستحباب عند عدم غيره. قال الشيخ الدسوقى: أى عند عدم العود الذى من أراك ونحوه. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١٠٢/١).

(٢) سواء أكسان من أراك أو غيره كالجسريد وخشب التوت والجسميز والزيتسون والشيء الحشن كطرف الجبة والثوب. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/١).

(A) قال القاضى البيضاوى: (لولا): كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره. والحق أنها مركبة من (لو) الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره و (لا) النافية، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة، لأن انتفاء النفى ثبوت، فيكون الأمر منفياً لشبوت المشقة. قال الحافظ ابن حسجر: وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين: أحدهما: أنه نفى الأمر مع ثبوت الندبية، ولو كان للندب لما جاز النفى. ثانيهما: أنه جعل الأمر مشقة عليهم، وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب، إذ الندب لا مشقة فيه لأنه جائز الترك. وقال الشيخ أبو إسحاق في (اللمع): في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة لأن السواك عند كل صلاة مندوب إليه، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به. وقال الإمام الشافعي: فيه دليل على أن السواك ليس بواجب. لأنه لو كان واجبًا لأمرهم، شق عليهم به أو لم يشق. انظر فتح البارى ليس بواجب. لأنه لو كان واجبًا لأمرهم، شق عليهم به أو لم يشق. انظر فتح البارى

(٩) استدل به على أن الأسر يقتضى التكرار، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة في الأمر
 بالسواك، ولا مشقة في وجوب مرة، وإنما المشقة في وجوب التكرار. قال الحافظ ابن حجر: =

صلاةً (١)، ولأنه من النظافة وهي مندوب إليها (٢).

فصل

وليس بواجب^(۱) خلاقًا لمن حكى عنه وجوبه^(۱) لقوله ﷺ: «ثلاثة كـتبت على ولم تكتب عليكم: فذكر السواك^(۵)، ولأن المقصود منه إزالة الرائحة عن الفم فـأشبه غسل الفم من الخمر.

⁼ وفي هذا البحث نظر، لأن التكرار لم يؤخل هنا من مجرد الأمر، وإنما أخذ من تقييله بكل صلاة. انظر فتح الباري (٢/ ٤٣٧).

⁽۱) أخرجه البخارى: الجمعة (۲/ ٤٣٥) ح (٨٨٧)، ومسلم: الطهارة (١/ ٢٢٠) ح (٢٤/ ٢٥٢).

⁽٢) ولذلك يندب لقراءة قرآن، وانتباه من نوم وتغير فم بأكل أو شرب أو طول سكوت أو كثرة كلام، انظر الشرح الكبير ومعه حاشية الدموقي (١٠٣/١).

وقال ابن عبد البر: ويستحب السواك لكل صلاة، ومع تغير الفم. انظر الكافي (١/ ١٧١).

وقال الشيخ موفق الدين المقدسى: أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب. انظر المغنى لموفق الدين (٧٨/١). وقال الشيخ النووى: السواك سنة في ملهبنا ومذهب العلماء كافة. انظر شرح المهذب (١/ ٧٢١).

⁽٤) قال الشيخ النووى: حكاه الشيخ أبو حامد، وأكثر أصحابنا عن داود. ونقله الشيخ الماوردى فى الحادى عن داود أنه أوجبه ولم يبطل الصلاة بتركه. قال: وقال إسحاق بن راهويه هو واجب فإن تركه عمداً بطلت صلاته. قال الشيخ النبووى: وهذا النقل عن إسحاق غير معروف ولا يصح عنه. قال: وقال القاضى أبو الطيب والعبدرى: غلط الشيخ أبو حامد فى حكايته وجوبه عن داود بل مذهب داود أنه سنة لأن أصحابنا نصوا أنه سنة وأنكروا وجوبه. قال الشيخ النووى: ولا يلزم من هذا الرد على أبى حامد. انظر شرح المهذب (٢٧١/١) حلية العلماء للشاشى ولا يلزم من هذا الرد على أبى حامد. انظر شرح المهذب (٢٧١/١)

⁽٥) ذكره الحافظ الزيلعى بلفظ «ثلاث من أحلاق المرسلين: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، والسواك انظر نصب الراية (٢/ ٤٧٠). وأخرجه الترمذى: النكاح (٣/ ٢٨٢) ح (١٠٨٠) بلفظ «أربع من سنن المرسلين. .) فلكر السواك وقال: حديث حسن غريب. انظر تلخيص الحبير (١٧٧).

مسألة

والنية (١) شرط (٢) في طهارات الأحداث (٢) كلها (٤) خلافًا لأبي حنيفة (٥) إذ يزعم أنها غير واجبة في الوضوء والغسل (١)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿إِذَا قَمْتُم إِلَى الصلاة فاغسلوا ﴾ اللالذ: ٦]، فهو من الصلاة، وقوله ﷺ: ﴿إِنَّا الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوى (٧)،

(١) النية لغة: القصد أو العزم. انظر القاموس للحيط للفيروزآبادى (٣٩٧/٤). وشرعًا: القصد المقارن للفعل. انظر حاشية القليوبي على المنهاج (١/٤٥).

وقال ابن عرفة: هى القصد به رفع الحدث. انظر حدود ابن عرفة ومعه شرح الرصاع (١/ ٩٤). قال الشيخ الدسوقى: والنية فى باب القصود والإرادات لا من باب العلوم والاعتقادات. وحينئذ فهى من كسب العبد لأن القصد إلى الشىء توجه النفس إليه فـقول الشيخ الزرقـانى: إن النية ليست فى كسب المتوضئ فيه نظر. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١/ ٩٣).

قال الشيخ عليش: قد صدق الشيخ الزرقانى فإن الكسب بالمعنى الحاصل بالمصدر الحركات والسكنات المكلف بها فى المشهور لأنها الوجودية، وبالمعنى المصدرى تعلق القدرة الحادثة والنية ليست واحداً منهما لأنها القصد وهو تعلق الإرادة فسهى الاختيار كما قال شيخنا وصح التكليف بها وإن لم تكن مكتسبة لأنها من مقدمات المكتسب، ولذا بحث بعضهم فى عدها ركنا، بأن الركن داخل الماهية، والقصد إلى الشيء خارج عن الشيء لكن لا مشاحة فى الاصطلاح. وقد قال بعض علماء الميزان: الفرق بين الذاتى والعرضى اصطلاح. انظر تقرير الشيخ عليش مع اللمموقى (١٩٣/١).

- (Y) الشرط لغة: العلامة. واصطلاحًا: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم للماته ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته بل في غيره. انظر تهذيب الفروق والقواعد السئية لمحمد على المكي (١/ ٦٠).
 - (٣) والمقصود هنا طهارات الماء كما عبر به شيخ الإسلام موفق الدين. انظر المغنى(١/ ٩١).
- (٤) وهو قول الحليفة على عليـه السلام وبه قال ربيعة والإمام الشافعى والليث وإســحاق وأبو عبيدة وابن المنلر والإمــام أحمد وأبــو ثور وأبو عبــيد وداود. انظر شــرح المهذب (١/ ٣١٣ ـ ٣١٣). المغنى لموفق الدين (١/ ٩١).
- (٥) مع اشتراطها فى التيمم وهو قول الثورى. انظر بدائع الصنائع للكاسانى (١٩/١)، الاختيار للموصلى (١٢/١)، إيشار الإنصاف لسبط ابن الجوزى (ص ٤٢)، تحقة الفقهاء للسمرقندى (ص ٧)، شرح المهذب (٣١٣/١)، المغنى لموفق الدين (١/ ٩١)، رحمة الأمة فى اختلاف الأثمة (ص ٤١).
- (٦) قال الشيخ النووى: وذهبت طائفة إلى أنه يصح الوضوء والغسل والتيمم بلا نية، حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي والحسن بن صالح. قال: وحكاه أصحابنا عنهما وعن زفر. انظر شرح المهذب (٣١٣/١).
- (۷) أخرجه البخارى: يدء الوحى (۱/ ۱۵) ح (۱). ومسلم:الإمارة (۳/ ۱۵۱۵) ح (۱۵/۷-۱۹۰).

ولأنها طهارة عن حدث كالتيمم، ولأنها عبادة متقرب بها كالصلاة والصيام.

فصل

ومحل النية: (١) القلب، وصفيتها: أن يقصد بقلبه ما يريده بفعله وليس عليه نطق بلسانه، ويلزم المتوضىء أن ينوى بوضوئه الطهر من الحدث، ومعنى ذلك استباحة كل فعل كان الحدث مانعًا منه (٢)، فإن نوى استباحة فعل بعينه فالأفعال على ضربين: منها ما يجوز فعله مع الحدث، ومنها ما لا يحبوز إلا مع ارتفاع حكمه. فالأول مثل القراءة ظاهرًا، ودخول المسجد وكتابة العلم ودرسه، كل هذا يجوز مع الحدث الأصغر، فإن نواه بوضوئه، فلا يجزئه [للصلاة](٢) ولا غيرها، مما لا يجوز إلا بطهارة وحكم حدثه باق.(١).

والثانى: مثل الصلوات على اختلاف أنواعها من فرض ونفل، ومثل مس المصحف والطواف، فإن كان نوى بوضوئه استباحة بعض هذه الأفعال جاز له فعل سائرها، وكان حكم حدثه زائلاً^(٥).

فصل

التسمية على الوضوء(١٦) غير واجبة(٧٧)، خلاقًا لأحمد بن حنبل(٨) لقوله جل وعز:

- (١) انظر الشرح الكبير ومعه حاشية اللسوقي (١/ ٩٣).
- (۲) قال ابن عبد البر: الأصل عند الإمام مالك وجمهور أصحابه أن كل ما لا يجوز استباحته وعمله إلا بوضوء فالوضوء له يصلى به كل صلاة، لأنه رفع للحدث بذلك، وكل ما جاز عمله واستباحته بغير وضوء فلا يجوز أن يصلى بالوضوء له صلاة نافلة ولا مكتوبة ولا على جنازة إلا أن ينوى المتوضئ لذلك رفع الحدث. انظر الكافى لابن عبد البر (١/١٤٤).
 - (٣) بياض في أ، جـ، وما أثبتناه هو مقتضى السياق.
 - (٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٦٤). الشرح الكبير ومعه الدسوقي (١/ ٩٤).
 - (٥) انظر الكافي (١/ ١٦٤) الشرح الكبير ومعه اللمسوقي (١/ ٩٣). .
- (٦) الوضوء مأخوذ من الوضاءة وهى النظافة والحسن يقال وضؤ يوضؤ وضاءة فهو وضئ من حد شرف أى حسن ونظف المتوضئ ينظف أعضاءه ويحسنها. انظر القاموس المحيط لملفيروزآبادى (١/ ٣٢).
 - (٧) انظر الكافي (١٦٦/١)، حاشية الدسوقي (١٣/١).
- (٨) روى عن أحمد فى وجوب التسمية روايتان. الأولى: وهى ظاهر المذهب أن التسمية مسونة فى طهارة الأحداث كلها رواه عنه جسماعة من أصحابه وقال الخلال: الذى استقرت عليه الروايات عنه أنه لا بأس به يعنى إذا ترك التسمية. الثانية: أنها واجبة فيها أى فى الأحداث كلها الوضوء =

﴿إِذَا قَمَتُم إِلَى الصلاة فاغسلوا﴾ [للاند:٦]، ولم يذكر التسمية، وكذلك الأخبار التى رويناها، ولأنه قول باللسان فلم يجب في الوضوء كالتسبيح، ولأنها طهارة شرعية كالتيمم وغسل الميت.

فصل

ويستحب لكل مريد الوضوء طاهر اليدين بائل أو متغوط أو جنب أو حائض أو ماس لذكره أو ملامس لزوجته أو قائم من نومه، أن يغسل يده قبل إدخالها في إناء وضوئه (۱)، لقوله على: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في إناء وضوئه فإنه لا يدرى أين باتت يده منه (۱)، وهذا المعنى قائم في سائر من ذكرناه، لأنه كما أن النائم لا يسلم ما يمس بيده من أعراق البدن وأرساخه وكذلك المتيقظ (۱)، لا يمكنه الاحتراز من إدخالها في أنفه أو حكه بدنه، وإنما نص على النائم لأن المعنى فيه أوجد منه في غيره.

فصل

وليس بواجب (٤) أيضًا خلافًا لأحمد (٥) وداود (٦)، حين أوجباه على القائم من نومه،

⁼ والغسل والتيمم. انظر المغنى لابن قدامة المقسدسي (١/ ٨٤). انظر المسائل الفقهية للقاضي أبي يعلى (١/ ٦٩ _ ٧٠).

⁽١) قال في الكافي: (يسدأ المتوضئ فيغسس يديه مرتين أو ثلاثًا قبل أن يدخلهما في الإناء). انظر الكافي (١٦٦/١) و (١/ ١٧٠).

 ⁽۲) أخرجه البخارى: الوضوء (۱/۳۱٦) ح (۱٦٢). ومسلم: الطهارة (۱/۲۲۳) ((۲۷۸/۸۷)
 واللفظ للبخارى.

⁽٣) ثبت في (جـ) المتنبه.

⁽٤) قال ابن عبد السبر: (ويستحب لكل من أراد الوضوء من محدث أو راغب فضل الا يبدأ بشيء قبل غسل يديه ولا يدخلهما في إنائه وذلك لمن استيقظ من نومه أوكد في الاستحباب والندب لأن النص ورد فيه ولو أحدث في إضعاف وضوئه أو غسله استحب له مالك أن يعيد غسل يديه فإن لم يفعل فلا حرج عليه وكل من كانت يده سالمة من النجاسة لم يضره أن يدخلها في إناء وضوئه). انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٠).

⁽ه) قال صاحب المغنى: (اختلفت الرواية عن وجويه وعن أحمد فى ذلك روايتان: الأولى: روى أنه واجب وهو الظاهر عنه واختيار أبى بكر. الثانية: روى أنه مستحب وليس بواجب). انظر المغنى لابن قدامة (١/ ٨١)، الإنصاف للمرداوى (١/ ١٣٠).

⁽٦) قال الشيخ ابن حزم: وفرض على كل مستيقظ من نوم قل النوم أو كثر نهارًا كان أو ليلاً قاعدًا =

للظاهر والخبر. والمقسصود بهسما بيان ما يلزم القائم إلى الصلاة فعله مع خلوه مما تنازعناه، ولأنها طهسارة شرعية كالغسل، ولأنه عضو من البدن كغيره من الأعضاء، ولأن النوم إن كان حدثًا فهو كالبول، وإن كان سببًا للحدث فهو كاللمس وكذلك لا يوجب غسل اليد قبل إدخالها الإناء وكذلك النوم، ولأنهم يفرقون بين نوم الليل والنهار فيوجبونه من نوم ليس دون نوم النهار، وذلك خلاف الأصول.

مسألة

المضمضة (۱)، والاستنشاق (۲) سنتان، لأمره على بهما وفعله لهما، وليستا بواجبتين (۲) في الوضوء خلاقًا لأحمد (۱) وغيره، لقوله جل وعز: ﴿فاغسلوا وجوهكم﴾ [المائدة: ٦]، والاسم لا ينطلق على الباطن، ولقوله على الباطن، ولقوله على الباطن، والقوله على أصل الخلقة كذا داخل العينين والصماخين (۱).

فصل

وكذلك فليستا بواجبتين في الغسل(٧) خلافًا لأبي حنيفة(٨) لما ذكرناه، ولأن غسل

=أو مضطجعًا أو قائمًا في صلاة أو في غير صلاة كيف نام ألا يدخل يده في وضوئه في إناء كان وضوءه أو من نهر أو غير ذلك حتى يغسلها ثلاث مرات. انظر المحلى لابن حزم (٢٠٦/١).

⁽١) قال صاحب الحدود: قال القاضى: المضمضة هى إدخال الماء فاه فيخضضه ثم يمجه ثلاثًا. انظر شرح حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (٩٦/١).

⁽Y) قال فى الحدود: الاستنشاق: «جذب الماء بأنف ونثره بنفسه ويده على أنفه شلائاً انظر شرح حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (١/ ٩٦).

⁽٣) قال ابن عبد البر: (المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين سنة كل ذلك ومن نسى شيئًا منها حتى صلى فلا إعادة عليه) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٠).

⁽٤) حكى ابن قدامة روايتان فى وجوب المضمضة والاستنشاق: الأولى: أنهما واجبتين وهذه الرواية مشهور المذهب فى الطهارة الكبرى والصغرى. الثانية: أنهما واجبتان فى الكبرى مسنونتان فى الصغرى. انظر المغنى (١٠٢/١) الإنصاف (١/٢٠١).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) قال صاحب الحاشية (الصماخ هو الثقب الذي تدخل فيه رأس الأصبع من الأذن) انظر الحاشية (حاشية الدسوقي ٩٨/١).

⁽٧) قال الإمام مالك: ومن ترك المضمضة والاستنشاق وداخل أذنيه فى الغسل من الجنابة حتى صلى قال: يتمضمض ويستنشق لما يستقبل وصلاته التي صلى تامة) انظر المدونة الكبرى (١٥/١).

⁽٨) قال الموصلي: فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن والفرق بينه وبين الوضوء =

واجب فلم يلزم فيه إيصال الماء إلى داخل الفم والأنف كغسل الميت، ولأنها طهارة عن حدث كالوضوء.

فصل

وإذا ثبت أنهما سنتان فتركهما غير مفسد للطهارة لا سهواً ولا عمداً، لأن حكم الحدث يرتفع مع عدمها إلا أنه لا ينبغى تعمد تركهما، فمتى تركهما ناسياً أتى بهما ما لم يصل ليؤدى المصلاة على الوجه الأفضل، وإن صلى لم يعد لأن وقتها قد مضى بانقضاء الصلاة، والسنن لا تعاد إذا انقضت أوقاتها(۱).

فصل

غسل الوجه واليدين إلى المرفقين من فرائض الوضوء (٢) للظاهر والخبر والإجماع (٣).

فصل

وغسل المرفقين مع اليدين واجب (٤) خلاقًا لمن نفى وجوبه (٥)، لأنه على كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه (١)، ولأنه حد لعضو مغسول كالكعبين.

أنه مأمور بـغسل الوجه في الوضوء والمواجـهة لا تقع بباطن الأنف والفم وفي الغـسل مأمور بتطهير جميع البدن. انظر الاختيار (١٥/١) الفتاوى الهندية (١٣/١).

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۱/ ۱۵)، الكافى (۱/ ۱۷۰).

 ⁽٢) قال الشيخ اللسوقى: (فهذه فرائض متفق على فرضيتها ومجمع عليها). انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١/ ٨٥).

⁽٣) انظر مراتب الإجماع لابن حزم (ص ١٨).

⁽٤) انظر الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي (١/ ٨٧).

⁽ه) قال شيخ الإمسلام موفق الدين: (وقال بعض أصحاب مالك، وابن داود: إنه لا يجب وحكى ذلك عن زفر). انظر المغنى (١٠٧/١).

⁽٢) أخرجه البيهقى فى الكبرى (١/ ٩٣) ح (٢٥٦) والدارقطنى: سننه (٨٣/١) ح (١٥) وقال: قال الذهبى: القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمى الطالبي، قال أبو حاتم: متروك، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: أحاديثه منكرة.

فصل

ومسح جميع الرأس واجب^(۱) خلافًا لأبى حنيفة ^(۱) والشافعى ^(۱) لقول جل وعز: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾ [المائدة: ٦]، والاسم للجملة فيجب استيفاؤها، ولأنه ﷺ مسح رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر⁽¹⁾، وأفعاله على الوجوب، ولأنه عضو من أعضاء الوضوء، فلم يجز الاقتصار من تطهيره على أقل ما يقع عليه الاسم أو فلم يتحدد بالربع كسائر الأعضاء، ولأنه عضو أطلق النص فيه فوجب إيعابه كالوجوه.

فصل

وكيفما أوعبه (٥) أجزأه إلا أن اختياره فيه: أن يأخذ الماء بيديه ثم يرسله أو بأحدهما ثم يضعه في الأخرى ثم يبدأ بمقدمة رأسه إلى مؤخره ثم يردهما إلى حيث بدأ(١)، لأن ذلك صفة فعله علم المرأة والرجل يستويان في ذلك لعموم الظاهر، واعتباراً بتساويهما في سائر الأعضاء (٨).

⁽١) قال ابن عبد البر: (واختلف أصحاب مالك وسائر أهل المدينة في عموم مسح الرأس فمنهم من قال: لا يجزئ مسح بعض الرأس وهو قول مالك المشهور ومنهم من أجاز مسح بعضه وذكر أبو الفرج عن محمد بن مسلمة أنه قال: لا يجزئ أن يمسح دون ثلثه وإليه ذهب أبو الفرج والذي حكاه عن محمد بن مسلمة وهم والله أعلم). انظر الكافي (١٦٩).

⁽Y) قال الموصلى: (الآية مجملة فى مسح الرأس تحتمل إرادة الجميع كما قال مالك وتحتمل إرادة ما تناوله اسم المسح كما قساله الشافعى، وتحتمل إرادة بعضه كما ذهب إليه أصحابنا وقد صح أن النبى على توضأ فمسح بناصيته فكان بيانًا للآية وحجة عليهما والمختار فى مقدار الناصية ما ذكر فى الكتاب وهو الربم) انظر الاختيار للموصلى (١/ ١٠) الفتاوى الهندية (١/ ٥).

⁽٣) قال الشيخ النبووى: (المشهور من مذهبنا أنه ما يقع عليه وإن قل) انظر مجموع شرح المهذب (١/ ٤٣١) انظر المهذب للشيرازي (١/ ١٧).

⁽٤) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣٤٧) ح (١٨٥). ومسلم: الطهارة (١/ ٢١٠) ح (١٨/ ٢٣٥).

⁽٥) وعبه: أى أخله أجمع، وأوعب: جمع، والمراد هنا أعم رأسه ولم يترك منه شيئًا. انظر القاموس المحيط (١/١٣٧).

⁽٦) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٨٨/١).

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) انظر الشرح الكبير (١/ ٨٨)، وكفاية الطالب الرباني (١/ ١٧٥).

ويمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما لأنه على فعل ذلك(١)، ويستحب له تجديد الماء لهما(٢) خلاقًا لأبى حنيفة(٢) للخبر(٤) الذي روى في ذلك، ولأن المغسولات نفلاً لما انفردت عن المغسولات فرضًا، فكذلك المسوحات نفلاً يجب أن تنفرد عن المسوحات فرضًا.

فصل

ولا يجوز المسح على عمامة ولا خمار (٥) بدلاً عن الرأس خلاقًا لأحمد (١) وداود، لقوله جل وعز: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾ المائدة: ٦]، وهذا يوجب مباشرة العضو، ولأنه عضو غير منصوص على حده فأشبه الوجه، ولأن فرض البدل لا يكون كفرض المبدل.

مسألة

وفرض الرجلين : الغسل(٧) ، خــلافًا لمن ذهب إلى أنه المســح ، لقــوله تعــالى :

- (٢) انظر كفاية الطالب الرباني (١/ ١٧٤).
- (٣) قال المرغينانى: (وهو سنة بماء الرأس عندنا خسلافًا للشافعى رحمه الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسسلام: قوالأذنان من الرأس؛ والمراد بيسان الحكم دون الخسلقـه). انظر الهمداية للمسرغـينانى (١٣/١)، الاختيار للموصلى (١١/١).
- (٤) أخرجه الحماكم في المستدرك (١/ ١٥١) عن عبد الله بن زيد بلفظ «رأى رمسول الله على يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذه لرأسه، والطيراني في الكبير (٢/ ٢٠٠) ح (٢٠٩١) وقال الهيشمي في المجمع (٢٣٩/١): وفيه دهشم بن قران ضعفه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات، من حديث نمران بن جارية عن أبيه أن رسول الله على قال: «خداوا للرأس ماء جديداً) انظر نصب الراية للزيلعي (٢/ ٢١).
- (٥) قال الشيخ ابن عبد السر: (ولا يجوز لأحد المسح على عسمامة ولا خسمار كمنا لا يجوز على الخضاب) انظر الكافي (١/ ١٨٠).
- (٢) قال ابن أبى عمر المقدسى: (ويجوز المسح على العمامة المحنكة إذا كانت ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه) انظر الشرح الكبير للمقدسي (١٦٦٦)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٥٦/١).
 - (٧) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/ ٨٩).

⁽۱) أخرجه أبو داود: الطهارة (۱/ ۳۱) ح (۱۲۱)، والتـرمذى: الطهارة (۸/۱) ح (۲۳)، وقال: حسن. وابن ماجه: الطهارة (۱/۱۹) ح (۲۳۹)، والدارمى: الطهارة (۱۹۳/۱) ح (۷۰۸).

﴿وأرجلكم﴾ [المائدة:٦] بالنصب وهو عطف على الغسل، وقوله ﷺ قفإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من أظفار رجليه الله عضو منصوص على حده كاليدين.

فصل

ويغسل أقطع الرجلين موضع القطع لبقائه محل الغرض، ولا يلزم أقطع اليدين من المرفقين غسل موضع القطع، لأن المرفقين يدخلان في القطع في الرجلين من تحت الكعبين، فبعض محل الغرض باق فلزمه غسله، فإن اتفق أن يكون بقى شيء من المرفقين غسل موضع القطع (٢).

مسألة

وترتيب الوضوء مستحب غير مستحق (٢) خلاقًا للشافعي (٤) حين يوجبه لقوله جل وعز: ﴿إِذَا قَمْتُم إِلَى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم... ﴾ [المائلة: ٦] الآية، وموضوع الواو الاشتراك دون الترتيب، واسم الغسل ينتظم من رتب ومن لم يرتب ولائها طهارة شرعية كالغسل ولأنه تقديم وتأخير في الوضوء فلم يمنع صحته كتقديم اليسرى على اليمنى، ولانه عضو من أعضاء الوضوء فصحت الطهارة مع التبدئة به كالوجه.

⁽۱) أخرجه النسائى:الطهارة (٦٣/١) (باب مسح الأذنين مع الرأس، وما يستــدل به على أنهما من الرأس) وابن ماجه:الطهارة (١/٣١) ح (٢٨٢) ومالك في الموطأ:الطهارة (١/٣١) ح (٣٠).

⁽٢) قال ابن عبد البر: (وإن بقى للأقطع شيء من الكعب غسله وكذلك المرافق لمن بان فيه قطع غسل ما بقى منه وإن لم يبق منهما شيء سقط فرضهما عنه). انظر الكافي (١٦٧/١).

⁽٣) قال الشيخ ابن عبد البر: (وترتيب الوضوء مسنون وقيل مستحب وتحصيل مذهب مالك فيه أنه مسنون لأنه إذا نكس المرء وضوءه وذكر ذلك قبل صلاته لزمه عنده أن يأتى به على الترتيب وكذلك وإن ذكره بعد صلاته رتبه لما يستقبل ولم يعد صلاته وهذا حكم السنن وقد كان مالك يوجب الترتيب ثم رجع عنه). انظر الكافى (١٦٧/١).

⁽٤) قال الشيرازى: ويجب أن يرتب الوضوء فيغسل وجهه ثم يديه ثم يمسح براسه ثم يغسل رجليه وحكى أبو العباس بن القاضى قولاً آخر أنه إن نسى الترتيب جاز والمشهور الأول والدليل عليه قوله عز وجًّل: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق. . . ﴾ الآية فادخل المسح بين الغسلين وقطع النظير عن النظير فدل على أنه قصد إيجاب الترتيب ولأنها عبادة تشتمل على أفعال متغايرة يرتبط بعضها ببعض فوجب فيها الترتيب كالصلاة والحج). انظر المهذب (١٩/١)، مغنى المحتاج (١/ ١٩).

إذا ثبت أنه ليس بفرض ف إنما استحببناه لـ فعل رسول الله على له اله الله عليه وعمل السلف من بعده به، ولأن الأمة مجمعة (٢) على أنه مطلوب في الوضوء وأن فعله أفضل وأولى من تركه، واختلافهم في مباح الطهارة بتركه لا يخرجه عن تعلق الفضيلة

فصل

والاختيار في صفته: أن يبدأ بعد النية بغسل يديه قبل إدخالهما الإناء، ثم بالمضمضمة والاستنشاق، ثم يغسل الوجه، ثم بيمنى يديه ثم يسراهما، ثم بالمسح بالرأس، ثم بالأذنين، ثم يغسل يمنى رجليه ثم يسراهما (٢)، وإنما اخترنا ذلك على هذه الصفة أنها الصفة التى نقلت الصحابة رضوان الله عليهم أنها كانت صفة وضوئه على أنها خلصنا بذلك تقديم النية، وإن كان تقديمها فرضًا لئلا يظن ظان أنها من حيث كانت من فروض الوضوء جاز أن تقدم وتؤخر كسائر الأعضاء المفروضة، فبينا أنها بخلاف غيرها، وأن تقديمها فرض، وإنما لا تتناول الماضى المنقضى، وإنما قلنا إنه يقدم غسل يده لأن الخبر بذلك ورد بقوله على: (فلا يغمس يده حتى يغسلها)(٥) يقدم غسل يده وصف وضوئه الله (وواية وحكاية وباقيه قد ذكرناه.

مسألة

ومن مسح رأسه ثم حلق شعره فلا إعادة عليه(١) خلاقًا لعبد العزيز بن أبي سلمة(١)

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) انظر مجموع شرح المهذب (١/ ٤٧١). المغنى (١/ ١٢٥).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١٦٦/١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) تقلم تخريجه.

 ⁽٧) قال الشيخ الدردير: (ولا يعيد محل الظفر أو الشعر من قلم بتخفيف اللام وتشديدها ظفره أو حلق رأسه بعد رضوئه لأن حدثه قد ارتفع) انظر الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي (١/ ٨٩).

 ⁽A) قال الشيخ الدسوقى: (وقيل يجب عليه إعادة غسل موضع الظفر والشعر وهو ضعيف). انظر
 حاشية الدسوقى (١/٩٨)، كفاية الطالب الرباني (١/ ١٧١).

لقوله جل وعز: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾ المائنة:٦]، وهذا قد فعل، ولأنه عضو زال حكم الحديث بتطهيره فزواله لا يوجب إعادة تطهيره كسائر الأعضاء ويفارق المسح على الخف أنه إذا خاف غسل رجليه لأن المسح على الخف بدل ومسح^(۱) شعر الرأس أصل وطهور المبدل يبطل حكم البدل.

فصل

وإذا تعمد تفريق وضوئه حتى طال وتفاحش استأنف ولم يجزه البناء عليه (٢) خلافًا لأبى حنيفة (٣)، والشافعى (٤)، لقوله جل وعز: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ﴾ [الماللة: ٦] والأمر المطلق على الفور، ولأنها عبادة تبطل بالحدث فكان للتفريق تأثير في إبطالها كالصلاة، ولأنها عبادة ذات أركان بتقدم الصلاة لها فلم يجز تفريقها كالأذان.

فصل

وتفريقه مع العذر غير مفسد له إلا أن العذر ضربان: نسيان وعجز الماء عن قدر الكفاية، وفي النسيان يبنى طال أم لم يطل صلى أم لم يصل، وفي عجز الماء (٥) [يبنى](١) ما لم يطل لأن الناسى لا صنع له في نسيانه، ومن عجز الماء عن قدر كفايته [لم يلزمه استعماله](٧) للتحرز بإعداد قدر الكفاية، وفي حد الطول المعتبر في ذلك روايتان: إحداهما: السرجوع إلى العرف في القرب أو التفاحش. والأخرى: ما لم يجف وضوؤه، فوجه الأولى: أن كل أمر فرق بين قليله وكثيره، واحتيج إلى فاصل بينهما لم

⁽١) غير ظاهرة في (أ، ج).

⁽٢) انظر حاشية الدسوقي (١/ ٩٠).

⁽٣) قال الموصلى: (ويستحب الموالاة وهو ألا يشتغل بين أفعال الوضوء بغيرها وليس ذلك بفرض لقوله تعالى: ﴿إِذَا قَـمتم إلى الصلاة فاغسلوا. . . ﴾ من غير اشتراطها ولأنه ذكر بحرف الواو وأتها للجمع بإجماع أتمة النحو واللغة نقلاً عن الصيرفي والزيادة على النص نسخ ولا يجوز نسخ الكتاب بالخبر لأنه راجح وقيل: إنهما سنتان وهو الأصح لمواظبته ﷺ عليهما). انظر الاختيار (١/١٢)، الفتاوى الهندية (١/٨).

⁽٤) قال الإمام النووى: (التـفريق اليسير لا يضر بالإجـماع وآما الكثير فالصـحيح في مذهبنا أنه لا يضر). انظر مجموع شرح المهذب (١/ ٨٠٤)، المهذب للشيرازي (١٩/١).

⁽٥) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/ ٩١).

⁽٦) بياض في (١، ج).

⁽٧) مطموس في (أ، ج) ولعل الصواب ما أثبتناه.

يرد الشرع به فالمرجوع فيه إلى العرف كالعمل في الصلاة وغيره، ووجه الثانية: أن ما لم يجف وضوؤه لم يخرج عن حد التقارب لأنه لو تباعد لم يبق على رطوبته، وحكم الغسل والوضوء في ذلك واحد(۱).

مسألة

الفرض تطهير الاعضاء مرة، والفضل في تكرار مغسولها مرتين وثلاثًا، ولا فضيلة في تكرار المسبوح كله، ولا فيما زاد على الثلاث من مغسوله (٢)، فأما الدليل على وجوب المرة، فلأن بحصولها يكون فاعلاً وبعلمها يخرج عن وقوع الاسم عليه، فإذا ثبت أن عليه أن يغسل أعضاءه لقوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم ﴾ [الماتلة: ٦] الآية، وبالأخبار، والإجماع (٣)، وكان أقل ما يتناوله الاسم مرة، وفي انتفائها انتفاء الاسم فوجب فعلها، وكذلك روى أنه على توضأ مرة مرة، وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به) (١).

فصل

وأما الدليل على أن ما زاد عليها فسفيلة فسقوله ﷺ لما توضأ مسرتين: «من توضأ مرتين آتاه الله أجره مرتين) وقوله له لل توضأ ثلاثًا لهذا وضسوئى ووضوء الأنبياء قبلى ووضوء أبى إبراهيم) (٢) بيَّن حكم الأعداد ومراتبها فسى الفرض والكمال، فجعل حكم الواحدة الفرض وما زاد عليها، فحكمه حكم (٧) الفضل.

⁽١) انظر الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي (١/ ٩٢).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١٦٨/١)، كفاية الطالب الرباني (١٧٩/١).

⁽٣) قال ابن حزم: (واتفقوا على أن الوضوء مرة مرة مسبغة في الوجه والذراعين والرجلين يجزى). مراتب الإجماع (ص ١٩).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) سقط من (أ).

وأما الدليل على أن ما زاد على الشلاث فلا فضيلة (١) فيه لقوله في الثالثة: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلى ووضوء أبى إبراهيم (٢)، ونسبته إياه إليه عليه السلام وإلى الأنبياء قبله يفيد أنه الغاية في بابه، وروى: «الوضوء مرة ومرتين وثلاثًا ومن زاد فقد أساء وظلم (٣).

فصل

فأما الدليل على أنه لا فضيلة فى تكرار مسح الرأس ثلاثًا خلافًا للشافعى(١) فما روى: «أنه على غسل أعضاءه كلها ثلاثًا ومسح برأسه مرة)(١)، والذى روى: «أنه على مسح ثلاثًا)(١)، فمحتمل للتكرار من غير تجديد ماء، ولأنه مسح فى الوضوء كالمسح على الخفين والجبائر، ولأنه مسح أوجبه الحدث كالتيمم، وبذلك فارق الاستجمار، ولأن موضع المسح التخفيف فلا يجوز أن يكون من سنته ما يخرجه عن موضوعه والتكرار تغليظ.

⁽١) قال الإمام أبى الحسن فى الكفاية: (ولا فضيلة فيما زاد على الثلاث بل حكى ابن بشير الإجماع على منع الرابعة). انظر كفاية الطالب الرباني (١/ ١٧٩).

⁽٢) ثقلم تخريجه.

⁽٣) أخرجه أبو داود:الطهارة (٢٣/١) ح (١٣٥)، والنسائى: الطهارة (١/ ٧٥) (باب الاعتداء فى الوضوء)، وابن ماجه: الطهارة (١/ ١٤٦) ح (٢٢٦)، وأحمد:المسند (٢٢٣/٢) ح (٢٦٩٣). انظر نصب الراية (١/ ٢٩).

⁽٤) قال الإمام الشووى: (مذهبنا المشهور الذى نص عليه الشافعى رضى الله عنه فى كتبه وقطع به جماهير الأصحاب أنه يستحب مسح الرأس ثلاثًا كما يستحب تطهير باقى الأعضاء ثلاثًا). انظر مجموع شرح المهذب (٢٢/١)، انظر الأم للشافعى (٢٢/١).

⁽۵) أخرجه أبو داود:الطهارة (۲۷/۱) ح (۱۱۱) والتــرمذى: الطهارة (۲۷/۱)ح (٤٨)، والنسائى: الطهارة (۱/ ۱۵۰) ح (٤٣٦).

⁽٦) أخرجه أبو داود: الطهارة (٢٦/١) ح (١٠٧)، والمارقطني: سننه (١/ ٩١) ح (٣) والبيهقي في الخبري (١-٣/١) ح (٢٩٣). انظر التلخيص (١/ ٩٥) ح (١٦).

الغسل من الجنابة فريضة (۱) لقوله تعالى: ﴿وإن كنتم جنبًا فاطهروا﴾ [المائد: ٦] وقوله: ﴿حتى تغتسلوا﴾ [النساء: ٤٤]، وقوله ﷺ: ﴿الماء من الماء (٢)، وقوله على الساء عن المرأة عمل عليها السغسل؟ _ فقال: ﴿نعم إذا رأت الماء (٢) وقوله ﷺ: ﴿تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وأنقوا البشرة (٤)، وذلك معلوم من دين الأمة ضرورة.

فصل

فإذا أحدث الجنب أو أجنب المحدث لم يلزمه وضوء مع غُسله لقوله تعالى: ﴿حتى تعتسلوا﴾، ولم يوجب غير الغسل، ولأن الحدث الأصغير يدخل في الحدث الماكبر بدليل أن الحدثين المتساويين يتداخلان، فالأصغر بأن يدخل في الأكبر أولى.

فصل

والفرض على الجنب تعميم ظاهر بدنه بالغُسل^(٥)، ويستحب له أن يبدأ بغسل يديه، ثم يتنظف من أذى إن كان به، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يخلل أصول شعره بالماء، ثم يوالى الصب عليه (٢)، وإنما اخترنا ذلك لأنها صفة غسله عليه في حديث عائشة (٧)، وأم سلمة رضى الله عنهما، وكل من وصف غسله، وإن لم يغتسل على هذه الصفة وعم بدنه أجزأه (٨).

⁽١) انظر الشرح الكبير ومعه خاشية اللمنوقى (١٢٦/١).

⁽۲) أخرجـه مسلم: الحيـض (۱/۲۲۹) ح (۸۰/۳۶۳)، وأبو داود: الطهارة (۱/۵۵) ح (۲۱۷)، والترمـذى: الطهارة (۱/۱۸۲) ح (۱۱۲)، والنسائى: الطهــارة (۱/۹۲) (باب الذى يحتلم ولا يرى الماء)، وابن ماجه: الطهارة (۱/۹۹) ح (۲۰۷)، وأحمد: المسند (۲/۳۳) ح (۱۱۲٤۹).

⁽٣) أخرجه البخارى: الغسل (١/ ٤٦٢) ح (٢٨٢). ومسلم: الحيض (١/ ٢٥٠) ح (٢٩٠/ ٣١٠).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/٦٣) ح (٢٤٨) والترمذي: الطهارة (١/١٧٨) ح (١٠٦) وقال: حديث الحارث بن وجيمه حديث غـريب. وابن مساجه: الطهـارة (١/٦٦) ح (٥٩٧) وقال: الحديث قد ضعفه الترمذي وأبو داود. انظر تلخيص الحبير (١/١٥٠) ح (١٢).

⁽٥) انظر الكانى (١/١٧٣).

⁽٦) انظر الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي (١٣٧/١).

⁽۷) أخرجه البخارى: الغسل (۲۹/۱) ح (۲٤۸)، ومسلم: الحيض (۲/۵۳/۱) ح (۳۱٦/۳۵).

⁽٨) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٤).

وصفة اغتسال المرأة من الحيض كصفة اغتسالها من الجنابة، فإن كان شعرها منجداً أمرت يديها عليه، وإن كان معقوصًا لم تنقضه ولكن تحفن الماء عليه وتضغثه (١) بيديها مع كل حفنة (٢)، وذلك روى في تعليمه ولله أم سلمة الغسل لما قالت له: أنقض شعرى في الغسل فقال: (إنما يكفيك أن تحثى الماء عليه، وتفضيه على جسدك، فإذا بك طهرت (١).

فصل

ويلزمه إمرار يديه على بدنه في الغُسل وأعضائه في الوضوء، فإن اقتصر على مجرد الانغماس أو صب الماء فلا يجزيه (٤) خلافًا لأبي حنيفة (٥) والشافعي (٦)، لأن عليه إيصال الماء إلى بدنه على وجه يسمى غسلاً لا غمساً وذلك يقتضى صفة وائدة على إيصال الماء، لأن أهل اللغة قد فرقوا بين الغسل والغمس ، ولقوله ﷺ لعائشة أم المؤمنين

- (۱) معنى يضغشه أى: يجمعه ومنه الضغث وهى حشيش مختلط رطبها بيابسها. القاموس المحيط (١/١٦٩). ومعناه أن يعصر شعره بيده حتى يداخله الماء. كفاية الطالب الرباني (١/١٩٢).
 - (٢) انظر كفاية الطالب الرباني (١٩٢/١).
- (٣) أخرجه مسلم: الحيض (٢٥٩/١) ح (٥٨/ ٣٣٠) بنحوه، وأبو داود: الطهارة (٢/ ٦٤) ح (٢٥١)، والترمذي: الطهارة (١٠٨/١) (باب ذكر ترك المرأة نقض ضفر رأسها عند اغتسالها من الجنابة).
- (3) قال ابن عبد البر: (ولا يجزيه في المشهور من مذهب مالك غير ذلك وذكر أبو الفرج رحمه الله أنه يجزى عند مالك أن ينغمس الرجل في الماء إذا طال مكثه فيه أو والى بسصب الماء على نفسه حتى يعم بدنه قال: وهذا ينوب للمغتسل عن إمرار بديه على جسده قال: وإلى هذا المعنى ذهب مالك قال: وإنما أمر بإمرار اليد على البدن في الغسل لأنه لا يكب من لم يسمر يديه يسلم من سكب الماء عن بعض ما يجب غسله مسن جسمه، ولكن المشهور من منهب مالك أنه لا يجزيه حتى يتدلك وهو الصحيح، إن شاء الله)، انظر الكافي (١/ ١٧٥).
- (٥) قال الشيخ الكاسانى: (وأما ركنه فهو إسالة الماء على جميع ما يمكن إسالته عليه من البدن من غيس حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يجز الغسل) انظر بدائع الصنائع للكاساني (١/ ٣٤).
- (٦) قال الخطيب الشربيني: (ويدلك ما وصلت إليه يده من بـ ننه احتياطًا وخـروجًا من خلاف من أوجبه وإنما لم يجب عندنا لأن الآية والأحاديث ليـس فيهـما تعرض لوجـويه) مغنى للحـتاج
 (١/ ٤٤).

رضى الله عنها: (وادلكي جسدك بيديك)(١) والأمر على الوجوب.

فصل

ويكره للجنب أن يغتسل فى الأبار الصغار القليلة الماء (٢)، وفى الماء الدائم، فإن فعل أجزأه، وإنما كرهنا له ذلك لجواز أن يكون قد بقى على فرجه نجاسة فستحل فى الماء الدائم، ولأنه يصير مستعملاً واستعمال الماء المستعمل فى الطهارة مكروه (٢).

فصل

وليس فى قدر ما تحصل معه الكفاية فى الوضوء والغسل من الماء حد مضروب⁽¹⁾، وإنما هو موكول إلى حال الستعمل من رفقه وخوفه، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ حتى تغتسلوا ﴾ [الساء:٢١]، وقوله تعالى: ﴿ حتى تغتسلوا ﴾ [الساء:٢٤]، فاطلق، وكذلك الأخبار إلا أنه يستحب فى الجملة الاقتصاد دون الإسراف لأنها صفة فعله على أله المناه ال

⁽۱) قال الشيخ ابن حزم: خبر عائشة ساقط لأنه من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد ابن عمير عن عائشة به قال: وعكرمة ساقط وقد وجلنا عنه حليثًا موضوعًا في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة، ثم هو مرسل لأن عبد الله بن عبيد بن عمير لم يدرك السيدة عائشة، وأبعد ذكره رواية ابن عمر أيام ابن الزبير فسقط هذا الخير. انظر المحلى (٢/ ٢٣).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٤).

⁽٣) (الماء المستعمل في فسرض الطهارة طاهر غير مطهر على المشهسور من مذهب أبي حثيقة والأصح من مذهب الشسافعي وأحمد ومطهر عند مسالك ونجس في رواية عن أبي حثيقة وهو قول أبي يوسف)، انظر رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص ٢٨).

⁽٤) قال ابن البسر: (وليس لقدر ما يتوضأ به المحدث ويغتسل به الجنب من الماء حــد وحسب) انظر الكافي لابن عبد البر (١٧٤/١).

⁽٥) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣٦٤) ح (١ - ٢)، ومسلم الحيض (١/ ٢٥٨) ح (١٥/ ٣٢٥).

باب(١): المسح (٢) على الخفين (٢)

المسح على الخفين جائز في السفر⁽³⁾ لثبوت الرواية عن النبي الخواز، والسلف قولاً وفعلاً، وعنه^(۱) في جوازه للمقيم روايتان^(۱): إحداهما المنع والأخرى الجواز، فوجه المنع أن تجويزه في السفر للضرورة التي تختص المسافر من خوف انفكاكه عن الرفقة متى تشاغل بخلعهما كل وقت أداء الطهارة، وذلك معدوم في الحضر، ولأن السفر يختص بأشياء من الرخص لا تجوز في الحضر كالقصر والفطر وغيرهما وكذلك المسح، ووجه الجواز وهو النظر وقول النبي المنه وليه: "يمسح المسافر والمقيم على خفيه، (۱۸)، وقوله: "إذا أدخلت رجليك في الخفين وأنت طاهر فامسح عليهما وصل فيهما ما لم تخلعهما أو تصبك جنابة، (۱۹ و «لأنه على الخفين في الحفين في الحفير، (۱۰)، ولأنه مسح في طهارة الحدث فاستوى فيه الحاضر والمسافر والمسافر والمعائب والجبائر.

⁽١) الباب لمعنة ما يتموصل منه إلى غيره، انظر القامموس المحيط (٣٨/١) واصطلاحًا (اسم لجملة مختصة من العلم تحتوى على قصول ومسائل غالبًا).

⁽٢) المسع: (هو إمرار اليد على الشيء السائل أو المتلطخ لإذهابه)، انظر القاموس للحيط (٢) المسع: (٣٤٩/١).

⁽٣) الخف الذي يلبس وتخفف لبسه، انظر القاموس المحيط (٣/ ١٣٥).

⁽٤) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/ ١٤١).

⁽٥) آخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣٦٧) - (٣٠٣)، ومسلم: الطهارة (١/ ٢٢٨) - (٧٧٤/٧٥).

⁽٦) أي الإمام مالك.

⁽٧) ذكر الشيخ الدسوقى فى حاشيته ثلاث روايات فقال: (وما ذكره المصنف من جواز المسح على الحف فى الحضر والسقر رواية ابن وهب والأخوين عن مالك. وروى ابن القاسم عنه لا يمسح الحاضرون وروى عنه أيضًا لا يمسح الحاضرون ولا المسافرون وقال ابن مرزوق: والمذهب الأول ويه قال فى الموطأ) انظر حاشية الدسوقى (١/ ١٤١).

⁽٨) عند مسلم بلفظ «... جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر. ويومًا وليلة للمقيم، أخرجه مسلم: الطهارة (١/ ٢٣٢) ح (٢٧٦/٨٥) عن شريح بن هانيء. وأبو داود: الطهارة (١/ ٣٩) ح (١٥٧) عن خزيمة بن ثابت.

⁽۹) أخرجه الدارقطني: سنته (۱/ ۲۰۳) ح (۲) والبسيه في الكبرى (۱/ ٤٢٠) ح (۱۳۲۹) و (۱۳۲۹). والحاكم في المستدرك (۱/ ۱۸۱) بنحوه انظر نصب الراية (۱/ ۱۷۹).

⁽١٠) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٣/١) ح (١٣٠١) من حديث بلال .

والرجال والنساء فيه سواء (١) لما روى أنه ﷺ: «أرخص في المسح على الخـفين» (٢)، وأطلق، ولأنه مسح في طهارة الحدث كسائر الطهارات.

فصل

وليس فيه توقيت بمدة من الزمان لا في السفر ولا في الحضر (٢٢)، خلاقًا لأبي حنيفة (٤)، والشافعي (٥)، لقوله: ﴿إذَا أَدْ حَلْتُ رَجَلِيكُ فِي الحَفْينِ وَأَنْتُ طَاهْرِ فَامْسَعَ عَلَيْهُما وَصِلِّ فِيهِما مَا لَمْ تَنزعهما أو تصبك جنابة (٢٦)، فأطلق ولم يؤقت، وفي حديث أبي بن عمارة: ﴿امسَعُ مَا بِدَا لك (٧)، واعتباراً بالمسح على الجبائر والعصائب بعلة أنه رخص فيه للضرورة.

فصل

إذا ثبت أنه لا توقيت فيه فيستحب خلعه كل جمعة ليغتسل لها(٨)، والغسل لا يكون

(۱) قال سحنون: (قال ابن القاسم: قال مالك: والمرأة في المسح على الخفين والرأس بمنزلة الرجل سواء في جميع ذلك إلا أنها إذا مسمحت على رأسها لا تنقض شعرها)، انظر المدونة الكبري (١/ ٤٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه: الطهارة (١/ ١٨٤) ح (٥٥٦).

(٣) روى فى شرح الكفاية عن الإمام مالك روايتين فقال: (قوله: وسقوط التوقيت فيه أى فى المسح فلا نحمه بحد على المشهور. وروى عن مالك توقيته فى الحضر بيوم وليله وفى السفر بثلاثة أيام)، انظر شرح كفاية الطالب الربانى (١/٧١)، والكافى لابن عبد البر (١/٧٧).

(٤) قال المرغيناني: (ويجوز للمقيم يومًا وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها، انظر الهداية للمرغيناني (١/ ٨).

(٥) قال في المنهاج: (للمقسيم يومًا وليلة وللمسافر ثلاثة بلياليها من الحدث بعد لبس)، انظر مغنى المحتاج على الفاط المنهاج للشريبني (١/ ٦٤)، الأم للشافعي (١/ ٢٩).

(١) تقلم تخريجه.

(۷) أخـرجـه أبو داود: الطهارة (۲۹/۱) ح (۱۰۵)، وابــن ماجــه: الطهــارة (۱۸٤/۱) ح (۵۵۷) وقال: قال النووى: هو حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث. انظر نصب الراية (۱۷۷/۱).

(A) قال ابن عبد البر: (ويستحب له أن لا يمسع أكثر من جمعة لغسل الجمعة وقد قيل عنه لا يمسح أكثر من جمعة)، انظر الكافي (١٧٧/١).

فيه مسح على كل حال، وكذلك في حديث عقبة بن عامر لما سأله عمر رضى الله عنه: منذ كم لم تخلعهما، فقال: منذ الجمعة إلى الجمعة، فقال: أصبت السنة(١).

فصل

والشرط الذى يجوز معه المسح: أن يبتدئ لبسهما بعد كمال الطهارة، فإن لبسهما أو أحدهما وقد بقى عليه شىء من وضوء فليس له المسح^(۲)، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه إن غسل أعضاءه وإحدى رجليه ثم أدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف فإنه يجوز له المسح^(۲)، لقوله على : «دعهما فيإنى أدخلتهما وهما طاهرتان) (١٠)، ولأنه لبس ابتدئ قبل كمال الطهارة فلم يجز المسح فيسهما، دليله إذا لبسهما قبل غسل الرجلين.

فصل

إذا مسح عليهما على الشرط الجائز فلا ينقض المسح إلا بخلعهما أو ما يؤدى إلى خلعهما وهو الجنابة والحيض والنفاس (٥)، والذى يدل على أن خلعهما ينقض المسح خلافًا لداود (٢)، قوله ﷺ: (ما لم تخلعهما أو تصبك جنابة) (٧)، ولأنه مسح يفعل بدلاً من غسل، فظهور أصله يبطل حكمه كالجبائر، وإذا ثبت أن خلعهما يبطل المسح، فكذلك ما يلزم معه خلعهما لأنه يحتاج إلى الغسل وذلك غير جائز فيه.

⁽١) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٨١)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٤٢١) ح (١٣٣٢ ــ ١٣٣٤).

⁽٢) انظر كفاية الطالب الرباني (١/ ٢١٠).

⁽٣) قال الكاسانى: (لنا أن المسح شرع لمكان الحاجة والحاجة إلى المسح إنما تتفق وقت الحدث بعد اللبس فأما عند الحدث قبل اللبس فلا حاجة لأنه يمكنه الغسل وكذا لا حاجة بعد اللبس قبل الحدث لأنه طاهر فكان الشرط كمال الطهارة وقت الحدث بعد اللبس وقد وجد)، انظر بدائع الصنائم (١/٩).

⁽٤) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣٧٠) ح (٢٠٦)، ومسلم: الطهارة (١/ ٢٣٠) ح (٧٩/ ٢٧٤).

⁽٥) انظر الشرح الكبير ومعه حاشية النسوقي (١٤٥/١).

⁽٦) قال ابن حزم: (لم يضره ذلك شيئًا ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجليه، بل هو طاهر كما كان ويصلى كذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعها فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه بل هو طاهر كما كان ويصلى كذلك، وكذلك لو مسح على خف على خف ثم نزع الأعلى فلا يضره ذلك شيئًا) انظر المحلى (٢/ ١٠٥).

⁽V) تقلم تخريجه.

ولا يجوز المسح على الجوريين غير المجلدين (۱)، خلافًا لمن أجازه (۲)، لقوله تعالى: ﴿وَأُرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ﴾ [المائدة: ٦]، فعم كل حائل، ولأنه لا يمكن متابعة المشى فيهما كما لو لف على رجليه خرقة.

فصل

وعنه فى الجرموقين (٣) روايتان (٤)، فوجه الجسواز ما روى: «أنه ﷺ أرخص فى المسح على الخفين» (٥)، فعم، ولأنه خف يمكن متابعة المشى فيه، فأشبه أن يلى رجل الماسح، ووجه المنع أنه ملبوس تحته ممسوح فلم يجز المسمح عليه كالعمامة ولأنه مسح نائب عن غسل فلم يجز على ما يواريه كالقفافيز فى التيمم، وفى الجوربين المجلدين أيضًا روايتان (١).

فصل

وصفة المسح على الخفين (۱): أن يأخذ الماء بيديه ثم يرسله ثم يضع يدا تحت الحف ويدا فوقه ويبلغ بيده السفلس إلى الكعبين حد الغسل (۱)، وإنما قلمنا: إنه يرسل الماء ويقتصر على البلل الباقى على اليدين، لأن ذلك صفة المسح في كل محسوح، وإن شاء غمس يديه في الماء فحعلهما مبلولتين لأن الغرض حاصل في الحالين، وإنما اخترنا

⁽۱) قال ابن عبــد البر: (فإن كان الجوريان مجلدين كــالخفين مسح عليهمــا وقد روى عن مالك منع المسح على الجوريين وإن كانا مجلدين والأول أصح)، انظر الكافى (١/٨٧١).

⁽٢) قال ابن قدامة المقدسى: (إنما يجوز المسح على الجورب بشرطين: أحدهما: أن يكون صفيقًا لا يبدو منه شيء من القدم، الشاني: أن يمكن مشابعة المشسى فيمه)، انظر المغنى لابن قمدامة (٢٩٨/١).

⁽٣) الجرموقان وهما خفان عظيمان لا ساق لهما ومثلهما الجوريان وهما على شكل الخف يصنعان من نح القطن ويغشيان بجلد)، انظر الداتي (ص ٨١).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١٧٨/١).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) حكاهما ابن عبد البر في الكافي، (١/ ١٧٨).

⁽٧) الذي في (ب) (الحف).

⁽٨) انظر المدونة الكبرى (١/ ٤٣)، وكفاية الطالب الرباني مع شرحه (١/ ٢١٠).

مسح الأعلى والأسفل خلافًا لأبى حنيفة، قوله: إن الأسفل ليس بمحل للمسح أصلاً الله الله على الله على الخف وأسفله (٢)، ولأنه موضع من الخف يحاذى المغسول من القدم فوجب أن يكون محلاً للمسح أعلى الخفين.

فصل

وإذا ثبت أن الاختيار مسح الأعلى والأسفل فإن ترك الأسفل واقتصر على الأعلى كره له ذلك واستحببنا له الإعادة في الوقت، وإن اقتصر على الأسفل فلا يجزيه (٢)، والأصل فيه قول على بن أبي طالب رضى الله عنه: «لو كان الدين يؤخذ قياسًا لكان باطن الحف أولى بالمسح، من ظاهره، ولكن رأيت رسول الله على يمسح ظاهره، (١)، ولأن باطن الحف في حكم الخف بدليل أن المحرم تلزمه الفدية بلبس الحف ولا يلزمه بلبس النعل وقد ثبت أنه لو لبس خمًّا ليس له ظهر قدم وله أسفل قدم لما لزمته أسفل قدم أنه لا فدية عليه (١)، ولو لبس خمًّا ليس له ظهر قدم وله أسفل قدم لما لزمته الفدية، فإذا ثبت ذلك كان الموضع الذي هو في حكم الحف هو الذي يتعلق به حكم الجواز دون حكم الموضع الذي هو في حكم الخف هو الذي يتعلق به حكم الجواز دون حكم الموضع الذي هو في حكم النعل، والله أعلم.

⁽۱) قال المرغبينانى: (المسح على الظاهر حتم حتى لا يجبوز على باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول به عن القياس فيراعى فيه جميع ما ورد به الشرع) انظر الهداية للمرغبينانى الحنفى (۱/ ۳۰)، بدائع الصنائع للكاسانى (۱/ ۱۷).

⁽۲) أخرجه أبو داود: الطهارة (۱/۱۱) ح (۱۲۵) والترمذي: الطهارة (۱/۱۲) ح (۹۷) وقال: هذا حديث معلول: لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم. وابن ماجه: الطهارة (۱/۱۸۲) ح (۵۰۰) انظر تلخيص الحبير (۱/۷۲) ح (٤).

⁽٣) قال ابن عبد البر: (وإن استوعب المسح كره له وأجزأه عنه ويجزى مسح ظهور الحفين ولا يجزى مسح بطونهـما وإن مسح بطونهما دون ظهورهما لم يجزه وكـره مالك الاقتصار على الظهور خاصة واستحب لمن فعله أن يعيد في الوقت)، انظر الكافي (١٧٨/١).

⁽٤) أخرجمه أبو داود: الطهارة (١/١١) ح (١٦٢)، وذكره الحمائظ ابن حجر في التلخميص وقال: وإسناده صحيح، انظر تلخيص الحبير (١٦٩/١).

⁽٥) ثبت في (ب) (لما لزمته الفدية).

باب: «المسح على العصائب والجبائر»

المسح على العصائب^(۱) والجبائر^(۲) جائز^(۲)، إذا خيف الضرر بنزعهما ومباشرة العضو بالماء، لما روى في حديث على رضى الله عنه أنه قال: «انكسرت إحدى زندى فأمر بي رسول الله على أن أمسح على الجبائر⁽³⁾، ولأن ضررهما أعظم من ضرر المسح على الحفين للحاجة إلى استدامة لبسهما والخوف على العضو من إصابة الماء.

فصل

وليس من شرطهما أن تشد على طهارة (٥)، بخلاف المسح على الخفين لأن الخبر مطلق غير مقيد، ولم ينقل أنه ﷺ سأل ولا استقصى، ولأن سببهما غير موقوف على اختيار من يوجد به بخلاف الخف.

فصل

ولا إعادة على من صلى بالمسح عليهما خلافًا للشافعي (١)، لأنه يطهر بطهارة مثله كالتيمم، ولأنه حائل يجوز المسح عليه كالخفين.

⁽١) العصب وهو القبض على الشيء، انظر القاموس المحيط (١٠٤/١).

⁽٢) الجيائر جمع جبيرة وهي العيدان التي تجبر بها العظام، القاموس المحيط (١/ ٣٨٥).

⁽٣) قال ابن عبد البر: (ويجوز المسح على جبائر الفك والكسر وعلى عصائب الجراح)، انظر الكافى (١/ ١٧٩).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه: الطهارة (٢١٥/١) ح (٦٥٧) وفى الزوائد: فى إسناده عمر بن خالد. كذبه الإمام أحمد وابن معين. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال وكيع وأبو زرعة يضع الحديث، وقال الحاكم: يروى عن زيد بن على الموضوعات، انظر نصب الراية (١٨٦/١).

⁽٦) انظر مجموع شرح المهذب (١/٥٣٦).

باب التيمم

التيمم (۱): جائز عند عدم الماء (۱)، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طبياً ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله ﷺ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يسجد الماء عشر حجج (٢)، ولا خلاف في ذلك في السفر (٤).

فصل

وأما فى الحضر فيسجوز عندنا إذا عدم الوصول إليه (٥)، خلافًا لأبى حنيفة حين منعه لغير المحبوس والمريض (٦)، لقوله عز وجل: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ [المائد: ٦]، فعم، وقوله ﷺ: «الصعيد الطيب وضوء المسلمين ولو لم يجدوا الماء عشر حجج (٧)، ولأنه عادم للماء كالمسافر.

فصل

ولا إعادة عليه (٨) خلاقًا للشافعي (٩)، لأنها صلاة ازم أداؤها بالتيمم فوجب أن يسقط فرضها كصلاة المسافر.

⁽۱) التيمم فى اللغة: التوخى والتعمد، الياء بدل من الهمزه ويعمه: قسمده)، انظر القاموس المحيط (۱) التيمم فى اللغة: التوخى والتعمد، الياء بعد ضرب صعيد بيد واليدين إلى الكوعين كـذلك لإباحة صلاة)، انظر شرح حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع، (۱۰٥/۱).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٨٠)، انظر المدونة الكبرى (١/٤٦).

⁽٣) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٣٤).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/ ٨٩) ح (٣٣٣)، والترمذي: الطهارة (١/ ٢١١، ٢١٢) ح (١٢٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي: الطهارة (١/ ١٣٩) (باب الصلوات بتيمم واحد).

⁽٥) قال ابن عبد البر: (كل من عدم الماء فلم يجده بعد طلبه ولا قدر عليه جاز له التيمم في السفر والحضر)، انظر الكافي (١/ -١٨).

⁽٦) قال المرغيناتي: (ومن لم يجد مـاء وهو مسافر أو خارج المصر بينه وبين المصر نحـو ميل أو أكثر يتيمم بالصعيد)، انظر الهداية شرح البداية (٢٦/١)، انظر بدائع الصنائع (٢٦/١).

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) انظر كفاية الطالب الرباني (١/ ٢٠٢)، انظر حاشية اللمسوقي مع الشرح الكبير (١٤٨/١).

⁽٩) انظر الأم للشافعي (١/ ٤٣).

والمرض مؤثر في جواز التيمم بغير خلاف (۱) إذا خيف منه التلف باستعمال الماء، فأما إذا خيف من زيادة المرض فسيجوز عندنا التيمم معه (۱۲) خلافًا للشافعي (۱۲)، لقوله عز وجل: ﴿وإِن كنتم مرضي﴾ [المائلة: ۲] فعم، ولأن حرمة النفس أعظم من حرمة المال، وقد ثبت أنه لو وجد الماء بما يلحقه ضرر في ماله لم يلزمه شراؤه، فكان بأن يسقط عنه استعمال لضرر في بدنه أولى، واعتبارًا بخوف التلف، ولأنها طهارة جوزت لضرورة، فلم يفترق الحكم فيها بين خوف التلف وزيادة المرض أصله المسح على الجبائر.

فصل

لا خلاف فى جواز التيمم للمحدث (٤) فأما الجنب فيجوز له التيمم عندنا (٥)، وحكى عن عمر، وابن مسعود (٦) منعه، ودليلنا قوله تعالى: ﴿أَو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ [المائدة:٦]، فعم كل ملامس، وقوله ﷺ لعمار: ﴿وإنما يكفيك هكذا

⁽١) انظر الشرح الكبير بحاشية الدسوقي(١/٩٤١)، وانظر المغنى (١/٢٣٩). رحمة الأمة في المحتلاف الأثمة (ص ٥٥).

 ⁽۲) قال ابن عبد البر: (ومن خاف على نفسه من الماء كالمحصوب والمجدور وصاحب الجراح الكثيرة تيمم)، انظر الكافي (۱/ ۱۸۰).

⁽٣) قال الإمام النووى: (إن خاف زيادة العلة وهو كثرة ألم وإن لم تزد المدة أو يخاف بطء البرء وهو طول مدة المرض وإن لم يزد الآلم أو يخاف شدة الضنا وهو المرض المدنف الذي يجعله زمنًا أو يخاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما يسدو في حال المهنة ففي الجميم ثلاث طرق:

أصحها: في المسألة قولان. أظهرهما: جواز التيمم.

الثاني: لا يجوز قطعا.

الثالث: يجوز قطعًا.

وإن خاف شيئًا يسيرًا كاثر الجدرى وسواد قليل أو شيئًا قبيحًا على غير الأعضاء الظاهرة أو يكون به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه محلورًا في العاقبة وإن كان يتألم في الحال بجراحه أو برد أو حر فلا يجوز التيمم لشيء من هذا بلا خلاف)، انظر روضة الطالبين (١٠٣/١).

⁽٤) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص ٥٢).

⁽٥) انظر الكافى لابن عبد البر (١/ ١٨١).

⁽٦) قال الشيخ موفق الدين بن قــدامة المقدسي (وكان ابن مسعود لا يرى التــيمم للجنب ونحوه عن عمر رضي الله عنهما)، انظر المغني (٢٦١/١).

وهكذاً (١)، ووصف له التيمم، ولأنه محدث عادم للماء فأشبه الحدث الأصغر.

فصل

التيمم يفعل في عضوين وهما: الوجه واليدان فقط (٢) لقوله تعالى: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ [المائلة: ٦]، وقوله ﷺ: التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين (٢)، وفي حديث عمار: ﴿إِنَّا يَكُفِّيكُ ضَرِبَةٌ لُوجِهِكُ ويديكُ (٤).

فصل

والفرض للوجه إيعابه، للظاهر، والخبر(٥)، ولأنها طهارة من حدث كالوضوء(١)، فأما اليدان فقيل: إلى المرققين(١)، وقيل: إن تيمم إلى الكوعين(١) أجزأه(١)، فوجه الأول قوله عز وجل: ﴿وَأَيديكم﴾ [المائلة: ٦]، واسم اليد يستضى إلى المساكب، وقوله ﷺ: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين (١٠)، ولأنه بدل يفعل في محل مبدله، فكان في الاستيعاب كمبدله أصله: الوجه.

⁽۱) أخرجه البخارى: التيمم (۱/٥٤٣) ح (٣٤٧)، ومسلم: الحيض (۱/ ٢٨٠) ح (١١٠/٣٦٨).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٨١).

⁽٤) تقدم تخريجه بنحوه.

⁽٥) أي: لظاهر قوله تعالى: ﴿فامسحوا بوجوهكم﴾. وللأخبار السابقة.

⁽٦) انظر كفاية الطالب الرياثي (١/ ٢٠٥).

⁽٧) قال الشيخ على الصعيدى: (والمشهور ما بين المرفق والكوع أى: اللمراع على ظاهر ذراعه خصه بالذكر دون ظاهر اليد المفسر بالكف لقول الاقفهسى إذ لا تمكنه تحنية الأصابع إلا عليه لا على الكف)، انظر الحاشية على كفاية الطالب الرباني (١/ ٢٠٥).

⁽٨) قال الغميرورآبادى: (الكوع طرف المؤند الذي يلى الإبهام والكاع طرف الزند الذي يلى الخمنصر وهو الكرسوع أو الكوع)، انظر القاموس للحيط (٣/ ٨٠).

⁽٩) قال ابن عبد البر: (ولو تيمم إلى الكوعين فقد اختلف أهل المدينه وأصحاب مالك في ذلك، فقيل: لا شيء عليه، وقيل: يعيد في الوقت وهو تحصيل مذهب ابن القاسم وقيل: يعيد على كل حال إذا لم يتيمم إلى المرفقين وهو قول ابن نافع وابن عبد الحكم وابن سحنون، وهذا أحب إلى. انظر الكافي (١٨٢/١).

⁽١٠) تقلم تخريجه.

ووجه رواية الكوعين: قوله عز وجل: ﴿وأيديكم﴾ [المائلة: ٦]، واسم اليد الأخص به إلى الكوع. ولأن الأخذ بأوائل الأسماء واجب، والاسم يقع على الكوع، وفي حديث عمار: ﴿إِنَّا يَكْفِيكَ ضَرِبَة لُوجِهِكَ وَكَفِيكَ (١)، ولأنه حكم علق على مطلق اسم اليد، فوجب أن يقتصر به على الكوعين كالقطع، ولأنها طهارة عن حدث فوجب أن يكون مقدار فرض اليدين فيها قدراً يختص به، أصله: سائر طهارات الأحداث.

فصل

والنية في التيمم واجبة، وينوى الجنب والمحدث به استباحة الصلاة دون رفع الحدث (^{۲)}، فإن نوى الجنب استباحة الصلاة من الحدث الأصغر، ففيها روايتان إحداهما: أنه لا يجزيه لأنه أضعف من الغسل، ولا تنوب نية الأضعف عن نية الأقوى (^{۲)} والأخرى أنه يجزيه لأنهما حدثان موجبهما واحد وهو التيمم، فإذا نوى أحدهما أجزأه عن الآخر كالمحدث ببول ونوم (³⁾ ينوى بوضوئه أحدهما (⁶⁾.

فصل

المجدور⁽¹⁾ والمحصوب^(۷) إذا خافا التلف أو زيادة المرض جاز لهما التيمم لما قدمناه، وكذلك كل من به علة يخاف معها الضرر باستعمال الماء، وللجنب الصحيح إذا خاف التلف أو المرض من شدة البرد أن يتيمم (۱) لقوله عز وجل: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ [الحج: ۱۸۷]، وقوله: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ [النساء: ۲۹].

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر حاشيه اللموقى على الشرح الكبير (١٥٤/١).

⁽٣) قال ابن عبد البر، (ولا يجزئ التيمم إلا بنية والتيمم للجنابة وللحدث وللفريضة)، انظر الكافى (١/ ١٨١).

⁽٤) ثبت في (١) و (ب) (يبول وينوم).

⁽٥) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/١٥٥).

 ⁽۲) قال الفيروزآبادى: (المجدور من به الجدرى وهو القروح فى البدن تنفط وتقميح)، انظر القاموس المحيط (۲۸۷/۱).

⁽٧) (المحصوب من به حصبة والحصّبة بثرة يخرج بالجسد)، انظر القاموس المحيط (١/١).

⁽۸) انظر المدونة الكبرى (۱/ ٤٩).

والمريض إذا قدر على استعمال الماء ولم يجد من يناوله إياه تيمم لأنه كالعادم، وكذلك الخائف من لصوص أو سباع^(۱) (متى خرج إليه)^(۲)، ويستحب لهما الإعادة فى الموقت إذا زالت أعذارهما بخلاف المريض الذى يخاف الضرر لأن عذرهما أضعف، ولإمكان أن يكون الأمر بخلاف ما يظنه الخائف ولتفريط المريض بتركه بإعداد من يناوله الماء إذا أراده أو من يقربه منه.

فصل

وإذا وجد الماء بثمن مثله أو ما يقاربه لزمه شراؤه إذا قدر عليه، لأن القدرة على ثمن الشيء كالقدرة على الشيء نفسه أصله الرقبة في الكفارة أنه لا يجوز له الصوم مع كونها في الملك أو ثمنها، وإن وجده غالبًا متفاحش الغلاء لم يلزمه وعدل إلى التيمم (٣).

فصل

العادمون للماء ثلاثة: منهم من يدخسل الوقت عليه وهو راج لمه يغلب على ظنه وصوله إليه في الوقت والطهارة الكاملة وصوله إليه في الوقت والطهارة الكاملة الأن مراعاة كمال الطهارة أولى من مراعاة فضيلة أول الوقت، ومنهم من يغلب على ظنه أنه لا يجده حتى يخرج الوقت فيستحب له أن يقدم التيمم لأن في تأخيره فوت الأمرين من هو بين الخوف والرجاء لا يغلب على ظنه أحد الأمرين فيستيمم وسط الوقت لأنه لم تبلغ فيه قوة الرجاء أن يؤخره ولا ضعفه أن يقدمه فاستحب له الوسط(۱).

⁽١) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/ ١٥١).

⁽٢) سقطت من (١).

⁽٣) قال فى المدونة: (وسألت مالكًا عن الجنب لا يجد الماء إلا بشمن قال: إن كان قليل الدراهم رأيت أن يتيمم وإن كان موسعًا عليه يقدر رأيت أن يشترى ما لم يكثر عليه فى الثمن فإن رفعوا عليه فى الثمن تيمم وصلى)، انظر المدونة الكبرى (١/ ٥٠).

⁽٤) انظر الكاني لاين عبد البر (١/ ١٨٠).

⁽٥) انظر حاشية الصعيدى على كفاية الطالب الرباتي (١/١٠).

⁽٦) انظر كفاية الطالب الرباني (١/١).

إذا تيسمم ثم وجد الماء في السوقت فلا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يجده قبل الشروع فيها الشروع في الصلاة أو بعد الشروع فيها أو بعد الفراغ منها، فإن وجده قبل الشروع فيها بطل تيممه ولزمه استعماله (۱) لقوله على: «التراب كافيك ما لم تجد الماء» (۲)، وهذا واجد، وقوله: «إذا وجدت الماء فأمسه جلدك» (۲)، وإن وجده حال تشاغله بالصلاة مضى عليها (۱) خلافًا لأبي حنيفة (۵)، لأنه حال لا يلزمه فيها طلبه كبعد الفراغ، وإن وجده بعد الفراغ، فكذلك أيضًا خلافًا لطاوس (۱)، لأنها صلاة أديت بطهر صحيح، فلم يلزم إعادتها أصلاً إذا أديت بالوضوء أو إذا وجد الماء بعد الوقت (۱).

فصل

وعليه أن يطلب الماء(٨) ، خلافًا لأبى حنيفة(٩) ، لقول عز وجل : ﴿ فَلَم تَجِدُوا

- (٤) قال الشيخ الدردير: (ويطل بوجود الماء الكافى أو القدرة على الاستعمال قبل الدخول فى الصلاة إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعماله وإلا لا إن وجده بعد الدخول فيها فلا يبطل بل يجب استمراره فيها ولو اتسع الوقت لدخوله بوجه جائق)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (١٩٨/١).
- (٥) قال الموصلى: (وإن وجده فى خالال الصلاة توضأ واستقبل لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف ولأن التيمم ينتقض برؤية الماء فانتقضت طهارته فيتوضأ ويستقبل)، انظر الاختيار للموصلى الحنفى (١/ ٢٩).
- (٦) قال ابن حـزم: (إن وجد الماء بعد الصـلاة أيعيد أم لا؟ فقـال سعيـد بن المسيب وعطاء وطاوس والشـعبى والحـسن وأبو سلمـة بن عبـد الرحـمن: إنه يعيـد مـا دام فى الوقت)، انظر المحلى (٢/ ١٢٤).
 - (٧) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ١٨٤).
- (A) قال ابن عبد البر: (كل من عدم الماء فلم يجده بعد طلبه، ولا قدر عليه جاز له التيمم)، انظر الكافي (١/ ١٨٠).
- (٩) قال الموصلى الحنفى: وإن تيمم قبل الطلب جاز عند أبى حنيفة الأنه عاجز ولا يجب عليه الطلب
 وعند أبى يوسف لا يجوز لأن الماء مبذول عادة فصار كالموجود. انظر الاختيار (١/ ٣١).

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/٤٦).

⁽٢) أصله في البخارى من حديث عسران بن حصين الخزاعي بلفظ «عليك بالصعيد فإنه يكفيك»، أخرجه البخارى: التيمم (١/ ٥٤٥) ح (٣٤٨).

⁽٣) تقلم تخريجه.

ماء﴾ [المائدة: ٦] وهذا يفيد وجوب الطلب، ولأنه بدل مرتب فلم يجز الانتقال إليه إلا بعد طلب المبدل وإعوازه (١)، كالصوم في الكفارة.

فصل

ولا يجوز التيمم قبل دخول الوقت (٢) خلافًا لأبي حنيفة (٢)، لقوله تعالى: ﴿إِذَا قَمَتُمَ اللَّهِ لَهُ السَّلَاةِ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

فصل

ولا يجوز الجمع بين صلاتين فرض بتيمم واحد، لأن التيمم لا يرفع الحدث، وإنما يبيح الصلاة فلم يستبع به إلا أقل ما يكن فيه (٤)، ولو أبيع ذلك لأدى إلى سقوط الطلب أو تقديم التيمم على الوقت.

فصل

ويجوز أن يجمع بين نوافل كثيرة [بتيمم واحد]^(٥) في فور واحد ما لم يقطعه أو يطل به، لأنه غير مختص بوقت، ولأن جنسه يجرى مجرى الصلاة الواحدة، فإذا خرج عن فوره أو طال استأنف له تيممًا، لأن ذلك يجرى مجرى الفراغ من المكتوبة، فيحتاج إلى تيمم لاستئناف أخرى^(١)، فأما الجمع بين الفوائت ففيه خلاف بين أصحابنا: فمن أجازه جعلها جنسًا كالنفل، ومن منعه اعتبره بالفرائض الحاضرة.

⁽١) ثبت في (أ) (أعوانه).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١٨٣/١).

⁽٣) قــال الموصلى: (ويجــوز قبل الوقت تمكيـنًا له من الأداء في أول الوقت كــما في الوضــوء لاته خلفه)، انظر الاختيار (٢٩/١).

⁽٤) استثنى من هذا صاحب كفاية الطالب الربانى المريض فقال (إلا مريض لا يقدر على مس الماء لضر بجسمه مقيم يتيمم فى وقت الصلاة الأخرى، وقد قيل: يتمم لكل صلاة مفروضة صحيحًا كان أو مريضًا مسافرًا أو مقيمًا)، انظر كفاية الطالب الربانى (١/ ٢٠٢).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٦) قال فى المدونة: (وإن تيمم فصلى مكتوبة ثم ذكر مكتوبة أخرى كان نسيها فليتميم لها أيضًا ولا يجزئه ذلك التيمم لهذه الصلاة، ثم قال: عن ابن عباس أنه قال: لا يصلى بالتيمم إلا صلاة واحدة، انظر المدونة الكبرى (٥٢/١).

الصعيد الذي يتيمم به: هو الأرض وجميع أنواعها من تراب وجص (١) ورمل وحجارة وصخر وغير ذلك (٢)، (خلافًا للشافعي في قوله: هو التراب لا غير ذلك) (١٦)، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فتيمموا صعيدًا طبيًا﴾ المائنة: ٢]، قال أهل اللغة: الصعيد وجه الأرض كان عليها تراب أو لم يكن (٤)، قال الزجاج: لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك، وقوله ﷺ: (جعلت لى الأرض مسجدًا وطهورًا) (٥)، ولأنه نوع من أنواع الأرض كالتراب.

فصل

ويكره أن يؤم المتيمم المتوضئين، فإن فعل أجزاهم، أما كراهتنا فلأن المتيمم أخفض حالاً من المتوضئ لنقص طهارته وسبيل الإمام أن يكون مساويًا للمأموم أو أعلى، وأما جوازه فلأن كل من جاز له أن يؤم المتيممين جاز له أن يؤم المتوضئين كالمتوضئ (٦).

فصل

ومن وجد من الماء دون كفاية تيمم ولم يلزمه استعماله(٧) خلاقًا للشافعي(٨)، لقوله

⁽۱) قال ابن عبد البر: (والصعيد كل ما اتصل بالأرض وصعد عليها من السباخ والحجارة والحصاة والثلج الملتئم على وجه الأرض واختلف قوله فى التيمم على الثلج وكل تراب صعد وليس غبار الثياب بصعيد إذا كان فيها وأفضل الصعيد أرض الحوث)، انظر الكافى (١/١٨٢).

⁽٢) ما يكون للبناء به وهو معرب القاموس للحيط (٢٩٧/٢).

 ⁽٣) قال الإمام الشافعى: (ولا يقع اسم صعيم إلا على تراب ذى غبار)، انظر الأم (٤٣/١)،
 ومجموع شرح المهذب (٢١٣/٢).

⁽٤) قال الفيروزآبادي (الصعيد: التراب أو وجه الأرض) القاموس المحيط (٣٠٧/١).

⁽٥) أخرجه البخارى: التيمم (١/١٩) ح (٣٣٥)، ومسلم: المساجد (١/ ٣٧٠) ح (٣/ ٢١٥).

⁽٦) قال سحنون: (وقال: قال مالك فى المتيم يؤم المتوضئين قال يؤمهم المتوضئ أحب إلى وإن أمهم المتيمم رأيت صلاتهم مجزئة عنهم قال ابن وهب: وقال مثل قول مالك فى المتيمم لا يؤم المتوضئين قال يؤمهم متوضئ أحب إلى)، انظر المدونة الكبرى (١/ ٥٢).

⁽٧) قال ابن عبد البر: (ومن لم يكفه الماء لم يلزمـه أن يجمع بين التيـمم والوضوء)، انظر الكافى(١/ ١٨١).

⁽A) قال الإمام الشافعي: وإذا وجد الرجل المسافر ماء لا يطهر أعضاءه كلها لم يكن عليه أن يغسل =

تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءُ فَتَيَهُمُوا ﴾ [المائد: ٦]، فألزم التيمم عند سقوط استعمال الماء، [فلما كان التيمم واجبًا [١] في هذا الموضع دل على أن استعمال بعض الماء غير واجب، ولأنه بدل عن مبدل والجمع بينهما لا يجب كما لو وجد بعض الرقبة لم يلزمه إعتاقها والصوم.

منها شيئًا قال الربيع وله قول آخر أنه يغسل بما معه من الماء بعض أعضاء الوضوء ويتيمم بعد ذلك. انظر الأم للشافعي (١/ ٤٢)، انظر مجموع شرح المهذب (٢/ ٢٧٠).
 ما بين المعكوفين سقط من (ب) و (أ).

باب: الوضوء(١)

الوضوء يجب بشلاثة أنواع: أحدها: ما يخرج^(۲) من السبيلين^(۳) من غائط وريح وبول ومذى وودى، وهذا ما لا خلاف فيه⁽³⁾، الثانى: النوم^(ه) وما فى معناه من زوال العقل بإغماء أو سكر أو جنون^(۱)، والثالث: الملامسة للذة^(۱) وما فى معناه من مس الذكر^(۸).

فصل

وإذا كان خروج البول والمذى على وجه السلس والاستنكاح فلا وضوء فيه^(۱) خلاقًا لأبى حنيفة^(۱) والشافعي^(۱۱)، لما روى أن عمران بن حصين قال: يا رسول الله، إن بى

- (١) الوضوء لغة: من الوضاءة، وهي: الحسن والنظافة. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ٣٢)، واصطلاحًا: استعمال الماء في أعضاء مخصوصة، مفتتحًا بنية.
- (٢) خرج بالخارج الداخل من عود أو أصبع أو حقنة، فلا ينقض ومغيب حشفة فبإنه لا ينقض الوضوء خاصة، بل يوجب ما هُو أعم، والقرقرة والحقن الشديدان خلاقًا لبعضهم، انظر الشرح الكبير للقطب الدردير (١١٤/١ ــ ١١٥).
 - (٣) أي المعتاد من المخرج المعتاد في الصحة، انظر الشرح الكبير للقطب الدردير (١١٤/١).
 - (٤) انظر الإجماع لابن المندر (٢/ ٣١).
- (٥) أى إن ثقل، وأمــا إذا خف النوم فــلا ينقض الوضــوء لاتنفــاء مظنة الحــدث، وكــذلك لو طال الحفـيف خلاقًا لابن بشيــر، انظر حاشــية الحفـيف خلاقًا لابن بشيــر، انظر حاشــية الدسوقى على الشرح الكبير (١١٨/١ ــ ١١٩).
 - (٦) انظر الشرح الكبير للدردير (١١٨/١).
 - (٧) انظر الشرح الكبير للدردير (١١٩/١).
 - (٨) انظر الشرح الكبير للدردير (١٢١/١).
- (٩) قال ابن القاسم: قال الإمام مالك: إن كان ذلك في سلس من برد أو ما أشبه ذلك قد استنكحه ودام به فلا أرى علميه الوضوء، وإن كمان ذلك في طول غربة أو تذكر فخرج منه أو كان إنما يخرج منه المرة بعد المرة فأرى أن ينصرف فيغسل ما به ويعميد الوضوء. انظر: المدونة (١٠/١) الكافى لابن عبد البر (١/ ١٥٠ _ ١٥١).
- (١٠) إلا أنه لا يكون حدثًا في الحال ما دامٍ وقت الصلاة قائمًا. انظر بدائع الصنائع للكاساني (١٠).
- (١١) قال الشيخ النووى : قال أصحابنا : حكم سلـس البول وسلس المذى حكم المستحاضة في =

١ ـ كتاب الطهارة ٥

الناصور يسيل منى، فقال ﷺ: ﴿إِذَا تُوضَأَتُ فَـسَالُ مَن قَرَنْكَ إِلَى قَدَمَـكُ فَلا وَضُوءَ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكِ اللهُ عَلَى وَجِهِ السَّلْسِ فَأَشْبِهِ أَن يَخْرِج فَى الصَّلاقَ (٢).

فصل

وما خرج من السبيلين مما ليس بمعناه كالحصى والدود والدم فلا وضوء فيه (٢) خلافًا لهما^(٤)، لقوله تعالى: ﴿أو جاء أحد منكم من الغائط﴾ [المائد: ٦] والاسم ينطلق على الحدث المعتاد، وقوله ﷺ: ﴿لا وضوء إلا من صوت أو ريح، (٥)، ولأنه نوع من غير أنواع الأحداث المعتادة دليله إذا خرج من غير السبيلين.

فصل.

وأما وجـوب الوضوء من النوم فالأصـل فيه قـوله تعالى: ﴿إِذَا قَمـتُم إِلَى الصَّلاة

= وجوب غسل النجاسة وحشو رأس الفرج والشد بخرقة، والوضوء لكل فريضة... إلى آخر ما قال. انظر شرح المهذب (٢/ ٥٤١).

- (۱) آخرجه البيهقى فى الكبرى (۱۱/۱) ح (۱۲۷۱، ۱۲۷۲)، والدارقطنى: سننه (۱۰۹/۱) ح (٤٠) والطبرانى فى الكبير (۱۰۹/۱) ح (۱۱۲۰۲) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما وذكره الحافظ الهيثمى فى المجمع (٢٥٢/١) وقال: وفيه عبد الملك بن مهران قال العقيلى: صاحب مناكير.
- (٢) قال الشيخ ابن عبـد البر: والأحوط عندى أن يجعل السلس إيجابًا للوضوء في كل صلاة قياسًا على الصـلاة لأنه يصلى ويوله يقطر فكذلك يتـوضأ ويوله يـقطر ولا يكلف إلا ما يقـدر، انظر الكافى لابن عبد البر (١/ ١٥١).
- (٣) قال الشيخ سمحنون: قلت فالدود يخرج من الدبر. قال: لا شيء عليه عند الإمام مالك، انظر المدونة (١/ ١١)، قال ابن عبد البر: لأن الإشارة بذلك عند الإمام مالك إلى ما عهد دائمًا مترددًا دون ما لم يعهد، انظر الكافى لابن عبد البر (١٤٥/١).
- (٤) أما عند السادة الأحناف فقال ملك العلماء: الذي ينقضه الحدث ثم قال: وسواء كان الخارج من السبيلين معتادًا كالبول، والغائط، والمنى، والمذى والودى ودم الحيض والنفاس أو غير معتاد كدم الاستحاضة، انظر بدائع الصنائع (٢٤/١).
- وأما عندنا تبحن معاشر الشافعية فقال الإمام المعظم: وكذلك الدود يخرج منه والحصاة أى ينقض الوضوء، انظر الأم (١٤/١).
- (ه) اخرجه الترمدي: الطهارة (١٠٩/١) ح (٧٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: الطهارة (١/١٠١) ح (١٠١٠) ح (١٠١٠)، انظر تلخيص الحبير (١/٥١١) ح (٢).

فأغسلوا (المائد: ١٦)، قبل فيه: إذا قمتم من المضاجع، وقوله على: «العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأه (۱)، وقوله: «لكن من بول أو غائط أو نوم (۲)، ولأن الغالب منه أن الاستشقال فيه يؤدى إلى خروج الحدث فأجرى غالبه مجرى يقينه، ولذلك علله على حين قال: «فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله» (۱۱)، [ولأن النائم يخرج منه الربح غالبًا، ثم هو حال انتباهه لا يدرى ما كان منه فنحن متى سوغنا له الصلاة بوضوء قبل النوم مع كوننا على غير ثقة من بقاء طهارته تلك كنا قد سوغنا له الصلاة محدثًا فكان الاحتياط أن يلزمه الوضوء ليصلى على ثقة من طهارته وارتفاع الحدث] (١٤).

فصل

فأما زوال العقل بالإغماء، والجنون والسكر، فإنما أوجب الوضوء لأنه أدخل في هذا المعنى من النوم لأن النوم يزول بالانتباه وقليل الإيقاظ، وهذه الأشياء أبعد منه عن الإفاقة، فكانت أولى بوجوب الوضوء منه.

فصل

فأما الملامسة والقبلة وما في بابها فتؤثر في وجوب الوضوء، خلافًا لأبي حنيفة (٥)، لقوله تعالى: ﴿أَوْ لامستم النساء﴾ [المائدة: ٦]، فعم، ولأنه لمس يحرم الربيبة فأشبه التقاء الحتانين.

⁽١) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/ ٥١) ح (٢٠٣)، انظر نصب الراية (١/ ٤٥).

⁽٢) أخرجه الترمذى: الطهارة (١/ ١٥٩) ح (٩٦) وقال: حسن صحيح، والنسائى: الطهارة (١/ ١٦١) ح (٧١/١) (باب التوقيت في المسح على الحقين للمسافر)، وابن ماجه: الطهارة (١/ ١٦١) ح (٤٧٨).

⁽٤) سقط من (١).

⁽ه) قال الشيخ الكامسانى: (ولو لمس امرأته بشهوة أو غير شهوة فرجها أو سائر أعضائها من غير حائل ولم ينشر لها لا يتقض وضوؤه عند عامة العلماه. ولنا ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن هذه الحادثة فقالت: كان رسول الله على يقبل بعض نسائه ثم يخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ ولأن المس ليس بحدث بنقسه ولا سبب لوجود الحدث غالبًا فاشبه مس الرجل الرجل والمرأة المرأة)، انظر بدائع الصنائع (١/ ٣٠)، شرح النقاية للحافظ على القارئ الحنفي (١/ ٣٠).

ومن شرط وجوب الوضوء باللمس أن تقارنه السلذة، فإن عربت منه لم يجب فسيه الوضوء، خلافًا للشافعي في إيجابه الوضوء مع اللذة وعدمها^(۱)، لأنه على اللذة، فلم يبق إلا ويلمس ثم يصلى ولا يتوضأ^(۱)، وقد ثبت أنه لا يجوز حمله على اللذة، فلم يبق إلا أن يكون لغير لذة، ولأنه لمس لا لذة فيه فأشبه مس الرجل الرجل.

فصل

وإن وجدت اللذة فلا فرق بين الحائل وعدمه خلافًا للشافعي^(١)، لأنه لمس قارنته الشهوة كالملامسة.

فصل

ومس الذكر مؤثر في وجوب الوضوء، خلافًا لأبي حنيفة (٤)، لقوله ﷺ: (من مس ذكره فليتوضأ) (٥)، ولأنه لمس يفضى إلى خروج المذى فأشبه مس الفرج بالفرج.

فصل

اختلف أصحابنا في صفة المراعاة فيه : فمنهم من يقول : إن الاعتبار فيه أن يكون ببطن الكف دون غيره ولا اعتبار للذة ، ومنهم من يقول : إن الاعتبار فيه باللذة

- (١) انظر مجموع شرح المهذب (٢٣/٢)، انظر روضة الطالبين (٧٤/١).
- (۲) عند أبى داود وغيره بلفظ «قبل امرأة من نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، أخرجه أبه داود: الطهارة (۱/ ۱۵) ح (۱۷۹) والترمذى: الطهارة (۱/ ۱۳۳) ح (۸۲)، والنسائى: الطهار (۱/ ۸۲) (باب ترك الوضوء من القبلة) وابن ماجه: الطهارة (۱/ ۱۲۸) ح (۲۰۸۲) واحمد. المسئد (۲/ ۲۵۷) ح (۲۰۸۲) عن عائشة رضى الله عنها.
- أما حديث السلمس عند البخارى ومسلم عن عائشة بلفظ اكنت أنام بين يدى رسول الله على . . . ، فإذا سنجد غمزنى . . ، أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٥٨٦) ح (٣٨٢) ومسلم: الصلاة (١/ ٢٦٧) ح (٢٧٢)).
 - (٣) انظر روضة الطالبين للنووي (١/ ٧٥)، انظر مجموع شرح المهلب (٣٠/٢).
 - (٤) انظر بدائع الصنائع للكاساني (١/ ٣٠)، شرح النقاية (١/ ٣٤)
- (٥) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/ ٤٥) ح (١٨١) والترمذى: الطهارة (١٢٦١) ح (٨٢) وقال: حسن صحيح. والنساتى: الطهارة (١/ ٨٣) (باب الوضوء من مس الذكر)، وابن ماجه: الطهارة (١/ ١٦١) ح (٤٧٩) ومالك في الموطأ:الطهارة (١/ ٤٢) ح (٥٨)، انظر نصب الراية (١/ ٥٤).

كلمس^(۱) النساء، فوجه الأول قوله ﷺ: ﴿إِذَا أَفْضَى أَحَدَكُم بِيدَه إِلَى فَرَجِه فَلْيَتُوضَا ۗ (^{۲)}، والإِفْسَاء لا يكون إلا بسطن الكف، ووجه الأخرى أنه لمس باليد يـؤثر في نقض الوضوء، فكان الاعتبار فيه باللذة كمس النساء (^{۲)}.

فصل

ولا وضوء من مس الأنشيين خلافًا لعروة بن الزبير (٤)، ولا من مس الدبر خلافًا للشافعي (٥)، لأنها مواضع من البدن لا لذة في مسها فأشبهت سائر الأعضاء.

فصل.

وفى تخريج مس المرأة فرجها خلاف على وجهين: أحدهما ألا وضوء فيه لأن الخبر ورد فى الذكر دون غيره، والثانى أن فيه الوضوء مع الللة والإلطاف لأنه شخص ملتذ بمس فرجه كالرجل.

فصل

ولا وضوء مما يخرج من غير السبيلين من قيء (١) أو رعاف (٧) أو غيره، خلافًا لأبي حنيفة (٨)، لأنه خارج من غير المخرج المعتاد للحدث، فأشب الدود الخارج من الجرح، ولأن كل خارج لسم ينقض قليله الوضوء، فكذلك كثيره، أصله: الدموع، عكسه: البول.

⁽١) ثبت في (١). (كمس).

 ⁽۲) أخرجه النسائى: الطهارة (۸۳/۱) (باب الوضوء من مس الذكـر) بنحوه والبيهـقى فى الكبرى
 (۲۰۹/۱) ح (۲۳۲) والدارقطنى: سننه (۱٤٧/۱) ح (٦)، والحاكم فى المستدرك (١٣٦/١)،
 انظر نصب الراية (١/٥٦).

⁽٣) ثبت في (أ) (كلمس).

⁽٤) حكاه الإمام النووى عنه فقال: وحكى أصحابنا عن عروة بن الزبير أن مس الأثثيين والآلية والعانة ينقض وقال جمهور العلماء: لا ينقض ذلك كمذهبنا. انظر مجموع شرح المهذب (٢/ ٤٠).

 ⁽٥) قال الإمام النووى: (إذا مس دبر نفسه أو دبر آدمى ضيره انتقض على المذهب وهو نصه فى الجديد وهو الصحيح عند الأصحاب وقطع به جماعات)، (٣٨/٢).

⁽٦) القيء: إلقاء الطعام، القاموس المحيط (١/ ٢٥).

⁽٧) الزعاف: خروج الدم من الأنف والرعاف أيضًا الدم بعينه، القاموس المحيط (٣/ ١٤٥).

⁽٨) انظر بدائع الصنائع للكاساني (١/ ٢٦)، الهداية للمرغيناني الحنفي (١٤/١).

ولا وضوء من القهقهة فى صلاة ولا غيرها خلافًا لأبى حنيفة(١)، لأن كل ما لم يكن حدثًا فى غير الصلاة لم يكن حدثًا فى أصل الصلاة كالكلام، ولأنها صلاة شرعية فلم تتناقض بالقهقهة، أصله: صلاة الجنازة(٢).

فصل

ولا وضوء مما مسته النار خلافًا لبعض المتقدمين (٣)، لأنه ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضًا (٤)، ولما روى : «أن آخــر الأمــرين كان مــنه ﷺ ترك الوضــوء مما مســتــه النار، (٥).

فصل

ولا وضوء من أكل لحوم الإبل خلافًا لأحمد(١) وداود(١)، لقوله ﷺ: ﴿لا يَتُوضًا مَنْ طَعَامُ أَحَلُهُ اللهُ عَزْ وَجِلُ ١٠٠٠، ولأنه مأكول فأشبه الخبز.

فصل

ويستحب غسل اليد والفم من أكل اللحم واللبن، ولأنه ﷺ شرب لبنًا فمضمض

⁽۱) قيدها الأحناف بالصلاة فقال الكاساني: (القهقهة في صلاة مطلقة وهي الصلاة التي لها ركوع وسجود فلا يكون حدثًا خارج الصلاة)، انظر بدائع الصنائع (۱/ ۲۲)، الاختيار للموصلي (۱/ ۲۵).

⁽٢) ثبت في (ب) (الجنائز).

⁽٣) قال النووى: (وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن والزهرى وأبى قلابة وأبى مجلز وحكاه ابن المنذر عن جماعة من الصحابة: ابن عمر وأبى طلحة وأبى موسى وزيد بن ثابت وأبى هريرة وعائشة رضى الله عنهم، انظر مجموع شرح المهذب (٥٧/٢).

⁽٤) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣٧١) ح (٢٠٧)، ومسلم: الحيض (١/ ٢٧٣) ح (٩١/ ٥٥٤).

 ⁽٥) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/٨١) ح (١٩٢)، والنسائي: الطهارة (١/ -٩) (باب ترك الوضوء
 مما غيرت النار).

⁽٢) انظر الكافي لابن قدامة (١/ ٨٥)، المغنى (١/ ١٧٩) والشرح الكبير (١/ ١٨٩).

⁽٧) انظر المحلى لابن حزم (١/ ٢٤١).

⁽٨) أخرجه ابن يمدى في الكامل: الضعفاء (٥/ ٧٨١).

وقال: إإن له دسمًا ١٤٠١، ولأنه مقصود به النظافة وإزالة الرائحة من الفم كالسواك.

فصل

ويوجب الغسل شيئان: أحدهما المنى (٢)، ودم الحيض والنفاس والولد، والشانى: الإيلاج فى قبل أو دبر، فأما المنى فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولا جنبًا إلا عابرى سبيل حتى تغتسلوا﴾ [النساء: ٤٦]، وقوله عنز وجل: ﴿وإن كنتم جنبًا فاطهروا﴾ [المائلة: ٦]، وقوله: «من رأت ذلك منكن فلتغتسل)(٤)، وأما دم الحيض والنفاس والولد فيذكر فيما بعد.

فصل

وأما الإيلاج في القبل إن عرى من الإنزال فإنه يوجب الغسل، خلاقًا لداود (٥)، لقوله ﷺ: ﴿إِذَا التَّقَى الحِتَانَانَ فقد وجب الغسل (٢)، وفي حديث آخر: ﴿أَنْزَلُ أَو لَمْ يَرُلُ (١)، وَلَا تُهُ حَكُم يَجِبُ بِالْإِنْزَالُ، فَوجِبُ أَنْ يَجِبُ بِالْإِيلَاجِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ إِنْزَالُ كَالحَدُ وَالْهُر.

فصل

وإذا أولج في دبر لزم^(٨) الغسل، وإن لم ينزل لأنه فرج يتعلق به الحد فأشبه القبل.

⁽۱) آخرجه البخارى: الوضوء (۱/ ۳۷۴) ح (۲۱۱)، ومسلم: الحيض (۱/ ۲۷۲) ح (۳٥٨/٩٥).

⁽٢) هو الماء الدافق الذي يخرج عند اللذة الكبرى بالجماع.

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

 ⁽٥) قال أبو محمد: وإيلاج الذكر في الفرج يوجب الوضوء كان معه إنزال أو لم يكن. انظر المحلى
 (١/ ٢٤٩).

⁽٦) أخرجه الترمذي: الطهارة (١/ ١٨٢) ح (١٠٩) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه: الطهارة (١/ ١٩٩) ح (٦٠٨) واللفظ له، وأحمد: المسند (٦/ ٢٦٦) ح (٢٩٠٧).

⁽٧) أصله عند مسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أخرجه مسلم: الحيض (١/ ٢٧١) ح (٣٤٨/٨٧).

⁽٨) ثبت في (١) (وجب).

إذا حاضت الجنب أو أجنبت الحائض، فلا غسل عليها حـتى تطهر، فـإذا طهرت كفاها غسل واحد خلاقًا لداود (١)، لأنهما حدثان ترادفا موجبهما واحد فناب عنهما طهر واحد كما لو كانا من جنس واحد كالجنابتين.

فصل

إذا أسلم الكافر فعليه الغسل لأنه على أمر غيلان، وثمامة حين أسلما بالغسل(٢)، ولأنه جنب فلزمه الاغتسال للجنابة.

فصل

ولا يجوز للجنب اللبث في المسجد^(٣) خلافًا لداود^(٤)، لقوله ﷺ: (لا أحل المسجد لجنب ولا لحائض^(٥)، ولأنه شخص يلزمه الغسل كالكافر.

فصل

ولا يجوز له الاجتياز فيه خلافًا للشافعي (٦) للخبر (٧)، ولأنه نوع من الكون فيه كالليث.

⁽١) قال ابن حزم: (لو حاضت المرأة بعد أن وطئت فهى بالخيار إن شاءت عجلت الغسل للجنابة وإن شاءت أخرته حتى تطهر فإذا طهرت لم يجزها إلا غسلان)، المحلى (٢/ ٤٣).

⁽٢) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٦١) ح (٤٦٢)، والنسائى: الطهارة (١/ ٩١/١) (باب تقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم) وعمندهما خبر إسلام «ثمامة بن أثال»: ولم أجد حديث «غميلان بن سلمة».

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ٣٧).

 ⁽٥) أخرجه أبو داود: الطهارة (٥٨/١) ح (٢٣٢)، وابن ماجه: الطهارة (٢١٢/١) ح (٦٤٥) انظر تلخيص الحبير (١٤٨/١) ح (٧).

⁽٦) انظر مجموع شرح المهذب (٢/ ١٧٢).

⁽٧) للحديث السابق الذكر.

ولا يجوز لمحدث حدثًا أعلى أو أدنى مس المصحف خلافًا لداود(١)، لقوله عز وجل: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ [الواقعة: ٧٩]، والنهى على الحظر، ولقوله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر)(٢)، والمراد ما كتب فيه.

فصل

ويجوز إمساك الصبيان الألواح والمصاحف على غير وضوء للـضرورة إلى تعليمهم والمشقة اللاحقة في أخذهم بالتطهير في كل وقت مع قصورهم عن حد التكليف.

فصل

ولا يجوز للجنب أن يقرأ خلافًا لداود (٣) ، لقوله على: «لا يقرأ جنب ولا حائض شيئًا من القرآن (١) ، وقول على رضى الله عنه: كان رسول الله على لا يحجزه شيء عن فراءة القرآن إلا الجنابة (٥) ، ولأنه لما منع من الدخول إلى المسجد كان بأن يمنع قراءة القرآن أولى.

فصل

ويجوز أن يقرأ الآيات اليسيرة على وجه التعوذ خــلاقًا لأبي حنيفة(٦) والشافعي(٧)،

- (۱) قال ابن قدامة المقسدسي: (لا نعلم مخالفًا في عدم جواز مس المصحف إلا لسطاهر غير داود فإنه أباح مسه واحتج بأن النبي ﷺ كتب في كتابه آية إلى قيصر)، انظر المغنى (١٣٧/١).
- (٢) أخرجه مالك في الموطأ: القرآن (١/١٩٩) ح (١)، والدارمي: الطلاق (٢/ ٢١٤) ح (٢٢٦٦).
 - (٣) انظر المجموع شرح المهلب (١٥٨/٢).
- (٤) أخرجه الترمذي: الطهارة (١/ ٢٣٦) ح (١٣١)، وابن ماجـه: الطهارة (١/ ١٩٦) ح (٥٩٦)، انظر نصب الراية (١/ ١٩٥).
- (٥) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/٥٧) ح (٢٢٩) والسرمذى: الطهارة (١/٢٧٣) ح (١٤٦) وقال: حسن صحيح، والنسائى: الطهارة (١/١١٨) (باب حبجب الجنب عن قراءة القرآن)، وابن ماجه: الطهارة (١/٩٥) ح (١٩٥).
- (۲) قال الموصلى: (ولا يجوز للجنب قراءة القرآن لقوله على الله الله المجنب ولا الحائض شيئًا من القرآن، وعن الطحاوى أنه يجوز له بعض آية والحديث لا يفصل ولا بأس بأن يقرأ شيئًا منه لا يريد به القرآن كالبسملة والحمد لله) الاختيار (١٨/١)، بدائع الصنائع (١/ ٣٤).
 - (٧) انظر المجموع شرح المهذب (١٥٨/١).

لأن حكم اليسيسر مخالف حكم الكثير، ألا ترى: «أن النبى الله منع أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو»(١)، ثم كتب إليهم: ﴿يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله الله الله الآيات، ولأن الإنسان يتعوذ بذكر الله تعالى فيحتاج إليه للتعوذ، فكان ما يحتاج إليه من ذلك مستثنى من المنع.

فصل

وفى قراءة الحائض روايتان: فوجه المنع قوله ﷺ: الا يقرأ جنب ولا حائض شيئًا من القرآن (٢)، ولأنه حدث موجب للغسل كالجنابة، ووجه الجواز فلأنها غير قادرة على رفع حدثها وتطول مدتها فكانت معذورة بذلك للمشقة التي تلحقها كالمحدث.

فصل

ولا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها بالغائط والسبول في الصحارى ، خلافًا لماود (٣) لقوله ﷺ: لداود (٣) لقوله ﷺ: هولكن شرقوا أو غربوا» (٥).

فصل

ويجوز ذلك فى الدور والأبنية خِلافًا لأبى حنيفة (٢) ، لما روى ابن عسمر رضى الله عنه: «أنه ﷺ كان فى بيت حفصة مستدبر الكعبة مستقبل بيت المقدس الأ)، ولأن الأبنية قد تضيق فلا يمكن إلا على هذه الصفة ففى منع ذلك مشقة.

⁽۱) أخرجه البخارى: الجهاد (٦/ ١٥٥) ح (٢٩٩٠)، ومسلم: الإمارة (٣/ ١٤٩٠) ح (١٨٩٩/٩٢).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) انظر شرح المهذب (٢/ ٨١).

⁽٤) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٥٩٤) ح (٣٩٤)، ومسلم: الطهارة (١/ ٢٢٤) ح (٩٥/ ٢٦٤).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) انظر الاختيار للموصلي (٩/١)، شرح النقاية (١٠٦/١).

⁽٧) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٢٩٧) ح (١٤٥)، ومسلم: الطهارة (١/٢٢٤) ح (٢٦/٢٦١).

وفى الجماع مستقبلاً القبلة روايتان (۱): قال ابن القاسم: لا بأس به (۲)، وقال ابن حبيب: يكره، فوجه قول ابن القاسم أن النهى ورد فى الحدث دون غيره فوجب قصره عليه، ولأن الجماع مفارق للحدث لأنه يتعلق به حكم الندب فى بعض الأحوال، ووجه قول ابن حبيب لأنه يتعلق بكشف العورة فأمر بالاستتار فيه فكان كالحدث، ولأن المعنى فى معنى الاستقبال بالحدث لتعظيم القبلة وإجلال حرمتها، وذلك يقتضى تساوى هذه الأمور فى المنع.

فصل

اختلف أصحابنا في إزالة النجاسة هل هي واجبة وجوب السنن المؤكدة، أو وجوب الفرائض، وفائدة ذلك تتصور [في منع] (٢) تعمد الصلاة بها مع القدرة على إزالتها، وإذا قيل: إنها سنة مؤكدة فلأن الاتفاق حاصل على جواز الصلاة مع اليسير من جنسها كدم البراغيث وغيره، وعند أبي حنيفة بقدر الدرهم من سائر النجاسات (٤)، ولو كانت فرضًا لم تجز الصلاة مع شيء منها كالطهارة من الحدث، وإذا قيل: إنها فريضة فللإجماع على منع تعمد الصلاة بها وذلك يفيد كونها فرضًا كالطهارة من الحدث، فإذا ثبت هذا فعلى القول بأنها سنة يأثم ولا إعادة عليه، وعلى القول الآخر بأنها فريضة لا يجزيه وعلى القول الآخر بأنها فريضة لا يجزيه وعلى القول الآخر بأنها فريضة لا يجزيه

فصل

وعلى كلا الوجهين إن صلى بها ناسيًا أو ذاكرًا، ولكن لا يقدر على إزالتها فصلاته جائزة، لما روى: «أن رسول الله على خلع نعليه فى الصلاة فخلع الناس نعالهم، فلما فرغ قال لهم: «لم خلعتم نعالكم؟»، فقالوا: رأيناك خلعتها، فقال: «إن جبريل أخبرنى

⁽١) ثبت في (١) (خلاف).

⁽٢) قال في المدونة: (قلت: أيجامع الرجل امرأته مستقبل القبلة في قول مالك؟ قال: لا أحفظ عن مالك فيه شيئًا وأرى أنه لا بأس به لأنه لا يرى بالمراحيض بأسًا في المدائن والقبرى وإن كانت مستقبلة القبلة)، انظر المدونة الكيرى (١/٧).

⁽٣) ثبت ني (١) (نيمن).

⁽٤) انظر الاختيار للموصلي (١/٤٨)، شرح النقاية (٩٨/١).

أن فيها قذرًا الله وروى: (نجسًا الله ولم يعد الصلاة ولا أمرهم بإعادتها ولا قطعها بل مضى عليها.

فصل

كل نجاسة مسوى الذم فإنه لا يـصلى بشىء منها كـالبـول والغائط والمذى وسـائر النجاسات، خلافًا لأبى حنيفة (٢) فى تجويزه الصـلاة بقدر الدرهم، لأنها نجـاسة يمكن الاحترار من جنسها(٤) كالزائد على قدر الدرهم.

فصل

وأما الدم فيجوز الصلاة بيسيره، فإن كثر وتفاحش لم يجز^(٥)، لأن الدم مخفف في الأصل، إنما حرم مسفوحه فكان أخف من سائر النجاسات، ولأن أكل اللحم وفيه الأصل، إنما حرم مسفوحه فكان أخف من سائر النجاسات، ولأن أكل اللحم وفيه اليسير من الدم جائز، وكذلك قالت عائشة رضى الله عنها: «لولا أن الله قال: ﴿أَو دَمَّا مسفوحًا﴾ [الانعام: ١٤٥] لتتبع الناس ما في العروق، (١).

فصل

لا خلاف عندنا أن كل دم عدا دم الحيض تجوز الصلاة مع يسيره، وأما دم الحيض ففيه روايتان: إحداهما: أن حكمه حكم سائر الدماء، والأخرى: أن قليله وكثيره سواء لا تجوز الصلاة بشيء منه بخلاف سائر الدماء، فوجه الأولى هو أنه دم فأشبه سائر الدماء، ووجه الثانية أن دم الحيض مغلظ أمره بخلاف غيره لأنه خارج من فرج فكان كالبول والمذى.

⁽۱) أخـرجــه أبو داود: الصــلاة (۱/ ۱۷۲) ح (۲۵۰) والدارمي: الصــلاة (۱/ ۳۷۰) ح (۱۳۷۸)، وأحمد: المسند (۱۱۳/۳) ح (۱۱۸۸۳)، انظر تلخيص الحبير (۲۹۷۱) ح (۸).

⁽٢) عند أبي داود بلفظ افيهما خبث، أخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ١٧٢) م (١٥١).

⁽٣) قال المرفينانى: (لأن النص الموجب للتطهير لم يفصل ولنا أن القليل لا يمكن التحرر عنه فيجعل عفواً وقدرناه يقدر الدرهم أخذًا عن موضع الاستنجاء)، انظر الهداية للمرغينانى (٣٨/١)، انظر شرح النقاية (١٠٦/١).

⁽٤) ثبت في (أ) (منها).

⁽٥) قال سحنون: (وقال مالك في الرجل يصلى وفي ثويه دم يسيـر من دم حيضة أو غيره فيراه وهو في الصلاة قــال: يمضى على صــلاته ولا يبالى ألا ينزعه ولم أر به بأسًا). انظـر المدونة الكبرى (١/ ٢٢).

⁽٦) انظر جامع البيان للطبري (٨/ ٧١).

ويغسل الثوب من بول الصبى والصبية خلافًا للشافعي (١) في قوله: لا يغسل من بول الصبى، لأنه بول آدمى كبول الأنثى، والحديث المروى في التفريق بينهما (٢). قال مالك: ليس بالمتواطأ عليه.

فصل

لا خلاف أن أبوال ما يحرم أكله وأروائه نجسة، وأما ما يؤكل لحمه فعندنا أبوالها وأروائها طاهرة، وقال أبو حنيفة (٢) والشافعي (٤) نجسة، فدليلنا قوله ﷺ: «ما أكل لحمه فلا بأس ببوله» (٥)، و «لأنه ﷺ أباح للعرنيين شهرب أبوال الإبل والبانها» (١)، وقوله: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم (٢)، ثم «طاف بالبيت على بعير» (٨)، فدل أن بوله غير نجس وإلا لم تكن لتعرض المسجد لما نهى عن مثله، ولأنه مائع أباح الشرع شربه كاللبن.

فصل

والمنى نجس خلافًا للشافعى^(٩)، لأنه مائع خارج من السبيل فأشبه البول، ولأنه مائع يوجب البلوغ كدم الحيض، ولأنه يجرى في مجرى البسول ولو كان طاهرًا في الأصل لوجب أن ينجس لجريه في مجرى نجس.

⁽١) انظر شرح المهذب (٢/ ٥٩٠).

⁽٢) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/ ١٠٠) ح (٣٧٦)، وابن ماجه: الطهارة (١/ ١٧٥) ح (٢٦٥).

⁽٣) انظر شرح النقاية للحافظ على بن سلطان القارى (٩٩/١)، والهداية للمرغيناني (٨/١).

⁽٤) انظر شرح المهذب (٢/ ٥٥٠)، روضة الطالبين (١٦/١).

⁽٥) أخرجه الدارقطني: سننه (١٢٨/١) ح (٣، ٤)، انظر نصب الراية (١/ ١٢٥).

⁽٦) أخرَجه البخاري: الزكاة (٤٢٨/٣) ح (١٥٠١) ومسلم: القسامة (٣/ ١٢٩٦) ح (٩/ ١٦٧١).

⁽٧) أخرجه ابن مساجه: المساجد (٢٤٧/١) ح (٧٥٠) في الزوائد: إسناده ضعيف. فإن الحارث بن نبهان متفق على ضعفه، انظر نصب الراية (٢/٤٩٢).

⁽٨) أخرجه البخارى: الحج (٣/ ٥٥٢) ح (١٦٠٧)، ومسلم: الحج (٢/ ٩٢٦) ح (٢٥٣/ ١٢٧٧).

⁽٩) قبال الإمام النووى: (أميا حكم المتى فيمنى الأدمى طاهير عندنا هذا هو الصواب المنصوص للشافعى رحمه الله فى كتب ويه قطع جمياهير الأصحاب)، انظر مسجموع شرح المهذب (٧/٣٥٥)، الأم للشافعى (٤٧/١).

فصار

ويغسل رطبه ويابسه خلافًا لأبى حنيفة (١)، لقول عائشة رضى الله عنها: اكنت أغسل المنى من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة ونقع الماء على ثوبه (٢)، ولأنه نجس فكان كسائر النجاسات.

فصل

وإذا تيقن إصابة النجاسة لثوبه وشك في مسوضعه غسله كله، لأنه ليس بعضه أولى من بعض، ولا أمارة تميز له ما أصابه من الموضع الذي لم يصبسه، فوجب غسل جميعه لأنه لا يصل إلى غسل ما أصابه إلا بذلك، كما يلزم إمساك جزء من الليل إذا لم يمكن تمييز النهار مسئله، لأنه لا يصل إلى استيفاء النهار إلا بذلك وإن علم الجهة من الثوب وشك في موضع الإصابة منها لم يكن عليه غسل باقيه، وإن شك هل أصابه شيء أم لا نضحه استحبابًا لجواز أن يكون أصابه ولم يلزمه لأن الشك لا يلزم به طهارة (٢).

فصل

لا يجور إزالة النجاسة بمائع سوى الماء المطلق عن الثياب والأبدان خلافًا لأبى حنيفة (٤) لقوله على الماء وصلى فيه (٥)، ولأنه لا يرفع النجاسة عن نفسه فلم يرفعها عن غيره، ألا ترى أن الماء لما صح أن يدفع النجاسة عن نفسه صح أن يدفعها عن غيره.

⁽۱) قال المرغيناتى: (قــال مشايخنا رحمهم الله: يطهر بالفرك لأن البلوى فيه أشــد وعن أبى حنيفة رحمه الله: أنــه لا يطهر إلا بالغسل لأن حرارة البــدن جاذبة فلا يعود إلى الجـرم)، انظر الهداية (٣٧/١)، بدائع الصنائع (١/ ٦٠).

⁽۲) آخرجه البخاری: الوضوء (۱/۳۹۷) ح (۲۲۹)، ومسلم: الطهارة (۱/۳۲۹) ح (۱۰۸,۱۰۷) بنحوه.

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٣).

⁽٤) بدائع الصنائع للكاساني (١/ ٨٣)، الهداية للمرغيناني (١/ ٣٦).

⁽٥) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣٩٥) ج (٢٢٧)، ومسلم: الطهارة (١/ ٢٤٠) ح (١١٠).

السيف إذا أصابه الدم أجزأه مسمحه عن غسله لأنه صقيل لا يقسبل النجاسة لأنها لا تتخلله(۱)، ولأن به ضرورة إلى ذلك لئلا يفسد متى غسل(۲).

فصل

ويغسل الخف والنعل من المعذرة والبول، فأما من أرواث الدواب، ففيه روايتان: إحداهما أنه يغسل والأخرى أنه يمسح، فوجه قوله: أنه يغسل اعتباراً بالثياب والحصر، ووجه قوله: أنه يمسح فلأن غسله إفساد له فسومح فيه (٢)، مع كون الأرواث مكروهة عندنا غير نجسة (١).

⁽١) ثبت في (أ) (لا يتحلله).

⁽٢) ثبت في (١) (غسله).

⁽٣) بياض في (١) و (ب).

⁽٤) حكاهما سحنون في المدونة عن ابن القاسم، انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٠ ـ ٢١).

با**ب**: الاستنجاء^(۱)

ويستنجى من البول والغائط لقوله ﷺ: ﴿إذا ذهب أحــدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن (٢)، وقوله: ﴿لا يكتفين أحدكم بدون ثلاثة أحجار (٢).

فصل

ولا يستنجى من الريح لقوله ﷺ: «ليس منا من استنجى من الريح»(١)، ولانها ليست جسمًا يعلق ولا أثر لها.

فصل

والأفضل الجمع بين الأحجار والماء^(٥)، لأن الأحجار تراد للتجفيف والماء يزيل الأثر ويطهر الموضع فإن لم يكن ذلك فالماء أفضل، فإن اقستصر على الأحجار أجزاه لما رويناه ما لم يعد المخرج أو ما لابد منه، فإن عناه لم يجز فيه إلا الماء، لأن الموضع مخصوص بذلك دون سائر البدن والرخص لا تتعدى بها مواضعها.

فصل

وإذا أنقى بحجر واحد أجراه خلافًا للشافعي(٦) في قوله: لابد من ثلاثة أحمجار.

⁽۱) الاستنجاء لغة: من النجو ونجا فلان أحدث والحدث خرج واستنجى منه حاجته تخلصها والنجا ما ارتقع من الأرض، كالنجوة، القاموس المحيط (٣٩٣/٤)، وشرعًا (إزالة البول والغائط عن مخرجيهما) شرح حدود ابن عرفة مع الرصاع (٩٦/١).

⁽۲) أخرجمه أبو داود: الطهمارة (۱/ ۱۰) ح (٤٠) والنسائى: الطهمارة (٣٨/١) (باب الاجتماراء فى الاستطابة بالحجارة) وأحمد: المستد (٦/ ١٤٩) ح (٢٠٥٦)، انظر نصب الراية (١/ ٢١٥).

⁽٣) أخرجه مسلم: الطهارة (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤) ح (٢٥/ ٢٦٢) وأبو داود: الطهارة (٢/١) ح (٧) والترملني: الطهارة (١/ ٢٤) ح (١١) والنسائي: الطسهارة (١/ ٣٦) (باب النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار) وابن ماجه: الطهارة (١١٥/١) ح (٣١٦) بنحوه.

⁽٤) اخرجه ابن عدى في ألكامل للضعفاء، وابن عساكر في تاريخ دمشق.

⁽٥) انظر الكافي لابن عبد البر (١٥٩/١).

⁽٦) قال الإمام الشافعى: (فمن تخلى أو بال لم يجزه إلا أن يتمسح بثلاثة أحجار ثلاث مرات)، انظر الأمام للشافعي (١٨/١)، مجموع شرح المهلب (١١٣/٢).

لقوله ﷺ: (من استجمر فليوتر) (١١)، وأقله واحد، ولأنه استنجاء فلم يلزم فيه سوى الإنقاء كالماء، ولأن الإنقاء قد وجد فأشبه إذا أتى بالثلاثة.

فصل

ويكره الاستنجاء بالعظام لقوله ﷺ: (أما العظم فزاد إخوانكم من الجن^(۲)، فإن فعل أجزاه خلافًا للشافعي^(۲)، لأن النهى عن ذلك لتمعلق حق الغير وهوكونه طعمامًا له، وذلك لا يقتضى الفساد.

فصل

ويكره الاستنجاء باليمين إلا من عذر، ولنهيه ﷺ عن ذلك (١٤)، وروى أن يده اليمنى ﷺ كانت لطعامه وشرابه واليسرى لما يكون من أذى(٥)، فأما مع العذر فجائز للضرورة إليه(١).

⁽۱) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣١٥) ح (١٦١)، ومسلم: الطهارة (١/ ٢١٢) ح (٢٢/ ٢٣٧).

⁽۲) أخرجـه البخارى: مناقب الأنصـــار (۲۰۸/۷) ح (۳۸٦٠)، عن أبي هريرة رضى الله عنه بلفظ د... فقلت: ما بال العظم والروثة ؟ قال: هما من طعام الجن، ...

⁽٣) قال الإمام الشافعي، (ولا بعظم للخبر فيه فإنه وإن كان غيـر نجس فليس بنظيف وإنما الطهارة بنظيف طاهر)، انظر الأم (١٩/١)، روضة الطالبين (١/ ٦٨).

⁽٤) أخرجه البخارى: الوضوء (٢٠٦/١) ح (١٥٤)، ومسلم: الطهارة (١/ ٢٢٥) ح (٢٥/ ٢٦٧).

⁽٥) أخرجه أبو داود: الطهـارة (٨/١) ح (٣٣)، وأحمـد: المسئد (٣/ ٢٩٦) ح (٢٦٣٢)، انظر تلخيص الحبير.(١٢٢/١) ح (٢٨).

⁽٦) قال ابن عبد البر: (ولا يجوز لأحد أن يستنجى بيمينه)، الكافي (١/ ١٦٠).

باب: في طهارة الماء

أصل الماء الطهارة والتطهير على اختلاف صفاته وأماكنه: من سماء أو أرض أو بثر أو بحر أو علب أو مالح، كان مائمًا في أصله أو ذائبًا بعد جموده. لقوله تعالى: ﴿وَانْزَلْنَا مِن السماء ماء طهورًا﴾ [النرتان:٤٨]، وقوله: ﴿وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به﴾ [الانفال:١١]، وقوله: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدًا طبيًا﴾ [المائد:٦]، وقوله ﷺ: ﴿خلق الماء طهورًا لا ينجسه شيء (١)، وروى: ﴿ إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه (٢) ، وقوله في بول الأعرابي : ﴿صبوا عليه ذنوبًا من ماء (٢) في نظائر لهده الاخبار.

فصل

⁽۱) أخرجه أبو داود: الطهارة (۱/۱۱) ح (۱۲)، والترمذي: الطهارة (۱/۹۰) ح (۲٦)، وقال: هذا حديث حسن. والنسائي: المياه (۱/۱۱) (باب ذكر بـــــر بضاعة)، بلفظ فإن الماء لا ينجسه شيء، انظر نصب الراية (۱۱۳/۱).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: الطهارة (١/ ١٧٤) ح (٥٢١) في الزوائد: إسناده ضعيف لضعف رشدين، انظر نصب الراية (١/ ٩٤).

⁽۳) آخرجـه البخارى: الوضوء (۱/ ۳۸٦) ح (۲۲۰)، ومـسلم: الطهارة (۱/ ۲۳۲) ح (۲۸۹۸) بينحوه.

⁽٤) قال شيخ الإسلام ابن قدامة المقدسى: (حكى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو أنهما قالا في البحر: التيمم أعجب إلينا منه وهو نادر وحكاه الماوردي عن سعيد بن المسيب، انظر المغنى , (٨/١).

⁽۵) آخرجه آبو داود: الطهارة (۱/ ۲۱) ح (۸۳) والترمذي: الطهارة (۱/ ۱۰۰ ـ ۱۰۱) ح (۲۹) وقال: حسن صحيح، والنسائي: الطهارة (۱/ ٤٤) (باب ماء البحر)، وابن ماجه: الطهارة (۱/ ۱۳۲) ح (۱۳۲) ح (۲۲)، انظر تلخيص الحبير (۲۱/۱) ح (۲۱)، انظر تلخيص الحبير (۲۱/۱) ح (۲۱) ح (۱).

المياه ضربان: مطلق ومضاف، فالمطلق هو ما لم يتغير أحد أوصاف بما يخالطه بما ينفك عنه غالبًا بما ليس بقرار له ولا حادث عنه، والمضاف هو ما تغير بما وصفناه من ذلك المتغير بالزعفران (۱)، والعصفر (۲) والحل واللبن وغيره، قأما المتغير بالطين، ففى القسم الأول لانه قراره ولا ينفك عنه غالبًا، وكذلك الطحلب (۲) لانه متولد عنه عن طول مكثه، وكذلك تغييره بالحمأة (٤) وما أشبهها، ثم بعد هذا على ضربين: طاهر ونجس وذلك يرجع إلى صفة ما تغير به، فإن كان طاهرًا سلبه حكم التطهير فقط، وكان طاهرًا غير مطهر كسائر الماثعات، وإن كان نجسًا سلبه الصفتين جميعًا.

فصل

قد بينا أن ما خالطه الزعفران والعصفر وغير ذلك أوصافه، فإنه يخرجه عن إطلاقه ويشبه التطهير، وعند أبى حنيفة (٥) أنه على إطلاقة وأن التطهير جائز به إلا أن يكون عن طبخ فلا يجوز، ودليلنا أنه تغير بما ليس بقرار له ولا متولد عنه، بل بما ينفك عن مخالطته غالبًا، فأشبه إذا تغير بنجاسة أو بطبخ.

فصل

فأما ما تغير بالنجاسة فإنه نجس لا خلاف فيه، وما لم يتغير طاهر إذا كان كثيرًا وإن كان يسيرًا فمكروه إلا أنه في الحكم طاهر مطهر، ولا حد في ذلك سوى التغيير.

وقال أبو حنيفة: كل ماء حلته النجاسة نجس إلا أن يكون من الكثرة بحيث يعلم أن النجاسة لم تصل إلى جميعه، واعتبار ذلك عنده بأن لا يتحرك أحد طرفيه بتحرك

⁽١) قال الفيروزآبادى: (الزعفران مفرد، وإذا كان فى بيت لا يدخله سام أبرص ومن الحديد صدؤه، وزعفره صبغه به. انظر القاموس المحيط (٣٩/٢).

⁽٢) قال في القاموس: (العصفر بالضم نبت يهرئ اللحم الغليظ ويلره القرطم وعصفر ثوبه صبغه به فتعصفر، انظر القاموس المحيط (٩١/٢).

⁽٣) هو خضرة تعلو الماء المزمن وقد طحلب الماء فهو مطحلب، القاموس المحيط (٩٧/١).

⁽٤) هو الطين الأسود المنتن كالحمأ: القاموس المحيط (١٢/١).

⁽٥) انظر الهداية للمرغيناتي (١/ ١٩)، الاختيار للموصلي (١/ ١٨١).

الآخر(۱)، ودليلنا قبول الله عنز وجل: ﴿وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به﴾ [الانفال: ١١]، فعم، وقبوله على: «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه لونه أو طعمه أو ريحه (۱)، [قوله على حديث بئر بضاعة: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه (۱) [الأنه لم يتغير من نجس كما لو لم تضطرب جنباته، ولأن هذا يؤدى إلى تنجيس المياه كلها لأننا نعلم أن البحار والأنهار لا تنفك من وقوع النجاسة فيها، فإذا كان ذلك الموضع نجس يجب تنجيس ما جاوره ويمتد ذلك إلى جميعه وذلك فاسد.

فصل

ووافقنا الشافعى فى القلتين^(٥) فصاعداً أن الاعتبار فى ذلك بالتغير، [وخلافنا]^(١) فيما قصر عنهما فـقال: ينجس بنفس مخالطة النجاسة له تغير أو لم يتغير، وقلرهما عنده خمسمائة رطل بالعراقى على ضرب من التقريب^(٧)، ودليلنا ما قدمناه، ولأنه لم يتغير من النجاسة كالقلتين، ولأنه مـخالط لما لم يغلب عليه فلم ينقله عن حكمه، أصله: الطاهرات، ولأن كل ما لم ينقل الماء من حكمه إذا كان قـدره قلتين، فكذلك إذا قصر عنهما، أصله: سائر الأشياء المخالطة له وما يستعمل فيه.

فصل

والماء المستعمل في طهارة الحدث طاهر، خلاقًا لأبي يوسف إذ يقول: إنه نجس، لعموم الظواهر، ولأنه ماء لاقي جسمًا طاهرًا فلم ينجسه كما لو استعمل في تبرد أو تنظف(^).

⁽١) انظر الهداية (١/ ١٩)، الاختيار للموصلي (١٩/١).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٥) قال الفسيرورآبادى: (القلة هي الجسرة العظيمة أو عمامة أو من الفخمار)، انظر القامسوس المحيط (٤/ ٤).

⁽٦) ثبت في الأصول (خلافيًا)، ولعل الصواب (وخالفنا) لموافقة سياق الكلام.

⁽٧) انظر مجموع شرح المهذب (١١٩/١)، انظر روضة الطالبين (١٩/١).

 ⁽٨) ذكره في الاختيار عن الحسن وأبي يوسف نقلاً عن أبي حنيفة، انظر الاختيار للموصلي (١/١١)
 - ٢٢)، الهداية للمرغيناني (١/ ٢١).

والتطهير به مكروه غير محظور خلاقًا لأبى حنيفة (۱) والشافعی (۲) فی قولها: إنه كسائر المائعات، لقوله عز وجل: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِن السماء ماء طهوراً﴾ [الفرقان:٤٨] والطهور الطاهر المطهر، وقوله: ﴿وينزل عليكم مِن السماء ماء ليطهركم به ﴾ [الانفال:١١]، فعم كل أحواله، وروى أن بعض أزواج النبي على اغتسلت في جفئة فجاء النبي على ليغتسل منها أو ليتوضأ، فقالت: إنى كنت جنبًا فقال: (إن الماء لا يجنب) (۱)، وروى: «لا جنابة عليه) (١٤)، ولأن أوصافه باقية كالذي لم يستعمل.

فصل

ولا يجوز الوضوء بنيذ التمر خلافًا لأبى حنيفة (٥)، لقوله تعالى: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ [المائد:٢]، فلم يجعل بين الماء والصعيد واسطة والمخالف يجعل بينهما واسطة وهى النبيذ، ولأنه مائع لا يجوز الوضوء به حضراً فلم يجز سفراً كسائر المائعات عكسه الماء لما جاز التطهير بجميع أنواعه حضراً جاز التطهير به سفراً.

فصل

ما لا نفس له سائلة كاللباب والصرار^(۱)، إذا مات في الماء لم ينجسه خلافًا للشافعي^(۷)، لقوله ﷺ: «إذا وقع اللباب في إناء أحمدكم فاملقوه، فإنه في إحمدي جناحه دواء وفي الأخر داء، وإنه يقدم الداء ويؤخر الدواء)(۱). وهذا يدل على أنه لا

⁽١) الهداية للمرغيناني (١/ ٢٠)، الاختيار للموصلي (١/ ٢١).

⁽٢) روضة الطالبين للنووى (٧/١)، ومجموع شرح المهذب (١٥١/١).

⁽٣) أخرجه أبو داود: الطهارة (١٨/١) ح (٦٨) والترمذى: الطهارة (١/ ٩٤) ح (٦٥) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: الطهارة (١/ ١٣٢) ح (٣٧٠).

⁽٤) أخرجه أحمد: المسند (٤٦٨/١) ح (٢١١٩) بلفظ (إن الماء ليست عليه جنابة).

⁽٥) انظر الفتارى الهندية (١/ ٢١)، يداتم الصنائع (١/ ١٥).

⁽٦) الصرار طائر يطير بالليل يطلق عليه صرار اللَّيل، القاموس المحيط (٢/ ٢٩).

 ⁽۷) قال النووى: (فيه قـولان الاظهر لا تنجــه)، انظر روضة الطالبين (۱٤/۱)، شــرح المهذب
 (۱۲۷/۱).

 ⁽A) عند البخارى من طريق عبيد بن حنين قال: سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول: قال النبي =

ينجسه وإلا كان أمـرًا بإضاعة المال، والإجماع من الأمة في سـائر الأعصار على جواز أكل الحل الذي تموت فيه الدود.

فصل

فإذا ثبت أنه لا ينجس ما مات فيه: فإن مات في ماء نظر، فإن لم يغيره فالماء مطلق على أصله قبل موته فيه، فإن غيره سلبه التطهير وجعله مضافًا كسائر الأشياء الطاهرة.

فصل

أما ما له نفس سائلة إذا مات فى الماء: فإن كان من دواب البر فعقد الباب فيه: أنه إن تغير فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً لا يحل شربه ولا بيعه ولا استعماله فى طهارة ولا أكل شىء عجن به، وإن لم يتغير فهو فى الحكم طاهر مطهر إلا أنه يكره استعماله إذا كان قليلاً أو كانت البئر صغيرة، ويستحب أن يطرح منها بقدر ما تطيب به النفس ليس فى ذلك حد، وإنما هو على حسب كثرة الماء وقلته وصغر البئر وكبرها.

فصل

وأما دواب الماء التي لا تعيش إلا فيه كالسمك والسرطان والسلحفاة، وغير ذلك فإنه طاهر في عينه لا ينجس إذا مات، ولا ينجس ما مات فيه تغير أو لم يستغير إلا أنه إن غير الماء منع الوضوء به من جهة الإضافة فقط(۱۱)، والأصل في هذه الجملة قوله في في البحر: دهو الطهور ماؤه الحل ميتته، (۲)، ولأنه لا يحتاج إلى ذكاة فلم تلحقه نجاسة كسائر الطعام والشراب.

⁼ ﷺ: ﴿إذَا وقع الذَّبَابِ فَى شُرَابِ أَحَدُكُمْ فَلَيْفُ مِسَهُ ثُمْ لِيَرْعَهُ، فَإِنْ فَى إِحَدَى جَنَاحَيهُ دَاءُ وَالْأَخْرِى شَفَاءً، أَخْرِجُهُ البِخَارَى: بِلَّهُ الْحَلَقُ (٤١٤/٦) ح (٢٣٢٠)، وعند ابن ماجه عن أبى سعيد: أن رسول الله ﷺ قال: ﴿فَى أَحَدُ جَنَاحَى النَّبَابِ سَمْ، وَفَى الآخِر شَفَاء، فَإِذَا وقع فَى الطّعام، فأم قلوه فيه. فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء، ابن ماجه: الطب (١١٥٩/٢) ح الطعام، فأم قلوه فيه. فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء، ابن ماجه: الطب (١١٥٩/٢) ح

⁽١) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/ ٤٩).

⁽٢) تقلم تخريجه.

الكلب طاهر وسؤره (۱) مكروه، وفي الحكم أنه طاهر مطهر [خلافًا للشافعي (۲) في قبوله: إن الكلب نجس ودليلنا] (۱) لأنه حي فأشبه الحيوان، ولأن كل حي نجسًا بعد الموت، فإن الحياة علة لطهارته كسائر الحيوان، ويدل على طهارة سؤره قوله تعالى: وفكلوا بما أمسكن عليكم (المائدة: ١٤]، ولم يأمر بغسله، وقوله وقيلة وسئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها الكلاب والسباع فقال: «لها ما حملت في بطونها ولكم ما بقي شرابًا وطهورًا (١٤)، ويدل على أن غسل الإناء منه تعبد، فنقول: لأنه غسل مقيد بعدد فأشبه الوضوء.

فصل

إذا ثبت أنه طاهر، فإذا ولغ الكلب في الإناء غسل سبعًا للخبر وهو قوله على: الإناء ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات (وذلك تعبد عندنا لا لنجاسته، ولا يختلف المدهب أن الإناء يغسل من ولوغه إذا كان فيه ماء، فأما إذا كان فيه لبن أو خل أو عسل، ففي غسله روايتان: فإذا قلنا: إنه يغسل فلعموم الخبر وقياسًا على الماء، وإذا قلنا: إنه لا يغسل فسلأن الغسل من ولوغه تعبد لا تعرف علته فلا يقاس عليه والخبر وارد في الماء، فلا يجوز تعديه، ولأن الماء يخف أمره لكثرته، وعدم التشاح فيه، ولأنه لا خطر لثمنه وسائر الأطعمة والأشربة بخلافه (۱).

 ⁽١) السؤر بضم السين وسكون الهمزة وقد تسهل، أى: فضلة شرب بهيمة ولو غير مأكولة اللحم أو جلالة أو كان فضل حائض أو جنب)، انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (١/٣٤).

⁽٢) روضة الطالبين (١٣/١)، المجموع (١٧٣/١).

⁽٣) الذي بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه: الطهارة (١٧٣/١) ح (٥١٩)، في الزوائد: في إسناده عبد الرحمن: قال فيه الحاكم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة. قال ابن الجوزى: أجمعوا على ضعفه.

⁽٥) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٣٣٠) ح (١٧٢) بلقظ «إذا شرب الكلب...»، ومسلم: الطهارة (١/ ٢٣٤) ح (٢٧٩/٨٩).

⁽٦) انظر المدونة الكبرى (١/ ٥).

ويكره الوضوء بسؤر المنصراني، لأنه لا يتوقى النجاسات من الخمر وأكل الخنزير، وكذلك سؤر كل حميوان لا يتوقى النجاسات كالدجاج المخلاة (١)، وسائر السباع وكل هذا كراهية وليس بتحريم.

⁽١) أى: المتروك والمرسل يأكل القاذورات وغيرها.

باب الدماء

الدماء التى تزجيها الرحم ثلاثة: دم حيض^(۱)، ودم نفاس^(۲)، ودم علة وفساد وهو الاستحاضة ^(۲)، فأما دم الحيض والنفاس فيمنعان وجوب الصلاة وصحة فعلها ويمنعان صحة الصوم دون وجوبه، وفائدة [الفرق بينهما]⁽¹⁾ أنهما إذا زالا لزم قضاء الصوم ولم يلزم قسضاء الصلاة، ويمنعان الجماع في الفرج وما دونه، ويمنعان الطواف ومس المصحف ودخول المسجد والاعتكاف.

فصل

وفى منعهما قراءة القرآن خلاف فيه.

فصل

فأما منعمهما وجوب الصلاة فلما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» (٥)، ولأن ذلك إجماع (٦).

فصل

وأما منعهما من صحة فعلها فلقوله ﷺ: «دعى الصلاة أيام أقرائك»(٧)، وقوله: ﴿إِذَا

⁽۱) الحيض: دم يلقيه رحم معتاد حملها دون ولادة خسمسة عشر يومًا في غير حمل وفي حمل ثلاثة أشهر خمسة عشر يومًا ونحوها وبعد ستة وعشرين ونحوها فأقل في الجميع، انظر شرح حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (١٠٢/١).

⁽٢) (هو دم إلقاء حمل)، انظر شرح حلود اين عرفة مع شرح الرصاع (١٠٤/١).

⁽٣) دم زائد بعد أيام الحيض (انظر شرح حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (١٠٢/١).

⁽٤) ثبت في (١) (ذلك).

⁽ه) آخرجه البخاری: الحیض (۱/۱) - (۲۲۱)، ومسلم: الحیض (۱/۲۲۵) ح (۲۲، ۳۳۰) و ولفظه لمسلم.

⁽٦) انظر الإجماع لابن المنذر (ص٤٠).

 ⁽۷) آخرجهٔ أبو داود: الطهارة (۱/۷۸) ح (۲۹۷) والسترمذی: الطهارة (۱/ ۲۲۰) ح (۱۲۱)، وابن
 ماجه: الطهارة (۱/ ۲۰٤) ح (۲۲۵)، انظر نصب الرایه (۱/ ۲۰۱).

كان فأمسكى عن الصلاة»(١)، ولأنهما يمنعان رفع الحدث فمنعا الأداء، ولا خلاف أيضًا في ذلك.

فصل

فأما منعهما فعل الصوم فلا خلاف فيه (٢)، وكذلك لا خلاف أنهما لا يمنعان (وجوبه)، وإن منعا أداءه، ويدل (على ذلك) حديث عائشة رضى الله عنها: أنها قالت: «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» (٣)، والفرق بينهما لحوق المشقة في قيضاء الصلاة لتكرارها وكون ذلك مؤديًا إلى فوات ما يجب في المستأنف إلا بالمداومة إلى أن يفرغ من الماضى، والصوم بخلافه لأنه غير متكرر ولا يؤدى إلى ضيق أو حرج.

فصل

وأما منعهما من الجماع في الفرج فلقوله عز وجل: ﴿فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ [البقرة: ٢٢٢]، والأخبار متظاهرة بذلك، ولا خلاف فيه (٤).

فصل

فأما الوطء فيما دون الفرج فممنوع عندنا، خلافا^(٥) لأصبغ وغيره لقوله: ﴿فاعتزلوا النساء في المحيض﴾ [البقرة: ٢٢٢] فعم، وروى أن النبي ﷺ: سئل عما يحل للرجل من امرأته إذا حاضت فقال: «ما فوق الإزار وليس له ما دونه» (٢)، ولأنه وطء مقصود في العادة كالوطء في الفرج.

- (۱) عند البخارى ومسلم بلفظ: «... فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة...) عن عائشة رضى الله عنها، أخرجه البخارى: الحيض (١/ ٢٦٢) ح (٣٢٠)، ومسلم: الحيض (١/ ٢٦٢) ح (٣٢٠))، ولفظه عند أبى داود: الطهارة (١/ ٣٧) ح (٢٨٦) عن فاطمة بنت أبى حبيش.
 - (٢) انظر المغنى لابن قدامة (١/ ٣١٤).
 - (٣) ثقلم تخريجه..
 - (٤) انظر مجموع شرح المهذب (٢/ ٣٥٩)، انظر المغنى لابن قدامة (١/ ٣١٤).
 - (٥) انظر المدونة الكبرى (١/٥٧).
- (٦) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/ ٥٤) ح (٢١٣) عن معاذ بن جبل رضى الله عنه، بلفظ الما فرق الإزار، والتعقف عن ذلك أنضل، وقال أبو داود: وليس هو .. بعنى الحديث .. بالقوى، انظر تلخيص الحبير (١/ ١٧٦) ح (٧).

ولا يجوز وطؤها بعد انقضاء الـدم وقبل الغسل، خلافًا لمن أجاره (١)، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطْهُـرِنْ فَأْتُوهِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] معـناه: فإذا فـعلن التطهيـر وانقطاع الدم الذي به تطهر، ليس من فعلها، ولأنها حائض انقطع دمها فأشبه انقطاعه قبل العشرة الأيام ولم يمر بها وقت الصلاة.

فصل

والاستمتاع بها فوق الإزار جائز (٢) لقوله ﷺ لعائشة رضى الله عنها: «شدى عليك إزارك ثم عودى إلى مضجعك» (٢)، وقوله: «للرجل من الحائض ما فوق الإزار وليس له ما دونه» (٤)، ولأن المنع من الفرج وما دونه لأجل مسلاقاة الأذى وذلك مأمون فيسما فوق الإزار.

فصل

وأما منعهما الطواف فلأمرين: أحدهما: منعهما من دخول المسجد، وقد دللنا عليه فيما تقدم والآخر أن الطواف لا يصح إلا بطهارة، وأما منعهما مس المصحف وقراءة القرآن(٥)، فقد ذكرناه فيما تقدم.

فصل

وأما منعهما الاعتكاف: فلأنهما يمنعان شرطين من شروطه وهما: دخول المسجد وصحة الصوم، ولا يمنعان وجوبه لأنهما لو نذرتاه في حال الحيض والنفاس أنهما يفعلانه بعد الطهر للزمهما إذا طهرتا، فأما إن نذرتا أن تعتكفا حال الحيض والنفاس فلا يلزمهما سواء نذرتاه في المدة أو قبله، لأن ذلك نذر معصية كما لو نذر إنسان صوم يوم

- (۱) الذي أجازه أبو حنيفة حيث قال الموصلي: (إن انقطع دمها لاقل من عـشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغـتسل أو يمـضى عليها وقت صـلاة وإن انقطع لدونها وإن انقطع لعـشرة أيام جـاز قبل الغسل، الاختيار للموصلي (٣٩/١)، وانظر الهداية للمرغيناني (٣٣/١).
 - (۲) انظر المدونة الكبرى (۱/ ۹۷).
 - (٣) أخرجه مالك في الموطأ: الطهارة (١/ ٥٨) ح (٩٤)، وأحمد: المسند (٦/ ٧٣) ح (٢٤٤١٨).
 - (٤) تقدم تخريجه.
 - (٥) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١٧٤/١).

النحر والفطر، فإن قيل: فما الفرق بين هذا وبين أن ينذر اعتكاف ليلة، لم قلتم على قول بعض أصحابكم يلزمه يوم وليلة؟ فإن كان الليل لا يصح فيه الصوم، كذلك يجب أن يكون زمان الحيض والنفاس، قلنا: لا يحجب ذلك والفرق بينهما واضح وهو: أن الليل زمان الاعتكاف على وجه ألا ترى أنه يحرم عليه في ليله ما يحرم عليه في نهاره، ولو فعل في ليله ما يفسد اعتكاف لبطل اعتكافه إلا أنه لا يصح إفراده لأنه تبع لنهاره، كما أن حال خروجه من المسجد يكون معتكفًا تبعًا لحال حصوله فيه فإذا كان كذلك فلم ينذر معصية، وألزمناه يومًا وليلة، لأن إيجاب التبع للمتبوع لأنه مشروط به، كما لو نذر صلاة لكان قد أوجب على نفسه التطهر لها وزمان الحيض بخلافه لأنه ليس بزمان للاعتكاف على وجه لا تبعًا ولا غيره، ألا ترى أنه إذا طرأ على الاعتكاف قطعه وإذا طرأ عليه الليل لم يقطعه والله أعلم.

فصل

وجمسيع ما ذكرناه من الظواهر وإن كان النص فيها متناولا للحيض وحسده، فإن النفاس ملحق به بالإجماع^(۱)، لأن أحداً لم يفرق بينهما في هذه الأحكام، أو بالقياس وهو أنه دم خارج من الفرج لا يكون إلا مع البلوغ.

فصل

وأقل الحيض لا حد له، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: ثلاثة أيام (١٠)، والشافعي في قول: إنه يوم وليلة (١٠)، لقوله على: ﴿إِذَا كَانَ الحَيْضَ فَإِنَّهُ دَم أَسُود يَعْرَفَ فَإِذَا كَانَ ذَلْكُ قَلْمُ يَعْلَمُ وَلَيْكَ مِنْ وَجُوده فَأَمْسَكَى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي (١٤)، فلم يعلقه بأكثر من وجوده ورؤيته، ولأن المبتدأة (٥) تشرك الصلاة برؤية اللم بالإجماع، فلولا أنه حيض وإلا لم

- (١) قال ابن قدامة المقدسى: (وحكم النفساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها لا نعلم في هذا خلاقًا)، المغنى (١/٣٦٢).
- (٢) (وعن أبى يوسف أقله يــومان)، انظـر الاختــيــار للمــوصلى (٢/ ٣٧)، الهــداية للمــرغــينانى (١/ ٣٢).
 - (٣) انظر مجموع شرح المهذب (١/ ٣٧٥)، الأم للشافعي (١/ ٥٥).
- (٤) أخرجــه أبو داود: الطهارة (١/ ٧٣) ح (٢٨٦)، والنسائى: الطهــارة (١٠٢/١) (باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة).
- (٥) المبتدأة هي التي لم يتقدم لها حيض قسبل ذلك بمرة لأن التي لها عادة أي: المعتادة هي التي سبق لها حيض ولو مرة لأنها تتقرر بالمرة، انظر حاشية اللسوقي مع الشرح الكبير (١٦٩/١).

تؤمر بإضاعتها والتغرير بها ، ولأنه دم يسقط فرض الصلاة ، فلم يكن لأقله حد مخصوص كالنفاس.

فصل

وأكثره خمسة عشر يومًا، خلافًا لأبى حنيفة قوله: إنه عشر أيام (١)، لقوله على الفاه المسكى عن الصلاة (١)، فوجب استدامة ذلك ما لم يمنعه دليل، وقوله على المتحدث المحداكن نصف عمرها لا تصلى (١)، وروى: (شطر عمرها) في نسوى بين ما تفعل فيه الصلاة وبين ما تتركها، وذلك يقتضى أن يكون أكثر من عشرة أيام، ويفرض الكلام في أن أقل الطهر خمسة عشر يومًا، فإن لم يسلم مخالفنا دللنا عليه في موضعه، وإن سلم بنينا مسألتنا عليه، فقلنا: إن كل أيام من آيام الدم أبقت لأقل الطهر وقتا من الشهر جاز أن يكون حيضًا كالعشرة وما دونها.

فصل

ولا حد لأقل النفساس، خلافًا لأبى يوسف إذ يقسول: أقله أحد عسر يومًا(٥)، لأن ذلك تقدير يرجع إلى دعوى ولا فصل بين مدعيها وبين مقابله لخلافهما، لأن الرجوع في ذلك إلى الوجود وقد وجد كثير من النساء بنفس الساعة والدفعة.

⁽١) انظر الاختيار للموصلي (١/٣٧)، الهداية للمرغيناني (١/٣٢).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص بلفظ الممكث إحداكن شطر دهرها لا تصلى وقال: لا أصل له بهذا اللفظ. قال الحافظ أبو عبد الله بن منده فيما حكاه ابن دقيق العبيد في الإمام عنه: ذكر بعضهم هذا الحديث ولا يشبت بوجه من الوجوه، وقال البيهقي في المعرفة: هذا الحديث يذكره بعض فقهائنا وقد طلبته كثيراً فلم أجده في شيء من كتب الحديث، ولم أجد له إسناداً. انظر تلخيص الحبير (١/ ١٧٢) ح (١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) قال ملك العلماء الكاسانى: (وما ذكر من الاختلاف بين أصحابنا فى أقل النفاس فذاك فى موضع إذا طلقت المرأة بعدما ولدت ثم جاءت وقالت: نفست ثم طهرت ثلاثة أطهار وثلاث حيض فبكم تصدق فى النفاس؟ فعند أبى حنيفة لا تصدق إذا ادعت فى أقل من خمسة عشر يومًا وعند أبى يوسف لا تصدق فى أقل من أحد عشر يومًا وعند محمد تصدق في ما ادعت، انظر بدائع الصنائع (١/١٤).

وفى أكثره روايتان: إحداهما: أن الرجوع فيه إلى العادة وما يعلم النساء أنه أقصى ما تجلسه المرأة، والثانية: أنه ستون يومًا وهذه أولى لأن ذلك قد وجد عادة مستمرة فى النساء فيجب الحكم بكونه نفاسًا(١).

فصل

فأما أقل الطهر الفاصل بين الحيضين: فقيل: ما يعلم أنه يكون ظهراً من غير تحديد، وقيل: خمسة، وقيل: ثمانية، وقيل: عشرة، وقيل: خمسة عشر يوما، وعليه متأخرو أصحابنا البغداديين، فوجه نفى التحديد: أن كل أمر وجب تحديده ولم يرد نص به وجب الرجوع فيه إلى العرف، وكل ما قيل فى ذلك يرجع إلى دعوى فلم يجب قبولها، ورجع إلى العادة، ولذلك نظائر: منها العمل فى الصلاة، والقبض فى البيع، والحرز فى القطع وغيره، وقد أمر الله تعالى بالرجوع إلى النساء، وجعلهن مومنات فيما يخبرن به عن نفوسهن من ذلك (٢) فقال: ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى يخبرن به عن نفوسهن من ذلك (٢) فقال: ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله أنه أرحامهن البقرية وأنه قد وجد عادة مستمرة، وأما الثمانية والعشرة فما نحفظ عن من قال بهما شيئًا يمكن أن يعتمد ويعول عليه، وأما تحديده بخمسة عشر فلأن أقل الطهر يجب بهما شيئًا يمكن أن يعتمد ويعول عليه، وأما تحديده بخمسة عشر فلأن أقل الطهر يجب تعالى جعل عدة المطلقة التي تحيض ثلاثة أقراء، وجعل عدتها إذا كانت يائسة ثلاثة أشهر، فأعلمنا أن بدل كل قرء شهر ولا يصح إلا أن يكون أقيم مقام أقل الطهر وأكثر الحيض.

فصل

ولا حد لأكثر الطهر لاختلاف العادات وتفاوتها، وكذلك الاستحاضة لا حد لاقلها ولا لأكثرها ولا خلاف في ذلك^(٢).

⁽۱) قال ابن عبد البر: (وأما النفاس فلا حد لأقله، وأكثـره ستون يومًا عند مالك وجماعة من فقهاء الحجاز وروى عن جـماعة من الصحابة أن أكـثر مدة النفاس أربعـون يومًا وهو قول الليث وقد روى عن مالك فى أكثر النفاس: أنه مردود إلى عرف النساء، انظر الكافى (١٨٦/١).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١٨٦/١).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١٨٦/١).

والحيض على ضربين: مبتدأة ومعتادة، فالمبتدأة تترك الصلاة برؤية أول دم تراه، ثم إن دام بها إلى أيام لداتها أنها ، وانقطع، فذلك آخره فلتغتسل عند انقطاعه ولتصلى، فإن زاد على أيام لداتها ففيه ثلاث روايات: إحداها: أنها تجلس بذلك القدر فقط، ثم تكون مستحاضة، والثالثة أنها مستحاضة، والثالثة أنها تستطهر عليه بثلاثة أيام، ثم تكون مستحاضة، [والثالثة أنها تجلس ما دام الدم بها إلى أن تبلغ خمسة عشر يوما، فإن زادت كانت مستحاضة] (٢١) فوجه الأولى: هو أن أمر الحيض مجتهد فيه فلما أمكن أن تكون حائضاً أقل الحيض وأكثره وما بينهما وجهل أمرهما لم يكن الحكم ببعض ذلك بأولى من الحكم بغيره، فكان أولى الأمور ردها إلى عادة لداتها وأقرانها، لأن الأغلب تناسب طباعهن إذ ليس ما هو وأولى منه، ووجه الاستطهار: قوله على عديث أسماء الحارثية. «اقعدى أيامك التي كنت تقعدين واستطهري بثلاثة أيام ثم اغتسلي وصلي» (٣١)، فإذا ثبت ذلك في المعادة قسنا عليها المبتدأة بعلة أنها حائض أشكل عليها مدة أكثر حيضها، ولأنه مائع خارج من البدن أشكل أمره فطلب التمييز بينه وبين غيره، فجاز أن يعتبر بثلاثة أيام كلبن التصرية، ووجه الثالثة: أن كل دم خرج من الفرج في زمن فالحيض أولى به لأنه كل أمكن أن يكون الحيض متنقلاً من زيادة إلى نقصان ومن نقصان إلى زيادة وجب أن كل من زيادة إلى نقصان ومن نقصان إلى زيادة وجب أن يحكم له بالظاهر وهو أنه حيض بقاء زمانه ولا مانع منه.

فصل

فأما المعتادة ففيسها روايتان: إحداهما: الاستطهار على أيام عادتها بـثلاثة أيام والأخرى: الجلوس ما دام الدم بها إلى أقصى مدة الحيض(1) وقد ذكرنا وجوهها.

فصل

فإذا تمادى اللم بعد الأيام المحكوم بكونها حائضًا فيها، والمبتدأة والمعتادة سواء، فإنما

⁽١) اللدة هي النظيرة المساوية لها في العمر.

⁽٢) الذي بين المعكوفين لم يتضح في (١)، (ب).

⁽٣) أخرجه الحافظ البيهقى فى الكبرى فى الحيض (١/ ٤٨٩) ح (١٥٦٨)، من طريق: حرام بن عثمان، عن ابن جابر، عن أبيه أن ابنة مرشد الأتصارية أتت النبي على شم ذكر الحديث وقال: قال الشيخ أبو بكر بن إسحاق: الخبر واه، انظر السنن الكبرى (١/ ٤٨٩).

⁽٤) انظر الكاني لابن عبد الير (١٨٨/١).

تكون مستحاضة فتختسل وتصلى وتصوم وتوطأ ويحكم لها بحكم الطاهر، ثم لا تزال كذلك إلى أن تنقضى مدة أقل الطهر على ما بيناه من الاختلاف، فإذا مضت نظر، فإن كذلك إلى أن تنقضى مدة أقل الطهر على ما بيناه من الاختلاف، فإذا مضت نظر، فإن الدم قد انقطع قبلها ثم رأت الدم بعد مضيها فذلك حيض مستأنف، لأن مضى المدة الفاصلة بين الدمين يوجب كون الدم الثانى حيضًا، وإن اتصل الدم بعد مضى مدة أقل الطهر نظر: فإن كان متغيراً إلى صفة دم الحيض حكم بأنها حائض من وقت تغيره سواء كان تغيره عند تقضى أقل الطهر بلا فصل أو بعده، وإن لم يتغير فالاستحاضة ثابتة فتصلى أبداً حتى يوجد التغيير، ولا يعتبر بتغيره قبل مضى مدة أقل الطهر أو بقائه على لونه، وإنما يعتبر بالتمييز بعد المدة على ما وصفناه (۱).

فصل

وأيام الحيض والمنفاس قد تتصل وقد تنقطع فإذا اتصلت فالحكم ثابت لها، وإذا انقطعت فرأت الدم يومًا والطهر يومًا أو رأت الدم يومين والطهر يومًا أو يومين: فإنها تترك الصلاة في أيام الدم وتغتسل عند انقطاعه وتصلى وتصوم ثم تلفق أيام الدم وتلغى أيام المهر المتخللة لها ولا تحتسبها طهرًا في عدة ولا استبراء، فإذا كمل لها من أيام الدم مدتها المعتبرة على الاختلاف الذي بيناه اغتسلت وصلت وكانت مستحاضة إلى أن يتغير الدم عليها تغيرًا تعلم أنه دم حيض (٢) على ما قدمناه.

فصل

الحامل تحيض خلافًا لأبى حنيفة (٣) لقوله ﷺ: قدم الحيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة) فعم، ولأنها رأت الدم فى أيامها المعتادة فصح أن تكون حائضًا كالحائل (٥)، ولأنه دم يمنع الصلاة والصوم فصح وجوده مع الحمل كالنفاس، لأن أبا حنيفة يقول: إذا وضعت ولدًا ويقى [في بطنها ولد آخر] (١)، ورأت في خلال الوضعين دمًا، فإنه نفاس، ولأن العوارض التي تمنع الحيض لا تمنعه جملة كالمرض

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٥٤).

⁽٢) انظر المدونة الكيرى (١/ ٥٨).

⁽٣) قال الكاسانى: (ودم الحامل ليس بحيض وإن كان عتمداً عندنا)، انظر بدائع الصنائع (١/ ٤٢)، الهداية للمرغيناتى (١/ ٣٥).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) الحائل التي لم تحمل، القاموس المحيط (٣/٢٦٣).

⁽٦) ما بين المعكوفين زيادة ليست في الأصل يستقيم بها الكلام.

والرضاع، وبذلك فارق الإياس لأنه خلقة وليس بعارض، ولأنه قد ثبت أن الحائض تحمل فصح أن الحامل تحيض.

فصل

اختلف عنه إذا تطابق الدم بها هل تستظهر أم لا، فعنه فيه روايتان: إحداهما: أنها تستظهر اعتباراً بالحائل، والأخرى لا تستظهر لأن أسرها ضعف من أمر غيرها لأن حيضها مختلف فيه وثبوته من طريق الاجتهاد فضعف أمرها عن الحائل(١)، والله أعلم.

فصل

والصفرة (٢) والكدرة (٣) حكمهما حكم الدم، فهما في أيام الحيض حيض وفي أيام النفاس نفاس، وفي أيام الاستحاضة استحاضة، والأصل فيه حديث عائشة رضى الله عنها: (كنا نعد الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيضًا(٤)، ولأنها صفة للدم كالحمرة والسواد.

فصل

وللطهر علامتان: الجفوف^(٥) والقصة البيضاء^(١)، وكل واحد منهما يكون علامة لطهر من جرت عادتها به كان طهـرا لها أيضاً لإمكان من جرت عادتها به كان طهـرا لها أيضاً لإمكان انتقال العادة على اختلاف بين أصحابنا في ذلك.

* * *

(١) انظر المدونة الكبرى (١/٥٩).

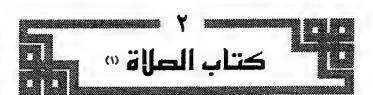
⁽٢) الصفرة: لون كالصديد تعلو الدم، الثمر الداني (ص ٣٣).

⁽٣) الكدرة: شيء ليس على ألوان الدماء، الثمر الداتي (ص ٣٣).

⁽٤) ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص وقال: وهذا إخبار عما عهدته في زمن النبي على قال النووى في شرح المهذب: لا أعلم من رواه بهذا اللفظ، انظر تلخيص الجبير (١/ ١٨٠) ح (١٤).

 ⁽٥) الجفوف: عدم تلوث الخرقة بالدم وما معه أى إذا أدخلتها المرأة فى فرجها فتخرج جافة من ذلك
 ولا يضر بللها بغير ذلك، انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (١/١/١).

 ⁽٢) القصة بقتح القاف ماء أبيض يخرج من فرج المرأة، انظر الشرح الكبيسر مع حاشية الدسوقى
 (١/ ١٧١).



الصلوات المفروضات ابتداء بالشرع خسمس وهى: الظهر، والعسصر، والمغرب، والعشاء الآخرة، والصبح، فأسا الجمعة فإنها بدل من الظهر ولها باب مفرد، وهذه الصلوات فرائض على الأعيان (٢)، لا خلاف بين الأمة في ذلك (٢)، فهي متعلقة بمواقيت لا يجوز تقديمها عليها ولا تأخيرها عنها، ونحن نبين ذلك إن شاء الله.

فصل

أما الظهر: فأول وقتها الذي لا يجوز قبله زوال الشمس، والأصل فيه قوله تعالى:

(۱) الصلاة في اللغة: مشتقة في اللغة من الدعاء قال الله عز وجل: ﴿ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول﴾ أي: دعاؤه، وقال تبارك وتعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم أي: إن دعوتك سكن لهم فكان رسول الله ﷺ إذا جاء الناس بصدقاتهم يدعو لهم، وقال تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فسميت الصلاة بذلك لما فيها من الدعاء إذ هي طاعة الله ووسيلة إليه ومعوضع الرغبة في مغفرته ورحمته ودخول جنته ألا ترى أن الصلاة على الميت على الميت على المية وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود. قال الله عز وجل طولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ﴾.

وقد قيل: إن الصلاة مأخوذة من الصلوين وهما عرقان في الردف ينحنيان في الركوع والسجود ولذلك كتب الصلاة في المصحف بالواو وقيل: إنها ماخوذة من قولهم: صليت العود إذا قومته لأن الصلاة تحمل الإنسان على الاستقامة وتنهى عن المعصية قال الله عز وجل: ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾، وقيل: إنها مأخوذة من الصلة لانها تصل بين العبد وخالقه بمعنى أنها تدنيه من رحمته وتوصله إلى كرامته وجنته والأول هو المشهور المعروف أن الصلاة مأخوذة من الدعاء، مقدمات ابن رشد مع المدونة (١/ ١٠ ـ ١٦)، وقد عرفها ابن عرفة بقوله: (قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط، انظر حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (١/٧١).

(٢) الفرض العينى: مهم يقصد جزمًا حصوله بالنظر لفاعله، فإن فرض الكفاية كذلك ولكن دون النظر إلى فاعله، أما الفرض: فهو خطاب الله تعالى الطالب للفعل طلبًا جازمًا.

(٣) انظر المغنى لابن قدامة (١/ ٣٧٦)، انظر مجموع شرح المهذب (٣/٣).

﴿أَقُمُ الصّلاةُ لَدَلُوكُ الشّمس﴾ [الإسراء: ٧٨]، ودلوكها ميلها للزوال، وحديث جبريل أنه صلى بالنبى ﷺ الظهر في اليوم الأول حين زالت الشّمس، وفي اليوم الثاني حين كان ظل كل شيء مثله، وقال: «الوقت بين هذين، (١)، فدل أن ما قبله ليس بوقت لها.

فصل

ومعرفة الزوال: هو أن يدير دائرة صحيحة في مكان مستو من الأرض ويقيم في وسطها عودًا مستويًا فتراه أول النهار طويلاً خارجًا من الدائرة، ثم لا يزال في نقصان كلما قرب من الزوال إلى أن ينتهى إلى حد يقف عنده، ثم يعد في الطول فذلك هو علامة الزوال (٢).

فصل

ويستحب أن يؤخر عن الزوال في مساجد الجماعات إلى أن يكون الفيء (٢) ذراعًا، خلاقًا للشافعي (٤)، لما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعرى بذلك في ذلك فضيلة أدائها في الجماعة لأنها صلاة تدرك الناس متشاغلين بمعايشهم ومتصرفاتهم غير متأهبين، فلو صليت في أول الوقت لفاتتهم فضيلة الجماعة فاستحب تأخيرها قليلاً ليدرك فضلها.

فصل

وآخر وقتها المختار: إذا كان الظل مـثله والاعتبار بالمثل من زيادته بعد تناهى نقصانه لا من أصله، وقد قال أبو حنيفـة: آخره إذا كان الظل مثليه(٦) دليلنا حديث جبريل أنه

- (٢) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/٦٧١).
- (٣) الغيء ما كان شمسًا فينسخه الظل، انظر القاموس للحيط (٢٤/١).
- (٤) قيد الشافعي التأخير في حالة شدة الحر فقط لذلك قال: (ولا تؤخر أي: صلاة الظهر في الشتاء بحال وكلما قدمت كان آلين على من صلاها في الشتاء ولا يؤخرها إمام جماعة ينتاب إلا ببلاد لها حر مؤذ كالحجاز فإذا كانت يلاد لا أذي يحرها لم يؤخرها لأنه لا شدة لحرها يرفق على أحد بتنحية الأذي عنه في شهودها)، انظر الأم للشافعي (/٦٣).
 - (٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، وعبد الرزاق في مصنفه.
 - (٦) انظر الاختيار للموصلي (١/ ٥١)، الهداية للمرغيناني (١/ ٤١).

⁽۱) أخرجه أبو داود: الصلاة (۱/ ۱۰۵) ح (۳۹۳) والسترملين: الصلاة (۱/ ۲۷۸) ح (۱٤۹ ـ ۱٤۹).

صلى بالنبى ﷺ الظهر فى اليوم الأول حين زالت الشـمس، وفى اليوم الثانى حين كان الظل مثله ثم قال: «الوقت بين هذين^(۱)، ولأنها صلاة تجمع إلى ما بعدها فكان وقتها أقصر من الذي يليها كالمغرب.

فصل

إذا كان الظل مثله فهو آخر وقت الظهر، وهو بعينه أول وقت العصر، وهو وقت مشترك بينهما، فإذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر، وانفرد العصر بالوقت، وقال الشافعى: لا يتداخل الوقتان^(٢)، ودليلنا حديث جبريل أنه صلى بالنبى ـ صلى الله عليهما ـ الظهر في اليوم الثانى حين كان الظل مثله لوقت العصر بالأمس^(٣)، فدل على ما قلناه.

فصل

وآخر وقت العصر: إذا كان الظل مثليه لحديث جبريل أنه صلى به العصر فى اليوم الثانى حين كان ظل كل شىء مثليه، ولأنها صلاة حد الظل أولها، فوجب أن يحد به آخرها كالظهر⁽³⁾.

فصل

ووقت المغرب: غيبوبة الشمس، لأن جبريل صلاها بالنبي صلى الله عليهما في اليومين جميعًا حين أفطر الصائم، ولا خلاف في ذلك(٥).

فصل

ووقتها واحد، خلافًا لأبى حنيفة (١)، للخبر الذي رويناه، ولأنها صلاة مفروضة من الخمس، فوجب أن يكون وقتها كجنس عددها من شفع أو وتر كسائر الصلوات.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر الأم للشافعي (١/ ٦٣)، روضة الطالبين (١/ ١٨٠).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انظر المغنى لابن قدامة (١/ ٣٩٠)، انظر مجموع شرح المهلب (٣/ ٢٩).

⁽٦) انظر الاختيار للموصلي (١/ ٥٢)، الهداية للمرغيناني (١/ ٤١).

ووقت العشاء الآخرة: مغيب الشفق لحديث جبريل أنه صلاها بالنبي ﷺ في اليوم الأول حين غاب الشفق^(۱)، ولا خلاف في ذلك^(۲).

فصل

والشفق الحمرة (٢)، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه البياض (٤)، لحديث جبريل أنه صلى بالنبى على العشاء فى اليوم الأول حين غاب الشفق (٥)، والاسم ينطلق على الأمرين، فيجب حمله على أسبقهما وهو الحمرة، وفى حديث جابر: «أنه على بالسائل له العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق (١)، وقد ثبت أنه ليس المراد بذلك الحمرة، فثبت أنه قبل معيب البياض، وذكر عن الخليل بن أحمد، وابن أويس، وغيرهما: أن البياض لا يغيب إلى طلوع الفجر.

قصل

وآخر وقستها ثلث الليل الأول خلافًا لأبى حنيسفة (٢) فى قسوله: إنه نسصف الليل، لحديث جبريل أنه صلى به عليهما الصلاة والسلام العشاء الآخرة فى اليوم الثانى حين ذهب ثلث الليل ثم قال: «الوقت بين هذين»(٨)، وكذلك فى حديث جابر(٩).

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) إنظر مجموع شرح المهذب (٣٨/٣)، المغنى لابن قدامة (١/ ٣٩٢).

 ⁽٣) قال الفيروز آبادى: (الشفق محركة الحمرة فى الأفق من الغروب إلى العشاء الآخرة أو إلى قريبها أو إلى قريب العتمة)، القاموس للحيط (٣/ ٢٤٩).

⁽٤) قال الموصلى: (والشفق البياض الذي يبقى بعد الحمرة وقالا: هو الحمرة وهو رواية أسد عن أبي حنيفة كذلك نقل عن الحليل وعن ابن عمر كذلك ولأبى حنيفة: قوله عليه الصلاة والسلام وآخر وقت المغرب إذا السود الأفق، وعن ثعلب أنه البياض وهو مذهب أبي بكر وعائشة ومعاذ)، انظر الاختيار (٥٢/١)، الهداية للمرغيناني (٢/١).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) انظر الهداية للمرغيناني (٢/١)، الاختيار للموصلي (١/٥٢).

⁽٨) تقلم تخريجه.

⁽٩) تقلم تخريجه.

ويستحب في مساجد الجماعات تأخيرها ما لم يضر بالناس، لقوله ﷺ: الولا أن أشق على أمتى الأخرت هذه الصلاة إلى ثلث الليل^(۱) وروى: اللي شطر الليل^(۲).

وروى أنه ﷺ أخرها ليلة حتى نام الناس، فنودى فخرج فـقال: «لولا سقم السقيم وضعف الضعـيف لأخرتها إلى هذا الوقت، (٢)، ثم مدحـهم فقال: «مـا أحد ينتظرها غيركم، (١).

فصل

ووقت صلاة الفجر: طلوع الفجر الثانى وهدو الضياء المعترض فى الأفق الذاهب فيه عرضًا يبتدئ من المشرق معترضًا حتى يعم الأفق (٥)، وذلك لحديث جبريل عليه السلام أنه صلى به ولي الفيحر فى اليوم الأول حين طلع الفيجر، وفى اليوم الثانى حين أسفر (١)، وأما الفيجر الأول الذى يسمى الكاذب، فليس بوقت لها لأنه فى الليل ولا يحرم الطعام ولا الشراب على الصائم.

فصل

ووقتها ممتد ما لم تطلع الشمس، لقوله على: «ووقت الصبح ما لم تطلع الشمس» (۱) وفي حديث جبريل عليه السلام أنه صلى به في اليوم الثاني حين أسفر ثم قال: «الوقت بين هذين» (۱).

- (۱) أخرجه الترملى: الصلاة (۱/ ۳۱۰) ح (۱۲۷) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: الصلاة (۱/ ۲۲۲) ح (۲۲۲).
 - (٢) تقدم تخريجه انظر الحديث السابق.
- (٣) أخرجـه أبو داود: الصلاة (١١٢/١) ح (٤٢٢) والنسائي: المواقـيت (٢١٤/١) (باب آخر وقت العشاء)، وابن ماجه: الصلاة (٢٢٢/١) ح (٦٩٣) وأحمد: المسئد (٧/٣) ح (١١٠٢١).
- (٤) أخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ١١٢) ح (٤٢١)، وأحمد: المسند (٥/ ٢٨٠) ح (٢٢/٢٧) بلفظ (٠. . . فقد فضلتم على سائر الأمم ولم يصلُّها أمة قبلكم».
 - (٥) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٩١).
 - (٦) تقدم تخريجه.
- (۷) أخرجه مسلم: المساجد (۱/۲۷۱) ح (۲۱۲/۱۷۲)، وأبو داود: الصلاة (۱۰۷/۱) ح (۳۹٦) والنسائي: المواقيت (۲۰۸/۱) (باب آخر وقت المغرب).
 - (٨) تقدم تخريجه.

والتغليس^(۱) بها أفضل من الإسفار^(۱) في الحضر والسفر، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: ﴿إِنَّ الأسفار بها أفضل^(۱)، لقوله على وسئل عن أفضل الأعمال فقال: ﴿الصلاة لأول وقتها (٤)، وروت عائشة رضى الله عنها: ﴿أنه على كان يصلى الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس (٥) [....](١) غير مقصورة في السفر فكان تقديمها أفضل كالمغرب، ولأن من أصلنا أنه يؤذن لها قبل وقتها، وفائدة ذلك إدراك فضيلة التغليس بها ولا فائدة له سواه.

⁽١) الغلس: ظلمة آخر الليل، وأغلسوا: أدخلوا فيها. القاموس المحيط (٢/ ٢٣٥).

⁽٢) سفر الصبح يسفر أضاء وأشرق، انظر القاموس المحيط (٢/٤٩).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ٤٢)، الاختيار للموصلي (١/ ٥٢).

⁽٤) أخرجه البخارى: المواقيت (٢/ ١٢) ح (٥٢٧)، ومسلم: الإيمان (١/ ٨٩) ح (١٣٧/ ٨٥).

⁽٥) أخرجه البخارى: المواقيت (٢/ ٦٥) ح (٥٧٨)، ومسلم: المساجد (١/ ٤٤٦) ح (٢٣٢/ ١٤٥).

⁽٦) يياض بالأصل.

باب: الأذان(١) والإقامة

الأذان والإقــامة سنتــان غــير واجــبتــان، خــلاقًا لداود إذ يقول بوجــوب الأذان في الجماعة (٢)، لأنه نداء بالصلاة فأشبه الإقامة، واعتبارًا بحال الانفراد.

فصل

وسنة الأذان فى الجماعة الراتبة دون الانفراد وما يتفق من الجمع من غير قمر، وسنة الإقامة فى الجمع والانفراد، وذلك بأن الأذان إعلام بوجوب الصلاة ودعاء إليها وإنذار لمن يريد المجيء إليها وهذا يختص بالجماعة، لأن المفرد غير مريد لإعلام غيره فلم يلزمه، والإقامة بخلافه لأنها أهبة للصلاة ليس المقصود بها الإعلام فكانت سنة لكل مصل لفسه (۳).

فصل

الأذان في غير الصبح سبع عشرة كلمة وحكاية لفظه: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن محمداً لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن رسول الله، ثم ترجع (١) بأرفع من صوتك فتقول: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، حي على لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، الله أكبر، ألله إلا الله، ويزيد في نداء الصبح بعد حي على الفلاح؛ الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الصلاة أكبر، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة الله أكبر، الله أكبر لا إله إلا الله، والخلاف فيهما في خمسة مواضع: أحدها: في التكبير

⁽۱) الأذان في اللغة: مطلق إعلام بشيء، وشسرعًا: الإعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مـشروعة، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١/ ١٩١)، شرح حدود ابن عرفة مع الرصاع (١/ ١٢٠).

⁽٢) انظر المحلى لابن حزم (٣/ ١٢٢)، مجموع شرح المهذب (٣/ ٨٢).

⁽٣) انظر حاشية الدسوقى الشرح الكبير (١/ ١٩١).

⁽٤) (الترجيع: أن يأتى بالشهادتين بأعلى من صوته بهما أولاً ويكون صوته في الترجيع مساوياً لصوته في الترجيع أنظر حاشية الدسوقي (١٩٣/١).

أول الأذان، والثانى: في الـترجيع، والثـالث: في التثـويب والرابع في إيتار الإقـامة، والخامس في قوله: قد قامت الصلاة، وما سوى ذلك من ألفاظهما لا خلاف فيه(١).

فصل

فأما التكبير في أول الأذان، فإنه عندنا مرتان، وقال أبو حنيفة (٢) والشافعي أربع مرات (٢)، ودليلنا: روى ابن وهب عن عشمان بن الحكم الجذامي عن ابن جريج قال: حدثني [غير واحد من آل أبي محذورة أن أبا محذورة قال] (٤): أن رسول الله علمني الأذان: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله. . (٥) الحديث، قال عطاء: وما علمت تأذين [من مضي] (٢) يخالف تأذينهم اليوم (٧)، ورواه عمار بن سعد القرظي عن أبيه: أن هذا الأذان أذان بلال الذي أمر رسول الله عليه به (٨)، قال موسى بن هارون: وأذان بلال وسعد القرظي واحد، وهو أذان أهل المدينة، ولأن ذلك إجماع أهل المدينة ونقل خلفهم عن سلفهم (٩)، فلا يعارض بأحاديث الآحاد ولأنه أحد طرفي الأذان فكان مساويًا للإقامة فيه، أصله: لا إله إلا الله، ولأنه نداء بالصلاة كالإقامة (١٠).

⁽١) انظر كفاية الطالب الرباني (١/ ٢٢٥ _ ٢٢٦).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (١/٥٥)، الفتاوي الهندية (١/٥٥).

⁽٣) انظر مجموع شرح المهذب (٣/ -٩)، الأم للإمام الشافعي (١/ ٧٧).

⁽٤) مـا بين المعكونتين مطمـوس فى جمـيع الأصـول التى لدينا وأكملنـا مبيـاق الدليل من المدونة (١/١١).

⁽٥) أخسرجه مسلم: الصلاة (٢/٧٨) ح (٢/٢٧٦)، وأبو داود: الصلاة (١/١٣٥) ح (٥٠٥) وأبانسائي: الأذان (٢/٤) (باب خفض الصوت في الترجيع في الأذان).

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في النسخ وضبطه من المدونة أنظر المدونة (١/ ٦٢).

⁽٧) انظر المدونة حيث نقله في المدونة عن ابن جريج عن عطاء، المدونة (٦٢/١).

⁽۸) عند البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه قسال «أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة»، أخرجه البخارى: الأذان (۲/ ۱۰۰) ح (۲/ ۲۷۸).

⁽٩) ذكره الإمام النووى في شرح صحيح مسلم (١/ ٨١).

⁽١٠) قال الإمام النووى: (هكذا وقع هذا الحديث في صحيح مسلم في أكثر الأصول في أوله الله أكبر مرتين فقط ووقع في غير مسلم: الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أربع مرات قال القاضي عياض رحمه الله: ووقع في بعض طرق الفارسي في صحيح مسلم أربع مرات وكذلك اختلف في حديث عبد الله بن زيد في التثنية والتربيع، والمشهور فيه التربيع، وبالتربيع قال الشافعي =

وأما الترجيع^(۱) فمن سنته، خلافًا لأبى حنيفة^(۱)، لحديث أبى محذورة رضى الله عنه الذى رويناه وفيه: لأم ترجع فترفع صوتك، فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله، ومثله فى حديث سعد القرظى فى صفة أذان بلال^(۱)، ويعضده نقل أهل المدينة المتواتر وعملهم به المتصل.

فصل

فأما الصلاة خير من النوم، فمن سنة أذان الصبح، خلافًا لأبى حنيفة (٤) والشافعى في أحد قوليه (٥)، لقوله ﷺ لبلال: «اجعلها في أذانك (٢)، وفي حديث أبى محذورة: أن رسول الله ﷺ علمه الأذان، وفيه: «فإن كنت في صلاة الصبح فقل الصلاة خير من النوم» (٧)، ويعضده عمل أهل المدينة المتصل.

فصل

فأما إيتار الإقامة فخلاقًا لأبي حنيفة(٨)، لأنه يذهب على أنها شفع كالأذان، ودليلنا:

- = وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء وبالتثنية قال مالك واحتج بهذا الحديث وبأنه عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنن واحتج الجمهور بأن الزيادة من الشقة مقبولة وبالتربيع عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولسم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم)، انظر صحيح مسلم شرح النووي (١/٤).
 - (١) تقدم تعريفه.
- (٢) قال العلامة الهمام: (ولا ترجيع في الأذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافشة)، الفتارى الهندية (١/ ٥٤)، الهداية للمرغيناني (٤٤/١).
 - (٣) تقدم تخريجه.
 - (٤) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ٤٤)، الفتاوي الهندية (١/ ٥٥).
- (٥) قال النووى: (التثويب أن يقول فى أذان الصبح بعد الحيملتين: الصلاة خير من النوم مرتين وهو سنة على المذهب الذى قطع به الأكثرون وقيل قولان القديم الذى يفتى به أنه سنة والجديد: ليس سنة)، روضة الطالبين (١/ ١٩٩)، مجموع شرح المهذب (٣/ ٩٤).
 - (٦) ذكره الحافظ الزيلعي وقال: رواه الطبراتي في معجمه الكبير، انظر نصب الراية (١/٢٦٤).
 - (٧) أخرجه أبو داود: الصلاة (١/١٣٣) ح (٥٠١)، وأحمد: المسئد (٣/ ٥٠٠) ح (١٥٣٨٥).
- (A) قال المرغيناتي: (والإقامة مثل الأذان إلا أنه يزيد فيها بعد الفلاح: قد قامت الصلاة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور)، انظر الهداية (١/٤٤)، الفتاوي الهندية (١/٥٥).

ما رواه عمار بن سعد عن أبيه قال: ﴿ أُمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ي (١).

وروى مسلم عن ابن عمر قال: (كان الأذان على عهد رسول الله على مرتين مرتين مرتين والإقامة مرة مرة عرق)، وروى سعد القرظى: أن رسول الله على أمر بلالا بالأذان ثم قال: والإقامة واحدة (٢)، وقال إبراهيم بن عبد العرزيز بن أبى محذورة: أدركت جدى وأبى وأهلى يقيمون فرادى(٤)، وكان ذلك نقل أهل المدينة وعملهم المتصل.

فصل

فأما اختياره في قوله: قد قامت الصلاة مرة واحدة خلافًا للشافعي (٥)، فلما رواه سعد القرظي: أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً بالإقامة واحدة (٢)، ويقول قد قامت الصلاة مرة واحدة، وهذا نص، ومثله حديث أبي محذورة (٧)، ولأنه نقل أهل المدينة خلف عن سلف، ولأنه لفظ يختص بالإقامة، فوجب أن يكون على أصلها في الإيتار، كما أن الصلاة خير من النوم لما كان لفظًا يختص الأذان كان على أصل الأذان في الإشفاع.

فصل

ولا [يندب¹^ أن يؤذن لصلاة قبل وقــتها إلا الصبح وحدها خــلاقًا لأبى حنيفة فى منعه الأذان للصبح قبل وقتها (٩) لقوله ﷺ: (إن بلالاً يؤذن بليل، وروى: لا يمنعكم

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽۲) لم أجده عن مسلم فقد أخرجه أبو داود: الصلاة (۱/ ۱۳۸) ح (٥١١)، والنسائى: الأذان (٢/ ١٩٨) (باب كيف الإقامة؟) والدارمى: السملاة (١/ ٢٩٠) ح (١١٩٣)، وأحدد: المسند (١١٩٢) ح (١١٩٢) ح (١٠٤).

⁽٣) أصله عند البخاري ومسلم من حديث أنس رضى الله عنه وقد تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه الدارقطني: سننه (١/ ٢٣٦) ح (١).

⁽٥) قال النووى: (يأتي بقوله قد قامت الصلاة مرتين)، المجموع (٣/ ٩١).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) ما بين المعكوفين بياض بالأصل ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٩) قال العلامة الهسمام الشيخ نظام: (تقديم الأذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقًا وكذا في الصبح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن قدم يعاد في الوقت)، الفتاوي الهندية (٨/١٥)، الهداية للمرغيناني (٨/١٤).

من سحوركم أذان بلال قإنه يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (١١) ، وفى حديث زياد بن [الحارث الصدائي] (١٦) قال: لما كان أول أذان الصبح ، أمرنى رسول الله عادنت فجعلت أقول: أقيم يا رسول الله ، فجعل ينظر إلى ناحية [المشرق] (١٦) إلى الفجر فيقول: لا ، حتى إذا طلع الفجر أمرنى بالإقامة (١٤). ولأن من سنتها التغليس بها ، وذلك يقتضى تقديم أذانها وسائر شروطها [] (٥) وقتها ليتمكن من أدائها مع أول الوقت .

فصل

فأما سائر الصلوات فلا يؤذن لها إلا بعد دخول وقتها، لأن ذلك هو الأصل، ولأن ذلك هو الأصل، ولأن ذلك هو إعلام بوجوب الصلاة ودعاء إليها، وذلك إنما يكون بعد دخول الوقت^(۱)، وأما الصبح فإنها تدرك الناس []^(۷) ليتأهب الناس لها لاستدراك فضيلة التغليس بها وسائر الصلوات بخلافها لأنها تدرك الناس متصرفين في معايشهم وأشغالهم فلا يحتاجون إلى أكثر من الإعلام بوجوبها.

مسائل الأذان

لا بأس باستدارة المؤذن عن يمينه وشماله، إذا أراد [الإسماع] (١) لأن الأذان إعلام للغائب والحاضر ويحتاج في إعلام الغائب أكثر مما يحتاج إليه في إعلام الحاضر (١)، ويكره التطريب والتلحين فيه، ويمثل ما يكره: من التشبيه بالأغاني وما ينبغي تنزيه

⁽۱) أخرجه المسخارى: الأذان (۱۲۳/۲) ح (۲۲۳و۲۳)، ومسلم: الصيام (۲/۸۲۷) ح (۲۸/۳۸).

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في الأصول وقد أثبتناه من سنن أبي داود (١/ ١٣٩).

⁽٣) ما بين المعكوفين مطموس في الأصول وقد اثبتناه من سنن أبي داود (١/ ١٣٩).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصلاة (١٣٩/١) ح (٥١٤) والـترمـذى: الصلاة (٣٨٣/١) ح (١٩٩)، وقال: وحـديث زياد إنما نعرفه من حـديث الإفريقى، وهو ضعـيف عند أهل الحديث، ضعـفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقى.

⁽٥) مطموس في جميع النسخ.

⁽٦) انظر الكافي لابن عبد البر (١٩٦/١).

⁽٧) ما بين المعكوفين مطموس في جميع الأصول.

⁽٨) ما بين المعكوفين مطموس ولعل الصواب ما أثبتناه من مصادره.

⁽٩) ذكره في الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١٩٦/١).

أذكار القرب عنه، وله رفع الصوت به، ووضع الأصابع في أذنيه لأن ذلك عون له على التبليغ، والتوجه إلى القبلة أحب إلينا، وله أن يؤذن كيف تيسر عليه ولا يتكلم في أذانه ولا يقطعه بغيره لأن الغرض به الإعلام بالصلاة [](١) على نفسه، وأداه على نظامه، فإذا تخلله ما ليس منه من كلام، أو رد سلام زال الغرض به واختلط على سامعه وظن أنه ليس بالأذان المأمور به، ويجوز اتخاذ الأعمى مؤذنًا لأن ابن أم مكتوم كان يؤذن للنبي ﷺ وكان أعمى(٢)، ولأنه لما جارت إمامته فالأذان بالجـواز أولى، ولأن الغرض من الأذان الإعلام والتبليغ وذلك مــتأت منه كتأتيه من البصــير، ولا بأس بأذان مؤذن، وإقامة غيره، ولأنه لما جار أن يؤذن واحد ويؤم غيره جار أن يؤذن ويقيم غيره (٢٦)، وأذان المحدث جائز والأفيضل أن يكون طاهرا لأنه دعاء إلى الصلاة فيبجب أن يكون الداعي إليها على صفة من يمكنه أن يصلى، فإن أذن على غيير طهبور جاز لأن الإخلال بالفضيلة لا يمنع الجواز، والإقامة بخلاف الأذان لأنها متصلة بالصلاة غير مسراخية عنها، وأذان الراكب جائز، وفي إقامته راكبًا روايتان: إحداهما: الجوار اعتبارًا بالأذان، والأخرى: الكراهية لأن ذلك يؤدي إلى التراخي بينها وبين الصلاة لتشاغله بنزوله ومشيه إلى الموضع الذي يريد الصلاة فيه (٤)، ولا أذان على مسافر لأنه لا جماعة عليه، ولا على النساء لأنهن لسن من أهل الجماعة، وإن أقـمن فحسن لأن الإقامـة آكد من .^(o)[الأذان لأنه قد خوطب بها من [

فصل

ومن سمع المؤذن فيستحب له أن يقول مثل ما يقول^(۱)، لأن رسول الله على قال: «إذا سمعتم المؤذن يؤذن فقولوا مثل ما يقول الأ^(۷)، وينتهى بالتحكية إلى آخر التشهد، لأن ذلك ذكر وتهليل وتكبير، فجاز للسامع بل يندب إلى أن يـقول كقـول المؤذن،

⁽١) طمس في جميع النسخ.

⁽٢) ثبت في الحديث الذي ذكرت قريبًا اتخاذ ابن أم مكتوم مؤذنًا.

⁽٣) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/١٩٧ ـ ١٩٨).

⁽٤) انظر المدونة الكيرى (١/ ٦٤).

⁽٥) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ.

⁽٦) انظر حاشية الدسوقي (١٩٨/١).

⁽۷) أخرجـه البخارى: الأذان (۲/۸/۲) ح (۲۱۱)، ومــــلم: الصلاة (۲۸۸/۱) ح (۲۸۳/۱۰)، بلفظ الذا ممعتم النداء فقولوا مثلما يقول المؤذن.

وقوله: حى على الصلاة دعاء إلى الصلاة والسامع ليس بداع إليها فسلم يكن لحكايته المؤذن فى ذلك معنى (١)، ولا أذان لشىء من النوافل (٢) لأنه لم يرو عن النبى أنه أذن له فيها ولا أقيم، ولأن الأذان إعلام بوجوب الصلاة والنوافل غير واجبة. والإقامة فى ذلك تابعة للأذان والله أعلم.

⁽١) انظر حاشية الدسوقي (١٩٨/١).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١٩٨/١).

باب

وعلى المعاين للقبلة(١) استقبالها لقوله تعالى: ﴿ فُولُ وَجِهِكُ شَطِّرُ المسجد الحرام ﴾ [البقرة:١٤٤]، وقوله: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾ [البقرة:١٤٤]، وإن كان غائبًا عنها ففرضه الاجتهاد في طلبها بالأدلة المنصوبة عليها، فإن صلى بغير اجتهاد فلا تجزيه، وإن عميت عليه الأدلة لزمه أن يصلى إلى حيث يغلب على ظنه أن القبلة في تلك الجهة، فإن غلبه ظنه أنها في جهة من الجهات فصلى إليها ثم بان له أنه استدبرها فلا إعادة عليه واجبة (٢)، خلافًا للمغيرة، والشافعي (٣)، لقوله تعالى: ﴿فَأَيْنِمَا تُولُوا فَثُمَّ وجه الله البقرة: ١١٥]، فمفهوم هذا: أن الإجزاء يحصل على أي وجه وقع الاستقبال من الجهات، وروى عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر في ليلة ظلماء ذات ريح ومطر، فحضرت الصلاة فصلى كل رجل منا على حيال وجهة لـغير القبلة، فَلَمَا أَصِيحِنَا سَأَلْنَا رَسُولَ الله ﷺ فقال: (مضت صلاتكم)، ونزلت هذه الآية: ﴿فَأَيْنَمَا تولوا فثم وجه الله البقرة:١١٥]، وروى عطاء عن جابر قال: بعث رسول الله على سرية كنت فيها فأصابتنا ظلمة ولم نعرف القبلة فقالت طائفة منا: القبلة هاهنا قبل الشمال، وقالت طائفة: هاهنا قبل الجنوب، فلما أصبحوا إذا تلك الخطوط لغير القبلة [فأتينا](٤) رسول الله على الله تعالى: ﴿ فأيسما تولوا فشم وجه الله البقرة: ١١٥]، وفي حديث آخر قال: «أحسنتم» ولم يأمرنا بالإعادة(١). ولأنه [فعل](١) الصلاة على الوجه الذي فرض عليه من الاجتهاد في طلب جهة القبلة مع عدم التوصل إلى ذلك يقينًا فأجزاه كما لو أصابها.

⁽١) قال الفيسروز آبادى، (القبلة بالكسر التي يصلى نحـوها والجهة والكعبة وكل مــا يستقبل وقــبالته بالضم: تجاهه)، القاموس المحيط (٢٤/٤).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١٩٨/١).

 ⁽٣) قال النووى: (اصح القولين عنـ د الأصحاب تجب الإعادة)، مجمـوع شرح المهذب (٣/ ٢٢٥)،
 روضة الطالبين (١/ ٢١٩).

⁽٤) ما بين المعكوفين مطموس في الأصول وأثبتناه من مصادره.

⁽٥) أخرجـه الدارقطني: سننه (١/ ٢٧١) ح (٣) والحـاكم في المستـدرك (٢٠٦/١)، والبيهـقى في الكبرى (١٨/٢) ح (٢٠٤٣).

⁽٦) آخرجه البيهقي في الكبرى (١٨/٢) ح (٢٢٤٢).

⁽٧) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه...

إذا ثبت أنه لا تلزمه الإعادة فيستحب له أن يعيد في الوقت ليستدرك فضيلة الوقت لجواز أن يكون [آلي](١) في اجتهاده [وأدي](١) فيه، ولبقاء الوقت من التأثير والحرمة ما ليس له مع الفوات.

فصل

ويلزم المصلى أن يعتقد الصلاة وينوى الدخول فيها بقلبه وليس عليه نطق بلسانه (١)، وذلك لقوله تعالى: ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾ [البينة:٥]، والإخلاص هو القصد إليه بالعمل، وقوله ﷺ: ﴿إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى (١)، ولانها قربة، فلابد فيها من نية كسائر القرب، وإذا ثبت ذلك فيجب أن تكون النية مقارنة لابتدائها غير متأخرة عليها أو متقدمة عليها إلا أن يستصحبها ذكر إن تقدمت إلى ابتدائها.

فصل

والدخول فيها بتكبيرة الإحرام (٥)، ولفظها الله أكبر لا يجزيه غيره، خلافًا لأبى حنيفة إذ يقول: إنه يجزيه أن يحرم بقوله: الله أجل، والله أعظم (١)، لقوله عليه الصلاة والسلام: «صلوا كما رأيتمونى أصلى (٥)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «تحريمهما التكبير) (٨)، وقوله: «لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله» إلى قوله:

- (١) ما بين المعكوفين مطموس في النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه.
 - (٢) ليس في الأصل ولعل الصواب ما أثبتناه.
 - (٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١٩٩/١).
 - (٤) ثقلم تخريجه.
- (٥) الإحرام أبتداؤها أي: الصلاة مقارنًا لنيتها، (حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع) (١٢٢/١).
- (٦) قال المرغيناني: (فإن قال بدل التكبير الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو لا إله إلا الله أو غيره من أسماء الله تعالى أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان يحسن التكبير لم يجزئه إلا قوله الله أكبر أو الله الاكبر أو الله الكبير)، الهداية للم غيناني (١/ ٥٠)، الفتاوى الهندية (١/ ٨٠).
 - (٧) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ١٣١) ح (٦٣١)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٨٦) ح (٣٨٥٦).
- (٨) أخرجه أبو داود: الطهارة (١٦/١) ح (٦١) والتسرمذي: الطهارة (٨/١) ح (٣)، وقال: هذا الحديث أصبح شيء في هذا الباب وأحسن وابن ماجه: الطهارة (١٠١/١) ح (٢٧٥) وأحمد: =

«ثم يستقبل القبلة فيقول: الله أكبره (۱۱)، ولأنه لفظ عرى عن التكبير مع القدرة عليه فلم يصح [] (۲)، ولأنه ركن من أركان الصلاة، فوجب أن يكون متعينًا بالركوع والسجود.

فصل

ولا يجزيه أن يقوم بقوله: الله الأكبر، خلافًا للشافعي (٢)، لما ذكرناه، ولأنه غير بِنْيَة قوله: الله أكبر، فلم يجز، أصله قوله: الله الكبير.

فصل

ويرفع يديه عند تكبيرة الإحرام، لما روى: «أنه على كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حلو منكبيه» (١)، وفي رفعهما عند الركوع والرفع منه روايتان (٥): فوجه اختياره ما روى: «أن النبي على كان يرفع يديه عند الافتتاح وحين يركع وحين يرفع رأسه من الركوع» (١)، ووجه الآخر أن قوله على: «كان يرفع يديه مرة واحدة ثم لا يعود لرفعها بعده (٧)، ولأنه تكبير موضوع للانتقال من ركن إلى ركن كتكبير السجود.

فصل

ويرفعها حذو منكبيه ودون ذلك، خلاقًا للشافعي (١)، لما روى: «أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه(٩).

⁼ المسند (١/١٥٤) ح (١٠٠)، انظر نصب الراية (٢٠٧/١).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ.

⁽٣) قـال النووى: (ولو قال الله الأكـبـر أجزأه على المشـهور)، انـظر روضة الطالبـين (١/٢٢٩)، المجموع (٣٠٢/٣).

⁽٤) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٢٥٥) ح (٧٣٥)، ومسلم: الصلاة (١/ ٢٩٢) ح (٢١/ ٣٩٠).

⁽٥) انظر المدونة الكبرى (١/ ٧١).

⁽٦) أخرجه مسلم: الصلاة (١/١٠١) ح (١٥٤/ ٤٠١)، وأبو داود: الصلاة (١/ ١٩٠) ح (٧٢٦).

⁽۷) أخـرجـه أبو داود: الصلاة (۱/۱۹۲) ح (۷٤۸)، والـترمــذى: الصــلاة (۲/ ٤٠) ح (۲۵۷)، وقال: حديث حسن. والنسائــى: التطبيق (۲/۳۵) (باب الرخصة في ترك ذلك)، انظر نصب الراية (۱/۳۹۶).

⁽٨) انظر روضة الطالبين (١/ ٢٣١)، مجموع شرح المهذب (٣٠٧/٣).

⁽٩) تقلم تخريجه.

ويقرأ عقيب التكبير، ولا يفصل بينهما بتوجيه (۱) ولا تسبيح، خلافًا للشافعي (۱)، لقوله ﷺ: «ثم يكبر ثم يقول، (۱)، وقوله للذي علمه: «كبر ثم اقرأ، (١)، وفي حديث أبي : «أنه ﷺ قال لـه: كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة؟ قال: فقرأه الحمد الله رب العالمين، (۵) ولم يذكر توجيهًا ولا تسبيحًا.

فصل

والواجب من القراءة متعين وهو: فاتحة الكتاب لا يجزيه غيره، خلاقًا لأبى حنيفة في قوله: أى شيء قرأ من القرآن أجزاه (٢)، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)(٧)، وقوله: «لا صلاة [لمن لم يقرأ بأم القرآن)(٨)](١)، ولأن أركان الصلاة أقوال وأفعال، فلما كانت الأفعال متعينة فكذلك الأقوال.

فصل

ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرا ولا جهرا، وليست من الحمد ولا من كل سورة إلا من النمل في قوله: ﴿إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم﴾ [النمل: ٣٠]، وقال الشافعي: هي من الحمد ولا تجزى الصلاة إلا بها، وله قولان في أنها من كل سورة (١٠٠)، ودليلنا أنها لو كانت من الحمد لكان عليه الصلاة والسلام بين

- (١) التوجيه: أن يقول وجهت وجهى للذي فطر السموات والأرض حنيقًا، والتسبيح معروف.
 - (٢) انظر روضة الطالبين (١/ ٢٣٩)، مجموع شرح المهذب (٣/ ٣١٤).
 - (٣) تقلم تخريجه.
- (٤) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٣٢٣) ح (٧٩٣)، ومسلم: الصلاة (١/ ٢٩٨) ح (٣٩٧/٤٥).
- (٥) أخرجه الترمىذى: فضائل القرآن (٥/ ١٥٥) ح (٢٨٧٥) وقال: حسن صحيح، ومالك فى الموطأ: الصلاة (١٣١٨) ح (٣١١٥).
- - (٧) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٢٧٦) ح (٧٥٦)، ومسلم: الصلاة (١/ ٢٩٥) ح (٣٩٤ /٣٩٤).
- (٨) أخرجه مسلم: الصلاة (١/ ٢٩٥) ح (٣٦/ ٣٩٤) ولفظه، والدارمي: الصلاة (١/ ٣١٢) ح (١٢٤٢).
 - (٩) ما بين المعكوفين لم يوجد في (أ)، ومطموس في باقى الأصول. وأثبتناه من مصادره.
 - (١٠) انظر مجموع شرح المهذب (٣/ ٣٣٣)، انظر مجموع شرح المهذب (١/ ٢٤٢).

ذلك بيانًا مستفيضًا على عادته في بيان القرآن، ولو فعل ذلك لانقطع العذر ولم يقع خلافه كساثر آياتها، ولقوله عليه الصلاة والسلام: قيقول الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين، فنصفها لى ونصفها لعبدى، ولعبدى ما سأل، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين (۱) الخبر، فيه دليلان، أحدهما: أنه بين كيفية قسمة السورة [فبدأ بالحمد لله] (۱)، فلو كانت التسمية منها لبدئ بها، الأخرى: أنه بين أن القسمة بالآيات، وفي إثبات التسمية إبطال لهذا المعنى، وفي حديث أنس: قأن النبي وأبا بكر وعمر وعشمان وعليًا كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين (۱)، وفي خبر بكر وعمر وعشمان وعليًا كانوا يفتتحون اللرحيم (١٤)، وفي حديث عبد الله بن مغفل أنه آخر. «كانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن اللرحيم) وفي حديث عبد الله بن مغفل أنه قال لابنه: إياك والحدث، فإني صليت خلف رسول الله الله وأبي بكر وعثمان فلم يكن أحد منهم يقرؤها (٥).

فصل

والصلوات الراتبة من الفرائض في هذا والنوافل في هيئة من الإسرار والجهر على ثلاثة أوجه: منها ما يجهر بالقراءة في جميعها، ومنها ما يسر في جميعها، ومنها ما يجهر في بعضها ويسر في بعضها، فالأول: هو الصبح والجمعة هذا من الفرائض، وصلاة العيدين والاستسقاء والوتر من السنن، والثاني: هو الظهر والعصر من الفرائض وركعتى الفجر وصلاة الكسوف من النوافل، والثالث: هو المغرب والعشاء الآخرة، فالجهر في الركعتين الأوليين منها، وباقيها يسر فيها، وكل هذا عما تناقلته الأمة بالعمل فالجهر في الركعتين الأوليين منها، وباقيها يسر فيها، وكل هذا عما تناقلته الأمة بالعمل

⁽۱) أخرجـه مــــلم: الصـــلاة (۲۹٦/۱) ح (۳۸/۳۵) وأبو داود: الصـــلاة (۱/۲۱) ح (۸۲۱) والترمذى: التفسيــر (۲۱۶/) ح (۲۹۵) والنسائى: الافتتاح (۲/ ۱۰۵) (باب ترك قراءة يسم الله الرحمن الرحيم فى فاتحة الكتاب) وابن ماجه: الأدب (۲/۲۲۳) ح (۳۷۸۶).

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ، فلعل ما اثبتناه موافق للسياق.

⁽٤) أخرجه مسلم: الصلاة (٢٩٩/١) ح (٢٩٩/٥٠)، والنسائى: الافتـتاح (٢/٤/٢) (باب ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم).

⁽٥) أخرجه الترمذى: الصلاة (٢/٢١) ح (٢٤٤) وقال:حسن، والنسائى: الافتتاح (٢/٤٠) (باب ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم)، وابن ماجه: الإقامة (٢/٢١٧) ح (٨١٥)، انظر نصب الراية (١/ ٣٣٢).

وعضده الإجماع(١) فأغنى عن زيادة عليه.

فصل

ويستحب إطالة القراءة في الصبح والظهر بطوال [المفصل]^(۲)، وتخفيفها في العصر والمغرب، وتوسطها في العشاء الآخر. [وهو]^(۲) أيضًا عا نقلته الأمة بالعمل.

فصل

ويستحب للمأموم والمنفرد إذا فسرغا من قراءة أم القرآن التأمين⁽¹⁾، لما روى أنه ﷺ: الامام: ولا الضالين، فقولوا: آمين⁽¹⁾ [فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ((۱)).

فصل

وفى الإمام روايتان (١٠): إحداهما: لا يؤمن وهى الظاهر، والأخرى: أنه يؤمن، فوجه الأولى قوله ﷺ: ﴿إذَا قَالَ الإمام ولا الضالين فقولوا: آمين (١٠)، فلو كان التأمين من سنته لقال: إذا قال آمين فقولوا، ولأن الإمام داع والمأموم مستمع، لأن هذا هو سبيل الدعاء أن يكون المؤمن غير الداعى، ووجه الثانية قوله: ﴿إذَا أَمْنِ الإمام فَامْنُوا الله الله على ولائه دُكر سن للماموم فكان مسنونًا للإمام كسائر الأذكار المسنونة، ولأنه مصل ولائه دُكر سن للماموم فكان مسنونًا للإمام كسائر الأذكار المسنونة، ولأنه مصل

⁽١) انظر مراتب الإجماع (ص ٣٣).

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في الأصول وتم الإكمال من المصادر الأخرى.

⁽٣) مطموس في الأصل والزيادة لاستقامة السياق.

⁽٤) وهو قول (آمين).

⁽٥) أصله عند البخارى ومسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٣٠٦) ح (٧٨٠)، ومسلم: الصلاة (٢/ ٧٠١) ح (٢٠٢/٧١).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) ما بين المعكوفين مطموس في النسخ وأثبتناه من مصادر الحديث.

⁽٨) تقدم تخرينجه.

⁽٩) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٠٦).

⁽۱۰) تقدم تخریجه.

⁽١١) تقلم تخريجه.

فاستحب له التأمين كالمنفرد والمأموم.

فصل

قراءة سورة مع أم القرآن سنة في الركعتين الأوليين من كل صلاة رباعية أو ثلاثية، وفي كلتا ركعتي الفجر، لأن النقل ورد بـذلك عنه عليه الصلاة والسلام، وقـد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»(۱)، وروى أبو هريرة قال: «أمرني رسول الله عليه أن أنادى أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما زاد»(۱).

فصل

والركوع والسجود من أركان الصلاة، لقوله تعالى: ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ [الحج: ٧٧]، وقوله ﷺ: ﴿ واركع حتى تطمئن راكعًا... ﴾ إلى قوله : ﴿ فَإِذَا فَعَلَتُ هَذَا فَـقَد تَمْتُ صَلَاتُك ﴾ [مال على الله على الله

فصل

والاعتدال فيهما واجب، خلاقًا لأبي حنيفة (٢)، لقوله ﷺ: (اعتدلوا في السجود)(٧)، وقوله: (اركع حتى تطمئن راكعًا)(٨).

وفى حديث أبى حميد: «أنه ﷺ كان يعتبدل فى ركوعه»(٩)، ولأنه ركن مستحق مقصود، فكان شرطه الطمأنينة والاعتدال كالقيام والجلسة الأخيرة.

⁽١) ثقلم تخريجه.

⁽٢) أخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ٢١٤) ح (٨٢٠)، وأحمد: المسند (٢/ ٥٦٤) ح (٩٥٤١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) مراتب الإجماع (ص ٢٦)، المغنى (٢٧/١).

⁽٦) الفتاوى الهندية (١/ ٧٤).

⁽٧) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٣٥١) ح (٨٢٢)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣٥٥) ح (٢٣٣/ ٤٩٣).

⁽٨) تقدم تخريجه.

⁽٩) أخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ١٩١) ح (٧٣٠)، والترمذي:الصلاة (٢/ ١٠٥) ح (٤٠٣) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه: الإقامة (٢/ ٣٣٧) ح (١٠٦١).

ويكبر عند الشروع في الركوع والسنجود والرفع من السجود لما روى: (أنه ﷺ كان يكبر في كل خفض ورفع)(١)، [وهذا](٢) منقول بالعمل.

فصل

فأما رفع رأسه من الركوع فالإمام يقول: سمع الله لمن حمده، والمأموم يقول: اللهم ربنا ولك الحمد، والمنفرد يقولهما (٣)، والأصل في أن الإمام لا يقولهما ما روى: «أنه على أذا رفع رأسه من الركوع يقول: سمع الله لمن حمده (٤)، وإنما قلنا: إن المآموم يقول: اللهم ربنا ولك الحمد لقوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به... إلى قوله: فإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك ... (٥)، وإنما قلنا: إن الإمام يقتصر على قول: سمع الله لمن حمده من غير أن يقول: اللهم ربنا ولك الحمد لأن المأموم يقتصر على أن يقول: اللهم ربنا ولك الحمد ولا يقول: سمع الله لمن حمده، لقوله: ﴿ وَإِذَا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد (١)، ولم يقل: فقولوا: سمع الله لمن حمده في حيز ما ولانه ميز بين ما يقوله الإمام، وما يقوله المأموم، وجعل سمع الله لمن حمده في حيز ما يقوله الإمام، وجعل اللهم ربنا ولك الحمد في حيز ما يقوله المأموم، وجعل سمع الله لمن حمده دعاء، يقوله المأموم ربنا ولك الحمد تأمين وقد بينا أن من سبيل الدعاء أن يدعو واحد ويؤمن فوقول المأموم ربنا ولك الحمد تأمين وقد بينا أن من سبيل الدعاء أن يدعو واحد ويؤمن غيره.

⁽۱) عند البخارى ومسلم من حديث أبي هريرة «أنه كان يصلى فكبر كلما خفض ورفع،.. قال: إنى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ أخرجه البخارى: الأذان (۲۱٤/۲) ح (۷۸۵)، ومسلم: الصلاة (۲/۳۳) ح (۲۵۳)، والتسائى: التطبيق الصلاة (۲/۳۳) ح (۲۵۳)، والتسائى: التطبيق (۲/ ۱۲۱) (باب التكبير للسجود) من حديث ابن مسعود رضى الله عنه.

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ وما أثبتناه يوافق السياق.

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ٧٣).

⁽٤) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٢٥٦) ح (٧٣٦) عن ابن عمر رضى الله عنه ومسلم: الصلاة (٤) أخرجه البخارى: الأذان (٤/ ٢٥٦) عن ابن أبي أوفى رضى الله عنه.

⁽٥) أخرجه البخارى: الأذان (٢/٤٠٢) ح (٦٨٩)، ومسلم: الصلاة (١/٨٠٨) ح (٧٧/٢١١).

⁽٦) تقلم تخريجه.

والتسبيح في الركوع والسجود غير واجب، خلاقًا لأحمد (۱)، وداود (۲)، لقوله: «ثم اركع حتى تطمئن راكعًا ثم ارفع (۱)، ولم يقل فسبح، وقال: «ثم اسبجد حتى تطمئن ساجدًا ثم الجلس (١)، ولم يأمر بتسبيح، وفيي آخر الخبر: «فإذا فعلت هذا فيقد تمت صلاتك» (٥) وهو في موضع تعليم، ولأنه نوع من التسبيح في شبه اللاعاء في ما زاد على الثلاثة، [](١)، ويمكن جبهته وأنفه من الأرض في سجوده، فإن سجد على أنفه دون جبهته فلا يجزيه، وإن سجد على جبهته دون أنفه أعاد في الوقت استحبابًا، وإنما قلنا: إن سجوده على الأنف لا يجزيه من الجبهة خلافًا لأبي حنيفة (١)، لقوله على الوجه فلم ينسب السجود عليه عن الجبهة، أصله الذقن، وإنما استحببنا أن يعيد في الوقت لأن في الحديث تمكين الوجه ولا يحصل ذلك على الاستعاب، ويؤدى الصلاة على الوجه الجائز بالإجماع.

فصل

⁽١) انظر المغنى لابن قدامة (١/ ٤٢٥)، الكافي لابن قدامة (١/ ٥٠٠).

⁽۲) قال الإمام النووى: (وقال داود: واجب مطلقًا وأشار الخطابي في معالم السنن إلى اختساره)، انظر مجموع شرح المهذب (۳/ ٤١٤)، انظر المحلى لابن حزم (۳/ ۲۲۰).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) ما بين المعكوفين مطموس في جميع الأصول.

 ⁽٧) قال الموصلى: (فـــإن اقتصر على الجـــبهة جاز بالإجــماع ولا إساءة، الاختيـــار (١٨/١)، الهداية للمرغيناني (١/٥٤).

⁽٨) تقلم تخريجه.

⁽٩) هذا الفصل مطموس في جميع النسخ.

التشهدان جميعاً سُنتان^(۱)، خلاقاً للشافعى فى إيجابه الآخر منهما^(۱)، ولغيره فى إيجابه إياهما^(۱)، لأنه ذكر فى تضاعيف الصلاة ليس من جنس المعجز، فلم يكن فرضاً أصله الدعاء والتسبيح، ولأنه تشهد فأشبه الأول، ولأنه ذكر يختص به القعود، []⁽¹⁾، فأشبه التشهد الأول، ولأنه غير مستعين الألفاظ فلم يكن واجبًا لأن الأركان الواجبة فى الصلاة متعينة الألفاظ.

فصل

والاختيار عندنا من ألفاظه تشهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو: التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله (٥)، وإنما اخترنا ذلك لأن عمر علمه الناس على المنبر فلم ينكر عليه أحد وهو إمام، ولأن ألفاظه متفق على نقله وثبوتها.

فصل

الصلاة على النبى على النبى الله المست يشرط في صحة الصلاة (٢)، خلافًا للشافعي (٧)، لقوله فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك (٨). ولم يذكر ما تنازعناه ولأنه ذكر أخص في تضاعيف الصلاة في غير القرآن فلم يكن واجبًا أصله: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، واعتبارًا

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٤/١).

 ⁽۲) قال الإمام النووى: (التشهد والجلوس له هما ضربان: أحدهما: أن يقعا في آخر الصلاة وهما فرضان. والثاني: في أثنائها وهم سنتان)، روضة الطالبين (۱/ ۲۲۱)، مغنى للحتاج (۱/ ۱۷۰).

⁽٣) قال شيخ الإسلام موفق الدين المقدسى: (فهما واجبان على الروايتين عن أحمد وهو مذهب الليث وإسحاق)، انظر المغنى (١/ ٥٧١)، الكافى (١/ ٢٥٦).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من جميع الأصول.

⁽٥) أخرجه مالك في الموطأ: الصلاة (١/ ٩٠) ح (٥٣)، والبيهة في في الكبرى (٢٠٥/٢) ح (٨٠٤) اخرجه مالك في المستدرك (٢٦٦/١)، وذكره الحافظ الزيملعي وقال: إسناده صحيح، انظر نصب الراية (٢١٢/١).

⁽٦) حاشية الدسوقي (١/٢٤٣).

⁽٧) انظر مغنى المحتاج للخطيب الشرييني (١٧٣/١).

⁽٨) تقلم تخريجه.

بالصلاة على غيره من الأنبياء، ولأنه نوع من الدعاء فأشبه سائر الدعاء، ولأن من أصلنا أن التشهد غير واجب فنقول ذكر يختص به القعود قبل التحليل فأشبه التشهد الأول.

فصل

التسليم الأول فرض لا تتم الصلاة إلا به (۱) ، خلافًا لأبى حنيفة (۲) ، لقوله: (وتحليلها التسليم) (۲) ، وهذا خارج مخرج البيان فيقتضى ألا يقع التحليل إلا به ، وقوله: دصلوا كما رأيتمونى أصلى ا(٤) ، ورأيناه قد سلم فى الصلاة ، ولأنه أحد طرفى الصلاة فوجب أن يكون نطقًا كالتحريم ، ولأن الدخول فى الصلاة لما كان بلفظ معين فالخروج منها مثله ، ولأنه ركن فى الصلاة فكان متعينًا كالركوع والسجود ، وأن ما يضاد العبادة فلا [يصح] (٥) به حكم لها كالأكل فى الصوم والوطء فى الحج .

فصل

التسليمة الثانية ليست بفرض، خلافًا لأحمد بن حنبل^(۱) في قوله: إن التسليمتين فرض، لقوله: (وتحليلها التسليم)^(۱)، وذلك يقتضى أقل ما يقع عليه الاسم، وروت عائشة رضى الله عنها أنه عليه كان يسلم واحدة تلقاء وجهه (۱۱)، ولأنه أحد طرفى الصلاة، فكان الغرض منه واحدة كالتحريمة.

فصل

والاختيار للإمام والمنفرد الاقتصار على تسليمة واحدة، خــلاقًا للشافعي(٩)، روى

- (١) قال ابن عبد البر: (والسلام أن يقول: السلام عليكم مرة واحدة لا يجرئه إلا هذا اللفظ ولا يخرج من الصلاة بغيره)، انظر الكافي (١/ ٢٠٥).
- (٢) قال المرغيناني: (وليست بقرض عندنا خلاقًا للشافعي رحمه الله لأنه يتمسك بقوله عليه الصلاة والسلام: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم، انظر الهداية (٥٧/١)، الاختيار للموصلي (١/٧١).
 - (٣) تقلم تخريجه.
 - (٤) تقلم تخريجه.
 - (٥) ما بين المعكوفين لم يتضح من الأصول ولعل الصواب ما أثبتناه.
 - (٦) قال ابن قدامة: (هذا التسليم واجب لا يقوم غيره مقامه)، انظر المغنى (١/ ٨٨٥).
 - (٧) تقدم تخريجه.
 - (٨) أخرجه الترمذي: الصلاة (٢/ ٩٠) ح (٢٩٦)، وابن ماجه: الإقامة (٢/٧٧) ح (٩١٩).
- (٩) قال الإمام الشافعي: (ويهذه الأحاديث كلها ناخذ فنامر كل مصلٌّ أن يسلم تسليمتين إمامًا كان =

أنس: «أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمـر وعثمان كـانوا يسلمون تسليمـة واحدة الله ولان الثانية لا يقع بها تحليل ولا رد على سلام والسلام لا يراد إلا لأحد هذين الوجهين.

فصل

وأما المأموم فيستحب له أن يأتى بتسليمة ثانية يردها على إمامه، لما روى الحسن عن سلمة قال النبى على: «أن ترد السلام على الإمام» (٢)، ولأن الإمام قد جمع بتسليمه أمرين: التحليل والسلام على المأمومين فاحتاجوا إلى الرد عليه، وروى عن ابن عمر مثله (٢).

فصل

ولا يجوز من لفظ السسلام إلا قوله: السلام عليكم، فإن نكر ونون فلا يجزيه (٤)، خلافًا لبعض الشافعية (٥)، لقوله عليه السلام: «صلوا كما رأيتمونى أصلى ا(١)، والنقل متواتر بأنه كان يقول: «السلام عليكم» (٧)، ولأنه نطق واجب في الصلاة، فكان معينًا كتكبيرة الإحرام.

⁼ أو مأمـومًا أو منفردًا ونأمـر المصلى خلف الإمـام إذا لم يسلم الإمام تسليـمتـين أن يسلم هو تسليمتين ويقول فى كل واحدة منهــما السلام عليكم ورحمة الله). انظر الأم (١٠٦/١)، مغنى المحتاج (١/٧٧١).

⁽۱) ذكره الحافظ الهيشمى فى المجمع (۱٤٨/٢ ــ ١٤٩) وقال: رواه البـزار والطبرانى فى الكبـير، والأوسط، ورجاله رجال الصحيح. وذكره الحافظ الزيلعى بلفظ (أن النبى على كان يسلم تسليمة واحدة، وقال: رواه البيهقى فى المعرفة، وفى البيهقى فى الكبرى (٢/ ٢٥٥) ح (٢٩٨٧)، انظر نصب الراية (٢/ ٤٣٤).

⁽٢) أخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ٢٦١) ح (١٠٠١)، والبيه قى الكبرى (٢/ ٢٥٧) ح (٢) أخرجه أبو داود: الصلاة (١٠٠١) عن سمرة قال: أمرنا النبي الله أن نرد على الإمام..».

⁽٣) ذكره البيهقي في الكبرى (٢/ ٢٥٧) (باب: من قال ينوى بالسلام التحليل من الصلاة).

⁽٤) انظر حاشية الصعيدى على كفاية الطالب الرباتي (١/ ٢٤٤).

⁽٥) قــال الإمام النووى: (ولو قــال: سلامٌ عــليكم بالتنوين أجــزاً، على الأصح قلت: الأصح عند الجمهور لا يجزيه وهو المنصوص)، انظر روضة الطالبين (٢٦٧/١).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽۷) أخرجه أبو داود: الصلاة (۱/ ۲۲۰) ح (۹۹۱)، والترمذي: الصلاة (۲/ ۸۹) ح (۲۹۰) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: الإقامة (۲۹۲/۱) ح (۹۱٤).

باب

اختلف أصحابنا في ستر العورة: هل هو شرط في صحة الصلاة أم لا؟ فإذا قلنا: إنه شرط فوجهه قوله على الله صلاة حائض إلا بخماره (١١)، وقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي (١١)، ولأن كل ما كان واجبًا في غير الصلاة تأكد وجوبه في لصلاة، وإذا قلنا بالوجه الآخر فلأن [] (١٣) الصلاة من حقها بأن يتعلق [] (١٤) بالصلاة، فيجب بوجوبها ويسقط بسقوطها كالطهارة وغيرها، فلما اتفقنا على أن بالصلاة، فيجب ستر العورة لا يقف على الصلاة، بل يجب في كل حال أن يستر عن أعين الناس دل على أنها ليست من شرط صحة الصلاة (٥).

فصل

الحرة جميع بدنها عورة إلا الوجه والكفين، فيجب عليها ستر جميعه إلا قدر ما ذكرناه، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ [النور: ٣١] قيل: الوجه والكفان، وروى أن أم سلمة سألت النبي عليه الصلاة والسلام: أتصلى المرأة في درع^(١) وخمار^(١) ليس عليها إزار قال: ﴿إذا كان الدرع سابعًا يغطى ظهور قدميها»، وهو في الموطأ موقوف على أم سلمة (١)، وروى نحوه عن عائشة رضى الله عنها (١).

⁽۱) أخرجه أبو داود: الصلاة (۱/ ۱۷۰) ح (٦٤١) والمترملين: الصلاة (٢/ ٢١٥) ح (٣٧٧)، وقال: حسن، وابن ماجه: الطهارة (١/ ٢١٤) ح (٦٥٥)، وأحمد: المسند (٦/ ١٦٧) ح (٢٥٢١).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) مطموس في جميع النسخ

⁽٤) مطموس في جميع النسخ.

⁽٥) انظر المدونة الكبرى (١/ ٩٤).

⁽٢) الدرع من المرأة: قميصها، القاموس المحيط (٣/ ٢٠).

⁽٧) الخمار: ما تستتر به المرأة وتغطى به رأسها، القاموس للحيط (٢٣/٢).

⁽۸) أخسرجه أبو داود: الصلاة (۱/۱۲۹) ح (-۱۲)، ومالك في الموطأ: الجسماعـة (۱۲۲۱) ح (۳۱)، انظر نصب الراية (۲۹۹۱).

⁽٩) أخرجه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة.

وأما عورة الرجل فمن سرته إلى ركبته، ومن أصحابنا من يقول: هو من فوق العانة إلى الركبة، والفخذان من العورة، خلافًا لمن قال: إن العورة السوأتان فقط^(۱)، لقوله على أإذا زوج أحدكم عبده فلا ينظر ما بين سرته إلى ركبتيه، وفي بعض الطرق: فإن ما بين السرة إلى الركبة عورة (۱)، وقوله لعلى رضى الله عنه: «لا تنظر إلى فخذ حى ولا ميت (۱)، وفي حديث عبد الله بن جرهد عن أبيه أن النبي على قال له: فغذ فإن الفخذ عورة (۱).

فصل

فأما الأمة فعورتها مثل عورة السرجل، بدليل جواز تقلبيها عند الشراء ورؤية شعرها وذراعيها، وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يضرب الإماء، إذا لبسن الإزار، ويقول: (لا تتشبهن بالحرائر)، وقال: لابنه ألم أخبر أن جازيتك خرجت في الإزار تشبهت بالحرائر ولو لقيتها لأوجعتها ضربًا(٥).

فصل

الصلاة في الثوب الواحد إذا ستر العورة جائز(١٠)، لأنه على كان يصلى في الثوب

⁽۱) قال النووى: (وقــال داود ومحمد بن جــرير وحكاه فى التتمــة عن عطاء عورته الفرجــان فقط، انظر مجموع شرح المهذب (۲/ ۱۲۹)، للحلى لابن حزم (۲/ ۲۱۰).

⁽٢) أخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ١٣٠) ح (٤٩٦)، انظر نصب الراية (١/٨/١). ﴿

⁽٣) أخرجـه أبو داود: الجنائز (١٩٣/٣) ح (٣١٤٠)، وابن ماجـه: الجنائز (١/٤٦٩) ح (١٤٦٠) وأحمد: المسند (١٨٣/١) ح (١٢٥٢)، انظر نصب الراية (٤/٤٤٪).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الحمام (٤/ ٣٩) ح (٤٠١٤)، والترمذي: الأدب (١١١/) ح (٢٧٩٨)، وقال: حسن. والدارمي: الاستثال (٢/ ٣٦٤) ح (٢٦٥٠)، وأحمد: المسئد (٣/ ٨٨٢) ح (١٥٩٣٨).

⁽٥) الخبر الوارد عن عمر رضى الله عنه من طريق نافع، أن صفية بنت أبي عبيد حدثته قالت: خرجت امرأة متخمرة متجلبية، فقال عمر رضى الله عنه: من هذه المرأة؟ فقيل له: هذه جارية لقلان رجل من بنيه، فأرسل إلى حقصة رضى الله عنها فقال: ما حملك على أن تخمرى هذه الأمة وتجلبيها وتشبهيها بالمحصنات، أخرجه البيهقى في الكبرى (٢/ ٣٢٠) ح (٣٢٢١).

⁽٦) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٣٨).

الواحد، (۱)، وقال لما سئل عنه: (أو لكلكم ثوبان) (۲)، إذا ثبت هذا فيكره أن يصلى عارى الكتفين من رداء أو ما يقوم مقامه في الجماعة، لأن النبي على كان لا يصلى إلا برداء (۲)، ويكره السراويل (٤) وحده لأنه من زى الأعاجم، والأفضل في الثوب الواحد في القميص لا يعرى به الكتف، فإن لم يكن فالمئزر أفضل من السراويل.

فصل

ولا يغطى في الصلاة أنفه، لنهيه ﷺ عن ذلك، وقوله: «خط كخط الشيطان»(٥)، ولأنه ضرب من سوء الأدب وترك التوقير للصلاة.

فصل

ويجوز أن يتقى بثوبه الحر والبرد وأذى الأرض لما روى: أأنه على كان يصلى فى كم له يتقى بفضوله حر الأرض وبردها (١) ولأن شدة الحر والبرد متى كلف المصلى مباشرته بيده يمنع الخشوع وأداء الصلاة على ما يجب لها.

فصل

كفت (٧) الشعر والثوب له حالان: حال يكره فيها، وحال يباح، فأما حال الإباحة بأن يكون فعل ذلك لغيره الصلاة لعمل كان يعمله، فشمر كمه أو ذيله أو كفت شعره لعمله الذي يربأه ثم أدركته الصلاة، فهذا يجوز له أن يصلى على هذه الحال الأنه لم

⁽۱) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٥٥٩) ح (٣٥٦)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣٦٨) ح (٢٧٨/ ١٧٥).

⁽٢) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٥٦١) ح (٣٥٨)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣٦٧) ح (٢٧٥/ ٥١٥).

⁽۲) عند مسلم من حدیث جابر بلفظ (رأیت النبی ﷺ یصلی فی ثوب واحد، متوشعًا به». أخرجه مسلم: الصلاة (۲۱۹/۱) ح (۱۸/۲۸۱).

⁽٤) انظر حاشية للمسوقى مع الشرح الكبير، (٢١٧/١ ـ ٢١٨).

 ⁽٥) ذكره الحافظ الهيثمى فى المجمع (٢/ ٨٦) عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله على: «الا يصلين أحدكم وثوبه على أتف فإن ذلك خطم الشيطان»، وقال: رواه الطبرانى فى الكبيسر والأوسط، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام.

 ⁽٦) عند البخارى ومسلم عن أنس بن مالك قـال (كنا نصلى مع النبى ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب
 من شدة الحـر في مكان السجود، أخـرجه البخارى: الصـلاة (٥٨٧/١) ح (٣٨٥)، ومسلم:
 المساجد (٢/٣٣١) ح (١٩١١/ ٦٢٠).

⁽٧) كفته: أي ضمه، القاموس للحيط (١٥٦/١).

يقصد بذلك الصلاة فينسب إلى التكبر وترك الخشوع، وحال الكراهة أن يكون قاصداً بذلك الصلاة، وأن يصون ثوبه وشعره أن يصيب بهما الأرض^(۱)، وذلك لقوله ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا يكفت شعراً ولا ثوبًا) (۱)، فأخبر أن النهى عن ذلك 1 المتجبر وترك الحشوع.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٩٥).

⁽٢) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٣٤٧) ح (٨١٢)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣٥٤) ح (٢٣٠/ ٤٩٠).

⁽٣) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ ونرى أنه لم يؤثر في سياق الكلام.

باب

السهو^(۱) فى الصلاة ضربان: سهو نقصان وله سجدتان كثر أم قل تؤخران على حاله إلى آخر الصلاة مع النقصان يؤتى بهما قبل السلام وفى الزيادة بعده، فإن اجتمعا _ ولا يخلوا أن يكونا من أحد الضربين أو من كليهما _ فإن كان من أحدهما مثل أن يزيد فى الصلاة زيادتين أو ينقص منها سجد للكثير مثل سجوده للقليل، وإن كان زيادة ونقصًا، لم يزد على سجدتين لكن يغلب النقصان فيسجد له قبل السلام (۲).

وإنما فرقنا بين النقصان والزيادة لتفريق رسول الله على بينهما، ففى حديث ابن بحينة: «أنه على قام من اثنتين فقام الناس معه، فما بلغ آخر الصلاة وانتظر تسليمه سجد سجدتين قبل السلام ثم سلم (٢)، وفى حديث أبى هريرة: «أنه على قام من اثنتين فقال ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال: كل ذلك لم يكن، فقال: «أحقًا ما يقول ذو اليدين؟»، قالوا: نعم، فأتم ما بقى من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم (١٠).

ومن جهة المعنى: فلأن سجود النقصان جبران للنقص الواقع فى الصلاة وسبيل الجبران للنقص فى العبادة أن يكون فيها لا بعدها، وسبجود الزيادة ترغيم للشيطان وشكر لله تعالى على إتمام الصلاة وإكمالها، فلم يكن فيه المعنى المقتضى لوقوعه قبل التسليم، ولأنه لما زاد فى الصلاة ما سها بفعله لم يجز أن [يكون] فيها السجود لأنها لا تحتمل زيادتين، وليس كذلك النقصان لأنه لما نقص منها جاز أن يكون السجود فيها جابر للمتروك.

⁽١) سها في الأمر سهوا نسيه وغفل عنه وذهب قلبه إلى غيره فهو ساه . القاموس المحيط (٣٤٦/٤).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٢٩).

⁽٣) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ٣٦١) ح (٨٢٩)، ومسلم: المساجد (٣٩٩/١) ح (٨٥/ ٥٧٠).

⁽٤) أخرجه البخارى: السهو (٣/ ١١٩) ح (١٢٢٩)، ومسلم: المساجد (١/ ٤٠٤) ح (٩٩/ ٧٧٥).

⁽٥) ما بين المعكوفين مطموس في جميع الأصول: ولعل الصواب ما أثبتناه لمقتضى السياق.

وإنما قلنا: أنه لا يسجدهما عقيب السهو، بل يؤخرها إلى آخر الصلاة لأن رسول الله كذلك فعل (1)، ولأنهما لجميع السهو فأخر إلى آخر الصلاة لجواز أن يتبع السهو سهو آخر فيكون السجود لجميعه، وإنما قلنا: إنه لا يزيد على سجدتين، وإن كثر السهو لقوله على : «لكل سهو سجدتان» (٢)، واتفق على أن المراد بذلك جنس السهو، ولأن الأصل في السجود الذي يفعل بسبب السهو اقتضى أن يكون عقيب سببه كسجود التلاوة إلا أنه جعل سجود السهو مؤخراً إلى آخر الصلاة لهذا المعنى وهو أنه لجميع جنسه، إذ قد يمكن أن يسهو ثانياً ألا ترى أن سجود التلاوة لما كان لكل سجدة تقرأ سجود يخصها أتى به عقيب سببه.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا اجتمع زيادة ونقصان سجد لهما قبل السلام (٣)، فلأنه لا يخلو من ثلاثة أحوال، إما ألا يسجد أصلاً وذلك غير جائز بالاتفاق، أو أن يسجد أربع سجدات، وذلك غير جائز لأنه خلاف للأصول، أو أن يغلب أحدها فكان النقصان أولى بالتغليب لأنه جبران وسجود الزيادة شكر وإرغام للشيطان، ولا يجوز أن يؤتى بسجود الشكر على [ترك صلاة](٤) ناقصة ولا أن يرغم الشيطان بترك الصلاة ناقصة غير مكتملة، فلذلك وجب تغليب النقصان.

فصل

ويكبر في سنجدتي السهو حال ابتدائهما والقيام منهما، لأن رسول الله على فعل ذلك (٥)، ولأن الشروع في كل السجود بتكبير، فكذلك الرفع منه اعتباراً بسجود الصلاة وسجود التلاوة.

⁽١) تقلم في الأحاديث السابقة.

 ⁽۲) أخرجــه أبو داود: الصلاة (١/ ٢٧١) ح (١٠٣٨)، وابن ماجه: الإقــامة (١/ ٣٨٥) ح (١٢١٩)
 وأحمد: المسند (٥/ ٣٣١) ح (٢٧٤٧٩)، انظر نصب الراية (٢/ ١٦٧/).

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٣٠).

⁽٤) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٥) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٧٤) ح (٤٨٣)، ومسلم: المساجد (٤٠٣/١) ح (٧٣/٩٧).

فصل

وأما السجدتان قبل السلام ففيهما روايتان: إحداهما: أنه يتشهد لهما، والأخرى: أنه لا يتشهد لهما (٢)، فوجه قوله: إنه يتشهد لهما ما روى عمران بن حصين: أن النبى الله سها فسجد سجدتين ثم تشهد وسلم (٢)، ولأنه سجود عن سهو فأشبه الذى بعد السلام، ولأن السلام يقتضى أن يكون عقيب تشهد اعتباراً بالصلاة التي لا سهو فيها، والتشهد الذى أتى به قد تخلل بينه وبين السلام سجود السهو فيجب أن يستأنف غيره ليقع السلام عقيبه، ووجه كونه لا يتشهد له أنه يكتفى فى ذلك بالتشهد الأول لأنه لم يفصل بينه وبين السجود بسلام، ولأن الركعة الواحدة لا يتشهد فيها تشهدين.

فصل

ويسلم من اللتين بعد السلام، (لأن النبي على سلم منهما)(٤)، فأما اللتان قبل السلام فإن السلام من الصلاة يغنى عن تجديد سلام لهما.

فصل

وفى كيفية التسليم منها روايتان: إحداهما: أنه يجهر به كالتسليم من الصلاة ووجهها أن يسلم عقب تشهد، فأشبه التسليم من الصلاة، والأخرى: أنه يخفيه اعتباراً بصلاة الجنائز، ولأنها صلاة لا ركوع فيها.

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۱/۸۲۱).

⁽٢) المدونة الكبرى (١/٨/١).

⁽٣) عند مسلم عن عمران بن الحصين بلقظ «... ثم سجد سجدتين. ثـم سلم»، أخرجه مسلم: المساجد (٢/٤٠٤) - (١٠١/٥٧٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

إذا ترك السجود بعد السلام ناسيًا سجد متى ذكر ولم يعد الصلاة لتركه، والذى قبل السلام يأتى به ما دام عن قرب وفى معجلسه ، فإن تباعدا وانتقض وضوءه أعاد (۱۱). والفرق بينهما أن الذى بعد السلام ليس من الصلاة، وما يفعل بعد العبادة لا تفسد بتركه، والذى قبل السلام هو فى نفس العبادة قبل التحلل منها فعجاز أن يبطل بتركه، ولأن سجود الزيادة شكر لله وترغيم للشيطان على تمام الصلاة فهو يتضمن صحتها وانتفاء الفساد عنها، وسجود النقصان جبران للنقص الواقع فيها، فجاز أن يفسد بتركه.

فصل

وقد اختلف عنه هل تعاد الصلاة عمن ترك جميع السجود للنقصان أو بعضه، فعنه في ذلك روايتان (٢): إحداهما: أن ذلك حكم جميع السهو، والأخرى: أنها تعاد من ترك السجود لنقص الأفعال دون الأقوال، فوجه الأولى: هو أنه جبران للنقص الواقع في الصلاة فأشبه [النقص] (٢) عن الأفعال، ووجه الثانية: هو أن حكم الأفعال آكد من حكم الأقوال بدلالة أن الإسام يحمل على المأموم من أركان الأقوال وهو القراءة، ولا يحمل عنه شيئًا من أركان الأفعال.

فصل

المتروك من الصلاة أربعة أنواع: فرض، وسنة، وفضيلة، وهيئة: فالمفروض لا يجزيه سجود السهو ولا يجزى عن تركه إلا الإتيان به، وذلك كتكبيرة الإحرام والقراءة بأم القرآن والركوع والسجود وغيرها من فرائض الصلاة، والهيئات كرفع اليدين وصفة الجلوس وما أشبسهه، وكذلك الفضائل الداخلة على الصلاة، وليست من أصل بنيتها كالقنوت وسجود التلاوة، لا يسجد للسهو منها، والمسنون مثل سورة مع أم القرآن في الركعتين الأوليين والإسرار والجهر في مواضعها والتكبيرات غير الافتتاح وما أشبه ذلك(ع) [من السنن](م) هو الذي يسجد له.

⁽١) انظر الكافي لاين عبد البر (١/ ٢٣٢).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٢٩).

⁽٣) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٢٧).

⁽٥) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

إذا لم يدر كم صلى، له حالتان: حال يستنكحه الشكوك ويغلب عليه ولا يصح له معها يقين، فهذا ضرب من ضروب الوسواس فينبغى أن يلهى عنه ولا يلتفت إليه، ويستحب له أن يسجد بعد السلام لأنه إلى الزيادة أقرب، وحال يقل شكه أو يكثر إلى حد يمكن معه معرفة اليقين ولا ينتهى إلى أن يحصل يقين، فهذا إذا شك بنى على يقينه وسجد بعد السلام ولا يرجع إلى غالب النظن ولا تخمين (۱۱)، خلاقًا لأبى حنيفة (۱۲)، لقوله على اليقين، فإذا منى صلاته فليلغ الشك وليبن على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين (۱۳)، ولأن أمر الصلاة مبنى على الاحتياط، والاحتياط هو البناء على اليقين دون غالب الظن والتخمين.

فصل

إذا نسى تكبيرة الإحرام في صلاته أعاد سواء أكان إمامًا أو مـأمومًا أو منفردًا(٤) فإن ذكر وهو في الصلاة: فإن كان لم يكبر للركوع ابتدأ الصلاة، وإن كان إمامًا [أخبر](٥) من خلفه بالذي لأجله فعل ذلك لئلا يخلط عليهم فإن كبر للركوع فإن كان إمامًا أو منفردًا فحاله في ذلك كحاله قبل أن يكبر للركوع، وإن كان مأمومًا نظر: فإن أمكنه أن يرفع رأسه فيكبر للإحرام ويلحق الركعة مع الإمام فعل، وإن غلب على ظنه أنه إن فعل ذلك فاتته الركعة استحببنا له أن يمضى مع الإمام ثم يعيد الصلاة، وإن اختار أن يقطع ويبتدئ فللك له. ووجه استحبابنا له ذلك أن من أهل العلم من يذهب إلى أن تكبيرة الركوع تنوب عن تكبيرة الإحرام فلم نأمره بالخروج من صلاة يختلف أهل العلم في الموكوع تنوب عن تكبيرة الإحرام فلم نأمره بالخروج من صلاة يختلف أهل العلم في انعقادها، وكان ذلك مخالفًا لحاله قبل أن يكبر للركوع، ولأن أحد لا يقول: أن الصلاة منعقدة به بغير تكبيرة، وهذا للمأموم لأنه قد عقد صلاته بصلاة إمامه، فأما إن كان منعقدة به بغير تكبيرة، وهذا للعلم في فيهما.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٣٣).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ٨٢)، الاختيار (١/ ٩٧).

⁽٣) أخرجه مسلم:المساجد (١/ ٤٠٠) ح (٨٨/ ٥٧١)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٦٨) ح (١٠٢٤). وابن ماجه: الإقامة (١/ ٣٨٢) ح (١٢١٠).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٢٧).

⁽٥) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه.

إذا سها المأموم لم يستجد وحمله الإمام عنه (۱)، لقوله على: «الإمام ضامن» (۱)، والضامن يقتضى مضمونًا وذلك هو القراءة وسجود السهو، ولأنه لما ألزمه أن يسجد في سهو الإمام، وإن لم يكن منه سهو جاز أن لا يسجد في سهو بأن يتحمله عنه الإمام.

فصل

إذا فاته بعض الصلاة مع الإمام، وكان الإمام قد سها فينظر: فإن كان سجوده قبل السلام سجد معه لوجوب اتباعه، وإن كان بعده انتظر إلى أن يفرغ من قضاء ما عليه ثم يسجد لأن عليه أن يتبع الإمام على حد ما يفعل الإمام، والإمام أتى بهذا السجود بعد فراغه من الصلاة، فكذلك يفعل المأموم (٣).

فصل

الكلام عامدًا لا لإصلاح الصلاة من غير خلاف (٤)، فأما الكلام سهوًا فلا يبطلها خلافًا لأبى حنيفة (٥)، لقوله: «رفع عن أُمتى الخطأ والنسيان» (٦)، ولانه كلام أتى به سهوًا [أشبه] (٧) أن يقول: السلام عليكم.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٣٣).

⁽۲) أخرجه أبو داود: الصلاة (۱/ ۱٤٠) ح (٥١٧) والترمذي: الصلاة (٢/١١) ح (٢٠٧)، وابن ماجه: الإقامة (١/ ٣١٤) ح (٩٨١)، وأحمد: المسند: (٣/ ٥٥٣) ح (٩٤٣٦)، انظر نصب الراية (٢/ ٥٨ ـ ٥٩).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٣٠).

⁽٤) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٣٧).

⁽٥) انظر الاختيار للموصلي (١/ ٨٢)، الهداية للمرغيناني (١١/٦٦).

⁽٢) عند ابن ماجه عن ابن عباس، عن النبي الله قال: ﴿إِنْ الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه انحرجه ابن ماجه: الطلاق (٢٠٥٥) ح (٢٠٥٥)، في الزوائد: إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع. وذكره الحافظ ابن حجر بلفظ المصنف وقال: قال النووى في الطلاق من الروضة في تعليق الطلاق: حليث حسن، وكلا قال في آواخر الأربعين له، انظر تلخيص الحير (٢٠١/١) ح (٢٢).

⁽٧) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه.

وإذا لم ينتبه إمامه إلا بالكلام فتكلم لم تبطل صلاته، خلاقًا للشافعي^(۱) وأبى حنيفة^(۲)، لقوله: «أحقًا ما يقول ذو اليدين^(۲)، وكذلك كلام ذى اليدين، ولأن الحاجة داعية إليه لمصلحة الصلاة فأشبه قوله: سبحان الله.

⁽۱) قال الإمام النووى: (أن يتكلم لمصلحة الصلاة بأن يقوم الإمام إلى خامسة فيقول قد صليت اربعًا أو نحو ذلك فـمذهبنا ومـذهب جمهـور العلماء أن تبطل الصلاة وقــال الأوزاعي لا تبطل وهي رواية عن مالك وأحمد)، انظر مجموع شرح المهذب (٨٥/٤)، روضة الطالبين (١/٢٩١).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناتي (١/ ٦٧)، الاختيار (١/ ٨٠).

⁽٣) تقلم تخريجه.

باب

والقنوت (۱) فضيلة (۲) فى صلاة الصبح، خلافًا لأبى حنيفة (۱)، «لأن رسول الله ﷺ مكان يقنت في ها حتى كان يقنت في صلاة الفجر» (۱)، وقال أنس: ما زال رسول الله ﷺ يقنت فيها حتى فارق الدنيا (۱)، ولأن أكابر الصحابة فعلوه بعده مثل: أبى بكر (۱)، وعمر (۱)، وعلى (۱)، وأبى موسى، وابن عباس (۱۹)، والبراء بن عارب (۱۰)، وغيرهم.

فصل

وموضعه الركعة الثانية، وكذلك فعل رسول الله عليه الصلاة والسلام (١١) وهو مخير إن شاء قبل الركوع، وإن شاء بعده، لأن كل ذلك قد روى عن الصدر الأول (١٢)، ودوى عن عمر وعشمان، وعلى (١٢)، وقيل: إنما فعله عمر ليدرك الصلاة من يشاخر مجيئه إليها.

⁽۱) القنوت: الطاعــة والسكوت والدعاء والقــيام فى الصــلاة والإمساك عن الكلام وأقنــت دعا على عدوه وأطال القيام فى صلاته، القاموس المحيط (١٥٥/١).

⁽٢) الفضيلة: الدرجة الرفيعة في الفضل، والفضل ضد النقص. انظر القاموس المحيط (٣١/٤).

⁽٣) قال في الاختيار: (لا قنوت في غير الوتر)، انظر الاختيار للموصلي (١/ ٧٣)، الهداية للمرغيناني (١/ ٧١).

⁽٤) أخرجه البخارى: الوتر (٢/ ٥٦٨) ح (١٠٠١)، ومسلم: المساجد (١/ ٢٦٨) ح (٢٠٠/ ٢٧٧).

⁽۵) أخرجه أحــمد: المسند (۱۹۹/۳) ح (۱۲۲۲۳)، والدارقطنی: سننه (۲۹/۲) ح (۹) والبيسهقی فی الکبری (۲/۷۸۷) ح (۳۱۰۵)، انظر نصب الراية (۲/۱۳۱ ــ ۱۳۲).

⁽٦) آخرجه البيهقي في الكبرى (٢/ ٢٨٧) ح (٣١٠٦).

⁽۷) أخرجه أحمد: المسند (۳/ ۲۰۶) ح (۲۰۲۶) والبيهقي في الكبري (۲۸۸/۲) ح (۳۱۰۹).

⁽۸) أخرجه البيهقي في الكبرى (۲/ ۲۹۰) ح (۳۱۱۵).

⁽۹) آخرجه البيهقي في الكبرى (۲/ ۲۹۱) ح (۳۱.۱۸).

⁽۱۰) أخرجه البيهقي في الكبرى (۲/۲۹۲) ح (۲۱۲۰).

⁽١١) أخرجه البخارى: التفسير (٨/ ٧٣ ـ ٧٤) ح (٤٥٥٩ ـ ٤٥٦٠)، ومسلم: المساجد (١/ ٤٦٦) ح (٢٩٤ ـ ٢٧٤).

⁽۱۲) أنظر المدونة الكبرى (۱/ - ۱۰).

⁽۱۳) تقدم تخريجه.

ومن دخل المسجد ركع قبل أن يجلس^(۱) لقول عليه الصلاة والسلام: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس^(۱).

فصل

لا تصلى نافلة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا بعد الفجر حتى تطلع، لقوله عليه السلام: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» ("")، ولاته «نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الفجر حتى تطلع ("")، وقيل: إنها تطلع وتغرب بين قرنى الشيطان.

فصل

لا خلاف في منع ذلك فيما لا سبب له، فأما فيما له سبب مثل أن يدخل المسجد فيريد تحيته أو ما أشبه ذلك فسبيله في المنع عندنا سبيل ما لا سبب له، واختلف في صلاة الكسوف وسمجود القرآن، وقال الشافعي: كل نافلة لها سبب مثل تحية المسجد وقضاء فائته جائز فعلها في الأوقات المنهي عنها(٥)، ودليلنا قوله: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس)(١) فعم، ولأنها صلاة نفل فأشبهت ما لا سبب له.

فصل

وتقفى الفوائت من الفرائض في الأوقات المنهى عنها، خلافًا لأبي حنيفة(٧)،

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٦٠).

⁽٢) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٤٠) ح (٤٤٤)، ومسلم: المسافرين (١/ ٤٩٥) ح (٦٩/ ٢١٤).

⁽٣) أخرجه البخارى: المواقيت (٢/ ٦٩) ح (٥٨٢) ومسلم: المسافرين (١/ ٢٩٠) ح (٨٢٨/٢٩٠).

⁽٤) أخرجه البخارى: المواقيت (٢/ ٧٠) ح (٥٨٤) ومسلم: المسافرين (١/ ٥٦٦) ح (٨٢٥/ ٨٢٥).

⁽٥) الأم للإمام الشافعي (١/ ١٣١)، مجموع شرح المهذب (١٦٨/٤).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) ليس مذهب الأحناف فى المنع على الإطلاق فقد قال صاحب بداية المبتدئ: ولا بأس أن يصلى فى هذين الوقتين الفوائت انظر الهداية شرح بداية المتبدئ (١/ ٤٤)، ويعنى بالوقتين على ما تقدم فى كلامه وهما: التنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب.

لقوله: «من نسى صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»(١)، ولأنها صلاة فرض فأشبهت عصر يومه أو فجره.

فصل

إذا صلى ركعتى الفجر في بيته ثم دخل المسجد نقيل: يركع تحية المسجد، وقيل: يجلس ولا يركع، فوجه الأول: قوله: ﴿إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (٢)، ولأنه داخل المسجد [لأجل] (٢) صلاة الفجر وأشبه إذا لم [يصل الهائية: ﴿إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتى الفجر» (٥).

فصل

الوتر(۱) سنة مؤكدة خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنها واجبة وليست بفرض ولا سنة (۱) لقوله على الله المائلة عن الإسلام: «خمس صلوات فى اليوم والليلة» (۱) ولو كانت الوتر واجبة لكان يقول ستًا، وقال: هل على غيرهن، قال: ﴿إلا أن تتطوع (۱) وذلك ينفى وجوب ما عدا الخميس، وقوله: ﴿أمرت بالوتر وهو لكم سنة (۱۰)، ولانه

- (۱) أخرجه البخارى: المواقيت (۲/ ۸۶) ح (۵۹۷)، ومسلم: المساجد (۱/ ٤٧٧) ح (۳۱٤/ ۸۲۶).
 - (۲) تقدم تخریجه.
 - (٣) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ ولعل ما أثبتناه موافق للسياق.
 - (٤) مطموس في جميع النسخ ولعل الصواب ما اثبتناه.
- (٥) أخسرجمه البسخارى: الدعسوات (١١٢/١١) ح (٦٣١٠)، ومسلم: المسافسرين (٥٠١/١) ح (٩٣١)، ومسلم: المسافسرين (٥٠١/١) ح (٩٣/ ٧٢٤)، عن عسائشة رضى الله عنسها بلفظ «كسان رسول الله ﷺ إذا طسلع الفجسر، صلى ركعتين (خفيفتين)».
 - (٢) الوتر هو الفرد أو ما لم يتشفع من العدد، القاموس للحيط (٢/ ١٥٢).
- (٧) قال الموصلى: (الوتر واجب وقسيته الفرضية إلا أنه ليس مقطوعًا به فقلنا بالوجوب وقال أبو يوسف ومحمد هي سنه لقوله عليه الصلاة والسلام: «ثلاث كتبت على ولم تكتب عليكم» وفي رواية: (وهي لكم سنة: الوتر والضحى والأضحى»، انظر الاختيار (١/ ٧١ _ ٧٧)، الهماية للمرغيناني (١/ ٧٠).
 - (٨) أحرجه البخارى: الإيمان (١/ ١٣٠) ح (٤٦)، ومسلم: الإيمان (١/ ٤٠) ح (٨/ ١١).
 - (٩) تقدم تخريجه.
- (۱۰) فى مسند الإمام أحـمد عن ابن عباس رضى الله عنهمـا بلفظ اثلاث هن على فرائض، وهن لكم تطوع، الـوتر. ١٠ أخـرجـه أحـمـد: المسند (٢/ ٣٠٤) ح (٢٠٥٥)، والدارقطـنى: سننه (٢/ ٢١) ح (١)، والحاكم فى المستدرك (١/ ٣٠٠) انظر نصب الراية (٢/ ١١٥).

فصل

صفة الوتر: أن يأتى بركعة قبلها شفع منفصل منها، وليس لما قبلها من الفعل حد، وأقله ركعتان، ولا يوتر بركعة منفردة عن شفع قبلها، وإنما قلنا: إنه ركعة منفصلة خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: (ثلاث ركعات (٢)) لقوله على: (صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى) (٢)، فنص على أن الوتر ركعة وروت عائشة رضى الله عنها: (أنه على كان يصلى بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة (أن)، ومتى قلنا: إنه يوتر بثلاث ركعات لا يفصل بينهما بواحدة، ولا نفل قبلها لم يكن ذلك وترًا، وهذا هو الدليل على الشافعى فى أن له يوتر بركعة لا نفل قبلها لم يكن ذلك عليه قوله: (فإذا خفت الصبح فواحدة توتر لك ما قد صليت) فجعل من شرط استحقاقها اسم الوتر تقدم صلاة قبلها تكون وترًا لها.

فصل

المستحب في قراءة الشفع: ﴿سبح اسم ربك الأعلى ﴾ [الاعلى: ١] في الأولى، و ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الكافرون ﴾ [الكافرون ﴾ [الكافرون ﴾ الكافرون ﴾ الكافرون ﴾ المعودة الأنية، وفي السوتر الإخلاص والمعودة الأنها، لما روت

⁽۱) أخرجه البخارى: الوتر (۲/ ٥٦٦) ح (٩٩٩)، ومسلم: المسافرين (٨٧/١) ح (٣٦/ ٧٠٠).

⁽٢) قال المرغينانى: (الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام، وحكى الحسن رحمه الله إجماع المسلمين على الثلاثة)، الهداية (١/ ٧١)، الاختيار للموصلي (١/ ٧٧).

⁽٣) قـال الشافـعى: (الحجـة في ذلك السنة والآثار). الأم للشـافـعى (١٢٣/١)، روضة الطالبـين (٣١٨/١).

⁽٤) أخرجه البخارى: الوتر (٢/ ٥٥٤) ح (٩٩٠)، ومسلم: المسافرين (١٦/١٥) ح (١٤٥/ ٧٤٩).

⁽٥) أخرجه البخارى: التهجد (٣/ ٢٦) ح (١١٤٠) بلفظ اكمان النبي على من الليل ثلاث عشرة ركعة، منها الوتر وركعتا الفجر، وأيضًا أخرجه في الوتر (٢/ ٥٥٥)، ح (٩٩٤) بلفظ اكمان يصلى إحدى عشرة ركعة كانت تلك صلاته _ تعنى بالليل ، ومسلم: المسافرين (٥٠٨/١) ح (٧٣٦/١٢١).

⁽٦) انظر الكافي لاين عبد البر (٢٥٩/١).

عائشة رضى الله عنها أن النبي عليه السلام: «كان يقرأ بذلك فيها»(١).

فصل

القراءة في الوتر جهراً، لأنه ﷺ كان يجهر فيه بالقراءة (٢)، ولأنه لو لم يكن يجهر لما تعلموا ما كان يقرأ به، لأن إخبارهم بذلك كان عن سماع ومشاهدة.

فصل

دعاء القنوت غير مسنون في الوتر إلا في النصف الآخر من رمضان، ففيه روايتان (١١) وإنما قلنا: أنه ليس بمسنون لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جمع الناس على أبي، فصلى بهم عشرين ليلة ولم يقنت في النصف الأول، وتخلف في منزله العشرة الأخيرة، فقدموا مكانه معاذا، فصلى بهم بقية الشهر (١٤)، فدل ذلك على أن ترك القنوت في النصف الأول إجماع، وإلا كانوا ينكرون على أبي تركه، ووجه قوله: إنه مسنون في النصف الأول، ولأن زمان رمضان لا يؤثر في زيادة الأدعية المسنونة في الصلاة.

فصل

من طلع الفجر عليه ولم يوتر فليوتر ما لم يصلِّ الفجر، فإن صلاها فلا يوتر (٥)، لأنه ما لم يصلِّ الفجر يكون [](١) متصلاً بما هو وتر له، فإذا صلى الفجر فقد حال بينه وبين صلاة من غير جنسه ففات وقته.

⁽۱) أخرجه أبو داود: الصلاة (۲/ ۲۲) ح (۱٤۲٤)، والــترمــذى: الصــلاة (۲/ ۳۲۲) ح (۲۲۳) و وقال: حسن غريب، وابن ماجه: الإقامة (۲/ ۳۷۱) ح (۱۱۷۳).

⁽٢) تقدم تخريجه.انظر الحديث المتقدم.

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٩٥).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصلاة (٢/٦٦) ح (١٤٢٩)، بنحوه ولم يذكر معاذًا في الحديث، انظر نصب الراية (٢/١٢٦).

⁽٥) انظر المدونة (١/٩/١). بر

⁽٦) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ.

لا خلاف في فضيلة ركعتى الفجر (١)، لقوله ﷺ: «ركعتى الفجر خير من الدنيا وما فيها) (٢)، وندبه ﷺ إليها ومداومته عليها [[(٣) فيهما.

فصل

اختلف أصحابنا هل هما سنة أم لا؟ فقال أصبغ وابن عبد الحكم: ليستا بسنة فهما من الرغائب⁽³⁾، وقال أشهب: أنها سنة، فوجه الأول: أن السنة ما صلاه النبى ـ عليه الصلاة والسلام ـ فى جماعة وما قصر عن ذلك ولم يداوم عليه فهو من الرغائب وركعتى الفجر لم يصلهما فى جماعة، ألا ترى أنه لما صلى العيدين كانت من السنة، ووجه قول أشهب⁽⁶⁾: إن السنة عبارة عما تأكد من النوافل وترتب وتقدر، وألا يكن موكولاً إلى اختيار المصلى، وهذه صفة ركعتى الفجر لأنها مقدرة من النوافل بركعتين لا زيادة عليهما ومرتبة قبل الفرض، فإن أخرهما عنه لم يكونا ركعتى الفجر، وسائر النوافل بحلاف ذلك.

فصل

إذا دخل المسجد ولم يركع ركعتى الفجر فأقيمت الصلاة، فإنه يخسرج من المسجد فيصليهما ثم يعود فيصلى معهم إن طمع أن يدرك الصلاة (١)، وإنما قلنا: إنه لا يصليهما في المسجد لقوله: (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) ولأن في ذلك خلافًا

- (١) انظر المدونة الكبرى (١١٨/١).
- (۲) أخرجه مسلم: المسافرين (۱/۱ ۰۰) ح (۷۲۰/۹۲)، والترمذي: الصلاة (۲/ ۲۷۰) ح (٤١٦)،
 والنسائي: قيام الليل (۲/ ۲۰۹) (باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر).
 - (٣) مطموس في جميع النسخ ولعل الصواب (وترغيبه).
 - (٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٥٥).
 - (٥) ثبت في المخطوط (ورجه قول أصبغ)، ولعل الصواب ما أثبتناه.
 - (٦) انظر المدونة الكبرى (١١٨/١).
- (۷) أخرجه مسلم: المسافرين (۱/ ٤٩٣) ح (٦٤/ ۷۱۰)، وأبو داود: الصلاة (۲/ ۲۲) ح (۱۲۲۱)؛ والتسرمذي: الصلاة (۲/ ۲۸۲) ح (۲۲۱)، والنسائي: الإماسة (۲/ ۹۰) (باب: ما يكره من الصلاة عند الإقامة)، وابن ماجه: الإقامة (۱/ ۳٦٤) ح (۱۱۵۱) والدارمي : الصلاة (۱/ ۲۰۰) ح (۱۱۵۱)، وأحمد: المستد (۲/ ۹۹۸) ح (۹۸۸۲).

على الإمام، وإنما قلنا: إنه يخرج فيصليهما لتأكدهما، ولأنه يمكن أن يجمع بين السنة والفرض.

فصل

إذا [دخل](١) الصبح ولم يوتر فإنه يوتر ثم يصلى ركعتى الفجر، فإن ضاق الوقت عن الجمع بينهما صلى الوتر ثم صلى الفجر وترك الركسعتين، لأن الوتر أقوى مسنهما وآكد، فإذا تزاحما قدم الآكد على الأضعف(١).

فصل

الأفضل تأخير الوتر لفضيلة قيام الليل وكثرة الصلاة إلا لمن يكون الغالب عليه ألا ينتبه، فالأفضل له أن يوتر ثم ينام (٣)، [](٤) قبل الوتر تغرير بالوتر، وفي الحديث أنه على سأل أبا بكر فقال: كيف توتر؟ فقال: أصلى ثم أوتر قبل أن أنام، وسأل عمر، فقال: مسى توتر؟ فقال: قبل أن أنام أصلى ثم أنام ثم أقوم فأصلى وأوتر، فقال لأبي بكر: أخذت بالحزم، وقال لعمر: أخذت بالقوة (٥).

فصل

ويجوز التنفل على الراحلة فى مسافة سفر القصر حيث ما توجهت به (١٠)، لأنه على النه يفعله، وكان يوتر على البعير، فجاز ذلك إلى القبلة وغيرها للضرورة والحاجة إلى التنفل، ولا يقدر على استقبال القبلة مع السير على الدابة، ولا يباح ذلك فيما قصر عن سفر القصر، خلاقًا للشافعي، لأنه معنى تعلق [بالسفر](١٠)، فلم يكن لما دون سفر القصر تأثير فيه اعتبارًا بالقصر والفطر.

⁽١) مطموس في جميع النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٢) انظر المدونة الكيرى (١١٩/١).

⁽٣) انظر الكافي لاين عبد البر (١/ ٢٥٥).

⁽٤) ما بين المعكوفين مطموس دليله قوله: (لأن تقديم النوم).

⁽٥) أخرجه أبو داود: الصلاة (٢/٧٧) ح (١٤٣٤)، والبيهقي في الكبري (٣/٥٢) ح (١٤٨٤).

⁽٦) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٢٠).

⁽٧) ما بين المعكوفين مطموس ولعل الصواب ما أثبتناه.

باب

ويقدم فى الإمامة (١) كل من كان أفضل، لأنه ﷺ [نص على] (٢) ذلك، فقال: «أثمتكم شفعاؤكم، (٢)، وقال: «يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم قراءة، فإن كانوا فى القراءة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا فى الهجرة سواء فأكبرهم سنّا، (٤).

فصل

والفقيه أولى من القارئ، وهذا إذا كان كل واحد منهما يصلح أن يكون إمامًا، وذلك لأن الفقيه أعرف بحكم ما ينوبه من الحوادث في الصلاة والحاجة إلى ذلك آكد وأمس منها إلى معرفة القراءة، فذلك كان أولى (٥).

فصل

لا تكون المرأة إمامًا في فرض ولا نافلة لا لرجل ولا لنساء (١٠)، لقوله ﷺ: «أخروهن حيث أخرهن الله)(١)، وقوله: «إنكن ناقصات عقل ودين)(٨)، ولأن كل من لم يصح أن

⁽١) الإمامة : «اتبساع مصل في جنزه من صلاته غيس تابع غيسره، انظر شرح حدود ابن عرفة (١/ ١٢٦).

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٣) آخرجه الدارقطنى: سننه (٢/ ٨٧ _ ٨٨) ح (١٠) والبيهةى فى الكبرى (٣/ ١٢٩) ح (١٣٣ ٥)، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: قاجعلوا أثمتكم خياركم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم، وقال البيهقى: إسناده ضعيف، انظر نصب الراية (٢٦ ٢٧).

⁽٤) أخرجه مسلم: المساجد (١/ ٤٦٥) ح (٢٧٣/٢٩١)، وأبو داود: الصلاة (١/ ١٥٦) ح (٥٨٢)، والترمذي: الصلاة (١/ ٤٥٨) ح (٢٣٥).

⁽٥) المدونة الكيرى (١/ ٨٤).

⁽٦) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢١٠).

⁽٧) ذكره الحافظ الزيلعي وقدال: حديث غريب مرفوعًا، وهو في «مصنف عبد الرزاق» موقوف عن ابن مسعود رضي الله عنه انظر نصب الراية (٢/٣٦).

⁽٨) أصله عند البخارى ومسلم من حديث أبى سعيد الخدرى بلفظ ٤... ما رأيت من باقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحارم من إحداكن يا معشر النساء، أخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٣٨١) ح (١٤٦٢)، ومسلم: الإيمان (١/ ٨٧) (ياب: بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات).

يكون حاكمًا لنقصه لم يكن إمامًا في الصلاة كالمجنون، ولأنها ناقصة بالأنوثية فلم تجز إمامتها بالنساء، كما لم تجز بالرجال.

فصل

والأمى(١) لا يجوز أن يكون إمامًا للقارئ، لقوله على: يؤم الناس أقرؤهم لكتاب الله (٢)، وهذا يمتنع في الأمى، ولأن القراءة ركن من أركان الصلاة وتسقط عن المأموم بتحمل الإمام إياها عنه، فلو قلنا: إن الأمى يصح أن يكون إمامًا للقارئ لأدى ذلك إلى أحد أمرين ممنوعين: إما أن نقول: إن القراءة قد سقطت عنه فيهجب من هذا جواز صلاته بغير قراءة مع قدرته عليها وذلك باطل، أو أن نقول: إنها تلزمه فيجيء منه نقص أصل آخر وهو أن الانتمام لا يسقط القراءة، وإذا كان كذلك وجب منع ما أدى إليه، ولأن الأمى إذا وجد قارئًا منع أن يصلى منفردًا، فكان بالمنع من أن يكون إمامًا أولى (٣).

فصل

اختلاف نية الإمام والمأموم تؤثر في منع الائتمام به، فإن كان الإمام متنفلاً لم يجز أن يصلى خلفه مفترض، ويجوز أن يأتم المتنفل بالمفترض، وإذا كان [في صلاة فرض]⁽¹⁾، والفرضان مختلفان لم يجز أن يأتم به، وقال المشافعي في كل ذلك: إن الائتمام به جائز⁽⁰⁾، ودليلنا قوله ﷺ: ﴿إنما جعل الإمام ليوتم به فلا تختلفوا عليه الله فعم، ولأن الائتمام يوجب للمصلى أحكامًا لم تكن له في الانفراد من سقوط القراءة وسجود

⁽۱) الأمى: منسوب إلى الأم إذ النساء فى الغالب من أحوالهن لا يكتبن ولا يقرأن مكتوبًا فلما كان الابن بصفتها نسب إليها كأنه مثلها وقيل: بل المراد بالأمى أنه الباقى على أصل ولادة أمه، لم يقرأ ولم يكتب. أهـ.

وحقيقه الأمى الذى يقصده المصنف في هذا الباب من لا يحسن قراءة الفاتحة ولو كان يحسن الكتابة وغيرها.

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) حاشية الدسوقي على الشرخ الكبير (٣٢٨/١).

⁽٤) مطموس في جميع النسخ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٥) انظر الأم للشافعي (١/١٥٣ _ ١٥٤)، انظر روضة الطالبين (١/٣٦٦).

⁽١) تقلم تخريجه.

السهو ولزومه في سهو الإمام وغير ذلك، فيجب أن يتفقا في النية في تلك الصلاة ليصح تحمل الإمام عنه، ولا يلزم عليه المتنفل خلف المفترض لأن النفل متسامح فيه.

فصل

إذا سمع الإمام خطى إنسان يريد أن يدخل معه فى الصلاة يكره له انتظاره لأن فى ذلك إضراراً بمن خلفه بالإطالة عليهم، ومراعاة من معه أولى من مراعاة من يتوقع أن يدخل معه، ولأن فى ذلك ريادة عمل فى الصلاة لأجل آدمى، ولا يلزم عليه صلاة الخوف لأنها مبنية فى الابتداء على مراعاة الجماعة وانتظارهم.

قصل

مقامات المأمومين مع الإمام سبعة:

والثانى: أن يكون رجلاً فأكثر، فهذا يستحب أن يكون خلفه (٣)، لأن ذلك هو الذى مضى عليه العمل منه عليه ومن أصحابه بعده، وحكى عن ابن مسعود فى الاثنين إن صعح: يستحب لهما أن يقف أحدهما عن يمين الإمام، والآخر عن شماله والإمام فى الوسط(١)، ودليلنا حديث أنس: «أن أم مليكة دعت رسول الله على لطعام صنعته فأكل» ثم قال: «قوموا فلأصلى بكم»، فقام وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز خلفنا»(٥)، ولأنه جمع فأشبه الثلاث.

والثالث: أن يكون رجل وصبى فينظر ، فإن كان الصبى عاقلاً قد بلغ إلى حيث يؤمن أن يتركه ويمضى ، فهذا حكمه حكم الرجل ، فيقف هو والرجل خلف

- (١) انظر الكافى لابن عبد البر (١/ ٢١١).
- (۲) أخرجه البخارى: الأذان (۲/۲۲۳) ح (۲۹۷)، ومسلم: المسافرين (۱/ ۵۲۵ ـ ۵۲۱) ح (۱۸۱/۱۸۱).
 - (٣) انظر الكانى (١/ ٢١١).
 - (٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنقه (٤٠٩/٢).
 - (٥) أخرجه البخارى:الصلاة (١/ ٥٨٢) ح (٣٨٠)، ومسلم: المساجد (١/ ٤٥٧) ح (٢٦٦/ ١٥٨).

الإمام (١)، والدليل عليه حـديث أنس الذي رويناه، وإن كان صغـيرًا لا يؤمن منه ذهابه ويقاء الرجل خلف الإمام وحده، فإن مقام الرجل عن يمين الإمام كالواحد.

والرابع: أن تكون وحدها، فهدة تقف خلف الإمام (٢)، لقوله: «أخروهن حيث أخرهن الله) (٢)، وقوله: «خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها) فإن صلت إلى جنبه لم تبطل صلاته ولا صلاتها، خلاقًا لأبى حنيفة في قوله: تبطل صلاة الإمام إلا في صلاة مختلفة (٥)، وذلك لأنه موقف للمأموم [](١)، فلم تبطل به صلاة الإمام كوقوفه في وسط الصف واعتباراً بصلاة الجنازة.

والخامس: أن يكون رجلاً وامرأة فيقف الرجل على يمين الإمام والمرأة خلفهما (١٠)، وذلك لما روى أنس: «أن النبى عليه السلام أمه وامرأة معهم فجعله عن يمينه، والمرأة من خلف (١٠)، ولأنه رجل واحد وكان مقامه عن يمين الإمام، كما لو لم تكن امرأة.

والسادس: أن يكون رجلان فأكثر وامرأة واحدة أو جماع نساء فيقف الرجال خلف الإمام والنساء خلف صف الرجال (١)، وذلكم لقوله: «ليلنى منكم ذووا الأحلام والنهى» (١١)، وقوله: «أخروهن حيث أخرهن الله» (١١)، وفي حمديث أنس أنه قال:

⁽١) ذكره في المدونة، انظر المدونة (٨٦/١).

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۱/ ۸٦).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) قال الموصلى: (وإذا قامت إلى جانب رجل فى صلاة مشتركة فسدت صلاته والقياس ألا تفسد كما لا تفسد صلاتها وجمه قولنا أنه ترك فرض المقام لأنه مأمور بتأخيرها وهمو المختص بالأمر دونها فتفسد صلاته، وإن قامت فى الصف أفسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها بحذائها). انظر الاختيار للموصلى (٧٧/١)، انظر الهداية للمرغيناني (١/ ١١).

⁽٦) ما بين المعكوفين مطموس في جميع الأصول.

⁽٧) انظر المدرنة (١/ ٨٦).

⁽٨) أخرجه مسلم: المساجد (١/٨٥٤) ح (٢٦٩/ ٢٦٠).

⁽٩) انظر المدونة الكبرى (٨٦/١).

⁽۱۰) أخرجه مسلم: الصلاة (۲۱۳/۱) ح (۲۲۲/۱۲۲) وأبو داود: الصلاة (۱۷۷/۱) ح (۲۷۶)، والنسائى: الإمامة (۲/۸۲) (باب من يلى الإمام ثم الذى يليـه)، وابن ماجه: الإقامة (۲۱۲/۱) ح (۹۷۲).

⁽١١) تقلم تخريجه.

صففت أنا واليتيم وراءه وقامت أم مليكة والعجور من ورائنا(١)، ولأنه لما وجب أن تقف خلفه مع الرجل الواحد إذا كان إلى جنبه، وكذلك يجب أن تقوم خلف صف الرجال.

والسابع: أن تكون نساء وحدهن فمقامهن خلف الإمام صفًا واحدًا، وفي هذا القدر كفاية في الشبه على ما [سبق](٢).

فصل

ومن لم يجد مدخلاً فى الصف صلى منفرداً خلف الصف، خلاقاً لأحمد (٣) فى قوله: إن صلاته باطلة، لأن كل من صحت صلاته خلف الصف إذا كان معه غيره صحت صلاته إذا انفرد، أصله: المرأة.

فصل

ولا يجبله (¹⁾ إليه رجلاً (⁰⁾، خلافًا للشافعي، لأن ذلك يوقع خللاً في الصف وذلك منوع (¹⁾.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في النسخ ولعل الصواب ما اثبتناه.

⁽٣) انظر المغنى لابن قدامة (٦٣/٢)، الكافي لابن قدامة (١/ - - ٣).

⁽٤) الجبذ: الجذب وليس مقلوبه بل لغة صحيحة، القاموس للحيط (١/ ٣٥١).

⁽٥) انظر المدونة الكيرى (١٠٢/١).

⁽۱) قال الإمام النووى: (إذا دخل رجل والجماعة في الصلاة كره أن يقف منفردًا به إن وجد فرجة أو سعة في الصف دخلها، وله أن يخرق الصف إذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدامه لتقصيرهم بتركها فلو لم يجد في الصف سعة فوجهان: أحدهما: يقف منفردًا ولا يجذب إلى نفسه أحداً نص عليه في «البويطي»، والثاني: وهو قول أكثر الأصحاب يجر إلى نفسه واحداً ويستحب للمجرور أن يساعده. وإنما يجره بعد إحرامه ولو وقف منفردًا صحت صلاته)، انظر روضة الطالبين (١/ ٣٤٠)، مجموع شرح المهذب (٢٩٧/٤).

باب

صلاة الجماعة في غير الجمعة مندوب إليها متأكدة الفضيلة (۱۱)، لقوله على الجماعة تفضل على صلاة الفذ بخمس وعشرون درجة (۲۱)، وقوله: القد هممت أن آمر بنار تضرم فأحرق بيوت قوم يتخلفون عن الجماعة (۲۱)، وذلك يدل على شدة تأكيدها، وإذا ثبت ذلك فليست بشرط في صحة الأداء، خلاقًا لمن ذهب إلى وجوبها الفضيلة دون الأعيان أو الكفايات، لأنه على لما فاضل بينهما وبين الانفراد جعل حظها الفضيلة دون الأخر، ولأنها صلاة تفعل جماعة وفرادى فلم تكن الجماعة من شرط صحتها كالنوافل.

فصل

ويستحب للمصلى وحده أن يعيدها في الجماعة (٥) لقوله على: ﴿إِذَا جَنْتَ فَصَلُّ مِعِ النَّاسِ وَإِنْ كَنْتَ قَدْ صَلَّيتَ ﴾: وليحوز فضيلة الجماعة.

فصل ا

ولا يعيد المغرب وحدها، خلاقًا للمغيرة(٧)، والشافعي(٨)، لأنها وتر فلا تعاد، ولأنه

- (١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢١٨).
- (٢) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ١٥٤) ح (٦٤٦) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ومسلم: المساجد (١/ ٤٥٠) ح (٦٤٩/٢٤٦) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.
- (٣) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ١٤٨) ح (٦٤٤)، ومسلم: المساجد (١/ ٤٥١) ح (٢٥١/ ٢٥١) بنحوه.
- (٤) قال ابن قدامة: (الجسماعة واجبة للصلوات الخمس روى نحو ذلك عن ابن مستعود وأبى موسى ويه قال عطاء والأوزاعي وأبو ثور)، انظر المغنى والشرح (٢/٢).
 - (٥) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢١٨).
- (۲) أخرجه أبو داود: الصلاة (۱/۱۰۶) ح (۷۷۰)، والنسائي: الإسامة (۲/۸۷) (باب: إعادة الصلاة مع الجماعة یعد صلاة الرجل لنفسه)، ومالك في الموطأ: الجماعة (۱/۱۳۲) ح (۸)، انظر نصب الراية (۲/۱۳۰).
- (٧) وقال أبو حنيفة يعيد الظهر والعشاء فقط وقال النخعى يعيدها كلها إلا الصبح والمغرب)، انظر مجموع شرح المهذب (٤/ ٢٢٥).
- (٨) قال الإمام النووى (وعندنا لا يضيف مع المغرب شيئًا)، انظر مجموع شرح المهذب (٤/ ٢٢٥)، روضة الطالبين (٣٤٣ ـ ٣٤٣).

يكون متنفلاً بثلاث ركعات وذلك خارج عن جنس أعداد النفل.

فصل

ومن صلى فى جماعة لم يعد فى أكثر منها، خلافًا للشافعى (١)، لأنه لا فضل لجماعة على جماعة، وتكره إعادة الجماعة فى المساجد التى لها أثمة مرتبون، لما روى أبو هلال عن الحسن قال: كان أصحاب النبى على إذا دخلوا المسجد قد صلى فيه صلوا أفرادًا، ولأن ذلك يؤدى إلى تشتيت الكلمة، ووقوع العداوة، ولأن فيه تطرقًا لأهل البدع إلى مخالفة الأثمة وانفرادهم بالصلاة، ويجوز ذلك فى مساجد الصحارى والمواضع التى ليست لها أثمة راتبة للأمن مما ذكرنا.

⁽۱) قال الإمام النووى: (ولو صلى فى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فالأصح عند جماهير الأصحاب: يستحب الإعادة كالمنفرد والثانى لا. .)، انظر روضة الطالبين (١/ ٣٤٤)، مجموع شرح المهذب (٢/٣/٤).

باب

الجمع بين الصلاتين جائز في السفر يجمع بينهما في وقت أيهما شاء إذا جد به السير، والاستحباب في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية، هذا في الظهر والعصر والمغرب والمغشاء (۱)، وقال أبو حنيفة: لا ينجوز الجمع إلا بنعرفة والمزدلفة (۱)، دليلنا حديث معاذ: «أن رسول الله على جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء» (۱)، وحديث ابن عمر: «كان رسول الله على إذا عجل به أمر جمع بين هاتين الصلاتين (١)، واعتباراً بسفر الحج.

فصل

ويجور ذلك في طويل السفر وقصيره، خلاقًا للشافعي(٥)، حين يقول: لا يجور في السفر القصير لأنه سفر مباح فاشبه ما تقصر في مثله الصلاة لأن كل رخصة تعلقت بالصلاة جارت في الحضر لعذر، جارت في قصر السفر وطويله كسائر الرخص.

فصل

ويجوز الجمع في الحضر لعــذر المطر، خلافًا لأبي حنيفة (٢)، لحديث ابن عــباس أن رسول الله على جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعـشاء لغير خوف ولا سفر(٧)، قال

- (١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١١١).
- (٢) انظر الاختيار للموصلي (١/٥٥).
- (٣) أخرجه مسلم: المسافرين (١/ ٤٩٠) ح (٧٠٦/٥٣) ، وابن ماجه: الإقامة (١/ ٣٤٠) ح
 (١٠٧٠).
- (٤) أخرجه البخارى:التقصير (٢/٦٦٦) ح (١٠٩١) ومسلم: المسافرين (١/٤٨٨) ح (٧٠٣/٤٢).
- (ه) قال الإمام النووى: (والسبب المجوز للقسصر: السفر الطويل المباح قاما السفر القصير فلابد من ربط القصد بمقصد معلوم فلا رخصة لهائم لا يدرى أين يتوجه وإن طال سفره. ولنا وجه: أن الهائم إذا يلغ مسافة القصر له القصر وهو شاذ منكر، ووضة الطالبين (١/ ٣٨٠)، مجموع شرح المهذب (١/ ٣٢٠).
 - (٦) انظر الاختيار للموصلي (١/٥٥).
- (۷) اخرجه مسلم: المسافرين (۱/ ٤٨٩) ح (۷۰ ۵/۵)، وأبو داود: الصلاة (۲/ ۵) ح (۱۲۱۰)، والترمذي: الصلاة (۱/ ۳۵٤) ح (۱۸۷).

مالك: أرى ذلك في المطر(١).

فصل

وذلك في المغرب والعشاء دون الظهر والعصر خلافًا للشافعي^(٢)، لأن الجمع رخصة لتعجيل الناس في انقلابهم إلى بيوتهم، وهذا في الليل لأن النهار لابد لهم من الانتشار والتشاغل بمعايشهم والأمور التي لا يقطعهم المطر عنها، فلم يكن للجمع فائدة فيما له أريد، والخبر محمول على أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها، لأن آخر وقت الظهر هو عندنا أول وقت العصر بغير فصل على ما ذكرناه (٣).

فصل

والجمع جائز مع انقطاع المطر ويقاء الطين والظلمة، خلاقًا للشافعي (٤) ، لأن المشقة التي لأجلها جمع بينهما حال المطر باقية مع انقطاعه ويقاء الوحل فجاز الجمع.

⁽١) قال الإمام مالك: (أرى ذلك كان في المطر)، الموطأ (١٤٤/١).

⁽٢) انظر مجموع شرح المهذب (٤/ ٣٨٠)، روضة الطالبين (١/ ٢٣٢٣).

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ١١٠).

⁽٤) انظر روضة الطالبين (١/ ٠٠٤)، انظر مجموع شرح المهذب (٤/ ٣٧٨).

ولا يقضى مخمى عليه ما فاته من الصلاة حال إغمائه، وقال أبو حنيفة: يقضى الخمس فما دون^(۱)، ودليلنا قوله: (رفع القلم عن ثلاث...) فذكر: (المغلوب حتى يفيق)^(۲)، ولأنها صلوات فاتت بالإغماء فلم يلزم قضاؤها كما لو زاد على الخمس، ولأنه عذر يسقط قضاء الصلاة فيما زاد على اليوم والليلة، فكذلك فيما دونها، أصله: الحيض.

فصل

قد ذكرنا في أول الكتاب أوقات التوسعة والاختيار، ونحن نذكر الآن أوقات الضرورة والتضيق: فهي للحائض تطهر، والمغمى عليه يفيق، والصبي يبلغ، والكافر يسلم، والناسي يذكر، والمريض يخاف أن يغلب على عقله، والمسافر يجد به السير، فمن أدرك من هؤلاء وقت جميع الصلاة أو ما يصلي فيه ركعة منها لزمه أن يصليها، ومن أدرك مقدار أقل من ركعة، لم يدركها وكانت فائتة (٣)، وشرح هذه الأوقات هو: أن عقيب الزوال بمقدار أربع ركعات للحاضر وركعتين للمسافر يختص الظهر لا يشاركها العصر فيه بوجه، ثم ما بعد ذلك إلى قبل الغروب بخمس ركعات مشترك بين الظهر والعصر ووقت لهما جميعًا، فإذا صار قبل المغيب بأربع ركعات للحاضر وركعتين للمسافر اختصت العصر بالوقت ولا يشاركها الظهر فيه بوجه.

وبيان ذلك: أن الحائض إذا طهرت وقد بقى من النهار قدر ثمان ركعات صلت الظهر والعصر لأنها قد أدركت وقتهما. وكذلك إن بقى عليها سبع ركعات أو ست أو خمس، فإن بقى أقل من خمس: صلت العصر ولم تصل الظهر لأن وقتها قد فات، لأنا قد بينا أن قبل المغيب بقدر أربع ركعات وقت للعصر لا يشركها الظهر فيه بوجه،

⁽۱) قال صاحب الفتاوى: (ولا قضاء على مغمى عليه ومريض عجز عن أداء ما فاته فى تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة)، الفتاوى الهندية (١/١١)، الاختيار (١/١/١).

 ⁽۲) أخرجه أبو داود: الحدود (٤/ ١٣٨) ح (٤٤٠١)، والسترمذى: الحدود (٤/ ٣٢)، ح (١٤٢٣)،
 والنسائى: الطلاق (٦/ ١٢٧)، (باب من لا يقع طلاقه من الأزواج).

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ٩٣).

فإذا لم تدرك من وقت الظهر شيئًا لم يلزمها أن تصليها سواء أدركت أربع ركعات قبل المغيب فقط أو أربعًا وبعض الخامسة من الوقت المشترك، فإنه لا يلزمها إلا العصر، لأن ذلك القدر من وقت الظهر لا معتبر بإدراكه لأن الاعتبار بإدراك ركعة، فما زاد عليها على ما بينا(۱)، وكذلك حكم المغرب والعشاء الآخرة لأن ما بعد المغرب بقدر ثلاث ركعات للمغرب خاصة لا يشركها العشاء فيه بوجه وما بعد ذلك إلى ما قبل الفجر بأربع ركعات مشترك بينها وبين العشاء الآخرة، فإذا صار قبل الفجر بأربع ركعات اختص الوقت بالعشاء الآخرة، واختلف في الحائض إذا طهرت قبل الفجر بأربع ركعات ركعات. قال مالك: تصلى المغرب والعشاء لأنها إذا فرغت من المغرب بقيت لها ركعة للعشاء (۱۲)، وقال عبد الملك ومحمد بن مسلمة: تصلى العشاء ولا تصلى المغرب لأن ركعة منها بعد المغرب، لأن المغرب حينئذ تصلى في وقت غيرها، وبهذا فارقت إدراك خمس ركعات، لأن الظهر تصلى في وقتها ووقت العصر والمغرب هاهنا تصلى بعد خمس ركعات، لأن الظهر تصلى في وقتها ووقت العصر والمغرب هاهنا تصلى بعد فوات وقتها.

وهذا الحكم مستمر في الحائض تطهر، والطاهر تحيض والمغمى عليه يفيق، والكافر يسلم، والصبى يبلغ، والناسى يذكر. يبين ذلك أن المرأة إذا أخرت الظهر والعصر إلى أن بقى عليها من النهار قدر خمس ركعات ثم حاضت فلا قضاء عليها إذا طهرت الأنها حاضت في وقتها، فإن حاضت وقد بقى عليها قدر أربع ركعات قصصت الظهر الأنها حاضت بعد فوات وقتها وتعلقها بذمتها.

وكذلك حكم الليل، وكذلك الناسى إذا نسى صلاتى الظهر والعصر وهو حاضر فلاكرهما فى السفر، وقد بقى عليه وقت سافر من النهار قدر ثلاث ركعات، فإنه يصليها صلاة سفر لإدراكه وقتها [وهومسافر] (٢)، وإن ذكرهما وقد بقى عليه حين سافر دون ذلك قضى الظهر حضرية لتعلقها بذمته والعصر سفرية لبقاء وقتها، ولو نسيها فى سفر فذكرهما فى حضر وقد بقى من وقتها حين قدومه خمس ركعات صلاهما حضريتين لبقاء وقتهما، فإن ذكرهما وقدومه لدون ذلك صلى الظهر سفرية لفوات وقتها والعصر حضرية لبقاء وقعها، أما المريض إذا خاف أن يغلب على عقله فله أن

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٣٧).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

⁽٣) ما بين المعكوفين مطموس في النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه.

يقرب العصر إلى الظهر في أول وقت الظهر؛ و كذلك المغرب والعشاء، وكذلك المسافر إذا جد به السير فله أن يقرب كالمريض لأنهما من أهل الضرورات.

فصل

فصل

⁽١) انظر المهلب للشيراري (١/٥٣)، روضة الطالبين (١٨٣/١).

⁽۲) أخرجه البخارى: المواقيت (۲/۷۲) ح (۵۷۹)، ومسلم: المساجد (۱/۲۲۶) ح (۲۰۸/۱۲۳).

⁽٣) انظر مجموع شرح المهلب (٦٦/٣).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) أخرجه الدارقطني: سننه (٢٢٣/١) ح (١)، وقال: لم يروه غير محمد بن سعيد وهو متروك الحديث.

⁽٦) اخرجه مسلم: المساجد (٢/٦/١) ح (٦١٢/١٧١)، والبيهقي في الكبرى (٦/١٥) ح (١٧٣٤).

يخصها وأقله ما يستغرق فعلها، ولأنه لو كان بكونه مدركًا لركعة من الوقت الآخر من العصر مدركًا للظهر والعصر، لكان إذا أغمى عليه بعد الزوال بقدر ركعة يلزمه قضاء الظهر والعصر لكونه مدركًا لوقتها وذلك خلاف قولهم.

إذا ثبت ما ذكرناه، فالاعتبار فيمن ذكرناه بالوقت الذي يعتبر منه إدراكهما قدر خمس ركعات تختلف، فمنهم من يعتبر بأن يدرك ذلك بعد فراغه من غسله أو وضوئه وما يصلحه من الأمر اللازم له، وهذا في الحائض تطهر والصبي يبلغ فلو طهرت الحائض وبلغ الصبي لقدر خمس ركعات، فإلى أن تطهر وتلبس وبقى عليه قدر ركعة كان عليه العصر دون الظهر، ولو لم يبق من الوقت شيء لم يكن عليه شيء ولا ينظر إلى ما يبقى عليها من وقت انقطاع المم أو البلوغ، فأما النصراني يسلم فقال ابن القاسم: يعتبر له الإدراك من وقت إسلامه لا من فراغه من أمره (۱)، وقال غيره: يعتبر بفراغه من طهارته وستر عورته كما يعتبر ذلك في المريض لأن بإسلامة قد سقطت المؤاخلة عنه بما كان منه حال كفره.

وحكم المغمى عليه عند مالك حكم الحائض والصبى (٢)، وأجراه أبو حنيفة مجرى النصراني يسلم، في أن الاعتبار بالباقي من الوقت حين الإفاقة والإسلام، وقول مالك أصبح وأرجح، لأنًا إن سوينا بين النصراني وبين الحائض كان المغمى عليه معتبرًا بهما، وإن فرقنا بسينهما كان المغمى عليه أشبه بالحائض منه بالنصراني لأنه لا صنع له في إغمائه في ترك الصلاة فيه، والله أعلم.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٩٢).

⁽٢) انظر المدونة (١/ ٩٣).

وللسفر تأثير في جواز قصر الصلاة فيه لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرِبَتُم فِي الأَرْضُ فَلِيسَ عَلَيْكُم جِنَاحِ أَن تقصروا من الصلاة﴾ النساء:١٠١]، وقوله ﷺ: ﴿إِن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة) ، ولا خلاف في ذلك (١).

فصل

والصلوات المقصورة هى الرباعية، وقصرها إلى نصفين، وما كان منها يسر القراءة فيه أسرت فى الباقى منه، وما كان يجهر فى نصفه الأول دون الآخر، فإنه يجهر فيما يصليه، والذى يقصر هو ما يسر فيه، مثل العشاء الآخرة فيصليها مقصورة ركعتين يجهر بالقراءة فى كليهما ، والمغرب والصبح لا يدخلان فى القصر ولا خلاف فى هذا (٣).

فصل

اختلف أصحابنا في القصر، هل هو فرض للمسافر أو سنة فذهب أكثرهم إلى أن فرضه التخيير بين القصر والإتمام إلا أن القصر أفضل وهو سنته، وهذا نص مالك في رواية ابن وهب: أن القصر سنة المسافر⁽³⁾، وذهب آخرون إلى أن القصر فرضه، وهو قول جماعة من البغداديين، ووجه القصر أنه على كان يقصر في السفر ولم يتم، ولأن كل صلاة فرض ردت إلى ركعتين، فذلك هو الواجب فيها، أصله: الجمعة، والدليل للقول أنه سنة قوله تعالى: ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ [النساء:١٠]، وهذا عبارة المباح دون الفرض، وقال أنس: كنا نسافر مع النبي عليه الصلاة والسلام

⁽۱) آخرجه أبو داود: الصوم (۲/ ۳۲۹) ح (۲۲۰۸)، والترمذي: الصوم (۳/ ۸۰) ح (۷۱۰) وقال: حسن، والنسائي: الصيام (۱/ ۱٤۹) (باب: ذكر وضع الصيام عن المسافر)، وابن ماجه: الصيام (۱/ ۵۳۳) ح (۱۲۲۷).

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (ص ٣٩)، المغنى لابن قدامة (٢/ ٨٥)، مجموع شرح المهذب (٤/ ٣٢٢).

⁽٣) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٣٩)، المغنى لابن قدامة (١٠٦/٢).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٤٤).

فمنا المقصر ومنا المتمم، فلا يعيب بعضنا على بعض^(۱)، ولأن أصحابنا هؤلاء قد أجازوا للمسافر أن يصلى خلف المقيم ويتم الصلاة، فلو كان فرضه القصر ما جاز له الإتمام، كما أن الحاضر لما كان فرضه الإتمام لم يكن له أن يقصر خلف مسافر.

فصل

والسفر الذى يقصر فيه محدود، خلافًا لداود فى قوله: إن القصر فى السفر الطويل والقصير (٢)، لأن الأصل الإتمام والقصر رخصة لأجل المشقة، وسفر الفرسخين والثلاثة لا مشقة فيه، فكان كالطواف فى سكك (٢) المدينة، ولأنه إجماع الصحابة لأنهم اختلفوا فى حد السفر الذى يقصر الصلاة فيه ولم يختلفوا فى وجوب أصل التحديد.

فصل

والظاهر من المذهب أنه ثمانية وأربعون ميلانا)، وقال أبو حنيفة: ثلاثة أيام (٥)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وإِذَا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴿ النساء:١٠١]، فعم ولم يخص، ولأنها مسافة تلحق المشقة في قطعها غالبًا فجاز القصر فيها، أصله: مسافة الثلاثة أيام.

فصل

ولا يجوز القصر إلا إذا فارق بلده ولم يقابله شيء منه، خلافًا لبعض المتقدمين في قوله: إنه يقصر إذا نوى السفر وإن كان ببلده (٢)، لقوله: ﴿وَإِذَا ضَرِبْتُم فَى الأَرْضَ فَلْيُسَ

⁽۱) أخرجه الحافظ البيهقي في الكبرى (۲/۷/۳) ح (٥٤٤٠).

⁽۲) قال النووى: (وقال داود: يقصر فى طويل السفر وقصيره وقال الشيخ أبو حامد حتى قال لو خرج إلى بستان خارج البلد قصر). انظر مجموع شرح المهذب (۲۲۲/۶)، انظر المحلى لابن حزم (۵/۷).

⁽٣) أي: طرق المدينة، انظر القاموس المحيط (٣٠٦/٣).

⁽٤) قال الفيرورآبادى: (الميل: قدر مد البصر، ومنار يبنى للمسافر، أو مسافة من الأرض متراخية بلا حد، أو مائة ألف أصبع إلا أربعة آلاف أصبع، أو ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم في الفرسخ هل هو سبعة آلاف بذراع القدماء، أو اثنا عشر ألف ذراع بذراع المحدثين)، انظر القاموس المحيط (٤/ ٥٣).

⁽٥) انظر الهداية للمرغيناني (٨٦/١)، الاختيار للموصلي (١٠٣/١).

⁽٢) قال ابن قدامة : (وحكى عن عطاء وسليمان بن مـوسى أنهما أباحا القصر في البلد لمن نوى =

عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ [النساء:١٠١]، والضرب في الأرض لا يكون بالنية وإنما يكون بالنية وإنما يكون بالفعل، ولأنه إذا كان مسافرًا لم يصر مقيمًا، كذلك إذا كان مقيمًا لا يكون مسافرًا بمجرد النية.

فصل

وفى المسافة يقصر ببلوغه إليها روايتان^(۱): إحداهما: أن يفارق بيوت بلده ولا يحاذيه ولا عن يمينه وشماله شيء منها، والآخر: أن يكون من المصر على ثلاثة أميال، فوجه الأولى: أنه مفارق لبيوت بلده فأشبه إذا بلغ مسافة ثلاثة أميال، ووجه الثانية: أن ما دون الثلاثة أميال في حكم البلد، بدليل وجوب النزول منه إلى المصر للجمعة فكان في الحكم كمن لم يفارق البلد.

فصل

ويقصر حتى يدنو راجعًا وينتهى إلى حيث جاز له القصر في ابتداء سفره لأنه ما لم يبلغ ذلك فهو مسافر، فإذا بلغ صار حاضرًا فلم يجز له القصر.

فصل

وله أن يستمر فى القصر وإن أقام ببعض البلاد يومًا أو يومين أو ثلاثة أيام بعزم الإقامة أو بغير عزم، فأما إن أقام أربعة أيام فأكثر، فإن كان بعزيمة لم يجز له القصر، وإن كان بغير عزيمة ونيته أن يقيم ما دام حاجته كافية يومًا أو يومين أو أكثر فله أن يقصر، وقال أبو حنيفة: إن نوى الإقامة خمسة عشر يومًا صار مقيمًا وإن نوى إقامة دونها لم يكن مقيمًا (٢)، ودليلنا قوله على المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثًا) (٢)، وقد علم أن المقام بمكة إذ ذاك كانت تحرم على المهاجر . فلما استثنى الثلاثة دل على أنها

⁼ السفر). انظر المغنى (٢/ ٩٦).

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۱/۱۱۲).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (١٠٤/١)، الهداية للمرغيناني (١/ ٨٧)، عند البخاري ومسلم من حديث «العلاء بن الحضرمي».

⁽٣) أخرجه البخارى: مناقب الأنصار (٢١٣/٧) ح (٣٩٣٣)، بلفظ اثلاث للمهاجر بعد الصدر، ومسلم: الحج (٢/٩٨٦) ح (١٣٥٢/٤٤٤)، بلفظ المكث المهاجر بمكة بعد قبضاء نسكه، ثلاثًا،

ليست بإقامة وأن ما زاد عليها إقامة.

فصل

والقصر أفضل من الإتمام، خلافًا للشافعي(١)، لأن أكثـر الروايات عنه ﷺ أنه كان يقصر، ولقوله : «خيار عـباد الله الذين إذا سافروا قصروا»(٢)، ولأن القصر متفق على جوازه والإتمام مختلف فيه، فكان ما اتفق عليه أولى بالفضيلة.

فصل

ومن عزم على سفر بريدين (٢)، فلما [وصل] (٤) إليهما عزم على تمام الأربعة البرد لم يقصر لأنه لم يحصل منه عزم على الحد الذي تقصر فيه الصلاة لأن [] (٥) منفرد بعزمه، ولكن يقصر في رجوعه لأنه عارم على سفر المسافة التي تقصر فيها.

فصل

إذا صلى المسافر في سفره صلاة سفر، ثم عزم على الإقامة فلا إعادة عليه لأنها أديت على ما لزم من فعلها فلم يجب إعادتها بتغير حال المصلى بعد قضائها، كالمريض يصلى جالسًا ثم يصح بعد الفراغ، والعادم للماء يصلى بالتيمم ثم يصيبه بعد الفراغ.

 ⁽١) قال الإمام النووى: (القصر أفضل من الإتمام على الأظهر، وعلى الثانى: الإتمام وفى وجه: هما سواء واستثنى الأصحاب صورًا من الخلاف:

منها: إذا كان السفر دون ثلاثة أيام فالإتمام أفضل قطعًا نص عليه.

ومنها: أن يجد من نفسه كراهة القصر، فيكاد يكون رغبة عن السنة فالقـصر لهذا أفضل قطعًا، بل يكره له الإتمام إلى أن تزول تلك الكراهة وكذلك القول في جميع الرخص في هذه الحالة.

ومنها: الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله وأولاده في سفينة فإن الأفصل له الإتمام نص عليه في الأم وفيه خروج من الحلاف)، انظر روضة الطالبين (٢/١٠).

⁽۲) ذكره الحافظ ابن حــجر وقمال: رواه أبو حاتم فى العــلل، والطيرانى فى الدعــاء والأوسط عن جابر، وإسماعــيل بن إسحاق القاضى فى كتاب الأحكام له من عــروة بن رويم، والشافعى عن ابن حرملة، انظر تلخيص الحبير (۲/ ٥٤) ح (۸).

⁽٣) البريد هو الرسول أو فرسخان أو اثنا عشر ميلاً أو ما بين المنزلين، القاموس للحيط (١/ ٢٧٧).

⁽٤) ما بين المعكونين مطموس في الأصول ولعل الصواب ما أثبتناه موافقة للسياق.

⁽٥) طمس في جميع النسخ.

فصل

وإن افتتحها بنية القصر ثم عزم على الإقامة قبل الفراغ منها جعلها نافلة إن كان قد صلى منها ركعة ثم استأنف صلاة مقيم، لأنه إن لم يفعل ذلك حصل منه أن المقيم يصلى صلاة مقصورة، أو يبنى على صلاة سفر ونقل النية مكروه، فإن أتمها أجزاه(١١).

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۱/۱۱۲).

الترتيب في قضاء الفوائت واجب بالذكر ساقط بالنسيان في الخمس فدونهن، ولا يستحق فيما زاد عليهن، فإذا كان المتروك صلاة واحدة أو اثنتين إلى خمس فذكرها وقد حضر وقت صلاة أتى بالفوائت، وإن فات وقت الحاضرة، خلافًا للشافعي في قوله: إن الترتيب في القضاء غير واجب(۱)، لقوله على: (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) (۲)، وقوله: (لا صلاة لمن عليه صلاة) (۱)، ولأنه على حبس يوم الخندق حتى فاتته الظهر والعصر والمغرب، فلما نزل صلاها على الترتيب) (١٤).

فصل

وإنما قلنا: إنه يبدأ بالفائتة وإن خاف فوات الحاضرة خلاقًا لأبى حنيفة (٥)، وابن وهب، ومحمد بن عبد الحكم (١)، لقوله: (ﷺ: من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) (٧)، ولأن كل ترتيب وجب مع سعة الوقت وجب مع ضيقه، أصله: الأركان.

فصل

إن دخل في الحاضرة ثم ذكر الفائتة بطلت عليه وعلى من خلفه، وقيل: تبطل عليه

⁽١) انظر مجموع شرح المهلب (٢/ ٧٠).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) ذكره الحافظ الزيلعى وقال: ذكر ابن الجـوزى فى العلل بإسناده عن إبراهيم الحربى، وقال: سئل أحمـد بن حنبل عن قول النبى على الا صـلاة لمن عليه صـلاة، فقـال: لا أعرف هذا، ولا سمـعته عن النبى على ونقله الشيخ فـى «الإمام» هكذا، قال: ما عـرفنا له أصلاً، انظر نصب الراية (٢/ ١٦٦).

⁽٤) أخرجه التسرمذى: الصلاة (٢٣٧/١) ح (١٧٩) وقال: ليس بإسناده يأس، إلا أن أبا عسيدة لم يسمع عبد الله، والنسائى: المواقيت (٢/ ٢٣٩) (باب: كسيف يقضى الفائت الصلاة؟)، وأحمد: المسند (١/ ٤٨٨) ح (٢٥٥٤).

 ⁽٥) قال الموصلى: (ويسقط الترتيب بالنسيان وخوف فوت الوقاتية وأن تزيد على خمس)، انظر
 الاختيار (١/ ٨٤)، الهداية للمرغيناتي (١/ ٧٨).

⁽٦) عزاه إليهما في الكافي (١/٢٣٣).

⁽٧) تقدم تخريجه.

ولا تبطل على من خلفه كالحدث^(۱)، فوجه الأول: أن الترتيب هو نفس []^(۲) أو شرط لا يتصور انقطاعه عنها، فكان متعليًا إلى فساد صلاة المأموم اعتبارًا بنسيان تكبيرة الإحرام والقسراءة، ويفارق نسيان الطهارة لأنها ذكر منفصل عن المصلاة غير مرتبط بفعلها، ووجه الثانى: اعتباره بالحدث بعلة أنه معنى يفسد الصلاة، أو ذكرها قبل الدخول فيها لم يجز ابتداؤها معه فلم تتعد إلى صلاد المأموم.

فصل

ومن نسى الصبح ثم صلى بعدها الظهر والعصر ثم ذكرها عند الغروب أتى بالصبح (٣)، لأنها قد تعلقت بذمت واستحببنا له إعادة الظهر والعصر لأجل الترتيب، فإن لم يفعل فلا شيء عليه لأن الترتيب مشترط بالذكر ساقط بالنسيان وإن ذكرها بعد فوات وقت ما صلى بعد نسيانها أتى بالمنسية وحدها بعد ما فات وقته بعدها لأنه أداها وقت وجوبها من غير أن يكون على علم بأن عليه صلاة قبلها.

فصل

ويقضى المنسيات على الصفة التى يؤديها من فروضها وسننها من أركان الأفيعال والأقوال (١٤)، كقوله على الصلة المروكة، وهذا إشارة إلى الصلة المروكة، ولأن القضاء في معنى الأداء لا فرق بينهما إلا أن أحدهما يفعل مع بقاء الوقت والآخر بعد فواته، ولأنه لو كان يأتى بها على خلاف تلك الصفة لكان مستأنفًا لصلاة أخرى ولم يكن قاضيًا، ولأنه فعل لصلاة يسقطه فرضها، فوجب أن تكون على ما تلزمه في الأصل، دليله الأداء.

فصل

إذا نسى صلاة واحدة ولم يدر أى الصلاة هي، صلى خمس صلوات ليكون مسقطًا للفرض عن ذمت بيقين، لأنه إن صلى دون الخمس جاز أن يكون المتروك هي النسية،

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٢٥).

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ.

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١٢٣/١).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٢٣).

⁽٥) تقلم تخريجه.

فإن عرفها ولم يذكر من أى يوم هى لم يضر ذلك وأتى بها ناويًا بها أنها التى عليه، فإن نسى صلاتين مـتواليتين من يوم وليلة لا يدرى الليل قبل النهار أم النهار قبل الليل صلى ست صلوات يبدأ بأى الصلوات شاء، ثم يسـدس بالتى بدأها، ويختار له البداية بالظهر استحبابًا، وذلك أنه إن كان نسى الظهر والعصر فقد أتى بها مرتين وما بعدها لغو، وكذلك إن كان الذى نسى العصر والمغرب أو المغرب والعشاء أو العشاء والفجر أو الفجر والظهر (١).

وإنما قلنا: يعيد التي بدأ بها [لكي] (٢) تكون المنتهية هي التي صلاها آخراً مع التي بدأ بها فيكون قدم الآخرة على الأولى، فإن نسى ثلاثًا مرتبات على الشرط الذي ذكرناه قضى سبعًا يسدس بالأولى ويسبع بالشانية، وإن كن المنسيات أربعًا قضى ثمان صلوات يسدس بالأولى ويسبع بالثانية ويثمن بالشائئة، وإن كن المنسيات خمسًا صلى تسعًا على هذا الترتيب، وإنما قلنا: إنه يختار له البداية بالظهر لأنها أول الصلاة صلاها جبريل بالنبي على في حديث بيان المواقيت (١).

⁽١) انظر الكافئ لابن عبد البر (١/ ٢٢٥).

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٣) تقلم تخريجه.

لا بأس بالمشى إلى الفرج فى الصلاة، ومن افتتح الصلاة ثم رأى فرجة بين يديه أو إلى جنبه مشى إليها إن كانت قريبة، وكذلك بعد ركعة أو ركعتين، وأقل ما فيه أن تسوية الصفوف وسد الخلل مأمور به مندوب إليه لقوله على: «راموا المصفوف...، اعدلوا صفوفكم فإنى أراكم من وراء ظهرى»(۱)، وكذلك ينبغى أن تضم الصفوف، فإن كان بعضها ناقصاً جعل الصف [اللى به نقص](۱) فى المؤخر.

فصل

ومن قهقه في الصلاة أعادها لأن الضحك مفسد للصلاة لأنه من جنس الكلام وهو أغلظ منه إذا لم يجز في الصلاة شيء منه على وجه، ولا وضوء على الضاحك في صلاته اعتباراً بالضحك في غير صلاته (الأحداث ولأن ما ينقض الطهارة لا يختلف حكمه إذا وجد في الصلاة أو خارجها كسائر الأحداث والتبسم غير مفسد للصلاة، لأنه يسير لا يمكن الاحتراز منه، ولأنه ولأنه والنه من قهقه في الصلاة أعادها الله أن ما دون يمكن الاحتراز منه، وقيل: يسجد له لأنه سير من جنس الكلام لا يمكن التحرز منه، وقال ابن عبد الحكم: يسجد له بعد السلام لأنه زيادة، وقال أشهب: قبله لأنه نقص للخشوع، وقول ابن عبد الحكم أصح لأن الاعتبار بنقص الأفعال والأقوال دون الاعتدال.

⁽۱) أخرجه البخارى: الأذان (۲/۲۶۲) ح (۷۱۹) بلفظ: «اقيموا صفوفكم وتراصوا، فإنى أراكم من رواء ظهرى»، ومسلم: الصلاة (۱/۲۲۶) ح (۱۲۵/۱۲۵) بلفظ «أتموا الصفوف. فإن أراكم خلف ظهرى».

⁽٢) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ ولعله الصواب.

⁽٣) الكافي لابن عبد البر (٢٤٣/١).

⁽٤) أخرجه الدارقطنى: سننه (١٦٤/١) ح (١١) بلفظ: (إذا قهقه أعاد الوضوء وأعاد المصلاة) وذكره الحافظ الزيلعى بلفظ المصنف وقال: رواه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمى فى «تاريخ جرجان»، انظر نصب الراية (١٨٨١ ـ ٤٩).

فصل

ومن أدرك بعض صلاة الإمام لم يقم للقضاء إلا بعد فراغ الإمام من الصلاة (١) لأن وقت القضاء هو بعد الفراغ من الإدراك ولوجوب اتباع الإمام.

فصل

وما أدرك من الصلاة فهو آخرها وما فاته فهو أولها، هذا هو المشهور (٢)، وروى ابن نافع: أن ما أدرك أولهما وما يقضيه آخرها، وفائلة ذلك أن على الرواية الأولى يأتى بالقضاء كما أتى به الإمام: إن فاتته ركعة واحلة قضاها بأم القرآن وسورة وجهر فيها إن كانت مما يجهر فيه، وإن فاتته ركعتان قضى كل واحلة بأم القرآن وسورة وإن فاتته ثلاث ركعات قضى الثالثة بأم القرآن وحلها سرا (٣)، وعلى رواية ابن نافع يأتى بالقضاء كما أتى الإمام بآخر الصلاة، فوجه الرواية المشهورة قوله على: (ما فاتكم فاقضوا) (١)، والذى فاته أول الصلاة والقضاء هو أن يأتى بمثل المقضى، ولأنه لو أدرك أول صلاة الإمام لكانت أول صلاته، فإذا أدرك آخرها وجب أن يكون آخر صلاته، ولأنه فعل مع الإمام آخر صلاته الإمام، فكان ذلك آخر صلاة لنفسه، أصله: إذا أدرك جميع الصلاة، ووجه الآخر قوله: (وما فاتكم فأغوا) (٥)، والإنجام هو أن يأتى ببقية الشيء اعتباراً بالمفرد، ولأنه لو كان ما يقضيه أول صلاته لوجب إذا أدرك الإمام في الركعة الآخرة من المغرب ولأنه لو كان ما يقضيه أول صلاته لوجب إذا أدرك الإمام في الركعة الآخرة من المغرب

فصل

ولا يتنفل فى السفينة إلا إلى القبلة إذا أمكنه ، بخلاف الراكب $^{(7)}$ فإن لم يتمكن $\pm 10^{(8)}$.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٩٥).

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۱/ ٩٦).

⁽٣) المدونة الكبرى (١/ ٩٦).

⁽٤) أخرجـه أبو داود: الصلاة (١/١٥٤) ح (٥٧٣)، والنسائى: الإمامـة (٨٨/٢) (باب السعى إلى الصلاة)، وأحمد: المسند (٢/٣٦٣) ح (٧٦٨٧).

⁽٥) أخرجه البخارى: الأذان (٢/ ١٣٨) ح (٦٣٦)، ومسلم: المساجد (١/ ٢٠٤) ح (١٥١/ ٢٠٢).

⁽٦) أي الراكب لشيء غير السفينة. كالدواب مثلاً.

⁽٧<u>)</u> انظر المدونة الكبرى (١/١١٧).

والمريض إذا عجز عن القيام صلى جالسًا مـتربعًا يركع ويسجد إن قدر وإلا أوما (١)، ويثنى رجله إن قدر وإن لم يقدر أوماً متربعً (٢)، وإن عجز اضطجع (٢) على جنبه الأيمن واستـقبل القبلة ، فـإن لم يقدر فعلى ظهـره ولا يسقط عنه مـا يقدر عليه لعـجزه عن غيره (٤).

وإذا قلنا: إنه إذا عجز عن القيام صلى جالسًا لقوله عز وجل: ﴿فاذكروا الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبكم﴾ [النساء:١٠٣]، وقال ابن مسعود وغيره: نزلت في المريض لا يقدر على القيام، رخص له أن يصلى قاعدًا أو قائمًا(٥)، ﴿ولانه على صلى جالسًا وصلى على شقه الأيمن (١)، وكذلك في مرضه الذي مات فيه، وروى عن عمران بن حصين قال: كان بي الناصور فسألت النبي على فقال: ﴿صلِّ قائمًا فإن لم تستطع فقاعدًا: فإن لم تستطع فعلى جنبك (٧)، وإنما خترنا له أن يثني رجليه للسجود لأنه إذا قدر على شيء من بنية الصلاة حال الصحة لم تسقط عنه للعجز عما لا يقدر عليه.

وإنما قلنا: متربعًا ليفصل بين قعبوده الذي هو بدل من القيام وبين قعوده الأصلى للتشهد، وإذا احتاج إلى الفصل فليس في هيئة الجلوس أشد تمكنًا ووقارًا من التربع.

وإنما قلنا: يكون سجوده أخفض من ركوعه لأنه على عاد مريضًا فرآه يصلى على وسادة فرمى بها وقال: «صلِّ بالأرض إن استطعت وإلا فأومى إيماء واجعل سجودك

⁽١) الإيماء هو الإشارة، القاموس المحيط (١/٣٣).

⁽Y) التربع: هو الجلوس المعروف وهو اسم فاعل مؤنث من تربع وتربع مطاوع: ربع لأن صاحب هذه الجلسة قد ربع نفسه كما يربع الشيء إذا جعل أربعاً والأربع هنا: الساقان والفخذان، ربعها بمعنى أدخل بعضها تحت بعض، انظر المطلع لشمس الدين البعلى (ص ٨٥).

⁽٣) ضجع: كمنع وضع جنبه بالأرض، القاموس للحيط (٣/٥٥).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (٢٣٦/١).

⁽٥) انظر تفسير القرطبي (٣/ ١٩٤٤) طبعة (دار الشعب).

⁽٦) أخرجه البخارى: الأذان (٢/٣/٢) ح (٦٨٧)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣١١) ح (١٩/٨٠٠).

⁽۷) آخرجـه البخاری: التـقصیــر (۲/ ۱۸۶) ح (۱۱۱۷)، وأبو داود: الصلاة (۱/۲۶۸) ح (۹۵۲) والترمذی: الصلاة (۲/۸/۲) ح (۳۷۲).

أخفض من ركوعك»(١)، ولأن السجود لما كان في الفعل أخفض من الركوع، فكذلك في بدله الذي هو الإيماء، وإنما قلنا: إنه إذا عجز عن القعود اضطجع على جنبه الأيمن لقوله و الله الذي هو الإيماء، وإنما قلنا: إنه إذا عجز عن القعود اضطجع على جنبك الأيمن لقوله و القراء، والم تستطع فعلى جنبك فهره مستقبل التيامن من مندوب الله في الشرع وسائر وجوه القرب، فإن لم يقدر فعلى ظهره مستقبل القبلة لأنه لا يمكن غيره، وقال ابن المواز: على جنبه الأيسر، ووجهه: أن التوجيه على الخبب أقرب إلى الاستقبال من أن يكون على الظهر.

⁽۱) أخرجه البيهقى فى الكبرى (٢/ ٤٣٤) ح (٣٦٦٩)، وذكره الحافظ الهيثمى فى المجمع (٢/ ١٥١) وقال: رواه البزار وأبو يعلى بنحوه، ورجال البزار رجال الصحيح، انظر نصب الراية (٢/ ١٧٥).

⁽٢) ثقدم تخريجه.

ومن أحدث (۱) في صلاته بطلت ولزمه استثنافها، ولـم يجز له البناء عليها كان عمداً أو سهـوا أو غلبة، فأمـا العمـد فلا خلاف فـيه، ذاكراً للصـلاة أو ناسيًا، وأمـا الغلبة فخلافًا لأبي حنيفة (۱) في قولـه: إنه يبني، لقوله على: (إن الشـيطان ينفخ بين فـخذى أحدكم في الصلاة حتى يخيل إليـه أنه قد أحدث فلا تنصر فوا» (۱)، وروى: (فلا يخرج من صلاته حـتى يسمع صـوتًا أو يجد ريحًا» (١)، ولأنه حدث وجد فـى خلال الصلاة فأشبه العمد.

فصل

ومن رعف^(٥) فى الصلاة خرج فغسل فى أقرب المواضع إليه ثم [بنى]^(١) إن كان قد عقد ركعة بسجدتيها، وهذا إذا كان اللم كثيرًا، فإن كان يسيرًا يمكنه نـقله بأصابعه مضى فى الصلاة. وقال الشافعى: إذا خرج فغسل الدم ابتدأ الصلاة^(١)، ودليلنا أن ذلك مروى عن على وابن عباس وابن عمر^(١) ولا مخالف لهم، ولأن الضرورة تدعو إليه بدليل جواز الصلاة مع يسير الدم يجده [فى ثوبه....]^(١)، وإنما شرطنا أن يكون فى أقرب المواضع إليه لأن ما زاد عليه عمل متعمد فى الصلاة مستغنى عنه، وذلك مفسد

⁽۱) الأحداث: جسمع حدث وهو الخارج المعـتاد من المخرج المعتـاد في الصحة، سـواء كان ربيح او غائط أو بول ومذي وودي ومني وغيره، انظر الشرح الكبير (١١٤/١).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (١/ ٨٣)، الهداية للمرغيناني (٦٣/١).

⁽٣) ذكره الحافظ ابن حسجر وقال: رواه البزار (بنحسوه) وفي إسناده أبو أويس، لكن تابعه الدراوردي عند البيهقي، انظر تلخيص الحبير (١٣٧/١) ح (٢٠)

⁽٤) أخرجه البخارى: الوضوء (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦) ح (١٣٧)، ومسلم: الحيض (٢٧٦/١) خ (٣٦١/٩٨).

⁽٥) قال الفيروز آبادى: (رعف خـرج من أنفه الدم رعـفًا والرعاف الدم بعـينه)، القامـوس المحيط (٣/ ١٤٥).

⁽٦) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ ولعل الصواب ما أثبتناه.

 ⁽٧) انظر مجموع شرح المهذب (٧٦/٤).

⁽٨) انظر الموطأ: الطهارة (١/ ٣٩ ـ - ٤) (باب: العمل في الرعاف؛ باب: العمل فيمن غلبه الدم).

⁽٩) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ.

لها، ولأن البناء على الرعاف وليس بقياس، ولا يجوز منه إلا قدر ما اتفق عليه ودعت الضرورة إليه وإنما شرطنا أن يكون قد صلى ركعة بسجدتيها لأن ما دون ذلك لا حكم له في البناء والإدراك.

فصل

واختلف فى الراعف وحده فقيل: يبنى، وقيل: يبتدئ، فإذا قلنا: يبنى فاعتبارًا بالماموم، وإذا قلنا: يبتدئ فلأن الماموم مضطر إلى ذلك لاتباع الإمام ولحوق الفرض فى الجماعة، والمنفرد بخلافه (١).

فصل

وإنما يرجع إذا طمع أنه يدرك مع الإمام بقية الصلاة ليتم الصلاة على الوجه الذى ابتدأها من الجماعة، وإن لم يطمع في إدراكها أتمها في موضع غسل الدم أو في أقرب المواضع إليه. ليسلم من أن يزيد في الصلاة عملاً من غير حاجة. هذا في غير الجمعة. فأما في الجمعة فلابد من عوده إلى الجامع أدرك الإمام أو لم يدركه، ولأنها لا تكون إلا في المسجد أو ما هو في حكمه، فلذلك رجع إليه لأجل موافقة الإمام (٢).

فصل

ومن دام به الرعاف فلم ينقطع أوماً إلى السجود وأتى بالقيام والركوع لأن هذا عذر سوغ معه الإيماء كعذر المريض.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٤٢).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١/ ٤٢).

عزائم(١) سجود القرآن إحمدي عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء وتفصيلها: الأولى: خاتمة الأعراف: ﴿ويسبحونه وله يسجدون﴾ الاعراف: ٢٠٦]، وهذه لا اختلاف فيها، والثانية: في الرعد قوله: ﴿ وَ ظَلَالُهُم بِالْعَدُو وَالْأَصِالَ ﴾ [الرعد: ١٥]، والثالثة: في النحل عند قوله: ﴿ويفعلون ما يؤمرون﴾ [النحل: ٥٠]، والرابعة: في بنسي إسرائيل عند قوله: ﴿ويزيدهم خشوعا﴾ الإسراء:١٠٩، والخامسة في مريم عند قوله: ﴿خروا سجداً وبكياً المريم: ٥٨]، والسادسة: أول الحج عند قوله: ﴿إِن الله يفعل ما يشاء ﴾ [الحج: ١٨]، فأما آخرها عند قوله: ﴿ يَا أَيُهِا اللَّهِن آمنوا اركعوا واسجلوا ﴾ [الحج: ١٧٧]، فليست بعزيمة، خلاقًا للشافعي(٢)، لأن هذا هو السجود الذي من يقين الصلاة، وذلك لا يقتضى أن يسبجد له سبجود تلاوة كقبوله: ﴿اسجمدى واركعي مع الراكمين﴾ [آل صران:٤٣]، والسابعة في الفرقان عند قوله: ﴿ورَادِهِم نَفُوراً﴾ [النرتان: ٦٠]، والثامنة في النمل وأصحابنا سموها ألهدهد عند قوله: ﴿ربِ العرش العظيم﴾ [النمل:٢٦]، وقال الشافعي عند قوله: ﴿ ويعلم ما تخفون وما تعلنون ﴾ [النمل: ٢٥]، وما قلناه أولى لأنه عند عام الكلام من غيير قطع له(٢٠)، والتباسعة في سيجدة لقيمان عند قبوله: ﴿وهم لا يستكبرون ﴾ [السجنة: ١٥]، والعاشرة في [سسورة ص] عند قوله: ﴿وحْر راكعًا وأنابُ [ص:٢٤]، وبعض أصحابنا، يقول عند قوله: ﴿حسن مأب ﴾ 1 ص:٢٥]، وقال الشافعي هى سجلة شكر وليست بعزيمة (٤)، ودليلنا ما روى أبو سعيد: (أن النبي ﷺ قرأ (ص) وهو على المنبر فلما بلغ السجدة نزل فسلجد وسجد الناس معه الأه)، والحادية عشرة في حم السجدة عند قوله: ﴿إِنْ كُنتُم إِياهُ تعبلونَ ﴾ [نصلت: ٢٧]، وعند الشافعي(١): ﴿وهم لا يسأمون﴾ [نصلت: ٣٨]، والذي قلناه أحسن عند تمام الكلام، وقـــ ورد ذلك مرفوعًا،

⁽١) العزائم جمع عزيمة. وهي الحكم الثابت على وفق اللليل.

⁽٢) انظر مجموع شرح المهلب (٤/ ٦٢)، انظر مغنى المحتاج (١/٤١١).

⁽٣) انظر مغنى المحتاج (١/ ٢١٥)، للجموع (٤/ ٦٠).

⁽٤) انظر:مجموع شرح المهلب (٦٣/٤)، روضة الطالبين (٢١٨/١).

⁽٥) أخـرجه أبو داود: الصـلاة (٢/ ٢٠) ح (١٤١٠)، والنارمي: الصـلاة (٢/ ٤٠٧) ح (١٤٦٦) وقال: وإسناده حسن.

⁽٦) قال الإمام النووي:(ومواضع السجدات بينة لا خلاف فيها إلا التي في (حم السجدة) فالأصع =

هذه جملة العزائم وقد ذكرنا أنه ليس فى المفيصل شىء من العزائم، وروى ابن وهب عن مالك أنه يسجد فيها^(۱)، وهو قول أبى حنيفة^(۱) والشافعى^(۱)، وهى فى: والنجم، والقمر، والقلم، ودليلنا: «أن النبى ﷺ سجد فى «والنجم» بمكة فلما هاجر إلى المدينة تركها» (٤).

فصل

واختلف عنه إذا قرأها في الأوقات المنهى عن التنفل فيها: فعنه فيها روايتان: إحداهما: أنه يسجد لأنها متأكدة على سائر النفل، والآخر: أنه لا يسجد، لأنها نفل فأشبه سائر النوافل(٥).

فصل

ومن شرطها الطهارة، لأنها من جملة الصلوات الشرعية، ويكبر لها(١) لما رواه ابن عمر أن النبي على كان يقرأ القرآن، فإذا مر بالسنجدة كبر وسنجد(١)، ولأنه سجود شرعى فكان في أوله وفي الرفع منه كسنجود الصلاة، ولا يحتاج إلى سلام منها، السلام تحليل ولا إحرام لها ألا ترى أن الطواف لما لم يحتج إلى إحرام لم يسحتج إلى

فصل

ويسجدها من قرأها في صلاة نفل أو فرض، لأن النبي على سجدها في الصلاة المكتوبة والنافلة، وليس بواجب لا في صلاة ولا غيرها خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن

⁼ أنها عقب (لا يسامون). انظر روضة الطالبين (١/٣١٩)، مغنى المحتاج (١/٢١٥).

⁽١) ذكره بنصه في الكافي، انظر الكافي (١/ ٢٦٣).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (٩٨/١)، الهداية للمرغيناني (١/ ٨٤).

⁽٣) انظر المهلب للشيرازي (١/ ٨٥)، روضة الطالبين (١/ ٣١٨).

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢/٤٤٣) (باب: من قال في القرآن إحدى عشرة سجدة).

⁽٥) انظر المدونة الكبرى (١/ه١٠).

⁽٦) قال ابن عبد البر: (ويكبر لها إن شاء)، الكافي (١/٢٦٢).

 ⁽٧) أخرجـه البخارى: السـجود (٢/ ١٤٧) ح (١٠٧٥)، ومسلم: المسـاجد (١/ ٥٠٥) ح (١٠٣ - ٤٠١/ ٥٧٥).

السجود فيها واجب^(۱) على القارئ والمستمع فى الصلاة وغيرها لإجماع الصحابة وهو: «أن عمر رضى الله عنه قرأ سـجدة على المنبر فنزل وسجد وسجـد الناس معه ثم قرأها فى الجمعة الأخرى فتهيأ الناس لـلسجود فقال: على رسلكم إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء (۱)، وذلك بحضرة الصحابة من المهاجرين والأنصار فلم ينكر عليه أحد، ولأن السجود ركن فى الصلاة فلم يجب منفردًا، أصله: القعود للتشهد الآخر.

فصل

⁽١) انظر الهداية (١/ ٨٤)، انظر الاختيار (٩٨/١).

⁽٢) آخرجه البخارى: السجود (٢/ ٦٤٨) م (١٠٧٧).

⁽٣) جمع مسعطن والمعطن: من عطن وهو وطن الإبل ومسركها حـول الحوض ومسريض الغنم حول الماء، القاموس المحيط (٢٤٨/٤).

⁽٤) أي: مرابضها.

⁽٥) ما بين المعكوفين مطموس ولعل الصواب ما اثبتناه من مصادر الحديث.

⁽٦) أخرجه الترمذى: الصلاة (٢/ ١٨٠) ح (٣٤٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: المساجد (٢/ ٢٥٢) ح (٢٥٢)، وأحمد: المسئد (٢/ ٢٥٥) ح (٩٧٣٨).

⁽٧) من الزفرة وهو التنفس، أو هو أول صوت الحمار والشهيق آخره، والمزفور من الدوات الشديد تلاحم المفاصل، القاموس المحيط (٢٩/٣ - ٤).

⁽٨) المجزرة: موضع الجزر وهي مكان اللبح، القاموس المحيط (٣٨٩/١).

⁽٩) البيعة بالكسر: متعبد النصارى القاموس للحيط (٨/٣).

⁽١٠) الكنيسة: متعبد اليهود أو النصارى أو الكفار، القاموس للحيط (٢/٧٤٧).

مكروه في الجملة فضلاً عن الصلاة، ولأنها لا تسخلو من نجاسة لعلمنا بأنهم يدينون بشرب الخمر وأكل الخنزير، وتكره الصلاة في القبرة الجديدة في الجملة للنهى، ويجوز إن عفت، وإن كانت عتيقة وفيها نبش فلا يجوز إلا أن يجعل فوقها حصير يحول بينه وبينها، وهذا في مقابر المسلميان، ما في مقبرة المشركين فتكره الصلاة فيها جملة بغير تفصيل، وتكره الصلاة داخل الكعبة عند مالك(۱) لأنه يستدبر بعض البيت، والأولى أن يصلى بحيث يكون جملة البيت تجاهه لا يستدبر شيء منه، ويجوز فيه النفل، لاختلاف الناس في صلاة النبي على فيه، ولأن التنفل قد سمح فيه ما لم يسامح في الفرض، ولا تجوز عند أصبغ وقوم من أصحابنا البغداديين، وهو النظر(۱)، لقوله تعالى: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ [البقرة:١٤٤]، فكلفنا استقباله، فيجب الامتثال وذلك لا يمكن إلا إذا كنا خارجه، لأن استقبالنا إياه ونحن فيه لا قدرة لنا عليه، لأنا لو أردنا أن نشركه ولا نستقبله لم يمكن فلم يدخل تحت التكليف، وإذا كان ذلك لم يكن هو الاستقبال المامور به.

فصل

وقيام رمضان مرغب فيه (٣) لقوله ﷺ: (من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه ا(٤)، ولأنه ﷺ قام بأصحابه ثم لم يخرج، فقال: ما منعنى إلا أنى خفت أن يفرض عليكم ا(٥).

فصل

وقدره عندنا ست وثلاثون ركعة خلافًا للشافعي في قوله: إنه عشرون^(١) ولأن ذلك عمل أهل المدينة المتصل، وقد قال نافع: لم أدرك الناس إلا وهم يقومون بتسع وثلاثين

⁽١) المدونة الكبرى (١/ ٩١).

⁽٢) انظر المدونة الكيرى (١/ ٩١).

⁽٣) الكاني لابن عبد البر (١/ ٢٥٥).

⁽٤) أخرجه البخارى: الإيمان (١/١١٤) ح (٣٧)، ومسلم: المسافرين (١/٣٣) ح (٧٥٩/١٧٣).

⁽٥) عند البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها ولفظه (١٠٠ لكنى خسيت أن تفرض عليكم)، أخرجه البخارى: الجمعة (٢/ ٤٦٩) ح (٩٢٤)، ومسلم: المسافرين (١/ ٢٤١) ح (٢١/ ٢٧١).

⁽٦) قالُ الإمام النووى: (التروايح عشرونُ ركعـة بعشر تسلّيمات)، انظر روضة الطّالبين (١/ ٣٣٤)، مغنى المحتاج (١/ ٢٢٦).

پوترون منها بثلاث^(۱).

فصل

ولا بأس بالصلاة بين الأشفاع: وهى حال جلوس الإمام للاستراحة، لأنه ليس فى ذلك خلاف على الإمام، فإن كان الإمام يصلى الصلاة ولا يقطعها للاستراحة لم يجز للمأموم أن يصلى فى خلالها لأن فى ذلك خلاقًا على الإمام (٢).

فصل

والقيام بعد صلاة العشاء وقبل الوتر، فمن دخل المسجد وقد صليت العشاء وشرع في القيام فإنه يبدأ بالعشاء، لأنه يصلى معهم القيام من بعدها، ولا يضره أن يصلى المكتوبة والإمام يصلى التروايح لأنه ليس في ذلك خلاف عليه، لأن الفرض آكد من النفل، فإذا فرغ دخل معهم فصلى ما لحق.

فصل

ويجوز أن يتنفل الإنسان قائمًا وقاعدًا، لأنها غير مستحقة فيه، فلم يلزمه في أدائها ما يلزمه في الملامه في المكتوبة، ويستحب إذا صلاها قاعدًا أن يتربع موضع [جلوسه] (١٣)، لأنه أشد تمكنًا وأريد في وقار الصلاة كما استحببنا ذلك للمريض، وكذلك روى عن النبي والسلف، فإذا أراد السجود تهيأ بهيئة السجود كالمريض سواء، ويستحب له إذا دنا ركوعه أن يقوم فيقرأ بنحو ثلاثين آية وشبهها ثم يركع لأن النبي على كان يفعل ذلك، ولأنه إذا فعل ذلك كان كمن صلى الصلاة من أولها قائمًا، وصلاة القاعد على النصف من صلاة القائم.

فصل

إذا افتتحها جالسًا ثم أراد القيام جاز له، فإن افتتحها قائمًا ثم أراد إتمامها جالسًا، قال ابن القاسم: له ذلك، وقال غيره: ليس له ذلك(٤)، وجه قول ابن القاسم: أنها

⁽١) انظر المدونة (١/١٩٣).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٥٦).

⁽٣) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ، ولعل الصواب ما أثبتناه لمقتضى الكلام..

⁽٤) المدونة الكيرى (١/ ٨٠).

غير مستحقة عليه إلا على ما يخف عليه، فلو لم يجز له استدامتها إلا على القيام لكانت كالفرض، ولأن المعنى الذى ساغ له افتتحها جالسًا مع القدرة على القيام كونها نفلاً غير مستحقة عليه، وهذا موجود في الاستدامة، ووجه قول غيره: إنه إذا افتتحها قائمًا صار الأداء على هذه الصفة واجبا عليه كوجوب أصلها فلا تسقط إلا من عذر فإذا ثبت ذلك لم يكن له تركه وإن كان في الأصل غير واجب إلا أنه قد صار واجبًا بالتزامه له كأصلها، وليس كذلك إذا افتتحها جالسًا ثم قام لأنه قد زاد.

فصل

والتنفل مثنى مثنى ليلاً ونهاراً، خلافًا لأبى حنيفة، فى قوله: إنه فى النهار مخير بين ركعتين ركعتين أو أربع أربع أو ست أو ثمان بتسليمة واحدة، ومنع الزيادة (١١) لقوله على الليل مثنى مثنى مثنى مثنى أ(١١)، فقيصرها على هذا اليقدر، فدل على نفى ما زاد على، ولانه عدد زائد على عدد الفرائض فأشبه ما زاد على الثمان.

فصل

يجوز الجهر في النافلة ليلاً، واختلف في ذلك نهارًا، فقيل: جائز، وقيل: مكروه، فوجه الجواز [] (٣) للتنفل، فجاز أن تؤدى فيه سرًا وجهرًا كالليل، ولأنها صفة لأداء القراءة تجوز في الفرض، فجازت في النفل على الإطلاق أصله [إلا] (٤).

هذا فى النفل المبتدأ، فأما فى السنن المرتبة المؤقتة فإنها مستقرة على ما ورد به الشرع فيها من إسرار أو جهر، ووجه الكراهة أن النفل تابع للفرض والقراءة فى فرائض النهار سرا، فكذلك فى نفله، ولأن زمان الفرائض لما انقسم إلى جهر وإخفات فكذلك زمان النفل.

⁽١) انظر الاختيار للموصلي (١/ ٨٨)، الهداية للمرغيناني (١/ ٧٢).

⁽۲) أخرجه البخارى: الوتر (۲/ ۵۰۶) - (۹۹۰)، ومسلم: المسافرين (۱۲/۱) - (۱۲/۰).

⁽٣) مطموس في الأصول.

⁽٤) مطموس في الأصول

فصل

الإمامة جائزة في النافلة (١١)، لأن رسول الله عليه قد أم فيها (٢)، وكذلك السلف بعده، ولأن الإمامة جائزة في السنن الراتبة، فكذلك في النوافل.

فصل

والدعاء جائز فى جميع الصلاة إلا فى الركوع، والأفضل الاجتهاد فيه فى السجود، وإنما قلنا ذلك لقوله على السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقمن أن يستجاب لكم (٢٠)، وروى «أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً فاجتهدوا فى الدعاء)(٤).

فصل

ويجوز أن يدعو لكل ما يحتاج إليه، وكل أمر يجوز أن يدعو به خارج الصلاة، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إنه لا يدعو إلا بألفاظ القرآن وما قاربها^(ه)، لما روى: أن رسول الله على كان يدعو في صلاته فيقول: «اللهم أتج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبى ربيعة والمستضعفين بمكة» (اللهم أشدد وطأتك على مضرواجعلها عليهم سنين كسنين يوسف» (٧)، ولقوله: «وأما السجود فاجتهدوا فيه

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٩٦).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) أخرجه مسلم: الصلاة (١/ ٣٤٨) ح (٧٠ / ٤٧٩)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٣٠) ح (٨٧٦)، والنسائي: التطبيق (٢/ ١٤٨) (باب: تعظيم الرب في الركوع).

⁽٤) أخرجه مسلم: الصلاة (١/ ٣٥٠) ح (٢١٥/ ٤٨٢)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٣٠) ح (٨٧٥)، والنسائى: التطبيق (٢/ ١٨٠) (باب: أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل).

⁽٥) قال صاحب الفتاوى: (وليس فى القنوت دعاء موقت كذا فى التبين والأولى أن يقرأ: اللهم إنا تستعينك ويقرأ بعده: اللهم اهدنا فيمن هديت ومن لم يحسن القنوت يقول: ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار. كذا فى المحيط أو يقول: اللهم اغفر لنا ويكرر ذلك ثلاثًا وهو اختيار أبى الليث كذا فى السراجية)، انظر الفتاوى الهندية (١/١١١)، بدائع الصنائع (٢٧٣).

⁽٦) أخرجه البخارى: التفسير (٨/ ٧٤) ح (٤٥٦٠)، ومسلم: المساجد (٢٦٦/١) ح (٢٩٥/ ٢٧٥). (٧) تقدم تخريجه. (جزء من الحديث المتقدم).

بالدعاء (۱)، فلم يفرق، ولأن كل دعاء جاز أن يدعى به خارج الصلاة جاز أن يدعى به فيها، أصله: ما ورد به القرآن.

فصل

وإذا أصاب الإمام حدث فى صلاته استخلف من يتم بهم (٢)، لأنه لم يتعمد الفساد، وإذا كان بغلبة فلم يتعد الفساد إلى صلاة من خلف، ولزمه الاستخلاف لتعذر الائتمام من جهته، فإن فعل وإلا قدموا لأنفسهم ليتموا الصلاة على ما دخلوه عليه فيها من الجماعة، فإن لم يفعلوا وصلوا أفرادا جاز إلا فى الجمعة، وإن تقدم رجل منهم ابتداء فأتم بهم جاز لأن ذلك من مصلحة الصلاة كما لو قدموه.

فصل

ومن أم غير متطهر فإن كان ساهيًا لم يلزم من خلفه إعادة، وإن كان عامدًا لزمتهم الإعادة إذا علموا، وقال أبو حنيفة: تلزمهم الإعادة في الموضعين^(۲)، وقال الشافعي: لا إعادة عليهم في الموضعين^(٤)، فدليلنا على أنه لا إعادة عليهم إذا كان ساهيًا ما روى: وأنه على كبر ساهيًا في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ثم رجع وعليه أثر ماء)^(٥)، ولم يأمرهم بالإعادة، ولأن بطلان طهارة الإمام على غير التعمد لا يوجب بطلان صلاة المأموم، أصله: إذا سبقه الحدث.

فصل

ودليلنا على لزوم الإعادة لهم فى العمد: أنه فاسق بذلك الفعل فلم يجز الائتمام به، والأصل فيه: أن الائتمام يسقط به ركن عن المأموم هو شرط فى صحة الصلاة فى حال الانفراد فيسقط عنه بفعل الإمام، وذلك ما لا يصل إليه المأموم إلا بغالب الظن والبناء على الظاهر، والعلم بفسقه يمنع ذلك. فيجب منع الائتمام به، فأما الإمام

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٣٤).

⁽٣) انظر بدائع الصنائع (٢٢٦/١)، القتاوى الهندية (٩٣/١).

⁽٤) انظر مجموع شرح المهلب (٢٥٨/٤)، روضة الطالبين (١/ ٣٥١).

⁽٥) آخرجه البخارى: الغسل (٢/١٥٤) ح (٢٧٥)، ومسلم: المساجد (١/٢٢١) ح (١٠٥/٥٠٨) بنحوه، ومالك في الموطأ: الطهارة (٤/١١) ح (٧٩).

فتلزمه الإعادة في الموضعين لأنه مصلٌّ على غير طهر.

فصل

ويستحب للإمام أن يقوم بعد سلامه، لما روى صهيب رضى الله عنه أنه على إذا سلم لم يجلس إلا قدر ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام(١١)، وروى نحوه عن جملة من الصحابة منهم: أبو بكر وعمر وعلى، ومن أصحابنا من يقول: إن هذا في الصلوات التي يتبعها نافلة دون ما لا يتنفل بعده، والله أعلم.

فصل

ولا يمر أحد بين يدى مصل ((۱) لنهيه عن ذلك، وقوله: (لو يعلم المار بين يدى المصلى ما عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له ((۱) وقوله على: (إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحداً يمر بين يديه ، وليدرأه ما استطاع ، فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان (۱).

فصل

ويدفع المصلى من نفسه ما يمر بين يديه من دابة أو إنسان دفعًا خفيقًا لا يشغله عن صلاته، للحديث الذي رويناه، فإن أبي تركسه، ولا يتناول أحد من أحد شيئًا بين يدى المصلى لأن ذلك في معنى المرور⁽⁰⁾.

فصل

ولا يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلى، خـلاقًا لمن قال: يقـطعها الحـائض

⁽۱) أخرجه مسلم: المساجد (۱/ ٤١٤) ح (٥٩١/١٣٥)، وأبو داود: الصلاة (٢/ ٨٥) ح (١٥١٣) والترمذي: الصلاة (٢/ ٩٧) ح (٣٠٠) عن ثويان رضي الله عنه.

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۱۰۹/۱).

⁽٣) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٩٦) ح (- ٥١)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣٦٣) ح (٢٦٢/٧.٥).

⁽٤) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٩٣) ح (٥٠٩)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣٦٢) ح (٢٥٨/ ٥٠٥)، ولفظه لمسلم.

⁽٥) انظر الكاني (١/ ٢١٠).

والحمار والكلب الأسود^(۱)، لأن المرور بين يديه لا يوجب قطع الصلاة كسمرور الطاهر وغيره من الحيوان.

فصل

ويستحب له أن يصلى فى المواضع التى لا يأمن مرور الناس بين يديه فيها إلى سترة، لأنه على كان تركز له العنزة (٢) فيصلى إليها (٣) [](٤)، حتى يأمن ذلك، وأقل ما يجزى قدر عظم الذراع فى جلة الرمح ونحوه، لأن ذلك مروى عنه على (٥)، وروى مؤخرة الرحل (١)، لأن ما دون ذلك لا يقع به استتاره للطافته وصغره، ولهذا قلنا: إنه لا يخط بين يديه خطًا لأنه لا يتبين للمجتاز إذ لا شخص له يحول بين المار والمصلى.

فصل

ولا يحتاج المصلى إلى البيت إلى سترة بينه وبين الطائفين، لأن الطواف صلاة فهو كمصلى بين يديه صف يصلون، ولأن البيت [[الله عن الأحد المصلين أولى بالمنع من الآخر.

فصل

وإذا نصب الإمام سترة كانت له ولمن خلفه، لأن المار يعلم أنهم في صلاة فيمتنع من المرور، لأنه لا يمكاد يقع ذلك بين الإمام والصف وإنما يقع بين يدى المسلى إلى الفضاء.

⁽۱) قال ابن قدامة: (ولا يقطع الصلاة إلا الكلب الاسود البهيم هذا المشهدور عن أحمد وفي رواية أخرى عنه أنه يقطعها أي: الكلب الأسود والمرأة إذا مرت والحمار)، انظر المغنى لابن قدامة (۲/ ۸۰)، المحرر لمجد الدين بن تيمية (۲/ ۷۱).

⁽٢) هي رُمُيّح بين العصا والرمح فيه زج، انظر القاموس للحيط (٢/ ١٨٤).

⁽٣) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٨٥) ح (٤٩٩)، ومسلم: الصلاة (١/ ٣٦١) ح (٢٥٢/ ٣٠٥).

⁽٤) طمس في جميع النسخ.

⁽٥) عند البخارى ومسلم بلفظ (كان إذا خرج يوم العيد، أمر يالحربة فتوضع بين يديه. . . ، ، أخرجه البخارى: الصلاة (١/٢٤٥) ح (٤٩٤)، ومسلم: الصلاة (١/٣٥٩) ح (٢٨٩/١).

⁽٦) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٩١) ح (٥٠٧)، عن ابن عمر رضى الله عنهما، ومسلم: الصلاة (٣٥٨/١) ح (٣٤٣/ ٥٠٠) عن عائشة رضى الله عنها.

⁽٧) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ.

فصل

ویکره أن یصلی إلی الحلق والنیام، لأن الحلق یشغلون قلبه بحدیثهم، والنائم ربما بدت منه عورة أو حدث(۱)، وقد روی: «ولا أصلی إلی نائم ولا محدث)(۲).

فصل

ويكره استتار الرجل بالمرأة، لأنه يتذكر منها ما يفسد صلاته أو يشغل قلبه إلا أن يكون نمن يأمن ذلك منها، ولا بأس به بالصبى إن كان يثبت ولم [يتحرك] (٢٠)، بحيث لا يؤمن أن يتركه، وكذلك الاستتار بالبعير جائز وبالبقرة والشاة، ولا ينبغى ذلك في الخيل والبغال والحمير لأجل انعزالها.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢١٠).

 ⁽۲) أخرجـه أبو داود: الصلاة (۱/ ۱۸۲) ح (۱۹۶)، وابن ماجه: الإقامة (۱/ ۳۰۸) ح (۹۰۹)،
 انظر نصب الراية (۲/ ۹۲).

⁽٣) مطموس في الأصول ولعله الصواب.

والجمعة (١) فرض على الأعيان (٢)، لقوله تعالى: ﴿يا أَيِها الذِّين آمنوا إِذَا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله الله [الجمعة: ٩]، وقوله ﷺ: (الجمعة على من سمع النداء) (١)، وقوله: (من تركها ثلاثة متوالية طبع الله على قلبه) (١)، للإجماع (٥) عن يعتمد على قوله.

فصل

ووقتها بعد الزوال، خلافًا لمن أجارها قبله (٢)، لقوله تعالى: ﴿أَقُمُ الصَّلاةُ لَدُلُوكُ الشَّمس﴾ [الإسراء: ٧٨]، وولاته ﷺ: كان يـصليها إذا زالت الـشمس، (٧)، وعلى ذلك مضى السلف، ولأنها ظهر فأشبهت الظهر في كل يـوم، ويدل على أنها هي الظهر أن كل واحدة منهما تسقط بالأخرى وتنوب منابها إذا أديت على شرائطها.

(۱) عرف ابن عرفة صلاة الجسمعة في حدوده بقوله: (ركعتان تمنعان وجدوب الظهر على رأى أو تسقطها على آخر، انظر شرح حدود ابن عرفة (۱/ ١٣٥).

⁽٢) أي: هي فرض على كل مكلف وقد سبق تعريف الفرض العيني.

⁽٣) أخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ٢٧٧) ح (١٠٥٦)، والبيهقى فى الكبرى (٣/ ٢٤٧) ح (٥٥٨١)، انظر تلخيص الحبير (٢/ ٧٠) ح (٣٣).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصلاة (٢/٦٧١) ح (١٠٥١)، والترمـذى: الصلاة (٣٧٣/٢) ح (٥٠٠)، وقال: حسن، والنسائى: الجمعة (٣/ ٧٣) (باب التشديد فى التخلف عن الجمعة)، وابن ماجه: الإقامة (١/ ٣٥٧) ح (١١١٥)، ومالك فى الموطأ: الجمعة (١/ ١١١) ح (٢٠)، وأحمد: المسند (٣/ ٥١٩) ح (١١٥٠٤).

⁽٥) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٣٨)، المغنى لابن قدامة (٢/ ١٤٢).

⁽٦) ممن قال بهذا بعض الحنابلة فقد قال صاحب الشرح: (وقال القاضى وأصحابه: أوله أول وقت صلاة العيد، ورواه عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: نذهب إلى أنها كصلاة العيد قال مجاهد: ما كان للناس عيد إلا في أول النهار وقال عطاء: كل عيد حين يمتد الضحى الجمعة والافتحى والفعر)، الشرح الكبير (١٤٣/١)، المحرر لمجد اللين بن تيمية (١٤٣/١).

⁽٧) أخرجه البخارى: الجمعة (٢/٤٤٩) ح (٤٠٩) عن أنس رضى الله عنه، ومسلم: الجمعة (١/ ٥٠٩) ح (١/ ٨٦٠) عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه رضى الله عنهما.

فصل

والمشى إليها أفضل من الركوب، الأنه على كان يمشى إليها» (١)، ولقوله: الا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات... فذكر: الوكثرة الخطا إلى المساجد» (١)، ولأن الفضيلة في الطاعات بكثرة المشاق، وهذا للقادر على المشى من غير ضرورة تلحقه، فأما إن منعه طين أو مطر أو بعد مكان أو كان شيخًا كبيرًا أو مريضًا فله أن يركب.

فصل

وشروط الجمعة خمسة: إمام ومسجد وجماعة وخطبة ومـوضع استيطان وإقامة (٢٦)، وإنما قلنا: إن الإمام من شـرطها لأن النبى على صلى بأصحابه، ولأن النداء من سـنتها والنداء لا يكون إلا للجماعة والإمام من وصف الجماعة.

فصل

وإنما شرطنا المسجد لأنه على صلاها في المسجد، ولم يصلها إلا فيه وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»(٤).

فصل

وإنما شرطنا الجماعة لأن الإمام يتضمنها، وليس لعددهم حد إلا أن يكونوا جمعًا يمكنهم الثواء (٥) في موضع واحد وتتقرى بهم قرية.

⁽١) عند ابن ماجه عن ابن عمـر بلفظ: (كان رسول الله ﷺ يخرج إلى العيد مــاشياً ويرجع ماشياً، أخرجه ابن ماجه: الإقامة (١/ ٤١١) ح (١٢٩٥) وإسناده ضعيف.

⁽۲) أخرجه مسلم: الطهارة (۲۱۹/۱) ح (۲۱۱/۱۱)، والترمذي: الطهارة (۲۱۲۱) ح (۵۱) والنسائسي: الطهارة (۲۱۲۱) (باب الغضل في ذلك)، ومالك في الموطأ: السفر (۱۲۱۱) ح (۵۵).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٤٩)

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) الثواء من الثوى وهي إطالة الإقامة، القاموس للحيط (٢١٠/٤).

فصل

وإنما شرطنا العدد ومنعنا إقامتها بالواحد والاثنين وشبهها، لأنه على صلاها في عدد، ولأن من شرطها المصر أو القرية لأجل الجمع.

فصل

وإنما لم نقل: إن من شرطها الأربعين وأجرناها بما دون ذلك من العدد إذا كانوا بعيث وصفنا خلاقًا للشافعى فى قوله: إنها لا تقام بأقل من أربعين (۱)، لقوله: «الجمعة على من سمع النداء» (۱)، وقوله: «الجمعة واجبة فى كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة (۱)، وروى أن أسعد بن زرارة صلاها بالمدينة فى بضعة عشر رجلاً حين بايع النبى النبى وروى أن أسعد بن زرارة صلاها بالمدينة فى بضعة عشر رجلاً حين العربين الأربعين عشر رجلاً، ولأن ما دون الأربعين جماعة يمكنهم الثواء وتتقرى بهم قرية فكانوا كأربعين لمن شرط الأربعين، ولا تنفصل من زيادة خمسة أو ستة أو نقصانه عنها.

فصل

وإنما شرطنا الخطبة خــلاقًا لعبد الملك(٥) وداود(١٦)، لأنه على صلاها بــخطبة(٧)، وقد

 ⁽١) قال الإمام الشافعى: (ولم أحفظ أن الجمعة تجب على أقل من أربعين رجلاً وقد قال غيرنا: لا تجب إلا على أهل مصر جامع)، انظر الأم للشافعى (١٦٩/١)، مغنى المحتاج (١/٢٨٢).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) أخرجه الدارقطني: سننه (٧/٢) ح (١) وذكره ابن حجر وقال: رواه الدارقطني وابسن عدى وضعفاه وهو منقطع، انظر تلخيص الحبير (٢/ ٦١).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصلاة (٢/ ٢٧٩) ح (١٠٦٩)، وابن ماجه: الإقامة (٣٤٣/١) ح (١٠٨٢)، والعدد الوارد في الحديث (أربعون رجلاً)، وذكره الحافظ ابن حجر وقال: إسناده حسن، انظر تلخيص الحبير (٢/ ٢٠) ح (٦).

⁽٥) قال الإمام النووى: (وحكى ابن المنذر عن الحسن البصرى أن الجمعة تصع بلا خطبة ويه قال داود وعبد الملك من أصحاب مالك)، مجموع شرح المهذب (٤/ ١٤/٤).

⁽٦) مجموع شرح المهذب (٤/٤١٥)، المحلى لابن حزم (٥٦/٥).

قال: «صلوا كما رأيتمونى أصلى» (١)، ولأنها فى الكتاب مجملة وبينها بفعله فوجب عتبار جميعه، وقال تعالى: ﴿وتركوك قائما ﴾ [الجمعة: ١١]، فذمهم على ترك الإنصات إليه، فدل ذلك على كونها شرطاً.

فصل

وإنما شرط الاستيطان للاتفاق على أنها لا تجب على أهل البوادى والمسافرين والذين لا قرار لهم ولا وطن^(٢).

فصل

وإنما سوينا بين المصر والقرى الصغار والكبار في وجوب الجمعة على أهلها إذا كانت القرية من البنيان واجتماع الناس فيها على صفة يمكن الإقامة والاستيطان فيها، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إنها لا تجب على أهل القرى ولا تجب إلا في مصر (٢٦)، لقوله عليه السلام: «الجمعة على كل مسلم) وروى: «الجمعة في كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة) والمقصود من هذا ضرب المثل أن صغرها لا يمنع إقامة الجمعة بها، وروى ابن عباس: «أن أول جمعة جمعت في الإسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله شرطها المصر كسائر الصلوات، واعتبارًا بالمصر بعلة أنه موضع بني للإقامة والاستيطان، وكون أهله عددًا ينعقد بهم الجمعة.

فصل

ويجب على كل من كان خارجًا عن المصر السعى إليها إذا كان من المصر على ثلاثة أميال أو ما قاربها، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: «إنه لا يلزم من كان خارجًا من المصر

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (ص ٣٨)، المغنى (٢/١٧٣).

⁽٣) انظر الاختيار للموصلي (١٠٦/١)، بدائع الصنائع (٢٥٩/١).

⁽٤) آخرجه أبو داود: الصلاة (١/ ٢٧٩) ح (١٠٦٧)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٦٠) ح (٦٣٢٥) والطبراتي في الكبير (٨/ ٣٢١) ح (٢٠٢٨)، انظر تلخيص الحبير (٢/ ٦٩) ح (٣١).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) أخرجه البخارى: الجمعة (٢/ ٤٤١) ح (٨٩٢)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٧٩) ح (١٠٦٨).

المجيء إليها، قربت مسافته أو بعدت (١) ، لقوله تعالى: ﴿إِذَا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فعم، وقوله على الجمعة على من سمع النداء (٢) ، ولأنه صحيح لو كان في المسجد لزمته الجمعة فوجب إذا كان على مسافة من المصر بحيث يسمع منها النداء أن تلزمه، أصله: إذا كان في البلد لأنها مسافة يسمع منها نداء الجمعة بالمصر فلزم أهلها السعى إليها فهو من جملة من كان بأطراف المصر.

فصار

وإنما حددنا بشلاتة أميال وما قاربها، خلاقًا للشافعي وغيره بمن زاد في ذلك أو نقص (٢٦)، لأن تلك عادة ما يسمع منه النداء إذا كانت الرياح ساكتة والأصوات هادئة، وكان المؤذن صيتًا وذلك معلوم بالتجربة والعادة بمن جربه وأمتحنه، وقد روى في بعض الأحاديث، «الجمعة على من كان من المصر على ثلاثة أميال)(١٤) ولأن أهل العوالي(٥) كانوا يشهدون الجمعة مع رسول الله على أمره، وهم بالعوالي على ثلاثة أميال(١٦).

فصل

إذا ثبت ذلك فالاعتبار بأن يكون بينه وبسين موضع النداء من المصر هذه المسافة، ولا يراعى أن يكون بينه وبين طرف المصر ثلاثة أميسال إذا كان بين طرف المصر وبين موضع

⁽١) الهداية للمرغيناني (٨٩/١)، الاختيار للموصلي (١٠٧/١).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) قال الإمام النووى: (تجب على من يمكنه إذا فعلها أن يرجع إلى أهله قيسيت قيهم وقال الزهرى: تجب على من بينه وبين البلد سنة أميال وقال مالك والليث: ثلاثة أميال وقال محمد ابن المنذر وربيعة أربعة: أميال وهي رواية عن الزهرى. وقال أبو حنيفة: وسائر أهل الرأى: لا تجب على من هو خارج البلد سمع النداء أم لا وحكى الشيخ أبو حامد عن عطاء أنها تجب على من هو على عشرة أميال)، مجموع شرح المهذب (٤٨٨/٤).

⁽٤) انظر مصنف ابن أبى شيبة (٢/٤/٤)، وأخبرج الحافظ الأحاديث الدالة على الأكثر من ثلاثة أميال من طرق فى «الكبرى» فى الجمعة (٣/٢٤٩ _ ٢٥٠) ح (٣٥٩٥، ٥٩٩٥، ٥٥٩٥، ٥٩٥٥).

⁽٥) مكان بالمدينة على بعد أربعه أميال أو ثلاثة وقيل: ستة، وقيل: هي عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها، وأما ما كان من جهة تهامتها فيقال لها: السافلة) بتصرف، انظر فتح البارى (٢/ ٣٥ ـ ٣٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: الجمعة (٢/٤٤٧) ح (٩٠٢)، ومسلم: الجمعة (٢/ ٥٨١) ح (٦/ ٧٤٧).

النداء مسافة أخرى، لأن ذلك يوجب السعى إلى الجمعة من خمسة أميال و [](١)، وذلك غير واجب.

فصل

ولا تجب الجمعة على عبد خلاقًا لداود (٣) لقوله ﷺ: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جـماعة إلا أربعـة فذكر العـبد المملوك (٣). وهي عبـادة [علقت] بوضع مخصوص يتعلق بقطع مسافة كالحج، ولأنه ذو نقص في نفسه، مؤثر في قول شهادته، كالمرأة ولا يلزم عليه [الفاسق] (٥) لنقصه في فعله لا في نفسه.

فصل

اختلف فى إمامته فى الجمعة، فقال ابن القاسم: لا تجوز، وقال أشهب: تجوز ولابن القاسم أن كل من تلزمه الجمعة لنقص فى نفسه لم يصح أن يكون إمامًا فيها، أصله: المرأة والصبى، ولأشهب أن كل من جاز أن يكون إمامًا للرجال فى غير الجمعة من الفروض جاز أن يكون لهم إمامًا فى الجمعة، أصله: الحرة (٢)، وإنما قلنا فى الفروض احترازًا من الصبى.

فصل

ولا جمعة على المرأة ولا على الصبى، لقوله: «الجمعة على كل مسلم إلا أربعة العبد والمرأة والصبى والمريض» (٧)، ولأن الصبى ناقص عن بلوغ التكليف فلا تلزمه عبادات الأبدان، فأما المريض فإن كان مرضه لا يمنعه السعى فالجمعة عليه، وإن كان مانعًا له منها سقطت الجمعة عنه، وأما المسافر فلا جمعة عليه، لأنه لا جماعة عليه لأن

⁽١) مطموس في جميع النسخ.

 ⁽۲) قال في المجموع: (وقال داود: تجب عليه مطلقًا وهي رواية عن أحمد)، انظر مجموع شرح الهذب (٤/ ٤٨٥).

⁽٣) تقدم تخزيجه.

⁽٤) ثبتت في (١) (إضافات).

⁽٥) ثبتت في (أ) (القياس).

⁽٦) انظر المدونة الكبرى (١٤٦/١).

⁽٧) تقدم تخريجه.

من شرطها الإقامة ومن حضرها من هؤلاء أجزأتهم عن فرضهم.

فصل

وليس من شرط وجوب الجمعة ولا من شرط صحتها ولاية من السلطان، خلافًا لأبى حنيفة (1)، لقوله: ﴿إِذَا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فعم، ولم يشترط إذن السلطان، ولأن السلطان لا يكون شرطًا في وجوب الصلوات اعتبارًا بسائر الصلوات.

فصل

الأفضل أن يخطب على وضوء، لأن ذلك فعل رسول الله على والسلف بعده، ولأنها آكد من الأذان لأنها شرط في صحة الجمعة، والأذان ليس بشرط فإذا استحب ذلك في الأذان ففي الخطبة أولى، وإن أذن وخطب محدثًا كره له ذلك وجاز، خلاقًا للشافعي في أحد قوليه (٢)، ولأنه ذكر للصلاة يتقدم عليها فلم يكن من شرطه الطهارة كالأذان والشهادتين.

فصل

إذا اقتصر على التهليل والتسبيح، قال ابن عبد الحكم: يجزيه من الخطبة، وقال ابن القاسم: لا يجريه إلا أن يأتى بما يكون عند العرب خطبة، فلابن عبد الحكم أنه أتى بلفظ فيه تعظيم لله وتكبير فأجزاه من الخطبة، أصله: إذا طال ووصله بأمثال أو ضم إليه موعظة، ولابن القاسم أنه إن لم يقع عليه اسم خطبة لم يجزه لقيام الدليل على اشتراط الاسم (٢).

⁽۱) قال الموصلى: (ولا بد من السلطان أو نائبه لأنه لولا ذلك لاخستار كل جماعة إمامًا فـلا. يتفقون على واحد فستقع بينهم المنازعة فـربما خرج الوقت ولا يصلون ولأن ذلك يفـضى إلى الفتنة ومع وجود السلطان لا). انظر الاختيار للموصلى (١/١٠)، بدائع الصنائع (١/٢٦١).

⁽۲) قال الإمام النووى: (هل يشترط فى صحة الخطبة الطهارة عن الحدث والنجس فى البدن والثوب والمكان وستر العورة) قولان، الجديد: اشتراط كل ذلك ثم قيل الخلاف مبنى على أنهما بدل من الركعتين. أم لا وقيل: على أن الموالاة فى الخطبة شرط أم لا قإن شرطنا الموالاة شرطنا الطهارة وإلا فلا)، انظر روضة الطالبين (٢/ ٢٧)، مجموع شرح المهلب (١٥/٤).

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٤٥).

صفة الخطبة أن يكون فيها كلام منظوم، يحمد الله تعالى فيه ويصلى على نبيه ويأتى بموعظة، فإن اقتصر على بعض ذلك أجزاه بعد أن يأتى بما يقع عليه الاسم، وقال الشافعى: لابد فيها من هذه الأصناف، ومعه شىء من القرآن، فإن أخل به فلا يجزيه (١١)، ودليلنا أنه أتى بما يقع عليه الاسم فأشبه إذا ضم إليه الموعظة والقراءة.

فصل

السنة فى الخطبة أن يجلس فى أولها ووسطها، الأنه على النه على النه على (٢)، فإن وصل ذلك ولم يجلس فقد ترك السنة وأجزاه، خلافًا للشافعي (٢)، لأنه إذا أتى بما يسمى خطبة فأشبه أن يأتى بها على الوجه الذى يتفق عليه.

فصل

للجمعة أذانان، أحدهما: عند الزوال، والآخر: عند جلوس الإمام على المنبر، وهذا الثانى آكد من الأول لأنه الذى كان يفعل على عهد النبى على وأما الذى يؤتى به عند الزوال، ففي أيام عثمان رضى الله عنه لأن الناس كشروا^(٤) واحتاج إلى زيادة في إعلامهم، ويؤذن لها على المنار لأنه كذلك كان يفعل في عهده عليه الصلاة والسلام، فأما أذانهم جميعًا بين يدى الإمام وهو على المنبر، فإنه محدث أنشىء في زمان بعض بني أمية، ويأخذ الإمام في الخطبة بعد الفراغ من الأذان الذي يؤتى به وهو على المنبر.

فصل

ويمنع الناس بعد جلوس الإمام على المنبر وأخذ المؤذنين في الأذان من البيع والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الذِّينَ آمنوا إِذَا نُودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر

⁽١) الأم للشافعي (١/٨٧١)، روضة الطالبين (١/ ٢٤ ـ ٢٥).

 ⁽۲) آخرجه أبو داود: الصلاة (۱/ ۲۸٤) ح (۱۰۹۲)، وذكره الحافظ الزيلعي وقال: والعمرى فيه
 مقال، انظر نصب الراية (۲/ ۱۹۲ – ۱۹۷).

⁽٣) لانه يرى أن الجلسة بينهما واجبة على الإمام، الأم للشافعي (١٧٧/١)، المهذب للشيرازي (١١١/١).

⁽٤) أخرجه البخاري في الجمعة (٢/٤٥٧) ح (٩١٢)، وأبو داود: الصلاة (١/٣٨٣) ح (١٠٨٧).

الله وذروا البيع الجمعة: ١٩، ولا خلاف في ذلك، فإن باع بعض من تلزمه الجمعة في ذلك الوقت فسخ البيع على الظاهر من المذهب، خلاقًا لأبي حنيفة (١) والشافعي (٢)، لأن النهى يدل على فساد المنهى عنه، ولأنه عقد منع لأجل حتى الله تعالى والتشاغل بعبادة لا يصلح قضاؤها فأشبه النكاح في العدة.

فصل

إذا دخل والإمام في الخطبة جلس ولم يركع، خـلاقًا للشافعي (٣)، بقوله: ﴿إِذَا قَلْتُ لَصَاحِبُكُ أَنْصَتُ وَالإَمامِ يَخْطُبُ فَقَدُ لَغُوتٍ (٤)، فَنَبُهُ بِذَلِكُ عَـلَى أَنْ مَا كَانَ أَكَـثرُ مَنْهُ أَلْكُمَ وَلَامَامِ وَلَامَامِ يَخْطُبُ فَيَجْبُ مَنْعَهَا، أَصِلُهُ: إِذَا كَانَ جَالِسًا، وَلَانَ فِي ذَلْكُ ذَرِيعَةً إِلَى التشاغل عن الإمام والتهاون لخطبته وترك الإنصات له.

فصل

والإنصات له واجب، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَى القَرآن فَاسَتَمَعُوا لَهُ وانصَتُوا﴾ [الأعراف:٢٠٤]، قيل ذلك في الخطبة، ولقوله: ﴿إِذَا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت (٥)، هذا تنبيه على منع كل تشاغل عن الإنصات من حديث أو صلاة أو قراءة أو أي شيء كان.

فصل

ولا يسلم إذا صعد على المنبر، خلافًا للشافعي(٦)، ولأنه لـم يرد في شيء من

⁽١) قال المرغـيناني: (وذلك يكره ولا يفسد به البـيع لأن الفساد في مـعنى خارج زائد لا في صلب العقد ولا في شرائط الصحة)، انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٥٩)، الاختيار للموصلي (٢/ ٣٢).

 ⁽۲) وعنده يكره أيضًا، قال النووى: (وأما البيع فإن كان قبل الزوال لم يكره وإن كان بعده وقبل ظهور الإمام كره فإن ظهر الإمام وأذن المؤذن حرم. ولا يبطل البيع)، انظر مجموع شرح المهذب (٤/ ٠٠٥).

⁽٣) قال الإمام الشافعى: (فأمر من دخل المسجد والإمام يخطب والمؤذن يؤذن ولم يصلُّ ركعتين أن يصليهما ونأمره أن يخففهما فهإنه روى فى الحديث أن النبى الله المر بتخفيفهما)، انظر الأم (١/ ١٧٥)، روضة الطالبين (٢/ ٣٠).

⁽٤) أخرجه البخاري: الجمعة (٢/ ٤٨٠) ح (٩٣٤)، ومسلم: الجمعة (٢/ ٥٨٣) ح (١١/ ٨٥١).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) قال النووى: (قال أصحابنا يسن للإمام السلام علمي الناس مرتين إحداهما عند دخوله المسجد =

الروايات الثابتة عن النبى على الله أنه كان يسلم، وإنما هو شىء محدث، ولأن صعوده على المنبر تشاغل بافتتاح عبادة وليس فى العبادات ما سن فيه سلام الإمام على من أمَّه، ولأنه ذكر يتقدم للصلاة فأشبه الأذان ولأنها خطبة كالثانية.

فصل

والقراءة في الجمعة جهرا، ولأنه على كان يجهر فيها بالقراءة، ولأنها صلاة بخطبة، وكل صلاة بخطبة فالقراءة فيها جهرا، ويستحب في الأولى بسورة الجمعة، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إن الجمعة وغيرها سواء (۱۱)، ولأنه على كان يقرأ بها في صلاة الجمعة، ويداوم عليها (۱۲)، ولانها تشتمل على أشياء من أحكام الجسمعة: من وجوب صلاتها والسعى والمبادرة إلى فعلها وترك ما يشغل عنها من البيع نصًا وتنبيهًا وأحكام الخطبة ووجوب الإنصات، فكانت أولى من غيرها، وأما الشانية فقد روى: وأنه على كان يقرأ إذا جاءك المنافيةون... (۱۵)، وروى: ﴿هل أتاك حمديث الغاشية... (۱۵)، وروى: ﴿هل أتاك حمديث الغاشية... (۱۵)، وروى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى... (۱۵)، وكل ذلك واسع.

ومن أدرك مع الإمام ركعة من الجمعة ضم إليها أخـرى، لأنه بإدراكه ركعـة منها

يسلم على من هناك وعلى من عند المنبر إذا انتهى إليه _ الثانية _ إذا وصل أعلى المنبر وأقبل
 على الناس بوجهه يسلم عليهم، مجموع شرح المهذب (٢/ ٥٢٧)، روضة الطالبين (٢/ ٣١).

⁽۱) قال الشيخ الكاسانى: (وينبخى للإمام أن يقرأ فى كل ركعة بفاتحة الكتاب ومسورة مقدار ما يقرأ فى صلاة الظهر ولو قرأ فى الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفى الثانية بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفى الثانية بفاتحة الكتاب وسورة المنافقين تبركا بفعل رسول الله على فحسن فإنه روى أنه كان يقرأهما فى صلاة الجمعة وروى أنه قرأ فى صلاة العيمدين والجمعة سبح اسم ربك الأعلى والغاشية فإن تبرك بفعله وقرأ هذه السورة فى أكثر الأوقات فنعم ما فعل ولكن لا يواظب على قراءتها بل يقرأ غيرها فى بعض الأوقات حتى لا يؤدى إلى هجر يعض القرآن ولئلا تظنه العامة حتماً ويجهر بالقراءة فيها لورود الأثر فيها بالجهر)، انظر بدائع الصنائع للكاسانى (١/ ٢٦٩).

⁽٢) آخرجـه مسلم: الجمعـة (١/ ٩٩٥) ح (٦٣/ ٨٧٨)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٩١) ح (١١٢٣) و ومالك في الموطأ: الجمعة (١/ ١١١) ح (١٩١).

⁽٣) آخرجـه مسلم: الجمعـة (٢/ ٥٩٧) ع (٢١/ ٨٧٧)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٩٢) ع (١١٢٤) و الترمذي: الصلاة (٢/ ٣٩٦) ع (٥١٩).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) أخرجه مسلم: الجسمعة (٢/ ٩٩٨) ح (٢٢/ ٨٧٨)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٩١) ح (١١٢٢)، والنسائي: الجمعة (٢/ ٩١) (باب ذكر الاختلاف على النعمان بن يشير).

مدرك لها، وإن أدركه بعد رفع رأسه من الركعة الثانية فقد فاتته، فيصلى ظهراً أربعاً، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه يصلى جمعة (١) لقوله: لمن أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها» (٢)، فدل أن ما دونها لا يقع به الإدراك، وروى أيضًا فى الجمعة، وإن أدركهم فى التشهد صلى أربعًا، ولأنه أدركه بعد رفعه من الركوع فأشبه إدراكه بعد قعوده قدر التشهد.

فصل

من صلى الظهر يـوم الجمعـة في بيته قـبل صلاة الإمام فـلا يجزؤه (٣)، لأن فرض الوقت الجمـعة فلا تسقط إلا بفـعلها، يدل عليه قـوله تعالى: ﴿فاسعـوا إلى ذكر الله﴾ [الجمعة: ٩]، وقوله ﷺ: «الجمعة حق واجب على كل مسلم (٤)، وكذلك لو صلاها في وقت أو سعى إلى الجمعة لأدركها أو ركسعة منها، وإن كان في وقت لو مضى إليها لم يدرك منها ركعة أجزاه لأنه لا يقدر حينتذ على فعلها.

فصل

من فاتته الجمعة ضربان: معذور يظهر عذره مثل المرضى، والمحبسين ومن أشبههم وهؤلاء يجوز لهم أن يصلوا الظهر في جماعة لأنهم على الأصل وظاهر العذر، ومنهم من لم يظهر عذره فيكره له أن يصلى الظهر في جماعة (٥) خلاقًا للشافعي (٦)، ولأن في ذلك نظرًا لأهل البدع أن يتركوا الجمعة ويصلوا الظهر خلف من يعتقدون إمامته وجواز

⁽۱) قال المرغينانى: (ومن أدرك الإمام فى التشهد أو فى سجود السهو بنى عليها الجمعة عندهما وقال محمد رحمه الله: إن أدرك مسعه أكثر الركعة الثانية بنى عليها الجمسعة وإن أدرك أقلها بنى عليها الظهر لأنه جسعة من وجه ظهر مسن وجه لفوات بعض الشرائط فى حسقه فيصلى أربعًا اعستبارًا للظهر، انظر الهداية (١/ ٩١)، الفتاوى الهندية (١/ ١٤٩).

⁽۲) أخرجه البخارى: المواقيت (۲۸/۲) ح (۵۸۰)، ومسلم: المساجد (۲۲۳/۱) ح (۲۰۷/۱٦۱).

⁽٣) انظر الكافى لابن عبد البر (٢٤٩/١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انظر المدونة الكبرى (١٤٨/١).

⁽٦) قال الخطيب الشربيني: (ومن لا جمعة عليهم وهم ببلد الجسمعة تسن الجماعة في ظهرهم في وقتها في الأصح لعموم الأدلة الطالبة للجماعة والثاني لا لأن الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة أما إذا كانوا في غير بلد الجمعة فإنها تستحب لهم إجماعًا كما في المجموع)، انظر مغنى المحتاج (٢٧٩/١).

الصلاة خلفه ويظهرون أن الصلاة فاتتهم.

فصل

من أصابه حدث يوم الجمعة لم يلزمه استئذان الإمام فى الخروج لطهارته لأن استئذان الإمام بما يجب فيما إليه منعه والإذن فيه، وهذا مما لا يجوز له منعه لو أراده، فكان كاستئذان فى خلع عمامته أو نعله أو غير ذلك مما لا إذن له به، وقوله تعالى:
﴿وَإِذَا كَانُوا مِعْهُ عَلَى أَمْرُ جَامِعُ لَمْ يَنْهِبُوا حَتَّى يستأذنوه ﴾ [النور: ٢٦] وارد فى غير هذا.

فصل

إذا اتفق عيد وجمعة لم يسقط أحدهما الآخر، خلافًا لمن قال: إن حضور العيد يكفى عن الجمعة (۱)، لقوله تعالى: ﴿إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله الجمعة : ١٤، وقوله على: «الجمعة على كل مسلم» (١)، ولأن شرائط الجمعة موجوده فلزم أداؤها، أصله: إذا لم يكن يوم عيد لأن صلاة العيد سنة فلم تسقط فرضًا، أصله: الكسوف، ولأن الجمعة آكد من العيد لأنها فرض فإذا لم يسقط الأضعف كان الأضعف أولى بأن لا يسقط الأكبر.

فصل

لا تنعقد جـمعتان فى مصر واحـد، خلافًا لمن أجازه (٣)، لأن النبى على الم يجـزها إلانى موضع واحد، ولو جازت فى أكثر منه لبينه قولاً وفعلاً، ولأنه مصر انعقدت فيه الجمعة فلم تنعقد فيه أخرى كالثالثة والرابعة.

⁽۱) بمن قال بسقوطها الشعبى والنخعى والأوزاعى وقيل هذا مذهب عمر وعثمان وعلى وسعيد وابن عمر وابن عباس وابن الزبير والحنابلة)، انظر المغنى لابن قدامة (۲۱۲/۲).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) قال الكاسائى: (وأما إقامة الجمعة فى مصر واحد فى موضعين فقد ذكر الكرخى أنه لا بأس بأن يجمعوا فى موضعين أو ثلاثة عند محمد هكذا ذكر وعن أبى يوسف روايتان فى رواية قال: لا يجوز إلا إذا كان بين موضعين الإقامة نهر عظيم كلجلة أو نحوها فيصير بمنزلة مصرين وفى رواية قال: فيجوز فى موضعين إذا كان المصر عظيماً ولم يجز فى الثلاث وإن كان بينهما نهر صغير لا يجوز فإن أدوها فى موضعين فالجمعة لمن سبق منهما: وروى محمد عن أبى حنيفة أنه يجهوز الجمع فى موضعين أو ثلاثة أو أكشر من ذلك)، بدائع الصنائع (١/ ٢٦٠)، الهداية للمرغيناتى (١/ ٨٩٠).

غسل الجمعة سنة مؤكدة، لقولمه: «من جاء الجمعة فليغتسل)(١)، وقوله: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم)(٢)، وليس بواجب لزوم وحتم، خلاقًا لمن ذهب إلى ذلك (٢)، لقوله: «من جاء الجمعة فتوضأ فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل)(٤)، ولأنها صلاة شرعية فلم يكن من شرطها غسل ذائد على رفع الحدث كسائر الصلوات.

فصل

ومن سنته أن يكون واصلاً بالرواح^(٥) ، فإن تراخى عنه تراخيًا شديدًا لم يكن الغسل المأمور به، خلاقًا لابن وهب وسائر الفقهاء^(١)، لقوله: ﴿إذَا رَاحِ أَحَـدُكُم إلى الجمعة فليغتسل^(٧)، والشرط لا يتأخر عن المشروط، ولأن الغرض طيب البدن وزوال روائح المهن التى كان يتأذى بها، ومتى تأخر الرواح عنه زال هذا المعنى والله أعلم.

⁽١) أخرجه البخارى: الجمعة (٢/٤٤٣) ح (٨٩٤)، ومسلم: الجمعة (٢/٥٧٩) ح (٢/ ٨٤٤).

⁽٢) أخرجه البخارى: الجمعة (٢/ ٤١٥) ح (٨٧٩)، ومسلم: الجمعة (٢/ ٥٨٠) ح (٥/ ٨٤٦).

⁽٣) هذه إحدى الروايتين عند الإمام أحمد: قمال موفق الدين بن قمدامة: (ويستحب أن يغتسل ويتطيب: وعنه أن الغسل واجب والأول المذهب)، انظر الكافى لابن قمدامة (١/٣٣٤)، الشرح الكبير (ط. دار الفكر) (١/ ٤٨٥).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الطهارة (١/ ٩٥) ح (٣٥٤)، والترمذى: الصلاة (٢/ ٣٦٩) ح (٤٩٧) وقال: حسن، والنسائى: الجمعة (٣/ ٧٦) (باب الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة)، وأحمد: المسند (٥/ ٢١) ح (٢٠)، انظر تلخيص الحبير (٢/ ٧١) ح (٣٦).

⁽٥) انظر المدونة الكيرى (١٣٦/١).

⁽٦) قال النووى: (ولو اغتسل للجمعة بعد طلوع الفجر أجزأه عندنـا وعند الجمهور حكاه ابن المندر عن الحسن ومجاهد والنخـعى والثورى وأحمد وإسحاق وأبى ثور)، انظر مجـموع شرح المهذب (٥٣٦/١).

⁽۷) أخرجه البخارى: الجمعـة (۲/ ٤٣٠) ح (۸۸۲)، والنسائى: الجمعة (٣/ ٨٦) (باب حض الإمام في خطبته على الغسل يوم الجمعة).

باب

وصلاة الخوف بأذان وإقامة، لأنها صلاة تؤدى في جماعة كسائر الصلوات.

فصل

صلاة الخوف هى الصلاة المكتوبة، يحضر وقعها والمسلمون محاربون لعدوهم، ولا يخلو ذلك أن تكون فى حضر أو سفر، فإن كانوا فى سفر صلاها الإمام بهم مقصورة، يصلى بكل طائفة ركعة على ما نبينه، وإن كانوا فى حضر صلى بهم تامة بكل طائفة ركعتان، فإن كانت من الصلوات التى لا تقصر: فإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعة، وإن كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعة (١).

والوجه فيها أن يقسم الإمام العسكر فرقتين يصلى بإحداهما يقيم لأخرى بإزاء العدو، فيصلى بالطائفة التي معه ركعة إن كانوا في سفر، أو ركعتين إن كانوا في حضر، ثم تتم الطائفة التي معه ما بقى عليها وتسلم وتنصرف. وفي السفر يقوم إلى الثانية وينتظر مجيء الثانية قائمًا، وفي الحضر إذا خرج من التشهد في الركعة الثانية فيها روايتان:

إحداهما: أنه يشير إليهم بالفراغ ليتموا، فإذا بدأت الطائفة الأخرى قام وصلى بهم.

والأخرى: أنه يقوم إلى الثالثة فيعلم الناس فراغه فيتمون لأنفسهم، ثم إذا جاءت الطائفة الأخرى أتم بقية الصلاة. فإذا فرغ من تشهده ففيها روايتان إحداهما: أنه يشير إليهم فيتمون، والأخرى: أنه يسلم ثم يتمون بعد سلامه، وفي المغرب روايتان: إحداهما: أنه يشير إليهم بعد فراغه من تشهد الركعة الثانية، والأخرى: أنه يقوم إلى الركعة الثالثة فنتظر الفرقة الأخرى (٢).

فصل

وإنما قلنا: إن صلاة الخوف على هذه الصفة خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن الإمام

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٤٩).

⁽٢) المدونة الكبرى (١/ ١٤٩).

يصلى بالطائفة الأولى ركعة بسجدتيها ثم تنصرف فتقف بإزاء العدو، ثم تأتى الأخرى فيصلى بهم الركعة الثانية ويتشهد ويسلم، ثم تنصرف هذه الطائفة وتقف بإزاء العدو وتعود الطائفة الأولى فيقضون لأنفسهم ركعة وسجدتين وحدانًا وتتشهد وتسلم ثم تنصرف وتقف بإزاء العدو، وتأتى الأخرى فتقضى كذلك(١)، لأنا روينا صلاة الخوف من طريق صالح بن خوات، عن سهل بن أبى حثمة على الصفة التى ذكرناها(١)، وهم صاروا إلى أخبار رووها، فالكلام بيننا فى ترجيح الأخبار، فوجدنا أخبارنا أولى بالمصير اليها لأمور منها: أنها أكثر عددًا لأنها مروية عن ثلاثة من الصحابة، وسائر ما رووه مروى عن واحد إلا حديث ابن مسعود، وهو حديث مختلف عليه فيه(١)، ولأن ظاهر القرآن معنا: وهو قوله تعالى: ﴿فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا القرآن معنا: وهو قوله تعالى: ﴿فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا يسجدوا لأنفسهم سجودًا ينفردون به لايشركهم فيه الإمام مع كون الإمام فى الصلاة يسجدوا لأنفسهم سجودًا ينفردون به لايشركهم فيه الإمام مع كون الإمام فى الصلاة على ما نقوله: إن كل طائفة تصلى ما بقى عليها حال صلاة الإمام، وعلى قول أبى حنيفة لا تصح، لأن القضاء عنده لا يكون إلا بعد فراغ الإمام من الصلاة لكلتا طائفة تماء عنده لا يكون إلا بعد فراغ الإمام من الصلاة لكلتا الطائفتين (١٠).

قال أحمد بن المعذل: ولأن ما قلناه أحوط لأن انصراف الطائفة الأولى التى قد صلت مع الإمام ركعة إلى مكان الطائفة الواقعة بإزاء العدو، وإنما هو للحفظ والحراسة، فيجب أن تكون تقف فى مكانها وهى فارغة لما قصدت له غير مشتغلة بمراعاة ما سواه، لأن ذلك أمكن فى التحرز وأشبه بالمعنى الذى استدعيت له، ولانهم ربما احتاجوا فى التحفظ إلى كلام وصياح وغير ذلك من العمل الذى يبطل الصلاة بكثرته، فيزول ما بنى عليه أمر صلاة الخوف من التحفظ للصلاة.

(١) ذكر هذه الصفة الموصلي في الاختيار (١/١٦)، الهداية للمرغيناني (١/ ٩٥ ــ ٩٦).

 ⁽۲) أخرجه البخاري: المغازي (۷/ ٤٨٦) ح (٤١٣١) ، ومسلم: المسافرين (١/ ٥٧٥) ح
 (٣٠٩) ٨٤١).

⁽۳) أخرجـه أبو داود: الصلاة (۱۲/۲) ح (۱۲٤٤ ـ ۱۲٤٥)، والدارقطني: سننه (۲/ ۲۱ ـ ۲۲) ح (۱۰٤٠)، والبيهقي في الكبرى (۳/ ۲۰۰) ح (۲۰٤٤).

⁽٤) الهداية للمرغيناني (٩٦/١)، الاختيار للموصلي (١١٦/١).

وإنما قلنا: إن الإمام ينتظرهم، فإذا فرغوا سلم بهم، وهو قول الـشافعي(١) فوجهه قوله تعالى: ﴿ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ﴾ [النساء:١٠٢] ، وهذا يفيد جميع صلاتهم، وأنه يؤدي إلى التسوية بين الطائفتين في الفيضيلة فكان أولى، ولأن الخير بذلك مسند^(۱)، والخير الآخر موقوف على صحابي، وهو سهل بن أبي حثمة^(۱۲)، فإذا قلنا: إنه لا يسلم بهم، وهو الظاهر من المفهب فلأن تغيير صلاة الخوف إنما جاز للضرورة فإذا استوت الحال حملناها على الأصل، ولا فضل بين سلام الإمام قبلهم وبين انتظاره إياهم في باب الضـرورة، ولأن انتظاره إياهم زيادة عـمل في الصلاة غـير محتاج إليه لأجل الحوف وذلك مكروه، ويفارق قـيامه من الركعتين، لأن ذلك لانتظار الطائفة الأخرى، وذلك محتاج إليه في صلاة الخوف، ولأن المأمومين لا يقفون على فراغــه من التشهــد إلا بإشارة منه أو التفــات أو غير ذلك مما يشــعرهم به، وذلك زيادة عمل فكان التسليم أولى به، ولأنه قد لا يصل إلى العلم بفراغهم جميعهم من تلك الركعة لاختلافهم في القضاء من السرعة والإبطاء فلا يخلو أن يسلم بهم على حسب ما يغلب على ظنه من فسراغهم، فتـفوت الفضيلة بعض الطائفة أو أن ينتظـرهم ما يعلم بالعادة أن جميعهم قد فرغوا، فذلك زيادة في صلاته غير محتاج إليها، لأن الطائفة الأولى لما كان ابتـداؤها في القضاء بـعد انفصالـه عن الركعة الأولى، فـيجب أن تكون كذلك الطائفة الأخرى، وهذا لا يمكن إلا بعد سلامه لأنه ما لم يسلم فهو في الصلاة،

فصل

وإنما قلنا فى المغرب: يصلى بالطائفة الأولى ركعتين خلاقًا لما قال بعض الشافعية أنه يجىء على قوله أنه يصلى بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين، لأن صلاة الخوف مبنية على التخفيف للتحرر والتحفظ من العدو⁽¹⁾، وما ذكرناه أقرب إلى المقصود لأنه إذا صلى

⁽١) انظر مغنى المحتاج للخطيب الشربيني (١/ ٣٠١)، روضة الطالبين (٣/ ٥٠).

⁽۲) أخرجه البخارى: المغازى (٧/ ٤٨٦) ح (٤١٢٩) ومسلم: المسافرين (١/ ٥٧٥) ح (٣١٠/ ٢٤٨).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) قال النووى: (إذا صلى المغرب فى الخسوف جاز أن يصلى بالطائفة الأولى ركعة وبالثانيسة ركعتين وعكسه وأيهما أفضل فيه قولان: أظهرهما: بالأولى ركعتين ومنهم من قطع به، روضة الطالبين (٧/ ٥٤)، مغنى المحتاج: (٣٠٣/١).

بالأولى ركعتين وقف لانتظار قضاء ركعة، فكان أولى وقوفه لانتظار قضاء ركعتين، ولأن صلاة الخوف مبنية على المساواة، فإذا لم يمكن انقسام الركعة كان صلاته إياها بالأولى أولى لأن أول الصلاة أكمل من آخرها، ألا ترى أنه يقرأ في الأوليين بالحمد وسورة جهرًا، وفي الثانية سرًا بالحمد، فعلم أن الثانية في حكم أول الصلاة.

فصل

ووجه قوله: إنه إذا فرغ من تشهده أشار إليهم فقاموا للقضاء هو أن صلاة الخوف مبنية على المساواة وانتظاره إياهم فى الجلوس أقرب إلى المساواة لأنهم يدركونه فى أول قيامه، ووجه قوله: إنه ينتظرهم قائمًا ما قاله عبد الملك(١) أنه لا غاية لقعوده ولا أمارة يعلمون بها فراغه من تشهده وأوان قيامهم لقضاء ما عليهم لا يمكن إلا بأن يشير إليهم، وذلك زيادة عمل فى الصلاة مستغنى عنه فكان انتظاره إياهم قائمًا أولى.

فصل

صلاة الخوف جائزة في هذا الوقت، خلاقًا لأبي يوسف في قوله: إنها ما أجيزت إلا للنبي على الخوف جائزة في هذا الوقت، خلاقًا لأبي يوسف في قوله: إنها ما أبيزت إلا للنبي على القوله عز وجل: ﴿وَإِذَا كُنْتُ فَيهُمْ فَأَقْمَتُ لَهُمْ الْصَلاّة ﴾ [النساء:١٠٢]، والأصل أنا مساوون له في الأحكام إلا ما قام الدليل على خصوصه، ولقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي، (٣)، وهذا عام في صلاة الخوف وغيرها، ولأن الصحابة قد صلوها بعده وأفتوا بجوازها(٤)، ولأنه عذر يغير نية الصلاة، فكان حكمنا فيه حكمه كالسفر والمرض، ولأن المعنى الذي له أجيزت صلاة الخوف حراسة المسلمين والتحرز من العدو وهذا لا يختص بزمان دون زمان.

فصل

إذا اشتد خوفهم فلم يقدروا على أن يصلوا جماعة صلوا على حسب طاقتهم ركبانًا ورجالة ومشاء وإيماء لأنهم لا يقدرون على غير ذلك(٥)، والله أعلم.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٥٤).

⁽٢) انظر الفتاوي الهندية (١/١٥٤)، المغنى لابن قدامة (٢/ ٢٦٠).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجـه البيهقى فى الكبـرى (٣/ ٣٥٨) ح (٦٠٠٨) من حديث أبى العاليـة قال: صلى بنا أبو موسى الأشعرى رضى الله عنه بأصبهان صلاة الحوف، وفى الباب أن عليًا رضى الله عنه، صلى المغرب صلاة الحوف ليلة الهرير.

⁽٥) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٥٤).

باب: صلاة العيدين

صلاة العيدين^(۱) سنة مؤكدة، خلافًا لمن قال: إنها فرض على الكفاية^(۲)، لأنها صلاة تشتمل على ركوع وسجود، وليست بفرض على الأعيان، فلم تكن فرضًا على الكفاية كسائر النوافل، ولأنها ذات ركوع وسجود، وليس من سنتها الأذان بوجه كالاستسقاء.

فصل

وإنما قلنا: إنها سنة مؤكدة لأنه عليها وجمع لها وأمر بها وحض عليها وخطب فيها (٢)، فوجب بذلك كونها سنة مؤكدة.

فصل

الغسل لها مستحب لأنه يوم عيد فاستحب فيه الغسل كالجمعة، ولأن ذلك مروى عن النبى على الله وعن السلف، ويجوز أن يختسل لها قبل الفجر بخلاف الجمعة، والفرق بينهما أن وقت صلاة العيد غدوة، فيقرب من وقت الاغتسال وصلاة الجمعة بعد الزوال فلو أجزنا الاغتسال لها قبل الفجر لبعد ما بينه وبين الصلاة وزال معنى تعليقه بالرواح.

فصل

ويستحب فيها الزينة والطيب، لقوله ﷺ: ﴿يَا مَعْشُرُ الْمُسْلَمِينَ، إِنْ هَذَا يُومُ جَعْلُهُ اللهُ

⁽۱) واحد العيدين عيد وهو يوم الفطر ويوم الأضحى وسمى بذلك قال القاضى عياض: لأنه يعود ويتكرر لأوقاته وقيل: يعود بالمفرح على الناس وقيل: سمى عيماً تفاؤلاً ليمعود ثانية، قال الجوهرى: إنما جمع باليماء وأصله الواو للزومها في الواحد، وقيل: للفرق بينه ويمن أعواد الخشب، المطلم (ص ١٠٨).

 ⁽۲) قال ابن قدامة: (وأجـمع المسلمون على صلاة العيدين وصلاة العيـد فرض على الكفاية وبه قال
 بعض أصحاب الشافعي)، انظر المغنى (۲/۳۲۲).

⁽٣) أخرجه البخارى: العيدين (٢/ ٥٤١) ح (٩٧٩)، ومسلم: العيدين (٢/ ٢٠٢) ح (١/ ٨٨٤).

⁽٤) أخرجـه ابن ماجـه: الإقامـة (٢/ ٣٤٩) ح (١٠٩٨)، ومالك في الموطأ: الطـهارة (١/ ٦٥) ح (١١٣)، بلفظ «يا معشر المسلمين» إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا...».

عيداً للمسلمين فاغـتسلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منها(۱)، فندب إلى ذلك في الجمعة، وعلله بأنه عيد فكان كل عيد كذلك، وقال معاذ: كان رسول الله ﷺ ولك في الجمعة، وعلله بأنه عيد فكان كل عيد كذلك، وقال معاذ: كان رسول الله ﷺ ولأن في ذلك يأمرنا إذا غدونا إلى المصلى أن نلبس أجود ما نقدر عليه من الثياب(٢)، ولأن في ذلك زينة للإسلام وجمالاً للشرع وإعظاماً وإرهاباً للعدو.

فصل

يستحب في الفطر الأكل قبل الغدو إلى المصلى، وفي الأضحى الأكل بعد الغدو من المصلى (٢) ولأنه على كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل ولا يطعم في الأضحى حتى يرجع (١)، وإنما هما يومان للمساكين حق في ماله وينسب إليهما، فكان أكله مصاحبًا لإيصاله إليهم، فلما كان في الفطر يخرج الزكاة قبل الغدو، وكان أكله في ذلك الوقت، وفي الأضحى لما كان لا يضحى إلا بعد الرجوع كان أكله في ذلك الوقت.

ويستحب المشى إليهما لما ذكرناه فى الجمعة، والنزول إليهما من ثلاثة أميال لأنها صلاة عيد أمر بالسعى إليها موجب تقدير ذلك لمن هو خارج المصر بثلاثة أميال كالجمعة.

فصل

يستحب أن يرجع من غير الطريق الذي غدا منها (٥)، «لأنه على كان يفعل ذلك) (١٠)، وقد ذكر فيه فوائد أكثرها دعاوى فارغة، وليس إلا للاقتداء فقط.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك (٤/ ٢٣٠)، عن زيد بن الحسن بن على عن أبيـه رضى الله عنهما قال: أمـرنا رسول الله ﷺ فى العـيدين أن نلبس أجـود ما نجـد وأن نتطيب بأجود ما نجد وأن نضحى بأسمن. . . ، ، وقال: لولا جهالة إسحاق بن بزرج لحكمت للحديث بالصحة.

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٦٣).

⁽٤) أخرجه الترمذى: الصلاة (٢/ ٤٢٦) ح (٥٤٢) وقال: غريب، وابن ماجه: الصيام (١/ ٥٥٨) ح (١٧٥٦).

⁽٥) الكافي لابن عبد البر (١/٢٦٣).

⁽٦) أخرجه البخاري: العيدين (٢/ ٥٤٧) ح (٩٨٦).

ووقت صلاة العيدين إذا أشرقت الشمس، الآنه ﷺ صلاها في ذلك الوقت، وغدو المصلى إلى المصلى بحسب قرب منزله ويعده.

فصل

يظهر الغادى إلى المصلى التكبير في ممشاه وفي جلوسه في العيدين^(۱)، لأن ذلك من عمل النبي على والسلف بعده، وخالفنا أبو حنيفة، وقال: لا يكبر في يوم الفطر في ممشاه ولا في جلوسه^(۱)، ودليلنا ما روى عن النبي على أنه كان يخرج يوم الفطر فيكبر حين يخرج من بيسته حتى يأتى المصلى، فإذا قضى الصلاة قطع التكبير^(۱)، ولأنه يوم يصلى فيه صلاة عيد فأشبه يوم الأضحى.

فصل

يكبر يوم الفطر دون ليلته خلاقًا للشافعي (٤)، لأنه ذكر يختص استحبابه بالعيد فكانت البداية به يوم العيد دون ليلته كالتكبير في الصلوات يوم العيد، ولا يلزمه التكبير خلف الصلوات لأنه ليس بمختص بالعيد لأنه يقع في أيام التشريق.

فصل

الاختيار أن يصلى في المصلى دون المسجد الجامع، لأن رسول الله عليه كان يصليها

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/١٥٤).

⁽۲) قـال المرغيثانى: (ويتسوجه إلى المـصلى ولا يكبر عند أبى حنسيفـة رحمـه الله فى طريق المصلى وعندهما يكبـر اعتباراً بالأضـحى وله أن الأصل فى الثناء الإخفاء والشـرع ورد به فى الأضحى لأنه يوم تكبير ولا كذلك يوم الفطر) انظر الهداية (۲/۱۱)، الاختيار للموصلى (۱۱۲/۱).

⁽٣) آخرجه البيهـقى فى الكبرى (٣/ ٣٩٥) ح (٦١٣١)، والدارقطنى: سننه (٢/ ٤٤) ح (٦) وقال: الحديث ضعفه ابن القطان فى كتابه.

⁽٤) قال الإمام الشافعى: (يكبر الناس فى الفطر حين تغيب الشمس ليلة الفطر فرادى وجماعة فى كل حال حتى يخرج الإمام لصلاة العيد ثم يقطعون التكبير قال: وأحب أن يكون الإمام يكبر خلف صلاة المغرب والعشاء والصبح وبين ذلك وغاديًا حتى ينتهى إلى المصلى ثم يقطع التكبير وإنما أحبب ذلك للإمام أنه كالناس فيما أحب لهم وإن تركه الإمام كبر الناس) الأم (١٩٣/١)، روضة الطالبين (٧٩/٢).

فى المصلى^(۱)، ولأنها صلاة عيد فوجب أن يكون لها مـوضع مختص بها منسوب إليها كالجمعة.

فصل

ولا أذان فيها ولا إقامة لما روى ابن عباس (٢) وابن عمر (٣) وجابر بن سمرة (٤) أن رسول الله على صلاها بغير أذان ولا إقامة، ولأنها صلاة نفل كسائر النوافل.

فصل

وصلاة العيدين ركعتان كسائر الصلوات لا فرق بينهما وبين غيرها من الصلاة إلا زوائد التكبير، فيكبر في الأولى بعد تكبيرة الإحرام ستًا وفي الآخرة بعد تكبيرة القيام خمسًا(٥)، كما روت عائشة(١) رضى الله عنها وأبى واقد(٧)، وعمرو بن عوف(٨) وابن عمر: «أن رسول الله ﷺ كان يكبر في العيدين سبعًا في الأول قبل القراءة وستًا في الآخرة قبل القراءة».

فصل

والقراءة فيها جهراً بسبح والغاشية (٩) ، وتحوها «لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فيهما بسبح والغاشية ويجهر بهاه (١٠) ، ولأن كل صلاة بخطبة فالقراءة فيها جهراً كالجمعة والاستسقاء.

⁽۱) آخرجه البخاری: العیدین (۲/ ۵۲۰) ح (۹۵۱)، ومسلم: العیدین (۲/ ۲۰۵) ح (۹/ ۸۸۹).

⁽۲) أخرجه البخارى: العيدين (۲/ ۵۲۳) ح (۹۵۹)، ومسلم: العيدين (۲/ ٤٠٤) ح (٦/ ٨٨٦).

⁽٣) آخرجه أحمد: المسند (٢/٥٤) ح (٤٩٦٦).

⁽٤) أخرجه مسلم: العــيدين (٢/ ٢٠٤) ح (٧/ ٨٨٧)، وأبو داود: الصلاة (١/ ٢٩٧) ح (١١٤٨)، والترمذي: الصلاة (٢/ ٤١٢) ح (٥٣٢).

⁽٥) انظر الكاني لابن عبد البر (١/ ٢٦٤).

⁽٦) أخرجه أبو داود: الصلاة (٢٩٧/١) ح (١١٤٩) ولكنه قال: ﴿وَفَى الثَّانِيةَ خَمَسًا﴾.

⁽٧) ذكره الحافظ الهيثمي في المجمع (٢٠٧/٢) وقال: رواه الطبراني في الكبير.

⁽٨) أخرجه الترمذي: الصلاة (٢/٤١٦) ح (٥٣٦) وقال: حسن.

⁽٩) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٥٥).

⁽١٠) تقدم تخريجه.

والخطبة فيها بعد الصلاة (۱)، لأن رسول الله على بدأ فيها بالصلاة قبل الخطبة (۲)، وروى عن أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم (۲)، وقد ذكر فيه خلاف انقطع بعده.

فصل

وإذا صعد المنبر ففى جلوسه روايتان: فإذا قلمنا: إنه يجلس فاعتباراً بالجمعة لأن من سنة الخطبة الجلوس قبلها، ولأن كل جلوس فى الخطبة سن فى الجمعة سن فى خطبة العيمد، أصله: الجلوس بين الخطبتين، ولأن فى الجلوس استراحة من تعب الصعود والانتظار للناس أن يأخذوا مجالسهم، وإذا قلمنا: يخطب ولا يجلس فلأنه لا معنى يقتضى جلوسه لأنه يجلس فى الجمعة انتظاراً للفراغ من الأذان، وهذا معدوم فى خطبة العيد.

فصل

ويكبر في أضعاف⁽³⁾ خطبته في العيدين جميعًا، لأن ذلك مروى عن السلف، ويكبر الناس بتكبير الإمام⁽⁰⁾، وقال المغيرة: لا يكبرون بتكبيره وينصتون له، فوجه قول مالك: أنه مروى عن ابن عباس⁽¹⁾، ولا مخالف له، ولأن التكبير في هذا اليوم مشروع الكافة، فإذا كبر الإمام كان ذلك منه استدعاء له من الناس، ووجه قول مغيرة: إن شروع الإمام في الخطبة يقطع الكلام جملة، أصله: ما عدا التكبير.

⁽١) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/ ٤٠٠).

⁽۲) أخرجه البخارى: العيدين (۲/ ٥٢٥) ح (٩٦٣)، ومسلم: العيدين (٢/ ٢٠٥) ح (٨٨٨٨).

⁽٣) تقدم تخريجه. انظر الحديث المتقدم.

⁽٤) أي: أثناء.

⁽٥) انظر المدونة الكبرى (١/١٥٦).

⁽٦) أخرجه البيسهقى فى الكبرى (٣/ ٤٢٠ـ ٤٢١) (باب التكبير فى الخطبة فى العسيدين) عن عبد الله ابن مسعود، وأبى هريرة، رضى الله عنهما.

ولا يصلى فى المصلى قبلها ولا بعدها سوى صلاة العيد (۱)، لأنه موضع لا يتكرر فيه الصلاة فلم يكن موضعًا للنافلة ألا ترى أن سائر المساجد لما تكررت الصلاة فيها كانت موضعًا للنافلة، ولأنه لما بنى لصلاة العيد وحدها وجب أن يختص لما بنى له، وروى أن النبى على صلى العيد فى المصلى فلم يصل قبلها ولا بعدها.

فصل

ويكبر خلف الصلوات يبدأ عقيب الظهر من يوم النحر ويقطع عقيب الصبح رابع النحر، وجملته خمسة عشر صلاة (٢)، وإنما اخترنا ذلك لأن الناس في هذا تبع لأهل منى، وأول صلاة يكبر الناس عقيبها بمنى صلاة الظهر وآخر صلاة يصلونها صلاة الصبح من اليوم الرابع لأنهم ينفرون بعد الزوال.

فصل

وللتكبير لفظان إن شاء قال: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر ولله أكبر ولله أكبر، والله الحمد، وإن شاء قال: الله أكبر، الله أكبر، لأن الشرع لم يخص ذلك بلفظ معين ولا بقدر مؤقت، وهذان اللفظان مرويان عن السلف فأيما قاله جاز (٣)، والله أعلم.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٥٦).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٦٥).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٦٥).

باب: صلاة الكسوف

وصلاة كسوف (١) الشمس سنة مؤكدة، لأنه على صلاها وجمع لها وأمر بها وحض عليها فقال: ﴿إِذَا رَأَيْتُم ذَلَكُ فَافْرَعُوا إِلَى الصلاةِ (١).

فصل

وتصلى فى المسجد دون المصلى^(٣)، لأنه على لم يصلها فى المصلى وإنما صلاها فى المسجد⁽¹⁾، وكذلك السلف بعده، وليس فيها أذان ولا إقامة⁽⁰⁾ لأنه لم يؤذن له فيها على ولم يقم، ولأنها سنة ولا أذان للسنن.

فصل

وصفتها: أن يكبر للإحرام ثم يقرأ بأم القرآن، وسورة طويلة ويستحب تطويلها ما أمكن ولم يضر بمن خلفه إن كان إمامًا، والقراءة في جميعها سرًا، ثم يركع ركوعًا طويلاً قريبًا من طول قراءته، ثم يرفع رأسه فيقول: سمع الله لمن حمده، ثم يقرأ بأم القرآن عند ماللك، ويقرأ بعدها سورة طويلة دون التي قبلها، وعند محمد بن مسلمة يقرأ السورة ولا يقرأ أم القرآن، فإذا فرغ من القراءة ركع وأطال نحوا من قراءته، ثم رفع ثم سجد سجدتين، فقيل: كسجود سائر الصلوات، وقيل: تطويلها كتطويل الركوع، ثم يقوم قائمًا فيأتي بالركعة الثانية على مثل صفة الركعة الأولى ويتشهد ويسلم (١)، وإنما اخترنا ذلك، خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إنها ركعتين كسائر الصلوات (١)

⁽١) قال الفيروز آيادى: (وكسوف الشمس والقمر إذا احتجبا والأحسن فى القمر خسف وفى الشمس كسف)، القاموس المحيط (٣/ ١٩٠).

⁽٢) أخرجه البخارى: الكسوف (٢/ ٦٢٠) ح (١٠٤٦) ومسلم: الكسوف (٢/ ٢١٩) ح (٣/ ٩٠١).

⁽٣) انظر الكافي (١/٢٦٦).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) انظر الكافي لاين عبد الير (١/٢٦٦).

⁽٦) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٦٦).

 ⁽٧) قال الموصلى: (صلاة كسوف الشمس ركعتان كهيئة النافلة لما روى جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود وابن عمر وسمرة والأشعرى)، انظر الاختيار للموصلى (١/ ٩١)، الهداية للمرغيناني (١/ ٩٤).

حديث عائشة (١) وابن عباس (٢): أن رسول الله ﷺ صلى بخسوف الشمس، فقام قيامًا طويلاً وهو دون طويلاً نحواً من سورة البقرة، ثم ركع ركوعًا طويلاً ثم رفع، فقام قيامًا طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع فسجد ثم فعل فى الركعة الأنحرى مثل ذلك، وهذا إنما قلنا بالخبر لأن القياس لا يوجبه.

فصل

وإنما اخترنا تطويل القراءة لما روى فى الحديث أنه بنحو من سورة البقرة (٢٦) وفى الثانى بنحو سورة آل عمران (٤٤)، وإنما قلنا: إنه يسر القراءة فى الصلاة كلها لما روى فى الحديث أنه قرأ بنحو من سورة البقرة (٥)، وهذا يدل على أنه أسر، وقال ابن عباس: كنت وراءه فلم أسمع منه حرقًا (١٦)، وفى حديث سمرة بن جندب قال: صلى بنا رسول الله على فقام بنا كأطول من قام بنا فى صلاة قط لا نسمع له صوتًا (٧).

ووجه القول بإعادة أم الكتاب بعد الرفع الأول من الركعة الأولى أنها قراءة يتعقبها ركوع فكان فيها قراءة أم القرآن في سائر الصلوات، ولأنها قراءة مستأنفة من أصل بنية الصلاة فوجب أن يتقدمها أم الكتاب اعتباراً بالركوع الأول، ووجه القول بأنها لا تعاد: أنها ركعة واحدة لأن الركوعيين في حكم ركوع واحد وكذلك القراءتان في حكم قراءة واحدة، فإذا ثبت ذلك فالركعة الواحدة لا يقرأ فيها بأم القرآن إلا مرة واحدة اعتباراً بسائر الصلوات.

ووجه القــول بأنه لا يطيل السجود: أن هذه الصــلاة لما خالفت بنيــة سائر الصلوات

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخرجه البخارى: الكسوف (۲/ ۱۲۷) ح (۱۰۵۲)، ومسلم: الكسوف (۲/ ۲۲۲) ح (۲۰۷/۱۷).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصلاة (٢٠٧/١) ح (١١٨٧)، والبيهقي في الكبري (٣/ ٤٦٦) ح (٦٣٤٣).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) أخرجـه أحمد: المسند (١/ ٤٥٥) ح (٣٢٧٧)، وذكره الحافظ الهـيشـمى فى المجمع (٢/ ٢١٠) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وفيه كلام.

⁽۷) أخـرجه أبو داود: الصـلاة (۲/۱۰۰ ـ ۳۰۷) ح (۱۱۸٤)، والتـرمذى: الصـلاة (۲/ ٤٥١) ح (۵۲۲) وقال: حـسن صحيح، والنسـائى: الكسوف (۳/ ۱۱٤) (باب نوع آخر)، وابن مـاجه: الإقامة (۲/۲-٤) ح (۱۲۲٤).

وجب أن يقتصـر فيها على قــدر ما ورد به الخبر، وليس فى الأخبـار إلا تطويل القراءة والركوع دون السجود فلم يتعد إلى غيره.

ووجه القول الأخر هو: أن السجود من حقه أن يكون بمثابة الركوع في اللبث اعتبارًا بسائر الصلوات.

فصل

في وقتها ثلاث روايات:

إحداها: أنها تصلى فى كل الأوقات^(۱)، ووجهها قوله ﷺ: ﴿إِذَا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة (٢)، فعم ولم يخص ولأنها لما خالفت سائسر النوافل فى البنية جاز أن يتأكد فعلها فى الوقت.

والثانية: أنها لا تصلى بعد العصر (٣)، ووجهها: نهيه على عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولم يخص، ولأنها صلاة نفل فكانت ممنوعة بعد العصر كسائر النوافل.

والثالثة: أنها تصلى ما لم تزل الشمس ووجهها: أنه على صلاها في هذا الوقت (أ)، ولانها صلاة نفل يتعقبها ذكر وعظه، فكان وقتها ما لم تزل الشمس، أصله: صلاة العيدين والاستسقاء.

فصل

إذا فرغ الإمام من الصلاة ذكر الناس ووعظهم من غير خطبة مرتبة خلافًا لأبى حنيفة (٥) والشافعي (٦)، لأنه لم يرو أنه ﷺ خطب لها ولأن من سنة كل صلاة بخطبة أن

- (١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٥١).
 - (٢) تقدم تخريجه.
- (٣) الكاني لاين عبد البر (١/٢٦٥).
 - (٤) الكاني (١/ ٢٥٥).
- (٥) قال الموصلى: (ولا يجهر الإمام ولا يخطب لأنها لم تنقل)، الاختيار (١/ ٩٢)، الهداية للمرغيناتي (١/ ٩٥).
- (٦) أما الشافعية فسيرون أن لها خطبة مسرتبة فقال النسووى (وأن يخطب الإمام بعد الصلاة خطبستين كخطبتي الجمعة في الأركان والشرائط وسواء صلوها جماعة في مصر أو صلاها المسافرون في =

يجهر فيها بالقراءة، وصلاة الكسوف يسر فيها القراءة فدل أنه لا خطبة فيها.

فصل

ولا يجمع لخسوف القمر ويصلى الناس لنفوسهم أفراداً كسائر النوافل خلافًا للشافعي في قوله: إن من سنتها أن يجمع لها(١)، لأنه على للم يصلها في جماعة ولا دعا إلى ذلك، ولأنها تكون ليلاً في وقت تلحق المشقة في الاجتماع لها، وبها فارقت كسوف الشمس.

فصل

ومن أدرك من صلاة كسوف الشمس الركوع المثانى من الركعة الأولى، فقد أدرك الصلاة ولا يقضى شيئًا (٢)، وفوات الركوع الأول كفوات القراءة ولو فاتته القراءة الأولى بأسرها والركسوع الأول من الركعة الشانية كان مدركًا للشانية بإدراك الثانى منها وقضى الركعة الأولى بركوعها دون ما فاته من الثانية.

⁼ الصحراء ويحث الإمام الناس في هذه الخطبة على التوبة من المعاصي وعلى فعل الخير»، انظر روضة الطالبين (٢/ ٨٥)، الأم للشافعي (٢/ ٢١٧).

⁽١) انظر الأم للشافعي (١/٢١٤)، روضة الطالبين (٢/ ٨٥).

⁽۲) انظر المدونة الكيري (۱/ ١٥٢).

باب: صلاة الاستسقاء

صلاة الاستسقاء (۱) سنة، فإذا تأخر المطر واحتيج إليه خرج الإمام بالناس إلى المصلى متواضعين متخشعين، فيصلى بهم صلاة الاستسقاء، وهى ركعتان كسائر الصلوات يكبر فيها تكبيرة واحدة للإحرام، ثم يقرأ بأم القرآن وسورة مثل الأعلى والليل ونحوهما جهرا، فإذا سلم صعد على المنبر متوكنًا على قوس أو عصا كالجمعة والعيدين، ويجلس إذا أخذ الناس معالسهم قام وخطب وأكثر من الاستخفار في خطبته، ثم يجلس ثم يقوم فيخطب، فإذا فسرغ استقبل القبلة وحول رداءه، فجعل ما على يمينه على شماله وما على شماله على يمينه، وليس عليه تنكيسه، ثم يستسقى الله تعالى ويدعوه بما تيسر له والناس جلوس فإذا تم ينزل وينصرف (۱).

وقال أصبغ: إذا شرف على فراغه من الخطبة الآخرة حول وجهه إلى القبلة على غير ما وصفناه، فإذا فرغ من الدعاء عاد بوجهه إلى الناس فأتم بهم الخطبة ثم نزل ولا يكبر فيها سوى تكبيرة الإحرام وتكبير الخفض والرفع المعتاد في سائر الصلوات، ولا أذان فيها ولا إقامة ولا بأس بتكرار الخروج إذا احتيج إليه (٢)، ولا يمنع المتجالات من النساء الخروج وليس على الناس صيام قبل الاستسقاء ولا يمنع من أراد ذلك.

فصل

⁽١) الاستسقاء: طلب السقيا، وسقاه الله الغيث: أنزله له، القاموس المحيط (٤/ ٣٤٣).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١٥٣/١).

⁽٣) انظر الكافئ لاين عبد البر (١/٢٦٩).

 ⁽³⁾ قال المرغيناتي: قال أبو حنيفة رحمه الله: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة فإن صلوا
 وحداثًا جاز وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار) الهداية (١/ ٩٥) الاختيار (١/ ٩٢).

⁽٥) أخرجه البخارى: الاستسقاء (٢/ ٥٩٧) ح (١٠٢٥)، ومسلم: الاستسقاء (٢/ ٢١١) ح

ورواه ابن عباس^(۱)، وأبو هريرة^(۲)، وأنس^(۲۲)، وجابر^(٤)، ولأن الخطبة فـــى الأصول فى العبادات لا تكون إلا مقارنة لصلاة كخطبة العيدين والجمعة.

فصل

وإنما قلنا: إنهم يخرجون متواضعين متخشعين لما رواه ابن عباس: «أن رسول الله على حرج في الاستسفاء متواضعًا متخشعًا متضرعًا متبدلًا وصلى ركعتين (٥)، ولأنها صلاة تفعل عند المحل والجدب طلبًا للفرج وزوال الشدة ومسؤالًا للغيث والرحمة، فيجب أن يكون ذلك بتضرع وخشوع وتواضع وخضوع، لأن ذلك شأن الداعي السائل والراغب الطالب، وتفارق صلاة العيد لأن الغرض بها إظهار الشرع والإبانة على جماله والفخر به على المشركين.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا أذان فيها ولا إقامة لأنه لم ينقل أنه أذن فيها للنبي عليه ولا أقيم، ولأنها صلاة مسنونة كالعيدين والخسوف.

فصل

وإنما قلنا: إنه يكبر فيها تكبيرة الإحرام فقط، ولا يزيد على تكبير سائر الصلوات خلافًا للشافعي في قوله: «إنه يكبر سبعًا في الأولى وخمسًا في الثانية(٢)، لما روى: أنه

⁽۱) اخسرجمه أبو داود: الصلاة (۱/۱۱) ح (۱۱۲۵)، السترمسذى: الصسلاة (۲/٤٤٥) ح (۵۵۸) وقال: حسن صحيح. والنسائى: الاستسقاء (۳/۱۲۲) (باب الحال التى يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: الإقامة (٢/٣٠١) ح (١٢٦٨)، وأحمد: المسئد (٢/٤٣٦) ح (٨٣٤٨).

⁽۳) أخرجه البخارى: الاستسقاء (۲/ ۰۹۰) ح (۱۰۱۰)، ومسلم: الاستسقاء (۲/ ۲۱۲) ح (۸/ ۸۹۷).

 ⁽٤) ذكره الحافظ الهيشمى فى المجمع (٢١٦/٢) وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه موسى بن
 محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمى وهو ضعيف.

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽١) قال الإمام الشافعى: (بالمر الإمام أن يكبر فى الاستسقاء سبعًا وخمسًا قبل القراءة ويرفع يديه عند كل تكبيرة من السبع والخمس ويجهر بالقراءة ويصلى ركعتين لا تخالف صلاة العيد بشىء)، انظر الأم (١/ ٢٢١)، المهذب للشيرازى (١/ ١٢٤).

وَاللَّهُ استسقى فصلى ركعتين وكبر واحدة (١)، وهذا نص، ولأنها صلاة في غير عبد فلم يزد في تكبيرها كسائر الصلوات، ولأنها صلاة لم توضع لأجل نسك كالجمعة.

فصل

وإنما قلنا: إنه يجهـر بالقراءة فيها لأن النـبى على كذلك فعل(٢)، ولأنها صلاة ذات خطمة لنفسها كالجمعة والعيدين.

فصل

وإنما قلنا: إنه يقدم الصلاة على الخطبة، خلافًا لما يحكى عن ابن الزبير إن صح (١٦)، لأن ذلك هو المنقول عن النبي ﷺ، ولأنها صلاة مسنونة بخطبة فكانت الخطبة بعدها كالعيدين.

فصل

وإنما قلنا: إن الإمام يخطب متوكنًا على قوس أو عصا لأن النبي على كان يفعل ذلك في الجمعة والعيدين (١٤)، والمعنى فيه أن الإمام يطول قيامه فيحتاج إلى استراحة واعتماد، أو خوف من أن يأخذه الدوار وما لا يؤمن معه سقوط وبالاعتماد يأمن ذلك.

فصل

وإنما قلنا: إن الإمام يحول رداءه خلاقًا لأبي حنيفة (٥) في قلوله: إن ذلك ليس من السنة، لأنه على حدول رداءه فجعل ما على يمينه على شماله وما على شماله على

⁽۱) ذكره الحافظ الهيشمي في المجمع (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦) وقال: رواه الطبـراني في الأوسط وفيـه مجاشع بن عمرو، قال ابن معين: قد رأيته أحد الكذابين.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) حكى ذلك ابن قدامة عنه وعن غيره فقال: (روى ذلك عن عمر وابن الزبير وأبان بن عشمان وهشام بن إسماعيل وأبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وذهب إليه الليث بن سعد وابن المنذر)، انظر المغنى (٢٨٨/٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصلاة (٢٩٦/١) ح (١١٤٥)، وذكره ابن حجر وقــال: إسناده حسن، انظر تلخيص الحبير (٢٩/٢) ح (٢٩).

⁽٥) قال الموصلى: (وقال أبو حنيـفه: لا يسن ذلك (أى تقليب الرداء) كغيره من الأدعيـة). الاختيار (٩٣/١)، الهداية (١/ ٩٠).

يمينه (۱)، وقيل: إنما فعل ذلك تفاؤلاً ورجاء لانقلاب حالهم عن الشدة إلى الرخاء وعن الجدب إلى الحصب فثبت كون ذلك سنة لفعله له.

فصل

وإنما قلنا: إن التنكيس ليس بسنة، لأنه لم يرو من فعله، والقدر الذي روى تحويل الرداء فلا يقاس عليه غيره.

فصل

وإنما قلنا: إنه يحول وجهه إلى القبلة بعد الفراغ فيدعو، لأن النبى على كذلك فعل (٢)، ووجه قول مالك: إنه يفعل ذلك بعد الفراغ من الخطبة الثانية هو أنه لا يجور له قطع الخطبة شيء يتشاغل به عن أمور تلك العبادة سواها اعتباراً بالعيدين والجمعة، لأنه ليس له قطعها لصلاة ولا أذان ولا لغير ذلك بل من سنتها الاتصال والانتظام، ولأنها إحدى خطبتى الاستسقاء، فوجب ألا تقطع لما سواها كالأولى.

ووجه قول أصبغ هو أن السنة في الاستسقاء خطبتان لا زيادة عليهما، فإذا أتى بالدعاء بعدهما كان ذلك زيادة على الخطبتين لأن الدعاء حينتذ منفرد له حكم نفسه، فإذا أتى به في تضاعيفهما لم يكن له حكم نفسه، بل كان نقصاً لهما والله أعلم.

فصل

وإنما قلنا: لا بأس بتكرار الخروج لأن الخروج إنما احتيج إليه لتأخر المطر والحاجة إليه والرجاء من الله تعالى إجابة الدعاء بالغياث، وما دامت الحاجة قائمة، فالمعنى موجود (٢٠)، وقد روى: «أن الله يحب الملحين في الدعاء»(٤).

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يمنع النساء المتجالات من الخروج(٥) لقوله عليه: ﴿ لا تمنعوا إماء الله

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) المدونة الكبرى (١/ ٢٦٩).

⁽٤) انظر حاشية الدسوقي (١/ ٤٠٥).

⁽٥) ذكره ابن حجر وقال : رواه العقيلي ، وابن عـدى ، والطبراتي في الدعاء من حديث عائشة =

مساجد الله (۱)، وليس ذلك بمقصور على المساجد وحدها بل أراد الصلاة في مواضعها، ولأن بهن حاجة إلى ذلك كالرجال، ولأن الدعاء يشترك فيه الناس كلهم والكل مندوبون إليه، وبخلاف ذلك المرأة الشابة والمخوف عليها أو منها الفتنة للجمال فكانت صيانتها في منع الخروج أولى.

فصل

فأما الصيام قبل الاستسقاء، فلم يرد شرع به، فإن فعل كان ذلك جائزًا لأنه قربة وفعل خير. وكلما زاد الإنسان في فعل القرب فأكثر منها كان أقرب له إلى الإجابة وأدى إلى إجابة طلبه والله أعلم.

تم كتاب الصلاة والحمد لله رب العالمين

* * *

⁼ رضى الله عنها، تفرد به يوسف بن السفر عن الأوزاعى، وهو مـــتروك، وكان بقية ربما دلسه، وانظر تلخيص الحبير (٢/ ١٠٢) ح (٥).

⁽١) أخرجه البخارى: الجمعة (٢/٤٤٤) ح (٩٠٠)، ومسلم: الصلاة (١/٣٢٧) ح (١٣٦/٢٤٤).

عتاب الجنائز » كتاب الجنائز »

[باب : صفة غسل الميت] (١)

صفة غسل الميت كصفة غسل الجنابة، والغرض به التنظيف وإزالة الأذى عنه على الميسور، ويستحب أن يكون وترا ثلاثًا أو خمسًا أو أكثر، على ما يحتاج إليه فى اجتهاد الغاسل، بماء وسدر (٢) وأن يكون فى الآخرة كافورا في ويستر عورته وينزع ثيابه، ولا يفضى بيده إلى عورته إلا وعليها خرقة إلا أن يكون هناك مما يحتاج إلى مباشرته بيده، ويعصر بطنه عصراً رقيقًا إن احتيج إلى ذلك، ولا يقلم له ظفر ولا يحلق له شعر.

فصل

وإنما قلنا: إن الغرض به التنظيف من غير حد سوى أن المستحب فيه الوتر لقوله ﷺ في حديث ابنته: «اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك»(٥)، فوكله إلى اجتهادهن وإلى ما يرين من الحاجة إلى التنظيف.

وإنما قلنا: يكون بستر عورته لأنه لما وجب سترها وهو حى فكذلك بعد الموت، لأن حرمت باقية كهى فى حال الحياة، وروى أن محمد بن سيرين غسل أنس بن مالك، فلما بلغ إلى عورته قال لأهله: أنتم أحق دونكم فاغسلوها(١)، فجعل الذى غسلها على

⁽۱) الجنائز جمع جنازه وجنزت المشيء أي: مشرته والجنازه بفستح الجميم وكسسرها اسم للمسيت والسرير)، انظر القاموس المحيط (۱/ ۱۷۰).

⁽٢) عنوان الباب لم يثبت في (١).

⁽٣) السدر شجر النبق القاموس المحيط (٢/٤٦).

⁽٤) قال الفيروزآبادى: (الكافور نبت طيب نوره كنور الاقحوان والطلع، ويكون من شجر بحيال بحر الهند والصين يظل خلقًا كشيرًا وتألفه النمورة، وخشبه أبيض هش ويوجد فى أجـوافه الكافور وهو أنواع ولونها أحمر وإنما يبيض بالتصعيد)، القاموس المحيط (١٢٨/٢).

⁽٥) أخرجه البخارى: الجنائز (٣/ ١٥٠) ح (١٢٥٣)، ومسلم: الجنائز (٢/ ٦٤٦) ح (٣٦/ ٩٣٩).

⁽٦) ذكره الحافظ الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٤) وقال: رواه الطيراني في الكبير وإسناده حسن.

يده خرقة وجعل على عورته ثوبًا ثم غسل عورته من تحت الثياب.

وإنما قلنا: ينزع ثيابه خلافًا للشافعي في قوله: إنه يغسل في القميص^(۱)، لأن ذلك أمكن في غسله وأبلغ في تنظيفه وأعون لغاسله على ما يريده من ذلك.

وإنما قلنا: إنه إن احتاج إلى مباشرة عورته بيده فعل، فلأن تلك حال ضرورة، والضرورات تنقل الأصول عن بابها، وتغير موجباتها للحاجة إلى إزالة ما تدعو الضرورة إلى إزالته.

وإنما قلنا: إنه يعصر بطنه عصراً رقيقًا، فلأنه لا يؤمن أن يخرج منه شيء فليطخ أكفانه وتنتهك بذلك صيانته ويزول المعنى المطلوب بتكرار غسله من المبالغة في تنظيفه، وقد روى ذلك عن السلف.

وإنما قلنا: لا يقلم له ظفر ولا يحلق له شعر خلافًا للشافعي في استحبابه لذلك (٢)، ولأحمد بن حنبل في قوله: بحلق عانته وتقليم أظفاره (٢)، لأن الأصل ألا يفعل في الميت شيء إلا بشرع، ولم يرد شرع بذلك، ولأنه إزالة شيء متصل به خلقة بدنه فأشبه الحتان.

فصل

ويغسل كل واحد من الزوجين صاحبه، فأما غسل المرأة زوجها فسلا خلاف فيه (١٠)،

⁽۱) قال الشيرازى: (والأولى أن يغسل فى قميص لما روت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ غسلوه وعليه قميص يصبون عليه الماء ويدلكونه من فوقه ولأن ذلك أستر فكان أولى)، المهذب ((۱۲۸/۱)، روضة الطالبين (۲/ ۹۹).

⁽٢) انظر الأم للشافعي (١/ ٢٤٨)، روضة الطالبين (٢/ ١٠٨).

⁽٣) قال ابن قدامة: ويستحب تقليم أظفار الميت وقص شاربه لأن ذلك سنة في حياته ويترك ذلك معه في أكفأنه لاته من أجزائه وكل ما سقط من الميت جمعل معه في أكفأنه ليسجمع بين أجزائه وفي أخذ عانته وجهان:

أحدهما: يستحب إزالتها بنورة أو حلق لأن سعد بن أبى وقاص جز عانة ميت ولأنه من الفطرة فأشبه تقليم الأظفار.

الثانى: لا يستحب لأن فيمه لمس العورة وربما احتماج إلى نظرها وذلك محرم فملا يفعل لأجل مندوب. انظر الكافى لابن قدامة (٣٥٧/١)، الشرح الكبير (ط. دار الفكر) (٣٤٧/١).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (ص ٤٢)، المغنى (٢٩٨/٢).

والأصل فيه: قأن أبا بكر رضى الله عنه أوصى أن تغسله أسماء بنت عميس (١)، قوغسلت أبا موسى الأشعرى امرأته، وقالت عائشة رضى الله عنها: قلو استقبلنا من أمرنا ما استدبرناه ما غسل رسول الله على إلا أزواجه (٢)، ولم ينكر عليها أحد ذلك، ولأن الغسل لما كان فيه اطلاع على العورة والبدن [والمغايب] (٢) لم يكن بذلك أحد أولى من الزوجة.

فصل

وإنما قلنا: إن للرجل أن يغسل زوجته خلافًا لأبى حنيفة (٤)، لأن عليًا غسل فاطمة رضى الله عنهما(٥)، ولم ينكر لذلك أحد، ولأن زوال الزوجية بالموت لا يمنع أن يغسل الحى منهما الميت، أصله: إذا مات الزوج، ولأن كل معنى لم يحسرم نظر الزوجة إلى الزوج لم يحرم نظره إليها اعتبارًا بالأصول كلها كالمرض وغيره.

فصل

ويغسل الرجل أمت ومدبرته وأم ولده وكل من يستبيحه إلى حين الموت فهى بمنزلة الزوجة (٢)، والعلة ما ذكرناه من جواز الاطلاع على العورة حين الموت.

فصل

ولا يجوز أن يغسل الرجل مبتوتته منه وإن ماتت في عدتها، ولا تغسله هي إن مات الله من الله الله يجز الأحدهما مات (١) لأن العصمة منقطعة بينهما في الحياة كالأجانب، ولأنه لما لم يجز الأحدهما الاطلاع على عورة الآخر في الحياة فكذلك بعد الموت، الأن علة جواز ذلك في الموت هو استدامة جوازه حال الحياة إلى الموت.

⁽۱) أخرجه البيهقي في الكبري (۳/ ٥٥٧) ح (٦٦٦٣).

⁽٢) أخرجه البخارى: الجنائز (٣/ ١٩٣) ح (٣١٤١) واين ماجه: الجنائز (١/ ٤٧٠) ح (١٤٦٤).

⁽٣) ثبت في (ب) (المغابن) وهي جمع غَبَّن وهو الإبط والرفع. القاموس للحيط (٢٥٣/٤).

⁽٤) انظر بدائع الصنائع (١/٤/٣).

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣/٥٥٦) ح (٦٦٦٠).

⁽٦) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٧٢).

⁽٧) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٧٢).

وعنه في المطلقة الرجعية روايتان: إحداهما: أن أحدهما يغسل الآخر إذا مات في العدة، والأخرى: أنه لا يغسله (١)، فوجه الجواز أن أحكام الزوجية باقية بينهما إلى الموت بدليل لحوق الإيلاء والظهار والنفقة وثبوت التوارث فكانت كالمرتجعة ووجه المنع: فلأن الاستمتاع بها والنظر إليها كان محرمًا في الحياة، فكذلك بعد الموت لأن علة جواز ذلك في الموت استدامة جوازه في حال الحياة ولم يحصل ما يزيل المنع من الارتجاع فأشبه المبتوتة.

فصل

ويجوز أن تغسل المرأة ذوى محارمها من الرجال من وراء ثوب إذا لم يكن معهم من يغسلهم من الرجال، وكذلك الرجل يغسل ذوات محارمه من النساء إذا لم يحضر من النساء من يغسلهن (۱۲)، لأن نظر بعضهم إلى أبدان بعض جائز، ألا ترى أن السفر جائز معهم، فأما الأجنبية إذا ماتت في السفر ولم يحضرها إلا رجال أجانب، فإن من حضرها من الرجال ييممها يمسح وجهها وكفيها، والرجل إذا مات ولم يحضره إلا نساء أجانب يممنه: فيمسحن وجهه ويديه إلى المرفقين (۱۲)، لأن ما زاد على كف المرأة إلى الذراع عورة فليس للأجنبي الاطلاع عليه، وبدن الرجل ليس بعورة فجاز أن يبلغن بالتيمم غايته، وإنما قلنا: إن كل واحد من هؤلاء ييمم لأن التيمم قد جعل في الشرع بدلاً من الغسل عند تعذره، فلما تعذر الغسل في هذا الموضع لتحريم النظر إلى بدن الأجنبي قام التيمم مقامه.

فصل

ويستحب لمن غسل ميتًا أن يغتسل لما روى أن رسول الله ﷺ قال: «من غسل ميتًا فليغتسل» (٥)، والمتنى في ذلك أن الغاسل فليغتسل» (١)، والمتنى في ذلك أن الغاسل

⁽١) المدونة الكيرى (١/١٦٧).

⁽۲) المدونة الكبرى (١/١٦٧).

⁽٣) الكافى لابن عبد البر (١/ ٢٧٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الجنائز (٣/ ١٩٧) ح (٣١٦١) والترمذى: الجنائز (٣/ ٣٠٩) ح (٩٩٣) وقال: ِ حسن. وابن ماجه: الجنائز (١/ -٤٧) ح (١٤٦٣).

⁽٥) أخرجه أبو داود: الجنائز (٣/ ٢١١) ح (٣٢١٤) والنسائي: الطهارة (٩٢/١) (باب الغسل من =

ربما خاف أن ينتضح عليه من الماء الذي يصيب بدن الميت فقطعه ذلك عن الانبساط والمبالغة فيه، فإذا علم أنه يغتسل زال عنه ذلك.

فصل

ومن مات له نسيب كافر أب أو غيره فلا يغسله ولا يلى شيئًا من أمره إلا أن لا يكون من أهل دينه من يكفيه ذلك فيواريه، لأن الغسل تابع للصلاة فلما لم يصل عليه لقطع الولاية بينهما لم يغسله ، ولأن غسل الميت تطهير له والكافر ليس من أهل التطهير (١).

⁼ مواراة المشــرك) وأحمد: المسند (١/ ١٦٤) ح (١٠٩٧)، انــظر تلخيص الحبــير (٢/ ١٢١) ح (٢٥).

⁽١) انظر المدونة (١/٨٦١).

باب : كفن الميت وحنوطه ومؤنة الدفن

والكفن(۱) والحنوط(۲) ومؤنة الدفن من رأس المال لأن ستر الميت وكفنه وصيانته حق لله تعالى، وحقوق الله مقدمة لا يجوز تركها ولا التراضى بإسقاطها، ألا ترى أن الميت لو وصى بألا يكفن وأن يدفن عريانًا لم يكن له ذلك، فإنه لو لم يخلف كفنًا لوجب على المسلمين تكفينه، ولأن حرمته كحرمة الحى، فلما لم يجز أن ينزع من الحى كسوته التى لابد منها فكذلك من الميت، ولأن الميت مالك لقدر الكفن والحنوط من ماله بدليل أنه لا يجوز له منعه منه، ولأن ما يتعلق بحاجته بعد موته كحاجته في حياته، فلما كان في حاجته أولى الناس بماله فيما يحتاج إليه فكذلك بعد موته.

فصل

فإن كان الكفن مرهونًا فالمرتهن أولى لأنه بحيازته إياه قد صارحقه سابقًا لحال الميت لتعلق العوض به (۲)، والمعين إذا تعلق بها حقان: أحدهما بعوض، والآخر بغير عوض كان ما يتعلق بالعوض مقدمًا على الآخر، كالدين والزكاة والوصية.

فصل

وليس فى الكفن حد ؛ لأن الغرض به ستر الميت وصيانته ، ويستحب الوتر⁽¹⁾ لأن رسول الله ﷺ كفن فى وتر وهو ثلاثة أثواب⁽¹⁾، وكفن ابن عسر ابنا له فى خمسة أثواب⁽¹⁾.

فصل

ويجوز في الكفن اللبيس(٧)، لأن أبا بكر رضي الله عنه أمــر أن يكفن في ثوب من

⁽١) ما يستر به الميت ويلف فيه. القاموس المحيط (٢٦٣/٤).

⁽٢) الحنوط: كل طيب يخلط للميت وقد حنطه يحنطه وأحنطه. القاموس المحيط (٢/ ٣٥٥).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٢٧٣).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٧٢).

⁽٥) أخرجه البخارى: الجنائز (٣/ ١٦١) ح (١٢٦٤) ومسلم: الجنائز (٢/ ٢٤٩) ح (١٤٥/ ٩٤١).

⁽٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٣٤).

⁽٧) أى: ما كان ملبوسًا.

ثيابه التي يلبسها وقال: الحي أحق بالجديد، وإنما هو للمهنة والصديد (١)، ولأن الغرض ستر الميت وصيانته دون المفاخرة والزينة.

فصل

البياض فى الكفن أحب إلينا من غيره، لقوله على: «خير ثيابكم البياض فليلبسها أحياؤكم وكفنوا فيها موتاكم» (٢)، ولأنه لما كان هو المستحب من اللباس فى الدنسيا، فكذلك بعد الموت.

فصل

ويحنط بالمسك والعنبر، وكل طيب يجوز التطيب به للحى، فيجوز أن يحنط به الميت (٢)، وذلك: «أن رسول الله عنه الله عنه بالكافور (٥)، ووصى على رضى الله عنه أن يجعل فى حنوطه مسك وقال: وهو فضل حنوط النبى عليه الله عنه أن يجعل الحنوط فى مفارقه ومفاصله ومواضع سجوده، لأن هذه المواضع أشرف ما فى جسده (٧)، وقد قال تعالى: ﴿سيماهم فى وجوههم من أثر السجود﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال: ﴿وعنت الوجوه للحى القيوم﴾ [طه: ١١١].

⁽۱) أخرجه البخارى: الجنائز (۲/ ۲۹۷) ح (۱۳۸۷) ومالك في الموطأ: الجنائز (۱/ ۲۲٤) ح (۲).

 ⁽۲) أخرجه أبو داود: الطب (۸/٤) ح (۳۸۷۸) والترمذی: الجنائز (۳/ ۳۱۰) ح (۹۹٤) وقال:
 حسن صحیح. واین ماجه: الجنائز (۲/۲۷۱) ح (۱٤۷۲).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٧٢).

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣/ ٥٦٩) ح (٦٧٠٧) الحاكم في المستدرك (١/ ٣٦١) عن أبي وائل قال: كان عند على مسك فأوصى أن يحنط به قال: وقال على: وهمو فضل حنوط رسول الله

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٧/٣).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١٨/١).

باب: وقت الصلاة على الجنائز

والصلاة على الجنائز جائز في كل وقت إلا عند طلوع الشمس، وعند غروبها، لانها لم يكن لها وقت راتب كأوقات الفرائض المرتبة جازت في جميع الأوقات، وكرهت عند طلوع الشمس وغروبها لنهى النبي على عنها في هذين الوقتين بنهيه عن الصلوات فيهما عمومًا، ويجوز أن يصلى عليها بعد العصر ما لم تصفر الشمس لأنها آكد من النفل لكونها من خير الفروض، وإن لم تكن على الأعيان(١١)، وهذا إذا أمن تغيرها، فإن خيف ذلك صلى عليها أي وقت كان، لأن النهى مضمن بالسلامة والأمن من هتك الحرمة، فإذا لم يؤمن ذلك زال المنع، ولأنه لو منع ذلك مع الخوف لم يخل من أحد أمرين: إما أن يدفن بغير صلاة وذلك عنوع، أو أن ينتظر به ذهاب هذه الأوقات فيؤدى إلى هتك الحرمة، وذلك عنوع أيضًا فلم يبق إلا ما قلناه.

فصل

والصلاة على الجنائز من فروض الكفايات (٢)، خلافًا لأصبغ وغيره في قوله: إنها سنة (٢)، لقوله على من قال: لا إله إلا الله (١)، وقوله: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله) (٥)، وقوله: «حق المسلم على المسلم ثلاث. . . ، فذكر: «ويصلى عليه إذا مات» (١)، ولأن ذلك متعلق بالموالاة وحرمة الدين.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٧١).

⁽٢) الكافي لابن عبد البر (٢٧٦/١).

⁽٣) ذكره ابن رشد في المقدمات انظر المقدمات مع المدونة (١/ ١٧٠).

⁽٤) أخرجـه ابن ماجـه: الجنائز (٤٨٧/١) ح (١٥٢٢) في الزوائد: ابن لهـيعـة ضعيف، والــوليد مدلس، والبيهقي في الكبرى (٥٨/٤) ح (٦٩٤٠).

 ⁽۵) أخرجـه الدارقطنى: سننه (۲/۲۵) ح (۵،۳) والطبـرانى فى الكبـير (۲۷/۱۲) ح (۱۳۲۲۲)
 وذكره الحافظ الهيشمى فى المجمع (۲/ ۷۰) وقال: وفـيه محمد بن الفضل بن عطية وهو كذاب.
 انظر تلخيص الحبير (۲۷/۲) ح (۲۲).

⁽۲) عند البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة بلفظ «حق المسلم على المسلم خمس» فمذكر «واتباع الجنائز» أخرجه البخارى: الجنائز (۲/ ۱۳۵) ح (۱۲٤٠) ومسلم: السلام (٤/ ١٧٠٤) ح (٢١٦٢).

والتكبير فيها أربع (١)، «لأن النبى ﷺ صلى على النجاشى فكبر أربعًا (٢)، وروى: «أنه صلى على قبر مسكينة فكبر أربعًا» (٢)، وصلى على رضى الله عنه على يسزيد بن المكفف فكبر أربعًا (١)، ولأن التكبير في صلاة الجنازة أقيم مقام الركعات في الصلوات، فجعل عدده كأكثر أعداد الركعات وهو أربع.

فصل

ولها إحرام وتحليل، فالإحرام هو التكبيرة الأولى والتحليل هو السلام^(٥)، والأصل فيه أن كل صلاة افتتحت بالتكبير افتتاح تحريم ختمت بالتسليم، كالفرائض والنوافل، والسلام فيها واحدة، لأنه سلام تحليل كسائر الصلوات إلا أن المأموم لا يزيد على واحدة لأنه ليس فيها رد بخلاف الصلوات هو تحليل فقط، ويستحب إخفاءه لأن ذلك هو المنقول عن السلف.

فصل

لا يقرأ فيها شيء من القرآن، خلاقًا للشافعي في قوله: إنه لابد أن يقرأ فيها بأم القرآن (١)، لأن كل صلاة لا ركوع فيها لم يكن من سنتها قراءة، أصله: الطواف، ولأنه ركن من أركان الصلاة منفرد فلم يكن فيه قراءة، أصله: سجود التلاوة.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٧٦).

⁽۲) أخرجه البخارى: الجنائز (۳/ ۲٤٠) ح (۱۳۳٤) ومسلم: الجنائز (۲/ ۲۵۷) ح (۲۶/ ۹۵۲).

⁽٣) أخرجه النسائى: الجنائز (٤/ ٣٣) (باب: الإذن بالجنازة) ومالك فى الموطأ: الجنائز (٢٢٧/١) ح (١٥) انظر نصب الراية (٢/ ٢٦٥).

⁽٤) آخرجه البيهقي في الكبرى (٣/ ٥٧٥) ح (٦٧٣٢).

⁽٥) انظر الكافى لابن عبد البر (١/٢٧٦).

⁽٦) قال الشافعى: (فلذلك نقول يكبر أربعًا على الجنائز يقرأ فى الأولى بأم القرآن ثم يصلى على النبي على البنازة). الأم للشافعى (١/ ٢٣٩). روضة الهالبين (٢/ ١٢٥).

ولا تشرك الصلاة على أحد ممن يصلى إلى القبلة ، لقوله على الصلاة متعلقة موتاكم (۱) ، وقوله : « صلوا على موتاكم (۱) ، وقوله : «صلوا على من قال: لا إله إلا الله (۱) ، ولأن الصلاة متعلقة بحرمة الدين ، وذلك يستوى فيه جميع أهل الملة .

فصل

إذا ثبت ذلك فلا فرق بين العدل والفاسق والباغى وصاحب الكبيرة والمقتولين فى حد وقود، إلا أنه يكره للإمام وأهل الفضل أن يصلوا على البغاة وأهل البدع، وللإمام خاصة ألا يصلى على من قتله فى حد (٢)، لأن الله تعالى نهى نبيه على عن الصلاة على المنافقين تأديبًا لهم وردعًا، فكان ذلك أصلاً فى كل من كان على غير الطريق من فساد الاعتقاد، فإن الإمام وأهل الفضل يجب ألا يصلوا عليه، ويصلى عليه سائر الناس.

فأما من قتله الإمام في حد فلأنه على لله الم يصلِّ على ماعز (1) والغامدية (1) لما رجمهما، وكذلك الأثمة بعده لم يصلوا على من أقاموا عليهم الحدود بل تركوهم مع أهليهم، ويصلى عليهم سائر الناس، ولأنا قد بينا أن في ذلك ردعًا لهم وإبانة عن نقصهم ليكون ذلك زجرًا لغيرهم عن سلك طرائقهم.

فصل

ومن جلده الإمام فى حد فمات من الضرب فإنه يُصلى عليه بخلاف المرجوم لأنه قسد قمل المرجوم والمرجوم لانه المرجوم ولمرض وهو الوجع من الضرب (١).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٦١).

⁽٤) أخرجه البخارى: الحدود (١٣٨/١٢) ح (٦٨٢٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما. ومسلم: الحدود (٣/ ١٣٢١) ح (١٦٩٥/٢٢) عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضى الله عنهما من حديث طويل وفيه أيضًا خبر الغامدية.

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) انظر المدونة (١/ ١٦١).

ولا يصلى على سقط الا أن يستهل صارخًا، تحرك أو لم يتحرك أن خلاقًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى (٣)، لأن الصلاة إنما هي على من علمت حياته قبل موته، وأمارة الحياة هي الصياح أو ما يقوم مقامه من طول المكث إذا طالت به مدة يعلم أنه لو لم يكن حيًا لم يبق إليها، ولا معتبر بالحركة لأنها لا تدل على الحياة، لأن المقتول يتحرك وليس بحى، ولأنه قد كان متحركًا قبل وضعه ولم يحكم بحياته، وروى: «إذا استهل المولود صارخًا غسل وصلى عليه ووجبت ديته وميراثه).

قصل

والشهيد المقتول في سبيل الله لا يغسل ولا يصلى عليه، ويدفن بثيابه إذا مات أو أنفذت مقاتله في المعترك، خلافًا لأبي حيفة (٥)، لما روى جابر أن رسول الله على كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد، ويسأل أيهما أكثر أخذًا للقرآن فيقدمه في اللحد، وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلهم)(١)، وروى: أنه لم

- (١) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٦٢).
- (Y) لم تتعرض كتب الأحناف في هذه المسأله لاعتبار الحركة أو عدمها ولكنهم اعتبروا استهلال الصبى فقط بالصوت. انظر الاختيار للموصلي (١/ ١٢٥). الهداية للمرغيناني (١/ ٩٩).
- (٣) قال الإمام النووى: (السقط له حالان: أحدهما: أن يستهل أو يبكى ثم يموت فهو كالكبير. الثانى: أن لا تتيقن حياته باستهلال ولا غيره فتارة يعرى عن أمارة كالاختلاج ونحوه وتارة لا يعرى فإن عرى نظر إن لم يبلغ حداً يتفخ فيه الروح وهو أربعة أشهر فصاعداً لم يصل عليه قطعا ولا يفسل على المذهب وقيل في غسله قولان. وإن بلغ أربعة أشهر صلى عليه في القديم ولم يصل في الجديد ويغسل على الملهب أما إن اختلع أو تحرك فيسصلي عليه على الاظهر وقيل قطعاً. ويغسل على الملهب. وقيل: فيه الموارة قطعاً. ويغسل على الملهب. وقيل: فيه المولان، وما لم يظهر فيه خلقة آدمى يكفى فيه الموارة كيف كانت) انظر روضة الطالبين (١١٧/١). مجموع شرح المهلب (٥/ ٢٥٥).
- (٥) فى قوله أن الشهيد يصلى عليه ففي كتب الأحناف يقولون (إن الشهيد من قتله المشركون أو وجد فى المعركة وبه أثر أو قتله المسلمون ظلمًا ولم يجب بـقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل). انظر الهداية (١٠١/١) الاختيار (١٢٩/١).
- (٦) أخرجه البخارى: الجنائز (٣/ ٢٤٨) ح (١٣٤٣) ، وأبو داود: الجنائز (٣/ ١٩٢) ح (٣١٣٨) =

يصلِّ على أحد من الشهداء إلا حمزة ١٥٠٤.

ولأن الغسل متعلق بالصلاة فإذا كان الشهيد لا يغسل ثبت أنه لا يصلى عليه، ولأنه مستغن بفضل الشهادة عن الصلاة بقوله: أنا شهيد على هؤلاء.

فصل

فأما إن حمل من المعترك جريحًا فبقى زمانًا أو أيامًا، ثم مات فإنه يغسل ويصلى عليه (٢)، لأن الخبر ورد فيمن قبل في المعترك، ولأنه إذا حمل وعاش أمكن أن يكون مات من سبب طرأ عليه فلم يكن حكمه حكم من مات في المعترك، ولأن الذي فاضت نفسه في المعترك له منزلة لا يدانيه فيها غيره لأنه فارق الدنيا على نصرة الدين والتوحيد، وذلك أشرف المقامات فلم يحتج إلى شفاعة المصلين، وهذا هو الفرق بين الشهيد في سبيل الله وبين سائر الشهداء من الغريق والطعين (٢) والهديم (١) والحامل ومن قتل دون ماله ومن ذكر معهم.

فصل

ومن مات من السبى (٥) قبل أن يتلفظ بالشهادتين فلا يغسل ولا يصلى عليه لأنه مات على أصل الكفر، لانه لم يثبت له الإسلام لا من جهة الاعتقاد ولا الحكم، لأنه لم يكن سوى سبيه، والسبى لا يزول عنه حكم الكفر، وإن قالها ابتداء غسل وكفن وصلى عليه، وكذلك إن قالها عن تلقين إذا كان طوعًا من غير إكراه، لأن الظاهر إجابته إلى الإسلام وتدينه به، وقد قال على «صلوا على من قال لا إله إلا الله»(١)، فعم ولم يفرق.

⁼ والترمذي: الجنائز (٣/ ٣٤٥) ح (١٠٣٦).

⁽۱) أخــرجــه أبو داود: الجنائز (۳/ ۱۹۲) ح (۳۱۳۷) والدارقطنــى: سننه (۱۱٦/٤) ح (٤٣) انظر تصب الراية (۲/۹/۲).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١/ ١٦٤).

⁽٣) أي: الذي مات بالطاعون.

⁽٤) الذي مات تحت الهدم. كالذي هدم عليه جدار مثلاً.

⁽٥) يقال سبى العدو سبيًا وسباء أسره. القاموس للحيط (٤/ ٣٤٠).

⁽٦) تقلم تخريجه.

والإمام أولى بالصلاة على الميت من عصبته (۱)، لأن طريقها الـولاية وقد قال عليه قدم (لا يؤم الرجل في سلطانه ولا بيـته إلا بإذنه (۱)، ولأن الحسين رضـوان الله عليه قدم سعـيد بن العاص، وكان الأمير فـصلى على الحسن رضى الله عنه وقال: أنت الأمير ولولا السنة ما قدمتك (۱)، ولأنها صلاة تفعل في الاجتماع فكانت إلى الأثمة كالجمعة والعيدين، ولأن السلطان لما كان مقدمًا على صاحب الدار كان مقدمًا على الولى.

وإذا كان بموضع لا سلطان فيه فالحق للأولياء، فأولاهم بذلك أقواهم تعصيبًا وأحقهم الابن ثم الابن ثم الأب ثم ولده، وهم الإخوة ثم ولد ولده وهم بنو الإخوة، ثم الجدد ثم ولده وهم العمومة، ثم ولدهم وهم بنو العمومة، فإنما قدمنا الإخوة وبنيهم على الجد، لأن الولاية يطلب فيها محض التعصيب وتعصيب الإخوة أمحض من تعصيب لا يشوبه ولادة ولا يأخذون بالفرض بحال(1).

فصل

ولا ولاية للزوج لأن ليس من قرابتها^(ه)، إلا أن يكون ابن عمها فيصلى بالتعصيب لا بالزوجية، ولأن العصمة منقطعة بينه وبينها فكان كالأجنبى، ويفارق الغسل لأنه يتعلق بمسها والنظر إلى بدنها وللزوج من التخصيص بذلك والاطلاع عليه ما ليس للأولياء فكان أولى منهم.

⁽۱) العصبة: الذين يرثون الرجل عن كلالة من غير والد ولا ولد فأما فى الفرائض فكل من لم يكن له فريضة مسماة فهو عصبة إن بقى شىء بعد الفرض أخذ، وقوم الرجل الذين يتعصبون له. القاموس المحيط (١/٥/١).

⁽۲) أخرجـه مسلم: المساجـد (۱/ ٤٦٥) ح (۲۹۰/ ۲۷۳) وأبو داود: الصلاة (۱/ ۱۵۲) ح (۸۲۰) والترمذي: الصلاة (۱/ ٤٥٨) ح (۲۳۰).

⁽٣) أخرجه أحمد: المسند (٢/ ٦٩٦) ح (١٠٨٨٠) باختـصار، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٥ ـ ٤٦) ح (٦٨٩٤).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦).

⁽٥) اتظر المدونة (١٦٩/١).

وإذا اجتمعت جنائز الرجال والنساء قرب إلى الإمام جنائز الرجال ثم بعدها جنائز النساء، فإن كان معهما جنائز صبيان جعلت بعد جنائز الرجال ويعدها جنائز النساء، وإن كان معهم خنائًا جعلت جنائزهم بعد الصبيان ثم النساء بعد الجميع(١).

وإنما قلنا ذلك لأن من يلى الإمام يجب أن يكون مقدمًا أو مؤخرًا حسب حرمته وذلك أن المصلين خلف الإمام يترتبون على هذه السبيل: فيكون صفوف الرجال أقرب إلى الإمام ثم صفوف النساء بعده، فكذلك في هذا الموضع يجب أن يكون الأفضل من يلى الإمام، والأصل فيه قوله على: «ليلني منكم ذوو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم المرتبة في القرب منه والبعد بحسب الحرمة والجنس.

وإذا ثبت ذلك جعلت جنائز الرجال ما يلى الإمام لأنهم أعلى حرمة من النساء، ثم الصبيان لأنهم من جنس الذكور، والتذكير في الجملة أفضل من التأنيث، ثم النساء بعد الصبيان.

وإن كانت معهم خناتًا جعلت جنائزهم بعد الصبيان ثم النساء بعد الكل لأنه لما أشكل أمرهم كانوا أقرب إلى الرجال من الإناث المقطوع بأنوثتهن.

فصل

ومن فاته بعض التكبير قضى ما فاته ودعا بين التكبيرات، إن لم يخف رفع الجنازة قبل فراغه، وإن خاف أن ترفع عن سرعة قضاه قضاء نسقًا (٣)، لأنه إذا خاف ذلك لم يمكنه أن يدعو، لأنه إن تشاغل بالدعاء حصل منه أن يكون مصليًا عليها بعد رفعها وذلك غير جائز، وإذا أمن ذلك دعا بين التكبيرات كما كان لو أدركها من أولها لزوال الضرورة.

⁽۱) الكاني (۱/۸۷۲).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) من النسق وهو عطف الكلام بعضه على بعض والنسق ما جاء من الكلام على تظام واحد وما يقصده المصنف أي: يعطف التكبير بعضه على بعض نسقًا واحدًا. القاموس المحيط (٣/ ٢٨٥).

وإذا سبقه الإمام بتكبيرة أو تكبيرتين وجاء والإمام يدعو ففيها روايتان (۱): إحداهما: أنه يكبر لوقته، والأخرى: أنه لا يكبر وينتظر تكبيرة الإمام ثم يكبر هو لإحرامه فوجه الأولى: اعتباراً بسائر الصلوات أن إذا فاته بعض الصلاة أخر حين يدخل ولم ينتظر فعل الإمام، ووجه الثانية: أن التكبيرات كالركعات، فلما كان لفوات بعضها تشاغل بما أدرك دون قضاء ما فات كذلك هاهنا.

قصل

لا تعاد الصلاة على الميت قبل الدفن ولا بعده خلافًا للشافعي (٢)، لأن الفرض قد سقط بالصلاة الأولى، فما زاد عليمه تنفل، وذلك غير جائز على الميت، ولأنه حكم وجب فيه بالموت، فإذا سقط الفرض فيه لم يعد كالغسل.

فصل

ولا يصلى على قبر إلا أن يكون دفن قبل أن يصلى عليه، لأنه لو جاز ذلك لكان أولى من فعل به ذلك رسول الله عليه، لفضله ورجاء البركة بالصلاة عليه، ولأن الدفن لو لم يمنع إعادة الصلاة لم يكن لذلك غاية ينقطع إليها.

فأما إذا دفن بغير صلاة فتلك حال ضرورة لأن الفرض لم يسقط فيه، وكذلك فعل رسول الله على بالمسكينة لما دفنت من غير أن يعلم من دفنها (١٦).

فصل

إذا وجد أكثر الجسد صلى عليه (٤)، لأن حكم الأكثـر حكم الكل، ولا يصلى على العضو كاليد والرجل خلافًا للشافعي (٥)، اعتبارًا بالسن والشعر، ولأن الصلاة على الميت لا تعاد ويمكن أن يوجد أكثر البدن فتعاد الصلاة.

⁽١) الملونة الكبرى (١/ ١٦٣).

⁽٢) انظر الأم للشافعي (١/ ٢٤٤) روضة الطالبين (١/ -١٣).

⁽٣) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٥٨) ح (٤٥٨) ومسلم: الجنائز (٢/ ٢٥٩) ح (٧١/ ٢٥٩).

⁽٤) المدونة الكبرى (١/١٦٣).

⁽٥) انظر روضة الطالبين (٢/١١٦). مجموع شرح المهلب (٥/٢٥٥).

وأظن أن من أصحابنا من يقول: يصلى عليه (۱۱)، وينوى به الميت وهو قول عبد العزيز ابن الماجشون، ووجه اعتباره بالكثير بعلة أن تعذر الجملة لا يمنع ذلك في البعض.

فصل

ويجعل الميت في قبره على جنبه الأيمن مستقبل القبلة لقوله: «أشرف المجالس ما استقبل به القبلة»(۲)، ولأنها حال يحتاج فيها من القربة إلى نهاية المكن، وقد روى عن السلف أنهم أمروا أن يفعل ذلك بهم عند احتضارهم، ولأن الميت كان يعظم هذه الجهة في حياته فيجب أن يوجه إليها بعد وفاته، فإن لم يقدر على ذلك جعلت رجلاه في القبلة واستقبلها بوجهه كالمريض يوجه للصلاة، وقيل في المريض: إذا لم يتمكن من توجيهه على الجانب الأيمن فعلى الأيسر، فإن لم يقدر جعلت رجلاه في القبلة فيجب أن يكون كذلك في الدفن.

فصل

وليس لمن ينزل القبر لتولى الدفن عدد معلوم، وإنما هو على حسب الحاجة، فقد يكون الميت عظيم الجئة ثقيلها فيحتاج إلى جماعة يتناولونه من النعش إلى اللحد، وقد يكون خفيفًا يكفيه الواحد، وفي الجملة فلا ينبغى أن يزاد على قدر الحاجة كما لا ينبغى أن ينقص عنها.

فصل

واللحد (٢٦) أفسضل من الشق إلا لضرورة لقبوله على: اللحد لنا والشق لغيرنا، (١٤)،

- (۱) قال ابن عبد البر: (ومن أهل المدينة من يرى الصلاة على كل عضو لأن الحرمة في ذلك واحدة ومنهم من يقول: إذا صلى على الرأس لم يصل على سائر الأعضاء وكلها أقاويل حسان من فعل بواحد منها لم يحرج) انظر الكافي (١/ ٢٨٠).
- (۲) أخرجه الحاكم فى المستدرك (۲۱۹/۶ ـ ۲۷۰) عن أبى المقدام هشام بن زياد وسكت عنه وتعقبه الذهبى وقال: هشام بن زياد متروك. والطبراني فى الكبير (۱۰/۸۰) ح (۱۰۷۸۱) وذكره الحافظ الهيثمى فى المجمع (۸/۲۲) وقال: وفيه هشام بن زياد أبو المقدام وهو متروك. انظر نصب الراية (۳/۲۲ ـ ۲۳).
- (٣) اللحد: هو الشق ويكون في عُرْض القبر ولحد القبـر وألحده عمل له لحدًا والميت دفنه. القاموس المحيط (١/ ٣٣٥).
- (٤) أخرجه أبو داود: الجنائز (۳/ ۲۱۰) ح (۲۲۰۸)، والــترملـى: الجنائز (۳/ ۲۰۶) ح (۱۰٤٥) =

وألحد له ﷺ (١)، وكذلك السلف بعده وعليه عمل الأمة.

فصل

وينهى عن تجصيص القبور وبنيانها (٢)، (لنهيه ﷺ عن تقصيص القبور) (٢)، والقصة الجص، ولأن ذلك من رينة الدنيا وتفاخرها والميت غير محتاج إليه والله أعلم.

* * *

= وقال: حسن غـريب. والنسائى: الجنائز (٤/ ٦٦) (باب اللحد والشق)، وابن مـاجه: الجنائز (٤٩٦/١) ح (١٥٥٤).

⁽۱) أخرجـه مـــــلم: الجنائز (۲/ ٦٦٥) ح (٩٦٦/٩٠) والنســائى: الجــنائز (١٦/٤) (باب اللحـــد والشق) وابن ماجه: الجنائز (٤٩٦/١) ح (١٥٥٦).

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۱/ ۱۷۰).

⁽۳) اخرجه مسلم: الجنائز (۲/۲۲) ح (۹۶، ۹۰/ ۹۷) ، والترملذی: الجنائز (۳۰۹/۳) ح (۱۰۵۲)، والتسائی: الجنائز (۷۱/۲) (باب تجصیص القبور) ، وابن ماجه: الجنائز (۱/۸۹) ح (۱۵۲۲).

عتاب الزكاة كتاب الزكاة

الزكاة (۱) واجبة في الجملة لقوله تعالى: ﴿واتوا الزكاة﴾ االبترة: ١٤٣]، وقوله: ﴿وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة﴾ [نصلت: ٧]، وقوله: ﴿واتوا حقه يوم حصاده﴾ [الانعام: ١٤١]، وقوله: ﴿وعما أخرجنا لكم من الأرض﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقول النبي عليه: البني الإسلام على خمس: فذكر، وإيتاء الزكاة (٢)، وقوله: ﴿أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم (٢)، وحديث أبى بكر رضوان الله عليه مع أهل الردة وقت اله إياهم على منع الزكاة وقوله: ﴿لو منعوني عقالاً مما كانوا يدفعونه إلى النبي عليه المدتهم عليه (١)، ولا خلاف في وجوبها في الجملة (٥).

فصل

والزكاة الواجبة في الأموال على ضربين: زكاة عين وزكاة قيمة، فأما زكاة العين فهي من ثلاثة أنواع، وهي: العين: الذهب والفضة. والحرث: وهو ما أنبتت الأرض من الزرع والثمار من المقتات. والماشية: وهي الإبل والبقر والغنم، ولا تجب زكاة عين فيما عدا ذلك من الأتواع الثلاثة(1).

⁽۱) الزكاة لمعنة: النمو والسبركة أى زيادة الخسير يقسال زكى المال إذا زاد وزكى الزرع أى: نما وطال. وشرعا: جسزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصابًا. انظر الشسرح الكبير (١/ ٤٣٠) شرح حدود ابن عرفة (١/ ١٤٠).

⁽٢) أخرَجه البخارى: الإيمان (١/ ٦٤) ح (٨) ومسلم: الإيمان (١/ ٤٥) ح (١٦/١٩).

⁽٣) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/٧/٣) ح (١٣٩٥) ومسلم: الإيمان (١/ ٥٠) ح (١٩/٢٩) عن ابن عباس بلفظ قبان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقه في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم».

⁽٤) أخرجه البخارى: الزكاة (٣٠٧/٣) ح (١٣٩٩، ١٤٠٠) ، ومسلم: الإيمان (١/ ٥١) ح (٣٢/ ٢٠).

⁽٥) الإجماع لابن المنذر (ص ٤٢) المغنى (٢/ ٤٣٣).

⁽٦) انظر الكافي (١/ ٢٨٤).

فأما زكاة العين فمن شروطها النصاب^(۱) والحول^(۲) إلا أن يكون من معدن، فلا يعتبر فيه الحول على ما نذكره، وأما النصاب فهو في الذهب عشرون ديناراً لا تجب الزكاة في أقل منها إلا أن يكون نقصانًا يسيراً تجوز فيه جواز التامة فلا يمنع الوجوب^(۲).

فإذا بلغت عشرين ففيها ربع العشر وهو نصف دينار، وهو في الفضه ماتنا درهم، لا تجب في أقل منها إلا أن يكون نقصانًا يسيراً على ما ذكرناه، فإذا كانت ماتنين ففيها ربع العشر وهو خمسة دراهم، والدليل على هذه الجملة قوله في: اليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة)، وقوله: الهاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما وليس عليك شيء حتى يكون لك مائنا درهم، فإذا كان لك مائنا درهم ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء حتى تكون لك عشرون ديناراً ففيها نصف ديناراً.

فصل

ما زاد على النصاب ففيه بحسابه قل أم كثر خلافًا لأبسى حنيفة فى قوله: ﴿لا شىء فى الزائد حتى يكون أربعين درهمًا فيكون منها درهم ولا فيما زاد على العشرين حتى يكون أربعة دنانير(١) لقوله ﷺ: ﴿فَى الرقة ربع العشر)(١) فعم، وقوله: ﴿ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة)(٨) فمفهومه وجوب الزكاة فيها وفيما زاد عليها ولأنها

⁽١) النصاب لغة: الأصل، وشرعًا: القدر الذي إذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه وسمى تصابًا أخلاً له من النصب. انظر حاشية الدسوقي (١/ ٤٣٠).

 ⁽٢) سمى الحول حولاً لتحول الاحوال فيه وسنة لتسته الأمور أى تغيرها وصامًا لعموم الشمس فى تنقلها. انظر تعليقات الشيخ عليش على حاشية الدسوقى (١/ ٤٣١).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٨٥).

 ⁽٤) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/٣٦٣) ح (١٤٤٧) ومسلم: الزكاة (٢/٣٧٣) ح (١/٩٧٩).

⁽٥) أخرجه أبو داود: الزكاة (٢/ ١٠١ ـ ٢٠١) ح (١٥٧٢) انظر نصب الراية (٢/ ٣٦٦).

⁽٦) قال الحافظ ابن سلطان الحنفى: (وفى كل خمس زاد على النصاب أى نصاب النقلين وهو أربعة دناتير فى اللهب وأربعون درهمًا فى الورق بحسابه عند أبى حنيفة وما دونه عفو وقالا يجب فى كل ما زاد على النصاب بحسابه) انظر شرح النقاية (١/ ٣٦٤).

⁽٧) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٣٧١) ح (١٤٥٤) وأحمد: المسئد (١٦/١) ح (٧٣).

⁽٨) تقلم تخريجه.

زيادة على نصاب فى ذهب أو ورق يمكن إخراج ربع عـشرها، دليلها الأربعون درهما والأربعة دنانسير، ولأن الأربعة دنانسر زيادة على النصاب فلم يجز أن يكون حسدا وما دونها عفوا، أصله: الستة ولأنه نوع مال يجب على متلفه مثله فلم يكن فيه عفو بعد الوجوب كالحبوب.

فصل

فأما اعتبار الحول فلقوله ﷺ: ﴿لا رَكَاةَ فَى مَالَ حَتَى يَحُولُ عَلَيْهِ الْحُولُ اللَّهُ وَرُوى عَنْ أَبِي بكر (٢) ، وأبن عمر (٣) ، وبه عملت الأمة والسلف ولا خلاف فيه (٤).

فصل

ولا فرق بين أنواع الجنس من ذلك من كونه جيداً أو رديتًا، أو كون اللهب أحمر أو أصفر، ولا بين أنواع صفاته من التبر $^{(a)}$ ، والنقار $^{(1)}$ ، والمضروب $^{(1)}$ ، والصحاح $^{(1)}$ ، والمخلة، والمصوغ $^{(1)}$ ، والمكسور $^{(1)}$ ، إلا أن يكون حليًا للبس على الوجه المباح على ما منذكره.

والأصل في هذه الجملة قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله التوبة: ٢٤٤ ، يعنى : يؤدون زكاتها ، وقبوله ﷺ : الفي الرقة ربع

- (۱) أخسرجه أبو داود: الزكساة (۲/۲) ح (۱۰۷۳) عن على رضى الله عنه يلفظ اليس في مسال زكاة حتى . . . ، والترمسذى: الزكاة (۱۲/۳) ح (۱۳۲ ـ ۱۳۲) عن اين عمر رضى الله عنه بلفظ همن استفاد مالاً ، فلا زكاة فسيه حتى . . . ، وابن ماجه: الزكاة (۱/۵۷۱) ح (۱۷۹۲) من حديث عائشة واللفظ . انظر نصب الراية (۲۸/۲ ـ ۳۲۰).
 - (٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ١٧٤) ح (٢٣١٨).
 - (٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ١٧٤) ح (٧٣٢٠).
 - (٤) الإجماع لابن المنلر (ص ٤٤) المغنى (٢/ ٤٩٦).
- (٥) التبر بالكسر الذهب والفيضة أو فتاتهما قبل أن يصافعا فإذا صيغا فهما ذهب وفيضة. القاموس المحيط (١/ ٣٧٩).
 - (٦) النقار من النُقر وهو القطعة المذابة من المذهب والفضة. القاموس للحيط (١٤٧/٢).
 - (٧) ما يصنع ويضرب على هيئة النقود.
 - (٨) التي تعتبر تامة غير مكسرة.
 - (٩) اللَّى صيغ للزينة حليًا.
 - (١٠) ضد الصحاح وهي التي تعتبر بالوزن لا بالعدد.

العشر؟(١)، فقيل: إن الرقة اسم للورق خياصة، وقيل: السذهب والورق، وقوله ﷺ: وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، (٢)، ولا خلاف في ذلك.

فصل

ويجمع بين الذهب والفضة في الزكاة، فإذا كان معه من كل واحد منها دون النصاب، وأحدهما إذا ضم عدل بالآخر، كان في معنى من معه نصاب كامل من أحدهما فعليه الزكاة، وقال الشافعي: لا يجمع بينهما (٢)، ودليلنا قوله على: «في الرقة ربع العشر) فعم، ولأنهما متفقان في المقصود منهما في كونهما أصولاً للأثمان وقيماً للمتلفات، فكان المالك لأحدهما كالمالك للآخر، ولأنه لو كان معه مائة درهم وعرض يساوى مائة درهم لضمه إلى المائة وزكى الجميع إذا كان مديرا، وأدنى أحوال الذهب أن يكون كالعرض، ولأنه ما معه، أصله: إذا كان من جنسه.

فصل

ووجه التعديل بينهما أن يقام المثقال بإزاء عشرة دراهم، فإذا حصل من الجميع ما يكون به في معنى المالك المائتين أو للعشرين ديناراً لزمته الزكاة (٥)، مثاله: أن يكون معه مائة درهم وعشرة دنانير، أو خمسة عشر ديناراً وخمسون درهما، فإن قومت المائة بالذهب كان في معنى المالك لعشرين ديناراً، وإن قومت العشرة الدنانير بالدراهم كانت في معنى مائة درهم فأما إذا ضمها إلى المائة كان المائلك للمائتين، ولو كان معه مائة درهم وتسعة دنانير، وتسعة دنانير تساوى مائة درهم لم يضمها إليها لأن ذلك أكثر من المثقال بعشرة دراهم.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) قال الإمام الشافعى: (إذا كانت لرجل عشرون مثقالاً من ذهب إلا قيراطاً أو خمس أواقى فضة إلا قيراطاً لم يكن فى واحد منهما زكاة ولا يجمع الذهب إلى الورق. ولا الورق إلى الذهب ولا صنف ما فيه الصدقة إلى صنف) الأم للشافعي (٢/ ٣٤) روضة الطالبين (٢/ ٢٥٧).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) المدونة الكبرى (١/٨/١).

قصل

ويخرج عن كل واحد من النوعين منه، فإن أراد أن يخرج عن أحدهما من الآخر جاز له ذلك ولا يكون ذلك فيه قيمة، وإنما يكون بدلاً أن أحدهما في معنى الآخر فيما له إيراد يقوم مقامه وينوب منابه.

فصل

واختلف أصحابنا في كيفية الإخراج على ثلاثة أوجه:

فقيل: بالقيمة قلت أم كثرت، وهذا قول ابن المواز.

وقيل: ما لم ينقص عن المثقال بعشرة دراهم فإن نقص لم ينقص منه وإن زاد أخرج الزائد لأن الغرض بذلك الاحتياط.

وقيل: بالتعديل على حساب المشقال بعشرة دراهم ذكره الشيخ أبو بكر عن بعض أصحابنا(١).

فوجه الأول: فلأنه معاوضة في حق الغير، فكانت بالقيمة، أصله: سائر المعاوضات.

ووجه الثانى: أن الأصل إخراج النوع من نوصه، وإنما سومح فى أن يخرج عن أحدهما من الأخر، فيجب أن تكون المسامحة على وجه لا يدخل الضرر على المساكين، فإذا عاد بتقصاته عن القيمة الشرعية لم يتقص ورجع به إلى أصله وإن زاد لزم إخراج الزائد.

ووجه الشالث: هو أن الإخراج في هذا الموضع فرع لأصل الضم وإيجاب الجسيع، فإذا كان أصل الجميع هو بالتعديل، فكذلك الإخراج(٢)، والله أعلم.

فصل

إذا كان النصاب ناقصًا نقصانًا يسيرًا لا يؤثر ويجرى مجرى الوازن في العادة والعرف

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٠٩).

⁽٢) انظر المقدمات مع المدونة (١/٢٢٩).

جازت المسامحة به ووجبت فيه الزكاة ، خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى (٢) لقوله على:
هنى الرقة ربع العشر (٢) ، ولأن ذلك إذا كان غير مؤثر فى العادة كان حكمه كحكم ما لم ينقص، ولأن ما هذه سبيله لا اعتبار به فسى باب تعلق الأحكام بل يكون عفوا كاختلاف المكاييل ونقصان العشر حبات والعشرين حبة فى الأوسق مما لا ينضبط فى الكيل.

فصل

وإذا كان معه مال يقصر عن النصاب فأفاد إليه فائدة تم بها نصابًا ضم الأول إلى الثانية وركى الجميع لحول الثانية (٤)، هذا إذا كانت الفائدة من غير ربح الأول وذلك لأن الحول لا يثبت للمال إلا بأن يكون نصابًا أو مسندًا إلى نصاب وهذا معدوم في مسألتنا، فوجب استثناف الحول من يوم أفاد الآخرة لأن من ذلك الوقت ثبت للمال حكم حول بكمال النصاب.

فصل

فإن كانت الأولى نصابًا والثانية دون النصاب زكى الأولى لحولها ولم يضم الشانية إلى البها بخلاف ما نقوله في الماشية خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إنه يضم الفائدة إلى الأصل إذا كان نصابًا كما يفعل ذلك في الماشية (٥) لقوله: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»(١)، ولأنها فائدة من غير أصل المال الذي عنده فيما زكاته ربع عشره، فلم يضم إلى الأولى، أصله: إذا كان الأول دون النصاب ويذلك فارق الماشية.

فصل

وربح المال مضموم إلى أصله معتبر بحوله كان الأصل نصابًا أو دونه إذا تم نصابًا

⁽١) انظر الفتاوي الهندية (١٧٩/١).

 ⁽۲).قال النووى: (ولو نقص عن النصاب حبة أو بعض حبة فلا زكاة وإن راج رواج التام أو زاد على
 التام بجودة نوعه) روضة الطالبين (۲/ ۲۵۷) الأم للشافعي (۲/ ۳٤).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) انظر المدونة الكبرى (١/٩-١).

⁽٥) الفتاري الهندية (١/٩/١).

⁽٦) تقلم تخريجه.

بربحه أو بنتـاجه إن كان مـاشية لأنه ربح مـال تجب في عينه الزكـاة، فكان حكمه في الحول حكم أصله كما لو كان الأصل نصابًا.

فصل

ولا يجوز إخراج الزكاة قبل وجوبها خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى (١) لقوله: «لا ركاة في مال حتى يحول عليه الحول» (١)، لأنه تقديم الزكاة على بعض شروط وجوبها كما لو قدمها على النصاب، ولأنه تقديم الزكاة على وقت وجوبها كما لو قدمها لحولين أو ثلاثة، ولأنها أحد الأركان التى بنى الإسلام عليها فتقديمها على وقت وجوبها لا يسقط الفرض، أصله: الصوم والحج.

فصل

إذا أخرج الزكاة حين وجبت عليه من غير تفريط فهلكت قبل أن يوصلها إلى الفقراء لم يضمن، وكذلك إن وجبت عليه، فهلك المال قبل إمكان الإخراج لم يضمن خلافًا لمن ضمنه في الوجه الأول⁽³⁾ لأن الزكاة متعلقة بالعين دون الذمة، ولا تنتقل إلى الذمة إلا بتفريط، ولأن إخراجها موكول إلى أمانته فهو مؤتمن عليها، فكان كالساعي تتلف الزكاة بيده لأن يده يد أمانة ولأنا قد اتفقنا على أن المال لو هلك بعد حلول الحول، وقبل إمكان الأداء لم يلزمه شيء فكان تلف الزكاة بعد إفرادها من المال وقبل وصولها إلى الفقراء إذا لم يكن بتفريط كتلفها مع جملة المال.

⁽۱) قال المرغينانى: (وإن قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جار لأنه ادى بعد سبب الوجوب فيجوز كما إذا كفر بعد الجرح وفيه خلاف مالك رحمه الله ويجوز التعجيل لأكثر من سنة) الهداية (۱/ ۱۱) الاختيار للموصلى (۱/ ۱۳)).

⁽٢) انظر الأم للشافعي (٢/١٧). روضة الطالبين (٢/٢١٢).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) قال ابن أبي عمر المقدسي: المشهور عن أحمد أن الزكاة لا تسقط بتلف المال سواء فرط أو لم يفرط وحكى عند المسموني أنه إذا تلف النصاب قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة وإن تلف بعده لم تسقط وحكاء ابن المنذر مذهبًا لأحمد وهو قبول الشافعي والحسن بن صالح وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر) انظر الشرح الكبير (ط دار الفكر) (١/ ٦١٠).

إذا أخر إخراج الزكاة عن وقت وجوبها قادرًا على إخراجها تعلقت بذمته ولم تسقط عنه بتلف ماله خلاقًا لأبى حنيفة في قوله: إنه لا يضمنها (۱) لأنه حبس الزكاة بعد وجوبها وقدرته على أدائها فوجب أن يضمنها، أصله: إذا طالبه فلم يفعل، ولأنه عاص بتأخيرها، لأنها واجبة على الفور فإذا أخرها ضمنها وتعلقت بذمته.

فصل

إذا حال الحول على نصاب عنده فلم يخرج زكاته حتى ابتاع به سلعة فباعها بربح فإنه يزكى المال الأول ولا يزكى الربح، لأن الربح لم يحل عليه الحول ولا يكون تابعًا لأصله (٢) لأنه إنما يبيعه قبل تقرر الوجوب في الأصل، فلم يصح أن يتبعه ربح معدوم في ذلك الوقت ووجد في ثاني حال، وإذا ثبت ذلك وجب أن يزكى المال الأول ثم يزكيه للعام الثاني مع ربحه سواء ما أخرج عنه الزكاة للعام الأول، لأن الحول قد حال عليهما فصادفهما الوجوب.

فصل

الدين مسقط للزكاة عن مقدار ما قابله من العين دون الحرث والماشية، ثم ينظر فيما راد على ذلك، فإن كان نصابًا ركاه، فإن قصر عن النصاب فلا ركاة فيه، مثاله؛ أن يكون معه ثلث مائة درهم ولا دين عليه فيكون عليها ركاتها سبعة دراهم ونصف، فإذا كان عليه دين مائة درهم أقام بإزائه من الثلثمائة مائة ثم ركى عن مائتين، وإن كان أصل ما معه مائتين أقام منها بإزاء الدين مائة ثم لا ركاة عليه في الباقي، وكذلك لو كان عليه خمسة دراهم لم يزك الباقي لأنه يقصر عن النصاب، وسواء كان الدين من جنس العين أو من غير جنسها، وكل هذا خلافًا للشافعي في قوله: إن الدين لا تأثير له في إسقاط

⁽۱) قال الموصلى: (ولو امتنع بعد طلب الساعى يضمن على قول الكرخى لأنها أمانة فتضمن بالهلاك بعد الطلب كالوديعة وقال عامة المشايخ: لا تضمن لأن المالك إن شاء دفع العين وإن شاء دفع القيمة من النقدين والعروض غير ذلك فكان له أن يؤخر الدفع ليحصل العوض وأما بالاستهلاك فقد تعدى فيضمن عقوبة له) الاختيار (١/ ١٣٥).

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۱/ ۲۱۰).

الزكاة عن العين^(۱)، لما روى أصحابنا عن عمير بن عمران عن نافع عن ابن عمر أن النبى على قال: «إذا كان للرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه» ولأن الدين قد أخذ عوضه والـزكاة لم يؤخذ عوضها فكان الدين مقدمًا على الزكـاة كما قدم على الميراث.

فصل

والفرق بين العين والماشية والحرث من وجهين: أحدهما أن زكاة الحرث والماشية إلى الإمام، فلو قبل قسول أربابها أن عليهم ديونًا لأدى ذلك إلى ترك إخراج الزكماة فحسم الباب بمنعه، وليس كذلك الذهب والفضة لأن زكماتها موكولة إلى أربابها، والثانى: أن الحرث والماشية، أموال ظاهرة وليس كذلك الذهب والفضة لأنها تخفى وتبطن.

فصل

وإن كان عنده من العروض ما فيه وفاء بدينه جعل الدين في العروض وزكى ما في يديه من العين إن كان نصابًا، وإن كان دينه أكثر من عروضه أقام من العروض بإزاء قيمتها من الدين ثم ضم إلى ذلك عما في يديه من العين ما يقوم بتمام دينه ثم زكى الباقى إن كان نصابًا، وكل هذا خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إن الدين يجعل في العين ولا يجعل في العين العروض ويسقط الزكاة (٢)، ودليلنا: إذا جعلنا الدين بإزاء العروض أمكن الجمع بين أداء الزكاة والدين فكان أولى من إسقاط أحدهما بالآخر، أصله: إذا كان معه من العين ما يفي بدينه ويفضل معه نصاب، ولأن العروض نوع من المال مأمون فجاز أن يفعل في الدين، أصله: العين.

فصل

والعروض التي يقيمها بإزاء الدين هي ما يستغنى عنه غالبًا ويباع عليه في دينه دون ما لا مندوحة له عنه من ثيابه التي تستر عورته وما لابد [له] (٢) منه من لباس وحصير

⁽۱) قــال الإمام الــنووى: (الدين هل يمنع وجــوب الزكــاة فيــه ثلاثة أقــوال أظهــرها وهو المذهب والمنصوص فــى أكثر الكتب الجــديدة: لا يمنع) انظر روضــة الطالبين (۱۹۷/۲) الأم للشــافعى (۲/۲۲).

⁽٢) الاختيار للموصلي (١/ ١٣٢). الهداية للمرغيناني (١٠٤/).

⁽٣) لم تثبت كلمة (له) في (١).

وغطاء وما جرى مــجرى ذلك، وكذلك كسـوة جمعتــه التى لا يبلغ ثمنها ذلك المبلغ، وكذلك منزله إذا كان قريبًا للثمن وكان ذا عيال ولم يكن له خطر وبال، فهذا لا يحسب فى دينه ويحسب ما عداه.

فصل

وإذا كان عليه دين وله مكاتب جعل الدين في كتابته وأدى الـزكاة عن عينه (۱) لأن الكتابة في معنى المال لأنه يبيعها إذا أراد ويؤدى الدين منها، وإن كان له مدبر فاختلف أصحابنا فمنهم من قال: يجعل الدين في قيمة رقبته لأنه لو قتل لوجبت قيمته قيمة عبد، ومنهم من قال: في قيمة خدمـته لأن السيد لا يملك منه إلا الخدمة، وإن كان له دين على ثقة ملىء غير منكر جعل دينه فيه وأخرج الزكاة من عينه (۱).

فصل

الدين لا تجب فيه الزكاة وإن أقام سنين حتى يقبض خلاقًا للشافعى (٣) لأن الله أوجب زكاة المال منه لا من غيره عنه ولا سبيل إلى ذلك إلا بقبضه، ولأن الدية ومال الكتابة لا زكاة فيهما، وإن أقاما سنين وكذلك الدين على معسر لأن ذلك في اللمة فكذلك سائر الديون.

فصل

الديون على ثلاثة أضرب:

منها: ما كان أصله فى يده عينًا ثم يصير دينًا، وذلك مثل أن يكون مع رجل ألف درهم فيقرضها من رجل أو يبتاع بها عرضًا ويبيعه من رجل بديس فيقيم ذلك فى ذمة المقترض أو المشترى سنة أو سنين عدة، فهذا إذا قبضه ركاه ساعة قبضه لسنة واحدة.

ومنها: ما يكون ابتداؤه فائدة إما بميراث أو هبة أو صدقة أو أرش جناية أو دية أو مهر أو ثمن سلعة كانت القنية (٤)، فهذا إذا قبض استقبل له الحول.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٩٤).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٩٤).

⁽٣) انظر الأم للشافعي (٤٣/٢). المهذب للشيرازي (١٥٨/١).

⁽٤) أي: للامتلاك.

ودين المدين، وهذا له حكم نذكره فيما بعد.

والفرق بين القسم الأول والثانى: أن الأول كان قد حصل معه عينًا فى طرفى الحول ولا اعتبار بكونه دينًا فى تضاعيف، وفى الثانى: لم يحصل له عينًا إلا دفعة واحدة فلم يجر حكم الزكاة فيه.

فصل

والعروض^(۱) على ضربين: منها ما لا تجب الزكاة فيه بوجه وهو ما أريد للقنية ولم يرد للتجارة، وذلك كالشياب للبس والخيل للركوب والرقيق للخدمة، وكل ما عدا الذهب والفضة والحرث والماشية ولا خلاف في هذا، ومنها ما يراد به التجارة، فتجب الزكاة في قيمته خلاقًا لداود^(۱)، لما رواه أبو ذر أن رسول الله على قال له: «أد ركاة البر)^(۱)، ولأن في إسقاط الزكاة عنه ذريعة إلى سقوط الزكاة في أكثر الأموال لأن كل من خاف أن يؤدى الزكاة ابتاع بالعين عرضًا فتسقط الزكاة عنه.

فصل

وإذا اشترى العروض بنية التجارة ثبت الحكم فيه.

فإذا باعه بعد حول أو أحوال زكاه لسنة واحدة إن كان أصله عينًا، وإن كان ملكها عروضًا بميراث أو هبة أو غير ذلك، فمكثت عنده حمولاً أو أحوالاً، ثم باعها، فإنه يستأنف الحول من يوم باعها، وحكمها حكم الدين، وهذا الذي ذكرناه، هو لمن يعرف حول ما يبيعه.

فأما المدير فإنه يزكى فى كل سنة، وصفة المدير مثل سائر التجارة الذين يديرون البيع والشراء والتجارة، فلا ينضبط لهم حول ما يبيعونه أو يشترونه.

فالوجه فيمن هذه صفته أن يجعل لنفسه شهراً معلوماً من السنة لزكاته، فينظر ما

⁽۱) العروض جمع عرض وهو غير الاثمان من المال على اختلاف أنواعه من النبات والحيوان والعقار وسائر المال.

⁽٢) قال النووى: (وحكى أصحابنا عن داود وغيره من أهل الظاهر أنهم قالوا: لا تجب) المجموع (٢).

⁽٣) أخرجه أحمد: المستند (٩/ ٢١٣) ح (٢١٦١٢) بلقظ (... وفي البر صدقة) والدارقطني: سننه (٢/ ١٠١) ح (٢٧) انظر تلخيص الحبير (٢/ ١٩٠) ح (١).

معه من العين وما عنده من العروض فيقـومه ويضمه إلى عينه، وكذلك ما له من دين، فإذا عرف جميع ذلك، نظر فإن كان عليه دين أسقط بمقداره من الجملة وزكى الباقى إن كان نصابًا، وإن لم يكن عليه دين زكى ما معه.

والدليل على هذه الجملة أنا لو لم نفعل ذلك لـكان لابد من أحد أمرين: إما أن لا يؤدى أصلاً ركاة أو أن يكلف ضبط حول لكل عسرض عنده، ففى الأول ذريعة لإسقاط الزكاة، وفى الثانى تكليف ما لا يقدر عليه ولا يجد سبيلاً إليه فلم يبق إلا ما قلناه.

فصل

إذا قبض من دينه دون النصاب فلا زكاة عليه، خلافًا لأبي حثيفة في قوله: إن قبض أربعين درهمًا أخرج درهمًا(١)، ولغيره في قوله: يزكي القليل والكثير (٢)، لأن ملكه قاصر عن نصاب فأشبه من ملك في الابتداء أقل من نصاب ولأنا قد بينا أن الدين لا تلزم فيه الزكاة حتى يقبض، ودليلنا عليه أنه لا يجب أن يخرج عن المال من غيره، فلو أوجبنا عليه إذا قبض عشرة دنانير أن يزكي عنها لجاز أن لا يقبض غيرها فيؤدى ذلك إلى أن الزكاة تجب عليه فيما دون النصاب.

فصل

فإن كان عنده مال، فدخل عليه الحول يتم معه ما قبضه من دينه إذا ضم إليه نصابًا ضمه إليه وزكى الجميع، لأنه مالك لنصاب قد حال عليه الحول حصل عينًا في يده طرفى الحول فأشبه ما يحول عليه الحول وهو في يده، وكذلك يضم إليه ما خرج له من معدن.

فإذا ثبت هذا فلا يخلو ما يقبضه من دينه أن يكون نصابًا أو دونه، فإن كان نصابًا ركاه ثم يزكى ما يقبضه من بعد من قليل أو كثير، وإن كان دون النصاب فلا يخلو أن يكون عنده ما يتم به نصاب، أو لا يكون عنده فإن لم يكن عنده لم تكن عليه ركاة فيما قبضه للعلة التي ذكرناها، وإن قبض بعد تمام النصاب زكى جميع النصاب أنفق

⁽۱) قال الكاسانسى: (قال أبو حنيفة: لا يخاطب بـأداء شيء من زكاة ما مضى ما لم يقـبض أربعين درهما فكلما قبض أربعين درهما أدى درهما واحداً) بدائع الصنائع (۲/ ۱۰).

⁽٢) عند أبى يوسف، ومحمد قال: (كلما قبض شيئًا يؤدى زكاته قل المقبوض أو كثر) بدائع الصنائع (٢/ ١٠).

الأول أو بقى عنده، على اختلاف بين أصحابنا في إنفاقه وضياعه أو بقائه.

ثم ركى ما يقبضه من بعد من قليل أو كثير، فإن كان عنده ما يتم به ما قبضه نصابًا قد حال عليه الحول ركى الجميع، ثم ركى ما يقبضه من بعد من قليل أو كثير.

وحكم ما يقبض من ثمن العروض للتجارة حكم ما يقبض من الدين في اعتبار النصاب وما يتم به إن كان المتبوض دونه.

فصل

وإذا كان يبيع العرض بالعرض ولا ينض^(۱) له من ثمن ذلك عين فلا زكاة عليه ولا تقويم خلافًا لأبى حنيفة^(۱) والشافعى^(۱)، لأن زكاة القيمة تابعة لزكاة العين، فلو أوجبنا الزكاة لكان لا يخلو أن يخرج من جنس العروض وهذا خلاف الأصول، أو أن يخرج عنها عينًا فيجب أن ينض لها ثمن فيخرج منه، وكذلك فلا قيمة على المدير إذا كان لا يبيع ولا يشترى إلا بالعروض، لأنه يقوم ما عنده من العروض فتجعل القيمة كالثمن فتكون تابعة له.

فصل

اللؤلؤ والجوهر وأنواع الطيب من المسك والعنبر والكافور كل هذا عروض، وحكمه حكم سائر العروض⁽¹⁾، لا زكاة في عينه وإنما الزكاة في قيسمته، ويختلف حكمه في الإدارة وغير الإدارة على ما ذكرناه في العروض، ولا خمس فيه، لأن الخمس لا يكون الا فيما أخذ من الكفار، أو من معدن على صفة تذكر فيما بعد.

فصل

ولا تجب الزكاة إلا على مالك تام الملك وهم الأحرار، ولا زكاة على عبد ولا مدبر (٥)، ولا أم ولد(٢)، لأن العبد وإن كنا نقول: إنه يملك فإن ملكه ناقص غير مستقر،

⁽١) أي: ولا ينتج له.

⁽٢) انظر الفتاري الهندية (١/ -١٨).

⁽٣) المهذب للشيرازي (١/ ١٦٠). روضة الطالبين (٢/٧٧٧ ـ ٢٦٨).

⁽٤) انظر المدونة الكيرى (١/ ٢٥١).

⁽٥) هو الموعود بالعتق من سيده دبر موته. انظر شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٦٧٣).

⁽٦) هي الحر حملها من وطء مالكها عليه جبرًا. شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٦٧٩).

بدليل أن لسيده انتـزاع ماله ولا مانع يمنعه من ذلك، وأنه ليس له أن يتصـرف فيه لحق السيد، وحكم المكاتب في ذلك حكم العبد لأنه على حكم الرق آلا ترى أنه لا تجوز له الهبة ولا التصرف ولا يعاقل.

فصل

ولا يؤخذ النصرانى بزكاة شىء من ماله لا من عينه ولا ماشيته ولا حرثه لأنا عاهدناهم على ألا نأخذهم بفروع الدين ما داموا مقيمين على كفرهم كما لا نأخذهم بالصلاة والصوم والحج، فإذا أسلم النصرانى وأعتق العبد، فالزكاة عليهما إذا حال الحول على المال الذى في أيديهما من يوم الإسلام والعتق، لأن من ذلك الوقت حصل شرط الوجوب(١).

فصل

الفوائد كلها لا زكاة فيها إلا أن يحول عليها الحول من يوم أفيدت أو قبضت بعد تقدم الملك^(۲) على ما ذكرناه من التفصيل، وذلك مثل ما يملكه الإنسان بميراث أو هبة أو صدقة أو استغلال أرض أو مسكن أو إجارة عبد أو نجوم مكاتب، أو أرش جناية أو دية وما أشبه ذلك، فأما ربح المال فحكمه حكم أصله على ما بيناه.

فصل

تجب الزكاة فى أوانى الذهب والفضة، لأن اقتنائها محرم، وكذلك فى حلية اللجم والسروج والدوى والمداوى والسكاكين، لأنه غير مأذون فيه، فأما الحلى المباح للرجال فهو فى ثلاثة أشياء وهى حلية المصحف والسيف والحاتم.

وحلى النساء المتخذ للبس والاستعمال فما كان من هذا اللبس والتجمل فلا زكاة فيه خلافًا لأبى حنيفة (٢) لأنه مال قصد به الاقتناء وترك التنمى على وجه مباح فلم تجب فيه الزكاة اعتباراً بعروض القنية، ولأن المعتبر في وجوب الـزكاة هو النماء لأنها تجب

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٨٤).

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۱/ ۲۲۲).

⁽٣) فى أنه يرى أن فيها الزكاة، قال المرغينانى: (وتجب فى تبر الذهب والفضة وحليهما وأوانيهما الزكاة. ولنا أن السبب مال نام ودليل النماء موجود وهو الإعداد للتجارة خلقة) انظر الهداية (١/١٤) الاختيار للموصلى (١/٤٤).

بوجوده وتسقط بعدمه، ألا ترى أن ما لا تجب فى عينه ركاة إذا قصد به التنمى وطلب الفضل وجبت الزكاة لطلب النماء، فيسجب أن يكون ما تجب فى عينة الزكاة إذا عدل به عن طلب النماء على وجه مباح أن تسقط الزكاة فيه.

فصل

فأما الحلى المباح اتخاذه واستعماله إذا أريد لغير الاستعمال واللبس فيه الزكاة مثل أن يتخذ للتجارة أو للدخر(۱)، والإعداد للحاجة إلى بيعه لأن المؤثر في سقوط الزكاة إعداده للبس فقط، وأما المتخذ للكراء فيعند مالك: لا زكاة فيه، وعند محمد بن مسلمة: أن فيه الزكاة(٢)، ووجه قول مالك: أنه حبس عينه عن طلب النماء والزيادة، فأشبه حلى اللبس، ووجه وجوب الزكاة فيه: أن النماء موجود منه وهو مرصد له كحلى التجارة.

فصل

والزكاة واجبة في مال الصغير كوجوبها في مال الكبير خلافًا لأبي حنيفة حين أسقطها في ناضه وماشيته (٣)، لقوله ﷺ: «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم فأردها في فقرائكم) (٤) فعم، ولأن كل زكاة لزمت الكبير لزمت الصغير كزكاة الحرث والفطر، ولأنه مسلم حر تام الملك فأشبه الكبير.

⁽١) مقدمات ابن رشد مع المدونة. (١/ ٢٣٦).

⁽٢) حكاهما ابن رشد في مقدماته. (٢٣٦/١).

⁽٣) انظر الاختيار (١٣/١) والهداية (١٠٣/١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

باب: زكاة معادن الذهب والفضة

وفى معادن الذهب والفضة الزكاة إذا خرج منها نصاب، فإن كان دون النصاب لا شيء فيه إلا أن يخرج بعد ذلك تمام المنصاب من نيله (۱) فتكون فيه الزكاة، أو يكون عنده مال قد حال عليه الحول إذا ضمه إلى ما خرج من المعدن كان نصابًا، ثم يزكى ما خرج بعد ذلك من قليل أو كثير ما دام ذلك النيل قائمًا فإن انقطع وظهر نيل لم يبن ما خرج منه على ما خرج من الأول، وكان للثاني حكم نفسه.

ولا حول فى زكاة المعدن بل يزكى لوقته كالزرع، ولا يرده دين بعخلاف العين من غير المعدن، وفى الندرة (٢) الحارجة بغير مؤنة ولا كلفة الحمس، وقيل: الزكاة كغيرها.

الركاز: دفن الجاهلية (۲)، وفيه الخسمس في قليله وكثيره وذلك في ذهبه وورقـه فأما عروضه وجواهره ففيه روايتان: إحداهما: أنه يخمس والأخرى: أنه لا يخمس.

فصل

وإنما فرقنا بين المعدن والركاز في الصفة والحكم خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن المعدن هو الركاز⁽³⁾، وأن فيه الخمس لقوله على: «العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس)⁽⁶⁾، ففرق بين اسميهما، فشبت أن أحدهما غير الآخر، ولأن الركاز مأخوذ من إركاز الشيء وهو دفنه⁽¹⁾ ومنه: «أنه على كانت تركز له العنزة فيصلى إليها» (٧) والمعدن

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٩٦).

⁽Y) قال صاحب الشرح الكبير: (الندرة: وهي القطعة من الذهب أو الفضة الخالصة التي لا تحتاج لتصفية) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٨٩/١).

 ⁽٣) قال ابن عبد البر: (والركاز أيضًا دفن الجاهلية في أرض العرب أو في فيافي الأرض التي ملكها المسلمون يغير حرب وهو لواجده) انظر الكافي (٢٩٧/١).

⁽٤) قال الموصلى: (والركاز يتناول الكنز والمعدن لأن الركاز عبارة عما يغيب في الأرض وأخفى فيها وأنه موجود فيه الكنز والمعدن) انظر الاختيار للموصلي(١٥٣/١) الهداية للمرغيناني (١١٦٦/١).

⁽۵) أخرجه البخارى:الديات (۲۱/۲۲) ح(٦٩١٣) ومسلم:الحدود (٣/ ١٣٣٤) ح (١٥٠ /١٧١). (٦) القاموس المحيط (١٧/ /١٧١). "

⁽٧) أخرجه البخارى: الصلاة (١/ ٦٨٥) ح (٤٩٨) بلفظ اكان تركز له الحربة. . ، ومسلم: الصلاة (٧) أخرجه البخارى : الصلاة (١/ ٣٥٩) ح (٣٠٩ / ١٠٠).

عروق أنبتها الله عز وجل في الأرض فلم تكن ركارًا لأنها بغير وضع آدمي.

فصل

وإنما قلنا: إن فيها الزكاة لما روى أن رسول الله على أقطع بلال بن الحارث المعادن القبلية من ناحية الفرع(١) فلا تؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم، ولأنه مستفاد من الأرض بكلفة ومؤونة لم يتقدم عليه ملك، فكان الواجب فيه الزكاة دون الخمس كالزرع.

فصل

وإنما اعتبرنا فيه النصاب، لأن كل ما وجبت فيه الزكاة، فلابد من اعتبار النصاب فيه كسائر الأموال، وإنما قلنا أن يبنى النيل بعضه على بعض، لأن حكمه حكم واحد، كالنوع الواحد، وكالدين الواحد إذا قبض أولاً، ولم يجب ذلك في بناء نيل على نيل، لأنه كمعدن آخر فله حكم نفسه، وإنما قلنا: إنه إذا كان عنده مال قد حال عليه الحول زكاه معه، فلأن شرط وجوب الزكاة قد وجد فيهما، فوجب ضم أحدهما إلى الآخر.

فصل

وإنما لم يراع الحول فيه خلاقًا لأحد قولى الشافعى (٢) لأنه مال مستفاد من الأرض، تجب فيه الزكاة فلم يسعتبر فيه حول كالزرع، ولهذه العلة قلنا: إنه لا يرده دين بخلاف العين.

فصل

ووجه إيجاب الزكاة فى الندرة فلأنه نوع مال تجب فيه الزكاة، فلم يجب فيه الخمس لقلة المؤونة كغير المعدن (٢)، ووجه قوله: إن فيها الخمس: لما لم يكن فى أحدهما كلفة ولا مشقة ولا كبير مؤونة كانت كالوضع ابتداء، فوجب فيها الخمس كالركاز، والزكاة

⁽١) أخرجه أبو داود: الحراج (٣/ ١٧٠) ح (٣٠ ٦١) ومالك في الموطأ: الزكاة (١/ ٢٤٨) ح (٨).

⁽۲) قال الإمام النووى: (والمذهب المنصوص عليه فى معظم كتب الشافعى رحمة الله عليه أنه لا يشترط الحول وقيل فى اشتراطه قولان ووجه المذهب فيهما القياس على المعشرات ولأن ما دون النصاب لا يحتسمل المواساة وإنما يعتبر الحول للتمكن من تنمية المال وهذا إنما فى نفسه). انظر روضة الطالبين (۲/ ۲۸۲)، الأم للشافعى (۲۸/۲).

⁽٣) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١/ ٤٨٩).

أقسيس، وإنما قلسنا: إن في الركساز الخسمس لما رويناه مسن قسوله على الوكساز الخمس، (١)، ولأنه من أموال الكفار فكان فيه الخمس، (١)، ولأنه من أموال الكفار فكان فيه الخمس، وفن الزكاة كالمغنائم.

فصل

وإنما قلنا: إن الخمس في قليله وكثيره من غير مراعاة نصاب، لأن النصاب يعتبر في الزكاة دون الخمس، ولقوله ﷺ: (وفي الركار الخمس) (٢) ولم يخص، واعتباراً بالغنائم.

فصل

وجه قوله: إنه لا شيء عليه في عروضه وجوهره، هو أنه لما شبه بالغنائم، وكان في الأصل أن حكم العرض في الغنائم أخف من حال العين بدليل أنه يجوز أخذ اليسير منه بغير إذن الإمام، وأنه قد يتركه الجيش لكثرته ولا يتركون الذهب والفضة كان بما هو مشبه به أولى بالتخفيف، ووجه إيجاب الخمس فيه عموم قوله: «وفي الركاز الخمس) (٣)، ولأنه ركاز فأشبه الذهب والفضة وهذا هو الصحيح.

فصل

ما وجد مدفونًا من أموال المسلمين فهى لقطة تعرف كما تعرف اللقطة عامًا، ثم يتصرف فيه واجده إن اختار شرط الضمان لصاحبه والله أعلم، ويعتبر الحول في جميع الزكاة إلا الحرث والمعدن فلا يعتبر فيه الحول ويعتبر النصاب في جميع الزكاة (٤).

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر. (١/ ٢٩٧).

باب

والحول معتبر فى زكاة المواشى وكذلك النصاب، ولا زكاة فيما دون الخمس من الإبل: فإذا كانت خمسًا ففيها شاة، ثم لا شىء فيها إلى تسع، فإذا كانت عشرًا ففيها شاتان إلى أربع عشرة، فإذا كنانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه.

ثم يزول قبض الغنم منها ويؤخذ عنها من جنسها، ولا شيء فيما زاد على العشرين إلى أربع وعشرين، فإذا كانت خمسًا وعشرين ففيها بنت مخاض^(۱): وهى التى لها سنتان، فإن لم توجد في المال فابن لبون^(۱) ذكر: وهو الذي له ثلاث سنين، إلى خمس وثلاثين فإذا كانت ستًا وثلاثين ففيها بنت لبون، إلى خمس وأربعين، فإذا كانت ستًا وأربعون ففيها حقة، إلى ستين وهى التى لها أربع سنين قد استحقت أن يركبها الفحل وأن يحمل عليها الحمل.

فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة إلى خمسة وسبعين، والجذعة (٣) التى لها خمس سنين وليس فى صدقة الإبل سن زائدة على الجذعة، فإذا كانت ستًا وسبعين، ففيها ابنتا لبون إلى تسعين، فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين، فما زاد على ذلك ففى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون.

ففى الثلاثين ومائة: حمقة وابنتا لبون. وفيما زاد على المائة وعمسرين مما دون العشر خلاف، فعن مالك رحمه الله روايتان:

إحداهما: أن الفرض يتغير بزيادة الواحد إلى تخير الساعى بين الحقتين وبين الثلاث بنات لبون، وهذه رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم(1).

⁽۱) وبنت المخاض هي الموفية سنة ودخلت في الثانية سميت بذلك لأن الإبل سنة تحمل وسنة تربي فأمها حامل قد مخض الجنين في بطنها أو في حكمها. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١/ ٤٣٤).

 ⁽۲) بنت اللبون ما وقت سنتين ودخلت في الثالثة لأن أمها صارت ذات لبن. الشرح الكبير
 (۲) ٤٣٤).

⁽٣) ما وفت أربع سنوات ودخلت في الخامسة لأنها تجزع أسنانها أي: تسقط.

⁽٤) اتظر الكافي لابن عبد البر (١/ - ٣١).

والأخرى: أن الفرض لا يتغير إلى ثلاثين ومائة، وهذه رواية أشهب وعبد الملك بن الماجشون، وعند ابن القاسم من رأيه أن الفرض يتغير بـزيادة الواحد إلى ثلاث بنات لبون قطعًا من غير تخيير.

والشاة المأخوذة فى أول صدقة الإبل من غالب أغنام البلد من الضأن والمعز وإذا وجب فى المال أحد سنين فوجدا جميعًا أخذ الساعى أيهما شاء، وإن عدما أخذ رب المال بأيهما شاء إلا أن لا يقدر إلا على أحدهما، فلا يأخذه إلا بما يقدر عليه. وإن وجد أحدهما أخذه ولم يطالبه بغيره، وهذا فيما يستويان فيه كالمائتين من الإبل فيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون، والحكم فيها على ما ذكرناه، فأما السنان إذا كان أحدهما مرتبًا على صاحبه مثل ابنة مخاض أو ابن لبون ذكر فإنهما إن كانا فى المال أخذ ابنة مخاض إن عدمت منه ووجد ابن لبون ذكر أخذه فإن عدما جميعًا كان له أخذه بابنة مخاض ون ابن لبون.

فصل

وإنما اعتبرنا الحول في صدقة الماشية لقوله عليه الحول الله عليه الحول الله عليه الحول الله الله الذي لا يتكامل نماؤه دفعة واحدة، ترفيها الحول الأموال ليودوا الزكاة بعد إمهالهم مدة يتكامل فيها نماؤها، وهذا يستوى فيه العين والماشية وبذلك فارقا الحرث.

فصل

وإنما أوجبنا الزكاة فيها على الترتيب الذي ذكرناه من النصب والأسنان لتواتر الأخبار من طريق عمرو بن حزم (٢)، وابن عمر (٢)، وأنس (٤)، على المعنى الذي رويناه.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٤٩/٤) ح (٧٢٥٥) واللمارقطني: سننه (١١٧/٢) ح (٥).

⁽۳) أخرجه أبو داود: الزكاة (۱۹۹/ ۹۹/۲) ح (۱۰۲۸) والترمذی: الزكاة (Λ/π) ح (۱۲۱) وقال: حسن. وابن ماجه: الزكاة (Λ/π) ح (۱۷۹۸).

⁽٤) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٣٧١) ح (١٤٥٤) وأبو داود: الزكاة (٢/ ٩٨) ح (١٥٦٧).

وإنما قلنا: إن أول النصاب خمس لقوله ﷺ: اليس فيما دون خمس ذود (١) من الإبل صدقة (٢)، ولا خلاف في ذلك (٢).

فصل

وإنما قلنا: إن فريضة الغنم تنقطع فى أربع وعشرين لقوله على أدبع وعشرين من الإبل فدونها الغنم فى كل خمس شاة (أ)، فقصر وجوب الغنم على هذا القدر، وإنما قلنا: إن فى خمس وعشرين بنت مخاض، خلافًا لما حكى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه: أن فيها خمس شياه (أ)، للأخبار المروية من طريق عمرو بن حزم وابن عمر وأنس وفيها أن فى خمس وعشرين بنت مخاض، وهذا نص، ولأنه ليس فى أصول زكاة الماشية اتصال فرضين من غير تخلل وقص (1) بينهما على أن الرواية بذلك عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ضعيفة غير ثابتة.

وإنما قلنا: إنه يأخذ منها ابن لبون ذكر إذا لم يكن فيها بنت مخاض لأن ذلك فى الأحاديث الستى رويناها، ففى حديث عمرو بن حزم: «فإذا زادت واحدة على أربع وعشرين ففيها بنت مخاض فإن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر (٧)، وكذلك فى حديث أبى بكر الذى كتبه لأنس (٨).

⁽۱) قال ابن حجر: (والأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه وقال أبو عبيد: من الثنتين إلى العشرة قال: وهو يختص بالإناث وقال سيبويه: نقول ثلاث زود لأن الزود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر وقال القرطبى: أصله ذاد يزود إذا دفع شيئًا فهو مصدر وكأن من كان عنده دفع عن نفسه معرة الفقر وشدة الفاقة والحاجة) انظر فتح البارى (٣٧٨/٣).

⁽۲) أخرجه البخارى: الزكاة (۳/۳۱۳) ح (۱٤٤٧) ومسلم: الزكاة (۲/۳۷۳) ح (۱/۹۷۹).

⁽٣) الإجماع لابن المنذر (ص ٤٢) المغنى لابن قدامة (٢/ ٤٤١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ١٥٥) ح (٧٢٦٠).

⁽٦) ما بين القرضين من نصاب الزكاة. انظر مقدمات ابن رشد (١/ ٢٣٠).

⁽٧) تقلم تخريجه.

⁽٨) تقلم تخريجه.

ولا يجوز أن يأخــذ سوى هذه الأسنان خلافًا لأبى حنيــفة (١)، لأن النص عــلى ابن لبون قصر الأخــذ عليه وبقى ما عداه، ولأن ذلك يكون على طريقة القيــمة وذلك غير جائز عندنا.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يجور أخد ابن لبون مع وجود بنت مضاض فى المال خلافًا لأبى حنيفة، لحديث عمرو بن حزم وحديث أنس وفيهما: «فإن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر» وفى بعضها: «فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر»، فشرط فى جواز أخذه عدم ابنة مخاض، فدل على منعه مع وجودها ولأن كل حق تعلق بما نقل منه إلى غيره بشرط عدم المنقول عنه فلا يجوز الانتقال إليه مع وجود أصله اعتباراً بالكفارات.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا عدما من المال لم يمكن للساعى أن يأخده إلا بابنة مخاض لأن عدمهما بمنزلة وجودهما، أنه ليس لأحدهما مزية على الآخر، فلما لم يكن له أن يأخذ ابن لبون مع وجودهما في المال، فكذلك مع عدمهما، ولأن الخبر شرط فيه عدم ابنة مخاض وحدها فدل أن عدمهما بخلاف ذلك.

فصل

وما زاد على خمس وعشرين إلى مائة وعشرين لا خلاف فيه أنه على الترتيب الذى ذكرناه، وبذلك وردت الأخبار.

ووجه قوله: إن الفرض يتغير بالزيادة على مائة وعشرين في الواحدة وما دون العشرة إلى تخير الساعى قوله على: (فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون، (۱)، فأطلق الزيادة ولم يفصلها، فوجب الأخد بأول زيادة، ولأن

⁽١) انظر الفتاوى الهندية (١/١٧٧).

⁽٢) تقلم تخريجه.

الوقص لا يلى وقصا، فلو اعتبرنا بعد المائة وعشرين عشراً أخرى، لكنا قد اعتبرنا وقصاً بعد وقص متصلاً به، وذلك خلاف الأصول ووجه رواية عبد الملك قوله: فغما زاد على ذلك ففى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون (۱۱) وظاهر هذا يوجب أن يكون فى جميع المال ولا يمكن ذلك إلا بزيادة العشرة وقوله فى حديث ابن عسم فافذا كشرت الإبل ففى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون (۲۱)، والكثرة لا تكون بزيادة الواحدة، ولأن أصول الزكاة: أن كل زيادة غيرت فرضاً كانت داخلة فيه، فلو قلنا: إن الفرض يتغير بواحدة أو اثنين لكان فى ذلك مخالفة للخبر وإيجاب لبنت لبون فى كل أربعين وثلث، وإن قلنا: إن الفرض يتغير بها ألا يدخل فيه كان فى ذلك مخالفة الأصول.

فصل

ووجه قدول ابن القاسم: إن الفرض يتغير بالدواحدة إلى ثلاث بنات لبون من غير تخير، وهو قول الشافعى قوله على في حديث ابن شهاب: «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون»(۱)، وهذا نص، ووجه التخير: قوله على في سائر الأخبار: «فما زاد ففى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون»(۱)، فإن اعتبرنا تغير الحكم بزيادة الواحدة ورجعنا إلى الحساب كان فيه إما ثلاث بنات لبون لثلاث أربعينات أو حقتان لخمسين، فلذلك كان الساعى مخيراً.

فصل

وإنما قلنا: إن ما زاد على العشرين ومائة ففيه بحساب كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون: وأن فريضة الغنم لا تعاد، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن الفريضة تعاد كأولها فتكون فيها بنت مخاض ثم فى كل خمس شاة إلى أربع وعشرين فيكون فيها بنت مخاض ثم فى كل خمسين ومائة ثلاث حقاق لقوله على: قفما زاد ففى كل أربعين بنت لبون وفى

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽۳) آخرجــه أبو داود: الزكاة (۲/ ۱۰۰) ح (۱۰۷۰) والتــرمـلـٰى: الزكــاة (۸/۳) ح (۲۲۱) وقال: حسن. وابن ماجه: الزكاة (۱/ ۵۷۳) ح (۱۷۹۸).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) انظر بدائع الصنائع (٢٧/٢).

كل خمسين حقة (١) فلا يسخلو أن يكون أراد في كل أربعين وفي كل خسمسين زائلاً على المائة والعشرين دون المائة والعشرين، فهذا يوجب أن يكون في مائة وستين حقتان وبنت لبون، وفي مائة وسبعين ثلاث حقاق، وهذا خرق الإجماع، أو أن يكون أراد في الجمع في الزيادة والزائد على معنى، فبسحساب أن في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، فهذا قولنا، وخلاف قول أبي حنيفة لأنه يقول في مائة وثلاثين حقتان وشاتان (١)، لأن أصل الزكاة أن يؤخذ من جنس المال إلا للضرورة، والغنم المأخوذة في أول زكاة الإبل للضرورة وهي قلة المال وضعفه عن احتمال المواساة، فإذا زاد على مائة وعشرين فقد كثر وصار محتمالاً للمواساة فلم يكن لعودة الغنم موضع.

فصل

وإنما قلنا: إن الغنم المأخوذة في صدقة الإبل من غالب أغنام البلد لأنه على قال: الفي خمس من الإبل شاة الأ⁽⁷⁾، فأطلق ولم يعين فوجب الرجوع إلى العرف، ولأنه لابد من أن يكلف الأعلى أو الأدنى، وفي تكليفه الأعلى إضرار به، وفي تكليفه الأدنى إضرار بالفقراء، فكان العدل ما قلناه.

وإنما قلنا: إنه إذا وجـد السنين في المال كـان مخـيرًا لأن كـل واحد منهــما مــحل للوجوب، وإنما هو مخير في الأخذ لا في إلزام رب المال وإجباره على أحدهما.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ذكره في البدائم. انظر بدائم الصنائم (٢/ ٢٧) الاختيار (١٣٩/١).

⁽٣) تقدم تخريجه.

باب: في زكاة البقر(١)

ولا زكاة فى البقر حتى تبلغ ثلاثين، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيم (٢) _ جذع أو جذعة وسنه سنتان _ إلى أربعين ثم فيها مسنة (٢) _ ولا يؤخذ إلا أنثى وسنها أربع سنين _ ثم ما زاد على ذلك، ففى كل ثلاثين تبيع وفى كل أربعين مسنة.

فصل

وإنما قلنا ذلك لما روى فى حــديث عــمرو بن حــزم أنه على قــال: (وفى كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة وفى كل أربعين باقورة بقرة) (٤) وفى حديث معاذ: (أنه على أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعًا ومن كل أربعين مسنة (٥).

فصل

ولا شيء في الزيادة على الأربعين حتى يبلغ ستين، فيكون فيها تبيعان، خلاف لأبي حنيفة في قوله: إن في الخمسين مسئة وربع مسئة (١)، لقول معاذ: «أمرني رسول الله

⁽١) البقر مأخوذ من البقر وهو الشق لأنه يشق الأرض بحوافره وهم اسم جنس جمعى والبقرة تقع على المذكر والمؤنث لأن تاءه للوحدة لا للتأنيث، حاشية الدسوقي (١/ ٤٣٥).

⁽٢) سمى بذلك لأن قرئيه يتبعان أذنيه أو لأنه يتبع أمه. حاشية اللسوقي (١/ ٤٣٥).

 ⁽٣) وهي ما وقت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وهي ثنية زالت ثناياها وهما السنتان اللتان من
 المقدم فوق وتحت. انظر الشمر الداني (ص ٣٤٨).

⁽٤) ثقلم تخريجه.

⁽ه) أخرجه أبو داود: الزكاة (٢/٣٠١) ح (١٥٧٦) والترمذى: الزكاة (٣/١١) ح (٦٢٣) وقال: حسن. والنسائى: الزكاة (١٠٧١) (باب زكاة البقر) وابن ماجه: الزكاة (١/٥٧٦) ح (١٨٠٣) نصب الراية (٢/٣٤).

⁽٦) قال ملك العلماء: فأما ما زادت على الأربعين فقد اختلفت الرواية فيه فقد ذكر فى كتاب الزكاة وما زاد على الأربعيين ففى الزيادة بحساب ولم يفسر هذا الكلام وذكر فى كتاب اختلاف أبى حنيفة وابن أبى ليلى إذا كان له إحدى وأربعين بقرة قال أبو حنيفة: عليه مسنة وربع عشر مسنة أو ثلث عشر تبيع وهلم يدل على أنه لا نصاب عنده فى الزيادة على الأربعين وأنه تجب فيه الزكاة قل أو كثر بحساب ذلك وروى الحسن عن أبى حنيفة: أنه لا يجب فى الزيادة شىء حتى تبلغ خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبيع، وروى أسد بن عمرو عن ت

ﷺ أن لا آخذ شيئًا من الأوقاصا^(۱)، ولانها زيادة على نيصاب في ماشية يجب في عينها الزكاة فلم يتغير الفرض إلى كسر، أصله: الإبل والغنم، ولأنه زيادة على نصاب في صدقة البقر، فوجب أن لا ينتقل منه إلى كسر، كالعشرة الزائدة على الثلاثين، ولأن أصول الزكوات مبنية على أخذ الجنس من جنسه، وقد ثبت أن النبي ﷺ إنما جعل الغنم في أول صدقة الإبل لضعف المال عن احتسمال المواساة فيه ولو كان للأجزاء والكسور مدخل في زكاة الماشية لأوجبه، ولم يعدل إلى إيجاب شيء من غير الجنس.

فصل

وإنما قلنا: إن التبيع يجوز أن يكون ذكراً أو أنثى لقوله على خديث عسمرو بن حزم: «وفى كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة» (٢) وكذلك فى حديث معاذ وإنما قلنا [] (٢) فكذلك المسنة لا تكون إلا أنثى لقوله: «وفى كل أربعين مسنة» (٤)، ولأن الأصل أخذ الإناث.

أبى حثيفة أنه قبال: ليس فى الزيادة شىء حتى تكون ستين فإذا كبانت ستين ففيها تبيعان أو تبيعتان وهو قول أبى يوسف ومحمد). انظر بدائع الصنائع (٢٨/٢).

⁽۱) آخرجه أحــمد: المسند (۵/ ۲۷٤) ح (۲۲۰۷۹) والدارقطنی: سننه (۲/ ۹۹) ح (۲۱) والبیــهقی فی الکبری (۱۲۲/۶) ح (۲۲۹۱) انظر نصب الرایة (۲/ ۳۶۸).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين مطموس في جميع النسخ.

⁽٤) تقلم تخريجه.

باب: زكاة الغنم

ولا زكاة فى الغنم فيما دون أربعين، فبإذا كانت أربعين ففيها: شاة، إلى مائة وعشرين، فإذا كانت مائة وإحدى وعشرين ففيها: شاتان، إلى مائتى وشاة، فإذا كان مائتى شاة ففيها: ثلاث شياه، إلى ثلثمائة، ثم ما زاد على ذلك، ففى كل مائة: شاة، ففى ثلثمائة وتسع وتسعين: ثلاث شياه، وفى الأربعمائة: أربع شياه (١).

فصل

وإنما قلنا ذلك لتواتر الأخبار على الصفة التي ذكرناها في حديث عـمرو بن حزم، وأنس، وابن عمر وغيرهم (٢)، ولا خلاف في جملة ذلك (٢).

فصل

ويضم الضأن (٤) إلى المعز (٥) في الزكاة والجواميس إلى البقر والبخت (١) إلى العراب (٧) لأن الجنس والاسم يجمع ذلك كله فقد دخل في عموم قوله: «في كل خمس من الإبل شاة» (٨)، وقوله: «في كل ثلاثين باقورة تبيع وفي كل أربعين شأة شأة (٩).

فصل

وتضم سخال(١٠) الغنم إلى أمهاتها في الزكاة، وكذلك عجاجيل(١١) البقر وفصلان(١١)

⁽١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/ ٤٣٥).

⁽٢) تقلم تخريج هذه الأحاديث.

⁽٣) الإجماع لابن المنذر (ص ٤٣) المغنى (٢/ ٤٧٢).

⁽٤) الأبيض العريض من الغنم خلاف الماعز. القاموس المحيط (٢٤٢/٤).

⁽٥) المعز خلاف الضأن من الغنم والماعز واحد المعز للذكر والأنشى. القاموس المحيط (٢/ ١٩٢).

⁽٦) هي إبل خراسان ضخمة ماثلة إلى القصر لها سنامان. الثمر الداني (ص ٣٥١).

⁽٧) إبل العرب المعهودة. الثمر الداني (ص ٥١).

⁽٨) تقدم تخريجه.

⁽٩) تقدم تخريجه.

⁽١٠) جمع سخلة وهو ولد الشاة ما كان. القاموس المحيط (٣/ ٣٩٥).

⁽۱۱) جمع عجول والعجل هو ولد البقرة. القناموس المحيط (۱۳/٤) وهو ما كمان دون السن والواجب الذي هو في التبيع. الثمر الداني (ص ۲۵۳).

⁽١٢) جمع فصيل وهو ما دون بنت مخاض ، وسمى بذلك لأنه يفصل عن أمه. الثمر الداني (ص٥٣٥).

الإبل، خلافًا لداود في قوله: لا ركاة في الصغار^(۱) لقوله ﷺ «في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم^(۱) فعم، وكذلك قوله: «في أربعين من الغنم شاة^(۱)، والاسم يقع على الكبار والصغار، وروى: «وتعد صغارها وكبارها»⁽¹⁾، وروى ذلك عن عمر وعلى⁽⁰⁾، ولا مخالف لهما، ولأنه نماء حادث من مال تجب في جنسه الزكاة فأشبه ربح المال.

فصل

وسواء كانت الأمهات نصابًا أو دونه إذا أكملت نـصابًا بالصغار خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعي في قولهما: إن السـخال لا تضم إلى ما دون النصاب من الأمهات (١) لقوله: في أربعين من الغنم شاة (١) وهذه يقع عليها اسم غنم، وفي حـديث عمرو: «تعد عليهم بالسـخلة يحملها الراعي على كتـفه ولا تأخذها (١)، ولم يخص، ولأنه نتـاج حادث عن حـيوان تجب في عيـنه الزكاة، فكان حكمه حكم مـا لم يزل مع أمهـاتها، أصله: إذا كانت الأمهات نصابًا.

فصل

إذا ماتت الأمهات وبقيت السخال وجبت الزكاة فيها إذا كانت نصابًا خلاقًا لمن منعه (١٠٠)، لأنه إذا ثبت أن حكمها حكم الأمهات في باب الحول صارت كشمانين من الغنم يموت منها أربعون ويحول الحول على الباقى ففيه الزكاة، ولا يراعى بقاء

⁽١) انظر المحلى لابن حزم (٥/ ٢٧٥).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره الحافظ ابن حجر عن على رضى الله عنه بلفظ «اعتد عليهم بالكبار والصغار». وقال: وأما قول على: قلم أره. انظر تلخيص الجبير (٢/ ١٦٥) ح (٢).

⁽٥) ثقلم تخريجه.

⁽٦) انظر بدائم الصنائع للكاساتي. (٢/ ٣٢).

⁽٧) مجموع شرح المهذب (٥/ ٤٢٣). الأم للشافعي (٢/ ١٠).

⁽٨) تقدم تخريجه.

⁽٩) أخرجه مالك في الموطأ: الزكاة (١/ ٢٦٥) ح (٢٦) ، والسبيه في الكبرى (١٦٩/٤) ح (٧٣٠٢).

⁽١٠) انظر بدائع الصنائع للكاساني (٢/ ٣١).

الأمهات، لأن السخال متساوية لها إلا على وجه البيع.

فصل

والسن المأخوذ في الصدقة الجذعة والثنية لقوله ﷺ: (خذ الجذعة والثنية) أن ثم الماشية على ضربين: كرائم (٢) ولوائم (٣).

فالكراثم لا تؤخذ إلا عن رضا أرباب الأموال، وذلك كالمواخض⁽¹⁾، واللوابن⁽⁰⁾ والربي⁽¹⁾ والأكولة^(۷) وكراثم الفحول، والأصل في منعها قوله ﷺ: قالكم وكراثم أموالهم^(۱)، وما روى أن عمر مر عليه بغنم من الصدقة، فرأى فيها شأة حاملاً، ذات ضرع عظيم، فقال: ما أعطى هذه الشاة أهلها وهم طائعون، لا تفتنوا الناس، لا تأخذوا حزرات^(۱) المسلمين، فإن طاع بها أهلها أخذت لأنها أعلاها عليهم، ويدل عليه قوله للذى أعطى ناقة سمينة مكان بنت مخاض: قذلك الذى عليك فإن تطوعت بخير آجرك الله وقبلناها منك^(۱).

اللوائم أدنى الماشيسة كالصغار والهسرمة والمعيبية، وذات العوار(١١) فلا تؤخمه نظراً للمساكين، والأصل في منعها قوله على: ﴿ لا يخرج في الصدقة تيس(١٢) ولا هرمة ولا

- (١) أخرجه أبو داود: الزكاة (٢/ ١٠٥) ح (١٥٨١) وأحمد: المسند (١٥٤٣٢).
- (٢) قال ابن حجر: (الكرائم جـمع كريمة يقال ناقة كريمة أى غــزيرة اللبن والمراد نفائس الأموال من أى صنف كان). فتح اليارى (٣٧٨/٣).
 - (٣) اللوائم عكس الكرائم.
- (٤) المواخض: جمع ماخض وهى الحامل التى ضربها الطلق قاله الفاكهانى وهو موافق للمصباح فإنه قال: مخضت المرأة وكل حامل من باب تعب، دنا ولادها وأخذها الطلق. انظر الشمر الدانى (ص ٣٥٣).
 - (٥) جمع لبون وهي الأم التي صارت ذات لبن. الشرح الكبير بحاشية اللسوقي (١/ ٤٣٤).
- (٦) الربى بضم الراء ويالموحدة المشددة المقصورة وهي التي تربى ولدها. انسطر الشمر الداني (ص
 - (٧) والأكولة العاقر من الشياه والشاة تعزل للأكل. القاموس المحيط (٣/ ٣٢٩).
 - (٨) أخرجه البخارى: الزكاة (٢/ ٤١٨) ح (١٤٩٦) ومسلم: الإيمان (١/ ٥٠) ح (٢٩/ ١٩).
 - (٩) الحزرات جمع حزرة وهي خيار الأموال. القاموس المحيط (٨/٢).
 - (١٠) أخرجه أبو داود: الزَّكاة (٢/٦٠١) ح (١٥٨٣) وأحمد: المستد (٥/ ١٧٠) ح (٢١٣٣٧).
 - (١١) العور: العيب. القاموس المحيط (٢/٩٧).
 - (١٢) التيس: الذكر من الظباء والمعز والوعول أو إذا أتى عليه سنة) القاموس المحيط (٢٠٣/).

ذات عوار»(۱). وروى: ولا الدرنة ولا ذات عيب ولا المريضة ولا اللئيمة ولكن من وسط أموالكم، فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره»(۱).

فصل

وإذا كانت الإبل فصلانًا أو البقر عجاجيل، أو الغنم سخالاً، لم يجز للساعى أخذ واحدة منها، وكلف ربها أن يأتى بالسن الوسط الجائز أخذه فى الزكاة، وكذلك إن كانت مراضًا أو معيبة خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى فى قولهما: إنه يأخذ منها شاة ولا يكلف ربها شاة كبيرة ولا صحيحة (٤) لقوله على فى زكاة البقر: (فى كل ثلاثين تبيع وفى كل أربعين مسنة) (٥) وقوله: (فى أربعين من الغنم شاة) (٢)، وفى حديث عمر أنه قال: (تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعى على كتفه، ولا تأخذها) (٧)، ولأن الزكاة موضوعة على العدل بين الفقراء وأرباب الأموال، فلما كنا لا نأخذ من إبله إذا كانت حوامل أو لوابن بل نكلفه السن الوسط، فكذلك إذا كانت كلها صغارًا أو معيبة لأن فى أخذها كذلك إضرارًا بالفقراء، كما أن فى الأخذ منها إذا كانت من الكرائم إضرارًا بأرباب الأموال.

فصل

وتجب الزكاة في العوامل (٨) خلاقًا لأبي حنيفة (٩) والشافعي (١٠) لقوله: اليس فيما دون خمس ذرد صدقة)(١١) مفهومه وجوب الصدقة في الخمس عمومًا وقوله: الني أربع

⁽۱) أخسرجمه البسخارى: المركماة (٣/ ٣٧٦) ح (١٤٥٥) وأبو داود: الزكماة (٩٨/٢) ح (١٥٦٧) والنسائى: الزكاة (٥/ ١٢) (باب وكاة الإبل).

⁽٢) أخرجه أبو داود: الزكاة (٢/ ١٠٥) ح (١٠٨٢) انظر نصب الراية (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

⁽٣) انظر الاختيار للموصلي (١/ ١٤٣) بدائع الصنائع (٢/ ٣٢).

⁽٤) انطر الأم للشافعي (٢/ ١٠) انظر روضة الطالبين (٢/ ١٦٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) قال الفيروزآبادي: العوامل بقر الحرث والمدياسة. القاموس المحيط (٢١/٤).

⁽٩) انظر الاختيار للموصلي (١٣٩/١). الفتاوي الهندية (١٧٦/١).

⁽١٠) روضة الطالبين (٢/ ١٩١) مجموع شرح المهذب (٥/ ٣٥٥).

⁽۱۱) تقدم تخريجه.

وعشرين من الإبل فدونها الغنم ففى كل خمس شاة الله المنان اختلاف الصفات عليها كاختلاف الأسنان، وإذا كان اختلاف الأسنان لا يؤثر فى الزكاة كذلك اختلاف الصفات.

فصل

إذا استفاد نصابًا أو دونه من الماشية _ وعنده نصاب من جنسه _، ضم إليه ما استفاده، وذكى الجميع لحول الأولى سواء أفادها بشراء أو هبة أو ميراث، فإن كان الذى عنده أقل من نصاب لم يضم الفائدة إليه إلى أن تكون ولادة على ما قدمناه.

وقال الشافعي: إذا لم تكن الفائدة نتاجًا استقبل به حولاً كاملاً(٢)، ودليلنا: أن الزكاة موضوعة على النظر لأرباب الأموال والفقراء، فإذا لحق أحد الفريقين رفق أو تثقيل نظر للفريق الآخر بمثله، وقد ثبت أنه إذا كان عنده أقل من نصاب ثم أفاد إليه نصابًا أو دونه أنه لا يزكيه لحول الأصل بل الحول الذي يحول على الفائلة، وفي ذلك رفق بأرباب الأموال، لأن الأصل قد يكون عنده لعشرة أشهر، ثم يستفيد الفائدة قبل الحول بشهر أو أقل فيستقبل بالجميع حولاً من يوم الفائدة، فيكون قد ركى بعد حول وأكثر الثاني، فكان في ذلك رفق به، فسيحب بإزائه أن ينظر للفقراء وهو أن يكون إذا أفادها إلى نصاب قلد أقام عنده أكثر من حلول أن يزكى الفائدة بحول الأصل، لأن الساعى لا يجيء إلا مرة واحدة في الحيول فيشق عليه تميينز الماشية، فجعل له أن يزكيسها على ما يجدها عليه، فلو قلنا: إنه يــــتقبل بها حولاً من يوم أفــاد الفائدة لكان يزكى أيضًا بعد قريب من حولين، فكان في ذلك حيف على الفقراء، وصرف النظر في الرفق والترفيه إلى أرياب الأموال، وذلك غير جائز، فوجب أن ينظر للفقراء في هذا الوجه كما نظر لأرباب الأموال فأشبه ذلك الخلطة في أنها تارة تخفف وتارة تغلظ، وقد قاسه أصحابنا على فائدة النتاج ولكن لا يؤثر على أصلنا، لأن النتــاج لا يراعي فيها أن يكون الأصل نصابًا، ويمكن أن يقال: إن النتاج أقوى من الفائدة لغيره؛ لأنه من المال فكان عين المال لا يمتنع إلحاق غيره به في النصاب، وإن انفرد النتاج لقوة التسوية بين النصاب ودونه، وتفارق العين لما ذكرناه من تعلق ركاة الماشية بالساعى ومشقة التمييز عليه.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر روضة الطالبين (٢/ ١٨٥) الأم للشافعي (١٤/٢).

للخلطة (۱) باثير في الزكاة وهو أن خليطين يزكيان زكاة المالك الواحد، وقال أبو حنيفة: لا تأثير لها أصلاً (۱)، ودليلنا قوله: «وما كان من خليطين فإنهما بسرادان بالسوية (۱)، فاثبت للخلطة حكما زائداً على الإنفراد، وقوله على الابفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة (۱)، فدل ذلك على أن للاجتماع والافتراق تأثيراً في الزكاة لولا ذلك لم يكن للخشية معنى، ولأن لحفة المؤونة وثقلها تأثيراً في الزكاة في تخفيفها وتثقيلها اعتباراً بالسيح (۱) والنضح (۱)، وهذا موجود في الخلطة، فوجب أن يكون لها تأثير في ذلك.

فصل

ولا تؤثر الخلطة إلا إذا كان لكل واحد من الخليطين نصاب، فإن كان جميع المال نصابًا، ولكل مالك دون النصاب أو لبعضهم دونه فلا تأثير للخلطة خلافًا للشافعي() لقوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» فعم، ولأن قصور الملك عن النصاب مسقط للزكاة، أصله: المنفرد، ولأنه عمن لا يخاطب بالزكاة إذا انفرد، فإذا خالط من هو مخاطب بالزكاة لم يلزمه لمخالطته زكاة كالعبد والذمي، ولأن تأثير خفة المؤونة وتثقيلها هو في تغيير حكم الزكاة من تثقيل إلى تخفيف، أو تخفيف إلى التثقيل لا إلى ابتداء إيجاب، أصله: السيح والنضح.

⁽۱) عرفها ابن عرفة بقوله: (اجتماع نصابی نوع نعم مالکین فأکثر فیما یوجب تزکیتهما علی ملك واحد) شرح حدود ابن عرفة (۱/۱۶۲).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (١/ ١٤٤).

⁽٣) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٣٦٩) ح (١٤٥١) والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٧٦) ح (٧٣٢٩).

⁽٤) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٣٦٨)ح (١٤٥٠) وأبو داود: الزكاة (٢/ ٩٨) ح (١٥٦٧).

⁽٥) السيح: الماء الجاري الظاهر. ألقاموس للحيط (١/ ٢٣٠).

⁽٦) النضح: هو البل والرش. القاموس المحيط (٢٥٣/١).

⁽٧) انظر الأم للشافعي (٢/ ١٢) روضة الطالبين (٢/ ١٧٠).

وصفات الخلطة المؤثرة هي الراعي والفحل⁽¹⁾ والدلو^(۲) والمسرح^(۱) والمبيت، وقد اختلف أصحابنا في المراعي منها، فمنهم من يقول: إذا اجتمعا على صفتين منها فما زاد كانا خليطين أيهما كانت، ومنهم من يقول: إن الاعتبار في ذلك الاجتماع في المرعي والراعي، ومنهم من يقول: الراعي وحده، وإذا قلنا: إن الاعتبار بأكثر من وصف واحد فلقوله: «والخليطان ما اجتمعا في الدلو والمراح والراعي والفحل⁽¹⁾، فقد ثبت أنه لا يراعي جميع هذه الأوصاف، ولم يقم دليل على وصف واحد فلم يبق إلا ما قلناه، ولأن الخلطه إنما أثرت لتأثيرها في تحفيف المؤونة، ولذلك لا يكون بالوصف الواحد فوجب مراعاة وصف زائد عليه.

ووجه القول بأن المراعى هـو الاجتماع فى المرعى قوله: «ومـا كانا من خليطين» فالاسم يحصل بوصف واحـد، وقوله بعـد ذلك: «والخلطاء مـا اجتـمعـوا فى الدلو والمراح» المراد به الغالب من أحوالهم لا أن ذلك شرط، ولأن الخلطة مـعنى يعتبر به حكم الزكاة، فوجب أن يتعلق على أقل ما يتناوله الاسم الصحيح، أصله: الزيادة على مائة وعشرين.

ووجه القول بأن المراعاة في ذلك الاجتماع على راع واحد وهو أن ما يعتبر حكمه بالاجتماع والانفراد كان المعتبر بالذي يحصل به الجمع، ويكون المجتمع تابعًا كالإمامة في الصلاة لما كانت الصلاة تختلف بالانفراد والاجتماع روعي في ذلك الإمام، فكان الراعي كالإمام في الكفاية به وحده.

⁽١) هو الذكر من كل حيوان. القاموس المحيط (٢٨/٤).

⁽٢) اسم للآلة التي يسقى بها.

⁽٣) وعبروا في بعض كتب المالكية يقولون المراح وهو (المحل الذي تقييل فيه الدواب أو تجتمع فيه ثم تساق منه للمبيت وإما المحل الذي تبيت فيه) الشرح الكبير حاشية اللسوقي (١/ ٤٤٠).

⁽٤) اخرجـه الدارقطني: سننه (۲/ ۱۰٤) ح (۱) والبيهـقى فى الكبرى (١٧٨/٤) ح (٧٣٣٣) انظر تلخيص الحبير (٢/ ١٦٤) ح (۱).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

وصفة تأثير الخلطة في التخفيف هو أن يكون مائة وعشرون من الغنم بين ثلاثة لكل واحد أربعون، فيكون عليهم في الانفراد ثلاث شياة، وفي الاختلاط واحدة، وصفة تأثيرها في التشقيل أن يكون لاثنين مائتان وشاة، فلأحدهما مائة وللآخر مائة وشاة، فيكون عليهما في الانفراد شاتان وفي الخلطة ثلاث.

فصل

فإذا ثبت هذا فلا يجوز للمنفردين أن يختلطا ولا للمختلطين أن ينفردا قاصدين بالاختلاط والانفراد تخفيف الزكاة، وصفة ذلك ما ذكرنا من اختلاط الثلاثة المنفردين كل واحد بأربعين ليسقط عنهم شاتان، وانفراد المختلطين بمائتى شاة وشاة ليسقط عنهم بالانفراد شاة، والأصل في ذلك انهيه عليه أن يجمع بين مفترق أو يفرق بين مجتمع خشية الصدقة(١)، لأن في ذلك إضرار بالفقراء وذريعة إلى إسقاط حقوقهم قصداً إلى نقص ما أوجبه الله إكماله لهم.

فصل

إذا ثبت المنع من ذلك فمتى فعل لم يؤثر فى حكم الزكاة وأخذ أصحاب الماشية بما كانوا عليه من قبل خلافًا لمن أبى ذلك، لقوله: «ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة» (٢)، والنهى يقتضى فساد المنهى عنه، ولأن فى ذلك ذريعة إلى إسقاط حقوق الفقراء لأنه لا يشاء من تجب عليه شاة إلا وجد خلطة تسقط عنه ثلثيها ويبقى عليه ثلثتهما.

فصل

وكذلك قلنا: إن من أبدل عينه بعين مثلها أو إبله مـثلها أو بقرة ببقرة وغنمه بغنم، فإن ذلك لا يسقط الزكاة عنه وإنه يبنى على حـول الأولى خلاقًا لأبي حنيفة (٣) في قوله

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) وقال زفر: لا ينقطع الحول ووجه قوله: أن الجنس واحد فكان المعنى متحدًا فسلا ينقطع الحول كما إذا باع الدراهم بالدراهم ولنا أن الوجوب في السوائم يتعلق بالعين لا بالمعنى. بدائع الصنائع (٢/ ١٥).

فى الماشية، وللشافعى فى الجميع^(۱)، والأصل ما قلناه من الذريعة إلى سقوط الزكاة، وذلك أن من ملك أربعين من الغنم فتركها حتى قبل الحول بالشيء اليسير أبدلها بمثلها، فإن التهمة تقوى فى قصده الفرار من الصدقة لا لغرض سواه، لأن الجنس واحد والفرض واحد لا يتفاوت الاختلاف فيه، فلم يبق ما يحمل أمره عليه إلا الفرار من الصدقة ولأن ملكه زال عن العين إلى مثلها وجنسها وما يقوم مقام نوعها أو يقاربه، فكان كالعين الأولى للاتفاق فى الجنس والفرض، ولأن أبا حنيفة بوافقنا فى من كان معه عشرون دينارا، فابتاع بها سلعة فى بعض الحول ثم باعها فى آخر الحول بعشرين دينارا أن عليه الزكاة، فكذلك يجب أن يكون حكمه إذا باعها بمثلها.

فصل

إذا أبدل ماشيته بخلافها ففيها روايتان: أحدهما: أنه كإبدالها بجنسها فيبنى الثانية على حول الأولى، والثانية أنه يستأنف حولاً للثانية (٢)، فوجه الأولى أنه أبدل ماشية تجب فيها الزكاة، فوجب أن يبنى الثانية على حول الأولى، أصله: إذا أبدلها بجنسها، والنكتة في ذلك قوة التهمة بالفرار من الصدقة ولا يلزم عليه العين بالماشية لأن العين جنس والماشية جنس والأغراض فيها متباينة لأن العين تراد للتصرف فيها بالشراء والبيع، إذ لا يستغنى أحد عنها، والماشية تراد للدر والنسل والنماء، وهمذا المعنى يستوى فيه الجنس والأجناس وتبيين ذلك أن الخلطة ثبتت في الماشية بين المختلطين ولا تثبت في العين على أن في بيعها بالعين خلافًا أيضًا، ووجه الثانية أن لإبداله وجها يحمل عليه بسوى الفرار من الصدقة وهو اختلاف الأغراض وتباين المنافع فيضعفت التهمة، فإذا ضعفت حمل الأمر على ظاهره، وكان كإبدال وتباين المنافع فيضعفت التهمة، فإذا ضعفت حمل الأمر على ظاهره، وكان كإبدال الذهب والفضة بإبل أو غنم والله أعلم.

فصل

فأما إذا لم يقصد بالجمع والتفريق الفرار من الصدقة، فإن ذلك جائز، ويزكيها

⁽۱) قال الإمام النووى. (فلو زال الملك فى خلال الحول انقطع الحول ولو بادل ماشيته بماشية من جنسها أو من غيره استأنف كل واحد منهما الحول وكلما لو بادل الذهب بالذهب أو بالورق استأنف الحول إن لم يكن صيرفيًا يقصد التجارة به) روضة الطالبين (١٨٦/٢) الأم للشافعى (٢/ ٠٠).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٧٣).

فصل

إذا خاف الساعى أن يكون قصد الفرار من الصدقة أو أن يكون يستر عنه بعض ماشيته بنقصها من النصاب حمل الأمر على الظاهر من الصدق، وإن أراد استحلافه على ذلك نظر، فإن كان ذلك الإنسان على ظاهر الأمانة والليانة والصدق ولم يعرف منه إدغال ولا كذب ولا خيانة في معاملة، فليس له استحلاف لأن ظاهر حاله ينفى التهمة عنه، ووجب حمله على أداء الأمانة دون خفرها (٢)، وإن كان المعروف منه خلاف ذلك من قلة مراعاة الدين ومسحبة توفير المال من وجهه وغير وجهه، وما يجرى عليه معاملته بين الناس من خيانة أو ترك نصفه فإنه يستحلفه (٣)، لأن في ذلك توصلاً إلى استيفاء حقوق الفقراء إذ قد يجوز أن يكون كتم حقوقهم فيرتدع عن اليمين، ولأن الزكاة حق في مال يستحقه آدمى فجاز إحلاف جاحده إذا عدمت البينة كحقوق الأدمين، فأما إذا كان الفعل مما يؤدى إلى استيفاء الزكاة ولا يقبل قول أربابها، وكذلك إذا الزكاة، فإنه يعلم فيه على ما يؤدى إلى استيفاء الزكاة ولا يقبل قول أربابها، وكذلك إذا كان الإنسان معروفًا باللدد (٤) ومنع الزكاة والهرب بماشيته، فإنه يزكى ما يجد في يده ولا يلتفت إلى ما يدعيه لقوة الأمارة الدالة على كذبه.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) يقال: أخفرته أي نقضت عهده وغدرته. القاموس المحيط (٢/ ٢٢).

⁽٣) المدونة الكبرى (١/ ٢٨٢).

⁽٤) من اللد وهو المخاصمة. القاموس المحيط (١/ ٣٣٥).

إذا كانت الماشية نصابًا وهمى بين خليطين لكل واحد منهما دون النصاب، فبأخذ الساعى منهما الزكاة لزمهما، وصار كحكم الحاكم بما فيه خلاف^(۱)، وإن كانت كلها دون النصاب فأخذ الساعى منها شاة، فذلك ظلم منه لأنه خلاف النص والإجماع ولا يلزم من لم يؤخذ منه ردها على المأخوذ منه، لأن الظلم لا يجب التراد فيه.

فصل

الأوقاص على المنفرد لا شيء فيها، وهي ما بين السنين من العدد، فأما بين الخلطاء فتخرج على روايتين: إحداهما: وجوب الزكاة فيها، والاخرى سقوطها، وفائدة ذلك في خليطين لهما أربعة عشرة من الإبل لأحدهما خمس وللآخر تسع، فعليهما شاتان، وفي كيفية وجوبها روايتان: إحداهما أن على كل واحد منهما شاة كاملة، وهذا يوجب أن لا شيء في الأوقاص لأن كل شاة في مقابلة الخمس والأربع عفو، والأخرى أن الشاتين يترادان بسنهما على أربعة عشر سهمًا، فيلزم صاحب الخمسة خمسة أجزاء، وصاحب التسع تسعة أجزاء من أربعة عشر، ويمكن أن يقال: إن هذا الاختلاف في صفة الإخراج لا يوجب كون الزكاة في الأوقاص لكنه من مضمون الشركة لقوله وهذا الأوقاص على الوجه الذي ذكرناه قوله: "في أربع وعشرين من الإبل فدونها الغنم"، وهذا يوجب أن الغنم تؤخذ من الأربع وعشرين ومستى قلنا: إن الأوقاص لا شيء فيها أوجب أن تكون مأخوذة من العشرين وأن تكون الأربع عفوًا، وقوله: "وما كان من خليطين فإنهما يترادان بالسوية) وهذا يفيد تعليق الزكاة بجميع المال، ووجه القول خليطين فإنهما يترادان بالسوية) وهذا يفيد تعليق الزكاة بجميع المال، ووجه القول الآخر _ وهو الصحيح _ قوله: "ليس فيما دون الخسس ذود صدقة) فعم، وروى: اليس فيما دون الخسس ذود صدقة) فعم، وروى:

⁽۱) انظر المدونه الكبرى (۱/ ۲۸۰).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ثقدم تخريجه.

⁽٦) تقلم تخريجه.

أصله: الأربع من الإبل المبتدأة.

فصل

لا تأثير للخلطة فيما عدا الماشية من الأموال(١) لقوله: (وما كان من خليطين فإنهما يترادان بالسوية)(٢)، فمخص بذلك الماشية، ولأن صفات الخلطة لا تتصور في غير الماشية، فلم يلحق غيرها بها، ولأن الخلطة يرتفق بها الملاك مع بقاء الأعيان على الانفراد والتمييز، وذلك غير ممكن في العين والزرع.

فصل

لا ركاة فى الخيل خلافًا لأبى حنيفة فى إيجابه الزكاة فى إناثها (٢) لقوله: «عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق (٤)، وقوله: «ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة (٥)، وقوله: «ليس فى الجبهة ولا فى الكسعة ولا النخه صدقة (١)، قال أهل اللغة: الجبهة الخيل (٧)، والكسعة (١) الحمير، [والنخه] (١) الرقيق، ولأنه حيوان يقتنى للزينة والركوب كالحمير والبغال، ولأنه حيوان لا يجزى فى الضحايا والهدايا كالدجاج والفراخ والوحش، ولانه حيوان يسهم له كالذكور، ولانه جنس لا زكاة فى ذكوره، فلم يجب فى إناثه كالرقيق والبغال عكسه الإبل والبقر.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٣١٦).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) قال الموصلى: (من كان له خيل سائمة ذكور وإناث أو إناث فإن شاء أعطى عن كل فرس دينارًا وإن شاء قومها وأعطى عن كل مائتى درهم خمسة دراهم وقال أبو يوسف ومحمد: لا زكاة فى الحيل) الاختيار للموصلى (١/ ١٤٢) بدائع الصنائع (٢/ ٣٤).

⁽٤) أخرجه أبو داود: الـزكاة (٢/٣/١) ح (١٥٧٤) والترمذي: الزكـاة (٧/٣) ح (٦٢٠) وأحمد: المسند (١/ ١٥١) ح (٩٨٨). والبيهقي في الكبري (١٩٨/٤) ح (٢٠٦٧) انظر نصب الراية (٢/ ٣٥٦).

⁽٥) أخرجه البخارى: الزكاة (٣٨٣/٣) ح (١٤٦٤) ومسلم: الزكاة (٢/ ٦٧٥) ح (٨/ ٩٨٢).

⁽٦) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٩٩/٤) ح (٧٤١١).

⁽V) القاموس المحيط (٤/ ٢٨٢).

⁽A) القاموس للحيط (YA/Y).

⁽٩) ثبت في الأصول (النخت) والصواب ما أثبتناه، النخه وهي العبيد .

مجىء الساعى شرط فى وجوب الزكاة فى الجملة خلافًا لمن لم يعتبره لقوله ﷺ:
«أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها فى فقرائكم»(۱)، فأضاف ذلك إلى نفسه ولأنه كان ينفر عماله وسعاته إلى أن قبض ﷺ، وقال لمعاذ: «خذ الصدقة من أغنيائهم فردها فى فقرائهم»(۱)، ولأن أبا بكر رضى الله عنه قاتل أهل الردة على امتناعهم من أداء الزكاة إليه(۱)، ولأنه معنى لو تلف المال قبله لم يلزمه ضمانه فوجب أن يتعلق الوجوب به كالحول.

فصل

وتحقيق القول في ذلك: أن الزكاة في الماشية تجب بالنصاب والحول وإمكان أدائها إلى الإمام بشرط أنه إن تعذر ذلك في كل سنة كان أمرها مراعًا، فإن جماء الساعي فوجدها على الحال التي كانت عليها أخذ منها الواجب الذي كان له فيها كل سنة، وإن وجدها قد تلفت أو أتلفها المالك بوجه مباح لا يقصد به الفرار من الزكاة لم يضمن، والأصل فيه أن وجوبها لم يتقرر لعدم شرط من شروطه، فكان مجيء الساعي كالخلطة في أنه تارة يخفف وتارة يغلظ، وذلك للضرورة، فإنه لا يجيء في السنة إلا مرة واحدة ولا يتكرر مجيئه، فجعل له أن يزكي المال على ما يجده عليه، وكذلك إذا تأخر عن مال سنين، ثم جاء زكاه لئلك السنين على ما يجده عليه والله أعلم.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

باب: في زكاة الحبوب والثمار وغيرها

وما أنبئته الأرض من الأقوات وما يجرى مجراها من الثمار والحبوب المأكولة المدخرة، ففيه زكاة ولا زكاة فيما أنبئته من غير المأكول لا فيما لا يقتات ويدخر من الماكولات كالفواكه والبقول وما يجرى مجراها(١)، والأصل في وجوب الزكاة في الحرث والثمار قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حقه يوم حصاده﴾ وقوله: ﴿وَمَا أُخْرِجِنَا لَكُم مِن الأرضُ﴾، وقوله عنه نصف العشرة(١).

فصل

وتجب الزكاة فى الشمار فى ثلاثة أنواع: وهى التمر والزبيب والزيتون، فأما التمر والزبيب فلا خلاف فى وجوب الزكاة فيهما^(١)، ويدل عليه أنه ﷺ قال فى زكاة الكرم: «يخرص مثل النخل ويؤخذ زكاته زبيبًا كما تؤخذ زكاة التمر تمرًا)(١٤).

فصل

وإنما قلنا: إن الزكاة تجب في الزيتون إذا بلغ كيله خمسة أوسق^(٥)، خلافًا للشافعي^(١) لقوله: وفيما سقت السماء العشر^(١) فعم، ولأنه حب يقتات زيته غالبًا فأشبه السمسم، ولأن الزكاة تجب في الحسمس واللوبياء وأنواع القطاني^(٨) والزيتون أعم منفعة في باب

- (١) المدونة الكيرى (١/ ٢٨٣).
- (۲) أخرجه البخارى: الزكاة (۳/ ۲۰۶) ح (۱۶۸۳) ومسلم: الزكاة (۲/ ۱۷۵) ح (۱/ ۹۸۱) ولفظه للبخارى.
 - (٣) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٤٣) المغنى (٢/ ٥٤٨).
- (٤) أخرجه أبو داود: الزكاة (۲/ ۱۱۲) ح (۱۲۰۳)، والتسرمذى: الزكاة (۲۷/۳) ح (٦٤٤) وقال:
 حسن غريب، والنسائى: الزكاة (٥/ ٨١) (باب شراء الصدقة). انظر تلخيص الحبير (٢/ ١٨١)
 ح (١٠).
 - (٥) الأوسق جمع وسق وهو ستون صاعًا.
- (٢) قال النووى: (ومن للختلف فيه: الزيتون فالجديد المشهور لا زكاة فيه والقديم تجب ببدو صلاحه وهو نضجه واسوداده). انظر روضة الطالبين (٢/ ٢٣١) الأم للشافعي (٢٩/٢).
 - (٧) تقلم تخريجه.
- (٨) القطنية جمع القطاني وهي حبوب الأرض أو ما سـوى الحنطة والشعير والزبيب والتمر أو هي =

الأقوات، فكان أولى بوجوب الزكاة، فإذا ثبت أن فيه الزكاة فإنها تؤخذ من زيته لأن الأداء هو مما ينتهى إليه، فإذا صار إلى حد يقتات كما تؤخذ الرطب والعنب بعد أن يصير أقواتًا، فإن بيع حبًا فقيل: يخرج من ثمنه، وقيل: من زيت مثله، فمن أصحابنا من جعل إخراج الزكاة من ثمنه رواية في أخذ القيم في الزكوات، ومنهم من علله بأن الإخراج من عينها قد فات ببيتها، وهذا هو الصحيح متى قلنا بإخراج الزكاة من الثمن، وإذا لم نقل ذلك أخرج من زيته مثله وهو النظر، وكذلك الحكم في الثمر الذي لا يثمر والعنب الذي لا يتزبب أنه يتوخى كم يخرج منه إن لو كان مما يثمر أو يتزبب فيخرج منه ذلك القدر.

فصل

ولا يجوز إخراج القيم في الزكاة خلاقًا لأبي حنيفة (١) لقوله على: الخد الإبل من الإبل والبقر من البقر والغنم من الغنم والحب من الحب، (٢)، ففيه دليلان: أحدهما: أن تعيينه ما يأخذ من كل جنس يمنع التخيير بينه وبين غيره، والثاني أن سياقة الجميع على أخذ الجنس من الجنس تنبيه على كون المنصوص مستحقًا، وفي قوله: (في أربعين من الغنم شاة وفي خسس من الإبل شاة) (٢)، وقوله: (في خمس وعشرين بنت مخاض، فإن لم توجد فابن لبون ذكر) (٤)، ففيه أدلة: أحدها: أنه عين بنت مخاض فلم يجز الحدس التي تطبخ، قال الشافعي: العدس والجلر والقول واللجر والحمص. انظر القاموس المحيط (٤/ ٢٠٠).

⁽۱) قال الموصلى: (ويجوز فيها دفع القيمة وكذا في الكفارات والندور وصدقة الفطر والعشور لقوله تعالى: ﴿خدْ من أموالهم صدقة﴾، وهذا نص على أن المراد بالمأخوذ صدقة وكل جنس يأخذه فهو صدقة «ورأى رسول الله في إيل الصدقة ناقة كوماء (أى عظيمة السنام) فغضب وقال: الم أنهاكم عن أخذ كرائم أموال الناس؟ فقال المصدق: إنى ارتجعتها ببعيرين فسكت، وأنه صريح في الباب، وقول معاذ لأهل اليمن حين بعشه في التتونى بخميس أو لبيس مكان الذرة والشعير فإنه أيسر عليكم وأنفع لمن بالمدينة من المهاجرين والاتصار وكأن يأتي به رسول الله في ولا ينكر عليه وأما قوله في «خد من الإبل الإبل» الحديث فهو محمول على التيسير لأن هذه الأجناس على أصحابها أسهل وأيسر من غيرها من الأجناس والفقه فيه أن المقصود إيصال الرزق الموعود إلى الفقير، وقد حصل، قال رسول الله في إن الله تعالى فرض على الاغنياء قوت الفقراء وسماء زكاة». الاختيار (١/ ١٣٥) الهداية للمرغيناني (١/ ٩٠٠).

⁽٢) أخرجه أبو داود: الزكاة (٢/ ١١١) ح (١٥٩٩) وابن ماجه: الزكاة (١/ ٥٨٠) ح (١٨١٤).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

غيرها، والشانى: أن الشرط يقتضى أن لا يخرج ابن لبون مع وجود بنت مخاض وعندهم يجوز، وفى ذلك إسقاط الخبر، والثالث: أنه عين ما يخرج عند عدمها ولو كان إخراج القيمة جائزًا، لكان لا معنى للتعبين، وكذلك نصه فى زكاة الفطر على التمر والشعير، ولأنه عوض عن الواجب المنصوص فى الزكاة على وجه القيمة فأشبه السكنى، ولأن الزكاة حق تخرج على وجه الطهر كالرقبة فى الكفارة، فلو تصدق بقيمة العبد لم يجزه، ولأنه لو أخرج فى زكاة الفطر نصف صاع من غير قوت بلده قيمتة صاع من قوت بلده لم يجزه لأنه إخراج زكاة بقيمة كذلك فى مسألتنا، ولأن ذلك فى معنى شراء الصدقة فليس له التصرف فى ملك من لا ولاية عليه.

فصل

والحبوب التى تجب فيها الزكاة: كل مقتات مدخر وما جرى مجراه من الحنطة (١)، والشعير، والسلت (٢)، والأرز والذرة والدخن (٢) والباقلاء والحمص والسمسم واللوبيا والعدس والترمس والجلبان (٤)، والبسيلة، وحب الفجل وما قارب معانيها، لأن هذه الأشياء مقتاتة مدخرة وبعضها متخذ لمعنى القوت وما جرى مجراه وبها قوام عيش الناس غالبًا في أقواتهم وإدامهم.

فصل

وهذه الحبوب والثمار على ضربين: منها ما هو صنف بنفسه لا يضم إليه إلا ما كان من أنواع جنسه، وذلك كالتمر إنه جنس لا يضم إليه غيره من ربيب أو ريتون أو حنطة أو غيرها، ويضم أنواع بعمضها إلى بعض كالبرني (٥)، والمعقلي (١٦)، والطبرري (٧)، والأزاد، والدقل (٨) هذا أنواعه عندنا ببغداد والعراق، وعند أهل الحجار ومصر البرني

⁽١) الحنطة هي البر والقمح. القاموس المحيط (٢/ ٣٥٥).

⁽٢) السلت بالضم الشعير أو ضرب منه أو الحامض منه. القاموس للحيط (١/ ١٥٠).

⁽٣) اللخن بالضم حب الجاورس أو حب أصغر منه أملس جداً بارد يابس حابس للطبع. القاموس المحيط (٢٢١/٤).

⁽٤) نبات من القطنيات يقتات ويختبز . المطلع (ص ١٣١).

⁽٥) هو التمر معرب، أصله برنيك أي الحمل الجيد. القاموس المحيط (٢٠١/٤).

⁽٦) هو نوع من التمر بالبصرة. انظر المصباح المنير (ص ٤٢٣).

⁽٧) هو السكر الأبلوج. انظر المصباح المنير (ص ٣٦٨).

⁽٨) هو أردئ التمر. القاموس للحيط (٣/ ٣٧٦).

والعجوة (١) والصيحاني (٢) وغير ذلك، وكذلك الزبيب صنف واحد لا يضم إليه غيره ويضم أنواعه كالرازقي (٣) والطائفي والخراساني والأسود، والضرب الآخر ما يضم إلى غيره ويكون معه كالجنس، وذلك هو الحنطة والشعير والسلت فقط لا يضم حب إلى غيره سوى هذه الأصناف الثلاثة لأنها في معنى الصنف الواحد على ما سنذكره، فأما القطاني وهي الحمص والعدس والفول واللوبيا والترمس والجلبان والبسيلة وما أشبهها، فإنها صنف واحد يجمع بينها في الزكاة، وقد قال في البيوع: إنها أصناف يجوز التفاضل بينها إلا الحمص واللوبيا والجلبان والبسيلة فمن أصحابنا من خرج هذا رواية أخرى في الزكاة، ومنهم من قال: في الزكاة صنف وفي البيوع أصناف.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يضم صنف إلى غيره لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) (على على المنف صدقة) (على على المنف الله على المنف الواحد ولاته لا خلاف أنه لا يضم صنف إلى صنف إذا لم يكن في وقته، فكذلك إذا كان في وقته، وكان من غير صنفه ولا خلاف في ذلك.

فصل

وإنما قلنا: إن أنواع الصنف يضم بعضها إلى بعض لأن الصنف قد جمعها، ولأن المنفعة واحدة لا تكاد تختلف فيها، فكان كالضأن والمعز والبخت والعراب والبقر والجواميس، وكذلك الزبيب والقشمش (٥).

فصل

وإنما قلنا: إن الشعير والحنطة والسلت في حكم الجنس الواحد، خلافًا لأبي حنيفة⁽¹⁾

⁽١) العجوة بالحجاز التمر للحشى وتمر بالمدينة. القاموس المحيط (٣٥٩/٤).

⁽٢) تمر بالمدينة نسب إلى صيحاف لكبش كان يربط إليها واسم الكبش الصياح. القاموس المحيط (١/ ٢٣٦).

⁽٣) العنب الملاحي. القاموس المحيط (٣/ ٢٣٥).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) لعله نوع من العنب إذا يبس.

⁽٦) انظر بدائم الصنائع (٢/ ٦٠).

والشافعى^(۱)، لقوله: «فيما سقت السماء العشر»^(۲) فعم، ولأن الحنطة والشعير والسلت يجتمعون في المنبت والمحصد ولا يكاد أحدها ينفك من الآخر مع تقارب المنافع، فجرت مجرى العلس^(۲) والحنطة، وافتراقها في الاسم لا يوجب افتراقها في الحكم كالزبيب والقشمش والجواميس والبقر.

فصل

ولا زكاة في شيء من الحرث حتى تبلغ خمسة أوسق خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن الزكاة واجبة في قليله وكثيره من غير نصاب يعتبر⁽³⁾، لقوله على النصاب كالعين خمسة أوسق صدقة ا⁽⁶⁾، ولأنه مال تجب الزكاة في عينه، واعتبر فيه النصاب كالعين والماشية، ولأنه حق يجب في المال ينسب إليه يصرف مصروف الزكوات فوجب أن يكون معتبراً بحد لا يجب في المال ينسب إليه العشر المأخوذ من الذهب والورق، ولأن الزكاة طريقها المواساة، فوضع النصاب ليبلغ المال حداً محتملاً له، وفي القول بأنه يلزم في العشر سنبلات سنبلة خروج عن الأصول، فوجب حمل هذا النوع من الأموال على باقى جنسه من الذهب والفضة والماشية.

فصل

والخمسة الأوسق هي ثلاث مائة صاع^(۱) وهي ألف ومائتا مد، والصاع أربعة أمداد وهو خمسة أرطال وثلث بالبغدادي، والوسق ستون صاعًا والجملة ألف وستمائة رطل بالبغدادي، وعند أبي حنيفة أن الصاع ثمانية أرطال بالبغدادي^(۷)، ودليلنا نقل أهل المدينة خلفًا عن سلف ، وقرنًا بعد قرن أن صاع النبي على على ما ذكرناه نقلوا ذلك

⁽١) انظر روضة الطالبين (٢/٧٧٧). الأم للشافعي (٢/ ٣٠).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) قال الفيروزآبادي (العلس العدس) القاموس المحيط (٢/ ٢٣٢).

⁽٤) الهداية للمرغيناتي (١١٧/١)، الاختيار للموصلي (١٤٨/١).

⁽٥) تقدم تخريجه.

 ⁽٦) الصاع والصواع بالكسر وبالضم والصوع الذي يكال به وتدور عليه أحكام المسلمين وقرئ بهن وهو أربعة أمداد كل مُد رطل وثلث. القاموس المحيط (٣/ ٥٣).

 ⁽٧) قال المرغيناني: (والصاع عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية أرطال بالعراقي وقال أبو يوسف رحمه الله خمسة أرطال وثلث رطل). الهداية للمرغيناني (١٢٦/١).

نقلاً يتساوى أطرافه وهم من استناع الكذب والغلط على مثل عددهم، ومن استناع التواطى والتشاعر والتراسل بينهم بصفة من يلزم العلم بنقل خبرهم، فكان نقلهم لذلك بمثابة نقل قبره ومنبره ولله في لزوم العلم، وكان أولى من أخبار الآحاد وغيرها، ولذلك رجع أبو يوسف عن قول أبى حنيفة في الصاع(۱) إلى قول صاحبنا لما ناظره بحضرة الرشيد، فقال مالك رحمه الله: هذا صاع رسول الله واستدعى أهل الأسواق فكلهم أخبر بذلك فرجع يعقوب عن مذهب أبى حنيفة إلى مذهب إمام دار الهجرة(۲)، فكان هذا من أقوى حجه عليهم.

فصل

فإن زاد على الخمسة أوسى ففيه بحسابه لقوله: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (⁽¹⁾) ، فمفهومه وجوبها في الخمسة وفيما زاد عليها، وقوله: «فيما سقت السماء العشر» (⁽³⁾) و لأنها زيادة على نصاب في مال ينسب ما يخرج منه إلى العشر، فكانت في القليل والكثير وكزكاة الإبل.

فصل

ولا حول فى زكاة الحرث، والفرق بينها وبين زكاة العين والماشية أن الحرث وضع ترفيها لأرباب الأسوال ورفقًا بهم ليمهلوا فى أسوالهم مدة تنمى بالتصرف وتزيد بالتقلب، وذلك غير محتاج إليه فى الزرع لأنه متكامل ببلوغه متناهى النماء بإطعامه، فلم يحتج إلى ضرب مدة مع الاستغناء عنه، يبين ذلك أن قصور المال عن حد يحتمل المواساة لما كان يمنع الزكاة انتظر به بلوغه إلى ما يحتمل ذلك، ثم كانت زكاة الحرث مشاركة كزكاة العين والماشية فى الحاجة إلى ذلك فاعتبر منها.

فصل

والواجب فيها معتبر بالسقى فما سقى سيحًا أو بعلاً^(٥)، فيه العشر وما سقى نضحًا

⁽١) الهداية للمرغيناني (١٢٦/١).

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (۲۸٦/٤) ح (۷۷۲۰).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

 ⁽٥) البعل: كل تخل وشجر وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء. القاموس المحيط (٣/ ٢٣٥).

ففيه نصف العشر، وإنما قلنا ذلك لما روى في حديث عمرو بن حزم أنه على قال: «فيما سقت السماء العشر، أو كان بعلاً ففيه العشر، وما سقى بالرشاء والدالية ففيه نصف العشر، (۱)، وروى: «فيهما سقت الأنهار والعيون والسماء العشر وما سقى بالسانية (۲) والنضح والغرب (۲) نصف العشر، (۱)، هذه الألفاظ لم ترو في خبر واحد، وإنما جمعتها من عدة أخبار ولأن المؤونة إذا كثرت قلت الزكاة، وإذا قلت كشرت الزكاة اعتباراً بالأصول.

فضل

وإن اختلف سقيه بالسيح والنضح فخرجه أصحابه على روايتين: إحداهما: أن الأقل تابع للأكثر، والأخرى: أنه يؤخذ من كل واحد بحسابه، والروايتان بناء على بيع أصل الحائط وتأبير بعض الثمرة، وقيل: ينظر إلى الذى جيء من الزرع فيكون الحكم له ويكون الآخر تبعًا لا حكم له: فإذا قلنا: إن الحكم للأكثر فلأن غالب الأصول أن الأقل تابع للأكثر كالضأن والمعز إذا اجتمعا في الزكاة والغنم المأخوذ في صدقة الإبل وغير ذلك فكذلك في مسألتنا، وإذا قلنا: إنه يؤخذ من كل واحد بحساب سقيه فلقوله على الله فكذلك في مسألتنا، وإذا قلنا: إنه يؤخذ من كل واحد بحساب سقيه فلقوله على المناء أو كان بعسلاً العشر وما سقى بالسانية فقيه نصف العشر، وهذا كان كثيراً وكان سقياً له تأثير في الزكاة فكان المأخوذ منه معتبراً بسقيه، أصله إذا كان كثيراً وكان سقياً واحداً، وإذا قلنا: إن المعتبر بما جيء به الزرع فلأن الغرض بالسقى كان كثيراً وكان سقياً واحداً، وإذا قلنا: إن المعتبر بما جيء به الزرع فلأن الغرض بالسقى كمال الزرع وانتهاؤه إلى حيث ينتفع به، وهذا لا يوجد إلا في الأخر الذى بفواته يفوت كمال الزرع وانتهاؤه إلى حيث ينتفع به، وهذا لا يوجد إلا في الأخر الذى بفواته يفوت هذا المعنى، ولأن الأصول شاهدة لما قلناه كالرجل يداين قومًا في سقى زرع والنفقة عليه ثم يفلس إنه يبدأ بآخرهم نفقة، فالذى جيء الزرع بنفقته وسقيه كذلك في هذا الموضع.

فصل

وإذا استوى سقياه أخذ منه ثلاثة أرباع العشر لعموم الخبر، ولأنه لا يكون الاعتبار بأحدهما أولى من الآخر، ولأنه ليس هناك ما يوجب الترجيح والتبع.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) قال الفيرورآبادى: (السانية الغرب وأراثه والناقة يسقى عليها) القاموس للحيط (٤/ ٣٤٥).

⁽٣) الغرب: الدلو العظيمة يستقى بها على السانية. القاموس المحيط (١٠٩/١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) تقلم تخريجه.

لا يخلو التمر الصنف والحبوب المضموم بعضها إلى بعض أن يكون نوعًا واحدًا أو مختلفًا، فإن كان نوعًا واحدًا إما جيدًا أو رديثًا أخذت منه الزكاة لأن الوجوب متعلق به والأخذ تابع للوجوب، وقال عبد الملك: إذا كان رديثًا كله لم يؤخذ منه وكلف صاحبه أن يخرج من غيره واعتبره بالماشية أن صاحب السخال إذا كان له أربعون سخلة يكلف أن يأتي بالسن الوسط كذلك هذه، والفرق على قول مالك بالثمار والماشية في جواز الأنحذ من صنف الثمر كان رفيعًا أو دنيًا من غيير أن يكلف صاحبه سواه ومنع ذلك في الماشيــة وأخذ صاحبــها بهذا السن الوسط إلا أن يتطوع بالأعلى، لأن عــمال النبي عليه كانوا يأخذون الجذعة والثنية ويأخذون عشر الـثمار ما وجدوا منها، وكذلك ربع العشر من كل صنف العين جيدها ورديشها، ولأن الماشية تساق وتسير بنفسها من غير تكلف لحملها، فلو أجزنا المعيبة والمريضة والعرجاء والسخلة لاحتميج إلى تكلف أجرة لمن يحملها ولأدى ذلك إلى استهلاك الحمل لقيمتها أو بعضها، وليس كذلك الشمار والحبوب لأنه لابد من حمله فاستوى جيده ورديشه، ولأن الماشية تؤخمذ في البوادي غالبًا، وبحيث يكون ثمنها قدرًا لو أريد بيعها وليس كذلك الثمار لأنها توجد بالمصر أو بقرية من السواد والقرى، وحيث تكون أسواقها والمبالغة في أثمانها والتقارب فيه والأول أصح، وإن كان ذلك الصنف من الثمار مختلفًا فلا يبخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يكون نوعين متساويين مثل أن يكون نصف جيدًا ونصف رديثًا، وهذا يؤخذ من كل صنف بقدره لأنه ليس الآخذ من إحداهما بأولى من الأخرى، أو يكون نوعين أحدهما الأكثر، والآخـر الأقل، وتتخرج فيهـا روايتان: إحداهما: أن يؤخـذ من الأكثر ويكون الأقل تابعًا له والآخــر: أنه من كل واحد بقــدره؛ أو أن يكون ثلاثة أنواع جيــدا ورديئًا ووسطًا، ففيـه روايتان: إحداهما: أنه يؤخذ من الـوسط، و الآخر: أنه يؤخذ من كل واحد بقــدره، وإذا قلنا: إنه يؤخــد من الوسط فلأنه يشق على الســاعي أن يعشــر كل نخلة، ولأنه معتبر بـالمواشى أنه لا يؤخذ من أعلاها ولا من أدناها، وإنما يؤخذ الوسط كان جاريًا على الجميع أخذ من كل صنف بقدره اعتبارًا به إذا أنفرد.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٨٣).

الزكاة تجب فى الثمار بطيبها وبدو صلاحها، وفى الحبوب بيبسها وإفراكها(١)، لأن ما قبل ذلك يكون علفًا لا طعامًا، ألا ترى أن بيعها بالطعام قبل الإطعام جائز إلى أجل إذا قطعت، وأن التفاضل غير ممنوع فى الجنس منها، فإذا أطعمت تعلقت بها أحكام الطعام.

فصل

إذا باع ثمرة قد بدى صلاحها، فالزكاة على البائع لأنه باعها بعد تقرر وجوب الزكاة فيها فإن قبض المشترى الثمرة وأفلس البائع اتبعه المصرف بـزكاتها ولم يطالب المشترى لأن البائع لما باع الثمرة تعلق الوجوب بذمته، كـما لو أكلها، والمشترى لم يتعلق بذمته شيء فلم يطالب، وقال أشهب: تؤخذ الزكاة من المشترى ويرجع به على البائع ووجه هذا: أن البائع باع حقه وحق المساكين فنفذ بيعه في حق نفســـه ولم ينفذ في حق غيره كالبائع ملكه وملك غيره، والفرق على قول أشهب بين يسار البائع وإعساره أن في يساره يتمعلق الوجوب بذمته فله أن يــؤديه من حيث شاء، ولا ضرر على المـــاكين في مطالبته وليس كذلك مع الإعسار لأن ذمته معيبة، فلو رجع عليه في الزكاة لم يحصل للمساكين منه شيء، فلذلك عدل إلى الشمرة؛ وإن باعها مع الأصل قبل بدو الصلاح، فلا ركاة على المشترى كما لو باع عبدًا بعد طلوع الفسجر من يوم الفطر، لكانت الزكاة على البائـع لأن الوجوب صادفـه وهو في ملكه ولو باعه قــبل طلوع الفجــر أو غروب الشمس، لكانت الزكاة على المشترى لأن الوجوب صادفه وهو في ملكه (٢) كذلك في مسألتنا؛ وإن باعلها بشرط القطع فلا زكاة على واحد منها، فإن أخرها المشترى حتى طالبت بطل البيع وكانت الزكاة على البائع الأنها على ملكه (٢٠)، وكذلك لو باعها بشرط التبقية وكذلك حكم الهبة إن كانت بعد بدو الصلاح فالزكاة على الواهب وإن كانت قبله، فعلى الموهوب له وكـذلك في موت المالك بعد بدو الصلاح أن الزكاة واجبة فيه

⁽١) المراد بإفراكها أى: استطابتهما واستغناؤها عن الماء وإن بقيت فى الأرض لــــــمام طيبهـــا. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (١/ ٤٥١).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٨٧).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٠٩).

وإن كان فى حصة كل وارث أقل من النصاب لأن الوجوب تقرر فى ملك الميت قبل انتقالـــه إلى الورثة؛ وإن مات قبل بدو الصلاح فـــلا زكاة على الورثة إلا على من ملك منهم نصابًا لأن الوجوب تقرر بعد ملكهم.

فصل

ويخرص (۱) النخل والكرم إذا بدى صلاحهما فلا يخرص من الثمار سواهما (۱۲)، فإن بلغ ما يخرص نصابًا ضمن، أصله: حصة الفقراء منه وخلى بينهم وبينه إن شاءوا أكلوا أو باعوا، وإن شاءوا تركبوا ولم يضمنوا وإن قصر عن قدر النصاب فلا شيء عليهم، وإن أصاب الثمر جائحة بعد خرصها لم يضمن أربابها إلا أن يبقى بعد الجائحة نصاب كامل فتكون فيه الزكاة، وإذا زاد الخرص أخرجت الزكاة من الزيادة استحبابًا لا إيجابًا، وإن نقص عن الخرص لم تنقص الزكاة، وفي تخفيف الخرص للأكل والعربة روايتان: إحداهما: الإثبات، والأخرى: المنع.

فصل

وإنما قلنا: يخرص النخل الكرم خلافًا لأبى حنيفة (٣) لما روى عتاب بن أسيد: أن رسول الله على أمر أن يخرص العنب كما تخرص النخل وتؤخذ صدقة النخل ثمرًا (٤)؛ ولأنه على كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيير فيخرص بينه وبين يهود خيبر ثم يقول: (إن شئتم فلكم وإن شئتم فلي)(٥)، ولأن في ذلك نظر لأرباب الأموال والفقراء، ولأن العادة جارية بأن هاتين الشمرتين تؤكلان رطبتين، فلو منعنا الحرص لكنا بين أمرين: إما أن يمنع أربابها أكلها، وفي ذلك إضرار بهم أو منعهم من [](١) على الوجه المأذون فيه من التفكه واتخاذ العصير والحل وغير ذلك من ضروب المنافع التي إن أخروها إلى الجفاف بطلت عليهم أو أن يؤذن لهم في التصرف فيها أو أن يطلقوا في تناولها قبل معرفة حق الفقراء، وفي ذلك إضرار بالفقراء لأنا لا نعرف حقوقهم ولا

⁽١) الحرص الحزر والتقدير يقال: كم خرص أرضك؟.

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٨٤).

⁽٣) انظر بدائع الصنائع (١٤/١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽ه) اخرجه أبو داود: الزكاة (٢/١١٣) ح (١٦٠٦) بنحوه. انظر تلخيص الحبير (٢/ ١٨٠) ح (٩).

⁽٦) مطموس في جميع النسخ.

نرجع فى ذلك إلى أرباب الأموال للعلم بتسرع أكثرهم إلى تناولها وقلة مراعاتهم حقوق الفقراء، فلم يبق إلا الخرص.

فصل

وإنما قصرنا الخرص على المنخل والكرم دون غيرهما للإجسماع (١) ولأن العادة مختصة بهما في أكلهما حال رطوبتهما دون غيرهما، وكذلك ما فيهما من المنافع حال الرطوبة لا يوجد فيما عداهما، لأن غيرهما من الثمار إنما يحصل الانتفاع به بعد اليبس والجفاف، فلم تدعنا ضرورة إلى خرصه كسما دعت إلى ذلك في مسألتنا، ولأن خرص سائر الشمار غير ممكن كإمكان ذلك في النخل والكرم، ولأن الرطب والسعنب يظهران فيتمكن الخارص من خرصهما، إذ ليس شيء يمنع من رؤيتهما ولا يحول بينه وبينهما، وليس كذلك ما عداهما من الزرع والثمار لأنه إما معيب في [نبته] (٢) وسنبله أو كامن في ورقه ومستتر في أكمامه (١) وذلك كله مانع من خرصه وحائل دون حرزه، فبان الفرق بين الموضعين.

فصل

وإنما قلنا: إنهما يخرصان بعد بدو الصلاح لحديث عائشة رضى الله عنها: «آنه على كان يبعث عبد الله بن رواحة الأنصارى إلى يهود خيير ليخرص النخل حين تطيب قبل أن يؤكل منه)(١)، ولأن ذلك وقت وجوب الزكاة، فأما قبله فلا حق للفقراء فيها فلم يجب خرصها، ولأن الخرص إنما يراد لمعرفة [حق](٥) الفقراء وحفظه عليهم، وذلك يقتضى أن يكون هناك حق قد وجب فيجب خرصه.

⁽۱) ممن كان يرى الخرص عصر بن الخطاب وسهل بن أبى حثمة ومروان والقاسم بن محمد والحسن وعطاء والزهرى وعصرو بن دينار وعبد الكريم بن أبى للخارق والشافعى وأبو عبيد وأبو ثور وأكثر أهل العلم. وحكى عن الشعبى أن الخرص بدعة وقال أهل الرأى الخرص ظن وتخمين لا يلزم به حكم وإنما كان الخرص تخويفًا للأكراه لئلا يخونوا فأما أن يلزم به حكم فلا. المغنى (٧/٨٥).

⁽٢) هذا ما ثبت ني (١)، وثبت ني باني النسخ (بيته).

⁽٣) الإكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽۵) الذي في (۱) حقوق.

وإنما قلنا: إنه إذا خرصها حلى بينها وبين أهلها، فلأن الخرص إنما وضع ليعرف مقدار حق الفقراء منها، فإذا عرف ذلك لم يبق ما يمتع أهلها منها ومن تصرفهم فيها، وإنما قلنا: إن الثمرة إذا أجيحت⁽¹⁾ فلا شيء على أربابها فلأنها في أيديهم أمانة لأنهم بنفس الخرص لا يضمنوها لأن الخرص لم يوضع للضمان، وإنما أريد لإباحة التصرف إذا عرف قدر حقوق الفقراء، فإن تصرفوا فيها تعلقت الزكاة في ذمتهم بالتصرف، فإن تركوها كانت أمانة فلم يضمنوا جوائح السماء وكانوا شركاء للفقراء، فإن بقي بعد الجائحة. نصاب كامل أخذت منه لأن ما تلف كأنه لم يكن وصار كأنه لم يوجد سوى هذا القدر.

فصل

وإنما قلنا: إن الخرص إذا زاد لم يلزم الزكاة فيه لأنه حكم قد نفذ، فلم ينقض من بعد، وكذلك إذا نقص لم ينقص الزكاة لمثل ذلك، ووجه تخفيف الخرص للعرية والوصية ما روى: «خففوا الخرص فإن في المال العرية والوصية» (٢)، ولأن الزكاة مواساة فكانت مواساة بالتخفيف أولى منها بالتثقيل، ووجه المنع قوله: «فيما سقت السماء العشر» (٢)، ولأنه بعض ثمره فأشبه ما زاد على هذا القدر أن النصاب في الماشية لا يترك فيه عفو كذلك الحرث.

فصل

ولا زكاة فى الفواكه والبقول^(١) والخصروات كالتفاح والبطيخ والكمشرى والقثاء والخيار والباذنجان، وما أشبه ذلك، وكذلك ما يدخر نادرًا للتفكه لا على وجه الاقتيات من يابس الفواكه خلافًا لأبى حنيفة فى إيجابه الزكاة فى ذلك كله^(٥)، لأن أهل المدينة

⁽١) قال الفيروزآبادى: الجوح الإهلاك والاستئصال كالإجاحة والاجتياح ومنه الجائحة للشلة المجتاحة للمال. القاموس المحيط (٢١٩/١).

⁽۲) أخرجه البيهقى (٢/٨/٤) ح (٧٤٤٧).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) هو ما يثبت من الأرض ويظهر.

⁽٥) انظر الهداية للمرغيناني (١/١٧) انظر الاختيار للموصلي (١٤٨/١).

نقلوا نقلاً متواتراً خلف عن سلف أن النبي على المحد من الخضر والبقول شيئًا، ولا أحد من الخلفاء بعده، وقد كانت تزرع في أيامهم، فلو كان فيها زكاة لأخلوها منها، ولانه نبت لا يقتات فأشبه الحشيش والجزر والجوز واللوز والجلوز (١)، وإن يبس أو ادخر فليس بأصل قوت ولا مما يؤخذ للمعاش، وكذلك ادخار الحدوخ والمشمش، وإنما هو على وجه التفكه والتدواي لا للقوت.

فصل

ولا ركاة في قرطم (٢) ولا قطن ولا قصب ولا كولان (١) ولا حشيش ولا غير ذلك، لأن ذلك ليس بماكول والزكاة لا تجب في المأكول الذي ليس بقوت فيضلاً عما ليس بمأكول ولا زكاة في عسل، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن الزكاة تلزم فيه إذا كان في أرض العشر (١)، لأنه على لم يأخذ منه زكاة وقد كان في أيامه، ولأنه طعام يخرج من حيوان فأشبه اللبن ولأنه مأكول لم تنبته الأرض فأشبه اللحم.

فصل

ويجب العشر في أرض الخراج وغيرها، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن العشر والخراج لا يجتمعان^(١)، لقوله: (فيما سقت السماء العشر)^(١)، واعتباراً بأرض الصلح، والخراج لا يجتمعان لأن العشر زكاة والخراج كراء الأرض، فلم يمنع العشر كمن اكترى^(٧) أرضًا وزرعها.

⁽١) الجلور: البندق. القاموس المحيط (٢/ ١٦٩).

⁽٢) القرُّطم حب العصفر جيد للقولنج مسهل للبلغم اللزج. القاموس المحيط (١٦٤/٤).

⁽٣) الكولانُ نبت البردي. القاموس المحيط (٤٨/٤).

⁽٤) قال الموصلى : (وفى العسل العشر قل أو كثير إذا أخذ من أرض العشر وعن أبى يوسف العشر في العسل مجمع عليه ليس فيه اختلاف). الاختيار (١٤٩/١) ١٥٠،١٤٩) الهداية للمرغيناني (١١٨/١).

⁽٥) قال الكاساني: (لنا مــا روى عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: لا يجتــمع عشر وخراج في أرض مسلم). انظر بدائع الصنائع (٧/٢).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٧) الكراء من ألفاط الإجارة. انظر القاموس المحيط (٤/ ٣٨٢).

وإذا زرع العبد أو المكاتب فلا عشر عليهما خلاقًا لمن أوجبه (١)، لأن ملكهما غير تام والزكاة لا تجب إلى على من يملك ملكًا تامًا، وكذلك النصراني لا عشر عليه لأنه لا يخاطب بفروع الشريعة مع الإقامة على كفره، وقد ذكرنا ذلك في زكاة الماشية والعين وبالله التوفيق.

فصل

إذا استأجر أرضًا فزرعها، فالزكاة على صاحب الزرع دون صاحب الأرض (٢) خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إنها تجب على صاحب الأرض، لأنه حق يصرف في الأصناف المسمين في آية الصدقات، فكان المخاطب به المالك دون غيره كزكاة المال ولأنه حر مسلم خرج له نصاب زرع يجب في جنسه الزكاة وجب أن يلزمه العشر فيه، أصله: إذا كانت الأرض في ملكه، ولأن كل حق تعلق بغير مال، فإن الوجوب يتعلق على مالكه اعتبارًا بسائر الأصول والله أعلم.

⁽١) وهم الأحناف فقالوا: (ويجب في أرض الماذون والمكاتب) انظر بدائع الصنائع (٢/٥٦).

⁽۲) قال الكاساني: (ولو آجر أرضه العشرية فعشر الخارج على المؤاجر عنده وعندهما على المستأجر ورجه قلولهما ظاهر أن العشر يجب في الخارج والخلاج ملك المستأجر فكان العشر عليه كالمستعير، ولأبي حنيفة أن الخارج للمؤاجر معنى لأن بدله وهو الأجرة له فصار كأنه زرع بنفسه) انظر بدائع الصنائع (٥٦/٢).

باب: زكاة الفطر(١)

وركاة الفطر (٢) واجبة، خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لما رواه ابن عمر: (أن رسول الله ﷺ فرض ركاة الفطر من رمضان على الناس صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير عن كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين (٤)، وقوله في صدقة الفطر: (أدوا صاعًا من قمح أو تمراه)، والأمر على الوجوب، ولأنها ركاة في المال كسائر الزكوات.

فصل

وقدرها صاع بالمدنى من كل ما يخرج فيها، خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه يخرج نصف صاع من بر ويخرج نما عداه صاعًا كاملاً القوله على في صدقة الفطر: قادوا صاعًا من تمر أو قمح (٧)، وفى حديث المبارك بن فضالة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قفرض رسول الله على صاعًا من تمر أو صاعًا من بر (٨)، وفى حديث أبى سعيد: فكنا نخرج زكاة الفطر صاعًا من طعام أو صاعًا من تمراً أو صاعًا من شعير أو صاعًا من أقط أو صاعًا من زبيب، فقيل له: أو مدين من قمح، فقال: تلك قيمة معاوية لا أقبلها (١)، ولانه قوت يخرج فى صدقة الفطر كالشعير والتمر.

⁽١) العنوان سقط من (١).

⁽٢) زكاة الفطر: هي إعطاء مسلم فقير لقوت يوم الفطر صاعًا من غالب القوت أو جزءه المسمى للجزء المقصود وجويه عليه، انظر حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (١٤٨/١).

 ⁽٣) وركماة القطر واجبة عند الأحناف ويعبرون عنها بصدقة الفطر، انظر الهداية للمرغميناتي
 (١/ ١٢٣)، انظر الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٦١).

⁽٤) آخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٤٣٠) ح (١٩٠٣)، ومسلم: الزكاة (٢/ ٦٧٧) ح (١٢/ ٩٨٤).

⁽٥) أخرجه أبــو داود: الزكاة (٢/١١٦) ح (١٦٦٩) بلفظ ﴿صاع من بر أو قمح﴾، وأحــمد: المسند (٥/٤/٥) ح (٢٣٧٢٧)، انظر نصب الراية (٤٠٨/٢).

⁽٦) عند الأحناف يخرج نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمرا أو شعير، وعند أبى يوسف ومحمد أن الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبى حنيفة رحمه الله، انظر الهداية للمرغيناتي (١/ ١٢٥)، انظر الاختيار لتعليل للختار (١٦٢/١).

⁽٧) تقلم تخريجه.

⁽٨) تقدم تخريجه.

⁽٩) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٤٣٨) ح (١٥١٠)، ومسلم: الزكاة (٢/٨٧٨) ح (١٨/ ٩٨٤).

وعنه في وقت وجويها روايتان: إحداهما:غروب الشمس من آخر ليلة من رمضان، والاخرى: بطلوع الفحر يوم الفطر، وجماعة من أصحابنا يقولون بـطلوع الشمس، ف جه قبوله بغروب الشمس ما روى: (أنه علي فرض ركاة الفطر من رمضان)(١)، فأضاف الفطر إلى رمضان وحققته بغروب الشمس، ولأن من ولد بعــد مغيب الشمس فلم يدرك شيئًا من رمضان لم يلزم إخراج الفطر عنه كمن ولد بعد الفجر، ووجه قوله (٢): إنها تجب بطلوع المفجر ما روى: (أنه ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان) (٦) فأطلق، وإطلاق ذلك لا يفهم منه إلا يوم الفطر، ولأنه حق في مال يخرج يوم عليد على طريق المواساة، فوجب أن يتعلق بطلوع الفجـر، أصله: الأضحية، ووجه قول من قال(٤): إنها تجب بطلوع الشمس أنه نسك مضاف(٥) إلى العيد، فكان وقته طلوع الشمس كالصلة، وفائدة هذا الخلاف فيمن اشترى عبدًا أو ولد له ولد أو تزوج امرأة قبل غروب الشمس ثم باع العبد أو طلق الزوجة بعمد وجوب نفقتها عليه أو مات الولد قبل طلوع الفجر: فإن قلنا: إن الزكاة تجب بغروب الشمس، فالزكاة عن الزوجة والعبد والولد عليه، لأن وقت الـوجوب صادفهم في ملكه، وإن قلناً بطلوع الفجر لم يلزمه شيء لأن وقت الوجوب لم يصادفهم عنده، وكذلك لو ملك العبد بعد غروب الشمس أو ولد له مولود، فعلى رواية الغروب زكـاة الفطر على البائع ولا زكاة على المولود لأنه طرأ بعد تقــدم الوجوب، وعلى رواية الطلوع تجب على المشــترى وعلى أبي المولود لأن وقت الوجوب صادفهم في ملكه.

فصل (٦)

ويستحب إخراجها قبل الغدو إلى المصلى لما روى(٧) ابن عمر: ﴿أَنَّهُ عَلَيْهُ أَمْرُ بَاعِطَاءً.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (ب) القول.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (ب) قوله .

⁽٥) ثبت في (ب) يضاف.

⁽٦) سقطت من (ب).

⁽٧) ثبت في (ب) رواه.

صدقة الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى (١١)، وقدوله: «اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم» (٢)، وليأكل منها الفقراء قبل غدوهم، كما يستحب للإنسان أن يأكل قبل غدوه، وقيل: إن ذلك تأويل قوله تعالى: ﴿قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى ﴾ أنه أخرج (٣) زكاة الفطر وغدى إلى العيد.

فصل

ولا يجوز إخراجها قبل يوم الفطر أو ليلته على حسب اختلاف الروايات (٤) لأن ذلك تقديم إخراجها على وقت الوجوب، وذلك غير جائز، وتأويل قول بعض (٥) أصحابنا: إنه إن أخرجها قبل يوم الفطر بيوم أو يومين أجزاه أن يخرجها إلى الذي يحفظها ويحرسها وتجمع عنده إلى يوم العيد لأن تلك كانت عادتهم بالمدينة، ومن حمل هذا القول على ظاهره في جواز الإخراج على الإطلاق، فذلك مناقضة منه (١) يلزمه عليه جواز إخراجها من أول الشهر، وقبل دخوله أيضًا من حيث لا انفصال (٧) له عنه.

مسألة

وتجب على كل واجد سبيلاً إليها من الرجال والنساء والأحرار والسعبيد والكبار والصغار والحاضرة والبادية لقوله على: «أدوا صدقة الفطر»(^^)، وهذا خطاب عام، وقول ابن عمر: «فرض رسول الله على زكاة الفطر من رمضان على الناس»(^) فعم، وقوله فى حديث آخر: «عن كل ذكر أو أنثى صغير أو كبير غنى أو فقير أو مملوك»(^\).

⁽۱) أخرجه البخارى: الزكاة (٣/ ٤٣٨) ح (١٥٠٩)، ومسلم: الزكاة (٢/ ٢٧٩) ح (٢٣/ ٩٨٦).

⁽٢) أخرجه المدارقطني (٢/ ١٥٢) ح (٦٧)، انظر تلخيص الجبير (١٩٤/٢) ح (٤).

⁽٣) ثبت في (ب) إخراج.

⁽٤) ثبت في (ب): الرواية.

⁽٥) سقطت بعض من (١).

⁽٦) سقطت منه من (١).

⁽٧) ثبت في (ب) في انتقال.

⁽٨) أخرجه الدارقطني: سننه (٢/ ١٤٧) ح (٣٧)، انظر نصب الراية (٢/ ٤٠٧).

⁽٩) تقدم تخريجه.

⁽۱۰) تقدم تخریجه.

ومن كان عنده صاع لا يلحقه ضرر بإخراجه من إنساد^(۱) معاشه أو جوعه أو جوع عياله أو دين يصرف فيه فعليه أن يخرجه ولا اعتبار بكونه مالكًا لنصاب من المال خلافًا لأبي حنيفة ^(۲)، فأما الوجوب فلقوله: «أدوا صدقة الفطر» ^(۳) وروى: «أنه فرض الفطر ولم يعتبر نصابًا»، ولأنه واجد لمقدارها قادر على أدائها من غير ضرر يلحقه كالواجب للنصاب، وأما سقوط الوجوب إذا لحقه ضرر فلأنه يحوجه إخراجها إلى الطلب، وذلك مناقض لوجوبها لأن الغرض به الاستغناء عن الطلب.

فصل

يستحب للفقير إذا دفعت إليه (٤) زكاة الفطر وفيضل عن قوته وقوت عياله صاع أن يخرجه من غير إيجاب لأن غناه طرأ بعد تقدم الوجوب.

فصل

ويلزم⁽⁰⁾ الإنسان عن نفسه وعن غيره عن تلزمه نفقته خلافًا لداود في قوله: لا يلزمه إلا عن نفسه وحده (1) لقوله على القوله الفيلية: «أدوا زكاة الفطر عسمن تمونون» ولانها طهرة تجرى مجسرى المؤونة فأشبهت سائر النفقات، ويلزمه عن ولده الصغير إذا لم يكن له مال، فإن كان له مال أخرج عنه من ماله، ويلزمه عن ولده الكبيسر إذا بلغ فقيراً زمنًا، وعن أبويه الفقيرين المسلمين وعن عبيده المسلمين كانوا للتجارة أو للقنية وعن أمهات أولاده ومدبريه ومعتقيه إلى أجل، وفي مكاتبيه روايتان، فإذا قلنًا: تلزمه فبالرق مع

⁽١) ثبت في (ب) فساد.

⁽٢) حيث إن الحنفية يشترطون ملك النصاب، انظر الهداية للمرغيناني (١٢٣/١)، انظر الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٦١).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (ب): إذا كان فيما دفع إليه من.

⁽٥) ثبت في (ب) يلزمه.

⁽٦) ومذهب الظاهرية أنه لا يخرجها إلا عن نفسه ورقيقه، أنظر المحلى (٦/١٣٧).

 ⁽۷) أخرجـه الدارقطئي: منته (۲/ ۱٤٠) ح (۱۱)، والبيهـقي في الكبرى (٤/ ۲۷۲) ح (۲۷۸۰)،
 انظر تلخيص الحبير (۲/ ۱۹۵) ح (٥).

كونه من أهل الطهارة، وإذا قلنا: لا تلزمه فلأنها تابعة للنفقة، فلما لم تلزمه النفقة على مكاتبيه لم تلزمه الفطرة عنهم.

فصل

إذا لزمته النفقة على زوجته (١) المسلمة لـزمه إخراج الفطرة عنها موسرة كانت أو معسرة خلافًا لأبى حنيفة (٢) لقول: «عـمن تمونون» (١) فـعم، ولأنها من أهل الطهرة، فوجب أن تلزمه فطرتها من تلزمه نفقتها إذا كان قادراً عليها (٤)، أصله: الولد الصغير، ولأن الفطرة تابعة للمؤونة فيمن هو من أهل الطهرة فيجب أن تلزمه بدلالة أن العبيد لما لزمت سادتهم نفقاتهم لزمتهم الفطرة عـنهم، وإذا ثبت أنه تلزمه عن زوجته فتلزمه عن خادم من خدمها لأن نفقتها مستحقة عليه.

فصل

ولا يلزمه إخراجها عن عبيده الكفار خلافًا لأبي حنيفة (٥)، لحديث ابن عمر: «فرض رسول الله على صدقة الفطر من رمضان على كل حر أو عبيد ذكر أو أنثى من المسلمين (١)، فقيده بالإسلام فدل على اعتباره في الوجوب. وروى ابن عباس قال: «فرض رسول الله على زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمًا للمساكين (٧)، فأخبر عن علّة فرضها والغرض المراد به وأنه يختص المسلمين فانتفى وجوبه عن الكفار، ولأنها طهرة فلا تخرج إلا عمن هو من أهلها وإلا تناقض المقصود بالإخراج، ولأنه

⁽١) ثبت في (ب) أزوجه.

 ⁽۲) فالأحناف يقولون بأن الزوج لا يؤدى عن روجته ركاة الفطر ويعللون لذلك بقولهم: لقصور الولاية والمؤنة فإنه لا يليها في غير حقوق النكاح ولا يمونها في غير الرواتب كالمداوة، انظر الهداية للمرغيناتي (١/ ١٧٤)، انظر الاختيار (١/ ١٦٢).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) فمـذهب الأحناف أنه يخرج عن عبـده الكافر، انظر الهداية للمـرغيناتي (١/ ١٢٥)، الاختـيار لتعليل المختار (١/ ١٦٢).

⁽٥) سقطت عليها من (ب).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽۷) أخرجـه أبو داود: الزكاة (۲/ ۱۱۶) ح (۱۲۰۹)، وابن ماجـه: الزكاة (۱/ ۵۸۵) ح (۱۸۲۷)، انظر نصب الراية (۲/ ٤١١).

حق في مال طريقه القربة فلم تجب على العبد الكافر كالأضحية (١)، وحكم الأبوين والزوجة حكم العبد.

فصل

ولا شىء عليه فى عبيد عبيده لأنهم ليسوا عبيدًا له، وإنما يملكهم بالانتزاع ولا على ساداتهم أن يخرجوا عنهم لأن ملك العبيد غير مستقر ولا يلزمهم أن يخرجوا عن أنفسهم لأن نفقاتهم على غيرهم.

فصل

والعبد بين شريكين أو شركاء يلزمهم إخراج الفطرة عنه خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إنه لا شيء على ساداته (٢) لما روى: (أنه على فرض صدقة الفطر من رمضان على كل حر وعبده (٣) فعم، وقال: (أدوا صدقة الفطر عمن تمونون) في ولأته حق يتبع النفقة، فلما كانت لازمة لجميعهم فكذلك الفطرة، ولأنه من أهل الطهرة يلزم من يملكه مؤونته فلزمته فطرته، أصله: المالك الواحد.

فصل

إذا ثبت أن على ملاكه^(ه) إخراج الفطرة عنه فيلزم^(۱) كل واحد أن يخرج بقدر ما يملك منه لأنها مؤونة فأشبهت النفقة، ولأن الخدمة ومنافعه لما كانت بينهم متوزعة على قدر الملك فكذلك الزكاة.

⁽١) ثيت ني (ب): أصله الأضحية.

⁽٢) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما، انظر الهداية للمرغيناني (١/ ١٢٤)، انظر شرح النقاية (١/ ٢٠٤).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) ثبت في (ب) مالكه.

⁽٦) ثبت ني (ب) فيلزمه

وفي العبد الذي نصفه(١) حر خلاف روى عن مالك: أن (٢) على السيد بقدر ماله فيه من الملك ولا شيء على العبد في نصيبه الحر، وروى عنه: أن على السيد بقدر نصيبه، وعلى العبد بقدر حريته وهو قول محمد بن مسلمة، وروى عنه: أن على السيد إخراج جميع الصاع ولا شيء على العبد وهو قــول عبد الملك، وعند أبي حنيفة لا شيء على العبد ولا على السيد، ودليلنا عليه مـا قدمناه في العبد بين الشريكين، ولأنه ملك لجزء من العبد فأشبه ملك الجميع، ولأنه حق يجب الله تعالى (٢) على مالك جميع العبد عن العبد فوجب أن تلزم لمالك بعضه بقدر ملكه كـزكاة التجارة؛ فإذا ثبت هذا فوجه القول بأن على السيد بقدر ملكه ولا شيء على السعبد لأن أحكام الرق أغلب عليه من أحكام الحرية بدلالة منع شهادته وميسراته ونقصان طلاقه وحده(٤)، وسقسوط الحج عنه فكذلك في الزكاة، ولأنه ناقض الملك لأن كمال الملك لا يكون مع بقاء شيء من الرق فسأشبه العبد، ولأن كـل من لم يخاطبه بجميع الزكاة عن نفسه لمعنى يمنع وجـوب البعض، فكذلك في البعض، أصله: العبـد الغني، ووجه القول بأن على العبد بقــدر ما فيه من الحرية اعتباره بالعبد بين شريكين بعلة أنهما يتقاسمان الخدمة والمنافع المستحقة بالملك، فكذلك حكمه (٥) في زكاة الفطر ولأن الفطرة تابعة للنفقة، فلما كانت النفقة عليهما كذلك الفطرة بينهما؛ ووجه القول بأن جميع الفطرة على السيد أنه محبوس عليه بالرق كالذي يستغرقه الرق.

فصل

وتلزم الفطرة عن العبد المرهون والمبيع بالخيار للبائع والمبتاع والمبيع بيعًا فاسدًا قبل رده والأمة تباع على المواضعة قبل خروجها والعبد إذا قتل وحبس للقود على ساداتهم لأنهم

⁽١) سقطت أن من (ب).

⁽۲) ذكر فى الفتاوى الهندية ما نصه: وأما المعتق بعضه فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما كحر مديون فإن كان غنيًا وجبت عليمه وإلا فلا كذا فى السراج الرهاج، انظر الفتاوى الهندية (۱/۱۹۳).

⁽٣) سقطت تعالى من (١)، (م).

⁽٤) ثبت في(ب) حدوده.

⁽٥) ثبت في (ب) حكمها.

على ملكهم لم يزل بجميع ما ذكرناه، وفي البيع الفاسد يرد إلى البيع الصحيح، إلى أن يحكم برده كالنفقة.

فصل

الاعتبار فيما يخرج في زكاة الفطر بغالب قوت البلد الذي هو به، فمن أي أصناف الأقوات كان أخرجه حنطة أو شعيراً أو سلتاً أو تمراً أو أرزاً أو ذرة أو دخناً أو زبياً أو أقطاً أو أي شيء كان، وإنما قلنا: إنه يخرج هذه الأجناس لما روى: «أنه في فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعيري (۱)، وروى: «أدوا صاعاً من قمح أو تمرياً الفطر إذا كان فينا رسول الله في تمري (۲)، وفي حديث أبى سعيد: «كنا نخرج زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله وصاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقطه (۱)، وإنما قلنا: إن الاعتبار بغالب قوت أهل البلد لقوله في المالوف لهم، فإذا ثبت ذلك فإن كان يقتات لا يستغنون عن الطلب إلا بوجود قوتهم المالوف لهم، فإذا ثبت ذلك فإن كان يقتات قوت أهل البلد أخرج منه وإن كان يقتات أعلى منه استحبينا له أن يحرج مما يأكله ليواسى الفقراء فيما يختاره (٥) لنفسه، فإن لم يفعل جاز وكان عليه إخراج غالب قوت أهل البلد، وإن كان يقتات أدنى منه نظر فإن كان لعدم أجزاه أن يخرج منه لأنه لا يقدر على غيره، وإن كان لشح أخرج من غالب قوت بلده، والله أعلم.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) ثبت في (ب)، (٠) عا اختاره..

باب : أصناف الذين تجب لهم الصدقات(١)

والأصناف الذين يبجب صرف الصدقة لهم هم الأصناف الذين تنضمنتهم آية الصدقات لقوله تعالى: ﴿إِنَمَا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ﴾ آالتربة: ١٦٠]، ولا يجوز صرفها إلى غيرهم ولانها جهة صرف (٢) الصدقة، كما لا تجوز الصلاة إلى جهة سوى جهة الكعبة لانها جهة الصلاة ولا خلاف في هذا.

فصل

وقسمتها على الاجتهاد من الإمام وعلى ما يراه من الحاجة زاد على الثمن أم نقص عنه استغرق جميع الأصناف أو بعضهم أو صنفًا واحدًا منهم خلافًا للشافعي⁽⁷⁾ في قوله: لا يجوز الاقتصار على بعض الأصناف السبعة ويلزم تفريقها في جميعهم لأنه حق يتكرر في المال كل حول فلم يجب اعتبار الأصناف فيه كالجزية، ولأنه لما لم يتعين عليه فرض في آحاد الصنف، بل جاز أن يقتصر على الواحد والاثنين والثلاثة، كذلك لا يتعين في جميع الأصناف لأن آحاد الصنف محل للصدقة كالجملة، ولأنه صنف منصوص عليه في الصدقة، فجاز صرف جميعها إليه ، وأن يأخذ بحسب الاجتهاد كالمعامل والمؤلفة ، والمقصود من الظاهر الإخبار عن محلها الذي توضع فيه دون التمليك⁽³⁾ وتحديد المأخوذ.

فصل

الفقير هو الذى يجد الشيء اليسير الذى لا يكفيه، والمسكين أحوج منه لاته الذى لا يملك شيئًا أصلاً خلاقًا للشافعي في قوله: إن المسكين هو الذى معمه ما لا يكفيه وأن المفقير هو الذى لا شميء له أصلاً (٥)، وإنما قلنا: إن المسكين أحموج من الفسقيسر لأن

⁽١) عنوان فصل من (ب).

⁽٢) ذكره ابن المنذر، انظر الإجماع لابن المنذر (٤٦).

⁽٣) انظر روضه الطالبين (٢/ ٣٢٩)، انظر المهذب (١٧٣/١).

⁽٤) ثبت في (ب) المليك.

⁽٥) قال الشيخ النووى: الفقير هو الذي لا مال لــه ولا كسب يقع موقعًا من حاجة فالذي لا يقع =

الاسمين مأخوذان من العدم وانتفاء الأملاك إلا أن المسكنة عبارة عما زاد على ذلك وهو شدة الحساجة التى يكسب صاحبها الخيضوع والاستكانة، فلذلك قلنا: إنه أحوج من الفقير ويوضح ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَو مسكينًا ذَا متربة﴾ [البلد:١٦] يريد أن الحاجة بلغت به إلى أن لصق بالتراب من غير حائل بينه وبينه، وما يذكرونه من قوله تعالى(١): ﴿وَأَمَا السَفِينَةُ فَكَانَتُ لمساكين﴾ [الكهف:٧٩] مقابل بما ورد من تسمية الواجد لليسير بأنه فقير وهو قول الشاعر:

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد

والظاهر وارد على سبيل الرحمة والتعطف، ومن متأخرى أصحابنا من يقول: إن الفقير والمسكين اسمان لمعنى واحد، ووجه ذلك أنهم فى ظاهر الاستعمال هكذا، لأن الناس لا يفرقون بين القول فقير ومسكين وما قلناه أولى وأصح، لأن الأصل فى اختلاف المعانى.

فصل

العاملون عليها جباتها وسعتها يدفع إليهم الإمام من الصدقة أجرة معلومة بقدر عملهم.

فصل

المؤلفة قلوبهم كان فى صدر الإسلام قوم عن يظهر الإسلام يُدفع إليهم شىء من الصدقة لينكف غيرهم بانكفافهم، وقال قوم من أصحابنا: قوم مسلمون يرى أن يستالفهم ليقوى الإسلام فى قلوبهم ويبالغوا فى النصيحة للمسلمين والأول أقوى وأوضح، وقد سقطت الحاجة إليهم بحمد الله فى هذا الوقت، فإن دعت الحاجة إليهم فى بعض الأوقات جاز أن يرد سهمهم.

موقعًا كمن يحتاج عشرة ولا يملك إلا درهمين أو ثلاثة فلا يسلبه ذلك اسم الفقير.
 والمسكين هو الذي يملك ما يقع موقعًا من كفايته ولا يكفيه بأن احتاج إلى عشرة وعنده سبعة أو ثمانية وفي معناه من يقدر على كسب ما يقع موقعًا ولا يكفي وسواء كان ما يملكه من المال

نصابًا أو أقل أو أكثر ولا يعتبر في المسكين السؤال. قطع به أكثر الأصحاب ومنهم من نقل عن القديم اعتباره، انظر روضه الطالبين (۲۷/۲)، انظر المهذب للشيرازي (١/١٧١).

⁽١) سقط تعالى من (١).

وقوله عز وجل: ﴿وفى الرقاب﴾ [التوبة: ٦٠] فى فك الرقاب، وهو أن يشترى الإمام رقابًا من أموال الصدقات فيعتقهم عن المسلمين ويكون الولاء للمسلمين خلافًا لقول من زعم أنهم المكاتبون، لأن قوله: ﴿وفى الرقاب﴾ [التوبة: ٢٠] يقتضى رقبة كاملة، ولأن ما صرف فيه من أموال الزكاة يقتضى أن لا يكون للغنى فيه نفع وإذا دفع (١) إلى مكاتب جاز أن يعجز ويرق وتبطل كتابته فيصير المال للسيد، ولأنه لا يخلو أن يعطى المكاتب لنفسه، وذلك غير جائز لأنه عبد لسيده والغنى لا يجوز دفع الصدقة إليه، ولأن الولاء يثبت (٢) لسيد المكاتب ولا يحصل النفع للمسلمين.

فصل

الغارمون هم الذى أدانوا فى غير سف ولا فساد لا يجدون وفاء ولا قضاء أو يكون معهم أموال هى بإزاء ديونهم، فيعطون ما يقضون به ديونهم، فإن لم يكن لهم أموال، وكان عليهم ديون فهم فقراء وغارمون فيعطون بالوصفين.

فصل

وفى سبيل الله الغزو والجهاد يدفع من الصدقة إلى المجاهدين ما ينفقونه فى غزوهم أغنياء كانوا أو فقراء ويشترى الإمام من بعض الصدقة خيلاً وسلاحًا وينفره لمن يغزو، وحكى عن أحمد بن حنبل: أن فى سبيل الله: يعنى الحاج (٢)، ودليلنا: أن كل موضع ذكر فيه سبيل الله فالمراد به الغزو والجهاد فكذلك هاهنا ولان دفع الصدقات إلى الأصناف يكون على أحد وجهين: إما لحاجتنا إليهم كالعاملين والمؤلفة أو لحاجتهم إلينا كالفقراء والغارمين والوصفان معدومان فى الحاج لأنا لا نحتاج إليه ولا هو محتاج إلينا والغارى نحن محتاجون إليه.

⁽١) ثبت في (ب) وقع.

⁽٢) ثبت في (ب)؛ ثبت

⁽٣) حكى عن أحمد في هذا روايتان: الأولى: أن الحاج في سبيل الله فيعطى من الصدقة ما يحج به حجة الإسلام أو يعينه فيها مع الفقر، والثانية: لا يجوز ذلك لأن سبيل الله إذا أطلق إنما يتناول الغزو، ولأنه لا مصلحة للمسلمين في حج الفقير ولا حاجة به إلى إيجاب الحج عليه فلن يدفع إليه كحج النقل، انظر الكافي لابن قدامة (١/ ٤٢٧). أنظر الشرح الكبير لابن أبي عمر (١/ ١/١).

ابن السبيل الغريب المنقطع به يدفع إليه من الصدقة بقدر كفايته، وإن كان غنيًا ببلده ولا يلزمه رده إذا صار إلى بلده ولا إخراجه في وجوه الصدقة.

فصل

إذا وجد المستحقون للزكاة في البلد الذي فيه المال والمالك لم يجز نقلها إلى غيره إلا أنه إذا نقلها ودفعها إلى فقراء غير بلده مضى ذلك وأجزاه، وكذلك لو بلغ الإمام أن ببعض البلدان حاجة شديدة وقحطًا عظيمًا جاز له نقل شيء من الصدقة والمستحقة لغيره إليه خلافًا للشافعي(١)، لقوله تعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين﴾ [التربة: ٢٠] فعم، ولأن المقصود من الصدقة سد الحلة ودفع الحاجة عن هؤلاء الأصناف، وذلك لا يختص بموضع دون موضع، ولأنه لو حصل في البلد فقراء من غير أهله لجاز صرف الصدقة إليهم، فدل أن الاعتبار بوجود الفقراء وأهل الصفات دون مواضعهم، ولانها صدقة صرفها الله إلى الجنس المستحق للزكاة كما لو فرقها في بلده.

فصل

لا يجوز صرف زكاة الفطر ولا غيرها من الزكوات إلى ذمى خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لقوله على المستحدة من أغنيائهم وردها فى فقرائهم (٤) وهذه الإضافة لابد لها من اختصاص وقد ثبت أنه لم يرد القبيلة ولا البلد فعلم أن المراد به الدين، واعتباراً بسائر الزكوات وبالوثنين، ولأنه ليس من أهل الطهرة كالمرتد.

⁽١) قال الإمام النووى: في جواز نقل الصدقة إلى بلد آخر مع وجود المستحقين في بلده خلاف وتفصيل المذهب فيه عند الأصحاب: أنه يحرم النقل ولا تسقط به الزكاة وسواء كان النقل إلى مسافة قصر أو دونها، انظر روضة الطالبين (٢/٣٣٢)، انظر المهذب للشيراري (١٧٣/١).

 ⁽۲) عند أبى حنيفة لا يجوز ذلك فى الزكاة ولكن يجوز عنده وعند محمد أن يعطى صدقة الفطر والنذور والكفارات إلا أن فقراء المسلمين أحب إليهم، وقال أبو يوسف: لا يجوز كالزكاة، انظر الاختيار لتعليل المختار (١٥٧/١)، انظر الفتاوى الهندية (١٨٨/١).

⁽٣) سقطت ﷺ من (١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

إذا اجتهد فدفع الصدقة إلى غنى وعنده أنه فقير فلا يجزيه خلافًا لأبى حنيفة (١) وبعض أصحابنا لقوله تعالى (٢): ﴿إِنمَا الصدقات للفقراء ﴾ التربة: ٢٠] الآية فأخبر عن محلها، فإذا صرفت لغيره كان الأمر باقيًا عليه، وقوله: «فأردها فى فقرائهم» (٣)، ولأنها لم تصل إلى الفقراء فأشبه أن يعلم، ولأن تكفين الميت وعمارة القناطر والجسور أولى وأحق من دفعها إلى غنى، فإذا كان متى دفعها فى هذه الأشياء لا تجزيه كان بأن لا يجزى ذلك فى الغنى أولى، واعتبارًا به إذا اجتهد ثم بان له أنه دفعها إلى زنديق أو مرتد، وهذا إذا أولى تفريقها بنفسه، فأما إن ولى ذلك الإمام فإنه يجزيه ولا شىء عليه ولا على الإمام.

فصل

لا يجوز دفعها إلى من يلزم رب المال نفقت لانهم أغنياء بما يأخذونه، ويجوز دفعها إلى أقاربه الذين لا تسلزمه مؤونتهم، ويكره له دفع جميعها إليهم، فإن فعل جاز، ويستحب أن يولى تفريقها غيره ليسلم من الهوى والميل ومحبة المحمدة والشكر.

⁽١) رعللوا لذلك بأنه قد أتى بما وجب عليـه لأن الواجب عليه الدفع إلى من هو فقير فى اجــتهاده لأنه لا يمكن الوقوف على الحقيقه فقد يكون فى يد الإنســان مال لغيره أو مغصوب أو عليه دين فإذا أعطاه بعد الاجتهـاد أجزؤه كما إذا أخطأ القبلة بعد الاجتهاد، انظر الاختــيار لتعليل المختار (١/ ١٢٠)، انظر الهداية للمرغيناني (١/ ١٢٣).

⁽٢) تعالى سقطت من (١).

⁽٣) تقدم تخريجه.

باب : أخذ الجزية من أهل الذمَّة (١)

والجزية (٢) واجبة على من نقره فى بلادنا من الكفار وتعقد له الذمة علينا، والأصل فى وجوبها قوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ [التربة ٢٩] ولأنه على اذا بعث جيشًا يقول لأمرائه: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن أجابوك فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، فإن أبوا فادعهم إلى الجزية» (٢).

فصل

وتؤخذ من الرجال الأحرار السبالغين، ولا تؤخذ من النساء ولا الصبيان، ولا العبد لقوله عز وجل (3): ﴿ قَالُوا الذّين لا يؤمنون بالله ﴾ إلى قوله: ﴿ حتى يعطوا الجزية ﴾ [التوبة: ٢٩]، وذلك في الرجال الأحرار، وقال على الله المراك وقوله (1) معليه المواسى) (6)، وقوله (1) لمعاذ: ﴿ خذ من كل حالم دينارًا) (٧)، ولا خلاف أنها لا تجب على الصبيان فكذلك النساء، لأن النساء والصبيان عن (٨) لا يجرى عليهم السيف بدليل أنه لو ظهر عليهم بالمحاربة في الجهاد لم يقتلوا، وهذا هو المعنى الدى أوجب أخذ الجزية من الرجال وهو رفع السيف عنهم وإقرارهم في بلادنا، وكذلك العبيد هم آلة ونوع من الأموال كالخيل وغيرها.

⁽١) العنوان من (ب).

⁽٢) قال الفيرورآبادي: الجزية ما يؤخذ من الذمي، انظر القاموس المحيط (٣١٢/٤).

وعرفها ابن عرفة بأنها ما التزم كافر لمنع نفسه أداءه على إيقائه ببلده تحت حكم الإسلام حيث. يجرى عليه، انظر حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (٢٢٨/١).

⁽٣) أخرجه البخارى: الزكاة (٣٠٧/٣) ح (١٣٩٥)، ومسلم: الإيمان (١/ ٥٠) ح (١٩/٢٩).

⁽٤) عز وجل سقطت من (ب).

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٢٨/٩) ح (١٨٦٨٢).

⁽٦) في (ب) قال.

⁽۷) أخرجـه أبو داود: الزكاة (۲/۳/) ح (۱۰۷٦)، والترمذي: الزكــاة (۱۱/۳) (۲۲۳)، وقال: حسن، والنسائي: الزكاة (١٧/٥) (باب ركاة البقر).

⁽٨) ثبت في (١) قال.

فصل(١): ما يؤخذ من تجار أهل الحرب والذمة(١)

ولا يمنع أهل الذمة من التقلب في المتجارات والتشاغل بالصنائع والتحرض للمكاسب لأنه لم نعقد لهم الذمة على أن نمنعهم من التكسب والتصرف في معاشهم التي يحيون ويؤدون الجزية من فضلها.

فصل

وإذا اتجروا فى البلد أقروا على المقام فيه لم تعرض لهم ولم نطالبهم بعشر ولا غيره، لأن عقد الذمة لهم يقتضى إباحة التصرف فى موضع إقامتهم وما يكون فى حكمه من البلدان.

فصل

وإن اتجروا إلى غير البلد الذى به من أقاليم الإسلام وآفاقه أخذ منهم العشر بعد أن يحصل لهم غرضهم الذى أرادوه من بيع وشراء، والأصل فيه قوله على السلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى (۱۳)، ولأنه إجماع من الصحابة رضى الله عنهم لأن عسمر بن الخطاب رضى الله عنه أخذ من القبط العشر (١٤)، ومضى عليه الائمة بعده ولم يخالف عليه، ولأنه عقد الذمة لم يوجب لهم التقلب في بلادنا وأقاليمنا، فإذا تصرفوا فيها كان لهم حكم يزيد على تصرفهم في بلادهم.

فصل

لا خلاف أن الجزية تؤخذ من اليهود والنصارى، فأما المجوس فإنها تؤخذ منهم(٥)

⁽۱) ثبت في (ب) و (ء) باب.

⁽٢) العنوان من (ب).

⁽٣) أخرجه أبو داود: الإمارة (٣/ ١٦٦) ح (٣٠٤٦)، ذكره التسرمذي في الزكاة (٣/ ١٩) (باب: ما جاء ليس على المسلمين جزية)، وأحمد: المسئد (٣/ ٥٧٦) ح (٣- ١٥٩).

 ⁽٤) أخرجه مسالك في الموطأ: الزكاة (١/ ٢٨١) ح (٤٦ ـ ٤٨)، والبيهسقي في الكبرى (٩/ ٣٥٤) ح
 (١٨٧٦٧).

⁽٥) ذكره ابن المنذر إجماعًا، انظر الإجماع لابن المنذر (٥٩).

لأنهم (١) أجروا مجرى أهل الكتاب، والأصل فيه ما روى عبد الرحمن بن عوف: أنه على قال: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب، (١)، وروى: «أنه على أخدها من محبوس هجر» (٢) وليسوا بأهل كتاب، خلافًا للشافعي (٤) لقوله: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب، فلا أنه لا كتاب لهم ولأن الروم كانت إذا غلبت الفرس فرح هو واصحابه (١) لأنهم أهل كتاب، وإذا غلبت الفرس فرح المشركون من قريش لانهم لا كتاب لهم، وقال حذيفة: لولا أن أصحابي أخذوا الجزية من للجوس لم أخدها منهم لأنهم ليسوا أهل كتاب.

فصل

وتؤخذ الجيزية من جميع الكفار، من أهل الكتياب، والمجوس، والصابشة، وعبدة الأوثان والنيران وغيرهم، إلا المرتد والزنديق خلافًا للشافعي(١) في قوله: إنها لا تؤخذ

- (۲) أخسرجه مسالك في الموطأ: الزكساة (۲۷۸/۱) ح (٤٢)، والبسيهسقى في الكبسرى (٣١٩/٩) ح (١٨٦٥٤).
- (۳) أخرجه البخارى : الجزية (۲/۲۹) ح (۳۱۵۷) ، والبيهقى فى «الكبرى» (۳۱۸/۹) ح (۱۸۲۵۲).
 - (٤) الذي عن الشافعية أنه يجوز اخذ الجزية من المجوس ومن هذا يتضح.

والذى ذكره المصنف من الخلاف محله كسما تقسدم فى أن المجوس أهل كتساب أم لا فقسد أعاد المصنف الخسلاف إلى تعليل مسالة أخذ الجسزية من المجوس دون المعلل وعليه فظاهر الكلام أن الإمام الشافعى قال: بأنه لا تؤخسل الجزية من المجوس وليسس كذلك بل مذهبه موافق الذهب المالكية وهو قول الجمهور ويدل على ما ذكرنا الفصل الذى بعده أنه قال بأخذ الجزية من المجوس عن الشافعى وصنيسع المصنف هذا حسن لانه أدخسل مسالة فى مسالة أضرى إعمالا للذهن واختصاراً ولكن هذا عند طلبة العلم أمثالنا يؤدى إلى الالتباس إلا من رحمه الله والله أعلم.

- (٥) تقلم تخريجه.
- (٧) من ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان والملائكة والشمس ومن في معناهم فلا يقرون=

⁽١) ثبت في (ب) بانهم.

إلا(١) من أهل الكتاب والمجوس، لأنه كافر معلن بكفره لم يتحرم بحرمة الإسلام فأشبه الكتابى؛ والعرب والعجم وبنو تغلب وغيرهم فى ذلك سواء، خلاقًا للشافعى(١) لقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا اللَّهِنَ لَا يَؤْمَنُونَ بِاللهِ﴾ [التوبة: ٢٩] الآية، ولأن الشرك قد شملهم فلا اعتبار بأنسابهم.

فصل

ومن أسلم من أهل الذمة قبل تمام الحول أو بعده أو بعد أحوال لـم يؤخذ بما بقى عليه من جزية خلاقًا للشافعى (٢)، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَلْذَينَ كَفُرُوا إِنْ ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ [الاتفال: ٢٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «الإسلام يجب ما قبله»(٤)، ولأنه مأخوذ منه على وجه الصغار والإذلال بشرط الإقامة على الكفر، فإذا زال الكفر بالإسلام وجب زواله لأن إذلال المسلم وإصغاره غير جائز.

فصل

وقــدرها على أهل الذهب أربعــة دنانير، وعلــى أهل الورق أربعون درهمًا، خــلاقًا

⁼ بالجزية سواء نيهم العربي والعجمى.

أما السامرة والصابئين إن خالفوا اليهود والنصارى فى أصول دينهم فليسوا منهم وإلا فمنهم وهكذا نص عليه وعليه يحمل النصان الآخران وقيل: قودان مطلقًا وقيل: تؤخذ منهم الجزية قطعًا وهذا فيما إذا لم يكفرهم اليهود والنصارى فإن كفروهم لم يقروا قطعًا فإن إشكل أمرهم، ففي تقررهم احتمالان ذكرهما الإمام. الأصح: الجواز.

انظر روضة الطالبين (١٠/ ٣٠٦,٣٠٥)، انظر المهذب (٢/ ٢٥٠)، مختصر المزنى بهامش الأم (١٩٧/٥).

⁽١) سقطت (إلا) من (ب).

⁽٢) انظر روضة الطالبين (١٠/ ٣٠٥)؛ انظر مختصر المزنى بهامش الأم (٥/ ٢٠٠).

⁽٣) مذهب الشافعية أنه إذا أسلم أو مات وعليه جزية لسنين أخملت من تركتمه إن مات ومنه إذا أسلم، أما إذا مات أو أسلم في أثناء السنة فهل يجب قسط ما مضى كالأجرة أم لا يجب شيء كالزكاة؟ قولان أظهرهما أنه يجب. وقيل تجب قطعًا. وقيل عكسه، وقيل: لا تجب في الموت وفي الإسلام قولان، انظر روضة الطالبين (١٠/ ٣١٢).

⁽٤) أخرجه أحـمد: المسند (٢٤٣/٤) ح (١٧٧٩٣)، وذكره الحافظ الهيـثمى في المجمع (٣٥٣/٩ ـ ٣٥٣) وقال: رواه أحمد والطبراني: ورجالهما ثقات.

لأبى حنيفة (١) والشافعى (٢)، لأن عسر بن الخطاب رضى الله عنه فسرضها على (٣) هذا المقدار على أهل الذمسة بحضرة الصحابة (١)، ولم ينكر عليسه أحد، بل استجابوا له وصوبوا رأيه، وإن كان فيهم من يضعف عنه خفف عنهم منه (٥) لأنه على الاجتهاد.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يسؤخذ منهم إلا بعد أن يحصل لهم الغرض الذي يريدونه لأن الآخذ إنما هو لانتفاعهم بالتقلب في بلادنا(٢) والتجارة فيها، فإذا لم ينتفعوا كان ما يؤخذ منهم للمشي والسعى فقط، ولأن المأخوذ هو منسوب إلى بيعهم لا إلى رءوس أموالهم، وذلك يوجب ألا يؤخذ إلا بعد بيعهم.

فصل

وإذا اختلفوا مرار فى السنة أخذ منهم العشر فى كل مرة، خلاقًا للشافعى(٧) وغيره فى قولهم: إنه يؤخذ منهم مرة السنة لأن الانتفاع حاصل لهم فى المرة الثانية والشالثة كحصوله فى الأولى، فوجب أن يؤخذ منهم مرة كل مرة انتفعوا بالسعى فيها، ولأن

الأول: جزية توضع بالتراضي والصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق.

⁽١) الجزية عند أبي حنيفة نوعان:

والثانى: يستدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقسرهم على أملاكهم فسيضع على الغنى الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين درهمًا والوسط يأخذ منه أربعة وعشرين درهمًا وعلى الفقير المعتمل اثنى عشر درهمًا، أنظر بدائع الصنائع للكاسانى (٧/ ١١٢)، الهسداية للمرغينانى (٧/ ٤٥٢).

 ⁽۲) أقل الجزية عند الشافعية ديناراً لكل سنة ويستحب عندهم أن يأخذ من الغنى أربعة دنانير ومن المتوسط دينارين ومن الفقير المعتمل ديناراً، مختصر المزنى بهامش الأم (۱۹۷/۵)، انظر روضة الطالبين (۱۱/۱۱)، انظر المهذب (۲/ ۲۵۱، ۲۵۱).

⁽٣) على سقطت من (١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) سقطت بمنه من (ب).

⁽٦) في (ب)، (م) بلاد السلمين.

 ⁽٧) قال المـزنى (وإذا اتجروا في بلاد المسلمـين إلى أفق من الآفـاق لم يؤخذ منهم في السنة إلا مـرة
كالجزية)، انــظر مختصر المزنى بــهامش الأم (١٩٩/٥)، انظر مغنى المحتـاج للخطيب الشربينى
(٤٤٧/٤).

المعنى فى أخذ العشر لتبسطهم فى بلاد الإسلام وانتفاعهم بالتجارات وحفظ الطرق لهم وحراسة أموالهم، وذلك مسحتاج إليه فى كل مرة، فوجب أن يتكسر المأخوذ بتكرار المختلافهم ويفارق الجزية لأنها مقدرة بخفر الذمة (١) والإقامة فى دارنا فلذلك يقدر وقت أخذها.

فصل

ويؤخذ منهم مما حملوا إلى الحرمين مما بالناس حاجة إليه من القوت وما يجرى مجراه نصف العشر ليحصل لأهل الحرمين ارتفاق منهم وليكثر (٢) الحمل إليهم إذا علموا أن المؤنة تخفف عنهم ويرغبوا في الحمل.

فصل

ويؤخذ من تجار الحرب ما يؤخذ من تجار أهل الذمة لا يزاد عليهم لأنهم كفار أخذ لهم الأمان في تقلبهم بالتجارة في بلاد الإسلام كأهل الذمة، وقيل: إن العشر غير مقدر وأن^(۲) التقدير للإمام، ووجهه أنه لا حاجة بنا إلى تصرفهم في بلادنا وليس لهم ذمة توجب إباحتهم ذلك، فوجب أن يكون الأمر فيه إلى الإمام على ما يراه من المصلحة، والله أعلم.

تم كتاب الزكاة [يتلوه كتاب الصيام](١)

* * *

⁽١) ثبت في (ب) لحقن الدم.

⁽۲) ثبت في (ب) وليكثروا.

⁽٣) ثبت في (ب) لأن.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من (ب).

ع الميام « كتاب الصيام « كتاب الصيام «

(قال القاضى أبو محمد عبد الوهاب)(٢): صوم شهر رمضان فريضة واجبة على الأعيان لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهد منكم الشهر فليصمه ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله ﷺ: ﴿بنى الإسلام على خمس: فذكر صوم رمضان (٢)، وقوله للذى سأله عن الإسلام: ﴿وصوم رمضان (٤)، ولأنه إجماع (٥).

فصل

وللعلم بدخوله ثلاثة طرق وهى: الرؤية، والشهادة، فيإن لم يصل إلى واحد منهما فإكمال عدة شعبان.

فأما الرؤية فالأصل فيها قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته»(١)، وقوله: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه»(١)، ولأن الرؤية محققة مقطوع عليها وما عداها(١) مظنون، فإذا وجب الصوم بالمظنون كان بالمتحقق أولى.

فصل

الأصل في الشهادة ولزوم الصوم بها ورود الأخبار وإجماع الأمة عليه(١٩)، وإذا ثبت

⁽۱) الصيام لغة: الإمساك، انظر القاموس المحيط (١٤١/٤)، الصيام شرعًا: إمساك عن شهوتي البطن والفرج في جميع النهار بنية، انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٩/١).

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) انظر المغنى لابن قدامة المقدسي (٣/٣) بداية للجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٢٨٢).

⁽٦) أخرجه البخارى: الصوم (٤/ ١٤٣) ح (١٩٠٩)، ومسلم: الصيام (٢/ ٢٧٧) ح (١٠٨١/١٨).

 ⁽۷) أخرجه البخارى: الصوم (٤/ ١٤٣) ح (١٩٠٦)، ومسلم: الصيام (٢/ ٢٥٩) ح (٣/ ١٠٨٠).

⁽٨) ما عداها سقطت من (ب).

⁽٩) انظر بداية للجنهد (١/ ٢٨٤, ٢٨٢).

أنها طريق للعلم بدخول الشهر فأقل ما يجزئ منها شهادة رجلين مسلمين حرين عدلين، ولا يقبل فيها النساء بانفرادهن (١)، ولا مع الرجال ولا العبيد ولا عدل واحد ولا اعتبار بكون السماء مصحية أو متغيمة ولا بالنقل الخاص أو (٢) المستفيض.

فإن لم يصل إلى الشهادة على الشرط الذي وصفناها أكمل عدة شعبان ثلاثين يومًا، ثم صام ولا يلتفت إلى قول المنجمين: أهل الحساب والعدد.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يقبل فيها النساء على وجه لأنه حكم يثبت في البدن يطلع عليه الرجال غالبًا فيلم يقبل فيه شهادة النساء كالطلاق والعتاق والقتل^(٣) والحدود، ولأن شهادة النساء تقبل مع الرجال فيما طريقه المال أو المقصود منه المال وبانفرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال غالبًا من عيوب النساء ومسألتنا خارجة عن هذين.

قصل(٤).

وإنما قلنا: لا يقبل غير⁽⁰⁾ الأحرار لأن شهادة غير العدول غير مقبولة، والحرية من شروط العدالة كالإسلام، وإنما لم نفرق بين أن تكون السماء مصحية أو متغيمة خلاقًا لأبى حنيفة (1) في قوله: إن كانت مصحية لم تقبل فيه إلا شهادة العدد المستفيض خبرهم، وإن كانت متغيمة قبلت فيه شهادة واحد، لقوله على الفيان شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا (1) ولم يفرق، ولأنه قد حصل بشهادة عدلين، فوجب قبولهما كما لوكانت متغيمة ولأنه معنى يشبت بالشهادة فلا يتعلق شرط الاستفاضة فيه بالصحو(١)

⁽١) ثبت في (ب) لانفرادهن.

⁽٢) اأوا سنقطت من (ب).

⁽٣) والقتل: سقطت من (ب).

⁽٤) فصل: سقطت من (ب).

⁽٥) ثبت في (ب): إلا.

 ⁽٦) وروى الحسن عسن أبى حنيفة أنه يكتفى بشهادة الاثنين كسما فى سائسر الحقوق، انظر السهداية
 (١/ ١٣١) الاختيار لتعليل للختار (١/ ١٦٩)، ١٧٠).

⁽٧) أخرجه أبو داود: الصوم (٢/ ٣١١) ح (٢٣٣٨)، يلفظ فإن لم نسره وشهدا شاهدا عدل نسكنا: والتسائى: الصيام (٦/٤-١) (باب قياول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان)، وأحمد: المسئد (٤/ ٣٩٤) ح (١٨٩١٩).

⁽٨) ثبت في (١): الصحي.

والغيم كسائر الأشياء المشهود فيها.

فصل

وإنما قلنا: لا تقبل شهادة الواحد خلافًا للشافعى لقوله الله الدان: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا لرؤيته، فإن شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا وأنسكوا (٢)، فشرط العدد في الشهر (٣) فشبت وجوبه، ولأنه حكم يشبت في البدن فلم يقبل في الشهادة عليه واحد، أصله: النكاح والطلاق ولأنها شهادة على رؤية الهلال كالفطر.

وإنما قلنا: إن مع عدم الرؤية والشهادة يجب كمال العدد لقوله على: • فإن حال دونه غمام فأتموا العدة ثلاثين (٤)، وقوله: • فإن غم عليكم فأقدروا له (٥)، ولأن الأصل بقاء شعبان فلا ينتقل عنه إلا بأن يثبت (١) دخول رمضان من طريق مثله وليس إلا الرؤية والشهادة.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا اعتبار بقول أهل النجوم والعدد لقوله: «من صدق كاهنًا أو منجمًا فقد كفر بما أنزل على محمد» (٧)، ولانهم يثبتون ذلك من طريق يخالفون في صحته ولا يسلم لهم ثبوته، ولأن صاحب الشرع قصر ذلك على الرؤية والشهادة وإكمال العدة فلم يجز إثبات زيادة عليه.

⁽١) ﷺ سقطت من (١).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) ثبت في (ب) الشهود

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصوم (٢/ ٣٠٨) ح (٢٣٢٧)، والترمذى: الصوم (٢/ ٦٣) ح (٢٨٨) وقال: حسن صحيح، والنسائى: الصيام (١٠٩/٤) (باب ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار فى حديث ابن عباس فيه).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) ثبت ني (ب) ثبت.

⁽۷) أخرجـه الترمذى: الطهـارة (۱/ ۲٤۲) ح (۱۳۵) وابن ماجـه :الطهارة (۱/ ۲۰۹)، ح (۱۳۹) و أحمد: المسند (۷/ ۵۳۸) ح (۹۳۱)، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (من أتى حائضًا أو أمرأة في ديرها أو كاهنًا فصدتَّه. . . ، ، انظر تلخيص الحبير (۲/ ۲۰۵) ح (۲).

النية شرط في صحة كل صوم من فرض ونفل وقفاء ونذر معين أو مستحق في الذمة (١) خلافًا لزفر في قوله: إن رمضان غير محتاج إلى نية (٢)، لقوله على: (إنما الأعمال بالنيات) (٦) الحديث، وقوله على الأعمال بالنيات الصيام من الليل) (٤) فعم، ولأنه صوم شرعى فأشبه سائر الصيام.

فصل

ولا تجزئ النية بعد الفجر لشىء من أنواع الصيام خلافًا لأبى حنيفة (٥) فى إجازته ذلك فيدما يتعلق بوقت معين كصوم رمضان والندر المؤقت، وللشافعي (٦) [إجازته ذلك] (٧) فى النفل دون الفرض، ودليلنا قوله ﷺ: ﴿لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل (١) فعم، ولأنه صوم شرعى فأشبه الندر والقضاء والنفل، ولأنها عبادة من شرطها النية، فوجب ألا يتأخر عن بعض زمانها، أصله: الصلاة والحج، ولأنها نية ابتدأت بعد مضى جزء من النهار، أصله: بعد الزوال، ولأن كل ما لا يكون الصائم صائم إلا بوجوده فلا يصح الصوم بعد مضى جزء من اليوم عربًا منه، أصله: الإمساك، ولأن النية أحد ركني الصيام فاختصت بإحدى جنسى الزمان، أصله: الإمساك، وعلى

⁽١) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١/ ٥٢٠).

 ⁽۲) النية عند الأحناف شـرط فى الصوم وخالف زفـر وقال: إن النية ليـــت بشرط، انظر الاختــيار
 (۱/ ۱۲۵)، انظر الهداية (۱/ ۱۲۹).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٥) انظر الاختيار لتعليل المختار (١/١٦٦)، انظر الهداية (١/٨/١).

⁽٦) ثثبت النية عند الشافعية في صوم الفرض شرط أما في النقل فيسصح بنية قبل الزوال وقال المزنى وأبو يحيى البلخي: لا يصح إلا من الليل وهل يصبح بعد الزوال؟ قولان أظهرهما وهو المنصوص في معظم كتبه لا يصح، انظر روضه الطالبين (٢/ ٣٥٢, ٢٥١)، انظر المهذب (١/ ١٨٠,١٨٠).

⁽٧) ما بين القوسين سقط من (ب).

⁽٨) تقدم تخريجه.

الشافعى خاصة أن النهار لو كان زمانًا تصح فيه نية لصيام النفل لصحت فيه نية الفرض اعتبارًا بالليل، ولأنها عبادة من شرطها النية، فلم يختلف فرضها ونفلها في وقت النية، أصله: الصلاة.

فصل

فصل

إذا ترآى الناس هلال رمضان فرآه رجل واحد لزمه صومه فى نفسه لأنه لما لزمه بإخبار غيره عن رؤيته وهى مظنونة له كان بتيقنه أولى ولا خلاف فى ذلك، وإذا ثبت هذا فإن كان يمن يسمع الإمام قوله، فعليه أن يحبر الإمام بذلك لأنه حق لله تعالى فيلزمه (١) أداؤه، ولعل غيره أن يكون قد رآه فتكمل الشهادة، وإن كان فاسقًا أو عبدًا أو امرأة أو غيرها لا تعرف عدالته فليس عليه أن يعلم الإمام لأنه يضع من نفسه بغير فائدة بل يصوم لنفسه.

فصل

وإذا^(۷) تعمد الإفطار في اليوم الذي رأى الهلال في ليلته وحده فعليه القضاء والكفارة ولا اعتبار في ذلك بحكم الإمام بوجوب صيام ذلك اليوم، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إنه لا كفارة عليه إذا لم يحكم الإمام بصومه (۸) لأنه هاتك لحرمة يوم عليه يـقينًا من

⁽١) انظر الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٦٥)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٢/ ٨٥).

⁽٢) انظر روضه الطالبين (٢/ -٣٥)، انظر المهذب (١/ -١٨٠).

⁽٣) سقطت: ﷺ من (١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽۵) ثبت في (۱) و

⁽٦) ثبت في (أ) فلزمه.

⁽٧) ثبت في (ب): إن

 ⁽A) عند الحنفية: إذا رد القاضى شهادتة صام لأنه رآه فإن أفطر قضى لوجوب الأداء ولا كفارة عليه =

رمضان بالفطر فيه، فلزمته الكفارة، أصله: اليوم الثالث، ولأنه لزمته الكفارة بفطره مع حكم الحاكم بوجوبه كان بأن يلزمه برؤية نفسه أولى، ولأنه حكم يلزمه بالفطر فى رمضان، فلم يكن لحكم الإمام اعتباراً فيه، أصله: القضاء.

فصل

وإذا لم ير الهلال فى اليوم التاسع والعشرين من شعبان والسماء مصحية أو متغيمة، فإن الغد محكوم عليه بأنه من شعبان، فإن كان هناك غيم كان يوم شك لإمكان أن يكون الغيم هو المانع من الروية، والمستحب أن يصبح الإنسان ممسكًا عن الطعام لجواز أن يثبت أن اليوم من رمضان بشهادة فيسلم من أن يكون قد أكل فى رمضان، وإن كان القضاء لازمًا له على هذه الصفة.

ویکره أن ینوی صومه تطوعاً تعمداً^(۱) عند بعض أصحابنا، ویجوز عند مالك^(۲) إذا لم یقصد به استقبال رمضان، وكذلك یجوز إذا وافق صوماً كان یصومه، ولا یجوز أن ینوی بصومه أنه من رمضان علی طریق الاحتیاط، فإن كان منه فقد أداه، وإن لم یكن منه كان تطوعاً، فإن^(۱۲) صامه علی ذلك، فلا یجزؤه متی ثبت أنه من رمضان وعلیه قضاؤه.

فصل

وإنما قلنا: إن صومه يصح تطوعًا خلاقًا لمن قال: إنه لا يصح على وجه لقوله ﷺ:
الا يتقدمن أحدكم صوم رمضان بيوم ولا بيومين إلا أن يكون صوم كان (٤) يصومه
فليصم ذلك اليوم،(٥) فعم، ولانه يوم من شعبان فأشبه ما قبله.

فصل

وإنما أجزنا أن يصام تطوعًا للخبر الذي رويناه، والقياس، ولأنه من شعبان فصح

⁼ لمكان الشبهة، انظر الاختيار لتعليل المختار (١٦٩/١)، انظر بدائع الصنائع (١/ ٨٠).

⁽١) تعمدا سقطت من (ب).

⁽٢) ثبت في (ب) عبد الملك.

⁽٣) ثبت في (ب) فإنه إن.

⁽٤) سقطت: كان من (١).

⁽٥) أخرجه البخارى: الصوم (٤/ ١٥٢) خ (١٩١٤)، ومسلم: الصيام (٢/ ٢٢٧) ح (٢١/ ٢٠٨١).

صومه، أصله: إذا وافق صومًا كان يصومه، ولأن كل يوم لم يكره أن يتطوع لصومه على وجه لم يكره أن يتطوع به على وجه الابتداء، أصله: سائر الأيام، ووجه الكرامة وهو قول محمد بن مسلمة (١) والشافعي (١) «أنه ﷺ نهى عن صيام يوم الشك» (١) فعم، ولأن عمارًا امـتنع أن يصومه (١)، وقال: «من صام هذا اليـوم فقـد عصى أبا القاسم الله الله (١).

فصل

وإنما منعنا(٢) أن يصام على أنه إن كان من رمضان كان إذًا، فإن لم يكن منه كان تطوعًا خلافًا لأبى حنيفة(٢)، لقوله ﷺ: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»(٨)، ولأنه لو شك في طلوع الفجر فصلى ركعتين ينوى بهما صلاة الصبح إن كان الفجر قد طلع والتطوع إن لم يكن طلع ثم يثبت أنه صلاهما بعد الفجر لم يجزؤه ذلك، فكذلك صوم يوم الشك.

فصل

وإذا ثبت الشهادة في يوم الشك برؤية الهلال عشية الأمس، فقد ثبت كون ذلك

⁽١) انظر بدائم الصنائع (٧٨/٢).

⁽٢) انظر المهذب (١/٩٧١)، انظر مختصر المزنى بهامش الأم (٢/٢، ٣).

⁽٣) أخرجه ابن مساجه: الصيام (١/ ٥٢٧) ح (١٦٤٦) عن أبي هريرة؛ قسال: فنهى رسول الله ﷺ عن تعجيل صوم يوم قبل الرؤية، في الزوائد: إسناده ضعيف لاتفافهم على ضعف عبد الله بن سعيد المقبري،

⁽٤) أن يصومه : سقطت من (أ).

⁽٥) ذكره البخارى: الصوم (٤/٣٤) (باب قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال قصوموا، .) معلقًا وأبو داود: الصوم (٢/ ٢١٠) ح (٢٣٣٤)، والترمذى: الصوم (٢/ ٢١٠) ح (٢٨٦)، وقال: حسن صحيح. والنسائى: الصيام (١٢١/٤) (باب صيام يوم الشك)، عن عمار بن ياسر بلفظ «من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ،

⁽٦) ثبت في (ب) امتناع.

⁽٧) صوم يوم الشك عند الحنفية بنية التطوع لا يـكره وقد نقل الكاسانى الحلاف بين المشايخ فى هل الأفـضل صـومـه تطوعًا أم الفطر أم الانـتظار، انظر بدائع الصنائع لـلكاسـانى (٧٨/٢)، انظر الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٧٠).

⁽٨) تقدم تخريجه.

اليوم من رمضان فلا يخلو الناس من أربعة أحوال: إما أن يكون منهم من أكل ومن لم يأكل ولم ينو صومًا، أو من لم يأكل وقد نوى التطوع أو غيره من الصيام سوى رمضان، أو من لم يأكل ونوى بصومه الاحتياط فكلهم لا يجزؤه وعليهم قضاؤه.

فأما من كان منهم أكل فلأنه لم يمسك ولم ينو فلا يجزؤه، وعليه أن يكف بقية يومه عن الأكل لأنه لو علم أن اليوم من رمضان لم يكن له أن يأكل، وكل من هذه سبيله فعليه أن يكف إذا عرفه(١).

وأما من لم ياكل ولم ينو فعليه إمساك اليوم لما ذكرناه، وعليه قضاء ذلك اليوم خلافًا لعبد الملك بن الماجشون وأحمد بن المعذل في قبولهما: إنه يجزؤه صومه ولا قضاء عليه، وإنما قلنا ذلك لأته لم ينو من الليل ولأنه (٢) لم يعلم به فيعتقد الصوم ولا يصح الصوم بغير نية من الليل ولا تكفيه نية الإسلام دون تعيينها وقصد الزمان بها، ولأنه لم ينو هذا الصوم من ليلته فأشبه إذا نواه تطوعًا.

وأما من نوى تطوعًا فلا يجزؤه أيضًا لأمرين: أحدهما أن نية رمضان به لم تحصل، والآخر^(۱) أن رمضان عينه مستحقة لنفسه ولا يصام عن غيره على وجه.

وأما من صامه على الشك والاحتياط فقد ذكرناه.

فصل

وإن ثبتت الشهادة فى آخر يوم من رمضان أنهم أهلوا الهلال عشية أمسه، فإن الناس يفطرون لوقتهم لأنه ثبت أن اليوم يوم الفطر وصومه غير جائز فهو كالليل وكأوقات الحيض.

فصل

فأما صلاة العميد فينظر، فإن كان قمبل الزوال صليت وإن كان بعده لم تصل لا فى بقية اليوم ولا من الغد، وإنما قلنا: إنها تصلى إذا كان قبل الزوال لأن وقتها باق لأنه ما بين ضحوة إلى الزوال، وإنما قلنا: إنه إذا كمان بعمد الزوال لم يصلوا للإجماع على

⁽١) ثبت في (١) عذره.

⁽٢) لأنه سقطت من (ب).

⁽٣) ثبت في (١) الأخرى.

ذلك، ولأن النبى على لم يصلها ولا أحد من الأثمة بعده بعد الزوال، وإنما قلنا: لا تصلى من الغد خلافًا للشافعي(١) وأحمد(٢) لأنه غير يوم العيد(٢)، فلم يقض فيه صلاة العيد كالشالث والرابع، ولأنها صلاة مسنونة، فخروج وقتمها مسقط لها كالوتر والكسوف، ولأنها لما لم تصل بعد الزوال، وهو إلى وقتها أقرب كانت بأن لا تصلى من الغد أولى لأنه من وقتها أبعد.

فصل

وإذا رؤى الهلال آخر يوم من شعبان أو من رمضان فهو لغده دون يومه سواء كان قبل الزوال أو بعده، فإن كان هلال رمضان لم يكف الناس عن الأكل، لأن اليوم من شعبان، وإن كان هلال شوال مضوا على صومهم، لأن اليسوم من رمضان، وفرق أبو يوسف بين أن يرى قبل الزوال أو بعده، فجعل رؤيته قبل الزوال لليوم ويعده للغد⁽³⁾، ورأيت نحوه لابن حبيب، ودليلنا قول عمر رضى الله عنه: فإن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم الهلال نهارا فلا تصوموا ولا تفطروا إلا أن يشهد رجلان أنهما أهلاه بالأمس، ولأن رؤيته يوم الثلاثين لا يوجب أن يكون ليسومه، أصله: إذا رثى بعد الزوال.

⁽۱) مذهب الشافعية أنه إذا شهد شاهدان يوم الثلاثين بعد الزوال برؤية الهلال ففيه قولان أحدهما يقضى وهو الصحيح والثانى لا يقضى فإن أمكن جمع الناس صلى يهم فى يومهم فإن لم يمكن صلى بهم من الغد، انظر المهذب للشيرازى (١/ ١٢١)، مغنى المحتاج (١/ ٣١٦,٣١٥).

⁽٢) انظر المغنى (٢/٢٥٢)، الكانى لاين قدامة (٣٣٩/١).

⁽٣) ثبت في كل النسخ عيد وما أثبتناه من (ب).

⁽٤) مذهب الأحناف يوافق المالكية في أنه إذا رؤى قبل الزوال أو بعده فهو لليلة الستالية وقبال أبو يوسف إذا ظهر بعد الزوال فهو للتالية وإن ظهر قبل الزوال فهو للماضية، انظر الانحتيار لتعليل المختار (١/ ١٧١)، يدائع الصنائع (٢/ ٨٢).

⁽ه) آخرجه البيهقى فى الكبرى (٤/ ٣٥٨) ح (٧٩٨٢)، والدارقطنى: سننه (١٦٨/٢) ح (٦)، انظر تلخيص الحبير (٢/ ٢٢٣) ح (٥٤).

باب: الصوم الشرعي

الصوم الشرعى: هو إمساك جميع النهار بنية قبل الفجر أو معمه فيما عمدا زمان الحيض والنفاس والإغماء والجنون، والأيام التي يصلي فيها صلاة العيد.

فصل

وإنما قلنا: إنه إمساك جميع أجزاء النهار لقوله تعالى: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض...﴾ إلى قوله: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ [البقرة:١٨٧]، فألزمنا الإمساك مع طلوع الفجر ثم أمر(١) بإتمامه إلى الليل.

وإنما قلنا بنية لما قدمناه من الدلالة على أن النية شرط فى جميع الصيام (٢) فوجب أن تكون قبل أن يستسحق الوقت للصيام أو مع أوله ليكون الشروع فى ذلك مـقارنًا لها أو متقدمًا عليها، ولا يجوز تأخيرها عن الفجر.

وإنما شرطنا أن يكون فيما عدا زمان الحيض والنفاس للاتفاق على أن الحيض والنفاس يمنعان أداء الصوم، وقد مضى ذلك في كتاب الحيض.

وإنما شرطنا أن يكون فى حال لا يقارنها إغماء ولا جنون لأنهما يؤثران فى منع الأداء على ما سنذكره (٢)، وإنما شرطنا أن يكون فى أيام لا يصلى فيها العيد احترازاً من أيام العيد لأن صومها لا يصح بمثابة الليل.

فصل

ويجوز للمتمتع صوم أيام التشريق خلافًا لأبي حنيفة(١) والشافعي(٥) لقوله تعالى:

⁽١) في جميع النسخ أمرنا وما اثبتناه من (ب).

⁽٢) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٩/١)، انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٣٥).

⁽٣) ثبت في (١) ما نذكره.

⁽٤) صيام أيام التشريق عند الحنفية مكروه وفي رواية أبي يوسف وعبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أنه لا يجوز الصوم فيه، انظر بدائع الصنائع (٧٨/٢)، انظر الهداية (١٨٦/١).

 ⁽٥) هذا على الجديد من قول الشافعى وقال فى القديم يجوز للمتمتع الهدى، انظر روضه الطالبين
 (٢/ ٣٦٦)، المهذب (١/ ١٨٩).

﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج ﴾ [البقرة: ١٩٦] فعم، وروى ابن عمر: «أنه على رخص للمتمتع إذا لم يجد الهدى ولم يصم أيام العشر أن يصوم أيام التشريق، (١) وهذا كالنص، ولأن كل يوم لا يصلى فيه صلاة العيد، فإن صومه يصح، أصله: سائر الأيام.

فصل

ويكره التطوع بصيامها لقوله ﷺ: ﴿إِنهَا أَيَامَ أَكُلُ وَشُرِبُ وَبِعَالُ ﴾)، فأجراها مجرى يوم العيد ولا يجوز اعتبار ذلك بالمتمتع لأن الضرورة لا تعتبر بالاختبار.

فصل

والذى يجب الإمساك عنه ويحكم بالفطر متى انخرم شىء منه هو الاكل والشرب وإيصال شىء يتطعم إلى الحلق من أى المنافذ كان: من مدخل الطعام والشراب أو العين أو الأذن أو الأنف أو ما يستحدر من الدماغ بسعد وصوله من بسعض هذه المنافذ، فسمتى وصل شىء من ذلك إلى حلقه، فإنه يفطر مثل أن بالغ فى الاستنشاق فسيصل الماء إلى حلقه أو يستسعط (٢) بدهن أو يصبه فى صماخه أو يكتسحل بكحل حاد فيجد طعم ذلك فى حلقه.

واختلف فيمن بلع ما لا يغذى ولا يماع فى الجوف كالحصى والدرهم وما أشبهه، فقيل: إنه بمثابة الطعام والشراب فى وقوع الفطر به، وقيل: لا يقع الفطر به.

واختلف في الحقنة والصحيح أنها لا تفطر^(٤) ولا يفطر ما لا يمكن الاحترار منه كغبار الدقيق والتراب، وما بين الأسنان الذي يترك مع الريق وما أشبه ذلك.

وبما يلزم الإمساك عنه الإيلاج في قسيل أو دبر، فمتى حسصل وقع الفطر من غير

⁽١) أخرجه الدارقطني: سننه (٢/ ١٨٦) ح (٢٩) وقال: يحيى بن سلام ليس بالقوى.

⁽۲) أخرجه مسلم: الصيام (۲/ ۸۰۰) ح (۱۱٤٤/ ۱۱٤٤۱)، وأبو داود: الصوم (۲/ ۳۳۲) ح (۲۸ ۲۱۹۶)، والترمذي: الصوم (۳/ ۳۲) ح (۷۷۳).

⁽٣) ثبت في جميع النسخ يستسعط وما أثبتناه من (أ)، والسعوط: ما يصب منه في الأنف، انظر القاموس المحيط (٢/ ٣٦٤).

 ⁽٤) قال ابن عبـد البر وقد قيل: القضاء في الحقنة استحباب لا إيـجاب وهو عندنا الصواب، انظر الكافي لابن عبد البر (١/٣٤٥).

مراعاة الإنزال^(۱)، وكذلك إنزال الماء الدافق كسان بوطء دون الفرج أو عن قبلة أو جسة أو عبث بيد أو مداومة نظر أو فكرة أو تذكر وما أشبه ذلك من الأسباب الداعية له.

ولا يفطر باحتلام (٢) ولا بما يرهقه ابتداء من الإنزال من غير سبب استدعى به (٣) إن أمكن وجود ذلك، ومما يفسد الصوم الحيض والنفاس والردة وترك النية من الليل والإغماء والجنون قبل طلوع الفجر إذا داما به إلى بعد طلوعه، وكذلك السكر فهذا جمهور ما في هذا الباب.

فصل

وإنما قلنا: إن الإمساك يجب بجميع النهار عن الأكل والشرب لقوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا...﴾ إلى قوله: ﴿إلى الليل﴾ [البقرة:١٨٧] فأمرنا بالإمساك عن ذلك عند طلوع الفجر إلى دخوله الليل، ولقوله على يوم عاشوراء: «من أكل فليمسك» والإجماع على ذلك (٥)، وإنما قلنا: إن وصول الطعام إلى الحلق من أى المنافذ كان يفطر لاتفاقهم على أن وصوله من مدخل الطعام أو الشراب يفطر، والعلّة فيه وصول طعمه إلى الحلق، فكانت سائر المنافذ بمنزلته والاتفاق على منع الصائم من ذلك، ولو كان الفطر لا يقع به لم يكن للمنع منه معنى، وكذلك الإفطار بما لا يغذى ولا يماع كالحصى وغيره من الجامدات ولا معنى لمن منع ذلك من أصحابنا(١) لقوله: إنه لو كان ذلك يفطر لكان في عمده الكفارة لأنا كذلك نقول.

فصل

وإنما قلنا: إن الإيلاج يفسد الصوم للإجماع على ذلك(٧)، ولأمره علي السائل عمن

⁽١) انظر الكافي لاين عبد البر (١/ ٣٤٢).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٣٤٠).

⁽٣) ثبت في (ب) استدعاه.

⁽٤) أخرجه البخارى: الصوم (٢٨٨/٤) ح (٢٠٠٧) ، ومسلم: الصيام (٢٩٨/٢) ح (١١٣٥/١٣٥).

⁽٥) ذكره موفق الدين إجماعًا، انظر المغنى (٣/ ٣٥)، انظر المجموع (٦/ ٣٣٢).

 ⁽٦) قال ابن عبد البر: وقال المتآخرون من المالكيين: إن القضاء في مردود الحصاة عامدًا، انظر الكافى
 (١/ ٣٣٥)، انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٧٣/١).

⁽٧) انظر المغنى لابن قدامة (٣/ ٥٤).

وقع على أهله في نهـــار رمضان بالقضـــاء والكفارة من غيــر استفــصال هل أنزل أو لم ينزل^(۱).

فصل

وإنما لم نراع ما زاد على التقاء الختانين ومغيب الحشفة لأن ذلك غير مراعى فى سائر الأحكام المتعلقة بالإيلاج من الغسل والحد والحصانة وكمال المهر والإحلال، فكذلك فى وقوع الفطر به.

وإنما قلنا: إن الإنزال عن أسباب اللذة مؤثر في إفساد الصوم للاتفاق على أن الإنزال في الجملة له تأثير في إفساد الصوم وأن وقوعه لا عن سبب من الصائم يستدعيه به لا يفسده كالاحتلام، فلم يبق إلا أن يكون مستدعي (٢) بوجه من وجوه اللذة.

فصل

وإنما قلنا في الاحتسلام: إنه لا يفسد الصيام (٢) لما روى: «ثلاث لا يفطرن الصائم فذكر الاحتلام»(٤)، والإجسماع على أن المراعى في ذلك سبب يكون من الفطر، وأما الحيض والنفاس فقد ذكرناه في باب الحيض.

فصل

وأما الردة فلقـوله عز وجل: ﴿ليحبطن عملك﴾ [الزمر: ٦٥] فعم، ولأن مـن شرط الصوم التقرب بفعله والردة تنافى ذلك.

فصل

وإنما قلنا: إن الإغــمــاء والجنون يمنع صححة الصوم لقـوله ﷺ: (رفع القلم عن ثلاثة...) فذكر: (المجنون)(٥)، ورفع القلم عبارة عن نفى تعلق الأحكام بفعله، ولأنه

⁽۱) أخرجه البخارى: الصوم (۱۹۳/۶) ح (۱۹۳٦)،ومسلم: الصيام (۲/ ۷۸۱) ح (۱۱۱۱).

⁽٢) ثبت في (ب) مستدعيًا.

⁽٣) انظر الكافي (١/ ٣٤١)، انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٢٣/١).

⁽٤) أخرجه الترمذي: الصوم (٣/ ٨٨) ح (٧١٩) وقال: حديث غيسر محقوظ، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٢٧٢) ح (٨٠٣٤)، انظر نصب الراية (٢/ ٤٤٦).

⁽٥) تقلم تخريجه.

معنى ينافى التكليف لا يغلب وقوعه، فخرج من وجد به عن أن يكون من أهل النية.

فصل

وإذا أفاق المجنون والمغمى^(۱) بعد مضى الشهر قضى ما فاته خلاقًا لأبى حنيفة ^(۱) والشافعى ^(۱)، وسواء بلغ مطبقًا أو عرض له ذلك بعد بلوغه، ولأنه مسلم عرض له ما منع انعقاد صومه فلزمه قضاؤه عند زواله كالحيض.

⁽١) والمغمى؛ سقطت من (١).

 ⁽۲) مذهب الأحناف أن المغمى عليه إذا اغمى عليه رمــضان كله قضاه لأنه نوع مرض يضعف القوى
 ولا يزيل العقل.

وأما المجنون فإن جن في رمضان كله لم يقضه وإن أفاق في بعضه مضى ما قضاه، انظر الهداية (١/ ١٣٨)، انظر الاختيار (١٧٧/).

⁽٣) انظر روضه الطالبين (٣٧٣/٢)، انظر المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٥٦).

باب: فيمن أكل أو شرب أو خرم الإمساك ناسيًا وهو صائم(١)

ومن أكل أو شرب أو خرم الإمساك المأمور به سهوا، فقد أفسد صومه وعليه القضاء في الفرض خلافًا لأبي حنيفة (٢) والشافعي (٣) لقوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ [البقرة:١٨٧] وهذا غير متمم، ولأنه مكلف حصل آكلاً في نهار رمضان كالعامد، ولأن السهو نوع من الأعذار (١)، فلم يمنع إفساد الصوم يوقوع ما منع منه في عمده (٥)، أصله: المرض، ولأن الإمساك أحد ركني الصوم فكان تركه سهوا في إفساده كتركه عمدا، أصله: النية.

فصل

ويستحب تعجيل الإفطار وتأخير السحور لقوله على: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر»(٢)، وروى: «أنه على كان يتسحر ثم يقوم إلى صلاة الغداة، قال أنس: كان بين ذلك قدر خمسين آية(٧)، وفي بعض الحديث أن من عمل النبوة تعجيل الإفطار وتأخير السحور»(٨).

⁽١) ثبت العنوان في (ب).

⁽٢) انظر الهداية للمرفيناني (١/ ١٣٢)، انظر الاختيار (١/ ١٧٤).

⁽٣) إذا أكل ناسيًا عند الشافعية فإذا كان قليلاً لا يفطر قطعًا وإن كان كثيرًا وإن كثر قوجهان والأصح أنه لا يفطر، وإن جمامع تماسميًا لم يفطر على المذهب وقميل قمولان، انسظر روضة الطالبين (٢/٣٦٣)، المهذب (١٨٣/١).

⁽٤) ثبت في (١) ولأن الشهر نوع من الأعداد

⁽٥) ثبت في (١) في غيره.

⁽٦) أخرجه البخارى : الصوم (٤/ ٢٣٤) ح (١٩٥٧) ، ومسلم : العبيام (٢/ ٧٧١) ح (٨٤/ ١٠٩٥).

⁽۷) أخرجه البخارى: الصوم (٤/ ١٦٤) ح (١٩٢١)، ومسلم: الصيام (٢/ ٧٧١) ح (٧٧/٤٧). عن زيد بن ثابت رضى الله عنه بلفظ «تسحرنا مع النبي على ثم قام إلى الصلاة...».

⁽٨) أخرجه الدارقطني: سننه (١/ ٢٨٤) ح (٤) والبيهم في الكبرى (٤/ ٤٠١) ح (٨١٢٥) والبيهم في الكبرى (٤/ ٤٠١) ع (٨١٢٥) والطبراتي في الكبير (١٩٩/١) ح (١١٤٨٥)، عن ابن عباس بلفظ النا معاشر الأنبياء أمرنا بتعجيل فطرنا وتأخير صحورنا».

ومن غلب ظنه غروب الشمس فأفطر أو بقاء الليل فتسحر ثم بان له أنه أكل نهاراً فليس بصائم وعليه القضاء في الفرض خلاف النذر المعين خلافًا لداود (١) لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَتَى يَتَبِينَ لَكُم الْخَيْطِ الْأَبِيضِ مِن الْخَيْطِ الْأَسُود مِن الفَجر... ﴾ (١) إلى قوله: ﴿ إلى الليل ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهذا لم يتسممه، ولأنه أكسل في نهار رمضان مع التكليف كالعامد، ولأن خطأ الوقت في الصوم مثله في الصلاة، ولو صلى المغرب وعنده أن الشمس قد غربت ولم تكن غربت لزمه القضاء، وكذلك إذا أفطر وعنده أنها قد غربت ولم تغرب.

فصل

فصل

وإن استقى فمن أصحابنا من يقول: إن القضاء واجب، ومنهم من يقول: مستحب، فوجه الوجوب قوله ﷺ: قومن استقى فعليه القضاء (٥)، ولأن الغالب منه عود شىء عما يخرج من حلقه إلى جوفه، وذلك مفطر له للغالب على اليقين، ووجه نفيه فلأنه خارج من الفم كالبصاق ولأنه لما افترق الحكم بين غلبته وعمده دل على أنه لا يقع به الفطر، وهذا يدخل عليه الإنزال لأن الحكم يفترق بين غلبته بالاحتلام وبين عمده

⁽١) ذكره النووى في المجموع وعزاه إلى إسحاق بن رهوايه وداود، انظر المجموع (٦/ ٣٣٠).

⁽٢) من الفجر سقطت من (١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

والقول في الكفارة مبنى على هذا الاختلاف.

فصل

الحجامة (١) لا تفطر خلافًا لأحمد (١)، (لأنه على الحبيم وهو صائم) (١)، وقال: (ثلاث لا يفطرن...) فذكر: (الحجامة)(٤)، ولأنها في معنى الجراحة كالفصاد (٥).

فصل

إذا ثبت أنها لا تفطر فإنها مكروهة لأن الغالب منها لحوق الضعف، فربما أدى إلى الفطر، وقد روى هذا المعنى عن على وابن عباس، وجماعة من الصحابة.

فصل

السواك جائز للصائم فى الجملة لقوله ﷺ (۱): «خير خصال الصائم السواك) الله ولانه ﷺ كان يفعله ويداوم عليه (۱)، وأول النهار وآخره سواء فى إباحته خلافًا للشافعى فى كراهيته له آخر النهار (۱)، لأن كل معنى لم يكره أول النهار لم يكره آخره كالمضمضة ولأن أول النهار مساو لآخره فى شروط الصحة ، فكذلك فى الندب والإباحة.

⁽١) قال الفيروزآبادي: الحجام المصاص، انظر القاموس المحيط (٩٣/٤).

⁽۲) هو مذهب الإمام احمد وقال به إسحاق وابن المنذر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وعطاء وعبد الرحمن بن مهدى، انظر المغنى (۳۱/۳).

⁽۳) أخرجــه البخارى: الصــوم (٤/ ه ٢٠) ح (١٩٣٩)، وأبو داود: ألصوم (٢/ ٣١٩) ح (٢٣٧٧)، والترمذي: الصوم (٣/ ١٣٧) ح (٧٧٥).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) قال الفيروزآبادى: وافتصد شق العرق، انظر القاموس المحيط (٢/٣٢٣).

⁽٦) سقطت ﷺ من (١).

⁽۷) آخـرجه ابن مـاجـه: الصيـام (۲۱/۱) ح (۱۲۷۷)، في الزوائد: في إسناده مـجـالد، فهــو ضعيف، والبيهقي في الكبرى (٤/٢٥٤) ح (۸۳۲٦).

⁽A) أخرجه أبو داود: الصوم (٢/ ٣١٨) ح (٢٣٦٤)، والترمذي: الصوم (٣/ ٩٥) ح (٧٢٥) وقال:

⁽٩) وهناك رجه شــاذ آنه لا يكره قاله القــاضى حسين، انظر روضــة الطالبين (٢/٣٦٨)، المجــموع (٤٠٨/٦).

الأسباب الـتى يفطر بها الصائم ضربان: مشها ما هو من فعله، ومنها ما ليس من فعله.

فالذى ليس من فعله لا كفارة فيه أصلاً، وذلك الحيض والنفساس والإغماء والجنون والإكراء مثل أن يمسك ويوجر (١) الماء (٢) أو تمسك المرأة وتجامع كرها وما أشبه ذلك، ولسنا نريد بقولنا: إنه يفطر الصائم أنه طرأ على صوم صحيح فيفسده، وإنما نريد لا يصح الصوم صعها بأن تقارن ابتداؤه تارة فتمنع انعقاده وتطرأ عليه بعد انعقاده فتمنع استدامته، فكل هذا لا كفارة فيه إلا في المجامعة مكرهة، فإن الكفارة على مكرهها دونها (٢).

والذى هو من فعله نوعان: نوع يعذر به، ونوع لا يعذر به لا كفارة فيه أصلاً، وذلك كالأكل والجماع سهواً أو لسفر أو لمرض أو لإكراه أو ضرورة عطش أو لجوع يخاف معه التلف أو حدوث مرض أو خطأ الوقت أو بضرب من التأويل يعذر فيه بعجهل كمسافر مقداراً لا تقصر الصلاة في مثله أو قادم قبل طلوع الفجر ظاناً أن من لم يقدم من أول الليل فلا صوم له أو ما أشبه ذلك سوى متعجل الفطر من أجل عذر يتوقعه من مرض أو حيض أو سفر فعليه الكفارة، وخالف عبد الملك في المفطر عادماً على السفر فقال: إن مضى لسفره فلا كفارة عليه وإن قعد فعليه الكفارة.

ومن الأعذار التي لا كفارة معها: الفطر لخوف على حمل أو ولد أو لإفناء وهرم، والذي نريده (٤) بالكفارة في هذا الموضع هو الكفارة العظمى، فهؤلاء لا كفارة عليهم، وإنما قلنا ذلك لأن الكفارة متعلقة بالهتك وانتفاء العذر، وذلك يتضمن كونه من فعلتهم ومنعهم من إيقاعه، فكل هذا معلوم في النوعين معًا.

⁽١) قال الفيروزآبادي: وتوجر الدواء بلعه والماء شربه كارهاً، انظر القاموس المحيط (١٥٣/٢).

⁽٢) من صب في حلقه الماء مكرهًا عليه القضاء ولا كفارة عليه، انظر المدونة (١٨٦/١).

⁽٣) انظر المدونة (١/ ١٧٥).

⁽٤) ثبت في (١) يزيله.

والنوع الذى لا يعذر معه ينقسم قسمين: منه ما يقصد به هتك حرمة الصوم، ومنه ما يقصد به هتك التى ليس الصوم ما يقسد به هتك شيء يجر إلى هتك حرمة الصوم الصوم مقصود بها، وإنما يقصد هتك حرمة الإسلام فيجر إلى الصوم فلا كفارة فيه.

والقسم الآخر ما يقصد به هتك حرمة الصوم نفسه بالإفساد، فهذا النوع تلزم به الكفارة من غير اعتبار بما به يقع الفطر من جماع أو أكل أو شرب أو ترك نية عمداً أو تعمد إنزال عن فعل منهى عنه من استمناء أو وطء دون الفرج (۱) أو قبلة أو لمس لشهوة أو استدامة نظر أو غير ذلك إذا قارن جميع ما ذكرناه الإنزال، وإن شئت فصلت بين هذا القسم وبين الردة: بأن كل فعل يفسد الصوم ويوجب القضاء تتعلق به الكفارة وكل ما لا يوجب القضاء لا تتعلق به الكفارة وهو الردة.

فصل

وإنما قلنا: إن المجامع عمدًا في الفرج عليه الكفارة (٢) للحديث المروى في ذلك (٢)، وإنما قلنا: إنه لا اعتبار بما به يقع الفطر إذا وجد الهتك خلاقًا للشافعي في قصره ذلك على الجماع في الفرج (١) لما روى: أن رجلاً أفسطر رمضان، فأمره المحلي أن يكفر ولم يستفصل (٥)، واعتبارًا بالجماع بعلة وجوب الهتك بما يوجب القضاء.

فصل

وإنما قلنا: لا كفارة على المرتد، لأن الكفارة متضمنة بالقضاء، فإذا لم يجب القضاء لم تجب الكفارة، ولأنه لا يخلو أن يقيم على ردته أو يعود إلى الإسلام: فإن أقام على الردة فالكافر لا يخاطب بفروع الشريعة (١) مع الإقامة على كفره، وإن عاد إلى الإسلام

⁽١) انظر الكافي (١/ ٣٤٢)، انظر المدونة (١/ ١٧٥).

 ⁽۲) والكفارة في ذلك عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينًا أي هذه الثلاثة فعل اجزأه، انظر الكافي (۱/۱).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) انظر روضة الطالبين (٢/ ٣٧٤)، انظر المهذب (١/ ١٨٢).

⁽٥) تقلم تخريجه.

 ⁽٦) اعلم أن العلماء متفقون على أن الكفار مخاطبون بأصول الشريعة (الإيمان) فلقد أتى الرسول =

سقط عنه كل ما كان قبل توبته اعتبارًا بالكافر الأصلى.

فصل

والكفارة ثلاثة أنواع: إعتاق، وصيام، وإطعام.

والإعتاق^(۱): هو تحرير رقبة مؤمنة ليس فيها عـقد من عقود العتق ولا يكون مستحقًا بجهة أخرى.

والصيام: أن يصوم شهرين متتابعين.

= ﷺ بالدعو، للناس جميعًا.

واتفقوا كذلك أنهم مخاطبون بالمعاملات كالبيع والشراء والرهن والإجارة وبالعقوبات كالحدود والقصاص، واختلفوا في مخاطبتهم بما عدا ذلك من فروع الشريعة كالصلاة والصوم والحج والزكاة من كل ما يعتبر الإيمان شرطًا في صحته على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنهم مخاطبون بفروع الشريعة أداء واعتقادًا وهو مسختار جمهور العلماء ومنهم الأثمة الشلائة مالك والشافعي وأحمد وإمام الحرمين والغزالي والشيرازي والرازي والآمدي، واختاره من المعتزلة أبو على الجبائي وابنه أبو هاشم وأبو الحسين البصري وقول الحنفية العراقيين. والقول الثاني: ليسوا مخاطبين بها لا أداء ولا اعتقادًا وهو لعلماء الحنفية السمرقنديين كأبي زيد المدوسي وشمس الأثمة السرخسي وفخر الإسلام واختار هذا القول أبو حامد الإسفرايني من الشافعية.

القول الثالث: هم مخاطبون بالنواهى وليسوا مخاطبين بالأوامر وقد حكاه البيضاوى دون أن ينسب إلى أحد، انظر إحكام الأحكام (٢٠٧,٢٠٦) البرهان (٢٠٧/١)، المحسسول (٢٠٢/١)، فواتح الرحموت (١١٢٨)، المستصفى (١١/١)، المعتمد (٢٩٤١)، تيسير التحرير (١١٤/١)، أصول السرخسى (٢٣/١)، أصول الفقه للشيخ متحمد أبو النور وهير (١٨٤/١)،

⁽١) ثبت في (ب) فالعتاق.

⁽٢) رسول الله سقطت من (١).

⁽٣) ثبت في (ب) إطعام.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انظر المغنى لابن قدامة: (٣/ ٦٦, ٦٦, ٦٧).

وهى على التخيير خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى (٢) لما روى أنه على أمر السائل أن يكفر بعتق رقبة أو بصيام شهرين مستابعين أو إطعام ستين مسكينًا (٢)، و دأو، موضوعها التخيير، ولأنها كفارة وجبت من غير عمد ولا إتلاف، فكانت على التخيير أصله كفارة اليمين.

فصل

والاختيار عند مالك رحمه الله: الإطعام، لأنه أعم نفعًا؛ لأن العتق يخص المعين والصيام لا منفعة فيه لغير الصائم والإطعام يسقط الفرض ويعم نفعه جماعة المساكين.

فصل

وإنما قلنا: إن للمريض أن يفطر لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانْ مُرَيْضًا أَوْ عَلَى سَفَرْ فَعَدُهُ مِنْ أَيَامُ أُخْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولأنه لما جاز الفطر لمشقة السفر التي قد تكون، وقد لا تكون فلأن يجوز له ذلك في المرض أولى، ولا خلاف في ذلك أنا، وكذلك إذا خاف حدوث المرض جاز له الفطر، كما يجوز له التيمم متى خاف المرض باستعمال الماء.

فصل

وإنما قلنا: إن الحامل إذا خافت على حملها أفطرت ولا إطعام عليها خلافًا للشافعي (٥)، وعبد الملك، لأنها مفطرة بعذر كالمريض، ولأن عذرها أبلغ من عذر مخطئ الوقت، فإذا لم يجب عليه إطعام، فالحامل أولى، ولأن خوفها على ولدها وربما تعدى إليها، فكان كخوفها على نفسها.

⁽١) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ١٣٤، ١٣٥)، انظر الاختيار (١/ ١٧٢).

⁽۲) انظر المجموع للنووى (٦/ ٣٦٦)، انظر روضة الطالبين (٣٧٩/٢).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره ابن قدامة في المغنى إجماعًا وابن أبي عمر في الشرح إجماعًا، انظر المغنى (٣/ ٣٣) الشرح الكبير (١٦/٣).

⁽٥) انظر مختصر المزنى بهامش الأم (٢/ ١٠)، انظر روضه الطالبين (٢/ ٣٨٣).

وفى المرضع روايتان: فوجه الوجوب أنها مفطرة من أجل غيرها لا من أجل نفسها، فضعف عذرها عن الحامل، ووجه نفى الوجوب فلأنها مسوغ لها الفطر كالمريض.

فصل

وإنما قلنا: إن الشيخ الهرم لا يلزمه الصوم لأنه يضعف عنه ويؤدى إلى تلفه، وذلك مسقط للتكليف عنه، وإنما قلنا: لا إطعام عليه خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى (٢)، لأنه مسوغ له الفطر كالمريض.

فصل

وإذا طاوعت المرأة بالجماع فعليها الكفارة خلافًا للشافعي (٣)، لأن كل فطر على وجه الهتك، فإنه يوجب الكفارة كفطر الرجل، ولأنها شخص مفطر على وجه الهتك كالرجل.

قصل

ولا يتحملها عنها الرجل، خلافًا للشافعي (٤) في بعض أقاويله لأن الفطر بالهتك يلزم الكفارة به للمفطر من غير تحمل عنه، أصله: الرجل.

أصحها: تجب على الزوج خاصة.

والثاني: تجب عليه عنه وعنها.

والثالث: يلزم كل واحد منهما كفارة.

انظر المجموع للنووي (٦/٣٦٣)، روضة الطالبين (٢/ ٣٧٤).

⁽١) انظر الاختيار لتعليل المختار (١/١٧٧)، انظر الهداية للمرغيناني (١٣٧/١).

 ⁽۲) فى وجوب الفدية على الشيخ الهرم قولان أظهرهما الوجوب، انظر روضة الطالبين (۲/ ۳۸۲)،
 انظر المجموع للنووى (٦/ ٢٦١).

⁽٣) عند الشافعية ثلاثة أقوال:

⁽٤) هل الكفاره التى يخرجها عنه خاصة ولا يلاقيهـا الوجوب أو هى عنه وعنها ويتحملها عنها؟ فيه قولان مستنبطان من كـلام الشافعى رضى الله عنه وربما قـيل وجهـان، أصحهـما الأول، انظر روضة الطالبين (٢/٣١٣)، للجموع (٦/٣٦٣).

وإذا أفطر يومين فعليه كفارتان سواء كفَّر عن اليوم الأول أم لا ، خلافًا لأبى حنيفة (١) ، لأنه هتك لحرمة الصوم بالفطر فيه كاليوم الأول، ولأن تأخير الكفارة عن اليوم الأول لا يوجب سقوطها في اليوم الشاني، أصله: في السنتين، ولأنه حكم لزم بالفطر فأشبه القضاء.

فصل

ولا كفارة على الواطئ سهوا خلافًا لأحمد بن حنبل (٢)، لقوله ﷺ (٢): (رفع عن أمتى الخطأ والنسيان)(٤)، ولأنه حرم الإمساك سهوا كالأكل، ولأن الكفارة تتعلق بالهتك دون العذر كالمريض.

فصل

ومن أصبح جنبًا فصام أجزأه، خلافًا لبعضهم (٥)، فأنه على كان يفعل ذلك(١)، ولأنه حدث فبقى تطهيره لا يمنع الصوم كالحدث الأصغر.

⁽١) انظر بدائم الصنائع (١/١٠١).

⁽Y) من جامع ناسيًا فظاهر مذهب الحنابلة أنه كالعامد نص عليه أحمد ونقل أحمد بن القاسم عنه: كل أمر غلب عليه العبائم ليس عليه قضاء ولا غيره قال أبو الخطاب: هذا يدل على إستقاط القضاء والكفاره مع الإكراه والنسيان، انظر المغنى لابن قدامة (٣/٥٦)، انظر المحرر فى الفقه على مذهب الإمام أحمد (١/ ٢٢٩).

⁽٣) ﷺ سقطت من (ب).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) روى أن أبا هريرة يقول: لا صوم له ويروى ذلك عن النبي على ثم رجع عنه، قال سعيد بن المسيب: رجع أبو هريرة عن فتياه، وحكى عن الحسن وسالم بن عبد الله قالا: يتم صومه ويقفى وعن النخعى في رواية يقضى في الفرض دون التطوع وعن عروة وطاوس: إن علم بجنابته في رمضان فلم يغتسل حتى أصبح فهو مقطر وإن لم يعلم فهو صائم وحجتهم حديث أبي هريرة الذي رجع عنه، انظر للغني (٣/ ٧٦,٧٥).

⁽۲) آخرجه البخاری: الصوم (۱۲۹٪ ۱۹۲۰ ـ ۱۷۰) ح (۱۹۲۲٬۱۹۲۰)، ومسلم: الصیام (۲/۹۷۷) ح (۱۱-۹/۷۵).

وإذا طهرت الحائض ليلاً فأخرت الغُسل حتى طلع الفجر صامت إن كانت نوت وأجزاها سواء فرطت بالتأخير أو لم تفرط، خلافًا لعبد الملك ومحمد بن مسلمة، لأنها محدثة زال حدثها قبل الفجر ولم يبق عليها سوى التطهير كالجنب، ولأن وجوب الغسل لا ينافى صحة الصوم كالغسل من الجنابة.

فصل

لا تلزم العظمى فى إفطار ما عــدى رمضان خلاقًا للهَ يَحِكِي عن قتــادة أن فى قضائه الكفارة لأن الكفارة واجبة لهتك حرمة الزمان واعتبارًا بالنفل والنذر.

فصل

قضاء رمضان موسع إلى دخول رمضان من السنة الآتية، فإن دخل ولم يقضه نظر: فإن كان بعدر فلا إطعام عليه ولا شيء سوى القضاء، وإن كان لغير عدر لزمه مع القضاء بعدد الأيام أمداد عن كل يوم مد خلاقًا لأبي حنيفة لقوله: لا إطعام عليه (۱۱) لقول عائشة أم المؤمنين (۱۲) رضى الله عنها: ﴿إِن كان ليكون على صوم من رمضان فلا أستطيع أن أقضيه حتى يدخل شعبان (۱۲)، فأبانت بذلك أن وقت القضاء ما بين الرمضانين، فإذا أخره عن هذا الوقت فقد أخره عن وقته المجعول له، فأشبه إذا أخر صوم رمضان عن وقته المجعول عن وقته أنه

فصل

ومن سافر سفراً مباحًا تقصر الصلاة في مثله فهو بالخيار إن شاء صام رمضان وإن شاء أفطر لقبوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مَنْكُم مريضًا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة:١٨٤]، معناه: فأفطر، وقوله على الله وضع عن المسافر الصوم وشطر

⁽١) انظر الاختيار لتعليل المختار (١٧٨/١)، انظر الهداية للمرغيناني (١٣٧/١).

⁽٢) أم المؤمنين سقطت من (١).

⁽٣) اخرجه البخارى : الصوم (٤/ ٢٢٢) ح (١٩٥٠) ، ومسلم : الصيام (٢/ ٨٠٢) ح (١٩٥٠) ،

⁽٤) وقت سقطت من (١).

الصلاة الله المسلم و المسلم و

فصل

وإنما قلنا: إن صومه يصح خلافًا لبعض من لا يعتد بخلافه (٤) للأخبار التي رويناها، ولأن السفر حال يصح فيها صوم غير رمضان، أصله: الحضر، ولأن رخصة الفطر كرخصة القصر ولو أتم الصلاة لأجزاه فكذلك إذا صام.

فصل

وإنما قلنا: إن عليه القضاء لقوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة: ١٨٤]، ولأنه عذر أبيح معه الإفطار كالمرض، وإنما قلنا: إنه مقبصور على مدة للاتفاق على تساويهما في ذلك، ولأنه أحد الأركبان الخمسة، للسفر تأثير في تخفيضه، فوجب أن يكون مسافته ثمانية وأربعون ميلاً كالصلاة.

فصل

إذا ثبت أنه مخير فالصوم أفضل خلافًا للشافعي (٥)، والفرق بينه وبين القصر أنه إذا قصر، فقد أدى العبادة وبرئت ذمته منها، وإذا أفطر فهي متعلقة بذمته وأداء العبادة أفضل من تأخيرها.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽۲) أخرجه السخارى: الصوم (٤/ ٢١١/ - (١٩٤٣))، ومسلم: الصيام (٢/ ٧٨٩) ح (١١٢١/١٠٣).

⁽٣) آخرجه البخارى: الصوم (٤/ ٢١٩) ح (١٩٤٧) ومسلم: الصيام (٢/ ٧٨٧) ح (١٩١٨/٨١).

⁽٤) قالت الظاهرية: إنه لا يجريه عن القرض ويجب عليه قضاؤه فى الحفر وحكى عن أبى هريرة وأبى داود والإمامية، انسظر نيل الأوطار (٢٢٤/٤)، انظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٢٩٥)، انظر المحلى لابن حزم (٢٤٣/٦).

⁽٥) قال الإمام النووى: واعلم أن للمسافر الصوم والفطر ثم إن كان لا يتضرر بالصوم، فهو أفضل وإلا فالفطر أفضل، انظر روضة الطالبين (٢/ ٣٧٠)، المهذب (١٧٨/١).

إذا أقام (١) المسافر في أضعاف سفره بموضع عادمًا على الإقامة أربعة أيام لزمه الصوم خلافًا لأبى حنيفة في قوله: لا يلزمه ذلك إلا إذا نوى إقامة خمسة عشر يومًا (٢)، لقوله علاقًا لأبى حنيفة في قوله: لا يلزمه ذلك إلا إذا نوى إقامة خمسة عشر يومًا (٢)، لقوله على حكم الماجر بمكة بعد قيضاء نسكه ثلاثًا (٢)، فجعل إقامة الثلاث في حكم السفر، فكان الاعتبار بزيادة عليها وأقل ذلك ما يتعلق به حكم الصيام، وهو يوم وهو أقل ما يستغرقه من الزمان.

فصل

وإن دخل فى بعض يوم، قال ابن القاسم: ألغاه، وحسب من غده، وقال غيره: يراعى إقامة عشرين صلاة من وقت عزمه على الإقامة، فلابن القاسم أن العبادة المتعلقة بعدد أيام تحسب قبل طلوع الفجر، ويلغى ما كان بعد طلوعه كالعدة بالشهور والأسبوع فى العقيقة، ولغيره أن الاعتبار بالأربعة أيام جميعها لعشرين صلاة وتلفيقها يوجد فيها هذا المعنى، فكان بمنزلة كمالها.

فصل

ومن تطوع بالصوم لزمه إتمامه إذا كان حاضراً ولم يجز له الخروج منه إلا لعذر، فإن أفطر لغير عذر لزمه القضاء خلاقًا للشافعي أنه لقوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾ [الماتدة: ١]، ولأنه عبادة مقصودة لنفسها كالحج والعمرة، فأما القضاء فلما روى: أن عائشة وحفصة رضى الله عنهما أنه أصبحتا صائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعام فافطرتا عليه، فقال وقضيا يومًا مكانه (١).

⁽١) ثبت في (١) قام.

⁽٢) وَهَذَا لَأَنْ أَقُلَ مَدَةَ الْإِقَامَةُ عَنْدَ الْإِمَامُ أَبِّي حَنْيَقَةً خَمَسَةً عَشْرَ يُومًا انظر بدائع الصنائع (٩٧/١).

⁽٣) أخرجه البخارى: مناقب الأنصار (٣١٣/٧) ح (٣٩٣٣) ، بلفظ (ثلاث للمهاجر بعد الصدر»، ومسلم: الحج (٢/٩٨٦) ح (١٣٥٢/٤٤٤).

 ⁽٤) ولكنه يستحب أن يـقضى فى حالة إفطاره فى صيام التطوع، انـظر روضة الطالبين (٢/ ٣٨٦)،
 المهذب (١/٨٨/).

⁽٥) رضى الله عنهما سقطت من (١).

⁽۲) أخرجــه أبو داود: الصوم (۲/۲۲) ح (۲٤۵۷)، والـــــــرمذى: الــصوم (۲/۳۰۳) ح (۷۳۵)، ومالك في الموطأ: الصيام (۲/۱۰٪) ح (۵۰).

وإن أفطره من عذر لمرض أو عطش أو شدة جوع أو إكراه أو سهو أو خطأ وقت فلا قضاء عليه لأنه التزمـه مع القدرة على إتمامـه، فإذا قطعه عليـه قاطع بغيـر صنعه ولا اختياره فلا شيء عليه.

فصل

إذا تطوع فى السفر أو صام فى الحضر ثم سافر فى بقية يومه، فأفطر ففيها روايتان: إحداهما: وجوب القـضاء عليه والأخرى: سقوطه، فوجـه الأولى أنه أفطر مختارًا مع إمكان الإتمام كالحاضر، ووجه الثانية أن كل معنى جاز معه الإفطار فى رمضان سقط به القضاء فى التطوع، أصله: المرض.

فصل

إذا نذر يومًا معينًا فمرضه فلا قضاء عليه لأنه التزم صومًا عينه، فإذا فات فلا قضاء عليه لأن صومه مع فواته غير ممكن، وكذلك إذا حاضت فإن أفطر متعمدًا فعليه قضاؤه، ولأنه مستحق عليه، فإذا تركه استحق البدل عليه اعتبارًا برمضان، والسفر ليس بعدر اعتبارًا بقطع التتابع، وقيل: في المرض يقضى والأول أصح.

فصل

إذا حاضت فى صيام الشهرين أو أكل ناسيًا أو مخطئًا للوقت لـم يقطع تتابعه لأنه أمر غالب كالحيض، وإنما قلـنا: إن الحيض لا يقطعه لأنه لا يكون لها سبيل إلى الخلاص منه، وإن مرض فأفطر لم يقطع التتابع (خلافًا للشافعي لأنه عذر لا يمكنه دفعه كالحيض)(۱)، وإن سافر فأفطره انقطع تتابعه(۱) لأنه يقدر معه على الصوم فلم يكن عذرًا في قطع التتابع.

فصل

ومن أفطر في رمضان بعدره ثم زال عذره في بقية يومه فذلك على ضربين (٣): إن

⁽١) عند الشافعية: الفطر بعذر المرض يقطع التـتايع على الأظهر وهو الجديد لأنه ينافى الصوم، انظر روضة الطالبين (٨/ ٢-٣)، انظر مغنى المحتاج (٣/ ٣٦٥).

⁽٢) ثبت في (ب) التتابع.

⁽٣) ثبت ني (ب) وجهين.

كان عذره يبيح (١) الفطر مع العلم بأن اليوم من رمضان لم يلزمه إتمام الإمساك كالحائض والمريض والمسافسر إذا زالت أعذارهم في بقية يومهم، وإن كان عذراً يسوغ الفطسر معه بشرط عدم العلم بأن الوقت مستحق صومه، فإن زوال العذر موجب للإمساك، وذلك كخطأ العدة والوقت بالإفطار قبل الغروب أو بالسحر بعد الطلوع مع الاجتهاد والظن لبقاء الليل وخروج النهار والأكل سهوا وما أشبه (٢) ذلك.

فصل

سرد الصوم (٣) جائز إذا أفطر الأيام المنهى عن صيامها (٤) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطُوعُ خَيْرًا فَهُو خَيْرِ لَهُ اللّهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ ا

[تم كتاب الصيام يتلوه كتاب الاعتكاف](١)

⁽۱) يبيح مطموس في (l) و (ب).

⁽٢) ثبت في (ب) وما أشبهه.

⁽٣) أي: صيام الدهر

⁽٤) انظر الكافي (١/ ٣٥٠) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣١٠).

⁽٥) أخرجه البخارى: الصوم (٤/ ١٤١) ح (١٩٠٤) ومسلم:الصيام (٢/ ٢ - ٨) ح (١٦١/ ١١٥١).

⁽٦) وقد ورد أن ممن فعلسوا ذلك عمر وابنه عبد الله وأبو طلحه وعائشة، انظر البيهقي (٤/ ٤٩٥).

⁽٧) سقط ما بين القوسين من (ب).

صلى الله على محمد] (١)

عاد العتكاف عاد الاعتكاف

الأصل (٢) في جوازه قوله تعالى: ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ [البقرة:١٨٧]، وقوله ﷺ لعسمر رضى الله عنه وقال له: إنى نذرت في الجاهلية أن أعتكف: ﴿أُوفَ بِنذَرِكُ (٢)، ولأنه فعله هو(٤) والسلف بعده والإجماع على ذلك(٥).

فصل

والاعتكاف الشرعى هو المقام في المسجد مع الصوم والنية (٢)، وإنما قلنا: إنه المقام في المسجد لأن الاعتكاف هو الملازمة والعكوف والثبوت واللزوم، ومنه قوله تعالى: ﴿التي

(١) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٢) الأصل له معنيان معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح.

فأما معناه اللغوى فاختلفوا فيه على عبارات: أحدها: ما ينبنى عليه غيره. ثانيهما: المحتاج إليه. ثالثهما: ما يستند تحقق الشيء إليه. رابعهما: ما منه الشيء. خامسًا: منشأ الشيء. وأما في الإصطلاح فله أربعة معان:

١ ـ الدليل. ٢ ـ الرجحان. ٣ ـ القاعده المستمرة. ٤ ـ الصورة المقيس عليها.
 انظر نهاية السول للأسنوى (٧/١)، والمراد بالأصل هنا أى: الدليل.

(۳) أخرجه البخارى: الاعتكاف (٤/ ٣٣٣) ح (٢٠٤٣) ، ومسلم: الأيمان (٢/ ١٢٧٧) ح (٢٠٤٣)).

(٤) أخرجه البخارى: الاعتكاف (٢١٨/٤) ح (٢٠٢٥)، ومسلم: الاعتكاف (٢/ ٨٣٠) ح
 (١/١٧١).

(٥) انظر الإجماع لابن المنذر (٤٧)، المغنى (٣/١١٨).

(٦) الاعتكاف في اللغه: اللزوم والحبس، انظر القاموس المحيط (٣/ ١٧٧).

وعرفه ابن عرفة بأنه: لزوم مسجد مباح لقربة قاصرة بصوم معزوم على دوامه يوماً وليلة، سوى وقت خروجه لجمعة أو لمعينه المنوع فيه). انظر حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (١٦٢/١).

أنتم لها عاكفون ﴾ [الانبياء: ٥٦] أي: ملازمون لعبادتها.

فصل

وإنما قلنا: إن من شرطه المسجد لقوله تعالى: ﴿وأنتم عاكفون فى المساجد﴾ [البقرة:١٨٧]، فدل على أن المسجد من شرطه، وإلا لم يكن لتخصيصه من سائر الأماكن مع النهى عن المباشرة فى جميعه معنى، ولأنه على المسجد ولم يعتكف فى غيره(١)، ولأنه إجماع(١).

فصل

وإنما قلنا: إن المرأة والرجل فيه سواء خلافًا لأبى حنيفة فى قدوله: إن المرأة تعتكف فى مسجد بيتها^(١٢)، للظاهر وهو عام، ولأنه شخص معتكف كالرجل ولأن كل شرط للاعتكاف لزم الرجل لزم فى حق المرأة كالصوم.

فصل

وإنما قلنا: إن النية من شرطه لقوله ﷺ: ﴿إنما الأعمال بالنياتُ (٤)، ولأنها عبادة متقرب بها والقربة لابد لها من نية.

فصل

ولا يجوز له الخروج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو لأمر يضطره (٥) إلى الخروج من حاجـته إلى شراء طعامـه، والأصل فيه قـوله تعالى: ﴿وَأَنْتُم عَاكَفُونَ فَى المساجد﴾ [البقرة: ١٨٧]، وروى: «أنه على كان إذا اعـتكف لا يخرج إلا لحاجـة الإنسان»(١)، ولأن

⁽١) أخرجه البخارى: الاعتكاف (٤/ ٣٢٠) - (٢٠٢٩) ومسلم: الحيض (١/ ٢٤٤) - (٢/ ٢٩٧).

⁽٢) قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافًا، انظر المغنى لابن قدامة (١٢٣/٣)، الشرح الكبير لابن أبى عمر (١٢٣/٣).

⁽٣) وعللوا لذلك بأنه هو الموضع لصلاتهما فيتحقق انتظارها فيه ولو لم يكن لها فى السبيت مسجد تجعل مسوضعًا فيه فتسعتكف فيه، انسظر الهداية للمرغيناني (١/١٤٣)، الاخستيار لتعليسل المختار (١/١٤٣).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) ثبت في (١) يضره.

⁽٦) تقلم تخريجه.

الحاجة لا بد من الخروج لها، فكانت بخلاف غيره، وكذلك شراء الطعام.

فصل

ولا يجوز له أن يشترط في الاعتكاف جواز الخروج منه لضرورة إن نزلت به سوى ما ذكرناه خلافًا للشافعي^(۱)، لأنه شرط ما ينافي موجب الاعتكاف كما لو شرط ترك الصوم، ولأنها عبادة اشترط فيها خلاف موجب عقدها المطلق ونقيضه، فلم يصح كالصلاة والصيام.

فصل

وإنما قلنا: إن الصيام من شرطه، خلاقًا للشافعي (")، لقوله تعالى: ﴿ أَحَلَ لَكُم لِيلَةُ الصِيامِ الرَفْ إِلَى نَسَائكُم... ﴾ إلى قوله: ﴿ ثُمْ أَمُوا الصيامِ إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ [البقرة:١٨٧]، فنهى عن المباشرة في الاعتكاف وقصر المخاطبة به على الصائمين، فدل على كون الصيام شرطًا فيه، ولأنه على اعتكف صائمًا (") فكان ذلك بيانًا له، وقوله على العمر رضى الله عنه: ﴿ أُوف بنذرك وصم الله عنه: ﴿ أُوف بنذرك وصم ولانه لمن مكان مخصوص، فلم يكن قربة إلا بانصمام معنى آخر إليه وهو قربة في نفسه كالوقوف بعرفة.

فصل

وأقل ما يصبح الاعتكاف في يوم واحد لأن الصيام لا يمكن في أقل منه، وكل عبادة

⁽١) قال الإمام الــنووى: إذا نذر اعتكافًا متنــابعًا وشرط الخروج إن عرض عــارض صح شرطه على المذهب ويه قطع الجمهور، انظر روضة الطالبين (٢/٢)، مغنى المحتاج (٤٥٧/١).

 ⁽۲) هذا هو المذهب والمشهور عند الشافعية، انظر روضة الطالبين (۲/۳۹۳)، انظر مغنى المحتاج
 (۲) هذا هو المذهب والمشهور عند الشافعية، انظر روضة الطالبين (۲/۳۹۳)، انظر مغنى المحتاج

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) أخرجه أبو داود: الصوم (٢/ ٣٤٧) ح (٢٤٧٤) بلفظ «اعتكف وصم»، انسظر تصب الراية (٤/ ٤٨٧)، وتقدم تخريجه بلفظ «أوف بنذرك» عند البخارى ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه.

شرط فيسها رمان فأقله ما يستغرقه وقته كالصلاة، والاختيار أن لا ينقص من عشرة أيام (١) لانه على لم ينقص منها.

فصل

وليس من شرط الاعتكاف أن يصوم للاعتكاف إلا أن يجعله شرطاً (٢) لأنه على اعتكف في رمضان، وهو واجب لغير الاعتكاف، ولأن من حقه ألا يكون إلا في الصوم سواء كان له أو لغبيره كما أن الصلاة لا تكون إلا بطهارة من الحدث لها أو لغيرها.

فصل

والاعتكاف جائز في المسجد لعموم قبوله تعالى: ﴿وَأَنتُم عَاكَمُهُونَ فِي المساجد﴾ [البقرة:١٨٧]، فإن كان أيامًا تتخللها الجمعة لم يجز له الاعتكاف إلا في الجامع لا لأجل أن الاعتكاف لا يصح في غيره من المساجد، لكن لأنه (٣) لا بد له من الخسروج إلى المسجد فيبطل اعتكافه أو يتركه (٤)، وذلك غير جائز لأنها أولى من الاعتكاف فلم يبق إلا ما قلناه.

فصل

وإذا^(٥) خرج إلى الجمعة بطل اعتكافه عند مالك رحمه الله (١)، وقال عبد الملك: لا يبطل (٧)، فوجـه قول مالك: أنه خرج من المسجد مختسارًا فيما كسان يمكنه ألا يخرج

⁽١) قال ابن عبد البر: وأقل مدة الاعتكاف يوم وليلة والاختيار عند مالك أن لا يعتكف أحد أقل من عشرة أيام، انظر الكافى لابن عبد البر (١/ ٣٥٢)، انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (١/ ٤٦/١).

⁽٢) مذهب المالكية وأهل المدينة أنه لا يصح الاعتكاف إلا يصوم، انظر الكافى (٣٥٢/١)، الشرح الكبير مع حاشية الدموقى (٢/١٥).

⁽٣) سقطت (لأنه) من (ب).

⁽٤) ثبت في (ب): تركها.

⁽٥) ثبت في (ب) فإن

⁽٦) انظر الكاني (١/٣٥٣)، انظر الشرح الكبير مع حاشية المسوقي (٣/١٥).

⁽٧) انظر الكافي (١/ ٢٥٣).

فأشبه (۱) خروجـه لعيادة مـريض، ووجه قـول عبد الملك: أن الجـمعة أمـر يضطره إلى الخروج لا يجوز له الإقامة في المسجد معه كحاجة الإنسان.

فصل

ويستحب لمن يريد الاعتكاف أن يدخل إلى معتكفه قبل غروب الشمس من أول ليلة من اعتكافه ليستوى فى اليوم بليلته، فإن دخل بعد غروب الشمس وقبل طلوع الفجر فى وقت ينوى فيه الصوم أجزاه لأن الليل كله وقت لنية الصيام، فأى وقت نوى فيه أجزاه.

فصل

ويستحب لمن اعتكف آخر رمضان أن لا ينصرف إلى بيته حتى يشهد العيد مع المسلمين لأن رسول الله على كان يفعل (٢)، ولأنه إذا رجع إلى أهله لم يترف بالعلم الذي يحصل عندهم إلى وقت خروجه لصلاة العيد، فإن لم يفعل جاز إذا انصرف بعد غروب الشمس لزوال مدة الاعتكاف.

فصل

وللمعتكف أن يعقد المنكاح لنفسه ولغيره (٢)، والفرق بينه وبسين الإحرام أن الطيب ممنوع في الإحسرام وهو من دواعي السوطء، فكان النكاح أولسي بالمنع وليس كسذلك الاعتكاف.

فصل

وإذا مرض المعتكف خرج من المسجد، فإن عجز (٤) عن الصوم، فله الفطر ويبطل اعتكافه، لأن المرض عدر يبيح الفطر والخروج من المسجد لأن إقامته في المسجد تضر به

⁽١) ثبت في (ب) فأمكن.

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ: الاعتكاف (٣١٥/١) ح (٦)، عن مالك: أنه رأى بعض أهل العلم، إذا اعتكفوا العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهاليهم، حتى يشهدوا الفطر مع الناس.

⁽٣) قال مالك: لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك ما لم يكن المسيس، والمرآه المعتكفة أيضًا تنكع نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس، انظر الموطأ (٣١٨/١)، الكافي (٨/ ٣٥٤).

⁽٤) ثبت في (ب) : ضعف.

لحاجته إلى العلاج وغيره مما لا يجوز في المسجد.

وكذلك الحائض تـخرج من المسجد ويبطل اعـتكافها(١)، فأما خروجـها من المسجد فلأن الحيض يمنسع الإقامة فيه، وأما بطلان الاعتكاف فلأن من شرطه الصـيام على ما بيناه والحيض ينافـيه، وإذا صح المريض وطهرت الحـائض، وقد بقى عليهـما شىء من اعتكافهما يوم فما زاد عادا فتمماه وصاما فيه ووصلاه بما قبل المرض والحيض، ولم يجز لهما تأخيره فإن أخراه ابتدءا الاعتكاف.

فصل

الاعتكاف يقتضى بإطلاقه التتابع، فمن نذر أن يعتكف عشرة أيام نذراً مطلقاً لزمه أن يتابعهما، والأصل فيه أنها عبادة واجبة، وهي على الفور ومنع التراخي إلا أن يقوم دليل، ولأن الاعتكاف لما كان ليلاً ونهارا، وكان حكم ليله كحكم نهاره في الامتناع من الوطء والمباشرة وسائر الأفعال المنافية للاعتكاف كان حكم الأيام العدة حكم اليوم الواحد.

فصل

ومن قطع اعتكافه مرض أو حيض لزمه قـضاء ما ترك الاعتكاف فيه (٢)، وإن كانت أيامًا معينة بخلاف الصوم المعين اعتباراً بالحـبج والعمرة، ولأنها عبادة لها تعلق بالمسجد تحرم فيه المباشرة فصح قضاؤهما.

فصل

ومن أجزنا له الخروج من المسجد إما لمرض أو لحيض أو لحاجة الإنسان، فهو فى حكم من هو فى المسجد فلا يجور له أن يفعل ما كان ممنوعًا منه فى الاعتكاف مما لا يقتضيه عذره، فمتى فعل ذلك أفسد الاعتكاف واستأنفه، وكذلك فى اجتناب ما يجنبه فى النهار.

فصل

ولا يجوز للمعتكف أن يطأ ولا يُقبَّل ولا يباشــر ليلاً ولا نهارًا، فإن فعل ذلك بطل (١) انظر الكاني (١/ ٣٥٤)، المدونة (١/ ١٩٦).

⁽٢) انظر الكافي (١/ ٣٥٣) انظر المدونة (١/ ٠٠٠).

اعتكافه (۱)، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ [البقرة:١٨٧]، ولأنها عبادة من شرطها التتابع لم تجب بدلاً عن إتلاف نفس ولا هتك حرمة فأفسدها الجماع كالحج وصوم الظهار وما عدا الجماع من الاستمتاع معتبر به.

ويفسده أيضًا ركوب شيء من الكبائر كشرب الخمر والزنا واللواط والالتذاذ بما دونه، لأن الاعتكاف هو نهاية الطاعة والمبالغة لذلك حتى أنه يكره فيه التشاغل عن التعبد بتدريس العلم أو المشي لصلاة على الجنازة (٢) إلى غير موضعه من المسجد لتلا يقطع ذلك العذر من الوقت بغير ما قصد له من العبادة وركوب الكبائر ينافي هذا، وما ضاد العبادة أفسدها والله أعلم.

(تم كتاب الاعتكاف والحمد أله)

* * *

⁽١) انظر المدونة (١/ ١٩٧) الكافي (١/ ٣٥٤).

⁽٢) انظر الكافي (١/ ٢٥٤)، المدونة (١/ ١٩٨).

ا ا العناسک () اکتاب الهناسک () ا

بسم الله الرحمن الرحيم (٣): الحج(٤) فرض على مستطيعه من أحرار المكلفين لقوله تعالى: ﴿وله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ آل عمران: ١٩٧]، وقوله: ﴿ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين﴾ آل عمران: ١٩٧]، قيل: معناه من لم ير الحج واجبًا، وقوله: ﴿وأَثُونُ في الناس بالحج يأتوكُ رجالاً﴾ [الحج: ٢٧]، وقوله ﷺ: ﴿بنى الإسلام على خمس... فذكر: ﴿الحج»(٥)، وقوله للذي يسأله عن الإسلام: ﴿وحج البيت)(١)، وقوله: ﴿حجوا قبل أن لا تحجوا)(٧)، وقوله: ﴿إن الله فرض عليكم الحج)(٨)، ولإجماع الأمة عليه من غير خلاف(٩).

فصل

ووجوبه مرة فى العمر غير متكرر (١٠٠ لقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت﴾ الله عمران:٩٧]، وذلك يفيد أقل ما يتناوله الاسم، وروى أنه على سئل عند نزول هذه الآية

- (١) النسك: العبادة وكل حق الله تعالى، انظر القاموس المحيط (٣/ ٣٢١).
 - (٢) ثبت في (ب) كتاب المناسك في الحج.
 - (٢) بسم الله الرحمن الرحيم سقطت من (ب).
- (٤) الحج لغة: القصد، انظر القاموس للحيط (١/ ١٨٢)، الحج شرعًا: عبادة يلزمها الوقوف بعرفة ليلة عاشر ذى الحجة، انظر حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (١٦٩/١).
 - (٥) تقدم تخريجه.
 - (٦) تقلم تخريجه.
- (۷) أخرجـه البيهقي في الكـبرى (٤/ ٥٥٦) ح (٨٦٩٨)، والدارقطني: سننه (٢/ ٣٠١) ح (٢٩٤).
- (۸) أخرجه مسلم: الحج (۲/ ۹۷۵) ح (۱۳۳۷/٤۱۲)، والنسائي: المناسك (۸۳/۵) (ياب: وجوب الحج)، وأحمد: المسند (۲۱۹/۲) ح (۲۱۸).
- (٩) الإَجماع لابن المنذر (٤٨) المغنى لابن قدامة (٣/ ١٦٠) الشرح الكبير لابن أبي عمر (٣/ ١٦٠).
 - (١٠) انظر الكافي (١/٧٥١).

فقيل: الحج كل عام فقال: «الحج مرة، ولو قلت: نعم لوجبت الله الم

فصل

شروط وجوبه وأدائمه ستة (٢): وهى البلوغ والعقل والحرية والإسلام والاستطاعة وإمكان المسير، فأما العقل والبلوغ، فلقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة فذكر: الصبى حتى يبلغ، والمغلوب حتى يفيق، (٢) ولائه من عبادات الأبدان كالصلاة والصوم.

فصل

وأما الحرية فلقوله ﷺ: «أيما عبد حج ثم أعتق^(٤) فعليه أن يحج، (٥)، ولأن العبد منافعه مملوكة عليه فلا يستحق على السيد منها إلا قدر ما ورد به الشرع.

فصل

وأما الإسلام فإن قلنا: إن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة مع الإقامة على كفرهم بشرط أن يسلموا فيفعلوا كان الإسلام شرطًا في الأداء وإن قلنا: إن الوجوب لا يتوجه عليهم إلا بعد إسلامهم(٦) كان شرطًا في الوجوب.

فصل

وأما إمكان المسير، فمن أحكام الاستطاعة (٧)، وهو مختلف باختلاف عادات الناس في الأوقات، فإن كان في الطريق عدو قد تحقق طلبه للنفوس والغرات والقطع لا يكاد ينفع معه بذل مال إلا ما يشق ويعظم أو لا يؤمن غدره لتكرر ذلك منه، فإن الحج يسقط (٨) معه لقوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله:

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) انظر مقدمات ابن رشد بهامش المدونة (٢/١ -٤)، انظر الشرح الكبير (٢/٥).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (ب) عتق.

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ٥٣٣) ح (٨٦١٣)، انظر نصب الراية (٦/ ٦).

⁽٦) ثبت في (ب) الإسلام.

⁽٧) سقطت (الاستطاعة) من (م).

⁽A) قال الشبيخ الدسوقى: والحاصل أن الظالم إن أخذ كثيرًا كان ينكث أولاً أو أخذ قليـالاً وكان ينكث كان أخذ مسقطًا للحج اتفاقًا وأما إن أخذ قليلاً وكان ينكث ففيه القولان، انظر حاشية =

﴿ولا تقتلوا أنـفسكم﴾ [النساء: ٢٩]، ولأن المحـصور بعـدو له أن يتـحلل من الإحـرام بالحج، فكان بأن لا يلزمه قبل الدخول فيه أولى، وهل ذلك مانع من الوجوب أو الأداء محتمل، والأقوى أن يكون مانعًا من الأداء.

وأما إن علم من حال العدو أنه يطلب شيئًا من المال لا يجحف بالناس ولا يشق ولا يؤثر قدره، وأنه إذا بذل له مكَّن الناس من الحج ولم يغدر بهم، فإن الحج يلزم معه خلافًا لمن منع ذلك من أصحابنا، لأن ما يبذل له حيتئذ يجرى مجرى بعض النفقات والمؤن والضرائب التي لا يسقط معها فرض الحج ولا يؤثر في ذلك كونه جورًا وظلمًا.

فصل

قاما الاستطاعة فإنها شرط في الوجوب لقوله تعالى: ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٩]، وهي عندنا القدرة على الحوصول إلى البيت، وفعل المناسك بكل ما أمكن ذلك معه من قوة ومشى ومال، ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقدرهم، فمن كانت عادته المشى وسلوك الطريق بنفسه من غير حاجة إلى راحلة لزمه الحج إذا وجد الزاد ولم يقف وجوبه على وجود الراحلة، فإن كانت عادته المسألة واستماحة الناس لزمه الحج، وإن عدم الزاد في الحال جرى على عادته في السماسه، وإن كان عن لا يسأل ولا يقدر على الوصول إلى البيت إلا براحلة لم يلزمه الحج إلا بوجودها، وكل مذا خلافًا لأبي حنيفة (١) والشافعي (١) في قولهم: إن الاستطاعة: الزاد والراحلة بمجموعهما، لأن الله تعالى قال: ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧] فعم، والمال والقدر بالبدن (٢) تحصل بهما الاستطاعة، يقال: فيلان مستطيع بماله وينفسه، ولأنه قادر على الحج من غير خروج من عادة، ولا بد له كالواجد للراحلة، واعتباراً بأهل الحرم بعلمة تمكنه من الوصول إلى البيت، وفعل المناسك من غير مشقة فادحة، والحديث بيان بعلة تمكنه من الوصول إلى البيت، وفعل المناسك من غير مشقة فادحة، والحديث بيان بعلة تمكنه من الوصول إلى البيت، وفعل المناس، وأن السائل سائل عن حال نفسه.

⁼ الدسوقي (٢/٢)، انظر مقدمات ابن رشد بهامش المدونة (٦/٢٠٤).

⁽۱) الراحلة: أن يكترى شق محمل أو زاملة دون عقبة الليل والنهار لأنه لا يكون قادرا إلا بالمشى فلم يكن قادراً على الراحلة، انظر الاختيار لتعليل المختار (١٨٤/١) الهداية للمرغيناني (١٤٦/١).

⁽٢) انظر روضة الطالبين (٣/٤، ٥) المهلب (١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨).

⁽٣) والقدر بالبدن سقطت من (<u>ب).</u>

والمعضوب (۱) الذي لا يستمسك على الراحلة غير مستطيع للحج ولا يلزمه أن يحج عنه غيره من ماله، خلافًا لأبي حنيفة (۱) والشافعي (۱)، لقوله تعالى: ﴿وقُ على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ [آل عمران: ١٩]، معناه: أن يحجوا البيت، فأخبر عن صفة التكليف وهو أن يفعله بنفسه فانتفى بذلك وجوبه على خلاف هذه الصفة، ولأن كل عبادة على البدن لم تدخلها النية مع القدرة لم تدخلها مع العجز كالصلاة، ولأن كل عبادة تعلق فرضها بالبدن مع القدرة لم تنتقل إلى غيره مع العجز كالصلاة والصوم.

فصل

وإذا وجدت المرأة صحبة مأمونة لزمها الحج وليس المحرم من الاستطاعة خلافًا لأبى حنيفة (٤)، لأنه سفر مفروض كالهجرة، ولأن وجود من تأمنه وتسكن إليه من النساء يقوم مقام المحرم.

⁽١) قال الفيروزآبادى: والمعسضوب الضعيف والزمن لا حراك به والأعضب من لا تأصـر له والقصير اليد، انظر القاموس المحيط (١/ ١٠٥).

⁽٢) ذكر الشيخ الكاساني ثلاثة روايات:

الأولى: أنه لا حج عليه بنفسه وإن وجد زادًا وراحلة وقائدًا وإنما يجب في ماله إذا كان له مال. الثانية: روى الحسن عن أبي حنيفة في الاعمى والمقعد والزمن أن عليهم الحج بأنفسهم.

الثالثة: قال أبو يوسف ومحمد: يجب على الاعمى الحج بنفسه إذا وجد زادًا وراحلة ومن يكفيه مؤنة سفره في خدمته ولا يجب على الزمن والمقسعد والمقطوع. انظر بدائع الصنائع للكاسائي (٢/ ١٢١).

⁽٣) قال الشيخ النورى: وأما المعضوب: فتلزمه الاستنابة في الجملة سواء طرأ العضب بعد الوجوب أو بلغ معضوبًا واجدًا للمال، ثم لوجوب الاستنابة عليه طريقان: أحدهما: أن يجد مالاً يستأجر به من يحج عنه، وشرطه أن يكون فاضلاً عن حاجتهم وكسوتهم يوم الاستشجار، انظر روضة الطالبين (٣/ ١٤٤)، معنى المحتاج (/ ٤٦٩).

⁽٤) فمذهب الأحناف أنه لا يجوز للمرأة الحج إلا ومعها محرم: أى كل من لا يحل له نكاحها على التأبيد لقرابة أو رضاع أو صهرية، انظر الاختيار لتعليل المختار (١٨٤/١)، انظر الهداية للمرغيناتي (١٤٦/١).

والعمرة (۱) سنة مؤكدة وليست بفريضة خلافًا للشافعي (۲)، لقوله على وسئل عن الحج أفريضة هو؟ فقال: «نعم»، قيل: والعمرة؟ قال: «لا ولأن تعتمر خير لك (۲)، وقوله: «الحج جهاد والعمرة تطوع (۱)، وقوله: «من مشى إلى مكتوبه فهى كحجة، ومن مشى إلى تطوع فهى كعمرة تامة (۱)، ولأنه نسك ليس له وقت معين فلم يكن فرضًا، أصله: طواف القدوم، ولأن فرائض الأبدان المتعلقة بمكان مخصوص يتعلق بزمان معين، فلما لم يكن للعمرة زمن معين انتفى بذلك كونها فرضًا.

فصل

وإنما قلنا: إنها سنة لـقوله على: (والعمرة تطوع ولأن تـعتمر خـير لك) (١٠)، وقوله للأقرع، وقد سأله: أعمرتنا هذه لعامنا أم للأبد؟ فقال: (للأبد) (١٠)، ولأنه على اعتمر وأصحابه وأزواجه (١٠)، وسنتها مرة في العمر للحديث الذي رويناه، ولأن مشقتها كمشقة الحج فكانت في حكمه.

⁽١) العمرة لغة: الزيادة، انظر القاموس المحيط (٢/ ٩٥).

⁽٢) عبادة يلزمها طواف وسعى في إحرام جمع فيه بين حل وحرم، انظر شرح الرصاع لحدود ابن عرفة (١/ ١٨٠).

⁽٢) على الأظهر الجديد أمـا القديم فهى سنة، انظر مخـتصر المزنى (٤٨/٢) الأم (١١٣/٢)، انظر روضة الطالبين (٣/ ١٧).

⁽٣) أخرجه الترمىذى: الحج (٣/ ٢٦١) ح (٩٣١) بنحوه وقىال: حسن صحيح، وأحمـد: المسند (٣/ ٣٨٠) ح (١٤٤١٠) ولفظه له، انظر نصب الراية (٣/ ١٥٠).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه: المناسك (٢/ ٩٩٥) ح (٢٩٨٩) في الزوائد: في إسناده ابن قسيس المعروف بمندل، ضعفه أحمد وابن معين وغيرهم، والحسن أيضًا ضعيف، انظر نصب الراية (٣/ ١٤٩).

⁽۵) أخرجه أبـو داود: الصلاة (۱/ ۱۰۰) ح (۵۰۸)، وأحـمــد: المسئد (۳۱۲/۵) ح (۲۲۳۲۷)، والطبرانی فی الکبیر (۸/ ۱۲۷)، ح (۷۰۷۸) ونصب الرایة (۳/ ۱۵۱).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽۷) أخرجه أبو داود: الحج (۲/۱۶۳) ح (۱۷۲۱)، والنسائى: المناسك (۵/۸۳) (باب: وجـوب الحج)، وابن ماجه: المناسك (۲/۹۲۳) ح (۲۸۸۲)، انظر تلخـيص الحبير (۲/۲۳۳,۲۳۳) ح (۱).

⁽٨) تقلم تخريجه.

ومن مات قبل أن يحج لم يلزم الحج عنه من رأس ماله ولا من ثلثه إلا أن يوصى بذلك، فيكون في ثلثه، وقال الشافعى: يلزم الحج عنه من رأس ماله وصى بذلك أم لم يوص (۱۱)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وقه على الناس حج البيت﴾ آلا عمران: ١٩٧]، معناه: أن يحجوا، وذلك عمتنع بعد الموت، وقوله ﷺ: (من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا، (۱)، فلو لزم الحج عنه من ماله لم يغلظ هذا التغليظ، ولاتها عبادة على البدن فلم يلزم أداؤها عنه في المال كالصلاة، ولاتها عبادة تدخلها الكفارات (۱۱) فلم تلزم بعد الموت، أصله: الصيام (۱۱).

فصل

یکره آن یحج عن غیره قبل آن یحج عن نفسه، لأن الفرض أولی من النیابة عن الغیر، كما یكره أن یتطوع بأداء الزكاة عن غیره قبل آن یخرج الزكاة عن نفسه، ولقوله علی مسمعه یحرم عن غیره: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة»(٥).

فصل

فإن أحرم عن غيره كان عن من أحرم عنه، ثم يحج بعد ذلك عن نفسه خلافًا للشافعى فى قوله: إنها تنقلب عنه فتكون له دون من أحرم عنه (١)، لقوله عنه أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك (١٠)، قالت: نعم (١٨)، ولم يشترط أن

⁽١) انظر الأم (١٠٧/١)، مغنى المحتاج (١٩٢١). .

 ⁽۲) ذكره الحافظ ابن حسجر وقال: هذا الحديث ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات، وقال العقيلي،
 والدارقطنى: لا يصح فيه شىء، انظر تلخيص الحير (۲/۲۲۲) ح (٦).

⁽٣) ثبت في (ب) الكفارة.

⁽٤) ثبت في (ب) كالضيام.

⁽٥) أخسرجه أبو داود: المناسك (١٦٧/٢) ح (١٨١١)، وابن مساجه: المناسك (٢/٩٦٩) ح (٢٩-٣)، ا نظر نصب الراية (١٥٤/٣).

⁽٦) انظر الأم (٢/ ١٠٥) الملب (١٩٩١).

⁽٧) ذلك سقطت من (ب).

⁽A) آخرجه البخارى: الصيد (٤/ ٧٩) ح (١٨٥٤)، ومسلم: الحج (٢/ ٩٧٣) ح (٧٠٠/ ١٣٣٤) عمناه.

تكون قد حجت عن نفسها.

ولأن كل فعل صحت النيابة فيه بعد سقوطه عن النائب صحت مع بقائه عليه، أصله: قضاء (۱) الدين، ولأنه قصد الحج عن غيره فصح ذلك، أصله: إذا صح عن نفسه، ولأن بقاء الفرض عليه لا يمنعه أن يفعله ما ليس بفرض، أصله: إذا صام تطوعًا وعليه قضاء رمضان، ولأنه من أهل الإحرام في الجملة، فإذا قصد بالإحرام أن يكون عن غيره فلم ينقلب عن نفسه، أصله: إذا كان قد حج، ولأنه أحرم ينوى به عن شخص فوجب أن يكون عمن نواه، أصله: إذا نواه عن نفسه، ولأن كل إحرام انعقد على صفة لم ينقلب إلى غيرها، أصله: إذا عقده عن نفسه على صفة لم ينقلب إلى غيرها، أصله: إذا عقده عن نفسه على صفة لم ينقلب إلى غيرها.

فصل

يكره أن يتطوع بالحج قبل أداء الفرض، فإن فعل كان على ما نواه ولم ينقلب عن فرضه خلافًا للشافعي (٢)، وإنما كرهناه لأن أداء الفرض أولى من التطوع كما لو تطوع بالصلاة قبل الفرض مع ضيق الوقت، وإنما قلنا: إنها لا تنقلب فرضًا لأنها عبادة نوى بها التطوع فلم تنقلب فرضًا كالصلاة والصوم.

فصل

تصح الإجارة على الحج خلاقًا لأبى حنيفة (٢) لأنها عبادة تنعلق بالمال يصح النيابة به فيها فصح أخذ الأجرة كأداء الزكاة (٤) وتفريقها، ولأنه لما صحت النيابة فسيها بغير أجر جازت بأجر كالكفارات والسنذور قياسًا على أخذ الأجرة (٥) على القضاء وبسناء المساجد والقناطر.

⁽١) ثبت في (ب) إذا قضي.

 ⁽۲) قال المزى: ولو أحرم متطوعًا وعليه حج كان فرضه أو عسمرة كانت فرضه، انظر مختصر المزنى بهامش الأم (۲/ ٤٤).

قال الشيرازى: وإن أحرم عن النذر وعليه فرض الإسلام اتعقد إحرامه عن فرض الإسلام، انظر المهذب (١/ - ٢٠).

⁽٣) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٧٤)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٦٩).

⁽٤) الزكاة: سقطت من (١)، (ب) واثبتناها من (٠).

⁽٥) ثبت في (١) الإجارة.

والحج على الفور لا يجوز تأخيره للقادر عليه إلا من عذر، وقال الشافعى: هو على التراخى (۱)، فإن شاء فعله، وإن شاء تركه طول عمره بشرط العزم على أدائه من غير وقت معين ولا إثم عليه إن مات ولم يفعله، فينتقل الكلام إلى الأصل في الأوامر المطلقة هل هي على الفور أم التراخي (۲)؟.

ودليلنا أنها على الفور أن الأمر اقتضى إيقاع الفعل، وكان الفعل لا بد له من رمان يقع فيه ولا ذكر له فى اللفظ بتقديم ولا تأخير، وكانت الأفعال تختلف أحكامها باختلاف أوقاتها، فيكون الفعل فى وقت طاعة وفى غيره معصية لم يثبت له وقت إلا بدليل.

(١) انظر مختصر المؤنى (٤٤/٢)، انظر روضة الطالبين (٤٥,٤٤/٢).

(٢) اعلم أن الأمر أما أن يكون مقيداً بزمن يقع فيه الفعل أو يكون غير مقيد بزمن فإن كان مقيداً بزمن يقع فيه الفعل لا يزيد عليه ولا ينقص عنه صمى بالواجب بزمن يقع فيه الفعل فإن كان الزمن على قدر الفعل لا يزيد عليه ولا ينقص عنه صمى بالواجب الموسع ولا المضيق كصوم رمضان، وإن كان زمن الفعل أكثر من الفعل سمى الفعل بالواجب الموسع ولا خلاف في أن الأمر المقيد بزمن إيقاع الفعل فيها قيد به من الزمن.

أما إذا كان الأمر غير مقيد بزمن يقع فيه الفعل وهو ما يعرف بالأمر المطلق فقد اختلف الأصوليون فيه. فالقائلون بأن الأمر المطلق يفيد التكرار اتفقوا على أنه يفيد الفور كذلك لأن التكرار يقتضى استيعاب الزمن بالفعل والاستيعاب يلزمه الإتيان بالفعل في أول زمان الإمكان وهو ما يقصد من الفور.

وأما القاتلون بأن الأمـر المطلق لا يفيد التكرار فقــد اختلفوا في أنه يفيد الفــور أو لا يفيده على . أقوال أربعة:

القول الأول: وهو المختـار عند جمهور الحنفية والشـافعية ومنهم البيــضاوى. أن الأمر المطلق لا يفيد الفور ولا التراخي وإنما يفيد طلب الفعل فقط.

القول الشانى: وهو المعروف عن الكرخى من الحنفية والحنابلة أن الأمـر يفيد الفـور أى الإتيان بالفعل المأمور به فى أول زمن يمكن الإتيان به بحيث إذا أخر المكلف عنه يكون آثمًا.

القول الثالث: هو المختار للقاضى أبى بكر الباقلاتى أن الأمر يوجب أحد شيئين: إما العزم على: الفعل إذا لم يفعل في أول زمن الإمكان وإما الفعل.

القول الرابع: الأمر مشترك لفظى بين الفور والتراخى فلا يفيد واحداً منهما بخصوصه إلا بقرينة فإن لم توجد قدينة على أحدهما بخصوصه توقف فى فهم المراد منه حتى تقوم القرينة، انظر نهاية السول للأسنوى (٢/ ٢٨٧)، سلم الوصول (٢/ ٢٨٦)، إحكام الأحكام (٢/ ٢٤٢)، أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير (٢/ ١٦٨).

وأجمعوا على أنه إذا وقع فى الوقت الأول، فقد أوقع فى وقته فلم يشبت ما عداه وقتًا له إلا بدليل، ولأن الأمر لما اقتضى الإيقاع ولم يكن للترك ذكر وجب فعله عقيب الأمر، ولأن تأخيره لو جاز لم يخل أن يكون إلى غاية أو لا إلى غاية: فإن كان فذلك توقيت له، وخلاف التراخى، وإن كان لا إلى غاية لم يخل المكلف إذا مات قبل الفعل أن يكون آثمًا أو غير آثم.

وفى القول بأنه آثم وجوب الجمع بين جواز الترك والمعصية به، وأن يحظر الله تعالى ترك الفعل في وقت لا بينه للمكلف وذلك غير صحيح.

وفى القول بأنه غير آثم إخراج الفعل عن الوجوب إلى الندب، لأن الندب هو الذى يكون للمكلف تركه إلى غير غاية ثم لا يأثم إذا مات قبل أن يفعله ولا يعصمهم (١) من هذا إثبات العزم على الإيقاع فى المستقبل لأن فى ذلك إيجابًا لما لم يوجبه الأمر وإسقاط ما أوجبه من الفعل، ولأن أهل اللغة يستحسنون ذم العبد إذا أمره سيده، فتركه وتراخى فيه ولا يلومون السيد على ذمه وضربه ويعللونه بتراخيه وينسبونه إلى الونى (٢) والتقصير وذلك يدل على أنه عندهم على الفور، ودليلنا على نفس المسألة قوله على أن الماء يهوديًا أن لا تحجوا ")، وقوله: (من أمكنه أن يحج ثم مات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديًا وإن شاء نصرانيًا) ولأن الاستطاعة موجودة فوجب أن يلزمه الأداء كما لو غلب على ظنه تعدر الإمكان بعد عامه.

⁽١) ثبت في (ب) لا يفهم.

⁽٢) ألوني: التعب والفتره، انظر القاموس للحيط (٤/ ٢-٤).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

باب

وللحج ميقاتان: ميقات زمان، وميقات مكان، فميقات الزمن أشهر(١) الحج، وهي: شوال وذو القعدة وذو الحجة قيل: جميعه، وقيل: بعضه، والأصل فيه قوله تعالى: فيسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج (البقرة:١٨٩]، ولأن المتمتع يلزمه الهدى لإتيانه بالعمرة في أشهر الحج.

فصل

إذا ثبت ذلك فالأفضل أن يحرم بالحج في أشهره لأن النبي على كذلك فعل، ولأن فائدة التوقيت منع تجاوزها والتقدم عليها، فإن أحرم به قبلها لزمه ولم ينقلب إحرامه إلى العمرة خلاقًا للشافعي في قوله: إنه يصير محرمًا بعمرة ولا يلزمه الحج (٢)، لقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج البترة:١٨٩]، وليس يخلو أن يكون أراد القسمة وأن نصف الأشهر للحج ونصفها لسائر المعاملات، وذلك ليس بقول لأحد أو أن يكون أراد الاشتراك فذلك ما نقوله، ولأن كل زمان صح فيه الإحرام بالعمرة صح فيه الإحرام وطواف بالعمرة صح فيه الإحرام بالحج كأشهر الحج، ولأنه نسك يشتمل على إحرام وطواف وسعى، فجاز أن الإحرام به في رجب أو شعبان كالعمرة، ولأن الإحرام ركن يشترط فيه الحج والعمرة، فيان الإخرام دكن يشترط فيه الحج والعمرة، فيان الإحرام بالحج.

فصل

والدليل على أنه لا يثقلب عمرة قبوله ﷺ: (وإنما لامرئ ما نوى)(١)، وهذا لم ينو العمرة فلم تكن له، ولأنه أحرم بالحج، فلم يثقلب عسمرة، أصله: إذا أحرم في أشهر

⁽١) ثبت في (ب) شهور.

 ⁽۲) قال الإمام النووى: (لو أحرم بالحج في غير أشهره لم ينعقد حجًا وهل ينعقد عمرة؟ فيه طرق.
 المذهب: أنه ينعقد ويجرئه عن عمرة الإسلام، انظر روضة الطالبين (٣/٣٧)، انظر مغنى
 المحتاج (١/ ٤٧١).

⁽٣) ثبت في جميع النسخ (فلزم) ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

الحج، والأنها عبادة تشتمل على طواف وسعى، فإذا أحرم بها لم يصح انعقادها عن عبادة أخرى كالعمرة.

فصل

وأما مواقيت المكان فهى أربعة مواقيت منقسمة على جهات الحرم: فيمقات أهل الشام ومصر والمغرب الجحفة (۱)، وميقات أهل المدينة ذو الحليفة (۱)، وأهل نجهد من قرن (۱)، وأهل اليمن يلملم (۱)، وأهل العراق وخراسان والمشرق ذات عرق (۱)، والأصل فيه قبوله على: (بهل أهل المدينة من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن وأهل اليمن من يلملم (۱)، وفي حديث جابر أنه على قال: (وأهل العراق من ذات عرق (۱)، وقيل: إنه من توقيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه (۱).

فصل

ومن مر على هذه المواقعت يريد الإحرام أو دخول مكة لزمه الإحسرام منها كان من أهلها أو من غير أهلها^(۱)، لقوله ﷺ فى حديث ابن عباس: «هن لهم ولكل آت آتى عليهن من غيرهم ممن أراد الحج أو العمرة» ولأنه ميقات للحج، فإذا مر به مريد الإحرام جاز أن يلزمه ويمنع من تأخيره عنه، أصله: إذا كان من أهله.

فصل

وإذا ثبت هذا فلا يجوز لأحد مر على ميقات من هذه المواقيت يريد الإحرام تأخيره عنه إلا أهل الشمام ومصر إذا مروا بذى الحليفة، فإن لهم أن يؤخروا الإحرام لأنهم

- (٢) انظر الموطأ (١/ ٣٣٠)، انظر حاشية الدسوقي (٢/ ٢٣).
- (٣) انظر الكافي (١/ ٣٧٩) الموطأ (١/ ٣٣٠)، حاشية اللسوقي (٢/ ٢٣).
 - (٤) انظر الكافي (١/ ٣٧٩) الموطأ (١/ ٣٣٠) حاشية الدسوقي (٢٣/٢).
 - (٥) انظر الكافي (١/ ٣٧٩) الشرح الكبير (٢٣/٢).
- (٦) أخرجه البخارى: الحج (٣/ ٤٥٠)، ومسلم: الحجج (٢/ ٨٣٨) ح (١١/ ١١٨١).
- (٧) أخرجه مسلم: الحج (٢/ ٨٤١) ح (١١٨٣/١٨)، وأحمد: المسند (٣/ ٨٠٤) ح (١٤٥٨٤).
 - (٨) أخرجه البخارى: الحج (٣/ ٤٥٥) ح (١٥٣١).
 - (٩) انظر المدونة (١/ ٣٠٣) الكافي (١/ ٣٨٠).

⁽١) وزاد ابن عبد البر إذا سلكوا طريق الساحل وإلا فلو الحليفة إن مروا بها. انظر الكافى (١/ ٢٧٩) المرطأ (١/ ٢٣٠)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (٢/ ٢٧).

يمرون على ميقاتهم وهو الجحفة، وليس ذلك لغيره عمن يمر بذى الحليفة لأنها لا يتعداها إلى ميقات أهل بلده فلزمه الإحرام من موضعه، فأما إذا مر به لحاجة لا يريد الإحرام ثم تجددت له نية الإحرام ، فإنه يحرم من موضعه ولا يرجع إلى الميقات لأن وجوب الإحرام من المواقيت هو على المارين^(۱) بها لا المتأخرين^(۲) دونها.

فصل

فإذا ثبت هذا فلا يخلو المار بالميقات من ثلاثة أحوال: إما أن يكون مريداً الحج أو العمرة، أو أن يكون يريد دخول مكة لحاجة لا لحج ولا لعمرة، أو يكون له حاجة فيها دون مكة، فإن كان يريد الحج والعمرة، فلا يجوز له أن يجاوزه إلا محرماً لانه وقت المواقيت لمريد الإحرام فيجب الإحرام منها (٢)، وقوله: (هن لهم ولكل آت آتى عليهن من غير أهلهن (١)، ولأنه لو جاز له تعديلها إلى ما بعدها لم ينفع التوقيت بها شيئًا وكانت كغيرها من البقاع.

فصل

فإن ثبت، فإن تعداها غير محرم نظر: فإن كان لم يحرم عاد فأحرم ولا شيء عليه، لأنه لم يخل بنسك من مناسك الحج ولا أدخل نقصًا على إحرامه فإن أحرم مضى على وجهه ولم يرجع إلى الميقات وعليه دم رجع أو لم يرجع.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يرجع لأن رجوعـ لا يفيد شيئًا لأن النقص قـد دخل على إحرامه لإيقاعه إياه بعد الميقات ورجوعه لا يزيل ذلك النقص.

فصل

وإنما قلنا: إن عليه الدم لنقصه نسكًا من المناسك، لأن عليه أن يحرم من الميقات، فإذا ترك الإحرام منه إلى ما بعده، فقد أدخل النقص فوجب جبره بدم.

⁽١) ثبت في (ب) المار.

⁽٢) ثبت في (ب) المتأخر.

⁽٣) انظر الكافي (١/ ٣٨٠)، الشرح الكبير (١/ ٢٥).

⁽٤) تقلم تخريجه.

وإنما قلنا: إن رجوعه بعد إحرامه لا يسقط الدم عنه خلاقًا للشافعي^(۱)، لأن الدم إنما وجب للنقص وليس النقص تجاوزه الميقات على انفراده، وإنما هو إحرامه بعده، وهذا لا يقدر على إزالته لأنه لا يتمكن من حله بعد عقده فلم يسقط الدم عنه، ولأنه معنى لا يزيل النقص الواقع في إحرامه، فلم يسقط الدم عنه، أصله: إذا أتى ببعض أفعال الحج من الطواف والسعى، ثم عاد إلى الميقات، فإن الدم لا يسقط عنه بالاتفاق، ولأنه ترك الإحرام من الميقات إلى ما بعد الميقات مريدًا له فأشبه أن يتمادى ولا يرجع، ولأن كل (١) فعل من أفعال الحج لزم في موضع يؤثر الدم في تركه، فإن العود إليه بعد فوته لا يسقط الدم عنه كالمبيت بالمزدلفة.

فصل

وأما إن مر بالميقات يريد دخول مكة فلا يخلو من أمرين: إما أن يكون عن يكثر ترداده إلى مكة فى ذهابه ومسجيشه كأهلها والمقيسمين بها الذين يخرجون للاحتطاب والمعايش، فهذا له أن يتجاوزه غير محرم لأن فى إلزامه الإحرام بالميقات مشقة وكلفة وقطعًا له عن معاشه، فلم يلزمه ذلك، أو أن يكون عمن يقل دخوله إليها كأهل الآفاق الذين إنما يقصدونها لحاجة أو تجارة أو ما أشبه ذلك، فهذا لا يجوز له تجاوز الميقات إلا محرمًا [لأنه لا يجوز لأحد دخول الحرم إلا محرمًا] "الم من أنه ذكرناه.

فصل

فإذا ثبت هذا، فمتى تجاوزه غير محرم أمر بالعودة إليه فيحرم منه ولا دم عليه، فإن تفادى وأحرم، ففيها روايتان (٥): إحداهما: وجوب الدم عليه، والأخرى: سقوطه عنه، فوجه الوجوب فلأنه جاوزه مخاطبًا بالإحرام فيه فإذا أحرم بعده لزمه الدم، أصله: إذا كان يريد الحج والعمرة، ووجه إسقاطه فلأنه جاوزه غير مريد لحج ولا لعمرة، فأشبه إذا جاوزه لحاجة، فأما إن جاوزه لحاجة دون مكة فقد ذكرنا حكمه.

⁽١) انظر روضة الطالبين (٣٨/٣) مغنى للحتاج (١/ ٤٧٤).

⁽٢) كل سقطت من (١).

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (١)

⁽٤) ثبت نی (۱) ما

⁽٥) ذكر ابن عبد البر الروايتان، انظر الكافي (١/ ٣٨٠)، انظر الشرح الكبير (٢/ ٢٥).

ومن كان منزله بين الميقات وبين مكة أحرم من منزله، ولم يكن عليه الرجوع إلى الميقات، فإن جاور منزله فأحرم فعليه دم⁽¹⁾.

وإنما قلنا: إنه يحرم من منزله، فلقوله على الهن لهم ولكل آت آتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة (٢)، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة، ولأن الميقات وضع لمن بعد منزله عن الحرم، فأما من كمان بقرب (٢) منه، فمنزله ميقاته.

وإنما قلنا: إنه ليس عليـه أن يرجع لأن منزله ميقـاته فلا معنى لرجـوعه(١) إلى غير ميقاته.

وإنما قلنا: إنه إن جاوزه فعليه دم لأنه مجاوز لميةاته محرم بعده، فقد أدخل النقص على إحرامه كأهل الآفاق إذا أحرموا بعد مجاوزة مواقيتهم.

فصل

لا يجوز أن يدخل مكة إلا محرمًا (٥) لقوله ﷺ: «اللهم إن إبراهيم حرم مكة فهى حرام إلى يوم القيامة» (١)، وهى حرام من كل وجه إلا ما قام دليله، وقوله: «أحلت لى ساعة من نهار ولم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى» (٧)، ولأنها محل لفعل الحج مع كونها حرمًا، فكان لها مزية على غيرها.

فصل

وإن دخلها غير محرم أساء ولا شيء عليه، لأن دخول محل الفرض لا يوجب

⁽١) انظر الكافي (١/ ٣٨١).

⁽٢) تِقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت في (ب) بالقرب.

⁽٤) ثبت في (ب) الرجوع.

⁽٥) انظر الكافي (١/ ٣٨١).

⁽٦) أخرجه مسلم: الحج (١/١٠٠١) ح (١٣٧٤/٤٧٥) بتحوه.

⁽٧) أخرجه البخارى: اللقطة (٥/ ١٠٤) ح (٢٤٣٤)، ومسلم: الحج (٢/ ٩٨٨) ح (١٣٥٥/ ١٣٥٥).

الدخول في الفرض، أصله(١): الدخول إلى منّى وعرفة والمسجد الجامع يوم الجمعة.

فصل

الاختيار أن يحرم من الميقات، فإن قدمه عليه كره له وجاز خلافًا للشافعى (٢) لأنه على حج واعتمر عمرًا، فلم ينقل أنه أحرم قبل الميقات، فلو كان فيه فسضيلة لبيَّنه أو فعله، ولأنه أحد نوعى المواقيت فكره التقديم (٣) بالإحرام عليه كميقات الزمان.

فصل

ولا يجوز الإحرام بالعمرة من الحرم ويسخرج من كان بالحرم، وأراد الإحرام بها إلى أدنى الحل، لأن الإحرام من حقه أن يجمع فيه بين الحل والحرم كالحج، والعمرة لا تعلق لها بالحل، فإذا أحرم بها من الحرم لم يمكنه الجمع بينهما، فإن أحرم بها من الحرم خرج إلى الحل ثم عاد فطاف فسعى.

فصل

واختلف أصحابنا في القارن: فقال ابن القاسم لا يجوز له الإحرام من مكة، وقال سحنون وغيره: يجوز، فلابن القاسم أنه محرم بعمرة، فوجب أن يكون من الحل، أصله: إذا انفرد، ولا يجوز أن يقال بأنه محرم بحج⁽³⁾ فعجاز أن يكون من مكة كالمفرد⁽⁶⁾، لأن ذلك يؤدى إلى نقض الأصل الذي هو الحاجة في الإحرام بالعمرة إلى الجمع بين الحل والحرم، ولأن تقدير القران دخول الحج على العمرة وتغليب حكمها عند فعل الإحرام، ولغيره أن الذي لأجله أريد الإحرام بالعمرة من الحل: أن يجمع في الإحرام بين الحل والحرم، وهذا يوجد مع القران لأنه لا بد للقارن من الحروج إلى الحل الموقوف والرمى.

⁽١) ثبت في (ب) أهلها.

 ⁽۲) قال الإمام النــووى: الأظهر عند أكثر أصحــابنا ويه قطع كثيــرون من محقيهم: أنه مــن الميقات أفضل وهو المختار أو الصواب للأحاديث الصحيحة فيه ولم يثبت لها معارض، الأم (١١٨/٢)، انظر روضة الطالبين (٣/ ٤٢).

⁽٣) ثبت في (ب) التقدم.

⁽٤) ثبت في (ب) بالحج.

⁽٥) ثبت في (ب)، (٠): كالمنفرد.

باب: أركان الحج(١)

وأركان الحج أربعة وهي: الإحرام والوقوف والطواف والسعي.

فأما الإحرام فالأصل فيه فعل رسول الله ﷺ وأمره به، لأن كل عبادة لها إحلال لم يصح الدخول فيها إلا بإحرام كالصلاة، وذلك إجماع.

فأما الوقوف فلقوله ﷺ: ﴿الحج عرفة﴾(٢)، وقوله: ﴿من وقف بعرفة فقد تم حجه، ومن فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج،(٢)، ولا خلاف في ذلك(٤).

وأما الطواف فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ [الحج:٢٩]، ولأنه على وأما الطواف وقال: «خذوا عنى مناسككم، (٥)، ولا خلاف أيضًا فيه.

وأما السمعى فمن فروض الحج عندنا خلاقًا لأبى حنيـفة (١٦)، لأنه على مقال: «الله على وقال: «الله كتب عليكم السعى، (٧)، ففيه أدلة: أحدها أنه فعله، وقال: «خدوا عنى مناسككم»، والأخرى أمـره به بقوله: «اسعـوا»، والثالث: إخباره بـأنه مكتوب علينا،

(١) سقط العنوان من كل النسخ وأثبتناه من (ب).

(۲) أخرجه التسرمذى فى الحبح (۲۲۸/۳) ح (۸۸۹)، وأبو داود فى المناسك (۲۰۳/۳)، (۱۹۶۹)، وابن ماجه فى المناسك (۲/۳/۲) ح (۲۰۳)، والدارمى فى المناسك (۲/۲۸) ح (۱۸۸۷)، والنسائى فى المناسك (۲/۳۸) ياب (فرض الوقوف بعرفة).

(٣) أخرجه الدارقطنى فى الحج (٢/ ٢٤١) ح (٢١) ورحمة بن مصعب قال الدارقطنى: ضعيف وقد تفرد به، ورواه ابن عدى فى الكامل، وأعله بمحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، وضعفه عن جماعة، انظر نصب الراية للحافظ الزيلعى (٣/ ١٤٥).

(٤) ذكره ابن المنذر إجماعًا وابس قدامة في المغنى، انظر الإجماع لابن المنذر (٥٤)، المغنى (٢٨). (٢٨).

(٥) أخرجه مسلم في الحج (٢/ ٩٤٣) ح (٣١٠/ ٧٩٢١) لفظ (لتأخلوا مناسككم).

(٦) قال الموصلى: (السعى بين الصفا والمروة واجب لقوله عليه الصلاة والسلام اكتب عليكم السعى فاسعوا، وأنه خمبر آصاد فلا يوجب الركنية فقلنا بالوجوب، الاختيار (١/ ١٩٥) الهماية للمرغيناتي (١/ ١٥٤).

(۷) أخرجه أحــمد في المسند (۲/٤٤٨) ح (۲۷٤٣٥) والحاكم في المستدرك (۶/ ۷۰) والبسيهقي في سننه (۵/ ۸۵۱) ح (۹۳٦٦) والدارقطني في سننه (۲/ ۲۵٦) ح (۷۸) وعزاه الحافظ الزيلعي إلى الطبراني والشافعي وابن عدى وفيه ضعف. انظر نصب الراية (۳/ ۵۵). ولأنه ركن فى العسمرة فكذلك فى الحج أصله: الطواف، ولأن كل نسك يؤتى به فى الحج والعسمرة على هيئة واحدة، فإن الدم لا ينوب منابه كالإحرام ولا يدخل علميه الحلاف لأنه يؤتى به بعد الفراغ من العمرة.

فصل

وليس من أركانه رمى جمرة العقبة خلافًا لعبد الملك^(۱)، لأنه نسك بمنى، فلم يكن وجوبه وجوب الأركان كالمبيت والحلاق، ولأنه رمى كسائر الجمار، ولأنه نسك يفعل بغير مكة بعد الإحرام لا يتعلق فوات الحج بفواته كالمبيت بمزدلفة.

فصل

ويستحب أن يغتسل لأركان الحج كلها، أما الإحرام «فلأن رسول الله على اغتسل له» (٢)، وكذلك المصحابة ويستحب للطاهر والحائض، لأنه أريد به التنظف للعادة، ولأمره على أبا بكر رضى الله عنه أن يأمر أسماء بالاغتسال وكانت نفساء (٢).

وأما الوقوف، فإنه ﷺ اغتسل له(٤)، واعتباراً بالإحرام بعلة كونه ركبًا، وكذلك الطواف والسعى إلا أنه يكفيه لهما غسل واحد لأن أحدهما مرتبط بالآخر وتابع له.

ويستحب الغسل لدخول مكة لأن الصحابة رضى الله عنهم فعلت ذلك(٥).

فصل

ومن أراد الإحرام بدأ بالاغتسال ثم ركع ركعتين وأحرم على أثرهما ويستحب له أن

- (١) ذكره ابن رشد في المقدمات. انظر المقدمات مع المدونة (١٨/١).
- (۲) أخرجه الترمذي في الحج (۳/ ۱۸۳) ح (۸۳۰) وقال: حسن غريب.
- (۳) أخرجه مسلم فى الحج (۲/۸۱۹) ح (۱۲۱۰/۱۱۰) ، وأبو داود فى المناسك (۱٤٨/۲) ح (۱۷٤۳) ، وابن ماجه فى المناسك (۲/۹۷۱) ح (۲۹۱۱) ، والدارمى فى المناسك (۲/۵۲) ح (۱۸۰۵).
- (٤) أخرجه مــالك فى الموطأ (١/ ٣٢٢) ح (٣) عن ابن عمر، وعن ابن مــسعود وعبــد الرحمن بن يزيد، انظر الزوائد (٣/ ٢٥٦).
- (٥) فقد روى أن ابن عمر رضى الله عنه كان لا يقلم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل، ثم يدخل مكة نهارًا لما أخرجة البخارى فى الحج (٣/ ٩ - ٥) ح (١٥٧٤) ومسلم فى الحج (٩١٩/٢) ح (٢٢٦/ ١٢٥٩).

يحرم على أثر نافلة دون مكتبوبة، فإن لم يقدر على ذلك لضيق الوقت أو لكونه وقتًا يكره فيه التنفل انتظر إمكانه إن قدر، فإن لم يقدر أحرم على أثر مكتوبة، وذلك أفضل من الإحرام بغيرها، فإن لم يقدر لإعجال أو خوف فوات وأحرم بغير صلاة فلا شيء عليه ولو أحرم ابتداء بغير صلاة قادرًا على أن يصلى، ثم يحرم كره له ذلك ولا شيء عليه (١).

وإنما اخترنا له ذلك، لأن رسول الله ﷺ كذلك فعل (٢)، واخترنا له التنفل لأنه زيادة مقصودة لأجل الإحرام، وقلنا: إنه ينتظر الإمكان لئلا يعرى الإحرام من فضيلة الصلاة مع القدرة عليها.

وإنما قلنا: إنه إن أحرم عقيب مكتوبة جاز، لأن رسول الله على أحرم عقيب صلاة، فقيل: نافلة، وقيل: مكتوبة، ولأن الإحرام عقيب المكتوبة لا يعرى من صلاة، فكان أفضل من الإخلال بها جملة.

وإنما قلنا: إنه إذا أحرم بغير صلاة أصلاً، فلا شيء عليه، لأن ذلك مستحب غير واجب لأنه ليس في الأصول عبادة يقف صحة فعلها على صلاة قبلها.

فصل

ويتجرد بعد غسله من مخيط الشياب لأنه ممنوع من لبسها في الإحرام، فلا بد من تقديم ذلك ليصادف إحرامه هيئته المبينة له، وهذا للرجل دون المرأة (٢).

فصل

وإذا فرغ من صلاته ركب راحلته وأهل بالتلبية(٤) لأنه ﷺ كذلك فعل(٥)، ويستحب

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٩٥).

⁽۲) أخسرجه أبو داود في المناسسك (۲/ ۱۰۵، ۱۰۵) ح (۱۷۷۰) والترمسذي في الحج (۱۷۳/۳) ح (۸۱۹) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدًا رواه غير عبد السلام بن حرب. وهو الذي يستحبه أهل العلم، أن يحرم الرجل في دير الصلاة، والنسائي في المناسك (۱۲۲/۵) باب (العمل في الإهلال)، والحاكم في المستدرك (۱/ ٤٥١).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٦٤).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٦٤).

⁽٥) أخرجه البخاري في الحج (٣/ ٤٤٣) ح (١٥١٤) ومسلم في الحج (٢/ ٨٤٥) ح (٧٧/ ١١٨٧).

له تأخير الإحرام حتى يستوى على الراحلة خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه يحرم عقيب الركوع^(۱)، لأن فى الحديث أنه على أهل حين استوت به راحلته، ولأن المدخول فى العبادة يجب أن يكون عند الشروع فى فعلها لا قبله.

فصل

ويهل إذا استوى عملى الراحلة ولا ينتظر أن تنبعث به خلاقًا للشافسعى فى قوله: إنه يحرم إذا انبعثت به راحلته الأن فى الحديث أنه على استوت به راحلته، ولأنه استوت به راحلته، فأشبه إذا انبعثت به؛ وإن كان ماشيًا، فإذا أخذ فى مشيه لأن ذلك كاستوائه على الراحلة.

فصل

ولفظ التلبية: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، لأن ذلك منقول عنه على الله اللفظ، فإن زاد عليها زيادة ابن عمر جاز ولفظها: «لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك والعمل»(٤).

فصل

ويكفى منها مرة واحدة لأنه أقل ما يتناوله الاسم وما زاد عى ذلك مستحب، فإن أخل بها جسملة فعليه الدم لأنها من شعائر الحج وواجبات نسكه، والأصل فيه قوله على «الحج العج والثج»(٥)، ولأمره بها وحضه عليها وفعله لها، وقال: «خذوا عنى مناسككم»(١)، وقال: «من ترك من نسكه شيئًا فعليه دم»(١).

⁽١) قال الموصلى: (إن شاء ليم إذا استوت الراحلة أو عقيب الركوع وهو أفضل) الاختيار (١/ ١٨٩) الهداية للمرغيناني (١/ ١٤٨).

⁽٢) انظر النظم المستعذب في شرح غريب المهذب (١/٢٠٤).

⁽٣) اخرجه البخاري في الحج (٣/ ٤٧٧) ح (١٥٤٩) ومسلم في الحج (٢/ ٨٤١) ح (١١٨٤).

⁽٤) أخرجه البخارى فى الحج (٣/ ٤٧٧) ح (١٥٤٩) ومسلم فى الحج (٢/ ٨٤١) ح (١١٨٤/١٩) واللفظ: عند مسلم.

⁽۵) اخرجـه الترمذی فی الحج (۳/ ۱۸۰) ح (۸۲۷) واین مـاجه فی المناسك (۲/ ۹۷۵) ح (۲۹۲٤) والدارمی فی المناسك (۲/ ۶۹) ح (۱۷۹۷).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) أخرجه مالك في الموطأ موقوقًا على ابن عباس (١/ ٣٩٧) ح (١٨٨) بلفظ:من نسى من نسكه =

ويستحب رفع الصوت بها للرجال^(۱)، لقوله ﷺ: ﴿أَتَانَى جَبِرِيلَ ـ عَلَيْهُ السَّلَامِ ـ فَأَمْرِنَى أَنْ آمر أصحابى أَنْ يرفعوا أصواتهم بالإهلال (۲) ويكره ذلك للنساء خيفة الفتنة، ولأن الإخفات أستر لهن.

فصل

والإحرام هو الاعتقاد بالقلب للدخول في الحج والعمرة ولا يفتقر إلى تلبية في انعقاده، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إنه لا ينعقد إلا بنطق أو بسوق هدى مع النية (٢٦)، لأنها عبادة لا يجب الذكر في آخرها أو أثنائها، فلم يجب في ابتدائها كالصيام عكسه الصلاة، وللاتفاق على أنه إذا قلد الهدى وأشعره ولم يلب أن إحرامه يصح، فلو كان للنطق من شرط صحة الدخول فيها لم يقم غيره مقامه.

فصل

والنية مغنية عن التسمية، فإن سمى ما يريده بإحرامه من حج أو عمرة جاز⁽¹⁾ لأن رسول الله على قد فعل ذلك⁽⁰⁾ على حسب اختلاف الروايات عنه من إفراد أو قران.

فصل

ويستمحب التلبية عند أدبار الصلوات لأنها أوقات يستمحب الذكر فيها، وعند كل شرف، لأن ذلك مروى عن الصمحابة ، ويكره له الإكثبار منها ، حتى يخرج إلى

⁼ شيئًا فليهرق دمًا) وذكره ابن حجر بلفظ المصنف، انظر تلخيص الحبير (٢٤٤/) ح (١٠).

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٦٥).

⁽۲) أخرجه أبو داود: المناسك (۲/ ۱۲۸) ح (۱۸۱٤) والترمذى: الحج (۳/ ۱۸۲) ح (۲۹۸) والنسائى: المناسك (٥/ ١٢٥) (باب: رفع الصوت بالإهلال) وابن ماجه: المناسك (٢/ ١٩٧٥) ح (۲۹۲۲) ومسالك فى الموطأ: الحج (١/ ٣٣٤) ح (٣٤) والمدارمى: المناسك (٢/ ٥٣) ح (١٨٠٩) والحاكم فى المستدرك (١/ ٥٠٠).

 ⁽٣) قال المرغيناني: (ولا يصير شارعًا في الإحرام بمجرد النية مالم يأت بالتلبية) انظر الهالية
 (١٤٩/١) الاختيار للموصلي (١٨٨/١).

⁽٤) المدونة الكيري (٢/ ٢٩٥).

⁽٥) أخرجه البخارى: الحج (٣/ ٤٩٢) ح (١٥٦١)، ومسلم: الحج (٢/ ٨٧٠) ح (١٢١١/١١١).

الإلحاح (۱)، لأن ذلك سرف وخروج عما يتعلق بالندب، ويكره أن يلبى فى طواف أو سعى لأنه حال يستحب فيها الدعاء، وروى عن الصحابة مثل ذلك (۲).

فصل

ويستحب قطع التلبية بعد الزوال من يوم عرفة، خلاقًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى فى قولهما: إنها تقطع عند رمى جمرة العقبة (٤)، لأن ما قلناه إجماع الصحابة، وروى عن الخلفاء الأربعة وابن عمر وعائشة (٥) رضى الله عنهم أجمعين، وذكر مالك أنه إجماع أهل المدينة (١)، ولأن التلبية إجابة للنداء بالحج الذى دعى إليه، فإذا انتهى إليه فقد أتى عا لزمه فلا معنى لاستدامتها فيما زاد.

⁽١) ألح في السؤال: ألحف ودام عليه، القاموس المحيط (٢٤٦/١).

⁽٢) أخرجه البخارى: الحبج (٣/ ٥٠٩) ح (١٥٧٣) ، ومسلم: الحبج (٩١٩/٢) ح (٢٢٦/ ١٢٥٩).

⁽٣) قال المرغيناني: (ويقطع التلبية مع أول حصاة) الهداية (١/٩٥١). الاختيار (١/١٠١).

⁽٤) قال الشيرازي: (ويقطع التلبية مع أول حصاة) المهذب (٢٢٨/١).

⁽٥) انظر في ذلك الموطأ في الحج (١/ ٣٣٨_ ٣٣٩).

⁽٦) (جاء في الموطأ: قال يحيى: قال مالك: وذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا) الموطأ (٣٣٨/١).

باب الإحرام

إحرام الرجل في وجهه ورأسه ولا يجوز له تغطيتهما بشيء من اللباس أصلاً، فإن غطى رأسه فأكفه وانتفع بتغطيته افتدى من غير خلاف، والأصل فيه نهيه على المحرم عن لبس العمائم والبرانس(۱)، واتصال العمل بذلك، فأما الوجه فقال: لا يجوز تغطيته، وقال ابن القاسم: لا فدية في تغطيته، ومن أصحابنا من يقول: إنه يخرج على روايتين، وقال الشافعي: ليس عليه كشف وجهه في الإحرام(۱)، والأصل في ذلك قوله والمحرم أشعث أغبره (۱)، فجعل من وصفه ذلك فاقتضى نفي كل ما أخرجه عن هذا المعنى والوجه أخص بذلك من سائر الأعضاء واعتباراً بالمزأة.

فأما الفدية فوجه وجوبها هو: أن العبادات إذا تعلقت بالوجه لم يفترق فيها حكم الرجل والمرأة كغير الإحرام، ولأنه عضو لزم كشفه في الإحرام فتعلقت الفدية به كالرأس، ووجه سقوطها أنه عضو يلزم المرأة كشفه، فلم يلزم الرجل فدية بتغطيته كاليدين، ولأنه عضو فرضه في الطهارة الغسل كالرجلين.

فصل

وإحرام المرأة في وجهها وكفيها، والأصل فيه قبوله على: «إحسرام المرأة في وجهها»(٤)، ونهيه النساء عن لبس النقاب في الإحرام(٥)، فإذا ثبت ذلك فلا يجوز لها

 ⁽١) أخرجه البخارى في الحج (٣/٤٦٩) ح (١٥٤٢) ومسلم في الحج (١/٨٣٤) ح (١١٧٧/١).

⁽٢) قال الإمام الشافعى: (وتفارق المرأة الرجل فيكون إحرامها فى وجهها وإحرام الرجل فى رأسه فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة ولا يكون ذلك للمرأة). الأم المشافعى (٣/ ١٢٠٧).

⁽٣) أخرجه أحمد في المسند (١٩٩/٢) ح ٧١٠٨).

⁽٤) أخرجـه البيـهـقى فى الكبـرى (٥/ ٧٤) ح (٩٠ ٤٨) والدارقطنى فى سننه (٢/ ٢٩٤) ح (٢٦٠) وانظر نصب الراية للحافظ الزيلعي (٢٧/٣).

⁽٥) أخرجه البخارى فى الصيد (٤/ ٦٣) ح (١٨٣٨) وأبو داود فى المناسك (١٧١/٢) ح (١٨٢٦) و الترملى فى الحج (٣/ ١٨٥) ح (١٨٣٨) والنسائى فى المناسك (١٠٤/٥) باب (النهى عن أن تلبس للحرمة القفارين) ومالك فى الموطأ فى الحج (٢/ ٣٢٨) ح (١٥) وأحمد فى المسند (٢٢٨/١) ح (١٠٠٨).

تغطيته ببرقع ولا نقاب ولا سترة بوجه إلا أن يكون هناك جمال يخاف به الفتنة، فيجوز لها أن تسدل الشوب عليه ليستر بقدر ما يزول عنها ما يخاف من نظر من ينظر إليها، ومتى غطت زيادة على ذلك بنقاب أو برقع فانتفعت بتغطيته افتدت.

وأما اليدان فيلزمها كشفهما إلى الكوعين ولا يجوز لها لبس القفارين [خلافًا لأبى حنيفة (١) لنهيه ﷺ عن لبس القفارين (٢) (٣)، ولأنه عضو ليس بعورة منها، فوجب أن يتعلق به حكم الإحرام في باب التغطية، أصله: الوجه.

فصل

والرجل ممنوع من لبس المخيط كله، فلا يجوز له لبس قسميص ولا سراويل ولا جبة ولا قباء⁽³⁾، والأصل فيه قوله على في المحرم: «لا يلبس القميص ولا السراويلات ولا البرانس ولا العمائم، (⁶⁾، وأما المحرمة فيجوز لها لبس ذلك كله لنهيه عن لبس القفارين والنقاب وقال: «لتلبسن بعد ذلك ما أحبت من قميص أو سراويل أو خفين، (¹⁾ لأن ما عدى الوجه والكفين من [جسدها] (⁸⁾ عورة، وليس عليها كشف عورتها بل لا يجوز ذلك لها.

فصل

وإن احتاج الرجل إلى لبس المخيط من سراويل أو قميص لبسه وافتدى، خلافًا للشافعى فى إسقاطه الفدية بلبس السراويل^(٨)، لأنه محرم ممنوع من لبس المخيط، فإذا لبسه لزمته الفدية، أصله: إذا لبسها مع وجود المتزر لأن كل ما لو لبسه مع عدم العذر لزمته الفدية، فكذلك مع العذر، أصله: القميص.

⁽۱) قال الكاسانى: والمرأة تساوى الرجل فى الطيب وأما لبس القفازين فلا يكره عندنا وهو قول على وعائشة رضى الله عنهما. بدائغ الصنائع للكاساني (٢/ ١٨٦).

⁽٢) تقلم تخريجه..

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) هو ثوب ضيق من ثياب العجم. المطلع (ص ١٧١، ١٧٢).

⁽۵) اخرجه أبو داود فی المناسك (۲/ ۱۷۱) ح (۱۸۲۷) والبیهقی فی الکبری (۵/ ۷۶) ح (۹۰ ٤٥) والحاکم فی المستدرك (۱/ ٤٨٦).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) ثبت في (ب) (بدنها).

⁽٨) انظر الأم للشافعي (٢/ ١٢٦).

ولا يجوز للمسحرم أن يلبس الخفسين لا التامين ولا المقطوعسين إلا أن لا يجد نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين (١)، لقوله ﷺ: ﴿لا يلبس القميص ولا العسمائم ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين فيلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (٢)، وإذا وجد النعلين لم يكن له لبس الخفين خلافًا لبعضهم لأن الخبر مشروط بعدم النعلين.

فصل

وإن عدم النعلين فلبس الخفين تامين، فعليه الفدية خلافًا الأحمد (٢)، لقوله على الله أن الا يجد نعلين فيلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (٤)، ففيه دليلان: أحدهما: أن الأمر بالقطع على الوجوب، والآخر: استثنى من حظر لبسا على صفة وهى القطع، فما عداه على أصل المنع، والأنها حال إحرام للرجل فلم يجز فيها لبس الحف التام مع القدرة على قطعه كحال وجود النعلين.

فصل

إذا أدخل كتفيه في القباء فعليه الفدية خلاقًا لأبي حنيفة (٥)، لأنه لبس مخيطًا ، الوجه الذي يلبس مثله في العادة كالقميص.

فصل

كل الألوان جائز الإحسرام فيها ما لم يكن طيبًا إلا أن البياض أفسضل لقوله ﷺ: دخير ثيابكم البياض فليلبسها أحياؤكم وكفنوا فيها موتاكم، (١).

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٨٨).

⁽٢) تقلم تخريجه.

 ⁽٣) قال ابن قدامة: (فإن لبسهما من غير قطع افتدى) وهذه إحدى الروايتين عن أحمد. انظر المغنى
 (٣/ ٢٧٣). انظر الإنصاف (٣/ ٤٦٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) قــال الموصلى: (وإن القى على كـتفــيــه قبــاء جــاز) انظر الاختــيــار (١/ ١٩٠) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٤).

⁽٦) أخرجه البخارى: المحصر (٤/ ٢٠) ح (١٨١٥) ، ومسلم: الحج (٢/ ٨٦٠) ح (١٢٠١/٨٢).

ويمنع المحرمون من إلقاء التفث^(۱) وهو حلق الشعر وقص الأظافر وقـتل القمل، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله، فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (البرة:١٩٦]، وقوله تعالى: ﴿ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق (الحج:٢٢)، فأباح ذلك بعد التحلل، وقوله على لكعب بن عجرة: «أتؤذيك هوام رأسك؟ قال: نعم، فأمره بالحلاق والفدية (۱).

فصل

الزينة ممنوعة في الإحرام كالكحل للنساء ولبس الحلى وغيره، واختلف أصحابنا هل هو منع حظر أو كراهة؟، فإن قلنا: إنه منع حظر كان فيه الفدية، وإن قلنا: إنه منع كراهة فلا فدية فيه، ووجه الحظر أنها عبادة تمنع الطيب والنكاح، فمنعت الزينة كالعدة ووجه الكراهة أنها عبادة إحرام وإحلال كالصلاة.

فصل

يجوز للمحرم حك رأسه وجلده، ويرفق في حك رأسه لئلا يقتل القـمل لأن شعر الرأس يستكن فيه القمل، وله أن يحك جلده حكًا شديدًا لأنه يأمن ذلك فيه غالبًا (٣).

فصل

الطيب ممنوع في الإحرام قليله أو كثيره منع حظر تجب الفدية بتناوله ولا خلاف في ذلك(٤)، والأصل فيه: أنها عبادة تمنع النكاح فسمنعت [الطيب كالعدة ولا فدية في شمه

⁽١) قال الفيرورآبادى: (التفث: في المناسك الشعث وما كان من نحو قص الأظفار والشارب وحلق العاتة وغير ذلك) القاموس للحيط (١٦٢/١).

⁽۲) أخرجه البخارى في جزاء الصيد (٢/٦٦) ح (١٨٤٠) ومسلم في الحج (٢/ ١٨٤٨) ح (١٨٤٠) (١٢٠ م /٩١).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٨٧).

⁽٤) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٤٩). المغنى لابن قدامة (٣/٣٩٣) مجموع شرح المهذب (٧/ ٢٨٢).

ما لم يكن إتلاف والعصفر ليس من]^(۱) الطيب لأنه من الريحان وليس فى العادة التطيب به، فإن كثر جداً وكان عمن ينتقض، فمن أصحابنا من يوجب به الفدية ويجعله رينة ومقارنًا للطيب.

فصل

ويجوز للمحرم أكل ما فيه طيب قد طبخته النار زعفرانًا كان أو غيره كالخبيص (٢)، والخشكنان، لأنه بالطبخ قد خرج عن أن يكون طيبًا وصار في حكم المأكولات، ولأنه في حال تناوله متلف بغلبة الطعام عليه واستهلاكه فيه.

فصل

إذا خلط الطيب بطعام أو شراب على جهته من غير أن تمسه النار أو طيب به طعام، فتناوله المحرم ففيها روايتان: إحداهما: وجوب الفدية لأنه تناول طيبًا على جهته كما لو تطيب به، والآخر: أنه لا فدية عليه لأنه مستهلك فيه والحكم للغلبة.

فصل

يجوز أن يغتسل المحرم تبردًا (٣)، لأن النبى ﷺ فعل ذلك (٤)، وكذلك الصحابة (٥)، ويحرك شعر رأسه بيديه (١٦)، ولأن الغسل ليس بطيب ولا زينة ولا إلقاء تفث، وكل ما عدا ذلك فجائز للمحرم.

فصل

والفدية فى الطيب وإلقاء التفث ولبس المخيط ثلاثة أنواع: إطعام ستة مساكين مدين مدين لكل مسكين، أو صيام ثلاثة أيام، أو ذبح شاة وهى على التخيير دون الترتيب(١١)، والأصل فى ذلك قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضًا أو به أذى من رأسه، ففدية من

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) الخبيص خليط معمول من التمر والسمن. القاموس المحيط (٢/ ٢٠٠).

⁽٣) الكافي لابن عبد البر (١/٣٨٧)...

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انظر الموطأ في ألحج (٣٢٢/١، ٣٢٤) والبيهقي في الكبرى (١٠٠ ـ ١٠١).

⁽٦) الكافي لابن عبد البر (١/٣٨٧).

⁽۷) انظر المدونة الكبرى (۱/ ٣٤٥).

صيام أو صدقة أو نسك البقرة:١٩٦]، وفي حديث كعب بن عجرة أنه على قال: «أتؤذيك هوام رأسك؟» قال: نعم، قال: «احلق وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين مُديَّن مُديَّن لكل مسكين أو أنسك بشاة أي ذلك فعلت أجزأ عنك»(١).

فصل

وليس لشيء منها مكان مخصوص أى موضع فعله جاز خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن النسك لا يكون إلا بمكة (٢)، وللشافعي في قـوله: إن النسك والإطعام لا يكونان إلا بكة (٢)، لقوله تعالى: ﴿فَفَدِية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ [البقرة:١٩٦] فأطلق، وفي حديث كعب بن عجرة أنه على قال له: «صم ثلاثة أيام أو أطعم أو أنسك بشاة (٤) ولم يقيد ولأنه نوع من فدية الأذي، فجاز بمكة وغيرها كالصوم.

(١) تقلم تخريجه.

⁽۲) قال الموصلى: (والصدقة والمصوم يجزئ في أى مكان شاء لأنهما قربة في جميع الأماكن على جميع الفراكن على جميع الفقراء وأما الذبح فلا يجوز إلا بالحرم لأنه لم يعرف قربة إلا في زمان مخصوص ومكان مخصوص وكذا كل دم وجب في الحج جناية أو نسكًا). انظر الاختيار (۲۱۷/۱). المهداية للمرغيناني (۱/۷۷).

⁽٣) انظر روضة الطالبين للنووى (٣/ ١٨٧).

⁽٤) تقدم تخريجه.

باب : من قتل صيدًا وهو محرم أو ذبحه أو صاده

يحرم قتل الصيد وذبحه واصطياده على المحرم فى الحل والحرم ويحرم فى الحرم على المحرم والحلال^(۱)، والأصل فى منعه للمحرم قوله تعالى: ﴿لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم﴾ [المائدة: ٩٥]، وقوله: ﴿وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرمً﴾ [المائدة: ٩٦]، وقوله ﷺ: ﴿ الحم الصيد لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم (١) ولا خلاف فى ذلك (١).

وجسميع ما ذكرناه دال على منعه في الحرم لأن قوله: ﴿وَأَنتُم حرم ﴾ [المائدة: ١٩] يتضمن حرمة الإحرام وحرمة الحرم، وقوله على مكة: «لا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها» (١٤) ، فإذا ثبت هذا فالحرم حرمان: حرم مكة، وحرم المدينة، فإن قتل صيداً في مكة فعليه الجزاء، وإن قتله في حرم المدينة فلا جزاء عليه، وقال داود: لا يتعلق الجزاء بحرمة الحرام أصلاً، ودليلنا قوله تعالى: ﴿لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فنجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ [المائدة: ١٥]، والاسم ينطلق على [المحرم] (١٠)، والحرام بالإحرام وبالمكان، ولأن كل ما كسبه اسم محرم أثر في وجوب الجزاء، أصله: الإحرام.

فصل.

وأما حرم المدينة فلا جزاء عليه عند مالك، وقال ابن أبى ذئب: عليه الجزاء، فوجه قول مالك رحمه الله قوله ﷺ: «من وجدتموه قد صاد في حرم المدينة فأوجعوه ضربًا

⁽۱) انطر المدونة الكبرى (۱/ ٣٢٩).

⁽۲) أخرجه أبو داود في المناسك (۱۷۷/۲) ح (۱۸۵۱) والترمىذي في الحج (۱۹٤/۳ _ ۱۹۹) ح (۱۸۵۱) والنسائي في المناسك (۱٤٧/۵) باب (إذا إشار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال) وأحمد في المسند (۱۹۲/۳) ح (۱۹۶۰) والحاكم في المستدرك (۱۹۲/۱).

⁽٣) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٥٠)، للجموع (٧/ ٣١٠) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢٨٦).

⁽٤) اخرجه البخارى: في الحج (٣/ ٥٢٥) ح (١٥٨٧) ، ومسلم: في الحج (٩٨٦/٢) ح (١٣٥٣/٤٤٥).

⁽٥) ثبت في (ب) (الحرم).

واسلبوه ثيابه (۱)، فلو كان فيه الجزاء لأمر به، ولأنه غير محل للمناسك فلم يتعلق بقتل الصيد فيه الجزاء، أصله: الحل، ووجمه إيجابه الجزاء قوله على: «اللهم إن إبراهيم حرم مكة وأنا أحرم المدينة بمثل ما حرم به مكة ومثله معه لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها (۱) ولائه حرم يمنع الاصطياد فيه فتعلق الجزاء به كحرم مكة، وهذا القول أقيس عندى على أصولنا، لا سيما مع قول أصحابنا: إن المدينة أفضل من مكة، وأن الصلاة في مسجدها أفضل من الصلاة بالمسجد الحرام، وسنذكر ذلك في موضعه من كتاب الجامع إن شاء الله.

فصل

وعمد الإتلاف وسهوه سواء في وجوب الجزاء خلافًا لداود في قوله: إن قتل الصيد خطأ لا شيء فيه في المقوله تعالى: ﴿ومن قتله منكم متعمدًا فجزاء اللانة: ٩٥]، فأوجب الجزاء على متعمد قتله ولم يفرق بين أن يكون ذاكرًا للإحرام أم ناسيًا، وقوله على الضبع: همو صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم (١٤)، ولأنه متلف للصيد في حال الإحرام أو الحرم، فأشبه العامد.

فصل

ولا جزاء في قطع الشجر(٥) خلافًا لأبي حنيفة(١) والشافعي(٧)، لأن إتلاف الشجر

⁽۱) أخــرجه أبو داود فــى المناسك (۲/ ۲۲۶) ح (۲۰۳۸) ، والبــيهــقى فى الكبــرى (٥/ ٣٢٦) ح (٩٩٧٤) ، والحاكم فى المستدرك (١/ ٤٨٧).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) قال ابن قدامة: (وهو قـول ابن عباس وسعيد بن جبيـر وطاوس وابن المنذر وداود والرواية الثانية عن أحمد) المغنى (٣/ ٥٣٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود فى الأطعمة (٣/ ٣٥٤) ح (٣٠٠١) والترملى فى الأطعمة (٤/ ٢٥٢) ح (١٩٠١) والترملى فى المسئد (٣/ ٢٦٤) ح (١٧٩١) والنسائى فى المسئد (٣/ ١٧٦) باب (الضيع) وأحمل فى المسئد (٣/ ٣٦٤) ح (١٤١٧).

⁽٥) أي: شجر الحرم.

⁽٦) قال المرغينانى: (فإن قطع حشيش الحرم أو شجرة ليست بمملوكة وهو مما لا ينبته الناس فعليه قيمته إلا فيما جف منه لأن حرمتها ثبتت بسبب الحرم) الهداية (١/ ١٩٠) الاختيار للموصلى (١/ ٢٢٢).

⁽٧) قال النووى: (لا يتعرض لصيد حرم المدينة وشجره وهو حرام على الملهب وحكى قول ووجه =

الذى لا ملك عليه لآدمى لا غرم على متلفه فى الأصول. ولأن كونه من شهر الحرم لا يقتمضى ضمان الجزاء اعتباراً بما فيه منفعة للناس، ولأنه نوع من النبت كالخشب والثمار، ولأنه يتلف حيوانًا ولا شيئًا من الحيوان فلم يلزمه جزاء كسائر الجمادات، وقياسًا على المحرم يقطع الشجر فى الحل لأن ما لزم الحلال جزاؤه فى الحرم لزم المحرم مثله فى الحل، فلو كان فى قطع شجره جزاء للزم المحرم ذلك فى الحل.

فصل

أكل لحم الصيد الذى يصيده الحلال فى الحل جائز للمحرم إذا لم يصد من أجله ولا من أجل محسرم سواه، خلافًا لأبى حنيفة فى قسوله: إنه لا يؤكل وإيجابه الجسزاء عليه باكله (۱)، لقوله عليه الحسيد لكم حلال وأنتم محرمون ما لم تصيدوه أو يصد لكم الكم (۱)، ولأنه إذا صيد لهم كانوا كالراضين بقتله فلزمهم الجزاء، وإذا لم يصد لهم فلا جزاء عليهم لأنهم لم يتلفوه ولا أتلف من أجلهم.

فصل

⁼ أنه مكروه فإذا حرمناه ففى الضمان قولان: الجليد: لا يضمن والقديم: يمضمن وفى ضمانه وجهان. أحدهما: كحرم مكة وأصحهما: أخذ سلب الصائد وقاطع الشجر) روضة الطالبين (١/٨٢) المهذب للشيرازي (١/١٩).

⁽١) قال المرغينانى: (ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه إذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بـصيـده خلاقًا لمالك رحمه الله فـيمـا إذا اصطاده لأجل المحرم) الهـداية للمرغينانى (١٨٨/).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) انظر الهداية (١٨٨/١).

⁽٤) انظر روضة الطالبين (٣/ ١٦٣) مجموع شرح المهذب (٧/ ٣٤٥).

⁽٥) تقلم تخريجه.

ومن قتل صيداً فأكله فعليه جزاء واحد، خلافًا لأبى حنيفة فى قـوله: عليه الجزاء وضمان قيمة ما أكل (١) لقوله تعالى: ﴿ومن قتله منكم متعمداً فجزاء﴾ [المائدة: ٩٥]، فلم يوجب سواه، ولأن الإتلاف بعد القتل لا يوجب جزاء آخر كما لو قتله وأحرقه.

فصل

ولا يصح من المحرم تذكية الصيد خلاقًا للشافعي (٢) لقوله تعالى: ﴿لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ [المائدة: ٩٥]، والقـتل في الشرع عبارة عن الإتلاف الذي لا يبيح الأكل، والذكاة عبارة عن ما يبيحه، ولأنه ذبيح محرم لحق الله لمعنى في نفس الذابح فأشبه ذبيح المجوسي، ولأن كـل معنى أوجب تحريم أكل المذبوح على ذابحه أوجبه على غيره، أصله: ذبح المجوسي ولأن كل صيد حظر على صائده لحق الله فلا تصح تذكيته له، أصله: الخنزيز.

فصل

وللحلال أن يذبح صيداً مملوكا في الحرم ولا جزاء عليه خلاقاً لأبي حنيفة (٣)، لأنه لما جاز له إمساكه والتصرف فيه وهو حلال في الحرم، جاز له ذبحه كالنعم، ولأن كل من جاز له تملك صيد بالشراء والهبة جاز له ذبحه كالحلال إذا كان في الحل، ولأنه لو منع ذلك لفسد لحم الصيد، فأدى إلى أنهم لا يأكلونه إلا متغيرا، والفرق بين حرمة الموضع وحرمة الإحرام لأن الإحرام لا يدوم وحرمة الموضع دائمة فافترقا فيما يحرم في الإحرام كالنكاح والوطء، لأن حرمة الإحرام تمنع منها وحرمة الموضع لا تمنعه.

⁽۱) قال المرغيناني: (فإن أكل المحرم الذابح من ذلك شيئًا فعليه قيمة ما أكل عند أبي حثيفة رحمه الله وقالا: ليس عليه جنزاء ما أكل وإن أكل منه محرم أخر فلا شيء عليه في قولهم جميعًا) انظر الهداية (١٨٨/١).

⁽۲) قال الإمام النووى: (إذا ذيح المحرم صيلًا فى الحل لم يحل له أكله بالإجماع وفى تحريمه على غيره عندنا قولان الأصح التحريم. وقال الحاكم وسفيان الثورى وأبو ثور لا بأس بأكله). انظر مجموع شرح المهلب (۷/ ۳۵۱) المهلب للشيرازى (۲۱۸/۱).

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (٢٠٧/٢).

ولا يجوز لمحرم أن يدل على صيد لمن يقتله أو يصيده (١)، لأن ذلك يجرى مجرى المعاونة على قتله، ومن منع فعل شيء منع المعونة عليه، ولأنه لما حرم عليه قتل الآدمى حرم عليه أن يدل عليه كذلك الصيد.

فضل

وإن فعل أثم ولا جزاء عليه خلاقًا لأبى حنيفة (٢) لقوله تعالى: ﴿ومن قـتله منكم متعمداً فجزاء﴾ [المائدة: ٩٥] فعلق وجوب الجزاء بالقتل المباشر. فدل على انتفائه بغيره، ولأنه دال فلم يلزمه بدلالته غرم كما لو دل على عبد غيره، ولأنه لم يكن منه قتل لا عباشرة ولا بسبب أثر في نفس المقتول كالدال على قتل الآدمى، ولكأنه عنوع من إتلاف الصيد لحرمة توجب منع اصطياده، فإذا دل عليه لم يلزمه جزاء، أصله: الحلال في الحرم إذا دل على صيد في الحرم.

فصل

إذا اشترك جماعة محرمون في قتل صيد، فعلى كل واحد جزاء كامل خلافًا للشافعي في قوله: إنه على جميعهم جزاء واحد (٢)، لقوله تعالى: ﴿ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ [المائد: ٩٥]، وهذا خطاب لكل قاتل في نفسه، ولأنه محرم أتلف صيداً عنوعًا من إتلافه كالمنفرد، ولأنه اشتراك في قتل نفس تجب الكفارة بقتلها، فكانت الكفارة بعدد القاتلين كالآدمي ولأنه معنى تتصفي به الجماعة، والآحاد لو انفرد كل واحد به لزمته كفارة كاملة فكذلك إذا أشرك فيه كالجماعة إذا اشتركت في الحلف على شيء واحد، فإن على كل واحد كفارة كاملة، ولأن الجزاء طريقة الكفارة لا الدية لقوله تعالى: ﴿أو كفارة طعام مساكين﴾ [المائد: ٩٥]، ولأنه حق لله يجب [بإتلاف نفس للصوم مدخل فيه، فكان على كل واحد كفارة كقتل الآدمي،

⁽١) انظر الكافي لاين عبد البر (١/ ٣٩١).

⁽٢) قال المرضيناني: (وإذا قتل المحرم صيداً أو دل عليه من قتله فعليه الجزاء) الهداية (١٨٣/١) الاختيار للموصلي (٢١٩/١).

 ⁽٣) قال الشيرازى: (وإذ اشترك جماعة من للحرمين فى قتل صيد وجب عليهم جزاء واحد لأنه بدل
 متلف يتجزأ فإذا اشترك الجماعة فى إتلافه قسم البدل بينهم كقيم المتلفات) المهذب (٢١٧/١).

ولأنه من المحظورات فكان الواجب](١)، بإتلافه كفارة كحلق الرأس والطيب.

فصل

إذا قتل المحرم صيداً لغيره فعليه القيمة مع الجزاء، خلاقًا لمن أسقط عنه الجزاء، لقوله تعالى: ﴿ومن قتله منكم متعمداً فجزاء﴾ [المائدة: ٩٥] فعم، ولأنه ممنوع من قتله لحرمة الإحرام فعليه الجزاء كالذي ليس بمملوك.

فصل

لا يخلو الصيد الذي يقتله المحرم أن يكون مما له مثل من النعم أو أن يكون مما لا مثل له، فإن كان له مثل وشبه من النعم فجزاؤه ذلك المثل كالنعامة المشبهة للبدنة وحمار الوحش المشبه للبقرة وغير ذلك مما نذكر مفصلاً، فهذا النوع من الصيد يجب فيه ما يقرب شبهه به من النعم، وإن كان مما لا مثل له كالأرنب واليربوع (١٦)، وغير ذلك ففيه حكومة، ووجوب إخراج المثل غير متحتم، فإن شاء القاتل أخرجه، وإن شاء أخرج قيمته طعامًا ويخرج قيمة الصيد المقتول لا قيمة المثل، ويقوم نفس الصيد المقتول بالطعام دون تقويمه بالدراهم وتقويم الدراهم بالطعام، فإن شاء صام بدلاً من الطعام مكان كل مد أو كسره يومًا بالغًا ما بلغ.

ولا يجوز أن يلى ذلك بنفسه دون التحكيم عليه لذوى عدل سواه يحكمان عليه بعد تخييره ما يريده من ذلك من غير أن يجبراه على غير إرادته، فإذا اختار ما يحكمان به عليه ثم حكما به، فقد انحتم وجوبه وسقط [ما بعد] (٢) خياره، وأصل الجزاء على التخيير دون الترتيب ويلزم التحكيم في كل وقت، وفيا حكمت فيه الصحابة، وفيما لم تحكم فيه، والواجب فيه هدى كامل يسوقه من الحل إلى الحرم ولا يأكل منه ويطعم لمساكين الحرم دون غيرهم، ومحله منى إن وقف به بعرفة وإن فاته ذلك نحره بمكة.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) قال الجوهرى: السربوع واحد اليرابيع والياء وائدة وقال ابن سيسله: اليربوع: دابة والاتثى بالهاء
 ولم يفسره واحد منهما بصفته وقال أبو السعادات: اليربوع هذا الحيوان المعروف، وقيل: هو نوع
 من الفار والياء والوار فيه وائدتان. انظر المطلع (ص ۱۸۱).

⁽٣) ما بين المعكوفين لم تثبت في (١).

وإنما قلنا: إن ما له مثل من النعم مضمون (بمثله خلافًا لأبي حنيفة (١) في قوله: إنه مضمون) (٢) بالقيمة لقوله عز وجل: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ [المائدة: ١٩٥]، ففيه أدلة:

أحدها: أن إطلاق المماثلة يقتضى الخلقة والمصورة والجنس، فلما قيده بأن يكون من النعم علم بأنه أراد الخلقة من هذا النوع دون غيره.

والثانى: قوله: ﴿يحكم به ذوا عسدل منكم﴾ [المائد: ١٥]، وهذه الكناية عائدة إلى الجزاء وهو المثل من النعم ولا ذكر للقيمة للظاهر.

والثالث: قوله: ﴿ هليًا بالغ الكعبة ﴾ [المائدة: ١٥]، فأوجب أن يكون نفس الشيء المحكوم به هديًا بالغ الكعبة، وهذا لا يمكن في القيمة دون أن تبدل، وإنما يصح في المثل، وقوله عليه النفية أدلة:

أحدها: أنه عين الواجب فيها وهو الكبش، وعند المخالف أن الواجب القيمة من غير تعيين.

والثانى: أنه ﷺ جمعل فيسها جمزاء مقدراً وعندهم لا يتمقدر، لأنه يزيد وينقص باختلاف القيم.

والثالث: أنه أوجب كبشاً وعندهم يجب تارة كبشا، وتارة دونه، وتارة أكثر منه بحسب اختلاف القيمة، ولأنه إجماع الصحابة روى عن عمر وعثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن مسعود وعائشة رضى الله عنهم أجمعين (1) ولا مخالف لهم (0)، ولأنه حيوان يخرج في كفارة، فوجب أن لا يكون على وجه القيمة كإعتاق الرقبة.

⁽١) الهداية للمرغيناتي (١/١٨٣) الاختيار للموصلي (١/٢١٩):

⁽٢) ما بين العكوفين سقط من (ب).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) أخرج هذه الآثار: البيهقي في سننه (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) والشافعي في الأم (٢/ ١٩٠).

⁽٥) انظر المفنى لاين قدامة (٣/ ٥٣٥).

وإنما قلنا: إن ما لا مثال له فيه حكومة: وهى وجوب قيسمة لحمه لأن هذه سبيل سائر المتلفات أن المراعى فيما له مثل وجوب مثله، فإن عدم المثل فالقيمة قائمة مقامه كالخصب وغيره، ولأن الناس قائلان: فمعتبر للقيمة فى جميع الصيد ومقتصر بها على ما لا مثل له من النعم، فقد تضمن ذلك الإجماع على اعتبار القيمة فيما لا مثل له.

فصل

وإنما قلنا: إن كفارة قتل الصيد على التخيير دون الترتيب خلافًا لما يحكيه بعض أهل الخلاف عن ابن عباس وغيره من كونها على الترتيب(١) لقوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم...﴾ إلى قوله: ﴿أو كفارة طعام مساكين﴾ [المائلة: ٩٥] أو عدل ذلك صيامًا أو موضوعة للتخيير إذا وردت لغير الشك مئل الأمر أو إباحة جنس، ولأن الصيغة هاهنا كهى في قوله تعالى: ﴿فقدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ [البقرة: ١٩٦]، معلوم أن مفهومها في ذلك الموضع التخيير فكذلك [هاهنا](٢) في مسألتنا، ولأنه حق لزم بإتلاف صيد كان ممنوعًا لحرمة الإحرام، فوجب أن يكون على التخيير، أصله: كفارة الأذي.

فصل

وإنما قلنا: إنها مقسورة على هذه الانواع الثلاثة، وهي المثل من النعم فيسما له مثل منه أو الإطعام أو الصيام أو القيمة فيما لا مسئل له لأن النص ورد بحصرها على ذلك دون زيادة عليه، واعتباراً بفدية الأذى بعلة ما قدمناه.

فصل

وإنما قلنا: [إنه ليس](٢) له إخراج شيء من ذلك بنفسه دون التحكيم فيه لورود

⁽۱) قال ابن قدامة: (وعن أحمد رواية ثانية أنها على الترتيب فيجب المثل أولاً فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد منه لم يجد صمام وروى هذا عن ابن عباس والشورى لأن هدى المتعة على التسرتيب وهذا أوكد منه لأنه بفعل محظور) انظر المغنى (٣/ ٤٣٥).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ثبت في (ب) (إنه يجور) وهو خطأ لا يوافق سياق الكلام. .

النص باشتراط التحكيم لقوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم﴾ [المائدة: ٩٥]، ولا خلاف في ذلك.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يكتفى بأقل من اثنين لـقوله تعالى: ﴿ وَوَا عَلَى مَنْكُم ﴾ [المائد: ١٩٥]، ولأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه دعا عبد الرحمن بن عـوف [رضى الله عنهما] (١) ليحكم معه على رجل قـتل ظبيًا وهو محرم (١)، وكذلك دعا كعـبًا فى قصة أخرى (١)، ولأنه عدد ولأنه عدد مشترط بالنص فى ما يتعلق بالتحكيم كالحكمين فى النشوز، ولأنه عدد منصوص عليه فيما يتعلق بتكفير لزم لنقص فى الإحرام كالصيام وعدد المساكين فى فدية الأذى.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يكون القاتل أحد الحكمين خلاقًا للشافعي (3)، لقوله تعالى: ﴿يحكم به دُوا عدل منكم﴾ [المائدة: ٩٥]، فخاطب، بذلك من يلزمه التحكيم فاقتضى أن يكون الحكمان غير المحكوم عليه كما قال: ﴿وأشهدوا دُوى عدل منكم﴾ [المائدة: ٦٥]، فاقتضى أن يكون الشاهد غير المشهود عليه، ولأن حكم الإنسان على نفسه غير متصور، ولأن الحكم كما يقتضى حاكمًا فيقتضى محكومًا عليه غيره كاقتضائه محكومًا له غيره، ولأن الجزاء بدل للمتلف فلم يرجع فيه إلى أمانة المتلف كتقويم المتلفات.

فصل

وإنما قلنا: إنهما يخبرانه لورود النص بذلك، وإنما ينحتم عليه النوع الذي يكفر به بعد اختياره وحكمهما عليه بما يختاره.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) البيهقي في سننه (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

⁽٣) الموطأ للإمام مالك في الحج (١/٣٥٢).

⁽٤) قال الإمام النووى: (وهل يجوز أن يكون قاتل الصيد أحد الحكمين أو يكون قاتلاه الحكمين نظر فإن كان القتل عدوانًا فالد لأنه فسق وإن كان خطأ أو مضطر إليه جاز على الأصح ولو حكم عدلان أنه له مشالاً وعدلان لا مثل له فهاو مثلى) روضة الطالبين (١٥٨/٣) المهالمب للشيرازى (١/١٦٨).

وإنما قلنا: إن اختار التكفير بالإطعام قوم الصيد نفسه بالطعام لا المثل خلافًا للشافعى في قوله أن يقوم المثل⁽¹⁾ لقوله تعالى : ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم...﴾ إلى قوله: ﴿أَو كَفَارة طعام مساكين﴾ [المائنة: ١٥]، وظاهره يقتضى أن يكون الإطعام جزاء عن المقتول معتبراً به دون المثل، ولأن المتلف هو الصيام دون المثل فوجب أن يكون هو المقوم كسائر المتلفات، ولأن الإطعام بدل عن نفس المتلف، فوجب أن يكون معتبراً به لا بغيره أصله: المثل من النعم، ولأنه طعام مخرج في جزاء الصيد فوجب أن يكون معتبراً بقيمة الصيد كالذي لا مثل له.

فصل

وإنما اخترنا أن يقوم الصيد دون أن يقوم الدراهم لأن الطعام بدل عن الصيد فوجب أن يقع التقويم به، وإنما يقوم بالدراهم إذا كانت هى المأخوذة في القيمة هذا هو المختار، فإن لم يفعل وقوم الصيد دراهم ثم قومت طعامًا جاز لأن ذلك يؤول إلى معرفة القيمة من الطعام.

فصل

ويقوم بالطعام فى الموضع الذى [قتل] (٢) فيه إن كان هناك طعمام يقوم بغالب طعام ذلك المكان إلا أن يكون موضعًا لا طعمام فيه ولا قيمة، فيسعدل إلى أقرب المواضع إليه لأنه لا يوصل إلى معرفة قيمته بأكثر من ذلك.

فصل

وإنما قلنا: إنه يطعم لكل مسكين مدا مدا اعتباراً بسائر الكفارات آنه لا يزاد فيها على مد، وفدية الأذى ليست بكفارة، وإنما هي فدية وعلى أنها مخصوصة بشقدير الصيام فيها بالأيام مع التخيير في جميعها.

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ١٥٦) المهذب للشيرازي (١/ ٢١٦).

⁽٢) ما بين المعكونين سقط من (١).

إنما قلنا: إنه إن اختار الصوم صام عن كل مد يومًا خلافًا لأبى حنيفة (١) في قوله: إنه يصوم عن كل مدين يومًا اعتبارًا بكفارة الفطر في رمضان، لأنه صيام بدل عن طعام، فوجب لحرمة عبادة ولا يدخل عليه كفارة الظهار لأنه ليس لحرمة عبادة ولا فدية الأذى لأنه جعل فيه مكان أربعة أمداد يومًا، وذلك غير معتبر هاهنا.

فصل

وإنما قلنا: إنه يجبر كسر المد بصوم يوم كامل لأن إسقاط الصوم غير جائز وتبعيضه غير مكن فلم يبق إلا جبره بالإكمال كالأيمان في القسامة.

فصل

وإنما قلنا: إن التحكيم يلزم فيما حكمت فيه الصحابة، وفيما لم تحكم خلافًا للشافعي في قوله: إنه يكتفى فيما حكمت فيه الصحابة بما تقدم الحكم به (٢) لقوله عز وجل: ﴿ومن قتله منكم متعمدًا فجزاء...﴾ إلى قوله: ﴿يحكم به ذوا عدل منكم فيه، [الماللة: ٩٥]، فعم من الجهتين، ولأنه صيد لزم بقتله الجزاء فلا بد من التحكيم فيه، أصله: ما لم تمض فيه حكومة.

فصل

وإنما قلنا: إن الواجب فيه هدى لقوله تعالى: ﴿هديًا بالغ الكعبة﴾ [المائلة: ١٩٥]، ولا بد أن يساق من الحل إلى الحرم _ أعنى الهدى _ خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى في قولهما: إن اشتراه من الحرم ونحوه أجزاه (٤)، لأن النبي على ساق هديمه من الحل إلى الحرم (٥)،

⁽١) قال المرغيناني: (وإن اختــار الصيام يقوم المقتول طعــامًا ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير يومًا) الهداية (١/ ١٨٥) الاختيار للموصلي (١/ ٢٢٠).

 ⁽۲) قال الشيرازى: (فما حكم فيه الصحابة فلا يحتاج إلى اجتهاد ومالم تحكم فيه الصحابة يرجع فى معرفة المماثلة بينه وبين النعم إلى عدلين من أهل المعرفة) المهذب (۲۱۲/۱).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناتي (١/٢٠٢).

⁽٤) الأم للشافعي (٢/١٥٧).

⁽٥) أخرجه البخاري في الحج (٣/ ٦٣٤) ح (١٦٩٤ _ ١٦٩٥).

وكان فعله بيانًا للمناسك، ولأنه لو اشتراه في الحل ونحره هناك لم يجزه لأنه لم يجمع له الحل والحرم، وكذلك إذا أفرده بالحرم لا يجزيه، فإن وقف به بعرفة نحره بمنى، وإن لم يقف به نحره بمكة، لأن النحر في الحج لا يكون إلا بأحد هذين الموضعين: إما منى، أو مكة، فإذا لم يكن يوجد فيه شرط النحر كان النحر بمكة.

فصل

فأما تفصيل أمثال الصيد من النعم: ففى النعامة بدنة، وذلك حكمت الصحابة لاتها أشبه شيء بها من بهيمة الأنعام، وفي حمار الوحش والإبل بقرة لأنها أقرب شبها به من الإبل والغنم.

وفي الغزال شاة لأنه أشبه به من الإبل والبقر وعلى هذا تجرى مسائله(١).

وفى حمام مكة شاة وفى حمام الحرم شاة، واختلف فيه، فقيل: هذا، وقيل: حكومة، وفى حمام الحل حكومة، وفى بيض النعامة عشر ثمن البدنة، وفى بيض الطير عشر ثمن ما يجب فى أمه، وفى سائر الطير والوحش مما لا مثل له الاجتهاد كالأرنب واليسربوع والصقر والبازى، والسمان، والدراج (٢)، وغير ذلك، ويجب فى صغار الصيد الذى ليس له مثل من النعم، مثل ما يجب فى كباره.

فصل

وإنما قلنا: في حمام مكة شاة لحكم الصحابة بذلك (٢٢)، وإنما قلنا: فصلنا في حمام الحرم والحل لحرمة الحرم وكثرة الحمام بمكة وتأكيد حرمتها.

وإنما قلنا: إن في بيض النعامة عشر من البدنة خلافًا للشافعي في قوله: إن الواجب في أمه. فيه قيمة البيضة (1)، لحكم الصحابة بذلك واعتبارًا بالجنين أن فيه عُشر ما يجب في أمه.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٣٣٤).

⁽۲) هو نوع من أنواع الطيور.

⁽٣) قال النووى: (وييض الطائر المأكول مضمون بقيمته فإن كانت مذرة فلا شيء عليه بكسرها إلا ييضة النعام ففيها قيمتها لأن قمشرها قد ينتفع به) روضة الطالبين (٣/ ١٤٥) الأم للشافعي (٢/ ١٦٣).

⁽٤) انظر البيهقى فى الحج (٣٣٦/٥) روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عـفان وابن عباس وابن الله عنهم جميعًا.

وإنما قلنا: إن فسيما سبوى ذلك الاجستهاد لأنه لا مثل له من السنعم فلم يبق إلا الاجتهاد.

فصل

وإنما قلنا: إن في صغار الصيد من المثل من النعم مثل ما في كباره خيلاقاً للشافعي في قوله: إن في النعامة الكبيرة بدنة وفي الصغيرة فصيلاً وفي حمار الوحش بقرة، وفي سخله عجلاً ، لقوله تعالى: ﴿فَحِرْاء مثل ما قتل من النعم ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلو تركنا هذا لقلنا في الصغر والكبر والصورة، فلما قال: ﴿هَدْيًا بِالغ الكعبة ﴾ [المائدة: ٩٥]، اقتضى ما يتناوله اسم الهدى نحو الإطلاق، وذلك يقتضى الهدى التام لأمرين: أحدهما: أن الصحابة قالت: الهدى بدنة أو بقرة وأدناه شاة، فعمت جنس الهدى فلم يبق هدى إلا ما هذا وصفه.

والآخر أن من قال الله على هدى لزمه هدى تام لا صغير ولانه حيوان مخرج باسم الكفارة، فلم يختلف باختلافه، أصله: الرقبة في كفارة القتل والظهار، ولانه دم وجب لعنى محظور في الإحرام. فوجب أن يكون دمًا تامًا كاملاً، أصله: نسك الأذى، ولانه دم لا يجوز نحره في غير الحرم فلم يجز فيه الصغير، أصله: دم المتعة والقران.

فصيل

وللمحرم قتل الحية والعقرب والفارة والزنبور (٢) من غير خلاف (٢)، والأصل فيه قوله وللمحرم قتل الحية والعقرب والمعارب الحيس على المحرم في قتلهن جناح: فذكر الحية والعقرب والفارة والكلب العقور (٤)، وفي حديث ابن مسعود قال: كنا مع النبي ولله عرفة، فخرجت حية فقال: (اقتلوا) اقتلوا) فخرجت حية فقال: (اقتلوا) اقتلوا)

⁽١) انظر الأم للشافعي (٢/ ١٧٠) روضة الطالبين (٣/ ١٥٩).

⁽٢) الزنبور بالضم ذباب كسَّاع القاموس المحيط (١/ ٤١).

⁽٣) مجموع شرح المهذب (٧/ ٣٣٥).

 ⁽٤) أخرجه البخارى في جزاء الصيد (٤/٢٤) ح (١٨٢٨) ، ومسلم في الحج (٢/٨٥٨) ح
 (٢٦/٧٦).

⁽٥) أخرجه البخارى في جزاء الصيد (٤/٤) ح (١٨٣٠) ، ومسلم في السلام (٤/١٧٥٥) ح (١٣٧/١٣٧).

وله عندنا قتل السباع العادية المبتدئة بالضرر من الوحش والطير مثل: الأسد والذئب والمنطق والنمر والفهد والكلب العقور وما أشبهها ولا جزاء عليه، ومن الطير: الغراب والحدأة.

ووافقنا أبو حنيفة في الذئب والكلب العقور، ويخالفنا في السبع والفهد والنظر وغيرها من السباع، فقال: لا يقتل شيئًا من ذلك، وإن قتله فداه(١١).

وقال الشافعى: كل ما لا يؤكل لحمه من الصيد فلا فلية فيه إلا فى السبع وهو المتولد بين الذئب والضبع (٢)، فلالمنا على أبى حنيفة ما رواه أبو سعيد أن النبى على سئل: ما يقتل المحرم؟ فذكر: الحية والعقرب والفويسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادى، وقوله: «خمس ليس على المحرم فى قتلهن جناح فذكر الكلب العقور (٣)، واسمه يعم الأسد وغيره، ولأنه لما أبيح قتل الكلب العقور والذئب وسقط الجزاء فيه للضرر الواقع منه، وابتداؤه بالعدو والفرس، وكان الأسد أدخل فى هذه المعانى من كل ما عداه وضرره أشد كان بإباحة القتل أولى، ولأن بما فيه من الصيد لا يضمن إلا بأحد وجهين: إما بمثله فى الحلقة أو بكمال قيمته، وكل ذلك معلوم فى السبع لأن المخالف لا يراعى المثل فى الحلقة ولا يوجب فيه كمال القيمة لأنه يقول: إن زادت قيمته على قيمة شاة لم يجب كمالها، فدل على أنه لا يضمن بالقتل.

ودليلنا على وجوب الجزاء في الصقر والبازى والثعلب وكل متوحش لا يؤكل لحمه خلافًا للشافعي (٤)، لقوله تعالى: ﴿وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرمًا ﴿ [المائدة: ٩٦]، وقوله: ﴿لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ [المائدة: ٩٥] فعم، ولأنه حيوان برى ممتنع لا يبتدئ بالضرر غالبًا، فكان مضمونًا بالجزاء، أصله: الضبع.

⁽١) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

⁽٢) انظر مجموع شرح المهذب (٧/ ٣٣٦) روضة الطالبين (٣/ ١٤٦).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ١٤٦) مجموع شرح المهذب (٣٣٦/٧).

باب: أضرب الحج

الإحرام على ثلاثة أضرب: إفراد(١) ، وتمتع(١) ، وقران(١) :

فالإفراد: هو أن يحرم بالحج على انفراده من غير إضافة العُمرة إليه، أو بالعمرة على انفرادها من غير أن يجمع بينها وبين الحج في عقد الإحرام ويعرى من صفة التمتع، ولا يتبين وصفه على الحقيقة إلا بعد أن يتبين صفة القران والتمتع](3)، فيعلم أن الإفراد هو ما يعرى عن صفاتهما.

فأما القران: فعلى وجهين: أحدهما: أن يستدئ الإحرام بالعُمرة والحج معًا في حال واحد ينوى بقلبه ويعتقد أنه داخل فيهما مقدمًا للعمرة في نيته من غير اعتبار بلفظه، فهذا يكون قارنًا إذا فعل ذلك بالنية والعقد دون الفعل؛ لأن فعله لا يريد على فعل المفرد في الطواف والسعى والفدية وجزاء السعيد، ولا يؤثر قرانه في زيادة على فعل المفرد، وإنحا يؤثر في المفرد يكون فعله للحج وحده، والقران يكون فعله للعبادتين، ويلزمه الهدى لقرانه إذا لم يكن مقيمًا بمكة متوطئًا على ما سنذكره.

والضرب الآخر: أن يبتدئ الإحرام بالعمرة مفرداً ثم يضف الحج إليها، ومعنى ذلك أن يجدد اعتقاداً أنه قد شرك بينها وبين الحج في ذلك الإحرام، فهنا يكون قارنًا كالمبتدئ بعقد الإحرام لهما.

واختلف أصحابنا فى الوقت الذى يكون له ذلك فيه: فقيل ذلك له ما لم يشرع فى الطواف، فإن شرع فيه ولو شوطًا واحدًا، فقد فاته القران، وقيل: ما لم يطف ويركع ويكره له (٥) بعد الطواف وقبل الركوع، فإن فعل لزمه، فأما بعد الركوع فقد فاته _ دخل فى السعى أو لم يدخل _ وقيل له ذلك ما بقى عليه شىء من عمل العمرة من طواف أو

⁽١) الإفراد في الحج الإحرام بنية الحج فقط، شرح حدود ابن عرفة (١/١٨١).

⁽٢) هو إحرام من أتم ركن عمرته ولو بـآخر شرط في أشهر الحج عامة لا حلقها) شرح حدود ابن عرفة (١/ ١٨١).

⁽٣) القرآن: الإحرام بنية العمرة والحج. شرح حدود ابن عرفة (١/ ١٨١).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٥) انظر الكافي لابن عبد الير (١/ ٣٨٤).

سعى، واتفق على أنه إذا فرغ من السعى وبقى عليه الحلاق فقد فاته القران، وإذا قرن بعد الفوات على الاختلاف فيه، وقد بقى عليه من عمل العمرة، فقد اختلف في لزوم الحج له بعد فراعه من العمرة وتحلله: فقيل يلزمه الحج مبتدئًا بالإحرام، وقيل: لا يلزمه، وتحرير القول في صفته: أن يشرك غير المكى بين العمرة والحج في إحرام واحد مقدمًا للعمرة عقداً أو إرداقًا على الاختلاف الذي ذكرناه في وقته، هذا على قول مالك وأكثر أصحابنا، وأما عبد الملك فعنده أن القارن من أهل مكة عليه دم القران، فلا معنى لاشتراط كونه من غير أهل مكة ألى قوله، ولسنا نريد باشتراطنا أن يكون غير مكى أن المكى إذا قرن على الصفة التي ذكرناها لم يكن قارئًا، لأن ذلك رفع الوجوب. وإنما نريد أنه ليس له حكم القارن في وجوب الدم بالقران ... هذا الكلام في صفة القران ...

فأما التمتع: فأصله الذي أخـذ منه الجمع بين العمـرة والحج في سفر واحد فـسمى ذلك متمتعًا لإسقاط أحد السفرين وتمتعه بذلك، وله شروط ستة:

أحدها: ما ذكرناه أن يجمع بين العمرة والحج في سفر واحد لأنه إن عاد إلى بلده بعد تحلله من عمرته أو مثل بلده في المسافة ثم سافر بالحج من عامه لم يكن بمتمتع لأنه لم يتمتع بإسقاط أحد السفرين.

والثانى: أن يكون ذلك في عام واحد، فإن حلَّ من العُمرة فأقام إلى قابل ثم حج فليس بمتمتع، وإن كان السفر واحدًا.

والثالث: أن يفعل العُمرة أو شيئًا منها في أشهر الحج، فلو حل منها قبل دخول شوال ثم أنشأ الإحرام بالحج من عامه في سفره ذلك لم يكن متمتعًا وليس من شرطه أن يبتدئ الإحرام بالعُمرة في أشهر الحج بأن يكون متمتعًا _ وإن أحرم بها قبل أشهر الحج إذ أتمها في أشهره _.

والرابع: أن يقدم العُمرة على الحج، فإن قدم الحج ثم أحرم بالعُمرة بعد فراغه منه في عامه ذلك فليس بتمتع.

والخامس: أن ينشئ الإحرام بالحج بعد فراغه من العُمرة وإحلاله منها، فيإن كان بخلاف ذلك كان قارنًا على ما قدمناه من بيان الإرداف، ولم يكن متمتعًا.

والسادس: أن يكون وطنه غير مكة من سائر الآفاق من الحرم أو الحل، فإن كان من

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٣٨٥).

٧ ـ كتاب المناسك ٧

مكة نفسها فليس بمتمتع، هذا جملة القسول في حصر شروطه، فإذا ثبت بما ذكرناه بيان صفة القران والتمتع، فالإفراد هو الإحرام العارى عن صفاتهما، ونحن ندل على جميع ذلك.

فصل

وإنما حصرنا قسمة الإحرام على هذه الأقسام الثلاثة، لأنه لا يتوهم خلوه من أحدها ولا يتصور وقوعه على وجه زائد عليها ولا ورود شرع بذلك كاف في الاستدلال عليه.

فصل

وإنما قلنا: إن القران جائز لفعل الصحابة والسلف له، وإجماعهم على جوازه من غير خلاف بينهم فيه (١).

فصل

وإنما قلنا: إنه يجمع بين العُمرة والحج في إحرام واحد، لأن ذلك فائدة وصفه بأنه قران، ولأنه لو أفرد كل واحد منهما بإحرام لم يكن قارنًا، وكان لكل عبادة حكم نفسها في استغنائها عن الأخرى.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يزيد على فعل المفرد خلافًا لأبى حنيسفة فى قوله: إن عليه طوافين وسعيين (٢) لقوله على لله عنها: (طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك)(٢)، وروى إسماعيل بن إسحاق (يجزيك)(٤)، وهذا نص لأن عند أبى حنيفة لا يقع به إجزاء ولا كفاية، ولأته نسك يؤتى به فى الحج والعُمرة معًا، فوجب أن يكتفى القارن منه بواحد، أصله: الحلاق، ولأن العُمرة لو كانت لا تدخل

⁽١) انظر المغنى لاين قدامة (٣/ ٢٣٢).

⁽٢) قال المرغيناني: (فإذا دخل مكة ابتداً فطاف بالبيت سبعة أشواط يرمل في الشلاث الأول منها ويسعى بعدها بين الصف والمروة وهذه أفعال العمرة ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة أشواط ويسعى بعده) انظر الهداية (١/١٦) الاختيار للموصلي (١٢/١).

⁽٣) أخرجه مسلم في الحج (٢/ ٨٧٩) ح (١٢١١ / ١٣١١) ، وأبو داود في المناسك (٢/ ١٨٧) ح (١٨٩٧)، وأحمد في المسند (٦/ ١٣٩) ح (٢٤٩٨٥).

⁽٤) أخرجه مسلم في الحج (٢/ ٨٨٠) ح (١٢١١/١٣٣) بلفظ (يجزي عنك... إلخ).

فى أفعال الحج لم يجز الجمع بينهما لأن كل عبادتين لا تتداخلان فالجمع بينهما غير جائز كالصلاتين والحجتين، فلما أجاز الجمع بينهما علمنا أنهما تتداخلان كالطهارة.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا قـتل صيـدًا كفاه جـزاء واحد، وكـذلك قدية واحـدة فى التطيب واللباس والحلق وغيره من ممنوعات الإحرام، وهدى واحد للفساد خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن عليه فى كل ذلك جزائين وفديتين (١).

والأدله هاهنا مفروضة في جزاء الصيد وما عداه يلحق به بالإجماع على أنه لا فرق بينهما لقوله تعالى: ﴿ومن قتله منكم متعمداً فجزاء﴾ [المائدة: ٩٥]، فأوجب على قاتل الصيد جزاء واحد، ولم يفرق بين أن يكون قارنًا أو مفردًا، ولأنهما حرمتان لو انفردت كل واحدة منهما بقتل الصيد فيها للزمه الجزاء لها، فإذا اجتمعتا كفاه لها جزاء واحداً، أصله: المحرم إذا قتل صيداً في الحرم، ولأنه إحرام واحد، قتل فيه صيداً واحداً فلزم فيه جزاء واحد كإحرام المفرد.

فصل

وإنما قلنا: إنه يكون على الوجهين اللذين ذكرناهما، لأن ذلك مروى عن السلف على هذا الوجه دون غيره فقصرناه لذلك عليه، ووجه القول بأن ذلك له ما لم يشرع في بعض الطواف، فإن شرع في شيء منه فقد فاته القران إن كان شروعه فيه على وجه يستحق إتمامه على ذلك الوجه، فليس له نقله إلى غيره لأن في ذلك نقصاً لما أوجبه على نفسه ونقصاً مما ألزم نفسه إكسماله، وذلك غير جائز، ويفارق الطواف الإحرام لأن الإحرام ابتداء يراد لما بعده، فإذا لم يشرع في مقصوده وسع له أن يقصر إرادته به على أحدهما أو عليهما.

فصل

ووجه القول بأن ذلك له ما لم يكمل طوافه وركوعه، فلأن الطواف ما لم يكمل فلم يتقرر حكمه ولم يأت بركن من أركان العمرة فلم يمنعه ذلك من إضافة الحج إليها، فإذا

⁽۱) قال المـوصلى: (وكل ما على القسرد فيـه دم على القارن فـيه دمـان لانه جناية على إحرامـين) الاختيار (١/ ٢٢٢) الهداية للمرغيناني (١/ ١٩٠).

فرغ من الطواف [لم يكن له ذلك لأن السعى قد لزمه عقيبه على الوجه الذى فعل عليه الطواف] (١) ، فليس له نقله إلى غيره، فأما إذا طاف ولم يركع فيكره له ذلك لأن الركوع لا تصاله بالطواف ومنع تراخيه عنه وتبعه له كأنه جزء منه.

وليس كذلك السعى لأنه وإن جمع هذه الأمور، فله حكم في نفسه في الوجوب وكونه ركنًا فهو في هذا المعنى مساو للطواف غير تابع، فإن فعل لزمه لأن الطواف قائم بنفسه في الحقيقة عدا الركوع بخلاف بعض أشواطه، ووجه القول بأن له ذلك ما بقى عليه شيء من عمل العمرة من بعض الطواف أو السعى هو أنه أردف الحج على عُمرة قد أحرم بها ولم يتحلل منها، فكان قارنًا، أصله: إذا أردفه قبل الطواف.

فصل

فإذا قيل: تلزمه حجة بعد الفوات، فلأنه أردف حجًا على عُمرة ولم يتحلل منها فتضمنه هذا الإرداف نسكين: أحدهما: الحج على نفسه، والآخر: تداخل العملين، فلما لم يصح تداخل العملين بطل الإرداف، ولم يبطل الإيجاب لأن بطلان غرضه لا يوجب بطلان أصله ألا ترى أن من أحرم لحج ثم فاته لم يجز أن يسقط عنه عمل العمرة لفوات غرضه، وإذا قلنا: إنه لا يلزم فلأنه أردف إحدى العبادتين على الأخرى على وجه لا يصح له، فلم يلزمه حكم يفعله، أصله: إذا أردف حبجًا على حج أو عمرة على عمرة على عمرة أو عمرة أو عمرة على حج.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا أردف عُمرة على حج، فإنه لا يلزمه ولا يكون قارنًا لانه لا يستفيد بهذا الإرداف زيادة فعل إذ لا يفيد هذا الإرداف شيئًا لم يكن عليه بالإحرم الأول، فلم يكن له معنى.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا أردف حجًا على حج أو أحرم بحجتين معًا، فلا يلزمه خلافًا لأبى حنيفة (٢) للمعنى الذي ذكرناه، وهو أنه لا يستفيد به شيئًا ولا يتسع الوقت لأدائهما فعلاً

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) قال ملك العلماء الكاساتي: (إذا أحرم بحجتين معًا أو بعمرتين معًا قال أبو حنيفة وأبو يوسف: لزمتاه جميعًا وقال محمد: لا يلزمه إلا إحداهما) انظر بدائع الصنائع (٢/ ١٧٠).

فلم يلزم، ومتى فعل ذلك كان محرمًا بواحدة منهما.

فصل

ووجه قول مالك: إن القارن من أهل مكة لا دم عليه لأن لم يلزمه فى الأصل سفران، فيسقط أحدهما فيلزمه الدم لذلك، وهذا المعنى هو الأصل فى لزوم الدم على القارن، ووجه قول عبد الملك: أنه قد أسقط أحد العملين أتى بأحدهما وهذا يستوى فيه المكى وغيره، وبذلك فارق المتمتع لأن ما له وجب الدم على غير المكى معدوم فى المكى وهو تمتعه بإسقاط أحد السفرين.

فصل

وإنما شرطنا فى المتسمتع أن يجمع بين العُمرة والحج فى سفسر واحد، لأن ذلك هو المعنى الذى له سمى متمتعًا، وهو تمتعه باسقاط أحد السفرين لأنه كان عليه فى الأصل أن ينشئ سفرًا للحج وسفرًا للعمرة فلما جسمع بينهما فى سفر واحد ترفه بذلك، وتمتع بإسقاط أحدهما فلزمه الدم بذلك.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا رجع إلى أفقه^(۱) أو مثله فى البعد ثم حج من عامه، فليس بمتمتع خلافًا لما يحكى عن الحسن^(۱) لأن ما قلناه مروى عن ابن عسمر، ولا مخالف له، ولأنه لم يحصل منه تمتع لأنه قسد أتى بالسفرين على ما كان عليه فى الأصل، ومجرد فعل العُمرة فى أشهر الحج لا يكون تمتعًا إلا إذا كان تابعًا للترفه بالسفر.

فصل

وإنما راعينا في الرجوع أن يكون إلى أفقه أو إلى مثله في البعد خلافًا للشافعي في قوله: إنه إذا رجع إلى الميقات وأحرم بالحج لم يكن متمتعًا (٣)، لأن التمتع هو الترفه

⁽١) يقصد به الأفق للحــاج وهو الناحية التى أتى منها ويختص فى باب الحج بالبــعد وكون الناسك بينه وبين مكة مسافة تزيد على مسافة القصر .

⁽٢) قال ابن أبي عمر المقدسى: (قال الحسن: هو متمتع وإن رجع إلى بلده واختاره ابن المنذر لعموم الآية) انظر الشرح الكبير للمقدسي الحنيلي (٢/١٢٣) ط/ دار الفكر.

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٤٧). المهذب للشيرازي (١/١١).

بإسقاط أحد السفرين، فيحب أن يعتبر موضع السفر، فإن وجد مترقًا فيه بإسقاط أحدهما، فقد وجد فيه معنى التمتع [وقد علمنا أن البغدادى إذا أحرم بالعُمرة فى أشهر الحج وحل منها ثم خرج إلى ذات عرق أو إلى الطائف أو غيرها ثم أحرم فلم يزل عنه الترفه والتمتع [(۱))، لأنه قد جمع بين العُمرة والحج فى سفر واحد، وأن هذا القدر لا تأثير له فى المشقة عندما كان عليه فى الأصل فصح ما قلناه.

فصل

وإنما شرطنا أن يحج من عامه لأن ذلك [مبنى على أن يجمع بين العمرة والحج فى أشهر الحج، فهذا لا يكون إلا إذا كان فى عام واحد لأنه إذا كان فى عامين لم يكن معتمرًا فى أشهر الحج الذى أتى به.

فصل

وإنما شرطنا أن يأتى بالعُمرة فى أشهر الحج لأن ذلك] (٢) معنى التمتع، ولأن أصل الرخصة به تعلقت وهى إيقاع العُمرة فى أشهر الحج الذى هو أولى بها لأن العرب كانت ترى ذلك تجوزا، ولذلك راجعوه على لا أمرهم أن يحلوا بعمرة (٢) وإن ثبت ذلك تعلق وجوب الدم بهذه الرخصة.

فصل

وإنما لم يشترط أن يستدئ الإحرام بها فى أشهر الحج خلافًا للشافعى فى أحد قوليه (٤)، لأن فعل العُمرة فى أشهر الحج حاصل منه، كما لو ابتدأ الإحرام بهما فى أشهر الحج، ولأن الغرض ليس هو استيفاء جميع عملها، وإنما هو عمل غير الحج فى أشهره سواء كان جميع العبادة أو بعضها.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) أخرجه البسخارى : في الحج (٣/ ٨٨٥) ح (١٦٥٠) ، ومسلم : في الحج (٣/ ٨٨١) ح (١٢١٢/١٣٧).

⁽٤) قال النووى: (فلو أحرم بها قبل أشهره وأتى يجميع أفعالها فى أشهره ثم حج فقولان. أظهرهما نصه فى الأم: لا دم، والثانى: نصه فى القديم «والإملاء» يجب اللم وقال أبسن سريج: ليست على قولين بل على حالين). انظر روضة الطالبين (٤٨/٣) والمهلب للشيرازى (١٠١/١).

وإنما شرطنا أن يقدم العُمرة على الحج لقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَمْتَع بِالْعُمرة إلى الحج ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فيبدأ بالعُمرة في الفعل، ولأن من شرط التسمتع أن يجمع بينهما في أشهر الحج، وذلك يتضمن تقدم العُمرة لأن فراغه من الحج هو بتقضى شهره إن قلنا: إن أشهر الحج تنقضى بعد العشر، وإن قلنا: إنها إلى آخر ذي الحجة فلأن الرُخصة تعلقت بأن يأتي بالعُمرة في أشهر الحج في الوقت الذي هو أولى أن يحرم فيه بالحج، وهذا لا يتصور بعد الفراغ فلذلك قلنا: إنه لا بد من تقديمها على الحج.

فصل

وإنما شرطنا أن يحل منها ثم ينشئ إحرامًا بالحج لوجوب الفصل بين صفة التمتع والقران وليس ذلك إلا بالفصل بين الإحرام بهما، لأنه إن أحرم بهما معًا أو أردف الحج على العُمرة صار قارنًا وزال الفصل بينهما.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون من غير أهل مكة لقوله تعالى: ﴿ لَمْ لَمْ يَكُنُ أَهِلُهُ حَاضَرَى السَّجِدُ الحَرامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وهذا نص، ولأن التمتع ما خوذ من الترفه بإسقاط أحد السفرين، وذلك لا يتصور إلا في غير المكي.

فصل

وإنما قلنا: إن حاضرى المسجد الحرام هم: أهل مكة نفسها دون من عداهم خلاقًا لأبى حنيفة [في قوله: من كان دون المواقبت إلى مكة (۱)، وللشافعي في قوله: إنهم من كان من الحرم على مسافة لا يقتصر فيها الصلاة (۲) ولغيرهما] (۱) في قوله: إنهم أهل الحرم (١)، لقوله تعالى: ﴿ لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ [البقرة: ١٩٦]،

⁽١) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ١٧١) الاختيار للموصلي (١/ ٢١٠).

⁽٢) قال الإمام النووى: (حاضرى المسجد الحرام هم من مسكنه دون مساقة القصر من الحرم. وقيل: من نفس مكة) روضة الطالبين (٤٦/٣) مجموع شرح المهذب (٧/ ١٧٢).

⁽٣) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٤) روى ذلك عن مجاهد وطاوس ذكره ابن أبي عمر المقدسي في الشرح الكبير (٢/ ١٢٣).

٧ ـ كتاب المناسك ٧ ـ كتاب المناسك

وحاضر الشيء لا يحتاج إلى تكلف مسير إليه من قطع مسافة للحصول فيه، وذلك مقصور على أهل مكة فقط، ولأن كل موضع ليس بمكة فأهله لا يوصفون بأنهم حاضروا المسجد الحرام كالمدينة والعراق.

فصل

وإنما قلنا: إن التمتع جائز لقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَمْتَع بِالعُمْرة إلى الحَج فَمَا استيسر مَن الهدى ﴾ [البقرة: ١٩٦٦]، ولأن الصحابة رضوان الله عليهم تمتعوا وقرنوا وأفردوا(١)، واختلف في حج النبي ﷺ، وإن كان الظاهر أنه أفرد(١).

فصل

ويجوز للمكى خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: ليس له ذلك (٢٢) لعموم الظاهر، ولأن كل من جاز له الإفراد جاز له التمتع والقران، أصله: غير المكى وقد دللنا أنه لا دم عليه خلافًا لأبى حنيفة.

فصل

فإذا ثبت ما ذكرناه فالإفراد أفضل من التمتع والقران والتمتع أفضل من القران، وإنما قلنا: إن الإفراد أفسضل من الأمرين خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إنهما أفضًل منه (أ)، ورواية وللشافعي في قوله: إن التمتع أفضل من الإفراد (٥)، لأن النبي على أفرد بالحج (٦)، ورواية عائشة رضى الله عنها أرجح من رواية غيرها، ولأن الأفضل أن يؤتى بالعبادة منفردة بنفسها من غير خلط لها بغيرها، ولأن القران والتمتع يتضمنان من الرخص ما يوجب

⁽۱) أخرجه البخارى : في الحج (٣/ ٤٩٢) ح (١٥٦١) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٨٧١) ح (١٢١١/١١٤).

⁽٢) تقلم تخريجه.

 ⁽٣) قال المرغينانى: (وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وإنما لهم الافراد خاصة) الهداية (١/ ١٧١)
 الاختيار للموصلى (١/ ٢١٠).

⁽٤) النَّظر الاختيار (١/ ٩ - ٢ - ٢١١) الهداية للمرغيناني (١٦٩/١).

 ⁽٥) قال النووى: (وأفضلها الإفراد ثم التمتع ثم القران هذا هو المذهب والمنصوص فى عامة كتبه وفى
قول: التمتع أفسضل ثم الإفراد وحكى قول: أن الأفضل الإفراد ثم القران ثم الستمتع وقال المزنى
وابن المنذر وأبو إسحاق المرورى: أفضلها: القران). روضة الطالبين (٣/ ٤٤).

⁽٦) تقلم تخريجه.

النقص والجبران من إيقاع العُمرة في أشهر الحج والترفه بإسقاط أحد السفرين وجعل الفعلين واحدًا، وكل ذلك نقص يوجب جبرانًا، والعبادة التي لا نقص فيها ولا تحتاج إلى جبران [أفضل مما خالفها.

فصل

وإنما قلنا: إن الدم الواجب بالــــتمــتع والقِران جبــران](۱)، لأنه دم يخــتص وجــوبه بالإحــرام فوجب أن يكون لنقص وجــبران، أصله: دم الجــزاء ونسك الأذى، ولأنه دم يجب بترك الميقات، وكان كالدم على من جاوز الميقات.

فصل

وإنما قلنا: إن التمتع أفضل من القران لأنه يأتى بالعملين على تمامهما، ولأن المعانى المرجبة للدم فى القران أكثر منها فى التمتع، وكلما قل ما يقتضى المنقص كان العمل أفضل.

فصل

إذا ثبت ما ذكرناه أن التمتع والقران نقص في الإحرام، فالدم واجب بها لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمْتَعُ بِالْعُمُورَةُ إِلَى الحَجِ، فَمَا استيسر من الهدى ﴿ [البقرة:١٩٦]، (وقالت عائشة رضى الله عنها: أهدى رسول الله عنها: أهدى رسول الله عنها:

فصل

وهذا الدم هدى لقوله تعالى: ﴿فما استيسر من الهدى﴾ االبقرة:١٩٦١)، ولا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم خلاقًا للشافعي (٢)، لأنه ﷺ ساق هديه من الحل إلى الحرم فوقف به بعرفة ثم أدخله الحرم ونحره (٤)، وقال: «خذوا عنى مناسككم» (٥)، ولأن اسم

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽۲) أخرجه البخارى : في الحج (۲/ ٦٤٣ ـ ٦٤٣) ح (١٧٠٩) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٩٥٦) ح (١٣١٩/٣٥٧).

⁽٣) روضة الطالبين للنووى (٣/ ١٨٧). مغنى للحتاج (١/ ٥٣٠).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

الهدى مأخوذ من الهدية والإهداء، فيسجب أن يهدى من غير الحرم إلى الحرم، ولأن المحرم لما كان يجمع فى إحرامه بين الحل والحرم، فكذلك فى هديه لأن الهدى له محل كما أن الإحرام له محل.

فصل

ولا يجوز نحر هدى التمتع والقران قبل يوم النحر خلافًا للشافعي(١) لقوله تعالى:
﴿ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ﴾ [البترة:١٩٦]، وقد ثبت أن الحلاق لا يجوز قبل يوم النحر، فدل على أن الهدى لا يبلغ محله إلا يوم النحر والظاهر لاستخراق الجنس وقوله ﷺ: ﴿لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عُمرة الله على ذلك لأنه وقت لا يتحلل فيه كما قبل الإحرام.

فصل

وإن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع لورود النص بذلك، ووقت الصوم من بعد الإحرام بالحج إلى يوم عرفة خلافًا لأبى حنيفة فى قوله أن يصوم عقيب إحرامه العُمرة (٢)، لقوله تعالى: ﴿فَمَن تَمْتَع بِالعُمرة إلى الحج﴾، ومن لم يحرم بالحج فليس بمتمتع، ولأن قوله فى الحج يقتضى أن يكون بعد التلبس بالحج، ولأنه صوم علق وجوبه بشرط فلم يجز تقديمه قبل وجود شرطه، أصله: الكفارة، ولأنه جبران للتمتع كالهدى.

فصل

فإن فاته ذلك كله صام أيام منى، وقد ذكرناه فى كتاب الصوم، وإن فاته صوم أيام منى صام بعدها قضاء، خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه لا يصومها ويشتر الهدى فى ذمته (٤) لأنه صوم واجب فجاز أن يفعل أداء وقضاء، أصله: صوم رمضان وكفارة

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ١٨٧) مغنى المحتاج (١/ ٥٣٠).

⁽۲) آخرجه البخاری: الحبح (۳/ ۸۸۰) ح (۱۲۰۱) ، ومسلم: الحبح (۲/ ۸۷۹) ح (۱۲۱۱/۱۳۰).

⁽٣) انظر الاختيار للموصلي (٩/١ - ٢) الهداية للمرغيناني (١/ ١٧٠).

 ⁽٤) قال المرغـيناني: (ولا يؤدى بعدها لأن الصـوم بدل والأبدال لا تنصب إلا شرعًا والنص خـصه
 بوقت الحج وجواز الدم على الأصل وعن عمر رضى الله عنـه أنه أمر فى مثله بذبح الشاة فلو =

الظهار، ولأن الصوم معنى يسقط به ما لزم بتمتعه فلم يمتنع فعله بعد خروج وقته، أصله: الهدى، لأنه لو أخره عن وقته للزمه نحره بعد الوقت.

فصل

وإذا عدم الهدى فيصام يومًا أو يومين ثم وجده استحببنا له أن يهدى، فإن مضى على صومه جاز خلافًا لأبى حنيفة فى قبوله: أن يهدى إذا وجده قبل الفراغ من الثلاثة وأنه يمضى على صومه إذا وجده فى صوم السبعة (۱۱)، لأنه بدل تلبس به عند عدم المبدل مقصود فى نفسه، فلم يلزمه الخروج منه بوجود المبدل اعتبارًا بوجوده بعد الدخول [فى صوم السبعة وتقييده احترازًا من وجود المتيمم الماء قبل الدخول فى آ(۱) الصلاة.

فصل

ويصوم السبعة إذا رجع إلى أهله لقوله تعالى: ﴿وسبعة إذا رجعتم﴾ [البقرة: ١٩٦] وذلك عندنا رخصة، فإن صامها في الطريق أجزاه، خلافًا للشافعي في أحد قوليه (٣)، لقوله تعالى: ﴿وسبعة إذا رجعتم﴾ [البقرة: ١٩٦]، فوجب تعليقه بأول الرجوعين، ولأن إضمار الرجوع إلى الحج أولى لأنه منطوق به، ولأنه فسرع من أفعال الحج كما لو رجع إلى أهله.

فصل

إذا ساق فى العُمرة هديًا تطوعًا، ثم أحرم بالحج، فأراد أن يجعله عن قرانه، فقد اختلف قوله فيه، والصحيح أنه لا يجزيه لأنه قد وجب بالتقليد والإشعار ولم يبق فيه إلا النحر فلم ينقل عن أصله.

⁼ لم يقسلر على الهدى تحلل وعليه دمان دم التسمت ودم التحلل قسبل الهدى). انظر الهسلاية للمرغيناني (١٦٨/١).

⁽۱) قال الكاسانى: (ولو وجد الهدى قبل أن يشرع فى صوم ثلاثة أيام أو فى خلال الصوم أو بعد ما صام فوجده فى أيام النحر قبل أن يحلق أو يقصر يلزمه الهدى ويسقط حكم الصوم عندنا). انظر يدائم الصنائع (٢/ ١٧٤).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽٣) قال الإمام النووى: (وهل يجوز في الطريق إذا توجه إلى وطنه فيه طريقان. المذهب: لا يجوز،
 ويه قطع العراقيون. والثاني وجهان أصحهما: لا يجوز) روضة الطالبين (٣/ ٥٤) مغنى المحتاج
 (١٧/١٥).

باب

يستحب للداخل إلى مكة مـحرمًا أن يدخل من كداء (١) الثنية التي بأعلى مكة، وأن يخرج منها لأن رسول الله ﷺ كذلك فعل في دخوله وخروجه (٢).

مسألة

إذا دخل مكة بدأ بالمسجد فيستلم الحجر بفيه إن قسدر، فإن لم يقدر وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير تقبيل، وإنما قلنا ذلك لما روى: «أنه عليه كان إذا دخل مكة لم يلو ولم يعرج دون المسجد» (٣).

وإنما استحببنا البداية بالشروع في الطواف على كل شيء لأنه تحية للبيت كما أن الركوع قبل الجلوس تحية لسائر المساجد، ولأنه على كان يفعل، وإنما قلنا: يبدأ باستلام الحجر لما روى جابر وابن عمر أنه على بدأ بالحجر فاستلمه (أ)، ولأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قبل الحجر وقال: (إني لأقبلك وإني لأعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر ولكني رأيت رسول الله على يقبلك (أ).

وإنما قلنا: إنه إذا لم يقدر وضع يده عليه [ثم وضعها على فيه ليكون ذلك عوضًا من التقبيل، ولأنه روى ذلك عن جماعة من الصحابة(٢).

 ⁽١) الكداء: اسم لعرفات أو جبل بأعلى مكة ودخل النبى على مكة منه، وجبل أخر يقرب عرفة
 وكدى بالضم جبل مسفلة مكة على طريق اليمن) انظر القاموس المحيط (٣٨٢/٤).

⁽۲) أخبرجه البيخبارى : في الحج (۲/ ٥١٠) م (١٥٧٦) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٩١٨) ح (١٢٥٧/٢٢٣) .

⁽٣) أخرجه البخاري في الحج (٣/ ٥٥٧) ح (١٦١٤ _ ١٦١٥) ، ومسلم في الحج (٢/ ٦٠١) ح (١٩٠/ ١٢٣٥).

⁽٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٥٥) من حديث أبي جعفر عن جابر وله شاهد من حديث ابن عمر الذي في الصحيحين، انظر تلخيص الحبير (٢٦٣/٢ ـ ٢٦٣)) ح (١٥).

⁽٥) أخرجه البخارى في الحج (٣/ ٥٥٥) ح (١٦١٠) ومسلم في الحج (٢/ ٩٢٥) ح (١٢٧/٢٤٨).

⁽٦) أخرجه مسلم في الحج (٢/ ٩٢٤) ح (٢٤٦/ ١٢٦٨).

يبدأ بالطواف من الركن الأسود والبيت على يساره فيطوف سبعة أشواط، الثلاثة الأولى منها خبب^(۱) والأربعة مشى، وكلما مر بالركن الأسود قبله إن قدر وإلا وضع يده عليه أن على ما ذكرناه، ولا يستلم اليمانى ولكن يضع يده عليه ثم يضعها على فيه، فإن طاف منكسًا^(۱) فلا يجزيه.

فصل

وإنما قلنا: يبدأ الطواف من الركن الأسود لأن رسول الله على كمذلك فعل به فاستلم الركن ثم رمل(٤).

فصل

وإنما قلنا: إنه يطوف والبيت على يساره لأن رسول الله على كذلك فعل (٥)، فإن طاف منكسًا فلا يجزيه خلافًا لأبى حنيفة (١)، لأنه على طاف والبيت على يساره غير منكوس، وقال: (خلوا عنى مناسككم)(٧)، ولأنه نسك مبنى على الحركة والتكرار، فلم يجز منكسًا كالسعى.

فصل

وإنما قلنا: إنه يطوف سبعة أشواط، لأن النبى ﷺ كـذلك فعل (٨)، وهذا بما نقلته الأمة بالعمل، ولأنه نسك مبنى على الحركة والتكرار، فكان سبعًا كالسعى.

⁽١) هو ضرب من العدو أو كالرمل. القاموس للحيط (٩٩/١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) التنكيس: قلب الشيء على رأسه ويقصد به هنا أن يطوف والبيت على يمينه.

⁽٤) أخـرجــه مـــــلم فى الحج (٢/ ٨٨٦) ح (١٢١٨/١٤٧)، وأبو داود فــى المناسك (٢/ ١٨٩) ح (١٩٠٠) وابن ماجه فى المناسك (٢/ ٢٢ / ١) ح (٣٠٧٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

 ⁽٦) قال الموصلي: (والتيامن واجب وهو أن يسأخذ في الطواف عن يمينه من باب الكعبة حتى لو طاف منكوسًا أو اكتره أعاد ما دام بمكة فإن لم يعد فعليه دم) الاختيار (٢٠٣/١).

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) تقدم تخريجه.

وإذا ترك شيئًا من أشواطه فلا يجزيه ولا ينوب عنه الدم خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه إذا ترك أكثرها لم يجزه وإن ترك أقلها ثلاثة فلونها أجزاه وجبره بالدم^(۱)، لأنه على طاف سبعًا رمل ثلاثًا ومشى أربعًا^(۲)، وقال: «خذوا عنى مناسككم)^(۲)، ولأنه نقص من الأشواط السبعة كما لو اقتصر على ثلاثة.

فصل

وإنما قلنا: إن الثلاثة الأولى خبب والباقية مشى لأنه ﷺ كذلك فعل⁽¹⁾. وروى مثله عن أبى بكر وابن مسعود وغيرهم⁽⁰⁾.

وذكر ابن عباس السبب فى ذلك فقال: «قدم رسول الله على مكة فقال المشركون: إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب ولقوا منها شرا، فأطلع الله تعالى نبيه على ذلك فأمرهم أن يرملوا الأشواط الثلاثة ولم يأمرهم بالأشواط كلها إبقاء عليهم، فلما رأوهم قالوا: هؤلاء الذين ذكرتم أن الحمَّى نهكتهم هؤلاء أجلد مناه(").

وإنما قلنا: إنه يستلم الحجر كلما مر به، لما روى: «أنه الله كان يفعل ذلك في طوافه كلما مر على الركن»(٧).

فصل

ولا يجزئ الطواف إلا بطهارة خــلاقًا لأبي حنيفة(٨)، لقوله ﷺ: ﴿الطُّـوافُ بِالبِّيتُ

⁽١) قال المرغيناني: (لأن النقصان يترك الأقل يسير فأشبه النقصان بسبب الحدث فتلزمه شاة فلو رجع إلى أهله أجزأه أن لا يعود ويبعث بشاة) الهداية (١/ ١٧٩) الاختيار (٢/ ٢٠١).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) انظر البيهقي في الكبرى (١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤).

⁽٢) أخرجه البخارى في الحج (٣/ ٥٤٨ - ٥٤٩) ح (١٦٠٢) ومسلم في الحج (٢/ ٩٢٣) ح (١٢٦٦/٢٤٠).

⁽٧) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٤٥٦).

 ⁽٨) قال المرغيناني: (ومن طاف طواف الزيارة محلكًا فعليه شاة لأنه أدخل النقص في الركن فكان =

صلاة إلا أن الله تبارك وتعالى أباح فيه النطق (۱۱)، وقالت عائشة رضى الله عنها: كان رسول الله على إذا أراد أن يطوف توضأ ثم طاف (۱۲)، وفي حليثها قالت: قدمت مكة فشكوت ذلك إلى رسول الله على فقال: «افعلى ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري (۱۲)، وفي حديث صفية أنها حاضت، فذكر ذلك لرسول الله على فقال: «أحابستنا هي ؟، قيل: إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذن» (۱۶) ولأنها عبادة مختصة بالبيت فلم تجز إلا بطهارة كالصلاة.

فصل

ولا يجزئ الطواف داخل الحجر ، خلافًا لأبى حنيفة (٥) لقوله على : «الحجر من البيت» (١) ، فإذا ثبت أنه من البيت لم يجزه أن يطوف فيه لقوله تعالى: ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ [الحج: ٢٩] وذلك يقتضى استيفاء جميعه، ولأنه على طاف خارج الحجر (٧)، وقد قال: «خذوا عنى مناسككم» (٨)، واعتباراً بالطواف داخل البيت.

فصل

إذا أتم الطواف ركع عند المقام ركعتين، وهما سُنَّة مؤكسدة إن تركهما أتى بهما، فإن

⁼ افحش من الأول فيجبر بالدم وإن كان جنبًا فعليه بدنة والأفضل أن يعيد الطواف ما دام بمكة ولا ذبح عليه وفي بعض النسخ وعليه أن يعيد والأصح أنه يؤمر بالإعادة في الحدث استحبابًا) الهداية للمرغيناني (١٧٩/١) بدائم الصنائع (١٢٨/٢).

⁽۱) أخرجه الترمذي في الحج (٣/ ٢٨٤) ح (٩٦٠) بلفظ: «الـطواف حول البيت مـثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فـلا يتكلمن إلا بخير، والحاكم في المستلوك (١/ ٤٥٩) واللفظ له.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) أخرجه البخارى : في الحج (٣/ ٨٨٥) ح (١٦٥٠) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٨٧٠) ح (١٢١١/١١١).

⁽٤) أخرجه السخارى : في الحج (٢/ ٦٦٣) ح (١٧٣٣) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٩٦٤) ح (١٢١١/٣٨٤).

⁽٥) انظر بدائع الصنائع (١/ ١٣٢)، الهداية للمرغيناني (١/ ١٨٠).

⁽٦) انظر البيهقي (٩/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٦٠).

⁽٧) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٦٠).

⁽٨) تقدم تخريجه.

عاد إلى بلده فعليه دم، ثم يستلم الحجر بعد الركعتين إن قدر، ثم يخرج إلى الصفا والمروة ترى البيت، فيكبر ويهلل ويدعو ثم ينحدر ماشيًا حتى ينتهى إلى المروة، فإذا ظهر عليها فعل مثل ذلك حتى يستوى سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة، وذلك ثمانى وقفات أربع على الصفا وأربع على المروة، فهذا صفة الطواف والسعى.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا فرغ من الطواف ركع لأنه على كذلك فعل (۱)، وعندنا أن الركعتين سنة مؤكدة لا تترك خلاقًا للشافعي في قوله: إنهما مستحبتان وليستا بسنتين (۲)، لقوله تعالى: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴿ البقرة: ١٢٥]، فروى جابر بن عبد الله: ﴿ الله على لما فسرغ من الطواف تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ [البقرة: ١٢٥] وصلى ركعتين (۲)، وروى: ﴿ أنه على طاف راكبًا فلما فرغ نزل وصلى خلف المقام) (٤)، وهذا يدل على تأكدهما لما لم يسصلهما على الراحلة، ولأن الطواف بالبيت من أركان الحج، فوجب أن يسكون من توابعه ما هو واجب وجوب سنة كالوقوف بعرفة، لأن من توابعه المبيت بالمزدلفة.

فصل

وإنما قلنا: إنه يعسود إلى الركن فيستلمه لما روى جابـر: «أنه على طاف فرمل ثلاثا ومشى أربعًا، ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فركع، ثم عاد إلى البيت،(٥).

فصل

وإنما قلنا: إنه يأتى بالسعى عقسيب الطواف والركوع، لأن رسول الله على فعل ذلك وأتى به على الصفة التى ذكرناها في سياق وحديث جابر(١٦).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر المهذب للشيرازي (١/ ٢٢٣) روضة الطالبين (٣/ ٨٨).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه البخارى : في الحج (٣/ ٥٥٢) ح (١٦٠٧) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٩٢٦) ح (١٢٧٢/٢٥٣).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقلم تخريجه.

والسعى ركن لا ينوب عنه دم خلافًا لأبى حنيفة فى قبوله: إنه واجب وليس بركن فينوب عنه الدم(١)، لأنه على سعى، وقال: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى»(٢)، ففيه أدلة:

أحدها: أن فجله على الوجوب وقد أتى به بيانًا قوله: «خذوا عنى مناسككم» (٣). والثاني: قوله: «اسعوا»، وهذا أمر فهو على وجوبه.

والثالث: قوله: «فإن الله كتب عليكم السعى»، وهذا من أبلغ ما يدل على فرضه، ولانه مشى ذو عدو سبع كالطواف، ولأن كل ركن في العمرة، فمإنه ركن في الحج كالطواف.

⁽١) الاختيار للموصلي (١/ ١٩٥) الهداية للمرغيناتي (١/ ١٨١).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقلم تخريجه.

باب

الطواف في الحج ثلاثة أطواف^(۱): طواف القدوم، وطواف الإنساضة، وطواف الصدر، وهو طواف الوداع، والسعى واحد يؤتى به عقيب طواف القدوم إلا أن يفوت فيؤتى به عقيب طواف الإفاضة، وطواف الإفاضة فيؤتى به عقيب طواف الإفاضة، وطواف الإفاضة فرض وطواف الوداع سنة.

وسنة طواف القدوم لمن جاء قادماً [إلى مكة] (٢) من غيرها دون من كان بها، فإذا فرغ منه ومن السعى، فإن كان عليه فى الوقت فضل خرج إلى منى يوم التروية، فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم مضى منها إلى عرفة وقطع التلبية بها بعد الزوال، فيبجمع بها مع الإمام الظهر والعصر ثم الوقوف، بحيث يقف الناس، والاستحباب أن يكون راكبًا، وبأى موضع شاء وقف سوى بطن عرنة (٢)، ويقف إلى أن تغرب الشمس ثم يمضى إلى مزدلفة، [ولا بد من جزء من الليل، فإن فاته ذلك فقد فاته الحج، وإن وقف جزءًا من الليل من أوله أو آخره، فقد أدرك الحج وقف نهاراً أو لا، فإذا أتى مؤدلفة] (عبيت بها بين صلاتى المغرب والعشاء، ثم يبيت بها أى موضع شاء عدا بطن محسر (٥)، فإنه لا يبيت به، ويحرك دابته فى المسير إذا انتهى إليه، ثم شاء عدا بطن محسر الصبح، فإن لم يبت فعليه دم ثم يأتى المشعر الحرام فيقف به ويدعو، ثم يدفع قبل طلوع الشمس إلى منى، وللإمام أن يقدم ضعفة أهله من مزدلفة إلى منى [ليلة] (٢) النحر.

وإذا جاء منى بدأ برمى جمرة العقبة راكبًا إن قدر فيرميسها وحدها ثم ينحر هديًا إن كان معه، ثم يحلق أو يقصر والحلاق أفضل، وإن قدم الحلاق على النحر أو النحر على الرمى فلا شيء عليه، وإن قدم الحلاق على الرمى فعليه دم، ثم يرجع إلى مكة فيطوف

⁽١) ثبت نى (ب) و (هـ) (اطوفة).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب)

⁽٣) بطن عرنة بعرفات وليست من الموقف. القاموس للحيط (٢٤٧/٤).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٥) مُحَسِّر: واد بين مزدلفة ومنى والطريق في وسطه. الثمر الداني (ص ٣٧٤).

⁽٦) ثبت في (ب) (قبل).

ويركع ثم يعود إلى منّى.

وأما المراهق^(۱) فيمضى على وجهه إلى عرفة فسيفعل ما وصفناه، وإذا طاف للإفاضة سعى عقيبه ولا دم عليه لترك طواف القدوم وإن تركه غير المراهق فعليه دم.

فصل

وإنما قلنا: إن الطواف ثلاثة لأن السنبي على والسلف بعده لم يأتوا بزيادة على ذلك إلا ما بينوا أنه تطوع مبتدأ لا تعلق له بفروض الحج ولا بسنته.

فصل

وإنما قلنا: إنه يسعى عقيب طواف القدوم لما رويناه من فعله على الذلك (٢٠)، فإن فاته سعى عقيب طواف الإفاضة (٢) فعليه دم لأن السعى لا يكون إلا عقيب طواف، ولتقرر الإجماع على ذلك.

فصل

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا فرغ من السعى خرج إلى منَى ليصلى بهما يوم التروية لما روى أنه على ذلك، رواه ابن عباس (٥٠)، وجابر (٢٠)، وأنس (٧٠).

⁽۱) قال أبو عبيد الله الأنصارى: (قال رحمه الله عن ابن عبد البر: المراهق من خاف فوات الوقوف إن طاف وسعى. وقال البساجى: من ضاق وقت إدراك وقوفه عنهما لما لابد له من أمره، وتأمل الفرق بين الرسمين) انظر شرح حدود ابن عرفة (۱/ ۱۸۲).

⁽۲) تقدم تخریجه.

⁽٣) زيادة ليست في الأصل يقتضيها سياق الكلام.

⁽٤) تقدم تخریجه.

⁽٥) أخرجه الترمذي في الحج (٢١٨/٣) ح (٨٧٩) والحديث فيه إسماعيل بن مسلم تكلموا فيه من قبل حفظه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽۷) أخرجه البخارى: الحج (۲/ ۹۸۲) ح (۱۲۵۲) ، ومسلم: الحج (۲/ ۹۵۰) ح (۳۳۲/ ۹۰۳).

وإنما قلنا: إنه يقطع التلبية بعرفة بعد الزوال خلاقًا للرواية الاخرى، ولمن ذهب إليها^(۱)، وهى أنه يقطع عند جمرة العقبة، لإجماع الصحابة عليه، وروى ذلك عن أبى بكر وعمر عثمان وعلى وابن عمر وعائشة وسعد وجابر وابن الزبير وأم سلمة رضى الله عنهم، وذكر مالك أنه إجماع أهل دار الهجرة (۱۱)، ولأن التلبية إجابة للنداء بالحج دعى إليه، فإذا انتهى إلى الموضع الذى دعى إليه، فقد انتهى إلى غاية ما أمر به، فلا معنى لاستدامتها.

فصل

وإنما قلنا: إنه يجمع بعرفة بين الظهر والعمر لما روى جابر أن النسبي على فعل ذلك (٢٠).

فصل

وإنما قلنا: إنه يتلو ذلك بالوقوف لورود الرواية بــذلك من حديث جابر^(٤)، وغيره، ولنقل الأمة إياه بالعمل^(٥).

فصل

وإنما استحببنا أن يقف راكبًا لأنه ﷺ وقف راكبًا على راحلته القـصواء^(١)، ولأن الركوب أعون على الوقوف وأمكن له في الدعاء وأروح من التعب.

فصل

وإنما قلنا: أن يقف أي موضع شاء سوى بطن عرنة لقـوله ﷺ: (عرفة كلها موقف

⁽۱) فمن ذهب إلى ذلك: (ابن مسعود وابن عباس وميمونة ويه قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير والنخعى والثورى والشافعي وأصحاب الرأي) المغنى (۳/ ٤٥١).

⁽٢) انظر الموطأ (١/ ٣٣٨).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثقدم تخريجه.

⁽٥) انظر المغنى لابن قدامة (٣/ ٤٢٥).

⁽٦) تقلم تخريجه.

وارتفعوا عن بطن عرفةًا(١).

فصل

وإنما قلنا: إنه يقف إلى الغروب لأنه على كذلك فعل (٢)، وإنما قلنا: إنه إن دفع قبل الغروب ولم يرجع في قف جرزاً من الليل ، فقد فاته الحج خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعي (١)، لما روى على (٥) وجابر (١) وأسامة (١) أنه على دفع حين غابت الشمس، ففيه دليلان: أحدهما: فعله، والآخر قوله: (خذوا عنى مناسككم، وروى عطاء عن ابن عباس عن النبي على قال: (من أدرك عرفة قبل الفجر فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة بليل، فقد فاته الحج، (١)، ولأنه لم يقف بعرفة جزءًا من السليل، وكان كالواقف قبل الزوال، ولأن النهار لو كان وقتًا للوقوف لاستوى أوله وآخره كالليل.

فصل

وإنما قلنا: إنه يمضى إلى مزدلفة فيجمع بها بين العشائين، لأن رسول الله على كذلك فعل (١)، رواه جابر (١١)، وأسامة (١١) وغيرهما، وهذا الجمع عندنا سنة مؤكدة، فإن صلى المغرب في وقستها بعرفة والعشاء في وقستها، فقد ترك السنة والاختيار ويجزيه

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) قال الموصلى: (وإن وقف مساعة بعد الزوال ثم أفاض أجزأه) الاختيار (١٩٨/١) الهداية للمرغيناني (١/١٦٤).

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٩٧) مغنى المحتاج (١/ ٤٩٨).

⁽۵) أخرجـه أبو داود فی المناسك (۲/ ۱۹۷) ح (۱۹۲۲) والترمــذی فی الحیج (۳/ ۲۲۳) ح (۸۸۵) وابن ماجه فی المناسك (۲/ ۱۰۰۱) ح (۳۰۱۰).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽۷) أخرجه أبو داود في المناسك (۱۹۸/۲) ح (۱۹۲٤).

⁽۸) أخرجه أبو داود في المناسك (۲۰۳/۲) ح (۱۹٤۹) والترمــذي في الحج (۲۲۸/۳) ح (۸۸۹) والنسائي في المخج (۲۲۸/۳) عاب (فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة).

⁽٩) تقدم تخريجه.

⁽۱۰) تقدم تخریجه.

⁽۱۱) تقدم تخريجه.

خلاقًا لأبى حثيفة فى قوله: إنه لا يجزيه (١)، لأنهما صلاتان سن الجمع بينهما فى وقت إحداهما، فلم يمنع ترك الجمع بينهما جوازهما، أصله: الظهر والعصر بعرفة.

فصل

وإنما قلنا: إنه يبيت بها لأن رسول الله على كذلك فعل (٢)، وإنما قلنا: إنه يبيت أى موضع شاء منها إلا بطن محسر لقوله على: «مزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر» (٢).

فصل

والمبيت بالمزدلفة سنة يجب بتسركها بغير عذر الدم، خلاقًا لأبسى حنيفة في قوله: لا شيء فيه (٤)، ولأنه ﷺ بات بها ولم يرخص في ترك ذلك إلا للضعفاء ورعاة الإبل(٥)، فوجب كونه مسنونًا.

فصل

وإنما قلنا: إنه يقف بالمسعر الحرام (١) فيدعو ثم يدفع عند الإسفار لقوله تعالى: ﴿وادْكروا الله عند المشعر الحرام ﴾ [البقرة:١٩٨]، وفي حديث جابر: (أنه ﷺ صلى الصبح ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام، فرقى واستقبل القبلة فحمد الله وكبره وهلله، ولم يزل واقفًا حستى أسفر جدًا ثم دفع قبل طلوع الشمس (٧)، وفي حديث آخر أنه قال: «كان أهل المسرك يدفعون بعد طلوعها حيث تعتم بها رءوس الجبال، وإنا ندفع

- (١) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ١٥٨) الاختيار للموصلي (١/ ٢٠٠).
 - (٢) تقدم تخريجه.
 - (٣) تقلم تخريجه.
- (٤) قال ملك العلماء: (ويسيت ليلة بمزدلفة لأن رسول الله على بات بها فإن مر بها مارا بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسيتًا وإنما لم يلزمه شيء لاته أتى بالركن وهو كينونشه بمزدلفة بعد طلوع الفجر لكنه يكون مسيتًا لتركه السنة وهي البيتوتة بها) انظر بدائع الصنائع (٢/ ١٥٥).
- (٥) أخرجه البخارى : في الحج (٣/ ٦١٤) ح (١٦٧٦) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٩٤١) ح (٤٠ ٣/ ١٢٩٥).
- (٦) جبل بالمزدلفة سمى بذلك لأن الجاهلية كانت تشعر هداياها فيه. انظر الثمر الداني (ص ٣٧٣).
 (٧) تقدم تخريجه.

قبل طلوعها هدينا مخالف هدى أهل الشرك والأوثان؛ (١).

فصل

وإنما أجزنا للإمام تقديم ضعفة أهله، وكذلك رعاة الإبل لإرخاصه على ذلك (٢)، ولأن فيه رفقًا بهم وتخفيفًا عنهم، وقال بعض أصحابنا: يحتمل أن يكون هذا الإرخاص بشرط الدم، والظاهر خلافه.

فصل

وإنما قلنا: إنه يأتى منى فيرمى جسمسرة العقبة، لما روى جسابر: «أنه على دفع من مزدلفة فذكر... إلى أن قال: حتى أتى الجمرة عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، وكل حصاة منها كحصاة الحلف (٣).

فصل

والمستحب أن يرميها من بطن الوادى ولا يرميها من فوقها، لما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه: أنه رمى الجمرة من بطن الوادى ثم قال: «والمدى أنزلت عليه سورة البقرة لقد رأيته يرمى ببطن الوادى الله عن عبد الله بن مسعود نحوه.

فصل

وإنما قلنا: ينحر هديًا إن كان معمه بعد الرمى، لأن رسول الله على كذلك فعل رمى الجمرة ثم نحر البدن(٥).

⁽۱) أخرجه البيهقى فى سننه (٥/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) ح (٩٥٢١) ويلفظ قريب منه أخرجه البخارى فى الحج (٣/ ٦٢٠ ـ ٢٠٢) ح (١٦٨٤). بلفظ (إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، ويقولون أشرق ثبير. وأن النبي على خالفهم، ثم أقاض قبل أن تطلع الشمس. حديث صحيح على شرط الشيخين. انظر نصب الراية (٣/٣).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه البخارى : في الحج (٢/ ٦٧٨) ح (١٧٤٧) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٩٤٢) ح (٥٠٣/ ١٢٩٦).

⁽٥) تقدم تخريجه.

وإنما قلنا: إنه إذا أتم حلق رأسه لأنه على حلق بعد أن نحر، رواه ابن عباس قال: لما رمى رسول الله على الجمرة أتى بنسكه فنحره ثم دعى الحلاق فقال: «ابدأ بالشق الأيمن»(١).

فصل

الحلاق نسك يثاب فاعله خلافًا لأحد قولى الشافعى أنه مباح بعد حظر وليس بنسك^(۲) لقوله تعالى: (التدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين لا تخافون (الفتح: ۲۷)، فوعدهم بدخولهم على هذه الصفة عتنًا عليهم بها، فدل على تعلق الفضيلة بها، وقوله على: (رحم الله المحلقين ثلاثًا)، قيل: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: (والمقصرين) وهذه المبالغة بتكرار الدعاء، فدل على الفضيلة، وقوله: (ليس على النساء حلاق وإنما عليهن التقصير) ولانه قول عمر وابنه (ولا مخالف لهما.

فصل

وإنما قلنا: إنه إن قدم النحر على الرمي أو الحلاق على السنحر جاز لما روى عبد الله

⁽۱) أخرجـه البخــارى فى الوضوء (۱/ ۳۲۸ ـ ۳۲۹) ح (۱۷۱) من طريق أنس، ومــــلم فى الحج (۹۷/۲) ح (۳۲۳/ ۱۳۰۵) من حــديث أنس، وأبــو داود فى المناسك (۲/ ۲۱۰) ح (۱۹۸۲) واللفظ له، والترمذى فى الحج (۲/ ۲۶۲) ح (۹۱۲) بنحوه.

⁽٢) قال الخطيب الشريبني: والحلق نسك على المشهور واقله ثلاث شعرات وفي الروضة الأظهر فيثاب عليه لأن الحلق أفضل من التقصير للذكر وقيل واجب، والثاني هو استباحة محظور لا ثواب فيه لأنه محرم في الإحرام فلم يكن نسكًا كلبس المخيط) مغنى المحتاج (٢/١٠) روضة الطاليين (٣/١).

⁽٣) أخرجه البخارى: في الحج (٢/ ٢٥٦) ح (١٧٢٧) ، ومسلم: في الحج (٢/ ٩٤٥) ح (١٣٠١ / ٢٠١١).

⁽٤) أخبرجمه أبو داود في الحج (٢/ ٢١٠) ح (١٩٨٥) والدارقطنى في سننه (٢/ ٢٧١) ح (١٦٥) والعاريخ والطبراني من حديث ابن عباس وإسناده حسن وقواه أبو حاتم في العلل والبخارى في التاريخ وأهله ابن القطان ورد عليه ابن المواق فأصاب .إنظر تلخيص الحبير (٢/ ٢٨٠) ح (٥٣).

⁽٥) انظر الموطأ للإمام مالك (٢٩٦/١).

ابن عمر: أنه ﷺ جاءه رجل فقال: يا رسول الله، لم أشعر، فسحلقت قبل أن أذبح فقال: «اذبح ولا حرج»، وجماءه آخر فقال: يا رسول الله لم أشعر نحرت قبل أن أرمى، فقال: «ارم ولا حرج»(۱).

فصل

وإنما قلنا: إنه إن حلق قبل الرمى فعليه دم خلاقًا للشافعي^(۲)، لقوله عز وجل ﴿ولا تُعلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهـدى محله﴾ البقرة:١٩٦١، ولأنه ﷺ رمى ثم نـحـر ثم حلق^(۲)، ولأنه حلق في إحرام منعقد لم يتحلل منه فأشبه قبل النحر.

فصل

وإن شاء حلق وإن شاء قصر والحالاق أفضل للظاهر⁽³⁾ ، والخبر⁽⁶⁾، وسنة النساء التقصير لقوله ﷺ: «ليس على النساء حلاق وإنما على النساء التقصير»، ولأنه شهرة فيسهن، والسنة إيعاب الرأس وأكثره، لما روى: «من عقص أو لبد فعليه الحلاق»^(۷)، والمعنى فيه تعذر الاستيفاء مع العقص^(۸)، والتلبيد⁽¹⁾، ولأنه حكم تعملق بالرأس فى الشرع عبادة كالمسح.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا فعل ذلك عــاد إلى مكة فأفاض ثم عاد إلى منى لقــوله عز وجل: وثم أفيضوا من حيث أفاض الناس﴾ [البقرة: ١٩٩]، ولأن رسول الله عليه كــذلك فعل،

⁽۱) آخرجه البخارى : في الحج (۲/ ٦٦٥) ح (۱۷۳٦) ، ومسلم : في الحج (۲/ ٩٤٨) ح (۱۳۰۲/۲۷۷).

 ⁽۲) قال الإمام النووى: (ولو حلق قبل الرمى والطواف. فإن قلنا الحلق استباحة محظور لزمه الفدية وإلا فلا على الصحيح) روضة الطالبين (۲/ ۱۰۲).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أى لظاهر آيات الحلاق كقوله تعالى: ﴿محلقين رءوسكم﴾.

⁽٥) الذي تقدم تخريجه والذي دعا فيه النبي ﷺ للمحلقين ثلاثًا وللمقصرين مرة واحدة.

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٢٢٠) ح (٩٥٨٦).

⁽٨) عقص شعره: أي ضفره وفتله، والعقيصة: الضفيرة. القاموس المحيط (٣٠٨/٢).

⁽٩) التلبيد: أن يجعل المحرم في رأسه شيئًا من صمغ ليتلبد شعره. القاموس المحيط (١/ ٣٣٥).

روى جابر أنه ﷺ نحر ثم ركب فأفاض إلى البيت ، وصلى بمكة الظهر الله والله والله والله والله والله والله والله والله عنها: «ثم رجع إلى مِنَى فمكث بها ليالى أيام التشريق (٢).

فصل

وإنما قلنا: إن المراهق يمضى إلى عرفة ويترك طواف القدوم، لأن ذلك عذر يسوغ له تركه مـتى تشاغل به خاف فـوات الحج ولا دم عليه، لأن ترك السنة مع العـذر جائز، وفى تركه لغير عذر الدم اعتباراً بسائر السنن المؤكدة.

فصل

جملة ما يرمى من حصى الجمار يوم النحر [وأيام منى] (٣) سبعون حصاة منها جمرة العقبة يوم النحر بسبع، وفى أيام منى كل يوم يرمى الثلاث بإحدى وعشرين حصاة كل جمرة بسبع، هذا لمن لم يتعجل فإذا تعجل رمى تسعًا وأربعين وسقط عنه رمى اليوم الآخر وهو إحدى وعشرين حصاة.

فصل

ولا يرمى الجمار أيام منى إلا بعد الزوال، خلافًا لأبى حنيفة فى إجازته ذلك فى ثالث أيام التشريق (٤) لما روى جابر قال: «رأيت رسول الله على يرمى يوم النحر ضُحَى، فأما بعد ذلك فبعد زوال الشمس (٥)، ورواه ابن عباس (١)، وعائشة (٧)، واعتباراً باليوم الأول والثانى.

⁽١) تقدم تخريجه.

 ⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٢٤١) ح (٩٦٦١) والحاكم في المستدرك (١/ ٤٧٧)، وقال
 الحافظ الزيلعي: صحيح على شرط مسلم وحسنه المنذري، انظر نصب الراية (٣/ ٨٣).

⁽٣) ثبت في (ب) (في أيام التشريق).

⁽٤) الاختيار للموصلي (٢٠٣/١)، الهداية للمرغيناني (١٦١/١).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) أخرجه الترمذي في الحج (٣/ ٢٣٤) ح (٨٩٨)، وقال: حديث حسن.

⁽٧) تقلم تخريجه.

المستحب أن يسرمى يوم النحر راكبًا وأيام منى ماشيًا، لأنه علي كذلك فعل (١)، ولا يقف عند جمسرة العقبة ويقف عند الأولى والشانية ، وكذلك فى حديث عائشة (٢)، وعبد الله بن عمرو(٢)، وروى عن عمر (٤)، وابنه (٥).

فصل

ولا يجزيه أن يرمى السبع رمية واحدة خلاقًا لأبى حنيفة (١٦)، لأنه على رماها سبع رميات، ولأن المستحق عليه أعداد الرمى به.

فصل

صفة التعجيل أن ينفر ثالث النحر بعد رميه ما لم تغب الشمس، فإذا فعل ذلك سقط عنه رمى الغد والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعجل فَى يومينْ فلا إِثْمَ عليه ومن تأخر فلا إثم عليه﴾ [البقرة:٢٠٣]، ولأنه عليه رخص فيه لرعاة الإبل فى البيتوتة (١) يرمون يوم النحر ثم يرمون الغد ليومين ثم ينفرون (١)، فإن غابت الشمس عليه قبل أن ينفر لزمه المبيت لدخول الوقت الذى ينفر عنه.

⁽١) أخرجه الترمذي في الحج (٢٣٥/٣) ح (٨٩٩) من حديث ابن عباس.

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) أخرجه البخاري في الحج (٣/ ٦٨٢) ح (١٧٥٢).

⁽٤) أخرجه مالك في الموطأ (١/٦٠١) ح (٢١١).

⁽٥) أخرجه مالك في الموطأ (١/٧٠٤).

 ⁽۲) قال الكاسانى: (فإن رمى إحدى الجمار يسبع حصيات جميعًا دفعة واحدة فهى عن واحدة
 ويرمى ستة أخرى لأن التوقيف ورد بتغريق الرميات فوجب اعتباره، انظر بدائع الكاسانى
 (١٥٨/٢). ويهذا يتبين أن الحكم عن الأحناف أنه لا يجزيه الرمى دفعة واحدة.

وتثبتنا أيضًا بما ذكره ابن قدامة فى المغنى، (وإن رمى الحصاة دفعة واحدة لم يجزه إلا عن واحدة نص عليه أحمد وهو قـول مالك والشافعى وأصحاب الرأى وخالـف عطاء فقال: يجزئه)، انظر المغنى (٣/ ٤٥١).

⁽۷) أخرجه البخاري في الحج (۳/ ۵۷۳ ـ ۵۷۳) ح (۱۳۳٤)، ومسلم في الحج (۲/ ۹۵۳) ح (۱۳۱۵/ ۱۳۱۵).

⁽٨) ثبت في (ب) و (هـ) (ثم يرمون يوم النقر).

طواف الوداع مستحب لقوله ﷺ: الا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت الانه وعرده عن عمر (٢) وغيره.

فصل

وليس بواجب خلاقًا لأبى حنيفة (٢)، لقوله ﷺ فى حديث صفية: الحابستنا هى،، قالوا: إنها قد أفاضت، قال: فلا إذن (٤)، فلو كان واجبًا لكان يقف عليها كطواف الإفاضة، ولأنه طواف يفعل خارج الإحرام كالتطوع.

فصل

ولا يجب الدم بتركه خملاقًا للشافعي (٥)، لأن الحائض تشركه ولا دم عليمها، ولأنه طواف خارج الإحرام كالتطوع.

فصل

وليس بمسنون للمقيمين بمكة لأن الوداع يقتضى مفارقة الموضع، وذلك لا يوجد فى أهل مكة، ولأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: الا يصدرن أحدكم حتى بكون آخر عهده الطواف بالبيت (١٦)، فخاطب بذلك من يريد الانصراف.

⁽۱) أخرجه الميخارى في الحبج (٣/ ١٨٤) ح (١٧٥٥) ومسلم في الحبج (٢/ ٩٦٣) ح (٢٧٩/ ١٣٢٧) واللفظ له.

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٦٩) ح (١٢٠).

⁽٣) قال الحافظ القارى الحنفى: (وهو واجب على الآماقى عندنا وعند الشافعى فى الأصح عنه وقال مالك وهو سنة لأنه بمنزلة طواف القدوم)، شرح النقاية (٨/٨١)، الاختيار للموصلى (١/ ٢٠٥).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انظر روضة الطالبين (٣/١١٦)، مغنى للحتاج (١/ ٥١٠).

⁽٦) تقلم تخريجه.

باب

ومن أحصر^(۱) بعذر فله التحلل، وينحر هديًا إن كان معه وينصرف ولا هذى عليه سواء كان حاجًا أو معتمراً فى الحرم وغيره، «لأن النبى عليه فعل ذلك يوم الحديبية تحلل ونحر وانصرف) (۲).

فصل

ولا هدى عليه لأجل تحلله خلافًا لأبى حنيفة (٣) والشافعى (٤)، لأنه تحلل مأذون له فيه غير منسوب إلى تفريط ولا إدخال نقص، فلم يلزمه فيه هدى اعتباراً به إذا أكمل حجه، ولأنه لما خفف بإجازة التحلل من إحرام قد عقده كان بأن يخفف عنه من إيجاب هدى أولى.

فصل

ولا قضاء عليه لما تحلل منه خلافًا لأبى حنيفة (٥)، لأنه ممنوع عن الوصول إلى فعل المناسك بيد غالبة فلم يلزمه قضاء، أصله: إحرام العبد بغير إذن سيده والمرأة بغير إذن روجها على الصحيح من المذهب، ولا يلزم عليه للضرورة لأن ما يلزمه ليس بقضاء، بل هو الواجب عليه في الأصل، ولأنه على تحلل هو وأصحابه ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء، ولا روى عنهم أنهم قضوا.

⁽١) قال الشيخ الدردير: (المحصور هو الممنوع وهو مـن منعه عدو أو فتنة، أو حيس لا بحق)، انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/ ٩٣).

⁽۲) أخرجه البخارى : في المحتصر (۱۳/٤) ح (۱۸۱۲) ، ومسلم : في الحج (۹۰۳/۲) ح (۱۸۱/ ۱۲۳۰).

⁽٣) قال الموصلى: (وللحرم إذا أحصر بعدو أو مرض أو عدم محرم أو ضياع نفيقة يبعث شاة تذبح عنه في الحرم أو ثمنها ليشرى بها ثم يتحلل). الاختيار (٢٢٣/١)، الهداية للمرغيناني (١٩٥/١).

⁽٤) قال الخطيب الشريب ني: (ومن تحلل ذبح شاة حيث أحصر، قلت: إنما يحمصل التحلل بالذبح) مغنى المحتاج (١/ ٥٣٤) الأم (٢/ ١٨٥).

 ⁽٥) قال الموصلي (وإذا تحلل المحصر بالحج فعليه حجة وعمرة وعلى القارن حجة وعمرتان وعلى المعتمر عمرة)، الاختيار (١/٢٢٤)، انظر الهداية للمرغيناني (١/١٩٦).

ومن أحصر بمرض أو بأى شىء سوى حصر العدو فلا يتحلل إلا بعمل العُمرة خلافًا لأبى حنيفة (١)، لأنه متلبس بالحج لم يصده عنه يد غالبة، فكان كمخطئ الوقت، ولأن كل من لا يستفد بتحلله تخلصًا من الأذى فلا يجوز له التحلل كالضال عن الطريق عكسه للحصور بعدو.

فصل

وعليه دم لتحلله لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَحَصِرتُم فَمَا استيسَر مِنَ الهدى ﴾ [البقر: ١٩٦] معناه: فحللتم، ولا يجوز ذبحه إلا بمكة أو بِنَى، خلافًا للشافعى فى قوله: إنه ينحره حيث أحصر (٢)، لقوله تعالى: ﴿ ثم محلها إلى البيت العتيق ﴾ [الج: ٣٣] فعم، ولانه موضع تحلله يجب أن يكون محل هديه ألا ترى أن المحصور بعدو لما كان يحل حيث أحصر كان ذلك الموضع محل هدى إن كان ساقه.

فصل

وليس عليه ولا على من فاته الحج رمى ولا فعل بقية المناسك سوى عمل العمرة فقط، خلاقًا للمزنى (٢)، لأن أعمال الحج توابع للوقوف، فإذا فات المتبوع سقطت توابعه.

⁽۱) فى أنه سوى بين جميع أنواع الإحصار سواء كان بعدو أو مرض أو عدم محرم أو ضياع نفقه فتسجد فى كتب الأحناف أنهم يقولون: (يبعث شاة تذبح عنه فى الحرم) بدون تفريق، انظر الاختيار (١/ ٢٢٣)، الهداية (١/ ١٩٥).

⁽٢) مغنى المحتاج (١/ ٥٣٤)، المهذب للشيراري (١/ ٢٣٤).

⁽٣) فى قوله (أنه يقيم على إحرامه فإن أدرك الحج وإلا طاف وسعى وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى ف إن كان معتمراً أجزأه ولا وقت للعمرة فتفوته. انظر مختصر المزنى بهامش الأم (١١٨ / ١١٨).

باب

الوطء في الإحرام ممنوع لقوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفْتُ وَلَا فَسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧]، فإذا وطئ عامدًا في الفرج أفسد حجه وعمرته بلا خلاف(١)، وكذلك الناسي خلافًا للشافعي(٢) لأنه وطء صادف إحرامًا منعقدًا كالعمد.

فصل

كل إنزال عن نوع من الاستمتاع يفسد الحج والعُمرة كالإنزال في الوطء دون الفرج أو مع القبلة أو اللمس أو غير ذلك، خلاقًا لأبي حنيفة (٣) والشافعي (٤) لقوله تعالى: ﴿ فلا رفث ﴾ [البقرة:١٩٧]، ولأن الإنزال هو المقسود وهو أبلغ من الإيلاج، فبإذا كان الإيلاج يفسده فالإنزال أولى، ولأنها عبادة يفسدها الوطء في الفرج، فبالإنزال مع المباشرة يفسدها، أصله: الصوم.

فصل

لا خلاف أن ذلك إن حصل قبل الوقوف، فإنه يفسد الحج، فأما بعده وقبل الرمى، فالظاهر أنه يفسده أيضًا، وبه قال الشافعي^(٥)، وقد قيل: لا يفسده وهو قول أبى حنيفة^(١)، فإذا قلنا: يفسده، فالعلَّة بقاء الإحرام وعدم التحلل كالوطء قبل الوقوف،

⁽١) قال ابن قدامة: (أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه اختلاف قال ابن المنذر: (أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع) انظر المغنى (٣/ ٣١٥).

 ⁽۲) قال الإمام النووى: (فأما إذا جامع ناسيًا أو جاهلًا للتحريم، فقولان: الأظهر الجديد: لا يفسد، والقديم: يفسد)، روضة الطالبين (٣/ ١٤٣)، مجموع شرح المهذب (٧/ ٣٦٤).

⁽٣) قال المرغينانى: (فإن نــظر إلى فرج امرأته يشهوة فأمنى لا شىء عليــه لأن المحرم هو الجماع ولم يوجد فــصار كما لــو تفكر فأمنى وإن قبل أو لمس بشــهوة فعليــه دم، انظر الهداية (١٧٧/١)، الاختيار للموصلى (٢١٨/١).

⁽٤) قال النووى: (وإن قبلها بشهوة أو باشرها فيما دون الفرج بشهوة لم يفسد حجه لأنها مباشرة لا يجب الحد بجنسها فلم تفسد الحج كالمباشر بغير شهوة)، مجموع شرح المهذب (٧/٤١٤)، المهذب (١/ ٢١٠).

⁽٥) روضة الطالبين (٣/ ٤٨٨)، مجموع شرح المهلب (٧/ ٣٩٥).

⁽٦) انظر الاختيار للموصلي (٢١٨/١)، الهداية للمرغيناني (١٧٨/١).

وإذا قلنا: لا يفسده فالعلَّة أمن الفوات كالوطء بعد الرمي والطواف.

فصل

وأما الوطء بعد الرمى وقبل طواف الإفاضة، فالظاهر من قول مالك رحمه الله: أنه لا يفسد، وعنه رواية،: أنه يفسده، فَعلَّة الرواية الظاهرة: أنه وطء فى إحرام منحل كالوطء بعد التحلل الكامل، وعلَّة الرواية الأخرى: أن كمال التحلل لم يحصل فحرمة الإحرام مبقاة كقبل الرمى.

فصل

إذا قلنا: إن حجه لا يفسد فعليه العمرة والهدى بعد أن يطوف خلاقًا لأبى حنيفة (۱) والشافعى فى قولهما: لا عُمرة عليه (۲)، لأن ذلك مروى عن ابن عباس، ولأن عليه أن يأتى بالطواف والسعى فى إحرام لا وطء فيه.

فصل

إذا أفسد حجه مضى عليه حتى يتمه ولم يخرج منه بالفساد، وكذلك العمرة خلافًا لن قال: إنه يرى قضاء ويستأنف إحرامًا جديدًا(٢)، لأنه إجماع الصحابة(١)، ولانه سبب يجب معه قضاء الحج فلم يخرج به من الإحرام، أصله: الفوات.

فصل

وعليه القضاء والهدى فى الفساد لأن ذلك إجماع السلف، ولأنه إن كان فرضًا فهو باق فى الذمة لأن الفاسد فى الذمة لا يبرئ من الصحيح، وإن كان متطوعًا فقد لزمه بالدخول فيه.

وأما الهدى فلأنه لما كان يلزم بترك شعيرة من شعائره كان بأن يلزم في النص بإفساده

⁽١) انظر الاختيار للموصلي (١/ ٢١٨)، الهداية للمرغيناتي (١٧٨/١).

⁽٢) قال الإمام الشافعى: (وإذا أفسد رجل الحج مضى فى حجه كما كان يمضى فيه لو لم يفسله فإذا كان قابل حج وأهدى بدئة تجزى عنهما معاء الأم (٢/١٨٤)، روضة الطالبين (٣/١٣٨).

⁽٣) وهو قول داود، فنقسل عنه ابن قدامة في المغنسي: أنه قال: (يخرج بالإفساد من الحج والعسمرة لقول النبي ﷺ (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، المغنى (٣٧٨/٣).

⁽٤) رواه في المغنى عن عمر وعلى وأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم المغنى (٣/ ٣٧٧).

أولى ، ولأن الفوات يجب به الهدى للتأخير، فكذلك الفساد، وكذلك روى عن عمر وعلى وابن عباس وابن عمر وغيرهم.

فصل

يفترق الزوجان إذا أنسدا حجهما وأرادا قضاء خلاقًا لأبى حثيفة (١)، ومن حيث يحرمان لا من حيث أفسداه (٢) لأن ما قلناه مروى عن عثمان وعلى وابن عباس (٢)، ولأنهما يتذاكران ما كان منهما فيدعوهما ذلك إلى إفساده ثانية، وإنما لم يؤخراه عن وقت الإحرام إلى وقت الإصابة، لأن الذي أمرا لأجله بالافتراق هو خوف الفساد ثانية، وليس آخر الإحرام بأولى بالاحتياط من أوله.

فصل

ولا يجب بتكرار الوطء هدى خلافًا لأبى حنيـفة (٤) لأنه وطء لم يفســد به الحج فلم يجب به هدى، أصله: إذا وطئ قبل التكفير.

فصل

الصغير له حج خلاقًا لأبى حنيفة (٥) لقوله ﷺ وسألته المرأة ألهذا حج؟، قال: «نعم ولك أجر)(١)، ولأنه بمن له صلاة فكان له حج كالكبير.

⁽۱) قال المرغينانى: (وليس عليه أن يفارق امرأته فى قضاء ما أفسداه عندنا خلاقًا لمالك رحمه الله إذا خرجا من بينهما ، ولزفر رحمه الله إذا أحرما). الهداية (١٧٨/١) ، الاختيار للموصلى (٢١٧/١).

⁽٢) قال الشيرازى : (وهل يجب عليهما أن يفترقا في موضع الوطع؟ فيه وجهان احلهما: يجب والثانى: لا يجب وهو ظاهر النص) المهذب (١/ ٢١٥).

⁽٣) انظر الموطأ (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٣).

⁽٤) انظر الاختيار للموصلي (١٨/١)، وشرح النقاية (١٤/١٥).

⁽٥) انظر الهداية للمرغيناتي: (١/ ١٤٥)، الاختيار للموصلي (١٨٤/١).

⁽۲) أخرجه مسلم فى الحج (۲/ ۹۷۶) ح (۹۰ ۱۳۳۲)، وأبو داود فى المناسك، (۲/ ۱٤۷) ح (۱۲۳۲) وأبو داود فى المناسك، (۲/ ۱۵۷) ح (۱۲۳)، وقال: وفى الباب عن ابن عباس حديث جابر حديث غريب، وابن ماجه فى المناسك (۲/ ۹۷۱) ح (۲۹۱۰).

وما ذاد على نفقته فى الحضر من مال الولى خلافًا للشافعى(١)، وكذلك ما قتل من صيد أو ما يحتاج إليه من فدية، لأن الصبى لا حاجة به إلى الحج وليس من الإصلاح والحظ إلزامه نفقة فسيما لا يحتاج إليه، وكذلك جزاء ما قستل من صيد لأن الولى سبب ذلك.

فصل

العبد إذا أعتق والصبى إذا بلغ والكافر إذا أسلم ، فأدرك كل واحد منهم الوقوف بعرفة جزءاً من الليل، فأحرم ووقف، فقد أدرك الحج، فإن دخل العبد فى الإحرام حال رقه أو إحرام الولى بالصبى حال صغره ثم عتق العبد وبلغ الصبى، وهما فى الإحرام فإنهما يمضيان على ذلك الحج، ويكون تطوعًا على ما كانا عليه ولا ينقلب فرضًا، لأنه ليس فى الأصول عبادة تفتتح تطوعًا ثم تنقلب فرضًا كالصلاة والصوم، فإذا ثبت هذا فعليهما حجة الإسلام لأنها باقية فى الذمة لا تسقط بالتطوع.

فصل

ومن ساق بدنه قلدها (٢) ولأن رسول الله على قلد بدنه وأشعرها (٢)، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن الإشعار (١) بدعة، لما روى ابن عباس: «أنه على أشعر بدنيته من الجانب الأيمن وسلت الدم عنها (٥)، والفائدة فى التقليد والإشعار أن يعلم من رآه إذا

⁽۱) قال الشيرازى: (وفى نقبقة الحج وما يلزمه من الكفارة قولان: أحدهما: يجب فى مال الولى، لأنه هو الذى أدخله فيه. والثانى: يسجب فى مال الصبى لأنه وجب لصلحته فكان فى ماله كأجرة المعلم)، المهذب (١/ ١٩٥١)، مغنى المحتاج (١/ ٤٦١).

⁽۲) التقليد: مصدر قلد قال الجوهرى: وتقليد البدئة أن يعلق في عنقها شيء يعلم أنها هدى، المطلع (ص ٢٠٦).

⁽٣) انظر الموطأ (١/ ٣٧٩).

⁽٤) الإشعار في أصل اللغة الإعلام يقال: أشعرته بكلا قشعر أي: أعلمته فعلم، وهو في الشرع إعلام مخصوص)، المطلع (ص ٢٠٦).

⁽٥) أخرجه مسلم في الحج (٢/ ٩١٢) ح (١٢٤٣/٢٠٥)، أبو داود في المناسك (٢/ ١٥٠) ح (١٧٥٢)، والترمذي في الحج (٣/ ٢٤٠) ح (٩٠٦) وقال: حديث حسن، والنسائي في المناسك (١٧٥٢)، والترمذي بياب (١٥٠)، وأحمد في المسند (١٨٣١) ح (١٨٦٠).

ضل أنه هدى قد أوجب فلا يقدم عليه، وصفة الإشعار أن يشق في عرض سنامها في جانبه الأيسسر، ويستحب له أن يسمى الله تعالى عند الإشعار كما فعل النبي على الله تعالى عند الإشعار كما فعل النبي الله الله الله الله تعمل الله تعمل من والاختيار نحر البدن قيامًا لأنه على نحرها قائمة (٢)، فإن صعبت عقلها ليتمكن من نحرها.

فصل

ويؤكل من الهدى كله إلا من ثلاثة أنواع: جزاء الصيد ونسك الأذى ونذر المساكين وما عدا ذلك من هدى التمتع والقران ومجاوزة الميقات والفوات والإفساد وغير ذلك سوى ما ذكرناه فإنه يؤكل، ووافقنا أبو حنيفة في هدى التمتع والقران، وخالفنا في الواجب بحكم الإحرام (٢)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿فكلوا منها﴾ [الحج: ٢٨]، وقوله: ﴿فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها﴾ [الحج: ٣٦]، ولأنه هدى لم يسم للمساكين ولا يدخل فيه الإطعام كالتطوع واعتباراً بالضحايا والعقيقة.

فصل

وإنما قلنا: لا تؤكل من جزاء الصيد لأن الله تعالى جعله للمساكين بقوله: ﴿هديًا بِالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين﴾، وكذلك نسك الأذى لقوله ﷺ: «أو إطعام ستة مساكين»(نا)، وما سماه هو للمساكين فقد نذره لهم فلا يجوز له الرجوع فيه.

فصل

وما عطب من هدى التطوع قبل محله لم يجز له أكله لأنه قد يتهم أن يكون أعطبه ليأكل منه، فإن أكل منه أبدله، لقوة التهمة فيما ذكرناه، وما عطب من واجب جاز أكله لأن عليه بدله فلا فائدة في منعه أكله.

⁽۱) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٧٩) ح (١٤٦)، والبيهتي في سننه (٥/ ٣٧٩) ح (١٠١٧٢).

⁽٢) أخرجه البخارى: في الحج (٣/ ٦٤٦) ح (١٧١٣)، ومسلم: في الحج (٢/ ٩٥٦) ح (١٣٢٨ / ١٣٢٠).

⁽٣) انظر الفتاوي الهندية (٢٦٢/١)، الهداية للمرغيناني (٢٠١/١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

فصل

المعتمرة إذا حاضت قبل أن تطوف فإن كان فى وقتها سعة: انتظرت أن تطهر وتتم العمرة ثم تنشئ إحرامًا بالحج، وإن ضاق وقتها وهى تريد الحج وتخاف الفوات أردفت الحج على العمرة وصارت قارنة وعليها الهدى ثم يستحب لها أن تستأنف عمرة بعد الإحلال كما فعل على الله عنها (٣).

فصل

يوم الحج الأكبر يوم النحر لأن فيه يقع التحلل ويفتتح الرمى، ولأن الوقوف الذي يتعلق إدراك الحج به هو بليلته المضافة إلى يومه، ولأن ما بعده تابع له.

فصل

وأشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة لقوله تعالى: ﴿أشهر معلومات﴾ [البقرة:١٩٧]، وأقلها ثلاثة كاملة، ولأن كل شهر كان أوله من أشهر الحج، فكذلك آخره، أصله: شوال، وفائدة ذلك تعلق الدم بتأخير اطواف الإفاضة وبخروجه والله أعلم.

* * *

⁽١) قال المرغيناني: (ويجوز للمحرم والمحرمة أن يتزوجا في حالة الإحسرام). الهداية (١/ ٢١٠)، الاختيار للموصلي (١/ ١٩).

⁽۲) آخرجــه مســلم فی النکاح (۲/ ۱۰۳۰) ح (۱۲،۹/٤۱)، وأبو داود فی المناسك (۲/ ۱۷۵) ح (۱۸٤۱)، وأحمد فی المسند (۱/ ۸۰) ح (٤٦٤).

⁽٣) أخرجه السخارى : في الحج (٣/ ٤٨٥) ح (١٥٥٦) ، ومسلم : في الحج (٢/ ٨٧٠) ح (١٢١١/١١١).

عاد ^ كتاب الجهاد كتاب الجهاد

الأصل في الجهاد (١) قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ [التربة: ٢٩]، وقوله جل ذكره ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾ [البترة: ٢١٦]، وقوله: ﴿قاتلوا الذين يلونكم من الكفار﴾ [التربة: ٢٣]، وقوله: ﴿انفروا خفافًا وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله [التربة: ٤١]، وقوله ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض﴾ [التربة: ٢٨]، وهذا تأكيد يدل على قوة وجوبه.

ومن السنة قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حستى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها» (٢)، وفيه أخبار كثيرة ترد فى مسائل الباب الأول، ولا خلاف بين الأمة فى وجوبه (٣).

قصل

وهو من فروض الكفايات دون الأعيان فمن قام به سقط به الفرض عن الباقين، ووجه الفيام به أن تحرس الثغور^(٤) وتعمر وتحفظ بالمنعة والعدد، ولا تجوز المهادنة إلا لضرورة تدعو إليها، والقتال واجب لا يعدل عنه إلا بإجابة أهل الكفر إلى أحد أمرين: إما الدخول في الإسلام أو بذل الجزية لنا في دارنا.

⁽١) الجهاد في اللغه: مشتق من الجهد وهو التعب فسمعنى الجهاد فسي سبيل الله المبالغـة في إتعاب الانفس في ذات الله.

وشرعًا: قتال مسلم كافرًا غير ذى عهد لإعلاء كلمة الله أو حضوره له أو دخول أرضه له، انظر شرح حدود ابن عرفة (١/ ٢٢٠).

⁽۲) آخرجه البخاری فی الجهاد (۲/ ۱۳۰) ح (۲۹٤٦)، ومسلم فی الإیمان (۱/ ۵۱) ح (۳۲/ ۲۰). (۳) انظر مراتب الإجماع لابن حزم (ص ۱۱۹)، للغنی (۱/ ۲٦٤).

⁽٤) الثغور جمع ثغر: موضع المخافة من حصن وغيره، وقال أبو السعادات: هو موضع المخافة من أطراف البلاد، المطلع (ص ٢١٠).

وإنما قلنا ذلك لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصلاة وَآتُوا الزّكاة فَخُلُوا سبيلهم﴾ [التربة:٥]، وقوله: ﴿قَاتُلُوا اللّٰذِينَ لا يؤمنُونَ بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله... ﴾ إلى قوله: ﴿حتى يعطوا الجزيمة عن يد وهم صاغرون ﴾ [التربة:٢٩]، وقوله ﷺ لأمرائه: ﴿اغزوا على اسم الله قاتلوا من كفر بالله ادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله فإن أجابوا فأعلموهم أن لهم ما للمسلمين، فإن أبوا فادعوهم إلى الجزية فإن أعطوها فاقبلوها منهم فإن أبوا فاستعينوا الله على قتالهم (١٠).

وإنما شرطنا أن يـكون فى دارنا ليكون أخذها على وجـه الذل والصغار ولـثلا يكون ذريعة إلى الإمهال ليتقووا على قتالنا.

فصل

ومن منعه أبواه من الجهاد فليمتنع إلا أن يكون قد تعين الفرض عليه مثل أن يفجأ العدو في حتاج إليه في الدفع عنها وكذلك إن كان أوجبه على نفسه في وقت بعينه، والأصل فيه قوله على الدفع عنها وكذلك إن كان البيت فلا تذهب إلا أن يأذن أبواك (٢) ولأن طاعتهما من فروض الأعيان فهو أولى من فروض الكفايات ، فأما إذا تعين عليه فلا يمتنع بمنعهما ؛ لأن منعهما له غير جائز لهما كمنعهما إياه من الصلاة والصوم الواجبين.

فصل

ولا بأس بإحراق أرض العدو وزروعهم وعقر دوابهم وقطع أشجارهم وفعل كل ما ينكيهم ويضر بهم، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولا يطثون موطئًا يغيظ الكفار ولا يتالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح﴾ [التوبة:٩]، وقوله عز وجل: ﴿ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزى الفاسقين﴾ [الحشر:٥] ونزلت في قطعه ﷺ نخل بني النضير (٣)، وقوله في خيير، ﴿يخربون بيوتهم بأيديهم وأبدى

⁽۱) أخرجه مسلم في الجهاد (۱/۳۵۷ ح (۱/۱۷۳۱) ، وأبو داود في الجهاد (۱/۳۷) ح (۱۲۱۲)، والترمذي في السير (٤/ ١٦٢) ح (١٦١٧).

⁽٢) أخرجه الطبرانى فى الصغير ورجاله رجال الصحيح غير شيخ الطبرانى أسامه بن على بن سعيد بن بشير وهو ثقة ثبت كما هو فى تاريخ مصر، انظر مجمع الزوائد (٥/ ٣٢٥).

⁽٣) أخرجه البخارى فى الجهاد (٦/ ١٧٩) ح (٣٠٢١)، ومسلم فى الجهاد (٣/ ١٣٦٥) ح (٣٠٢١).

المؤمنين ﴾ [الحشر: ٢]، وهدم النبي علي الله بعض خيبر، وقطع بعض (١)، ولأن ذلك من التضييق عليهم وإضعاف أمرهم وتوهيئه فليس بأكثر من إباحة قتلهم.

فصل

ويكره تحريق النحل وتفريقها لنهيه على عن تعذيب الحيوان إلا لمأكلة (٢٠)، وروى عن على رضى الله عنه أنه نهى عن ذلك، ولأنها تنتقل إلى ديارنا كحمام الأبرحة ففى تركها استبقاء لها لمنفعة المسلمين، فإن اتفق أن يكون مجتمعة فى موضع يكثر نفعهم بها ويؤثر فيهم إتلافها جاز ذلك لأنها ليست بأعظم حرمة من الخيل والأنعام التى تعرقب (٢٠) أو توجأ إذا عجز المسلمون عن سوقها.

فصل

ولا يقاتل العدو إلا بعد أن يدعو إلا أن يعجلونا لأنه على كان يوصى بذلك أمراءه في فيقول: فإذا لقيت عدوا من المسركين فادعهم إلى ثلاث خلال: ادعهم إلى الدخول في الإسلام فإن أجابوك إليه فاكفف عنهم (3)، ولأنهم قد يجيبون إلى الإسلام فيستغنى عن قتالهم وهذا مستحسن فيمن بلغتهم الدعوة فأما من يخاف أن تكون لم تبلغه أو أن يكون قد سمع بها ولا يدرى ما هى فيجب أن يدعى وكل هذا إذا أمكنونا فإن أعجلونا تركت وتشوغل بقتالهم لأن التوقف حيئة تمكين للعدو من المسلمين وذلك عين المحظور.

فصل

ومن غلُّ (٥) شيئًا من الغثيمة ولم يورده المقاسم ثم ظهر عليه عوقب ولم يقطع ولم

⁽۱) اخرجه البخارى في التقسير (۸/ ٤٩٧) ح (٤٨٨٤)، ومسلم في الجهاد (٣/ ١٣٦٥) ح (١٧٤٦/٣٠).

⁽۲) قال الحافظ الزيلعي: غريب، وقد رواه ابن أبي شيبة أثرًا لأبي بكر، انظر نصب الراية (۳/ ٤٠٦). - ٤٠٧).

 ⁽٣) العرقوب: عصب غليظ في رجل الدابة بمنزلة الركبة في يدها، والتعرقب هو قطع هذا العصب،
 انظر القاموس المحيط (١٠٣/١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) الغلول: يضم الغين المعجمة أي: الخيانة من الغنيمة قبل حوزها، الشرح الكبيس، حاشية الدسوقي (٢/ ١٧٩).

يحرم سهمه، وإنما قلنا: إنه يعاقب أدبًا له لأنه أتى محرمًا وغصب المسلمين أموالهم وخانهم، وقد قال على: (الغلول عار ونار وشنار على صاحبه)(١)، وروى أن رجلاً مات فدعى النبى عليه ليصلى عليه فامتنع وقال: (صلوا على صاحبكم فإنه قد غلًا ففتشوا رحله فوجدوا فيه خرزات(٢) لا تساوى درهمين(٢).

فصل

وإنما قلنا: لا يقطع لأنه خائن وليس بسارق وقد قال على اليس على خائن قطع (أن)، وقال: (ليس على خائن قطع) فأخرموه سهمه وأحرقوا رحله) ومعلوم أن هذا على وجه التغليظ ولم يأسر بقطعه فلو كان القطع واجبًا لأمر به، فإن سرقها بعد حيازتها يذكر في باب السرقة.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يحرم سهمه خلاقًا لقوم لأنه قد استحق السهم بحضور سببه من القتال والحيضور وغلوله لا يخرجه عن ذلك فلم يجب سهمه، ولأنه ليس في الغلول إلا ركوب أمر محرم وذلك طارئ بعد استحقاق السهم فلا يؤثر فيه.

⁽۱) أخرجه النسائى فى الهبة (٦/ ٢٢٠) باب (هبة المشاع)، وابن ماجه فى الجمهاد (٢/ ٩٥٠) ح (٢٨٥٠)، قال فى الزوائد: فى إسناده عيسى بن سنان، اختلف فيه كلام ابن معين، قال: لين الحديث وليس بالقوى، قيل: ضعيف، وقيل: لا بأس به، وذكره ابن حبان فى الثقات. وباقى رجال الإسسناد ثقات. وأحمد فى المسند (٢/ ٢٤٨) ح (٦٧٣٨) ومالك فى الموطأ (٢/ ٤٥٧ م (٤٥٨) ح (٢٢)، قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك فى إرساله.

 ⁽۲) الخرزات جمع خرزة وهي الجوهر وما ينتظم ونبات من النجيل منظوم من أعلاه إلى أسفله حباً مدوراً، القاموس المحيط (۲/ ۱۷۵).

⁽٣) أخرجه أبو داود في الجهاد (٣/ ٦٨) ح(٠ ٢٧١) والنسائى فى الجنائز (٤/ ٥٢) (باب الصلاة على من غل) وابن ماجه فى الجهاد (٢/ ٩٥٠) ح (٢٨٤٨)، ومالك فى الموطأ (٢/ ٤٥٨) ح (٣٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود في الحدود (٤/ ١٣٥) ح (٤٣٩٢)، وابن ماجه في الحدود (٢/ ٨٦٤) ح (٢٥٩٢)، والتسائى في قطع السارق (٨/ ٨١) باب (ما لا قطع فيه)، والترمذي في الحدود (٤/ ٢٥) ح (١٤٤٨) ح (١٤٤٨)، وقال: حسن صحيح.

⁽٥) الحرجة الترمذي في الحدود (٤/ ٦١) ح (١٤٦١) وقال: غريب لا تعرف إلا من هذا الوجه. والمدارمي في الحيس (٢/ ٣٠٣) ح (٢٤٩٠)، والسيسة في في الكيسري (١٧٤/٩) - ١٧٥) ح (١٨٢١٣).

وتخمس الغنيمة وسائر أنواعها من عين وعرض ونهب وسلب (۱) ولا يختص القاتلون بالأسلاب إلا أن يرى الإمام أن يخصهم بها بوجه من الاجتهاد فيكون لهم حينئذ وقال الشافعى: الأسلاب غير مخمسة وهى للقاتلين دون غيرهم من أهل العسكر (۱۲)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن ش خمسه الانفال: ٤١] فأضاف الغنيمة إلى جماعة الغانمين واستثنى منها الخمس فدل على أن ما عداه لهم سلبًا كان أو غيره، وقوله على: «أدوا الخياط والمخيط» (۱۲) فعم السلب وغيره، وروى أنه على سئل عن الغنيمة فقال: «لله خمسها وأربعة أخماسها للجيش» قيل: هل أحد أحق بها من أحد؟ قال: «لا ولا السهم تستخرجه من جنب أخيك المسلم) فا، ولانه مال معنوم عن المشركين في الحرب فلم يختص به بعض الجيش دون الباقين إلا بأذن الإمام، أصله: ما المسلب واعتبارًا به إذا قتله مُدْبرًا.

فصل

وإنما قلنا: إن للإمام أن ينادى بذلك إذا رأى ضعفاء من الجيش يرغبهم ويغريهم عن القتال وقد فعل النبى على الله والله النفل (٥٠).

فصل

النفل(١) كله من الخمس سلبًا كان أو غيره والنفل زيادة على السهم لمن ليس من أهل

⁽١) قال ابن عرفة: (قال ابن حبيب: السلب هو كل ثوب عليه وفرسه الذي هو عليه أو كان يمسكه لوجه قتال عليه لا ما تجنب أو كان منفلتا عنه، شرح حدود ابن عرفة (١/ ٢٣٤).

 ⁽۲) قال النووى: (وأما كيفية إخراج السلب ففي تخميسه قولان. المشهور: لا يخمس. والثاني: يخمس فيدفع خمسه لاهل الخمس وياقيه للقاتل ثم يقسم باقى الغنيمة)، روضة الطالبين (۲/ ۲۰۱).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه البيهقي في سننه (٩/ ١٠٥ _ ١٠٦) ح (١٨٠١٢).

⁽۵) آخرجه البخاری فی فرض الحمس (٦/ ٢٨٤) ح (٣١٤٢)، ومسلم فی الجهاد (٣/ ١٣٧٠) ح (١٧٥١/٤١).

 ⁽٦) قال ابن عرفة: «ما يعطى الإمام من خمس الغنيمة لمستحقها لمصلحة» شرح حدود ابن عرفة
 (١/ ٢٣٣/).

السهم يفعله الإمام لرأى يراه ويخص به إنسانًا بعينه لحراسة أو محاصرة أو تجسيس أو تخبيس أو تخبيرًا وزيادة عناء أو حسن بلاء أو غير ذلك عا يؤديه اجتهاده إليه فيكون ذلك من الخمس لأن الأربعة الأخماس ملك للغانمين فلا يجوز له أن يهب ملك غيره، والأصل فيه قوله عز وجل: ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ﴾ [الانفال: ١٤] قدل مفهومه أن الأربعة الأخماس للغانمين، وقوله على هم إلا الحمس مردود فيكم (١).

مسألة

ما حصل فى أيدى العدو من أموال المسلمين على وجه الإغارة فإن أسلم من حصل فى يديه وهو معه فلا سبيل لمالكه من المسلمين عليه وهو ملك لمن أسلم عليه خلاقًا للشافعى فى قوله: إنه على ملك المسلم يكون له بغيسر ثمن (٢) لقوله على قوله يجب ما قبله (٣) ولأن للكفار شبه ملك على ما حازه من أموال المسلمين يدل عليه قوله تعالى: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم﴾ آلخر: ٨] فسماهم فقراء بعد هجرتهم وتركهم ديارهم وأموالهم، ولأنه لا خلاف أنهم لو استهلكوه حال شركهم ثم أسلموا لم يضمنوه، ولو أتلفه مسلم على صاحبه للزمه غرمه فدل ذلك على ثبوت شبهة ملك للمشرك.

فصل

فإذا ثبت هذا فإن عاد إلى السلمين بالغنيمة في دار الحرب قبل إسلام من كان في يده فإن علم أنه ملك لمسلم لم يجز للجيش تملكه ولزم تركه إلى أن يأتي ربه، وإن لم يعلم أنه مال لمسلم فللغانمين تملكه واقتسامه فإن أتى وأقام البيئة على تملكه قبل قسمته فهو له بغير ثمن خلافًا لعمرو بن دينار في قوله: إنه ملك لمن غنمه دون ربه (١)، وإن لم يعلم حتى قسم فصاحبه أولى به بالشمن فإن لم يبذل قيمته فليس له أخذه خلافًا

⁽۱) أخرجه أبو داود في الجهاد (۳/ ۸۲) ح (۲۷۵۰)، والبيهقي في الكبرى (۲۲/۷) ح (۱۳۱۷۷).

⁽٢) قال النووى: (وإذا أسلموا والمال في أيديهم لزمهم رده إلى أصحابه وإن غنمه طائفة من المسلمين لزمهم رده إلى صاحبه). روضة الطالبين (١٠/ ٢٩٤).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) نقله ابن قدامة في المغنى فـقال: (وقال الزهرى: لا يرد إليه وهو للجيش ونحـوه عن عمرو بن دينار لأن الكفار ملكوه باستيلائهم فصار غنيمة كسائر أموالهم،، المغنى (١٠/٨٧٠).

للشافعي في قوله: إنه له بغير ثمن قبل القسم ويعده(١).

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا علم به قبل القسم فهو لمالكه بغير ثمن لحديث ابن عباس قال: وجد رجل من المسلمين بعيراً له في المغنم قد كان أصابه المشركون فقال له النبي على: وان وجدته في المغنم فخذه وإن وجدته قد قسم فأنت أحق به بالثمن (٢)، وحديث ابن عمر أنه ذهب فرس له فأخذها فظهر عليهم المسلمون فردت عليه في زمان النبي على (١٦)، ولأنه على أصل ملكه لم يزل عنه بقسم ولا بإسلام من هو في يديه وقد زالت شبهة الملك عمن كان في يده بعوده إلى المغانم فكان ملكا لصاحبه.

وإنما شرطنا أن يعلم ذلك ببينة لأن الظاهر أنه من أموال الكفار وأنه بين المسلمين فى حملة الغنائم ومدعيه يزعم أنه هو مستحق له دونهم بأصل الملك وأنه لا يستحق قسمته فلا يقبل منه إلا ببينة.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا قسم لم يكن له إلا بالثمن للحديث الذى رويناه وفيه: «فإن وجدته قد قسم فأنت أحق به بالثمن» (على أنص، ولأنه لما جاز أن يملك المسلم على الكافر بالقهر والغلبة جاز أن يملك الكافر عليه بمثل ذلك، ولأن قسم الإمام قد قطع حق صاحبها منها مع تقدم شبهة يد الكافر عليها، ولأن من حصلت في يده بالقسم أخذها بحق سهمه بحكم الإمام فلو قلنا: إنها تؤخذ منه بغير بذل لأدى ذلك إلى بطلان حقه من الغنيمة لأن الإمام لا يغرمه له ولا يقدر أن يرجع به على الغانمين.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا بذل الثمن كان أولى به عمن حصل في يده لأنه مقدم عليه بحرمة

⁽۲) أخرجه الدارقطنى فى سننه (٤/ ١١٤ ـ ١١٥) ح (٣٩)، والبيه قى فى سننه (١٨٨/٩) ح (١٨٢٥٢) عن الحسن بن عمارة وهو متروك، وأخرجه الطبرانى فى معجمه وأبو داود فى مراسيله فى حديث آخر، انظر نصب الراية (٣/ ٤٣٤).

⁽٣) أخرجه البخاري في الجهاد (٦/ ٢١١) ح (٣٠٦٩).

⁽٤) تقدم تخريجه.

تقدم الملك، ولانه إذا أعطاه الشمن صار الثمن كأنه هو المستُبحق وفي الحديث: «فأنت أحق به بالثمن»(١).

مسألة

ويجوز للعسكر أكل الطعام وذبح الماشية وأخذ العلوفات قبل القسم ولا يحاسبون به في الغنيمة لأن الصحابة كانوا يفعلون ذلك (٢)، ولم ينقل أنه على انكر ذلك عليهم ولا أحد من الأثمة بعده ولا أنهم تشاحوا في طعام ولا علوفة، ووصى أبو بكر الصديق رضى الله عنه بذلك يزيد بن أبى سفيان قال: لا تذبحن شاة إلا لمأكلة (٢) ولأن بالعسكر حاجة إلى ذلك لهم ولخيلهم ولو منعوا منه لضاق بهم ولاحتاجوا إلى الشراء أو استعداد ما يكفيهم إلى آخر الحرب من دار الإسلام وذلك باطل.

فصل

ومن مات واصلاً فى أرض العدو وقبل القتال فلا سهم له ومن جاء بعد انقضاء الحرب أو الحرب فلا سهم له وإن حضر القتال فقاتل أو كثر أسهم له يعنى إلى انقضاء الحرب أو قاتل ومات ويأخذ ورثته سهمه، وإن حضر مريضًا لا يمكنه القتال حتى انقضت فله سهمه.

فصل

وإنما قلنا: من مات قبل القتال فلا سهم له لأنه لم يحسصل منه قتال ولا حضور لسببه فيكثر ولا أثر فيمه يفعل أصلاً فكان بمنزلة أن يموت في دار الإسلام، ولأن القتال سبب الغنيمة دون الخروج لأنه قد يلقى العدو إذا خرج وقد لا يلقاه.

فصل.

وإنما قلنا: إن من جاء بعد انقضاء الحرب فلا سهم له خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إن المدد إذا جاء بعد تقضى الحرب والغنيمة لم تحمل إلى دار الإسلام فإنه يسهم له وإن

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) أثر أخرجه البخاري في فرض الخمس (٦/ ٢٩٤) ح (٣١٥٤) من حليث ابن عمر.

⁽٣) تقدم تخريجه.

حملت إلى دار الإسلام لم يسهم له (۱) ، لقوله تعالى: ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول﴾ [الانفال:٤١] فجعل بما في الغنيمة لمن غنمها ومن جاء بعد تقضى الحرب فلم يغنم شيئًا فلم يكن له، وروى (الغنيمة لمن شهد الوقيعة) (۱) وأظن بعضهم رفعه، ولأنه لم يحضر الحرب ولم يحصل منه قتال [فأشبه إذا جاء بعد الغنيمة ولأن من جاء بعد انقضاء الحرب ولم يحصل منه قتال] (۱) ولا معاونة عليها فأشبه من جاء بعد عودة الناس إلى دار الإسلام.

فصل

وإنما قلنا: إن من شهد القتال فله سهمه قاتل أو لم يقاتل فلأنه حضر سبب الغنيمة وهو القتال، ولأنه ليس كل الجيش يقاتل لأن ذلك خلاف مصلحة الحرب لأنه يحتاج أن يكون بعضهم في الردء وبعضهم يحفظون السواد وبعضهم في العلوقة على حسب ما يحتاج إليه في الحرب، فلو قلنا: إنهم يقاتلون كلهم لم يستمر على ما بيناه، [ولو قلنا: إنه لا يستحق إلا من قاتل لكان كل الجيش يقاتلون فيبطل التدبير](1)، ولذلك قلنا: إن المريض يسهم له لأنه قد شهد الوقعة وحصل منه التكثير، وقيل في قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا﴾ [آل عمران:٢١٦٧]، أي: كثروا.

فصل

وإنما قلنا: إن له سهمه وإن قــتل في أول الحرب لأنه قد استحقه بالقــتال والحضور، فإن بقى كان له وإلا فلورثته؛ لأنه حق تركه فوجب أن يورث عنه.

فصل

⁽١) انظر الفتاوي الهندية (٢/ ٨٠٢)، الاختيار (٣/ ٣٢٣).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (ب).

⁽٥) هو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد. المغنى (١٠/ ٥٢٩ _ ٥٣٠).

السهم وهو القتــال والتكثير والمعاونة لأنه إنما حــضر لخدمة من استــأجره أو لغرض من الأغراض غير القتل فلم يستحق السهم.

فصل

فأما من قاتل فله سهمه خلاقًا لمن قال: لا سهم له أصلاً^(۱)؛ لأنه بمن جوطب بالجهاد فإذا قاتل أسهم له كغير الأجير، ولأنه ليس في كونه أجيرًا أكثر من أنه عوض على منافعه وذلك لا يمنع السهم له إذا قاتل كالذي يحج عن غيره ومعه تجارة أو يؤاجر نفسه للخدمة لأن ذلك لا يمنع صحة الحج.

فصل

ولا يسهم لعبد ولا امرأة ولا صبى لأن هؤلاء فرض الجهاد ساقط عنهم فلم يسهم لهم ولا بأس أن يرضخ (٢) للمعاونة الحاصلة منهم فأما الصبى المراهق إذا أطاق القتال فيسهم له عندنا خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعي (٤) لحديث سمرة بن جندب قال: كان رسول الله على عرض عليه غلمان الأنصار فيلحق من أدرك منهم فعرضت عليه عامًا فألحق غلامًا وردنى فقلت يا رسول الله: ألحقته ورددتنى ولو صارعنى لصرعته قال: فصارعنى فصرعته فألحقنى (٥)، ولأنه قد وجد فيه ما يوجد في البالغ من القتال والمكابدة للعدو وهو من الجنس الذي يسهم له فكان كالبالغ.

⁽١) قال به الأوزاعي وإسحاق وأحمد في إحدى روايتيه. المغني (١٠/٢٩).

⁽٢) الرضخ. هو العطاء غير الكثير، القاموس المحيط (١/ ٢٦٠).

⁽٣) قال الموصلى: (والمملوك والصبى والمكاتب يرضخ لهم دون سهم إذا قاتلوا ولممرأة إن داوت الجرحى، والأصل إن كل من لا يلزمه المقتال فى غير حالة الضرورة لا يسهم له لأنه ليس من أهله ومن يلزمه القتال يسهم له لأنه من أهله لأنا لو أسهمنا للكل لسوينا بينهم ولا يجوز)، الاختيار (٣/٨/٣).

⁽٤) روضة الطالبين (٦/ ٣٧٠)، مغنى للحتاج (٣/ ١٠٥).

⁽٥) أخرجه البيهقى فى سننه (٨٦/٩) ح (١٧٩٥١) مرفوعًا وموقوقًا وقال: الصحيح أنه موقوف. وأخرجه ابن أبى شيبة والطبرانى وابن على من طريق بخسرى بن مختار عن عبد الرحمن بن مسعود عن على موقوقًا، انظر تلخيص الحبير (٣/١١٧) ح (٧).

للفارس ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفرسه خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن له سهمين (١) لما رواه ابن عمر أنه على كان يسهم للخيل للفرس سهمين وللفارس سهما^(٢)، ورواه ابن عباس^(٣) وغيره، ولأن الفارس لما زيد على الراجل لكثرة مؤونته وكانت مؤونة الفرس أكثر من مؤونة فارسه فوجب أن يزاد له أيضًا بمثل ما له زيد فارسه على الراجل.

فصل

وللراجل سهم لأن النبي ﷺ كذلك أسهم له وأضعف للفارس والفرس، ولأن ذلك يوجب المساواة إلا أن يكون هناك معنى يقتضى الزيادة وليس ذلك بالفرس وقد ذكرناه.

فصل

وإذا كان له عدة أفراس لم يسهم إلا لواحـد خلافًا لأبى يوسف وغيره فى قوله: إنه يسهم لفرسين ولا يسهم لما زاد عليهما^(٤) ولابن الجهم من أصـحابنا، لأن النبى على لم يسهم إلا لواحد فى حروبه كلها، وكـذلك الأثمة بعده، ولأن العدو لا يمكن أن يقاتل إلا على فرس واحد وما زاد على ذلك رفاهة وزيادة لا يـؤثر فى زيادة السهمين كالذى معه زيادة سيوف أو رماح واعتباراً بالثالث والرابع.

فصل

والهجن(٥) والبراذين(٢) إن أجازها الإسام أسهم لها لأنها في جنس الخيل العتاق

⁽١) انظر الاختيار للموصلي (٣٢٦/٣)، الهداية للمرغيناني (٢/ ٤٣٨).

⁽۲) أخرجه البخارى: الجهاد (۲/۷۹) ح (۲۸۲۳)، ومسلم: الجهاد (۳/۱۳۸۳) ح (۷۰/۲۲۱).

⁽٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٤/١٢) ح (١٢٦٦٠)، ذكره الحافظ الهيثمي. وقال: فيه نهشل ابن سعيد وهو متروك، انظر مجمع الزوائد (٥/٣٤٣).

⁽٤) قبال الموصلي: (وقال أبو يوسف: يسمهم لفرسين لما روى «أنه عبليه الصلاة والسلام أسبهم لفرسين» ولأن الواحد قد يعيا فيحتاج إلى الآخر). الاختيار (٣/ ٣٢٧).

⁽٥) الهجن جمع هجين: وهو ما كان أبوه عربي وأمه نبطية أى: رديئة. انظر الشرح الكبسير مع حاشية الدسوقي (١٩٣/٢). .

 ⁽٦) جمع برذون: وهو الفرس العظيم الخلقة الغليظ الأعضاء. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى
 (٦/ ١٩٣).

وتولدها، وإنما شرطنا إذن الإمام لأن الانتفاع بهما يختلف بحسب المواضع فالهمجن والبراذين تصلح للمواضع المتوعرة كالشعاب والجبال والعتاق^(۱) تصلح للمواضع التي يأتى فيها الكر والفر فكان ذلك متعلقًا برأى الإمام، والعتاق: خيل المعرب، والهجن والبراذين: خيل الفرس والروم.

فصل

ولا يسهم لبغل ولا حمار ولا بعير لقوله ﷺ: اللفرس سهمان، (٢) فخصه بالإسهام، ولأنه لم ينقل عنه أنه ﷺ أسهم لما مسوى الحيل ولا الأئمة بعده، ولأنه لا يتــاتى القتال عليها ولا تصلح للكر ولا للفر وإنما تصلح للحمولة.

فصل

إذا خرجت سرية (٢) من عسكر فغنسمت بينهما وبين بقية السعسكر، وإن خرجت من بلد لم يقسم لأهل البلد معهم، والفرق بين الموضعين أنها إذا خرجت من جملة عسكر فبقية العسكر رده لها وعون فبقوتهم وصلت إلى الانفراد لأنه لو دهمها أمر لأمدها بقية العسكر ولولا أنهم خلفها لما أقدمت على التقدم والانفراد، وليس كذلك إذا خرجت من بلد لأن أهل البلد ليسوا عونًا لها حيثئد ولا ردمًا بدليل أنه لو دهمها أمر لم يصل أهل البلد إلى معونتها ولا انتفعت بهم بانقطاعهم عنها فإذا كان كذلك وجب انفرادها بما غنمت.

مسألة

ما غنم من أموال أهل الحرب على وجهين: منه منغنوم بقتال أو إيجاف (٤) عليه بخيل أو ركاب فهذا يخمس فيكون خمسه للإمام وأربعة أخماسه للغانمين والأصل فيه قوله تعالى: ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ﴾ [الانفال: ٤١] فدل على أن أربعة أخماسه للغانمين، وقوله ﷺ: (ما لى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس)(٥) فدل أن

⁽١) جمع عتيق: وهو الفرس الذي أبواه عربيين، المطلع (ص ٢١٦ ـ ٢١٧).

⁽٢) قال الفيروزآبادي: السرية من خمسة أنفس إلى ثلثمانة أو أربعمانة. القاموس المحيط (٤/ ٣٤٢).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) ما حصل بأعمال الحيل وسير الإبل، القاموس للحيط (٢٠٣/٣).

⁽٥) تقلم تخريجه.

الباقي لهم.

ومنه مغنوم بغير إيجاف ولا حاجة إلى قتال وذلك هو ما ينجلى عنه أهله ويتركونه رهبة وفزعًا فهذا لا يقسم بل يصرف جميعه فى مصالح المسلمين وحكمه حكم الخمس من الغنيمة خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه يخمس (۱) والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء الخشر: ٦] فأخبر تعالى بأن استحقاقهم القسم لا يكون إلا بإيجافهم، وروى أنه على بنى النضير فزعوا وجعلوا ينقبون الحصون ويهربون وحاز هو وروى أنه على النظر المسلمون القسم بينهم فنزلت هذه الآية (٢).

فصل

الفيء (٢) وخمس الغنيمة والخراج (١) والجزية (٥) حكم كله واحد لا يخمس شيء منه

⁽۱) ليس هذا مـذهب الإمام الأعظم، بل هو مـذهب الشافعي فـقد قـال المرغيناتي: ومـا أوجف المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يـصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج، قالوا: هو مثل الأراضي التي أجلوا أهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك.

وقال الشافعي رحمه الله: فيها الخمس اعتباراً بالغنيمة. ولنا ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أخذ الجزية، وكذا عمر ومعاذ رضى الله عنهسما، ووضع في بيت المال ولم يخسمس. الهداية (٧/ ٤٤٧)، بدائع الصنائع (٧/ ١١٦).

وقال شيخ الإسلام موفق الدين: قال القاضى: لم أجد فيما قال الخرقى فى أن الفىء مخموس نصاً فأحكيه، وإنما نص على أن غير مخموس وهذا قول عامة أهل العلم.

ثم قال: قال ابن المسلم: ولا يحفظ عن أحد قبل الشافعي في الفيء خمس كخمس العنيمة، انظر المغنى لموفق الدين (١٩٩٧)، ويدل على هذا الذي قلناه من أنه مسلمب الشافعي نصبه حيث قال الإمام المعظم: فالغنيمة والفيء يجتمعان في أن فيهما معا الخمس من جميعهما لمن سماه الله تعالى له، ومن سماه الله عز وجل له في الآيتين معا سواء مسجتمعين غير مستفرقين، انظر الأم للإمام الشافعي (٦٤١٤).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) قال ابن عرفة: (هو المأخوذ من مال كافر بما سـوى الغنيمة وسوى المخـتص يأخذه المحدودين) شرح حدود ابن عرفة (١/ ٢٣٠).

⁽٤) الخراج عبارة عما قرر على الأرض بدل الأجرة المطلع (ص ٢١٨).

⁽٥) هي ما الزم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت حكم الإسلام وصونه، شرح حدود ابن عرفة (٢٢٧/١).

بل يأخذ الإمام من كفايت وعياله بغير تقدير بل لو احتاج إلى جميعه لأخذه ويصرف الباقى فى مصالح المسلمين من بناء القناطر والمساجد وعمارة الثغور وأرزاق القضاة على حسب ما يؤديه إليه اجتهاده، [ويعطى من قرابة النبي على على على يؤديه اجتهاده](۱)، وقال أبو حنيفة: يقسم خمس الغنيمة على ثلاثة أسهم: سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل، قال وسهم النبي في وقد سقط بموته (۱)، وقال الشافعى يقسم خمسة أخماس: سهم للنبي ويصرف اليوم فى مصالح المسلمين وسهم لذوى القربى غنيهم وفقيرهم، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل (۱).

وحكى عن طاوس وغيره زيادة سهم سادس وهو ما ينصرف إلى عمارة الكعبة (١)، فلل فليلنا قوله على الله على عمارة الكعبة (٥)، ولم فليلنا قوله على الله على الله على الله على الله على قدر كفايته منه ينصرف فى يقل: إن خمس الخسس مردود فدل على أن ما زاد على قدر كفايته منه ينصرف فى مصالح المسلمين، ولأن أبا بكر وعمر وعشمان وعليًا رضوان الله عليهم قسموا الخمس على الاجتهاد (١).

وروى أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا لا يعطيان من سهم النبى الله الفقراء (٧) وأن عمر بن الخطاب تلى قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ عَلَى رَسُولُه...﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّذِينُ جَاءُوا مِن بِعَدُهُمُ ۗ [الحشر: ٧-١٠] فقال: إن هذه الآية قد استوعبت الناس كلهم حتى الراعى بعدن (٨).

وروى أن عليًا دخل على عمر رضى الله عنهما في المرض الذي مات فيه فأعطاه سهم ذوى القربى فقال على رضى الله عنه: إن بناء العام غنى عنه وبالناس حاجة فاقسمه فيهم (٩)، ولانه نصيب من الخمس فجار صرف إلى الفقراء ومصالح المسلمين

⁽١) ما بين المعكوفين سقط في (١).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناتي (٢/ ٤٤٠)، الاختيار للموصلي (٣/ ٣٢٨).

⁽٣) انظر روضة الطالبين (٦/ ٣٥٥).

⁽٤) نقله ابن قدامة في المغنى وعزاه إلى (أبو العالية)، المغنى (٧/ ٣٠٠).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) أخرجه البيهقي في سننه (٦/ ٥٥٩) ح (١٢٩٦٢).

⁽٧) أخرجه البيهقي في سننه (٦/ ٤٨٤) ح (١٢٧٢٥) بنحوه.

⁽۸) أخرجه البيهتي في سنته (٦/ ٥٧١ ـ ٧٧٥) ح (١٣٠٠٢).

⁽٩) مصنف عبد الرزاق (٥/ ٢٣٧).

اعتبارا بما عدا خمسه عليه السلام، وأما عمارة الكعبة فلم ينقل عن النبى على ولا عن أحد من الأثمة أن لها سهمًا مقدرًا فكانت كسائر المصالح إن احتيج إلى عمارتها أنفق عليها بقدر الحاجة.

مسألة

الإمام في الأساري مخير بين أشياء:

إما قتلهم أو استرقاقهم أو فدائهم أسارى إن كانوا في أيدى العدو من المسلمين، أو من عليهم وأطلقهم بغير شيء، أو عقد ذمة على أداء الجنوية في بلادنا فإذا لم يقتلهم فبأى [وجه](١) رآه من هذه الوجوه فقد حصل لهم معه الأمان فلا يجوز بعده قتلهم.

فصل

فأما جواز قتلهم فلا خلاف فيه إلا ما يحكى عن بعض التابعين، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض﴾ [الانفال:٢٦] قيل: بالقتل الكثير، وقوله تعالى: ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ [النوبة:٥]، ولأنه على قتل جماعة من الأسارى منهم عقبة والنضر بن الحارث وغيرهما(٢)، وروى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال في الفجاءة: وددت أنى لم أحرقه وكنت قتلته سريحًا أو أطلقته نجيجًا(٢)، وقتل أبو موسى الأشعرى دهقان(١٤) السوس وكان أعطاه الأمان على جماعة لم يدخل نفسه فيهم وليس في ذلك خلاف يعتمد عليه.

فصل

فأما جواز استرقىاقهم فلأنهم جنس مشركون فجاز استرقىاقهم إذا رآه الإمام كالنساء والعبيد والصبيان، ولأنه ليس فى كونهم رجالا بالغين إلا خيفة المقاتلة وذلك لا يمنع استرقاقهم كالصبيان إنه يخاف منهم المقاتله بعد الكبر ثم لا يمنع ذلك استرقاقهم.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽۲) أخرجه البيسهقى فى سننه (۲/ ۱۱۰) ح (۱۸۰۲٥)، ذكره الحافظ الهيشمى. وعزاه إلى الطبرانى فى الكبير. انظر مجمع الزوائد (٦/ ٩٢)، وانظر نصب الراية للحافظ الزيلعي (٣/ ٢٠٤).

⁽٣) المدهقان بالكسر والضم: القوى على التصرف مع حدة والتاجر وزعيم فلاحي العجم ورئيس الإقليم، القاموس للحيط (٤/ ٢٢٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

فأما جواز استبقائهم على أداء الجزية وكونهم أحراراً فاعتباراً، بمن جاءنا ابتداء وسأل عقد الذمة له، ولأن ذلك موجب الظاهر من قوله عز وجل: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ [التوبة:٢٩]، وقوله على لأمرائه: «فإن أبوا فادعهم إلى أداء الجزيه»(١)، ولأنهم لو بذلوا ذلك قبل القدرة عليهم لقبلناهم فكذلك بعدها.

فصل

وأما جواز المن عليهم أو المفاداة بهم خلافًا لأبى حنيفة في منعه الأمرين (١٢), فلقوله تعالى: ﴿ فَإِما منّا بعد وإما فداء ﴾ [محمد: ٤]، وهذا نص ولأنه على أن لا يرجع إلى القتال الشاعر لما أسر ببدر فقال له: أطلقني فإني ذو عيال فأطلقه على أن لا يرجع إلى القتال فمضى إلى المشركين وقال: سخرت من محمد ثم عاد فقاتل فأخذ فطلب أن يطلق فقال فمضى إلى المشركين وقال: سخرت من محمد ثم عاد فقاتل فأخذ فطلب أن يطلق فقال عليه (١٤)، وقال عليه المؤمن من جمعر مرتين وقالته بيده (١٦) وسئل في ثمامة بن أثال فمن عليه أنا وقال عليه الله وأما المفاداة عليه الله المسارى بدر أطلقهم على مال أخده منهم (٥)، وأطلق أسيرا من عقيل وفادي به رجلين من أصحابه كانا أسيرين من ثقيف (١٦).

⁽۱) قال المسرغيناني: (ولا يفادي بالأساري عند أبي حنيــفة رحــمه الله وقــالا: يفادي بهــم أساري المسلمين ولا يجوز المن عليهم)، الهداية (٢/ ٤٣٣)، بدائع الصنائع (٧/ ١٢٠).

⁽۲) أخرجه البخارى فى الأدب (٥٤٦/١٠) ح (٦١٣٣)، ومسلم فى الزهد (٤/ ٢٢٩٥) ح (٣٢٩٨/٦٣) بلفظ: لا يلمع . . إلخ)، وعن أبى هريرة مثله، انظر كشف الحقاء للحافظ العجلونى (٢/ ٥٠٥) ح (٥٠١).

⁽۳) أخرجه البخاري في المغاري (٧/ ١٨٨) ح (٤٣٧٢) ، ومسلم في الجهاد (٣/ ١٣٨٦) ح (١٧٦٤) ٥٩)

⁽٤) أخرجه البخارى في المغازى (٧/ ٦٨٨) ح (٤٣٧٢) ، ومسلم في الجمهاد (٣/ ١٣٨٢) ح (٩٥/ ١٧٦٤).

⁽٥) أخرجه مسلم في الجهاد (٣/ ١٣٨٣) ح (١٧٦٣/٥٨)، وأحمد في المسئد (١/ ٣٨) ح (٢٠٩). (٦) المستدرك للحاكم (٣/ ٣٢٤).

وإنما قلنا: إن كل ذلك يتضمن الأمان لأنه لا يفعل إلا مع الاستبقاء فلم يجز قتلهم من بعد لأنه قد يكون غدرا، والغدر ممنوع غير جائز لقوله تعالى: ﴿وَإِمَا تَحَافَنُ مَن قُوم خَيانَة فَانْبِذُ إِلِيهِم على سواء﴾ الاتفال: ٥٨]، وقوله ﷺ: فينصب للغادر لواء يوم القيامة يقال: هذه غدرة فلان (١).

فصل

أمان الحر المسلم العاقل البالغ لازم لا يجوز نقضه ذكرًا كان أو أنثى.

وقال عبد الملك: أمان من سوى أمير الجيش موقوف على إجازته، فإن رأى أن يمضيه وإلا رده.

وجه الأول: قوله ﷺ: (ويسعى بذمتهم أدناهم) (٢) وهذا عام، لأن أم هانئ أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح فقال رسول الله ﷺ: (قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ (٢) وكذلك العباس مع أبى سفيان أجاره بغير أمر النبى ﷺ فلم ينكر عليه.

ووجه الشانى: هو أنه لا يؤمن أن يكون فى ذلك ضرر على المسلمين فكان موقوقًا على رأى الإمام، ولانهم لو رأوا استرقاق الأسارى أو المن عليهم وأباه الإمام لكان ذلك إليه فكذلك الأمان، ولأن فى ذلك افتياتًا على الأثمة وتقدمًا عليهم وذلك غير جائز.

⁽۱) أخرجه البخاري في الجزية والموادعة (٦/ ٣٢٧) ح (٣١٨٦ ـ ٣١٨٧)، ومسلم في الجهاد (٣/ ١٣٥٨) - (١٧٣٥ /٩).

⁽۲) أخرجه النسائى فى القسامة (۱/ ۲۱) باب (سقوط القود من المسلم للكافر وأبو داود فى الديات (۱۷۹/۶) ح (۱۷۹/۶) و واحمد فى المسند (۲۸۲/۲) ح (۱۹۸۶)، وانظر نصب الراية للحافظ الزيلعى (۱/ ۳۳۵).

⁽۳) أخرجه البخارى فى الصلاة (۱/۹۵۹ ـ ۵۲۰) ح (۳۵۷)، ومسلم فى المسافرين (۱/۹۸) ح (۲۲/۸۲).

أمان العبد جائز أذن له سيده في القــتال أو لم يأذن خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إنه إن لم يأذن له لم يجز أمانه (۱) لقوله: «ويسعى بذمتهم أدناهم» (۱) وروى «ويجير عليهم أدناهم» (۲)، ولأن صحة الأمان لا يتعلق بالإذن في القتال كالحر إذا لم يأذن له الإمام في القتال.

فصل

والصبى إذا عقد الأمان جاز أمانه عند ابن القاسم لأنه عن يعقل الأمان كالبالغ.

قصل

ولا يقتل النساء ولا الصبيان لقوله تعالى: ﴿وقاتلوا في سبيل الله الله يقاتلونكم﴾ [البقرة: ١٩٠]، ولأنه على نهى عن قـتل النساء والصبيان وقـال: ﴿لا تقـتلوا طفـلاً أو امرأة (٤)، ولأنهم أموال ورقيق للمسلمين.

فصل

فأما الرهبان والشيوخ الهرماء فلا يقتلوا إلا أن يكون في تبقيتهم ضرر على الإسلام مثل أن يكونوا من ذوى الرأى والتدبير والمشورة فإن قتلهم جائز، قال الشافعى: يقتلون وإن لم يكن فيهم ضرر^(٥) ودليلنا قوله ﷺ: ﴿ولا تقتلوا شيخًا فانيًا)(٢)، وقوله: ﴿ولا

- (٢) تقدم تخريجه.
- (٣) انظر المدونة الكبرى (١/ ٤٠٠).
- (٤) أخرجه البخارى فى الجهاد (٦/ ١٧٢) ح (٣٠١٥) ، ومسلم فى الجهاد (٣/ ١٣٦٤) ح (١٧٤٤/٢٥).
- (ه) قال النووى: (فى جـواز قتل الراهب شيـخًا كان أو شابًا والاجـير والمحترف المشـغول بحرفـته والشيخ الضعيف والاعمى والزمن ومقطوع اليد والرجل قولان، أظهرهما: الجواز: وقيل: يقتل الاجير والمحترف قطعًا)، انظر روضة الطالبين (-٧٤٣/١).
 - (٦) أخرجه أبو داود في الجهاد (٣٨/٣) ح (٢٦١٤)، والبيهقي في سننه (١٥٣/٩) ح (١٨١٥٣).

⁽۱) قال المرغيناني: (ولا يجوز أمان العبد المحجور عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يأذن له مولاه في القتال. وقال محمد رحمه الله: يصح، وهو قول الشافعي رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله معه في رواية ومع أبي حنيفة رحمه الله في رواية)، انظر الهداية للمرغيناني (۲/ ٤٣٢)، الاختـيار للموصلي (٣/ ٣١٨).

تقتلوا أهل الصوامع الله وروى مثله عن أبى بكر الصديق رضوان الله عليه (٢) ولا مخالف له، ولانه لا فضل فيهم للقتال ولا ضرر في تبقيتهم على المسلمين كالنساء والصبيان.

فصل

وإذا ارتهن المسلمون من المسركين رهائن فأسلموا وهم في أيدينا رددناهم ولم يجز لنا حبسهم خلاقًا لمن أبى ذلك (٢) لأن في منع ردهم غرر بهم وذلك غير جائز، ولأنه على حسلح المسركين يسوم الحديبية على أن من أتاه منهم رده إليهم ومن أتاهم منا لم يردوهم فكلمه عمر رضى الله عنه في ذلك فقال على: «من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاء منهم إلينا فرددناه جعل الله له مخرجًا» (١)، ولأنا إذا لم نرد رهائنهم لم نؤمن غدرهم بالمسلمين لأنهم أيضًا يهتمون بالرهائن ما داسوا على دينهم، ومراعاة العامة أولى من مراعاة الواحد والاثنين، وقد فعل على ذلك مع أبى رافع لما جاءه رسولاً لهم فأسلم فقال له: ارجع إليهم (٥)، ورد أبا جندل وأبا بصير يمشيان في قيودهما وجاءاه مسلمين وقال: «سيجعل الله لكما فرجًا ومخرجًا» (١).

فصل

ومن أسلم على وجه الصلح فأرضه ملك له لا يعترض عليه فيها كسائر أملاكه، ومن فتحت أرضه عنوة فهى مغنومة لا يكون أحق بها كسائر الأموال المغنومة عنهم، فإن كانت عامرة ووجد الإمام من يسكنها من المسلمين ويؤدى خراجها تركها وقفًا

⁽۱) آخرجمه أحمد فسى المسند (۱/ ۳۹۱) ح (۲۷۳۱)، والبيهسقى فى سننه (۹/ ١٥٤) ح (١٨١٥٤) وفى إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة وهو ضمعيف، انظر تلخيص الحبيسر لابن حجر (۲/ ۱۱٤) ح (۲۸).

⁽۲) أخرجه البيهقي في سئنه (۹/۱۵۳) ح (۱۸۱۵۲).

 ⁽٣) قال ابن قدامة: (وإن أسلم الأسير صار رقيقًا في الحال وزال التخييسر وصار حكمه حكم النساء
 ويه قال الشافعي في أحمد قوليه وفي الآخر: يسقط القتل ويتخيسر بين الخصال الثلاث)، المغنى
 (٢/١٠).

⁽٤) أخرجه البخارى فى الصلح (٥/ ٣٥٧) ح (٢٦٩٨)، ومسلم فى الجهاد (٣/ ١٤١١) ح (١٧٨٤/٩٣) واللفظ له.

⁽٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٥٩٨).

⁽۲) أخرجه البخارى في الصلح (۵/ ۳۵۸، ۳۵۹) ح (۲۰۰۰)، ومسلم في الجهاد (۳/ ۱٤۱۱) ح (۱۷۸٤/۹۳).

للمسلمين ولم يقسمها كأرض السواد خلاقًا لمن يقول: إنها تقسم لإخبار الله تعالى: ﴿ما أَفَاءَ الله على رسوله من أهل القرى ﴾ إلى قوله: ﴿والذين جاءوا من بعدهم ﴾ [الحشر: ٧- 1] وبذلك احتج عمر بسن الخطاب رضى الله عنه فقال: إن هذه الآية مستوعبة لجميع المسلمين حتى الراعى بعدن، وطولب بقسمتها فامتنع فليج به بلال فقال: اللهم اكفنى بلالاً وذوى بلال أن ولم ينكر أحد من الصحابة عليه ذلك، وتلاه عثمان وعلى رضى الله عنهما على مثله (١)، ولم ينكر أحد من الصحابة عليه ذلك، وتلاه عثمان والله عنهما وأيا لم يمتنع أن يقال له ذلك فيما يفتحه من بعد، ولأن النبي على قد غنم غنائم وأراضى لم ينقل أنه قسم منها إلا خير (٣)، وهذا إجماع السلف والله أعلم.

(تم كتاب الجهاد ولله الحمد)(1)

* * *

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) انظر البيهتي (٦/ ٥٧٠ ـ ٥٧١).

⁽۳) أخرجه البخارى فى المغــازى (٧/ ٥٢٩ ـ -٥٣) ح (٤١٩٥) ، ومسلم فى الجهاد (٣/ ١٤٢٦) ح (- ١٣٦/ ١٣٠٥).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

الحلف الجائز هو بالله ويصفات ذاته والحلف بغيره ممنوع كالحلف بالأنبياء والآباء أو بالكعبة أو ما أشبة ذلك من المخلوقات لقوله ﷺ: «لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا تحلفوا إلا بالله ومن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت، (٣).

فصل

المحلوف به، ضربان: قديم ومحدث، فالقديم هو الله تعالى وصفات ذاته والكفارة تتعلق بهذا الضرب دون غيره، والمحدث ما عدا البارى وصفاته فلا كفارة في الحلف بشيء من ذلك.

فصل

وإنما قلنا: إن الحنث في الحلف بالله تجب به الكفارة لقوله: ﴿ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان﴾ [المالاة: ٨٩] واتفق على أن اليمين بالله داخلة في هذا، وقوله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه (٤٠)، ولا خلاف في ذلك.

⁽۱) اليمين فى اللغة: القسم، القاموس للحيط (۲۷۹/٤)، وشرعًا: قسم أو التزام مندوب غيير مقصود به القربة أو ما يـجب بإنشاء لا يفتقر لقبول معلق بأمر مقـصود عدمه، شرح حدود ابن عرفة (۲۰۲/۱).

 ⁽۲) النذر في اللغة: الإيجاب والشرط على النفس القاموس للحيط (٤/ ١٤٠)، وشرعًا: (إيجاب امرئ على نفسه لله تعالى أمرًا)، شرح حدود ابن عرفة (۲۱۸/۱).

⁽٣) أخرجه البخارى في الأيمان والنذور (١١/ ٥٣٨) ح (٦٦٤٦)، ومسلم في الأيمان (٣/ ١٢٦٦) ح (١٦٤٦/١).

⁽٤) آخرجه البخارى فى كفارة الأيمان (١١/٦١٦) ح (١٧٢١)، ومسلم فى الأيمان والنذور (١٢٦٨) ح (١٢٦٨) ح (١٢١٨).

وجميع أسمائه تعالى تتعلق بها الكفارة كالرحمن والرحيم والعزيز والسميع والعليم وما أشب ذلك، وكذلك صفات ذاته كعلمه وقدرته وجلاله وعظمته وكبريائه وعزته وكلامه وعهده وميثاقة وكفالته وحقه وسائر صفات ذاته، وإنما قلنا ذلك لاتها يمين بقديم غير مخلوق فكان كالحلف بالذات.

فصل

فأما العهد (١) فالدليل على أنها يمين قوله تعالى: ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ﴾ [النحل: ٩٦] وذلك يدل على أن العهد والميثاق والكفالة أيمان، ولأن عرف الناس جارٍ بالحلف بهذه الأشياء وهى من صفات الذات.

فصل

ويكون يمينًا وإن أطلق خلافًا للشافعي (٢)، لأنها صفة من صفات الذات فإطلاقها كتعينها، أصله: العلم والقدرة.

فصل

وإذا قال: على عهد الله وميثاقه وكفالته: فإن أراد التكرار أو التأكيد فكفارة واحدة، وإن أراد الاستئناف فلكل واحد كفارة، وذمة الله في معنى عهده.

فصل

وأمانة الله يمين تكفر لأنها من صفات الذات فإن أراد الأفعال التي بين العباد فلا كفارة وهذا التفسير لأشهب.

⁽١) كأن يكون يمينه بقوله (وعهد الله).

⁽۲) قال الإمام النووى: (إذا قال: على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفالته لافعلن كذا فإن نوى اليمين فسيمين والمراد من عهد الله استحقاقه لإيجاب ما أوجبه علينا أو تعبدتا به وإن أراد غير اليمين كالعبادات فليس بيمين وإن أطلق فوجهان، قال أبو إسحاق: يمين للعادة الغالبة والأصح المنم لتردد اللفظ، روضة الطالبين (١٢/١٢)، المهذب (٢/ ١٣٠).

إذا قال: أقسم وأشهد وأحلف فإن أراد بالله فهى يمين وإن أراد غيره أو أطلق لم تكن يمينا تكفر خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنها أيمان أراد بها الله أو لم يرده (١) والشافعى فى بعض أقاويله أنها ليست بأيمان أراد بها الله أو لم يرده (١) فلليلنا على أبى حنيفة أن الإطلاق لا يتضمن محلوفًا به مخصوصًا لأن القسم قد يكون بغير الله وكذلك الحلف فإذا ثبت ذلك فكان يمينًا تعرت عن اسم الله وصفاته لفظًا ونية وعرفًا فلا كفارة فيها كقوله: والنبى والكعبة، ودليلنا على الشافعى أن القسم يمين لقوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾ [الانمام: ١٩]، ولا فرق عند أهل اللغة بين قولهم: أقسمت وحلفت، ومنه قوله تعالى: ﴿إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ﴾ [التلم: ١٧] معناه: حلفوا، وقوله: ﴿قالوا نشهد إنك لرسول الله ﴾ [المنافقون: ١] يريد: نحلف.

قصل

إذا قال: أقسمت عليك لتفعلن كذا، فإن أراد سواله فلا كفارة عليه وليست يمين، وإن أراد اليمين كان على ما قدمناه.

فصل

إذا قال: أشركت بالله أو أكفر بالله أو هو يهودى أو نصرانى أو برىء من الله أو من الإسلام أو من النبى أو القرآن أو الكعبة أو ما أشبه ذلك فكل هذا لا كفارة فيه، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن ذلك كله أيمان (٢)، لأنها أيمان تعرت عن اسم الله وصفاته فلم يجب بالحنث فيها كفارة يمين، أصله قوله: والنبى والكعبة، ولأنه حلف بالبراءة عن لا يجوز التبرى منه كقوله هو برىء من الكعبة.

⁽١) الاختيار للموصلي (٣/ ٢٢٤)، الهداية للمرغيناني (٣٥٧/٢).

 ⁽۲) قال النووى: (ولو قال: اقسم أو أقسمت، أو أحملف أو حلفت أو أشهد أو تشهدت أو أعزم أو عزمت لأفعلن كذا ولم يقل: بالله لم يكن يمينًا وإن نــوى اليمين لأنه لم يحلف باسم الله تعالى ولا بصفته)، روضة الطالبين (۱۱/ ۱۵)، انظر المهذب (۲/ ۱۳۱).

 ⁽٣) قال المرغينانى: (يكون يمينًا لأنه لما جعل الشرط علمًا على الكفر فقد اعتقده واجب الامتناع وقد أمكن القول بوجويه لغيره بجعله يمينًا) الهداية (٢/ ٣٥٧)، الاختيار (٣/ ٢٢٢).

الأيمان على ثلاثة أقسام لغو وغموس ومنعقدة:

واللغو هو أن يحلف على شيء يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين له أنه بخلافه فهذا لا أثم فيه ولا كفارة.

والغموس هو أن يحلف على الماضى متعمدًا للكذب فهذا أعظم إثمًا من أن تكون فيه كفارة.

والمنعقدة هو الذي يجب بالحنث فيه الكفارة على ما سنذكره.

فصل

وإنما قلنا: إن اللغو ما وصفناه لأن من حلف على علمه أو غلبة ظنه ولم يوجد منه استخفافًا بحرمة السمين ولا جرأة ولا إقدام على التغرير بها لأنه علقها على وصف مراعى مطابقًا لها وهو علمه وغلبة ظنه ومطابقة اليمين له انعقادها على ذلك الوجه: فإن كان على ما حلف عليه فقد بر، وإن كان بخلاف بذلك فلا شيء(١) عليه لأن اليمين لم تنعقد لأنها وقعت محلولة.

فصل

واختلف أصحابنا في قوله: لا والله، وبلى والله وعلى سبق اللسان فقال ابن القاسم عن مالك: ليس بلغو لأن صفة اللغو على ما ذكرناه، وقال إسماعيل بن إسمحاق وشيخنا أبو بكر الأبهرى وغيرهما: إنه من حيز اللغو لأنه لا يتأتى البر ولا الحنث فيه ولا يمكن الاحتراز منه.

فصل

وإنما قلنا: إن الغموس لا كفارة فيها خلافًا للشافعي(٢)، لقوله تعالى: ﴿ولكن يُؤَاخَذُكُم بِمَا عَقَدتُم الأَيْمَانِ﴾ اللائدة: ٨٩] وهذه محلولة غير منعقدة لأن المنعقدة ما أمكن

⁽۱) المدونة الكبرى (۲۸/۲).

 ⁽۲) قال النووى: (سميت غموسًا لأنها تغمس صاحبها في الإثم أو في النار وهي من الكبائر وتتعلق
 بها الكفارة)، روضة الطالبين (۲/۱۱)، المهذب للشيرازي (۱۲۸/۲).

حله إذا انعقد، لأن العقد في مقابلة الحل والماضى واقع على وجه واحد لا يمكن تغييره، ولأنها يمين لا يتأتى فيها بر ولا حنث كاللغو، ولأن الكفارة معنى يرفع حكم اليمين فلم تتعلق بالحلف على الماضى، أصله: الاستثناء، ولأن الحنث ممخالفة الشيء المحلوف عليه لليمين وذلك يقتضى تقديم اليمين ليصح وصف الفعل إذا وقع بأنه حنث ومتى تأخرت عنه وقع عاريًا من الحكم له بذلك فلا يصير محكومًا له من بعد.

فصل

فأما المنعقد فهو ما تأتى البر(۱) والحنث فيه(۲) وذلك هو الحلف على المستقبل وينقسم أربعة أقسام: أحدها: أن يحلف لا فسعلت، والثانى: إن فعلت، والثالث: لافعلن، والرابع: إن لم أفسعل، فأما يمسينه لا فعلت وإن فسعلت فهسو على بر لا يحنث إلا بأن يفعل ما حلف أن لا يفعله فتلزمه حينئذ الكفارة.

فصل

وإنما قلنا ذلك لأن الأيمان مترددة بين البر والحنث وترقبهما فالبر هو الموافقة مثل أن يحلف ليخطف ليضربن عبده أو ليدخلن الدار فيفعل ذلك، والحنث بالمخالفة من أن يحلف أن لا يفعله في فيفه، وإذا ثبت ذلك فهذا إذا حلف أن لا يفعل هو وقت حلف غير فاعل فهو على بر، وإنما الحنث مترقب فيما بعد فإن فعل حنث لأن المخالفة حينئل وجدت منه فإن لم يفعل فهو على أصل البر وكذلك قوله: إن فعلت؛ فأما يمينه لأفعلن وإن لم أفعل فإنه على حنث يفعل فيسر، وإنما قلنا ذلك لأن المخالفة موجودة منه في الحال لأنه قال: إن لم أضرب عبدى فهو في الحال غير ضارب فهذا حنث إذ الحنث ليس بأكثر من المخالفة والبر مترقب فيما بعد: كالحالف لا فعلت لأن الموافقة موجودة والحنث مترقب فيما بعد، فإذا ثبت ذلك فإن الحنث لا يتحقق عليه إلا بأحد أمرين: إما بأن يأتي حال يستحيل معها فعل المحلوف مثل أن يحلف ليأكلن هذا الرغيف في حترق أو يأكله غيره فحينتذ يتحقق الحنث لأنا نيأس من بره فها هنا تنحتم الكفارة عليه أو النذر إن كان نذرا.

والآخر: أن يكون ضرب أجلاً مثل أن يقول: والله لأدخلن اليوم الدار فإن هذا على

⁽١) قال الفيروزآبادي: (هو الصدق في اليمين)، القاموس للحيط (١/ ٣٧٠).

⁽٢) الحنث: الخُلف في اليمين. (القاموس المحيط (١/ ١٦٥).

بر ما لم يتضيق الوقت فإذا خرج اليوم ولم يدخل حنث فإذا ثبت هذا فليس يفترق حكم الأفعال التي يحلف ليفعلنها أو إن لم يفعلها من كونها طاعة أو معصية في باب البر والحنث، وإنما يفترقان في أنه لا يؤمر بالبر في المعصية ويؤمر بالحنث لأن بره معصية مثاله: إذا حلف إن لم يشرب خمراً فيقال له: أنت الآن على حنث [وينبغي لك أن تكفر يمينك](۱) لأن اليمين أو النذر لا يسقط عنك إلا أن تبر والبر حرام عليك واستدامة الحنث واجبه عليك لازمة لك فإن عصى وشرب الخمر فقد بر في يمينه بمعنى أنه وافقها ولم يحنث فسقط حكمها أصلاً وأثم بذلك الفعل لانه في نفسه معصية سواء على يمين أو وقع منفردا.

فأما أفعال البر فإنه مختر فيها وكذلك الإباحة مثل يمينه ليصلين أو ليصومن يومًا أو أن لم يكلم فلانًا أو يدخل الدار فإنه مختر في ذلك شاء أن يفعل فعل وحكم اليمين والنذر واحد في هذا الكتاب.

فصل

للاستثناء تأثير في حل اليمين ورفع مـوجبها، والأصل فيـه قوله ﷺ: «من حلف واستثنى رجع غير حانث، ولا خلاف في ذلك(٢).

فصل

فإذا ثبت ذلك فإنما يؤثر فى اليمين بالله أو بصفاته أو بالنذر الذى لا مخرج له وهو كل موضع تدخله الكفارة، وما عدا ذلك من يمين بطلاق أو عتاق أو حج أو مشى أو صدقة أو غير ذلك فلا يؤثر الاستثناء فيه، وهذا يرد فى كتاب الطلاق.

فصل

لا يكون قـوله: إن شاء الله استـثناء إلا أن يقصـد به الاستـثناء ورفع اليمـين ومنع عقدها، فأما إن قـصد التبرك أو التأكيد أو سبق على لسـانه أو كانت عادته أن لا يذكر

⁽١) ثبت في (أ) (وينبغي له أن يكفر).

 ⁽۲) أخرجه أبو داود فى الأيمان والنذور (۲۲۲/۳) ح (۳۲۲۱)، والنسائى فى الأيمان والنذور
 (۷/ ۱۲) باب (من حلف فاستثنى) والترمذى فى النذور والأيمان (۱۰۸/٤) ح (۱۵۳۱) وقال:
 حديث حسن.

⁽٣) انظر المغنى لابن قدامة (١١/٢٢٦).

شيئًا ليفعله إلا ويقرنه بالمشيئة اعتمقادًا أن الأشياء لا تكون إلا بمشيئة الله عز وجل قصد التلفظ أو لم يقصد به شميئًا فإنه لا يكون استثناء، والأصل فميه أن الكلام إنما يتعلق به حكم إذا كان مقصودًا، ولأنه معنى يرفع به حكم اليمين فاحتاج إلى نية الكفارة.

فصل

ومن حق الاستثناء أن يكون متصلاً باليسمين غير متراخ عنها(۱) خلاقًا لما يحكى عن ابن عباس من جوازه بعد حين (۱) وعن غيره في اعتبار المجلس (۱) لأن أهل اللغة لم يستعملوه إلا متصلاً ويستقبحونه متراخيًا يبين ذلك أن القائل: ضربت عبيدى إلا ميمونًا أن [ميمونًا مضروب](٤) إذ قاله متبصلاً فلو سكت ثم قال: بعد زمن طويل إلا ميمونًا لعدوه هاذيًا هذا هو المتعارف من خطابهم، ولأن الاستثناء لما كان لا يفيد بانفراده لتعلقه بما تقدم لم يحسن إفراده عنه كما لا يحسن الابتداء به، ولأنهم يجرونه مجرى الشرط والتقييد وخبر المبتدأ وكل ذلك يجب اتصاله بالكلام، ولأن ذلك يؤدى إلى أن لا يوثق أحد من أحد بوعد أو وعيد وأن يتوقف في الأوامر والنواهي والأخبار بجواز ورود الاستثناء عليها بعد تراخي الوقت وهذا على طريقة من منع تأخير البيان من أصحابنا هذا حجة المسألة من طريق اللغة.

فصل

فأما ما يدل على وقوع الحنث وأن إيراد الاستثناء متراخيًا لا يؤثر في سقوط الكفارة فقوله على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليئات الذي هو خير وليكفر عن يمينه (٥) موضع الدليل: أنه قصد بيان ما يخرج به عن اليمين فلو كان الاستثناء

⁽۱) قال في المدونة: (أرأيت إن حلف على يمين ثم سكت ثم استثنى بعد السكوت قال: لا ينفعه وكذلك قال لى مالك إلا أن يكون الاستثناء نسقًا متنابعًا فقلنا لمالك: فلو أنه لم يذكر الاستثناء حين ابتداء اليمين فلما فرغ من اليمين ذكر نسقها بها وتدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء يمينه إلا أنه قد وصل الاستثناء باليمين قال مالك: إن كان نسقها بها فذلك لها استثناء وإن كان ذلك صمات فلا شيء له ونزلت بالمدينة فأفتى بها مالك، انظر المدونة الكيرى (٣٣/٢٧).

⁽٢) ذكره في المغنى فقال: (وعن ابن عباس: إن له أن يستثنى بعد حين، انظر المغنى (١١/٢٢٨).

 ⁽٣) نقله في المغنى عن بعض أصحاب الإمام أحمد وحكى عن الحسن وعطاء وعن عطاء أنه قال:
 قدر حلب ناقة العزوزة، المغنى (٢٢٨/١١).

⁽٤) ثبت في (١) (منصوب عندهم).

⁽٥) تقلم تخريجه.

مىخرج عنها لذكره لأنه أخف من الحنث ومن الكفارة، ولأن ذلك يؤدى إلى أن لا يحنث أحد فى يمين لأنه إذا أراد المخالفة استثنى وانحلت عينه، ولا يجوز التعلق فى ذلك بقوله على: ﴿وَالله لأَعْزُونَ قَرِيشًا الله مُ سكت ساعة ثم قال: ﴿إِن شَاءَ الله ﴾(١) لأن ذلك امتثال لأمر الله تعالى لأنه كان أنسى أن يصله بالكلام ثم ذكر وهذا تأويل أبى عبيد، وهذا إذا قطعه عن اليمين مختاراً فأما إن انقطع عليه بسعال أو انقطاع نفس أو تثاؤب أو ما أشبه ذلك ثم وصله بيمينه فإنه يصح.

فإنما قلنا ذلك لأن هذا في حكم الواصل عن أهـل اللغة والشـرع لأنه كـذلك في الشرط والتـقيـيد فكذلك في الاستـثناء ولأن مثل هذا لو تخلل بين قـوله: لا إله وبين قوله: إلا الله لم يجعله كفرًا وإن كان كفرًا مع الاختيار كذلك هاهنا.

فصل

لا يكون الاستثناء إلا نطقًا فإن نواه أو عقده من غير نطق لم ينفعه والأصل فيه قوله على الله وقد النطق، الله وقع الله وقد النطق، الله وقع الله وقد النطق، الله وقع الحكم اليمين كالكفارة ولو نوى أن عبده حر عن الكفارة لم يجز إلا أن يتلفظ به.

فصل

واختلف متأخرو أصحابنا في عقد اليمين من غير نطق فمنهم من قال: يصح ومنهم من قال: يصح ومنهم من قال: لا يصح بناء على عقد الطلاق بالقلب^(٢)، فإن قلنا: لا يصح فالباب واحد، وإن قلنا: يصح فالفرق بين اليمين والاستثناء أن اليمين إيجاب وإلزام والاستثناء رفع وحل للوجوب وما طريقه الإلزام أغلط عما طريقه الإباحة والتحليل فجاز أن تنعقد اليمين بالقلب وأن لا ينعقد الاستثناء إلا باللفظ.

⁽۱) آخرجه أبو داود في الأيمان والنذور (۲۲۸/۳) ح (۲۲۸۰)، والبيهقي في الكبرى (۱۰/۸۰) ح (۱۹۲۹) وقال الحافظ الزيلعي: إن ابن حبسان ذكر في كستاب الفسعفاء أن هسلما الحديث رواه شريك ومسعر فأسنداه مرة، وأرسلاه أخرى، انظر نصب الراية (۲۰۳/۳).

⁽٢) تقلم تبخريجه.

⁽٣) انظر المدونة الكيرى (٢/ ٣٤).

ليس من شرطه أن ينوى مع عقد اليسمين لأن ذلك يوجب أن لا تحل يمين ابتدئ عقدها دون نيته وذلك باطل: فإذا ابتدأ غير ناو ثم نوى قبل فراغه من اليمين جاز، وإن فرغ من التلفظ بها^(۱) ثم أتى به ^(۱) متصلاً غير متراخ على الحد الذى يأتى [من غير فصل صح عند مالك، وعند ابن]^(۱) المواز لا يصح، فوجه قول مالك عموم الخبر، واعتبارا [بما]⁽¹⁾ لو نواه [بعد]⁽⁰⁾ الفراغ بعلة الاتصال مع النية. ووجه قول ابن المواز أن اليسمين فرغ منها عارية من الاستثناء فوروده بعدها لا يؤثر كالمتراخى، والأول أصح.

فصل

إذا حلف ألا يفعل شيئًا ففعل بعضه أو أشياء ففعل واحداً منها حنث خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعي (٧)، لأن اليمين على الجملة يتعلق بها وبأبعاضها كالحالف ليفعلن، ولأن المنع في الجملة يفهم منه منع البعض، أصله: منع الغير.

فصل

إذا حلف على شيء بعينه لا ينتفع به فقــد قطع المن عنه تعلقت يميــنه بكل ما في بابه خلافًا لأبي حنيفة (١) والشافعي(١) في قولهــما لا يحنث إلا بما حلف عليــه وحده، لأن من يمن غيره عليه فيحلف مجـيبًا له بأن يقول: والله لا شربت لك الماء فإنه يفهم منه أراد والله لا انتفعت بشيء من مالك أصلاً ونصه على الماء تنبيه بالأدون على جميع

⁽١) أي: باليمين.

⁽٢) أي: الاستثناء.

⁽٣) ما بين المعكوفين زيادة ليست في الأصل يستقيم بها الكلام وأثبتناه من سياق التعليل الذي يليه.

⁽٤) ثبت في الأصل (به) ولعل الصواب ما أثبتناه لمقتضى السياق.

⁽٥) زيادة ليست في الأصل يستقيم بها الكلام.

⁽٦) بدائع الصنائع للكاساني (٣/ ٧٠).

⁽٧) قال فى السروضة: (ولو قال: لا أكسل هذين الرغيسفين أو لا ألبس هذين الشوبين لم يحنث إلا باكلهما أو لبسهما مسواء لبسهما مسعاً أو لبس أحدهما وتزعه ثم لبس الآخر، روضة الطالبين (٢٦/١١)، مغنى المحتاج (٤/ ٣٤٣).

⁽٨) بدائم الصنائع للكاساني (٢/ ٣٩).

⁽٩) اتظر روضة الطالبين (١١/٥٧).

ما في بابه كقوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإذا ثبت ذلك قلنا لانه لفظ يفهم منه الامتناع من جملة الانتفاع فأشبه أن يتلفظ به.

فصل

ومن حلف لا أفعل شيئًا ففعله ساهيًا حنث خلافًا للشافعي^(۱) لأنه حصل منه الفعل على وجه ينسب إليه وينفسرد بإضافته إليه كالعامد، ويفارق المكره لأن الفعل لا ينسب إليه من أكرهه، ألا ترى أنه لا يقال: دخل فلان الدار وإنما يقال: أدخل.

فصل

الاعتبار في الأيمان بالنية فإن عدمت فالسبب الذي أثار اليمين ليستدل منه عليها فإن عدم أجرى اللفظ على ما يقتضية عرف التخاطب دون عرف الفعل في المحلوف عليه، فإن لم يكن عرف أجرى على موضوعه مثال ذلك: إذا حلف أن لا يأكل رأسًا فإن كانت له نية وإلا نظر في السبب فقصر على ما يقتضيه فإن كانت كل رأس ولا يراعى رءوس الغنم أو الإبل أو البقر خلافًا لمن يراعى الاستعمال، لأن ذلك لا يؤثر في اللفظ لأنه يختلف باختلاف العادات في البلاد، ألا ترى أن العرف في الخبز جار في الحنطة في أغلب البلاد وسيما في البلاد الكبار المشار إليها ثم لو حلف الخليفة في الملك العظيم لا آكل خبزًا حنث بأكل خبز الدخن، وكذلك لو حلف لا آكل لحمًا لحنث عندهم بأكل لحم الحنزير ولحم بني آدم وإن لم يجر ذلك عرف استعمال، وفروع هذا الباب عظيمة لا يحتملها هذا المختصر.

فصل

إذا حرم على نفسه طعامًا أو شرابًا أو أمة أو بعض ما يحل له سوى الزوجة فلا يحرم عليه ولا يؤثر ذلك القول شيئًا خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إنه يلزمه كفارة يمين في المأكول والمشروب دون الملبوس والطيب (٢)، لقوله تعالى: ﴿لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم﴾ [الماتدة: ٨٧]، ولأنه حرم على نفسه ما لا يصح فيه طلاق ولا عتاق فلم يكن

⁽۱) قال الإمام النووى: (فيمه قولان، أظهرهما: لا يحنث وبمن صححه أبو حمامد القاضى والشيخ وابن كج والرويانى وغيرهم وقال ابن سلمة: لا حنث قطعًا، وقميل: الناسى أولى بالحنث من المكره. وقيل عكسه، انظر روضة الطالبين (۱/ ۷۹)، مغنى المحتاج (٤/ ٢٣٥).

⁽٢) الهداية للمرغيناتي (٨/ ٣٥٩)، الاختيار للموصلي (٢٢٥/٣).

للتحريم تأثير، أصله: اللباس والطيب.

فصل

إذا كرر اليمين فإن أراد الاستئناف فلكل يمين كفارة وإن أراد التأكيد فكفارة واحدة وإن أطلق حمل على التأكيد، ولا يكون الاستئناف إلا بالقصد لأن الظاهر تأكيد والاستئناف إيجاب كفارة مبتدأة فلا تثبت إلا بالقصد.

فصل

كفارة اليمين أربعة أنواع: إطعام وكسوة وإعتباق وصيام وهي على التخيير بأيها شاء أن يكفر مع القدرة على الآخرين فعل إلا لصوم فإنه لا يجبزيه إلا مع العجز عن هذه الأنواع الثلاثة.

فأما الإطلعام فهو أن يطعم عشرة مساكين مداً لكل مسكين بالمد الأصغر إن كان بالمدينة، وإن كان بغيرها من الأمصار فوسطها من الشيع وهو رطلان من الخبز بالبغدادى وشيء من الإدام وإن اقتصر على مد أجزأه.

والكسوة لكل إنسان قدر ما تجزيه به الصلاة فللرجل ثوب وللمرأة ثوبان درع وخمار ولا يجزيه ألا يجزيه ألا يجزيه ألا يجزيه ألا يجزيه ألا المؤمنون الأحرار، وله أن يطعم الصغير ولكن قدر ما يكفى الكبير.

وأما الإعتاق فأن يحرر رقبة مؤمنة كاملة ليس فيها شرك ولا عقد عتق من تدبير أو كتابة أو استيلاد أو عتق إلى أجل أو من الأقارب وكل من يستحق عتقه بغير الكفارة سليمة غير معينة.

وأما الصيام فثلاثة أيام يستحب له متابعتها، وتجزيه إن فرقها.

فصل

وإنما حسرنا الكفارة على الأنواع الأربعة لقوله تعالى: ﴿فَكَفَارِتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةُ مِسْاكِينَ...﴾ إلى قوله: ﴿ذَلْكُ كَفَارَةُ أَيْمَانُكُمْ إِذَا حَلْفُتُم﴾ [المائد: ٨٩] فأخبر أن ذلك جملة الكفارة فلم يبق زائد عليها ولا خلاف في ذلك(١)

⁽١) انظر المغنى لابن قدامة (١١/ ٢٧٣).

وإنما قلنا: إنه مخير في الأنواع الثلاثة لقوله تعالى: ﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾ إلى قوله: ﴿أُو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾ [للاندة: ٨٨] و «أو» موضوعها التخيير ولا خلاف في ذلك(١)، وإنما قلنا: إن الصوم لا يجزؤه مع القدرة على إحداهما لقوله تعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ [المائد: ٨٩] فشرط في كونه كفارة أن يكون عاجزاً عن الأنواع الثلاثة، ولا خلاف في ذلك(١).

فصل

وإنما قدرنا الإطعام بالمد أو زيادة يسيرة، خلاقًا لأبي حنيفة في قوله يخرج من البر نصف صاع ومن التمر والشعير صاعًا(*) لقوله تعالى: ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ [المائدة: ٨٩] والوسط هو أغلب عادات الناس وهو ما بين الأقل والأكثر، ولأنه إطعام في كفارة كالفطر في رمضان، وإنما فرقنا بين المدينة وغيرها لضيق العيش بها وتعذر الأقوات فيها واتساعه في غيرها.

فصل

وإنما قدرنا الكسوة بما ذكرناه خلافًا لأبى حنيفة (٤) والشافعى في قولهما: يجزؤه أقل ما يتناوله الاسم (٥)، لقوله عز وجل ﴿أو كسوتهم﴾ [الماتلة: ٨٩] وإطلاق ذلك لا يفهم منه المنديل وحده أو المشرر وحده ولأنه مصروف إلى المسكين في الكفارة فوجب أن يكون مقدرًا كالإطعام وإذا الكسوة المطلقة تنصرف إلى الشرعية وليس ما يتعلق به حكم في الشرع إلا ما قلناه.

⁽١) انظر المغنى لابن قدامة (١١/ ٢٥٠)...

⁽٢) المغنى لابن قدامة (١١/ ٢٧٣).

⁽٣) انظر الاختيار للموصلي (١/ ١٦٢)، الهداية للمرغيناني (١/ ١٢٥).

⁽٤) قبال الموصلى: (وروى عن أبى حنيفة وأبى يوسف أن أدناه منا يستر عباسة بدنه فلا يجوز السراويل لأن لابسه يسمى عربانًا عرفًا وعن محمد أدناه ما تجوز فيه الصلاة فلا يجوز الخف ولا القلنسوة لأن لابسهمنا لا يسمى مكتسبًا ولهذا لا تجوز فيهمنا الصلاة، وقيل: لكل مسكين إزار ورداء وقميص وقيل: كساء، وقيل: مُلحقة، انظر الاختيار للموصلي (٢١٩/٣).

⁽٥) انظر مغنى المحتاج (٤/٣٢٧)، روضة الطالبين (١١/٢٢).

وإنما قلنا: إن العدد مسترط في الإطعام والكسوة خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إنه يجزيه صرف الإطعام والكسوة إلى مسكين واحد في عشرة أيام (١١)، لقوله تعالى: ﴿أو إطعام عشرة مساكين﴾ [المائدة: ٨٩] فأخبر أن الكفارة صرف الإطعام إلى هذا العدد لأنه تعالى جعل لكل مسكين جزءًا من الطعام فلم يجز أن يستبد بجميعه، ولأنه دفع جميع الكفارة إلى مسكين واحد فلم تجزه كما لو دفعها في اليوم الأول.

فصل

وإنما شرطنا أن يكونوا مسلمين خلافًا لأبى حنيفة فى تجويزه دفعها إلى أهل اللمة (٢)، اعتبارًا بزكاة المال، ولأنه ناقص بالكفر كالحربى، ولأن كل من لا يجوز دفع زكاة المال إليه فكذلك الكفارة كالمرتد.

فصل

وإنما شرطنا أن يكونوا أحراراً لأن العبد ليس بمسكين لاستخنائه بمنفعة سيده وكذلك الكاتب خلاقًا لأبي حنيفة (٢) لأنه باق على حكم الرق كالمدبر.

وإنما جوزنا إعطاءها للـصغير لوجـود الصفات المعـتبرة فـيه وهي كونه حـراً مسلماً مسكينًا ويعطى ما يكفى الكبير وإلا كان ناقصًا من المقدار.

⁽١) الأصل عند الأحناف أنهم يجروون صرف الإطعام بقدره دون الوقوف على العدد فقد قال الموصلى في كفارة الظهار: (ولو أطعم مسكينًا واحملًا ستين يومًا أجزأه لأن المعتبر دفع حاجة المسكين وأنها تتجمد بتجمد اليوم، وإن أعطاه في يوم واحمد عن الكل أجزأه عن يسوم واحد لاندفاع الحاجمة بالمرة الأولى وهذا لا خلاف فيه في الإباحة، انظر الاختسار (٣/ ١٣٤)، الهداية (٢/ ٢٠١).

 ⁽۲) قال الموصلي في زكاة الفطر: (ولا يدفعها إلى ذمي لقوله عليه الصلاة والسلام: «أمرت أن
 آخذها من أغنيائكم وأردها على فقرائكم «ويدفع إليه غيرها الصدقات كالنذور والكفارات وقال
 أبو يوسف: لا يجوز كالزكاة، الاختيار (١/٧٧)، الهداية (١/١١).

⁽٣) الاختيار للموصلي (١/١٥٧).

وإنما اشترطنا في الإعتاق أن تكون الرقبة مؤمنة خلافًا لأبي حنيفة (١) لأنه تكفير بعتق فأشبه كفارة القتل واعتبارًا بالمرتد والوثني.

وإنما منعنا أن يكون فيها شرك لقوله: ﴿ فتحرير رقبة ﴾ [المائد: ٨٩] وبعض الرقبة ليس برقبة، ولأن التكفير إنما يكون بنوع دون الجمع بين البدل والمبدل.

فصل

وإنما قلنا: لا يكون فيها عقد عتق لأن التحرير يقتضى ابتداء الإعتاق دون تخير عقد متقدم، ولأن عتق من فيه من عقدود العتق مستحق على السيد بغير الكفارة فأشبه أم الولد، وهذه علة جامعة لكل ما في هذا الباب.

فصل

وإنما قلنا: سليمة خلافًا لداود في تجويزة إعتاق المعيبة (٢)، لقوله تعالى: ﴿فتحرير رقبة﴾ [المائدة: ٨٩] والإطلاق يقتضى رقبة كاملة والقطعاء والعمياء ناقصة، ولأنه نقص في الرقبة كالنقص في الدين.

فصل

وإنما قلنا: إن الصيام ثلاثة أيام لورود النص بذلك والاجماع عليه (٣).

وإنما استحببنا لـه أن يتابعـها لأن ذلك أكـمل وأفـضل وأداءه على الوجه الجـائز بالإجماع.

وإنما أجزنا له تفريقها خلافًا للشافعي في أحد قوليه(١) لأن الظاهر مطلق غير مقيد،

- (١) قــال المرغيناني: (وتجــزى في العتق الرقــبــه الكافرة والمسلمــة). الهلماية (٢٩٩/٢)، الاخــتيــار (٣/ ١٣٠).
- (۲) قال ابن قـدامة: (وحكى عن داود، أنه جوز كل رقبة يقع عليهــا الاسم اخلاً بإطلاق اللفظ)،
 المغنى (٨/ ٥٨٦).
 - (٣) انظر المغنى (١١/ ٢٧٣)...
- (٤) قال الخطيب الشربيني: (فإن عجز لزمه صوم ثلاثة أيام ولا يجب تتابعها في الأظهر لإطلاق الآية، والثاني: يجب لأن ابن مسعود قرأ الثلاثة أيام متسابعات، والقراءة الشاذة كخبر الواحد =

ولأنه نوع دون عدد يكفر به اليمين فجاز تفريقه، أصله: الإطعام والكسوة.

فصل

وفى تقديم الكفارة على الحنث روايتان: إحداهما: الجواز وهو قول الشافعى(١)، والأخرى: المنع وهو قول أبى حنيفة (٢)، فوجه الجواز قوله على الله المنع وهو قول أبى حنيفة (١)، فوجه الجواز قوله الله الله الله الله وروى المنيات الذى هو خير، (١)، وروى المنيات الذى خير وليكفر عن يمينه وللك يفيد التخيير، ولأنه معنى لرفع حكم اليمين كالاستثناء ولأن الكفارة أقوى من الاستثناء لأنه يؤتى بها متصلة ومنفصلة والاستثناء لا يؤتى به إلا متصلاً فإذا أثر الاستثناء قبل الحنث فالكفارة أولى، ولأنه كفر بعد العقد فأشبه أن يكفر بعد العقد فأشبه أن يكفر بعد العقد والحنث ووجه المنع قوله الله الله يجز تقديمه على سببه، أصله: الزكاة، ولأن الكفارات في الأصول يجوز تقديمها على ما يوجبها اعتباراً بالظهار والقتل.

فصل

وإذا قلنا بالجوار فلا فـصل بين الصيام وغيره، خـلافًا للشافعي^(١)، لأنه أحد أنواع الكفارة فأشبه الإعتاق والإطعام.

[⇒] فى وجوب العمل، مغنى المحتاج (٣٢٨/٤).

⁽۱) قال الإمام النووى: (يجور التكفير قبل الحنث إن كفر بغير الصوم ولم يكن الحنث معمية)، روضة الطالبين (۱۱/۱۱)، مغنى المحتاج (٣٢٦/٤).

 ⁽۲) قال المرغينانى: (وإن قدم الكفارة على الحنث لم يجزه الأن الكفارة لستر الجناية ولا جناية ههنا واليمين ليست بسب، الأنه مانع غير مفض بخلاف الجرح الأنه مفض، الهداية (۲/۸۵۳)، الاختيار (۲/۹۲۳).

⁽٣) أخرجه مسلم في الأيمان (٣/ ١٢٧١) ح (١١/ ١٦٥٠)، ومالك في الموطأ (٢/ ٤٧٨) ح (١١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) أخرجه البخارى في الأيمان والنذور (١١/ ٥٢٥) ح (٦٦٢١) ، ومسلم في الأيمان (٣/ ١٢٧٣ ـ ١٢٧٤) ح (١٢٧٤) ح (١٢٧٤).

⁽٦) روضة الطالبين (١١/١١)، مغنى المحتاج (٣٢٦/٤).

باب

النذر^(۱) على ضربين مجهول ومعلوم: فالمجهول هو الذى لا يبين معخرجه بنية ولا نطق مثل: أن يقول: لله على النذر ولا يبين ما هو، فهذا يلزم فيه كفارة يمين، فإن سمى له مخرجاً ونوى به شيئاً. سقط اعتبار الكفارة وصار الحكم للمخرج الذى سمى له وهذا هو الضرب الثانى من النذر وهو المعلوم الذى قد سُمّى مخرجه وبيّن المراد به، ولا يخلو مخرجه من أربعة أقسام: إما أن يكون طاعة وقربة كالصلاة والصوم والحج وسائر ما يتقرب به (۲).

أو أن يكون معصية كالقتل والزنا وشرب الخمر وغير ذلك.

أو أن يكون مكروهًا كنذر ترك التنفل والتطوع.

أو أن يكون مباحًا كنذر أكل بعض المباحات ولبس الثياب الفاخرة وغيرها والطيب والمشي في بعض الطرق وما أشبه ذلك، فالذي يلزم الوفاء به من هذا كله هو الطاعة والقربة دون ما عداها، فأما المعصية فيحرم الوفاء بها^(۱۲)، وأما ترك التنفل فيكره الوفاء به، فأما المباح فلا يتعلق بنذره حكم أصلاً.

نوع آخر:

والنذر ضربان: مطلق ومقيد:

فالمطلق: هو أن يكون مستقلاً بنفسه غير معلق بغيره إما بأن يتبين مخرجه أو لا يتبين مثل أن يقول: لله على نذر ويسكت أو يقول هو كذا وكذا.

والمقيد: هو أن يعلقه بغيره ويسجعله شرطًا فيه مثل أن يقول: إن كان كذا وكذا فلا يلزمه النذر إلا بوجود ذلك الشرط، ثم ما يقيد به ينقسم إلى أربعة أقسام كانقسام ما يحلف عليه وهو أن يقول: لله على نذر صلاة أو صوم أو صدقة إن فعلت أو إن لم أفعل أو لا أفعلن أو لا [فعلت] (٤) وكذلك ما ليس من فعله كقوله: إن شفى الله مريضى

⁽١) تقدم تعريف النذر في أول (باب الأيمان).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١/٤٥٤).

⁽٣) الكافي لابن عبد البر (١/٤٥٤).

⁽٤) ثبت في (ب) (لفعلت).

أو قدم غائبى أو رزقنى مالاً أو ما أشب ذلك وكل هذا عندنا يلزم الوفاء به إذا وجد شرطه من غير اعتبار بشرطه أن يكون طاعة أو معصية أو مباحًا كالميمين سواء إلا إن متعلق النذر ينقسم إلى أربعة أقسام كانقسامه فى نفسه:

منه ما يجب فعله مثل أن يعلق النـــذر بواجب كقوله: الله على نذر إن صليت الظهر فى وقتــها وما أشبــه ذلك فهذا يلزم الوفاء به ويلزم فــعل الشرط فإن اجتــرأ وأثم وأخر الصلاة عن وقتها فلا شيء عليه من نذره لأنه لم يوجد شرطه.

ومنه ما يحرم فعله كقوله: الله على نذر إن لم أشرب خسمراً فهذا لا ينجوز فعله فإن شرب عصى وأثم وسقط عنه النذر.

ومنه ما يكره الوفاء به كقوله: الله على النذر إن تنفلت الليلة بصلاة يقصد ذلك منع نفسه من فعلها [لا شوقًا إليها] (١) فهذا يكره له الوفاء به ويستحب له أن يتنفل ويكفر فإن لم يتنفل حتى خرجت الليلة فلا نذر عليه.

ومنه ما يكون الوفاء به مباحًا مثل أن يعلق النذر بما لا يحرم عليه فعله كان طاعة أو مباحًا كما ينذر فعل طاعة بشرط طاعة كقوله: لله على أن أحج السنة إن صمت غدا أو بشرط مباح كقوله: إن كلمت زيداً فيكون مخيراً في ذلك إن فعله لزمه النذر وإن لم يفعله لم يلزمه.

نوع آخر:

ولا يفترق الحكم عندنا بأن يكون النذر على وجه التبرر والرضا أو اللجاج (۱) والغضب في جميع أحكامه، فأما التبرر والرضا فهو أن يكون على سبيل الشكر كقوله: لله على نذر إن شفى الله مريضى أو قدم غائبى أو سلم مالى أو رزقنى الحج أو ما أشبه ذلك، واللجاج أن يقصد منع نفسه من فعل سبئ ومعاقبتها بإلزام نفسه النذر كقوله: لله على نذر إن أكلت هذا الرغيف أو إن كلمت فلانًا أو بت فى دارى أو ما أشبه ذلك مما يقصد به غيظ نفسه والتشديد عليها فالحكم فى ذلك كله سواء على ما ييناه.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) اللجاج من اللجاجة وهي الخصومة والتردد في الكلام واختلاطه بعضه بعض. القاموس المحيط (١/ ٥ - ٢).

وإنما قلنا: إن النذر المجهول ينعقد وتلزم فيه كفارة يمين لقوله على: (كفارة الندر كفارة الندر كفارة الندر كفارة اليمين) (۱)، وروى (من نذر نذراً لم يسمه فعليه كفارة يمين) (۱)، ولأنه نذر مقصود به القربة فوجب أن يثبت حكمه كالمسمى، لأن معنى النذر الإيجاب وأدنى واجب مقدر كفارة يمين.

فصل

وإنما قلنا: إن الوفاء بنذر الطاعة واجب لقوله ﷺ: «من نذر أن يطع الله فليطعه» (٣)، ولأن القول أحد نوعى الإيجاب بالشرع كالفعل.

فصل

⁽۱) أخرجه مسلم فى النذر (۳/ ۱۲۲۵) ح (۱۲ ۱۲٤٥)، وأبو داود فى الأيمان والندور (۳/ ۲۳۹) ح (۲۳۹۳)، والنسائى فى الأيمان (۲۰۲۸) ح (۱۵۲۸)، والنسائى فى الأيمان والندور (۷/ ۲۶)، والنسائى فى الأيمان والندور (۷/ ۲۶) باب (کفارة الندر)، وأحمد فى المسند (۱۷۸/٤) ح (۱۷۳۰۹).

⁽۲) أخرجه أبو داود فى الأيمان والنذور (۲/ ۲۳۸) ح (۲۳۲۲)، وابن ماجه فى الكفارات (۱۸۷۸) ح (۲۱۲۷)، وذكره الحافظ الهيشمى وقال: رجاله رجال الصحيح. إلا أن طلحة والحكم لم يسمعا من ابن مسعود انظر مجمع الزوائد (۱۸۹/٤).

⁽٣) أخرجه البخــارى فى الأيمان والنذور (١١/ ٥٨٩) ح (٦٦٩٦)، وأبو داود فى الأيمــان والنذور (٣/ ٢٢٩) ح (٣٢٨٩).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) أخرجه البخارى فى الأيمان والنذور (١١/ ٥٩٤) ح (٢٠٤) ومسلم فى النذر (٣/ ١٢٦٢) ح (٨/ ١٦٤١)، واللفظ عند البخارى.

وإنما قلنا: إنه يثبت حكم مخرجه بالنية والنطق لأنهما طريقان لمـعرفة المراد وثبوت أحكام الخطاب، وقد قال على دوإنما لامرئ ما نوى (١٠).

فصل

وإنما قلنا: إن النذر المطلق يلزم حكمه خلافًا لبعض الشافعية (٢)، لعموم الأخبار، واعتباراً بالمقيد بعلة أنه الزم نفسه على وجه النذر ما يجب الوفاء بجنسه.

فصل

وإنما سوينا بين نذر اللجاج والتبرر خلافًا للشافعي في قوله: إن نذر اللجاج تجب به كفارة يمين (٢)، لأن اختلاف الحال التي عقد عليها النذر لا يوجب سقوط المنذور وإلزام غيره، أصله: حال التبرر، ولأنها قربة ألزمها نفسه على وجه النذر فإذا وجد شرطها لم يجز إسقاطها كالحج.

فصل

وإنما سوينا بين شــروط النذر لأن الإيجاب علق بوجوده وما كــان كذلك فلا يراعى فيه صفة زائدة عليه كالطلاق والعتاق.

فصل

ومن قال: مالى فى سبيل الله أو هدى لزمه إخراج الثلث خلاقًا لمن قال: لا يلزمه شىء أصلاً (٤)، لقوله على لأبى لبابة (٥) ونذر أن يختلع من جميع ماله: «يجزيك من ذلك

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) انظر مجموع شرح المهذب (٨/ ٤٦٠)، روضة الطالبين (٣/ ٢٩٦).

⁽٣) قال الإمام النووى: (يلزمه في نذر اللجاج طرق أشهرها على ثلاثة أقوال: أحدها: يلزمه الوفاء بما الترزم. الثانى: يلزمه كفارة يمين. الثالث: يستخير بينهما وهذا الثالث هو الأظهر عند العراقبين، لكن الأظهر على منا ذكره صاحب التهذيب، والروياني وإبراهيم المروزي والموفق ابن طاهر وغيرهم: وجوب الكفارة)، روضة الطالبين (٣/ ٢٩٤)، مغنى المحتاج (٤/ ٣٥٥).

⁽٤) ذكره في المغنى رواية ثانية عن الإمام أحمد، انظر المغنى (٢١٩/١١).

⁽٥) تقريب التهذيب (ص ٦٦٩).

الثلث، (۱) واعتبارًا به إذا عين شيئًا من ماله، ولا يلزمه الكل خلافًا للشافعي (۲)، للخبر، ولأن المريض لما منع من إخراج كل ماله إنقاء على ورثته كان الحي أولى لحق نفسه.

فصل

ولا تجزيه كفارة يمين خلافًا لمن ذهب إلى ذلك (٢) لقوله ﷺ: «يجنزيك من ذلك الثلث، (٤) فدل على أنه لا يجزيه دونه، ولأنه نذر إخراج مال كما لو عين.

مسألة

إذا نذر المشى إلى بيت الله لزمه النذر فإن [عَيَّن] (٥) حجًا أو عمرة لزمه ما عينه وإن أطلق لزمه ما يختار منهما، ومنتهى المشى فى الحج طواف الإفاضة وفى العمرة الفراغ من السعى فإن كان ضرورة وأراد الجمع فى سفره بين فرضه ونذره مشى فى عمرة ثم حج ويكون متمتعًا إن كانت عمرته فى أشهر الحج، ولا يجوز له ترك المشى مع القدرة عليه والمشى من حيث حلف فإن عجز ركب ثم عاد قابلاً فلفق مشيه وأهدى إن قدر وإلا فليهد ولا يعد، وكذلك العاجز عن المشى من أول مرة، وهذا إذا كان ما ركب كثيراً فإن كان يسيراً أهدى ولا عود عليه وينتعل ناذر الحفاء ولا دم عليه.

فصل

وإنما قلنا: إن نذر المشى يلزم لقوله تعالى: ﴿أُونُوا بِالعقود﴾ [المائدة:١]، وفي حديث عقبة بن عامر أن أخته نذرت أن تمشى إلى الكعبة فقال ﷺ: «لتمشى أو لتركب وتهدى (٢)، ولأنه قول ابن عمر (٧) ولا مخالف له، وإنما قلنا: إنه يمشى في حج أو

- (٢) انظر مجموع شرح المهذب (٨/ ٤٦٠)، روضة الطالبين (٣/ ٢٩٧).
 - (٣) انظر المغنى لابن قدامة (١١/٣٣٩).
 - (٤) تقلم تخريجه.
 - (٥) ثبت في (١) (فإن عين).
- (٦) أخرجه البخارى فى جزاء الصيد (٤/ ٩٤) ح (١٨٦٦) بلفظ: لتمشى ولتركب فقط. ومسلم فى النذر (٣/ ١٢٦٤) ح (١٢١٤ /١١)، بنحوه. ولفظ (تهدى) أخرجه أبو داود فى الأيمان والنذور (٣/ ٢٣١) ح (٣/ ٢٩٦) وإسناده صحيح، انظر تلخيص الحبير (٤/ ٢٩١).
- (۷) أخرجه مالك في الموطأ (۲/٤٧٣) ح (٤)، والبسيهقى في الكبرى (١٠/١٣٩) ح (١٢٨ ٢٠) =

⁽١) أخرجه أبو داود في الأيمان والنذور (٣/ ٢٣٨)، ومالك في الموطأ (٢/ ٤٨١) خ (١٦)، وأحمد في المسند (٣/ ٥٥٢) ح (١٥٧٥٦).

عمرة لأن الألفاظ إذا أطلقت ولها معهود فى الشرع حملت عليه، كما لو نذر صلاة أو صومًا والمعهود من المشى إلى بيت الله أنه لأحد هذين النسكين فوجب انصراف النذر إليه.

وإنما قلنا: إنه إن عين أحدهما لزمه ما عينه لأن تعيينه قد أوجبه على نفسه كتعيين الصلاة والصوم، وإذا لم يعين كان مخيراً لأن التعيين لا يثبت إلا من جهته.

وإنما قلنا: يمشى فى الحج إلى آخر طواف الإفاضة لأن نذره تناول المشى فى جميع الحج فما دام فى الإحرام فعليه المشى ولا يخرج منه إلا بطواف الإفاضة، وفى العمرة بالفراغ من السعى.

وإنما قلنا في الضرورة: إن له أن يجعل مشيه في عمرة ليتم له غبرضه من أداء الفرض والنذر في سفر واحد.

وإنما قلنا: إنه يلزمه المشي مع القدرة عليه للظاهر والخبر الذي رويناه.

وإنما قلنا: إن المشى من حيث حلف لأنه الموضع الذى تناوله الوجـوب بالندر دون غيره.

وإنما قلنا: إنه إن عجز ركب لأنه فى الخبر التمشى أو لتركب ولتهدى (١) ولأن النار تناول المعنى إلى مكة على صفة وهى المشى فإذا عجز عن صفة اللهاب لم يسقط عنه أصله، وإنما قلنا: إنه يرجع من قابل إن أمكنه لأن المشى باق فى ذمـته لا يسقط عنه إلا بأدائه، وركوبه هو لتمام المناسك لا ليكون بدلاً عن المشى.

وإنما قلنا إنه إذا عسجز فسلا يعود لأنه لا فسائلة في عوده لأن العسود إنما يراد ليكمل المشي، وإنما قلنا: إن عليه الهدى خسلافًا للشافعي^(٢)، لقوله ﷺ: «لتمسشى أو لتركب ولتهدى)^(٣) معناه إن عسجزت، ولأنه إذا الزم نفسه المشى فقد تعسين عليه لزومه فسصار كالتعيين بالشرع وما لزم بتركه الدم مع القدرة والعجز كالرمى إذا عجز منه.

وإنما قلنا: إن الركوب اليسير ينوب عنه الدم لأنه لا حكم له مع المشي المقصود وهو

⁼ ولم يذكر لفظ الهدى عن ابن عمر عنده.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر مغنى المحتاج (٤/ ٣٦٤)، روضة الطالبين (٣/ ٣٢٠).

⁽٣) تقدم تخريجه.

الأكثر، وإنما قلنا: إن من نذر المشى حافيًا انتعل لأن الحفاء لا قربة فيه، ولقوله ﷺ فى حديث أبى إسرائيل: (مروه فلينتعل)(١).

فصل

ومن نذر المشى إلى مسجد الرسول على أو إلى بيت المقدس للصلاة فيهما لزمه ذلك خلافًا للشافعي (٢) لقوله على: ﴿ لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد. . . ﴾ فذكر: مسجده وبيت المقدس (٢) ، ولأنهما مسجدان تضاعف الصلاة فيهما بالف كالمسجد الحرام، ولا يلزم نذر المشى إلى غيرها للخبر، ولأن المعنى فيهما معدوم في غيرهما.

فصل

ومن نذر ذبح ابنه فى يمسين أو على وجه القسربة فعليه الهدى وإن نذره مسجوداً لا يقصد القربة فلا شيء عليه، وإنما قلنا ذلك لأنه إذا نذره على وجه القربة فإنما أراد نذر الفداء عنه، لأن ذلك معهود فى الشسرع أن نحر الابن قد يكون على وجه القربة لأن إبراهيم عليه السلام تعبد بذلك، وصارت الأضحية أصلاً فى شرعنا تشبيها به فكان الناذر له على وجه القربة ناذرا للفداء عنه، وإن لم يرد القربة فلا شيء عليه لأنه نذر معصية مع التجريد.

فصل

ومن نذر أن يهدى شيئًا من ماله فإن كان مما يجوز أن يكون هديًا أهداه لأن أداء النذر مع الإمكان مستحق، وإن كان [مما](أ) لا يهدى مثله باعه واشترى به هديًا لأنه نذر أهداه فالكلام ينصرف إلى الوجه الذي يمكن إهداؤه عليه فإذا امتنع في عينه لزم في ثمنه والله أعلم.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) قال الخطيب الشربيني: (إلا مسجد المدينة والأقصى فيتعينان للصلاة المنذورة فيهما قلت: الأظهر أخذاً من الرافعي في الشرح تعيينهما كالمسجد الحرام والله أعلم لاشتراك الثلاثة في عظم الفضيله وإن تفاوتت فيه)، مغنى المحتاج (۲۱۷/٤)، روضة الطالبين (۲/ ۳۲۵).

⁽۳) آخرجه البخاری فی فضل الصلاة فی مسجد مکة (۳/ ۸۵ _ ۸۵) ح (۱۱۹۷)، ومسلم فی الحبج (۲/ ۹۷۰ _ ۹۷۰ _ (۹۲۷ / ۲۱۵).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

۱۰ کتاب الأضادی

الأضحية (١) سنة مؤكدة، والأصل فيه قوله ﷺ: «أمسرت بالنحر وهو لكم سنة» (٢)، ولأنه ﷺ ضحى والأئمة بعده ولا خلاف في فضيلتها (٢).

فصل

وليست بواجبة وجوب الفرائض ولا على ما يقول أصحاب أبى حنيفة إنها واجبة يجرح تاركها زائدة على وجوب السنن⁽¹⁾، لقوله ﷺ: «ثلاثة هى على فرض ولكم تطوع: الوتر والأضحية والسواك⁽⁰⁾، ولأنه ذبح لا يجب على المسافر فلم يجب على الحاضر كالعقيقة.

فصل

وهى مسنونة لكل أحد إلا الحاج بمنى لأن ما ينحر بمنى هو هدى لأنمه من حقه أن يوقف بعرفة، ولأن الحاج بمنى لما لم يخاطبوا أيضًا بصلاة العيد لأجل حجهم فكذلك بالأضحية.

⁽۱) الأضحية: «هى اسم ما تقرب بذكاته من جذع ضان أو ثنى سائر النعم سليمين من بين عيب مشروطًا بكونه فى نهار عاشر ذى الحجة أو تاليه بعد صلاة إمام عيده له وقدر زمن ذبحه لغيره ولو تحريًا لغير حاضر؟. شرح حدود ابن عرفة (۱/ ۲۰٪).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) المغنى لابن قدامة (١١/ ٩٤).

⁽٤) قال المرغيناني: (والأضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الأضحى عن نفسه وعن ولده الصغار). الهداية (٢٤/٤)، الاختبار (٢٤/٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

لا تجوز الأضحية إلا من بهيــمة الأنعام دون غيرها، لأنه ﷺ ضحى بالغنم(١) وبيَّن ما يجزى منها فلم يذكر إلا الإبل والبقر والغنم، ولأنه ذبح متقرب به كالهدايًا.

فصل

وأفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل، والضأن أفضل من المعز، وفحول كل جنس أفضل من إناثه خلاقًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى فى قولهما: إن الأفضل الإبل ثم البقر ثم الغنم (٣)، لأنه على ضحى بكبشين (٤)، وقوله: «خير الأضحية الكبش»(٥)، ولأن المراعى طيب اللحم ورطوبته دون كثرته بدليل ما رويناه من تضحيته بالغنم وعدوله إليها عن الإبل والبقر ولأنه يختص بها أهل البيت دون الفقراء بخلاف الهدايًا.

فصل

والسن الجائز فيها الجذع من الضآن والثنى بما سواه، أما الجذع من الضآن فلا خلاف فى جوازه يعتمد عليه (١)، والأصل فيه قوله عليه: «لا تذبحوا إلا مسئة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن (١) وقوله: «ضحوا بجذاع الغنم)(١) فأما الجذع من غيره فلا يجوز لقوله لأبى بردة وقال: ما عندى إلا جذع من المعز: «يجزيك ولا يجزى

- (٢) الاختيار للموصلي (٤/٤)، الهداية للمرغيناني (٤٠٨/٤).
 - (٣) روضة الطالبين (٣/ ١٩٣)، مغنى المحتاج (٤/ ٢٨٤).
 - (٤) تقدم تخريجه.
- (٥) أخرجه الترمذى في الأضاحي (٨٧/٤) (١٤٩٩)، وابن ماجه في الأضاحي (١٠٤٦/٢) ح (٣١٣٠).
- (٦) أورد ابن قدامة فى المغنى من يخالف ذلك فقال: (قال ابن عمر والزهرى: لا يجزى، الجذع لأنه لا يجزى الجذع من لا يجزى من غير الضأن فلا يجزى منه كالحسمل وعن عطاء والأوزاعى فلا يجزى الجذع من جميع الأجناس، انظر المغنى (٩٩/١١).
- (۷) أخرجه مسلم في الأضاحي (۳/ ١٥٥٥) ح (۱۹٦٣/١٣)، وأبو داود في الفسحايا (٣/ ٩٥) ح (٢٧٩٧)، وابن ماجه في الأضاحي (٢/ ٩٥).
 - (۸) أخرجه البيهقي في الكبرى (۹/ ٤٥٤) ح (١٩٠٧٢).

⁽۱) أخرجه البخارى في الأضاحي (۱۰/۱۰) ح (٥٦٤)، ومسلم في الأضاحي (٣/٢٥٥١) ح (١٥٥٦/١٧).

أحداً بعدك (١) وقوله: «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتـذبحوا جـذعة من الضأن (٢) فقـصر الجذاع على جنس مـخصوص وهو الضان فكان ما عداه مبقى على الأصل، والجذع من الضان ما له سنة أشهر فما زاد، والثنى من المعز ما له سنة وقد دخل في الثانية، [والثني] (٢) من البقر ما له سنتان وقد دخل في الثالثة، ومن الإبل ما له ست سنين لأنه يلقى ثنيته.

فصل

أيام الأضحى يوم النحر ويومان بعده ولا يضحى في اليوم الرابع خلافًا للشافعي (٤)، لأنه إجماع الصحابة روى عن عمر (٥) وعلى (١) وابن عباس (٧) وابن عمر (٨) وأبي هريرة وأنس (١)، ولا مخالف لهم، وقوله تعالى: ﴿ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام (الحج: ٢٨) وأقل الأيام ثلاثة، ولأنه ليس بمعلوم كالحامس، ولأنه لا يتعقبه مبيت بمنى فأشبه ما بعده.

فصل

الأفضل أن يضحى يوم النحر لأنه على والأثمة بعده كانوا يضحون فيه، وعن على رضوان الله عليه: النحر ثلاثة أيام أفضلها أولها (١٠٠)، ولأنه اليوم المقصود بذلك، وإليه ينسب النحر وما بعده في حكم التابع، وقيل في تأويل قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾ [الكوثر: ٢] صلى العيد وانحر الأضحية.

⁽۱) أخرجه البخارى في الأضاحي (۱۰/۱۰) ح (۵۵۵۷)، ومسلم في الأضاحي (۳/ ۱۵۵۲) ح (٥/ ١٩٦٠).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١)، و(هـ).

⁽٤) انظر مغنى المحتاج (٤/ ٢٨٢)، روضة الطالبين (٣/ ٢٠٠).

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٩) ح (١٩٢٥١).

⁽٦) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٥٠٠) - (١٩٢٥٤).

⁽٧) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٩) ح (١٩٣٤٧).

⁽٨) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٥٠٠) ح (١٩٢٥٣).

⁽٩) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٠٠٠) - (١٩٢٥٥).

⁽١٠) أخرجه البيهتي في الكبرى (٩/ ٥٠٠) ح (١٩٢٥٢).

يتعلق بأيام النحر ورابعها وصفان: معلوم ومعدود فيرم النحر معلوم غير معدود وأربعة معدود غير معلوم وما بينهما معدود، وفائدة وصفه في أنه معلوم جواز النحر فيه وبأنه معدود إيقاع الرمى فيه.

وإنما قلنا: إن يوم النحر معلوم لجواز النحر فسيه، وإنما قلنا: إنه ليس بمعدود لأنه النفر لا يجوز في غده ومن حقه أن يكون في ثاني المعدودات.

وإنما قلنا: إن ثانى النحر وثالثه يجمع الوصفين لجواز النحر والرمى فيهما، ولان النفر جائز فى اليوم الثالث، وقلنا: إن رابع النحر معدود لجواز الرمى فيه، وقلنا: إنه غير معلوم لامتناع النحر فيه.

فصل

لا يجوز الأضحية بالعمياء، ولا العوراء البيّن عورها ولا الشديدة المرض ولا العجفاء (۱) التي ليس فيها نقى ولا الشديدة الضلع (۲) التي لا تلحق بالغنم، ولا المقطوعة الأذن، ولا السكاء، ولا يجوز الخرقاء والشرقاء والعضباء؛ والنقى: المنح، والخرقاء: المقطوع بعض أذنها من أسفله، والسكاء: هي المخلوقة بغير أذن، والعضباء: هي الناقصة الخلق، وهذه العيوب قد ورد النهي فيها من حديث على (۳) رضى الله عنه، والبراء (۱)، ونكتة هذا الباب أن كل عيب نقص اللحم أو أثر فيه أو كان مرضاً أو نقص من الخلقة فإنه يمنع الأضحية، وفي بعضها خلاف، وينبغي في الجملة أن يتقيى العيب وتتوخى السلامة لأنه ذبح مقصود به القربة فوجب أن يكون مسلما مخلصاً عا ينقصه ويكدره، لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مَا يَعْقَلُهُ وَلَا تعالى: ﴿ وَلُولُهُ اللَّهُ عِمْ اللَّهُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ عِنْ اللَّهُ اللَّهُ عِنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

⁽١) العجفاء: هي التي لا مخ في عظامها، الثمر الداني (ص ٣٩٣).

 ⁽۲) الضلع بالضاد المعجمة واللام، وروى بالطاء وهى المشالة أى: المرتبقعة، أى: البين عرجها وهى التي لا تلحق الغنم)، الثمر الداني (ص ٣٩٣).

⁽٤) أخـرجه أبو داود فى الضـحـايا (٣/٣) (٢٠٥٠) وابن مـاجه فى الأضـاحى (٢/ ١٠٥٠) ح (٣١٤٤) ومالك فى الموطأ (٢/ ٢٨٢) ح (١)

﴿ويجعلون لله ما يكرهون﴾ [النحل: ٢٦]، قأما العوراء فلا نعلم خلافًا في منع الاضحية بها(١)، وفي حديث على والبراء أنه على عن العوراء البين عورها، ولانه ذهاب عضو منها فيه منفعة واستمتاع، وإذا لم تجز العوراء فالعمياء أولى أن لا تجوز، فأما المريضة البين مرضها فكذلك في الحديث، ولأن المرض عيب يفسد اللحم ويضر بمن يأكله.

والعجفاء التى لا شحم فيها ولا مغ فى عظمها لشدة هزالها فقد ورد النهى عنها ولا منفعة فيها لأن المراعى فى الأضحية إما كثرة اللحم ووفوره أو طيبه ورطوبته وكل ذلك معدوم فى هذا الموضع، [والعرجاء العرج الشديد] (٢) عيب مؤثر مستقبح عند الناس لنقص اللحم والرعى، وعند أبى حنيفة تجوز الأضحية بها ما دامت تمشى (٢)، وما ذكرناه دلالة على فساد قوله، وفى الحديث: «العرجاء البين طلعها» (٤)، والجماء (٥) لا بأس بها لأن القرن لا منفعة فيه للأكل، وإنما منعناه إذا أدمى لأنه مرض، وروى «المقابلة والمدابرة» (٥) وهو قطع الأذن والإلية، وفى قدر ما ذكرناه تنبيه على تفريع هذا الباب.

فصل

ولا يجوز الاشتراك في ثمن الأضحية ولا لحمها خلاقًا لأبي حنيفة (٧٧) والشافعي في قولهما: إن البدنة تجزى عن سبعة وكذلك البقرة (٨)، لأنه حيوان يضحى به فلم يجز إلا عن واحد كالشاة، ولأن كل واحد يصير مخرجًا للحم بعض بدنة أو بقرة، وذلك لا يكون أضحية كما لو اشترى لحمًا، ولأن كل إنسان مخاطب بفعل ما يسمى أضحية وهذا الاسم ينطلق على الدم دون السلحم، ولأنه اشتراك في دم فوجب أن لا يجزى مريد القربة، أصله: إذا قصد بعضهم الإباحة على قول أبي حنيفة، أو ما زاد على السبعة، أصله: إذا قصد على قوله وقول الشافعي.

⁽١) انظر المغنى لاين قدامة (١١/ ١٠٠).

⁽٢) ثبت في (١) (العرجاء الشديدة).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (٤٠٧/٤)، الاختيار للموصلي (١/ ٢٣٠).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) الجماء: التي لا قرن لها المطلع (ص ٢٠٥).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) انظر الهداية للمرغيناني (٤/٤/٤ ـ ٥-٤)، الاختيار للموصلي (٤/ ٢٦).

⁽٨) انظر مغنى المحتاج (٤/ ٢٨٥)، روضة الطالبين (٣/ ١٨٣).

وإن ضحى الرجل بكبش أو غيره عنه وعن أهل بيته جاز لأن النبي ﷺ فعل ذلك(١) وليست هذا بشركة في الثواب والبركة.

فصل

الاختيار أن يلى الـرجل ذبح أضحيته بيده لأن رسول الله على كذلك كان يفعل (١٦)، ولانها من عبادة الأبدان فاستحب أن يليها بنفسه كسائر عبادات الأبدان فإن كان له عذر جاز أن يستنيب غيره لأن الضرورات تسقط معها أحكام الاختيار.

وإن استناب غيره من غير عذر كرهنا له ذلك وأجزناه لأن الأضحية طريقها المال وعبادات الأموال تصح فيها النيابة كتفريق الزكاة وغيرها، ولأن النبي عليه قد استناب عليًا رضى الله عنه في نحر الهدايا(٢) ولا فرق بينها وبين الأضاحي.

فصل

إذا استناب حراً مسلماً أجزاه من غير خسلاف فإن استناب ذمياً فلا يجزيه عند مالك ويجزيه عند أشهب(٤) وقيل: إنه رواية عن مالك.

فإذا قلنا: لا يجزيه فلأنه مـشرك كالمجوسى، ولأن طريقها القـربة المعلقة بالبدن فلا يجوز نيابة المشرك فيها كالحج وغيره.

وإذا قلنا: يجزيه فـالأنه من أهل الذبح كالمسلم واعتبارًا بتـوليته العتق وتفـرقة الزكاة ولحم الأضحية.

فصل

يسمى الذابح على الأضحية ويكبر لأن رسول الله ﷺ كـذلك فعل حـين ذبح

- (۱) أخرجه ابن ماجه في الأضاحي (۲/۲۳) ح (۲۱۲۱)، والحاكم في المستدرك (٤/٢٢٧ ـ ٢٢٧/٤) إسناده صحيح.
 - (٢) تقلم تخريجه.
- (٣) كمـا جاء في حـديث مسلم السـابق. وقال الحـافظ الزيلعي: سنده ضعـيف. انظر نصب الراية (٣/ ١٦١).
 - (٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٤٣٠).

أضحيته (١) فإن نسى التسمية فلا شيء عليه وإن تعمد تركها لم تؤكل وذلك مذكور في الذبائح.

فصل

ووقت نحر الأضحية بعد الصلاة والخطبة ولا يجوز لأحد أن يذبح قبل الإمام إذا كان الإمام ممن يظهر نحر أضحيته وينبغى له إحضارها المصلى ليقف الناس على وقت ذبحه فلا يتقدموا عليه فإن لم يفعل توخى الناس قدر انصرافه وذبحه ثم ذبحوا بعد ذلك، ومن ذبح قبله متعمداً أعاد فإن نحروا ثم بان لهم أنهم سبقوه أجزاهم، وكذلك من ذبح فى قرية لا إمام فيها فتحرى ذبح من يليه من الأثمة فيصادف ذبحه قبله، ولا يجوز ذبح الأضحية بليل.

فصل

وإنما قلنا: إن الأضحية لا تكون إلا بعد الصلاة لأن رسول الله على كذلك فعل: صلى ثم خطب ثم نحر ولقوله: «أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلى ثم ننحر فمن نحر قبل الصلاة فإنما تعجل لحمًا لأهله (٢٠)، ولأمره على أبا بردة بن نيار أن يعيد اللبح وكان ذبح قبل الصلاة (٢٠).

فصل

وإنما قلنا: إن المأموم لا يذبح حتى يذبح الإمام وأنه يعيد إن فعل خلافًا لأبى حنيفة (٤) والشافعي (٥)، لحديث أبا بردة بن نيار أنه ذبح أضحيته قبل أن يذبح رسول الله فأمره أن يعيد (٦) ولأنه ذبح قبل الإمام فأشبه إذا ذبح قبل الصلاة.

⁽۱) أخرجه البخارى في الأضاحي (۱۰/٥) ح (٥٥٤٥)، ومسلم في الأضاحي (٢/٢٥١) ح (١٩٦١/٤).

⁽۲) أخرجه البخاري في الأضاحي (۲/۱۰) ح (۲۲۵۰)، ومسلم في الأضاحي (۳/ ۱۵۵۱) ح (۲/ ۱۹۲۰).

⁽٣) أخرجه البخارى في الأضاحي (١٠/٥) ح (٥٥٥)، ومسلم في الأضاحي (٣/١٥٥٢) ح (٤/١٩٦١).

⁽٤) الهداية للمرغيناتي (٤/٥٠٤)، الاختيار للموصلي (٦٨/٤).

⁽٥) انظر مجموع شرح المهذب (٨/ ٣٨٩).

⁽٦) تقلم تخريجه.

وإنما قلنا: إن على الإمام أن يحضر أضحيته المصلى لأنه قد ثبت أن على الناس الاقتداء به فوجب أن يظهر أضحيته ليصل الناس إلى العلم بوقست ذبحه فإن لم يفعل نحروا على ما ذكرناه لأنهم لا يقدرون على أكثر من ذلك.

وإنما قلنا: إنه لا شيء عليهم إذا بان أنهم سبقوه فلأنهم يجتهدون فيما لا سبيل لهم إلى اليقين فيه كالاجتهاد في القبلة مع الغيمة، ولأن من لا إمام عندهم تحروا ذبح أقرب الأثمة إليهم لأنهم مخاطبون بالاقتداء بمن قرب دون من بعد.

فصل

وإنما قلنا: لا يجوز النحر بالليل خلافًا لأبى حنيـفة (١) والشافعى (٢)، لقوله تعالى: ﴿ويذكروا اسم الله في أيام معلومات﴾ [الج: ٢٨]، ولأنه ﷺ ذبح نهارًا(٢)، ولأنها قربة تتعلق بالعيد تضاف إليه لا يجوز تقديم ما قبله فلم يجز أن يفعل ليلاً كالصلاة.

ويستحب للرجل أن يأكل من لحم أضحيته لـقوله تعالى: ﴿فكلوا منها وأطعموا﴾ [الحج: ٢٨]، وقال ﷺ: «فكلوا وادخروا»()، وليس بواجب خلافًا لقوم()، اعتبارًا بسائر اللبائح.

فصل

ولا يباع شيء من الأضحية من لحم أو جلد أو صوف أو غيره ولا يعوض عليه ولا يعطى أجرة لجازر ولا دابغ خلافًا لأبى حنيفة في إجازته بيع جلدها بما سوى الدراهم مما

⁽١) قال المرغيناني: (ويجوز الذبح في ليالها إلا أنه يكره لاحتمال المغلط في ظلمة الليل). الهداية (٤٠٦/٤).

 ⁽۲) قال الإمام النووى: (ويجوز ليلاً ونهاراً لكن تكره التضحية والذبح مطلقاً في الليل). روضة الطالبين (۳/ ۲۰۰).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه مسلم في الأضاحي (٣/ ١٥٦١) ح (١٩٧١).

⁽٥) عزاه ابن قدامــة إلى بعض أهل العلم فقال: (وقال بعــض أهل العلم يجب الأقل منها). المغنى (١٠٩/١١).

يعار وينتفع به (۱۱)، لنهيه ﷺ عن بيع أهب الضحايا (۲۱)، وقال على رضى الله عنه: أمرنى أن لا أعطى الجازر منها شيئًا، وقال نحن نعطيه من عندنا (۲۱)، ولأنه جزء من الأضحية كاللحم، ولانها قد وجبت للمساكين وليس هو بوكيل لهم ولا قيم عليه كالزكاة.

⁽١) ذكره الكاساني في بدائع الصنائع (٥/ ٨١).

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٦) ح (١٩٢٣٣)، من حديث عبد الله بن عياش.

⁽٣) أخرجه البخاري في الحج (٣/ ٦٤٩) عَ(١٧١٦) ومسلم في الحج (٢/ ٩٥٤) ع (١٣١٧/٣٤٨).

باب العقيقة

العقيقة (۱) مستحبة خلافًا لما يحكى عن أبى حنيفة أنها بدعة (۱) لقوله على: (مع الغلام عقيقة فأهرقوا عنه دمًا) (۱) ، وقوله: (كل غلام مرتهن بعقيقته يعق عنه يوم سابعه ويسمى) (۱) ، ولأنه على عن عن الحسن والحسين كبشًا كبشًا (۱) ، وليست بواجبة خلافًا لقوم (۱) ، لقوله على العقيقة: (لا لقوم (۱) ، لقوله على ولد له فأحب أن ينسك عنه فلي فعل المحقمة بمحبة فاعله ، ولأنه طعام يفعل عند الولادة كالوليمة .

⁽١) العقيقة في اللغة: صوف الجذع والشاة التي تلبح عند حلق شعر المولود، القاموس المحيط (١/ ٢٦٦).

شرعًا: ما تقرب بذكاته من جلع ضان أو ثنى سائر النعم سالمين من بين عيب مشروط بكوته فى نهار سابع ولادة آدمى حى عنه، شرح حدود ابن عرفة (٢٠٣/١).

⁽٢) قال الكاسانى: (العقيقة كانت فى الجاهلية ثم فعلها المسلمون فى أول الإسلام فنسخها ذبيح الأضحية فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل)، بدائم الصنائم (٣/ ٦٩).

⁽٣) أخرجه البخارى في العقيقة (٩/٤٠٥) ح (٥٤٧٢)، وأبو داود في الضحايا (٣/٦٠١) ح (٢٨٣٩)، وأحمد في المسئد (٢٣/٤) ح (٢٣٣٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود فى الضحايا (٣/ ١٠٥) ح (٢٨٣٧)، والنسائى فى العقيقة (٧/ ١٤٧) (باب متى يعق)، وابن مساجـه فى اللبائح (٢/ ١٠٥١) ح (٣١٦٥)، وأحـمــد فى المسند (٣/ ٢٥) ح (٢٠٢٠).

⁽٥) أخرجه أبو داود فى الضحايا (٣/ ١٠٦) ح (٢٨٤١)، والنسائى فى العقيقة (٧/ ١٤٥) (باب العقيقة)، ومالك فى الموطأ (٢/ ١٠٠) ح (٦)، وصححه عبد الحق وابن دقيق العبد وسنده صحيح، انظر تلخيص الحبير (١٦١/٤) ح (٤).

⁽٦) ممن قال بذلك (الحسن وداود)، انظر المغنى (١١/ ١٢٠).

⁽٧) أخرجه ابن ماجه فى الزكاة (١/ ٥٧٠) ح (١٧٨٩) والطبراتى من حديث فاطمة بنت قيس بهذا وفيه أبو حمرة ميمون الأعور رواية عن الشعبى عنها وهو ضعيف، انظر تلخيص الجبير (١٦٩/٢).

⁽۸) أخرجــه أبو داود في الضــحايا (۲/۳٪) ح (۲۸٤۲)، والنســائي في العقـيقــة (۷/١٤٥) باب (العقيقة) وأحمد في المسند (۲/۲۶۲) ح (۲۷۲۲)، ومالك في الموطأ (۲/ ٥٠٠) ح (۱).

ويعق شاة عن الذكر والأنثى خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى فى قولهما: إنه يعق عن الغلام بشاتين وعن الأنثى بشاة (٢)، لأنه ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشًا كبشًا كبشًا (٣)، ولأنه ذبح متقرب به فلم يتفاضل الذكر والأنثى كالأضحية.

فصل

ولا يجمع بين اثنين في شاة واحدة لأن الغرض به إراقة الدم والشركة فيه كانه أخرج لحمًا فلا يجوز كالأضحية.

فصل

ووقتها يوم سابع الولادة لقوله على العقيقة: «يذبح عنه يوم سابعه» (٤) ، وروى أنه على عن الحسن والحسين رضوان الله عليها يوم سابعهم (٥) ، فإن ولد الصبى قبل الفجر عد ذلك اليوم وإن ولد بعده ألغى وحسب ما غده ، لأنه ، لأنه لو حسب منه لم يكمل سبعة أيام على التمام ، فإن فات السابع فقيل: إلى السابع الثانى ، وقيل: قد فات بفوات السابع الأول وهذا أقيس لفوات الوقت المقدر له بالنص كالأضحية ولذلك لا يعق عن كبير ، والاستحباب أن يسمى يوم السابع وقت العقيقة لقوله على: «يعق عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى» (١) وتذبح ضحوة اعتباراً بالأضحية ولا يجوز بليل لأنه ذبح متقرب به كالضحايا والهدايا .

فصل

ويؤكل منها كما يؤكل من الأضحية وهي آكد منها ويتصدق لأن المقصد به القربة والتصدق الأصل والأكل تبع، وشأنها شأن الأضحية فيما يجوز منها ويمتنع من جنس

⁽١) انظر بدائع الصنائع (٢/ ٦٩).

⁽٢) مغنى المحتاج (٢٩٣/٤)، روضة الطالبين (٣/ ٢٣١).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٦) تقلم تخريجه.

وسن وسلامة من عيب ومنع من بيع لحمها وإهابها لأنه ذبح متقرب به يفعل عند حدوث سرور كالأضحية، ويجوز كسر عظامها لا أنه مسنون أو مستحب ولكن تكذيبًا للجاهلية في تحرجهم من ذلك وتفصيلهم العظام من المفاصل وامتناعهم من كسرها.

وحلق رأس الصبى والتبصدق بوزن شعسره جائز حسن لما روى عنه على فعل ذلك بالحسن والحسين رضى الله عنهما^(۱)، ولا يمس الصبى بشىء من دمها لأن ذلك ينجسه من غير فائدة ولا قربة بل يجب تجنبه إياه مخالفة لفعل الجاهلية، وإن فعل بدل الدم خلوق^(۱) جاز لما روى عن بريدة أنه قال: كنا نفعل ذلك فى الجاهلية فلما جاء الإسلام صرنا نحلق رأسه ونلطخه بزعفران بدلاً من الدم^(۱)، وروى عن عائشة رضى الله عنها مثله أنه.

فصل

الحتان (٥) سنة مـؤكدة في الذكـور والإناث لقـوله ﷺ: (عشـر من الفطرة) فذكـر: «الحتان» (١)، وتوله: (أشميه ولا تنهكيه فإنه أنضر للوجه وأحظى عند الزوج) (٨).

⁽۱) أخسرجه التسرمذي في الأضماحي (٩٩/٤) ح (١٥١٩) وقال: حسن غريب ومالك في الموطأ (١٥١٩) من حديث فاطمة.

⁽٢) يقال: خلقه تخليقًا طيبه فتخلق به، القاموس للحيط (٣/ ٢٢٩).

⁽٣) أخرجه أبو داود في الضحايا (٣/ ١٠٦) ح (٢٨٤٣) ، والبيهقي في الكيسري (٩/٩) ح (١٩٢٨).

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/٩٠٥) - (١٩٢٨٩).

⁽٥) يقال: ختن الولد يختنه فهو ختين ومختون قطع غرلته، القاموس المحيط (٢١٨/٤).

⁽٦) أخرجه البخاري في اللباس (١٠/٣٤٧) ح (٥٨٨٩)، ومسلم في الطهارة (١/٢٢١) ح (٢٥٧/٤٩).

 ⁽۷) أخرجه أحمد في المسند (٩١/٥) ح (٢٠٧٤٦) من حمديث حجاج بن أرطأة وهو مدلس، انظر
 تلخيص الحبير (٤/ ٩٢).

⁽A) أخرجه أبو داود فى الأدب (٤/ ٣٧٠) ح (٥٢٧١)، والحاكم والطبسرانى وأبو نعيم وأعل الحديث محمد بن حسان وروى الحديث بطرق لا تسلم من الضعف (انظر تلخيص الحبير (٤/ ٩٣).

وليس بواجب وجوب فرض خلاقًا للشافعي^(١) لأنه قطع شيء من البدن ابتداء كقطع السرة، ولأنه قطع مقصود به النظافة كقطع الظفر.

* * *

⁽۱) قال الإمام النووى: (ويجب الجئنان لقوله تعالى: ﴿أَنَّ اتَّبِعَ مَلَةَ إِبْرَاهِيمٍ﴾ وروى أن إيراهيم ﷺ ختن نفسه بالقدوم، ولانسه لو لم يكن واجبًا لما كشفت له العورة لأن كشف العورة محرم فلما كشفت له العورة دل على وجويه)، انظر شرح المهذب (۲۹۷/۱)، صحيح مسلم بشرح النووى (۲۶۸/۲).

الأصل فيه قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشىء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿وإذا حللتم فاصطادوا ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿وما علمتم من الجوارح... ﴾ إلى قوله: ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله عليه وذكر ما ردت عليك قوسك (٢)، وقوله: ﴿إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل (٢)، ولأنه إجماع (٤).

فصل

والآلة التى يصاد بها ضربان: سلاح وجوارح، فأما السلاح فالاصطياد بجميع أنواعه مباح من السيوف والسهام والرماح وغيرها، والأصل فيها قوله تعالى: ﴿ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم﴾ [المانة: ١٤] الآية، وقوله ﷺ: «كُل ما ردت عليك توسك»(٥)، وقوله في المعراض: ﴿إذا خرق فكُلُ (٢)، ولأن المذكى ضربان:

⁽۱) الصيد في اللغة: مصدر صاد يصيد صيداً فهو صائد ثم أطلق الصيد على المصيد تسمية للمفعول بالمصدر.

وشرعًا: أخذ غير مقدور عليه من وحش طير أو بر أو حيوان بحر بقصد. شرح حدود ابن عرفة (١/ ٠ ١٩).

⁽۲) آخرجه أبو داود في الصيد (۳/ ۱۱۰) ح (۲۸۵۷)، والترمذي في الصيد (٤/ ٢٤) ح (١٤٦٤) قال أبو عـيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في الصيد (٢/ ١١٧١) ح (٢٢١١) وأحمد في المسند (٤/ ٢٢١١) ح (١٧٧٤٩).

⁽٣) أخرجه البخارى في اللبائح والصيد (٩/ ٥٢٧) ح (٨٨٥٥)، ومسلم في الصيد (٣/ ١٥٢٩) ح (١٥٢٩).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٢/١١).

⁽٥) تقلم تخريجه.

⁽٢) آخرجه البخارى في الذبائح والصيد (٩/ ١٥٩) ح (٧٤٧٥)، ومسلم في الصيد (٣/ ١٥٢٩) ح (١/ ١٩٢٩).

مقدور عليه، وممتنع، فلما كان المقسدور عليه يذكى بالسلاح فكذلك الممتنع، ولا خلاف في ذلك(١).

فصل

وما مات بقتل السهم له جاز أكله لقوله: «كُل ما ردت عليك قوسك»^(۲) وقوله لأبى ثعلبة: «ذكيًا وغير ذكى»^(۲)، ولأن إرسال السهم كمباشر الذابح الذبح.

فصل

ما قتل بالمعراض⁽¹⁾ أكل إن كان بحده، ولا يؤكل إن كان بعرضه، لقوله فى حديث عدى: «إذا رميت بالمعراض وذكرت اسم الله تعالى فخرق فكل وإن أصاب بعرضه فلا تأكل⁽⁰⁾، والمعراض: خشبة غليظة فى رأسها كالزج يلقيها الفارس على الصيد، فربما أصابته الحديدة فجرحته وأسالت دمه، فهذا يجوز أكله لأنه حينت كالسيف والرمح، وربما أصابته الحشبة فترضه أو تشدخه⁽¹⁾ فيكون حينتذ وقيدًا كالمرمى بالبندقة والحجر، فلا يجوز أكله إلا أن يدرك ولم تنفذ مقاتله فيذكى فإنه يؤكل، وإن بلغ إلى حيث لا ترجى له حياة لم تعمل الذكاة فيه.

فصل

لا يؤكل ما قتلته الحبالة وهى الشرك لأنه مقتول بغير ذكاة سهم لأن الحبالة: أحبل تكون فيه مناجل توضع للصيد عند الماء، فإذا وردت علقت به فاضطرب، فربما أصابته المناجل التى فيها فلا يؤكل لأنه حينئذ مقدور عليه فذكاته بالذبح دون العقر(٧).

⁽١) المغنى لابن قدامة (١/١).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) قال القاضى عياض فى (مشارقه): المعراض: خشبة محددة الطرف، وقيل: فيه حديدة، وقيل: سهم بلا ريش. المطلع (ص ٣٨٥).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) الشدخ: الكسر في كل رطب وقيل يابس. القاموس المحيط (٢٦٢).

⁽٧) الكافي لابن عبد البر (١/ ٤٣٢).

لا يؤكل ما قتله السهم المسموم وعلَّله مالك رحمه الله بعلتين: إحداهما أنه لا يعلم هل قتله السهم أم السم، والأخرى أن الخوف على من يأكله(١).

فصل

وإما الجوارح فكل جارح فقه التعليم من أى الجوارح كان من الكلاب والفهود والبزاة (٢) والصقور والشواهين (٢) وغيرها إذا كان معلَّمًا، فصيده جائز خلاقًا لمن ذهب إلى أنه لا يؤكل إلا صيد الكلاب دون البزاة وغيرها (٤)، ولمن ذهب إلى أنه لا يؤكل ما صاده الكلب الأسود (٥)، لقوله تعالى: ﴿وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله (المائدة:٤] يريد مصرين، إلى قوله تسعالى: ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم الله المائدة:٤] فعم، وقوله ﷺ: ﴿إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل (٢) ولم يفرق بين البهيم وغيره، وقوله في حديث عدى بن حاتم: ﴿ما علمت من كلب أو بار ثم أرسلته، وذكرت اسم الله فكُل مما أمسك عليك (١)، ولأنه جارح يفقه التعليم فجار الاصطياد به كالكلب الذي ليس ببهيم.

فصل

وإنما اشتراطنا أن تكون معلمة للظواهر والأخبار (١٠)، وصفة التعليم أن يطيعه إذا نبهه ويستسرسل إذا أرسله ويسارع إذا أمره وينزجر إذا رجسره، ويتكرر ذلك منه تكريراً يعلم معه في العادة أنه قد فقه التعليم ولاحداً في ذلك سوى ما ذكرناه.

⁽١) الكافي لاين عبد البر (١/ ٤٣٢).

⁽٢) البزاة: جمع بازى وهو ضرب من الصقور. القاموس المحيط (٣٠٣/٤).

⁽٣) الشواهين: جمع شاهين وهو طائر من الجوارح، انظر القاموس المحيط (٤/ ٢٤١).

⁽٤) حكى ذلك عن ابن عمر ومجاهد، انظر المغنى (١٠/١١).

⁽۵) هذا عند الحنابلة، انظر المحرر لمجد الدين بن تيمية (۲/ ١٩٤)، شرح منتهى الإرادات (۵/ ٢٥).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) يقصد بها المصنف ظواهر الآيات والأجاديث التي سبق وأن ذكرها.

وليس من شرطه ترك الأكل خلافًا لأبي حنيفة (١) والشافعي (٣)، لقوله: ﴿فكلوا بما أمسكن عليكم﴾ [المائدة:٤]، ولم يفرق، وفي حديث أبي ثعلبة: «وإن أكل فكل (٣)، ولأنه قتل إذا لم يتعقبه أكل كان ذكاة، فكذلك إن تعقبه كالذبح، ولأنه أداة في تذكية الصيد، فإذا أنفذ عقره مقاتله لم يضره ما طرأ بعد ذلك، أصله السهم، ولأنه جارح أبيح صيده كالبارى، ولأنه لو بادر بأخذه من فم الكلب عقيب قتله لجاز أكله، ولو كان ترك الأكل من (٤) شرط التعليم لم يجز ذلك دون أن يتوقف لينظر هل يأكل أم لا.

فصل

لا خلاف أنه إذا أثر فيه بتخليب أو تنبيت جاز أكله لأن عقره ذكاة له، وإن أمسكه أو ضمه ولم يؤثر فيه فلا يجوز أكله، لأن ذلك ليس بقتل له، فأما إذا صدمه أو نطحه، فمات منه من غير جرح فعند ابن القاسم لا يؤكل وهو قول أبى حنيفة (٥)، وعن أشهب يؤكل وهو أحد قولى الشافعي (١).

فوجه قول ابن القاسم: أنه آلة للاصطياد، فإذا قتل الصيد بصادم أو غيره، بما ليس بجرح لم يؤكل كالسهم، ولأنه حصل مقتولاً بغير جرح كما لو ضربه بالعصى، ووجه قول أشهب قوله تعالى: ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ [الماتدة:٤] يريد قتلن بإرسالكم ولم يفرق، وكذلك الخبر، ولأنه حصل مقتولاً بجارح مرسل عليه كما لو جرحه.

⁽١) قال الموصلى: (وتعليم ذى الناب كالكلب ونحوه تـرك الأكل)، الاختيـار (٤٦/٤)، الهداية للمرغيناني (٤٥/٤٥).

⁽٢) مغنى المحتاج للخطيب الشرييني (٤/ ٢٧٥)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٥/ ٢٤٣).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (١). (دون).

⁽٥) قال فى الهداية: (وإن خنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل لأن الجرح شرط على ظاهر الرواية وهذا يدلك على أنه لايحل بالكسر)، انظر الهداية للمرغيناني (١٤/٤٥٤)، الاختيار للموصلي (٤٦/٤).

⁽٦) انظر روضة الطالبين (٣/ ٢٥٢)، مغنى للمحتاج (٤/٢٧٦). .

إذا أدرك الصيد والجوارح تنهشه وتجرحه ولم تنفذ مقاتله وقدر على تخليصه منها فلا يأكله إلا بأن يذكيه، لأنه صار مقدوراً عليه قبل أن تكون ذكاته العقر، وإن لم يقدر أن يذكيه حتى مات بجرحها جاز أكله، لأن فوات نفسه حصل قبل القدرة عليه، وكذلك إن خلصه جريحا، فمات فى الفور قبل أن يتمكن من تذكيته، فإن أكله جائز خلافًا لأبى حنيفة (۱)، لقوله على القدرة على تذكيته، فكان كما لو مات فى يديه قبل قتل (۱)، ولأن الجارح عقره قبل القدرة على تذكيته، فكان كما لو مات فى يديه قبل القدرة على تخليصه، وإن خلصه من الجارح قبل فوات نفسه أو نفاذ مقاتله، فتركه حتى مات فلا يؤكل لتفريطه فى تذكيته، وكذلك لو تشاغل بإخراج سكين يذبحه بها.

فأما إذا أدركه فى أفواه الجوارح، وقد أنفذت مقاتله فأكله جائز، لأن ذكاته قد تمت بقتلها له فليس بمحتاج إلى تذكية أخرى، وكذلك القول فيه إذا وجد والسهم فيه أنه إن كان السهم قد أنفذ مقاتله، فالذكاة قد تمت وإن كان لم ينفذ مقاتله لم يؤكل إلا بذكاة، فإن تركه حتى مات لم يؤكل لأنه قدر على تذكيته كأخذه من فم الجارح قبل إنفاذ مقاتله سواء.

فصل

وليس من شرط تذكيته أن يعقره الجارح أو السهم، بحيث يشاهده، بل يؤكل إذا قتله غائبًا عن رؤيته ما لم يحصل منه تفريط في طلبه إذا غاب، فرأى فيه أثر كلبه أو سهمه، وسواء توارى عنه بعد أن رأى الجارح علق به أو قبل ذلك، خلاقًا للشافعي في أحد قوليه: إنه إذا قتله غائبًا عنه بعد أن رآه قد علق به فلا يؤكل، وفي أحد قوليه: إنه إذا كان قبل مشاهدته متشبقًا به فلا يؤكل ""، لقوله على: اإذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل (٤٠)، ولأن في اعتبار مشاهدته عقره تكليف ومشقة تؤدى إلى سد باب جواز أكل الصيد إذا صاده الجارح لأن الغزال أو الطائر لا يملك عدوه وسرعة

⁽١) الهداية للمرغيناني (٤٩٨٤)، الاختيار للموصلي (٤٩/٤).

⁽٢) تقدم تخريجهِ..

⁽٣) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني (٤/ ٢٧٧)، روضة الطالبين (٣/ ٢٥٢).

⁽٤) تقلم تخريجه.

طيرانه واختباره في المكامن^(۱) والغياض^(۲) والكهوف والمواضع التي لا يصل إليها إلا الجارح بحيلولة الحوائل، ولأنه إذا رآه وفيه سهمه أو بالقرب منه جارحه فالظاهر منه أنه ليس به إلا عقر ما أرسله عليه، فجاز أكله، ويفارق الميت لأن هوام الليل تنتشر فيه فلا يؤمن مشاركتها فيه.

فصل

إذا بات الجارح عنه والصيد ثم وجده من الغد مقتولاً لم يأكله، واختلف في السهم، فقيل: إنه كالجارح، وقيل بخلاف، فأما منع ذلك في الجارح، فلما روى أنه على قال: «فإن بات عنك فلا تأكله، لا تدرى لعل كلبًا غير كلبك قتله» (٢)، ولأن الليل مخالف للنهار لأن الهوام تظهر فيه وتنتشر فيجوز أن تكون أعانت على قتله، وأما السهم فإذا قلنا: إنه لا يؤكل الصيد إن بات عنه، فلما روى أن رجلاً أهدى إلى رسول الله عليه فيها، فقال ظبيًا، فقال: إنى رميته يا رسول الله، ثم اتبعته من الغد فوجدت سهى فيه أعرفه، فقال عليه الأدى أهوام الأرض قتلته، ولو أعلم أن سهمك قتله لاكلته (٤)، وهذا وفي حديث آخر: «لو أعلم أنه لم يعين على حتفه دواب المغار لأمرتك بأكله (٥)، وهذا نص وتعليل.

وإذا قلنا: يؤكل، فلما روى سعيد بن جبير عن عدى بن حاتم قال: يا رسول الله، إنى أرمى الصيد فأطلبه فلا أجده إلا بعد ثلاثة، فقال: إذا وجدت أثر سهك ولم يؤكل منه السبع فكله (۱)، والفرق بين السهم والكلب أن السهم يوجد في موضع الإصابة، فإذا لم ير هناك أثراً لغيره علم أن سهمه قتله، وليس كذلك الجارح، لأنه ليس لجرحه علامة يعرفه بها، فلا يأمن أن يكون قتله بغير جرحه.

⁽١) جمع مكمن: هو من باب الاستخفاء وهو المكان الخفي، انظر القاموس المحيط (٢٦٣/٤).

⁽٢) جمع غيضة وهو مجمع الشجر في مفيض ماء، القاموس المحيط (٢/ ٣٣٩).

 ⁽٣) ذكره الحافظ الزيلعي وعزاه إلى عبد الرزاق في مصنفه وقال: ابن أبي المخارق واه، انظر نصب الراية (٤/ ٣١٥).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) عن ابن عباس أنه قـال: (كُلُ ما أصميت، ودع مـا أنميت)، أخرجه البيهـقى فى الكبرى فى الصيد والذباتح (٤٠٤/٩)، ح (١٨٩٠١).

⁽٦) تقلم تخريجه.

إذا سقط الصيد في الماء أو وقع من أعلى جبل وقد جرحه السهم أو الكلب، فإن كان لم ينفذ مقاتله فلا يأكله لأنه لا يتيقن أن موته بجرح السهم أو الكلب لإمكان أن يكون موته بالتردي أو بالماء، وإن كان قد أنفذ مقاتله جاز أكله لأن التردي والغزق كانا بعد تمام الذكاة، وإذا تمت الذكاة لم يؤثر فيها ما طرأ بعدها، وكذلك الذبيحة مثل الصيد سواء.

وإذا أرسل كلبه على صيد بشركة كلب آخر نظر، فإن كان لصائد مسلم قد أرسله على شرائطه الجائزة كان الصيد بينهما لأنه لا مزية لأحدهما عن الآخر، فلا يكون أولى به، لأن به منه إلا أن يعلم أن الأول أنفذ مقاتله قبل وصول الثانى إليه، فيكون أولى به، لأن اللكاة تحت به دون الثانى وهذا إذا كان الآخر أرسله على ذلك الصيد أو أرسله إرسالا مطلقًا، فأما إن أرسله على غيره، فعدل إليه أو كان كلبًا مسترسلاً بنفسه أو لمجوسى فينظر، فإن أصابه بعد إنفاذ الأول مقاتله فهو ذكى بالأول ولا يضره الثانى كالتردى من جبل بعد الذكاة، وإن كان ذلك قبل إنفاذ المقاتل أو لم يعلم لم يؤكل خلافًا للشافعى في إجازته أكل ما شورك فيه على كل وجه (١١) ، لقوله على حديث عدى: قوإن شاركه كلب آخر فلا تأكله الثبح إذا اشترك فيه المسلم والمجوسى.

فصل

لا يؤكل ما استرسل عليه الكلب بغير إرسال لأن الإرسال شرط في جواز الأكل بدليل قوله تعالى: ﴿فكلوا ثما أمسكن عليكم﴾ [الماتلة: ١٤]، ولا يكون بمسكا علينا إلا بأن نرسله، وقوله ﷺ: ﴿إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل (٢)، ولأن من شرط الذكاة النية فإرسال الصائد كنية الذابح، ولأن التعليم شرط فلو لم يكن الإرسال شرطا لم يكن للتعليم فائدة، ولأن الجارح آلة كالسهم.

⁽١) انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٥٠)، مغنى للحتاج (٢٦٦/٤).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقلم تخريجه.

ويسمى الله عـز وجل عند الإرسال لقـوله ﷺ: ﴿إِذَا أَرسَلْتَ كُلِّبُكَ الْمُعْلَمُ وسَـميتُ فَكُلُّ اللَّهُ وَلَانَ الْعَقْرِ أَحَد نوعى الذَّكَاةَ كَالنَّبِح.

فصل

إذا صاد صيداً ثم فلت: فصاده غيره، فإن كان عن قرب كاليومين والثلاثة فهو للمالك الأول، وإن كان بعد طول زمان ولحوق بالوحش فهو لمن صاده خلافاً لأبى حنيفة (٢) والشافعي في قولهما: إنه للأول على كل حال (٢)، لأن الثاني صاده ممتنعًا مختلطًا بالوحش على صفة ما هي عليه من الإباحة، فكان له أصله الأول، ولأن ما أصله الإباحة إذا ملك ثم عاد إلى ما كان عليه كان للذي ملكه ثانيًا، أصله الماء في نهر إذا أخذ منه إنسان ثم انصب من يده إلى النهر.

**

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٤/ ٤٦٠).

⁽٣) انظر روضة الطالبين (٣/ ٢٥٦).

ا القام المنطقة المالية المنطقة المنطقة

شرط الذكاة (٢) بالذبح قطع الحلقوم (٢)، والودجين (٤)، ف إن بقى شىء منها لم تتم الذكاة، والأصل فيه قوله ﷺ: «ما أفرى الأوداج وذكر اسم الله عليه فكل (٥)، وقوله: «الذكاة في الحلق واللبة» (٦) ولأن الذبح ما لم يكمل في هذه المواقع جاز أن تعيش معه.

فصل

ومن شرطها أن يكون ذلك فى قطع واحد، فإن قطع البعض، ثم رفع يده ثم أعادها فتسممه لم تؤكل لأنا لا نأمن أن يكون التلف كان عن الأول، ولأنه إذا رفع يده صار لكل قطع حكم نفسه كما لو تراخى فى القطعين.

فصل

وينبغى أن يتركها حتى تبرد لأنه ﷺ كـذلك فعل لما نحر الهدايا تركها حتى بردت ثم قال: «من شاء اقتطع»(٧)، ولأن ذلك أخف عليها وأقل لإيلامها، وإن تمادى حتى قطع

- (۱) الذبح فى اللغة: هو الفتق والشق والنحر والحـتف، القاموس للحيط (۱/ ٢٢٠). وفى الشرع: (لقب لما يحرم بعض أفراده من الحيوان لعدم ذكاته أو سلبها عنه وما يباح بها مقدوراً عليه)، شرح حدود ابن عرفة (۱/ ١٩٤).
 - (٢) هي نحر وذبح وفعل ما يعجل الموت بثية في الجميع، شرح حدود ابن عرفة (١٩٩١).
 - (٣) يقال حلقمه أي: قطع حلقه. القاموس للحيط (٤/ ١٠٠).
 - (٤) الودجين مثنى ودج وهو عرق في العنق، القاموس المحيط (٢١١/١).
- (٥) الحديث عند البخارى ومسلم بلفظ (ما أنهر اللم وذكر اسم الله عليه فكلوا)، أخرجه البخارى في الذبائح والصيد (٩/ ٥٩٠) ح (٥٥٤٣).
- (٦) ذكره البخارى في الذبائح (٩/ ٥٥٦) باب (٢٤) معلقًا، والترمذي في الأطعمة (٤/ ٧٥) ح (١٤٨١) قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة.
- (٧) أخرجـه أحمـد في المسند (٤/٧/٤) ح (١٩٠٩٩)، والحاكـم في المستـدرك (٢٢١/٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه اللهبي.

الرأس أو زلت السكين بحدتها فأبانه، لم يحرمها لأن شرائط الذكاة قد حصلت.

فصل

الذكاة لا تخرج عن الحلق واللبة، فالنحر في الإبل والذبح في الغنم والبقر، فإن نحرت البقر من غير ضرورة جاز أكلها، وإنما قلنا ذلك لورود السنة به واتصال العمل من المسلمين في كل الأعصار به، أما الإبل فإن رسول الله على نحرها(١)، ولا يحفظ عن أحد فيها الذبح.

وأما الغنم فإنه على ذبحها(٢) ولم يرو عن أحد أنه نحرها. وأما البقر، فإن المستحب فيها الذبح لقوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ [البقرة:٢٧]، وإن نحرت جاز لما روى أنه على نحر عن نسائه البقر(٢٣)، وقيل: إن الفرق بين الإبل والغنم أن عنق البعير طويل، في بعد خروج الدم من الجسوف إلى موضع الذبح منه فيكون في ذلك تعديبه، وزيادة ألم في خروج روحه، والسنحر أسهل وأخف الأنه في آخر العنق فسيكون متوسط بين الرأس وياقى البدن.

وأما الشاة، فإن عنقها قصير ولا لبة لها، فلا يتمكن من نحرها إلا بما يقرب من جوفها، فكان الوجه فيها الذبح، فإذا ثبت هذا فإن ذُبِح بعيسر أو نُحرت شاة: فإن كان لضرورة جمار أكلها مثل أن تقع في بشر أو مضيق لا يوصل منه إلى موضع الذبح من الشاة أو النحر من البعير أو ما أشبه ذلك.

وإنما أجزنا لمقوله على: "إنما الذكاة في الحلق واللبة" (أ) فأطلق، ولأنمه من الأنعام فجاز أن يستباح بالذبح أو النحر، فإن كان من غير ضرورة فاختلف فيه على وجهين: أحدهما: أنمه لا يؤكل تحريمًا، والآخر: أنه يكره ولا يحرم، وزاد ابن بكير وجها ثالثًا وهو أنه قال: يؤكل البعير إذا ذبح ولا تؤكل الشاة إذا نحرت، فوجه التحريم هو أن من ذبح بعيرًا أو نحر شاة، فقد أتى بالذكاة على خلاف الوجه المأمور به في الشرع فأشبه من ذبح من القفا أو أبقى شيئًا من الأوداج.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽۲) تقدم تخریجه.

⁽٣) أخرجه البخارى في الأضاحي (٧/١٠) ح (٨٥٤٨)، ومسلم في الحج (٢/٨٧٣) ح (١٢١١/١١٩).

⁽٤) تقدم تخريجه.

ووجه الكراهة هو أن ذلك جائز مع الضرورة، فلولا أنه يكون ذكاة مع علمها على وجه، وإلا لم يجز كالطعن في الفخذ، وأما ابن بكير فإنه فصل بينهما بأن قال: إن البعير له موضع الذبح، وإنما عُدل إلى النحر لأنه أقل لتعذيبه والشاة لا منحر لها لأن موضع لبتها يقرب من خاصرتها، فيكون كالطاعن في جوفها، وهذا تلزم عليه الضرورة.

فصل

إذا ذكيت البهيمة فخرج من جوفها جنين ميت كامل الخلق نابت الشعر كان ذكيًا بذكاتها خلافًا لأبى حنيفة في منعه أكله (١) لقوله على: «ذكاة الجنين ذكاة أمه (١)، ولان التذكية في السرع بحسب القدرة والتمكين وتذكية الجنين لا يوصل إليها إلا بأن تذكي أمه فيذكي بذكاتها، ولأن الجنين المتصل بأمه تابع لها في كل الأحكام الثابتة لها، وكذلك في الذكاة، ولأن ما امتنع مفردًا من المأكول يذكي بذكاة أصله على وجه كسائر الأعضاء.

فصل

وإنما شرطنا نبات الشعر خلافًا للشافعي (٢٢) ، لأن ذلك علامة نفخ الروح فيه لأن الروح لا يكون إلا فيما قد تم خلقه، فأما ما لم ينزل ميتًا فإن ذكاة الأم لا تؤثر فيه وفي بعض الحديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر»(٤).

فصل

حرم الله تعالى الميتـة رما في معناها من المنخنقة والموقودة والمتردية والسنطيحة وأكيلة السبع، واستثنى تعالى من التـحريم ما ذكى، فـدل على أن ما يذكى بعد حـصول هذه

- (١) قال المرغيناني: (وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر والحسن بن زياد رحمهما الله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إذا تم خلقه أكل، الهداية (٣٩٨/٤)، الاختيار للموصلي (٥٨/٤).
- (۲) أخرجه الترمىذي في الأطعمة (٤/ ٧٢) ح (١٤٧٦)، وأبو داود في الضحايا (٣/ ١٠٣) ح (٢٨٢٨)، وأحمد في المسئد (٣/ ٣٨) ح (٢١٩٩)، وأحمد في المسئد (٣/ ٣٨) ح (٢١٢٦).
 - (٣) مغنى المحتاج (٤/ ٣٠٦)، روضة الطالبين (٣/ ٢٧٩)،
 - (٤) تقدم تخريجه.

الأشياء فإنه يؤكل، والمنخنقة: ما تخنق بحبل أو ما في معناها، والموقوذة: التي تضرب بالخشب حتى تموت، والمتردية: التي تسقط من مكان على فتتلف، والنطيحة: ما نطحها ذات القرن فتتلف أو تقارب التلف، وما أكل السبع: هو ما فسرسه وهذا كله إذا أصابه ما ذكرناه فلا يخلو من ثلاثة أحوال.

إما أن تخرج روحه معه فيلحق بالميتة، لأن الميتة المحرمة هي ما تلف حتف أنفه مما يحتاج إلى ذكاة أو بوجه ليس بذكاة مثل ذبح المجوسي أو بغيسر آلة الذبح وكل هذا موجود في مسألتنا.

وإنما قلنا: إن ذلك كله ميتة لقوله تعالى: ﴿إلا ما ذكيتم﴾ [المائدة: ٣]، وقال ﷺ: ﴿والذَّكَاةُ فَى الْحِلْقُ واللَّبةَ ﴾ (المائدة: ٣]، وقال الأوداج والذَّكاة في الحلق واللَّبة الله عليه فكُل (٢)، وهذا معدوم في مسألتنا.

والثانية: أن يصيبها من ذلك ما ينحتها ولا يصيب منها مقتلاً، ويمكن أن تبقى معه غالبًا سواء انتقض منها بعض البنية أو لم ينتقض، وذلك مثل أن يلحقها مرض أو كسر يد أو رجل أو ما أشبهه، فهذه تذكى وتؤكل، وإنما قلنا ذلك لقوله تعالى: ﴿إلا ما دُكيتم﴾ [المائلة: ١٣]، فاستثنى ما استدركت تذكيته من التحريم، ولأن أشد ما فى بابها أن تكون مريضة مثخنة، وذلك لا يمنع تذكيتها ما لم تبلغ حال النزع.

والثالثة: أن يصيبها من ذلك ما لا تعيش معه مثل أن تنفذ مقاتلها أو يخرج السبع حشوتها أو يرض دماغها أو ما أشبه ذلك بما لا يجوز أن تبقى معه، إما قطعًا أو غالبًا، فهذه لا تصح تذكيتها، والأصل فيه أن الذكاة تعمل في الحي دون الميت، وما هو في حكم الميت لا تعمل فيه، وهذه في حكم الميت لأن الحركة الباقية فيها مستعارة كحركة الملبوحة، فلا تصح تذكيتها.

فصل

إذا وقع البعير أو البـقر أو الشاة في بئر ولم يقدر على إخراجــه ولا على تذكيته في حلقه أو لبته لم يؤكل بعقره في موضع من بدنه خلافًا لأبي حنيفة (٣) والشافعي (٤)، لأنه

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) الاختيار للموصلي (٥٣/٤)، الهداية للمرغيناتي (٣٩٨/٤).

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٢٣٧)، حاشية الجمل مع شرح المنهج (٥/ ٢٤١).

ما ذكاته النحر أو الذبح فلم يزل عن ذلك باختلاف حالاته، أصله إذا هرب من يده، واحتاج إلى أخذه أو صعب عليه، وكان وحده ولم يتمكن أن يعقله لينحره، ولأن أكثر ما في بابه أن يخاف عليه التلف متى تركه، وذلك لا يسيح استعجال تذكيته على غير وجهها المأذون فيه مع القدرة عليه، أصله إذا أخذها سبع ولم يعقرها، وخاف إن بقيت معه أن يعقرها، فبادر برميها فإنها لا تؤكل.

فصل

الحيوان المتأنس كبهيمة الأنعام إذا توحش شيء منه ولحق بالوحش لم يؤكل إلا بذكاة المتأنس خلافًا لأبي حنيفة (١) والشافعي (٢)، وقوله ﷺ: (الذكاة في الحلق واللبة) (١)، وأشار إلى جملة الذكاة، ولأن توحشه لم ينقله عن أحكام المتأنس من سقوط الجزاء عن المحرم قتله، وجوازه في المضحايا والهدايا والعقيقة، فكذلك في الذكاة، فنقول: لأن الذكاة في الحلق واللبة من حكم المتأنس فلم يزل عنه بالتوحش، أصله ما ذكرناه.

فصل

لا تؤكل الإنسية بما يؤكل به الصيد من إرسال السهام والجوارح سواء كان مما أصله التأنس كالأنعام والدجاج والفراخ أو مما أصله التوحش كالغزلان والأرانب ثم تأنس، وزال عنه الاستيحاش لأنه مقدور عليه، فلا يكون ذكاته العقر، وأما المتأنس طبعًا فقد بيّنا أن ذلك لا يبيحها، وإذا توحشت، فما دامت لم تتوحش فهي عن ذلك أبعد.

فصل

ومن ضرب عنق بعيـر فلا يأكله لأن ذلك قـتل وليس بذكاة، لأن الذكــاة في الحلق واللبة، وهذا لم يذكه في حلقه ولا لبته.

فصل

يستحب للذابح أن يوجه ذبيحته إلى القبلة، لأن رسول الله على كان يفعل ذلك(١)،

⁽١) قال المرغيناني: (وما استأنس من الصيد فـذكاته الذبح وما تـوحش من النعم فلكاته العـقر والجرح)، الهداية (٣٩٨/٤)، الاختيار للموصلي (٤/٣٥).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٢٤٠)، مغنى المحتاج (٢٦٨/٤).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) قال الحافظ البيهةي: روينا في حمديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: ذبح النبي ﷺ =

ولأنه إذا لم يكن بد من جهة يتوجه إليها كانت جهة القبلة أولى.

فصل

فصل

وينبغى للذابح أن يحد شفرته ويريح ذبيحته لورود الخبر بذلك(٢)، ولقوله ﷺ: ﴿إِذَا تُتلتم فأحسنوا القتلة)(٧)، وهذا من إحسانها.

كبشين أقرنين أملحين يوم العيد فلما وجههما قال: وجهت وجهى للمذى فطر السموات والأرض حنيقًا، ثم قال في رواية أخسرى: وجههما إلى القيلة حين ذبح، انظر السنن الكبرى كتاب الضحايا (٤٧٩/٩).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) أخرجه البخارى في الأضاحي (١٠/٥٠) ح (٥٥٦٥)، ومسلم في الأضاحي (٣/ ٢٥٥٦) (٢/ ١٩٥٦).

⁽٣) انظر الكافي لاين عبد البر (١/ ٤٢٨).

⁽٤) الكافي لابن عبد البر (٤٧٨/١).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٢) أخرجه مسلم فى الصيد (٣/ ١٥٤٨) ح (١٩٥٥/٥٧)، وأبو داود فى الضحايا (٣/ ١٠٠) ح (٢٨١٥)، وأبو عيسى: هلما حديث حسن (٢٨١٥)، والتسرمذي فى الديات (٢٣/٤) ح (١٤٠٩)، قال أبو عيسى: هلما حديث حسن صحيح، والنسائى فى الضحايا (١٩٩٧) باب (الأمر بإحداد الشفرة)، وابن ماجه فى اللبائح (٣١٧٠) (١٧١٧)، وأحمد فى المسند (٤/ ١٥٧) ح (١٧١١٧).

⁽٧) تقلم تخريجه.

باب الأطعمة (١)

صيد البحر كله حلال غير محتاج إلى ذكاة يجوز أكله ميتًا وبغير سبب طفا أو لم يطف على أى وجه تلف صاده مسلم أو مجوسى خلافًا لأبى حنيفة في اعتباره أن يموت بسبب^(۲)، لقوله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾ [المائد: ٩٦]، ففرق بين الصيد والطعام، فدل أن الطعام ما مات بنفسه، وقوله ﷺ: (هو الطهور ماؤه الحل ميته) (٢)، وفي حديث جابر: أن أبا عبيدة أصاب حوتًا ميتًا فأكل أهل الجيش منه ثمان عشرة ليلة ثم أعلموا النبي ﷺ فقال: (إنما هي طعمة أطعمكموها الله فهل معكم منها شيء) (٤)، واعتبارًا بتلفه عن سبب بعلة أنه من صيد البحر.

قصل

لا فصل بين ما له شبه فى البر وبين ما لا شبه له فى جواز أكله مثل كلب الماء وختزيره وغير ذلك من أنواع صوره، خلاقًا للشافعى (٥)، لعموم الظواهر، ولأنه من صيد البحر كالذى لا شبهة له.

⁽١) الأطعمة جمع طعام. قال الجوهرى: الطعمام ما يؤكل وربما خُصَّ به البر. والأطعمة: جمع قلة، لكنه يتعريفه بالألف واللام أفاد العموم، المطلع (ص/ ٣٨٠).

⁽٢) الاختيار للموصلي (٤/ ٦٢)، الهداية للمرغيناتي (٤٠ ٢/٤).

⁽٤) أخرجه السخارى في الجهاد (٦/ ١١٥) ح (٢٩/٤) ، ومسلم في الحج (٢/ ٢٥٨) ح (١١٩٦/٥٧).

⁽٥) قال الخطيب الشريبنى: (ويحل غير السمك بما لسيس على صورته المشهورة كخنزير الماء وكلبه حسلال فى الأصح المنصوص لإطلاق الآية والحسديث وقسيل: لا يحل لأنه لا يسمى سسمكًا)، مغنى المحتاج (٢٩٨/٤)، روضة الطالبين (٣/ ٢٧٤).

يؤكل الطير كله ما له مخلب وما لا مخلب له، خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى (٢)، لقوله عز وجل: ﴿قُلُ لا أَجِد فيما أُوحى إلى محرمًا على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة ﴾ [الاتعام: ١٤٥] الآية، وقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُم فَاصِطَادُوا ﴾ [المائدة: ٢] ولأنه بمنوع من الطير فأشبه سائرها.

فصل.

يكره أكل سباع الوحش من غير تحريم خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن جميعها حرام (٢)، والشافعى فى قوله: حل الضبع والثعلب دون غيرهما (٤) لعموم الظواهر، ولقوله على: «الحلال ما أحله الله فى القرآن، والحرام ما حرمه الله فى القرآن وما سكت عنه فقد عفا عنه (٥). ولأن كل حيوان يظهر جلده بذبحه فلا يحرم أكله كسائر الصيود عندنا مع أبى حنيفة لأنه يوافقنا فى أن الذكاة تعمل فى تطهير أهب جميع السباع، وعلى الشافعى لأنه نوع من السباع لا يكفر مستحله كالضبع والثعلب.

فصل

أكل الحسر الأهلية مغلظة الكراهة عند مالك(١)، ومن أصحابنا من يقول: هو حرام(١) وليس كالحنزير، فوجه مالك قوله تعالى: ﴿قُلُ لا أَجِدُ فَيما أُوحَى إلى محرمًا على طاعم يطعمه﴾ [الانعام: ١٤٥] الآية، وقوله ﷺ: (ما سكت عنه فقد عفا عنه)(١)، ولأنه حيوان معد للركوب كالحيل، ووجه التحريم ما روى أنه ﷺ حرم لحوم الحمر

⁽١) في قوله: إنه لا يـحل من الطير ذي مخلب. انـظر الاختيـار (٤/ ٢٠)، الهداية للمـرغيناني (٣٩/٤).

⁽٢) قال الإمام النووى: (ويحرم أكل كل ذي مخلب من الطائر)، روضة الطالبين (٣/ ٢٧١).

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٣٩٩/٤)، الاختيار للموصلي (٤/ ٦٠).

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٢٧٢)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٥/ ٢٧١).

⁽٥) أخرجـه الترمذي في اللباس (٤/ ٢٢٠) ح (١٧٢٦)، قــال أبو عيسى: هذا حــديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وابن ماجه في الأطعمة (١١١٧/) (٣٣٦٧).

⁽٦) انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٤٣٦).

⁽٧) الكافي لابن عبد البر (١/٤٣٦).

⁽٨) تقلم تخريجه.

الأهلية(١)، وحكم البغال حكم الحمير.

فصل

فأما الخيل فيكره أكلها خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى فى قولهما: أنه مباح من غير كراهة (٢)، لقوله تعالى: ﴿لتركبوها وزينة﴾ [التحل: ١٨]، ففرق بينها وبين الأنعام، وأخبر عن المقصود منها وهو الركوب والتجميل بخلاف المقصود من الأنعام، ولأنه ذو حافر، فجاز أن يتعلق المنع بأكله أصله الحسير والبغال، ولا يدخل عليه حسير الوحش [لما قلنا] (٤) فجاز، ويمكن أن نحترز بأن نقول متأنس، ولأن الخيل محتاج إليها للجهاد عليها، ففى إباحة أكلها تطريق إلى انقطاع نسلها.

فصل

الجراد عند مالك لا يؤكل إلا إذا مات بسبب (٥)، وقال محمد بن عبد الحكم: يؤكل وإن مات بغير سبب (٦)، فوجه قول مالك: أنه من حيوان البر كسائر الحيوان، ووجه قول محمد قوله على: «أحلت لنا ميتنان فذكر: السمك والجراد»(٧).

فصل

في جلد الميستة إذا دبغ روايتان: إحمداهما أنه نجس وأن الدباغ لا يعمل في تطهميره

⁽۱) أخرجه البــخارى في الذبائح (۹/ ٥٦٥) (٥٢٠)، ومسلم في الصيد (٣/ ١٥٤١) ح (٣٦/ ١٩٤١).

⁽Y) ليس هذا ما ذهب إليه الإمام الأعظم أبو حنيفة. ولكنه قول أبسى يوسف ومحمد: قال فى الهداية: (ويكره لحم الفرس عند أبى حنيفة رحمه الله وهو قول مالك وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى رحمهم الله: لا بأس بآكله)، الهداية للمرغيناني (٤/٠٠٤). وذكر الموصلي أن أبا حنيفة يرى عدم حلها، انظر الاختيار للموصلي (٤/٠٢).

⁽٣) انظر حاشية الجمل على شرح المنهج (٥/ ٢٧٠)، مغنى المحتاج (٢٩٨/٤).

 ⁽٤) ثبت في (١) (لأثا قلنا).

⁽٥) انظر المدونة الكبرى (١٩/١).

⁽٦) قال ابن عبد البر: (وغير مالك يجيز أكل الجراد كيف ما مات وحكمه عندهم حكم الحيتان)، الكافي (٢٧٧١).

⁽۷) آخرجه ابن ماجه فی الصید (۲/۷۳/۲) ح (۳۲۱۸)، فی الزوائد فی إسناده عبد الرحمن بن زید بن أسلم، وهو ضعیف، وأحمد فی المسند (۱۳۳/۲) ح (۵۷۲۵).

بوجه، والأخرى أنه يطهر بالدباغ وهي مخرجة على رواية ابن عبد الحكم في جواز بيعه بعد الدباغ إذا بين له وهو قول لابن وهب وأبي حنيفة (۱) والشافعي (۲) فوجه الرواية الظاهرة قوله عز وجل: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ المائلة: ٢]، وقوله على: «لا تنتفعوا من الميتة بشيء، (۱) ولأنه جزء من الميتة نجس بالموت، فوجب أن تتأبد نجاسته كاللحم، ولأنه لما نجس بالموت استحال أن يطهر مع بقاء علة تنجسه، ووجه الأخرى قوله على: وأبما إهاب دبغ فقد طهرا(۱) ، وسائر الأخبار الواردة في الدباغ، ولأنها نجاسة طرأت على جلده تعمل الذكاة في لحمه فوجب أن يطهر بالدباغ كجلد المذكي.

فصل

يجوز استعماله في اليابسات دون الماتعات، خلافًا لأحمد بن حنيل (٥) لأن الأخبار تدل على ضرب من الإباحة، وقد ثبت أنه ليس المراد بها الطهارة، فلم يبق إلا نوع من الانتفاع، وإنما خصصنا اليابس لأنه لايصل إليه شيء من النجاسة بخلاف الرطب.

فصل

على الرواية الأخسرى لا يطهسر جلد الخنزير بحسال خسلافًا لأبي يوسف (٦) وداود (٧) للظواهر، ولأن الدباغ يخلف الذكاة فيما تأتى الذكاة فيه ويمتنع فيما لا ذكاة فيه.

⁽١) الاختيار للموصلي (١/ ٢٢)، الهداية للمرغيناتي (٢١/٤).

⁽٢) انظر حاشية الجمل على شرح المنهج (١/ ١٨١)، روضة الطالبين (١/ ٤٢).

⁽٣) أخرجه أبو داود فى اللباس (٦٦/٤) ح (٤١٢٧)، والنسائى فى الفرع والعتيرة (٧/ ١٥٥) باب (ما يديغ به جلود الميتة)، وابن ماجه فى اللباس (٢/ ١١٩٤) ح (٣٦١٣)، والترمذى فى اللباس (٤/ ٢٢٢) (١٧٢٩)، قال: حديث حسن صحيح.

⁽٤) أخرجه مسلم في الحيض (١/ ٢٧٧) ح (٣٦٦/١٠٥)، وأبو داود في اللباس (٤/ ٦٥) ح (٤١٢٣)، والتسائى في الفرع (٧/ ١٥٣) باب (٤/ ٢٢١)، والنسائى في الفرع (٧/ ١٥٣) باب (جلود الميتة)، وابن ماجه في اللباس (١٩٣/٢) ح (٣٦٠٩)، وأحمد في المسئد (٢٨٨/١) ح (١٩٠٠).

 ⁽٥) وذلك إحدى الروايتين عن الإمام الأولى بعدم الجواز. والثانية بالجواز، انظر المغنى (١/٥٧)،
 الشرح الكبير (١/ ٦٥).

⁽٦) الاختيار للموصلي (١/ ٢٢).

⁽٧) انظر المغنى (١/ ٥٥).

لا يجوز الانتفاع بجلد الميتة قبل الدباغ خلافًا لمن أجاز ذلك لانه نجس، وإنما شرط الدباغ في تطهيره أو في إباحة الانتفاع به، فإن خالفوا في نجاسته قبل الدباغ دللنا عليه بالظواهر، وأنه جزء من الميتة كانت فيه حياة، فوجب أن ينجس بالموت كاللحم، فإن خالفونا في إباحة الانتفاع به دللنا عليه بقوله على أهلها لو أخلوا جلدها فدبغوه فانتفعوا به (۱)، وفي حديث عائشة رضى الله عنها: قانه على أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت (۱).

فصل

عظم الميتة وقرنها نجس خلافًا لأبى حنيفة (٣) لأنه جزء كانت فيه حياة كاللحم، ويدل على أنه كانت فيه حياة قوله تعالى: ﴿قُلْ يحييها الذَّى أَنشأَها أُولَ مرة﴾ [يس:٧٩]، ولأن الإدراك يقع به كاللحم.

فصل

شعر الميتة وصوفها طاهر خلافًا للشافعي (٤) لقوله تعالى: ﴿ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها النحل: ٨] فعم، وقوله ﷺ: ﴿لا بأس بصوفها إذا غسل بالماء (٥)، ولأنه لا حياة فيه فاستحال أن ينجس بالموت، يبين ذلك أن الإدراك لا يقع به وأن أخده جائز حال الحياة ولا يكون نجسًا بخلاف اللحم والجلد.

⁽۱) أخرجه البخاري في اللّبائح (٩/ ٥٧٤-٥٧٥) (٥٥٣١)، ومسلم في الحيض (١/ ٢٧٦) ح (١٠٠/٣٦٣).

⁽٢) أخرجه أبو داود في اللياس (٤/ ٦٥) ح (٤١٢٤)، وابن ماجه في اللباس (١١٩٤/٢) (٢) أخرجه أبو داود في اللياس (١١٩٤/٢)، والنسائي في الفرع (٧/ ١٥٥) باب (الرخصة في الاستمتاع بجلود الميتة إذا دبنت).

⁽٣) قال الموصلى: (وشعر الميتة وعظمها طاهر لأن الحياة لا تحملها حتى لا تتألم بقطعهما فلا يحلها الموت وهمو المنجس وكذلك العصب والحمافر والحنف والظلف والقرن والصوف والوير والريش والسن والمنقار والمخلب)، الاختيار للموصلي (٢٢/١)، الهداية للمرغيناني(١/ ٢٢).

⁽٤) قال النووى: (وأما السمعر والعظم والصوف والوير والريش فتجس بالموت عملى الأظهر وكذا العظم على المذهب)، روضة الطالبين (١/٤٣).

⁽٥) أخرجه الدارقطني في سننه (٧/١) ح (١٩)، وذكره الحافظ الزيلعي وقال: ويوسف متروك، انظر نصب الراية (١١٨/١).

لا فرق بين شعر الخنزير وغيره لأن أكثر ما في الخنزير أن يكون ميتة.

فصل

يجوز أكل ذبيحة أهل الكتاب، لقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ [المائلة: ٥] فعم، ولأن كل جنس جاز نكاح نسائهم جاز أكل ذبائحهم كالمسلمين عكسه المجوس، وإن جاز أكل ذبائحهم جاز أكل سائر أطعمتهم.

فأما إذا خيف منهم استعمال النجاسة كالحمر والخنزير وغير ذلك، فيجب اجتنابها إلا ما نشاهد منها سليمًا من إصابتها إياه.

فصل .

طعام المجوس الذى لا يحتاج إلى ذكاة يجوز أكله ولا يؤكل ما ذكوه لقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ [المائلة: ٥]، فدل على أن غيرهم بخلافهم، ولأن كل من لا ينكح نساؤهم فلا يؤكل ذبائحهم كالمرتدين والوثنين عكسهم أهل الكتاب.

فصل

شحوم اليهود المحرمة عليهم مكروهة عند مالك، وليست بمحرمة، وعند ابن القاسم وأشهب أنها حرام، وقيل: إنه مروى عن مالك، وعند أبى حنيفة والشافعى أنها مباحة غير مكروهة (۱)، فوجه التحريم أنها ذكاة قصد مذكيها إلى محلل، محرم فى اعتقاده فوجب أن يبيح ما يعتقد تحليله دون ما يعتقد تحريمه، أصله المسلم إذا ذبح الشاة، فإن التذكية تنصرف إلى اللحم دون الدم.

ووجه الإباحة أن اليهودى يعتقد استباحة الشاة وإنما يعتقد تحريم بعض منها واعتقاده ذلك باطل عندنا، فكان كالمسلم يعتقد بالذبح إباحة اللحم دون الشحم، فإذا كان ذلك

⁽۱) وهذه المسألة هي المعرفة بأن ما ذكاه أهل الكتباب يعمل فسيما حرم عليمهم أم ٢٧ ومذهب الجمهور أنها عباملة في كل الذبيحة ما حل له منها وما حرم عليه لأنه مدكى، انظر شرح المهذب للشبيخ النووى (٩/ ٧١) رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص/ ٢٥٤)، تفسير القرطبي (٣/ ٢٠٠٤).

غير مؤثر فكذلك هاهنا، ووجه الكراهة أنه لما لـم يقصد اللحم بالتـذكية، فأشـبه الدم الذي لا يقصده المسلم بالتذكية، ولأن الأفضل أن يكون كل ما يؤكل مقصود كاللحم.

فصل

ما ماتت فيه الفارة من الطعام والشراب القييت وما حولها إن كان جامداً وأكل باقيه إلا أن يطول مقامها فيه فيطرح جميعه، وأما المائع فيطرح كله، وإنما قلنا ذلك لقوله على أن يطول مقامها فيه فيطرح جميعه، وأما المائع فيطرح كله، وإنما قلنا ذلك لقوله على وسئل عن فارة وقعت في سمن: «إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائماً فأريقوه»(۱)، ولأنه إذا كان جامداً لم تتعد النجاسة موضع وقوعها، وما جاوره، ولم تسر إلى باقيه، وليس كذلك إذا كان مائماً لأنها تنتشر فيه وتسرى إلى باقيه، وكذلك إذا طال مقامها في الجامد ذابت وتفرقت أجزاؤها وانتشرت إلى جميعه.

فصل

المضطر الخائف على نفسه التلف له أن يأكل الميتة للظاهر، والإجماع (٢)، وفي قدر ما يؤكل منه روايتان: إحداهما ما يسد به رمقه، والأخرى حتى يشبع.

فوجه الأولى: أن الإباحة لحفظ النفس، فإذا وجد لم تجز الزيادة عليه لأنه يخاف التلف اعتباراً [بالشبع](٢).

ووجه الثانية: عموم الظاهر، ولأن الضرورة حاصلة فيما دون التلف كحصولها مع خوفه، فجاز له أكلها، وله أن يتزود منها احتياطًا واستظهارًا لجواز أن يدوم به العدم، فإن استغنى عنها طرحها.

⁽۱) أصله عند البخارى، أخرجه البخارى في اللبائع (۹/ ٥٨٥) ح (٥٣٨)، ومالك في الموطأ (٢/ ٩٧١) ح (٢٠).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (١١/٧٣).

⁽٣) ثبت في الأصل (بالسبع) ولعل الصواب ما أثبتناه.

باب: الأشربة

الخمر مجمع على تحريمها(۱) ، وورود القرآن والمتواتر من الأحبار بذلك، ووقوع العلم الضرورى به من دين الأمة مغن عن زيادة عليه ، فإذا ثبت ذلك فالمجمع عليه هو عصير العنب النبئ الذى لم تمسه النار، فأما ما عداه فإن كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام نيئًا كان أو مطبوخًا من أى نوع كان من عنب أو زبيب أو تمر أو رطب أو بسر أو دبس أو عسل أو ذرة أو شعير أو قمح أو أى شيء كان، هذه الجملة يوافقنا فيها الشافعي(۱) ، ولأبى حنيفة في ذلك تفصيل يطول شرحه إلا أنه يبيح في الجملة نبيذ التمر المسكر المطرب إذا شرب منه قدراً لا يبلغ بشاريه السكر(۱).

فدليلنا من وجهين: أحدهما: إثباتنا ذلك كله خمراً، والآخر الاستدلال على عين المسألة، فأما إثباتها خمراً فله طريقان: الأخبار والقياس، فالأخبار ما روى النعمان بن بشير: أن رسول الله على قال: (إن من العنب خمراً، وإن من الزبيب خمراً، وإن من التمر خمراً، وإن من المسكر، وإن من المسكر، وإن من المسكر، وإن من السعير خمراً وأنهاكم عن كل مسكر، ووى: أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله على يقول: (الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة، والعنبة، وروى ابن عمر قال: قال رسول الله على: (كل مسكر حرام وكل مسكر خمر، الله المحراً على وجه، أسكر أو لم مسكر خمراً على وجه، أسكر أو لم

⁽١) المغنى لابن قدامة (٩/ ٣٢٥).

⁽٢) روضة الطالبين (١٦٨/١٠).

⁽٣) قال المرغينانى: (وقال فى المختصر: وتنبذ التمر والزبيب إذا طبخ كل واحد منهما أو فى طبخة حلال وإن اشتد إذا شرب منه ما يغلب على ظنه أنه لا يسكره من غيسر لهو ولا طرب وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله)، الهداية (٤٤٨/٤)، الاختيار للموصلى (٣/ ٢٨٩).

⁽٤) أخرجه أبو داود في الأشرية (٣/ ٣٢٥) ح (٣٦٧٦)، والترملى في الأشرية (٤/ ٢٩٧) ح (١٨٧٢)، وابن ماجه في الأشرية (١/ ١١٢١) ح (٣٣٧٩).

⁽ه) أخرجه مسلم في الأشربة (٣/ ١٥٧٣) ح (١٩٨٥/١٣)، وأبو داود في الأشربة (٣/ ٣٢٥) ح (٨٧٣/٣)، والترمذي في الأشربة (٨/ ٢٩٨) ح (١٨٧٥)، والنسائي في الأشربة (٨/ ٢٦٢) باب (تأويل قول الله تعالى: ﴿ومن ثمرة النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسنا﴾، وابن ماجه في الأشربة (١١٢١/١) ح (٣٣٧٨).

⁽٦) أخرجه مسلم في الأشرية (٣/ ١٥٨٧) ح (٢٠٠٣/٧٢)، وأبو داود في الأشرية (٣/ ٣٢٦) =

يسكر، وفي حمديث أنس: أن الخمر لما حمرمت قال أبو طلحة: قم إلى هذه الجمرار فاكسرها^(١)، وكان فيــها شراب من بطيخ وتمر، فــأما القياس، فلمــا علمنا أن العرب إنما سمَّت الخمر بهذا الاسم لوجود الإسكار والشدة المطربة، ولم يوافقونا على قصر ذلك على جنس ما توجد فسية دون غيره وجب إجراء العلة حسيث وجدت، وعلمنا بأنها علة بالطريق الذي به تعلم العلـل، وهو وجود الحكم بوجـودها وارتفاعـه بارتفاعـها، لأن العصير ما لم يشتد لا يسمى خمراً، فإذا اشتد سمى بذلك، فإذا زالت الشدة زال الاسم فثبت ما قلناه، فأما الاستدلال على نفس المسألة بالنقل المستفيض روت عائشة رضى الله عنها: أنه على سئل عن البتع فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام» (٢) قال الراوى: البتع هو نبيــذ العسل، وروى ابن عمر وأبــو موسى قالا: قال رســول الله ﷺ: «كل مسكر وقالت عـائشة رضى الله عنها: سمـعت رسول الله ﷺ يقول: (كل مسكر حـرام، وما أسكر الفرق منه فملء الكف منه حرامه (٥)، ولأنه إجماع الصحابة (١)، ولأن عمر رضي الله عنه حد على شراب سأل عنه نقيل: إنه يسكر ولم ينكر عليه أحد، واعتبر السكر دون كونها خمراً لأنه قال: وجدت من فلان ربح شراب زعم أنه الطلاء وإنى سائل عنه، فإن كان يسكر حددته، ولم ينكر عليه أحد (٧)، ولأنه شراب يسكر كثيره، فوجب أن يحرم قليله كالخمر.

⁼ ح (٣٦٧٩)، والتسرملَى في الأشرية (٤/ ٢٩) ح (١٨٦١)، وابن ماجه في الأشرية (٢/ ٢٩) ح (١٨٦١) وابن ماجه في الأشرية (٢/ ٢٢) ح (١٢٣/٢) ح (٢٢٣/٢).

⁽۱) أخرجه البخارى في الأشرية (۱۰/ ٤٠) ح (٥٥٨١)، ومسلم في الأشرية (٣/ ١٥٧٢) ح (١٥٧٢).

⁽٢) أخرجه البخارى في الأشرية (١٠/٤٤) ح (٥٨٥٥)، ومسلم في الأشرية (٣/ ١٥٨٥) ح (٢٠٠١/١).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) أخرجه أبو داود في الأشرية (٣/٦٢) ح (٣٦٨)، والترمذي في الأشرية (٢٩٢/٤) ح (١٨٦٥)، وأحمد في المستد (٣/١٢) ح (١٨٦٥)، وأحمد في المستد (٣/١٢) ح (١٤٧١).

⁽٥) أخرجه أبو داود في الأشرية (٣/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) ح (٣٦٨٧)، والسترمذي في الأشرية (٤/ ٢٩٣) ح (١٨٦٦).

⁽٦) انظر المغنى لاين قدامة (١٠/٣٢٦).

⁽٧) ذكره البخارى في الأشربة (١٠/٦٥) معلمًا ومالك في الموطأ (٢/٨٤٢) ح (١).

إذا ثبت ما ذكرناه فعلى شاريه الحد اعتباراً بالخمر ولا يراعى أأسكر القدر الذى شرب منه أو لم يسكر، والحد فيه ثمانون، خلافًا للشافعى فى قوله أربعون (١١)، لإجماع الصحابة عليه، وسؤال عمر رضى الله عنه وتعليل على رضى الله عنه: بأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى فيجلد حد المفترى (٢)، ولم ينكر عليه ذلك أحد، وروى عن عمر وعشمان وعلى وعبد الرحمن وابن مسعود وابن عباس وأبى موسى (٣)، ولأنه ليس فى الأصول حد يقصر عن ثمانين، فكان ما قاله خلاقًا للأصول.

فصل

ولا يحل لمسلم أن يتملك خمرا خلافًا لأبى حنيفة (١) ، ولا شيئًا من المسكر فمن وجدت عنده أريقت عليه للإجماع على إراقة الخسر، وحديث أبى سلمة أنهم أراقوا ما كان عندهم (٥) ، ولانه على أمر بإراقتها (١) ، فأما ظروفها فاختلف أصحابنا فقيل: يكسر جميعها وتشق تأديبًا له وردعًا عن أن يمسكها ثانية ، لانه على أمر بإراقتها وشق ظروف الخمر التى كانت لليتيم (٧) ، وقيل: يشق منها ويكسر ما أفسدته الخمر ونجسته عما لا ينتفع به إلا في الخمر، وما عدا ذلك من الظروف التي إذا غسلت زال عنها الخمر جملة فلا تشق لأنه لا فائدة في ذلك أكثر من إضاعة المال، وذلك منهى عنه.

فصل

ومن عصى بـإمساك الخـمر حـتى تخللت ولم يرقهـا جاز له أكلهـا، ولا خلاف في

⁽۱) قال الإمام النووى: (والحد أربعون جلدة على الحر وعـشرون على الرقيق واختار ابن المنذر أنه ثمانون)، انظر روضة الطالبين (۱۷۱/۱۰)، مغنى المحتاج (۱۸۹/٤).

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٨٤٢) ح (٢).

⁽٣) أثر عمر تقدم تخریجه، أثر علی تقدم تخریجه، أثر عثمان أخرجه مالك فی الموطأ (٢/ ٨٤٢ ــ ٨٤٣) ح (٣)، والبيهقی فی سننه (٨/ ٥٥١) ح (١٧٥٢٧).

⁽٤) الاختيار للموصلي (٣/ ٢٨٩).

⁽٥) لم أجده في حديث أبي سلمة _ رضي الله عنه _.

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) تقلم تخريجه.

ذلك (۱) وإن تعمد تخليلها كره له ذلك وجار له أكلها، [هذه الرواية الظاهرة، وعنه رواية أخرى أنه لا يجوز أكلها إذا خللت لبقائها أخرى أنه لا يجوز أكلها إذا خللت لبقائها على النجاسة، ودليلنا للرواية الظاهرة: أن التنجيس والحظر إنما كان لأجل السشدة فإذا زالت وجب زوالها، لأن الحكم يجب زواله بزوال علته، وإن شئت أن ترده إلى أصل، قلت: كما لو انقلبت بنفسها، ولأنه مائع نجس لوجود معنى لو زال بغير صنع آدمى لظهر، فكذلك يجب أن يزول بفعل الآدمى، أصله الماء إذا تغيير من نجاسة ثم زال النغير.

فصل

لا يجوز أن يـوّاجر الرجل نفسه ولا داره ولا غلامه ولا دابته في شيء من عمل الخمر، خلافًا لأبي حنيفة في قـوله: إن ذلك جائز تجب الأجرة فـيه (٢) لقوله تعالى: ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ [المائد: ٢]، وهذا منه لأنه عـقد إجارة على شيء محظور فلم يجز، أصله إذا اكترى غلامًا ليتلوط به أو امرأة ليزني بها.

فصل

إذا ثبت منع ذلك، فإذا أدرك قبل الفوات فسخ العقد، وإن لم يدرك حتى فات أخذت الأجرة فتصدق بها ولم تسرك على واحد منهما عقوبة للمستاجر، ولأن عمل المؤاجر لا يستحق عوضًا عليه.

⁽١) ذكره في المجموع وعزاه إلى المصنف فقال: (ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي فيه الإجماع)، المجموع (٧٨/٢)، وانظر المغني (٣٤٣/١٠).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) قال الكاسانى: (ومن استأجر حمَّالاً يحمل له الخمر فله الأجر فى قول أبى حنيفة وعندهما يكره لهما أن هذه إجارة على المعصية لأن حمل الخمر معصية لكونه إعانة على المعصية وقد قال تعالى: ﴿ولا تعاونوا على الأثم والعدوان﴾ ولهذا لعن الله تعالى عشرة منهم حاملها والمحمول إليه ولأبى حنيفة أن نفس الحمل ليس بمعصية بدليل أن حملها للإراقة والتخليل مباح وكذا ليس بسبب للمعصية وهو الشرب لأن ذلك يحصل بفعل فاعل مختار وليس الحمل من ضرورات الشرب فكانت مبيا محضاً فلا حكم لمه كعصر العنب وقطفه والحديث محمول على الحمل بنية الشرب وبه نقول إن ذلك معصية وبكره أكل أجرته، بدائع الصنائع على الحمل بنية الشرب وبه نقول إن ذلك معصية وبكره أكل أجرته، بدائع الصنائع

يكره شرب الخليطين من التمر والرطب أو الزبيب والعنب أو التمر والبسر (١) أو الزبيب والبسر أو البسر والرطب للنهى عن ذلك، والمعنى فيه: أنه إذا جمع بين نوعين من هذه الأنواع أسرعت الشدة إليها وبطل على جامعها ما أراد من الانتباذ المباح، فإن فعل ذلك أساء وينظر، فإن وجدت الشدة المطربة حرمت وإلا جاز شربه ما لم يسكر وخلطها للنبيذ والخل سواء.

فصل

شرب العصير جائز لا خلاف فيه أعلمه، لأنه غير مسكر ولا مخمر، فهو كأكل العنب، وكذلك العقيد إذا طبخ طبخًا لا يسكر معه، وينبغى أن يطبخ حتى يذهب منه الثلثان لأن ذلك حد لجواز شربه أو أكله، ولكن لا يؤمن منه تبقى فيه قوة الشدة، والعقيد أن يطبخ رب العنب والتمر حتى يذهب أكثره ويشخر ثم يمزج بالماء ويشرب.

فصل

والانتباذ في كل الأوعية جائز إلا الدباء والمزفت لنهيه عن الانتباذ فيهما (٢)، والدباء القرع، والمزفت المطلى بالزفت والقار كالدنان وغيرها، وإنما كسره ذلك، لأن الشدة تسرع إليه، وإن سلم منها فلا بأس بشربه.

فصل

شرب السوبية جائز لأنه لا يسكر، وذكروا أنه شراب يعمل بمصر يشبه الفقاع وليس بمعروف عندنا ببغداد ولا بسائر العراق، وعِلَّة المنع السكر، فإذا عدمت جاز شربه. والله أعلم.

* * *

⁽١) البسر: التمر قبل ارتطابه، القاموس المحيط (١/٣٧٢).

 ⁽۲) أخرجه مسلم في الأشرية (٣/ ١٥٥٧) (٣٠/ ١٩٩٢)، وأبو داود في الأشرية (٣/ ٣٣٢) ح
 (٩٠٧٧).

بنالتالغالغي

جتاب النكاع الماء ال

وأبوابه والطلاق وما يتعلق به

النكاح (۱) مندوب إليه لقوله تعالى: ﴿وابتغوا ما كتب الله لكم﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿وَأَنكُ حُوا الأَيامَى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ﴾ [النور: ٣٢]، وقوله ﷺ: ﴿تناكحوا تناسلوا (٢) وقوله: ﴿تزوجوا فإنى مكاثر بكم الأُمم (٣) ، وقوله: ﴿من استطاع منكم الباءة فليتزوج (١) ، وفيه أخبار كثيرة.

فصل

وليس بواجب خلافًا لداود (٥) اعتبارًا بنكاح الأمّة، ولأنه عقد معاوضة فلم يجب ابتداءً بالشرع كالبيع، ولأن المقصود منه وهو الوطء غير واجب، فلم يكن هو واجبًا.

⁽١) النكاح لغة: العقد، جاء فى لسان العرب: نكح فلان امرأة ينكحها نكاحًا إذا تزوجها ويطلق كذلك على العقد، قال الأزهرى: أصل النكاح فى كلام العرب الوطء وقد يكون العقد، قال ابن سيده: النكاح: البضع لسان العرب (٢/٣٥٦).

وشرعًا: (عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها ببيئة قبله غير عالم عاقدها حرمتها إن حرمها الكتاب على المشهبور أو الإجماع على الأخرى، شرح حدود ابن عرفة (١/ ٢٣٥).

⁽٢) ذكره الحافظ العجلوتي، انظر كشف الخفاء (١/ ٣٨٠).

⁽٣) أخسرجــه أبو داود في النكاح (٢/٧٢) ح (٢٠٥٠)، والنــسائــي في النكاح (٦/٥٤)، باب (كراهية تزويج العقيم)، وأحمد في المسند (٣/١٩٤) ح (١٢٦١٩).

⁽٤) أخرجــه البخـارى فـى النكاح (٨/٩) ح (٥٠٦٥) ، ومــلم فـى النكاح (١٠١٨/٢) ح (١/٠٠١).

⁽٥) ذكره الإمام الشوكاني في نيل الأوطار (٦/٦٠)، المغنى لابن قدامة (٧/ ٣٣٤).

وللأب إنكاح ابنته البكر الصغيرة من غير خلاف (۱) ، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَانْكُحُوا الْأَيْامَى مَنْكُم ﴾ [النور: ٢٣] ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّى أُرِيد أَن أَنْكُحُكُ إِحدى ابنتى هاتين ﴾ [النسس: ٢٧] ، وقوله: ﴿ واللائى يسسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن ﴾ [الطلاق: ٤] ، فجعل على التي لم تبلغ عدة ، والعدة لا تجب إلا عن فراق في نكاح صحيح ، ولأن رسول الله على تزوج عائشة رضى الله عنه وهي ابنة ست وبني بها وهي ابنة تسع (۱) ، وروى أنه على زوج ابنيه من عثمان رضى الله عنه ولم يستشرهما ولا خلاف فيه.

فصل

وله إنكاح البكر، وإن بلغت جبراً خلافًا لأبى حنيفة (٢) لقوله على: «تستأمر اليتيمة في نفسها)(٤) فدل على أن غيرها بخلافها، ولأنه لا يفتقر في عقد نكاحها إلى نطقها مع القدرة عليه كالصغيرة، ولأن كل ولاية تثبت للأب على الصغيرة البكر لم تزل بمجرد البلوغ كالولاية في المال.

فصل

إذا ثبت ذلك فيستحب له استئذانها لقوله ﷺ: «شماوروا النساء في أبضاعهن» (٥٠)، ولأن ذلك أطيب لقلبها من غير ضرر يلحقه فيه، وقيل: إنه ربما كان بها عيب لا يعلمه ولو علمه لم يزوجها، فإذا استأذنها أعلمته به فتحرر منه.

⁽١) الإجماع لابن المنفر (ص/ ٧٤)، المغنى لابن قدامة (٧/ ٣٧٩).

⁽۲) أخرجه البخارى في النكاح (۹۲/۹) ح (۱۳۳۰)، ومسلم في النكاح (۱۰۳۸/۲) ح (۱۰۳۸/۲).

⁽٣) الاختيار للموصلي (٣/٣٢)، الهداية للمرغيناني (٢١٣/١).

⁽٤) أخرجه أبو داود في النكاح (٢٠٩٣) ح (٢٠٩٣) ، والسترمة ي في النكاح (٣/ ٤٠٨) (١٠٩).

⁽٥) أصله عند البخارى، أخرجه البخارى في الإكراه (٢٣٤/١٣) ح (٦٩٤٦)، والنسائي في النكاح (٢/٤٠)، باب (إذن البكر)؛ وأحمد في المسند (٦/١٥) ح (٢٤٢٤٠).

وعنه في المعنسة وهي التي قــد علت بسنها، ويرز وجهــها وخبرت الأمــور روايتان: إحداهما: بقاء إجباره عليها، والأخرى زواله عنها.

فوجمه بقائه: اعتبارًا بغير المعنسة بعلة البكارة، ووجمه زواله: أن المعنى الموجب للإجبار في الصغيرة التي لم تعنس قلة خبرتها بالأمور وعدم معرفتها بمصالحها [وذلك منتف عن المعنسة لبروز وجهها ومعرفتها بمصالحها](۱)، فقام ذلك مقام الثيوية في رفع الإجبار عنها.

فصل

وليس للأب ولا غيره إجبار الثيب الكبيرة، ولا تزوج إلا برضاها لقوله على: «الأيم أحق بنفسها من وليها» (۱) ، وروى: الشيب مفسرا، وقوله: «ليس للولى مع الشيب أمر» (۱) ، ولأنها قد خبرت أمرها وعرفت مصالح نفسها، وزال الحجر عنها في مالها، فوجب انتفاء الإجبار عنها، ولأن الإجبار لو لم يزل عنها لم تبق امرأة تزوج بإذنها ولا معنى لرفع الإجبار، وذلك باطل مع أنه لا خلاف فيه.

فصل

وللأب إجبار الشيب الصغيرة على النكاح خلاقًا للشافعي (٤) ، لقوله ﷺ: «تستأمر اليتيمة في نفسها) (٥) ، فدل على أن ذات الأب بخلافها، ولأنها صغيرة كالبكر، ولأن ولاية الأب ثابتة عليها في المال كالغلام، ولأن الشيوبة المزيلة للإجبار وهي التي يثبت معها الإذن كثيوبة البالغ، ولأن الثيوبة إحدى حالتي المرأة، فلم تنفك من جواز إنكاح

⁽١) ما بين المعكونين سقط من (ب).

⁽۲) أخـرجه مـسلم فى النـكاح (۲/ ۱۰۳۷) خ (۱۲۱ /۱۲۱)، وأيو داود فى النكاح (۲/ ۲۳۹) ح (۲۰۹۸)، وايـن ماجه فى النكاح (۱/ ۲۰۱) ح (۱۰۱۸)، وايـن ماجه فى النكاح (۱/ ۲۰۱) ح (۱۸۷۰)، واحمد فى المسند (۱/ ۲۸۷)، ح (۱۸۹۳).

⁽٣) آخرجه أبو داود في النكاح (٢٣٩/٢) ح (٢١٠٠)، والنسائي في النكاح (٦٩/٦-٧٠) باب استئذان البكر في نفسها)، وأحمد في المستد (٤٣٤/١) ح (٣٠٨٦).

⁽٤) انظر روضة الطالبين (٧/ ٥٤)، مغنى المحتاج (١٤٩/٤).

⁽٥) تقلم تخريجه.

الأب إياها، أصله حال البكارة.

فصل

إذا ثبت أن له إجبارها فقد اختلف فى وقت انقطاعه: فقيل: ما لم تحض، وقيل: إن البلوغ لا يقطع الإجبار، فوجه الأول أنها إذا حاضت فقد صارت عن لها إذن، والثيوبة إذا اجتمعت مع الإذن رفعت الإجبار، أصله الثيب الكبيرة، ووجه الثانى: أن كل صغيرة ملك الأب إجبارها لم يسقط عنها ببلوغها كالبكر.

فصل

الثيوبة التى ترفع الإجبار هى الوطء فى نكاح صحيح أو شبهة نكاح أو ملك أو شبهة ملك ولا يثبت بوطء زنا أو غصب على وجه، خلاقًا للشافعى (١) لأن رفع الإجبار بالثيوبة لزوال الحياء والانقباض الذى يكون فى البكر، وهذا منتف عن المزنى بها لأن الحياء يغلب عليها أشد من غلبته على البكر لقبح ما ركبته والعار الذى يلحقها، ويزيد فيها، فوجب بقاء الإجبار عليها، ولأن ذلك لما لم يرفع عنها ولاية المال، فكذلك إجبار النكاح.

فصل

إذا عــادت البكر إلى الأب قبل أن تمس بطلاق أو مــوت، فــأظهر الروايتــين عنه أنه يعتبر طول إقــامتها مع الزوج أو قصر المدة: فــإن طالت إقامتها وبرز وجهــها زال إجباره عنها، وإن كان ذلك بحــدثان دخولها عليه ولم يطل لبثــها ولو برز وجهها فــإجباره باق عليها(٢).

وإنما قلنا ذلك لأن عودها إلى الأب إذا كان عن قرب، فإنها على الحال التي كانت عليها عنده من قلة خبرتها بأمورها أو معرفتها بمصالحها لأنها لم يدخل بها فيـثبت لها حكم الثيوبة ولا طال أمـرها طولاً تخبر معه مواضع حظوظها وتعرف مصالحها فيقوم

 ⁽۱) قال الخطيب الشربينى: (وسواء فى حصول الثيوية واعتبار إذنها زالت البكارة بوطء فى قبلها حلال كالنكاح أو حرام كالزنا أو بوطه لا يوصف بهما كشبهة)، مغنى المحتاج (١٤٩/٤)، روضة الطالبين (٧/٥٥).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (٢/ ١٤١).

ذلك مقام الشيوبة، فكان الإجبار باق عليها، فإذا طالت إقامتها وبرز وجهها عدم هذا المعنى فيها وصارت في حكم الثيب فانقطع الإجبار عنها.

وفى حد الطول روايتان: إحداهما أنه سنة، والأخرى لا حد فيها أكثر من العرف، فوجه اعتبار السنة أنها مدة جمعلت فى الشرع حداً لأمور تتعرف منها العنّة (۱) والأدواء (۲) الثلاثة فى عهدة الرقيق، فكذلك هاهنا، ووجه نفى التحديد أن كل أمر احتيج فيه إلى اختيار فى اختيار وتعرف ولم يرد توقيف بتحديد مدة وجب الرجوع فيه إلى العرف كالخيار فى البيوع، ويعرف إيناس الرشد باليتيم إذا بلغ، وفى مسألتنا التوقيف معدوم، فوجب الرجوع فيه إلى العرف.

فصل

الصحيح من قوله: إنه لا يعقد على الصغيرة سوى أبيها خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن للأولياء أن يعقدوا عليها (٢) لحديث ابن عمر أن عشمان بن مظعون توفى وترك ابنته وأوصى إلى أخيه قدامة إذا مت، فتزوجها من عبد الله بن عمر فأراد فسخ النكاح، وإنكاح المغيرة بن شعبة فارتفعوا إلى النبى على فقال قدامة: أنا عمها ووصى أبيها وما نقموا من عبد الله إلا أنه لا مال له، فقال على تيمة ولا تنكح إلا بإذنها (١٠)، ولأن كل من لا يملك التصرف فى مالها بنفسه لم يملك إجبارها على النكاح كالأجنبي، ولأن كل من لم يكن له إجبارها بعد البلوغ لم يكن له إجبارها قبله كالحال عكمه الأب.

فصل

ولا يجبر البكر أحد من الأولياء غيـر الأب صغيرة كـانت أو كبيرة لا جــــــ ولا غيره

⁽۱) قال ابن عرفة. (العنين ذو ذكر لا يمكن به جماع لشدة صغره أو للوام استرخائه)، انظر شرح حدود ابن عرفة (۲/۲۵۲).

⁽٢)جمع دوى بالقصر وهو المرض، القاموس للحيط (٤/ ٣٢٩).

⁽٣) الآختيار للموصلي (٣/ ٢٠)، الهداية للمرغيناتي (١/ ٢١٥).

⁽٤) أخرجه أحمد في المسند (٢/١٧٧) ح (٦١٤١) ، والبيه في الكبرى (١٨٣/٧ ــ ١٨٤) ح (١٣٦٥٦) ، وذكره الحافظ الهيشمي وقال: رجال أحمد رجال ثقات، انظر مجمع الزوائد (٤/ ٢٨٣).

خلافًا للشافعي في قوله: إن الجد يجبر كالأب (١)، لقوله على: ﴿إِنهَا يَتِيمَةُ وَلَا تَنكُحُ إِلاَ بِإِذَنها (٢)، ولأنه عصبة ويحجه الأب فلم يملك الإجبار كالأخ، ولأنها ولاية تملك انتقالاً لا ابتداء، فلم يملك بها الإجبار كسائر الولايات.

فصل

إذا غاب الأب عن البكر غيبة قريبة أو كان يتردد في تجارة أو غيرها فليس للولى ولا الحاكم أن يزوجها إلا بتوكيل من الأب، فإن غاب غيبة طويلة منقطعة شديدة البُعد، فإن كانت حياته معلومة ومكانه معروفًا إلا أن استئذانه يتعذر وهي بالغ، فقد اختلف في جواز إنكاحها: فقال مالك: يزوجها الإمام إن رفعت ذلك إليه (٢٦)، وقال عبد الملك: لا يجوز إنكاحها على وجه مع حياة الأب، وقال ابن وهب: إن قطع عنها نفقته وأطال عيجز غيبته جاز إنكاحها برضاها، وإن كان يبعث إليها نفقة وهي في غنى وكفاية لم يجز الافتيات عليه ولم تزوج إلا برضاه (٤).

فوجه قول مالك: هو أن غيبة الأب إذا طالت وانقطعت أضر ذلك بها فجرى مجرى عضلها، ولو كان الأب حاضرًا وعضلها حتى علم أنه يقصد الإضرار بها لزوجها السلطان عليه، فكذلك مع طول الغيبة.

ووجه قول عبد الملك: أن الولاية باقية للأب لا تسقط بغيبته، فلسم يكن لغيره أن يزوجها، ولأنها بكر لها أب كالحاضر أو القريب الغيبة وليس بعاضل، ووجه قول ابن وهب: أن المراعى فى ذلك إزالة الضرر عنها بدليل أنه لو كان حاضراً وعضلها لزوجت عليه لإرالة الضرر وهذا موجود مع انقطاع النفقة ووجود الحاجة وإذا لم يكن بها ضرورة لم تزوج لأنه ليس هاهنا ما يزيل ولاية الأب أو يسوغ الافتيات عليه.

فصل

إذا ثبت جواز إنكاحها: فقيل: لا يزوجها إلا السلطان، وقيل: للأولياء أن يزوجوها برضاها(٥)، فوجه الأول: أن إنكاحها مع بقاء الأب هو لإزالة الضرر عنها، فكان

⁽١) روضة الطالبين (٧/ ٥٣)، مغنى للحتاج (١٤٩/٤).

⁽Y) تقدم تخريجه.

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٥٢٦).

⁽٤) المدونة الكبرى (٢/ ١٤٤).

⁽٥) المدونة الكبرى (٢/ ١٤٤).

كالحكم على الأب، وذلك يختص به السلطان.

ووجه الثانى: أن النكاح بالإذن لا يقف على ولى دون ولى فى باب الجواز، ولأنها بكر جار تزويج غير الأب إياها، فجار ذلك لسائر الأولياء، أصله إذا مات.

فصل

فأما إن انقطع خبره ولم تعلم حياته ولا موته جاز إنكاح الأولياء إياها برضاها، وقال عبد الملك: ليس لهم ذلك إلا بعد مضى أربع سنين من وقت فقده، فوجه الأول أن الظاهر من أمره الموت فجاز إنكاحها لأن أحسن أحواله أن يحمل أمره محمل العضل، فيحب إزالة الضرر عنها وعبد الملك نزلها منزلة امرأة الهقود من حيث كان الضرر يلحقها بانتظاره، فوجب وقف ذلك على ضرب الأجل له.

فصل

إذن المزوجة على ضربين: إن كانت ثيبًا فبالقول، وإن كانت بكرًا فبالقول والصمات، وإنما فرقنا بينهما لقوله على البكر: «فإذنها صماتها»(۱) فخصها بذلك، وروى: «الثيب تعرب عن نفسها»(۱) ، ولأن أصل الإذن أنه لا يشبت إلا بالقول، وإنما خصت البكر بالصمات للخبر، ولأن الحياء يغلب عليها ولئلا تنسب متى تسرعت إلى أن تقول: نعم قد رضيت أو قد رضيت أو قد أذنت أو ما أشبه ذلك إلى شدة الميل إلى الرجال وغلبة الشهوة عليها، فيكون ذلك مزهدًا فيها، والثيب قد زال هذا الاعتبار عنها ببروز وجهها ومعرفتها ما يراد فيها، فإذا ثبت هذا فينبغى أن تعلم البكر إذا صمتت بأن ذلك يحمل على أنه إذن منها احتياطًا واستظهارًا لجمواز أن تظن أنه لا يحمل منها على ذلك، وليس بشرط في صحة الإذن.

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽۲) اخرجه ابن ماجـه فى النكاح (۱/۲۰۱) ح (۱۸۷۲)، فى الزوائد: رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع. فإن عديًا لم يسمع من أبيه عدى بن عميرة. يدخل بينهما العرس بن عميرة. قاله أبو حاتم وغيره لكن الحديث له شواهد صحيحة، وأحمد فى المسند (٢٣٦/٤) فى (١٧٧٣٩).

باب

الولى (١) شرط في صحة عقد النكاح، فلا يجوز لامرأة أن تزوج نفسها ولا غيرها على وجه خلافًا لأبى حنيفة (٢) لقوله تعالى: ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾ على وجه خلافًا لأبى حنيفة (٢) لقوله تعالى: ﴿فلا تعضل لزوال الحاجة إلى الأولياء، ولأن هذه البقرة: ٢٣٧]، وفي جواز ذلك لهن انتفاء العضل أخته فنهي عن ذلك (٢)، وقوله على ذلك لأية نزلت في شأن معقل بن يسار لما عضل أخته فنهي عن ذلك (١)، وقوله على نكاح إلا بولى (١)، وقوله: ﴿لا تنكح المرأة المرأة، ولا تنكح المرأة نفسها (٥)، ولأنها ناقصة بالأثوثية كالأمة، ولأنه عقد نكاح فوجب افتقاره إلى ولى العقد كالعقد على الصغيرة، ولأن الولى شرط في النكاح وحياطة للفروج، لثلا تحمل المرأة شهوة النكاح وميلها إلى الرجال على التسرع إلى وضع نفسها في غير كفؤ فتلحق عاراً بأوليائها.

فصل

إذا ثبت ذلك فـإن روجت امرأة نفـسهـا أو غيـرها، فالنكاح فـاسد لا يصح بـوجه ويفسخ قبل الدخول وبعده، لأن منع ذلك لحق الله تعالى وفي كيفية فسخه روايتان(١٠):

إحداهما بطلاق [لأنه نكاح مختلف فيه، فاحتبط بأن يكون فسخه طلاقًا، الأخرى أنه فسخ بغير طلاقًا الأأم عليه لو أراده غير مسوغ لهما، فإن أدرك قبل (١) الولى: هو من له على المرأة ملك أو أبوة أو تعصيب أو إيصاء أو كفالة أو سلطنة أو ذو إسلام، شرح حدود ابن عرفة (١/١٤).

- (٢) الهداية للمرغيناني (٢١٣/١)، الاختيار (٣/ ٢٠).
- (٣) أخرجه البخاري في التفسير (٨/ ٤٠) ح(٤٠٢٩) وأبو داود في النكاح (٢/ ٢٣٦) ح (٢٠٨٧).
- (٥) آخرجه ابن ماجه فى النكاح (٢٠٦/١) ح (١٨٨٢). وقال فى الزوائد: فى إسناده جميل بن الحسين العتكى. قال فيه عبدان: إنه فاسق يكذب يعنى فى كلامه. وقال ابن عدى: لم اسمع أحداً تكلم فيه غير عبدان، إنه لا بأس به ولا أعلم لمه حديثًا منكرًا. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال: يغرب، وقال مسلمة الأندلسى: ثقة وباقى رجال الإسناد ثقات. والدارقطنى فى سننه (٢/ ٢٢٧) ح (٢٥).
 - (٦) المدونة الكبرى (٢/ ١٤٨).
 - (٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

الدخول وفسخ فلا مهر لأن النكاح الفاسد إذا فسخ قبل الدخول لم يجب به المهر، وإن لم يعلم إلا بعد الدخول لزم به المهر للاستمتاع، فإن كان قد سمى فالمسمى أولى من صداق المثل خلافًا لأبى حنيفة (۱۱) والشافعی (۲۱)، لقول علی الدو العلائق قيل: وما العلائق؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون (۱۲)، وروى: «فإن نكحت فلها مهرها المسمى»، ولأن المقصد من النكاح المواصلة والمكارمة دون المتاجرة والمغابنة بخلاف البيوع، فإن لم يكن هناك مهر مسمى فصداق المثل، وحكمه فى وجوب العدة ولحوق النسب وتحريم المصاهرة حكم النكاح الصحيح، وفى التوارث قبل الفسخ خلاف مبنى على ما قدمناه.

فصل

إذا ثبت ما ذكرناه من حاجة النكاح إلى ولى، فالولاية على ضربين: ولاية عامة، وولاية خاصة، فالعامة ولاية الدين والأصل في ثبوتها قوله تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾ [التوبة: ١٧]، وقوله: ﴿لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض﴾ [المالاة: ٥١]، وأما الخاصة فضربان: ولاية بالنسب، وولاية بالحكم، والولاية بالنسب مقدمة على الولاية بالحكم فإن استخلفت المرأة اجنبيًا فزوجها مع القدرة على إحدى الولايتين ففيهما روايتان:

إحداهما: أن ذلك غير جائز، والأخرى أنه ماضي إذا تزوجت كفؤًا.

فوجه الأولى: قـوله ﷺ: ﴿ فَإِن اشتجـروا فالسلطان ولى من لا ولى له (١٠) ، فجعل الولاية عند عدم العصبة مقصـورة على السلطان، فانتفى بذلك أن تكون لغيره ولاية مع وجوده، ولأن في إجازته ذريعة إلى الافتيـات على الأولياء وإسقاط حقهم من الولاية، وأن لا تشاء امـرأة أن تعقد على نفسها مـع امتناع وليهـا إلا وجدت سبـيلاً إلى ذلك، فوجب فسخ ما هذا سبيله حياطة للفروج وحفظاً لحقوق الأولياء وحسماً لباب الذريعة.

⁽١) انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٤١). الهداية للمرفيناني (١/ ٢٢٩)

⁽٢) انظر روضة الطالبين (٧/ ٢٨٨)، مغنى للحتاج (٤/ ٢٣٣).

 ⁽٣) ذكره الحافظ ابن حجر: انظر تلخيص الحبير (٣/ ٢١٥) ح (٢)، والدارقطني في سننه
 (٣/ ٢٤٤) ح (١٠) بلفظ : أنكحوا الأيامي ثلاثًا قيل: ما العلائق بينهم يا رسول الله؟ قال ما
 تراضى عليه الأهلون ولو قضيب من أراك.

ووجه الشانية: أن الولاية الخاصة لا تسقط العامة جسملة، وإنما لها مزية عليها في التقديم، فإذا حصل العقد بالولاية العامة على وجه لو عقده الولى الخاص لم يزد عليه لم يكن في فسخه فائدة اعتباراً بشقديم بعض العصبة على بعض هذا إذا كان لها ولى مناسب، وكانت دنية كالمعتقة والمسلمانية (۱)، والتي لا عصبة لها، وكان كل أحد كفؤا لها، فالخلاف أيضًا ثابت على ما قدمناه إلا أن الأظهر أن النكاح جائز لأنه ليس في ذلك افتيات على ولى خاص ولا إمقاط لولاية عصبة.

فصل

وأما الولاية بالنسب فهى للعصبة وللمولى، لأنه أيضًا عصبة وللوصى إذا أوصى إليه الأب دون غيره من العصبات، وذوو الأرحام الذين لا تعصيب فيهم لا ولاية لهم كالإخوة للأم والجد أبى الأم والجال، ومن كان فى معناهم لأنه لا ولاية لهم فى القصاص ولا لهم عصبة فى الميراث، فكذلك فى النكاح، والولاية بالنسب مرتبة على قوة العصبات، فكل من قوى تعصيبه كان أولى به وأولى العصبة بالإنكاح الابن ثم ابن الابن ثم ابن الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم ابن الحم، فإذا لم يكن عصبة بنسب فالمولى من فوق (٢).

فصل

وإنما قلنا: البنوة يملك بها ولاية التزويج خلاقًا للشافعي (٣) لقوله على العمر بن أبى سلمة: «قم فزوج أمك)(٤)، لأن الولاية بالنسب مفتقرة إلى تعصيب ولا تعصيب أقوى من تعصيب الابن بدليل تقديمه في الولاء، وأن العصبة يسقطون معه في الميراث أو

⁽۱) هى المسلمانية. هى التى لا يرغب فيها من حسب ولا مال ولا جمال، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٢٢٦/٢).

⁽٢) المدونة الكبرى (٢/ ١٤٣)، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/ ٢٢٥).

⁽٣) قال الإمام النووى: (الابن لا يزوج بالبنوة فإن شاركها فى نسب كابن هو ابن ابن عمها فله الولاية بذلك وكذا إن كان معتمًا أو قاضيًا أو تولده قرابة من (أنكحة المجوس أو وطء الشبهة بأن كان ابنها أخاها أو ابن أخيها أو ابن عمها ولا تمنعه البنوة التزويج بالجهة الأخرى)، روضة الطالبين (٧/ ٦٠)، مغنى المحتاج (١٥١/٤).

⁽٤) أخرجه النسائى فى النكاح (٦/ ٦٦ _ ٦٦) باب (إنكاح الأين أمه)، وأحمد فى المسئد (٦/ ٣٢٧ _ - ٢٥٨٥) ح (٢/ ٢٥٨٥).

يصيرون كذوى الأرحام فشبت أن له ولاية فى التزويج، ولأن البنوة توجب ثبوت الولاية، أصله إذا كان أبوه ابن عمها، ولأن كل ذكر كان عصبة فى الميراث كان عصبة فى عقد النكاح، أصله [](۱)، ولأن كل حكم ثبت للابن من عمها ثبت للابن الذى ليس أبوه ابن عمها، أصله الميراث.

فصل

وإنما قلنا: إنه أولى من الأب لأن تعصيب أقوى على ما بيناه، وإنما أثبتنا أن ابن الابن وليًا لأن معنى الابن موجود فيه وهو التعصب بالولادة، ولأنه قائم مقام الابن في جميع الأحكام.

فصل

وإنما قلنا: إن الأب ولى للإجماع على ذلك (٢)، ولقوله على: «تستأمر اليتيمة فى نفسها» (٢)، فدل أن غيرها لا يحتاج الأب إلى استثمارها، وولاية الإجبار أقوى من غيرها، ولأنه ولى المال والنظر فى أمرها، فكذلك النكاح، وإنما قلنا: إن الإخوة وبنيهم مقدمون على الجد فى ولاية النكاح بخلاف الميراث خلافًا للشافعي (٤)، لأن تعصيبهم أقدى لأنهم يدلون بالبنوة والجد يدلى بالأبوة لأن الأخ يقول: أنا ابن أبيها، والجد يقول: أنا أبو أبيها، وقد بينا أن تعصيب البنوة أقوى من تعصيب الأبوة.

وإنما قلنا: إن الأخ الشقيق مقدم على الأخ للأب لأنه يجمع تعصيبًا وقربًا، فكان أولى منه كالميراث، وإنما قلنا: إن الولاء يملك به ولاية المنكاح لأنه يفيد التعصيب، ولأنه ملحق بالنسب ومشبه به، ولأن تعصيبه يورث به فكذلك يُملك به ولاية النكاح.

فصل

وهذا إذا تشاحوا فيكون الأول مقدمًا على غيـره، وإذا لم يتشاحوا، فمن عقد منهم جاز مع وجوب الآخر في غير البكر مع الأب والوصى خلافًا للشافعي في قوله: إنه لا

⁽١) بياض بالأصل عقدار كلمتين.

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (ص/ ٧٤)، المغنى لابن قدامة (٧/٣٤٦).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) انظر روضة الطالبين (٧/٥٩).

ولاية للعصبة الذي هو أبعد مع الأقرب^(١)، لأنه عصبة لا يملك الإجبار، فجاز أن يعقد عليها بإذنها كالأقرب، ولأن تأثير الأقرب تقديمه لا إسقاطه.

فصل

وإنما أثبتنا الوصى وليًا في عقد النكاح إذا كان من جهة الأب خلافًا لأبي حنيفة (٢) والشافعي (٣) ، لحديث قدامة بن مظعون لما زوج ابنة أخيه فقال: أنا عمها ووصى أبيها ، فلم ينكر عليه عليه (٤) ، ولأنها ولاية كانت ثابتة للأب على الصغيرة حال حياته ، فكان له نقلها إلى من شاء بعد وفاته كولاية المال.

فصل

إذا ثبت أن الرصى يكون وليًا فإنه يزوج البكر البالغ بإذنها لأن أحدًا لا يقوم مقام الأب فى الإجبار، وليس للأب أن يجعل للوصى الإجبار، ولأن الأب إنما ملك ذلك لعنى يرجع إليه لا يوجد فى غيره، فإن كانت البكر صغيرة انتظر بلوغها ثم استأذنها إلا أن يكون الأب عين له من يعقد عليها، فله أن يعقد عليها حال صغرها لأن ذلك الإجبار من اجتهاده والوصى كالوكيل.

فصل

لا خلاف أن للأب أن يعقد على ابنه الصغير، وكذلك للولى عندنا غير الأب من وصى أو حاكم، ولا خيار له إن بلغ إلا أن يطلق ابتداء ويلزمه نصف الصداق المسمى إن لم يكن دخل بعد البلوغ، خلاقًا لأبى حنيفة في قوله: إن للصبى الحيار إذا بلغ(٥)،

⁽١) انظر مختصر المزنى يهامش الأم (٣/٢٦٣).

⁽٢) قال السكاساني: (وليس للوصى ولاية الانكاح لانه يتصرف بالأمر فلا يسعدو موضع الأمر كالوكيل)، انظر بدائم الصنائم (٢٥٢/٢).

⁽٣) انظر مختصر المزنى بهامش الأم (٢٥٨/٣)، روضة الطالبين (٦/ ٣١٥).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) ليس هذا مذهب الإمام الأعظم أبو حنيــغة بل مذهبه يوافق المالكية، ولكنه يقــول بجواز الخيار للصــيى إذا بلغ إذا كان الذى زوجــه ولى غيــر الأب والجد، انظر الاخــتيــار (٢٦/٣)، انظر المهداية (١٦/٢)، انظر بدائع الصنائع (٢/ ٢٣٩).

وللشافعى فى قوله: ليس للولى إنكاحه صغيراً (١) ودليلنا على جوازه أنه عقد معاوضة رآه الولى حظاً، فجاز له فعله كالبيع والشراء ولأنه عقد معاوضة يجوز أن يليه الصغير بنفسه إذا بلغ، فكان للولى أن يعقده بحق النظر كالإجارة، ولأنه يلى على ماله فجاز أن يجبره على النكاح كالأب ولا يلزم على الشيء عما ذكرناه الصغيرة لأنها لا تجبر باجتهاد غير الأب، ودليلنا على أنه لا خيار له أنه نكاح عقده من يلى النظر فى ماله كعقد الأب واعتباراً بالبيع والإجارة.

فصل

وفى إجبار المولى عليه خلاف، فعند عبد الملك بن الماجشون ليس للولس إجباره، وعند ابن حبيب له ذلك:

وجه نفى الإجبار أن إنكاح الغلام طريقه الملاذ، فلم يكن له إجباره عليه كسائر الملاذ والشهوات، ولأن النكاح لا مصلحة له فيه من طريق المال لأنه يوجب عليه مهرا ونفقة، وإنما المصلحة فيه من طريق الحاجة إليه، فإذا لم يحتج إليه لم يكن للولى إجباره عليه.

ووجه إثباته اعتباره بالصغير، ولأنه عقد معاوضة كالبيع والشراء، ولأن الولاية تثبت عليه لنقصه عن معرفة حظه ومصالحه وذلك لا يخص بعض مصالحه دون بعض ولو اعتبرنا رضاه لم تؤثر الولاية فيه شيئًا.

فصل

إذا زوج الأب ابنه الصغير فإن سمى الأب الصداق عليه لزمه وكان دينًا عليه للمرأة (٢)، وإن أطلق ولم يسم على من الصداق نظر، فإن كان للصبى مال فالصداق عليه (٢)، لأن من حق عقود المعاوضات أن يكون العوض على من يملك المعوض عنه، كما لو اشترى ثوبًا أو عقارًا، وإن لم يكن له مال فالصداق على الأب لأنه ليس من

 ⁽۱) قال الإمام الشافعى: (وللآباء تزويج الابن الصغير ولا خيار له إذا يلغ وليس ذلك لسلطان ولا لولمى وإن زوجه سلطان أو ولى غير الآباء فالنكاح مفسوخ)، الأم (١٨/٥).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٥٢٩).

⁽٣) المدونة الكبرى (٢/ ١٤٩).

النظر أن يلزم الأب ذمة الابن دينًا لا يحتاج إليه، لأن الصبى لا يحتاج إلى التزويج، وإنما يجوز ذلك للأب إذا رأى ذلك حظًا ونظرًا، وهذا بالعاجل إلـزام ذمته دينًا لا يقدر على أدائه في الحال ولا يدرى أييسر من بعد أم يبقى على الإعسار فيكون الصداق على الأب، وإن أيسر الابن من بعد لم يتتقل الوجوب إليه لأنه قد استقر على الأب، فإن أعسر الأب بعد بلوغ الابن وقبل دخوله بالمرأة، وقالت المرأة: لا أسلم نفسى إلا بعد قبض الصداق، قبل للابن: إن أردت فأد الصداق وإلا فطلق ولا يلزمك شيء.

باب

خلع (۱) الأب على ولده الصغير جائز عليه ذكراً كان أو أنثى خلافًا لأبى حنيفة في منعه ذلك في الموضعين (۲) ، وللشافعي في إجازته ذلك في الذكر ومنعه في الأنثى (۱) ، فدليلنا أن الأب لما كان هو الناظر للابن والقائم بمصالحه وجاز أن تكون المصلحة في أن يطلق عليه بمال يأخذه له جاز ذلك له ، ولأنه إخراج ملك عنه بعوض، فجاز إذا رآه حظًا كالبيع ، واعتباراً بالصغير مع الشافعي ، ودليلنا على جوازه في الصغيرة أن أبا حنيفة يوافقنا في أن له أن يعقد عليها بأقل من مهر مثلها إذا رأى ذلك حظًا ، ولا فرق بين ذلك وبين مسألتنا لأنه قد يكون الحظ لها في الفراق والأب غير متهم عليها.

فصل

يجود للأب إنكاح البكر بأقل من صداق مثلها إذا رآه حظا خلاقًا للشافعي لأن المقصد من النكاح الألفة والمواصلة دون المغابنة والمتاجرة والأب غير متهم عليها، فقد يرى من الحظ إنكاحها بأقل من مهر المثل لأنه يضعها مع من يحسن عشرتها وبعود عليها معه من النفع أضعاف ما ترك من تمام المهر، ولأنه قد ثبت من أصلنا أن للأب أن يعفو عن نصف صداق البكر إذا طلقت قبل الدخول لأنه قد يرى ذلك حظًا، فكذلك في مسألتنا إذا طلقت البكر قبل الدخول فللأب العفو عن نصف الصداق الواجب لها خلاقًا لأبي حنيفة (٥) والشافعي (٦) لقوله تعالى: ﴿أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ [البقرة: ٢٢٧]،

⁽١) الخلع: عقد معاوضة على البضع تملك بـ المرأة نفسها ويملك به الزوج العوض، شرح حدود ابن عرفة (١/ ٢٧٥).

⁽٢) الهداية للمرغيناتي (٢/ ٢٩٦)، الاختيار للموصلي (١٢٣/٣).

⁽٣) المهذب للشيرازي (٢/ ٧١).

⁽٤) انظر روضة الطالبين (٧/ ٢٧٤).

⁽٥) انظر الفتارى الهندية (١/٣١٦).

⁽⁷⁾ قال الإمام السنووى: (هل للولى العفو عن صداقها: قولان بناء على أن من الذى بيسله عقدة النكاح: الجديد: المنع، والقديم: الجواز بخسمسة شروط. أن يكون أبًا أو جدًا وأن تكون بكرًا عاقلة صفيرة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون قبل الدخول وأن يكون الصداق دينًا هذا هو الملهب تقريعًا على القديم. وفي وجه: له العفو في الثيب والمجنونة والبالغة والمحجور عليها =

وهذه كناية الغائب وافتتاح الخطاب للمواجهة (۱)، فدل على أنه أراد غير الأزواج المواجهين، وليس إلا الأب، ولأن في حملها على الزوج تكراراً لأنه قد ذكر عفوه لقوله: ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ولا وجه لذلك مع إمكان حملها على استثناف فائدة، ولأن قوله: ﴿الذي بيده عقدة النكاح﴾ [البقرة: ٢٢٧]، يفيد أن تكون بيده في الحال التي يعفو فيها عقدته، ولا يصلح حمله على الزوج إلا أن يضمر فيه الذي كان بيده وحمله على الأب غير محتاج إلى إضمار، ولأنه تعالى قصد بيان العفو من كلا الطرفين من جهة النساء، ومن جهة الأزواج ومفصلاً من جهة النساء فأضاف العفو إلى من يلى الأبكار وهو الآباء، ولانهن أحد نوعي الزوجات، فتعلق الندب إلى العفو بجهتهن كالثيب، ولأنه ولى يملك الإجبار، فجاز له العفو عن صداقها، أصله السيد في أمته.

فصل

يجوز للولى أن يزوج وليسته من نفسه خلافًا لـلشافعى^(٢) لقـوله ﷺ: ﴿لا نكاح إلا بولى، الله عم، ولأنه ﷺ اعتق صفية وتزوجها (أ) ولأنه ولمي كالإمام الأعلى، ولأنه عقد على امرأة يجوز للعاقد عليها تزويجها فأشبه عقده عليها كالأجنبى أو إذا عقد عليها الحاكم.

فصل

ولا فرق بين أن تكون ولايته عليها بنسب أو وصية أو ولاء حكم [لأن كل هذا يثبت له به الولاء وينبغى له أن يشهد لها على رضاها احتياطًا](٥)، خيفة إنكارها لا أن ذلك شرطًا في صحة العقد، فإن لم يشهد واعترفت فالنكاح ثابت.

⁼ والرشيدة وقبل الطلاق إذا رآه مصلحة وعند السعين أيضًا والصحيح الأول)، روضة الطالبين (٧/٣١٦).

⁽١) ثبت في يعض النسخ (للمواجه)، وما أثبتناه من (ب).

⁽٢) روضة الطالبين (٧/ ٧١)، مغنى المحتاج (١٦٣/٤).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجـه البـــخـارى فى النكاح (٩/ ٣٢) ح (٨٦ ٥) ، ومسلـم فى النكاح (٢/ ٢٣ ١٠) ح (١٤٢٨/٨٤).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب) ومن (هـ).

وللمرأة أن تأذن لجماعة أوليائها أن يـزوجوها من واحــد بعينه أو عمن شــاءوا من يؤديهم الاجتهاد إليه أو من واحد غير معين من جملة جماعة بأعيانهم، ولكل واحد أن ينكح على انفراده من غير انتظار للآخر، فإن زوجها أحدهم ثم علم الباقون ولم يكن فيهم من عقد لها على زوج فهي زوج لمن زوجها الولى، وليس للباقين أن يعقدوا وإن لم يعلم الباقون حتى عقده واحد منهم نظر: فإن عرف أنه قد عقد عليها اثنان أو ثلاثة قبل الدخـول بها نظر أيهما سـبق، فإن عرف كـان هو الزوج وبطل عقود الباقـين، فإن أشكل ذلك فسخت العقود كلها وعقد لها عقد مستأنف على من شاءت منهم أو من غيرهم، وإن لم يعلم ذلك حستى دخل بها واحداً منهم ثبت العقد له وبطلت عمقود الباقين كان الأول أو الآخر، خلافًا لأبي حنيفة(١) والشافعي في قولهما إنها تكون للأول دخل الثاني أو لم يدخل بها^(۲)، لأنه إجماع الصحابة، وروى ذلك عن عمر والحسن بن على ومعاوية (٢)، وقيل: إنه مروى عن على (٤) رضوان الله عليهم، ولا مخالف لهم، ولأن المرأة لما كانت مضطرة إلى إذن أوليائها في العقد عليها من حيث كانت لا يجوز لها أن تلى العقد على نفسها وثبت أنه لا يلزم أحدهم التوقف عن العقد حتى ينظر هل عقد غيره أم لا؟ فكل واحد يعقد على من لا يتحقق أنه لا زوج لها بالشك في ذلك، ويجوز أن يكون لها زوج، وكــذلك المتزوج يقدم على من يجوز أن تكون زوجــة لغيره مع وجود الإمارة المؤذنة بذلك وهو الإذن للولى الآخر في النكاح وإمكان أن يكون قد سبق منه عقد لغيره، والأصول مبنية على منع العقد على من يشك في أن لها زوجًا مع وجود الإمارة المجوزة لذلك، فلولا أن هذا النكاح يشبت له حكم وإلا لم يجز أن يباح للولى إيقاعه ولا للمتزوج استباحته ألا ترى أن نكاح المعتدة والمحرمة لما لم يكن له وجه يثبت معه لم يجز الإقدام عليه، وإذا ثبت ذلك لم يبق إلا ترجيحه بالوطء لأن أحدًا لم يرجحه بغيره.

⁽١) الاختيار للموصلي (٣/ ٣٠).

⁽٢) مغنى المحتاج (٤/ ١٦٠).

⁽٣) التعليل هذا لمذهب المالكية أنها تكون للذى دخل بها.

⁽٤) وروى أيضًا عن الحليفة على _ عليه السلام _ وشريح مثل ما قال الإمام الأعظم والشافعي، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٤٠٤).

تكره ولاية الفاسق إذا وجد ولى عدل فإن عقد جاز خلافًا للشافعى(١) لأن الغرض من الولى الحظ للمزوجة، وإيقاعها مع كفؤ والفاسق لا ينافى ذلك بل ربما أثر فى زيادة الاحتياط والأنفة من العار، ولأنه عصبة حسر مسلم يصح أن يعقد على نفسه، فجاز أن يعقد على وليته كالعدل.

فصل

لا يكون المسلم وليًا للنصرانية لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ يعضهم أولياء بعض ﴾ [المائدة: ٥١]، ولأن الكفر نقص أبلغ من الرق لأن نقص الرق أصله الكفر، وإذا ثبت ذلك ولم تكن للعبد ولاية نكاح كان الكافر بذلك أولى، وللسيد المسلم أن يعقد على أمته الكافرة بالرق لا بالولاية كما يعقد عليها عقد الإجارة.

فصل

الرق ينافى ولاية النكاح لأن العبد ناقص نقصًا أوجبه الكفر على ما بيناه، ولأن كل نقص منع وجوب صلاة الجمعة وتقلد الحكم منع ولاية عقد النكاح الأنوثية، ولا يكون العبد وليًا على ابنته ولا غيرها، وحكم المكاتب والمدبر والمعتق بعضه أو إلى أجل حكم العبد القن في ذلك.

فصل

وليس له أن يتزوج إلا بإذن سيده وكذلك الأمة لقوله على: «أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر» (٢)، وهذا أبلغ شيء في الحظر، ولأن تصرفهما مملوك عليهما للسيد،

⁽۱) قال الإمام النووى: (الفسق فيه صبع طرق أشهرها: في ولاية الفاسق قولان، وقيل بالمنع قطعًا وقيل: يلى المجبر فقط وقيل عكسه لأنه لا يستقل. وقيل: يلى غير الفاسق بشرب الخمر وقيل: يلى المستتر بفسقه دون المعلن وأما الراجح فالظاهر من مـذهب الشافعي رضى الله عنه منع ولاية الفاسق، وأفتى أكثر المتأخرين بأنه يلى لا سـيما الخراسانيون واختاره الروياني)، روضة الطالبين (٧/٦٤).

فلم يكن لهما إتلافه عليه، ولأن الأمة إذا كانت ممن يجور للسيد وطئها فوطؤها حق له فليس لها منعه منه.

فصل

وللسيد أن يجبرهما على عقد النكاح خلافًا للشافعى فى العبد (١١) لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنْكُحُوا الأَيَامَى مَنْكُم والصالحين من عبادكم وإماثكم ﴾ [النور: ٢٢]، ولم يشترط رضاهم، ولأنه عقد على منفعة كالإجارة، ونقيس العبد على الأمة بعلة ثبوت الرق.

فصل

ولا يجبر السيد على إنكاح العبد إذا طلب ذلك خلافًا للشافعي (٢)، لأنه مماوك كالأمة، ولأن المقصد منه اللذة كاللباس والطيب، ولأنه عيب فيه كالأمة.

فصل

إذا ثبت أنه لا يجوز لعبد ولا أمة أن يتزوجا بغير إذن سيدهما. فإن أذن سيدهما جاز لأنه مختار لتسرك حقه، فللعبد أن يلى نكاح نفسه لأنه من أهل العقود، وإذا وكل من يزوج الأمة جاز لانها ليست من أهل العقد على نفسها لنقصها بالأنوثية كالحرة، بل الأمة أولى لأنها ناقصة بالأنوثية والرق.

فصل

فإن تزوجا بغير إذن السيد: فأما العبد فالأمر فيه للسيد، فإن أجاز نكاحه جاز وإن رده انفسخ، وقال أبو الفرج: القياس لا يصح بوجه وهو قول الشافعي^(٣)، ودليلنا أن العقد لا يمتنع وقوفه على الفسخ، وإنما يمتنع وقوفه على الإجازة كنكاح العنين والخصى^(٤) والحرة والعبد وغير ذلك، فكذلك نكاح العبد.

⁽۱) قال الإمام النروى: (هل للسيد إجبار العبد البالغ على النكاح: قولان. القديم: نعم. والجديد: لا فإن كان صغيراً فالأصح أنه كالكبير) ، روضة الطالبيان (۱۰۲/۷) ، مغنى المحتاج (٤/ ١٧٢).

⁽٢) مغنى المحتاج (٤/ ١٧٢)، روضة الطالبين (٧/ ٢-١).

⁽٣) روضة الطالبين (٧/ ١٠١)، مغنى المحتاج (٧/ ١٠٢).

⁽٤) تقدم تعريف العنين، والخصى هو زوال الأتثبين قطعًا أو سلاً، شرح حدود ابن عرفة (١/٥٣).

فإذا ثبت ذلك، فإن أجاره السيد جاز لأنه قطع حقه من الفسخ، وإن رده فسخ كما لو عقد على نفسه عقد إجارة، فإن كلم السيد فيه فقال: لا أجيزه، ثم قال من بعد قد أجزته فإنه على وجهين إن أراد بقول الولا لا أجيزه، وإنى قد فسمخته فقد بطل ولا يلتفت إلى قوله من بعد قد أجزته لأن ما تقدم بطلانه لا يصح، وإن كان قوله من بعد لا أجيزه على طريق الإنكار والإرهاب، وقبصد التبروية والفكر كأنه يجبيب بذلك من سأله أن يجيزه ثم قال من بعد قد أجزته، فإنه يصح، فإذا ثبت ذلك فإن فسخ قبل الدخول فلا شيء للزوجة لأن النكاح الفاسد إذا فسخ قبل الدخول لم تستحق فيه بدلاً، وإن كان قد دخل بها ترك لها من الصداق ربع دينار لأن الاستمتاع لا يعرى من بدل وأقله ما يكون مهرًا وترجع السيد بما فسيه لأنه حق له ولا حجة لها لأنها هي التي أتلفت بضعها، والعقد على من تصرفه مملوك عليه، فإن كانت موسرة أخذ منها، وإن كانت معسرة كان في ذمتها، وتتبع هي العبد إذا عتق به لأنه غرها، وإن كان بين لها فلا اتباع لها، وكذلك إن فسخه عند سيده أو سلطان، وفسخـه إن فسخ بطلاق لأنه ليس بغالب إذا لو أجازه السيد لجاز المقام عليه، وإذا جاز عقده فليس له فسمخه بعد إجازته ولا أن يطلق عليه لأن صحته قد ثبتت والطلاق إلى من يملك منافع البضع، وله إن طلق أن يرتجع وإن كره السيد لأن الرجعة من حقوق النكاح، ويستوى في ذلك كله تزويجه بأمة سيده أو بأجنبية، وإن زوجه من أمته ثم باعها فهما على نكاحهما قبل الدخول أو بعده لأن بقاء ملك السيد عليهما ليس بشرط في بقاء العبد، وليس للمبتاع أن يفسمخ العقد كما لم يكن ذلك للسيد الأول ولكنه عيب إن رضى به ، وإلا رده ، هذا الكلام في العبد.

فصل

فأما الأمة إذا تزوجت بغير إذن سيدها، فإنه على وجهين: إن باشرت العقد بنفسها، فالنكاح فاسد لا يصح ولا يلتفت إلى إجازة السيد لأن فساده في العقد لحق الله تعالى، فإن ردت أمرها إلى من يعقد عليها من الرجال ففيها روايتان: إحداهما أنه كعقدها على نفسها لأن غير السيد لا يزوج به السيد لأن السيد يزوج بالملك وغيره يعقد بالولاية، وذلك لا يوجد مع الملك، والأخرى أنه يجوز بإجازة السيد ويبطل برده لأن السيد لو أذن لهذا العاقد لجاز العقد كما لو أذن للعبد أن يعقد على نفسه لصح، فكان وقوعه من

غير إذنه موقوقًا على إجازته ورده.

فصل

للعبد أن ينكح أربعًا خلاقًا لأبي حنيفة (١) والشافعي (٢) ، لقوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [الساء: ٣] فعم، ولأن كل عدد جاز للحر أن يجمع بينه جاز للعبد كالاثنتين، ولأن من جاز له أن ينكح جاز أن ينكح أربعًا كالحر، ولأن المنكاح طريقه الملاذ والشهوات، فكان العبد مساويًا فيه للحر كالأكل واللباس والطيب.

⁽١) الهداية للمرغيناني (٢١١/١)، الاختيار (١٦/٣).

⁽۲) روضة الطالبين (۷/ ۱۲۲)، المهذب للشيرازي (۲/۲۶).

یاب

يصح عقد النكاح من غير إشهاد خلاقًا لأبى حنيفة (١) والشافعي (٢)، لأنه عقد من العقود فأشبه سائرها، ولأنه معنى يقصد به التوثق، فلم يكن شرطًا في انعقاد النكاح كالرهن والكفالة، ولأن كل من لم يحتج إلى حضوره في إيجاب أو قبول لم يكن حضوره شرطًا في عقد النكاح، أصله الزوجة.

فصل

إذا ثبت أنه ليس بشرط فى الصحة، فإنه شرط فى الكمال والفضيلة لقوله على: «الا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل» (الا)، وقد ثبت أنه لم يرد بذلك الصحة فلم يبق إلا نفى الكمال والفضيلة، ولأن الإعلان والإشهاد مستحبان فى عقد النكاح فالإشهاد أولى، ولأن ذلك إجماع الصحابة أعنى أن للشهادة تأثيرًا فيه.

فصل

يستحب الإعلان في النكاح والإشادة به ونشره لقوله على: «أعلنوا بالنكاح واضربوا عليه بالغربال» (١٤)، وروى: «أظهروا النكاح» (٥٠)، ولنهيه عن نكاح السر، ولأن في إظهاره حفظًا للأنساب واحتياطًا من جمحدها لأن الزوج قد ينكر النكاح وتكون المرأة حماملاً، فلا يكون لها سبيل إلى إثباته فيؤدى إلى إضاعة النسب، فإذا كمان هناك إشهاد وإعلان لم يمكنه ذلك.

⁽١) قال المرغيناني: (اعلم أن السهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام (لا نكاح إلا بشهود) وهو حجة على مالك رحمه الله في اشتراط الإعلام دون الشهادة »، الهداية للمرغيناني (٢/١٠)، الاختيار للموصلي (٣/١٠).

⁽٢) مغنى المحتاج (٤٤/٤)، روضة الطالبين (٧/ ٤٥).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه ابن ماجه في النكاح (١١١/١) (١٨٩٥)، في الزوائد: في إسناده خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوى اتفقوا على ضعفه بل نسبه ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش إلى الوضع، والتسرمذي في النكاح (٣٠/٣) ح (١٠٨٩)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث.

⁽٥) تقدم تخريجه.

وإذا تواصى بكتمان النكاح بطل العقد خلاقًا لأبى حنيفة (١) والشافعى (٢)، لقوله على النكاح واضربوا عليه بالغربال (٢)، والتواصى بكتمانه ضد لذلك، وروى أنه على عن نكاح السر (٤)، ولأن التواصى بالكتمان من صفة الزنا، ففى إباحة عقد النكاح معه ذريعة إلى إضاعة الأنساب.

فصل

إذا دعت المرأة إلى أن تزوج من كفؤ فليس لوليها الامتناع، لقوله تعالى: ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ولأن ذلك حق للنساء على الأولياء، كما أن منعهن من غير الكفاءة حق عليهن للأولياء، فإذا لم يكن ذلك لهن لأجل حق الأولياء فكذلك ليس للأولياء الامتناع من حقوقهن في إجابتهن إلى الأكفاء.

فصل

فإن امتنع الولى زوجها الإمام لقوله ﷺ: ﴿فَإِنْ اشْتَجْرُوا فَالسَلْطَانُ وَلَى مَنَ لَا وَلَى لَهُ وَلَى لَهُ ا لهه(٥) ، فجعلها مع اختلافهم في حكم من لا ولى له للحوق الضرر بها مع استناعه، ولأن ذلك حق للولى مالم يختر إبطاله فإذا اختار تركه انتقلت الولاية إلى الإمام.

فصل

والكفاءة(١) المعتبرة هي الدين دون النسب خلافًا لأبي حنيفة (٧) والشافعي(٨) في

⁽۱) قال الكاسانى: (وما روى أنه نهى عن نكاح السر فنقبول بموجب، لكن نكاح السر ما لم يحضره شاهدان فأما ما حضره شاهدان فهو نكاح علانية لا نكاح سر إذ السر إذا جاوز اثنين خرج من أن يكون سراً)، انظر بدائع الصنائع (۲/۲۵۳).

⁽٢) الأم للإمام الشافعي (٥/١٩).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) الكفاءة هي المماثلة والمقاربة شرح حدود ابن عرفة (٢٤٦/١).

⁽٧) الهداية للمرغيناني (٢١٨/١)، الاختيار للموصلي (٣/٣٣).

⁽٨) روضة الطالبين (٧/ ٨٠)، المهلب للشيراري (٢/ ٣٩).

اعتبارهما للنسب، لقوله تعالى: ﴿إِن أَكُرِمِكُم عند الله أَتَقَاكُم ﴾ [الحجرات: ١٦]، فبين أن المساواة شاملة وأن المفاضلة عند الله هي بالدين والتقبوي، وقوله ﷺ: ﴿إِذَا أَتَاكُم مِن تَرْضُونَ دينه وأمانته فرُوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير، (١)، فاعتبر الدين والأمانة دون النسب، وقوله ﷺ: «تنكح المرأة لدينها وجمالها ومالها فعليك بذات الدين تربت يداك، (٢) فأخبر عن أغراض النكاح فسأمر بذات الدين وجعله العمدة، وقد علمنا أنه لا يأمرنا بغير الكفاءة.

فصل

فإن رضيت بغير كفو وأباه الأولياء لم يكن لها أن تنكح إلا برضاهم، لأن ذلك حق لهم إذا كان وضعها نفسها في غير كفؤ يلحق العار بهم ولهم دفع العار عن أنفسهم، ولأن أصل الولاية إنما وضعت لهذا المعنى، وهو أن النساء لشهوتهن النكاح وشدة ميلهن إليه يضعن أنفسهن في الكفؤ وغير الكفؤ، فمنعهن من تولى العقد بأنفسهن، وجعل أمرهن إلى الأولياء في الحديث: (إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فأنكحوه (٣)، فدل على أنه لا يلزمهم مع عدمه.

فصل

وإن رضيت هي والأولياء بغير كفؤ جار خسلاقًا لمن حكى عنه أنه لا يجور (٤)، لأن الحق في ذلك لا يخرج عن المرأة والأولياء، فإذا حصل الرضا بتركه من جميعهم جار لأن أحدًا لا يعترض عليه في ترك حقه مالم يتعلق بذلك إسقاط حق غيره.

فصل

فإن رضيت الزواج بعبد جاز عند ابن القاسم، ولم يجز عند المغيرة وسحنون، وهذا هو الصحيح، لأن الحرية من الكفاءة، والعار يدخل على الأولياء بوضع وليتهم نفسها

⁽۱) آخرجه الترمذي في النكاح (۲/ ۲۸۵) ح (۸۶ ۱) حمديث حسن غريب وابن ماجه في النكاح (۱/ ۱۳۲ ـ ۱۳۳) ح (۱۹۲۷).

⁽۲) اخرجه البخاري في النكاح (۹/ ۳۵) ح (۰۹۰)، ومسلم في الرضاع (۲/ ۱۰۸۱) ح (۱۰۸۲/۵۳).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) حكى ذلك عن سفيان الثورى والإمام أحمد بن حنبل. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٣٧١).

تحت عبد، فكان لهم منعها.

فصل

التوكيل فى عقد النكاح جائز، لأنه عقد معاوضة، فجاز التوكيل فيه كسائر عقود المعاوضات، فإن سمى له امرأة بعينها وسمى صداقها جاز كتوكيله إياه على شراء سلعة بعينها بثمن معلوم فيجوز، وإن أطلق الوكالة جاز إذا زوجه من يشبه أن تكون من نسائه ولا يلزمه من لا تشبه أن تكون من نسائه لأن إطلاق الوكالة يقتضى نساء المثل كما يقتضى في البيع ثمن المثل.

فصل

يجوز للمرأة أن تأذن لوليـها في أن يزوجها، وله أن يخطب عليها، وإذا حـضر كفؤ لها فهل يجوز له أن يزوجها منه قبل إعلامها بعينه أم لا ففيها روايتان:

إحداهما: أن ذلك له لأن تفويضها إليه رضًا باجتهاده، فقام بذلك مقام التعيين، والأخرى أن ذلك ليس له لاختلاف أغراض النساء في أعيان الرجال^(۱)، وإن تساووا في الكفاءة، وعلى الروايتين معًا ليس له أن يزوجها من نفسه إلا من بعد أن يعلمها فتأذن له لأنه يتهم في تقديم حظه ومحاباة نفسه، ولأنها لو أرادت ذلك لذكرته له أو أشعرته به بخلاف الغير، لأن ذلك لا ينحصر فكان إمساكها عنه دلالة على أنها غير راضية به وعمن عداه غير دال على ذلك.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (٢/ ١٥٧).

باب

لا يجوز نكاح بغير صداق لقوله عز وجل: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾ [النماء: ٢٤]، وقال على للذي للذي خطب المرأة: (هل معك ما تستحلها به)(١).

فصل

لا حد لاكثر الصداق إجماعا(٢)، وأقله محدود عندنا خلافًا للشافعى، فى قوله: لا حد له (٣)، لأنه عضو محرم تناوله لحق الله تعالى لا يستباح إلا بمال فوجب أن يكون ذلك المال مقدرًا، أصله قطع اليد فى السرقة، ولأن المهر فى النكاح حق الله تعالى، بدليل أنهما لو تراضيا على إسقاطه لم يجز، وحقوق الله تعالى فى الأموال مقدرة كالزكاة والكفارات.

فصل

إذا ثبت أنه مقدر فتقديره بربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق وما يساوى أحدهما، خلافًا لأبى حنيفة فى تقديره بعشرة دراهم (٤)، لأن كلاً منا بناه على ما يجب فيه القطع وقد ثبت عندنا بما نبينه فى كتاب القطع أن أقل ما يقطع فيه اليد ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق، فيجب كون ذلك أقل المهور.

فصل

يستحب أن يكون الصداق أعيانًا متملكة ويكره أن يكون منفعة من المنافع التى تتملك بالإجارة للاختلاف في جوازه، وإن عقد به جاز خلافًا لمن منعه (٥) لقوله تعالى:

⁽۱) أخرجه البخارى في النكاح (۹۷/۹) ح (۱۳۵)، ومسلم في النكاح (۲/ ۱۰٤۰ ـ ۱۰۱۱) ح (۷۲/ ۱۶۲).

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة (٨/٤).

⁽٣) انظر روضة الطالبين (٧/ ٢٤٩)، المهلب للشيرازي (٢/ ٥٥).

⁽٤) الاختيار للموصلي (٣/٣٧)، الهداية للمرغيناني (١/٢٢٢).

⁽٥) الذي منعه الأحناف، قال الموصلي:(أما إذا تزوجها على خدمته سنة أو يعلم القرآن فمذهبهما= `

﴿إِنَّى أَرِيدُ أَنْ أَنْكُحُكُ إِحَدَى ابْنَتَى هَاتَيْنَ عَلَى أَنْ تَأْجِرْنَى ثَمَّانِى حَجِج ﴾ [النصص: ٢٧]، ولأنه أحد نوعى الأعواض في المبيعات، فجاز عقد النكاح به كالأعيان لأن المنافع في معنى المال.

فصل

لا يجوز أن يكون المهر محرمًا لا يصلح أن يملك كالخسر والخنزير، ولا غررا كالعبد الآبق والجمل الشارد والجنين في بطن أمه والثمرة التي لم يبد صلاحها على التبقية وما أشبه ذلك، ولا خلاف في منع ابتداء العقد به، فإن وقع فيه روايتان: إحداهما فساد العقد وفسخه قبل الدخول ويعده، والأخرى أن يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ويجب صداق المثل، وعند أبى حنيفة (۱) والشافعي: أن العقد صحيح لا يفسد بفساد المهر، ويجب فيه صداق المثل ولا يفسخ (۲)، فإذا قلنا: إن العقد فاسد فوجهه قوله تعالى: ويجب فيه صداق المثل ولا يفسخ (۲)، فإذا قلنا: إن العقد فاسد فوجهه قوله تعالى: ﴿وَأَحُلُ لَكُم مَا وَرَاء ذَلَكُم أَن تَبْتَغُوا بِأَمُوالْكُم ﴾ [النساء: ۲٤]، فعلق الإحلال بشرط وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم ﴾ [النساء: ۲٤]، فعلق الإحلال بشرط الابتغاء بالمال: والخمر والخنزير ليسا بمال لنا، ولأنه عقد معاوضة فوجب أن يفسد بفساد العوض كالبيع، ولأن المقصود به إذا كان فاسداً وجب فساد العقد، أصله نكاح الشغار.

ووجه [الصحيح] (٢): أن عقد النكاح مفارق لعقد البيع في موضعه لأن سائر عقود المعاوضات العوض مقصود منها لأن طريقها المغابئة والمكايسة، وليس كذلك النكاح لأنه مبنى على المواصلة والمكارمة دون العوض، ألا تسرى أنهما إذا عسقدا من غيسر تسمية صداق، فإن العقد جائز ولو سكتا عن ذكسر العوض في البيع والإجارة لم يصح العقد، ويفارق نكاح الشغار لأنه يفسد لكون المقصود به بخلاف مسألتنا.

فصل

إذا ثبت ما ذكرناه فقد اختلف أصحابنا في تأويل قول مالك إنه يفسخ قبل الدخول: فمنهم من حمله على الإيجاب تغليظا وعقوية لهما لئلا يعودا إلى مثل ذلك، ومنهم من

وجوب مهر المثل وقال محمد: لها قيمة خدمته لأنه مال إلا أنه عجز عن التسليم للمناقضة فصار كما إذا تزوجها على عبد الغير فإنه تجب القيمة)، الاختيار (٢/ ٤٣).

⁽١) الهداية للمرغيناني (٢/٧٢)، الاختيار للموصلي (٣/٤٢).

⁽۲) روضة الطالبين (۷/۲۵۷ ـ ۲۵۸)، المهلب للشيرازي (۲/۲۵).

⁽٣) ثبت في بعض النسخ (التصحيح)، وما أثبتناه من (ب).

حمله على الاستحباب احتياطًا وخروجًا من الخلاف، فأن وقع الدخول لم يفسخ لأن الصداق قد وجب فلا يؤخذ المعنى الذي لأجله يفسخ قبل الدخول.

فصل

إذا تزوجها على درهمين، فاختلف أصحابنا: فعند ابن القاسم لا يفسخ النكاح ويجبر على أن يكمل الثلاثة دراهم ويمضى أو يفسخ إن لم يرض، وعند غيره يفسخ وإن أكمل المهر(١).

فوجه قول ابن القاسم: أن المهر ليس بفاسد في عينه، وإنما منع العقد لقصور عن المقدار المعتبر فيه، ففارق الخمر والخنزير، ووجه الفسخ أنه عقد بما لا يستباح البضع به كالخمر والخنزير.

فصل

يستحب لمن يتزوج أن يدفع شيئًا من الصداق قبل الدخول، وأقله ربع دينار لأنه على فعل ذلك لما زوج فاطمة من على رضى الله عنهما^(١٢)، ولأن العوض فى النكاح مستأكد من الأعواض فى سائر العقود لحرمة البضع، ولأن الستراضى بإسقاطه غير جائز فوجب تأكيده عليها فى التسليم، وإن لم يفعل جاز لأن تأخير القبض لا يخرجه عن الوجوب.

وإنما استحببنا أن يكون أقل ما يقدم أقل ما يستباح به الفرج ليكون في معنى من يقدم على فرج قد ملك استباحت ملكا منبرما لأنه لو اقتصر في المهر على ذلك القدر لجاز.

فصل

كل فسخ يكون قبل الدخول تنفرد به المرأة فلا صداق لها معه، من ذلك الأمة تعتق تحت العبد قبل الدخول فتختار نفسها، وكذلك لو ارتدت أو كانت أمة فباعها سيدها من زوجها أو لاعنها فالتعنت، ويفارق ذلك أن تختار نفسها بتمليكه أو تخييره فيجب لها نصف الصداق لأن الزوج هو السبب في الفسخ بتمليكه إياها الفرقة، وكذلك لو أعسر

⁽١) انظر المدونة الكبرى (٢/١٧٣).

⁽۲) أخرجه البيسهتي في الصداق (۲/ ٤١٢) ح (١٤٤٦١)، وذكره الحافظ الهيمشمي وعزاه إلى أبي يعلى وبقية رجاله رجال الصحيح، انظر مجمع الزوائد (٢٨٦/٤).

بالصداق قبل الدخول أو جن فطلق عليه فلها نصف الصداق لأن ذلك من جهته، فكان كمن خيَّرها.

والأصل في هذا الباب أن المرأة تملك الصداق بالعقد والتسمية ملكا غير مستقر، وإنما يستقر بالموت أو بالدخول خلاقًا للشافعي(١)، ولذلك قبلنا: إنه لو نما في يدها أو نقص ثم طلقها كان النماء بينهما والنقصان عليهما، ولو تزوجها على شيء بعينه فتلف في يديه أو في يدها ثم طلقها قبل الدخول بها فيلا شيء له عليها إذا كان تلفه بغير صنعها، ودليلنا أنه لو كان ملكها قد استقر عليه لم يجز أن يبطل بعد استقراره ولا أن يطرأ عليه ما يبطله كما لو دخل، وقد ثبت أنها لو ارتدت أو اختارت نفسها بالعتق قبل الدخول لم تستحق شيئًا، أصله لو طلقت قبل الدخول لملكت النصف دون الجميع، فدل ذلك على أن ملكها له غير مستقر، وأنه يستقر بالدخول أو الموت.

فصل

إذا قبضت الصداق فاشترت به شيئًا من مصلحتها أو مصلحة روجها مما جرى العرف في موضعهما بأن تتجهز المرأة به لزوجها ثم طلقت قبل اللخول، فيله نصف ما ابتاعته ولا يلزمها أن تغرم له نصفه عينًا، فلو طالبها بنصف ما ابتاعته فأرادت هي أن تتمسك به وتعطيه مثل نصف ما أعطاها عينًا لم يكن لها ذلك إلا برضاه، فإن كان الذي اشترته به شيئًا تختص هي بمنفعته، فإن عليها أن تغرم له نصف العين الذي أخذت منه، وعند أبي حنيفة (٢) والشافعي يلزمها أن تغرم له نصف العين الذي أخذت منه على كل وجه (٢)، ودليلنا أن العرف إذا كان جاريًا بأن المرأة تتجهز للرجل، وأنه يلتمس ذلك وعليه مضت عادة أهل بلدهم وجب متى فعلته أن يكون عليها نصاب ما اشترته، لأنه على ذلك دخل فكأنها قد فعلته بأمره لأنه قد علم أنها تصرفه فيه، فإذا كان العرف جاريًا بذلك صرح فقال: قد أذنت لك أن تشتري بصداقك جهازًا، فإذا طلقها قبل الدخول لم يكن له إلا نصف ما اشترته به.

ودليلنا على وجوب ما ذكرناه قوله تعالى: ﴿خَذَ العَفُو وَأَمْرِ بِالْعَرِفُ﴾ [الاعراف:١٩٩]، ولأنه ﷺ أخـذ صداق فـاطمة رضى الله عنهـا فصـرفه في جـهازها من طيب وفـراش

⁽١) في أن المرأة تملك المهر بمجرد العقد، المهذب للشيراري (٧/٢).

⁽١) انظر الفتاوي الهندية (١/ ٣١٥).

⁽٢) الأم للشافعي (٥/٥٥)، مغنى للحتاج (٤/ ٢٢١).

ووسادتين على ما روى فى الخبر^(۱) وفعله على الوجوب، ولأن عليًا رضى الله عنه حكم بذلك فى قضية ارتفع إليه فيها: قضى على الأب بوجوب تجهيز ابنته، وقال للزوج لما طلق وطلب نصف ما دفعه وقال: أعطيت دراهم وآخذ صوفًا وخرقًا فقال: أنت أضعت مالك^(۱)، ولم يخالف عليه أحد، فأما إذا صرفته فى شىء تختص به مثل شراء عقار للتجارة أو تجارة أو غير ذلك فإنها تغرم نصفه عينًا، لأنها انفردت بمنفعته دونه لأنه لم يدخل على ذلك، فكان كما لو قضت به دينًا.

فصل

صداق المثل: يراعى فيه حالها في جمالها ويسارها وأبوتها وأقرانها عن يشبهها من عشيرتها وجيرانها كن من عصبتها أو من غير عصبتها خلافًا للشافعى فى مراعاته العصبة (٢)، لأن صداق المثل يختلف ويقل ويكثر باختلاف ما ذكرناه فى النساء من المحداق الجمال والمال والشرف، يدل عليه أن الإنسان يرغب فى جمال المرأة فيبذل من الصداق أكثر عا يبذله للتى هى دونها فى الجمال، وكذلك فى التى لها مال لارتفاقه بمالها وانتفاعه به، فيبذل لها أكثر عا يبذل للفقيرة، فإذا ثبت ذلك وجب أن يكون هذا هو المعتبر دون نساء العصبات، فإن لم يسلموا دللنا عليه بقوله وجالها ومالها فعليك بذات الدين تربت يداك (٤)، فأخير أن الغرض الذى يقصد من المرأة وعليه يبذل الصداق هو هذه الأشياء، فدل على أن الاعتبار بها دون غيرها، ولأن نساء العصبة قد تختلف أحوالهن وحالها فيختلف الصداق باختلاف ذلك بحسب قلة الرغبة وكثرتها، فكان الاعتبار به دون ما لا يؤثر فيه.

فصل

إذا رضيت المرأة بأقل من صداق مثلها وهي ثيب لا حجر عليها جاز، ولم يكن للولى الامتناع من إنكاحها ولا اعتراض بالفسخ إن كان رَوَّجها ولى غيره، خلافًا لأبي

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٥٧٣) ح (٤٥).

⁽٣) قال الإمام النووى: (وينظر إلى نساء عصباتها وهن المتسبات إلى من تنتسب هذه إليه كالأخت وينت الأخت والعمة ويسنت الغم ولا ينظر إلى ذوات الأرحام ويراعى فى نساء العصسبة قرب الدرجة)، روضة الطالبين (٧/ ٢٨٦)، مغنى المحتاج (٤/ ٢٣١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

حنيفة فى قول: أن مهر المثل من الكفاءة (١)، لأن كل من لم يكن له الاعتراض عليه فى جنس المهر لم يكن له الاعتراض فى مبلغه، أصله ابن الأخ مع وجود الأخ، ولانها حرة رشيدة لها التمصرف فى بدل منافعها فواجب أن لا اعتراض عليها فى مالها، أصله إذا أجرت نفسها للخدمة بأقل من أجرة مثلها.

فصل

نكاح الشغار (٢) باطل وصورته: أن يقول: روجنى ابنتك على أن أروجك ابنتى، فيجعل بضع كل واحدة مهراً للأخرى من غير أن يذكرا مهراً سواه، فهذا باطل يفسخ قبل اللدخول وبعده، ولا يصح بوجه فى المماليك ولا الأحرار نحو قوله: روجنى أمتك على أن أروجك أمتى على أن لا صداق بيننا فهو كقوله فى الحرائر: روجنى ابنتك على أن أروجك أمتى ولا مهر بينهما فى أن العقد مفسوخ فى الجميع، خلافًا لابى حنيفة فى قوله: إنه يصح ويلزمه فيه مهر المثل (٢)، لما رواه ابن عسمر: دانه ولا تهى عن نكاح الشغار، والشغار أن يزوج الرجل ابنته ويزوجه الآخر ابنته ولا مهر بينهماه أن فإن كان هذا التفسير منه وله فهو غاية المراد، وإن كان من الصحابى فهو أولى من تفسير غيره، ولائه ملك بضع ابنته لشخصين الرجل وابنته، وذلك يوجب فساد العقد لأن المهر يجب أن يكون ملكًا للمنكوحة فيصار كما لو قال لرجلين: روجت ابنتى لكل منكما، ولائه عقد جعل فيه المعقود له معقوداً به فلم يصح، أصله إذا قبال لعبده زوجتك ابنتى على أن تكون رقبتك مهرا، ولأنه عقد شرط فيه المعقود به لغير المعقود له فلم يصح، أصله أذا قال: بعتك عبدى هذا على أن يكون ملكاً لزيد.

فصل

فإن سمى مع ذلك مهراً لهما أو لأحدهما صح النكاح في التي سمى لها المهر، ووجب صداق المثل، لأنه لم يعقد على ما لا يصح أن يكون مهراً وإنما ضم إلى المهر ما

⁽١) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ٢١٩)، الاختيار للموصلي (٣٤/٣).

⁽٢) يقال شغر الكلب رفع إحدى رجليه بال أو لم يبل، القاسوس المحيط (٢/ ٦٠)، وفي الاصطلاح هو: (خلو البضع عن الصداق)، شرح حدود ابن عرفة (١/ ٢٦١).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني، (١/٢٢٤).

⁽٤) أخرجه البخاري في النكاح (٢/٩) ح (١١٢٥) ، ومسلم في النكاح (٢/ ١٠٣٥) ح (١٤١٥/٥٧).

لا يصح أن يكون عوضًا في العقد فوجب فساده والرجوع إلى صداق المثل.

فصل

نكاح المتعة (۱) باطل: وهو «العقد المؤقت بأجل» خلافًا للمبتدعة (۱) لنهيه عنه يوم خير (۱) ، وقيل: يوم حنين، وفي حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عن النبي على قال: «ألا إن الله حرمها» (۱) ، ولأنه عقد معاوضة مؤبدة فلم يصح مؤقتًا، أصله البيع، ولأن خصائص النكاح لا تثبت فيه مثل الظهار والطلاق والتوارث فلو كان صحيحًا لتعلقت به كسائر الأنكحة الصحيحة، ولأنه يقف الوطء على مدة مقدرة كما لو استأجر امرأة ليطأها شهرا.

فصل

الخطبة على خطبة الغير لها حالتان: حال تجوز فيها، وحال تمنع، فأما حال الجواز فهى إذا لم تنعم (٥) له وتركن إليه، بل ابتدأ الخطبة أو وعد وعدًا معلقًا من غير إجابة ولا ركون، فجاء غيره فخطب، فإن هذا لا يمنع، لأن الناس لو منعوا من أن يخطبوا من قد خطبت أو روسلت أو كلمت لشق عليهم وضاق وأدى إلى أن لا يخطب أحدًا امرأة إلا بعد أن يسأل ويسحث هل راسلها غيره أو ابتدأ خطبتها، وفي ذلك من الضيق والحرج ما يوضع عن الناس ولا يؤخذون به، وبمثله وردت السنة في حديث فاطمة بنت قيس لما جاءت النبي على أعلمته أن أبا جهم ومعاوية خطباها فقال رسول الله على: قأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، ولكن انكحى

⁽۱) هو من التمـتع بالشيء أي: الانتفاع به، يقال تمتـعت أتمتع تمتعًا والاسم: المتعة، كــأنه ينتفع إلى مدة معلومة، المطلم (ص/٣٢٣).

⁽٢) يقصد المصنف بقوله المبتدعة، الشيعة الإمامية، قال الإمام الطوسى: (نكاح المتعة عندنا صحيح مباح فى الشريعة وصورته أن يعقد عليها مدة معلومة بمهر معلوم فإن كانت المدة مجهولة لم يصح، المبسوط فى فقه الإمامية (٢/٣٦)، نيل الأوطار للشوكانى (٦/ ١٣٦).

⁽۳) أخرجه البخارى في النكاح (۷۱/۹) ح (٥١١٥)، ومسلم في النكاح (٢٠٢٧) ح (١٠٢٧/٣٠).

 ⁽٤) أخرجـه مسلم في النكاح (٢٠١/٢) ح (١٠٢٢)، وابن مـاجه في النكاح (١/ ١٣١) ح
 (١٩٦٢)، وأحمد في المسند (٣/ ٤٩٦) ح (١٥٣٥٢).

⁽٥) أي تقابل بالإيجاب.

أسامة بن زيد» (١) ، فلم ينكر اجتماعهما عليها في الخطبة وخطب عليها لآخر، ومثله حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما خُطبت امرأة لابنه عبد الله ولمروان وغيره، ثم خطبها لنفسه معهم فقالت المرأة: أجاد أمير المؤمنين أم هازل؟ قال: بل جاد، فقالت: قد أنكحتك (٢) ، فاستجاز عمر لنفسه أن يخطبها معهم لما لم يكن من جهتها إنعام لواحد منهم ولا إجابة ولا ركون ولا وعد لتقرير فلل على ما قلناه.

فصل

الحالة الثانية: أن تنعم المرأة وتجيب وتركن إلى الخاطب [ويتمهد] (١) الأمر بينها ويشترط كل واحد منهما على الآخر ما يريده ولم يبق إلا العقد أو قريب منه، فهذه الحال التي يمنع فيها أن يخطب الغير على خطبة من قد انتهى إليها فمتى خطب وعقد له عليه فالعقد غير صحيح ويفسخ على الظاهر من المذهب خلافًا لأبى حنيفة والشافعي (١)، ولمن ذهب إلى خلافه من أصحابنا(٥)، لنهيه ولله أن يخطب الإنسان على خطبة أخيه، والنهى يقتضى الفساد، ولأن هذا ذريعة إلى الإفساد على الناس وإدخال الأذى عليهم لأنه لا يشاء أحد أن يفسد على غيره ويؤذيه إلا تركه يخطب ويسعث ويجتهد حتى إذا لم يبق إلا الفراغ جاء فأفسد عليه، فوجب حسم الباب بإبطال ما أدى إلى هذا من الفعل ليرتدع من يفعل ذلك على ألا يعود لمثله كما وجب مثله في التلقى وغيره.

⁽۱) أخسرجه مسلم فى الطلاق (۲/ ۱۱۱۶) ح (۳۳/ ۱٤۸۰)، وأبو داود فى الطلاق (۲/ ۲۹۶) ح (۲۲۸۶)، والبيسه فى الكبرى فى النكاح (۲/ ۲۹۳) ح (۲۱۳۵)، والبيسه فى الكبرى فى النكاح (۷/ ۲۹۳) ح (۲۹۳۷) ح (۲۹۳۷).

⁽۲) ذكره ابسن عبد السبر عن ابن وهب بإسناده عن الحارث بن سعد بن أبى ديان عن عصر بن الخطاب به. انظر المغنى (۷/ ۵۲۱)، وروى عن الخليفة عسم سرضى الله عنه ـ أيضًا أنه تحرى ترك المخطوبة وعدم الحاجة بها فى خطبته لاينة أبى جهل. أخرجه البيهة فى فى الكبرى فى النكاح (۷/ ۹۳/۷) ح (۲۹۳/۷).

⁽٣) ثبت في (١) (ويتمادي).

⁽٤) الأم للشافعي (٥/ ٣٢)، روضة الطالبين (٧/ ٣١).

⁽٥) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٥٢١).

يجوز النكاح على عبد مطلق أو وصيفة مطلقة غير موصوفة ولا معينة، ويجب الوسط من رقيق ذلك البلد، وكذلك على جهاز بيت ويكون لها الوسط من جهاز أهل الحضر أو البادية إن كانت بدوية أو حضرية، وقال محمد بن عبد الحكم: لا يجوز إلا على معلوم مقدور وهو قول الشافعي(۱)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿أَن تبتغوا بأموالكم﴾ الناء: ٢٢٤]، وقوله: ﴿فنصف ما فرضتم﴾ البقرة: ٢٣٧] فعم، وقوله على: ﴿ما تراضى عليه الأهلون، ١٠)، ولم يفرق، ولأن النكاح لما لم يكن المقصود منه المعاوضة المحضة، وإنما القصد به المكارمة والمواصلة دون العوض بدليل أنه لا يفسد بفساد العوض ولا بعدم ذكره في العقد بخلاف ما يكون المقصود منه العوض كالبياعات وغيرها بما يقصد به المكايسة والمتاجرة، وجاز أن يسقط تعيينه، وصفته: إذا كان هناك طريق يوصل إليه غيره كما جاز لهذا المعنى السكوت عن ذكره جملة عند العقد.

فصل

إذا شرط المنكح حباء (٢) على الخاطب، فإن كان فى العقد وعليه وقع العقد، فهو لاحق بالصداق لأن العقد وقع عليه واستحل البيضع بالصداق وبه، فإن طلقت قبل الدخول رجع الزوج بنصفه كالصداق، وإن كان ذلك بعد تمام العقد وانبرامه كأنه قال: ووجنى على مائة دينار، فقال: قد زوجتك عليها، فقال: الخاطب قبلت، ثم قال له الولى من بعد فيماذا تحبونى؟ قال: بكذا وكذا، فهذا يكون للولى خاصة لا رجوع فيه للزوج ولا للمرأة، لأن ذلك جعل من الزوج للوكيل أو هبة له مستأنفة لم يقع العقد عليها، وكذلك إن كانت الهبة للمرأة أو لبعض أهلها بعد استقرار النكاح غير مشترطة في العقد.

فصل

فأما إن تزوجها على صداق مسمى ثم زادها فى الصداق بعد تمام العقد وانبرامه ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف الزيادة كالصداق الأصلى، فإن مات قال ابن القاسم:

⁽١) روضة الطالبين (٧/ ٢٦٤)، الأم للشافعي (٥٩/٥).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) الحباء: هو الإعطاء بلا جزاء ولا منَّ، القاموس للحيط (٤/ ٣١٥).

لا شيء لها من الزيادة وجعلها كالعطية إذا مات المعطى قبل أن تقبض.

وقال الشيخ أبو بكر وغيره من أصحابنا: القياس يجب أن لها الزيادة بالموت قالوا: لأنه لا يخلو أن تكون الزيادة حكمها حكم المهر أو الهبة التي لا تستقر إلا بالقبض، فإن كانت كالمهر وجب استحقاقها بالموت كالمهر، وإن كانت كالمهمة وجب أن لا يجب لها نصفها بالطلاق قبل الدخول لتأخر القبض، فلما وجب نصفها دل على أنها في حكم الصداق.

فصل

نكاح التفويض^(۱) جائز وصفته: أن يعقدا النكاح ولا يذكرا صداقًا، فالزوج بين ثلاثة خيارات: إما أن يتراضيا على مهر يفرضانه أو يفرضه أحدهما ويرضى به الآخر فيجوز ذلك، أو أن يبذل المثل ويدخل ولا يعتبر رضاها هاهنا، أو أن يطلق ولا يلزمه صداق وليستحب له أن يمنع ومن مات منهما قبل الدخول والفرض، فللآخر الميراث دون الصداق.

فصل

وإنما قلنا: إن نكاح التفويض جائز لقوله تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ﴾ [البترة:٢٣٦]، فأباح الطلاق مع عدم الفرض والمسيس، والطلاق المباح لا يكون إلا في نكاح صحيح ولا خلاف فيه، ولأن النكاح لما كان طريقه المواصلة والمكارمة دون المغابئة والمكايسة جاز فيه من التسامح ما لم يجز في البيوع، وإنما قلنا: إنهما إن تراضيا على شيء من بعد جاز وكان صداقًا لقوله على الدوا العلائق، قيل: وما العلائق يا رسول الله؟ قال: «ما تراضى عليه الأهلون (۱۱)، ولأن الحق فيه لا يخرج عنهما فيما زاد على حق الله تعالى الذي لا يجوز تراضيهما على إسقاطه وه؛ أقل المهور، فما [ترضيا] (۱۱) به من شيء يجوز أن يكون عوضًا جاز.

⁽١) هو ما عقد دون تسمية مهره ولا إسقاطـه ولا صرفه لحكم أحـد . شرح حدود ابن عـرفة (٢٥٦/١).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) ثبت في بعض النسخ (تراضيا) وما أثبتناه من (ب).

وإنما قلنا: إنهما إذا لم يتراضيا على شيء مقدر كان له أن يدخل بعد بذل صداق المثل من غير اعتبار برضاها، وكذلك لو دخل بها ابتداء لأنه قد ملك الاستباحة بالعقد فليس عليه أكثر من بذل قيمة البضع، وإنما لم نعتبر رضاها لأنها لما ملكته الاستباحة قبل التسمية كان ذلك رضًا منها بفرضه أو بقيمة بضعها.

فصل

وإنما قلنا: إنه إن طلق قبل الدخول والتسمية فلا مهر عليه، لأن المهر لا يستحق إلا بدخول أو بموت بعد تسمية وقد عدما، وأما المتعة فنذكرها فيما بعد.

فصل

وإنما أوجبنا بينهما التوارث إن حصل موت قبل الفرض، لأن النكاح صحيح والتوارث واجب في العقد الصحيح، وإنما قلنا: لا يجب صداق المثل بالموت خلاقًا لأبي حنيفة (۱) وأحد قولى الشافعي أنه يجب لها مهر المثل (۲)، لأنها ماتت قبل الفرض والدخول، فلم تستحق مهر المثل، أصله مع أبي حنيفة الكتابية، ومع الشافعي إذا طلقت قبل الدخول.

فصل

يجوز أن يتزوجها على حكمه أو حكمها أو حكم فلان خلاقًا لعبد الملك لأنه ليس في ذلك أكثر من تقدر الصداق في ثاني حال، فهو في معنى التفويض.

إذا ثبت جوازه نظر، فإن فرض من رد الحكم إليه منهما أو من غيرهم فرضيا به جاز ولزم، وإن لم يتراضيا به فالحيار إلى الزوج إن شاء فرض صداق مثلها ولزمها، وإن شاء طلق ولا مهر عليه كالتفويض هذا إذا تزوجها على حكمه أو حكم أجنبي.

فأما إن تزوجها على حكمها، فلم يتراضيا على شيء فاختلف أصحابنا: فمنهم من

⁽١) قال المرغيناتي: (وإن تزوجها ولم يسم لها مهراً أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها إن دخل بها أو مات عنها، الهداية (١/ ٢٢٢)، الاختيار للموصلي (٣/ ٣٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٧/ ٢٨١).

قال: إن بذل لها صداق المثل لزمها كالتفويض، وهو قول ابن عبد الحكم وأصبغ وأحد قولى ابن القاسم، ومنهم من قال: لا يلزمها الرضا بصداق المثل بخلاف التفويض وهو قول أشهب وقول ابن القاسم الآخر.

ووجه القول بأن ذلك يلزمها اعتباره بنكاح التفويض بعلة أنه عقد سكت فيه عن العوض ليوقع فيما بعد ولتحكم الغير بعلة عدم الرضا بالحكم لو علق بحكم فلان، ووجه القول بأنه لا يلزمه فلأن الحكم توجه إلى جهة فلا يلزمها الرضا بحكم غيرها، كما لو علق بحكم فلان، ولأن تعليق الرضا بحكمها إنما هـو احتراز من أن تلزم بما لم ترض به فلو كان ذلك يلزمها لم ينفعها اشتراطها شيئًا.

فصل

إذا أعتق أمــته على أن تزوجــه من نفسهــا، فإن أبت^(۱) لم يلزمها^(۱) ذلك^(۱) خلاقًا لقوم⁽¹⁾ لأن الإجبار ساقط عنها بعدم الرق والولاية، فكان لها الخيار.

فصل

ومن أعتق أمَّت على أن يكون عتقها صداقها لم يجرز ذلك لأن الصداق إنما يكون

⁽۱) أى وقلنا: يصح جعل العتق صداقًا ومتى صح اتعقد النكاح وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد فى رواية الجماعة، وروى ذلك عن الخليفة على عليه السلام وفعله أنس بن مالك، وبه قال سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والحسن والزهرى وإسحاق، والأوزاعي، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٤٢٣)، وأما إذا قلنا بعدم صحة جعله صداقًا وعليه عدم صحة النكاح على ما هو مذهب الثلاثة، ورواية للإمام أحمد فلا يلزمها النكاح وهو ظاهر لكن هل يلزمها قيمة نفسها على قولين، أحدهما: يلزمه قيمة نفسها وهدو مذهب الإمام المعظم الشافعي وأوما إليه الإمام أحمد، والثاني: لا يلزمها شيء وهو قول الإمام مالك وزفر، وذكره موفق الدين المقدمي احتمالًا، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٤٢٥).

⁽٢) أى: لم يلزم المعتقة الأمة أن تنزوج المعتق السيد.

⁽٣) أى: التزوج مسواء قلنا يصح جعل العنق صداقًا أم لا يصح، وإنما كان ذلك لإنه سلف فى نكاح فلم يلزمها كما لوكان أسلف حرة الفًا على أن يتزوجها ولأنها أسقطت حقها من الخيار قبل وجود سببه فلم يسقط كالشفيع يسقط شفعته قبل البيع، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٤٢٥).

⁽٤) والأولى في هذا الحلاف أن يكون مبنيًا على من جوزَّ جمعل العتق صداقًا. والذي ألزمها التزوج هو الأوزاعي ذكره الشيخ موفق الدين المقدسي، انظر المغنى (٧/٤٢٣).

صداقًا إذا قارن العقد أو صداف عقداً آخر، فأما [إذا](١) تقدم عليه فلا يصح، والعتق هاهنا متقدم على العقد فلم يكن صداقًا.

فصل

إذا خالعها(۱) قبل الدخول على مال تدفعه إليه ولها عليه صداق مسمى، فإن سميا أنه من الصداق جاز وسقط ذلك القدر من صداقها، لأنها قد أخذت عوضاً به وهو الطلاق الذى فى مقابلته، وكان لها نصف الباقى لأنها على الأصل وجوب النصف لها، فإن نصا على أنه من عندها لزمها دفعه إليه من مالها، فلسم يكن لها أن ترجع عليه بنصف الصداق لأن دفع شىء من عندها يتضسمن ترك حقها من الصداق، فإن لم يرض أن يطلقها إلا بشىء يأخذه منها، وأجابت إلى ذلك كانت عن شىء تأخذه منه أبعد فإن سكتا فلا شىء لها من الصداق عند مالك وأكثر أصحابه، وقال أشهب: ترجع عليه بنصف الصداق، فوجه قول مالك: إن ظاهر سكوتها وإبهامها الخلع بمنزلة النص على بنصف الصداق، فوجه قول مالك: إن ظاهر سكوتها وإبهامها الخلع بمنزلة النص على أنه من عندها على ذلك هو الأصل ولا يصح إضافته إلى الصداق إلا بأن يعيناه نطقًا، وإذا كان كذلك تضمن سقوط حقها من الصداق كما لو نصت على أنه من عندها، ووجه قول أشهب إن الإبهام يقتضى تعلقه بالذمة ولا يفيد الإبراء من الصداق كالدين، وقول مالك أصح لأنها لو أرادت الرجوع بالنصف لم تلزم ذمتها شىء سواه.

فصل

ولو وهبت له صداقها قبل القبض أو بعده وهي جائزة الأمر ثم طلق قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء خلافًا للشافعي في قوله: إن له نصف قيمته (٢)، لأنه بهبتها الصداق له قد صار ملكًا له، فلو استحق عليها بدل النصف لكان قد حصل له البدل والمبدل وذلك خلاف الأصول.

فصل

وللمرأة أن تمتنع من تسليم [نفسها حتى تقبض الصداق فإن سلمت نفسها ودخل بها

⁽١) زيادة يتم بها الكلام.

⁽٢) تقدم تعريف الخلع.

⁽٣) انظر روضة الطالبين (٧/ ٣١٦)، الأم للشافعي (٥/ ٦٧).

وأرادت الامتناع من بعد حستى تقبض الصداق لم يكن لها ذلك خسلافًا لأبى حنيفة (١)، لأنه تسليم الامتناع كتسليم السلعة فى الابت مسليم السلعة فى البيع، ولأن تسليمها نفسها فى الابتداء رضًا منها ببقاء المهر فى ذمته وامتناعها بعد ذلك رجوع فيما قد تركته.

فصل

إذا انضم إلى النكاح عقد بيع قال مالك وابن القاسم: لا يجوز، وقال أشهب: يجوز، وقال عبد الملك: إذا بقى بعد طرح قيمة البيع مقدار ربع دينار فأكثر جاز^(۱)، وجه قول مالك: إن النكاح عقد مخصوص من سائر عقود المعاوضات بأحكام العوض لا يوجد في غيره من العقود، فوجب أن ينضم إليه عقد غيره كالصرف والقراض، ولأنه يجوز أن يكون العوض في مقابلة البيع فيعرى البعض من عوض ويكون ذلك ذريعة إلى إباحة وإسقاط المهر واعتباراً به إذا لم يبق قسط من العوض، ووجه قول أشهب: أنه ليس في ذلك أكثر من الجهالة بمقدار المهر، وذلك لا يمنع صحة العقد كما لو تزوجها على حكم زيد، ووجه قول عبد الملك: أن المنع خيفة أن يعرى النكاح من عوض، فإذا أمن ذلك جاز.

فصل

وإذا اختلفا في قدر الصداق نظر: فإن كان قبل الدخول تحالفا وتفاسخا وبدئت باليمين (1) ، لأنها أقوى سببًا، لأن الأصل معها: وهو أن منافع بضعها غير مملوكة عليها إلا بما تقر به أو يثبت ذلك لمدعيه عليها، فإن حلفت قيل للزوج: إما أن تحلف ويسقط عنك الصداق الذي ادعته أو تكون بالخيار بين أن تدفع إليها ما حلفت عليه، فتدخل بها شاءت أو أبت وبين أن تطلق ولا يلزمك شيء أو أن تنكل فيلزمك ما حلفت عليه، لأنه قد اجتمع لها سببان مؤثران في الحكم: يمينها ونكول الزوج (٥)، وهذا إن حلفت، فأما إن نكلت فيحلف الزوج ويكون له ما يدعيه، وإن كان بعد الدخول فالقول قول

⁽١) الاختيار للموصلي (٣/ ٤٨)، الهداية للمرغيناني (١/ ٢٣٠).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (٢/ ١٧٠).

⁽٤) المدرنة الكيرى (٢/ ١٨٢).

⁽٥) الكافي لابن عبد البر (٢/٥٥٧).

الزوج مع يمينه لقوة سببه بالتصرف فيما عقد علميه، ولأنها لما سلمت نفسها من غير إشهاد عليه كان ذلك رضاً منها بأمانته، فإن نكل حلفت فاستحقت ما ادعته وذلك مبنى على اختلاف المتبايعين وهو مذكور في البيوع.

فصل

وإن اختلفا في قبض الصداق فالقول قولها في ذلك قبل الدخول، فأما بعده فينظر في البلد الذي هما فيه، فإن كان هناك عرف متقرر وغالب بدفع الصداق وأن الزوج لا يمكن من الدخول إلا بعد إيفائه: فالقول قول الزوج، وعلى هذا حمل أصحابنا إطلاق مالك رحمه الله الجواب في هذه المسألة، لأن العرف كذلك كان عندهم بالمدينة إلا أن يكون معها ذكر حق فيكون القول قولها، لأن العرف معه بتبقية ذكر الحق في يدها، لأن العرف جار بأخله منها بعد إيفائه الحق وأنها لا تسلمه إلا إذا استوفته، وإن كان موضعهما لا عرف فيه متقرر فالقول قولها، وقال أبو حنيفة (١) والشافعي: القول قولها جملة بغير تفصيل (١)، فدليلنا قوله تعالى: ﴿وأمر بالعرف﴾ [الأعراف:١٩٩] فعم، ولأن اليمين في الأصل متوجهة على أقوى المتداعيين سببًا، والزوج في هذا الموضع أقوى سببًا لشهادة العرف له كما كان قبل الدخول القول قولها لقوة سببها عليه، ويالله التوفيق.

⁽١) انظر الهداية للمرغيناتي (١/ ٢٣٠).

⁽٢) الأم للشافعي (٥/ ٦٤)، المهلب للشيرازي (٢/ ٢٢).

باب

إذا وجد بالمرأة عيب يبؤثر في المعنى القيصود بالتكاح ويسمنع الالتذاذ واستيفاء الاستسمتاع فيالزوج بالخيار إذا عيلم بذلك قبل اللخول إن شياء ثبت على النكاح ودفع الصداق ودخل، وإن شاء فارق ولا صداق عليه، وهذه العيوب أربعة وهي: الجنون، والجذام (۱)، والبرص (۲)، وداء الفرج وهو: القرن (۲)، والرتق (۱) وما في معناهما، وقال أبو حنيفة: لا ترد بشيء من ذلك (۵)، ودليلنا ميا روى: أنه على تزوج امسرأة من بني بياضة، فوجد بكشحها بياضاً فردها، وقال: «دلستم على الأن ذلك مروى عن بياضة، فوجد بكشحها بياضاً فردها، وما يروى عن ابن مسعود من قوله: لا تبرد الحرة عمر وعلى (۷) ولا مخالف لهما، وما يروى عن ابن مسعود من قوله: لا تبرد الحرة بعيب، محمول على ما عدا هذه العيوب، ولأن لا يسلك بها سبيل الأمة المبيعة، ولأنها عيوب تؤثر في استيفاء الاستمتاع المقصود وتنقص كمال اللذة فوجب أن يثبت معه الخيار إذا دخل على السلامة، أصله الجب (۱) والعنة (۱)، ولانه عقد معاوضة فوجب أن يثبت فيه الخيار متى وجد الجنون في المعقود عليه كالميع.

⁽١) قال الفيروزآبادى: (والجلمام عـلة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله فيقــــد مزاج الأعضاء: وهيئاتها وربما انتهى إلى تأكل الأعضاء وسقوطها عن تقرح)، القاموس المحيط (٨٨/٤).

⁽٢) هو بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد، القاموس للحيط (٢/ ٢٩٥).

 ⁽٣) القرن شيء يسرز في فرج المرأة يشبه قرن الشاة يكون من لحم غالبًا فيمكن علاجه عادة،
 الشرح الكبير في حاشية اللموقي (٢٧٨/٢).

 ⁽³⁾ هو انسداد مسلك الذكر بحيث لا يمكن معه الجماع، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي.
 (٢٧٨/٢).

⁽٥) قال الموصلى: (ولا خسيار لأحد الزوجين في عسيب إلا في الجب والعنة والحصاء)، الاخستيار (٢٨ ٨٣).

⁽٦) أخرجـه أحمـد في المسند (٩٩٩/٣) ح (١٦٠٣٨)، وذكـره الحافظ الهـيثمـي وقال: جمـيل ضعيف، انظر مجمع الزوائد (٢٠٣/٤).

⁽٧) ذكره الحافظ ابن حجر وعزاه إلى سعيد بن منصور، انظر تلخيص الحبير (٣٠٢/٣).

⁽٨) الجب هو قطع الذكر مع الأثثيين، الشرح الكبير في حاشية الدسوقي (٢/٨٢١).

⁽٩) تقدم بيانها.

إذا ثبت أنه بالخيار على النكاح لزمه المهر كاملاً لأن الفسخ حق له و فإذا رضى بالعيب فقد أسقط حقه من الفسخ ورضى ببذل الصداق فكان له ذلك، كالمبتاع إذا وجد بالمبيع عيبًا، فإن فارق قبل الدخول فلا صداق عليه، لأنه دخل على السلامة، وأن يبذل الصداق مع التمكين من الاستمتاع، فإذا لم يقدر على ذلك لم يلزمه، ولأن الفسخ هاهنا من قبل المرأة لأن العيب المانع من الاستمتاع من جهتها، وإذا كان الفسخ قبل الدخول من جهة المرأة لم تستحق شيئًا من الصداق.

فصل

وإن لم يعلم بذلك حتى دخل فحق الحيار ثابت له، لأنه لم يوجد منه رضًا به فلم يسقط خياره، ويدفع العوض من الاستمتاع لأنه لا يجوز أن يعرى منه ثم ينظر فيمن غره فيرجع عليه بالمهر الذى سماه أو غيره مما يدفعه لأنه إن كان سمى مهرا لزمه المسمى، وإن لم يكن سمى شيئًا فصداق المثل وإن كان الذى عقد له وليًا يعلم منه أنه غره؛ وإن كان يعلم ذلك منها فدلسه عليه _ مثل الأب فى البكر أو الأخ _ فإنه إذا أدى الصداق رجع عليه بجميعه، فإن كان ابن عم أو مولى أو من العشيرة أو السلطان أو من لا يظن به علم ذلك لم يرجع عليه، ويرجع به على المرأة نفسها ويترك لها ربع دينار أو ثلاثة دراهم، خلافًا للشافعى فى قوله: لا رجوع له على الولى ولا على المرأة على كل وجه (۱۱)، لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: «أيما رجل نكح امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسها فلها صداقها، وذلك لزوجها غرم على وليها» (۱۱)، ونحوه عن على رضى الله عنه أنه قال: «أيما رجل نكح امرأة وبها جنون أو رضى الله عنه أنه قال للمنتمتاع الذى دخل عليه لانه دخل على المأبيد لا على مرة واحدة.

فصل

إنما قلنا: إنه يتــرك لها قدر ربع دينار لــئلا يخلو الاستــمتــاع من بذل، ولا يجور أن

⁽١) انظر المهذب للشيرازي (٢/ ٥٠)، الأم للشاقعي (٥/ ٧٧).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

يستباح الفرج بعقد نكاح إلا بعوض، وإنما قلنا: إنه إذا رجع به على الولى رجع بجميعه ولم يترك له شيئًا أصلاً لأن المرأة يحصل لها المهر كاملاً: لأن الولى إذا غرمه للزوج لم يرجع به عليها فليس فى ذلك غرر، ولا بد للاستمتاع من عوض يحصل للمرأة.

فصل

وللمرأة إذا وجدت ذلك بالرجل من الخيار مثل ما للرجل، لـقوله تعالى: ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ولأن لها حقًا في الاستمتاع، فإذا وجدت مانعًا منه أو من كمالمه كان لها الخيار كالرجل واعتبارًا بالجب والعنة، واختلف عنه في البرص، والصحيح أن الرد يثبت لها معه اعتبارًا بالجذام، وهذا إذا وجد به قبل الدخول ويعده، فإن اختارت الفسخ قبل الدخول، فالمهر له لأن الفسخ من قبلها، وإن كان بعد الدخول فلها المهر كاملاً لاستمتاعه بها ولاستقراره لها باللخول.

فصل

إذا تزوجا سليمين ثم حدث لهما أو بأحدهما بعض هذه العيوب، فإن كان قبل المدخول نظر، فإن حدث بالمرأة فلا رد للزوج وهو بالخيار إن شاء دخل وكمل لها المهر، وإن شاء طلق ولزمه نصفه خلافًا للشافعي في أحد قوليه: إنه يطلق ولا يلزمه شيء(١)، لأنه عقد على منفعة مستدامة غير موفية تتناول معقودا عليه سليمًا حين العقد، فلم يكن حدوث عيب في المستأنف موجبًا لمه الخيار، ولأنه لم يكن هناك تدليس ويفارق الإجارة لأنها مؤقتة محصورة، وإن كان بها ذلك بعد الدخول فلها المهر كاملاً وحكمه كحكمه لو لم يحدث بها شيء، وإن كان حدث ذلك بالزوج، فإن كان قبل الدخول فلها الخيار، ويبقى أن تقيم معه أو تفارقه ولا شيء لها لأن الفسخ من قبلها، وإن كان بعد الدخول فخيارها ثابت، وقد استحقت الصداق كله بالدخول، والفرق بينها وبين الزوج في إثبات الخيار لها ونفيه عن الزوج فيما يحدث بعد العقد أنها لا تقدر على رفع العقد، فلو لم يثبت لها الخيار لأدى ذلك إلى استدامة الضرر بها، والزوج بيده رفع العقد فلم يكن له خيار.

فصل

ولا ترد إذا وجدت عمياء أو عوراء أو قطعاء أو سوداء أو محدودة أو ولد زنا أو ما (۱) الأم للشافعي (٥/ ٧٥)، المهذب للشيرازي (٤٨/٢).

سوى العيوب الأربعة [وما في معناها](۱) ، لأن كل هذه العيسوب لا تمنع الاستمستاع ولا استسيفاء المقسصود بالعقسد إلا أن يشترط السسلامة فيكون له الرد ولا يلزم الولى إخسباره بللك ولا بأنها [كانت](۱) رنت أو قذفت، فسحدت أو سرقت فسقطعت ، لأن كل ما لا يوجب له الرد لم يلزم الولى إخباره به كسما لا يلزمه إخباره بأنها قد سسافرت أو كان لها روج قبله أو عدة أرواج، وما أشبه ذلك عما لا توجبه الولاية.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

باب

والعيوب التي توجـد بالزوج خاصة تمنع الوطء وتوجب الخيــار للزوجة أربعة وهي: الجب والخصاء والعنة والاعتراض، فالمجبوب هو المقطوع ذكره وأنثياه.

والخصى هو المقطوع منه أحدهما، فإن كان مقطوعهما كان مجبوبًا، وقد يسمى خصيًا أيضًا إلا أن اسم الجب أغلب عليه، والعنين هو الذى لمه ذكر شديد الصغر لا يمكنه الجماع ولا يأتى منه انتشار يولج به لصغره.

والمعترض هو الذى لا يقدر على وطء المرأة لعلَّة تعترضه وهو بصفة من يمكنه الوطء، وربحا كان قد وطئ قبل ذلك وربحا اعترض عن امرأة ولم يعترض عن أخرى وأصحابنا يسمون هذا العنين تجورًا، وتشبيهًا بالعنين الذى وصفناه وكذلك من تقدم من الصحابة والتابعين وحقيقة اسمه المعترض كذلك زعم ابن حبيب.

فإذا تزوجت المرأة على السلامة فوجدت به أحد هذه العيوب كان لها الخيار على الوصف الذي نذكره، أما المجبوب والخصى فلها الخيار بين أن تقيم معه أو تفارقه لعدم الاستمتاع منه، لأن لها حمّاً في الاستمتاع، فإذا عدم منه لم تجبر على الرضاء والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ آلليترة: ٢٢٨]، ولأنه لو آلى منها لكان لها توقفه وتطالبه مع الامتناع بالفراق مع قدرته على الوطء، فكان في الحصى والمجبوب أولى، ولأنه لما كان له الخيار مع الرتق والقرن لعدم الاستمتاع المقصود بعقد النكاح مع إمكان تخلصه منه بالطلاق كان بأن يكون لها الخيار في هذه المواضع أولى.

فصل

فإن كان الخـصى قائم الذكر يمكنه أن يطأ إلا أنه لا ينزل فلهـا الحيار أيضًا لأن وطأه ناقص عن الكمال فكان لها الحيار، فإن ثبت المقام معه سقط خيارها، وكذلك إن أمكنته بعد علمها بـعيبه من تقييل ولمس أو تلذذ بمباشـرة فلا خيار لها، وإن اختـارت فراقه فلا صداق لها لأن الفراق من قبلها.

فصل

فأما العنين _ ويريد به المعترض عن امرأته ويصح منه الوطء ويرتجى زوال الاعتراض

عنه ـ فلزوجته الخيار بين أن تقيم معه أو تفارقه، وذلك بأن يُضرب له الأجل من يوم ترفعه إلى الحاكم: للحر سنة، وللعبد ستة أشهر، فإن أصاب في مدة هذا الأجل وإلا طلق عليه إن اختارت ذلك خلافًا لـداود في قوله: إنه لا يؤجل(١)، لأن ذلك إجماع الصحابة، وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود(٢) وغيرهم رضى الله عنهم، ولا مخالف لهم واعتباراً بالخصاء والجب.

وإنما قلنا: إن الأجل سنة لما رويناه عن الصحابة، وللمعنى وهو أن الاعتراض مرض من الأمراض يرجى زواله ولا يتيقن لزومه، والمقصود بضرب الأجل إمهاله مدة يعالج نفسه فيها ويجتهد فى زوال هذا العارض عنه، وليس كالجب والخصاء اللذين لا يرجى زوالهما، فوجب أن يكون المضروب له من المدة قدراً من الزمان يتمكن فيه من ذلك، فكانت السنة أولى ما ضرب له لأن ذلك إن كان من مرض يؤثر فيه الزمان، فالسنة تجمع الفصول الأربعة، فلعله بالانتقال إلى زمان آخر يزول عنه، ولأنها قد جعلت هذا فى النكاح وغيره ولاختبار أمور يحتاج إلى اختبارها منها طول إقامة البكر عند الزوج وعودها بكراً وعهدة الرقيق فى الأدواء الثلاثة وغير ذلك.

واختلف فى أجل العبيد: [فقيل: سنة، وقيل: ستمة أشهر]^(۱۲)، فوجمه القول بأنه سنة اعتبارًا بالحر، ولأن الغرض بذلك اختباره فسى تأثير الأزمنة فى مسرضه، وذلك يستوى فيه الحر والعبد.

ووجه القول بأنه ستة أشهر أنه يقربه من الفراق كأجل الإيلاء.

فصل

وإنما قلنا: إن الأجل من يوم ترفعه لا من يوم تزوجته أو علمت به بخلاف المولى، لأنه حق لها لا تستحقه وهو مفتقر إلى اجتهاد الحاكم بخلاف المولى، ولأن المولى لا عذر له فى أن يستأنف الأجل لأن قصده الإضرار وللمعترض بخلافه لأنه يقول: إنى معذور بترك العلاج لأنى لم أعلم أنها ترافعنى، فكنت أقدم الاجتهاد فى ذلك.

⁽١) حكاه ابن قدامة في المغنى وعنه وعن الحكم بن عتيبة فقال: (وشدُ الحكم بن عتيبة وداود فقالاً لا يؤجل وهي امرأته)، المغنى (٧/٣/٧).

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (۷/ ۳۲۸ ـ۳۲۹ ـ۳۲۰)، ح (۱٤۲۸۹) ـ ۱٤۲۹ ـ ۱٤۳۰).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب) و (هـ).

ولا يحكم بعنته بدعواها إذا أنكر، خلاقًا لأحمد بن حنيل⁽¹⁾ لأن الأصل السلامة، ولأن الدعوتين إذا تعارضتا وإحداهما تقتضى رفع العقد أو إثبات خيار فيه، فالقول قول مدعى الصحة والاستقرار، كدعوى المشترى عيبًا بالمبيع أو استحقاق الخيار، وكذلك إذا ضرب له الأجل وخلى بينه وبينها فادعى أنه وطئ فأنكرت، فالقول قوله مع يمينه إن كانت ثيبًا خلاقًا للأوزاعى، لأنها مدعية عليه استحقاق الفراق وهو منكر، ولأن ذلك موكل إلى أمانته، ولأنه لا يقدر على الإشهاد على وطئه إياها كما كان القول قولها في تداعيهما المسيس، فإن حلف فهى امرأته على حالها وإن نكل أحلفت فإن حلفت فرق بينهما إن شاءت لاجتماع شيئين مؤثرين في الحكم، وإن نكل أحلفت ها من الخيار هذا حكم الثيب، فأما البكر ففيها روايتان:

إحداهما: أنها كالـثيب لأن ادعاء المعـترض كالوطء في الأجل مـوكول إلى أمـانته كالثيب.

والأخرى: أنه ينظر إليها النساء فإن قلن: نرى أثر إصابة فالقول قوله، وإن قلن: إنها على حالها صدقت عليه، ووجهها أنا إذا وجدنا طريقًا يوصل إلى العلم بذلك يقينًا كان أولى من الرجوع إلى أمانته وما لا يعلم صدقه فيه وهو مما للنساء فيه مدخل، هذا كله إذا اعترض عنها ولم يطأها قبل الاعتراض، فأما لو وطنها قبل الاعتراض دفعة واحدة ثم اعترض عنها فلا خيار لها.

فصل

إذا حل الأجل وتقارى(٢) على عدم الوطء واختارت الفسخ، فإنه يؤمر بالطلاق، وله أن يوقع ما شاء، فإن امتنع؛ الحاكم يفسخ نكاحه بطلاق خلاقًا للشافعي(٢)، لأنه

⁽۱) ليس هذا قولاً واحداً ولكن الإمام رضى الله عنه. فرق بين مما إذا كانت المرأة بكراً أو ثيبًا فقد قال موفق الدين: (إن أنكر والمرأة عذراء فالقول قولها وإن كانت ثيبًا فالقول قوله مع يمينه فى ظاهر المذهب لأن هذا أمر لا يعلم إلا من جهته والأصل السلامة) المغنى (٧/٤٠٤)، شرح منتهى الإرادات (٣/٤).

⁽٢) أي استقرا على عدم إمكانية الوطء.

⁽٣) المهذب للشيرازي (٢/ ٤٩)، روضة الطالبين (٧/ ١٩٨).

فسخ مجتهد فيه ليس بغالب كالفرقة بإعسار الصداق والنفقة وتكون طلقة واحدة، لأن الغرض يتم بها فلا فائدة في الزيادة عليها، وتكون بائنة لأنه مطلق قبل الدخول ولا رجعة له لاعترافه بأنها لا تجب له وعليها العدة إذا خلى بها لأنها حق الله تعالى، فلا يقبل اتفاقهما على إسقاطها.

فصل

وفى تكميل الصداق روايتان: إحداهما أنه يكمل ، والأخرى إنه إن طال مقامه معها وتلذه بها واستمتاعه بها استمتاع مثله بما يمكنه كمل عليه، وإن كان بحدثان دخولها، ولم يطل أمرها معه لزمه نصفه، فوجه الإطلاق أنها فعلت ما يلزمها من التمكين فعجزه عن استيفاء حقه لا يسقط ما وجب لها، ووجه التفصيل أنه دخل على أن يستمتع بلا وطء فلا يجوز أن يكمل عليه الصداق من غير استيفائه كما لو حبس بمرض أو سجن، فإذا كانت إقامته وتلذه منها، فقد استمتع بغاية ممكنة فأشبه السليم إذا وطئ.

فصل

إذا طلق عليه بالعنة ثم تزوجته بعد ذلك عالمة بعنته، فلها أن ترفعه وتضرب له الأجل ثانية ولا يقطع خيارها علمها بذلك بخلاف الخصى والمجبوب لأن الاعتراض مرض من الأمراض يرجى زواله، فإذا تزوجته أمكن أن يكون قد زال مرضه عنه، فلم يوجب ذلك رضاها به لا محالة، والجب والخصاء أمر ثابت غير زائل فلا يقدم عليه إلا مع الرضا به.

باب

ومتعة الطلاق^(۱) مستحبة غير مستحقة ولا يجبر عليها من أباها خلافًا لأبى حنيفة^(۱) والشافعى^(۱) لأن الطلاق تأثيره الإسقاط دون الإيجاب بدليل سقوط نصف المهر المسمى قبل الدخول، ولأنه نوع من البينونة كالموت، ولأن الحقوق التى يتعلق وجوبها بالنكاح للمرأة لا بد أن تكون معتبرة بها وبالزوج كالمهر والنفقة، فأما بالرجل وحده فليس فيها.

فصل

وهى لكل مطلقة كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها إلا المطلقة المفروض لها قبل المدخول والملاعنة والمختلعة، وإنما قلنا: إنها لكل مطلقة لقوله تعالى: ﴿ومتعوهن﴾ [البقرة:٢٤١] فعم، وقوله: ﴿وللمطلقات متاع بالمعروف﴾ [البقرة:٢٤١] ولم يخص، ولأنه ضرب من التسريح بالجميل والإحسان.

فأما المطلقة التى قد فرض لها ولم يدخل بها، فإنه لما سقط نصف المهر المسمى لها بالطلاق وهو آكد من المتعة امتنع أن يجب لها شيء مستأنف.

وأما الملاعنة فـإنما لم يكن لها مـتعة لأن تسريـحها على غـير الجميـل بل على نهاية القبيح، ولأنها غير مطلقة، والمختلعـة قد دفعت شيئًا عندها أو أسقطت واجبًا كان لها، فامتنع أن يلزم لها شيء مستأنف.

⁽١) هو ما يؤمر الزوج بإعطائه الزوجة لطلاقه إياها، شرح حدود ابن عرفة (٢٦٩/١).

 ⁽٢) قال المرغيناتي: (لو طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة لقوله تعالى: ﴿ومتعوهن على الموسع قدره﴾ الآية ثم هذه المتسعة واجبة رجوعًا إلى الأسر وفيه خلاف مالك رحمه الله)، الهداية (٢/ ٢٢٢)، الاختيار (٣/ ٣٩).

⁽٣) قال الشيرازى: (إن طلقت المرأة لم يخل إما أن يكون قبل الدخول أو بعده فإن كان قبل الدخول نظرت قبإن لم يفرض لها المهر وجب لها المتعة وإن قرض لها المهر لم تجب لها المتعة)، المهذب للشيرازى (٢/٣٢).

باب

والنفقة واجبة للزوجة بالعقد والتمكين من الاستمتاع، والأصل في وجوبها قوله تعالى: ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ [البترة:٢٢٨]، وقوله: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ [البترة:٢٢٣]، وقوله ﷺ: قتقول امرأتك أنفق على أو طلقني (١)، ولأن الزوجية عقد على منافع والنفقة في مقابلة استدامة تلك المنافع.

فصل

ولا تجب النفقة إلا بالدخول أو بأن يدعى إليه، وأن يكون الزوج بالغا، وهى ممن يستمتع بمثلها ويمكن وطؤها وإن لم تبلغ، ولا نفقة لناشز، وإنما شرطنا في وجوبها أن يدخل أو أن يدعى للبناء لأنها في مقابلة التمكين من الاستمتاع بدليل أن الناشز لا نفقة لها، فإذا حصل الدخول فقد حصل ما هي عوض عليه، وكذلك التمكين منه لأنه إذا حصل كان الامتناع من جهته فلا يلزم المرأة شيء منه، وإنما شرطنا أن يكون الزوج بالغا خلافًا لأبي حنيفة (۱۱)، ولأحد قولي المشافعي (۱۱)، لأن الصغير لا يتأتى منه الاستمتاع خلافًا لأبي عاوض عليه لصغره، وهي في مقابلته، وإنما شرطنا أن تكون من يوطأ ممثلها خلافًا للشافعي في إسقاطه اعتبار ذلك في أحد قوليه (۱۱)، لأن الاستمتاع غير متأت منها فلم تستحق العوض عليه لقصورها عن بلوغه، وإنما قلنا: إنها إذا كانت تطيق الوطء فلم تستحق العوض عليه لقصورها عن بلوغه، وإنما قلنا: إنها إذا كانت تطيق الوطء كالبالغ، وإنما قلنا: لا نفقة لناشز خلافًا لما يحكي عن ابن عبد الحكم إن صح، لما بيناه في البناه في مقابلة التمكين من الاستمتاع دون ملكه، فإذا عدم التمكين لم تجب كالثمن والمثمن في البياءات.

⁽۱) أخرجــه البخارى فى النفــقات (۹/ ٤١٠) ح (٥٣٥٥)، والإمام أحمــد فى مسنده (٢/ ٣٣٨) ح (٧٤٤٧)، وعزاه الحافظ السيوطى لابن خزيمة، انظر الدر المنثور (٢/ ٢٥٣).

^{· (}۲) قــال الموصلى: (ولو كانت كــبــيرة والزوج صــغيــر فلهــا النققــة ويالعكس لا)، الاخـــتيـــار (۳/ ۱۲۰)، الهداية للمرغيناني (۲/ ۳۲۱).

⁽٣) انظر الأم للشافعي (٧٨/٥).

⁽٤) الأم للشافعي (٥/ ٧٨).

الاعتبار بالنفقة بحال الزوجبن معًا فيفرض لها كفايتها على ما يرى من قدرها وقدر زوجها من اليسر والعسر وليست بمقدرة خلاقًا للشافعي في قوله: إنها مقدرة لا اجتهاد للحاكم فيها ومعتبرة بحال الزوج وحده، فعلى الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف وعلى المعسر مد⁽¹⁾ لقوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وذلك يقتضى مراعاة حالهما جميعًا، وقوله ﷺ لهند لما قالت: إن أبا سفيان رجل شحيح، وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي، فقال: «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف» (^{٢)}، فردها إلى العلم بمقدار كفايتها ولم يقدر بحد، ولأن النفقة في مقابلة الاستمتاع، فلما وجب أن تبذل له من الاستمتاع قدر كفايته بالمعروف، فكذلك يلزمه بدل النفقة لها.

فصل

إذا كان مثلها لا يكفيها خادم واحد، وحاله تحمل لزمه أن يخدمها خدمة مثلها، خلافًا لأبى حنيفة (٣) والشافعي (٤)، لقوله تسعالى: ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ [الساء:١٩] ولأنه لما وجب إخدامها بالواحدة لحاجتها إليها كذلك إذا احتاجت إلى اثنتين.

فصل

إذا أعسر بالنفقة ولم ترض المقام معه ضرب له أجل وتُلُوم في أمره فقيل: شهر، وقيل: الأيام اليسيرة الثلاثة ونحوها، فإن أنفق وإلا طلقت عليه إلا أن تكون تزوجته فقيراً تعلم أن لا مال له فلا يكون لها مفارقته بعسر، وإنما قلنا: إنه يفارق بإعسار النفقة خلافًا لأبي حنيفة (٥)، لقوله تعالى: ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾ [الطلاق: ١]، وفي

 ⁽١) المهذب للشيرازي (٢/ ١٦١)، الأم للشافعي (٥/ ٧٩).

⁽٢) أخبرجه البخارى في النفسقيات (٩/ ٤١٤) (٩٥٩٥)، ومسلم في الأقبضية (٢/ ١٣٣٨)، ح (٧/ ١٧١٤).

⁽٣) في قوله (إن الواحد يكفى لذلك فلا حاجة إلى اثنين حتى قسيل لو كفاها ينفسه لم يلزمه نفقة خادم)، الاختيار للموصلي (١٥٨/٣)، الهداية للمرغيناني (٢٢/٣٢).

⁽٤) في قوله أيضًا (وليس عليه نفقة أكثر من خادم)، الأم للشافعي (٧٨/٥).

 ⁽٥) في إنها لا تفارقه قال المرغيناني: (ومن أعسر بنققة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه) الهداية (٢/ ٣٢٧)، الاختيار للموصلي (٣/ ١٦١).

إمساكه إياها بغير إنفاق إضرار بها وتضييق عليها، وقوله تعالى: ﴿فَإِمسَاكُ بَمْعُرُوفُ أُو تُسريح بإحسان﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله ﷺ: «تقول امرأتك أنفق على أو طلقنى»(١)، ولأن النفقة في مقابلة الاستمتاع، فلما كانت إذا نشزت لا نفقة لها لمنعها الاستمتاع كذلك إذا لم تجب النفقة من جهته، فلها مفارقته، ولأنها لما كان مفارقته في الإيلاء والعنة وضررهما أيسر من ضرر النفقة، فكان في عدم النفقة أولى.

فصل

وإنما قلنا: يضرب له أجل ليتبين أمره ويصح إعساره لأنه لا يجوز أن يطلق عليه بإعسار المدة القريبة كاليوم واليومين، لأن ذلك لا يضر الإضرار الشديد، ولا يكاد يخلو أحد منه، وإنما الذي يؤثر ما يستدام من ذلك، واختلاف قوله في مدة الأجل يرجع إلى ما يختبر أمره فيه على ما يشاهد من حاله.

فصل

وإنما قلنا: إنها إذا تزوجت فقيرًا تعلم بحاله فلا مفارقة لها لأنها راضية بعيب فقد أقدمت على بصيرة ومعرفة بحاله، كمشترى السلعة عالمًا بعيبها.

فصل

وطلاق المعسر بالنفقة إن كان بعد الدخول رجعى، فإن أيسر فله الرجعة، لأن الفرقة إنما كانت من أجل الضرر، فإذا زال كانت الرجعة كما لو زال قبل الفرقة لم يكن لها المطالبة بالفرقة ورجعت معتبرة باليسر، فإن وجد منه صحت، وإن راجع معسرًا لم تصح، فإن كان قبل الدخول مثل أن يدعى إلى البناء فلا يبنى ولا يجد ما ينفق فالطلاق بائن.

فصل

الإعسار بالصداق أن يوجب لها الفرقة إذا طلبت بذلك بعد ضرب الأجل على حسب ما يرجى له من زوال الإعسار خلاقًا لأبي حنيفة (٢)، لأن لها أن تمنع نفسها حتى

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٢/ ٣٢٢)، والاختيار للموصلي (٣/ ١٦١).

تقبض الصداق، كما أن للبائع أن يمنع إقباض السلعة حتى يقبض الشمن، ففى منع المفارقة إضرار بها لأنها إما أن تلزم إضراره أو تسليم البضع إليه والرضا بذمته، وكل ذلك غير واجب، واعتباراً بإعسار النفقة، ولأن تعذر الاستمتاع من جهته إذا أدى إلى الضرر وجب لها الخيار كالعنة والإيلاء.

باب

المريض المخوف عليه لا يجوز له أن يتزوج خلافًا لأبي حنيفة والشافعي (٢) لأنه محجور عليه في ماله أن يخرجه على غير عوض فيما لا حاجة به إليه لحق الورثة، والنكاح يتضمن هذا المعنى لأنه يوجب المهر والنفقة ولا حاجة به إلى الوطء فيجب منعه منه، ويدل على ثبوت الحجر أنه ممنوع من المهبة والصدقة وما يضعله من ذلك يوقف على الثلث، ولأن طلاقه غير مانع من الميراث لأن فيه إخراج الوارث عن الميراث وفي تزويجه هذا المعنى.

فصل

إذا ثبت أنه غير جائز فإنه يفسخ إذا وقع لأن كل نكاح غير جائز فيجب فسخه، والظاهر من قوله: إنه يفسخ بطلاق لأنه مفتقر إلى اجتهاد ولقوله الخلاف فيه، وسواء دخل أو لم يدخل لأن الدخول لا يصحح العقد الفاسد، فإن لم يدخل فسخ ولا شيء لها، وإن دخل فلها الصداق من ثلثه لفساد العقد، وإن لم يكن سمى لها فلها صداق للثل لأنه قيمة البضع، وإن كان هناك مسمى نظر، فإن كان مثل صداق المثل أو أقل كان جميعمه لها، وإن زاد عليه فيفيه روايتان مبنيتان على وجوب التوارث إن مات قبل الفسخ: إحداهما أنه ليس لها إلا بقدر صداق المثل لأنا إن ردناها على ذلك لم تخل أن تكون وارثة أو غير وارثة، فإن كانت ترثه كان ذلك وصيمة لوارث، وإن كانت لا ترثه كان ذلك إخراج مال على غير عوض، والأخرى أن لها الجميع لأنها ليست بوارثة، فأكثر ما في هذا الباب أن يكون وصية لغير وارث.

فصل

وفى ثبوته على النكاح إن صح روايتان مبنيتان على أصل هو فساده هل هو فى عقده أم لمعنى غير عقده، فإذا كان فساده فى عقده لم يصح الثبوت عليه، وإذا قلنا: إن فساده

 ⁽۱) قال الإمام النووى: (وإن كان به مرض أو عجز بجب أو تعنين أو كبر كره له النكاح لما فيه من التزام ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة) روضة الطالبين (١٨/٧)، مـغنى المحتاج (١٢٦/٤).

لحق الورثة صبح بعد زوال المرض لزوال حقوقهم منه كنكاح العبد بغير إذن سيده وهذا اعتلال عبد الملك.

فصل

واختلف فى نكاحه الأمة والكافرة، فقال أبو مصعب: يجوز لأن الذى لأجله منعنا نكاح الحرة المسلمة أن فيه إدخال وارث على ورثته، وذلك معدوم هاهنا، وقال عبد الملك: لا يجوز لأن الأمة قد تعتق والكافرة قد تسلم قبل الموت فيصيران من أهل الميراث.

فصل

وطلاقه لا يمنع الميراث خلاقًا للشافعي(١)، لأنه مروى عن عمر وعثمان وعلى وأبى بن كعب وابن الزبير(٢) ولا مخالف لهم، ولأنه محجور عليه على ما ذكرناه لحقوق الورثة، وذلك يمنع أن يملك إزالتهم عما أوجب الحجر لهم.

فصل

وسواء مات فى العدة أو بعد انقضائها خلاقًا لأبى حنيفة (٢)، لأن الميراث إنما يثبت لها لأن الطلاق صادف سببه وهو ثبــوت الحجر عليه من أجلهــا، فلا فرق بين بقــاء العدة وروالها لوجوب الميراث لها بحصول السبب الذى هو الحجر.

فصل

وسواء كان الطلاق قبل الدخول أو بعده خلافًا لأبى حنيفة (٤) لأنها مطلقة في الرض ثبت لها حق الحجر عليه، فإذا مات فيه ورثته مع سلامة الحال، أصله المدخول بها.

 ⁽١) قال النووى: (طلاق المريض في الوقوع كطلاق الصحيح ثم إن كان رجعيًا بقى التوارث بينهما
 ما لم تنقض عدتها) روضة الطالبين (٨/ ٧٢).

⁽۲) آخرجه مالك في الموطأ (۲/ ۵۷۱ ـ ۵۷۲)، ح (٤٠ ـ ٤٣)، والبيهةي في الكبرى (۹۳/۷) - (۱۲۵۱۷).

ر ٣) قال الموصلى: (ومـن أبان امرأته فى مرضـه ثم مات ورثتـه إن كانت فى العـدة وإن انقضت عدتها لم ترث) الاختيار (٣/ ١٠٢).

⁽٤) في أنه قيده بالمدخول بها فقط. الاختيار (٣/ ٢٠٢) الهداية للمرغيناني (٢/ ٢٨١).

وترثه إن تزوجت خلافًا للشافعي في بعض أقاويله (١)، لأن الميراث إنما وجب لها بإخراجه إياها منه بعد ثبوت حق الحجر لها عليه، وهذا موجود مع تزويجها، فلم يكن لاعتبار العدة معنى.

فصل

وإذا صح من مرضه ثم مات فلا ترثه على أى وجه كان خــلاقًا لزفر (٢)، لأنه إذا صح فقد زال الحجر عنه فصار كمن طلق في الصحة.

فصل

ولو سالته الطلاق وهو مريض فطلقها أو خالعها ورثته خلافًا لأبى حنيفة (٣) والشافعى(٤) ، لأن عشمان رضى الله عنه حكم بذلك في تماضر بنت الأصبع روجة عبدالرحمن بن عوف، وكانت عنده على طلقة فسألته في شكوته الذي مات فيه أن يطلقها تطليقة هي آخر طلاقها فورتها عثمان منه (٥) ، ولم ينكر ذلك عليه أحد، ولأنها مطلقة في المرض كالتي لم تأذن، ولأن الإنسان قد يضيق على روجته حتى تسأله الخلع فحسم الباب بتوريثها، ولأن الإذن في إخراجها من الميراث بعد ثبوت سببه لا يؤثر كما لو قالت: لست أرثك.

فصل

وإن ماتت هي لم يرثها لأتها لم تخرجه هي عن الميراث وليست محجورًا عليها لأجله فافترق بحكم موته وموتها.

⁽۱) روضة الطالبين (۸/ ۷۳)، الحاوى الكبير للماوردى (۲۲۲/۱۰).

 ⁽٢) قال رفر: (ترث لأنه قاصد المقرار حين أوقع في المرض وقالد مات وهي في العدة) الهداية للمرغيناني (٢/ ٢٨٣).

 ⁽٣) قال المرغيناني: (وإن طلقها ثلاثًا بآمرها أو قال لها اختارى فاختارت نفسها أو اختلعت منه ثم
 مات وهي في العدة لم ترثه) الهداية (٢/ ٢٨١)، الاختيار للموصلي (٣/ ٢٠٢).

⁽٤) الحاوى الكبير للماوردي (١٠/٢٦٦)، روضة الطالبين (٨/٧٣).

⁽٥) تقلم تخريجه.

وعدتها عدة طلاق لأنها قد بانت منه بالطلاق دون الموت، وإنما قطع المرض من أحكام المبتوتة انتفاء الإرث فقط.

فصل

ولا يجوز نكاح المولى عليه إلا بإذن وليه، وهو السفيه المبذر لماله لأنه الناظر له والقائم بأمر مصالحه وهو غير عارف بحظوظه، فقد يفعل ما يكون عليه فيه ضرر فى ماله وإضاعته فيزول معنى الحجر عليه، فإذا رأى له السداد جاز إذنه له، وإن تزوج بغير إذن فإن رآه حظا أمضاه وإن رآه عليه ضرراً فسخه، وكان فسخه طلاقًا، وإن تزوجها من بعد بقيت عنده على طلقتين، وإن فسخ قبل الدخول فلا شيء لها وبعده ينزع منها المهر ويترك لها ربع دينار، ولا تتبعه بعد فك حجره بخلاف العبد لأن هذا محجور عليه لحق نفسه والعبد لحق سيده.

باب

كل امرأة يجوز في الجملة العقد عليها إلا من كان فيها معنى يوجب تحريمها، والتحريم على ضربين: تحريم متأبد وتحريم غير متأبد، فالتحريم الذي ليس بمتأبد يرجع إلى أمرين: أحدهما إلى صفة في المرأة يزول التحريم بزوالها، والأخرى إلى صفة في المحقد، فأما الراجع إلى صفة في المرأة فمثل نكاح المعتدة والمستبرأة، ومن عقد عليها للغير والمحرمة والأمة للحر الذي يجد الطول ولا يخشى العنت دون العبد، والأمة الكتابية للمسلم حراكان أو عبدا، والمرتدة والكافرة غير الكتابية من المجوس والوثنيات ونكاح الرجل أمة نفسه أو ابنه أو عبده، وما في معناه تزويج المرأة بعبدها أو عبد ابنها، وأما تزويج الرجل أمة أبيه فجائز، وكذلك وطء حرائر الكتابيات بالعقد وإمائهن بالملك، فكل هذا إذا زالت صفة منعه جاز العقد ونحن نيينه.

فصل

أما المعتدة فلا يجوز العقد عليسها إجماعًا: والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله﴾ [البغرة: ٢٣٥]، وسواء كانت عدتها من طلاق أو وفاة.

ولا يجوز أن يخطب في عدتها بالتصريح ولا بأس بالتعريض لها، وهو القول الذي يفهم منه إرادة نكاحها من فحواه (۱)، أو لحنه (۲)، أو ما ينضم إليه من دليل الخطبة، وشاهدها نحو قوله: إنى في عشرتك لراغب وعليك لحريص ومقارب هذا من القول، والأصل في هذه الجملة قوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء...﴾ إلى قوله: ﴿ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولاً معروفاً﴾ [البقرة: و٢٣] قيل في التفسير هو أن يقول: إنى لك لمحب، وإنى على القرب منك لحريص وإذا حللت فادنيني، وإن النساء لمن شانى هذا، وما أشبهه فشبت بالظاهر منع التصريح وإباحة التعريض.

فصل

فإن خطبها صريحًا في العدة ثم تزوجها بعد العدة، ففيها روايتان: إحداهما استحباب الفراق، والأخرى إيجابه.

فوجه الإيجاب: قوله تعالى: ﴿ولكن لا تواعملوهن سرا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والنهى يقتضى الفساد، ولأن السبب إذا منع الخطبة في بعض الأحوال جاز أن يؤثر في إيجاب الفراق كالخطبة على خطبة أخيه.

ووجه نفى الإيجاب: أن الخطبة ليست بعقد، وإنما هى استدعاء والتماس فمنعها لا يوجب الفراق إذا وقع العقد على شروط سواها ولم يتعلق به إفساد على الغير كخطبة المحرمة ومواعدة المريضة.

ووجه الإيجاب: أن سبب العقد لما جرى مسجراه فى النهى عن إيقاعه فى العدة جاز أن يؤثر فى رفع العدة كما لو وقع العقد فى العدة، ولأن ذلك كالردع لهما لئلا يعودا لئله.

 ⁽١) وهمى أحد أقسام مفهوم الموافقة ويُطلق على المفهوم الأولوى كتحريم الضرب من قوله تعالى:
 ﴿ولا تقل لهما أف﴾ فالضرب أولى منه. أنظر الإبهاج لشيخ الإسلام السبكى (٣٦٨/١).

 ⁽۲) وهو يطلق على مفهوم الموافقة المساوى للمنصوص عليه كتـحريم إحراق مال اليـتيم المساوى
 لاكله في الإتلاف. انظر الإبهاج لشيخ الإسلام السبكي (۳۱۸/۱).

ومن تزوج امرأة في عدتها ودخل بها في العدة فسخ نكاحه وتأبد عليه تحريمها، خلافًا لأبي حنيفة (١) والشافعي (٢)، لقول عمر رضى الله عنه: «أيما امرأة نكحت في عدتها ثم دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول، ثم اعتدت من الآخر، ثم لم يتكحها أبدًا (٢)، وروى عن على رضى الله عنه مثله (٤)، ولا مخالف لهما، ولأنه يتهم أن يكون استعجل الشيء قبل وقته فعوقبت بأن حرمت عليه كقاتل العمد، وهذا أصل يدعى على وجه الجملة دون التعليل، ولأنه دخل شبهة في النسب فتأبد التحريم عليه كالملاعن.

فصل

وإن تزوجها فى العدة ودخل بها بعد العدة ففيها روايتان: إحداهما تأبيد التحريم، والأخرى نفى التأبيد، فوجه إثباته قول عمر رضى الله عنه: فإن دخل بها فلا ينكحها أبدا، ولم يفرق، ولأنه واطئ عن نكاح فى عدة كالواطئ فى العدة نفسها، ووجه نفيه أنه لم يطأ فى العدة كالذى لم يطأ أصلاً، ولأنه لم يدخل شبهة فى النسب وهذه علة التأبيد.

فصل

وإن لم يطأها أصلاً فى العدة ولا بعدها فسخ نكاحه، وفى تأبيد التحريم روايتان: فوجمه نفيه وهو الظاهر أنه لم يوجمد فيه معنى تأبيد التحريم وهو إدخال الشبهة فى النسب، ولأن مجرد العقد الفاسد لا يتعلق به تحريم مؤبد ما لم يقارنه وطء، أصله إذا

- (۱) الذي ورد في كتب الأحناف أن النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول وأما بعد الدخول يتعلق به أحكام منها ثبوت النسب ومنها وجوب العدة ومنها وجوب المهسر وهذا النكاح صورة من صور النكاح الفاسد فلم يشميروا إلى هذا المتحريم المؤبد فضلاً عن أنهم لم يذكروه في المحرمات إلى أبد بتصرف. انظر بدائع المصنائع (٢/ ٣٣٥) والفتاوى الهندية (١/ ٢٨٠)، الفتاوى البندية (١/ ٣٦٠).
- (۲) هذا عن الشافعي في الجديد وأما في القديم: أنها تحرم أبدًا ومنهم من أنكر القديم وذكر الذين أثبتوه وجهين في أن التحريم المؤيد يشترط فيه تفريط الحاكم) روضة الطالبين (۲۹۲/۸).
 - (٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٥٣٦) ح (٢٧).
 - (٤) أخرجه عبد الرواق في مصنفه (٢٠٨/٦).

كانت تحته امرأة فتزوج بنتها ولم يطأها، ووجه الثانية اعتبارًا بالواطئ، ولأن منع ذلك حسم الباب.

فصل

وأما المستبرأة (١) فإنها على ضربين: مستبرأة من وطء يلحق النسب فيه كالواطئ فى نكاح فاسد أو شبهة نكاح أو ملك، فهذه لا يجوز العقد عليها إجماعًا، ومستبرأة من وطء لا يلحق النسب فيه كالزنا، فهذه لا يجوز العقد عليها عندنا خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعي (١)، ويتضح الكلام في هذه المسألة في الحامل من زنا، فدليلنا قوله عز وجل: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴿ [الطلان: ٤] فعم، ولأنه حمل لا يلحق بالعاقد، فكان مانعًا من العقد والوطء، أصله إذا كان لاحقًا بالواطئ.

فصل

ويجوز تزويج الزانية إذا استبرأت من الزانى بها ومن غيره، خلاقًا لمن منع (١٤) ذلك لقوله تعالى: ﴿ فَانْكُحُوا مَا طَابِ لَكُمْ مِنْ الْمُنْسَاء ﴾ [النساء: ٣] فعم، ولأنها خالية من الأسباب المانعة من نكاحها، فجاز العقد عليها كغير الزانية، ولأن الزنا ليس فيه أكثر من كونه كبيرة يعاقب عليها، وذلك لا يمنع إنكاحها كالسرقة وشرب الخمر والقتل، وإذا ثبت جوازه فابتداؤه مكروه لقوله تعالى: ﴿ والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ﴾ النور: ٣]، ولا بد أن يكون لهذا تأثير في المنع، وقوله: ﴿ محصنات غير مسافحات ﴾ النساء: ٢٥]، وقوله عليه: (عليك بذات الدين تربت يداك) (٥)، ولأن ذلك لا يؤمن معه

⁽١) التي يطلب لها الاستبراء وعرَّفه ابن عسرفة بقوله: (مدة دليل برآءة الرحم لا لرفع عسمة أو طلاق) شرح حدود ابن عرفة(١/٨٠١).

⁽٢) قال المرغيناني: (وكذا إذا رأى امرأة تزنى فتزوجها حل له أن يطأها قبل أن يستبرأها عندهما وقال محمد: لا أحب له أن يطأها ما لم يستبرئها). انظر الهداية للمرغيناني (١/٢١٢).

 ⁽٣) حتى أنه لو كانت حاملاً من الزنا يصح نكاحها بلا خلاف عندنا، وفي وطنها قبل الوضع وجهان: الأصح: الجواز إذ لا حرمة، ومنعه الشيخ ابن الحداد. انظر روضة الطالبين (٨/ ٣٧٥).

⁽٤) حكى ابن قدامة ذلك عن (ابن مسعود والبـراء بن عازب وعائشة قــالوا: لا تحل للزانى بحال قالوا: لا يزالان زاتيين ما اجتمعا لعموم الآية والخبر) المغنى (١٨/٧).

⁽٥) تقلم تخريجه.

فساد النسب، وقد قال ﷺ: (تخيروا لنطفكم)(١).

فصل

ومن زنت امرأته لم ينفسخ نكاحها خلاقًا لمن ذهب إلى ذلك (٢)، لما روى: أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن امرأتى لا ترد يد لامس، قال: (طلقها، قال: إنى أحبها، قال: «أمسكها» (٢)، ولأن الزوج لو أقر بأنها زنت لم ينفسخ نكاحها منه، فكذلك إذا ثبت بغير إقراره اعتباراً بسائر الأصول طرداً وعكساً، وهو أن كل معنى لو أقر به الزوج لانفسخ نكاحه، فكذلك إذا ثبت بغير إقراره كالردة، وكونها أخته من الرضاعة، وكل معنى لو أقر به لم ينفسخ نكاحه، فكذلك إذا ثبت بغير إقراره كإصابتها القتل والسرقة.

فصل

وقد ذكرنا فى الحج منع نكاح المحرمة، فأما ذات الزوج فلا يجوز العقد عليها ما لم تبن منه لقوله تعالى عقيب ذكر المحرمات: ﴿والمحصنات من النساء﴾ [النساء: ٢٣] ولأن ملك استباحة البضع لا يقع فيه اشتراك، ولا خلاف فى ذلك.

فصل

فأما نكاح الأمة للحر فلا يجوز إلا بشرطين: عدم الطول لنكاح الحرة وهو مهرها، والآخر خشية العنت، فمتى عدما أو أحدهما لم يجز خلافًا لأبى حنيفة في إسقاطه خشية العنت (٤) لقوله عز وجل: ﴿وَمِنْ لَمْ يَسْتَطّع مَنْكُمْ طُولًا...﴾ إلى قوله: ﴿وَلَكُ لَمْنَ خَشْيُ العنت مَنْكُم ﴾ [الناه: ٢٥]، [فعلقه بشرطين، فدل على منعه مع عدمهما، وعند

⁽۱) أخرجه ابن ماجه فى النكاح (۱/ ٦٣٣) ح (١٩٦٨) فى الزوائد: فى إسناده الحارث بن عمران المدينى. قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوى، والحديث الذى رواه لا أصل له، يعنى هذا الحديث، عن الثقات، وقال الدارقطنى: متروك، وقال الحافظ الزيلعى: هذا روى من حديث عائشة ومن حديث أنس ومن حديث عمر بن الخطاب من طرق عديدة كلها ضعيفة. انظر نصب الراية (١٩٧/٣).

⁽٢) روى ذلك عن جابر بن عبد الله وعن الحسن وعن على رضى الله عنه. المغنى (١٨/٧).

 ⁽٣) أخرجه أبو داود في النكاح (٢/ ٢٢٦) ح (٤٩ ٢)، والنسائي في النكاح (٦/ ٥٥) باب (تزويج الزانية).

⁽٤) قــال الموصلى: (ويجوز أن يشـزوج أمة مع القــدرة على الحــرة لأن النصوص لا تفــصل) انظر الاختيار (١٦/٣)، الهداية (١٠/١).

المخالف أن خشية العنت](١)، لا اعتبار بها، ولأنه حر مستىغن عن استرقاق ولده فأشبه من تحته حرة.

فصل

ويجوز ذلك للعبد على الإطلاق لنقصه بالرق فلا عار عليه في استرقاق ولده، لأن ذلك ليس بأكثر من رق نفسه، والحر ممنوع منه لحرمته فليس له استرقاق ولده مع الاستغناء عنه.

فصل

وللحر أن يجمع بين أربع مملوكات إذا خشى العنت خلافًا للشافعى (٢) لقوله عز وجل: ﴿فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات﴾ النساء: ٢٥] فعم، ولأنهن جنس أبيح نكاحهن فجاز الجمع بين أربع منهن كالحرائر، ولأن الشرط إذا وجد استوى فيه الواحدة والجماعة.

فصل

ومن تزوج أمة على الشرط الجائز ثم زال شرط الإباحة وهي عنده لم ينفسخ نكاحها خلافًا لبعضهم (٢٦)، لأن شرط المنع إذا لم يوجد تأبيد التحريم كان طرؤه على العقد الذي عقد معه غير مانع من استدامته، وإن منع ابتداؤه كالإحرام.

فضل

إذا كانت عنده حرة فتزوج عليها أمنه فيها روايتان: إحداهما أن نكاح الأمة باطل (على المراه) والأخرى أنه صحيح وللحرة الخيار، فوجه القول بأنه باطل أن تكون الحرة من الطول لأن الطول إذا كان القدرة على صداق الحرة كان وجود الزوجية أولى بأن يكون طولاً، ووجه قوله إنه يصح هو أن الطول القدرة على صداق الحرة لأنه السعة في المال أو على حرة تكون بدلاً من الأمة لا حرة متقدمة.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) الأم للشافعي (٥/٩)، روضة الطالبين (٧/ ١٣١).

⁽٣) قال النووى: (هو قول المزني) روضة الطالبين (٧/١٣٣)، المغنى (٧/ ١٢٣).

⁽٤) المدونة الكبرى (٢/ ١٦٤).

إذا ثبت ما ذكرناه: أن نكاح الأمة باطل فلا تفريع، وإن قلمنا: إنه جائز فللحرة الحيار للنقص الداخل عليها بأن تكون صرتها أمة، وفي أي شيء يكون لها الحيار، قال مالك: في أن تقيم معه أو تفارقه، وقال عبد الملك: في أن تقر نكاح الأمة أو تفسخه، فلمالك أن لها إزالة الضرر عن نفسها بما لا يضر بغيرها، فإما أقامت أو فارقت، ولا سبيل لها على نكاح الأمة لأن في ذلك إضرار بغيرها، ولعبد الملك أن الضرر الذي لحقها هو لكون الأمة ضرة لها أو داخلة عليها فلها أن تزيله، ومتى قلنا: إن لها الخيار في فسخ نكاح نفسها لم يكن ذلك خياراً في إزالة الضرر، بل في زيادة منه.

فصل

إذا تزوج أمة على الوجه المجوز له، فله أن يتزوج عليها حرة بلا خلاف^(۱)، وإن علمت الحرة فلا خيار لها وإن لم تعلم ففيها روايتان: إحداهما أن لها الخيار بين أن تقيم أو تفارق، والأخرى أنه لا خيار لها، فوجه قوله: لها الخيار فلرفع الضرر عنها بكون الأمة ضرة لها، ووجه قوله: لا خيار لها فلانها فرطت في استعلام ذلك، وكذلك لو كانت تحته أمتان فعلمت بواحدة ولم تعلم بالأخرى فإنه على روايتين: وكل هذا إذا كان الزوج حراً، فأما إن كان عبداً فلا مقال لها رواية واحدة (۱).

فصل

⁽١) الكافي لاين عبد البر (٢/٤٤٥).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٥٤٤).

⁽٣) ما بين المعكونين سقط من (ب).

قد تهرب به إلى دار الحرب وهو صغير فيفسد دينه.

فصل

وإنما قلنا: إن نكاح الأمة الكتابية غير جائز للمسلم جملة خلافًا لأبي حنيفة (١) لقوله تعالى: ﴿ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ [البقرة: ٢٣١] فعم، وقوله: ﴿فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات﴾ [الناء: ٢٥]، فعلقه بشرط الإيمان ولأن ذلك يؤدى إلى أشياء بمنوعة لأن الأمة قد تكون ملكًا للكافر فإن قلنا: لا يجوز لمسلم نكاح أمة الكافر حصل منه تفريق بين أمة الكافر وأمة المسلم وأحد لم يفرق، وإن قلنا: يجوز فالولد الحادث إما أن يكون ملكًا لسيد الأمة، فذلك يوجب ابتداء ملك النصراني للمسلم، وذلك غير جائز، وإما أن لا يكون ملكًا له فذلك خلاف الأصول فلما أدى إلى هذا الفساد وجب منعه.

فصل

وإنما استوى الحر والعبد في ذلك بخلاف الأمة المسلمة لاستوائهما في معنى المنع وهو أداؤه إلى ما بيناه من نقض الأصول.

فصل

وإنما منعنا نكاح المجوسيات وسائر المشركات سوى الكتابيات خلافًا لمن حكى عنه إباحته في المجوس^(۲)، لقوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ [البترة:٢٢١]، وقوله: ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ [المائدة: ٥] فدل على منع غيرهن، ولأن كل جنس لا تؤكل ذبائحهم لا تجوز مناكحتهم كالوثنيين، ولأنهم ليسوا من أهل كتاب كأهل الأوثان، فأما المرتدة فلأن كل معنى إذا طرأ على النكاح أوجب فسخه، فإذا وجد في الابتداء منع العقد، أصله الملك والرضاع.

⁽١) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ٢١٠)، الاختيار للموصلي (٣/١٧).

⁽۲) حكى ذلك عن (أبى ثور) قال ابن قدامة: (وليس للمسجوس كتاب ولا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم نص عليه أحمد وهو قــول عامة العلماء إلا أبا ثور فإنه أباح ذلك) المغنى (۲/۷ - ۵). انظر الهداية للمرغيناني. (۲/۲ - ۲۳۱).

وإنما قلنا: إنه لا يصح أن يتنزوج الرجل أمة نفسه لأنه يستبيح منافع البضع بملكه الرقبة، والتزويج إنما هو عقد معاوضة على استباحة منافع ليست بمملوكة فلم يصح ذلك في الملك كما لا يصح أن يستأجر أمته للخدمة لأنه يملك منافعها بملك الرقبة كذلك منافع بضعها.

فصل

وإنما قلنا: لا يصح أن يتزوج بأمة ابنه أو ابنته خلافًا لأبي حنيفة لأن للأب شبهة في مال ابنه بدليل قوله ﷺ: (أنت ومالك لأبيك)(() ولوجوب نفقته عليه إذا احتاج، وسقوط القطع إذا سرق منه والحد إذا زنى بأسته، وإذا كان كذلك كان في معنى من يتزوج أمة نفسه فلم يجز.

فصل

وإنما قلنا: إن للابن أن يتزوج بأمّة أبيه وأمه لأنه لا شبهة له فى ملكها كالأجانب، ولأن سائر الأحكام التى أثبتناها للأب فى مال ابنه منتـفية عن الابن فى مال أبيه، ولأن كل أمة لو زنى بها لحد فإنه يجوز له أن يتزوجها، أصله أمّة الأخ.

فصل

وإنما قلنا: لا يصح أن يتـزوج أمّة عبـده لأنهـا في معنى أمّتـه، لأن ملك عبـده ف [حكم ملك نفسه](۲) ألا ترى أن له انتـزاعـها منه وأنه لا يـحد بوطئـهـا ولا يقطع فو سرقتها، فكان ذلك آكد من ملك ابنه.

فصل

وإنما قلنا: ليس لامسرأة أن تتزوج عبـدها لأن منافع البضع يملكهــا الزوج على المرأة ولا تملكها المرأة عليه ألا ترى أن المعاوضة عليها يلزم الزوج دون المرأة، لأنه هو المقصود

⁽۱) اخرجه ابن ماجه في التجارات (۲/۲۷) ح (۲۲۹۱). وأحمد في المسند (۲/۲۲۲) ح (۲۲۹۱). (۲۸۸۷).

⁽٢) ثبت في (ب) (في حكم ماله).

له عليها والمملّك لها، فإذا ثبت ذلك استحال في العبد أن يملك منافع بضع سيدته لأن ملكها لرقبت يمنع أن يملك عليها منافع خدمتها، ولا يجوز أن تبييحه هي ذلك، لأنها ليست مالكة له على ما بيناه، ولأن ذلك يوجب تعارض الحقوق، ولأنه يملك بالتزويج منافع بضعها، وذلك يوجب أن تلزمها طاعته، وذلك له أي وقت طالب به، ويلزمها طاعته بالزوجية وتلزمه طاعتها بالرق وتلزمه النفقة عليها [والكسوة](١) بالزوجية وتلزمها النفقة عليه بالملك، وفي ذلك تعارض الحقوق ولن يكون أحدهما أولى من الآخر بها وذلك باطل.

- فصل -

وإنما قلنا: إنه ليس للمرأة أن تتـزوج عبد ابنها لمثل مـا له منعنا أن تتزوج عبد نفـسها لأن ملك ابنها جار مجرى ملكها كملك الرجل لأمّة ابنه.

فصل

وإنما قلنا: إن هذه الأسباب إذا زالت عن المرأة جاز العقد عليها خلاقًا لمن منع ذلك لاتها هي علة منعه، فإذا زالت لم يبق شيء يمنع لأجله.

فالمعتدة إذا خرجت من عدتها جاز العقد عليها، وكذلك المحرمة إذا حلت.

والمستبرأة إذا زالت ريبتها وجلست المدة المضروبة لها، وكذلك من لها زوج إذا بانت منه جاز أن يعقد عليها غيره لزوال ملكه عن منافعها وواجد الطول للحرة إذا عدمه جاز له التزويج بالأمة، والأمة الكتابية إذا أعتقت جاز عقد المسلم عليها، والمرتدة إذا تابت والمجوسية إذا أسلمت وسائر من ذكرناه.

فصل

نكاح أهل الشرك غير صحيح عندنا، وإنما [يصححه] (٢) لهم الإسلام ما لو ابتدءوا عقده بعد الإسلام لجاز، فأما لو ابتدءوه في الإسلام لم يجز فإنه لا يصح البقاء عليه كالعقد على ذوات المحارم والرضاع وغير ذلك، وقال أبو حنيفة (٢) والشافعي: عقودهم

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت في (١) و (هــ). (يصح).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (١/ ٢٣٧)، الاختيار للموصلي (٣/ ٥٢).

صحيحة في الشرك^(۱)، ودليلنا أنه قد ثبت أن صحة النكاح مفتقرة إلى شروط هي معدومة في أنكحتهم منها الولى ورضا المرأة المنكوحة، وأن لا يكون في عدة، وأنكحتهم خالية من هذا، فيحب فسادها لأن نكاح المسلم إذا عرى من هذه الشروط كان فاسداً فأنكحة أهل الشرك أولى لأنه نكاح عرى من ولى ورضى المتزوجة، فكان فاسداً كنكاح المسلم، ولأن كل عقد لو وقع في الإسلام لكان باطلاً كذلك إذا وقع في الكفر، أصله العقد على ذوات المحارم.

فصل

وإذا أسلم الكافران فالزوجية عن لو ابتدأ العقد عليها في الإسلام، لكان له فإنهما يثبتان على نكاحهما لا خلاف فيه أعلمه (٢)، لأن الإسلام يصحح لهم أنكحتهم، فإن كانت عن لو أراد ابتداء العقد عليها في الإسلام لم يجز له ذلك، فإن النكاح ينفسخ مثل نكاح ذوات المحارم والموطوءة في العدة وغير ذلك لأن أحسن أحواله أن ينزل منزلة المسلم، وسواء كانا أسلما قبل الدخول أو بعده.

فصل

فأما إن أسلم أحدهما فإن كان المسلم الزوج نظر: فإن كانا كتابيين ثبتا على نكاحهما كان قبل الدخول أو بعده لأنه لو أراد ابتداء العقد عليها في الإسلام لكان له ذلك، وإسلامه لا يفسخ العقد المتقدم بل يصححه، وإن كانا مجوسيين أو مشركين غير كتابيين عرض على المرأة الإسلام، فإن أسلمت عقيب إسلامه أو بعده بالشي القريب ثبتا على نكاحهما لأن أبا سفيان أسلم وأسلمت هند بعده فثبتا على نكاحهما أن أب ولأن إسلامها عقيبه أو بعده بالقريب جار مجرى إسلامهما معًا، وإن أبت أن تسلم فاختلف أصحابنا: فعند مالك أن النكاح ينفسخ ولا ينتظر به أن تخرج من العدة، وعند أشهب أن فسخه موقوف على انقيضاء العدة، فوجه قول مالك قوله تعالى: ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ [المتحنة: ١٠] ولأنه إما أن ينفسخ العقد عقيب إبانتها على ما نقوله أو تبقى

⁽١) روضة الطالبين (٧/ ١٤٣)، الأم للشافعي (٩٩/٥).

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة (٧/ ٥٣٤).

⁽٣) أخرجه البيهقي في النكاح (٧/ ٣٠١) ح (١٤٠٦٢).

مستدامة، وذلك ممنسوع، فأما اعتبار العلمة فلا معنى لــه لأنه دعوى، ووجه قول أشهب اعتباره بإسلام الزوجة.

فصل

إذا أسلمت المرأة قبل الزوج فسواء كانا كتابيين أو صابئين (١) أو مجوسيين، فإن كانا قبل الدخول فقد بانت منه ولا رجعة له عليها إن أسلم لأن إسلامه تنزل منزلة رجعته، والرجعة لا تكون إلا في مدخول بها، وإن كان بعد الدخول وقف الأمر على العدة، فإن أسلم قبل خروجها ثبت على نكاحها، وإن خرجت قبل إسسلامه بانت منه، وإنما قلنا ذلك لأن رسول الله على أقر جماعة على أنكحتهم وكانت زوجاتهم أسلمن قبل إسلامهم وأسلموا هم قبل خروجهن من العدة (٢)، منهم: أبو العاص مع ابنته وينب، وصفوان بن أمية مع بنت الوليد بن المغيرة، وأم حكيم بنت الحارث مع عكرمة ابن أبي جهل، وغيرهم، وإنما قلنا ذلك لأن البينونة تقع بانقضاء العدة وعدم إسلامه، لأن إسلامه أقيم مقام ارتجاعه، فكان موقوقًا على العدة.

⁽۱) الصابئون: اختلف فيهم السلف كثيراً فروى عن أحمد أنهم جنس من المنصارى ونص عليه الشافعي وعن أحمد أنه قال بلغني أنهم يسبتون فهؤلاء إذا يشبهون اليهود والصحيح فيهم أنهم إن كانوا يوافقون النصارى أو اليهود في أصل دينهم ويخالفونهم في فروعه فيهم بمن وافقوه وإن خالفوهم في أصل الدين فليس هم منهم) المغني (٧/ ١٠٥)، روضة الطاليين (٧/ ١٣٩). وقال الفيروزآبادى: الصابئون يزعمون أنهم على دين نوح عليه السلام وقبلتهم من مهب الشمال عند منتصف النهار) القاموس للحيط (١/ ٢٠).

⁽۲) أخرجـه أبــو داود فی الطلاق (۲/۲۷) ح (۲۲٤٠) واین مــاجـــه فی النكاح (۲/۲۱) ح (۲۰۰۹) والترمذی فی النكاح (۳/۳۵) ح (۱۱٤۲).

باب

ثم عدنا إلى بقيمة التقسيم، فقلنا: فأما التحريم الراجع إلى صفة العقد فهو الجمع وذلك أن التحريم على أضرب: منه تحريم جمع، وذلك على ضربين: ضرب يرجع إلى الأعيان، وضرب يرجع إلى العدد.

فأما الراجع إلى الأعيان فهو منع الجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها أو غير ذلك من ذوات محارمها وحصر ذلك أن كل امرأتين لو فسرضنا كون كل واحد منهما ذكراً من الطرفين لم يجز له أن يتزوج الأخرى، فإن الجمع بينهما حرام، وكل امرأتين لو كانت كل واحدة منهما ذكراً لجاز له أن يتزوج الأخرى، فالجمع بينهما جائز، فالأول مثل نكاح الأختين والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، لأن كل واحدة منهما لو كانت ذكراً لم يكن له التزوج بالأخرى.

والثانى: مثل الجمع بين المرأة وبنت عمها جائز وبنت خالها وبنت خالتها جائز وما أشبه ذلك: والأصل فى هذه الجمعلة قوله تعالى: ﴿وَأَن تَجِمعوا بِين الأَحْتين﴾ آشبه ذلك: والأصل فى هذه الجمع المرأة على عمتها أو خالتها(١١)، فإذا ثبت ذلك، فهذا الجمع المحرم يقع على صفتين: إحداهما أن يجمع بينهما فى عقد واحد، والأخرى فى عقدين مفترقين، فإن جمع بينهما فى عقد فنكاحهما فاسد لأنه قارنه ما منع انعقاده، وهو مشاركة الأخرى لها فى العقد، فكان كمن عقد على صبية وامرأة ترضعها، فإن العقد قد قارنه ما منع انعقاده فإن طلاق والموطوءة المهر عوضا من الاستمتاع، وإن وطئهما أو إحداهما فالفسخ واجب بغير طلاق والموطوءة المهر عوضا من الاستمتاع، وإن كان عقد على إحداهما ثم عقد على الأخرى، فعقد الأولى صحيح وعقد الثانية باطل دخل بها أو لم يدخل، ولها إن دخل بها المهر ولا يقر على نكاحها بوجه ما دامت الأولى عنده.

⁽۱) اخسرجه البسخاري في النكاح (۱/۹۶) ح (۱۰۱۸) ، ومسلم في النكاح (۲/۲۹)ح (۱٤٠٨/۳۷).

⁽٢) تقلم تىخرىجە.

لا خلاف فى منع هذا الجمع بعقد النكاح والأصل فيه الظاهر والخبر، فأما بملك اليمين فعندنا أنه كالنكاح فى المنع واختلف فيه فى الصورة الأولى فذهب قوم إلى جوال الجمع بين الأحتين بملك اليمين، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجمعوا بين الأَختين﴾ النساء: ٢٣] فعم، ولأنه أحد نوعى استباحة الفرج فى الشرع كالنكاح، ولأن الذى له منع ذلك فى النكاح خيفة العدواة والتباغض وأدَّى ذلك إلى قطع الأرحام، وهذا يستوى فيه العقد والملك.

فصل

فإذا ثبت ذلك فمن كان عنده امرأة بنكاح أو ملك فأراد استباحة وطء أختها لم يجز له ذلك إلا بأن يحرم الأولى عليه بطلاق بائن إن كانت زوجة أو ببيع أو إعتاق أو كتابة أو هبة لمن لا يجوز له ارتجاعها منه إن كانت أمة أو ما أشب ذلك من ضروب التحريم الذي لا يكون له حله بيده متى أرداه.

فصل

ويجوز الجسمع بين المرأة وبين امرأة أبيها خلافًا لبعضهم (١) لأنهما أجنبيان كامرأة عمها، ولا يراعى فيه أنه لو كانت ابنة الزوج ذكرًا لم يجز له التزويج بامرأة أبيه لأنه من الطرف الآخر لا يتصور.

فصل

فأما الضرب الآخر من الجمع وهو الراجع إلى العدد دون الأعيان، فهو عقد النكاح دون ملك اليمين، وهو الزيادة على أربع نسوة، ولا خلاف في ذلك يعتمد عليه (٢)، والأصل فيه قبوله تعالى: ﴿فَانَكُحُوا مَا طَابِ لَكُمْ مِنْ النساءُ مِثْنَى وَثَلاثُ ورباع﴾ والأصل فيه قبوله على هذا العدد فدل على منع الزيادة عليه، وقوله على لله الملم

⁽۱) روى عن الحسن وعكرمـة وابن أبى ليلى كراهيته قــالوا: لأن إحداهما لو كانت ذكــرا حرمت عليه الاخرى فاشبه المرأه وعمتها. انظر المغنى (٧/ ٤٩٨).

⁽٢) قال ابن قدامة: (ولا نعلم احدًا خالف إلا شيئًا يحكى عن القاسم بن ابراهيم أنه أباح تسعًا لقوله تعالى: ﴿فَانَكُحُوا مَا طَابُ لَكُم مِن النَّسَاء مثنى وَثلاث ورباع﴾ والواو للجمع ولان النبى إلى مات عن تسع وهذا ليس بشىء لأنه خرق للإجماع وترك للسنة. انظر المغنى (٧/ ٤٣٦).

وعنده عشر نسوة: (اختر أربعة وفارق سائرهن) (١١) وهذا كالمعلوم ضرورة من دين الأمة.

فصل

ومن بانت منه زوجته المدخول بها بخلع أو بطلاق ثلاث أو بفسخ أو بأى شيء كان مما يقع به البينونة مع بقائه جاز له أن يتزوج كل من كان ممنوعًا من العقد عليها قبل أن تبين منه، وإن كانت في العدة مثل أختها أو عمتها أو خالتها أو أربعة سواها خلافًا لأبي حنيفة (٢) لأن كل جمع حرم على الزوج بعقد النكاح، فإن تحريمه يزول بالبينونة، أصله إذا خرجت من العدة، وإذا طلقت قبل الدخول، ولأن كل امرأة لا يلحقها طلاقه جاز له التزويج بأختها كالأجنبية.

فصل

إذا أسلم المشرك وعنده أكثر من أربع اختار منهن أربعًا، وفارق البواقي وسواء جمع بينهن في عقد واحد أو في عقود متفرقة، وسواء اختار الأوائل أو الأواخر، خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إنه ليس له أن يختار الأواخر ولا من جمع بينهن في عقد (٣)، لما روى: أن غيلان أسلم وكان تحته عشر نسوة فأسلمن معه فأمره النبي في أن يختار منهن أربعًا(٤)، وعند المخالف ليس له الخيار لأن عقود الأوائل صحيحة وعقود الأواخر فاسدة، ولأنه لم يساله هل عقد عليهن عقدًا واحدًا أو عقودًا مفترقة، وقال لفيروز الديلمي لما أسلم وتحته أختان: (اختر أيهما شئت)(٥)، ولأن كل امرأة جاز له ابتداء العقد عليها في الإسلام جاز له المقام معها على نكاح الشرك، أصله الأوائل، ولأن أنكحتهم عندنا فاسدة وإنما تصح لهم بالإسلام عقودهم، ويعفي عما بنوها عليه من التحريم إذا كانت المرأة ممن يجوز ابتداء العقد عليها في الإسلام، فلو منعنا التحسك بالأواخر لمنعناه بالأوائل.

⁽١) تقلم تخريجه.

 ⁽۲) قال المرغميناني: (فإن طلق الحسر إحدى الأربع طلاقًا بائتًا لم يجمئز له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها) الهداية (۲۱۱/۱).

⁽٣) انظر يدائع الصنائع للكاساني (٢/ ٣١٤).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) أخسرجمه أبو داود في الطلاق (٢/ ٢٧٩) ح (٢٢٤١)، والسترمماني في النكاح (٣/ ٤٢٧) ح (١١٢٩)، وابن ماجه في النكاح (١٢٧/١) ح (١٩٥٠).

باب: من التحريم

والضرب الثانى من التحريم: وهو التحريم المتأبد، وهو تحريم الأعيان، وتفسيره أن التحريم يرجع إلى نفس المرأة وعينها فلا تحل بوجه ويفارق تحريم الجمع وغيره مما لا يتأبد، لأن ذلك إذا زال من العين زال تحريمها وتحريم الأعيان على قسمين:

أحدهما بنسب، والآخر بسبب.

فأما النسب فالمحرم به السبع المذكروات في القرآن وهن: الأمهات، والبنات، والأخوات، والعمات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت.

فالأم: اسم لكل أنثى لها عليك ولادة، فكل أنثى لها عليك ولادة فهى لك أم وهى محرمة عليك، فيدخل في ذلك الأم دنية والجدات من قبِّلها ومن الأب وإن علون.

والبنت: اسم لكل أنثى لك عليها ولادة، فكانت مباشرة بالولادة أو نـــازلة فيدخل فى ذلك ابنة الصلب لأن الاسم لها حقيقة بالمباشرة وبناتها ويناتهن وبناتهن وإن نزلن.

والأخت: لا تتعدى اسم درجتك وهى اسم لمن شاركتك فى الانتساب وإلى من له عليك ولادة من أب أو أم أو منهما، فيدخل فى ذلك الأخت الشقيقة وللأم وحدها وللأب وحده.

والعمة: هي أخت أبيك وكل ذكر له عليك ولادة من الأجداد وآبائهم.

والخالة: اسم لاخت أمك وأخت كل أنثى لها عليك ولادة من الجدات وأمهاتهن.

وبنات الأخ: اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة من قبل أمها أو أبيها فكلهن حرام عليك.

[وبنات الأخت: اسم لكل أنثى لأختك عليها ولادة من قبل أبيها أو أمها](١)، فكلهن حرام عليك، فهؤلاء الأعيانِ السبع محرمات تحريم عين لا يبحن بوجه.

نوع آخر: التحريم بسبب.

 وليس بأصل وهو [تحريم الملاعنة والموطوءة في العدة لأن هاتين قد حرمتا](١) تحريم عين أيضًا لا يحللن بوجه.

فأما الرضاع، فجار مجرى النسب في التحريم، فكل محرمة بالنسب محرمة بالرضاع، فالأم محرمة كالأم من الولادة، وكذلك البنت من الرضاع وهي التي أرضعتها وجتك لو أرضعت بلبنك فأنت أب لها كما أن زوجتك أم لها فتحرم عليك إن كانت ابنة كما يحرم على زوجتك إن كان ابنا، وعلى هذا تجرى مسائل هذا الباب، والأصل في وقوع التحريم به قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكُمُ النساء: ٢٣]، وقوله: ﴿وأخواتكم من الرضاع ما يحرم من الرضاع ما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (١٠٠).

فصل

وأما الصهر^(۱) وهو المناكحة فهو أربعة أعيان: زوجات الآباء والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف﴾ [انساء: ٢٢]، وزوجات الأبناء: والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وحلائل أبنائكم اللّين من أصلابكم﴾ [النساء: ٢٣]، وأمهات النساء: والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وأمهات نسائكم﴾ [النساء: ٢٣]، وبنات النساء: والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وريائبكم اللاتى في حجوركم﴾ [النساء: ٢٣].

والتحريم بالصهر على ضربين:

تحريم بمجرد العسقد الصحيح ومن غسير حاجة إلى دخسول وهو تحريم زوجات الآباء والأبناء وأمهات النساء.

وتحريم لا يقع بمجرد العقد دون مضامة الوطء أو ما يقوم مقامه من التقبيل واللمس واللذة وهو تحريم الربائب، فأما تحريم روجات الآباء والأبناء بمجرد العقد فلا خلاف فيه (٤)، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء﴾ [الساء: ٢٢]

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽۲) اخرجه البخارى في الشهادات (۵/ ۳۰۰) ح (۲۲٤٦)، ومسلم في الرضاع (۱۰۲۸/۲) ح (۱۰۲۸).

 ⁽٣) من المصاهرة: مصدر صاهرهم إذا تزوج إليهم والصهر من كان من أقارب الزوج أو الزوجة المطلم (ص/ ٣٢٢).

⁽٤) انظر المغنى لابن قدامة (٧/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥).

فعم، وقوله: ﴿وحلائل أبنائكم﴾ [النساء: ٢٣]، ولم يخص.

فصل

وإنما قلنا: إن أمهات النساء يحرمن بمجرد العقد خلاقًا لما يحكى عن على (١) رضى الله عنه، أنهن لا يحرمن إلا بالعقد والوطء لقبوله تعالى: ﴿وأمهات نسائكم﴾ [النساء: ٢٧] فأطلق، ولأن العقد معنى تصير به المرأة فراشًا، فوجب متى وجد أن تحرم معه الزوجة، أصله الوطء.

فصل

وإنما قلنا: إن الربيبة لا تحرم بمجرد العقد دون وطء الأم لقوله تعالى: ﴿وربائبكم اللاتى في حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم النساء: ٢٣]، ولا خلاف في ذلك(٢).

فصل

وليس من تحريم الربيبة أن تكون فى حجر المتزوج بأمها خلاقًا لداود (٣)، لقوله ﷺ: «أيما رجل نكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها» (٤)، ولم يعتبر الحجر، ولأن الحجر لا تأثير له فى التحريم اعتباراً بسائر المحرمات، والظاهر خرج على تعريفهن بغالب أحوالهن.

فصل

وإنما قلنا: إن القبلة واللمس للذة يقومان مقام الوطء في التحريم خلافًا للشافعي(٥)،

⁽١) وذلك كما لا تحرم ابنتها إلا بالدخول: والجواب: أنهـا حرمت بالمصاهرة بقول مبهم فحرمت بنفس العقد كحليلة الابن والأب. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣).

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة (٧/ ٤٧٢).

⁽٣) ذكره ابن قدامة في المغنى. انظر المغنى (٧/ ٤٧٣).

⁽٤) أخرجه الترمذى فى النكاح (٣/٤١٦) ح (١١١٧) قال أبو عيسى: هذا حديث لا يصبح من جهة إسناده.

⁽٥) قال النووى: (المفاخلة والقبلة والمس هل هى كالوطء فتشبت المصاهرة به فيه قولان: أظهرهما عند البغوى والروياني: نعم وأظهرها عند ابن أبى هريرة وابن القطان والإمام وغميرهم: لا) روضة الطالبين (١١٣/٧).

لأنه استمتاع بمباشرة كالوطء، فأما النظر للذة ففيه اختلاف فوجه التحريم به أنه نوع من الاستمتاع باللذة كالقُبِّلة، ووجه الكراهة فلأنه ليس بمباشرة كالالتذاذ بالتفكر.

فصل

فأما الموطوءة في العدة فقد ذكرناها، والملاعثة ترد في باب اللعان.

فصل

الاستمتاع المعتبر في تحريم الصهر ممن ذكرنا هو الحلال أو ما كان شبهة، فأما الزنا المحض ففيه روايتان: إحداهما أنه يشبت به حرمة المصاهرة، والأخرى أنه لا يثبت به أداً، فوجه إثباتها قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء﴾ [النساء:٢٧] فعم، ولأن كل تحريم بالوطء الحرام أصله التحريم في الوطء بشبهة، ولأنه استمتاع كالحلال، ووجه نفيها أنه وطء يوجب الحد كاللواط، ولأن الزنا لا حرمة له في نفسه فلم ينشر الحرمة إلى غيره عكسه الحلال.

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۲/۲/۲)

باب

ومن تزوج بكراً وله نساء سواها أقام عندها سبعًا، وإن تزوج ثيبًا أقام عندها ثلاثًا ثم استأنف القسم بينها وبين سائر نسائه، ولا يلزمه قضاء لهن خلافًا لأبى حنيفة (١)، لقوله وللبكر سبع وللثيب ثلاثة (١). وقوله لأم سلمة لما تزوجها: «ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبعة عندك وسبعة عندهن، وإن شئت ثلاثة ودرت قالت ثلاث المناث فأخبر أن الثلاث لا تقضى في حق الشيب، ولأن الزوجة الحديث تحتاج إلى زيادة في الإيناس والبسط لتزول حشمتها ويذهب انقباضها، وذلك يقتضى مدة من الزمان يمكن ذلك فيه، وكانت البكر إلى هذا أحوج من الثيب فزيد في ضرب المدة لها.

فصل

وفى كون ذلك حقًا للطارئة على الزوج أو حقًا له على سائر أزواجه روايتان، وفائدة الخلاف أنه إذا كان حقًا له كان له فعله وتركه، وإذا كان حقًا لها لم يجز له تركه إلا بإذنها، فوجه القول الأول بأنه حق لها عليه ما روى: أنه على قال: «للبكر سبعًا وللثيب ثلاثًا»(٤)، ولأن الغرض من ذلك إيناسها وبسطها وذهاب انقباضها وهذا حق لها، ووجه القول بأنه حق له أنه معنى يعود إلى الالتذاذ، فكان حقًا له غير مستحق عليه كعدم الوطء.

فصل

وإذا كان له زوجتان حرة وأمة، فسعنه في القسم بينهما روايتان (٥): إحداهما التسوية والأخرى المفاضلة ثلثان للحرة وثلث للأمة، فوجه التسوية اعتبارها بالحرة، والقسم من

⁽١) الهداية للمرغيناني (١/ ٢٤٠)، الاختيار للموصلي (٣/ ٦٠).

⁽۲) أخرجه البخارى في النكاح (٩/ ٢٢٤) ح (٢١٣٥)، ومسلم في الرضاع (٢/ ١٠٨٤) ح (١٤٦ /١٤٦١).

⁽۳) أخرجـه مسلم فی الرضـاع (۲/۸۳/۲) ح (۱۶۱۰/۱۱)، وأبو داود فی النكاح (۲۲۲۲) ح (۲۱۲۲)، وابن ماجه فی النكاح (۲۱۷/۱) ح (۱۹۱۷).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) المدونة الكبرى (٢/ ١٩٨ _ ١٩٩).

سائر حقوق الزوجية، ووجه المفاضلة فلمزية الحرة على الأمة وزيادة حرمتها، ويلزم الرجل العدل بين نسائه في القسم في الصحة والمرض بحسب الإمكان من غير ميل ولا جور لقوله تعالى: ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ [النماء:١٩]، وقوله على: ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ النماء:١٩]، وقوله على: المرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة شقه مائل (١)، ولأن الزوجات يستوين في حقوق الزوجية فوجب أن تستحق كل واحدة منهن من العشرة والصحبة ما تستحقه الأخدى.

ومقدار القسم: يوم وليلة لأنه على كذلك كان يفعل (٢)، وإذا أراد سفرًا، فإن كان فيهن من لا تصلح للسفر وفيهن من هي أرفق به وأطوع لأمره كان ذلك عذرًا له في السفر بها وعذرًا عن الأخرى، وإن تساوين وتقاربن فإن كان سفر حج أو غزو أقرع بينهن فيسافر بمن خرج سهمها ثم لا يلزمه قضاء لمن لم يسافر بها بعد عوده بل يستأنف القسم بينهن وفي سفر التجارة روايتان: إحداهما الإقراع، والأخرى نفيه، وثبوت الخيار له، وإنما قلنا: إنه يقرع بينهن لأن رسول الله علي كذلك كان يفعل (٢)، ولأنه ليست إحداهما أولى من الأخرى.

ووجه اختصاص سفر الحسج والغزو بذلك فلأنه آكد لكون جنسه فرضًا، ولأنه على لم يقرع بينهن إلا فيهما، والقرعة اتباع، ووجه التسوية في سائر الأسفار اعتبارًا بسفر الحج والغزو وتساويهما في الحاجة والرفق.

⁽۱) أخرجه أبو داود فى النكاح (۲/۹۲) ح (۲۱۳۳)، والترملى فى النكاح (۴۸/۳) ح (۱۱۲۱)، وابن ماجه فى النكاح (۱/۹۲۳) ح (۱۹۲۹) النسائى عشرة النساء (۷/ ۲۰) باب (ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض).

⁽۲) أخرجه أبو داود في النكاح (۲/ ۲۶۹) ح (۲۱۳٤)، والترملني في النكاح (۳/ ٤٣٧) ح (۱۱٤٠). والنسائي في عشرة النساء (۷/ ۲۰) باب (ميل الرجل إلى بعض نسائه دون العف).

⁽٣) اخرجه البخارى في الهبة (٥/ ٢٥٧) ح (٢٥٩٣)، ومسلم في التوبة (٤/ ٢١٢٩) ح (٢٥/ ٧٠٠).

باب

امرأة المفقود يضرب لها(١) أجل أربع سنين، فإن جاء فيها وإلا اعتدت وتزوجت، وصفة المفقود الذي هذا حكمه أن يغيب الرجل عن امرأته، فيعسمي خبره وينقطع أثره ولا يعلم موضعه ولا تدرى حياته ولا موته، فامرأته مخيرة بين أن تقييم على ما هي عليه وبين أن تختار فراقه: فإن اختارت فراقه فوجه ذلك أن تأتى إلى الحاكم فتذكر له قصتها، فينظر في ذلك ويفحص عن أخباره ويسأل عنه في المواضع التي يظن أنه بها، ويسأل أهله أين سمعوه يذكر الخروج أو أين كانت عادته ويبحث عنه على حسب الإمكان والاجتهاد، فإذا لم يقف على خبر استأنف لها ضرب أجل مدته أربع سنين، فإن جاء في المدة أو علمت حياته، فهي روجته على حالها ويبطل خيارها، وإن مضي الأجل ولم يوقف له على خبر اعتدت عدة السوفاة ولا ينفق في العدة من ماله، فإن جاء وهي في العدة فهي امرأته وإن نقضت قبل العلم بخبره، فلها أن تتزوج من غير حاجة إلى استئذان الإمام، فإن جاء قبل تزويجها فهي امرأته على ما ذكرناه وما مضى كأنه لم يكن، وإن جاء بعد أن نكحت ففيها روايتان: إحداهما أنه لا سبيل له عليها وقد بانت منه دخل الثاني بها أو لم يدخل، والأخرى أنه إذا كان لم يدخل بها، فهي للأول، وإن كان الثاني دخل بها فهي له ولا يحتاج في الحكم بفراقه إلى قضاء من حاكم، ثم ينظر فإن كان الأول قد دخل بها فلها الصداق كاملاً، وإن كان لم يدخل بها ففيها روايتان: إحداهما أن لهما نصفه والأخرى أنه كله لها ولا شيء لمه، وإذا بانت من الثاني فأرادت العودة كانت على تطليقتين، ويعد ذلك الفراق طلقة.

فصل

وإنما قلنا: إن الإمام يسأل عن خبره ويبحث ليزول الضرر عن المرأة لأنه لا يجوز أن يبتدئ ضرب الأجل لها قبل السؤال والبحث لجواز أن يكون حيًا، فيعلم ذلك بالبحث عن خبره والسؤال عن أمره، وليس للإمام أن يفرق ابتداء بين رجل وامرأته.

⁽١) ثبت في (١) (له).

وإنما قلنا: يضرب له الأجل لإجماع الصحابة على ذلك، روى عن عمر: أنه يضرب لها أجل أربع سنين ثم يفرق بينهما^(۱)، وروى مثله عن على رضى الله عنه^(۱)، وروى مثله عن جسماعة من التابعين ولم يحفظ خلافًا عن أحد من الصدر الأول فى ذلك، ولانه لما كان الخيار ثابتًا لها فى الفرقة مع العنة والإيلاء ولم يكن فيهما إلا فقد الوطء دون فقد العشرة والنفقة كان فى مسألتنا الجامعة لفقد كل ذلك أولى بثبوت الخيار.

فصل

وإنما قلنا: إن الأجل أربع سنين لأن هذه الرواية بهذا القدر جاءت عن الصحابة ومن ذكرناه، ولأن الإجماع منحصر على أحد مذهبين إما أن تبقى أبدًا على ما هى عليه أو يضرب لها أجل هو هذا المقدار دون غيره، ولأن أصل ضرب الأجل هو الغالب من مدة الحمل وغالبه هذا المقدار.

فصل

وإنما قلنا: إنها تعتد بعد انقضاء الأجل لأن أمره ينزل على الوفاة، لأن ذلك هو الغالب من شأنه لأنه لو كان حيًا لكان مع طوال البحث وكثرة الفحص يعلم حاله، ولا يجوز لمحكوم لها بالمفارقة أن تتزوج إلا بعد العدة ولم ينزل أمره على الطلاق، ولا يوجب عليها عدة قبل الدخول احتياطًا للزوج الأول وللنسب ولم يجعل عليها عدة الطلاق بناء على الغالب.

فصل

وإنما قلنا: لا ينفق عليها في العدة من مساله لانها إنما تعتد على أنه قد حكم بموته ولا نفقة للمتوفى عنها، وذلك يخالف مدة الأجل لأنها في العدة على الزوجية.

⁽۱) اخرجه مالك في الموطأ (۲/ ٥٧٥) ح (٥٢) والبيهةي في الكبرى (٧/ ٢٣٢) ح (١٥٥٦٦) (١٥٥٦٠).

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (۷/ ۷۳۲) ح (۱۵۵۱۹).

وإنما قلنا: إنه إذا جماء زوجها فى المدة أو فى العدة، فهى امرأته فلأنه لسم يحدث بينهما فرقمة لأن المدة إنما ضربت لمجيئه والعدة إنما جعلت بشرط ثبوت وفاته ولم تثبت بتزويج فيكون أحق بها، فلذلك كانت باقية على زوجيته.

فصل

وإنما قلنا: إن العدة إذا انقضت جاز لها التزويج لأن الخبر بذلك ورد عن عمر بن الخطاب وعثمان رضى الله عنهما^(۱)، ولأن اعتدادها لو لم يفد^(۲) تزويجها لكان لا معنى له.

فصل

وإنما قلنا: إنها لا تحتاج في ذلك إلى إذن الإمام لأن إذنه قد حصل بضرب الأجل، لأن فائدة حبسها عن التزويج قبل انقضائه روال المنع بانقضائه.

فصل

وإنما قلنا: إن المفقود إذا جاء بعد دخول الشانى فلا مقال له لأنها قد بانت بالوطء وحكم الحاكم لأن اعتدادها حكم من الحاكم بالفراق عليه على الشرط الذى قدمناه إلا أن يجىء قبل التزويج، فأما إذا جاء بعد التزويج وقبل الدخول ففيها روايتان (٣٠): إحداهما أنها للمفقود والأخرى أنها للثانى، فوجه الأولى أنه عقد نكاح طرأ على عقد صحيح تقدمه بضرب سائغ من الاجتهاد، فوجب أن لا تمنع نفسها عن الأول إلا بأن يضامها دخول، أصله نكاح الوليين، ووجه الثانية أنها نكحت بعد الاعتداد وضرب الأجل, كما لو دخل بها.

فصل

وإذا قلنا: لا يرجع عليها بالصداق، فسلأن أمره نزل على الوفاة، وإذا قلنا: يرجع

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (ب) (يبح).

⁽٣) المدونة الكبرى (٢/ ٩١ _ ٩٢).

عليها بنصف الصداق فلأنها فرقة تحسب طلاقًا كفرقة غير المفقود.

فصل

ولا يقسم ماله بين ورثته إلا بأن يتيقن موته لأنه ضرر في تبقيته وهو مفارق للزوجة، فإن أتى عليه من الزمان ما لا يعيش إلى مثله مُوت بالتعمير وقسم ماله بين ورثته، واختلف قول مالك وأصحابه في ملة التعمير، والظاهر أنه سبعون، وقيل: ثمانون، وقيل: تسعون [وقيل مائة، والصحيح سبعون](۱) سنة لقوله على: «أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين، فأقلهم من يجاوز ذلك(۱)، وهذا إخبار عما يتعلق به الحكم من الأعمار، وما زاد على ذلك فليس فيه دليل يتحرر لكل قول، وإنما هو على حسب ما يتغلب في الظن من طول المدة وقصرها.

فصل

المفقود في [معترك] (٣) القتال إذا لم يوقف له على خبر يجتهد الحاكم في أمره، فإن غلب على الظن هلاكه اعتدت امرأته وتزوجت ولا يحتاج إلى ضرب أجل لأن الأغلب من شأنه الهلاك.

فصل

الأسيـر بخلاف المفقـود لا يجوز لامرأته أن تتـزوج ولا يضرب لها مـعه أجل، لأن حياته معلومة وعذره في نفى قصد المضارة ظاهر.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) أخرجه الترمذى في الزهد (٥٦٦/٤) ح (٢٣٣١) قال أبو عيسى: هذا حمديث حسن غريب.
 وابن ماجه في الزهد (١٤١٥/٢) ح (٤٣٣٦).

⁽٣) ثبت ني (ب) (معركة).

باب: في الطلاق (١)

الطلاق على ضربين: رجعى، وبائن، فالرجعى من حقه أن يرد على مدخول بها، والبائن هو المدى لا رجعة فيه، وقد يكون في المدخول بها وفي التي لم يدخل بها، وجملته للحر ثلاث وللعبد تطليقتان وهو معتبر بالرجال دون النساء، فالحر يطلق ثلاثا كانت زوجته حرة أو أمة، والعبد يطلق اثنتين كانت زوجته حرة أو أمة، والرجعة تثبت في الطلقة الواحدة للحر والعبد وفي الطلقتين للحر، والثانية للعبد كالثالثة للحر لا رجعة فيها، وتحرم بها عليه فيلا تحل له إلا بعد زوج، أوقعها مجتمعات أو مفترقات ويمنع إيقاعها مجتمعة، ويقضى بذلك إن فعله ولكنه ينفذ ويلزم وتحرم به فلا تحل بعقد نكاح ولا ملك يمين إلا بعد زوج يتزوجها تزويجًا صحيحًا نكاح رغبة يقصد الاستباحة دون التحليل، فإن وقع الفساد في العقد أو المتحريم في الوطء مثل أن يطأها محرمة أو صائمة أو حائضًا أو على وجه ممنوع لحق الله تعالى فلا يحلها، وإن شرطا في العقد أن يحلها دون قصد استدامة نكاحها، فالعقد فاسد لا يقيمان عليه والاعتبار في ذلك بقصد يحلها دون قصد استدامة نكاحها، فالعقد فاسد لا يقيمان عليه والاعتبار في ذلك بقصد النكاح دون المنكوحة ولا يحلها إلا وطء بعقد نكاح لا بملك يمين.

فصل

وإنما قلنا: إن الرجعة تثبت في ما دون الثلاث لقوله تعالى: ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك﴾ [البغرة:٢٢٨] يعنى الارتجاع، ولقوله ﷺ في حديث ابن عمر لما طلق امرأته حائضًا: «مره فليراجعها»(٢)، ولا خلاف في ذلك(٢).

⁽۱) الطلاق في اللغة: مصدر طلقت المرأة بانت من روجها وأصل الطلاق في اللغة التخلية، يقال طلقت الناقة: إذا سرحت حيث شاءت وحبس فلان في السجن طلقًا بغير قيد، وفرس طلق إحدى القوائم إذا كانت إحدى قوائمها غير محجله والإطلاق: الإرسال. المطلع (ص/٣٣٣). وشرعًا: صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته موجبًا تكررها مرتين للحر ومرة لذي رق حرمتها عليه قبل روج) شرح حدود ابن عرفة (١/ ٢٧١).

⁽۲) أخرجه البخاري في الطلاق (۹/ ۲۰۸) ح (۲۰۱۱) ومسلم في الطلاق (۲/ ۹۳/۱) ح (۱/ ۱۲۷۱).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٨/ -٤٧).

وإنما قلنا: إنها لا تكون إلا في مدخول بها لقوله تعالى: ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك﴾ [البقرة: ٢٢٨] يعنى في العدة وزجره عن الثلاث بقوله: ﴿لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ [الطلاق: ١] يعنى الندم، فيكون له سبيل إلى الارتجاع، ولأن الرجعة من حقها أن ينفرد الزوج بها من غير مراعاة لرضا المرأة، وذلك لا يكون إلا في المدخول بها لأن غير المدخول بها لا عدة عليها فلا سبيل إلى ردها إلا بنكاح جديد، وذلك يفتقر إلى إذنها.

فصل

وإنما قلنا: إن جملة الطلاق ثلاث لقوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان...﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ طَلَقَهَا فَلا تَحَلُّ له من بعد﴾ [البترة:٢٢٩]، وسئل رسول الله ﷺ عن الثالثة فقال: ﴿أُو تَسْرِيحِ بِإِحسانَ (١) ، وفي حديث ابن عمر قال: ﴿أَرَأَيتُ لَو طَلَقَتُهَا ثَلاثًا قال: عصيت ربك وبانت منك امرأتك (١) . ولا خلاف أن ما فوق الشلاك لا مدخل له في الطلاق (١) .

فصل

وإنما قلنا: إن الاعتبار في الطلاق بالرجال، وإن طلاق العبد للحرة اثنتان والحر للأمة ثلاثًا خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن طلاق الحرة ثلاثًا كان زوجها حرا أو عبداً، لأنه معنى ذو عدد يوجب عبداً وعبداً، لأنه معنى ذو عدد يوجب أن يكون كماله ونقصانه معتبراً بمن يضاف إليه فعله، أصله العدة، ولأن الطلاق ملك للرجل وكمال الملك ونقصانه معتبراً بالمالك لا بغيره.

⁽١) أخرجه الدارقطني في سننه (٤/٤) ح (٢). والبيهقي في الكبرى (٧/ ٥٤٥) ح (١٤٩٥١).

⁽٢) أخسرجمه مسلم في الطلاق (٢/ ٩٤/٢) ح (٣/ ١٤٧١) والنسائي في الطلاق (٦/ ١٧٧) باب (الرجمة).

⁽٣) الإجماع لابن المنفر (ص/ ٨٠).

 ⁽³⁾ قال الموصلى: (وطلاق الحرة ثلاث والأمة ثنتان ولا اعتبار بالرجل فى عدد الطلاق) الاختيار
 (٢/ ٢٧)، الهداية للمرفيناني (١/ ٢٥١).

لا خلاف في أن من فرق الطلاق الشلاث فإنه يلزمه ويدل عليه قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان...﴾ إلى قوله: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [البقرة:٢٢٩]، فأما إن أتى به في كلمة واحدة فإنه عاص بذلك ويلزمه، وإنما قلنا: يلزمه إن وقع خلاقًا لمن منع إيقاعه جملة (١) لقوله تعالى: ﴿فطلقوهن لعدتهن...﴾ إلى قوله: ﴿لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا الطلاق:١] فندبنا إلى طلاق يملك الرجعة فيه لئلا يندم فلا يمكننا التلافي، هذا يتضمن الوقوع، وحديث ركانة: أنه طلق البتة فأحلفه رسول الله على على ما نوى (١) ، فدل على أن الشلاث تقع بالكلمة الواحدة، وحديث ابن عمر قلت: أرأيت يا رسول الله لو أنى طلقتها ثلاثًا، أكان يحل لى أن أراجعها؟ وقال: «كانت تبين منك وتكون معصية، (١) ، واعتبارًا بغير المدخول بها، ولأنه ملك أبيح إيقاعه مفترقًا فجاز مجتمعًا كإعتاق العيد.

فصل

وإنما قلنا: إنه يكون عاصيًا بذلك خلافًا للشافعي في قوله: أنه مباح (١) لقوله تعالى: ﴿ فَطَلَقُوهِن لَعَدَتُهِن ... ﴾ إلى قبوله: ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعسد ذلك أمسرا ﴾ [الطلاق: ١]، فندبنا إلى الطلاق الرجعي ليكون للمطلق سبيلاً إلى تلافي ندم إن وقع منه ثم وصفه بما يقتضى الإثم فقال: ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ [الطلاق: ١]، فدل على ما قلناه، وفي حديث ابن عمر قال: أرأيت لو طلقتها؟ قال: فإذن بانت منك وعصيت ربك (٥)، وروى عن محمود بن لبيد قبال: أخبر رسول الله على عن رجل

⁽۱) حكى ابن قدامة أن هناك من منع وقوعه على البكر فدةال: (وكان عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وعمرو بن دينار يقولون. من طلق البكر ثلاثًا فهى واحدة) انظر المغنى (۲۲۳/۸).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) قال الإمــام الشافــعى: (ولا يحرم عليــه أن يطلق اثنين ولا ثلاث لأن الله تبارك وتعــالى أباح الطلاق وما أباح فليس بمحظور على أهله). انظر الأم (٥/١٦٢)، روضة الطالبين (٨/٨).

⁽٥) تقلم تخريجه.

طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعًا فقام غضبان ثم قال: «يلعب بكتاب الله وأنا بين اظهركم» (۱) ، ولانه إجماع الصحابة، وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وعمران بن حصين (۲) ، ولا مخالف عليهم فيه، ولانه سبب يحرم البضع به فعله من غير حاجة، فكان ممنوعًا كالظهار ولا يدخل عليه الطلقة قبل الدخول ولا الثانية لأن ذلك من حاجته.

فصل

وإنما قلنا: لا رجعة فى الطلاق الثلاث لأنه لـم يبق له من الطلاق شىء، فالرجعة هى ردها إلى النكاح، فلا يجوز أن يملك نكاحًا لا يملك الطلاق فيه، وإنما قلنا: لا يحل له العقد عليها حتى تنكح زوجًا غيره لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَقَهَا فَلا تَحَلُّ له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره﴾ البقرة: ٢٣٠]، وللإجماع على ذلك(٢).

وإنما قلنا: إنما لا تحل بعقد ولا بملك لعموم الظاهر، ولأن الوطء بالملك تابع لعقد النكاح، إذ النكاح هو الأصل المقصود بالاستباحة، فإذا لم يجب بالنكاح لم يجب بالملك.

فصل

وإنما قلنا: إن نكاح المحلل لا يصح خلافًا لأبى حنيفة (٤) والشافعى (٥) لقوله ﷺ:
«لعن الله المحلل والمحلل له (٢) ، وهذا يفيد حظره، ولأنه عقد معاوضة واقع على وجه
يستحق عادة به اللعن، فوجب أن يكون فاسلاً، أصله نكاح ذوات المحارم، وإذا ثبت
أنه فاسد لم تحل للزوج الأول، وروى ابن عباس قال: سئل رسول الله ﷺ عن المحلل

⁽١) أخرجه النسائي في الطلاق (١١٦/٦)، (الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ).

 ⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٥٥٠) ح (١ - ٢ - ٣).

⁽٣) الإجماع لابن المنذر (ص/ ٨٠).

 ⁽٤) في قوله إنه مكروه: قبال المرغيناني: (وإذا تزوجها بشرط التحليل فبالنكاح مكروه). الهداية
 (٢/ ٢٨٩)، الاختيار للموصلي (٣/ ١١٢).

⁽٥) الأم للشافعي (٥/ ٧١).

⁽٦) اخرجه أبو داود في النكاح (٢/ ٢٣٤) ح (٢٠٧٦)، والسترمذي في النكاح (٣/ ٤١٩,٤١٨) ح (١١١٩) والنسائي في الطلاق (٦/ ١٢١) باب (إحلال المطلقة، ثلاثًا وما فيه من التغليظ) وابن ماجه في النكاح (١/ ٢٢٢) ح (١٩٣٥).

فقال: ﴿لَا إِلَّا نَكَاحِ رَغْبُهُ، لَا نَكَاحِ دَلْسَةُ وَلَا اسْتُهِـزَاء بِكَتَابِ اللهُ عَزْ وَجَلَّ (١)، وقوله على: «ألا أخبركم بالتيس؟ قالوا: بلى، قال: (هو المحلل)(٢)، ولأنه إجماع الصحابة، وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن عمر وابن عباس(٣) ولا مخالف لهم.

فصل

وإنما قلنا: إن وطء الثاني شرط في عسودها إلى الأول لقوله ﷺ للتي أرادت الرجوع إلى من طلقها ثلاثًا: (لا حتى تذوقي عسيلته)(٤)، ولأن الغرض من ذلك عقوبته على ركوب المعصية وتعديه ما جعل له، وأن يعلم أنه متى لم يكن له سبيل إلى العود إلا على هذه الصفة وليس ذلك إلا في الوطء لأن مجرد العقد لا عقوبة فيه.

فصل

وإنما قلنا: إن وطأها بالملك لا يحلـها للمطلق بملك ولا بعـقد، خـلاقًا لمن أجازه(٥) لقوله تعالى: ﴿حتى تنكح زوجًا غيره﴾ [البنرة: ٢٣٠]، فشرط في ذلك النكاح، ولقوله عَلَى: ﴿لَا إِلَّا نَكَاحَ رَغْبَةً اللَّهُ الوطُّ عِالَمُكُ أَضَعَفَ.

وإنما قلنا: إن الوطء الواقع على وجه محظور لا يقع به التحليل خلاقًا لأبي حنيفة(٧) والشافعي(٨)، لأنه شرط في إباحتها للأول لا يقوم غيره مقامه، فلم يقع الإباحة به متى

⁽١) ذكره الحافظ السيوطي وعزاه إلى أبي إسحاق الجوزجاني. انظر الدر المنثور (١/ ٢٨٤).

⁽٢) أخرجه ابن ماجمه في النكاح (١/ ٦٢٣ ـ ٦٢٣) ح (١٩٣٦) قال في الزوائد: في إسناده مشرح ابن هاعان. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالف، وقال عـبد الرحمن بن أبي حاتم. تكلموا فيه.

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٣٣٩ _ ٣٤٠) ح (١٤١٨٩) (١٤١٩٣).

⁽٤) تقدم تخريجه.

في ذلك عثمان وزيد وقالاً هو زوج فقام على مغضبًا كارهًا لما قالاً) بدائع الصنائع (٣/ ١٨٧).

⁽٦) تقلم تخريجه.

⁽٧) فى قوله: إنه يقع به التحليل. انظر بدائع الصنائع (٣/ ١٨٩).

⁽٨) قال النووى: (لو وطنها في إحرامه أو إحرامها أو الحيض أو صوم رمضان أو قبل التكفير عن ظهارها أو ظائًا أنها أجنبية حلت لأنه وطء زوج في نكاح صحيح) روضة الطالبين (٧/ ١٢٦).

فعل على وجه محرم في الشرع لحق الله تعالى، أصله العقد.

فصل

وإذا وطئها فى نكاح فاسد لم تحل به خلاقًا للشافعى فى أحد قوليه (١) لقوله تعالى: وحتى تنكح زوجًا غيره [البقرة: ٢٣٠]، وظاهر ذلك يفيد الصحيح، ولأنه وطء ولم يصادف سببًا مبيحًا كالوطء بالشبهة، ولأن الوطء بالملك أقدى من الوطء فى النكاح الفاسد لأن الوطء بالملك مباح، وفى النكاح الفاسد محظور، وإذا لم تقع الإباحة به كانت بأن لا تقع بالفاسد أولى.

فصل

وإنما قلنا: إن الاعتبار بقصد الناكح دونها لأن العقد للناكح، وهي على استيفاء المنافع، فإذا لم يقصد هو الاستباحة لنفسه انتفى قصد الاستباحة لغيره، فقد قصد التحليل للأول لا غير، ولأن قصد التحليل من غير من يملك الطلاق لا اعتبار به، أصله الأجنبى.

⁽١) انظر روضة الطالبين (٧/ ١٢٤).

باب

والطلاق ضربان: طلاق سنة وطلاق بدعة، وفائدة وصفنا له أنه طلاق سنة أنه أوقع على الوجه أوقع على الوجه الذى ندب المشرع إيقاعه، وفائدة وصفه بأنه للبدعة وقوعه على الوجه الذى منع الشرع إيقاعه عليه ويتعلق بذلك ضرب ثالث، وهو طلاق لا يوصف بأنه للسنة ولا للبدعة، وهو أن يكون جائزاً في كل الأحوال، فإذا ثبت هذا فالسنة والبدعة يرجعان إلى أمرين إلى الوقت والعدة.

فأما الرقت فإن السنة فيه: أن تطلق المرأة التي تحيض في طهر لم تمس فيه وألا يكون تاليًا لحيض طلقت فيه، فأما العدد فإن يطلق واحدة ثم يتركها تمضى في العدة ثم لا يتبعها طلاقًا، ومتى انخرم من هذه الأوصاف شيء كان للبدعة دون السنة، فإن طلقها حائضًا أو نفساء أو في طهر قد مس فيه ثلاثًا أو اثنتين في كلمة واحدة أو مفترقًا قاصدًا ذلك في ابتدائه أن يفرقه على عدد أقرائها، فكل ذلك للبدعة.

وطلاق الحائض والنفساء محرم ويلزم إن وقع، فإن كان رجعيًا أجبر على الارتجاع وإمساكها إلى أن تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلق، ولا يطلق فى الطهر المتعقب للحيض الذى طلق فيه، فإن فعل نفذ ولم يجبر على الارتجاع إن لم يرتجع حتى طهرت من الحيض المطلق فيه أجبر إلى أن تنقضى العدة عند ابن القاسم، ويقطع الإجبار عند أشهب لمجىء الطهر الثانى الذى أبيح الطلاق فيه، ويؤمر بالارتجاع إن طلق فى طهر قد مس فيه ولا يجبر عليه، فأما الذى لا يوصف بأنه سنة ولا بدعة فطلاق الصغيرة واليائسة لأنه مباح إيقاعه أى وقت شاء، وهذا إذا رجع به إلى الوقت، فأما إن رجع به إلى العدد فلا تنفك مطلقة من أن يكون طلاقها لأحد الأمرين.

وفى طلاق غير المدخول بها حائضًا روايتان: الجواز والمنع، فعلى رواية المنع يوصف طلاقها فى الطهر بأنه للسنة ولا يوصف بذلك عـلى رواية الجواز، لأن الأوقات تتساوى فيه كالصغيرة واليائسة.

ويطلق الحامل أى وقت شاء، وتلحق بالضرب الثالث، ويخرج في طلاقها حال حيضها روايتان بناء على التي لم يدخل بها.

وإنما شرطنا في كدونه للسنة أن يكون في طهر لقدوله تعالى: ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ [الطلاق:١]، فندب تعالى إلى أن يوقع الطلاق في حال تعتد فيها وذلك حال الطهر، وفي حديث ابن عمر أنه طلق امرأته حائضًا فذكر عمر لرسول الله والله وقله فقال: «مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء (۱)، فأخبر أنها حال الطهر، ولأن طلاق الحائض محرم بإجماع، وما كان محرمًا لا يكون للسنة.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون الطهر لم يمس فيه لقوله تعالى: ﴿ فَطَلَقُوهِن لَعَدَتُهِن ﴾ [الطلاق:١]، وقرأها ابن عمر: «لقبل عدتهن (٢)، وفي حديث ابن عمر: «ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك، وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء »، ولانه إذا وطثها في ذلك ثم طلقها ألبس عليها في العدة لأنها قد تحمل فتعتد بالأقراء فكره له ذلك، ولأنها قد تحمل فيلحقه الندم.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون فى طهر ثان دون الطهر التالى للحيضة التى طلقت فيها لقوله على شره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك (٣)، ولأنا لما أجبرناه على الارتجاع نظراً لها وجب أن ينظر له أيضاً بأن يكون له حظ فى الرجعة من الاستمتاع، فإذا حصل منه الاستمتاع فى الطهر التالى للحيض لم يطلق فيه على ما بيناه ثم يتعقبه الحيض، فإذا طهرت منه جاز له الطلاق.

فصل

وإنما شرطنا أن يطلق واحــدة لأن الجمع بين ثلاث تطليقات أو اثنتــين بدعة على ما

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) انظرُ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠/ ٦٦٣٢).

⁽٣) تقدم تخريجه.

بيناه، وإنما منعنا أن يتبعها طلاقًا آخر في العدة أو يقصد تفريقه على الأقراء، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن طلاق السنة أن يطلق ثلاثًا مستفرقًا في كل قرء طلقة (١)، لقوله تعالى: ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ [الطلاق: ١]، وهذا طلاق لا يوجب عدة فكان ممنوعًا، ولأن كل طلاق لا يوجب عدة في المدخول بها، فإنه للبدعة، أصله إذا أتى به قبل محيء القرء الثاني، ولأنه مطلق ثلاثًا من غير حاجة كالذي يطلق ثلاثًا في كلمة واحدة.

فصل

وإنما قلنا: إن طلاق الحائض محرم لقوله تعالى: ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ [الطلاق: ١]. وحال الحيض ليست حال عدة ولا طلاق للموقع فيه باتفاق، ولقوله على في حديث ابن عمر لما طلق امرأته: «مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء (٢)، فأمر بارتجاعها على طريق العقوبة، وأخبر بأن حال الطهر هي حال العدة التي أمر بالطلاق فيها، ولأن فيه تطويلاً على المرأة في العدة وأذية لها ولا خلاف في ذلك.

فصل

وإنما قلنا: إنه محرم ويلزم إن وقع رجعيًا كان أو باثنًا خلافًا لمن قال: إنه لا ينفذ (٣) لقوله على لله عنه: «مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق فتلك العدة التى أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء (٤)، وفى حديث آخر: «أفستعتد بها»؟ قال: «نعم»، وأن ابن عسمر قال: يا رسول الله على: «أرأيت لو طلقتها ثلاثًا؟ قال: إذن بانت منك وعصيتك ربك»(٥)، [وفى هذه الأخبار

⁽١) الاختيار للموصلي (٣/٦٩). بدائم الصنائع (٣/٨٨).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) قال ابن قدامة: (قال ابن المنذر وابن عبد البر لم يخالف فى ذلك إلا أهل البدع والضلال وحكاه أبو نصر عن ابن علية وهشام بن الحكم والشيعة قالوا: لا يقع طلاقمه لأن الله تعالى أمر به فى قبل العدة فإذا طلق فى غيره لم يقع، كالوكيل إذا أوقعه فى زمن أمره موكله بإيقاعه فى غيره. المغنى (٨/٧٣٧).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقلم تخريجه.

أدلة: أحدها الأمر بالمراجعة ولا تكون إلا مع نفوذ الطلاق ووقوعه، والثانى قوله أفتعتد بها؟ قال: نعم، والثالث قول ابن عمر: أرأيت لو طلقتها ثلاثًا؟ يعنى فى الحيض قال: إذا بانت منك وعصيت ربك](۱)، وهذا نص، ولأنها حال زوجية كالطهر، ولأنه إزالة ملك بنى على التعليب والسراية فلم يختص وقوعه بزمان دون زمان كالعتق، ولانها حال منع الطلاق فيها لحق المرأة فلم يمنع ذلك نفوذه إذا وقع كالطهر الذى مس فيه.

فصل

وإنما قلنا: إنه إن كان رجعيًا أجبر على الارتجاع خلافًا للشافعي (٢) وأبى حنيفة (٢) لقوله على: «مره فليراجعها حتى تطهر، (٤) وهذا على وجوبه، ولأنه لما طوّل عليها وأضر بها مع نهيه عن ذلك عوقب بالإجبار على الرجعة وردها إلى حال الزوجية ليزول الضرر عنها.

فصل

وإنما قلنا: إن المطلق في طهر قد مس فيه لا يجبر على الرجعة لأنه مطلق للعدة فلا يوجد فيه التطويل على المرأة كما يوجد فيمن طلق حال الحيض.

فصل

ووجه قول ابن القاسم: أنه إذا لم يراجع حتى طهرت من الحيض الثانى بعد الذى طلقت فيه أنه يجبر على الارتجاع ما بقيت العدة، قوله على: «مره فليراجعها» فأطلق ولم يقيد، ولأن العدة باقية، أصله ما لم تطهر الطهر الثانى، ووجه قول أشهب: إنما قد صارت إلى حال لو أراد ابتداء إيقاع الطلاق فيها لكان ذلك له فلا مسعنى للإجبار على الارتجاع مع إباحة الطلاق.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/٨)، مغنى للحتاج (٣/ ٣٠٩).

⁽٣) قال ملك العلماء الكاساني: (ولو امتنع عن الرجعة لا يجبر عليها) بدائع الصنائع (٣/ ٩٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

وإنما قلنا: إنه يطلق الصغيرة واليائسة أى وقت شاء لأن أوقاتهما متساوية فيؤُمن فيهما ما يخاف على الحائض والنفساء والطهر الذى قد مس فيه لأنهما إن كانت مدخولا بهما، فقد قال تعالى: ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ [الطلاق: ١]، وهذا طلاق للعدة، وإن كانت غير مدخول بهما فقد قال تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن﴾ [البترة: ٢٣٦] فأطلق، ولأنه ليس فى ذلك تطويل فى عدة ولا إلباس فجاز فى كل وقت.

فصل

وإنما قلنا: إن طلاقهما لا يوصف بأنه للسنة ولا للبدعة من حيث الوقت لأن الوصف بذلك يتضمن كون المطلقة عن يتأتى فيها الأمران، فيقع كل واحد منهما بدلاً من صاحبه، فأما من لا تختلف الأوقات عليها فلا حال لها للسنة ولا بدعة، فأما من حيث العدد فإنه يصح فيه لأنه إن طلق واحدة كان للسنة، وإن جمع بين ثلاث أو اثنتين كان للبدعة على ما بيناه.

قصل

ووجه القول بأن طلاق غير المدخول بها حائضًا جائز أنها حال لا يلحقها ضرر بالطلاق فيها، فعجاز ذلك اعتبارًا بحال الطهر، ووجه المنع أنه طلاق في الحيض فأشبه طلاق المدخول بها.

فصل

وإنما قلنا: يطلق الحامل أى وقت شاء لقوله ﷺ: «أو حاملاً قد استبان حملها» (۱) فأطلق، ولأنها معتدة في الحال لأن عدتها وضع الحمل والتخريج في طلاقها حال حيضتها على ما ذكرناه، ويطلق المستحاضة أى وقت شاء لأنها مطلقة للعدة في طهر لم تمس فيه كالتي ليست بمستحاضة وعدتها سنة إذا لم تميز لأن الاستحاضة ريبة، فإن تحققت التمييز بين الوقتين اعتدت بالأقراء.

⁽۱) ذكسره البخسارى في الطلاق (۹/ ۳۰۰) باب (۱۱) منعلقًا ومنسلم في الطلاق (۲/ ۱۰۹۰) ح (٥/ ١٤٧١).

باب

ولا طلاق لمن لم يبلغ الحسلم ولا لمجنون حال جسنونه لقسوله على القلم عن ثلاث...» فذكر: «الصبى حتى يحتلم، والمجنون حستى يفيق»(١)، ولأنه إزالة مسلك كالعتق، ولأنه لا يصح نكاحه فلم يصح طلاقه اعتباراً لأحد الطرفين بالآخر.

فصل

طلاق السكران لازم خلافًا لمن ذهب إلى نفيه (٢)، لأن أحكام التكليف المتعلقة بالتغليظ جارية عليه كالقود إذا قتل، والحد إذا زنى أو قذف، ووجوب قضاء الصلاة فكذلك الطلاق، ولأن كل من يحد إذا أوجد لفظ القذف منه، فإنه إذا طلق نفذ طلاقه كالصاحى، ولأنه حال لا تمنع حد القذف فلم تمنع نفاذ الطلاق كحال الصحو، ولأن كل حال يلزمه قضاء الصلوات المتروكة وحد القذف فيها لزمه الطلاق الموقع فيها، أصله الصحو.

فصل

طلاق المكره غيسر واقع خلافًا لأبى حنيفة (٣) ، لقسوله ﷺ: (رفع عن أمستى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (٤) ، وقوله ﷺ: (لا طلاق في إغلاق) (٥) ، قال أبو عبيد: هو الإكراه، واعتبارًا به إذا أكسره على الإقرار بالطلاق بعلة أنه لفظ لو عرى من الإكراه لزم به الطلاق فلم يلزم مع الإكراه، ولأن كل حال لم يثبت معها حكم الإقرار بالطلاق

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽۲) حكاه ابن قدامة عن (عشمان رضى الله عنه وعمر بن عبد العزيز والقاسم وطاوس وربيعة ويحيى الأنصارى والليث والعنبرى وإسحاق وأبى ثور والمزنى وأحمد بن حنبل فى إحدى روايتيه) المغنى لابن قدامة (٨/ ٢٥٦).

 ⁽٣) قال الموصلى: (طلاق المكره واقع لأنه قسصد الطلاق ولم يرض بالوقوع فصار كالهاؤل، ولأنه
معنى تقع به الفرقة فيستوى فيسه الإكراه والطوع كالرضاع) الاختيار للموصلى (٣/ ٣٧)، بدائع
الصنائع (٣/ ١٠٠).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽ه) أخرجه أبو داود في العلماق (٢/ ٢٦٥) ح (٢١٩٣)، وابن ماجه في الطلاق (١/ ١٥٩ ـ ٦٦٠) ح (٢٠٤٦).

لم يثبت معها حكم الإيقاع كالجنون والصغر.

فصل

طلاق النائم والمبرسم (١) والهاذى في غمرة المرض لا يلزم لانهم في معنى المغلوب بالجنون.

فصل

ومن تزوج ثم نسى فحلف بالطلاق فحنث، فإن الطلاق يلزمه طلاق من مكلف صادف زوجية، فوجب نفوذه، أصله العمد.

فصل

عقد الطلاق قبل الزواج على ضربين: إن بقى معه ما لا يسد على نفسه طريق الإباحة به صح ولزم ذلك نحو أن يعين بلدا بعينه أو قبيلة بعينها أو امرأة بعينها أو نوعاً من النساء معينا أو صفة مخصوصة منهن مثل أن يقول: كل امرأة يتزوجها من العراق أو من العجم، أو كل بكر أو كل سوداء أو كل من لها ولد أو ما أشبه ذلك، وكذلك إن عم أو خص أجلاً بعينه يبلغه عمره كالسنة وفي السنتين على حسب عمره وقت اليمين، فإن لم يبق لنفسه شيئا، بل عم وسد طريق الإباحة بهاذا النوع جملة لم ينفذ طلاقه ولم ينعقد يمينه، وكان له أن ينكح من غير حنث يلزمه.

فصل

وإنما قلنا: إذا عين يلزمه خلافًا للشافعي في قوله: لا يلزمه على كل وجه (٢٠)، لقوله تعالى: ﴿أُوفُوا بِالعقود﴾ [المائنة: ١]، ولأنه أضاف السطلاق إلى حال يملك فيها ابتداء إيقاعه، فصح ذلك اعتباراً به إذا أضافه حال الملك، مثل أن يقول لزوجته: إذا دخلت الدار فأنت طالق، ولأنه معنى يسصح مع الجهل والغرر، فجاز عقده بشريطة ملكه في ثاني حال، أصله الوصية والنلر.

⁽١) المبرسم: من به البرسام ـ بالكسر ـ وهو علة يهذي نيها. القاموس المحيط (٧٩/٤).

⁽٢) انظر مغنى للحتاج. (٣/ ٢٩٢).

وإنما قلنا: لا يلزم إذا عم خلافًا لأبى حنيفة (١) لقوله عز وجل: ﴿لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم﴾ [المائلة: ١٨]، ولأنه سد على نفسه طريق استباحة البضع فوجب أن يلزمه لأن في ذلك تعريض نفسه للزنا وما أدى إلى ذلك فهو ممنوع، أصله عدم الحر لمهر الحرة أنه يجوز معه نكاح الأمة لأنه لو لم يجز ذلك لأدى إلى التعرض للزنا كذلك في مسألتنا.

فصل

إذا قال: إن تزوجت فلانة قهى طالق فتزوجها ودخل بها فلها المهر المسمى لا زيادة عليه، وقال أبو حنيفة: لها مهر ونصف (٢)، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو أن يكون بهذا الوطء زانيًا أو واطنًا بشبهة العقد الأول، ولا يجوز أن يكون زانيًا لأنه كان يجب أن يكون عليه الحد وليس ذلك بقول أحد، ولأن الحد والمهر لا يجتمعان عندهم، وإن كان واطنًا بشبهة العقد الأول لم يلزمه إلا مهر واحد اعتبارًا بسائر الأنكحة الفاسدة إذا وطء فيها.

فصل

إذا على الطلاق بصفة لم يقع إلا بوقوعها كقوله: إذا دخلت الدار أو كلمت زيدًا أو لبست هذا الشوب أو ما أشبه ذلك مما يمكن أن يقع أو أن لا يقع إن علقه بأجل تنجز في الحال وحصر هذا الباب: أن ما تعلى الطلاق بوقوعه على ثلاثة أضرب: منه ما يجوز أن يقع أو يجوز أن لا يقع ولا يغلب فيه على أحد الأمرين كدخول الدار أو قدوم ريد، فهذا يقف طلاقه على حصوله من غير خلاف.

ومنه ما لابد من وقوعه كمجىء الشمهر والسنة، وهذا يتنجز عندنا خلاقًا للشافعى^(٣) وأبى حنيفة^(٤)، لأن تأجيله يقتضى توقيت استباحة الوطء بمدة يحرم عند مجيئها، وذلك

⁽١) الاختيار للموصلي (٩٧/٣)، الهداية للمرغيناني (٢٧٣/٢).

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة (٣١٨/٨).

⁽٣) الأم للشافعي (٥/١٦٧) روضة الطالبين (٨/١١٦).

⁽٤) الهداية للمرغيناتي (١/ ٢٥٥).

غير جائز اعتباراً بنكاح المتعة.

ومنه ما يغلب فيه الوقوع ويمكن أن يقع كتعليق الطلاق بوضع الحمل ومجىء الحيض والطهر، فهلذا النوع فيه روايتان: إحداهما تنجز الطلاق الموقع فيه، والأخرى تأجيله، فوجه التنجيز اعتبار الغالب بالمتحقق لأن ذلك غالب الأصول كمنع المريض من أكثر من ثلث ماله إذا كان الغالب من مرضه الخوف وما أشبهه من نظائره، وكذلك الاستثقال في النوم إذا كان الغالب منه خروج الحدث أجرى مجرى التحقيق، ووجه التأجيل اعتباره بما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون كدخول الدار و كلام زيد.

فصل

تعليق الطلاق بالمشيئة على ثلاثة أضرب: منه تعليق بمشيئة الله تعالى، فهذا لا ينفى وقوع الطلاق ولا يؤثر فيه أصلاً على أى وجه كان من إرادة الشرط به أو الاستثناء، ومنه تعليق بمشيئة من يصح منه مشيئته ويتوصل إليها كنزيد وعمرو، ومشيئة المطلقة نفسها، وهذا يقع على وجود المشيئة المعلق بها، ومنه تعليق الطلاق بمن لا مشيئة له أو لا حكم لمشيئته كالحجر والجمادات أو الصبى والمجنون وغيره، فيه خلافًا قيل: يلزمه الطلاق، وقيل: لا يلزمه والصبى والمجنون يخرجان من هذا.

فصل

وإنما قلنا: إن قوله: إن شاء الله لا يؤثر في رفع الطلاق خلافًا لأبي حنيفة (١) والشافعي (١) ، لأنه لو أثر في ذلك لم يخل أن يكون تأثيره من حيث الشرط أو الاستثناء، فإن كان من حيث الشرط فلا يصح لأنه لا يخلو أن يكون لنا سبيل إلى العلم بحصوله أو لا سبيل لنا إلى ذلك، فإن كان لنا سبيل إلى ذلك وقف الأمر عليه وليس هذا منهم لأنهم لا يترقبون شيئًا ويقطعون بانتفاء الطلاق، ولأنه لا شيء يترقب، وإن كان لا سبيل لنا إلى العلم به فتعليق الطلاق به هزل وعبث كقوله: أنت

⁽١) قال الموصلي: (لا يقع شيء إن وصل) الاختيار (٣/ ١٠٠).

⁽Y) قال النووى: (إذا قال: أنت طالق إن شاء الله نظر إن سبقت الكلمة إلى لسانه لتموده لها كما هو الأدب ، أو قصد التبرك بذكر الله تعالى أو الإشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئة الله تعالى ولم يقصد تعليقًا محققًا لم يؤثر ذلك ووقع الطلاق وإن قسصد التعليق حقيقة لم تطلق على المذهب) روضة الطالبين (٩٦/٨).

طالق إن كان الله قد خلق اليـوم فى قعر البحر القلزم حوثًا طوله كـذا وكذا ذراعًا وغير ذلك مما لا سبيل إلى العـلم به، وقد قال على الطلاق، (۱) وإن كان مـن حيث الاسـتثناء فـلا يصح أيضًا لأن الاستـثناء إنما يدخل على مستقبل الأفعال دون ماضيها وقـوله: أنت طالق إيجاب فى إيقاع فلا مجال للاستثناء فيه لأن الاستثناء معنى يحل اليمين المنعقدة كالكفارة، وقد ثبت أنه لا مـلخل للكافرة فى الطلاق فكذلك الاستثناء، ولأن الكفارة أقوى لأنها تـؤثر متصلة ومنفصلة والاستثناء لا يؤثر إلا متـصلاً، فإذا لم تعمل الكفارة فى الطلاق فالاستثناء أولى، ولأنه اسـتثناء فى طلاق يرفع جميعه فى الحـال والمآل، فوجب أن لا تعمل فـيه كمـا لو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثًا.

فصل

إذا استمثنى عددًا من الطلاق فإن بقى منه شىء صح استثناؤه كقوله: أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة أو إلا اثنتين، لأنه فى الأول يطلق اثنتين وفى الثانية يطلق واحدة ولا فرق بين استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل، وإن لم يبق شيئًا لم يصح وكان رجوعًا لا استمثناء كقوله واحدة إلا واحدة، أو اثنتين إلا اثنتين أو ثلاثًا إلا ثلاثًا، فإن قال: طالق أربعًا إلا ثلاثًا [لم يصح وكمان رجوعًا وطلقت ثلاثًا لأن ما زاد على الثلاث لمغو كأنه قال: ثلاثًا فيرد استثناء](١) ثلاث على ثلاث فلا يصح.

فصل

وإنما قلنا: إن الاشتراط بمشيئة زيد يصح ممن تصح مشيئته ويتـوصل إلى العلم بها فكان كسائر الشروط كقوله: إن دخلت الدار وما أشبهه.

فصل

ووجه القول في الحسجر وغيره: إن الطلاق يلزمه أنه هزل، ووجه نفى اللزوم عدم الشرط الذي علق الطلاق به، والأول أصح.

⁽۱) آخرجه أبو داود في الطلاق (۲/ ۲۱۵ _ ۲۲۲) ح (۲۱۹٤) والترمذي في الطلاق (۳/ ٤٨١) ح (۱۱۸٤) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. وابن ماجه في الطلاق (۱/ ۲۰۵ _ ۲۰۵۸) ح (۲۰۳۹).

⁽٢) ما بين المعكونين سقط من (ب).

الطلاق يقع بالنطق وبعمل الجارحة، وإن لم يقارنه نطق، وفي وقوعه بمجرد عقد القلب خلاف، فأما النطق فضربان صريح وكناية:

فالصريح: ما تضمن لفظ الطلاق على أى وجمه كان كـقـوله: أنت طالق وأنت الطلاق وأنت مطلقة، وقد طلقتك والطلاق بها لازم، وقد أوقعت عليك الطلاق، وأنا طالق منك وما أشبه ذلك مما ينطق فيه بالطلاق، وكل هذا صريح، فإن قرنه بذكر عدد وقع من العدد ما قرنه به واحـدة أو اثنتين أو ثلاثًا كذلك إن نواه به ولم ينطق به، وإن أطلق فقال: أنت طالق أنت طالق أو مطلقة، وقال: لم أرد شيئًا، فالظاهر واحدة إلا أن يريد الثلاث.

والكناية ضربان: كنايات ظاهرة وكنايات مجملة غير ظاهرة، فالظاهرة هي ما جرى العرف بأن يطلق بها في اللغة والشرع مثل قوله: أنت خلية أو بحرية وبائن ويتة وبتلة وحبلك على غاربك، وأنت حرام وأنت على كالميتة والدم ولحم الخنزير، وكللك الفراق والسراح واعتدى، هذه الألفاظ إذا وردت على المدخول بها ابتداء أو عند سؤالها الطلاق كانت طلاقًا ثلاثًا ولا يقبل منه أنه لم يرد بها طلاق ولا أنه أراد ما دون الثلاث إلا في قوله: اعتدى إلا أن يكون على وجه الخلع فيقبل منه ما يدعيه من الطلاق أو يدعى أنه لم يرد طلاقًا أصلاً، وقد تقدمها كلام يصلح أن يكون جوابًا عنه على ما ادعاه، نحو أن يكون قد حبسها في دين له عليها فتسأله التخلية من حبسها فيقول: إنها مخلاة أو قد خليتك، وكذلك إذا دفع إليها دنانير وقال: اعتدى وأراد المدنانير فيقبل منه، وكذلك لو قرن الصريح بما يفيد هذا المثل أن تكون موثقة قدم أو قيد فيقول: أنت طالق يريد من الوثاق فيقبل منه، فأما إن وردت هذه الألفاظ على غير مدخول بها، فإن طالق يريد من الوثاق فيقبل منه، فأما إن وردت هذه الألفاظ على غير مدخول بها، فإن قال منه، وفي البتة أنه أراد دون الثلاث قال منه، وفي البتة خلاف عنه وكذلك في الفراق والتخلية في المدخول بها.

فأما الكنايات المحتملة فمثل قبوله: اذهبى وانصرفى واخرجى واغربى، فبهذا يقبل من منه منا يدعيه أنه أراد بنه من طلاق وغيره من قليل العدد وكشيره، وضرب ثالث من النطق وهو ما ليس من ألفاظ الطلاق ولا محتسملاته مثل قبوله: اسقنى ماءً وما أشبه ذلك، فإذا ادعى أنه أراد به الطلاق فقيل: يكون طلاقًا، وأما

العمل بالجارجة فنحو أن تسأله الطلاق فيشير إشارة يفهم منها إصابته إلى سؤالها، فإذا قال: أردت الطلاق قُبل منه، وكذلك إذا كتب الطلاق بيده وأراد به الطلاق كان طلاقًا، وإن لم يرد به الطلاق، وقال: أردت أن أنظر وأفكر، فذلك له ما لم يتفذ الكتاب، فأما عقد الطلاق وإيقاعه بالقلب مجردًا من غير أن يقارنه بعض ذلك، ففيه روايتان: إحداهما وقوعه، والأخرى إلا أن ينضم إليه لفظ وما في معناه.

فصل

وإنما قلنا: إن كل ما تضمن لفظ الطلاق كان صريحًا، لأن كل ما يراد به الطلاق من سائر الألفاظ التي يطلق بها، فهي عبارة عنه وكناية وليس الطلاق كناية عنها ألا ترى أنه إذا قيل له: ما اللذي أردت بقولك: أنت خلية وبرية وبائين وحرام صح أن يقول: عبرت به عن الطلاق، ولا يصح أن يقال: ما الذي أردت بقولك: أنت طالق، فيقول: أردت أنها خلية وبرية وبائن، لأن ذلك عكس ونقض الأصول.

فصل

وإنما قلنا في الكناية الظاهرة: إنه إذا قال: لم أرد به الطلاق لم يقبل منه خلافًا للشافعي (١) ، لأن عرف الشرع جار بأن النساء يطلقون بها ابتداء أو جوابًا عن مسألة الطلاق، فلا يصدق فيما ينفيه العرف.

وإنما قلنا: إنه لا يقبل منه أنه أراد دون الشلاث في المدخول بها خلافًا للسافعي (٢)، لأن قوله: أنت حرام وبائن وبتة وبتلة وبرية إيقاع الطلاق بهذه الألفاظ كأنه قال: أنت طالق طلاقًا تحرمين به على وتبينين به عنى وتبنت العصمة به بيني وبينك وأخلو به من زيجتك وبيسرا أحدنا من الآخر، وهذا لا يكون في المدخول بها إلا ثلاثًا إلا على وجه الخلم، فإذا قال في غير الخلم: أردت به ما دون الثلاث كان كما لو قال: أنت طالق ثلاث، وقال: أردت واحدة، لأن الرجوع في الصفة كالرجوع في العدد، وكذلك قلنا في غير المدخول بها أنه يقبل منه لأنه يصح منه هذه المعاني لما دون الثلاث، وإن لم ينو ذلك، فالظاهر هو الثلاث في الجميع على ما بيناه لأنها ألفاظ مبنية للمبالغة في الفرقة.

⁽١) الحاوى الكبير للماوردي (١٠ /١٦) ومثنى للحتاج (٣/ ٢٨٠).

 ⁽۲) قال الماوردى: (هل يكون رجمعيًا إذا لم يرد به ثلاثًا نعندنا يكون رجميًا إن أراد به واحدة أو
 اثنتين أو لم يكن له نية في عدده) الحاوى الكبير للماوردى (۱۰/ ۱۲۰).

ووجه قوله فى البتة: إنه يقبل منه إرادته ما دون الثلاث فى التى لم يدخل بها فلأن المعنى يحصل فيها وهو انبتات العصمة، ووجه القول إنه لا يقبل منه لأن البتة كناية عن الطلاق الثلاث فلا ينتفى بإرادته ما دونه.

فصل

وإنما قلنا: إن قوله: أنا منك طالق يكون طلاقًا خلاقًا لأبى حنيفة (١)، لأن كل لفظ إذا استعمل في الطلاق مضافًا إلى الزوجة كان طلاقًا، فكذلك إذا أضافه الزوج إلى نفسه، أصله قوله: أنا منك بائن وأنا عليك حرام.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا قال: أنت طالق وأراد ثلاثًا، فإنه يكون ثلاثًا خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنها تكون واحدة (٢)، لقوله على: «وإنما لامرئ ما نوى (٢)، ولأن قوله: أنت طالق صيغة مسحتملة للعدد قابلة له، واللفظ المحتمل للشيء إذا نوى به ما يحتمله كان كما نوى به اعتباراً بقوله: أنت الطلاق ويبين احتماله للعدد أنه لو صرح به فيه لصح ولا يجوز أن يفسره بما لا يحتمله، ولأن كل لفظ بالطلاق لو صرح فيه بالثلاث لصح استعماله فيه، فكذلك إذا أريد به، أصله أنت بائن وأنت الطلاق.

فصل

وإنما جعلنا قوله: اعتدى ابتداء أنها من الكنايات الظاهرة خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: لو قال: أردت الطلاق لم يقبل منه (٤) ، لأنه الظاهر أنه كناية عن الطلاق وأمر بالاعتداد منه لانه لو لم يكن كذلك لم يكن بد من أحد أمرين: إما أن يكون مصروفًا إلى غيره، وذلك مفتقد إلى شاهد حال أو سبب يدل عليه، أو يسقط فلا يكون له

⁽١) قسال المرغيناتي: (ومن قسال لامسرأته: أنا منك طالق فليس بشيء وإن نوى طلاقًا). الهسداية (٢٥٧/١). الاختيار للموصلي (٣/ ٨٠).

⁽٢) الاختيار للموصلي (٣/ ٧٤)، الهداية للمرغيناني (٢٥٢/١).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) انظر بدائع الصنائع (١٥/٥-١).

حكم، وذلك لا سبيل إليه في ألفاظ العقلاء التي لها مقاصد تصلح أن تراد بها فلم يبق إلا ما قلناه.

فصل

وإنما قلنا: إن هذه الكنايات إذا قارنها شاهد حال يدل على أنه أراد بها ما يدعيه قبل قوله فيها، لأن العرف يشهد له حنيئذ فليس في دعوى تكذيب له لأن الصريح أقوى من الكناية ولو ادعى في الصريح خلاف موضوعه في الشرع وهناك شاهد حال يصدقه قلت دعواه فالكناية أولى.

فصل

ووجه قبوله فى الألفاظ التى لا يصلح أن تكون كناية عن الطلاق أنها تكون طلاقًا بالقبصد أنبه لفظ قصد به الطلاق، فأشب منا هو كناية، ولأنه مبنى على التغليب والاحتياط، ووجه الاتفاق على أنه لو ضربها أو مسها بيده وقال: أردت الطلاق، أنه لا يكون طلاقًا لأنه لم يأت بصريح الطلاق ولا بكنايته، فكذلك هاهنا.

فصل

وإنما قلنا: إن كتابة الطلاق باليد تكون طلاقًا إذا نواه خلاقًا للشافعي^(۱)، لأن الكتابة مواضعة يعبر بها عما في القلب، فجاز أن يقع بها الطلاق كاللفظ، وكللك الإشارة التي يفهم منها الطلاق من الناحية الأخرى.

فصل

فأما الطلاق بالقلب من غير نطق، فوجه إيقاعه أن اعتقاد القلب لما كان لابد منه فى وقف إيقاع الطلاق وكان حظ النطق إفهام الغير والتعبير عما فى النفس عما جرى الخط والرمز وغير ذلك مما وضع للإخبار عما فى السنفس، وذلك غير مشترط فى الإيقاع كان

⁽۱) قال النووى: (إذا كتب القادر بطلاق روجته نظر إن قرأ ما كتبه وتلفظ به فى حال الكتابة أو بعدها طلقت وإن لم يتلفظ نظر إن لم ينو إيقاع الطلاق على الصحيح وقيل: تطلق وتكون الكتبابة صريحًا وليس بشيء وإن نوى فيفيه أقوال وأوجه وطرق مختصرها ثلاثة أقوال. الكتبابة عمريحًا وليس بالثاني: لا، والثالث: تطلق إن كانت غائبة عن المجلس وإلا فلا) روضة الطالبين (٨/ ٤٠).

مجرد الاعتقاد كافيًا، ولأنه نوع تحـرم به الزوجة فجاز أن يقع بالاعتقاد، وإن عرى من النطق، أصله الكفر، فوجه نفيه قوله ﷺ: ﴿إِنَ الله تجاوز عن أمتى ما حدثت به أنفسها ما لم تنطق به أو تعمل به الله أحد طرفى العقد فكان نطقًا كالنكاح، ولأنه معنى يتعلق به تحريم الوطء فلم يقع بالاعتقاد كالبيع.

ا فصل

التى لم يدخل بها تبين بالواحدة لأنه لا رجعة له عليها لانتفاء العدة عنها، ويصح إيقاع الثلاث عليها بلفظ واحد خلافًا لمن حكى عنه منعه (٢)، ولأنها زوجته، فجاز أن يلحقها إيقاع الطلاق الشلاث في لفظ واحد كان كالمدخول بها، ولأنه إذا قال: أنت طالق ثلاثًا فلك تفسير لمراده باللفظ الذي يصح أن يراد به فلم يمتنع.

فصل

ويصح أن يوقع الطلاق الثلاث عليها بثلاثة ألفاظ متناسقة متتابعة غير متراخية وذلك أن يقول: أنت طالق، أنت طالق، خلافًا لأبي حنيفة (٢) والشافعي (٤)، لأن كل زوجة ملك إيقاع الطلاق الثلاث عليها في لفظ واحد صح أن يوقعه بثلاثة ألفاظ: [كالمدخول بها ولأن المتناسق في حكم الواحد] (٥).

فصل

ولا يقع إن فرق بين الألفاظ وحمصل التسراخى بين كل لفظة إلا واحدة فقط لأن اللفظة الثانية تقع عليها بعد البينونة واستقرار الفراق بالأولى فلا يؤثر، وبذلك فارق المتناسق لأن اللفظة الأولى لا يستقر حكمها إلا بالفراغ من الباقيتين.

⁽۱) اخرجه البخارى في الطلاق (۹/ ۳۰۰) ح (۲۲۹ه) ، ومسلم في الإيمان (۱/۱۱۱) ح (۱ ۲۷/۲۰۱).

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة: (٨/٢٤٣).

⁽٤) روضة الطالبين (٨/٨). ومغنى للحتاج (٣/٢٩٦).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

الطلاق مبنى على السراية والتغليب، فإذا طلق البعض يسرى إلى الكل، وذلك على وجهين: أحدهما تبعيض الجزء لقوله: ربعك أو خمسك طالق، والآخر تعيين عضو كقوله: يدك أو رأسك أو رجلك أو فرجك طالق ولا يراعى فيه قلة الجرء وكثرته ولا عين العضو أو الشيء المعين منها مثل كونه يدا أو رأسًا أو شعراً أوسنًا أو لحماً أو عظماً.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا طلق البعض سرى إلى الكل خلاقًا لمن قال: لا يقع طلاقًا أصلاً^(۱)، لأن الطلاق لما لم يصح تبعيضه لم يكن بد من أحد ثلاثة أمور: إما أن يقتصر بالتحريم على قدر ما يتناوله اللفظ وذلك ممتنع، أو أن يسقط فلا يكون له حكم، وذلك غير جائز لأنه يسقط التغليظ الذي هو موضوع الطلاق، [أو أن يعلم الكل ويسرى فيه وذلك ما قلناه] (۱)، ولأنه لفظ تحريم في الزوجة فلم يسقط حكمه كما لو عم، وإذا بطل ذلك لم تبق إلا السراية، ولأنه إذا اجتمع الحظر والإباحة في شخص غلب عليه حكم الحظر كالأمة بين شريكين والمعتق بعضها والشاة يذبحها المسلم والمجوسي.

فصل

وإنما قلنا: إذا عين عضواً منها طلقت أى عضو كان خلاقًا لأبى حنيفة فى اعتباره أن يكون بما يعبر به عن الجملة (٢٠) كالرأس والفرج، لأنه بعض منها فسأشبه الرأس والفرج، ولأن البعضية بالجزء لما عمت فكذلك بالأعضاء.

⁽۱) فرق الأحناف والحنابلة بين ما إذا كان الطلاق إلى ما يعبر به عن الجملة أو على جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن، أما الأول فقالوا: يقع الطلاق أما إذا كان على جزء لا يعبر به عن جميع البدن كالشعر والغلقر أو غيره فقالوا: لا يقع به الطلاق. انظر الهداية للمرغيناني (٢٥٣/١)، والمغنى لابن قدامة (٨/ ٤٢١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٢٥٣/١).

إذا شك هل طلق أم لم يطلق فلا شيء عليه، فإن طلق وشك فيما أراد به هل أراد واحدة أم اثنتين أم ثلاثًا كانت ثلاثًا إن لم يتحقق مراده، خلاقًا لأبى حنيفة (١) والشافعي (٢)، لأن التحريم متحقق، وإنما شك هل ترفعه الرجعة أم لا فحصل أنه شاك هل يمكنه رفع ذلك التحريم أم لا، فيجب أن يغلب التحريم كما لو شك في امرأتين يتيقن أن إحداهما أخته من الرضاعة ويشك في عينها فإنهما تحرمان عليه.

فصل

إذا قال لإحدى روجاته: أنت طالق ولم يعينها ففيها روايتان: إحداهما وقوع الطلاق على الجميع المجميع الأخرى أنه يختار واحدة منهن، فوجه الأولى أنه لو لم يطلق الجميع لم يخل إيقاعه على واحدة أن يكون ابتداء، وذلك غير جائز لأنا نروم تنفيذ الطلاق الموقع دون شيء مبتدأ أو أن يكون بالقرعة فلا يصح أيضًا لأنها لا تدخل إلا فيما يتجزأ وينقسم، وذلك ممتنع في الطلاق، أو أن يتعين بتعيينه وذلك غير جائز لأن الطلاق إذا صدر من مكلف فلا بد له من محل يتعلق به، وفي اتفاقنا نفوذه على من يعينه في تأتى إخراجه عن محل إخراجه عن محل يتفذ فيه والله أن يعين له محلاً وذلك جائز فلا يبقى إلا ما قلناه، ووجه الاختيار أنه إزالة ملك وقع مطلقًا غير معين، فكان للمالك تعيينه في كل من يصح أن يريده به، أصله العتق.

فصل

وأما إن عين وشك فى التى نسيها فإن الكل يطلق عليه كما لو عرف عين من ذبح الشاة وشك هل هو مسلم أو مجوسى، ولأنه يحصل شاكًا فى كل واحدة منهن هل تحل له أو هى حرام عليه كالشاك فى امرأتين أيتهما أخته من الرضاعة مع تيقته أنها إحداهما.

⁽١) انظر الفتاوي الهندية. (١/ ٣٦٣).

 ⁽۲) قال الخطيب الشريبينى: (إذا شك فى الطلاق فلا نحكم بوقوعه أو فى عدده فالأقل يأخذ به)
 مغنى المحتاج (٣٠٣/٣). روضة الطالبين (٨/٩٩).

⁽٣) وهذا هو نص الإمام مالك في المدونة، ولم يختلف قوله فيه. انظر المدونة (٢/ ١٢١). الكافي (٢/ ٥٨٢).

وإذا شك فى مراده بالطلاق هل أراد واحدة أو اثنتين أم ثلاثًا؟ فإن أبانهما فى العدة حلت له بعد زوج لأنه لا يخلو طلاقه الأول أن يكون واحدة أو اثنتين أو ثلاثًا، فإن كان دون الثلاث صارت الثلاث مردفة بما فيه على ما تقدم منها، فكان كمبتدئ إيقاعها، وإن كانت الأولى ثلاثًا فالثانى لغو، وتحل بعد زوج.

فصل

فإن كانت غير مدخول بها أو كانت مدخولاً بها إلا أنها خرجت من العدة وهو على كل [شكه]، فقد بينا أنها لا تحل له إلا بعد زوج بناء على أن الطلاق المشكوك فيه يكون ثلاثًا، فإذا تزوجت وبانت من ذلك الزوج ثم عادت إليه فطلقها فلا يخلو أن يطلقها ثلاثًا أو دونها، فإن طلقها ثلاثًا حلت لمه بعد زوج، وإن طلقها واحدة لم تحل له أيضًا إلا بعد زوج لجواز أن يكون ذلك الطلاق المشكوك فيه كان اثنتين وقد كمل بهله الواحدة ثلاثًا فأخذنا بالأغلظ تغليبًا للتحريم، فإذا تزوجت ثم عادت إليه بنكاح جديد وبينونة من ذلك الزوج فطلقها واحدة لم تحل له أيضًا إلا بعد زوج لجواز أن يكون الأول المشكوك فيه كان واحدة، وقد تبعته طلقتان مفردتان فكمل ثلاثًا، إذا تزوجت ثم عادت إليه بعد ثلاثة أزواج فهل تعود عنده على الشك عنه، فيه روايتان(١١)، فوجه زوال الشك هو أنه قد تسيقن الطلاق الثلاث، فيزال حكم الشك أصلاً إذا طلقها ثلاثًا بعد مائة زوج أنه إذا طلق الثلاثة وعادت إليه بعد زوج فتقدير الشك في الطلاق الأول بعد مائة زوج أنه إذا طلق الثلاثة وعادت إليه بعد زوج فتقدير الشك في الطلاق الأول ثابت غير زائل اعتباره كوجوبه قبل كمال الثلاث، وهذه المسألة التي يسميها أصحابنا الدولابية لأن المنع دائر معها كيفما دارت.

فصل

إذا طلقها دون الثلاث ثم عادت إليه قبل أن تتزوج، فإنها تعود على ما بقى من الطلاق بلا خلاف، فإن تزوجت ثم عادت إليه فإنها تعود إليه كذلك عندنا خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنها تعود على طلاق مبتدأ وأن الزوج قد هدم ذلك الطلاق(٢)، لقوله

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١١٩/٢).

⁽٢) الاختيار للموصلي (٣/ ١١٢). الهداية للمرفيناني (٢٨٩/٢ ـ ٢٩٠).

تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ [البقرة: ٢٣٠] ثم قال: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ولم يفرق بين أن يكون قد تخلل ذلك زوج أو لا، وأنه لم يستوف طلاق الملك فوجب عودها إليه على بقية الطلاق، أصله إذا عادت قبل الزوج.

فصل

إذا حلف بالطلاق على شيء أنه لا يفعله فطلقها ثم تزوجها، فإن اليمين تعود عليه ما بقى من الطلاق المحلوف عليه خلافًا للشافعي في قوله الآخر: أن زوال النكاح الذي حلف فيه يسقط حكم اليمين^(۱)، لأنها حال يملك فيها ابتداء إيقاع الطلاق المحلوف به فتعلق الحنث بها كالنكاح المحلوف فيه.

فصل

وإذا طلقها ثلاثًا ثم تزوجها بعد زوج لم يحنث بعد نعله ولم تعد اليمين عليه خلافًا للشافعي في قوله الآخر: أن اليمين تعود إليه (٢)، لأن الطلاق المحلوف به قد زال فلم يبق لليمين مع حكم، أصله لو حلف بعتق عبده لا فعل شيئًا، فمات العبد قبل الفعل.

فصل

الأصل في ثبوت الرجعة (٢) قوله تعالى: ﴿ويعولتهن أحق بردهن﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله: ﴿ والطلاق مرتان فإمساك بمعروف ﴾ [البقرة: ٢٢٩] قيل: هي الرجعة، وقوله ﷺ في حديث عمر: «مره فليراجعها» (٤)، ولا خلاف في ذلك (٥).

⁽۱) قال الشيرازى: (إذا علق طلاق امرأته على صفة من عين أو غيرها ثم بانت منه ثم تزوجها قبل وجود الصفة ففيه ثلاثة أقوال: أحمدها: لا يعود حكم الصفة فى النكاح، الثانى: وهو اختيار المزنى لانها صفة علق عليها الطلاق قبل النكاح فلم يقع بها الطلاق كما لو قال لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوجها ودخلت الدار. الثانى: أنها تعود ويقع بها الطلاق وهو الصحيح لأن العقد والصفة وجدا فى عقد النكاح فأشبه إذا لم يتخللهما بينونة. الثالث: أنها إن بانت بما دون الثلاث عاد حكم الصفة وإن بانت بالثلاث لم تعد) المهذب (٩٩/٢).

⁽۲) انظر المهذب (۲/۹۹).

 ⁽٣) الرجعة تقال: بفتح الراء وكسرها وصوب الجوهرى الفـتح ووقع فى استعمال الفقهاء بالكسر.
 وهى رفع الزوج أو الحاكم حرمة المتعة بالزوجة لطلاقها) شرح حدود ابن عرفة (٢٨٧/١).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) الإجماع لابن المنذر (ص/٨٩)، المغنى (٤٧٠٨).

يستحب فى الرجعة الإشهاد وليس بشرط خلافًا للشافعى (١)، لأنها حق من حقوق النكاح، كالظهار والإيلاء والقسم وغير ذلك من حقوقه، ولأنه معنى يبيح الوطء كشراء الأمّة، ولأنه ليس بآكد من عقد النكاح، وقد بينا أن الإشهاد ليس بشرط فيه.

فصل

لا خلاف أنها تصح بالقول وتصح عندنا بالوطء والقبلة وسائر الاستمتاع للذة إذا نوى به الرجعة خلاقًا للشافعي في قوله: إنها لا تكون إلا بالقول^(۲) لأن القول الذي يثبت به رد المرأة إلى العقد المبيح للوطء أو استصلاح ما يثلم منه يجوز أن يقوم الوطء مقامه، أصله قول البائع قد اخترت رد هذه الأمة إلى ملكى، ولأنه تصرف لا يكون مباحًا إلا مع البقاء على الملك المبيح له، فجاز أن يقع به الرد إلى الملك، أصله القول، ولا تكون رجعة إلا مع القصد به إلى ذلك خلاقًا لأبي حنيفة (۱۳)، لقوله على الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوى (۱۵)، ولأنه معنى مبيح للوطء فلم يصح إلا بنية كالتلفظ بعقد النكاح، ولأنه أحد الأنواع التي تثبت بها الرجعة كالقول.

فصل

ومن طلق امرأته ثم ارتجعها فلم تعلم حتى تزوجت، فيان دخل بها الثانى فلا سبيل للأول عليها، وإن لم يدخل بها ففيها روايتان: إحداهما أنها للأول، والثانية أنها للثانى، فوجمه الأولى أنها لم تفت بدخول من زوج، فوجب أن تكون لمرتجعها، أصله إذا لم

⁽۱) قال الخطيب الشربينى: (وفى الجليد أنه لا يشترط فى الرجعة الإشهاد بها لأنها فى حكم استدامة النكاح السابق ولللك لا يحتاج إلى الولى ورضا المرأة والقديم المنصوص عليه فى الجليد أنه يشترط لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل لظاهر قوله تعالى: ﴿فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾. أى: على الإمساك الذى هو بمعنى الرجعة وأجاب الأول بحمل ذلك على الاستحباب كما فى قوله تعالى: ﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾ للأمن من الحجود وإنما وجب الإشهاد على النكاح لإثبات الفراش وهو ثابت هنا). مغنى المحتاج (٣/ ٣٣٦)، روضة الطالبين (٨/ ٢١٦).

⁽۲) روضة الطالبين (۸/ ۲۱۵ ـ ۲۱۷). المهذب (۱۰۳/۲).

⁽٣) الاختيار للموصلي (٣/ ١٠٩).

⁽٤) تقلم تخريجه.

تتزوج، ولأن ذلك حكم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولا مخالف عليه حكم به فى رجل يكنى أبا كنف وكان ارتجع وامرأته لا تعلم فتزوجت فأدركها والنساء يهدينها للثانى فكتب له عمر: أنه أحق بها إن كان الثانى لم يدخل بها^(۱)، ولأن هذه مبنية على الوليين وقد قدمناه، ووجه المثانية أن العقد للثانى حصل قبل علمها برجعة الأول بتقصير من جهته، فوجب أن تكون للثانى كما دخل بها، ولا يدخل عليه الوليان لأن الأول لا ينسب إلى تقصير لأن الذى زوج الثانى غيره، فأما مالم تتزوج فلا مراجعة بينه وبين غيره، وكذلك إسلام الكافر فى عدة امرأته التى أسلمت إذا لم تعلم حتى تزوجت ففيها روايتان كمسألتنا.

فصل

المطلقة الرجعية محرمة ما لم يراجعها خلافًا لأبى حنيفة (٢) لانها جارية إلى بينونة، أصله الكتابية إذا أسلمت بعد الدخول، ولأن الطلاق يوجب التحريم كالخلع واعتباراً به قبل الدخول.

فصل

العزل (٢) جائز فى الجملة إذا لم يتعلق به إسقاط حق الغير لقوله على وسئل العزل خوف الحمل: ﴿ لا عليكم إلا تفعلوا فإنه ما من نسمة قدر الله أن تكون إلا كانت (٤)، ولم ينههم، ولأنه ترك لإتمام الوطء، وذلك غير ممنوع كما لو نزع ولم ينزل أصلاً، فإذا ثبت ذلك فلا يجوز عن الحرة إلا بإذنها لنهى النبى على عن ذلك (٥)، ولأن تركه حق

⁽۱) وروى معناه عن سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن القاسم ونافع، وذلك لأن كل واحد منهما عبقد عليها وهي ممن يجوز له العبقد في الظاهر، ومع الثاني مزية الدخول، فبقدم بها. انظر المغنى لموفق الدين (۸/۸).

 ⁽۲) قال الموصلى: (الطلاق الرجعى لا يحرم الوطء). الاختيار (۱۰٦/۳)، الهداية للمرغينانى
 (۲/۸۸۲).

⁽٣) العزل عن المرأة أن لا يريق الماء في فرجها وهو معروف. المطلع (ص/٣٢٩).

⁽٤) أخرجه البخارى في النكاح (٢١٦/٩) ح (٢١٦٠) ، ومسلم في النكاح (٢/٦١) ح (١٤٣٨/١٢٥).

 ⁽٥) أخرجـه ابن ماجه في الـنكاح (١/ ٦٢٠) ح (١٩٢٨) في الزوائد: في إستاده ابن لهيـعة وهو ضعيف.

لكل واحد من الزوجين لأنه من تمام الوطء فليس لأحدهما قطعه إلا باختيار الآخر، والحرة تختار لنفسها والأمة خيارها إلى سيدها لأن له غرضًا في كثرة ولدها فليس للزوج قطعه عنه، فأما أم الولد وسائر الإماء فلاحق لهن في الوطء، وذلك ينفي أن يكون لهن حق في إتمامه.

فصل

فسخ النكاح على ضربين: فسخ بطلاق، وفسخ بغير طلاق، وفائدة الفرق هو أنه إذا كان طلاقًا نقبص به من أعداد الطلاق، فبإن ورد بعد تطليقتين لم تحل له إلا بعد زوج، وإذا لم يعد طلاقًا فله أن يتزوجها من غير حاجة إلى زوج لأن الثلاث لم تكمل وفي اعتبار التمييز بينهما روايتان:

إحداهما بالخلاف القوى الظاهر دون الشاذ، فإن وجد ذلك في النكاح المفسوخ كان فسخه طلاقًا، فإن عدم كان فسخه بغير طلاق.

والأخرى: أن يراعى ما له ثبت الفسخ، فإن كان بما يمكن الثبوت معه، وإنما فسخ احق أحد الزوجين دون حق الله تعالى كان الفسخ طلاقًا، وإن كان بما لو أراد الزوجان أو أحدهما الثبوت عليه لم يجز له، فالفسخ بغير طلاق، فوجه اعتبار الحلاف الاحتياط للفروج وإباحتها باليقين دون الشك ويقاء الخلاف في زوال النكاح لا يحصل معه اليقين، فوجب أن يعتبر بالطلاق ليحصل هذا المعنى، ووجه الأخرى أن المراعى في ذلك الأمر الغالب الذي لا تمكن الإقامة على النكاح معه اعتباراً بالرضاع والملك، فإذا ثبت هذا فالمسائل التي توجب فيها الفسخ تتفرع على هذا الخلاف: كالفسخ بتزويج المرأة نفسها والمحرم والشغار والمتعة وما أشبه ذلك من بابه يخرج على الروايتين، وفسخ النكاح بالعنة والجب والإعسار بالنفقة والمهر واختيار المعتقة نفسها والعيوب الأربعة والإيلاء وغير ذلك رواية واحدة أنه طلاق، والرضاع والملك ونكاح المرأة في العدة والفرقة باللعان وإسلام المرأة، وما أشبه ذلك رواية واحدة أنه فسخ، وفي الردة وغيرها خلاف في تخريجها.

فصل

إذا طلقها قبل الدخول ولها عليه مهر مسمى، فإن كان حالاً أخذت النصف حالاً لأن

الطلاق لا يمنع من ذلك، وإن كان مؤجلاً لـم تستحق أخذ شيء إلى حلول الأجل لأن الطلاق لا يوجب حـلول الديون المؤجلة، لأن الموجب لذلـك خـراب الذمـة بالموت أو عيبها بالفلس وذلك معدوم في الطلاق، وإن كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً فلها نصف الحال مـعجـلاً وتنتظر بنصـفه المؤجل حلول الأجل اعـتبـاراً بكون جميعه عـلى أحد الصفتين.

ہاب

لا تقبل فى الشهادة على الطلاق إلا الرجال لأنها شهادة على حكم يثبت فى البدن عا يطلع عليه الرجال كالقتل ولا يقبل فيه شاهد ويمين، لأن ذلك مقصور على الأموال وحقوقها ولا يحلف فى دعوى بمجردها، لأن ذلك طريق إلى دعوى من تريد أذى روجها [وفراقه وإعناته فى كل وقت، فإن انضم إلى دعواها ما يقويها مثل شاهد]() واحد أو امرأتان حلف الزوج معها لقوله على: (إذا ادعت المرأة طلاق روجها فجاءت بشاهد عدل استحلف النوج معها لقوله على تدويت بذلك فينظر، فإن حلف سقطت الدعوى لأن فى الحديث: (فإن حلف بطلت شهادة الشاهد)()، وإن نكل ففيها روايتان:

إحداهما: أنه يحكم عليه بالطلاق ولما روى في الحديث: «فأن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه»(١).

والأخرى: أنه يحبس حتى يحلف [ووجهها](٥): أن الشاهد والنكول أضعف من الشاهد واليمين، فلما لم يحكم بالطلاق بشاهد ويمين كان بأن لا يحكم بالشاهد والنكول أولى، والحديث إذا ورد فيه زيادة تردها الأصول كانت الأصول أولى.

فصل

إذا اختلف الشاهد على الطلاق بالزمان والمكان لم يمنع ذلك قـبول الشـهادة لأن القول يُتكرر ويعاد ويكون الحكم في الثاني أنه إعـادة الأول لا استئناف كالإقرار بالمال، ويخلاف ذلك في الأفعال لأن كل فعل له حكم نفسه لا يكون تكراراً للأول.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) اخرجه ابن ماجه فـــ الطلاق (۲۰۷۸) ح (۲۰۳۸)، في الزوائد: هذا إسناد صحيح ورجاله
 ثقات، والدارقطني في سننه (٤/٤٤) ح (١٥٥٠).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ثبت ني (ب) (روجها).

وعدتها من يوم أخبر الآخر أنه سمع الطلاق فيه لأن بشهادته تمت البينة ووقع الحكم والعدة تتعقب الطلاق المحكوم به لا تتقدم عليه.

فصل

فإن اختلف فى العدد أحدهما بواحدة والآخر باثنتين أو أحدهما بشلاثة، والآخر باثنتين حكم بالأقل وأحلف على الزيادة، فإن حلف بطل عنه وإن نكل كان على ما ذكرناه.

باب

مجرد الخلوة لا يوجب كمال الصداق إذا لم يكن وطء خلافًا لأبى حنيفة (١)، لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَقَتُمُ وَهُن مِن قَبِلُ أَنْ تَمْسُوهِن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ولأنه لم يحصل منه المسيس المقصود بالعقد كما لو لم يخل بها.

فصل

إذا حصلت الخلوة فادعت الوطء فأنكره الزوج، ففيها ثلاث روايات:

إحداها: أن القول قولها جملة من غير تفصيل.

والأخرى: أنه إن كان ذلك في منزلها فالقـول قوله مع يمينه ما لم يكن دخول بناء، وإن كان في منزله، فالقول قولها مع يمينها.

والثالثة: أنها إن كانت ثيبًا فالقول قولها مع يمينها، وإن كانت بكرًا نظر إليها النساء، فإن رأين أثر افتضاض صُدُقت عليه، وإن لم يرين لم يكن لها إلا نصف الصداق^(٢).

فوجه الأولى: أنها قد فعلت ما يلزمها من التسليم والتمكين من الاستمتاع فليست بمنسوبة إلى تفريط بسرك التوثق بالإشهاد إذ لم يمكنها ذلك، فلو لم تصدق عليه لأدى إلى أن لا يثبت على أحد صداق بوطء إلا باعترافه، وفي ذلك إضاعة المهور وأعواض الاستمتاع.

ووجه الشانية: أن النزاع في التداعى يرجع فيه إلى من يشهد له العرف من المتداعيين، فالعرف جار بأن الرجل ينقبض في غير بيته إذا كان زائراً غير مطمئن ولا ينبسط وأنه يستحى من اطلاع أهلها ومن هو في دارها، فكان القول قوله في أنه لم يطأ بشهادة العرف له، وبخلاف هذا إذا بني بها لأنه إذا توطن واطمأن في بيته أو بيت أهلها انبسط وزال الاستيحاش والانقباض عنه، فكان القول قولها أنه وطئها، فكذلك إذا خلا بها في بيته فالقول قولها، لأن العرف يصير معها لأن الإنسان ينبسط في بيته ولا ينقبض

⁽١) قال المرغسيناني: (وإذا خلا الرجل بامسرأته وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقمها فلها كسمال المهر) الهداية (١/ ٢٢٣)، والاختيار (٣/ ٤٠).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (٢/ ٢٢٢).

والعادة إقدامه على الوطء، ولأنه لا يتوقف عنه فصدقت عليه.

ووجه الثالثة: أنه إذا وجد سبيل إلى اليقين كان أولى من الظن والعمل على ظاهر لا يعرف صدقه، وذلك ممكن في البكر على ما ذكرناه من اختبارها بنظر النساء إليها، وجاز ذلك للضرورة كالعيوب، ولما لم يمكن في الثيب رجع إلى قولها، وكل من حكم بقوله فلا بد من يمينه.

فصل

وكل هذا الاختلاف إنما هو في تكميل الصداق، فأما العدة فإنما تجب ولا تسقط باختلافهما لاتها حق لله فلا يقبل قولهما في إسقاطه.

باب

والأَمَة إذا أعتقت وهى تحت عبد، فلها الخيار لحديث بريرة لما أعتبقت وكان زوجها عبداً، فجعل رسول الله ﷺ لها الخيار (١)، ولأن حرمتها قد زادت على حرمته فلها أن ترضى به لأنها تقول: إنما رضيت أن يتزوجني عبد لما كنت أمّة فأما وأنا حرة فلا أرضى فيكون ذلك لها.

فصل

ولا خيار لها تحت الحر خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لقول عائشة رضى الله عنها: خير رسول الله ﷺ بريرة، وكانت تحت عبد ولو كان زوجها حرًا ما خيرها (٢) ومثل هذا لا يكون إلا توقيفًا، ولأن ذلك معنى لا يثبت لها الخيار عند ابتدائه إذا وقع العقد مطلقًا لم يتبت لها إذا طرأ عليه، أصله إذا تزوجته أقطع اليدين لما لم يكن الخيار كذلك إذا طرأ القطع عليه، ولأن حرمتها ليست بزائدة على حرمته بخلاف العبد.

فصل

واختيارها نفسها طلاق، لأنه ليس بغالب إذ المقام على النكاح جائز مع عتقها وتكون بائناً لأنه خيار في زوال العصمة كالخلع ولو كانت الرجعة ثابتة لم يفد الخيار شيئًا ولو أعتق العبد لم يكن له سبيل عليها، لأن البينونة حلت قبل عتقه، وإن أمكنته أن يطأها أو يقبلها بطل خيارها، لأن ذلك دلالة على رضاها به إلا أن يكون أكرهها فلا يبطل الخيار، وهذا إذا أمكنته عالمة بأنها أعتقت، فأما إن أمكنته من وطئها من قبل أن تعلم بعتقها فلا يسقط خيارها لأن ذلك لا يدل على رضاها بالثبوت معه، وإنما يدل على ذلك إذا كان بعد علمها به، وسواء كان قبل الدخول أو بعده لأنه على غيرها ولم يفرق، ولأنه علكها بيضعها، واعتباراً بعد الدخول.

⁽۱) أخرجه البخارى في النكاح (۱/۹ ـ ٤٢) ح (۹۷ ٥)، ومسلم في العنق (۲/۱٤٢) ح (۱/ ١٥٠٤).

 ⁽۲) في أن سوى بين ما إذا كانت تحت حر أو عبد: قال الموصلى: (وإذا أعتقت الأمة أو المكاتبة ولها زوج حر أو عبد فلها الخيار) الاختيار (۳/ ۵۰)، الهداية للمرغيناني (۲۳٦/۱).

⁽٣) تقدم تخريجه.

وفى تطليقها نفسها زيادة على الواحدة روايتان: فوجه قوله: إن لها أن تطلق ثلاثًا أنها ملكت ما كان للزوج يملك من أمرها، فكان لها أن توقع ما كان له أن يوقعه، ووجه قوله: إنه ليس لها أكثر من الواحدة هو أن الغرض زوال العصمة، فإذا حصل بالواحدة فلا فائدة في الزيادة عليها.

باب

الخلع (۱) جائز، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ [البترة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿ فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئًا مريئًا ﴾ [النساء: ٤]، وحديث حبيبة بنت سهل لما شكت زوجها ثابت بن قيس إلى النبي ، فقالت: لا أنا ولا ثابت، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ أتردين عليه حديقته ﴾ قالت: نعم ، فأخذها منها وجلست في أهلها (۲) ، ولأن المرأة قد تكره زوجها مع قيامه بحقوقها ولا يمكنها من مطالبته بالفرقة لأن ذلك لا يلزمه إلا برضاه ، فجاز أن تبذل له عوضاً على ذلك .

فصل

ويجور أن يخالعها على الصداق وأقل وأكثر، خلافًا لمن ذهب إلى منع الزيادة عليه القوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ اللبرة: ٢٢٩] فعم، ولأنه عوض مبذول في الخلع يجور أن يكون مثله عوضًا في غير الخلع، فجاز أن يكون عوضًا في الخلع، أصله مقدار الصداق.

فصل

ويصح مع الرضا وعدم الإضرار خلافًا لقوم (٤) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنُ لَكُمْ عَنْ شَيء منه نفسًا فكلوه هنيئًا مريئًا﴾ [الساء:٤] فعم، ولأنها معاوضة تجوز حال الخصومة فجازت مع التراضى كالبيع والإجارة.

⁽١) الخلع في اللغة: النزع وبالضم طلاق المرأة ببدل منها أو من غيرها. القاموس المحيط (١/ ١٤).

وفى الاصطلاح: (عقـد معاوضة على البـضع تملك به المرأة نفسهـا ويملك به الزوج العوض) شرح حدود ابن عرفة (٢٧٥١).

⁽۲) آخرجه البخاري في الطلاق (۲/۹٪ ۳۰) ح (۲۷۲۰)، وأحمد في المسند (۱۲۱۶) ح (۱۲۱۰۱).

 ⁽٣) حكى ذلك عن عطاء رطاوس والزهرى وعسمرو بن شعيب قالوا: لا ياخمة أكثر بما أعطها وروى ذلك عن (على) بإسناد منقطع) المغنى (٨/ ١٧٥).

⁽٤) حكى ذلك عن ابن المنذر وداود، ووجه عند الحنابلة، انظر المغنى (١٧٧/٨).

وإن كان الإضرار من قبله نفذ الطلاق ورد ما أخذ منها خلاقًا للشافعي في قوله: إنه لا يرد شيئًا(١)، أما نفوذ الطلاق فلأنه قد ألزمه نفسه فلا سبيل إلى رفعه، وأما وجوب رد ما أخذه فلأنه كان مستحقًا عليه إزالة الأضرار وما ألزم الإنسان إزالته بغير عوض لم يجز له أخذ العوض عليه.

فصل

والخلع طلاق وليس بفسخ خلافًا للشافعي (٢) لأنه ﷺ لما خلع بين حبيبة وثابت بن قيس فقال لها: «اعتدى» ثم التفت إليه فقال له: «هي واحدة» (٢)، وهذا نص، ولأن كل فرقة يجوز الثبوت على النكاح مع الحال الموجبة لها فإنه طلاق لا فسخ اعتبارًا بفرقة العنين والمولى عكسه الرضاع والملك، ولأن الزوج أخذ العوض على ما يملكه والذي يملكه الطلاق دون الفسخ لأنه لو قال:قد فسخت النكاح لم ينفسخ إذ لم يرد الطلاق.

فصل

ولا رجعة في الخلع خلافًا لأبي ثور^(٤) لأن المرأة إنما تبدل العوض لإرالة الضرر عنها، وفي ثبوت الرجعة عليها تبقية الضرر، ولأن في إثبات الرجعة في الخلع جمعًا للزوج بين العوض والمعوض، وذلك ما لا سبيل إليه.

فصل

فإن بذلت له العوض وشرط الرجعة ففيها روايتان: إحداهما ثبوتها والأخرى سقوطها، فوجه ثبوتها أن العوض يكون في مقابلة ما يسقط من عدد الطلاق دون زوال العصمة لأنها لما أجابته إلى ذلك دل على أنها على هذا عاوضته، ووجه نفيها أنه طلاق بعوض فوجب أن تنتفى معه الرجعة، أصله إذا طلق، ولأنه شرط في العقد ما يمنع (١) روضة الطالبين (٧/ ٣٧٤).

⁽۲) هو أحد قـولى الشافعي قالـه في القديم. الحاوى الكبيـر للماوردي (۹/۱۰)، مغنى المحستاج (۲۱۸/۳).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) قال أبو ثور: إن كان الخلع بلفظ الطلاق فله الرجعة لأن الرجعة من حقوق الطلاق فلا تسقط بالعوض كالولاء مع العتق. المغنى (٨/ ١٨٤).

المقصود منه، فلم يثبت كما لو شرطت في النكاح أن لا يطأ.

فصل

ولا يلحقها ما أردفها فى العدة خلافًا لأبى حثيفة (١)، لأنها فرقة لا رجعة فيها كالثلاث أو قبل الدخول، ولأن كل من يطلق باللفظ العام للنساء لم يطلق مع التعيين، أصله بعد العدة.

فصل

وله أن ينكحها في العدة برضاها لأن الماء له واعتبرنا رضاها لأنه نكاح وليس برجعة.

فصل

لا نفقة للمختلعة لأن طلاقها بائن كالمبتوتة، وإن كانت حاملاً لزمته النفقة للحمل لانها كالمبتوتة الحامل.

فصل

إذا خالع عن خـمر أو خنزير أو مـا لا يصح للمسلم تملكه وقع الـطلاق بائنًا خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إنه يقع رجعيًا (٢) لأنه طلاق أوقعه على وجه الخلع فكان بائنًا كما لو صح العوض.

فصل

ولا يكون الرجوع بشىء خلاقًا للشافعى فى قوله: يستحق عليها مهر المثل^(٣) لأنه لما رضى بأن يعتاض ما لا يصح أن يكون عوضًا فى حقها كان راضيًا بسقوط العوض، فلم يجب له بدل، ولانه معنى يصح أن يوقع بغير عوض يفوت بنفس وقوعه لا يمكن

- (۱) فتثبت الفرقة، ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيئًا كذا في الحاوى القلسى. انظر الفتاوى الهندية (١/ ٤٩٤).
- (۲) قال المرغيناني: (وإن بطل العوض في الخلع مثل أن يخالع المسلم على خمر أو خنزير أو ميتة فلا شيء للزوج والفرقة بائتة وإن بطل العسوض في الطلاق كان رجعيًا). الهداية (۲۹۳/۲)، الاختيار للموصلي (۳/ ۱۲۲).
- (٣) قال النووى: (هل يرجع عليها بمهر مثلها: أم يبدل المذكور قولان اظهرهما الأول) روضة الطالبين (٧/ ٣٩٠).

الفسخ فيه، فإذا وقع بما لا يصح أن يكون بدلاً لم يستحق أن يكون لموقعه به بدل، أصله العتق.

فصل

خلع المريضة جائز إذا كان خلع مثلها واختلف فيه، فقيل: بقدر ميراث الزوج، وقيل: بالثلث، وإن زاد على قدر الميراث، فوجه الأول أن ما زاد على قدر الميراث أورب التائى أن المريض مالك لثلث ماله، فجاز لها الخلم عليه كحال الصحة.

فصل

ولا اعتبار بصداق المثل في ذلك خلاقًا للشافعي(١)، لأنه ليس في مقابلته ما يقوم به وصداق المثل لا يعتبر إلا في هذا.

فصل

يجوز الخلع على الغرر والمجهول كالآبق والشارد، فإن سلم أخذه وإلا فلا شيء له والطلاق نافذ على كل حال، خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعي في منعهما ذلك (٢)، لقوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما قيما افتدت به﴾ [البقر: ٢٢٩] فعم، ولأنه يصح أن يملك بالهبة والوصية، فجاز أن يكون بدلاً في الخلع كسائر الأعيان.

فصل

إذا قصد إيقاع الخلع بغير عوض كان خلعًا عند مالك، وقال أشهب: يكون طلاقًا رجعيًا، فوجه قول مالك: إنه طلاق قصد أن يكون خلعًا، فكان على ما قصده كالذى معه عوض، ولأن عدم حصول العوض في الخلع لا يخرج الطلاق عن لزومه على قصد موقعه إذا عاوض بخمر أو بخنزير، ووجه قول أشهب أن معنى الخلع بدل عوض على الطلاق، فإذا لم يقع عوض خرج عن معناه، ولأنه طلاق بغير عوض كالمبتدأ.

⁽۱) انظر روضة الطالبين (۷/ ۱۳۸۷).

 ⁽۲) قال المرغينانى: (وإذا اختلعت على عبـد لها آبق على أنها بريئـة من ضمانه لم تبرأ وعليـها تسليم عينه إن قدرت وتسليم قيمته إن عجزت) الهداية (۲/ ۲۹٤).

⁽٣) قــال الخطيب الشربيــنى: (بانت بمهر مــثل لأنه المراد عند فــــاد الــعوض)، مــغنى المحتــاج (٣/ ٢٦٥)، روضة الطالبين (٧/ ٣٨٩).

باب

إذا قبح ما بين الزوجين وظهر الشقاق فإذا علم الإضرار من أحدهما أمر بإزالته، فإن أشكل ذلك بعث الحاكم حكمين أحدهما من أهل الزوج والآخر من أهل المرأة عدلين فقيهين فينظران بينهما ويجتهدان في الإصلاح إن تمكنا، فإن لم يقدرا عليه ورأيا الصلاح في الفرقة فرقا بينهما، فإن رأيا أن يأخذا له شيئًا من مالها ليكون خلعًا فعلا، وكان ذلك لهما على طريق الحكم دون التوكيل وافق حكم قاضى البلد أو خالفه، وإن لم يكن في أهلهما من يهتدى لذلك جاز أن يكونا أجنيين.

فصل

والأصل في الحكمين قوله تعالى: ﴿ وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكمًا من أهله وحكمًا من أهله وحكمًا من أهلها﴾ [النساء: ٢٥] الآية، وبعث عثمان بن عفان ابن عباس ومعاوية حكمين في قصة عقيل بن أبي طالب وامرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة وقال على رضى الله عنه للحكمين: أتدريان ما عليكما ؟ عليكما إن رأيتما أن تجمعا جمعتما، وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما(١).

فصل

وإنما قلنا: إنها إن رأيا أن يفرقا فرقا لا على طريق التوكيل بل على وجه الحكم خلافًا لأبى حنيفة واحد قولى الشافعي(٢)، لقوله تبعالى: ﴿وَإِنْ خَفْتُم شَقَاقَ بِينهما فَابِعثوا حَكُمًا مِن أهلها﴾ [الساء: ٣٥]، وذلك خطاب للأثمة والحكام دون الزوجين، ولأنه تعالى سماهما حكمين وذلك يفيد تعلق الحكم بينهما دون الوكالة، ولقول على رضى الله عنه للحكمين: أتدريان ما عليكما إن رأيتما أن تصلحا أصلحتما وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما(٢) ولم يشترط رضا الزوجين، ولأن للحاكم مدخلاً في إيقاع

⁽١) ذكره الحافظ ابن حجر وعزاه إلى عبد الرزاق في مصنفه. انظر تلخيص الحبير (٣/ ٢٢٩).

 ⁽۲) قال الإمام النووى: (ئــم المعوثان وكيلان للزوجــين أم حاكمان مــوليان من جهة الحــاكم فيه قولان أظهرهما: وكيلان). روضة الطالبين (۷/ ۳۷۱)، المهذب (۲/ ۷۰).

⁽٣) تقدم تىخرىجە.

الفرقة بين الزوجين لإزالة الضرر كالإيلاء والإعسار بالنفقة والمهر وغير ذلك، وإنما أجزنا لهما أن يأخذا له شيئًا من مالها، لأن الإصلاح موكول إلى اجتهادهما، فقد يريان الحظ في ذلك لأنه على قد فعل ذلك في قيصة حييبة بنت سهل مع ثابت بن قيس (١)، وإن لم يكن ذلك على وجه التحكيم.

فصل

وإنما استحببنا أن يكونا من أهلهما للنص على ذلك، ولأن الأهل أخبر بالقصة وأعرف بطيها وأهدى إلى إصلاحها، فكانا أولى من الأجانب، ولأن الأهلية تبعث على المبالغة في النصيحة للتناهي في الإشفاق، وإنما قلنا: إنه يجوز أن يكونا أجنبيين إن لم يكن في الأهل من يقوم بذلك لأن الغرض ما ذكرناه وكونهما من الأهل أنجز للقصة وأبلغ في إصلاحها، لا أن ذلك شرط لأنه ليس في الأصول حكم شرط في متوليه أن يكون من أهل المتحاكمين.

فصل

وإنما قلنا: لا فرق بين أن يوافق رأى قاضى البلد أو يخالفه، لأن الاجتهاد مطلق لهما والأمر بفعل ما يريان الصلاح فيه متوجه إليهما وهما ممنوعان من تقليد غيرهما، فقد يوافق رأيهما مذهب قاضى البلد، وقد يخالفه فلم يكن بذلك اعتبار.

⁽١) تقدم تخريجه.

باب

إذا ملَّك الرجلُ امرأته طلاقها جار لأنه قد وكلها بذلك والتوكيل في الطلاق جائز، ولفظه أن يقول: قد ملكتك أمرك أو طلاقك أو أمرك بيدك أو ما أشبه هذه الألفاظ، ثم لا يخلو أن تجيب في للجلس أو تمسك فيلا تجيب، فيإن لم تجب وقد أمكنت من الجواب حتى افترقا فيها روايتان (۱): إحداهما بطلان تمليكها، والأخرى ثبوته وإنه لا يقطعه إلا إيقافها أو تمكينها إياه من نفسها، فوجه الأولى أنه إيجاب يقتضى قبولا، فإذا لم يحصل الجواب في الحال بطل كلفظ الإيجاب في البيع والنكاح، ووجه الثانية اعتباره بإعتاق الأمة تحت العبد لأنه جعل طلاقها بيدها.

فصل

وإن أجابت لم يسخل أن يكون صريحًا بقبول أو رد أو مبهمًا، فإن كان مبهمًا لم يضرها إن قامت من المجلس ولم تفسره وأخلت بتفسيره فيما بعد، وإنما قلنا ذلك لأن الجواب قد حصل منها، وإن كان مجملاً فلم يجعل كعدمه، وإن كان مفسراً عمل على ما يوجب من قبول أو رد، وإنما قلنا ذلك لأنه قد جعل لها أن تملك فصار ذلك حقًا لها، فكان لها استيفاؤه أو إسقاطه، فالفاظ القبول أن تقول: قد قبلت طلاقى أو قبلت نفسى أو طلقت نفسى أو ما أشبه ذلك، فهذا كله صريح فى القضاء بالطلاق ثم ينظر، فإن كان فى هذه الألفاظ التي تقسى بها ما لا يحتمل إلا الثلاث أو ما يحتمل الثلاث وما دونها فله مناكرتها إن ادعى أنه لم يرد بالتمليك إلا واحدة، وإنما يكون له ذلك بثلاثة شروط وهى: أن يزعم أنه نوى ذلك عند التمليك، وأن يكون تمليكه إياها ابتداء طائعًا من غير شرط، وأن يناكر فى الحال فمتى انخرم من هذه الشروط شىء لم تكن له المناكرة وجاز عليه ما قضته، وإنما شرطنا أن يكون نوى ما يدعيه عند التمليك لأن ظاهر يكون ذلك لم يقبل منه إلا أن يكون ذلك فى الحال، وإنما قبلنا دعواه لأن الطلاق بيده فلا يخرج عنه إلا ما أقر أنه يكون ذلك فى الحال لان إمساكه عنها دلالة يكور ذلك فى الحال لأن إمساكه عنها دلالة على رضاه بما قضت واعتراف منه لأنه لوكان بخلاف ذلك لبادر بالإنكار ولم يتوقف، على رضاه بما قضت واعتراف منه لأنه لوكان بخلاف ذلك لبادر بالإنكار ولم يتوقف،

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۲/۲۹).

وإنما شرطنا أن يكون تمليكه لها طوعًا لا عن شرط لأنه إذا كان شرط فالغرض منه تمليك ما تزول به العصمة لا نقصان عدد الطلاق وبقاء العصمة لا يُحصل هذا، وذلك كالعوض في الخلع أن المقصود منه زوال العصمة، وإلا لم يستفد بالعوض شيئًا، وإذا كان ابتدأ فلم يستحق عليه في مقابلته ما يقتضى نوعًا منه دون غيره، وألفاظ الرد أن تقول: قد قبلت أمرى أو قبلت ما ملكتنى أو رضيت أمرى أو ما أشبه هذا، فهذا يحتمل الأمر الذي هو البقاء على الزوجية والأمر الذي هو الفراق فأى الأمرين فسرت به مرادها قبل منها.

فصل

والتخيير على ضربين: تخيير في أعداد الطلاق، وتخيير في النفس، فالأول مثل أن يقول: اختاريني أو اختاري طلقة أو طلقتين فيكون على ما قاله، ولا يكون لها اختيار زيادة على ما جعل لها، والثاني مثل أن يقول اختاريني أو اختاري نفسك، وذلك عندنا عبارة عن اختيار ما تنقطع به العصمة فلا يكون في المدخول بها بأقل من ثلاث، فإن اختارت كان ذلك لها لجعله ذلك إليها وتمليكها إياه، وإن اختارت دون الثلاث لم يكن ذلك إبطالاً لحقها ولم يلزمه طلاق أصلاً لا ما اختارته ولا ما جعله إليها، هذا قول مالك، وقال عبد الملك: إذا اختارت ما دون الثلاث كان ذلك اختيار منها للثلاث وتبين منها.

فوجه قول مالك: أنها اختارت ما لم يجعل إليها اختياره دون ما جعل لها فلم تكن بللك مختارة لما جعل لها اختياره، أصله لو اختارت شيئًا يخالف ما هما فيه، فلا خلاف أن ذلك قطع لخيارها.

ووجه قول عبد الملك: أن اختيار التبعيض فيما لا يتبعض اختياراً له بكماله، فإذا ثبت هذا فإنما قلنا: إن الخيار في النفس يقتضى زوال العصمة لأن مفهومه اختيار البقاء على الزوجية أو الانفكاك عنها، لأن لفظه بنفى الاشتراك بينه وبينها، فإذا اختارت واحدة أو اثنتين، فلم تختر نفسها لأنها قد أبقت له سبيلاً عليها ولم تختره لانها قد ثلمت عقد الزوجية والتمليك بخلاف ذلك، لأنه تمليك لإيقاع طلاق مجمل لا يقتضى زوال عصمة ولا بقائها، فإن كان مدخولاً بها فقد ذكرنا حكمها، وإن كانت غير مدخول

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۲/۲۲۸).

بها فقضت بالثلاث فله مناكرتها، لأن الغرض الذى هو زوال العصمة يحصل بالواحدة بخلاف المدخول بها.

فصل

إذا ردَّت الممَّلكة والمخيَّرة ما جعل إليها، فهى على ما كانت من الزوجية ولا يلزمه شيء خلافًا لمن ذهب إلى أنه يلزمه واحدة رجعية (١) لقول عائشة رضى الله عنها: خيَّرنا رسول الله ﷺ فاخترناه (٢)، فلم يعد ذلك طلاقًا، ولأن قوله : اختاريني أو اختاري نفسك فائدته أن اختيارها لنفسها فراقًا كان اختيارها له بقاء على الزوجية.

⁽۱) روى ذلك عن الحسن وروى عن على ورواه إسحاق بن منصور عن أحسد). انظر المغنى (۲۹۸/۸).

⁽۲) أخــرجــه البــخارى فــى الطلاق (۹/ ۲۸۰) ح (۲۲۲۵) ، ومــــلم فى الطلاق (۲/ ۱۱۰۶) ح (۲۷/ ۲۷۷).

باب

الإيلاء في اللغة: الحلف، يقال: آلى يولى إيلاء وإلية (١) والإيلاء الشرعى هو: الحلف بيمين يلزم بالحنث فيها حكم على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر، حرة كانت أو أمة مسلمة كانت أو كتابية (٢) فإن ترك الوطء بغير يمين غير مضار أو يمين لا يلزمه بها حكما أو حلف بيمين يلزمه الحنث فيها حكم، ولكن على ترك وطء أمة أو حرة أربعة أشهر فدونها فليس ذلك بإيلاء شرعى، واليمين في الإيلاء أن يحلف بالله أو بصفة من صفات ذاته أو بنذر صلاة أو حج أو صوم أو مشى أو صدقة أو عتق أو بطلان غير المولى منها، فإن كان رجعيًا لزمه وَفيه بالوطء ويحنث بأول الإيلاج ينوى الارتجاع ويتم الوطء، وإن كان ثلاثًا عند مالك يلزمه الإيلاء ويمكن منها، فإذا ابتدأ الإيلاج نزع وحرمت عليه، فلم تحل له إلا بعد زوج.

وعند عبد الملك لا يمكن وتطلق عليه ولا يلزمه إيلاء بيسمين لا يلحقه ضرر بالحنث فيسها كقوله: والنبى والكعبة وما أشبه ذلك ويضرب للمسولى أجلاً أربعة أشهسر للحر وشهران للعبد من يوم حلف ويمكن فيه منها، فإن فاء وإلا وقف بعد انقضائها، فإما فاء وإما طلق: فإن فاء فهى امرأته وإن أبى فاختارت فراقه أمر بالفراق، فإن طلق وإلا طلق عليه، وله الرجعة إن فاء فى العدة ويعتبسر صحتها بالوطء، فإن وطئ فيها وإلا لم تصح وبانت منه بانقضاء العدة إلا أن يكون له عذر فى استناعه، ومن ترك الوطء مضارا، وعرف ذلك منه وطالت المدة به كان حكمه حكم المولى، وقيل: يفرق بينهما من غير ضرب أجل، ولا إيلاء فى ملك اليمين ولا تطلق عليه بمضى المدة إلا بأن يوقف فيمتنع فيكون الحكم على ما ذكرناه.

فصل

وإنما شرطنا في الإيلاء أن يترك الوطء بيمين لما بيناه من أن الإيلاء الحلف في اللغة، وقد قال تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾ [البترة:٢٢٦]، وإنما

⁽١) القاموس المحيط (٤/ ٣٠٠).

⁽۲) وعُرَّنه ابن عبرفة بقوله: (حلف زوج على ترك وطء زوجيته يوجب خيارها في طلاقمه) شرح حدود ابن عرفة (۱/ ۲۹۱).

شرطنا في الإيلاء أن يكون بيمين يلزمه بالحنث فيها حكم لأن اليمين التي لا يتعلق بالحنث فيها حكم ولا ضرر ولا غرم ووجودها وعدمها سواء، فكان الحالف بها كالممتنع بغير يمين، ولا خلاف أن اليمين بالله وصفات ذاته يتعلق بها الإيلاء، وأما الحلف بغيرها فيلزم عندنا خلافًا للشافعي في قوله: إنه لا يكون موليًا إلا إذا حلف بالله فقط(۱) لقوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم﴾ [البترة:٢٢٦] فعم، ولأنه يمين يلحق الضرر بالحنث فيها أو يلزمه حكم بذلك كاليمين بالله .

قصل

وإنما شرطنا: أن يحلف على ترك وطء زوجته لأن الإيلاء حلف على الامتناع من وطء من لها حق فى الوطء مضاراً بذلك، والأمّة لا حق لها فى الوطء فلا يكون مضاراً بها إذا حلف على ترك وطئها، وإنما سوينا بين الزوجات فى ذلك لتساويهن وإن لكلهن حقًا فى الوطء.

فصل

وإنما قلنا: إنه يكون موليًا بحلفه بطلاق غيرها لأنها يمين يلحقه الضرر بالحنث فيها، ووجه قول مالك: إنه يكون موليًا إذا حلف بطلاقها ثلاثًا أنه حلف على ترك وطئها بيمين يلزمه بالحنث فيه حكم كالحالف بطلاق غيرها، ولأنه معنى يحرم وطئها عليه فجاز إذا حلف به أن يكون موليًا، أصله الظهار، ووجه قول عبد الملك ما احتج به له وهو قوله: إنه لا يمكنه الفيء إلا بالحنث ولا يصل إلى الحلال منه إلا بالحرام وذلك عنوع، وإذا لم يمكن الفيء وجب الفراق ولا معنى مع ذلك لضرب الأجل لأن ما لم يراد مقتدر، فأما إذا كان الطلاق رجعيًا فيصل إلى الفيء وعلى وجه جائز، فإن نوى الارتجاع مع الإيلاء فيكون جميع الوطء حلالاً.

فصل

وإنما قلنا: إنه يضرب له أجل أربعة أشهر لقوله تعالى: ﴿للذَّين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وإنما قلنا: إن أجل العبد شهران خلافًا لأبى حنيفة (٢)

⁽١) انظر الحاوي الكبير للماوردي (١٠/٣٣٧)، مغني للحتاج (٣٤٤/٣).

 ⁽۲) في اعتباره المدة بالمرأة وليس بالرجل كما في عدد الطلقات. انظر الاختيار للموصلي (۳/ ١١٥) غرر الأحكام (۲/ ۲۸۷).

والشافعى (١)، لأنه معنى يتعلق به حكم البينونة فوجب نقصانه فيه عن الحر، أصله الطلاق.

فصل

وإنما قلنا: إن الأجل من يوم حلفه لأنه من ذلك الوقت صار موليًا ومعتقدًا الإضرار بالمرأة بالحلف على ترك حقها، وإنما قلنا: إنه يمكن منها في الأجل لأنه مضروب له فلا يمنع مما يؤدى إلى إدالة الضرر الذى هو مأخوذ بإدالته إلا أن هذا الفيء لا توجبه عليه بعد انقضاء الأجل لأن الأجل مضروب له، فإن فاء في الأجل حنث وزال حكم الإيلاء عنه، وإن انقضى ولم يف طولب بذلك فيما بعد، وإنما لم نوجب عليه الفيء في المدة وأخذناه به بعدها خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن المدة مضروبة ليفيء فيها أو تبين منه بانقضائها(۱)، لأنه حق له بدليل قوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾ البترة: ٢٢١] فأضافها إلى المولى وجعلها حقًا له وجعل الفيء حقًا عليه للمرأة، وما كان حقًا للإنسان فلا يكون محلاً لحق عليه بدليل أن الأجال في الديون لما كانت حقًا لمن عليه الدين لم تكن محلاً لمدين الذي عليه.

فصل

وإنما قلنا: لا تطلق بمضى الأجل خلافًا لأبى حسنيفة (٢) لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ فَاءُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] فجعل له الفيء بعد المدة، وذلك يتفسمن بقاء الزوجة، ولأنه تعسالى جعل الفيء والطلاق متعلقين لسفعله لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ فَاءُوا... ﴾ ، ﴿ وَإِنْ عَزْمُوا الطلاق ﴾ [البقرة: ٢٢٦ ـ ٢٢٧] ، ولأنهما يمين بالله فلم يلزمه بها الطلاق ، أصله إذا حلف على أقل من أربعة أشهر، ولأنها مدة ضربت بالشرع لم يتقدمها فرقة فلم يكن مضيها بينونة ، أصله من العنة .

⁽۱) في أنه سوى بين الحر والعبد قال الخطيب الشربيني: (يمهل المولى وجوبًا أربعة أشهر سواء الحر والرقيق) مغنى المحتاج (٣٤٨/٣)، روضة الطالبين (١/٨).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (٣/١١٤)، الهداية للمرغيناني (٢/ ٢٩٠).

 ⁽٣) قال المرغبنانى: (وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بتطليقه) الهداية (٢/ ٢٩٠)
 الاختيار (٣/ ١١٤).

وإنما قلنا: إنه يؤخذ بعد مضى الأجل بالفيء أو الطلاق لقوله تعالى: ﴿فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم * وإن عزموا الطلاق * [البقرة: ٢٢٦ _ ٢٢٢] ، ولأنه مأخوذ بإزالة الضرر عنها، فإن فاءوا فلا إزالة بالطلاق إذا طالبت به، فإن طلق وإلا طلق الحاكم عليه، خلاقًا للشافعي في قوله: إنه لا يطلق عليه ولكن يحبس ويضيق عليه حتى يطلق بنفسه (۱)، لأنه طلاق مستحق عليه لإزالة الضرر، فجاز أن يليه الحاكم عند امتناعه منه، أصله طلاق المحسر بالنفقة.

فصل

وإنما قلنا: إن الطلاق بكون رجعيًا إن لم يطلق هو ثلاثًا أو يكمل به عدد الشلاث خلافًا لأبى ثور فى قوله: إن الطلاق يقع بائتًا(٢) لقوله تعالى: ﴿وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحًا﴾ [البقرة:٢٢٨]، ولأنه طلاق مجرد صادف اعتدادًا قبل استيفاء العدد، فوجب أن يكون رجعيًا، أصله غير المولى.

فصل

وإنما قلنا: إن الرجعة لا تقع منبرمة لأن كل طلاق وقع لأجل ضرر، فالرجعة فيه معتبرة بزوال ذلك الضرر، فإن زال الضرر صحت وصار كطلاق المبتدأة، وإن لم يزل لم تصح لانها لو صحت لم ينفع الطلاق شيئًا فاحتيج إلى أن يطلق عليه ثانيًا والطلاق الأول كاف.

فصل

وإنما قلنا: إن الرجعة إذا لم تصح بانت منه ولم يحتج إلى ضرب أجل ثان خلافًا

 ⁽۲) قال أبو ثور: (طلاق المولى بائــن سواء طلق هو أو طلق عليه الحــاكم لأنها فرقــة لرفع الضرر
 فكان بائنًا كفرقة العنة) المغنى لابن قدامة (٨/٥٤٣).

للشافعي(١)، لأنها مدة ضربت لإزالة ضرر بترك الوطء فلم تضرب ثانية كأجل العنين.

فصل

وإنما قلنا إذا ترك الوطء مضارًا وطال ذلك منه كان له حكم المولى، لأن الإضرار بها موجـود لا طريق إلى إزالته إلا بـضرب الأجل، فكان كـالحالف، ووجه الـقول إنه لا يضرب له أجل وتطلق عليه، أن الأجل للحالف وهذا غير حالف.

فصل

وإنما قلنا: إنه يصدق إذا كان له عذر من مرض أو حبس أو غيره لأن الظاهر أن ترك الوطء لأجله، وإنما يحمل على الإضرار إذا لم يكن له ما يحمل عليه غيره وتصديق ذلك أن يكفر عن يمينه أو يلتزم ما يلتزمه الحانث، فإن لم يفعل عرف كذبه والله أعلم.

⁽١) انظر مغنى المحتاج (٣٤٨/٣ ـ ٣٤٩)، روضة الطالبين (٨/ ٢٥١).

باب

الظهار(۱) محرم لقوله تعالى: ﴿الذين يظاهرون متكم من نسبائهم ما هن أسهائهم إن أمهائهم إن أمهائهم إن أمهائهم إن أمهائهم إلا اللائى ولدنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً (اللجاطة: ٢]، ففيها على تحريمه أدلة: أحدها: إكذابهم في تشبيههم الزوجة بالأم، والأخرى: إخباره بأنه قول منكر وزور، والثالث: إخباره بأنه تعالى يعفو ويغفر.

قصل

حقيقة الظهار تشبيه المرأة المحللة له بظهر من تحرم عليه، وصريحه أن يقول: أنت على كظهر أمى، وهو الذى ورد الظاهر به ثم يجرى غيره مجراه فى كونه ظهارا، وتعلق الأحكام به فكان من تظاهر بمحرمة عليه على التأبيد بنسب أو رضاع أو مهر، فإنه مظاهر مثل أن يقول: أنت على كظهر أبى أو ابنتى أو أخستى أو سائر ما يحرم عليه من القرابات من نسب أو رضاع أو امرأة أبيه أو ابن أو أم أو أم زوجته أو بنتها وقد دخل بالأم، ولا فرق بين الظهر وغيره من الأعضاء ولا بين تشبيه الجملة بالجملة أو البعض بالمبعض أو البعض ما المعض بالجملة من أى الطرفين كان:

والجملة بالجملة أن يقول: أنت على كأمى أو مثل أمى، والبعض بالبعض مثل أن يقول: فرجك على كظهر أمى وما أشبه ذلك.

والبعض بالجملة أو الجملة بالبعض كقوله: أنت على كظهر أمى أو فرجك على كأمى، فأما التي لا تحرم بالتأبيد كالجارة وسائر الأجنبيات، فإنه ظهار عند مالك وطلاق عند عبد الملك، ويلزم الظهار فيمن تحل بالملك من أمته أو أم ولده.

⁽۱) الظهار: قوله لامرأته أنت على كظهر أمى وقد ظاهر منها مشتق من الظهر وخصوا الظهر دون غيره لأنه موضع الركوب والمرأة مركوبة إذا غشيت فكأنه إذا قال: أنت على كظهر أمى أراد: ركوبك للنكاح حسرام على كركوب أمى للنكاح فأقام الظهر مقام الركوب لأنه مسركوب وأقام الركوب مقام النكاح لان الناكح راكب وهذا من استعارات العرب في كلامها. انظر القاموس المحيط (۲/ ۸۲) المطلع (ص/ ۳۳۵).

وفى الاصطلاح (تشبيه زوج أو ذى أمة حل وطؤه إياها بمحسرم منه أو يظهر أجنبية فى تمتسعه بهما والجزء كالكل والمعلق كالحاصل) شرح حدود ابن عرفة (٢٩٥/١).

وإنما قلنا: إن الظهار في ذوات المحارم بالنسب والرضاع خلاقًا للسافعي في أحد قوليه (۱) فيما عدا الأمهات والجدات، لأن البنوة والأخوة نسب متأبد التحريم كالأمومة، وإنما سوينا بين الرضاع والصهر وبين النسب لأنه معنى يتقتضى حرمة يوجب الستحريم المؤبد كالنسب، وإنما سوينا بين الظهر وبين سائر الأعضاء في لحوق الظهار بتشبيهه بها خلاقًا للشافعي في قوله: إن الظهار لا يلزم إلا في الظهر وحده (۱۲)، ولأبي حنيفة في قوله: أنه يلزم في كل عضو يحرم النظر إليه (۱۲)، لأنه عضو من ذات محرم منه شبة أمرأته به كالظهر، وإنما لم نفرق بين التشبيه من أي الطرفين كان لأن المعنى حاصل وهو تشبيه الفرج المحلل بالفرج المحرم.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا قال: أنت على كأمى أو مثل أمى، فإنه ظهار نوى أو لم ينو، خلافًا لأبى حنيفة (٤) والشافعى فى قولهما: إنه إذا لم ينو الظهار حمل على البر والكرامة (٥) لأنه إذا أطلق تشبيه امرأته بأمه فلم ينفك من تحريم به كالنص على الظهر.

فأما الظهار من الأجنبية فوجه قول مالك فى ثبوته أنه شبه امرأته بظهر محرمة عليه كالأم، ووجمه كونه طلاقًا أن الظهمار يتعلق بتسحريم مسؤيد، وذلك منتف فى الأجنبسية والتشبيه بهما يقتضى أن تحرم كتحريمها، وليس ذلك إلا برفع عقمه الاستباحة وذلك لا يكون إلا بالطلاق.

وإنما قلنا: إن الظهار يلزم في ملك اليمين خلاقًا لأبي حنيـفة (١) والشافعي (٧) لقوله

⁽١) انظر الأم للشافعي (٥/ ٢٦٣)، روضة الطالبين (٨/ ٢٦٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٨/ ٢٦٣)، والأم للشافعي (٥/ ٢٦٣).

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٢/ ٢٩٧)، الاختيار للموصلي (٣/ ١٢٧).

 ⁽٤) قال الموصلى: (ولو قال أنت على مثل أمى أو كأمى فهو كناية يرجع إلى نيته فإن أراد الكرامة صدق لأن ذلك من محتملات كلامـه وهو مشهـور بين الناس) الاختميار (٣/ ١٢٩)، بدائع الصنائع (٣/ ٢٣٢).

⁽٥) انظر رُوضة الطالبين (٨/ ٢٦٣)، الحاوى الكبير للماوردى (١٠/ ٤٣٠).

 ⁽٦) قال الكاسانى: (ويخرج الظهار من الأمة والمدبرة وأم السولد والمكاتبة والمستسعاة على أصل أبى
 حنيفة أنه لا يصح لعدم الزوجية) بدائع الصنائع (٣/ ٢٣٢).

⁽٧) الأم للشافعي (٥/ ٢٦٢)، روضة الطالبين (٨/ ٢٦١).

تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مَن نَسَائُهُم﴾ اللجادلة: ٢٦ فعم، ولأنبه فرج محلل لبه فصح ظهاره منه كالزوجة.

فصل

يلزم عقد الظهمار في الأجنبية بشرط الترويج عم أو خص بخلاف الطلاق الذي لا يلزم عمومه ويلزم خصوصه، فأما لزومه بشرط العقد فلأنه معنى يحرم الوطء كالطلاق، وأما جواز عمومه فلأنه لا يسد على نفسه استباحة البضع بذلك الجنس بخلاف الطلاق.

فصل

ولا تجب الكفارة بنفس التظهر دون العود خلافًا لما يحكى عن مجاهد (١) لقوله عز وجل: ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة﴾ اللجادلة: ٢]، فعلق الوجوب بشرط زائد وهو العود، ولأن الظهار يمين فلا تجب الكفارة إلا بالمخالفة، والعود فيها هو الحنث كسائر الأيمان والمخالفة هي الحنث.

فصل

الظاهر من مـذهبنا أن العود هو العـزم على الوطء فقط، وقيل: الـعزم على الوطء والإمساك، وقيل: الـعزم على الوطء والإمساك، وقـيل: هو أن يمكنه أن يطلق فـلا يفعل (٢٠)، وقال داود: هو تكرار القول وإعادته (٤٠).

ودليلنا أن العود هو المخالفة وذلك إنما يكون بالعزم على الوطء لأن الظهار إنما يقصد به تحريم الوطء دون العسود، فإذا حصل ذلك فقد وجدت المخالفة، ووجه القول بأنه الوطء أن مقتضى الظهار تحريم السوطء، والعود هو الإقدام عليه دون العزم لأن الإقدام هو مخالفة الكف والامتناع.

⁽۱) حكى عن طاوس ومجاهد والزهرى وقتادة أن عليه الكفارة بمجرد الظهار لأنه سبب للكفارة وقد وجد ولأن الكفارة وجبت لقـول المنكر والزور وهذا يحصل بمجرد الظهار. المغنى (۸/۵۷۳)، الحاوى الكبير للماوردى (۲/۳/۱۰).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/٥٠٣).

⁽٣) روضة الطالبين (٨/ ٢٧٠). الحاوى الكبير للماوردى (١٠/٣٤٣).

⁽٤) ذكره الماوردي في الحاوي الكبير (١٠/٤٤٣).

ودليلنا على الشافعي قوله تعالى: ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ [المجادلة: ٣]، وثم للتراخي، فيجب أن يكون ذلك من صفات العود، وفي القول بأنه الإمساك عقيب الظهار إيجاب اتصاله به وذلك خلاف الظاهر، ولأن العود لو كان هو الإمساك لم ينتف بالطلاق الرجعي لأنه لا ينفى الإمساك.

ودليلنا على داود أن الـعود هو بـالمخالفة لأنه سـبب وجـود الكفـارة كـالحنث في اليمين، ولأنها كفارة تتعلق بفعل من جهته فلم يفتقر إلى تكراره، أصله كفارة القتل.

فصل

الظهار يحرم الوطء وجميع أنواع الاستمتاع: من الوطء فيما دون الفرج والقبلة واللمس للذة، خلاقًا للشافعي في قوله: إنه لا يحرم إلا الوطء فقط(١)، لقوله تعالى: ﴿فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا﴾ [للجادلة: ٣] فعم، ولأنه استمتاع كالوطء.

فصل

إذا ثبت أن الكفارة تجب بالعود فهى ثلاثة أنواع: إعتاق رصيام وإطعام، وهى على الترتيب دون التخيير، والأصل فى هذه الجملة قوله تعالى: ﴿والذين يظاهرن من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة... ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فمن لم يبجد فيصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا ﴾ [المجادلة: ٣ ـ ٤]، وكذلك فى حديث أوس بن الصامت وسلمة بن صخر (٢)، ولا خلاف فيه (٢).

فصل

فأما الإعتماق فلا يجزى فيه إلا تحرير رقبة مؤمنة ليس فيها شمرك ولا عقد عتق من تدبير أو استيلاد أو كتابة أر قرابة تستحق العتق بنفس الملك، وقد دللنا على هذا كله في كفارة الأيمان بما يغنى عن رده، ولا تجزئ إلا سليمة من العيوب ولا يجزى أقطع اليدين

⁽١) قال النووى: (وفى تحريم القبلة واللمس بشهوة وسائر الاستمتاعات قولان ويقال وجهان أظهرهما عند الجمهور: الجسواز وهو منسوب إلى الجديد وحكى ابن كنج طريقا قاطمًا به وقال: وهو الأصح). روضة الطالبين (٢٦٩/٨)، مثنى المحتاج (٣٥٧/٣).

⁽٣) الإجماع لابن المنلر (ص/ ٨٤)، المغنى لابن قدامة (٨/٨٥).

ولا أشلهما لأنه عيب يمنع نوعًا من المنفعة بكماله كالجنون ولا يجزئ أقطع واحدة خلافًا لأبى حنيفة (1) لأنه عضو يقطع في السرقة، فكان فقده مانعًا من الإجزاء كاليدين، ولا يجزئ مقطوع الإبهامين من اليدين والرجلين، وكذلك الإبهام الواحدة لأن قوة الأصابع بالإبهام، فإذا فقدت انحلت قوة بقية الأصابع وضعفت فأثر ذلك في ضعف التصرف ونقص العمل، والأصبع الواحدة غير الإبهام مختلف فيه، فأما قطع الأنملة وطرف الأصبع، فإنه يسير لأنه لا يوقع نقصًا في المنافع بينًا ولا يضر في منع التصرف إضرارًا شديدًا وأقطع الأذنين لا يجزئ لأنهما عضوان فيهما منفعة وهو حوش الصوت إلى السمع ودفع الضرر عنه، ولأن في ذهابهما تشويهًا بالخلق.

فصل

ولا يجزئ الأعمى لأن بذهاب البصر يصير فى حكم الزَمن الذى لا تمكنه الحركة ولا التصرف، واختلف فى الأعور فقال مالك: يجزى لأن العين الواحدة تقوم له مقام العينين أو قريبًا منهما، فكان كمن بعينيه ضعف، وقال عبد الملك: لا يجزئ لأنه فقد ما يجب به شطر الدية كأقطع اليد.

واختلف فى الأصم فإذا قبيل: يجزئ فلأن ذهاب السمع لا يضر بالعمل ولا بالتصرف الإضرار الشديد، ولأن أكثر ما فيه صعوبة فهمه بالكلام وذلك يوصل إليه بما يقوم مقامه من الإشارة، فإذا قيل: إنه لا يجزئ فإنه نوع منفعة كاملة تضر بالعمل كالعمى وهو فرع النظر، والخرس يمنع الإجزاء خلافًا للشافعي^(۱)، وإن كان معه صمم فهو أبين لأن فقد الكلام يجرى مجرى فقد البصر واليد والرجل لأنه يضر بعمله وينقص تصرفه ويصعب إفهامه ونقل رغبة الناس فيه والمجنون لا يجزئ، لأن فقد العقل أعظم من فقد جميع ما ذكرناه فى انقطاع التصرف والعمل.

⁽١) قال المرغيناني: (أما إذا اختلت المنفعة فهو غير مانع حتى يجوز العوراء ومقطوعة إحدى اليدين وإحدى الرجلين من خلاف لأنه ما فات جنس المنفعة بل اختلت) الهداية (٢٩٩/٢)، الاختيار (٣/ ١٣١).

⁽۲) قال الخطيب الشربينى: (ويجزى أخرس قال فى التبيه: إذا فسهمت فإن جمع بين الصمم والخرس لم يجزه لأن اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه فى الروضة تبعًا للرافعى ترجيح الإجزاء وهو الظاهر) مغنى المحتاج (۳/ ۲۱۰)، روضة الطالبين (۸/ ۲۸۵).

فأما اشتراطنا التتابع في الصيام فلقوله تعالى: ﴿قصيام شهرين متتابعين﴾ [المجادلة: ٤] وكذلك في حديث أوس وسلمة بن صخر(١) ولا خلاف فيه(٢).

فصل

فأما الإطعام إذا لم يطق الصيام فهو أن يطعم ستين مسكينًا مـدًا بمد هشام (٣) وقد اختلف في مقداره، فقيل: مدان بمد النبي ﷺ، وقيل: أقل من مدين.

فصل

وإنما شرطنا العدد للنص الوارد فيه والخبسر، وقد ذكرناه في الأيمان، وإنما شرطنا مد هشام لأن ذلك غالب الشبع في العادة، ولأنها كفارة تنتقل من صيام إلى إطعام أبهمت في الظاهر فوجب الزيادة فيها على مد اعتباراً بكفارة الأذى.

فصل

ولا يجوز أن يطأ قبل التكفير لقوله تعالى: ﴿من قبل أن يتماسا﴾ [المجادلة: ٣] فإن فعل فقد أثم ولا يلزمه كفارة أخرى(٤) لانه وقد أثم ولا يلزمه كفارة أخرى(٤) لانه وطئ بعد استقرار وجوب الكفارة عليه كالثاني والثالث.

فصل

ولا تسقط الكفارة عنه خلاقًا لمن حكى عنه (٥) لحديث أوس لما أخسبر النبي ﷺ بأنه

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (ص/ ٨٤)، المغنى (٨/ ٥٩٠).

⁽٣) قال الشيخ الدسوقى: (المراد بالمد الهشامى وهو مد وثلثان بمد النبى الله ومد هشام أى: ابن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشى المخزومى كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا هو الصواب) انظر حاشية الدسوقى مع الشرح الكبير (٢/٤٥٤).

 ⁽٤) روى ذلك عن عمرو بن العاص وعن قبيصة وسعيد بن جبير والزهرى وقمتادة . المغنى
 (٨/ ٢٢٠).

⁽٥) حكى الماوردي ذلك عن سعيد بن جبير والزهري. انظر الحاوي الكبير (١٠/ ٤٥١).

وطئ امرأته فأمره بالكفارة (١)، ولأنه ليس في تقديم الوطء على الكفارة أكثر من ركوب الإثم والعود الموجب لها حاصل فلم يؤثر في سقوطها.

فصل

ولا يجوز أن يطأ فى خلال الصيام أو الإطعام ليلاً ولا نهاراً، فإن فعل استأنف، خلاقًا للشافعى (٢)، لقول عز وجل: ﴿فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا﴾ [المجادلة: ٣]، وهذا الشرط عائد إلى الجملة والإبعاض، ولأن كل زمان يمتنع الوطء لإيقاع عبادة فيه، فإن ذلك الوطء يوجب استشنافه ولا يختلف بزمان الليل والنهار، أصله الحج والصلاة، ولأنه وطء فى الزمان الذى حرم عليه الوطء فيه بفعل الصيام عن ظهاره كالوطء نهاراً.

فصل

وكفارة العبد مثل كفارة الحر إلا أنه لا يصح منه التكفير بالإعتاق أذن له سيده أو لم يأذن له ويكفّر بالصيام، فإن عجز عنه كفّر بالإطعام إذا أذن له سيده عند ابن القاسم، وإن منعه منه انتظر القدرة على الصيام، وعند غيره لا يجزيه (٢١)، وإنما قلنا: إن كفارته لا تقص عن كفارة الحر لأنه لم يعتبر فيها الفضيلة وتأكد الحرمة كالطلاق والحدود واعتباراً بكفارة الصيد واليمين، وإنما قلنا: إنه لا يصح أن يكفر بالعتق لأن الولاء لا يثبت له مع رقمه ولا يرجع إليه إن عمتق ولا يصح الإعتماق إلا لمن يشبت له الولاء، وإنما قلنا: إنه يكفّر بالصيام لأنه عاجز عن الإعتاق فكان فرضه الصيام، ووجه تجويز الإطعام اعتباره بالحر، ولأنه يملكه من جميع وجوهه بخلاف الإعتاق، ووجه منعه فلأنه ليس من أهل الأملاك المستقرة فكان فرضه الصيام [وبالله التوفيق](١٤).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) قال النووى: (التتابع فى الصوم راجب ينص القرآن فلو وطئ المظاهر بالليل قبل تمام الشهرين عصى يتقديم التكفير ولكن لا يقطع التستابع) روضة الطالبين (۲/۱۰). المهلب للشيرازى (۱۱۷/۲).

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (٣٠٧/٢).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

باب

اللعان (۱) ثابت بدليل الكتاب والسنة والإجماع (۲)، فالكتاب قوله تعالى: ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين...﴾ [النور: ۱] الآيات، والسنة حديث العجلاني لما قال: يا رسول الله الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فتقتلونه أم كيف يصنع، فقال رسول الله على: قد أنزل الله تعالى فيكما قرآنا ولاعن على بينهما (۳)، وحديث هلال بن أمية وشريك (۱)، وفيه ضرب من المعنى وهو أن النسب يلحق بالفراش ولا يمكنه إقامة البينة وبه ضرورة إلى نفى نسب ليس منه، فجعل له طريق إلى نفيه وهو اللعان، ولولا ذلك لم يكن له طريق إلى قطعه عنه ولفسدت الانساب واختلط الصحيح منها بالفاسد.

فصل

واللعان بين كل زوجين حُريَّن كانا أو عبدين أو أحدهما عدلين أو فاسقين، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن اللعان لا يثبت إلا من زوجين يكونان أو أحدهما من أهل الشهادة (٥)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿واللين يرمون أزواجهم ﴾ [النود:٦] الآية وهذا عام، ولأن كل روج صح قذف صح لعانه، أصله الحر، ولأن كل معنى صحح أن يخرج به القذف من كان من أهل الشهادة صح أن يخرج به منه من ليس من أهلها، أصله البينة، ولأن الضرورة إلى نفى النسب الذي ليس منه لما كان له قذف [زوجته جائزًا معها بخلاف

⁽١) قال الفيروزآبادي يقال: لاعن امرأته ملاعنة ولعانًا وتلاعنا، والتبعنا لعن بعضهم بعضًا. القاموس للحيط (٢٦٧/٤).

وقال ابن عرفة: (حلف الزوج على زنا زوجته أو نفى حسملها اللازم له حلفها على تكذيبه إن أوجب نكولها حدها بحكم قاض. شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٠١).

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (ص/ ٨٥).

⁽٣) أخرجه البخاري في الطلاق (٩/ ٥٥٥) ح (٥٣٠٨) ، ومسلم في اللعبان (٢/ ١١٢٩) ح (١١٢٩/١).

⁽٤) آخرجه البخارى في الطلاق (٩/ ٣٥٤) ح (٧- ٥٣) بنحوه . ومسلم في اللعان (٢/ ١١٣٤) ح (١٤٩٦/١١) واللفظ له.

⁽٥) انظر الاختيار (٣/ ١٣٧)، الهداية (٢/ ٣٠٢).

الأجنبي الذي لا ضرورة به إلى قــذف](١) غيره أوجب ذلك اختلافهما في اللعان لاختلافهما في اللعان لاختلافهما في الضرورة الداعية إلى ما يوجبه وهذا يشترك فيه من كان من أهل الشهادة ومن ليس من أهلها.

فصل

اللعان عندنا يمين خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنها شهادة (٢) ، وفائدة الخلاف أنه يصح بمن تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته لقوله على حديث هلال بن أمية: «إن جاءت به على نعت كذا وكذا، فهو لشريك فجاءت به على النعت المكروه، فقال في الولا الأيمان لكان لى ولها شأن (٢) ، ولأنه يخالف الشهادة فى كثير من شروطها، منها دخول النساء فيه ولا مدخل لهن فى الشهادة على الزنا وتكرار الفاظه ولعن الملتعن نفسه إن كان يشهد به بخلاف ما هو به وجوازه من الفاسقين وإن لم يكونا من أهل الشهادة وكذلك الأعمى.

فصل

اللعان موضوع لرقع النسب وسقوط الحد في القلف، فإذا قلف الرجل امرأته بالزنا، فإن ادعى رؤية وحقق ذلك ووصفه كما يصف الشهود في الزنا فله أن يلاعن: [ويسقط الحمد عن نفسه فإن اقتصر على مجرد قلفها من غير ادعاء وصفه فقيل يلاعن] (على وقيل: يحد ولا يلاعن إن كانت بمن يحد قاذفها وهذا كله إن لم يطأها بعد رؤيته، فأما إن رعم أنه وطئها بعد ذلك حد ولم يلاعنها، وإذا لاعن لرؤية الزنا ثم أتت بولد ففيه روايتان: إحداهما سقوطه عنه والأخرى لحوقه به، وإذا التعن سقط الحد عنه ولزمها إسقاطه باللعان، فإن التعنت وإلا حدت.

فصل

وإنما قلنا: إنه يلاعن بالرؤية لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ﴿ النور: ٢] الآية، ولأن الحد متوجه

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) الهداية (٢/ ٢٠٣)، الاختيار (٢/ ١٣٧).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (ب).

عليه إذا كانت عمن يحد قاذفها فله أن يخلص نفسه منه باللعان ولذلك بدئ بالالتعان لأن الحد متوجه عليه بالنظاهر ويذلك ورد النص، ولأنه على بدأ بهلال بن أمية فى اللعان (۱)، ولأن الزوج هو القاذف واللعان يخلصه من القذف فإن أتى به وإلا حد فوجب تبديته، والمرأة لم يكن من جهتها ما يلزمها به تخلص نفسها منه بالالتعان، فإذا ثبت ذلك فإن التعن سقط الحد عنه، وإن نكل حد خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه لا يحد ويحبس حتى يلاعن (۱) لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة النور:٤]، وقوله على لهلال بن أمية: «البينة وإلا حد فى ظهرك (۱)، ولأنه قاذف لحرة مسلمة عفيفة فلزمه الحد كالأجنبى، ولأنها حرة مسلمة عفيفة قذفها من لم يحقق قدفه، فوجب أن يحد لها كالأجنبى، ولأن قول الزوج يقبل عليها أكثر من قول الأجنبى، فكان بالحد أولى.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا التعن سقط الحد عنه لأن إلعانه جعل بمنزلة إقامة البينة عليها فلما كانت البينة تسقط الحد عنه فكذلك اللعان.

فصل

وإنما قلنا: إن الحد ينتقل إلى المرأة لما ذكرناه، لأن اللعان كالبينة ويدل عليه قوله تعالى عقيب ذكر لعان الزوج: ﴿ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله﴾ [النود، ٨] يعنى نفى الحد لأنه معروف، فإذا ثبت هذا فلها أن تخلص نفسها بالالتعان فإن التعنت سقط الحد عنها، وإن نكلت حدت إما بالرجم إن كانت محصئة أو بالجلد إن كانت بكرا، وقال أبو حنيفة: لا حد عليها(٤).

ودليلنا قـوله تعالى: ﴿ويدرأ عنهـا العذاب أن تشـهد أربع شـهادات بالله﴾ [النور: ٨] الآية، فذكر لعان الزوج ثم عقـبه بالإخبار عما يسقط عنها العذاب المتـوجه عليها بلعانه

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) الهداية للمرغيناتي (٣٠٣/٢)، الاختيار للموصلي (٣/١٣٧).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) قال المرغسيناني: (فإن امتنعت حبسها الحساكم حتى تلاعن أو تصدف،) الهداية (٣٠٣/٢)، الاختيار للموصلي (٣٠٣/٢).

وهو أن يلتعن، فدل أن الحمد قد لزمها بلعانه، وأن لها المتخلص منه بأن تلتعن، ولأنه معنى يسمع في تحقيق القذف، فجاز أن يجب به الحد كالبينة.

فصل

واختلف فى وصفه الرؤية: فـقيل: يجب أن يبين فيـقول: رأيت فرجـه يلج فى فرجهـا كما يلج المرود^(۱) فى المكحلة كـما يقـول الشهـود، وقيل: لا يحتـاج إلى ذلك ويكفى ادعاء الرؤية فقط.

فوجه الأولى أن لعانه تحصل به المعرة على المرأة ويلزمها الحد الذى هو الرجم أو الجلد ويخلصه من حد القذف فغلظ عليه حتى إذا رأى أن الأيمان تلزمه على تلك الصفة المتحققة وعلى تفصيلها وأنه يلعن نفسه إن كان كاذبًا ردعه ذلك وزجره إن كان غير محقق، ولأن ذلك لما لزم في الشهادة كان بأن يلزم الزوج الذي تشبت الأحكام بقوله: ودعواه أولى.

ووجه الثانية قوله تعالى: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ﴾ [النور:١٦، وظاهره أن هذا القدر كاف ولأنه حالف على رؤيته كالواصف والفرق بينه وبين الشهود أن به ضرورة إلى القذف ولا ضرورة بهم.

فصل

ووجه القول بأنه يلاعن بمجرد القذف من غير ادعاء رؤية لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون أزواجهم ﴾ [الور:٦] فعم، ولأنه قذف مضاف إلى الزوجة فجاز تحقيقه باللعان، أصله مضاف إلى الرؤية، ووجه القول أنه يلاعن أن اللعان معنى يتخلص به عن حد القذف، فوجب أن يحتاج إلى رؤية، أصله الشهادة، ولأن اللعان واقع على أفعال يدعيها وذلك يتضمن الشهادة واعتباراً بالشهود.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا اعترف أنه وطئ بعد أن رآها تزنى، فإنه يحد ولا يلاعن لأن اللعان لا يمكن أن ينفى به النسب مع اعترافه بالوطء وثبوت حكم الفراش ولا معنى لإسقاط (١) المرود هو: الميل. وهو الحديد التي يكتب بها في ألواح الدفتر. القاموس المحيط (٢٩٦/١)، القاموس المحيط (٢٩٦/١).

الحد لأن العادة تشهد بكذبه، لأن الإنسان لا يطأ امرأته بعد أن يراها تزنى فإذا ادعى ذلك فقد أكذب نفسه.

فصل

وجه القول بأنه إذا ظهر حمل بعد التعانه بالرؤية فإنه لا يلحق به لأن أصل اللعان لنفى النسب لأن الضرورة إلى ذلك تدعو دون دعوى الزنا، وإنما تجرى إلى الحد وإذا كان كذلك سقط الحد بلعانه وتضمن ذلك نفى حمل إن حدث وإن اعترف به بعد حداً ولحق به.

ووجه القول بأنه يلحق به هو أن الالتعان الماضى كان لإسقاط الحد لانه لم يكن هناك حمل يعلمه فيقصد نفيه، فإذا ظهر حمل احتاج فى نفيه إلى لعان يخصه، فإن التعن على الشرط الذى يلتعن فى نفى النسب سقط عنه الحد وإلا لحق به.

فصل

وإذا نفى حمل امرأته، فإن ادعى أنه استبرأها بعد وطئه ثم لم يطأها حتى ظهر الحمل بها فعله أن يلاعنها، فإن قال لم أستبرئها، وهذا الحمل ليس منى فقيل: له أن يلاعن، وقيل: ليس له ذلك ويلحق به الولد ويحد، وفي قدر الاستبراء روايتان: إحداهما أنه بحيضة واحدة (۱۱)، والأخرى أنه ثلاثة حيض، ولا يحتاج في الالتعان لنفي الحمل المجرد إلى قذف، وله أن يلاعنها حاملاً قبل وضعها، فإذا اعترف بالحمل ثم ادعى أنه رآها تزنى ففيها ثلاث روايات: إحداها أنه يحد ويلحق به الولد ولا يلاعن، والثانية أنه لا يلاعن وينتفى عنه الولد، فإن اعترف به من بعد عدد والثالثة أنه يلحق به الولد ويلاعن الحدق به الولد ويلاعن الحدة به الولد ويلاعن الحدة به الولد.

فصل

وإنما قلنا: إن له أن يلاعن فى نفى النسب لأنه ﷺ لاعن بين المتلاعنين فى ذلك (٢٠)، ولأن به ضرورة إلى نفى نسب منه، وأصل الـلعان الضرورة التى لا طريق إلى انتفائها إلا به، فلو لم يلاعن لم يكن له طريق إلى نفى نسب ليس منه.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٦٠).

⁽٢) تقلم تخريجه.

وإنما قلنا: لا بد من الاستبراء لأن الحسمل لا ينتفى إلا بأن يعلم براءة الرحم من ماء الزوج، وذلك لا يكون إلا بالاستبراء، لأنه ما لم يستبرئ يسمكن أن الحمل من مائه، والقول الآخسر فيسه ضعف ووجهسه أن ذلك موكسول إلى أمانته فَقُبِلَ قسوله فى النفى، وجعل له الالتعان لأنه لا يعلم أن الأمر على ما يدعيه إذا لم يدع الاستبراء.

فصل

ووجه قوله: إنه حيضة فلأن الغرض العلم ببراءة الرحم، وذلك يحصل بالحيضة ولاتها حال ضرورة لأمر يخاف فواته ولا يستدرك والمواضع التي يراعي فيها زيادة على ذلك فلحرمة الحرية، وذلك زائل مع الضرورات، ووجه اعتبار الثلاث اعتباره بما عدا اللعان.

فصل

وإنما قلنا: إنه يلاعن في نفى الحمل المجرد من غير حاجة إلى قلف خلاقًا لأصحاب الشافعي(١)، لأن ضرورته إلى نفى النسب موجودة، وهى أصل ما وضع له الحد ولا ضرورة له إلى القذف، ولأن الدعوى تتم مع عدمها، وكلما صحت الدعوى مع فقله لم يكن وجوده شرطًا اعتبارًا بسائر ما لا تحتاج الدعوى إليه وقياسًا عليه إذا ضامّة القذف.

فصل

وإنما قلنا: إنه يلاعنها حاملاً خلاقًا لأبى حنيفة (٢) ، لأنه على لاعن بين المتلاعنين فى نفى الحمل قبل الوضع وقال: (إن جاءت به على نعت كذا فهو لزوجها وإن جاءت به على نعت كذا فهو لزوجها وإن جاءت به على النعت المكروه، ولأنه نسب يجوز إسقاطه باللعان بعد الوضع فجاز قبله كالفراش.

⁽١) روضة الطالبين (٨/ ٣٢٨).

 ⁽۲) قال الموصلى: (وأجمعوا أنه لا ينتفى نسب الحمل قبل الولادة لأنه حكم عليه ولا حكم على
 الجنين قبل الولادة كالإرث والوصية) الاختيار (۳/ ۱٤۱) الهداية للمرغيناني (۲/ ۳۰۵).

⁽٣) تقلم تخريجه.

وينتفى النسب بالتعان الزوج وحــده ولا يفتقر فيه إلى التعــان المرأة، لأن التعانها إنما هو لإكذاب الزوج وإثبات النسب منه وإسقاط الحــد عنها، ولا يجوز أن يثبت الشيء بما ينفيه.

فصل

ويلتعن في النكاح الفاسد خلافًا لأبي حنيفة (١) لأنه نكاح يثبت فيه النسب فلحق فيه اللعان أصله النكاح الصحيح.

فصل

فأما إذا اعترف بالحمل ثم ادعى رؤية الزنا، فوجه قوله: إنه لا يلاعن أن أصل اللعان لنفى النسب ويتعلق به سقوط الحد ويجوز أن يجتمع مع ثبوت ما يقصد به نفيه، فإذا ثبت ذلك لم يكن اللعان مفيداً لإسقاط الولد ولم يكن له أن يلاعن، وإذا لم يكن له أن يلاعن، وإذا لم يكن له أن يلاعن لزمه أن يحد القذف ويلحق به الولد لثبوت الفراش.

ووجه قوله: إنه يلاعن وينتفى النسب أن باللعان يجب للقذف ويجر إلى نفى النسب لأنه لا يجوز أن يقع اللعان وينتفى مقصوده ولا اعتباره بإقسراره بالحمل لأن اللعان إذا ثبت ثم رجع عن بعض موجبه حُدَّ ولم يمنعه ذلك من أصل الالتعان، ووجه قوله: إنه يلحق به الولد ويلاعن لنفى الحد عنه أن اللعان موضوع فى الأصل لأسرين: أحدهما مع عدم الآخر. سقوط الحد بالقذف، والآخر نفى النسب فلا يمتنع أن يلتعن لأحدهما مع عدم الآخر.

فصل

وصفة اللعان: يشهد الرجل أربع شهادات بالله: لقد زنت، ولقد رآها تزنى، ورأى فرجه في فرجها كالمرود في المكحلة، وإنه لمن الصادقين، فإن لم يصف كان الحد على

⁽۱) قال الكاسانى: (أما الذى يرجع إليهما أن يكون زوجين حرين عاقلين بالغين مسلمين ناطقين غير محدودين فى القذف أما اعتبار الزوجية فلأن الله تبارك وتعالى خص اللعان بالأزواج بقوله تعالى: ﴿واللين يرمون أزواجهم﴾ وعلى هذا قال أصحابنا: من تزوج امرأة تكاحًا فاسدا ثم قذفها لم يلاعنها لعدم الزوجية إذ النكاح الفاسد ليس بنكاح حقيقة). بدائع الصنائع (٢٤١/١٠).

ما بيناه من الخلاف في نفى الحمل، ما هذا الحمل منى ولقد زنت إن ادعى زنا، وإن كان نفى حمل مجرد لم يحتج إلى ذلك، ويجب في الجملة أن يقع اليمين على تحقيق ما ادعى باللفظ الذى يقل فيه الاحتمال والاشتراك ثم يقول في الخامسة: وإلا فلعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم تلتعن هي فتشهد أربع شهادات بالله بنقيض ما شهد هو به ثم تخمس بأن تقول: وإلا فغضب الله عليها إن كان من الصادقين، ولا ينبغي أن تتعدى الألفاظ التي ورد النص بها، ولا أن يبدل بها غيرها لأن النص أوجب تعيين لفظ مخصوص كإيجاب عدد الشهادات.

فصل

ولا تقع الفرقة إلا بالتعانهما جميعًا، فإن التعن هو ونكلت سقط الحد عنه ورجمت إن كانت محصنة وإلا جلدت لأن بلعانه قد حقق القذف عليها كالبينة والزرجية بينهما باقية ما لم تلتعن، خلافًا للشافعي في قوله: إن الفرقة تقع بلعان الزوج وحده (۱۱)، لأن هلال بن أمية لما التعن دعا رسول الله على بها فلما التعنت فرق بينهما (۱۲)، فذكر الحكم وسبسبه، ولأن اللعان لم يكمل من جهتها فلم تقع الفرقة، أصله إذا لم يكمل من الزوج، ولأنه لعان من أحد الزوجين، فكان له تأثير في الفرقة، أصله لعان الزوج.

فصل

والذي يدل على وقنوع الفرقة باللعنان خلاقًا لمن حكى عنه أن الزوجية باقنية بالتعانهما^(۱)، قوله ﷺ: «حسابكما على الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها»^(٤)، وروى أنه ﷺ فرق بين المتلاعنين^(٥)، ولانه لما قطع النسب الذي هو أقنوى من الفراش كان بأن يقطع الفراش أولى.

⁽١) روضة الطالبين (٨/ ٣٥٦)، مغنى للمحتاج (١/ ٣٨٠).

⁽Y) تقلم تخريجه.

 ⁽٣) هذا مذهب الأحناف ورواية عن الإمام أحمد. انظر الاختمار للموصلي الحنفي (٣/ ١٣٩)،
 والمغنى لابن قدامة (٢٩/٩).

⁽٤) اخرجه البخاري في الطلاق (٩/ ٣٦٧) ح (٣١٧ه)، ومسلم في اللعان (٢/ ١١٣٢) ح (٦/ ١٤٩٣).

⁽٥) تقلم تخريجه.

ولا يحتساج فى ذلك إلى حكم حساكم بالفرقة خلافًا لأبى حنيسفة (١) لأنه ﷺ نسفى اجتماعهما عند حصول التسمية لهما، وذلك حساصل وإن لم يفرق بينهما حاكم، ولأن النسب لا يتعلق نفيه بلعانها لأنها تثبته باللعان وهو ينفيه فلا معنى لحكم الحاكم.

فصل

والتحريم باللعان يقع مؤبلاً لا تحل له بعده على وجه لا بمنكاح ولا ملك، أكذب نفسه أو أقام على ما كان عليه، خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إنه إن أكذب نفسه حلت له (٢)، لقوله على الله عليها لله عليها ولان كل تحريم أوجب التأييد لم يكن له إلى رفعه سبيل بإكذاب نفسه، أصله إقراره بأنها أخته من نسب أو رضاع، ولأن حصول التحريم باللعان يقتضى استدامته ومنع ارتفاعه، أصله إذا أقام على موجب لعانه ولم يكذب نفسه.

فصل

إذا ثبت أنه بإكذابه نفسه لا تحل له فإنه يلحق به الولد إن كان اللعان في نفى حمل لأن له أن يستلحق ولله بعد نفيه ولا يقبل منه نفيه بعد الاعتراف ويجلد الحد يإقراره بقذفها إن كانت عن يحد قاذفها.

فصل

يصح لعان الأخرس والخرساء إذا فهم عنهما بإشارة أو بكتابة خلافًا للشافعي(٤)، لأن

⁽١) لأنه يرى أنه لا يفرق بينهما إلا حكم الحاكم. الاختيار للموصلي (٣/ ١٣٩)، الهماية للمرغيناني (٢/ ٢٠٤).

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٢/ ٣٠٤). الاختيار للموصلي (٣/ ١٤٠).

⁽٣) تقلم تخريجه.

⁽٤) قال الخطيب الشريبنى: (ويلاعن أخرس خلقة بإشارة يفهسمه أو كتابة بخطه لاتهمسا فى حقه كالنطق من الناطق وليس كالشهادة لفرورته إليسه دونها لأن الناطقين يقومون بها فإن لم يكن له واحد منهسما لم يصح قلفه ولا لعانه ولا شىء من تصرفاته لبعد الوقسوف على ما يريده) مغنى للحتاج (٣/ ٣٧٦)، الأم للشافعى (٥/ ٣٧٤).

كل هذا تواضع على ما تفهم به المعانى التى فى النفس فكانت كالنطق، ولأن الكتابة يقع بها الطلاق وكل نوع وقع به الطلاق جاز أن يقع به اللعان كالنطق.

فصل

الأعمى يلاعن فى نفى النسب لأنه يتأتى منه كتأتيه من البصير، فأما فى القلف، ففيه اختلاف: فإذا قلنا: لا يصح لعانه فلأنه متعلق بالرؤية وذلك عتنع منه، وإذا قلنا: يصح فلأن اللمس نوع من المحسوس كالرؤية.

فصل

إذا تصادقًا على انتقًاء النسب أو الاعتراف بأنهًا زنت، فهل يكفى ذلك فى انتَّفاء النسب أم لا بد من اللعان؟ ففيه روايتان: فوجه قوله: إن التَّصادق كاف أنه معنى يخلصه من القذف فوجب أن ينتفى به النسب عنه مع دعواه، أصله اللعان.

ووجه القول إنه لابد من لعان أن ذلك تواطء منهما على سقوط حق الولد فلا يقبل إلا باللعان الذي هو طريق نفيه.

باب

الموجب للعدة (١) شيئان: طلاق وما في معناه من فسخ النكاح وموت، والعدة من الطلاق أو الفسخ لا تكون إلا في مدخول بها، فأما من لم يدخل بها فلا عدة عليها والعدة ثلاث أضرب: عدة بأقراء، وعدة بوضع حمل، وعدة بشهور.

والمعتدات ثلاث: فذات حيض وممتنع عليها الحيض لصغر أو إياس ومرتابة، وعلى وجه آخر ينقسمن إلى ضربين: ضرب تُكمل لا تنقسم العدة فيهن: [وهن الحرائر، وضرب ينصف فيهن وهن الأرقاء لأن متى كمل الرق فيهن] أو تبعض فتنتصف نوع من العدة فيهن دون جميعها على ما نبينه إن شاء الله.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا عدة إلا على مدخول بها من الطلاق والفسخ دون الموت لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا اللَّيْنَ آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾ [الاحزاب:٤٩]، ولأن براءة رحمها معلومة والعدة في الطلاق للاستبراء فقط.

فصل

فأما العدة بالأقراء (٢) فيتكون بالطلاق والفيسخ دون الموت لا خيلاف فيه وهي لمن تحيض وتطهر بثلاثة قروء للحرة وقرآن للأمة، وإنما قلنا ذلك لقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ البقرة: ٢٢٨٤، وأجمعوا أن فسخ النكاح يجب له من ذلك ما يجب بالطلاق في النكاح الصحيح (١).

⁽١) قال الفيروزآبادى: (وعدة المرأة أيام أقرائها وأيام إحدادها على الزوج من العدد وهو الإحصاء) القاموس المحيط (١/ ٣١٢_ ٣١٣).

والعدة فى الاصطلاح: هى (مدة منع النكاح لفسخه أو موت الزوج أو طلاقه) شرح حدود ابن عرفة (١/ ٥ - ٣).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) جمع قرء يطلق على الحيض والعلهر ضد. القاموس المحيط (١/ ٢٤).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (ص/٨٦).

والأقراء الأطهار وهي ما بين الحيضتين من الطهر خلافًا لأبي حنيفة في قوله: إن الأقراء الحيض (١) لقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ ففيه أدلة:

أحدها: أن القرء اسم يقع على الطهر والحيض والمراد أحدهما، فيهجب إذا قعدت ثلاثة قروء وينطلق عليها الاسم أن يجز بها، وإن شذت بنيتها على تعليق الحكم بأوائل الاسماء كالشفقين والأبوين واللمسين.

والآخر أنه بصيغة التذكير لأن جمع المؤنث ما دون العشرة بغيرها، وذلك يفيد أنه جمع قرء وهو طهر لا حيضة.

والثالث أن إطلاق الأمر والإخبار عن الوجوب على الفور ولا يمكن ذلك إلا على ما نقوله أن يطلقها طاهراً فتعتد عقيب الطلاق أو حائضاً فعقيب الحيض قوله تعالى: وفطلقوهن لعدتهن الطلاق:١] أى في حال يعتدون فيها وعندهم أن حال الطهر ليست بحال عدة، وقوله عليه في حديث ابن عمر: «مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)(١) وهذا نص، ولأنه حيض كالذي يطلق فيه، [ولأنه](١) زمان يجوز إيقاع الطلاق فيه فوجب أن يكون معتداً به، أصله الحمل.

فصل

وإنما قلنا: إنها قرآن للأمة خلاقًا لداود فى تسويت بينها وبيسن الحرة (1) بناء على نقصان طلاق العبد وقد ذكرناه، ولأن العدة معتبرة مع عدم الريبة لحرمة المعتدة فتكمل بكمال حرمتها وتنقص بنقصان حرمتها، وحرمة الأمة أخفض من حرمة الحرة، فكانت عدتها على النصف، وإنما قلنا: إنها تكمل قرأين لأن القرء لا يتبعض فكمل كما كمل

⁽١) قال المرغيناني: (والأقراء الحيض عندنا) الهداية للمرغيناني (٧/٢).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت في بعض النسخ (ولأنها) وما أثبتناه من (ب).

⁽٤) قال ابن قدامة: (وعن ابن سيرين عدتها عدة الحرة إلا أن تكون قد مضت بذلك سنة وهو قول داود) المغنى (٨٩/٩).

طلاق العبد اثنتين، وإنما سوينا بين من استغرقها الرق وبين من تبعض فيها لأن النص بالرق قد شملهن وغلب على أحكامهن.

فصل

والمسلمة والكتابية يستويان في ذلك لعموم الظواهر، ولأنها عدة لاستبراء الرحم كوضع الحمل.

فصل

وإذا دخلت الحرة فى ألدم من الحيضة الشالثة حلت والأمة إذا دخلت فى الحيضة الثانية وأقل ما يقبل قولها فيه ما يمكن مثله فى العادة فقيل: خمسة وأربعون، وقيل: أربعون، وقيل: فى شهرين إن أمكن أن يكون مثله، وكذلك ينبغى أن يكون الجواب معلقًا بالإمكان فى العادة.

فصل

فأما الإعداد بوضع الحمل فيستوى فيه المعتدات كلهن حرائرهن وإمائهن والمسلمات والكتابيات، والأسباب الموجبة له من الطلاق والفسخ والشبهة والموت ولا تحل المعتدة إلا بوضع جميعه وما دام معها بقية من الحمل فتحكمها حكم من لم تضع شيئًا في وجوب الرجعة وثبوت الميراث وتحل بوضع العلقة والمضغة وما قع عليه اسم الحمل إلى كمال الخلقة.

وإنما قلنا: إن عدة الحامل الحرة وضع الحمل لقوله تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن الله الطلاق:٤] وسوينا بينها وبين الكتابية والأمة للعموم، ولأنه يعلم به براءة الرحم بيقين وليس بمبنى على الحرمة ولا يمكن تنصيفه.

وإنما قلنا: إن الحامل المتوفى عنها تعـتد بوضع الحمل خـلافًا لمن قال: أقـصى الاجلين (١) لعموم الظاهر، ولأن سبيعة الأسلمـية ولدت بعد وفاة روجهـا بنصف شهر فقال لها رسـول الله ﷺ: (قد حللت فانكحى من شئت) (٢)، ولأنه يعلم بوضع الحمل

⁽۱) روى عن ابن عباس وروى عن على من وجه منقطع. المغنى (۱۱۱/۹).

 ⁽۲) أخرجه البخارى: الطلاق (۹/ ۲۷۹) ح (۵۳۱۸)، ومسلم: الطلاق (۲/ ۱۱۲۲) ح (٥٦/ ١٤٨٤)
 والنسائى: الطلاق (٦/ ١٥٦) (باب عدة الحامل المتمونى عنها زوجمها). ومالك في الموطأ:
 الطلاق (۲/ ۵۹۰) ح (۸۵، ۸۲) ولفظه عند النسائى، ومالك في الموطأ.

براءة رحمها كذوات الأقراء ولأن الأشهر عدة بنفسها ولا تجتمع مع الحمل فتصيران عدة واحدة، أصله في حق المطلقة.

وإنما اعتبرنا وضع جميعـ لقوله تعالى: ﴿أَنْ يَضِعَنْ حَمَلُهِن﴾ [الطلاق:٤]، وظاهر ذلك يفيد الجميع، ولأن الرحم مشغولة ببقية الحمل فكان كالكل.

وإنما قلنا: إنها تحل بوضع ما يقع عليه اسم الحمل لعمــوم الظاهر، ولأنه يعلم به براءة الرحم واعتبارًا بما تخطط به من الخلقة.

فصل

وأما الاعتداد بالشهور فيجب تارة عن الطلاق وتارة عن الوفاة، فأما الواجب عن الطلاق والفسخ فثلاثة أشهر ما كانت من تمام أو نقصان إن ابتدئت من أول شهر، وإن كان من بعضه كمل عدد الأول بالحساب فتجلس بقيته من يوم وجبت العدة شم تعتد الشهرين بعده بالأهلة ثم تتم باقى الأول بالعدد المكمل، فإن طلقت فى بعض يوم ففيها روايتان:

إحداهما: أنها تعتد من ذلك الوقت إلى مثله، والأخرى إلغاء ذلك اليهوم وابتداء العدة من غده، وهذه العدة هي لمن دخل بها ممن لم تحض لصغر أو يائسة منه لكبر يستوى فيه الإماء والحرائر والمسلمات والكوافر ومن قصر سنها عن إطاقة الوطء فلا يعد وطؤها موجبًا للاعتداد، وإنما هو جرم وإفساد.

وأما الواجب عن الوفاة فيفترق فيه حكم الحرائر والإماء، فللحرة أربعة أشهر وعشر ليال، وللأمة شهران وخسمس ليال، وعلى الصغيرة مثل ما على الكبيرة التى لم يدخل بها مثل ما على المدخول بها إلا أن غير المدخول بها تبرؤها الشهور من غير حاجة إلى حيض، والمدخول بها التى تحيض لا يبرؤها إلا الحيض وحيضة واحدة مجزية، فإن حاضت في تضاعيف الشهور برئت بذلك، فإن لم تحض حتى انقضت العدة نظر، فإن لم يكن لها عادة بتأخر الحيض ولم تخشى ريبة انتظرت إلى تمام تسعة أشهر من يوم الوفاة، وإن كانت لها عادة بتأخيره إلى مدة يدخل فيها عدتها بالشهور ففيها روايتان:

إحداهما: أنها تبرئ بمضى الشهور وإن لم تحض، والأخرى أنها لا تبرأ إلا بالحيض، وعنه في الكتابية المدخول بها في عدة الوفاة روايتان: إحداهما أنها مثل المسلمة(١)،

والأخرى أنها تستبرئ رحمها بثلاث حيض والقول في الكتابية غير المدخول بها يتخرج على هاتين الراويتين.

فصل

وإنما قلنا: إن عدة من ليست من أهل الحيض ثلاثة أشهر لقوله تعالى: ﴿واللائى لِمُ يَحْضَنُ وأُولاتُ يُسُنُ مَن للحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴿ الطلاق:٤] ، ولأن ذلك أقل مسا يعلسم به براءة الرحم، فلذلك جعل بدل الأقراء.

وإنا قلنا: إنها إذا ابتدأت من أول الشهر أجزأتها الشهور بالأهلة لأن الخطاب إذا صدر وله عرف في الشرع حمل عليه وعرف الشرع في الشهور هو بالأهلة.

وإنما قلنا: إنه يكمل عدد الشهر المبتدأ في بعضه لأنها إنما يكون له حكم الهلال إذا ابتدئ من أوله، فأما إذا ابتدئ من بعضه كان له حكم العدد استظهاراً واحتياطاً.

وإنما قلنا: إنها إذا طلقت في بعض يوم اعتدت إلى مثله لقوله تعالى: ﴿ثلاثة أشهر﴾ [الطلاق:٤]، وذلك يقتضى العدد من وقت الوجوب، ولأن من حلف لا يكلم زيداً ثلاثة أشهر أو أجره داره ثلاثة أشهر وأطلق كان محمولاً على أنها من وقته، فكذلك هذا، ووجه قوله: إنها تلغى اليوم احتياطاً لصعوبة ضبط الوقت الذي تبتدئ منه ومقابلته به، ولأن نظائره قد فعل فيه مثل ذلك باعتبار الأربعة أيام لإقامة المسافر، والعقيقة، والحول في الزكاة، فكذلك هاهنا والأولى القياس.

وإنما سوينا بين الأمة والحرة في ذلك للمعموم واعتبارًا بعملة الأقراء ووضع الحمل، وإنما قلنا: إن وطء التي لا تطبق الوطء لا يوجب عدة للعلم بيراءة الرحم، ولأن الوطء إنما يسمى وطنًا إذا كان فيمن تطبقه، فأما إذا كانت لا تطبيقه جسرى مجسرى الجرح وإصابتها في غير ذلك الموضع لأنه ليس بالاستمتاع المطلوب، ولأنه لا يوجب مهرًا ولا إحلالاً، وإنما هو جناية.

فصل

وإنما قلنا: إن عدة الحسرة الحائل(١) في الوفاة أربعية أشهر وعشيراً للظاهر وهو قوله

⁽١) الحائل ضد الحامل.

تعالى: ﴿ وَالذِّينُ يَتُوفُونَ مَنْكُم وَيَذْرُونَ أَزُواجًا يَتَرْبَصِنَ بِأَنْفُسَهِنَ أَرْبِعَةُ أَشْهِرُ وعشراً ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وإنما قلنا: إن عدة الأُمَة شهران وخسمس ليال لأنها عدة [يمكن](١) تنصيفها، فكانت فيسها على النصف من الحرة كالأقراء، وقد احترزنا من وضع الحسمل، فإن الوضع لا يتنصف، ومن الثلاثة الأشهر لأنها تراد ليعلم براءة الرحم في أقل ما يمكن، وذلك لا يمكن تنصيفه.

فصل

وإنما أوجبنا على الصغيرة العدة في الوفاة على كل حال وفي الطلاق مع الدخول خلاقًا لداود في قوله: لا عدة على صغيرة، لعموم الظواهر من قوله تعالى: ﴿ويدرون أرواجا ﴾ [البقرة:٢٣٤]، وقوله: ﴿واللائي لم يحضن ﴾ [الطلاق:٤] وهذا نص، واعتباراً بالبوالغ بعلة أنها زوجة دخل بها أو توفى الزوج عنها، وإنما قلنا: تلزم غير المدخول بها للعموم، ولأن طريقها العبادة المحضة دون براءة الرحم.

فصل

وإنما قلنا: إن غير المدخول بها تبرأ بمضى المدة لأنه ليس وراءه أمر يطلب سواه، فلم يلزمها غيره، فأما المدخول بها فلا يبرؤها إلا حيضة على ما بيناه خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى (٦) لأنها بائن مدخول بها من ذوات الحيض لم تتيقن براءة رحمها فلم تبرأ إلا بالحيض أو التربص الدال على براءة الرحم القائم مقام الحيض، أصله المطلقة، ولأن احتباس الحيض عن عادته من غير عارض أو سبب يعرف ريبة ولا يجوز النكاح مع الرية.

فصل

وإنما قلنا: إن حيضة واحدة مجزية لأن الأصل هو العدة المعتد بهــا وليس الاستبراء بمجرده مقصودًا فيستوى فيه ما يجب لحرمتها.

⁽١) ثبت في (١) (يجب).

⁽٢) انظر بدائع الصنائع للكاساني (٣/ ١٩٥).

⁽٣) انظر الحاوى الكبير للماوردى ١١١/ ٢٣٤)، الأم للشافعي (٥/٥٠٠).

ووجه القول في التي عادتها أن تحيض مرة في السنة أو فيما يدخل فيه الاعتداد بالشهور أنها تبرأ بمضى المدة وإن لم تحض، أن سبب تأخيره للعادة لا لريبة فحمل على المعتداد، ووجه قوله: إنه لا يبرؤها إلا الحيض اعتبارها بمن لا عادة لها، ولأن تأخره يمكن أن يكون للعادة ولشغل الرحم.

فصل

وإنما قلنا في التي لا عادة لها بتأخير الحيض وفي المعتادة كذلك على إحدى الروايتين أنها تجلس تمام تسعة أشهر من يوم الوفاة، لأن ذلك غالب مدة الحمل وهو الذي يعلم به براءة الرحم من زوال الريبة وتأخير الحيض وإن أحست بعد تربصها هذه المدة بريبة انتظرت زوالها.

فصل

ووجه قوله [في الكتابية أن عليها الاعتداد بالشهور لعسموم الظواهر ولأنه نوع من البينونة كالطلاق، ولأنها زوجة مسلم مات عنها ليست بحامل فتلزمها العدة بالشهور كالمسلمة، ولأن كل عدة لزمت المسلمة لزمت الكتابية كوضع الحمل](١).

ووجه قوله: إن عليها الاستبراء لأن تربصها يتعلق به حق لله تعالى وحق للمسلم: فأما حق المسلم فحق النسب وذلك يلزمها لأنه لا يبرؤها إلا العلم ببراءة الرحم، وما زاد على ذلك حق لله محض وحقوق الله تعالى المحضة المسميزة عن حقوق الآدميين لا يخاطب بها الكفار.

وإنما قلنا: إن غير المدخول بها من الكتابيات يتخرج على هذا الاختلاف لأن الطريقة فيه واحدة فلم يكن له وجه إلا إجراؤه مجرى ما تقدم.

فصل

فأما المرتابة: فهى التى ترتفع حيضتها من غير إياس من بعد أن كمانت تحيض، فلا يخلو ذلك أن يكون لعارض يعلم أنه يؤثر فيه أو لغير عارض، فالعارض إما رضاع وأما

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

مرض، فإن كان تأخيره للرضاع فإنها لا تعتد إلا بالأقراء، فتمكث متوقعة له إلى أن تراه، طال الوقت أم قصر وإنما قلنا ذلك للإجماع والمعنى: فأما الإجماع فإن حبان بن منقذ طلق امرأته وهى ترضع فمكثت نحو سنة لا تحيض لأجل الرضاع ثم مرض حبان فخاف أن ترثه إن مات فخاصمها إلى عثمان، وعنله على وزيد رضى الله عنهم فقال لهما: ما تريان، فقالا: نرى أنها ترثه لأنها ليست من القواعد اللائى يئسن من المحيض، ولا من الأبكار اللائى لم يحضن فهى عنله على حيضتها، مات كان من قليل أو كثير لم يمنعها إلا الرضاع فانتزع حبان ابنه منها، فلما حاضت حيضتين مات حبان فورثته واعتدت عدة الوفاة (۱)، فأجمعوا أن التأخير بالرضاع لا يسوغ لها الاعتداد بغير الحيض وعللوا ذلك بأنها ليست عن تحيض ولا آيسة.

والمعنى هو جرى العادة بأن الرضاع يؤثر في تأخير الحيض فلا يكون ذلك ريبة، فإذا كان ذلك وجب انتظار زواله.

فصل

وأما المرض ففيه روايتان: إحداهما أنه كالرضاع ذكرها الشيخ أبو بكر عن أشهب، والأخرى أنه ريبة، فوجه قوله: إنه كالرضاع أن سبب تأخر الحيض معروف، ولأن المرض يؤثر في ذلك لأنه يضعف القوة أو يكون فيه ما يخرق اللم أو يحبسه، فكان كالرضاع ووجه القول بأنه ريبة أنه ليس فيه عادة متقررة بتأخير الحيض ولا اختصاص في ذلك لبعض الأمراض دون بعض فكان ريبة.

فصل

فأما إذا ارتفع حيضها لغير عارض ولا سبب معتاد تأثيره في رفع الحيض، فإنها تنتظر تسعة أشهر غالب مدة الحمل، فإن حاضت في خلالها حسبت ما مضى قرءاً ثم تنتظر القرء الثاني إلى تسعة أشهر، فإن حاضت احتسبت به قرءاً آخر، وكذلك في الثالث فإن مضت لها تسعة أشهر ولم تحض استأنفت الاعتداد بشلائة أشهر وصارت من أهل الاعتداد بالشهور، فإن حاضت من قبل تمامها ولو بساعة حسبت جميع ما مضى لها من وقت الطلاق وقت حيضها قرءاً ثم استأنفت تربص تسعة أشهر ثم ثلاثة بعدها، وأي وقت مضت لها منة لا حيض في خلالها فقد حلت ولا يسراعي إن حاضت بعد السنة وقت مضت لها منة لا حيض في خلالها فقد حلت ولا يسراعي إن حاضت بعد السنة المناجعة المناجعة المنابعة الكبري (١٥٤١٠).

بقليل أو كثير، وقال الشافعى فى الجديد تمكث أبداً إلى أن تعلم براءة رحمها قطعاً وهو أن تبلغ سن من لا تحيض مثلها^(۱)، فدليلنا قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر فإن بنا بها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد التسعة بثلاثة أشهر (^{۲)}، وهذا قول صحابى إمام لا مخالف له، ولأن الغرض من ذلك التوصل إلى السعلم ببراءة الرحم وقد ثبت أنه لا يراعى فيه القطع واليقين، لأن ذلك يوجب أن تجلس أقصى مدة الحمل أو أن لا يحكم ببراءة الرحم بمضى الشلائة الأقراء أو الثلاثة أشهر لمن قاربت البلوغ، وذلك باطل فلم يبراءة الرحم بمضى الشلاء وقد حصل.

فصل

فى عدة المستحاضة من الطلاق روايتان (٢٠): إحداهما أنها سنة لأن الاستحاضة ريبة فتحلس الغالب من مدة [الحمل تسعة أشهر ثم ثلاثة وهى العدة، والأخرى أنها إن ميزت بين الدمين وكان لها قرءاً معلومًا اعتدت به لأتها من ذوات الأقراء فإذا عرفته] (٤) بالتمييز اعتدت به كغير المستحاضة.

فصل

وفى عدتها من الوفاة روايتان: إحداهما أربعة أشهر وعشرا، والأخرى أنها تقيم تسعة أشهر، فوجه الأولى عموم الظواهر، ولأنها متوفى عنها غير حامل كغير المستحاضة، ووجه الثانية أن الاستحاضة نفسها ريبة، فوجب أن تجلس غالب مدة الحمل.

فصل

وعنه فى أكثر الحمل ثلاث روايات: إحداها أربع سنين وهى المشهبورة، والثانية خمس والثالثة سبع، وفائدة الخلاف امتداد التربص بالمرتابة، وأن المطلقة إذا أتت بولد لاكثر من مدة الحمل من وقت الطلاق فإنه لا يلحق به.

⁽١) انظر الحاوى الكبير للماوردى (١٨/١١)، الأم للشافعي (١٩٦/٥).

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ: الطلاق (٢/ ٥٨٢) ح (٧٠).

⁽٣) المدونة الكبرى (٢/ ٦٨).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

فوجه الأولى ضرب عمر رضى الله عنه لامرأة المفقود أربع سنين^(۱)، وإنما ذلك لأنه أكثر الحمل، وروى مثله عن عشمان وعلى رضى الله عنهما^(۲) ولا مخالف عليهم فيه، وقد ذكر أصحابنا عن أهل المدينة أن نساء الماجشون كن يلدن لأربع سنين، ولأن ما زاد على السنتين لو لم يكن مدة للحمل لوجب أن لا يلحق به الولد إذا ادعاه وأكذبته وفى لحوقه به دليل على أنه من مدته.

ووجه اعتبار الخمس أن ذلك قد وجد وذكر عن ابن عجلان وجوده.

وأما السبع فلم يقف على وجود لها والأظهر الأربع نقط.

فصل

عدة أم الولد من وفاة سيدها حيضة واحدة وهى فى الحقيقة استبراء لا عدة لأنه عن وطء بالملك، وقد قال عـمرو بن العاص أربعة أشهر وعشراً (٢)، وقال أبو حنيفة ثلاثة أقراء كالحرة المطلقة (١)، ودليلنا على عمرو قوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا (البقرة: ٢٢٤] فأرجب ذلك على الزوجات فدل على أن الإماء بخلافهن، ولأنه وطء بملك اليمين فلم يلزم فيه عـدة الوفاة كالأمة الموطوءة، ودليلنا على أبى حـنيفة قوله تعـالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (البقرة: ٢٢٨)، فأوجب ذلك فـى حق المطلقات فـانتفى (٥) وجـوبه بالملك، ولأنه استبراء عند زوال الملك عن الرقبة فكان بقرء واحد، أصله الأمة المبيعة.

فصل

وهذا إذا كانت نمن تحيض، فإن كانت حاملاً فـوضع الحمل، وإن كانت يائسة فثلاثة أشهر، فإن كانت مستحاضة أو مرتابة قعدت تسعة أشهر، وعدتها من وفاة زوجها شهران وخمس ليال وقد بيًّنا معانى هذه الجملة من قبل.

⁽۱) أخرجه مالك في الموطأ: الطلاق (۲/ ٥٧٥) ح (٥٢) والبيهةي في الكبرى (٧/ ٢٣٧) ح (٢٦ ١٥٥٥).

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٧٣٢) ح (١٥٥٦٧).

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٧٣٢) ح (١٥٥٦٩).

⁽٤) انظر الاختيار للموصلي (٣/ ١٤٥)، الهذاية للمرغيناني (٣/ ٩/٢).

⁽٥) الهداية للمرغيناني (٢/ ٣٠٩) الاختيار للموصلي (١٤٦/٣).

المطلقة الرجعية إذا مات عنها وهى فى العدة انتقلت إلى عـدة الوفاة لأنها فى حكم الزوجات بدليل لحوق طلاقه لها ووجوب نفقتها عليه وثبوت التوارث بينهما، ولأن كل من يلحقها طلاقه لبقاء حكم الزوجية فموته عنها يوجب عليها عدة، أصله الزوجة.

فصل

البائن إذا مات عنها روجها ثبتت على عدتها ولم تلزمها عدة بموته لأنه مات عن بائن منه كالتي قد خرجت من العدة.

فصل

إذا طلقت الأمة فأعتقت وهى فى العدة مضت على عدة الأمة ولم تسنتقل إلى عدة الحرة كان الطلاق رجعيًا أو بائنًا، خلافًا لأبى حنيفة فى قـوله: تنتقل فى الرجعى دون البائن، والشافعى فى قوله إنها تبنى على عدة الحرة فى كلا الأمرين^(۱)، لانها أمّة معتدة من طلاق فوجب أن تبنى على العدة التى لزمتها حال الطلاق ما كان روجها باقيًا كالتى لم تعتق، ولأنها مـعتدة عن طلاق فوجب أن لا ينتقل اعتدادها ما دامت مـعتدة عنه، أصله الطلاق البائن ولا يلزم عليه الموت لأنها تنتقل عن اعتداد العللاق إلى الاعتداد عن الموت ولا تبنى.

فصل

ولو مات عنهما بعد أن أعمقت في العدة من طلاق رجمعي لانتقلت إلى عمدة الوفاة لانها في حكم الزوجات كمالحرة وتعتمد عدة الحمرة لأن الموت صادفها حرة ولو كان الطلاق بائنًا لم تنتقل لأن الموت صادفها أجنبية.

فصل

كل رجعة تهدم العدة إلا رجـعة المولى والمعسر بالنفقة، فإنهمـا موقوفتان على الغيء والإنفاق، وقال الشافعي: إذا طلقها بعد الرجعة وقبل الوطء بنت على عدتها الأولى(٢).

⁽١) الأم للشافعي (١٩٩/٥)، المهلب للشيراري (١٤٥/٢).

⁽٢) قال الشيرازى: (إذا طلق امرأته بعد الدخول طلقة ثم راجسعها نظرت فإن وطنها بعد الرجعة *

ودليلنا أنها رجعة صحيحة منبرمة، فوجب أن تهدم العدة، أصله إذا وطء فيها.

فصل

إذا تزرجت في العدة ووطئها الثاني، فيفي العدتين روايتان: إحداهما التداخل والأخرى نفيه، فوجه التداخل أن الغرض الذي له ترادان هو العلم ببراءة الرحم، وذلك يحصل مع التداخل، أصله إذا حملت، ووجه نفيه فلأنه وطء له حرمة، فوجب استيفاء عدتها كالأولى.

⁼ ثم طلقها لزمها أن تستأنف العدة وتدخل فيها بقية العدة الاولى فإن راجعها ثم طلا أن يطأها ففسيه قولان: أحدهما: ترجع إلى العدة الأولى وتبنى عليها كما لو خالا تزوجها في العدة ثم طلقها قبل أن يطأها. الشانى: أنها تستأنف العدة وهو اختيار الما الصحيح) المهذب للشيرازى (٢/ ١٥٢).

لا إحداد (١) على مطلقة لا رجعية ولا بائنة خلاقًا لأبي حنيفة (٢) وأحد قولى الشافعي في إيجابهما على البائن لأنها مطلقة كالرجعية (٢).

فصل

والإحداد على كل زوجة متوفى عنها حتى تنقضى عدتها، والأصل فيه قوله في الله يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً أن وحديث أم سلمة أن امرأة جاءت إلى النبي في فقالت: إن ابتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفتكحلها افقال: «لا» مرتين أو ثلاثًا، ثم قال: «إنما هي أربع أشهر وعشراً وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول أن ولأن الزينة والطيب باعثان على النكاح فمنعت من ذلك كما منع المحرم منه، ولاتها لما منعت من التصريح بالحطبة وهو بالقول كانت بمنع ما هو أبلغ مما يدعو إلى ذلك أولى ولا يدخل عليه المطلقة لأن لها من يراعيها ويمنعها من التزويج إن أرادته والمتوفى عنها بخلافها.

فصل

وعلى الأمة الزوجة المتوفى عنها زوجها الإحداد خلاقًا لمن نفاه لعموم الأخبار واعتبارًا بالحرة بعلة كونها زوجة متوفى عنها.

⁽۱) الإحداد في اللغة: من الحد وهو المنع وسمى البواب حدادًا. القاموس للحيط (۲۸۲/۱). وفي الاصطلاح: ترك ما هو زينة ولو مع غيره فيلخل ترك الخماتم فقط للمبتذلة. شرح حدود ابن عرفة: (۲۱۲/۱).

 ⁽۲) قال الموصلى: (وعلى المعتمدة من نكاح صحيح عن وقاة أو طلاق بائن إذا كانت بالغمة مسلمة حرة أو أمة الحداد) الاختيار (٣/ ١٥١)، الهداية للمرغيناتي (٣/ ٢١١).

⁽۲) الحاوى الكبير للماوردى (۱۱/ ۲۷۰)، روضة الطالبين (۸/ ۲۰۵).

⁽٤) اخرجه البخسارى: الجنائز ٢٠/ ١٧٤) ح (١٢٨١) ، ومسلم: الطلاق (٢/ ١١٢٣) ح (٨٥/٥٨).

⁽٥) أخرجه البخارى: الطلاق (٩/ ٣٩٤) ح (٥٣٣٠) مسلم: الطلاق (٢/ ١١٢٤) ح (٥٨ / ١٤٨٨).

وتلزم الحرة الصغيرة خلافًا لأبى جنيفة (١) لقوله ﷺ وسئل عن من مات عنها زوجها فاشتكت عينيها أتكحلها؟ قال: (لا)(٢) ولم يسأل، ولأنها عدة من وفاة كعدة البالغة.

فصل

ولزومه للكتابية إذا مات عنها زوجها المسلم مختلف فيه، فوجه الوجوب عسموم الحبر، ولأنها معتمدة من وفاة زوج مسلم كالمسلمة، ووجه نفيه قوله على: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليسوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج) من وصف الحداد أن تكون مؤمنة، ولأنها لما كانت عدتها الاستبراء دون عدة الوفاة كذلك لا إحداد عليها اعتباراً بالأمة والأول أصح.

فصل

لا إحداد عملى الأمة، ولا على أم الولد لأنهما ليست بزوجمة ولأن الملك لا يقسصد للواطئ.

فصل

الإحداد هو الامتناع من الزينة والطبيب كله ومصبغ اللباس كالأحمر والأصفر والأخضر والخلوق (٤) لأن هذه الألوان يتزين بها النساء لأزواجهن ويتصنعن بها وليس منها الأسود والأبيض والسابرى (٥) ، والامتناع من الحلى كله الخاتم فما فوقه ، وكذلك الكحل والحناء إلا للضرورة والامتشاط بما يختمر في الرأس والأدهان المطيبة كاللبان (١) والخيرى ودهن الورد والبنفسج وجميع ما يتنزين به النساء لأزواجهن مما يثير به الشهوة ويبعث على الجماع.

⁽١) قال المرغيناني: (ولا حداد على صغيرة لأن الخطاب موضوع عنا) الهداية للمرغيناني (٢/ ٣١٢)، الاختيار للموصلي (٣/ ١٥١).

⁽۲) تقدم تخریجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) الخلوق: نوع من الطيب يقال خلَّقه تخليقًا طيبه نتخلَّق به ـ القاموس المحيط (٣/ ٢٢٩).

⁽٥) السابرى: ثوب رقيق جيد . القاموس للحيط (٢/ ٤٤).

⁽٦) اللبان نوع شجر لها عسل. القاموس للحيط (٢٦٥/٤).

نصل

ولا يجوز لمعتدة من وفاة أو طلاق أن تنتقل عن بيتسها التي كانت فيسه حتى تنقضى عدتها إلا أن تخاف عورة منزلها أو تدعوها ضرورة لا يمكنها المقام معها، فلها أن تنتقل وتقيم بالموضع الذي تنتقل إليه، وكذلك إن كانت الدار مستأجرة جاز لها الانتقال.

وإنما قلنا ذلك فى المتوفى عنها لحديث الفريعة لما سألت رسول الله على فقالت: إن زوجى خرج فى طلب أعبد له ضلوا فلما أدركهم قتلوه فاعتد فى بيت أهلى، فقال: «امكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله»(١).

وإنما قلنا ذلك في المطلقة خلافًا للشافعي في المبتوتة (٢)، لانها معتدة كالمتوفى عنها، وإنما أجزنا لها ذلك إذا خافت عورة المنزل لأنها ضرورة وتغرير بالنفس أو بالمال، وكذلك إذا أخرجها ملاك المنزل لأن الخروج يلزمها.

وإنما قلنا: إنها تقيم بالموضع الذى انتقلت إليه لأنه موضع يلزمها الاعتداد فيه كالأول، ولها أن تخرج فى حوائجها نهاراً وفى الليل وقست هدوء الناس لضرورتها إلى التصرف فى أمورها، وقد لا تجد نائبًا عنها، وذلك بخلاف المبيت لأنه ضرورة بها إلى المبيت.

⁽۱) آخرجه أبو داود: الطلاق (۲/ ۳۰۰) ح (۲۳۰۰)، والترمذي: الطلاق (۳/ ٤٩٩) ح (۱۲۰٤) وقال: حسن صحیح. والنسائي: الطلاق (۲/ ۱۲۰) (باب مقام المتوفي عنها روجها في بیتها حتی تحل). وابن ماجه: الطلاق (۱/ ۲۰۶۲) ح (۲۰۳۱).

⁽٢) الأم للشافعي (٥/ ٩٠٩)، روضة الطالبين (٨/٨).

والمطلقة الرجمعية لهما النفقة والسكنى لشبوت الزوجية بينمهما وأحكامهما من لحوق الإيلاء والظهار والطلاق والتوارث.

فصل

ولا نفقة للمبتوتة إذا لم تكن حاملاً خلافًا لأبى حنيفة (١) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَنْ الْوِلْهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَنْ أُولات حَمَلُ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنْ حَمَّى يَضِعَنْ حَمَلُهُن ﴾ الطلاق: ٦]، فإذا انتفى الشرط وهو الحمل انتفى الوجوب، ولنفيه ﷺ النفقة لفاطمة بنت قيس وكانت مبتوتة (٢)، ولأنه نوع من البينونة كالموت، وكذلك المختلعة مثلها.

فصل

وللمطلقة الحامل النفقة رجعية أو بائنة: أما الرجعية، فإن أحكام الزوجية ثابتة بينهما، ولأن النفقة ثابتة لها وإن لم تكن حاملاً فمع الحمل أولى، وأما البائن فلقوله عز وجل: ﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن﴾ [الطلاق: ٦] ولأن البينونة إنما تؤثر في سقوط النفقة في الزوجية وهذه النفقة للحمل وإن كان لا يصل إليه إلا من جهة الإنفاق على الأم، وهذا في الزوج الحر، فأما العبد فلا تلزمه على حمل كان الحمل حراً أو رقًا لأن نفقة الرق على مالكه والحر من فقراء المسلمين.

فصل

لا نفقة للملاعنة حاملاً كانت أو حائلاً لأنها بائن بالفسخ حملها منتف عنه بلعانه فلا تلزمه النفقة على حمل ليس منه.

فصل

تجب السكنى لكل مطلقة مدخول بها لأنه إن كانت رجعية فخصائص النكاح ثابتة

⁽١) الاختيار للموصلي (٣/ ١٦٤). الهداية للمرغيثاتي (٢/ ٣٢٥).

 ⁽۲) اخسرجه مسلم: السطلاق (۲/۱۱۱۶) ح (۳۱/ ۱۶۸۰) ، وأبو داود: الطلاق (۲/۲۹۶) ح
 (۲/۸۶) ومالك في الموطأ: الطلاق (۲/ ۵۸۰) ح (۲۷).

بينهما ما خلا الوطء، وكذلك النفقة واجبة لها بالزوجية والسكنى تابع للنفقة، فأما البائن فلا نفقة لها ولها السكنى خلاقًا لابن أبى ليلى^(۱)، لقوله تعالى: ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ [الطلاق: ٦]، وهذا عائد على المطلقات وخاص فى المبتوتات، وقوله: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن﴾ [الطلاق: ١]، ولأن السكنى لحرمة النسب ووجوب حفظه، وذلك لا يزول بزوال الزوجية ويفارق النفقة لأنها عوض من الاستمتاع وقد زال.

فصل

لا نفقة لمعتدة من وفساة لأنها قد بانت بموت الزوج، ولأن ملكه قد زال عنه بالموت، فلو وجبت لها النفقة بحق الزوجية لكانت تلزم في حق الورثة وهذا غير جائز.

فصل

وسواء كانت حاملاً خلاقًا لمن حُكى عنه وجوب النفقة لها إذا كانت حاملاً^(۲) لأن نفقة الحمل ليست بدين ثابت مستقر بدليل أن أباه لو كان معسرًا لم يلزمه شيء وموته أبلغ في إعساره، ولأنها تجب حالاً فحالاً، فلو أوجبناها بعد الموت لكان ذلك إيجابًا مبتدأ في حق الورثة وذلك غير جائز.

فصل

والبكنى واجبة لها إن كانت الدار للميت عملوكة الرقبة أو المنافع خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: لا سكنى لها^(٦) لقوله ﷺ: «امكشى فى بيتك حتى يبلغ السكتاب أجله»^(٤)، ولأن ذلك يتعلق به حق الله وحق الميت وحق النسب، فأشبه الكفن، وإن لم يكن للميت منزل كانت السكنى عليها ولم يازم الورثة أن يسكنوها من أموالهم ولا من التركة.

⁽۱) قال ابن أبى ليلى وابن شبرمة والشورى والحسن بن صالح وأبو حنيفية وأصحابة والسبتى والعنبرى: إن لها السكنى والنفقة. المغنى (٩/ ٢٨٩).

⁽٢) هي إحدى الروايتين عند الحنابلة (٩/ ٢٩١).

⁽٣) الاختيار للموصلي (٣/ ١٦٤).

⁽٤) تقلم تخريجه.

وعلى المرأة إرضاع ولدها ما دامت زوجة لأبيه إلا أن يكون مثلها لا يرضع إما لشرف أو علو قدر يعلم أن مثلها لا ترضع أو أن تكون سقيمة أو قليلة اللبن، فعلى الأب حيثل إرضاعه من ماله، وقال أبو حنيفة (١) والشافعى: لا يلزمها ذلك على كل وجه (٢)، وقال أبو ثور فيما يحكى عنه: يلزمها على كل وجه (٢).

فدليلنا على لزومه لها إذا كانت بالصفة التى ذكرناها قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وهذا وإن كانت صيغته الخبر، فالمراد به الأمر، ولأن العرف جار بذلك في غالب أحوال الناس أن المرأة تلى بنفسها إرضاع ولدها من غير تكليف الزوج أجرة، وما جرى مجرى العرف به كان كالمشترط، ولأنه لو كان لا يقبل من غيرها للزمها إرضاعه لحق الولد وما يستحق على الإنسان ويجبر عليه لا يستحق عليه أجرة ألا ترى أنه لما لم يلزم الأجنبية ذلك كان لها الأجرة.

ودليلنا على أبى ثور أنها إذا كانت شريفة ومثلها لا ترضع فالعرف جار بأن الإرضاع على الزوج وعلى ذلك دخلا فلم يلزمها ما لم تدخل عليه إلا بشرط.

فصل

وإذا كان مثلها يرضع فطلقها الأب فلا يلزمها الإرضاع إلا بأجرة إن دفع إليها لقوله تعالى: ﴿ فَإِن الرَضِعِن لَكُم فَأَتُوهِن أُجُورِهِن ﴾ [الطلاق:٦]، ولأن المعنى الذي كان يوجب عليها ذلك هو الزوجية، وقد زالت فزال الحكم الواجب به.

⁽۱) قال الموصلى: (وليس عـلى الأم إرضاع الصبى لأن أجـره الإرضاع من نفقـته وهى على الأب قال: إلا إذا تعينت بأن لم يجد غيرها أو لا يأخذ من لبن غيـرها فيجب، عليها حينئذ صيانة للصغير عن الهلاك)، الاختيار للموصلى (٣٢٦/٣) الهداية للمرغيناني (٣٢٦/٣).

 ⁽۲) قال الماوردى: (قال الشافعى رضى الله عنه: (ولا تجبر امرأة على رضاع ولدها شريفة كانت أو دنيئة موسسرة كانت أو فسقيسرة). الحاوى الكبير للماوردى (۱۱/ ٤٩٤)، روضة الطالبين (۸۸/۹).

⁽٣) نقله الماوردي عنه في الحاوى الكبير. انظر الحاوى الكبير للماوردي (١١/ ٤٩٥).

وإذا أرضعت الحامل المتوفى عنها فرضاعها فى مال الصبى، لأن المرأة لا يلزمها إرضاع ولدها ولا النفقة عليه ولا يلزم الورثة ذلك لما تذكره فيما بعد وهو من فقراء المسلمين، فإن كان الصبى لا يقبل من غيرها ولا مال له لزمها إرضاعه لأن فى ذلك إضاعته وإتلافه، وقد قال تعالى: ﴿لا تضار والدة بولدها﴾ البترة: ٢٣٣].

تلزم الرجل نفقة ولده الصغير إذا كان فقيسرا لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَن أُولات حمل فَانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن﴾ الطلاق: ٦]، وقوله: ﴿ وَإِن الرَّضِعن لَكُم فَأَتُوهِن أَجُورِهن ﴾ الطلاق: ٦]، وقوله: ﴿ وَلا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ﴾ الإسراء: ٢١] وقوله على الفق على أو طلقنى، ويقول عبدك: أنفق على أو بعنى، ويقول ولدك: إلى من تسكلنى (١)، فبين أن النفقة تلزم لكل واحد عمن ذكر، وأنه يحتج بما ذكره، ولا خلاف في ذلك.

وإنما شرطنا الصغر لعجزهم عن التكسب والتحيل لقوتهم.

وشرطنا الفقر للاتفاق على أنه إن كان لهم مال لم يلزم أحد أن ينفق عليهم، فإذا بلغوا نظر، فإن كان سليمًا صحيحًا سقطت النفقة عن الغلام وإن بلغ مجنونًا أو زمنًا فالنفقة لازمة للأب عليه لأن ذلك يمنع التكسب ويحول دون التطلب فإن صح الزمن واستغنى الفقير سقطت نفقته ثم لا تعود إن عاد ذلك به لأن نفقته تجب باستصحاب الوجوب بالصغر دون الابتداء.

فصل

وأما البنت فالنفيقة تلزم الآب عليها إلى أن تبلغ ويدخل بها زوجها خلاقًا للشافعي في قوله: إن النفقة تسقط عنهن ببلوغهن (٢) لأن أمرهن آكد من الذكور لأنهن لا يقدرن على التكسب إلا إذا تزوجن، فإذا تزوجت الابنة ولزم الزوج نفقتها ثم عادت إلى الأب لا يلزمه الإنفاق بعد سقوطه عنه.

فصل

ولا يلزم الأم النفقة على ولدها لا في حياة الأب ولا بعد موته لا في يسره ولا في عسره خلافًا للشافعي (٢)، لأن كل من لا يلزمها إرضاعه في بعض الأحوال إلا بعوض

⁽١) تقلم تخريجه.

⁽۲) إنظر الحاوى الكبير للماوردي. (١١/ ٤٨٤).

⁽٣) الحاوى الكبير للماوردي (١١/ ٤٨٥).

لم يلزمها الإنفاق عليه كالأجنبية، ولأن الإنفاق إذا وجب على شخص لم ينتقل إلى غيره، وكلف النافقة هذا السولد كانت لازمة غيره، وكلفك إذا حال دونه حائل لا ترجع النفقة عليه ونفقة هذا السولد كانت لازمة للأب، فإذا فقد الأب أو أعسر لم يلزم غيره كما لا يلزم سائر الأقارب.

فصل

يجب على الولد الموسر النفيقة على أبويه المعسرين لقوله تعالى: ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفًا﴾ [لتمان: ١٥]، وقوله عز وجل: ﴿وبالوالدين إحسانًا﴾ [البقرة: ٢٦] ويلزمه النفقة على الفقير منهما وإن كان صحيحًا خلافًا للشافعي (١) اعتبارًا بالزمانة، ولأن أمرهما أكد من أمر الولد، والمسلم والكافر في ذلك سواء.

فصل

والجد لا تلزمه النفقة على ولد الولد ولا يلزم ولد الولد الإنفاق على جدهم خلاقًا للشافعي (٢)، لأن النفقة على الاقارب لا تجب انتقالًا، وإنما تجب ابتداء، ونفقة الجد لازمة للأب فلا تنتقل إلى ولده وكذلك نفقة الولد لازمة لأبيهم فلا تنتقل إلى جدهم.

فصل

لا تجب النفسقة على من سوى هؤلاء من الأقارب كالإخوة والأخسوات والأعمسام والعمات وولد الإخسوة وغيرهم خلاقًا لأبى حنيفة فى إيجسابه النفقة على كل ذى رحم محرم (٢٠)، ولأن كل قرابة تعرت عن ولادة مباشرة لم يستحق بها نفقة كبنى العمومة.

⁽١) روضة الطالبين (٩/ ٨٤).

⁽٢) قال الشافعي: (وكانت نفقة الولد على الوالد وكذلك ولد الولد لأنهم ولد ويسؤخذ بذلك الأجداد لأنهم آباء) الأم للشافعي (٥/ ٩٠)، المهذب للشيرازي (١٦٦/٢).

 ⁽٣) قال المرغينانى: (والنفقة لكل ذى رحم محرم إذا كان صغيراً فقيراً وكانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكراً بالغًا فـقيـراً زمناً وأعمـى) الهداية للمـرغينـانى (٣٢٨/٢)، الاختميار للمـوصلى
 (٣) ١٦٨/٢).

إذا طلق الرجل امرأته فالحضانة (۱) لأمهم لقوله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تنكحى) (۲) ولأن المراعاة في ذلك حفظ الولد والإشفاق عليه والقيام بمصالحه ومراعاة أموره والأم أقوم بذلك من الأب ومن كل أحد.

فصل

واختلف عنه هل هى حق للأم أو للولد عليها (٢) ، فإذا قلنا: إنها حق للأم فلقوله عليها واختلف عنه هل هى حق للأم أو للولد عليها فرر بالتفرقة بينها وبين ولدها مع كونها أحن عليه وأرفق به.

وإذا قلنا: إنها حق للولد فلأن الغرض حفظ الصبى ومراعاته ومصلحته دون مراعاة أمر الأم، ألا ترى أنه يؤخذ منها إذا تزوجت وإن لحقها الضرر بأخذه وكذلك إذا غاب الأب غيبة استقرار.

فصل

⁽١) الحضانة: من الحيضن يقال: حضن الصبى حيضنًا وحضانة بالكسر جيعله في حضنه أو رياه كاحتضنه. القاموس للحيط (٢١٥/٤).

وفى الاصطلاح: (حفظ الولد فى مبيته ومؤنة طعامة ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه) شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٢٤).

⁽۲) أخرجه أبو داود: الطلاق (۲/ ۲۹۲) ح (۲۲۲۲)، وأحمد: المسئد (۲/ ۲۶۲) ح (۲۲۲۲).

⁽٣) انظر الكاني لابن عبد الير (١/ ١٢٥).

⁽٤) تقلم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

يحضن الغلام إلى أن يبلغ والجارية إلى أن تنكح ويدخل بها زوجها خلاقًا للشافعى في قوله: إن حضانتها تسقط ببلوغها^(۱)، لقوله ﷺ: «ما لم تنكحى» فأطلق، ولأن الابنة تحتاج إلى الحفظ والمراعاة إلى أكثر مما يحتاج إليه الابن وبلوغها لا يزيل ذلك لأنها معرضة للأزواج وينفس بلوغها لا تعرف مصالح نفسها والأزواج يرغبون فيمن يكنفها أبوها وأمها ومن لم تخرج عن حضانتهما ومراعاتهما أكثر من رغبتهم في المتخلية بنفسها، فكانت المصلحة لها في تبقية حق الحضانة عليها.

فصل

إذا أراد الأب الخروج إلى بلد آخر وأراد أخذ الطفل معمه، فإن كان لحاجة أو تجارة فليس له أخذه معه لأن كونه مع أمه أصلح وأحسوط عليه، وإن كان لنقله عنه وإقامة بغيسره فله أخذه والانتقال به، ولا مقال للأم لأن كونه مع أبيه على هذا الوجمه أحفظ له.

فصل

إذا انتقلت الحضانة عن الأم بموتها أو بتزويجها أو بعجزها فإنها تنتقل إلى أمها وهي جدة الطفل إن كانت غير ذات زوج إلا أن يكون الزوج جد الصبى فلا يسقط حق الجدة من الحضانة لأن جده لا يضجر به ولا يؤدى كونه معها إلى تقصير في حق الطفل، والأجنبى بخلاف ذلك ثم من بعد أم الأم إلى الخالة، فإن لم يكن من جهة الأم أحد انتقلت إلى جهة الأب، فكانت أم الأب وأخته وهي عمة الصبى، وكذلك أخوات الصبى يشبت لهن حق الحضانة لإشفاقهن عليه وقُدِّم قرابة الأم على قرابات الأب كما قدمت الأم على الأب وقدمت الجدة على الخالة لأنها أقرب وهي والدة وكذلك قدمت أم الأب على العمة لأنها والدة.

فصل

واختلف إذا انتقلت الحضانة عن جهة الأم أيهما أولى الأب أو قراباته، فإذا قلنا: إن

⁽١) روضة الطالبين (١٠٣/٨). مغنى المحتاج (٣/٢٥٦).

الآب أولى فلأن به يدلون فالأصل أولى، وإذا قلنا: إنهن أولى فلأنهن وإن كن يدلين به في أرفق بالصبى وألطف تأتيًا له في مصالحيه وتعهيده، ولأن الأب لا يمكن أن يحفظه بنفسه لأن ذلك لا يليه الرجال بنفوسهم وإنما يستنيبون غيرهم من النساء فكان النساء أولى.

فصل

فإن لم يكسن أحد من قرابات الأم ولا الأب كسان حق الحضانة منتقسلاً إلى عصبة الطفل لأن إضاعته غير جائزة، وقد لزمهم بحكم القرابة حفظه ومراعاته كما يثبت لهم حق في ميراثه وعليهم في العقل عنه.

ومن ملك أمة يوطأ مثلها حاملاً من غيره بأى وجه ملكها فلا يجوز له وطؤها ولا التلذذ بشىء منها حتى تضع، وإن كانت حائلاً حتى يستبرئها بحيضة إن كانت عن تحيض أو بشلائة أشهر إن كانت لا تحيض وإن ارتفعت حيضتها وارتاب لذلك فتسعة أشهر، وليس عليه استبراء من لا يوطأ مثلها ولا من يعلم براءة رحمها بأن كانت فى حيازته فحاضت عنده.

وإنما قلنا ذلك لقوله ﷺ: «لا توطأ حامل حستى تضع ولا حائل حستى تحيض»(١)، وقال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين ماءه زرع غيره»(٢).

وإنما قلنا: إنه لا يتلذذ بشيء منها لأن كل معنى يمنع استباحة الوطء منع التلذذ بما دونه إذا كان لحق الغير، أصله الأجنبية.

وإنما قلنا: إن حيضة واحدة تكفى لأنها تدل على براءة الرحم فى الغالب ولا يتعلق بها عبادة كالعدة.

وإنما قلنا: إن كانت لا تحيض فـثلاثة أشهر حالاقا لأبى حنيفة (٣) والشافعى فى قولهما: إنها تستبرأ بشهر (١) لأن كل من عدم منها الحيض وخيف من جهتها الحمل فلا يجوز وطؤها قبل ثلاثة أشهر، أصله المعتدة، ولأن بالشهر الواحد لا يتبين أمارة الحمل لأن أقل ما يتبين فيه ثلاثة أشهر.

وإنما قلنا: إذا ارتابت بارتفاع الحيض جلست تسعة أشهر الأنها الغالب من مدة الحمل

- (۱) أخـرجـه أبو داود: النكـاح (۲/ ۲۰۵) ح (۲۱۵۷) والدارمی: الطلاق (۲/ ۲۲۲) ح (۲۲۹۰) وأحمد: المسند (۲/ ۷۷) ح (۲۱۲۰۲) انظر نصب الراية (۳/ ۲۳۳).
- (۲) أخرجـه أبو داود: النكاح (۲/۲۵) ح (۲۱۵۸)، والترمــذى: النكاح (۲/۲۲) ح (۱۱۳۱) وقال: حسن. وأحمد: المسند (۲/٤/٤) ح (۱۲۹۹۹).
 - (٣) انظر الاختيار للموصلي (١/ ٩).
- (٤) هو أحد القولين عند الشافعية. قال الشيرازى: (وإن وجب الاستبراء وهى بمن لا تميض لصغر أو كبر ففيه قولان: أحدهما تستبرأ شهر لأن كل شهر فى مقابلة قرء والثانى: تستبرأ ثلاثة أشهر وهو الصحيح لأن ما دونها لم يجعل دليلاً على براءة الرحم). المهذب للشيرازى (١٥٣/٢)، الحاوى الكبير للماوردى (٣٤٦/١١).

والبراءة تقع بها في الغالب.

وإنما قلنا: إن من لا يوطأ مثلها للصغر أو للهرم فلا يلزم استبراؤها خلاقًا للشافعي(١) لأن العلم البت حاصل ببراءة رحمها فلم يحتج إلى استبراء كوضع الحمل.

وإنما قلنا: إن من هي في حيازته لا استبراء عليه لأنه عسالم ببراءة رحمها قبل انتقال الملك فلا حاجة به إلى تجديده.

فصل

ولا يجوز لمن وطبىء أمة أن يبيعها قبل استبرائها لأنه لا يأمن أن يكون رحمها مشغولاً بمائه فيكون بائعًا لولده ولأم ولده، ولا يجوز للمشترى أن يطأها حتى يستبريها لما ذكرناه، فإن اتفقا على استبراء واحد جاز لأن الغرض الذى له يراد يحصل وهو العلم ببراءة الرحم.

فصل

ولا يجوز لمبتاع أمة في عدة من طلاق أو وفاة أن يطأها أو يقبلها أو يتلذذ بشيء منها حتى تخرج من عدتها لأنه لما لم يجز نكاحها في هذه الحال لم يجز وطؤها بالملك كما لو كانت تحت زوج.

⁽۱) قال الماوردى: (وهذا قـول عمر وعشمان وابن مسعـود رضوان الله عليهم ويه قال أبو حنيـفة) الحاوى الكبير للماوردي (۲۱/ ۳٤۲).

باب: في الرضاع (١)

الأصل في التحريم بالسرضاع في الأعيان المحرمات قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة﴾ [النساء: ٢٣]، وقول النبي على الرضاعة من الرضاعة على يحرم من الولادة (٢)، وقوله: ﴿إِنَّمَا الرضاعة من المجاعة (٣)، ولإجماع الأمة على ذلك (٤).

فصل

وإذا وصل إلى جوف الرضيع شيء من لبن المرأة برضاع أو وجور (٥) أو ما يعلم وصوله إلى الجوف من سعوط (١) أو حقنة في مدة الحولين فقط دون زيادة عليهما في رواية ذكرها محمد بن عبد الحكم أو زيادة يسيرة في رواية أبيه أو بهزيادة الشهر ونحوه في رواية عبد الملك أو الشهرين في رواية ابن القاسم من ذات لبن من ولادة من حلال أو حرام أو من درور من غير الولادة من صغيرة أو يائسة أو حية أو ميشة منفرداً بنفسه أو مختلطاً بما لم يستهلك فيه، فإنه يحرم ويصير به المرضع ابناً للمرضعة يحرم به نكاحها ولا عدة عليها، وتنتشر به الحرمة بينه وبين من له اللبن، ولا يجوز له إن كانت أنثى نكاحها ولا نكاح من لو كان ابنها من النسب لحرم عليه.

⁽۱) الرضاع فى اللغة: المص يقال: رضع الصبى ثدى أمه أى: امتص ثدى أمه. القاموس المحيط (۱) الرضاع عرفاً وصول لبن آدمى لمحل مظنة (۲۹/۳). وفى الاصطلاح: قال ابن عرفة: (الرضاع عرفاً وصول لبن آدمى لمحل مظنة غذاه) شرح حدود ابن عرفة (۲۱/۱۱).

⁽۲) أخرجه البخارى: الشهادات (۵/ ۳۰۰) ح (۲۱٤٦) ، ومسلم: الرضاع (۲/ ۱۰٦۸) ح (۲/ ۱٤٤٤).

⁽۳) اخرجه البخساری: النکاح (۹/ ۵۰) ح (۵۰۲) ، ومسلم: الرضاع (۲/ ۱۰۷۸) ح (۲۲/ ۱٤۵۵).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٩/ ١٩١)، رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص/ ٤٥٢).

⁽٥) الوجور شرب الشيء كرهًا يقال: توجُّر الدواء: بلعه. القاموس المحيط (١٥٣/٢).

⁽٦) السعوط: صب الشيء عن طريق الأنف يقال: سعطه الدواء وأسعطه إياه أدخله في أنف فاستعط. القاموس المحيط (٢/ ٣٦٤).

وإنما قلنا: إن تحريم الرضاع يقع بالقليل من اللبن من غير حد خلافًا للشافعى فى قوله: لا يحرم إلا خسمس رضعات (۱)، لقوله تسعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم النساء: ٢٣] فأطلق، وقوله على: ﴿إنما الرضاعة من المجاعة (۱)، وقوله: ﴿إنما الرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم (۱)، وهذا يحصل للقليل بقسطه كما يحصل للكثير بقسطه، وقوله: ﴿يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (١)، وقد ثبت أن التسحريم بالنسب لا يفتقر إلى عدد من الولادة، وكذلك السرضاع، ولأن كل معنى أوجب حرمة مؤبلة فالمعتبر وجوده من غير عدد كالعقد والوطء واعتبارًا بالخمس بقلة الارتضاع من آدمية فى مدة الحولين قبل الاستغناء بالطعام.

فصل

وإنما قلنا: إن الوجور يحرم خلافًا لداود (٥) لأن الرضاع عبارة عن وصول اللبن إلى جوف الطفل على وجه التغذية وأحوال الأطفال تختلف، فمنهم من يلتقم الثدى، ومنهم من لم يلتقمه فيوجر بالمسعطة، ومنهم من يوجر بالثدى نفسه، وكل ذلك رضاع واعتبارًا بوصوله إلى جوفه بالتقام الثدى.

فصل

فأما السعوط قال ابن القاسم: إن وصل إلى الجوف حرم وأطلق ابن حبيب أنه يحرم وهو قول الشافعي (١) ، وقال غيره: إنه لا يحرم (٧) ، وليس بقول لأحد من أصحابنا: إنه إن علم وصوله إلى الجوف في ملة الحولين

⁽١) الأم للشافعي (٥/ ٢٣)، المهذب للشيرازي (١٥٦/٢).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) اخرجه أبو داود: النكاح (٢/٩/٢) ح (٢٠٦٠) ،والدارقطني: سننه (٤/ ١٧٢) ح (٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انظر المغنى لابن قدامة. (٩/ ١٩٥).

⁽٦) قال الشيرارى: (ويثبت التحريم بالسعوط الآنه سبيل لفطر الصائم فكان سبيلاً لتحريم الرضاع كالفم) المهذب (١٥٦/٢).

⁽٧) هو قول داود وعطاء الحراساني وإحدى الروايتين عن أحمد. انظر المغني (٩/ ١٩٥).

والحاجة إلى التغذية به يوجب التحريم كالارتضاع، وقول ابن القاسم أصح من اعتبار الإطلاق، ولأن اللبن إذا لم يصل إلى الإطلاق، ولأن اللبن إذا لم يصل إلى الجوف كان وصوله إلى الدماغ كجريانه على ظاهر البدن.

فصل

فأما الحقنة فأطلق ابن حبيب التحريم بها وعلق ابن القاسم الجواب فيها بالعلم بوصول اللبن إلى الجوف وهذا هو الصحيح إن أمكن ذلك ويبعد أن يصل إلى موضع يحصل به الغذاء والله أعلم.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون فى الحولين خلافًا لمن قال: إن رضاعة الكبير تحرم (١) لقوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كساملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ البقرة: ٢٢٣]، وقوله على: (لا رضاع إلا بما فتق الأمعاء) (٢)، وقوله: (الرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم) (٤)، وكل ذلك منتف عن رضاعة الكبير.

فصل

ووجه قوله: إنه لا يراعي زيادة على الحولين بوجه قوله تعالى: ﴿حولين كاملين لمن

⁽۱) قال أبن قدامة: (وكانت عائشة ترى رضاعة الكبير تحرم ويروى هذا عن عطاء والليث وداود لما روى أن سهلة بنت سهيل قالت: يا رسول الله إنا كنا نرى سالمًا ولدًا فكان يأوى معى ومع أبى حذيفة في بيت واحد ويراني فضلاً وقد أنزل فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه، فقال لها النبي على: «أرضعيه» فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها فبذلك كانت عائشة تأخذ تأمر بنات أخواتها وينات إخوتها يرضعن من أصبت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات وأبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبي الله أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من السناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة: والله ما ندرى لعلها رخصة من النبي النبي السالم دون الناس رواه النسائي وأبو داود وغيرهما: المغني (١/ ٢٠١٧ ـ ٢٠٢).

⁽۳) أخرجه الترمـذى: الرضاع (۲/ ٤٤٩) ح (١١٥٢) وقـال: حـسن صحـيح. وابن حـبـان (٢٠٥٠) موارد الظمآن).

⁽٤) تقلم تخريجه.

أراد أن يتم الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فدل على أن ما زاد عليها ليس من الرضاعة المعتبرة، ولأنه رضاع بعد حولين، أصله بعد ستة أشهر، ولأن ذلك حسم للباب، وإلا لم يكن بعض المدة الزائدة بأولى من بعض.

فصل

ووجه تجويز الزيادة اليسيرة: أن ذلك في حكم الحولين لأن المرضع قد لا يستغنى بالطعام لضعف قوته عن الاغتذاء بغيره، فكان ما قاربها في حكمها لهذا المعنى وليس لما قدر بشهر أو شهرين دليل يتحرد.

فصل

إذا فصل فى الحولين واستغنى عن اللبن بالطعام لم يحرم ما ارتضع فى الحولين بعد ذلك خلاقًا للشافعى(١) وابن حبيب لقوله على: (إنما الرضاعة من المجاعة)(١)، وسائر الأخبار، ولأنه مستغنى بالطعام، أصله بعد الحولين.

فصل

وإنما سـوينا فى ذلك بين أن يكـون اللبن حـادثًا عن وطء حلال أو حـرام لعـمـوم الظواهر والأخبار، ولأن الاعتبار بوقوع الغذاء به وذلك يستويان فيه.

فصل

وإنما سوينا بين درور اللبن بمن لم توطأ وبين الموطوءة واليائسة والحادث عن وطء لما ذكرناه من العموم، وللمعنى المعتبر وهو حصول الغذاء به.

فصل

وإنما سوينا بين لبن الحية والميستة خلاقًا للشافعي (٣)، لعموم الظواهر والأخبار، ولأنه مؤثر في التسحريم وصل إلى جوف المرضع في مدة الرضاع وحاجته إلى الاغستذاء به، فوجب أن ينشر الحرمة، أصله اللبن الذي يؤخذ منها حال الحياة.

⁽۱) الحاوى الكبير للماوردي (۱ ۲۹۸/۱).

⁽Y) تقلم تخریجه.

⁽٣) انظر روضة الطالبين (٣/٩). انظر المهذب للشيرازي (٢/١٥٧).

وإنما قلنا: إنه يحرم وإن اختلط بما لم يستهلك فيه لأن الغلبة للبن، ولأن الغذاء يحصل به، فأما إذا استهلك فيما خالطه من ماء أو ماثع أو دواء أو طعام، فعند ابن القاسم أن التحريم لا يقع به وهو قول أبى حنيفة (١)، وعند ابن حبيب وذكره عن جماعة من أصحابنا أنه يحرم وهو قول الشافعي (٢).

فوجه قول ابن المقاسم أن استهلاكه يبطل حكمه بدليل أن الحالف لا يشرب لبنًا لا يحنث لشربه، ولأن تعليق التحريم باللبن كتعلميق وجوب الحد بشرب الخمر ثم قد ثبت أن النقطة من الخمر إذا استهلكت في الماء بأنه لا يتعلق بشربه حد فكذلك اللبن.

ووجه قول ابن حبيب أن اختلاط اللبن بغيره لا ينفى حكمه كما لو لم يستهلك فيه، ولأن الغذاء يحصل للطفل بالمختلط كله.

فصل

وإنما قلنا: إنه يحرم على المرضعة التزوج بمن أرضعته وعلى من له اللبن أن يتزوج الأنثى التي أرضعت من لبنه لقوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعتكم﴾ [النساء:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وأخواتكم من الرضاعة﴾ [النساء:٢٣]، وقوله عليه: ﴿يحرم مسن الرضاعة ما يحرم من الولادة) ، فإذا أرضعت المرأة صبياً حرمت هي عليه وكل من ولدته قبل الذي ارتضع من لبنها أو بعده لانهن أخواته، وتحرم عليه أخت المرضعة لانها خالته، وأخت الزوج الذي له اللبن لانها عمته، وبناته لانهن إخوانه من أبيه، وقس على هذا كل ما يرد عليك من التحريم على ما يحرم من النسب، ولا يحرم على أخي المرتضع بنات المرضعة لانهن لسن بأخوات له، وإنما هن أخوات أخيه.

فصل

ولبن الفحل يحرم ويتصور مع افتراق الأُمَيْن: كرجل له امرأتان ترضع إحداهما صبيًا والأخرى صبية فيحرم أحدهما على الآخر لأنهما أخوان للأب ومن الناس من ذهب إلى

⁽١) الهداية للمرغيناني (٢/ ٢٤٥). الاختيار للموصلي (٣/ ٦٤).

⁽٢) المهذب للشيراري (٢/ ١٥٧). الأم للشانعي (٥/ ٢٥).

⁽٣) تقلم تخزيجه.

أن لبن الفحل لا يحرم (۱) ، ودليلنا قوله على: البحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (۱) ، وحديث عائشة رضى الله عنها لما أبت أن تأذن لعمها من الرضاعة وقالت: إنما أرضعتنى المرأة ولم يرضعنى الرجل، فقال على الله ولا نهما يشتركان فى اللبن، ولأنه أحد الأبوين فلم يعتبر اجتماعهما فيه، ولأنه تحريم يثبت بالرضاع كتحريم الأمومة.

فصل

وتسافر المرضعة مع من أرضعته لأنه ذو محرم لها كالابن من الولادة.

فصل

وإذا أرضعت المرأة صبيًا بعد أن طلقت وتزوجت فوطئها الزوج الثانى واللبن متصل غير منقطع كان ابنًا للزوجين لأن اللبن لهما، فإن انقطع اللبن الأول ثم حدث لبن ثان كانت الحرمة للثانى دون الأول لانفراده باللبن، والله أعلم.

[آخر كتاب النكاح والحمد لله كثيراً](١)

* * *

[تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله كتاب البيوع]

⁽۱) قال ابن قدامة: (ورخص فى لبن الفحل سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان ابن يسار وعطاء بـن يسار والتخعى وأبو قــلابة وروى ذلك عن الزبير وجــماعة من أصــحاب رسول الله على غير مسمية لان الرضاع من المرأة لا من الرجل) المغنى (٧/ ٤٧٧).

⁽۲) تقدم تخریجه.

⁽٣) اخرجه البخارى:النكاح (٩/ ٢٤٩) ح (٢٣٩٥) ومسلم: الرضاع (٢/ ١٠٧٠) ح (٧/ ١٤٤٥).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).



على مَنْ هب عَالِم المَرَيْنَة أَبِي عَبَد اللَّهُ مَالك بن أَنْسَ إِمَامِ دَارالهِ جُرَة

تَصِيْفَ القاضي أَبِي محدَّرَعِبَرَالوهَّابِ عَلي به نَصرا لَمَا لَكِي المَّرَفِيِّ سَنَة ٢٢٢ ه

> تحقیق محترکمیسی محترکمیسی (مینی پیل (الشّافعی

> > الجدزء الشاني

منشورات محرول إي بياني دار الكنب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والغلية معقوظة أحداد الكتب المحلهية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تفضيد الكتاب كاملا أو مجزا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا عوانفة الغاشر خطبا.

Copyright © All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Belrut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

> الطّبعَـــّـة ٱلأَوَّالِ 1814هـ ـ 1994م

دار الكتب العلهية

بيروت _ لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت تلغون وغاكس : ٦٦٤٢٨ - ٣٦٦١٢٦ - ٢٦٢٢٢ (٩٦١)٠٠ صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore. Tel. & Fax: 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House P.o.box: 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-0015-7

EAN 9782745100153

No 00016

» وعتاب البيوع » الم

الربا(٢) في المبيعات يكون من وجهين وهما التفاضل(٢) والنساء(٤).

فأما التفاضل فالذى ورد النص به وانعقد الإجماع عليه: هو فى الجنس الواحد من النهب والفضة والبر والشعير والمتمر والملح والأصل فيه قوله على: «الدينار بالدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما»(٥)، وقوله: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين»، وقوله: «لا تبيعوا الذهب بالأهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض»(١٦)، وقال ابن عمر: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا على المنا وعهدنا إليكم(٧)، وما روى عن ابن عباس فى ذلك فقد ثبت رجوعه عنه(٨).

- (۱) البيع فى اللغة: مصدر بعت، يقال: باع يبيع بمعنى ملك وبمعنى اشترى، وكذلك شرى يكون للمعنيين وحكى الزجاج وغيره: باع وأباع بمعنى واحد وقال غيير واحد من الفقهاء: واشتقاقه من الباع لأن كل واحد من المتعاقدين يمد باعه للأخذ والإعطاء. المطلع (ص/٢٢٧).
- وفى الاصطلاح: (هو عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة للة) شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٢٦).
 - (٢) هو الزيادة والنماء. القاموس المحيط (٤/ ٣٣٢).
 - (٣) أي: الزيادة وهي ضد النقص. القاموس المحيط (٤/ ٣٣٩).
 - (٤) التأجيل أي: التاخير. القاموس المحيط (١/ ٣٠).
- (٥) أخرجه مسلم: المساقاة (٣/ ١٢١٢) ح (١٥٨/٨٥) والنسائى: البيوع (٧/ ٢٤٤) (باب بيع الدينار بالدينار)، وابن ماجه: التجارات (٢/ ٧٦٠) ح (٢٢٦١).
- (٦) أخرجه مسلم: المساقساة (٣/ ١٢٠٩) ح (٧٨/ ١٥٨٥)، ومالك في الموطأ: البيوع (٢/ ٦٣٣) ح (٣٢).
- (٧) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٤٤٤) ح (٢١٧٧) ومسلم: المساقاة (٣/ ١٢٠٨) ح (٧٥/ ١٥٨٤).
- (٨) أخرجه مالك في المُوطأ: البيوع (٢/ ٦٣٣) ح (٣١)، والبيهقي في الكبري (٥/ ٤٥٩) ح (١٠٤٩٢).

وموضوع كل جنس من ذلك لا يجوز بيعه بشىء من جنسه إلا مثلاً بمثل خلاقًا لمن أجاز أن يستفضل بينهما قيمة الصياغة (١) للظواهر التى ذكرناها وروى فى هذا: أن صائعًا سأل ابن عمر فقال: أصوغ الذهب ثم أبيعه بأكثر من وزنه واستفضل فيه قدر عمل يدى، فنهاه ابن عمر عن ذلك، وقال: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما، هذا عهد نبينا على المنا وعهدنا إليكم (٢)، ونحو هذا ما جرى بين أبى الدرداء ومعاوية فى سقاية الذهب أو الورق (٢)، وكتاب عمر رضى الله عنه إلى معاوية رحمه الله: لا تبع ذلك إلا مثلاً بمثل وزنًا بوزن (١)، ولائه ذهب بذهب فأشبه المضروب والمصوغ بالمصوغ.

فصل

وأما الأربعة المسميات ف الأصل فيه حديث عبادة وغيره أنه على قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا اللح بالملح إلا سواء بسواء عينًا بعين يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربي»(٥)، [ولا خلاف(١) في تحريم التفاضل في الجنس من هذه المسميات](١)، وفي طريق آخر: «البر بالبر مدًا بمد والشعير بالشعير مدًا بمد والملح بالملح مدًا بمد، فمن زاد أو استزاد فقد أربي»(٨)، ولا خلاف في تحريم التفاضل في الجنس من هذه المسميات(١).

⁽١) أجازه بعض الحنابلة. انظر المغنى (١٢٩/٤).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ: البيوع (٢/ ١٣٤) ح (٣٣)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٤٦٠) ح (١٠٤٩).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٦) الإجماع لابن المنذر (ص/٩٢)، المغنى لابن قدامة (٤/١٢٤).

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽۸) أخرجه أبو دارد: البيوع (۳/ ۲٤٥) ح (۳۳٤٩)، والنسائسي: البيوع (۷/ ۲٤١) (باب الشعير بالشعير).

⁽٩) الإجماع لابن المنذر (ص/ ٩٢)، المغنى لابن قدامة (٤/ ١٢٤).

التحريم متعلق بمعانى هذه المسميات دون أسمائها خلاقًا لداود ونفاة القياس فى قصرهم ذلك عليها دون تعديه إلى الفروع، فيتصور الخلاف معهم فى الأرز والذرة والدخن والزبيب وغير ذلك مما لم يتناوله النص باسمه: فعندنا فيه الربا وعندهم لا ربا فيه، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، والربا الزيادة فى اللغة، ونهيه على عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل (١) فعم، وقوله: ﴿إذَا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم (٢)، فدل أن اتفاقهما مانع من التفاضل، وفى حديث عبادة أنه على قال: «حتى الملح بالملح» أنه على قالة لم المنطق والبر، فدل على أن ما بينهما فى حكمها، ولأن ذلك مبنى على صحة القياس وثبوت التعليل.

فصل

إذا ثبت أن هذه المسميات معللة وأن التحريم يتعلق بمعانيها، فالعلَّة فيها عندنا: أنها مأكولة مدخرة للعيش غالبًا هذا حصر أوصاف العلة، ومن أصحابنا من يعبر عنها بالقوت وما يصلحه والمعنى واحد، وقال أبو حنيفة: العلة الكيل والوزن مع الجنس (٤)، وقال الشافعي: العلة كونه مطعومًا جنسًا (٥).

فدلیلنا: أنه قد ثبت أن نصه ﷺ علی البر وما ذکر معه لیفید به معنی لا یعلم مع عدمه ولا مع نصه علی غیره، فلو أراد مجرد الاكل علی ما یقوله الشافعی لاكتفی بالنص علی واحد منها، إذ الاكل متساو فی جمیعها ولیس یختلف عنده، فكان یذكر أصنافه لینبه علی صنف بما ینص علیه منه، وكذلك لو أراد الكیل بمجرده لكان یكتفی أن ینص علی واحد منها إذ الكیل متساو فی جمیعها، وعلی قولنا: لا یعری نصه علی

⁽١) أخرجه مسلم: المساقاة (٣/ ١٢١٤) ح (١٥٩٢/٩٣)، وأحمد: المسند (٢/ ٤٢٩) ح (٢٧٣١٧).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

 ⁽٤) قال الموصلى: (وعلته عندنا الكيل أو الوزن مع الجنس) الاختــيار (٢/٣٦)، الهداية للمرغيناني
 (٣/٢).

⁽٥) الحاوى الكبير للماوردى (٨٣/٥).

كل واحد منها من فائدة فنصه على البر لينبه به على كل مقتات تعم الحاجة إليه وتقوم الأبدان بتناوله، ونصه على الشعير ليبين مشاركته للبر في ذلك، وإن انفرد بصفة بكونه علفًا وإنه يكون قوتًا حال الاضطرار فنبه على الذرة والدخن وغيرهما، ونصه على التمر لينبه بــه على كل حلاوة مدخــرة غالبًا لأصل المعــاش كالعسل والزبيب والــسكر وما في معناه؛ ونصه على الملح تنبيهًا على أن ما يصلح المقتات من المأكولات في حكمها كالأبازير(١) وما في معناها فبان صحة ما اخترناه، لأن تنبيهه ﷺ على العلل من أقوى ما يستدل به عليها، ولأنه قال: احتمى الملح؛ فجعله غاية بينه وبين ما نص عليه، وإنما هو غاية لأدناه وليس يسضاف بالدناءة إلى الأقوات فسقط، ولأن الطعم مراعي عندنا [وغسير مراعى عندهم، وقد قال النبي ﷺ: «الطعام بالطعام مثلاً بمثلٌ ^(٢) فوجب اعتبار الطعام ولأن التفاضل يحرم](٢) عندنا في قليل المنصوص عليه وكثيــره وعندهم لا يحرم إلا فيما يتأتى كيله فيجوز عندهم الكف من الحنطة بالكفين والعموم يمنعه، وربما سلك في ذلك طريق القياس فقيل: لأن كل جنس حرم التفاضل في كثيره حرم في قليله كالذهب والفضة، ولأن علتهم فاسدة لأنها ترفع الأصل الذي انتزعت منه وهو عموم الخبر في معنى التفاضل، والعلة إذا عادت لمخالفة أصلها وجب فسادها، ولأن الشيء الواحد إذا كان علمًا على حكم لم يجز أن يكون علمًا على ضده والكيل علم على التحليل فلم يكن علة للتحريم، ولأن علتنا أرجح لأن الربا إنما حرم حــراسة للأموال وحــفظًا لها، فكان في أغلى المكيلات كما كان في أغلى المورونات وهو اللهب والفضة.

فصل

فأما علة الذهب والفضة فكونهما أصول الأثمان وقيم المتلفات، وهذه العلة عندنا مقصورة والتعليل بها سائغ، لأن قصد التعدى في العلة ليس فيه أكثر من تعذر القياس، وذلك لأن يخرجها عن أن تكون علة كما لو نص على كونها علة وعلى منع القياس، ولأن قصرها لا يفيد منع الحدل للفرع عليها، وذلك مستفاد بالتعليل كالتعدى، ولأنه ولأن قصرها لا يفيد منع الحدمل للفرع عليها، وذلك مستفاد بالتعليل كالتعدى، ولأنه ولأن نص على الذهب والفضة ولم ينص على ما سواهما دل على أنهما مختصان بذلك، لأنه ليس مشارك لهما في وضعهما الأخص، ونفرض الكلام في أن الرصاص

⁽١) قال الفيروزآبادي: (جمع بزر وهو كل حب يبذر للبنات)، القاموس المحيط (١/ ٣٧١).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

والنحاس لا ربا فيه فنقول: كل جنس جاز التفاضل بين مسهمله ومعموله، فلا ربا فيه، أصله التراب والقصب.

فصل

إذا ثبت أن العلة في المسميات الأربعة ما ذكرناه، فكل ما شاركها في علتها مشارك لها في حكمها كالأرز والذرة والدخن والقطنية (١) واللحوم والألبان والخلول (٢) الأباير وسائر الفواكه المدخرة للقوت والتمر والزبيب والزيتون وسائر ما في معناها، وكذلك العسل والسكر، ولا ربا في تفاح ولا في بطيخ ولا خيار ولا قثاء ولا ما لا يدخر.

فصل

والتفاضل يحرم فى الجنس دون الجنسين لقوله ﷺ: «البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح»(٣)، فقصر التحريم على الجنس بجنسه. وقال: «فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم»(٤). وهذا نص.

فصل

والحنطة والشعير والسلت^(٥) في حكم الواحد لا يجوز التفاضل في بيع بعضها ببعض خلاقًا لأبى حنيفة^(١) والشافعي في قولهما: إنها أجناس^(٧)، لقوله: «البطعام بالطعام مثلاً بمثل^(٨)، ولأنها متقاربة في المنبت والمحصد وأن أحدها لا يكاد ينفك، فكان كالعلس^(٩) مع الحنطة.

⁽١) هي كل ما له غلاف من الحبوب، حاشية الدسوقي (٣/ ٤٨).

⁽٢) نوع من أنواع الزيوت، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (٣/ ٤٩).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) السلت بالضم الشعير أو ضرب منه أو الحامض منه، القاموس المحيط (١/٠٥٠).

⁽٦) الهداية للمرغيناني (٣/ ٦٩)، الاختيار للموصلي (٣٧/٢).

⁽٧) الحاوى الكبير للماوردي (١١١/٥)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٣/٥٤).

⁽٨) تقدم تخريجه.

 ⁽٩) العلس قريب من خلقة البر طعام أهل صنعاء اليمن، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى
 (٩/٣).

وكل ما تجمع أنواعه في الزكاة فإنه صنف واحد في البيوع، فالتمر وألوانه صنف، وكذلك الزبيب وأنواعه، والقشمش وأنواعه، وقد بينا الاختلاف في القطنية في الزكاة، وأما الأرز والدخن والذرة فكل واحد صنف على حدته.

فصل

اللحم فيه الربا لأنه مقتات، واللحوم على ثلاثة أنواع فلحوم الأنعام و الوحش صنف، ولحوم الطير صنف وحشيه وإنسية، ولحوم دواب الماء صنف، وقال بعض أصحابنا: والجراد صنف رابع، وقال أبو حنيفة: هي أجناس مختلفة باختلاف الحيوان (١) وقال الشافعي في بعض أقاويله: إنها صنف واحد (٢)، فالخلاف مع أبي حنيفة في بيع لحم البقر بلحم الغنم متفاضلاً فمنعناه وجوزه (٣).

ودليلنا قوله ﷺ: «الطعام بالطعام مشلاً بمثل»(أ)، ولأنه لحم حيوان من بهيمة الأنعام، فلم يجز بيعه بلحم شيء من الحيوان المشارك له في هذا الوصف متفاضلاً، أصله إذا كان من نوعه لحم الغنم بلحم الغنم متفاضلاً، ولأن الأغراض متقاربة فيهما وتؤكل على حد متقارب غير متباين.

فصل

والخلاف مع الشافعى فى جواز لحم البقر بلحم الطيسر والسمك متفاضلاً فجوزناه ومنعه (٥)، ودليلنا قوله ﷺ: ﴿إِذَا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم، (١)، والجنسية هاهنا المراد بها الأغراض والمنافع وقد ثبت أن لحم السمك ليس من جنس لحم الإبل، لأنهما لا يتفقان فى منفعة ولا فى غرض ولا يؤكل كل واحد منهما على الوجه الذى يؤكل

⁽١) بدائع الصنائع (٥/١٨٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٣٩٤)، الحاوى الكبير للماوردى (٥/ ١٥٥).

⁽٣) بدائع الصنائع للكاساني (١٨٩/٥).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) الحاوى الكبير للماوردى (٥/ ١٥٩).

⁽٦) تقدم تخريجه.

١٤ ـ كتاب البيوع ٩

عليه الآخر، ولأن السمك طعمام لا يحتاج إلى ذكاة، فجاز بيعه بلحم الطيـر متفاضلاً، أصله اللبن.

فصل

والشحم والكبد والفؤاد والطحال والحلقوم والخصى وما جرى مجرى ذلك له حكم اللحم فلا يجوز بيع شيء منه بلحم متفاضل خلافًا لمن أجازه في بعض ذلك وفي جميعه (١) لأنه نوع مأكول من جسد الشاة كاللحم، ولأن جميع جسد الشاة قد أجرى مجرى واحداً ولم يخرجه اختلاف أسمائه وأحواله من كونه لحمًا لاتفاقهم على منع التفاضل بين الكرش والكبد واللحم، فكذلك الشحم وغيره.

فصل

والماء لا ربا فيه على ظاهر المذهب، وروى ابن نافع عن مالك: منع بيعه الطعام إلى أجل، قال أصحابنا: يجىء على هذا أن يحرم بيعه قبل قبضه، وإنما يحرم التفاضل فى جنسه، فوجه نفى الربا عنه أن التفاضل إنما يحرم حراسة للأموال وحفظا لها، فلذلك قضى على ما تمس الحاجة إليه من المأكولات دون غيره والماء أصله مباح غير متشاح فيه، فكان منافيًا لموضوع المقصود بالربا، ووجه إثباته أنه فى معنى القوت لأن الحاجة إليه أمس منها إلى الخبز إذ غير الخبر يقوم مقامه والماء لا يقوم غيره مقامه، فكان تحريم التفاضل فيه أولى.

⁽۱) قال ابن قــدامة (ظاهر المذهب إباحـة البيع فيــهما مــتماثلاً ومــتفاضــلاً وهو قول أبى حنيـفة والشافعي)، المغنى (١٤٣/٤).

بيع المزابنة (١) ممنوع لنهيه على عن بيع المزابنة (٢)، وحصر هذا الباب: بيع معلوم بمجهول من جنسه أو مجهول بمجهول من جنسه، فمن المعلوم بالمجهول من جنسه بيع التسمر بالرطب والزبيب بالعنب واللحم بالحى المأكول من جنسه لا يصلح إلا للحم كالمعلوف والكسير والمشوى بالطرى النبيء، والمالح والقديد بالطرى من الحيتان وغيرها، الجنس بجنسه والحنطة المبلولة باليابسة وبالمبلولة إلا أن يكون البلل واحسدا، ومنع بيع الدقيق بالعجين والحنطة بالعجين، ولا بأس الدقيق بالدقيق والرطب بالرطب متماثلاً عند مالك ومنعه عبد الملك وكذلك التمر العتيق بالحديث، واختلف في الحنطة بالدقيق ولا بأس بالحنطة بالسويق والدقيق بالخبز متفاضلاً ومتماثلاً، وكذلك العجين بالخبز، ولا بأس باللحم النبيء بالمطبوخ متفاضلاً ومتماثلاً، وكذلك التحمر والرطب بخلها ولا بأس باللحم النبيء بالمطبوخ متفاضلاً ومتماثلاً، وكذلك التحمر والرطب بخلها ولا بأس: اللبن باللبن حال رطوبتهما.

فصل

وإنما منعنا بيع الرطب بالتمر خلافًا لأبى حنيفة (٣) لقوله ﷺ وسئل عن ذلك فقال: «أينقص الرطب إذا يسبس» قالوا: نعم، قال: «فلا إذًا»(٤)، وروى: «فنهى عنه»، وروى: «لا تبايعوا الرطب بالرطب»(٥)، وروى ابن عمر: أن رسول الله ﷺ: «نهى عن المزابنة»(١)، والمزابنة بيع الرطب بالتمر، ولأنه جنس فيه الربا بيع منه مجهول بمعلوم

⁽۱) المزابنة بيع معلوم بمجهول أو مسجهول بمجهول من جنس واحد فيهمسا، شرح حدود ابن عرفة (۱/ ۳٤۷).

⁽٢) أخرجه البخارى: الشرب والمساقاة (٥/ ٦٠) ح (٢٣٨١)، ومسلم: البيوع (٣/ ١١٧٤) ح (١٥٣٦/٨١).

⁽٣) الاختيار للموصلي (٣/ ٣٩)، يدائم الصنائع (٥/ ١٨٨).

⁽٤) أخرجه أبو داود: البيوع (٣/ ٢٤٨) ح (٣٣٥٩)، والمترمذى: البيوع (٣/ ٥١٩) ح (١٢٢٥) وقال: حسن صحيح. والنسائى: البيوع (٧/ ٢٣٦) (باب اشتراء التمر بالرطب).

 ⁽٥) لم أجده بهذا اللفظ، والمشهور بلفظ (الرطب بالتمر) وبلفظ (التمر بالتـمر)، وانظر التلخيص الحبير (٣٠ / ٣٠ ـ ٣٤).

⁽٦) تقدم تخريجه.

فلم يجز، أصله بيع الشيرج بالسمسم والزيتون بالزيت، ولأن المماثلة شرط في هذا الموضع وهي معدومة لأن التمر والرطب غير متناه، وذلك يمنع التماثل وإذا ثبت المنع من ذلك فكل ما ذكرنا من بابه، فحكمه في المنع مثله من الحي بالميت والمشوى بالطرى والمبلول باليابس وسائر ما في بابه.

فصل

وأما الرطب بالرطب فإنما أجزناه خلافًا للشافعي(١) وعبد الملك لقوله ﷺ: ﴿لا تبايعوا التمر بالتمر حتى يبدو صلاحها (٢) وما بعد الغاية بخلاف ما قبلها، ولانها ثمرة بيعت بجنسها وهما على حال يتساويان فيها، فجاز في ذلك، أصله التمر بالتمر، ولأن كل جنس جاز بيع بعضه ببعض حال جفافها جاز حال رطوبتها كاللبن باللبن.

فصل

فأما الحنطة بالدقيق، فاختلف أصحابنا في تخريجه على المذهب: فمنهم من يقول: إن المسألة على روايتين، ومنهم من يقول: ليس بخلاف قول، وإنما هو اختلاف حالين، فإن كان كيلاً بكيل فلا يجوز وإن كان ورنًا بوزن جار^(٦)، فوجه الجواز أنه ليس في طحن الحنطة أكثر من تفريق أجزائها، وذلك لا يمنع الكيل ولا ينافي المماثلة، ووجه المنع أن المماثلة ممتنعة فيها لأنه إن كان كيلاً بكيل أدى إلى التفاضل لأن الحب إذا طحن تفرقت أجزاؤه ولم تجتمع بعد ذلك اجتماع الحب بخلقته في الأصل فيجيء من صاع بر أكثر من صاع الدقيق، وإن كان ورنًا بوزن امتنع لأن طريق التماثل في ذلك الكيل فلا يجوز غيره.

فصل

وإنما أجزنا بيع الدقيق بالدقيق متماثلاً خلاقًا للشافعي (٤) لأن التساوى فيه موجود في الحال كالحنطة بالحنطة.

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٣٨٩)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٣/ ٥٦).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) المدونة الكبرى (٣/ ١٧٧).

⁽٤) قال الماوردى: (فإذا يبع الدقيق بالدقيق فعند الشافعي أنه لا يجوز)، الحاوى الكبير للماوردى (٥/ ١١٠).

فأما تجويزنا التفاضل بين الحنطة والدقيق بخبرهما وسويقهما خلاقًا للشافعي() فالنكته فيه وفي جواز اللحم النبئ بالمطبوخ متفاضلاً والرطب والتمر بخلهما واحدة في جميع هذا الباب وهي: أن الصنعة تغير ما تدخله من الجنس حتى تجعله في.حكم الجنس المفرد لانه لا يصلح لما كان يصلح له أولاً، وتختلف الأغراض فيه إذ لا يقول أحد أن منفعة التسمر تقارب منفعة الحل، وكذلك الحنطة والسويق والخبز والدقيق لأن تأثير النار في الطبخ والخبز من تبايس المنافع وتغييسر الصنعة ما ينفي التقارب ويوجب التفاوت والتباين، وإذا ثبت ذلك جار التفاضل فيه بمثل ما له جاز في الجنسين المتباينين، وأما جواز بيع التين بالتين رطبين متماثلين فللتساوى في المنافع والحال، فقد سلما من الربا والمزابنة.

فصل

وما ذكرنا من أن بيع رطب من ثمره بيابس مزابئة، فإنما ذلك في الجنس لأن التفاضل في الجنسين غير ممنوع، فيجوز بيع التمر بالعنب والرطب بالزبيب وجميع ما في هذا المعنى، وهذا فيما يحرم التفاضل في جنسه إذا بيع بمعضه ببعض، فأما ما لا ربا فيه كالخوخ والمشمش وغيرهما فيمجوز بيع الرطب باليابس إذا تحقق التفاضل ويمنع مع الاحتمال والشك ليخرج عن المخاطرة.

فصل

وأما بيع المجهول بالمجهول من جنسه مما لا يجور التفاضل فيه فغير جائز، وهو من باب المزابنة وذلك كالصبرة بالصبرة وثمرة نخلة بثمرة نخلة أخرى، لأن عدم التسماثل يقوم فى المنع مقام تحقق التفاضل لأن التماثل إذا لم يوجد فشرط جوار البيع غير حاصل.

فصل

يجور قسمة اللحم على التحـرى وكذلك بيعه، ومن أصحابنا من يطلق ذلك ومنهم من يشترط فيه تعذر الموازين، وكذلك البيض بالبيض والخبز بالخبز والرطب بالرطب (١٠٨/٥).

واليابس باليابس، وعند أبي حنيفة (١) والشافعي أن ذلك غير جائز (٢).

وإنما قلنا ذلك للعمل المستفيض من الصحابة في الأسفار أنهم كانوا يقتسمون اللحوم على التحرى والقسمة بيع كل واحد من المقتسمين حظه بحظ صاحبه، ولأن الحذر في الشرع قد جعل طريقًا إلى جواز البيع فيما شرط فيه الكيل والوزن، وسببًا لمعرفة المقدار فيما يعرفان به عند تعذرهما، ألا ترى أنا نجيز ذلك في الزكاة والعرايا، فجاز أن يكون التحرى في مسألتنا طريقًا إلى معرفة التماثل للضرورة، ووجهها أن الموازين في الأسفار التحدم وتستعذر فلو قلنا: إنهم لا يقتسمون اللحم في الأسفار إلا بميزان لشق ذلك، وأدى إلى ضياعه وفوات الانتفاع به، فجاز لهذه الضرورة قسمه وبيعه.

فصل

لا يجوز بيع طعام بطعام إلا نقداً ولا يجوز فيه تأخير بوجه كان من جنسه أو من غير جنسه كان بما فيه الربا أو مما لا ربا فيه بيع متفاضلاً أو متماثلاً، ومن شرطه التقابض في المجلس، وقال أبو حنيفة: يجوز أن يفترقا من غير قبض إلا أن يكون المبيع جزءاً مشاعًا(٣)، ودليلنا قوله ﷺ: "إنما الربا في النسيشة»(١)، وقوله: "لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا التمر بالتمر ولا الشعير بالشعير...» إلى أن قال: "إلا سواء بسواء عينًا بعين يدًا بيد»(٥)، ولأن كل شيئين لا يجوز أن يسلم أحدهما في الآخر مع جواز السلم فيه فلا يجوز بيعه به إلا يدًا بيد، أصله الذهب والفضة أو الذهب في الحلي، ولأنه بيع عين بعين يفسده دخول الأجل، فكان التقابض شرطًا فيه، أصله إذا براع جزءًا مشاعًا من صبرة.

⁽١) الاختيار للموصلي (٢/ ٣٩)، بدائع الصنائع (٥/ ١٩٠).

⁽۲) روضة الطالبين (۳/۳۹۳)، الحاوى الكبير للماوردى (٥/ ١١٠).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٧٠).

⁽٤) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٤٤٥) ح (٢١٧٨، ٢١٧٩)، ومسلم: المساقاة (٣/ ١٢١٨) ح (٢ - ١/ ١٥٩٦).

⁽٥) تقدم تخريجه.

المبيعات على ضربين: طعام وغير طعام، فالطعام يباع على وجهين: أحدهما على وجه يلزم فيه حق التوفية، وذلك بأن يكون على كيل أو وزن أو عدد، والآخر جزافًا مصبرا، فالقسم الأول لا يجوز بيعه قبل قبضه سبواء كان معينًا أو في الذمة، والأصل نهيه على بقوله: قمن ابتاع طعامًا فليس يجوز له أن يبيعه قبل قبضه (۱)، وروى: «قبل أن يستوفيه (۱)، وإذا ثبت ذلك، فكل أنواع الطعام داخلة في المنع من الإدام والقبوت والفواكه مما يدخر وما لا يدخر ما فيه الربا وما لا ربا فيه وكذلك الأشربة، وذكر ابن وهب عن مالك أن ما لا ربا فيه يجوز بيعه قبل قبضه لأنه أخفض رتبة من المقتات بدليل إباحة التفاضل فيه وسقوط الزكاة منه، والأول أصح للعموم، ولأن النهي لأجل العينة وأن يعلم أن الشراء لم يكن لها وهذا يستوى فيه المقتات وغيره [ولأن انخفاض حرمته عن المقتات في حكم من الأحكام لا يقتضي انخفاضها عنه في سائرها ألا ترى الذلاع لا تدخل في هذا لأنها ليست بطعام، وإنما تتناول للحاجة وليس اسم الطعام لكل المارع لا تدخل في هذا لأنها ليست بطعام، وإنما تتناول للحاجة وليس اسم الطعام لكل العادة بأكله على وجه يؤكل عليه الطعام في العادة من الاقتيات أو الائتدام أو التفكه أو التحلي وليس التداوى من هذا، فلم يدخل فيه.

فصل

إذا ثبت ما ذكرناه فكل طعام ملك بعقد معاوضة مشارك لما ملك بشراء في منع بيعه قبل قبضه: من ذلك ما يملك أجرة في إجارة أو قضاء دين أو مهر أو خلع أو صلح عن دم عمد أو مثلاً لمتلف أو أرش جناية في مال [مضمون](٤) كان أو معينًا، وكل ما

⁽۱) أخرجه البيخارى : البيوع (٤/٩/٤) ح (٢١٣٥) ، ومسلم : البيوع (٣/ ١١٦٠) ح (١٥٢ / ١٥٢٥).

 ⁽۲) أخرجه البخارى : البيوع (٤٠٩/٤) ح (٢١٣٦) ، ومسلم : البيوع (٣/ ١١٦٠) ح
 (۲۲/۲۲).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) ثبت في (ب) (إن كان مضمونًا).

يملك بغير معاوضة، فجائز لمن ملكه بيعه قبل قبضه كالميراث والهبة والصدقة وغير ذلك والمقترض يجوز لمقرضه ولمقترضه بيعه قبل قبضه لأنه ليس بمبتاع ولا في معنى المبتاع.

فصل

لبتاع الطعام المنوع من بيعه قبل قبضه أن يهبه ويقرضه ويتصدق به أو يخرجه عن ملكه على غير وجه المبايعة قبل قبضه، ولكن لا يجوز لمن صار إليه ذلك ببعض هذه الوجوه أن يبيعه قبل أن يقبضه، لأنه قائم مقام البائع وعقد هذا الباب: إن كل طعام ابتيع فلم يقبض فلا يجوز أن يقع عليه عقدة بيع حتى يقبض سواء كان ذلك من مبتاعه أو ممن صار إليه عن مبتاعه.

فصل

إذا باع تمراً واستثنى منه كيلاً معلومًا، ففيه روايتان: إحداهما أن له بيعه قبل أن يجزه، والأخرى أنه ليس له ذلك، فوجه الجواز أنه لم يبع ما استثناه، وإنما أبقاه على ملكه، ووجه المنع أنه صار شريكًا للمشترى بمقداره من الكيل والأول أصح.

فصل

إذا ثبت منع بيع الطعام للمسترى بكيل أو وزن أو عدد قبل استيفائه، فسيجوز منه الإقالة (۱) والتولية (۲) والشركة (۱) قبل القبض، وإن كانت بيوعًا لما روى: أنه على الإقالة والشركة (۱) وهذا نص، ولأن المقصود عن بيع الطعام قبل قبضه وأرخص في الإقالة والشركة (۱) وهذا نص، ولأن المقصود منها لما كان المعروف دون المتاجرة والمعابنة جاز للرفق واستثنى من أصل البيع كما استثنيت العرية من بيع الرطب بالتمر للرفق، والحوالة من بيع الدين بالدين لأنه لم يقصد فيها ذلك، وهذا إذا وقع العقد الثاني على الوجه الذي وقع عليه العقد الأول بمثل المال لا زيادة فيه ولا نقصان ولا مخالفة في تعجيل أو تأجيل: فيعلم بذلك أن الفاعل له لم يقصد المتاجرة والربح (٥)، وإنما آثر على نفسه وقصد فعل الجميل والرفق

⁽١) الإقالة: «ترك المبيع لبائعه بثمنه). شرح حدود ابن عرفة (٢/٣٧٩).

⁽٢) التولية: (تصيير مشتر ما اشتراه لغير بائعه بثمنه). شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٣٨١).

⁽٣) الشركة: (جعل مشتر قدرًا لغيره باخـــتياره مما اشتراه لنفسه بمنابه من الثمن). شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٣٨١).

⁽٤) الحديث عند البخاري ومسلم من غير (وارخص في الإقالة والشركة)، وتقدم تخريجه.

⁽٥) ثبت في بعض النسخ (التربح) وما أثبتناه من (أ).

بمن فعل ذلك معه، ومتى وقع على خلاف ذلك من زيادة أو نقصان أو مرفق بتأخير أو تعجيل على أنهما لم يريدا الوجــه الذى له وقعت الرخصة، وإنما أراد الوجه الممنوع من بيع الطعام قبل قبضه فمنعنا منه.

فصل

ثم عدنا إلى أصل التقسيم فقلنا: وأما ما ابتيع من الطعام جزافًا(١) أو مصبراً فيجوز بيعه قبل نقله إذا خلَّى البائع بينه وبينه خلافًا لأبى حنيفة(١) والشافعي(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلُ اللهُ اللهِ عَرِهُ الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وروى ابن عمر: أن رسول الله ﷺ: ﴿نهى أن يبيع أحد طعامًا اشتراه بكيل حتى يستوفيه (٤) فدل أن الجزاف بخلافه، ولأن الجزاف ليس فيه توفية، فإذا وجدت التخليبة لم يبق وراءها توفية تطلب، فجاز بيعه كالمكيل إذا قبض، وقد استحب مالك رحمه الله أن يباع بعد نقله ليخرج من الخلاف ويحتاط للعقد.

فصل

وما عدا الطعام والشراب من سائر العروض والعبيد والحيوان والعقار وما ينقل ويحول وما لا ينقل ولا يحول وما يكال أو يوزن وما لا يكال ولا يوزن كان عينًا معينة أو سلمًا مضمونًا في الذمة فبيعه قبل قبضه جائز في الجملة بخلاف الطعام ما لم يعرض في العقد ما يمنع منه من كونه دينًا بدين أو ذريعة إلى بيع وسلف أو بعض الأشياء الممنوعة، خلافًا لأبى حنيفة في منعه بيع ما ينقل ويحول أن والشافعي في منع بيع كل مبيع قبل قبضه من بائعه (١)، لقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله على المناع طعامًا فلا يبيعه حتى يقبضه (٧)، فدل أن ما عداه بخلافه، ولأنه

⁽١) الجزاف: بيع ما يمكن علم قدره دونه، شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٣٤).

⁽٢) الهداية للمرغيناتي (٣/ ٢٥).

⁽٣) الحاوي الكبير للماوردي (٥/ ٢٢٧).

⁽٤) أخرجه مسلم: البيوع (٣/ ١١٦٠) ح (٣٢/ ٢٥٦١) وأبو داود: البيوع (٣/ ٢٧٩) ح (٣٤٩٥)، والنسائي: البيوع (٧/ ٢٥٢)، (النهي عن بيع ما اشترى من الطعام بكيل حتى يستوفي).

⁽٥) الاختيار للموصلي (٢/٧)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٦٥).

⁽٦) الحاوي الكبير للماوردي (٥/ ٢٢٠).

⁽٧) تقدم تخريجه.

١٤ _ كتاب البيوع

إزالة ملك فجاز قـبل القبض كالعتق، ولأنه أحـد نوعى المبيعات فعـدم القبض لا يمنع بيعـه، أصله المنافع فى الإجارة، ولأن الشراء نــوع يملك به، فجاز أن يبـاع ما ملك به قبل القبض كالميراث والوصية ومع أبى حنيفة قياسًا على العقار.

نصل

عقود البياعات كلها تقع بالقول وليس القبض شرطًا في انعقادها ولا في لزومها، غير أن في بعضها إن تأخر القبض عن العقد تأخراً شديدًا أو افترقا قبل بطل العقد، وذلك كالصرف وبيع الطعمام بالطعام، فأما سائر المعروض التي يجوز بيع بعضهما ببيع نقدًا أو نساء، فإن تأخر القبض لا يبطل العقد فمإن تلفت نظر، فإن كان في المبيع حق توفية من كيل أو وزن أو عدد فضمانه من البائع إلا أن يكون كاله أو وزنه للمشترى فتركه المشترى عنده فيكون حينئذ تلفه من المشترى، وأما ما ليس فيه حق توفية مثل البيع بعينة أو الجزاف فتلفه من المشترى قبل القبض وبعده دفع المشترى الثمن أو لم يدفعه، طالبه بالقبض أو لم يطالبه إلا أن يكون البائع حبسه عنده ليقبض الثمن، فيكون حكمه حكم الرهن، أو منعه ابتداء ظلمًا فيكون غاصبًا، فأما مع السلامة من ذلك كله فضمانه إن تلف من المشترى خلافًا لأبي حثيفة(١) والشافعي في قولهما: إن ضمانه من البائع قبل قبض المشترى إياه(٢)، وإن العقــد ينفسخ بــتلفه، لقــوله ﷺ: ﴿الحَراجِ بالضــمان﴾، فجعل الضمان ممن يكون له الخراج، وقد ثبت أن خراج هذا المبيع قبل القبض ليكون للمشترى، فكان ضمانه منه، ولأن الملك لا يخلو أن يكون استقر بنفس البيع الذي هو الإيجاب والقبول المطلق، فذلك يوجب أن يكون التلف من المشترى كما بعد القبض أو أن لا يستــقر إلا بمعنى زائد عليــه وهو القبض فــالقبض فــرع على الملك وتابع له، لأن البائع يجبر على إقباضه للمشترى ولولا استقرار الملك لم يجبر عليه، وإذا كان البيع لمستقر فالتلف ممن حصل الملك له وامتنع الفسخ عليه، ولأن إعتاق المشترى في العبد نافذ قبل القبض، وذلك ممتنع فيما لم يكن يستقر كبيع الخيار، ولأنه عوض مستحق بعقد معاوضة، فإذا كان معينًا وتلف قبل القبض لم يتلف من المستحق عليه، أصله المهر.

⁽١) الهداية للمرغيناني (٣٢/٣).

⁽۲) روضة الطالبين (۳/ ۰۰۱)، الحاوى الكبير للماوردى (٥/ ٢٢١).

⁽٣) أخرجه أبو داود: السبيوع (٣/ ٢٨٢) ح (٣٠٠٨)، والترمذى: السبيوع (٣/ ٥٧٢) ح (١٢٨٥)، وابن ماجه: وقال: حسن صمحيح، والنسائى: البسيوع (٧/ ٢٢٣)، (باب الخراج بالضمان)، وابن ماجه: المتجارات (٢/ ٥٧٤) - (٢٤٣٧)، وأحمد: المسئد (٢/ ٥٦) - (٢٤٢٧).

فصل

يجوز بيع الطعام جـزافًا فى الغرائر وصبرًا على الأرض، وكذلك غـيره من العروض المكيلة أو المعدودة التى لا خطر لها، وإنما الغرض مبلغها كالجص والنورة والقطن وغير ذلك، ولا يجوز بيع شىء له بال وخطر تكثر قيـمته ويعظم الغرر فيه كالعـبيد والحيوان والثياب جزافًا.

وقاعدة هذا الباب: أن من المبيع ما يقصد مبلغه دون أعيان آحاده، وذلك كالحنطة والشعير والثمرة والزبيب والجوز واللوز وسائر الفواكه والبقول، فما هذه سبيله يجوز بيعه جزافًا لأنه ليس المقصد إلى عين كل واحد من آحاده لأن أحداً لا يقصد عين كل جوزة وبذنجانة، وإنما القصد جملته ومبلغه، فإذا علم ذلك بالحزر عند مشاهدته جاز بيعه كمّا يجوز بيع الشيء بالحرص فيتعلق به أحكام الكيل والوزن، ولأن القصد المبلغ ليس في جزافه خطر أو غرر فينسب ترك تحقيقه بالكيل أو الوزن إلى قصده، وأما المقصد [فهو](۱) التخفيف والرفق والراحة من التعب ومؤنة الكيل والوزن من المبيع ما يقصر أعيانه وآحاد جماعات كل عين في نفسها كالعبيد والحيوان والثياب والجواهر، لأن كل واحد من جماعاتها يحتاج إلى اختيار في نفسه والعلم بسلامته من العيوب وليس الغرض المبلغ دون العين، فما هذه سبيله يعظم الخطر فيه ويكثر به الغرر بالمجازفة فيه فلا يجوز بيعه جزافًا.

فصل

ما علم بائعـه كيله أو وزنه فلا يجوز له بيـعه إلا بعد أن يعلم المشترى بمـبلغه خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى (٣) ، لقوله على: «من غـشنا فليس منا»، وهذا غش لأن المبـتاع يدخل على أن البائع بمثابته في الجهل بمقدار المبيع، وروى: أنه على قال: «من علم كيل طعام فلا يبيعه جزافًا حتى يبين» (٤) وهذا نص، ولأنه باع جزافًا ما يعـلم قدر كيله فلم

⁽١) زيادة ليست بالأصل.

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٥)، الاختيار للموصلي (٢/ ٤).

⁽٣) روضة الطالبين (٣١٣/٣)، حاشية الجمل (٣٤ ٣٤).

⁽٤) أصله عند البخارى ومسلم من حديث أبن عسمر رضى الله عنهما، أخرجه البخارى: البيوع (٤) أصله عند البخارى: البيوع (٣/ ١١٦١) ح (١٥٢٧/٣٤).

يجز، أصله إذا قال: قد بعتك ملء هذه الغرارة والبائع يعلم ما تسع.

فصل

إذا ثبت منع ذلك فسمتى وقسع فالمشسترى بالخسيار لأنه مستسعدى عليمه لأنه إنما رضى بالمجسارفة ودخل على أن البائع بمثابت فى الجسهل بقدر الكيل، فإذا كتسمه ذلك كسان [تدليسًا](۱) عليه، فشبت له الخيسار كالعيب إذا كستمه وإن بيسن له فقال: أنا أعلم كسلها ولست أعلمك، فإن أردت أن تبتساع على هذا وإلا لم أبعك فرضى المشترى فسذلك غير جائز، لأنه رضى بالمخساطرة والغرر وقصد إلى ذلك مع الاستغناء عليه، وذلك مفسد للعقد المبنى عليه.

فصل

إذا أخبره البائع بكيله فصدقه المشترى عليه وقبضه بغير كيل، فإن كان البيع نقداً جاز، وإن كان إلى أجل فلا يجوز واختلف أصحابنا فى تأويله، فمنهم من يحمله على المنع، ومنهم من يحمله على الكراهية، وإنما قلنا: إنه إذا كان نقداً جار لأنه ليس فيه تهمة لأنه لا يخاف منه إن لم يصدقه أن يفوته [غرض](٢) ويقع لو صدق لأدركه ولم يفته، والنسيئة بخلاف ذلك لأنه يجوز أن يكون دون ما أخبره، فإن لم يصدقه لم يرض ببيعه منه نسيئة، وإنما غرض البائع فى إنسائه أن ينتفع بالنقصان الذى يحتسب له به فكون من أكل المال بالباطل.

فصل

إذا صدقه بالكيل في النقد ثم ادعى المبتاع نقصانه عما أخبره أو زيادة، فإن كان مما يكون مثله في اختلاف الكيل ويريد رده فلا يرده به، لأن ذلك معفو عنه في العرف كالتغيير الذي يكون في أسفله والتراب الذي يعلم أنه لا ينفك منه، فإن كان زائداً على ذلك خارجًا عما جرى العرف به فله المحاسبة به لأن البائع لم يوفه ما عقد عليه البيع والقدر الفائت لم يوجد له عوض، وذلك إذا صدقه البائع أو كاله بحضرته أو قامت له بينة به قبل أن يغيب عليه، وإن لم يكن له إلا دعواه فلا يقبل ويحلف البائع.

⁽١) ثبت في (ب) (مدلسًا).

⁽٢) ثبت في (ب) أن يفوته منه غرض.

باب

المبيع على ثلاثة أضرب: عين حاضرة، وغائبة عن العقد، وسلم في الذمة غير معين.

فأما بيع العين الحاضرة المرثية مثل أن يقول: بعتك هذا الثوب أو العبد أو الدابة وهو يراه، فذلك جائز إذا أبصره وخبره ولا خلاف في هذا النوع.

فصل

وأما الأعيان الغائبة عن العقد فيجوز بيعها على الصفة أو على ما تقدم رؤيته خلافًا للشافعي في منعه بيعها على الصفة (١) لقوله عز وجل: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولأنه مبيع معلوم لهما مقدور على تسليمه غالبًا كالمرثى، ولأن ما تتعذر رؤيته تقوم الصفة فيه مقام الرؤية كالسلم.

فصل

ولا يجوز بيعه بغير صفة ولا رؤية ولا مع شرط خيار الرؤية وذكر في المدونة جواز ذلك إذا اشترطت فيه خيار الرؤية (٢)، وكان شيخنا أبو بكر وأصحابنا يقولون: إنه خارج عن الأصول، وقال أبو حنيفة: يجوز بيع ما لم ير ولم يوصف ويكون للمبتاع خيار الرؤية بنفس العقد (٦)، ودليلنا على منعه: (نهيه على عن بيع الغرر)(١) وهذا منه، ولأنه مجهول واشتراط خيار الرؤية لا ينفع، كما لا ينفع في بيع الآبق والشارد، ولأن تأخر معرفة المبيع عن العقد يؤذن ببطلانه كالسلم إذا لم يصفه حال العقد.

⁽۱) قال في الروضة: (وقال في الأم والبويطي: لا يصح وهو اختيار المزني)، روضة الطالبين (٣/ ٣٠٠)، مجموع شرح المهذب (٩/ ٣٠١).

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۳/ ۲۵۵).

⁽٣) الاختيار للموصلي (٢/ ١٨)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٣٦).

⁽٤) أخرجه مسلم: البيوع (٣/١١٥٣) ح (١١٥٣/٤)، وأبو داود: البيوع (٣/ ٢٥٢) ح (٣٣٧٦)، والترمذى: البيوع (٣/ ٢٥٣) (باب يبع الحصاة)، والترمذى: البيوع (٣/ ٢٣٠) (باب يبع الحصاة)، وابن ماجه التجارات (٢/ ٧٣٧) ح (٢١٩٤).

فصل

إذا ثبت جواز بيع الغائب بالصفة، فالذى يحتاج إليه من ذلك كل صفة مقصودة تختلف الأغراض باختلافها وتتفاوت الأثمان لأجلها وتقل الرغبة فى العين وتكثر بحسب وجودها وعدمها ولا يكتفى فى ذلك بذكر الجنس والعين نقط، لأن بيع الملامسة لا يعرى من مشاهدة العين ومعرفة الجنس وهو مع ذلك غير جائز ولا يضره الإخلال عا لا يؤثر فيها.

فصل

وإن جاء المبيع على الصفة المشترطة لـزم المبتـاع ولم يكن له خيـار الرؤية إلا أن يشتـرطه فى العقد فيـثبت له بالشرط، وإنما قلنا: لا خيـار له لأنه مبيع موصـوف قبض على صفته فلم يكن له خيار الرؤية كالسلم، وإن جاء على خلافها، فإن كان أعلى فلا خيار له، لأنه إذا لم يثبت له الخيار مع الموافقة فمع الزيادة أولى، ولأن الخيار إنما يثبت للنقص لا للزيادة وإن كان أدون فالمبتاع بالخيـار فى الإمضاء والفسخ لأن المبيع لم يسلم له على الوجه الذى دخل عليه كما لو وجد عيبًا.

فصل

إذا تلفت السلعة المبيعة على الصفة بعد العقد وقبل القبض ففيها ثلاث روايات (١): إحداها أن التلف من البائع إلا أن يشترطه على المشترى، والثانية أنه من المشترى إلا أن يشترطه على البائع، والشالثة أن ضمان الحيوان المأكول وما ليس بمأمون على البائع والدور والعقار من المشترى.

ووجه الثانية: أن الأصل السلامة مع كونه متميازًا عن ملك البائع لا يتعلق به حق توفية، فكان ضمانه من المشترى وذلك إذا علم أن الصفقة صادفته حيًا سليمًا ثم تلفت من بعد.

 ضمانه من المشترى اعتبارًا بالحاضر، ولأن النقد لما جاز اشتراطه فى المأمون ولم يجز فى غيره دل على افتراق حكمهما.

فصل

إن تبرع المشترى فى بيع الغائب بنقد الثمن أو بعضه قبل مجىء المبيع جاز، فأما إن اشترط البائع عليه المنقد فيجوز فى المأمون لعدم تغيره وأمنه فى الغائب كالعقار والدور ولا يجوز فى الحيوان والمأكول وما لا يؤمن تغيره، والفرق أن المأمون يقل الغرر فيه وغير المأمون يكثر الغرر فيه، فاشتراط النقد فيه غرر، ولأنه يدخله سلف وبيع لأن النقد يتردد بينها لأن المبيع إن سلم كان نقداً وإن لم يسلم كان البائع قد انتفع بالثمن ثم رده إلى المشترى.

فصل

يجوز عندنا بيع الأعدال على البرنامج (۱) وهو أن يبيعها على الصفة التى يتسضمنها برنامجه مِن ذكر الجنس والنوع والذرع والعدد والسعر، فإن وافق الصفقة لزم البيع، وإن خالف كان كما ذكرناه وليس للمسبتاع إذا وافقت الصفة وقال هى مخالفة أن يرد خلافًا للشافعى فى قوله: لا يجوز (۱۲)، ودليلنا الظاهر وهو قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البقرة: ۲۷۵]، ولأن أكثر ما فيه أنه باع عينًا يتعذر رؤيتها بصفة تحصرها، وقد دللنا على جواز ذلك.

فصل

يجوز بيع السلعة الغائبة على رؤية متقدمة إذا كان من وقت الرؤية إلى وقت العقد من المدة ما لا تتغير في مثله والاعتبار في ذلك بالعرف في مثل تلك السلعة مما يعلم أنها تتغير وتحول عن الصفة التي كانت عليها في مثلها، فإن كان بين الوقتين بقدر ذلك لم يجز البيع إلا برؤية مستأنفة أو صفة.

 ⁽١) البرنامج بفتح الباء وكسر الميم: أى الدفتر المكتوب فيه أوصاف ما فى العدل من الثياب المبيعة لتشترى على تلك الصفة، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (٣/ ٢٤).
 (٢) انظر روضة الطالبين (٣/ ٣٧٣)، الحاوى الكبير (٥/ ٣٣).

نوع آخر:

وأما السلم(۱) في الذمة فإنه جائز في كل ما تضبطه الصفة والأصل في جواز ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَحَلُ اللهُ البِيعِ وحرم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿إلا أَن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فدل ذلك على أن من التجارات ما لا يكون حاضرا، وقوله تعالى: ﴿يا أَيها الذّين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قال ابن عباس: ذلك في السلم(٢١)، وروى أنه على عن بيع ما ليس عندك وأرخص في السلم(٣)، وروى أنه على قدم المدينة وهم يسلفون في الشمر السنتين والثلاثة فقال: «من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»(١٠)، وهذا نص في جوازه، ولا خلاف فيه (٥).

فصل

وله ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون في الذمة مطلقًا لا في عين معينة.

والثانى: أن يكون موصوفًا بما يمكن حصره به من الصفات المقصودة التي تختلف الأغراض والأسواق باختلافها.

والثالث: أن يكون مقدرًا بكيل معلوم أو وزن معلوم أو عدد أو ذرع أو غير ذلك من

⁽۱) السلم بفتحتين السلف وزنًا ومعنى، وذكر الماوردى: أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز. وقيل: السلف تقديم رأس المال، والسلم: تسليمه فى المجلس فالسلف أعلم، واصطلاحًا عرَّفه ابن عرفة: «عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين، شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٣٩٥).

 ⁽۲) قال الطبرى: (وكان ابن عباس يقول: نزلت هذه الآية في السلم خاصة)، تفسير الطبرى
 (۲/ ۱۱۲).

⁽٣) أخرجه أبو داود: السبيوع (٣/ ٢٨١) ح (٣٥٠٣)، والترمذى: السبيوع (٣/ ٥٢٥) ح (١٢٣٢)، والنسائى: البيوع (٧/ ٢٥٤) (باب بيع ما ليس عند البسائع)، وابن ماجه: التجارات (٢/ ٧٣٧) ح (٢١٨٧)، بلفظ دلا تبع ما ليس عندك.

⁽٤) أخرجه البخارى: السلم (٤/ ٥٠٠) ح (٢٢٣٩) ، ومسلم: المساقاة (٣/ ١٢٢٦) ح (١٢٠٤/ ١٦٠٤).

⁽٥) انظر المغنى لابن قدامة (٤/ ٣١٢).

المقادير التي تعتبر في ذلك النوع.

والرابع: أن يكون رأس المال معلومًا مقدرًا.

والخامس: أن يكون نقدًا لا مؤجلًا.

والسادس: أن يكون المسلم فيمه مؤجلاً لا يمجوز أن يكون حالاً، واختلف فى حد الأجل، فعنه فيه روايتان: إحداهما أجل مطلق أى أجل كان، والآخر أجل يختلف فى مثله الأسواق وتتغير معه الأسعار.

والسابع: أن يكون الأجل [محدودًا بمدة معلومة.

والثامن: أن يكون المسلم فيه آ^(۱) موجبوداً عند المحل وليس من شبرطه أن يكون موجوداً في حال العقد ولا متصل الوجود من وقت العقد إلى وقت المحل، والأولى أن يسمى موضع القبض، فإن أطلق ولم يعين جاز ولزم في الموضع الذي وقع العقد عليه في سوق تلك السلعة والموضع الذي جرى عرف أهل ذلك الموضع بقبض ما يسمى فيه بأن يقبضونه فيه.

فصل

وإنما قلنا: إنه لا يجوز أن يكون عينًا لأن الأعيان لا تثبت في اللمم لأن من حق ما يثبت في الذمة أن يكون مطلقًا غير معين، ولأن السلم في العين غرر لا يحتاج إليه لأنه إن أريد ضمانها في الذمة إلى الأجل المضروب حتى إذا تلفت [لزم](٢) المسلم إليه بدلها أو قيمتها، فذلك غير جائز لأن المعين ينفسخ العمقد بتلفه ولا يلزم رد مثله، ولأنه إذا كانت العين عما لا يكال ولا يوزن لزم رد قيمتها لا مثلها، فإن إثبات العين في الذمة إن أريد به تبقيمتها إلى وقت الأجل فذلك غير مقدور عليه لإمكان أن يتلف، وإن أريد به ضمان مثلها فقد أنسدناه.

فصل

وإنما قلنا: يجب حـصره بأكـثر مما يمكن من الصـفات، وقــد دخل فى ذلك الجنس والنوع لأنه مقدم على ما يتـبعه من الصفات، لأنه مضمنة به لـيكون المسلم فيه معلومًا

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت في بعض النسخ (لزمت) وما أثبتناه من (ب).

ويخرج عن حيز الجهل ولا يكون كذلك إلا بالمشاهدة وبالصفة، والمشاهدة لا تتصور إلا على معنى الصفة بأن يريد عينًا بصفة النوع الذى يسلم فيه، وإذا تعلزت المشاهدة لم يبق إلا الصفة ومتى عرى العقد منهما كان مجهولا وغررا، وليس يلزم أن يذكر جميع الصفات حتى لا يخرج منها لشىء لأن ذلك لا يمكن ولا يحتاج إليه، وإنما المحتاج إليه ما يتعلق به الغرض ويقف عليه المقصد ويزداد في الثمن لأجله ويرغب في إسلافه المكانه، فإذا حصل كفى عن زيادة عليه وذلك يختلف في أنواع المبيعات بما يعرفه أهل كل نوع من وصفه عندهم مما يقصد من صفاته، فإذا ثبت هذا فحصر الباب: أن كل سلعة جاز أن تباع مشاهدة وتحصرها الصفة إذا غابت عن العين، فإن السلم فيها جائز من سائر العروض والحيوان والأطعمة وغيرها فيستغنى بذلك عن التكثير بأعيان المسائل وتفصيلها إلا مواضع يختلف فيها.

فصل

يجوز السلم فى الرقيق وسائر الحيوان خلاقًا لأبى حنيفة (١)، لما روى أنه على أرخص فى السلم (٢)، وفى حديث ابن عمر أن رسول الله على أمره أن يجهز جيشًا فنفذت الإبل فأمره أن يأخذ على قلاص (٣) الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى أجل الصدقة (١)، ولأن الحيوان يثبت فى الذمة إما سلمًا وإما قرضًا لأنه على استقرض بكرًا ورد رباعيًا (٥)، ولأنهم يوافقونا فى تعلق الحيوان بالذمة مهرًا وخلعًا وكتابة وصلحًا، فنقول: لأن الحيوان يتعلق بالذمة مهرًا، فجاز أن يتعلق بها سلمًا وقرضًا اعتبارًا بالثياب، ولأنه عقد معاوضة فجاز أن يكون الحيوان فيه عوضًا فى الذمة، أصله النكاح ولأن الحيوان يضبط بالصفة، وكذلك قال رسول الله على الله الله المؤة المرأة لزوجها حتى كأنه يراها (١)،

⁽١) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٧٩)، الاختيار للموصلي (٢/ ٤٥).

⁽۲) تقدم تخریجه.

 ⁽٣) القلاص جمع قلوص وهي الشابة من الإبل أو الباقية على السير أو أول ما يركب من إناثها إلى أن تثنى ثم هي ناقة، القاموس المحيط (٣١٤/٢).

⁽٤) أخــرجــه أبو داود: البــيوع (٣/ ٢٤٨) ح (٣٣٥٧)، والــدارقطني: سننه (٣/ ٧٠) ح (٢٦٣)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٤٧١) ح (١٠٥٢٩) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

⁽٥) أخــرجه مــسلم: المســاقــاة (٣/ ١٢٢٤) ح (١٦١٠ /١٦٠)، وأبو داود: البيــوع (٣/ ٢٤٥) ح (٣٣٤٦)، والترمذي: البيوع (٣/ ٢٠٠) ح (١٣١٨).

⁽٦) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ١٤٠) ح (١٠٢٤٧)، وأصله في الصحيح بغير هذا السياق.

وكذلك دية العمد والخطأ بالصفة، والعبيد يضبطون بالصفة في الجنس واللون والسن والهيئة.

فصل

السلم فى الدنانير والدراهم جائز خلافًا لأبى حنيفة (١) لقوله ﷺ: «... فليسلم فى كيل معلوم أو وزن معلوم (٢) فعم، ولأن كل ما جاز أن يكون فى الذمة ثمنًا جاز أن يكون مثمونًا، أصله الثياب، ولأنه يمكن ضبطها بالصفة فيذكر جنس فضتها وسكتها وخفتها وثقلها ووزنها، وكونها صحاحًا وجيادًا فجاز السلم فيها.

فصل

يجور السلم فى السلحم بصفة معلومة خلافًا لأبى حنيفة (٣) ، لأنه يضبط بالصفة فيقال: لحم ضأن معلوف من كبش أو من خروف أو لحم معز، وإن اختلفت الأغراض فى مواضعه من الشاة من صدر أو فخذ أو جنب ذكر.

فصل

يجوز السلم في الرءوس والأكارع خلاقًا لأبي حنيفة (٤) ولأحد وجهى الشافعي (٥) لأنه يصح ضبطها بالصفة من السمانة والجنس وفروع هذا الباب كثيرة وجملها قد ذكرناها.

فصل

وإنما قلنا: يجب أن يكون مقدراً بكيل معلوم أو وزن أو عدد أو غيره من المقادير على حسب المسلم فيه وما يعرف به مقداره عند أهله لينتفى عنه الغرر بالجهل ويحصل العلم لكل واحد للبائع بما اشتغلت به ذمته وللمسلم بما يطالب به وما عاوض عليه،

⁽١) الهداية للمرغيناني (٣/٧٨).

⁽٢) تقدم تخريجه.

 ⁽٣) قال الموصلى: (ولأبى حنيفة أن اللحم يتفاوت تفاوتًا فاحشًا بكبر العظم وصغره فعلى هذا لا يجوز أصلًا، الاختيار للموصلى (٢/ ٤٥)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٧٩).

⁽٤) الهداية للمرغيناني (٣/ ٧٩)، الاختيار للموصلي (٢/ ٤٥).

⁽٥) قال النووى: (لا يجوز السلم فى رءوس الحيوان على الأظهر والأكارع كالرءوس قلت: فإذا جوزاء فى الأكارع فسمن شرطه أن يقول من الأيدى والأرجل)، روضة الطالبين (٤/ ٢٢)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٣/ ٢٤١).

وراعينا عادة أهل كل بلد في معرفة مقادير السلم عندهم لأنهم إن حملوا على خلافه دخلت الجهالة لأن قصدهم من معرفة المبلغ الوجه الذي ألفوه بينهم.

فصل

وإنما قلنا: يجب أن يكون رأس المال معلومًا بمثل ماله وجب ذلك له في الطرف الآخر، لأنه أحد الطرفين في السلم اعتبارًا بسائر البياعات.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون رأس المال نقداً لأنه متى كان مؤجلاً دخله الدين بالدين، وإنما قلنا: إن قبضه فى مجلس العقد ليس بشرط وأنه يجوز تأخيره اليوم واليومين بغير شرط التأجيل لأن ذلك لا يخرجه إلى الدين بالدين، إذ لابد من استئناء مدة يمكن فيها وزن المال ونقده، وجرى العادة بتراخى الوزن والإقباض عن وقت الإيجاب والقبول، ولأن من ابتاع ثوبًا بنقد فتأخر قبض الثمن يومًا أو يومين لم يخرجه ذلك عن النقد ولم يدخل فى حيز الأجل.

فصل

فصل

ووجه قوله: إنه يجـوز إلى الأجل القريب والبعيـد قوله ﷺ: ﴿ إلى أجل معلوم (٣) فعم، واعتباراً بالأجل البعيد، ولأنه مـعنى يشترط فى السلم، فجاز قليله وكثيره، أصله مقدار المسلم فيه، ووجه قـوله: إنه لا يجوز إلا إلى أجل تختلف فى مثله الأسواق أن

⁽١) الحاوى الكبير لللماوردى (٥/ ٣٩٥)، روضة الطالبين (٤/٧).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

المقصود من السلم الارتفاق من انتفاع البائع بتقديم المال والمسلم بما يرتخصه ليحصل له من تغيير الأسواق واختيلافها ما يريده، وإذا أضربا أجيلاً لا يوجد فيه هذا المعنى لم يحصل الرفق المقصود فكان في معنى الحال.

فصل

وإنما قلنا: إن الأجل يكون معلومًا لقوله تعالى: ﴿إِذَا تداينتُم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قال ابن عباس: هو السلم، وقوله ﷺ: «إلى أجل معلوم»(١)، ولان الجهل بمدة السلم غرر كالآجال في الديون.

قصل

ويجوز السلم إلى الحصاد والجذاذ وقدوم الحاج خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعي (٣)، لأنه وقت يعرف في العادة لا يتفاوت اختلاف كقولك إلى شهر كذا وكذا أو إلى النيروز أو المهرجان (١).

فصل

وإنما قلنا: إن شرطه أن يوجد المسلم فيه عند الأجل لأن الغرض بالسلم حصول المسلم فيه بإزاء العوض المبلول في مقابله، فإذا لم يوجد عند المحل كان غرراً وعائداً بالجمل لأنه إما أن يفسخ العقد فيرجع المسلم بالثمن على غرر أو يصبر إلى وقت وجوده، وذلك انتقال من أجل إلى أجل ويصير كمن عقد على عين الغير والبائع لا يقدر على تسليمها، وكل ذلك غير جائز.

فصل

وإنما لم يجعل وجوده عند العقد شرطًا في صحة العقد خلاقًا لأبي حنيفة (٥) لقوله

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) الهداية للمرغيناتي (٣/ ٨١)، الاختيار للموصلي (٢/ ٤٢).

⁽٣) روضة الطالبين (٧/٤).

⁽٤) النيروز أول يوم من السنة معرب (نوروز) قدم إلى «على» شيء من الحسلاوي فسأل عنه فقالوا: للنيروز، فقال: نيرزو تأكل يوم وفي المهرجان قال مهرجونا، القاموس المحيط (٢/ ١٩٤).

⁽٥) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٨٠).

ﷺ: «فى كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»(١) فعم، ولأنه وقت لا يجب التسليم فيه فلم يضر فقده فيه أساسًا بين العقد والأجل.

فصل

وإنما قلنا: إن الأولى أن يذكر الموضع الذى يسلم فيه ليزول التخاصم بين المتبايعين ويكونا قد دخلا على معرفة بذلك، وقلنا: إن تركا ذكره لم يضر لأن الأمر يحمل على العرف في مثل ذلك فيصير العرف كالمشترط.

فصل

إذا عقد السلم على الشروط التى ذكرناها صح وجازت المسامحة بعد ذلك من أحدهما للآخر ما لم يعد ينقض أصله أو بذريعة إلى فعل محظور من بيع وسلف أو وضع وتعجيل أو معاوضة على إسقاط ضمان [أو بيع طعام قبل قبضه] (٢) أو بيع طعام بطعام متأخر أو ما أشبه ذلك من الوجوه الممنوعة، فمتى أدت المسامحة إلى شيء من ذلك لم يجز وإن سلمت منها فهى جائزة ونحن نبين من ذلك ما ينكشف به ما ذكرناه فيه.

فصل

وإذا أسلم في حنطة موصوفة إلى الأجل، فلما حل أراد أن يأخد بمكيلتها صنفًا أعلى منها أو أدون أو شعيرًا أو سلتًا فلا بأس بذلك، فإن كان ذلك قبل المحل فلا يجوز، والفرق بين الموضعين أن الأجل إذا لم يحل فأخذ الدون وضع وتعجيل، لأن التقديم غير مستحق له، فإنما رضى بدون شرطه لتعجله وأخذ الزيادة في مقابلة إسقاط الثمن عند البائع لأنه يخاف إن بقى في ذمته إلى وقت أجله ارتفاع أسواقه وغلاء ثمنه وتلزمه كلفة إلى ذلك الوقت في حفظه وتعهده ويعلم أنه لا يلزم المسلم قبوله قبل الأجل، فتكون الزيادة في مقابلة جميع هذا، وإذا حل الأجل أمن من ذلك كله لأنه إن كان أخذ الدون فذلك مسامحة لأنه ليس بمتعجل شيئًا لا يستحقه لأن الأجل قد حل وإن أخذ الأعلى فذلك مسامحة من المسلم إليه، لأنه لا يستحق عليه بسقية السلم في

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

ذمته زيادة على الأجل فيحمل ذلك عليه، فبان الفرق بينهما وإن كان ذلك في غير الجنس أو النوع امتنع في الطعام وجاز في غيره لأنه إذا أسلم إليه في كر^(۱) حنطة، فلما حل الأجل أعطاه مكانه عدساً أو أرزا أو حسصاً أو غير ذلك من أنواع الطعام أو العروض أو الحيوان لم يجز شيء من ذلك لأنه بيع الطعام قبسل قبضه وقصد المتاجرة والمغابنة وخروج عن المعروف والمسامحة.

وأما في غير الطعام فيجوز كأنه أسلم إليه في عشرة أثواب قسصب بصفة معلومة وغزل معروف، فلما حل الأجل رجع إليه عنها شيئًا من غير جنسها مثل الطعام أو الحيوان، فإنه يجوز لأنه بيع الثياب المسلم فيها قبل قبضها وذلك جائز بخلاف الطعام، وهذا إذا قبض الشيء الذي ينتقل إليه فإن لم يقبضه وكان في ذمة المسلم إليه لم يجز لأنه يصير دينًا بدين، فأما إن دفع إليه قبل حلول الأجل مثل طعامه في الكيل والصفة فله أن يقبله وله أن لا يقبله خلاقًا للشافعي في قوله: إنه يلزمه أن يقبل العروض وكل ما سوى الحيوان (٢)، لأن الأجل في السلم حق لهما، فلما كان المسلم لو طالب به قبل حلول أجله لم يلزم المسلم إليه دفعه لأنه في ذلك إسقاط حقه من تبقيته في ذمة المسلم الأجل جاز لأنه مسامحة من أحدهما للآخر.

فأما الذهب والفضة فيلزم من تدفع إليه قبل محلها أخذها بخلاف غيرها من الطعام والعروض لأنه لا يرجى فيها من تغير الأسواق واختلاف الأسعار ما يرجى في سائر المثمنات ولا يحتاج إلى حفظ ولا مراعاة ولا تلزم عليها مؤونة ولا يخاف عليه فساد، فكان الأجل فيها حقًا ينفرد به من هي عليه والله أعلم، وهذا الذي ذكرناه في الذهب والفضة يستوى فيه البيع والقرض، فأما ما عداه فالأجل في المعاوضة حق لهما لا يلزم أحدهما قبول ما يتعجل منه إلا برضاه، وفي القرض حق المستقرض وحده، فإن عجله لزم المالك قبوله.

⁽١) الكر. بالعلم مكيال للعراق أو هو ستون قفيزًا أو أربعون أردبًا، القاموس المحيط (١٢٦/٢).

⁽۲) قال النووى: (فإن أتى به المسلم إليه قبله فامتنع من قبوله قال جمهور الأصحاب: إن كان له غرض فى الامتناع بأن كان متذهب أو كان حيوانًا يحتاج علفًا أو ثمرة أو لحمًا يريد أكلها عند المحل طريًا أو كان يحتاج إلى مكان له مؤنة كالحنطة وشبهها لم يجد على القبول وإن لم يكن له غرض فى الامتناع فإن كان للمؤدى غرض سوى برآءة الذمة بأن كان به رهن أو كفيل أجبر على القبول على المذهب)، روضة الطاليين (٤/ ٣٠).

فصل

وإذا أسلم في طعام أو عرض إلى أجل ودفع الشمن فلما حل الآجل أخد البعض وأقال من الباقى فلا يجوز ذلك لأنه ذريعة إلى السبيع والسلف، وذلك أن التهمة تقوى في أنهما تواطئا على البيع والسلف وسمياه بيعًا ليتطرق بذلك إلى جوازه كأنه قال له بعنى عشرة أكرار بمائة دينار، فقال: لا أفعل إلا أن تسلفنى مائة دينار. [فقال: إن البيع والسلف لا يجوز ولكن يجعل السلم في عشرين كرًا بمائتي دينار](١١)، فإذا حل الأجل أقلتك من عشرة أكرار وأخذت عشرة فينتفع البائع بثمن العشرة ثم يرد بدله فيصير بيعًا وسلفًا، ولا يجوز إلا أن يكون الإقالة في الشيء اليسير الذي لا يخاف منه ذلك ولا تقوى الشهمة لأجله مثل أن يسلفه في عشرين كرًا فيقيله من كر ونصف كر أو الأمر الخفيف، فهذا لا يقوى الشهمة إلا أن يكونا قصدا بيع عشرين كرًا بمائتي دينار لينتفع بدينار أو بخمسة، وكذلك لو أقاله من النصف وكان رأس المال معيبًا فرده بعينه، فيعلم أنه لم ينتفع به بأن ذلك جائز غير ممنوع لأن الإقالة تصرف إلى الرفق وإعواز الإتمام أو غيره من الأعذار.

فصل

فإذا باع شيئًا من الطعام كله أى طعام كان مما فيه الربا أو مما لا ربا فيه بثمن إلى أجل فلا يجوز أن يأخــذ بثمنه عند أجله ولا قبل أجله ولا بعده طـعامًا لا من جنسه ولا من غير جنسه إلا أن يكون من جنس ما باعه بعينه بمثل مكيلته وعلى صفته فيجور.

وإنما قلنا ذلك لانه يكون ذريعة إلى بيع الطعمام بالطعام متأخرًا وتسمية الثمن لغوًا، وإذا كان من نوع طعامه في الكيل والجودة والصفة جاز لأن الأمر لا يحمل على طعام بطعام [متأخرًا](٢) قصدًا للنساء إذ لا فسائدة فيه فيتهمان أنهما قصدانها، وإنما يُنزَّل على القرض أو الإقالة.

فصل

السلم في الطعام من قرية بعينها أو ثمرة حائط بعينه على ضربين: إن كان مما يخلف

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) سقط من (١).

ولا يؤمن تلفه فلا يجوز لأن ذلك غرر، وكالسلم في العيين وذلك غير جائز، فإن كان عمل الله يخلف في العادة ولابد أن يسلم أو أكثره، وإن جاز تلف بعضه فلا بأس مثل أن يسلم في عشرة أكرار تمر برني من أعمال البصرة فيجوز لأن التعيين ليس يفيد أكثر من التعريف ووصف النوع^(۱) المسلم فيه، كما لو قال: أسلفتك في عشرة أكرار حنطة بصفة كمذا من حنطة الشام أو المشرق لجاز للعادة الجارية لأن الأقليم الذي أضافه إليه لا يختلف.

فصل

والتفاضل في المبيعات كلها على ضربين: منها ما يحرم نقداً أو نساء وهو القوت وما في معناه والأثمان فقط، ومنه ما يحرم نساء ولا يحرم نقداً، وعلة ذلك عندنا الجنس بمجرده فلا يجوز في شيء من الأشياء اثنان بواحد من نوعه إلى أجل على وجه والجنسية المعتبرة في ذلك: اتفاق الأغراض والمنافع واختلافهما، فمتى اتفقت لم يجز بيع اثنين بواحد من النوع الذي اتفقت فيه إلى أجل على وجه وما اختلفت جاز، وإن كان جنس الخلقة والنسبة يجمعهما كالغنم التي جنسها واحد وبعضها يراد للحم وبعضها يراد للبن، فإن كان الغرض فيهما واحداً لم يجز التفاضل مع النساء، وكذلك العبيد يجوز العبد الرومي الذي يراد للحرث والزراعة بالعبدين من جنسه يرادان لغير ما يراد له من المنافع ومثله البازل(٢) من الإبل الذي يراد للحمولة والراحلة باثنتين من القلاص المرادة للحم، وكذلك سائر الحيوان والعروض.

وقال أبو حنيفة: الجنس بمجرده علة منع بيع بعضه ببعض نساء (٢٠).

وقال الـشافعــى: كل ما لاربا فى نقــده جائز بيع بعـضه ببـعض نساء جنـساً كان أو جنسين (١٠).

فالخلاف مع أبى حنيفة فى جواز بيع الواحد من جنسه ونوعه إلى أجل، فدليلنا على جوازه قوله عز وجل: ﴿وَأَحَلُ اللهُ البِيعِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وحديث عبد الله بن عمر (١) ثبت فى (١) (العين).

⁽٢) البازل. البعير إذا طلع نابه وذلك في تاسع سنيـه وليس بعده سن تسمى، القامـوس المحيط (٢/ ٣٣٤).

⁽٣) الاختيار للموصلي (٢/ ٣٦ ـ ٣٧)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٦٨).

⁽٤) الحاوى الكبير للماوردى (٥/ ٨١).

أنه: هي أمره أن يأخذ البعير بالبعيرين إلى أجل الصدقة) (١), وروى ذلك عن على (٢), وابن عمر (٣), ولا مخالف لهما، ولأن كل عينين لا يحرم التفاضل في نقد أحدهما وهما على ضروب من اختلاف الصفات تختلف معها منافعها وتتباين الأغراض فيهما، فإن أسلم أحدهما في الأخرى جار، أصله الجنسان لأن الثور الذي يصلح للحرث والدراس يراد لقوته وعمله وذلك غير الغرض الذي يراد له لثور المعلوف الذي لا يراد إلا للسمانة واللحم وذلك بين فيما قلناه.

فصل

ودليلنا على الشافعى قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [لبنرة: ٢٧٥] والربا الزيادة، ونهيه على عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (١)، وهذه المسألة من الذرائع وهى ممنوعة عندنا ومعناها أن يمنع الشيء الجائز إذا قويت التهمة في التطرق به والتذرع إلى الأمر المحظور، وقد وافقونا في ذلك على مسائل منها قرض الجوارى وغيرها، ووجه الذريعة في هذا [الموضع] أنه يكون قرضًا يجر نفعًا كأن أحد الرجلين يقول للآخر: أقرضني فرسًا أو ثوبًا من صفته كذا وأرد عليك ثوبين فيحصل من ذلك استعمال القرض قرضًا يجر نفعًا وذلك عمنوع ولكن أبيعك ثوبًا بثوبين فيحصل من ذلك استعمال القرض في الباطن بلفظ البيع فمتى أجزناه حصل منه ذريعة إلى المنوع لقوة التهمة فيه.

⁽١) تقدم تخريجه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

 ⁽۲) أخرجه مالك في الموطأ: البيسوع (۲/ ۲۰۲) ح (٥٩)، والبيسهقي في الكبـرى (٥/ ٤٧١) ح
 (١٠٥٣٠).

 ⁽٣) أخرجـ مالك في الموطأ: البيوع (٢/ ١٥٢) ح (٦٠)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٤٧١) ح
 (١٠٥٣١).

⁽٤) أخرجـه أبو داود: البيوع (٣/ ٢٤٧) ح (٣٣٥٦)، والــترمذى: البــيوع (٣/ ٥٢٩) ح(١٢٣٧)، وقال: حسن صحيح، والنسائى: البيوع (٧/ ٢٥٧)، (بــاب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة)، وابن ماجه: التجارات (٢/ ٧٦٣) ح (٢٢٧٠).

⁽٥) ثبت في (١) (الممنوع).

باب

القرض (١) جائز لأنه فيه خير وبر ولأنه ﷺ اقترض (٢) وندب إلى القرض وقال: «كل معروف صدقة» (٢).

فصل

ويجور إقراض الذهب والورق والعروض والحيوان كله سوى الإماء، وإنما قلنا ذلك لأن القرض لا يؤدى إلى محظور في هذه الأشياء، فجار فعله وأجزناه في سائر الحيوان خلافًا لأبى حنيفة (١) لانه ﷺ استقرض بكرًا فقضى رباعيًا (٥)، ومنعناه في الإماء خلافًا لداود وغيره (١)، لأنه ذريعة استباحة فرج بغير نكاح ولا ملك فكان في معنى العارية لأن المقترض يطأ الأمة ثم يردها فيلزم المالك قبولها ويصير مبيحًا لوطئها، ولأنها منفعة لا تستباح بالعارية فلم تستبح بالقرض كوطء الزوجات.

فصل

وإذا ثبت ذلك فإن اقترض أمة ردها ما لم يطأها اعتبارًا بسائر ما يقترض لأن قبول رده حق للمستقرض فيلزم المقرض قبوله، فإن وطئها لم يجز له ردها لأنه متى ردها حصل منه إباحة فرج بغير نكاح ولا ملك ولزمته قيمتها لربها لأنه وطء بشبهة أسقطت عنه الحد فوجب تقويمها عليه لتتكامل الشبهة في درء الحد عنه اعتبارًا بوطء بينه وبين غيره.

⁽١) القرض لغة القطع سمى المال المدفوع للمقترض قرضًا لأنه قطعه من مال المقرض، وشرعًا عرفه ابن عرفة بقوله: دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلاً، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/٢٢).

⁽٢) تقدم تخريجه من حديث أبي رافع: ﴿أَن رَسُولُ اللَّهُ ﷺ استسلف من رجل بكرًا...».

⁽٣) أخرجه البخارى: الأدب (١٠/ ٤٦٢) ح (٦٠٢١) ومسلم: الزكاة (٢/ ٦٩٧) ح (٢٥/ ٥٠٠٥).

⁽٤) قال صاحب المفتارى: ولا يجوز فيما ليس من ذوات الأمثال كالحيوان والثياب والعدديات المتفاوتة، الفتاوى الهندية (٣/ ٢٠١).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) انظر المغنى لاين قدامة (٤/ ٣٥٥ _ ٣٥٦).

فصل

القرض الجار للنفع حسرام لنهيه ﷺ عنه (۱)، فإن تطوع المقسترض من غيسر شرط ولا عادة بزيادة في صفة أو عسد جاز لأنه ﷺ اقترض بكراً فقضى رباعياً وقال: «خياركم أحسنكم قضاء»(۲)، وروى أن ابن عمسر اقتسرض من رجل دراهم فرد عليه خيسراً منها فامتنع من أخذها وقال: هذه خير من دراهمي، قال ابن عمر: فإن نفسى طيبة بها(۲).

فصل

وأما السفاتج⁽¹⁾ فمنعها مالك وأجازه غيره فينظر: فإن كان ذلك لنفع الآخذ فلا بأس مثل أن يسقرض رجل رجلاً دنانيسر ببغداد والمقتسرض بلده البصرة فيقبول المعطى: أنا أقرضك هذه البدراهم هاهنا ببغداد وتسدفعها إلى وكيلى بالبصرة أو أجىء أنا البصرة فآخذها منك حتى لا تحتاج إلى تكلف السفسر بها، فهذا جائز لأنه جميل ولا نفع للمعطى، فإن كان النفع فيه للمعطى مثل أن تكون عليه دراهم بالبصرة ويريد أن ينقدها إلى هناك دراهم فيخاف غرر الطريق فيقرضها لمن يدفعها إلى غريمه بالبصرة فيربح هو نفقة الطريق والغرر، فلا يجوز لأنه قرض يجسر نفعًا ومن أجازها علله بانه ليس لها حمل ولا مؤنة.

فصل

إذا لم يشترط بالقضاء موضعًا لزم المقترض القضاء في الموضع الذي أقرض فيه لأن غيره من المواضع تكليف للمقترض ومؤونة وخسران والتزام وغرر، وكذلك للمقترض إن كان القرض نفعًا [للمقترض]، وذلك غير جائز فإن لقيه في موضع آخر فأخذه به لم يلزمه ذلك ولكن يخرج معه إلى الموضع الذي اقترض منه فيه أو يوكل من يقضيه في

⁽۱) أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/٣٧٥) ح (١٠٩٣٣)، وانظر نصب الراية (٤/ ٢٠).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ: البيوع (٢/ ٦٨١) ح (٩٠)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢٧٦) ح (١٠٩٤٤).

⁽٤) جمع سفتجة: بفتح السين المهملة والتاء المثناة فوق بينهما فاء ساكنة وبالجيم: هى كتاب لصاحب المال إلى وكيله فى بلد آخر ليدفع إليه بدله، وفائدته: السلامة من خطر الطريق ومؤنة الحمل، المطلع (ص/ ٢٦٠).

ذلك الموضع، فإن اتفقاعلى القضاء في بلد آخر، فإن كان بعد محل الأجل جاز لأن ذلك رفق من الباذل والقابل، وإن كان قبله لم يجز لأنه في مقابلة التعجيل.

فصل

وإذا أقرضه إلى أجل لم يكن له مطالبت قبل الأجل خلافًا للشافعي(١) لقوله ﷺ: «كل معروف صدقة»(٢)، وقوله ﷺ: «الراجع في هبته كالراجع في قيئه»(٢)، ولأن الأجل قد صارحقًا للمقترض فأشبه الأجل في السلم.

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٣٤).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) أخرجه البخارى: الهبة (٥/ ٢٧٧) ح (٢٦٢١)، ومسلم: الهبات (٣/ ١٦٤١) ح (٧/ ٢٦٢١).

باب

وإذا أسلم فى عرض ثمنًا معلومًا ثم أراد بيـعه من المسلم إليه قبل قبـضه، فإن باعه بمثل ثمنه أو أقل منه جاز وإن كان بأكثر لم يجز.

وإنما قلنا ذلك لأنه لا تهمة فى أن بيعه بمثل الثمن أو أقلَّ منه لأنه يزن درهمًا ويأخذه بعد مدة لأن ذلك الدرهم لا زيادة عليه أو دونه وكأنه أقاله أو ندم فباعه بنقصان، وإذا باعه بالزيادة اتهم أن يكون أقرضه دراهم بأكثر منها إلى أجل وتسمية المقرض الذى سميًاه لغوًا لم يتحصل وذلك ذريعة إلى الربا.

فصل

ويجور أن يبيعها من غير بائعه بمثل ثمنه أو أقل أو أكثر يدًا بيد لأن غير البائع لا تهمة بينه وبينه، ولا يجور أن يؤخر الثمن عليه لئلا يكون دينًا بدين.

فصل

إذا باع سلعة بثمن إلى أجل ثم أراد أن يشتريها من الذى باعها إياه فلا يخلو أن يشتريها بمثل يشتريها نقداً أو إلى أجلها أو إلى أجل أبعد من أجلها، ثم لا يخلو أن يشتريها بمثل ثمنها أو بأقل أو بأكثر، فهذه سبعة أقسام: يمنع منها قسمان فيقط ويجوز باقيها والذى يحقظ منه أن يشول أمره إلى أن يزن درهما ويأخيذ بعد مدة أكثر منه، فهذا القدر هو الممنوع وهو أن ييسعها بمائة إلى شهر فيستاعها نقداً أو إلى دون الشهر بشمانين أو إلى شهرين بمائة وعشرين، ففي هذين الموضعين يمنع لأنه إذا ابتاعها نقداً بثمانين حصل منه أنه وزن ثمانين وأخذ بعد مدة مائة وتسمية الثمن والبيع لغوا، وكذلك إذا ابتاعها إلى شهرين بمائة وعشرين حصل منه أنه يأخذ من المشترى بمائة ويعطيه بعد مدة مائة وعشرين وذلك ذريعة إلى الربا فيجب منعه، خيلانا للشافعي(١) في قوله: إنه جائز، وذلك لو جياز لأبيح التذرع إلى الربا والعينة، وهي أن يقول الرجل للرجل: ابتع لى عشر من غير حاجة البائع إلى السلعة، وإنما تذرع بها إلى قرض الذهب بأكثر منها، وإذا عشر من غير حاجة البائع إلى السلعة، وإنما تذرع بها إلى قرض الذهب بأكثر منها، وإذا

⁽١) انظر الحاوى الكسر للماوردي (٥/٥٤).

وجدنا فعلاً من الافعمال يقع على وجه واحمد لا يختلف إلا بالنية ممن فاعله وظاهره واحد ولم يكن لنا طريق إلى تمييز مقاصد الناس ولا إلى تفصيل أغراضهم وجب حسم الباب وقطع الـتطرق إليه، فهـذا وجه بنائهـا على الذريعة، ولأن الصحـابة سلكوا هذه الطريقة في منع البيع في هذه المسألة ألم لأن ابن عباس سئل عن رجل باع سلعة بمائة ثم اشتراها بخمسين، فقال: الدراهم بالدراهم متفاضلة، والسلعة دخلت بينهما(١)، وهذا نص قولنا، ونكتة المسألة حديث زيد بن أرقم: أن أم ولده باعته جمارية بثمانمائة درهم إلى العطاء ثم اشترتها بعد ذلك بستمائة فقالت لها عائشة رضى الله عنها: بئس ما [شريت](٢) وبئس ما اشتريت أبلغي زيــد بن أرقم أنه أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب فقالت: فما أصنع؟ قالت عائشة رضى الله عنها: قال الله تعالى: ﴿فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، واشتهرت هذه القصة والإنكار من الصحابة (٣) ولم يختلف عليها أحد فيه، وإذا ثبت منع ذلك فقد ذكرنا أن هذه الأقسام سوى هذين القسمين لا تمنع فيها، أما شمراؤه إياها بمثل الثمن ولا تهمة فيمه سواء كان نقدًا أو إلى أجل أو إلى مــا بعده لأنه وزن درهمًا وأخذ مثله أو أخــذ درهمًا ورد مثله، وكذلك شراؤها إلى الأجل بمثل الثمن أو بأقل أو بأكثـر لأنه لا تهمة فيه [ولأنه لم يزن درهمًا ويلقى بها مرة أكثر منه فيتهم والنقد لا تهمة فيه](٤)، وإنما التهمة في التأخير أن يكون دفع بالقليل الذي لم يأخذه طول المدة ثم يزن بعد المدة أكثر منه، فأما في الحال فلا تهمة فيه، وشراؤها نقدًا بأكثر من الثمن أو إلى أجل بعد الأجل بأقل منه لا تهمة فيه، لأنه يزن درهمًا ويأخذ بعد مدة أقل منه أو يأخذ درهمًا ويرد بعد مدة أقل منه والله أعلم،

فصل

ر العينة ممسوعة لأنها ذريعة إلى الربا وقرض دراهم بأكثر منها، صفتها: أن يسأل الرجل أن يبتاع له سلعة ليسست عنده فيقول له: اشترها لى من مالك بعشرة دنانير نقداً وهى لى باثنى عشر إلى شهر كذا فهذا ذريعة إلى الربا على ما ذكرناه. (٥)

⁽١) أثر آخر.

⁽٢) ثبت في بعض النسخ (ما اشتريت)، وما أثبتناه من (١) بالرجوع إلى مصدر الحديث.

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبري. في البيوع (٥/ ٥٣٩) (الحديث ١٠٧٩٨).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٥) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ٨٨).

باب

بيع الثمار يقع على وجهين: أحدهما قبل بدء الصلاح فيها، والآخر بعده، فأما قبله فلا يخلو أن يقع على أحد ثلاثة أوجه: إما أن يقع بشرط القطع أو بشرط التبقية أو مطلقًا، فأما بيعها بشرط القطع فجائز من غير خلاف (١) لانتفاء الغرر فيها، ولانه باع شيئًا قبل قبض المشترى عقيب العقد من غير مراعاة لأمر يخافه مع التبقية.

فصل

وأما بيعها بشرط التبقية فباطل من غير خلاف (٢)، والأصل فيه نهيه عن بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها نهى البائع والمشترى (٣)، وروى أنه على: «نهى عن بيع الشمار حتى تزهى، قيل: وما تزهى: حتى تحمر أو تصفر (٤)، وقال: «أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه (٥)، ولأن الغرر يكثر فيها والانتفاع يقل بها، والآفات والعاهات لا تؤمن عليها في تبقيتها، وهذه فائدة قوله على: «أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه (١)، فإذا تتابع طيبها أمنت الآفات عليها في الغالب وقل الغرر فيها، فجاز بيعها.

فصل

وأما بيعها مطلقًا فغير جائز خلافًا لأبى حنيفة (٧)، «لنهيه ﷺ عن بيع الشمرة حتى يبدو صلاحها» (٨) فعيم، وروى: «أنه ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يَسُودً والحب حـتى

⁽١) المغنى لابن قدامة (٢٠٢/٤).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٠٢).

⁽٣) آخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٤٦٠) ح (٢١٩٤) ومسلم: البيوع (٣/ ١١٦٥) ح (٤٩/ ١٥٣٤).

⁽٤) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٤٦٥) ح (٢١٩٨) ومسلم: المساقاة (٣/ ١١٩٠) ح (١٥٥ /١٥٥).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) انظر الفتاوى الهنديه (٣/٦-١).

⁽٨) تقدم تخريجه.

يَشْتَده (۱) ، والنهى يدل على فساد المنهى عنه ، وتعليق الحكم بغاية يفيد مخالفة ما قبل الغاية لما بعدها ، ولأنه عقد على ثمرة مقدرة قبل بدو الصلاح ، من غير شرط القطع فلم يصح أصله إذا كان يشترط التبقية .

فصل

فأما بيعها بعد بدو الصلاح فإنه أيضًا لا بد وأن يقطع على أحد الثلاثة [الأوجه] (٢): فإن بيعت بشرط القطع فجائز من غير خلاف، لأنه إذا جاز ذلك قبل بدو الصلاح فبعده أولى، وإن بيعت بشرط التبقية جاز أيضًا خلافًا لأبى حنيفة (٢) لقوله عز وجل: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البقر: ٢٧٥]، ولنهيه على عن بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها فأطلق، ولأن الإطلاق جائز باتفاق وهو مقتضى للتبقية فاشتراطها تأكيد لمقتضى الإطلاق.

فصل

فإن بيعت على الإطلاق فجاز أيضًا من غير خلاف، والإطلاق يقتضى التبقية ولذلك منعناه قبل بدو صلاحها خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه يقتضى القطع (١٠)، لقوله ﷺ: «أرأيت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه» (٥) ومنع الثمرة ذهابها بجائحة أو آفة من السماء، وذلك إنما يخاف على ثمرة تبقى ويستدام تبقيتها ويؤمن فيما يشترط فيه القطع، ولأن الإطلاق فى العقود محمول على العرف فيكون كالمشترط بدليل وجود ذلك فى النقد والسير والحمولة وغيرها وفى نقل ما ينقل من المبيعات والعرف فى الثمار إذا بيعت تبقيتها إلى وقت الجذاذ والإدراك فوجب حمل الإطلاق على ذلك.

فصل

بدو الصلاح في الثمار يختلف بحسب اختلاف الغراس، ففي النخل بأن يحمر أو

⁽۱) أخرجـه أبو داود: البيوع (۳/ ۲۵۱) ح (۳۳۷۱)، والـــترمذى: البــيوع (۳/ ۲۱۵) ح (۱۲۲۸) وقال: حسن غريب، وابن ماجه: التجارات (۲/ ۷٤۷) ح (۲۲۱۷).

⁽٢) هكذا في النسخ ولعل الصواب (أوجه).

⁽٣) الفتاوي الهنديه (٣/ ١٠٦).

⁽٤) الفتاوي الهندية (٣/ ١٠٦).

⁽٥) تقدم تخريجه.

يصفر البسر وفى العنب أن يَسْوَد إن كان مما يَسُود أو تدور الحلاوة فيه إن كان أبيضًا، والتين والبطيخ وغيرهما إدراكه ويلوغ أكله، والبقول تمام نباتها وأن ينتفع بها إذا قطعت فى العادة، وقد وردت السنة بأن بدو الصلاح فى الشمار الزهو وهو فى النخل أن يصفر أو يحمر وفى العنب حتى يسود^(۱)، وروى قانه على عن بيع الثمرة حتى تطعم) أو يحمر وفى العنب حتى يسود^(۱)، وروى قانه على عن بيع الثمرة حتى تطعم) أو

فصل

إذا بدا الصلاح فى نخلة من بستان جاز بيع جميع نخل ذلك البستان، وكذلك إذا بدا فى نوع من الثمار كان ذلك كبدوه فى جميع ذلك النوع، وهذا إذا كان طيبًا متتابعًا ولم يكن مبكرًا والمراعى فيه بلوغ الزمان الذى تؤمن فيه العاهة على الثمرة غالبًا، لأن لو لم يُجوز ذلك إلا بأن يعم الصلاح الحائط لحق فيه ضررًا عظيمًا ومشقة شديدة، ولا يكاد يلحق الآخر إلا بفساد الأول، فأما الطيب المبكر فلا اعتبار به لأنه لا يحصل معه الأمن من الآفة لسبقه الزمان الذى يومن ذلك فيه، ولأنه على قال: احتى يبدو صلاحها أراد الصلاح المأمون المعتاد.

فصل

يجوز أن يباع ما يجاور المراح بطيبه وصلاحه خلافًا للشافعي⁽⁴⁾، لأنه إذا جاز بيع ما في المراح بطيب بعضه جاز بيع ما حوله بطيبه لأنه لا فضل في ذلك إلا قيام الجدران، بدليل أنها لو قلعت لارتفع المنع وذلك لا يؤثر، ولأن الزمان الذي تؤمن فيه الآفة غالبًا حاصل.

فصل

لا يجوز بيع صنف من الثمار بطيب غيره كالرطب والعنب لانها متفاوتة في الإدراك والتلاحق تفاوتًا شديدًا فلم يكن طيب بعضها دالاً على تلاحق غيره وتخلصه من الآفة.

⁽١) ثقدم تخريجه.

⁽۲) أصله عند البخارى ومسلم بلفظ (نهى عن بيع الثمر حتى يطيب)، أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ١٥٣٦) ح (٢١٨٩)، والطبراني في الكبير (١١٦٧/٣) ح (١١٨٧)، واللفظ له.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) الحاوى الكبير للماوردي (٥/ ١٩٦).

فصل

يجوز بيع المقائى والمباطخ (۱) إذا بدا صلاح أولها وإن لم يظهر ما بعده، وكذلك الأصول المغيبة في الأرض كالجزر والفجل والبصل وما أشبه ذلك، خلافًا لأبى حنيفة (۲) والشافعي (۱) لقوله عز وجل: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البترة: ۲۷٥]، ولأن الغرر إذا دعت الحاجة إليه وكان قليلاً جاز البيع معه ولو لم يجز في مسألتنا البيع لجملة المقثات والمبطخة حتى يظهر إلى أحد أمرين: إما أن تفرد الموجود بالبيع، وهو إنما يؤخذ أولاً فأول، وذلك يؤدي إلى اختلاط ما ظهر بما لم يظهر، لأن خروجه متتابع فليس يؤخذ الأول إلا وقيد خرج بدله ويشق التمييز بين الثمرين أو أن لا يباع إلا بعد ظهور جميعه، وفي ذلك إضاعته وإفساده، فدعت الحاجة إليه مع قلة الغرر فيه، ولأن قد جميعه، وفي ذلك إضاعته وإفساده، فدعت الحاجة إليه مع قلة الغرر فيه، ولأن قد بعم ما لم يخلق تابعًا لما قد خلق.

فصل

والورد والياسمين جائز بيعه إذا حان قطافه والانتفاع به ويكون ما بعد ذلك للمشترى إلى آخر إبّانه كما ذكرنا في المقاثي والمباطخ، وأما الموز فلا بد فيه من ضرب أجل لانه يبقى سنين عدة فيحتاج إلى ضرب أجل ليعلم مقدار المبيع منه وكذلك القرظ(٤) والقصب لا يجوز بيعه حتى يفنى، لأن مدة بقائه مجهولة، ويجوز بيعه عدة جزات، ولا يجوز أن يشترى الكتان ويستثنى حبته ولا القرظ ويستثنى برسيمه إذا كان ذلك قبل جفاف الحبّ واستغنائه عن الماء، لأن ذلك بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط التبقية، ويجوز ذلك إذا كان قد استغنى عن الماء ويبس، ولأنه موجود مشاهدة.

فصل

بيع الحنطة في سنبلها مفردة عن السنبل غير جائز بالإجماع، وأما بيع السنبل إذا يبس

⁽١) يقصد بها المزروعيات التي لا تعلو ولكن يذهب على وجه الأرض. ألقاموس المحيط (١/٢٥٧).

⁽۲) الفتاوي الهنديه (۳/ ۱۰۶).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٥٥٨ _ ٥٥٩).

⁽٤) القرظ ورق السُّلمَ أو ثمر السنط، القاموس للحيط (٢/ ٣٩٧).

واستغنى عن الماء فجائز خلاقًا للشافعى^(۱) لما روى أنه ﷺ نهى عن بسيع السنبل حستى يبيضً^(۱)، [وروى: «عن بيع الزرع حستى تبيضً^(۱))]⁽¹⁾، ولأنه مأكسول دونه حائل من أصل الحلقة هى كالباقلاء فى قشرته السفلى.

فصل

يجوز بيع الجلوز والجلوز واللوز والباقلاء في قسره الأعلى، وبه قال أبو حنيفة (٥) وقال الشافعي: لا يجوز (١٦) ، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللهُ البيع وحرم الربا﴾ [البغرة: ٢٧٥] ، ولأنه مأكول في أكمام من أصل الخلقة فجاز بيعه كالرمان والموز، ولأن الضرورة تؤدى إلى ذلك لأن بالناس حاجة إلى بيعه رطبًا لأنه ليس كل أحد يمكنه أن يجفف ثمرته وفي نزع قشرته إفساد له فلم يبق إلا جواز البيع.

فصل

وإذا ابتاع أصل نخل وفيها ثمر، فإن كان قد أبر (٧) فهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع، وإن كان لم يؤبر فهو للمبتاع من غير شرط وإن استثناه البائع لم يجز، وقال الشافعى: يجوز (٨)، وقال أبو حنيفة: والثمرة في الحالين للبائع قبل الإبار وبعده ولا يكون للمبتاع إلا بشرط (١)، ودليلنا قوله ﷺ: «ومن ابتاع نخلاً قد أبرت فشمرها للبائع إلا أن يشترطه

⁽١) الحاوى الكبير للماوردى (٩٩/٥)، روضة الطالبين (٣/ ٦٦٥).

 ⁽۲) أخرجه مسلم: البيوع (۳/ ١١٦٥) ح (١٥٣٥/٥٠)، وأبو داود: البيوع (۳/ ٢٥٠) ح
 (۲۳٦٨)، والترملى: البيوع (۳/ ٥٢٠) ح (١٢٢٧)، والنسائى: البيوع (٢٨/٧) (باب بيع السنبل حتى يبيض).

⁽٣) لم أجده في مظانه.

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (ب).

⁽٥) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٣٠)، الاختيار للموصلي (٧/٢).

⁽٦) روضة الطالبين (٣/ ٥٥٢)، الحارى الكبير للمارردي (٥/ ٢٠١).

⁽٧) قال الشيخ الدرديرى: (والتأيير خاص بالنخل وهو تعليق طلع الذكر على الأتثى لئلا تسقط ثمرتها وأما التأيير في غيره من الثمار فهو بروز جميع الثمرة عن موضعها وغيرها عن أصلها، وأما الزرع فإباره أن يظهر على وجه الأرض، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣/ ١٧١ ـ ١٧٢).

⁽٨) انظر الحاوى الكبير للماوردى (٥/ ١٦١)، المهذب (٢٧٨/١).

⁽٩) الهداية للمرغيناتي (٣/ ٢٨)، الاختيار للموصلي (٢/٢).

المبتاع)(۱) فشرط في كونه للبائع أن يؤبر، فدل على أنها قبل التأبير ليست له، ولأنه كامن في أصل الخلقة فوجب أن يتبعه في البيع [بمقتضى العقد كالحمل في البطن واللبن في الضرع](۲)، وإنما قلنا: إن البائع إن استثناها لم يجز لأنها قبل الإبار كامنة غير ظاهرة، فهي كالجنين في بطن أمَّه واستثناء الجنين إذا بيعت الأم غير جائز.

فصل

إذا أبر بعضها ولم يؤبر البعض، فإن كانا متساويين كان ما أبر للبائع وما لم يؤبر للمشترى، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر ففيهما روايتان:

إحداهما: أن الأقل تبع للأكثر، والأخرى: أن ما أبر للبائع وما لم يؤبر للمشترى.

فوجه الأولى: أن الأصول موضوعة على الغالب على أن القليل تابع للكثير فوجب حمل هذا الموضع عليها، ووجه الثانية عموم الخبر واعتبارًا بالعراجين.

وإنما قلنا: إنهما إذا كانا متساويين لم يتبع أحدهما الآخر لأنه ليس لأحدهما مزية على الآخر بكثرة فيتبعه.

فصل

ما عدا النخل من سائر الأشجار فعلامة التأبير فيها أن تــورد الشجر ثم ينعقد الورد ثمرًا، فيثبت البعض ويسقط البعض مما لم ينعقد فيها، فيكون ذلك كالإبار في النخل.

فصل

إذا اشترى أرضًا وفيها زرع صغير لم يظهر ولم يبد صلاحه ولم يذكره في عقده ففيها روايتان: إحداهما أنه للبائع، والأخرى أنه للمبتاع، فإذا قيل: للمبتاع فاعتبارًا بالثمرة، وإذا قيل: إنه للبائع فلأنه عين وضعت في الأرض على غير التأبيد بل على النقل والاسترجاع كالمال المدفون في الأرض.

مسألة

يجوز بيع الثمار على رؤوس النخل والشجر جزاقًا لأنها مشاهدة وتسرى وتحرز ولا

 ⁽١) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٤٦٩) ح (٤ - ٢٢) ومسلم: البيوع (٣/ ١١٧٢) ح (١٥٤٣/٧٧).

⁽۲) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

يجوز بيعها بالخرص^(۱) لأنه غرر لا حاجة تدعو إليه واعتباراً ببيع الصبرة، ويجوز بيع جزء منها مثل نصفها أو ثلثها وربعها للضرورة إلى بيعها في رءوس النخل على ما هي عليه، ولأن المبيع معلوم والمستثنى المبقى على الملك معلوم، ويجوز أن يستثنى منها جزءا معلوما، كما يجوز أن يبتدأ في بيع ذلك الجزء المبقى باسمه من غير استثناء إذ العوض معلوم، ولو قال: بعتك هذه الثمرة إلا ربعها فهو كقولك: بعتك ثلاث أرباع الشمرة في صحح، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير إلا قبح اللفظ، وذلك غير مؤثر، وأما استثناء الكيل فيجوز عندنا مما بينه وبين الثلث فقط، خلافًا لأبي حنيفة (۱) والشافعي في منعهما ذلك في الكيل في القليل والكثير (۱)، فإن ذلك عمل متصل بالمدينة مستفيض بين الصحابة والتابعين أنهم كانوا يفعلونه إذا باعوا حوائطهم، ولائه استثناء قدر معلوم، فصح البيع معمه، أصله استثناء الجزء ولا تدخل عليه الزيادة على الثلث لأن التعليل فصح البيع معمه، أصله استثناء الجزء ولا تدخل عليه الزيادة على الثلث لأن التعليل فصح البيع معمه، أصله استثناء الجزء ولا تدخل عليه الزيادة على الثلث لأن التعليل فصح البيع معمه، أصله استثناء الجزء ولا تدخل عليه الزيادة على الثلث لأن التعليل فصح البيع معمه، أصله استثناء الجزء ولا تدخل عليه الزيادة على الثلث لأن التعليل فصح البيع معمه، أصله استثناء الجزء ولا تدخل عليه الزيادة على الثلث لأن التعليل فصح البيع معمه، أصله استثناء المحرة ولا تدخل عليه الزيادة على الثلث لأن التعليل

فصل

وإنما فصلنا بين ما زاد على الثلث، وبين ما قصر منه لأن ما قسصر عنه في حيز القليل فلا يُبطل غرض المشترى، ولأنه لا يؤدى إلى الجهل بالمبيع ومقداره.

فصل

إذا باع ثمرة حائط واستـثنى نخلات منه، فذلك على وجهين: أحـدهما أن يعين ما استثناه، والآخر أن لا يعينه: فإن عين ما استثنى فذلك جائز لا يختلف المذهب فيه لأن البيع يتناول ما عدا تلك الأعيان المستثناة، وإن لم يعين وكان ذلك معلقًا على الاختيار، فلا يخلو أن يشترط الخيار للبائع أو للمشترى، فإن كان للبائع جاز إن كان بقدر ثلث الثمرة، مما يجوز له أن يستثنيه كيلاً، وإن كان للمشترى فلا يجوز لأن غرض المشترى لا يحصل له ويصير المبيع مجهولاً.

فصل

اختلفت الروايات عن مالك في استثناء الجلد والسواقط في الشاة المبيعة: فروى عنه

⁽١) الخرص الحزر والاسم بالكسر كم خرص أرضك، القاموس المحيط (٣٠٠/٣).

⁽٢) الاختيار للموصلي (٢/٦)، الهداية للمرغيناني (٣/٢٩).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٥٥٩)، الحاوى الكثير للماوردي (٥/ ٢٠١).

منعه على الإطلاق، وروى عنه: إجازته فى السفر دون الحضر⁽¹⁾، وقال المحققون من أصحابنا: إن هذا كله اختلاف أحوال وليس باختلاف قول، والمذهب أن الأسقاط إذا كانت لها قيمة وبال يأخذ قسطًا كبيرًا من الشمن فإن استثناها فهو غير جائز فى سفر ولا حضر، لأن استثناء الكثير يعرض الصفقة للغرر واستثناء اليسير لا يوجب ذلك، وإذا كانت يسيرة القيمة لا خطب لها فإن استثناءها جائز لقلة الغرر، والمنع والإباحة يتبع هذا المعنى، وإما نص على الحضر بالمنع، وعلى السفر بالإباحة ليجرى العادة بكشرة القيمة في الحضر وقلتها ودناءتها في السفر.

فصل

وإنما قلنا: إن استشناءها جائز في الجملة لانه على الله على الله على الله عنه أبو بكر رضى الله عنه مروا براع فاشتروا منه شاة وشرطوا له رأسها وأسقاطها، وروى ذلك عن زيد بن ثابت وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم، ويجوز استشناء اليسير من لحمها كالأرطال السيرة ولا يجوز زيادة على ذلك لأنه يؤدى إلى الجهل بالمبيع كالثمرة ولا يستثنى منها فخذًا ولا يدًا، لأن ذلك يكثر الغرر فيه بخلاف السواقط.

فصل

يجور أن يشترى الرجل ثمرًا مكيلاً من حائط بعينه، وقد بدا صلاحه بثمن معجل أو مؤجل معلوم، فإن فنى استيفائه ما ابتاعه منه أخذ بقيمة رأس ماله أو غيره مما يتراضيان عليه فى الحال ولا يؤخراه.

وإنما قلنا ذلك لأنه بيع عـين وليس بسلم لأنه يتعلق بالذمـة فجاز في الحـائط المعين بالثمن المعجل والمؤجل.

وإنما قلنا: يأخذ بقيمة رأس ماله، لأن العين إذا تعذرت التوفية بها بطل العسقد فيها ولا يلزم أن يدفع إليه بقيته لأن العقد لم يتناول شيئًا في الذمة.

وإنما قلنا: إن لهما أن يتراضيا على شىء يفسخه فيه، لأن ذلك ليس ببيع الطعام قبل قبضه لأنه إذا لم يبق له ما يأخذه تبيّنا أنه لم يملك ما لم يبق له فانفسخ العقد فيسما بقى، وقلنا: لا يؤخراه لئلا يكون دينًا بدين.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٨٢).

باب

العرية (۱) جائزة وهى: أن يهب الرجل ثمرة نخله أو نخلات أو شجرة له من رجل، ولا يجوز لمن أعريها أن يبيعها حتى يبدو صلاحها، فإذا بدا صلاحها جاز له بيعها من كل أحد بالذهب والفضة والعروض، ومن معريها خاصة بخرصها ثمراً يدفعه إليه عند الجذاذ في خمسة أوسق فدونها ولا يجوز ذلك في زيادة عليها في حق كل واحد مما عرى، بأن كان الجميع يزيد على خمس وسق بعد أن لا تزيد عرية كل واحد على ذلك.

وإنما قلنا: إن العرية هبة ثمر النخل أو الشجر لأن العرية في اللغة: الهبة، قال أهل اللغة: العرية والمنحة والعطية بمعنى واحد، تقول: عرو الرجل أعروه إذا أتيته تلتمس ثمرة، وقيل أيضًا: إنها مأخوذة من تخلى الإنسان عن ملكه وعُرُوه منه كأنه عرى منه، ومنه قول عز وجل: ﴿فنبذناه بالعراء﴾ [الصانات: ١٤٥] بالموضع الحالى المنكشف(٢)، وعند أبى حنيفة أنها الهبة على ما قلناه إلا أنه قال: يجوز أن يعطيه بها ثمرًا لأنها لم تجب لعدم القبض، فله أن يأخذها منه ويعطيه الثمر ابتداء، وعند الشافعى: أن العرية بيع الرطب في رؤوس النخل بثمن يتعجله(٣).

فصل

وإنما قلنا: إنها ليست ببيع لما قدمناه من الأدلة على أن معناها الهبة في اللغة، وإنما قلنا: إنه لا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها لنهيه على عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها أنهيه على عن بيع الثمرة الموهوبة وغيرها، وإنما قلنا: إنه يبيعها بما شاء من الشمن سوى الطعام بسائر. الثمار المملوكة بالشراء أو بأصل الملك أو بميراث أو غير ذلك، وإنما قلنا: إنه يجوز بيعها

⁽۱) قال ابن عرفة: العسرية: ما منح من ثمر ييبس، وقال المازرى: هى هبة الثمسرة، وقال عياض: منح ثمسر النخل عامًا، وقسال البساجى: هى النخلة الموهوب ثمسرها، شرح حسدود ابن عرفسة (٢/ ٣٨٩).

⁽٢) الاختيار للموصلي (٣٠٣/٢).

⁽٣) الأم للششافعي (٣/ ٤٩)، الحاوي الكبير (٥/ ٢١٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

من معريها خاصة بالثمر لأن النبى ﷺ أرخص فى العرايا بأن تباع بخرصها تمراً^(۱)، وإنما جاز ذلك فى المعرى خاصة لأنه يريد قطع تطرق المعرى عليه فى دخوله إلى حائطه، فيسجوز ذلك للرفق به، وهذا لا يوجد فى غيره، وإنما قلنا: لا يجوز أن يقال: وإنما ابتداء بيع الرطب [فى رءوس النخل بالتمر لنهيه ﷺ عن بيع الرطب]^(۱) بالتمر، ولأن العرية اسم للهبة على ما بيناه دون البيع.

وإنما قلنا: يأخذه عند الجذاذ لأن الحديث بذلك ورد، ولأن القصد منها الرفق دون المغابنة والمتساجرة، ولا يجوز تعجله لأن ذلك يبطل فائدة الرخصة فيها واستثناءها من بابها، وإنما يكون على وجه كفاية المعرى القيام بسقيها وتعهدها ومؤونتها، فإذا كان وقت الجذاذ يدفعها إليه، فيكون قد زاد في إحسانه إليه بذلك.

وإنما قـصـرناها على الخـمسـة الأوسق فـدونهـا اتباعًا للـحديث، ولأنهـا لما كـانت مخصوصة ومستثناة من بابهـا وجب أن يحد بقدر لا يكون ذريعة إلى اختلاطها بالأصل المنوع لأن هذا حكم كل بعض مستثنى من جملة.

وإنما قلنا: إنه لا بأس بالــزيادة على ذلك فى حق الجــماعــة المُعْرِينَ، لأن عــرية كل واحد قائمة بنفسها لا تتعلق بعرية غيره، فجاز فى كل واحد ما جاز فى الآخر.

مسألة

إذا ابتاع ثمرًا فأجيحت^(٣) بآفة من السماء من برد أو ريح أو ثلج أو جراد أو عفن أو غير ذلك فأصيبت ثلث مكيلتها فصاعدًا وضع عنه من ثمنها بقدر المجتاح منها فمصيبتها في ما دامت مجتاحة إلى تبقيتها في رءوس النخل، فيما دون الثلث من المشترى، وذلك ما دامت مجتاحة إلى تبقيتها في رءوس النخل، والأصل في وجوب وضع الجوائح - خلافًا لأبى حنيفة (١٤) والشافعي (٥) ما روى أنه

⁽۱) أخرجه البخارى: المساقاة (٥/ ٦٠) ح (٢٣٨٠) ومسلم: البيوع (٣/ ١١٦٩) ح (٢٠/ ١٥٣٩).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) أي: أصابتها جائحة.

⁽٤) قال الكاسانى: (أما إذا سمى دخل الثمر مع الشجر فى البيع وصار للثمرة حصة من الثمن وينقسم الثمن عليها يوم العقد لأنه لما سماها فقد صارت مبيعًا مقصود الورود فعل البيع عليه حتى لو هلك الشمن قبل القبض بآفة سماوية أو بفعل البائع تسقط حصته من الثمن عن المشترى كما لو هلك الشجر قبل القبض، بدائع الصنائع (١٦٦٥).

⁽٥) قال الإمام الشاقعي: (وإذا اشترى الرجل الثمرة فخلى بينه وبينها فأصابتها جائحة فلا نحكم =

وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ

فصل

وإنما راعينا ثلث الشمرة دون ما قصر عنه لأن المشترى دخل على أنه لابد من تلف يسير بأكل العافى والمجتاز وسقوط اليسير وأكل الطير، وغير ذلك مما يعلم بضرورة العادة أن المشترى لم يدخل على سلامتها منه، ولأنه على لما أمر بوضع الجوائح، وكانت الجائحة اسمًا لما أتلف جُلَّ الشيء أو ما له خطر وبال منه دون اليسير الذى لا يطلق على المال التالف منه أنه جائحة فيه صح ما قلناه، فإذا ثبت ذلك احتيج فى الفصل بين القليل والكثير إلى حد يفصل به بينهما، فكان الثلث أولى لأمرين: أحدهما أنه إذا ثبت وجوب الفصل فلا حد سواه يصير إليه قائل، والآخر أنه قد اعتبر فى الفصل بين القلية والكثرة فى غير موضع من الشرع منها: الوصية والمحاقلة وحمل العاقلة والحجر على المرأة فى مالها لحق زوجها وغير ذلك، فكذلك هاهنا.

فصل

وإنما راعينا تلف الثلث من المكيلة _ خلافًا لأشهب _ في مراعاة تلف ثلث القيمة لأن كل مصيبة في مبيع وجب بها(٢) الرجوع على البائع في الثمن فالاعتبار بقدرها من المبيع

⁼ له على البائع أن يضع عنه من ثمنها شيئًا، الأم للشافعي (٣/ ٥٠).

⁽۱) اخرجه مسلم: المساقاة (۳/ ۱۱۹۱) ح (۱۱/ ۱۵۰۶)، والنسائي: البيوع (۷/ ۲۳۲) ح (باب وضع الجوائح).

⁽۲) الخسرجية مسلم: المساقياة (۳/ ۱۱۹۰) ح (۱۱/ ۱۵۰۶)، وأبو داود: البيبوع (۳/ ۲۷۶) ح (۳٤۷۰)، والنسائي: البيوع (۷/ ۲۳۲) (باب وضع الجوائح).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٦٨٦).

أصله تلف المبيع المشاع قبل القبض، ووجه قول أشهب أن وضع الجائحة لئلا يستبد البائع بالشمن من غير عوض يحصل للمشترى، فإذا أصيب ما قيمته أكثر من ثلث الثمن، فذلك أخذ مال المشترى بغير عوض.

فصل

وإنما اشترطنا حاجمتها إلى بقائها على النخل لأن وضع الجائحة في الحال التي تبقى للمبتماع فيها حق توفية على البائع، وذلك حال حاجتها إلى بقائهما على النخل، فإذا استغنت سقط حق التوفية فلم تبق على المبتاع عهدة يجب بها الرجوع.

فصل

وفى البقول ثلاث روايات (١): إحداها أنها كالثمر ووجهها اعتبارها بالثمار، والثانية أن يوضع قليلها وكثيرها ووجهها عموم الخبسر وافتراقها عن الثمار للعادة وجريها بذهاب يسير الثمرة وانتفاعها فى البقول، والثالثة أنه لا يوضع لها شىء لأنها تخرج غير محتاجة إلى تبقية فى موضعها، والأول هو القياس والله أعلم.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٦٨٦).

باب

والتـفاضل ممنوع فى بيع الـذهب بالذهب والفضـة بالفسضة على أى صـفة كـانا أو أحدهما من نقار (١) أو مضروب أو مـصوغ أو مكسور أو جيًّد أو ردى، فـلا يجوز إلا مثلاً بمثل ووزنًا بوزن، وقد دللنا على ذلك فيما تقدم.

فصل

يجوز بيسع الحلى المكسور جزافًا ولا يجوز بيع الدنانير والدراهم جزافًا، لأن أصل الجـزاف غرر، وقـد نهى رسـول الله على عن بيع الغـرر(٢)، إلا أنه فى الحلـى تدعـو الضرورة إليه ويخف أمره ويكثر فى المضروب للتشاح فيه، ولأن السكة الخفيفة أنق عن الناس عن الثقيلة، فكان القصد فيه إلى الغرر.

فصل

ولا يجوز في الذهب بالفه ولا الفضة بالفضة ولا في أحد الجنسين بالآخر أن يتأخر القبض عن العقد بحال ولا يقبل في ذلك حوالة ولا حمالة ولا نظرة لقوله على الأبي الألا ها وها يدًا بيدا(")، [وإن طال بينهما المجلس من غير تقابض بطل العقد خلافًا لأبي حنيفة (٤) والشافعي في قولهما: أن العقد لا يبطل بترك التقابض ما لم يفترقا(٥) بقوله: هما وها يدًا بيدا(١) وهذا لم يوجد، ولأن القبض قد تراخي عن العقد فأشبه إذا افترقا.

⁽١) جمع نقرة: وهي القطعة المذابة من الذهب والفضة. القاموس المحيط (٢/١٤٧).

⁽۲) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٤٤١) ح (٢١٧٤) ومسلم: المساقاة (٣/ ١٢٠٩) ح (٧٩/ ١٥٨٦).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) الانحتيار للموصلي (٢/ ٤٨)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٩٠).

⁽٥) الحاوى الكبير للماوردي (٥/ ٧٧)، روضة الطالبين (٣/ ٣٨١).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

فصل

يجور في الذهب والورق اقتضاء أحدهما من الآخر إذا حلا لحديث ابن عمر قال: كنا نبيع الإبل بالبقيع فنأخذ مكان الذهب الفضة ومكان الفضة الذهب، فسألنا رسول الله على الله على الله على الله على الله على الحاضر، فجار ذلك فيه ولا يجور قبل حلوله لأنه يكون ذهبًا متأخرًا.

فصل

ولو كان لرجل على رجل ذهب حالَّة وللآخر عليه مثلها جاز، أن يتطارحاها صرفًا خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى (٣) ، لقوله ﷺ (إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم، (١) ، ولأن الحال كالمقبوض فكان كالعين بالعين سواء.

فصل

وإذا وجد في أحد الثمنين نقصانًا، فإن رضى به جاز لأن الشمن يكون بقدر ما حصل معه، وإن طلب التمام انتقض الصرف لأن القبض يكون متأخرًا عن العقد، وكذلك إن وجد رائفًا أو رديتًا، فإن رضى به وإلا بطل الصرف ثم ينظر فإن كان [سميًا لكل دينار سعرًا معلومًا انتقض صرف دينار واحد لأن كل دينار معقود عليه بنفسه عقدًا يستخنى به عن ضم غيره إليه وإن كان] سمّى للجملة ثمنًا لم تسقط التسمية على حساب كل دينار انتقض جميع الصرف لأن العقد واحد للجميع.

فصل

إذا اقتـرض دراهم أو دنانير أو فلوسًا أو باع بهـا بيعًا ثم غيـرت سكتها وصــار النقد

- (۱) أخرجه أبو داود: البيوع (۳/ ۲٤۷) ح (۳۵۵) والــترمذى: البــيوع (۳/ ۵۳۵) ح (۱۲٤۲)، والنسائى: البيوع (۷/ ۲٤۹) (باب أخذ الورق من الذهب).
 - (٢) انظر بدائع الصنائع للكاساني، (٢١٨/٥).
- (٣) قال الإمام الشافعى: (فلا يجوز أن يتطارحاها صرفًا لأن ذلك دين بدين وقال مالك رحمه الله
 تعالى: إذا حل فجائز. وإذا لم يحل فلا يجوز، (الأم للشافعي (٣/ ٢٨).
- (٤) اخرجه مسلم: المساقاة (٣/ ١٢١١) ح (١٥٨٧/٨١)، وأبو داود: البيوع (٣/ ٢٤٦) ح (٣٣٥٠).
 - (٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

١٤ ـ كتاب البيوع

غيرها فله مثل ما اقترض أو باع وليس له النقد الجديد لأن النقد إذا تقرر وانبرم لم يبطل بالتعامل بغيره، ولأن أكثـر ما في ذلك أن يرخص ذلك النقد أو يغلى، وذلك غير مؤثر كما لو رخص أو غلا والنقد باق في التعامل به.

فصل

ومن اقترض من صيرفى أو غيره ذهبًا ونسبسها إلى قيمتها من الدراهم أو دراهم ونسبها إلى قيمتها من اللهب، فليس له عليه إلا ما قبض [لأن ذلك هو الذى يستحق عليه](١) دون القيمة، ولأنا لو طالبناه بالقيمة لصار صرفًا بنسيثة.

فصل

بدل الدينار الناقص بالوازن أو الدرهم الناقص بالوازن على وجه الرفق والمعروف جائز يدًا بيد لأن كسر السكة غير جائز، والمعروف يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، وهذا إذا لم يعرض ما يمنع منه من اختلاف الفضتين والغرض بهما وأن يخاف كون غرضهما التبايع لا المعروف.

فصل

لا يجوز بيع ذهب وفضة بذهب ولا بيع تمر وبر ببر، وعقد هذا الباب: أن كل جنس فيه الربا إذا بيع بمثله فلا يجوز أن يكون مع أحد الجنسين غيـره ولا معهما جميعًا وسواء كان الغير مما فيه الربا أو مما لا ربا فيه.

وقال أبو حنيفة: يجوز بيع صاع تمر وثوب بـصاعى تمر، فيكون أحد الصـاعين فى مقابلة الصاع والثوب فى مقابلة الصاع الآخر، وكذلك دينار وثوب بدينارين(٢).

وإنما منعنا ذلك لحديث فسضالة بن عبيد قال: أُتِيَ النبي ﷺ عام خيبر بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانيس، فقال ﷺ: «لا حتى تميز بينهما»، قال: إنما أردت الحجارة، فقال: لا حتى تميز بينهما» وهذا نص، ولأن مقابلة جنس آخس

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب) و (هــ).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٤٩)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٩٢).

⁽٣) أخرجه مسلم: المساقاة (٣/١٢١٣) ح (١٥٩١/٩٠)، وأبو داود: البيوع (٣/٢٤٦) ح (٣٣٥١) والفظه عند أبي داود، والترمذي: البيوع (٣/٧٤) ح (١٢٥٥).

لأحدهما أو لهما يمنع المماثلة لأن الذهب المنفردة ليس في مقابلتها ذهب مثلها وإنما في مقابلتها ذهب وعرض، وهذا ضد المماثلة، ولأن السصفقة إذا تناولت أشياء كانت جملة [الثمن في مقابلة الجميع](۱) منقسطة على المبلغ والقيمة، فإذا تبايعا ديناراً وثوباً بدينارين حصلت جملة الدينار والثوب في مقابلة الدينارين، ولا نأمن أن تكون قيمة الثوب ديناراً أو أكثر من دينار فيودى ذلك إلى أن يكون دينار في مقابلة أقل من دينار وذلك ربا لأن الجهل بالتماثل بمعنى تحقق التفاضل.

فصل

لا يجوز دينار ذهب جيد ودينارين من ذهب ردىء بدينارين دون الجيد وفوق الردىء، وكذلك في التمر لا يجوز صاع معقلي (٢) وصاع دقلي (٦) بصاعين من برني (٤) خلاقًا لأبي حنيفة (٥) ، لأن التفاضل في القيمة في المماثلة يمنعها ويصير كالتفاضل في الوزن، لأن هذا إنما رضى أن يزن الدينار المتوسط ويأخذ الدون لمكان الجيد الذي معه ولولا ذلك لم يفعل، وكذلك إنما رضى بأخذ الدقلي بدلاً من البرني لأجل ما معه من المعقلي، والآخر إنما رضى بأخذ البرني بدل المعقلي لأنه يأخد صاحبه معه دقلاً وكل ذلك تخاطر وقصد للمغابثة، ولأن الثمن ينقسط على الجملة فتمتنع المماثلة، وأما إن كانت الرديئة في جهة والجيدة في جهة فيجوز لأن القصد من ذلك المعروف والرفق لا المتاجرة.

فصل

المراطلة (١) بالذهب جائزة، وهي أن يوضع أحد الذهبين في كفة والآخر في كفة بغير صنحة (١) ، فإذا استوى لسان الميزان بينهما أخذ كل واحد منهما ذهب صاحبه بدلاً من ذهب نفسه لأن التماثل يحصل بهما كما لو كان بصنجة ولا يراعي في ذلك إلا الوزن

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) المعقلي نوع من أنواع الرطب.

⁽٣) الدقل أردأ أنواع التمر، القاموس المحيط (٣/ ٣٧٦).

⁽٤) البرني تمر معرب أصله برنيك، القاموس للحيط (٢٠١/٤).

⁽٥) الهداية للمرغيناتي (٣/ ٩٢)، الاختيار للموصلي (٢/ ٤٩).

⁽٦) المراطلة: بيع ذهب به وزنًا أو فضة كذلك، شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٤١).

⁽٧) الصنجة ما يتخذ للميزان، القاموس المحيط (١٩٧/١).

دون العدد، فيان كان إحدى الذهبين أكثر عددًا أو أقل وهما متساويان في الورن فلا بأس.

فصل

ولا يجوز أن ينضم إلى الصرف عقد بيع إلا أن يكون يسيرًا على وجه التبع لأن المصرف ضيِّق بابه وغُلِّظ فيه واختص بأحكام لا يوجد في غيره، فإذا انضم إليه غيره فاحتيج إلى اعتباره به، وذلك غير جائز فإن كان يسيرًا جاز لأن الضرورة تدعو إليه مثل أن يصرف دينارًا بعشرة دراهم، فيعجز الدرهم أو النصف فيدفع إليه عرضًا بقيمته أو يزيد الدينار والدرهم وكسره غير جائز فهاهنا يجوز للضرورة لأنه يعلم أن البيع غير مقصود.

فصل

يجوز شراء المعادن من الذهب والفضة الجنس منهما بخلافه ولا يحق بجنسه خلافًا للشافعي في منعه أصل البيع (١) لقوله عز وجل: ﴿وَأَحَلَ اللهُ البيع﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولانه مرثى محزور ومعلوم بالعادة مقدر في غالب الحال فجاز بيعه وإن لم يعلم حقيقة وزنه كالجزاف.

فصل

ولا يجوز شراء تراب الصاغة خلافًا لمن أجازه (٢) لأنه غرر إذ لا يعلم هل فيه شيء أم لا ولو علم أن فيها شيئًا لم يظهر ولم يعلم قدره ولا حزره، وذلك غرر مجهول.

⁽١) انظر الأم للشافعي (٣/ ٢٩).

⁽۲) قال ابن قدامـة: (وقال ابن أبى موسى فى الإرشاد: ويجـوز ذلك وهو قول مالك وروى ذلك عن الحسن والنخعى وربيعـة والليث قالوا: فإن اختلط أو أشكل فليبعه بعـرض ولا يبعه بعين ولا ورق لأنه باعه بما لا ربا فيه فجاز كما لو اشترى ثوبًا بدينار ودرهم، المغنى (٤/ ١٨١).

باب

بيع الغرر(١) غير جـائز لنهيه ﷺ عنه(٢)، والغرر يكـون بوجوه: منها الجـهل بجنس المبيع كقولك: بعتك ما في كـمى أو صندوقي أو كفي، ويجوز أن يكون في كمه جوزة أو لوزة أو بيضة، ويجوز أن يكون فيـه درة أو ياقوتة، ومنهــا الجهل بصفــة المبيع وإن عرف جنسه مثل أن يسلم إليه في عبد أو ثوب ولا يذكر نوعه ولا صفته، ومن هذا الباب بيع الساج^(۱) في جرابه والثوب المطوى، فإذا عرف جنســه وصفته جاز وخرج عن الغمرر، ومنه بيع الملامسة والمنابذة التي نهي رسول الله ﷺ عنه (١٤) وبيع الحصاة (٥)، والملامسة أن يجب البيع بلمس الرجل الثوب وإن لم يبينه ولا عرف ما فيه، والمنابذة أن ينبذ الرجل ثوبه إلى الآخر وينبذ الآخر ثوبه إليه، فسيجب البيع بينهما بذلك من غير أن ينشر الثوبين ويقفا على ذرعهما وكذلك بيع الحصاة كانوا في الجاهلية إذا أعجب الرجل الثوب ترك عليه حصاة فيجب البيع بذلك ولا يكون له رد سواء وجده صحيحًا أو معيبًا، وقيل: كمان الرجل يسوم بالثوب وبيده حصاة فيقــول لصاحبه: إذا سقطت هذه الحصاة من يدى فقد وجب البيع، هذه البيوع من بيوع الجاهلية.

ومن بيع الغرر المزابنة: وهو بسيع معلوم بمجهول من جسنس أو مجهول بمجهول من جنس وقد بيناها، فإن كان ذلك مما فيه الربا حــرم لأجل التفاضل وإن كان مما لا ربا فيه كان خطرًا أو قمارًا إلا أن يتبين الفضل، فيجوز لأنه يخرج حينتذ عن التخاطر، ومن الخطر أن يبيعه جزاقًا يعلم كيله ولا يعلمه به فيدخل المبتاع على ذلك.

ومن أنواع الغرر مــا لا يقدر على تسليمــه كالآبق(٦) والضالة والمغصــوب والطير في

⁽١) قال المازرى: الغرر ما تردد بين السلامة والعطب، انظر شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٥٠).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) الساج. الطيلسان الأخضر أو الأسود، القاموس المحيط (١٩٥/١).

⁽٤) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٢١٤٠) ح (٢١٤٦)، ومسلم: البيوع (٣/ ١١٥١) ح (١/ ١٥١١).

⁽۵) أخرجه مسلم: البيوع (۳/ ١١٥٣) ح (١٥٦٣/٤)، وأبو داود: البيوع (٣/ ٢٥٢) ح (٣٣٧٦)، والترملذي: البيوع (٣/ ٥٢٣) ح (١٢٣٠)، والنسائي: البيوع (٧/ ٢٣٠) (باب بيع الحسماة) وابن ماجه: التجارات (۲/ ۷۳۹) ح (۲۱۹٤).

⁽٦) أبق العبـد أبقًا وإباقًا ذهب بلا خوف ولا كـد عمل أو استـخفى ثم ذهب، القامـوس المحيط .(Y - A /T).

الهواء والسمك في الماء وكل هذا لا يجوز بيعه لأنه لا يقدر على تسليمه ثم لا يخلو أن تكون صفة البيع معلومة لهما أو مجهولة، فإن كانت معلومة والغرر من وجه واحد وهو العجز عن التسليم إلا أن يباع الآبق والضالة عن قد وجدهما وحصلا تحت قبضته، والمغصوب من غاصبه ولم يبعد عداهما عن مالكها أو يثبت عنده بقاؤهما على صفاتها أو عرف ما انتقلا إليه فيجوز حينتذ بيعه لهما وإن كانت صفاتهما غير معلومة للمالك دخل بيعهما الغرر من وجهين الجهل والعجز عن التسليم.

ومن هذا الباب بيع الأجنة واستثناؤها وبيع حبل الحبلة وهو نتاج ما تنتج الناقة والمضامين وهو ما فى ظهور الفحول، فهذا يجمع الأمرين الجهل بالمبيع والعمجز عن التسليم.

ومنه أيضًا السلم إلى أجل لا يوجد فيه المسلم فيه فيعجز المسلم إليه عن تسليمه.

ومن وجوه الغرر الجهل بالثمن، إما في جنسه أو في مقداره أو أجله، وكذلك في [المثمن](۱)، فأما في الجنس فمثل أن يبيعه بما يحكم به زيد أو يسميه عمرو أو يقع في يده من رقاع يكتب فيها عدة أثمان أو يخرج به السهم في قرعة، أو ما أشبه ذلك في المقدار مثل ما يخرج به سعر اليوم وما يبيع به فلان متاعه، وفي الأجل نحو قدوم زيد وزفاف عمرو وموت فلان وما أشبه ذلك.

ومن هذا الباب بيعتان في بيعة: وصفته أن يبيعه هذا الشوب إما بعشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى أجل على أنه قد وجب بأحد الثمنين، فأما إن كان على أنه إن رضى أجاز وإن لم يرض رد ولم يجب، فذلك جائز لأن العقد لم يجب فلا يحصل غرر، وقد يقع على وجوه أُخر ومن الغرر بيع اللحم في جلده والحنطة في تبنها، وما أشبه ذلك ومن وجوه الغرر ما لا ترجى سلامته كالمريض في سياقه وما لا يدرى هل يسلم أم يتلف ولا أمارة على ذلك تغلب على الظن معها سلامته مثل بيع الشمار قبل بدو صلاحها، وأبواب الغرر كثيرة وقد نبهنا بقدر ما ذكرناه منها على ما أهملناه، ولا خلاني أن يسيره لا يمنع صحة البيع وإن ما تدعو الحاجة إليه منه معفو عنه وأن الذي يمنع ما زد على ذلك.

⁽١) ثبت في بعض النسخ (المثمون) وما أثبتناه من (ب).

فصل

يجوز بيع الأعمى وشراؤه خلاقًا للشافعى (١)، وذلك إذا كان يعرف ما يوصف له وسواء كان بصيرًا فعمى أو ولد أعمى لقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البغرة: ٢٧٥]، وقياسًا على البصير بعلل إما لأن كل من جاز تسليمه جاز بيعه للأعيان أو لأن كل من صح أن يوكل في البيع صح أن يليه بنفسه.

فصل

لا يجوز بيع الإنسان على بيع أخيه، وذلك إذا أركن إليه وقرب اتفاقهما على تقدير الثمن ولم يبق إلا العقد أو قريب منه، فأما إن كان في أول الغرض وابتداء السوم قبل التقدير والركون فلا بأس والقول فيه وفي فسخه إن وقع كالقول في النكاح وقد بيناه.

فصل

بيع النجش (٢) غير جائز وصفته: أن يزيد التاجر في الثمن لا لنفسه بل ليغر غيره فينزل على مزايدته، فهذا لا يجوز لنهيه ﷺ عنه (٢)، وإن وقع فسخ خلافًا لأبي حنيفة (٤) والشافعي (٥)، لأن النهي يقتضى على الفساد، ولأن فيه مضرة على الناس وإفساد لمعايشهم لأن من عادة الناس أن يركنوا إلى زيادة التاجر ويعتقدوا أنها تساوى ما يبذلونه

⁽۱) قال الشيرازى: إن باع الأعمى أو اشترى شيئًا لم يره فإن قلنا: إن بيع ما لم يره البصير لا يصح؛ لم يصح؛ لم يصح بيع الأعمى وشرائه وجهان، المهذب (١/ ٢٦٤)، المجموع شرح المهذب (٢/ ٢٠٤).

⁽Y) قال الفيروزآبادى: (النجش أن تواطئ رجلاً إذا أراد بيعًا أن تمدحه أو أن يريد الإنسان أن يبيع بياعة فتساومه فيها بثمن كمثير لينظر إليك ناظر فيقع فيسها أو أن ينفر الناس عن الشيء إلى غيره، القاموس المحيط (٢/ ٢٨٩).

وقال الشيخ: إنه قال مالك: النجش أن تعطيه في سلعت أكثر من ثمنها وليس في نفسك شراؤها فيقتدى بك غيرك. ثم نـقل المازرى وغيره أن الناجش الذي يزيد في سلعة ليقتدى به غيره، انظر شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٥٥).

⁽٣) أخرجه البخارى: البيوع (٤١٣/٤) ح (٢١٤٠) ومسلم: البيوع (٣/ ١١٥٥) ح (١١٥٥/١١).

⁽٤) في أنه يرى كسراهة النجش فقط قسال الموصلي (والبيع جسائز لأن النهي ليس لمعنى في العسقد وشرائطه بل لمعنى خارج فيجوز)، الاختيار (٢/ ٣٣)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٥٩).

⁽٥) روضة الطالبين (٣/٤١٦)، المهذب للشيرازي (١/ ٢٩١).

فيها وذلك فساد وضرر فوجب فسخه.

فصل

ولا يجوز تلقى السلع قبل أن تورد الأسواق لنهى النبى على عن ذلك (١)، وفائدته ألا يستبد الأقرياء بها دون الضعفاء ومن لا قدرة له على مشاركتهم، وإذا ثبت المنع منه فمن فعل ذلك خير بقيمة أهل الأسواق في أن يشاركوه فيما اشتراه أو يتسركوه له، ولا يبيع حاضر لباد لأن النبى على عن ذلك وقال: «دعوا المناس يرزق الله بعضهم من بعض (١)، وفائدة ذلك أن فيه إضرارا بالناس لأن أهل البادية لا يعرفون الأسعار ويضر بهم بيع ما يجلبونه بالرخص كما يضر بأهل الحضر شراؤه بالغلاء لأن أهل الحضر لا يصلون إليه إلا بعوض وأموال أهل البدو جُلُّها من المباح الذي يؤخذ بغير عوض فيجب أن يقدم النظر لأهل الحضر عليهم، فإذا باع لهم السماسرة والتجار باعوا بالأسعار الغالية والأثمان المستوفاة فأضر ذلك بالحاضرة.

وإذا ثبت منع ذلك فقيل: يفسخ إن وقع، وقيل: لا يفسخ، فوجه الفسخ عقوبة لفاعله للنظر العام، ولأن قصده قطع أرزاق الناس، ووجه الإمضاء فلأن الفساد منتف عنه من جهة العقد أو المعقود عليه، وإنما هو لحق الآدميين على وجه الرفق والإعانة، فأما أن يكون قطع حق آدمى متعين فلا، وأما الشراء لهم فقال مالك: لا بأس به اعتباراً بالشراء لغيرهم لأن الحاضر يعرف ثمن ما يبيعه فلا يستضر بمن يشترى منه الحاضر للبادى بخلاف البيع لهم، وقال بعض أصحابه: لا يشترى لهم وهو والبيع سواء، ووجه هذا أنهم لا يعرفون الأسعار فيذلون فيما يشترونه أكثر مما يبذلونه إذا تولى لهم التجار فيضر بالحاضرة كالبيع لهم.

فصل

التسعير (٢) على أهل الأسواق غيـر جائز لأن الناس مالكون لأموالهم والتصـرف فيها

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) آخرجه مسلم: البيوع (۳/ ۱۱۵۷) ح (۱۲۲/۲۰)، وأبو داود: البيوع (۳/ ۲۲۸) ح (۳٤٤٢) و الخرجه مسلم: البيوع (۳/ ۲۲۸) ح (۱۲۲۳)، والنسائى: البيوع (۷/ ۲۲٤) (باب بيع الحساضر للبادى)، وابن ماجه: التجارات (۲/ ۷۳٤) ح (۲۱۷۱).

 ⁽٣) هو تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدراً للمبيع بدرهم معلوم. شرح حدود ابس عرفة
 (٣٥٦/١).

فلا يجبرون على بيعها إلا بما يخترونه، ولأن النبى ﷺ امتنع من التسعير لما سمئل فيه فقيل له: لو سعرت لنا، فقال: (إن الله هو القابض والباسط والمغلى والمرخص وإنى لأرجو أن القى الله وليس لأحد منكم عندى مظلمة ظلمته إياها في عرض ولا مال»(١).

فإذا ثبت ذلك فالذى يخاف ضرره بعقد التسعير هو الزيادة فيه وهذا يمكن حسمه بأن يقال لمن يحط السعر: إما أن تلحق بالمناس، وإما أن تنصرف، ومشاله أن يكون بيع الناس مثلاً للخبز عشرة أرطال بدرهم فيبتدئ هو البيع على ثمانية فيقال له: إنا لا نسعر عليك ولا يلزمك البيع بما لا تختار، ولكن نامرك بأن لا تضر بالناس تغلى الأثمان زيادة على بيع غيرك لئلا يقتدى الباقون بك فيضر ذلك بالناس، فإما بعه على بيعهم وإلا أولنا الأضرار عن الناس بصرفك عنهم، وقد روى: أن عسمر رضى الله عنه قال لحاطب ابن أبى بلتعة مثل ذلك (١).

فصل

الحكرة (٣) إذا أضرت بأهل البلد ممنوعة في كل ما بهم حاجة إليه وضرورة إلى شرائه وكثرته، سواء كان طعامًا أو ثيابًا أو أى شيء كان من أنواع الأموال، والأصل في منعها قدوله على: «لا يحتكر إلا خاطئ»، وروى: «المتربصون بالطعام هم الآثمون» (٥)، وروى: أن عمر رضى الله عنه خرج إلى المسجد فرأى طعامًا منشورًا فقال: ما هذا؟ قالوا: طعام جلب إلينا، قال: بارك الله فيه وفيمن جلبه، قالوا: إنه قد احتكره فلان وفلان فدعاهما فقالا له: نشترى بأموالنا ونبيع، فقال: سمعت رسول الله على البلدان همن احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بإفلاس أو جذام» (١)، وهذا هو في البلدان

⁽۱) أخرجه أبو داود: البيوع (۳/ ۲۷۰) ح (۳٤٥١)، والــترمذى: البييوع (۳/ ٥٩٦) ح (١٣١٤) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه: التجارات (۲/ ۷٤۱) ح (۲۲۰۰).

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ: البيوع (٢/ ٦٥١) ح (٥٧).

⁽٣) يقال احتكر أي: احتبس انتظار الغلاء، القاموس المحيط (١٣/٢).

⁽٤) أخرجه مسلم: المساقاة (٣/ ١٢٢٨) ح (١٦٠٥/١٣٠)، وأبو داود: البيسوع (٣/ ٢٩٦) ح (٣٤٤٧)، وابن مساجه: التجارات (٢٨٨٧) ح (٢١٥٤).

⁽٥) لم أجده.

⁽٦) أخرجه ابن ماجه: التجارات (٧٢٨/٢) ح (٢١٥٥) في الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله موثقون. وأحمد: المسند (٢٧/١) ح (١٣٦).

الصغار الذين يَضُرُ بهم الاحتكار، فأما البلدان الكبار والأمـصار الواسعة التي يكثر إليها الجلب ويتسع الحمل والتجـهيز فلا بأس، لأن ذلك غير مضـر بهم غالبًا إلا أن يتفق في بعض الأوقات غلاء أو شدة ويؤدى ذلك إلى الإضرار بالناس فيمنع حينئذ.

فصل

لا يعرض لمن جلب طعامًا أو غيره إلى بلد ولا يجبر على بيعه ولا يمنع من اختزانه وحكرته لأنه لم يضر بالناس ولا غلى عليهم سعرًا ولا استبد بشيء كان يجب أن يساويهم فيه، بل في منعه من ذلك إضرار به وافتيات عليه لأنه إنما تكلف جلبه وسافر في تخليصه ليبقيه لنفسه، فليس لأحد اعتراض عليه فيه، وقد روى عن عمر أنه قال: من جلب طعامًا على عمود ظهره، فذلك ضيف عمر يبيعه كيف شاء ويذهب به حيث شاء ".

فصل

بيع العربان منهى عنه إذا وقع على صفة دون صفته، وصفته الممنوعة أن يشترى الرجل السلعة بثمن معلوم أو يكترى دابة بكراء معلوم وينقد من ذلك شيئًا ليسكن البائع أو المكرى إليه على أنه إن رضى إمضاء البيع أو الكراء وينقد بقيته وإن كره لم يرجع بما نقده (٢).

وإنما قلنا: إنه ممنوع لنهيه على عن بيع العربان (٢) ولأنه من أكل المال بالباطل لأنه يذهب بغير عوض ولا على وجه الهبة والصدقة، وإنما هو ضرب من القمار، ووقوعه على الصفة الجائزة، فهو أن يجعل العربان على يد غير البائع وعلى يده مختومًا لئلا يتفع به ثم يرده إن كره المشترى فيكون بيعًا وسلفًا، فإذا ختم عليه زال ما يخاف من ذلك ثم ينظر: فإن اختار الإمضاء احتسب به من الثمن أو الأجرة إن كان كراء، وإن كره استرجعه، فهذا جائز لأنه ليس فيه ما يقتضى المنع.

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ: البيوع (٢/ ٦٥١) ح (٥٦).

⁽٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ٦٣).

 ⁽٣) أخرجه أبو داود: البيوع (٣/ ٢٨١) ح (٢ - ٣٥)، وابن ماجه: التجارات (٢/ ٢٣٩) ح (٢١٩٢) ـ
 ٢١٩٣)، ومالك في الموطأ: البيوع (٢/ ٢٠٩) ح (١).

فصل

الدين بالدين الدين المنافئ المنافئ بالكالئ الكالئ الدين بالدين الدين الدين الدين الدين الدين الذين الذين الذي المنافئ المنافئ المنافئ المنافئ المنافئ المنافئ المنافئ المنافئ المنافئ المن المن المن المن الله الله أو أن يسلم إليه في شيء بشمن معلوم يكون دينًا في ذمة المسلم المنه، فهذا كله ممنوع، فأما فسخ المدين إذا حلَّ في عين بتأخر قبضها وتكون مضمونة على بائعها فمنعه مالك وابن القاسم وأجازه أشهب وغيره وذلك كثمرة يجتنيها أو سلعة غائبة أو دار يسكنها مدة أو ما أشبه ذلك، فوجه المنع أنه مفسوخ فيما لا يتنجز وما هو في ضمان الغريم، فأشبه أن يفسخ شيء في الذمة، ووجه الجواز أنه فسخ دين في عين كالمقبوض.

فصل

الوضع على التعبيل ممنوع منه، وصفته أن يكون على رجل دين لم يحل في قول لصاحبه: تأخذ بعضه معجلاً وتبرئنى من الباقى، فهذا غير جائز لأمرين: أحدهما أنه يدخله الربا إن كان فى ذهب أو فضة أو طعام أو ما يحرم التفاضل فيه، والآخر أنه قرض يجر نفعًا، وروى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت، وهو إجماع الصحابة وكذلك إذا عجل له بعضه قبل الأجل على إنْ أخره بالباقى زيادة على الأجل الأول لأنه ترك ذلك الأجل للتعجيل.

فصل

إذا باع ملك غيره بغير إذنه انعقد البيع ووقف على إجازة المالك أو رده، وكذلك إذا اشترى له بغير إذنه، وفرق أبو حنيفة بينهما فأجاز في البيع ومنعه في الشراء (٢٣)، ومنعه الشافعي في الموضعين (٤)، فدليلنا على الشافعي حديث حكيم بن حزام وعروة البارقي:

⁽١) قال ابن عرفة: هو بيع شىء فى ذمة بشىء فى ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر، شرح حدود ابن عرفة (٢٤٨/١).

 ⁽۲) أخرجه الدارقطني: سنته (۲/ ۷۱) ح (۲۱۹) والحاكم في المستدرك (۲/ ۵۷)، والبيسهقي في الكيري (٥/ ٤٧٤) ح (۲۰ ۵۳۱).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناتي (٣/ ٧٥).

⁽٤) قال النووى: (فلو باع مال غيره بلا إذن ولا ولاية فقولان:الجديد بطلانه. والقديم أنه ينعقد =

أن النبى ﷺ دفع إليه دينارًا ليبتاع له شاة، فابتساع شاة ثم باعها بدينارين فابتاع بأحدهما شاة وجاء بالدينار الآخر إلى النبى ﷺ فأخذه وبارك له في صفقته (۱)، ولأنه عقد تمليك يفتقر إلى الإجارة، فجاز أن يقع موقوفًا عليها كالوصية، ولأنه تمليك لملك الغير بغير إذنه كالتصدق باللقطة، ودليلنا على أبى حنيفة: أن القبول أحد طرفى العقد فجاز أن يقف العقد على إمضائه كالإيجاب.

فصل

إذا اشترى عبدًا نصرانيًا جاز أن يبيعه من نصراني لأنه مساوٍ له في الدين كبيع المسلم من المسلم.

فصل

إذا اشترى نصرانى عبداً مسلمًا ففيها روايتان: إحداهما أنه لا يصح ويفسخ والأخرى أن العقد يقع ويجبر على بيعه.

فوجه الأولى: أن كل معنى إذا طرأ على ما يملكه النصرانى قطع استدامته فى حق المسلم، فإذا وجد ابتداء منع العقد، أصله النكاح لأنها إذا أسلمت تحته منع ذلك استدامة نكاحه، وكدلك وجود الإسلام يمنع ابتداء عقده عليها كذلك العقد على الرقبة.

ووجه الثانية: أنه قد ثبت له عليه ملك بوجه وهو أن يسلم في ملكه في باع عليه، وإذا كان كذلك لم يفسخ عقده عليه وبيع عليه، أصله إسلامه في ملكه.

فصل

اختلف أصحابنا في بيع ما أذن في اتخاذه من الكلاب، فمنهم من قال: يكره، ومنهم من قال: يحرم.

ووجـه الجـواز ما روى: أنـه ﷺ نهى عن ثمن الكلب إلا كلب صـيـد أو زرع أو

⁼ موقــوقا على إجــازة المالك فإن أجــاز نفذ وإلا لغى، روضــة الطالبين (٣/ ٣٥٥)، المــهذب للشيرازي (١/ ٢٦٢).

⁽۱) أخرجه البخــارى: المناقب (٦/ ٧٣١) ح (٣٦٤٣)، وأبو داود: البيوع (٣/ ٢٥٣) ح (٣٣٨٤)، والترمذي: البيوع (٣/ ٥٥٠) ح (١٢٥٨).

ماشیة^(۱)، ولأنه جارح یصاد به كالبازی.

ووجه الحظر نهيه ﷺ عن ثمن الكلب، ولأنه حيوان منهى عن اتخاذه إلا للضرورة كالسباع، وعلى من قتله قيمته لصاحبه خلاقًا [للشافعي^(۱) لأنه حيوان يصح الانتفاع به والوصية به كالحيل والبغال ولأنه بهيمة يجوز الاصطياد به كالبازي]^(۱).

فصل

لا يجور بيع الزيت النجس ولا العذرة للتزبيل(٤) لأنها عين نجسة كالدم.

⁽۱) آخرجه البخاری: البیوع (٤/ ٤٧٧) ح (۲۲۳۷) ومسلم: المساقاة (٣/ ١١٩٨) ح (٣٩/ ١٥٦٧)، والترمذی: البیوع (٣/ ٥٦٩) ح (١٢٨١)، ولفظه عند الترمذی.

⁽٢) قال النووى:(لو أتلف لغيره كلبًا أو خنزيرًا أوسرجينًا أو ذرق حمام أو جلد ميتة قبل دباغه أو غير ذلك من الأعيان النجسة لم تلزمه قيمته بلا خلاف عندنا قال الماوردى: قال أصحابنا: لم يكن يعرف خلاف في أنه لا قيمة على من أتلف كلبًا معلمًا حتى قال به عظائم تابعه مالك)، مجموع شرح المهذب (٢٢٨/٩).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) الزبل بالكسـر السرفين والمـزيلة ملقاه ومـوضعه وزبل زرعـه يزبله سمـده، القامــوس المحيط (٣/ ٣٨٧).

باب

البيع جائز بشرط الخيار [لقوله ﷺ في حديث حبان: "واشترط الخيار ثلاثًا»(١)](٢)، وقوله ﷺ: " المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا إلا بيع الخيار،(٢)، ولأن الإنسان يحتاج إلى تأمل ما يبتاعه واختياره فجاز ذلك.

فصل

يجوز أن يشترطه البائع والمشترى لقوله ﷺ: «واشترط الخيار ثلاثًا»(٤) ولم يفرق، ولأن الخيار وضع للتأمل والاختبار وكل واحد منهما محتاج من ذلك إلى مثل ما يحتاج إليه الآخر، فجاز اشتراط كل واحد منهما له.

فصل

فإن اشترطه أحدهما انفرد بالفسخ ولم يكن للآخر مقال معه، وإن اشترطاه معًا فقد تعلق الحق بهما فلا يسقط حق أحدهما إلا بإسقاطه له، ولا يثبت البيع إلا باجتماعهما على إجازة أو رد، فإن اتفقا على إصضاء أو فسخ كان لهما وإن اختلفا فاختار أحدهما الرد والآخر الإمضاء، فالقول قول المختار للرد لأن مختار الإمضاء قد أسقط حقه من الفسخ وبقى حق الآخر ولا يسقط بإسقاط غيره له.

فصل

خيار المجلس غير ثابت والعقد بالقول لازم خلافًا للشافعي(٥) لقوله تعالى: ﴿أُوفُوا بِالعَقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ولأنه عقد معاوضة كالنكاح، ولأن كل خيار كان من مقتضى العقد. جاز أن يبقى بعد الافتراق كمخيار العيب وكل خيار لا يثبت بعد الافتراق، فليس من

⁽۱) أخرجـه ابن ماجه: الأحكام (۷۸۹/۲) ح (۲۳۵۵)، قـال في الزوائد: في إسناده محـمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعنه، وانظر نصب الراية (۷/٤).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط (ب).

⁽٣) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٣٨٥) ح (٢١١١) ومسلم: البيوع (٣/ ١١٦٣) ح (١١٦٣).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) الحاوى الكبير للماوردي (٥/ ٣٠)، روضة الطالبين (٣/ ٤٣٨).

مقتضى العقد كالخيار فى إغلاء الشمن ورخص، ولأنه لو كان ثابتًا بمقتضى العقد لم يصح وقوع العقد على وجه لا يتصور فيه، فكان لا يصح للأب أن يشترى لابنه من نفسه لأن مفارقة الإنسان من نفسه لا تصح.

فصل

الخيار موضوع لتمام البيع واستقراره لا للفسخ، فإن اختار من له الخيار الإمضاء تم البيع وانبرم، وإن اختار الفسخ تبينا أن الملك لم ينتقل إليه، وأنه لم يزل على ملك البائع، وفي الحالتين فهو في الحكم على ملك البائع وتلفه منه ما لم يتقرر من المشترى إمضاء خلافًا لمن يقول: إنه وضع للفسخ (۱) وأن الملك قد انتقل بنفس العقد لأنه إيجاب لا يلزم البائع الثبوت عليه، فلم ينتقل الملك به على التجريد، أصله إذا وجب ولم يقل للمشترى: قبلت، ولأن الإيجاب مع شرط الخيار غير محقق لأنه متعلق بشيء يقع في المستأنف، فالمشترى يقبل إيجابًا غير محقق فلم ينتقل به الملك.

فصل

كل تصرف يفعله المالك في ملكه لا يحتاج إليه في اختيار المبيع، فإنه يعدُّ رضًا ممن له الحيار ويكون من البائع فسخًا، ومن المشترى إمضاء وذلك كالوطء والتقبيل واللمس للذة وكالهبة والصدقة بالمبيع والإعتاق والتدبير والكتابة، واختلف في الإجارة والرهن [والسوم](٢) بالسلعة: فعند ابن القاسم أنه اختيار لأنه تصرف من المالك لا يحتاج إليه في اختيار المبيع وليس باختيار عند أشهب لأنه قد يفعل نيابة عن الغير، وتزويج الأمة اختيار وتزويج العبد وإسلامه في صنعه اختيار عند ابن القاسم وليست باختيار عند أشهب، وجناية الحمد اختيار عند ابن القاسم وليست باختيار لأنه باختيار عند أشهب، و النظر في هذا كله مع ابن القاسم والاستخدام ليس باختيار لأنه اختيار.

فصل

مدة الخيار متعلقة بما يمكن اختيار المشترى المبيع في مثله، خلاقًا لأبي حنيفة (٣)

⁽١) وهو مذهب الحنابلة، انظر المغنى (٦/٤).

⁽٢) ثبت في يعض النسخ (التسوم) وما أثبتناه، من (ب).

⁽٣) قال الموصلي (ولا يجوز أكثر من ذلك)، الاختيار (٢/ ١٤)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٣١).

والشافعى فى قـصرها ذلك على ثلاثة أيام (١) [لقـوله ﷺ: (لكل مسلم شـرطه) (١) وقوله: (إلا بيع الخيار) (٣) فأطلق، ولانها مدة ملحقة بالعـقد فجاز أن يكون أكـثر من ثلاثة أيام] (١) كالآجـال لأنها مدة يحتـاج فيهـا إلى اختبار المبيع كالثلاثة، ولأن الخيار موضوع لتأمل المبيع واختياره والمبيعات مختلفة فى ذلك وفى قصرها على مدة محصورة إبطال لفائدته.

فصل

إذا مات مشترط الخيار من المتبايعين قام ورثته مقامه خلافًا لأبى حنيفة (٥)، لقوله تعالى: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم ﴾ [النماء:١٢] فعم، ولقوله ﷺ: «من ترك ملكًا وحقًا فلورثته (١٠)، ولأنه خيار ثابت في عقد بيع كالخيار بالعيب، ولأن من ورث شيئًا ورثه بحقوقه كالدين بالرهن وخيار التعيين والرد بالعيب، ولا يلزم عليه الوطء لأن ذلك لا يتصور فيه على وجه.

فصل

إذا اختلف الورثة فـــأراد بعضهم الإمــضاء وبعضــهم الفسخ: فإمــا رضوا جمــيعًا أو فسخوا لأنهم يقومون مقام موروثهم ولم يكن له تبعيض الصفقة.

فصل

[لا فحصل بين خيــار الشرط أو الرؤية أو التــعيــين أو الرد بالعــيب في أن ذلك كله موروث](›).

⁽١) روضة الطالبين (٣/٤٤٦)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٣/ ١١٠).

⁽٢) لم أجده.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

 ⁽٥) قال المرغمينانى : ير(وإذا مات من لـ ٩ الخيار بطل خمياره ولم ينتقل إلى ورثته)، انظر المهداية للمرغينانى (٣٤/٣٤)، الاختيار للموصلي (٢/ ١٥).

 ⁽۲) أصله عند البخارى ومسلم بلفظ (من ترك مالاً فلورثته) أخرجه البخارى: الفرائض (۱۱/۱۲)
 ح (۱۷۳۱)، ومسلم: الفرائض (۱۲۳۷/۳) ح (۱۲۱۹/۱٤).

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

فصل

يجوز أن يتبايعا ويشترطا أو أحدهما رضا فلان أو اختياره يومًا أو أيامًا خلافًا لأصحاب الشافعي (١) لقوله ﷺ: (واشترط الخيار ثلاثًا)(٢) ولم يفرق، ولأن الخيار وضع لتأمل المبيع وحظ مشترطه، وقد لا يعرف ذلك فيشترطه لغيره ليُعرَّفه إياه.

فصل

إذا ثبت الخيار ويكون لمن اشترط له فهل يثبت [مع ذلك لمشترطه من المتبايعين أم لا؟ فيه خلاف قال ابن القاسم: يثبت] الخيار للأجنبى وللبائع إن كان هو الذى اشترطه، فإن اختار الأجنبى رداً أو إجازة وأباه البائع فالقول للبائع، وإن كان المشترى هو الذى شرط للأجنبى الخيار لم يثبت إلا للأجنبى فقط ولم يكن للمشترى أن يخالف عليه، وروى عنه أيضًا: أن لهما المخالفة عليه وهو قول ابن حبيب.

وإنما قلنا: إن شرط الخيار للأجنبي لا يلزم البائع لأنه لم يشترط له على وجه التمليك، ولكن على وجه تنبيهه وإرساله، ولأن الخيار للأجنبي فسرع على ثبوته للبائع في متنع أن يثبت الفرع ويستنفى به أصله. ووجه التفسريق بين البائع والمشتسري أن حال المشتري أضعف، لأن الإيجاب لا يتعلق بصفة والقبسول يتعلق بها، فجعل أمره على التمليك والنظر التسوية بينهسما لأنهما متساويان في العقد وحقسوقه، لا يختلف أصحابنا أن شرط مشاورة الأجنبي جائزة ولا يلزم المتبايعين لأنه اشترطها لنفسه لا لغيره.

فصل

إذا اختار مشترط الخيار أن يختار أو يفسخ فله، حضر الآخر أم غاب خلافًا لأبى حنيفة في اشتراطه حضور صاحبه (٤)، لقوله ﷺ في المصراة (٥): الفهو بخير النظرين إن

⁽۱) قال النووى: «فـــإن شرطه لغــيرهما فـــإن كان الغيــر أجنبيًا فــقولان: أحدهمـــا: يفســـد البيع وأظهرهما: يصح البيع والشرط، روضة الطالبين (٤٤٨/٣)، الحاوى الكبير (٥/ ٧١).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٥)، الهداية للمرغيناتي (٣/ ٣٣).

⁽٥) التصرية: ترك اللبن في الثدى ليعظم الضرع فيظن أن به لبن كشير. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣/ ١١٥).

رضيها أمسكها وإن سخطها ردها (۱۱) ولم يفرق، ولأنه مختار للفسخ مع بقاء مدة الخيار كما لو حضر صاحبه، ولأنه معنى ينقطع به خياره فلم يفتقر إلى رضا الآخر كالإجارة.

فصل

إذا اشترطا الخيار ولم يضربا له مدة صح العقد وضرب للسلعة مدة تختبر في مثلها خلافًا لمن قال: إن البيع فاسد^(٢)، لأن الإطلاق محمول على العرف فيصير كالمشترط في البيع كالحمولة والنقد.

فصل

لا يجوز اشتراط النقد في بيع الخيار لا إلى أجل قريب ولا بعيد لأن ذلك يضارع البيع والسلف، فيكون مرة ثمنًا إن اختار المشترى الإمضاء ومرة سلفًا إن اختار الرد، فإذا ثبت منعه فاشتراطه يفسد البيع لأنه شرط ينافي موجب العقد كما لو شرط ألا يملكه وإن لم يشترط وتبرع المشترى بالنقد جاز.

فصل

تلف المبيع فى أيام الخيار من البائع إن كان فى يده أو فى يد غيرهما لأنه على ملكه لم يدخل فى ضمان المشترى، فإن تلف فى يد المشترى فتلفه منه، وإن كان مما يغاب عليه لأنه قبضه لمنفعة نفسه وعلى وجه المبايعة دون مجرد الأمانة، ولا يضمنه إن كان مما لا يغاب عليه لأن الظاهر أن هلاكه بغير صنعه، وأنه غير متعد بقبضه كالرهن.

فصل

إذا ابتاع من رجلين ثوبين بشرط الخيار فاختلطا ولم يتسميز الزمه البسيع ولا خيار له لأنه لا يصل إلى رد ملك أحدهما عليه، فكان كالتالف.

فصل

اختلف أصحابنا في بيع السلعة بما لا يتخابن الناس بمثله مثل أن يشتـري أو يبيع مما

⁽۱) أخرجه البخارى: البيوع (٤/٣/٤) ح (٢١٥٠) ومسلم: البيوع (٣/١١٥٥) ح (١١/١٥١١).

⁽٢) قال ابن قدامة: (الصحيح من المذهب أنه لا يصح وهو من مذهب الشافعي، المغنى لابن قدامة (٢). (١٠٦/٤).

يساوى الف بمائة، فمنهم من نفى أن يثبت الخيار لمغبون منهما، ومنهم من قال: لا خيار إذا كانا من أهل الرشاد والبصر بتلك السلع، وإن كانا أو أحدهما بخلاف ذلك فللمغبون الخيار.

فإذا قلنا: لا خيار له فلأنه نقص في عين المعقـود عليه كالقليل، ولأن المغبون مفرط لأنه كان يجب أن يوكل من يشترى له أو يبيع.

وإذا قلنا: له الخيار فلقوله تعالى: ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ [البقرة: ١٨٨] وقوله ﷺ: ﴿إذا بعت فقل لا خلابة (١) ، ونهيه عن إضاعة المال(٢) ، وقوله: ﴿لا ضرر ولا ضرار)(٢) ، ولانه نوع من الغبن في الأثمان فلجاز أن يتعلق به الخيار، أصله تلقى الركبان، ولانه نقص بثمن المبيع والغبن فكان مؤثرًا في الخيار كالعيب.

⁽۱) أخرجه البخارى: البيوع (٤/ ٣٩٥) ح (٢١١٧) ومسلم: البيوع (٣/ ١١٦٥) ح (١٥٣٣/٤٨).

⁽۲) أخرجه البخارى: الاستقراض (٥/ ٨٣) خ (٢٤٠٨)، ومسلم: الاقضية (٣/ ١٣٤١) ح (١٢).

⁽٣) أخرجـه ابن ماجـه: الأحكام (٧٨٤/٢) ح (٧٣٤٠ ـ ٢٣٤١)، ومالك فــى الموطأ: الأقضــية (٢/٤٥٢) ح (٣١٤) وانظر نصب الراية (٤/ ٣٨٤).

باب

ومن أراد بيع سلعة له معيبة فعليه أن يبين ذلك ويُعلم المشترى به لأنه إن كتمه ذلك فقد غشه والغش ممنوع في الدين.

فصل

إذا ثبت أن ذلك عنوع فلا يمنع صحة البيع خلاقًا لمن ذهب إلى ذلك⁽³⁾ لحديث المصراة، وقوله: «من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعًا من تمرا⁽⁶⁾، فأثبت له الخيار فدل أن العقد صحيح، ولأن العيب ليس فيه إلا أنه نقص من المبيع، وذلك لا يوجب الفساد كما لو اشترى رزمة على أن فيها عشرة أثواب فكانت تسعة.

فصل

إذا ثبت أن العيب لا يـفسد العـقد وإنه يوجب الخيـار للمشـترى في أن يردّ ويرجع بالثمـن أو يمسك ولا شيء له مـا دام المبيع قائمًا بـحاله لم يفت ولم يتـغير لقـوله في

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽٣) أخرجـه مسلم: الإيــمان (١/ ٩٩) ح (١٠٢/١٦٤) بلفظ امن غــشنا فليس منا، وأبو داود:
 البيوع (٣/ ٢٧٠) ح (٣٤٥٢)، وابن ماجه: التجارات (٢/ ٧٤٩) ح (٢٢٢٤).

⁽٤) حكى هذا عن يعض أصحاب الإمام أحمد، انتظر الشرح الكبير (٨٥/٤) لابن أبي عمر المقدسي.

⁽٥) تقدم تخریجه.

حديث المصراة: «فمن ابتاعها فهو بخير النظرين» (١) فأثبت له الخيار، ولأن المشترى إنما بذل الثمن ليحصل له المبيع سليمًا، فإذا أصابه معيبًا فلم يرض ببلل الثمن في معيب، فكان له رده، وإن اختار رد البيع والرجوع بالثمن، فللك له إن اختار إمساكه والرجوع بأرش العيب حتى يحصل السلعة المعيبة ببعض الثمن فليس ذلك له إلا برضى البائع.

وإنما قلنا ذلك لأن البائع دخل على أن يحصل له الشمن كله وتحصل السلعة للمشترى فلم يجبر على أن يحصل له بعض الثمن، ولأن المشترى لا يستحق الأرش على ألا يرد فلا يلزم المشترى إلا برضاه، [وفي حديث المصراة «إن رضيها أمسكها](٢) وإن سخطها ردها وصاعًا من تمرة (٢) ولم يجعل له إمساكها مع أخذ الأرش.

فصل

وإذا بذل البائع الأرش على ألا يسرد فلا يلزم المشتسرى إلا برضاه لقوله على الله الله الله الله الله الخيار وذلك ينفى الإجسبار على أحدهما، ولأنه يقول: إنما بذلت الثمن لتحصل لى سلعة سليمة كما أن البائع دخل على أن له كل الثمن.

فصل

وإنما قلنا: إن ذلك جائز مع تراضيهما خلافًا لمن منعه (٥) لأن هذا الخيار قد سقط إلى مال لأن المبيع لو فات لكان للمبتاع الأرش فجاز إسقاطه الآن إلى مال كخيار القصاص، ولأن الجزء الفائت لما لم يعاوض عليه وجب له الرجوع بما قابله، فإذا تراضيا بذلك جاز، وكيفية الرجوع بالأرش أن ينظر إلى قيمة السلعة سليمة من العيب، فيقال: عشرون دينارًا فيقال: وكم تساوى مع العيب فيقال: ستة عشرة فيعلم أن العيب قد نقصها خمس قيمتها فيرجع على البائع بخمس الثمن، لأن ذلك في مقابلة الجزء الفائت ولا يرجع بمقدار ما نقص من القيمة لأن المعاوضة إنما كانت بالثمن لا بالقيمة، وهذا

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (٣).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽۰) لأبى حنيفة فى قـوله: أن المشترى بالخيــار إن شاء أخذه بجميع الشـمن وإن شاء رده، الهداية (٣/ ٤٠)، والشافعى أيضًا قال النووى: (ليس لمن له الرد أن يمــك المبيع ويطالب بالأرش)، روضة الطالبين (٣/ ٤٨٠).

كله إذا كان المبيع قائمًا بعينه لم يفت ببعض وجوه الفوت، فأما إن فات فليس له إلا أخذ الأرش لأن رده مع الفوت غير ممكن لأنه يوجب ألا يستبد المشترى بأخذ الثمن وألا يرجع المبيع إلى البائع وذلك غير جائز ونحن نذكر وجوه الفوت.

فصل

وهذا كله إذا لم يتصرف فيه بعد علمه بعيبه ولم يظهر منه بتركه، فإن تصرف فيه بعد العلم بالعيب مختارًا، فذلك رضًا منه بعيبه فليس له رد ولا أرش.

فصل

وإن تصرف مضطرًا مثل أن يشترى دابة معيبة ولم يظهر على عيبها إلا بعد أن يسافر بها، فلما علم عيبها لم يرض وأراد ردها ولم يجد بدًا من ركوبها أو حمل متاعه عليها فعل ذلك مضطرًا ففيها روايتان(١):

إحداهما: أن ذلك مسقط لرده، والأخرى: أنه لا يسقطه، فوجه الأولى أنه تصرف مع العلم بالعيب كالتصرف مع الاختيار، ولأن ضرورته لا تمنع سقوط ردها إذا تعلق بذلك حق غيره لأنه إنما تصرف لحظ نفسه، ووجه الثانية أن المضطر في حكم المكره ولو تصرف مكرهًا لم يسقط خياره، فكذلك مع الاضطرار.

فصل

إذا ابتاع رجلا عـبدًا فوجدا به عيبًا، فـإن اتفقا على رد أو إمساك فـذلك لهما، وإن أراد أحدهما الرد والآخر الإمساك، ففيها روايتان (٢):

إحداهما: أن لمن شاء منهما أن يرد وهو قول ابن القاسم، والأخرى: أنه لا يجب الرد مع اختلافهما وليس لهما تبعيض الصفقة على البائع وهو قول أشهب.

ووجه ثبوت الرد أنه بيع اجتمع فى أحد طرفيه عاقدان فلم يتعلق رد المعيب فى حق أحدهما برده فوجب فى حق الآخر، أصله إذا كان البائعان رجلين والمشترى واحداً، ولانه مبتاع وجد بما ابتاعه عيبًا فلم يرض به ولم يفت، فكان له رده من غير اعتبار بغيره، أصله إذا انفرد به، ولأن هذا العقد فى حكم الصفقتين بدليل أن جملة الثمن

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٧١١).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (٣/ ٣١٤).

معلومة في الجسملة، وإن لم يعلم في حق كل واحد منهما ولو كان في حكم الصفقة الواحدة لم يصح.

ووجه سقوط الرد أن فيه تفريق الصفقة على البائع، وذلك إضرار به وخلاف لما دخل عليه، ولأنه رد لمبيع وجب لجماعة عن عقد بيع، فوجب أن لا يملك أحدهم رد ما يخصه إلا برد الباقين، أصله إذا ابتاع بالخيار شيئًا فمات فليس لورثته أن ينفرد أحدهم بالرد دون الآخرين.

فصل

إذا ادعى المبتاع أن بالمبيع عيبًا فلا يخلو من أحد أمرين: إما أن يعلم بالمشاهدة كالقطع وغيره من النقص في البدن، أو أن لا يعلم بالمشاهدة كالسرقة والإباق والتزويج في العبد والأمة وما أشبه ذلك، فإن كان بما يعلم بالمشاهدة لزمه إيقاف البائع عليه ثم ينظر، فإن كان مثله لا يحدث عند المشترى ولا يكون إلا متقدمًا على وقت الشراء فله الرد ولا مقال للبائع لأنه قد ثبت صدقه، فإن ادعى البائع عليه الرضا فله أن يحلفه على ذلك إن لم يقم له بينة به، إن حلف المشترى ثبت له الرد وإن نكل ردت اليمين على البائع، فإن حلف سقط عنه الرد، فإن نكل ثبت للمشترى وإن لم يدًّع البائع على المشترى الرضا لم يكن له إحلافه ولزمه [رد](١) الثمن.

فصل

فإن كان مثله حادثًا عما يعلم أنه لم يكن في ملك البائع وأنه لم يحدث إلا بعد البيع، فالقول قول البائع لأنه قد ثبت صدقه وكذب المشترى، فإن كان عما يمكن [حدوثه] عند البائع وحدوثه عند المسترى فالقول قول البائع مع يمينه لأن الأصل السلامة ولزم البيع والمشترى يدعى ثبوت خيار واستحقاق فلا يقبل ذلك منه إلا بسبينة وإلا حلف وسقط عنه الحكم، فإن نكل حلف المشترى، ووجب له الرد، فإن نكل فلا شيء له وإن حلف رده على البائع هذا إذا كان العيب مشاهداً والأيمان هاهنا على البت دون العلم لأنه يوصل إلى اليقين فيه.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) ثبت نی (ب) (وجوده).

فصل

وأما إن كان مما لا يعلم بالمشاهدة كالإباق والرقيق وغيره، فلا يقبل من المشترى إلا ببينة وإلا حلف البائع ثم كان الحكم على ما قدمناه.

فصل

فإن لم يظهر المشترى على العيب حتى تصرف في البيع تصرفا ينقص منه أو حدث به عنده عيب آخر، فإن البائع لا يخلو أن يكون دلس أو لم يدلس: فإن كان دلس، للمشترى أن يطالبه بالأرش [ويتمسك](۱) بالسلعة أو يرد ويرجع بالشمن ولا شيء عليه فيما تصرف فيه أو حدث به عنده إلا أن يكون في حكم ذلك المتلف فيكون ذلك فوتًا وذلك مثل أن يشترى ثوبًا [معيبًا](۱)، فلا يعلم به حتى يقطعه قميصًا أو سراويلاً أو غير ذلك مما يستعسمل في مثله فله أن يرده ولا شيء عليه ولو مزقه أو أتلف بتصرف الناس بمثله لم يكن له الرد وكان له الأرش، وإن كان المبيع عبدًا فتلف من ذلك العيب فللمبتاع الرجوع بالثمن ولا شيء عليه من تلفه، فأما إن كان البائع لم يدلس فالمبتاع بالخيار إن شاء أن يأخذ الأرش وإن شاء أن يرد وما نقص.

فصل

وإنما قلنا: إن حدوث العيب عند المستسرى لا يمنع الرد خلافًا لأبى حنيفة (٣) والشافعى (٤) ، لأن البائع لم يوفه ما أوجب له العقد من سلامة المبيع، فكان له الرد إذا لم يرض بالإمساك، أصله إذا لم يحدث عنده عيب، ولأن الرد أحد نوعى الخيار الواجب للمشترى بالعقد فلم يمنعه حدوث العيب عنده كالإمساك وأخذ الأرش، ولأنه نقص حدث بالمبيع فلم يمنع رده مع أخذ أرشه أصله حُلْبُ المصراة.

⁽١) ثبت في (ب) (يمسك).

⁽٢) سقطت من (أ).

 ⁽٣) قال المرغيناتى: (لأن فى الرد إضراراً بالبائع لأنه خرج عن ملكه سالماً ويعود معيبًا)، الهداية للمرغينانى (٣/ ٤١)، الاختيار للموصلى (٢/ ٢٣).

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٤٨٢)، الحارى الكبير للماوردي (٥/ ٢٥٧).

فصل

وإنما قلنا: إن له أن يمسك ويرجع بالأرش خلافًا لمن قال: ليس له إلا أن يرد^(١)، لأن الرَّد حق له والأرش حق له فلم يجبر على أحدهما.

وإنما قلنا فى التدليس: إن المشترى مخير إذا تصرف فى المبيع تصرفًا يجوز مثله رده ولم يلزمه أرش لأن ذلك رضًا من البائع لأنه لما كتم العيب وهو يعلم أن المشترى يتصرف فى المبيع، ولا يعد ذلك منه رضًا لأنه تصرف عن غير علم بالعيب، كان راضيًا به لأنه هو الذى سلطه عليه فلم يلزم المشترى أرش.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا قطعه بما لا يقطع مثله لم يكن له رده إلا مع النقص لأن البائع لم يسلطه على ذلك لأنه دخل على أن يتصرف فيه تصرف مثله المعهود، فإن تصرف فيه المشترى بمثل ما يتصرف في مثله فلا شيء عليه، لأن البائع سلطه عليه فإن خرج عن العادة لم يكن له رده إلا مع الأرش لأن البائع لم يسلطه على ذلك ولا رضى به.

فصل

[وإنما قلنا: إن العبد إذا مات من ذلك العيب فلا شيء على المشترى، فلأن البائع قصد أخل مال المشترى بغير حق لأنه لم يوفه المبيع سليمًا بل دفع إليه ما لم يعاوض عليه، فإذا لم يرضه لم يلزمه تلفه لأنه على ملك البائع حتى يعلم رضا المشترى.

فصل

وإنما قلنا: إن البائع إذا لم يدلس فليس للمبتاع رد المبيع إذا تصرف فيه إلا مع الأرش ، لأن البائع لم يسلطه على التمرف ا(٢) ولا رضى به فلم يلزمه قبوله إلا مع الأرش ، وسواء فى ذلك إذا كان لم يعلم بالعيب أو كان علم به وأنسيه.

فصل

وإذا وجد بالمبيع عـيبان: أحدهمـا يعلم أنه قبل البيع، والآخر يمكن فـيه الأمرين،

⁽١) قاله الأحناف، انظر الهداية (٣/ ٤١)، انظر الاختيار (٢/ ٢٣).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

فالرد للمشترى بالأول واليمين عليه لأن الآخر لم يحدث عنده لأنه لم يكن مدعى عليه استحقاق الأرش.

فصل

موت العبد وزمانته (۱) وهرمه (۲) الذى لا يبقى معمه انتفاع به وعتقه وتدبيــره وكتابته واستيـــلاد الأمة على ذلك فوت والأصل فيــه أن كل ما يتعذر مــعه الرد فوت وكل هذا إتلاف منه مشاهدة ومنه من طريق الحكم، فأما البيع، ففيه ثلاث روايات:

إحداها أنه فوت ويرجع بالأرش على البائع وإن كان المشترى لم يشقص فى الثمن كان له الأرش، فإن كان قد نقص فالبائع الأول بالخيار إذا اختار أن يعطيه الأرش أو يكمل له رأس ماله.

والثانية: أنه لا شيء له إلا أن [يرده] (٢)، والثاني: أو يرجع إليه بشراء أو هبة أو غير ذلك وما لم يرجع إليه أو يرده الثاني فلا شيء له على الأول.

والثالثة: أنه إن كان نقص لأجل العيب رجع بقدر ما نقص على البائع، وإن لم ينقص فلا شيء له إلا أن يرجع إليه.

فوجـه الأولى: أن المبيع إخـراج له عن الملك، فكان فوتًا كـالعتق والصـدقة، وإنما قلنا: إنه إن كان قد نـقص فالبائع الأول مخيـر بين إعطائه الأرش وتكميل رأس المال، لأن ردَّه غير ممكن، والذي يلزم البائع تخليصـه من العيب بأى الأمرين شاء ورجحنا في التخيير لأن جنبته أقوى بتعذر الرد.

ووجه الثانية: وهى أنه لا شيء له إلا أن يرد عليه أو يرجع إليـه أن الرد غير ميثوس منه، فلم يكن فوتًا كالرهن والعارية، فإن عاد إليه كان له ردُّه لإمكان الرد بعد عوده.

ووجه الثالثة: أنه إذا لم ينقص فلإطلاقه بينه وبين البائع ولا سيما مع تعذر الرد، [والأقيس](1) من هذا كله أن يكون له الأرش لأن البائع لم يوف ما أوجب له العقد بالجزء الفائت عنده.

⁽١) قال الفيروزآبادي: الزَمن من أصابته العاهة. وأتى عليه الزمان، القاموس المحيط (٤/ ٢٣٢).

⁽٢) أي: كبره، القاموس المحيط (١٨٩/٤).

⁽٣) ثبت في (١) (يزده).

⁽٤) ثبت في (١) (وإلا فليس).

فصل

الإباق فوت^(۱) خلافًا للشافعي^(۲)، لأن رده يتعذر معه ويجعله في حكم الميثوس منه، ولأن الإباق يوجب له القيمة في العيب وكذلك يجب أن يكون له الأرش في العيب.

فصل

وطء المشترى للثيب لا يمنع الرد ولا يوجب عسوضًا خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه يمنع الرد^(٦) لأن الفوت هسو تلف المبيع أو تغسير بدنه أو عسينه أو أن يعقد عليه عسقدًا يخرجه عن الملك لا سبسيل إلى رده وكل هذا معدوم لأنه استمتاع كالقُبلة والوطء فيما دون الفسرج، ولأنها وطئت فى ملك المبتاع كوطء الزوج والإكراه، وخسلافًا لابن أبى ليلى فى قوله: إنه يردها ومعسها مهر المثل^(٤)، لأنه وطء ملك فلم يستسحق عليه عوض به، أصله إذا فاتت، ولأنه لم ينقص شيئًا منها كالاستخدام.

فصل

وطء البكر لا يمنع الرد خلاقًا للشافعى (٥) ، لما بيناه أن حدوث العسيب لا يمنع الرد وليس الافتضاض بأكثر من قطع بعض الأعضاء، وإذا ثبت أن له أن يرد، فإنه يردها وما نقصها كسائر العيوب.

فصل

قد بينا أن الرد واجب للمشترى إذا كان المبيع على حالـه لم ينم فى يد المشترى ولا نقص ولا تغير عن صفته، وسواء دلس به البائع أو نسيـه، وبينا أنه إذا حدث به عيب

⁽١) أي: عيب

 ⁽۲) قال الشيرازى: (وإذا وجد العبد أيخر أو أقرع أو زانيًا أو سارقًا أو آبقًا ثبت له الرد لأن هذه عاهات يقتضى مطلق العقد السلامة منها)، المهذب (۲۸۲/۱).

⁽٣) انظر الاختيار للموصلي (٢/٥١٧)، (٢/٢٥)، الهداية (٣/٣٣).

 ⁽٤) ذكره ابن أبى عــمر المقدسى فى الشــرح فقال: (وقــال شريح والشعـبى والنخعى وسعــيد بن
 المسيب وابن أبى ليلى يردها ومعها أرش)، الشرح الكبير مع المغنى (٨٨/٤).

⁽٥) قال الماوردى: (إذا كانت الجارية المعببة بكرًا فافتضها المشترى وأذهب بكارتها ثم وجدها معيبة فأراد ردها لم يكن ذلك له لأن إذهاب البكارة نقص قيها من وجهين. أحدهما: في البدن، والثاني: في الثمن، الحاوى الكبير للماوردى (٢٤٧/٥).

عنده، فإن ذلك لا يمنع الرد ويرد معه ما نقصه العيب، فأما إذا نما فإنه لا يخلو النماء أن يكون منفعة أو عيبًا، فإن كان المنفعة مثل استخدام العبد وسكنى الدار أو إجارتها أو ركوب الدابة وما أشبه ذلك، فإن هذا لا يمنع الرد بالعيب ولا شيء على المشترى فيما استعمل أو استعان ولا يلزمه رد شيء لأجله لأن هذا خراج والخراج به الضمان.

والأصل فيه ما روى ابن أبى ذئب عن مخلد بن خفاف أنه ابتاع غلامًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا فقضى له عمر بن عبد العزيز برده وغلته، فأخبره عروة عن عائشة أن النبى على المناه في مثل هذا أن الخراج بالضمان، فرد عمر قضاءه وقضى لمخلد برده الخراج إليه (١) ولا خلاف في ذلك أعلمه.

فصل

فأما إن كان النماء عينًا فإنه يختلف، أما ولادة الأمّة ونتاج الماشية، فإنما ترد مع الأمهات وثمرة النخل بخلاف ذلك يرد أصل النخل ولا يرد الشمرة، [وقال أبو حنيفة: الولادة والنتاج والثمرة يبطل الرد ويوجب الأرش^(۱)، لأن هذه الأشياء عنده عيوب وحدوث العيب يمنع على أصله الرد]^(۱)، وقال الشافعى: يرد الأصل وحده فى ذلك كله ولا يرد الفرع⁽¹⁾.

فدليلنا على أبى حنيفة: أنه نماء يحدث فى يد المشترى بعد العقد، فلم يمنع الرد بالعيب، أصله الغلة والكسب، ولأن أكثر مافيه أن يكون عيبًا وقد بينا أن العيب لا يمنع الرد، ولأنهم قد وافقونا أن العبد إذا أفاد عند المشترى مالاً بهبة أو التقاط أو ركاز، فإن ذلك لا يمنع الرد بعيب إذا وجد به، وكذلك ولادة الأمة لأنه لو كان منفعة لم يمنع الرد، فكذلك إذا كان عيبًا كنماء العبد.

ودليلنا على الشافعي في قوله: إن الولد لا يرد أن الأصول موضوعة على كل حكم

⁽۱) أخرجه أبو داود: البيوع (۳/ ۲۸۲) ح (۳۰۰۸)، والـترمذى: البـيوع (۳/ ۵۷۲) ح (۱۲۸۰) و وقال: حسن صحيح. والنسائى: البيوع (۷/ ۲۲۳) ح (باب الخراج بالضمان).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني (٣٣/٣).

⁽٣) ما بين المعكوفين تسقط من (ب).

⁽٤) قال النووى: (الزيادة المتصلة كالسمن والتعليم وكبر الشجرة فهى تابعة للأصل فى الرد ولا شىء على البائع بسببها، أما المنفصلة، كالأجرة والولد والثمرة وكسب الرقيق ومهر الجارية الموطوءة بشبهة فلا تمنع الرد بالعيب وتسلم للمشترى)، روضة الطالبين (٣/٤٩٣).

لزم فى رقبة الأم، فإن الولد يتبعها فيه كولد أم الولد والمكاتبة والمدبرة والمعتقة إلى أجل وقد ثبت أن حكم الرد لازم فى رقبة هذه الأم المبيعة من وقت البيع، فيجب أن يكون ما يحدث من ولد وحكمه حكمها فيه لأنه حدث بعد استقرار وجوب الرد، ولا يشبه الثمرة إذا حدثت عنده لأنها خراج وغلة لأنها ليست كخلق الأصل، والولد ليس بخراج فإن كانت الثمرة فى النخل وقت الشراء ردها مع الأصل.

فصل

إذا ابتاع أصل النخل وفيها ثمر، فإن كان لم تؤبر فهو للمبتاع ، وإذا أراد رد الأصل كان حكمه حكم ما حدث عنده، فإن كان قد أبر لزمه أن يرده مع الأصل عند ابن القاسم لأنه إذا أبر فليس بيع بل كان واجبًا للبائع إلا أنه جعل للمبتاع اشتراطه رفقًا به فسقط حق الثمر.

وعند أشهب لا ترد الشمرة مع الأصل أبرت أو لم تؤبر لأنه بيع وغلة، فإن كان المشترى قد سقاها وأنفق عليها لزم البائع أن يعطيه ذلك كما لو سقها أجنبى هذا إذا كانت [الثمرة](۱) قائمة، فأما إن كانت [الثمرة](۱) قد فاتت نظر، فإن كان بغير فعل منه فله أن يرد الأصل ولا شيء عليه كولد الأمة الحادث بعد العقد إذا مات، ومال السعبد مشترط معه إذا تلف أن له أن يرد الأمة والعبد ولا شيء عليه، وإن أتلفها هو بأكل أو بيع فإنه يرد مثل مكيلتها عند مالك لأنها قد أخذت قسطها من الثمن، وله أجر السقى والعلاج لأنها كملت بسقيه، وعند أشهب أنها غلة [لا ترجع](۱) مع الأصل اعتبارًا بما لم يؤبر، فأما إذا ابتاع غنمًا فجز أصوافها فينظر: فإن كان حين ابتاعها كان عليها صوف تام فجز فإنه يرده معها لأنه قد دخل في البيع، وإن كان حدث عنده فليس عليه أن يرده معها سواء كان بيده أو قد فات هذا كله على قول ابن القاسم.

فأما أشهب ف إنه يقول: لا يرد ذلك سواء كان موجودًا يوم الصفقة أو حدث بعدها لأن تبع ولغو، فأما الألبان والسمون فإنها للمبتاع لأنها غلة فإن كان موجودًا يوم العقد لم يلزم شيء إذا رد عند ابن القاسم وأشهب لأنه بيع غير [مقصود](٤) بالبيع، وإذا ابتاع

⁽١) سقطت من (١).

⁽٢) سقطت من (ب).

⁽٣) ثبت ني (ب) (لا ترد).

⁽٤) ثبت في (ب) (معقود).

عبـدًا وشرط ماله رده معـه في العيب وليس له انتزاعـه لانه ليس بغلة ولا خراج، وإن تلف عنده فلا شيء عليه وحكم ما أفاد من مال عند المشترى ما كان معه يوم العقد.

فصل

الذى يوجب الرد من العيوب: كل عيب ينقص الثمن ويؤثر نقصاً فى المبيع أو يخاف عاقبته، وذلك كالجنون والجذام (١) والبرص (٣) والعنين (١) والحصاء والإفضاء والدفر (١) وبياض الشعر والبخر (٥) والإباق والزنا والسرقة وما أشبه ذلك، ومنه ما يختص بالرائعة والمرادة للوطء كالحمل وغيره مما ذكرناه، ومنه ما يعم كالجنون وغيره بحسب ما يعلم من العادة فيما تراد له الجارية أنه يؤثر فيه وينقص الثمن لأجله أم لا، فأما عدم الخفاض فعيب فى رقيق العرب لأن العادة أنهم يخفضون وليس بعيب فى رقيق العجم لأنه يعلم أنهم لا يفعلونه وهذا مما يخص.

فصل

إذا زال العيب بعد العقد وقبل علم المشترى نظر: فإن كان مما تتقى عاقبته فله رد العبد به، وذلك كالزوجة فى العبد والزوج فى الأمّة، فإن الطلاق لا يسقط الرد فيهما، وكذلك ما أشبهه مما لا يؤمن عوده أو ضرره، وأما ما يؤمن ذلك فيه، فإذا زال فلا رد له كالدين إذا قضاه ولم يكن فى [سفه].

⁽١) مرض يقطع الأنامل والأطراف، القاموس المحيط (٨٨/٤).

⁽٢) هو بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج، القاموس المحيط (٢/ ٢٩٥).

 ⁽٣) هو العاجز عن الوطء وربما اشتهاه ولا يمكنه، مشتق من عن الشيء إذا اعترض قال الجوهرى:
 رجل عنين لا يشتهى النساء بين العنّة، المطلع (ص/٣١٩).

⁽٤) الدفر هو النتن، القاموس المحيط (٢/ ٣٠).

⁽٥) نتن الفم، القاموس المحيط (١/ ٣٦٩).

باب

إذا اشترى عبداً أو أمة فعهدته ثلاثة أيام بلياليها، فيما أصابه فيها من حدث فمن البائع وإن شاء المشترى أخله بعيبه بجميع الشمن له ذلك ثم له عهدة السنة بعد عهدة الثلاث من ثلاثة أدواء وهى: الجنون والجذام والبرص، فما حدث به من ذلك فى السنة فالخيار للمشترى فى إمساكه أو رده فيإن تلف منها كان من البائع، وهذا لما كان أهل المدينة يجرون أمرهم عليه واشترطوها فى إبلهم ثم يبيتوا عليه، ولذلك قال مالك: لا يحمل عليها أهل الأمصار إلا أن يشترطوها، والكلام فيها إنما هو على تقدير بقاء ذلك اليوم بالمدينة ولو كان العرف جاريًا به فى بلادنا.

وقال أبو حنيفة (١) والشافعى: كل عيب حدث بعد قبض المشترى، أى عيب كان فهو منه (٢)، ودليلنا ما روى الحسن عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله على: «عهدة الرقيق ثلاثة أيام) (٢)، وروى قتادة عن الحسن عن النبى على: «لا عهدة بعد أربع) (ولأن ذلك إجماع أهل المدينة نقلاً لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حكم فى العهدة فقال: ما أجد لكم شيئًا أوسع مما جعل النبى على المبان بن منقذ، فانه جعل له عهدة ثلاثة أيام فيما اشترى إن رضى أخذه وإن سخط ترك (٥).

وقال محمد بن يحيى بن حبان: ما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثة أيام إلا لقول رسول الله على الله بن أبى الخيار ثلاثًا» (٢) ، وروى مالك عن عبد الله بن أبى بكر: أن أبان بن عثمان، وهشام بن إسماعيل كان يذكران في خطبتهما عهدة الرقيق في الثلاثة الأيام من حين يشترى العبد أو الوليدة (٧) ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبى

- (١) انظر الهداية للمرغيناني (٣/٣)، الاختيار للموصلي (١٩/٢).
 - (٢) المهذب للشيراري (١/ ٢٦٠).
- (۳) اخرجه أبو داود: البيوع (۳/ ۲۸۲) ح (۳۰ ۰ ۲)، والدارمی: البسيوع (۲/ ۳۲۲) ح (۲۵۵۱)، وأحمد: المسند (۱۸۸/۶) ح (۱۷۳۹۰).
- (٤) أخرجه ابن ماجه: التجــارات (٢/ ٧٥٤) ح (٢٢٤٥)، من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عقبة بن عامر به، وأحمد: المسند (١٧٧/٤) ح (١٧٢٩٨).
- (٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٤٥٠) ح (١٠٤٦٢)، والدارقطني: سننه (٣/ ٥٤) ح (٢١٦).
 - (٦) أخرجه الدَّارقطني: سننه (٣/٥٤) ح (٢١٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٢).
 - (٧) أخرجه مالك في الموطأ: البيوع (٢/٦١٢) ح (٣).

الزناد، والزهرى ورووه عن المشيخة السبعة، فسأما عهدة السنة من الأدواء الثلاثة، وإنها تكمن فى البدن فتظهــر فى السنة، فإذا ظهرت قبل كمــال السنة علم أن أصلها كان عند البائع، وإذا حدثت بعده علم أنها حدثت فى ملك المشترى.

فصل

اختلف قول مالك في البيع بشرط البراءة(١) فعنه فيه ثلاث روايات.

إحداها: أنه جائز ويبرأ من كل عيب لم يعلسمه ولا يبرأ مما علمه وكتمه واشسترط البراءة منه، وهذا في الرقيق دون غيره من الحيوان والعروض، وهذه الرواية هي المعتبرة وعليها النظر.

الثانية: أن ذلك جائز في الرقيق وسائر الحيوان.

والثالثة: أن بيع البراءة غير نافع ولا يبرأ إلا مما(٢) يقف المشترى عليه ويريه إياه.

فوجه القول بأن شرط البراءة جائز قوله تعالى: ﴿أُوقُوا بِالْعَقُودِ﴾ [المائد:١]، ولأن ابن عمر باع غلامًا له بثمان مائة درهم بالبراءة فقال المبتاع: به عيب لم تسمه، فقال ابن عمر: «بعت بالبراءة فاختصما إلى عثمان فقضى عليه أن يحلف لقد باعه العبد وما به داء يعلمه»(٢) موضع الدليل(٤) أن ابن عمر باع بالبراءة ولم ينكر عليه عثمان، وإنما رأى البراءة مع العلم بالعيب لا ينفع ولم يخالف عليه أحد، ولأنه شرط البراءة من عيب لم يدلس به ولا كتمه فأشبه إذا أراه إياه، ولا يدخل عليه العروض لأنا اعتللنا للجواز في الجملة.

فصل

ودليلنا على أنه لا يبرأ مما علم خلافًا لأبى حنيفة (٥)، لقوله ﷺ: ﴿إذَا بعث فقل لا خلابة ١٠٠٠ وهذا موجـود في مسالتنا، ومـا رويناه من حديث عــثمان وابن عــمر، ولأنه

⁽١) عرفها ابن عرفة فقال: (ترك القيام بعيب قديم)، انظر شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٧١).

⁽۲) انظر المدونة الكبرى (۳/ ۳۳۵).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ: البيوع (٢/١٣/٣) ح (٤)، وانظر تلخيص الحبير (٣/ ٢٧) ح (٨).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٥) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٢٥)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٤٦).

⁽٦) تقدم تخريجه.

عيب وجد بالمبيع لم يوجد رضًا به ولا إبراء لبائعه على أنه عالم به، فلم يلزم المشترى، أصله إذا لم يشترط البراءة منه.

فصل

ووجه التفرقة بين الرقيق وغيره من الحيوان: أن الرقيق يقدرون على إخفاء ما بهم من العيوب وكتمانه، فلا يصل المالك إلى علم ذلك فجُوِّز له البيع بالبراءة للأمارة الدالة على صدقه في عدم علمه بعيب إن كان به وسائر الحيوان بخلافهم لأنه لا قدرة فيها على كتم عيوبها، فالبائع والمشترى يتساويان في ذلك، فلم يجرز له البيع بالبراءة إلا ما يسميه له.

ووجه التسوية بينهما: أن العيب قد يخفى ويستتر فى الحيوان، فلا يكاد يقف عليه إلا أهل الطب والبياطرة، فجاز للمالك بيع البهيمة بشرط البراءة كجوازه فى الرقيق.

ووجه قوله: أن شرط البراءة لا يبرأ مما يوجد فيها بعد نهيه على عن بيع الغرر(١) وهذا منه، ولأن شرط البراءة معنى يرتفق به أحمد المتعاقدين فلا يصح مع الجهالة وإمكان التحرز في الغالب أصله الأجل، ولأن منع ذلك حسم للباب، ولأنه إذا وجد بالمبيع عيب أمكن أن يكون عالمًا به فيجحد فيصير ذلك طريقًا إلى نفوذ حكم التدليس على المشترى وإلزامه إياه والأول أصح.

فصل

شرط البراءة من الحمل جائز عندنا فى الوخش (٢) والتى لا تراد للوطء وغير جائز فى المرتفعات غرر، لان الامة المرتفعات ألا فى الحمل الظاهر (٤) ، والفرق أن ذلك فى المرتفعات غرر، لان الامة المرتفعة المتخذة للتسرى المرغوب فيها للحسن والجمال ينقص الحمل ثمنها ويضعها وضعًا بينًا وربما أتى على معظم قيمتها، فإذا لم يكن ظاهرًا فإن البائع والمشترى يدخلان على غرر ظاهر لأنها إن لم تكن حاملاً فقد وضع البائع حقه خيفة أن تكون حاملاً، وإن

⁽١) تقدم تخريجه.

 ⁽٢) الوخش الردىء من كل شيء ورذال الناس وسقاطهم، ولعل المصنف يقتصد به هذا النوع من الرقيق، القاموس المحيط (٢/ ٢٩٢).

⁽٣) الجارية المرتفعة هي التي تراد للوطء.

⁽٤) المدونة الكبرى (٣/ ٣٣٦).

كانت حاملاً فالمسترى قد دفع الشمن رجاء أن لا تكون حاملاً وكل ذلك غرر، ولان السنة مع الجواز على المواضعة، وعليه مضى السلف: إذا ظهر الحمل زال الغرر ودخل كل واحد على بصيرة وعلم ما يزيده في الشمن وينقصه، ولأنه لا موضع حينئذ للمواضعة، فأما الوخش فإن الحمل لا يضع منهن ولا يبطل شيئًا من اثمانهن بل لعله يزيد فيها، فجاز شرطه البراءة منه لقلة الغرر فيه.

فصل

العبد يملك عندنا خلاقًا لأبى حنيفة (١) والشافعي (١) لقوله تعالى: ﴿وَأَنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله النرد: ٢٦]، والفقر والغنى من صفات المالكين لأن من لا يصح عليه الملك لا يصح وصفه بالغنى ولا بالفقر، وقوله: ﴿أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعامًا فهم لها مالكون ولا بالفقر، وقوله: ﴿أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعامًا فهم لها مالكون ايس: ٧١]، فالمقصد من هذا التنبيه على الصانع تعالى وعمومه الحر والعبد كما أن التنبيه عام فيهما، وقوله على عبدًا وله مال (٢٠)، وهذه لام التمليك، فهى محمولة على حقيقتها، ولأنه آدمى حى كالحر، ولأن الرق حال من أحوال الآدمى الحى فصح على حقيقتها، ولأنه آدمى حى كالحر، ولأن الرق حال من أحوال الآدمى الحى فصح أن يملك معها كالحرية، ولأن المملوكات ضربان: أعيان، ومنافع، وقد ثبت أن العبد يملك المنافع كوطء زوجته وغير ذلك، فكذلك الأعيان، ولأن من صح أن يملك في على حال اعتبارًا بالحر عكسه البهائم لما لم يصح أن تملك في حال دال.

فصل

إذا ثبت أنه يملك فإن ملكه ناقص غير تام ولا مستقر، ليس له أن يتصرف فيه إلا بإذن سيده، ولسيده انتزاعه منه ما لم يتعلق به حق للغير على ما نذكره في باب المأذون،

⁽١) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٣٣).

⁽۲) قال الماوردى: (لا خلاف بين الفقهاء أن العبد لا يملك بالميراث ولا يملك ما لم يملكه السيد واختلفوا هل يملك إذا ملكه السيد مالاً أم لا؟ فقال مالك وداود وهو قول الشافعي في القديم: إن العبد يملك المال بتمليك سيده حتى يجوز له أن يشترى ويتصرف في المال كيف يشاء وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: إن العبد لا يملك المال. وإن ملكه سيده ولا يجوز أن يشترى ولا يتصرف فيما بيده إلا بإذن سيده، الحاوى الكبير للماوردي (٥/٥٥).

⁽٣) أخرجه البخارى: المساقاة (٥/ ٦٠) ح (٢٣٧٩) ومسلم: البيوع (١١٧٣/٣) ح (٨٠/١٥٤٣).

فإن باعه السيد وله مال: فإن شرطه المبتاع لكان للعبد بالـشرط، وإن سكت عن ذكره فهـ و للبائع لقوله ﷺ: «من باع عبـداً وله مال فمـاله للبائع إلا أن يشترطه المبـتاع»(١)، وسواء كان عينًا أو عـرضًا، ثم يكون المشترى فيها كالبـائع إن شاء أقره في يده وإن شاء انتزعه، وله أن يطأ بملك اليمين إذا وهبه السيد أمة أو أذن له في ابتياعها.

فصل

ومال العبد تابع له في العتق إلا أن يشترطه المالك لقوله ﷺ: «من أعتق عبدًا فماله له إلا أن يستثنيه سيده»(٢)، فاختلف عنه في الوصية والهبة فعنه فيه روايتان(٣):

إحداهما: أنه للواهب، والأخرى: أنه تابع للعبد، وإنما اختلف ذلك لاختلاف التعليل في البيع والعتق: فمن أصحابنا من علل البيع بأنه عقد معاوضة، فلذلك كان مالك العبد لمن خرج عن ملكه وعلل العتق بأنه إخراج الملك عن غير عوض، فلذلك كان مال العبد تابعًا له، فعلى هذا يجب أن يكون في الوصية والهبة المال للعبد دون الموصى والواهب، لأنه خروج مالك من غير عسوض كالعتق، ومنهم من علل البيع بأنه خروج ملك إلى على الله غير مالك](أ)، فعلى هذا لا يكون في الهبة والوصية تابعًا للعبد لأنه خروج ملك إلى مالك.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخسرجــه أبو داود: العــتق (۲/ ۲۷٪ ـ ۲۸) ح (۳۹۲۳)، وابن مباجــه: العــتق (۲/ ۸٤٥) ح (۲۰۲۹)، والدارقطني: سنته (۲/ ۱۳۳٪) ح (۳۱).

⁽٣) انظر الموطأ (٢/ ٦١١).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (ب).

باب

لا يجوز التفرقة بين الأمة وولدها في البيع، ويفسخ ذلك إن وقع خلافًا لأبي حنيفة (١)، لقوله ﷺ: «لا توله والدة عن ولدها» (١)، وقوله ﷺ: «من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة (١)، ولأنه بيع منع منه لحق الله تعالى في أحكام المبيع، فكان باطلاً أصله بيع الخمر.

فصل

فإن أجاب المشترى إلى الجمع بينهما فلا يجوز البيع أيضًا لأن المنع من ذلك لحق الله تعالى فلا يسقط بإسقاط الآدمى، وفي حد التفرقة روايتان: الإثغار⁽¹⁾ لأنه يستقل عن ذلك بنفسه ولا يستضر بفراق أمه كالاحتلام، والأخرى البلوغ لأنها حال صغر اعتبارًا على قبل الإثغار.

فصل

ويفرق بينه وبين الأب لأنه لا يستضر الطفل بمفارقة الأب كاستضراره بمفارقة الأم، ولأن الأم أولى بذلك لأن حق الحضانة يثبت لها دون الأب.

فصل

لا يفرق بين الأمّة المسبية وبين ولدها لعموم الأخسبار، ولأن المعنى في المسبية وغيرها سواء، ويقبل قولها في أنه ولدها لأنه لا ضرر عليها في ذلك إلا في التوارث فلا يقبل.

 ⁽١) لأن هذا من البيوع المكروهة فقط عند أبى حنيفة، انظر الاخــتيار (٣٣/٢)، الهداية للمرغيناني
 (٣/٢).

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (۸/۸) ح (۱۵۷۲۷)، وانظر نصب الراية (۳/۲۲۲).

 ⁽٣) أخرجه الترمذى: البيوع (٣/ ٥٧١) ح (١٢٨٣) وقال: حسن غريب، وأحمد: المسند
 (٥/ ٤٨٣) ح (٤٨٣/٥).

⁽٤) الثغر: الفم أو الأسنان أو مقدمها وثَّغَر أى نبتت أسنانه، القاموس المحيط (١/ ٣٨٢).

باپ

التصرية عيب وتدليس إذا قصد به البائع التدليس، والمصراة هي: الشاة أو الناقة أو البقرة يجمع اللبن في ضرعها ليعظم فيظن المشترى إذا حلبها أن ذلك قدر حلابها، والتصرية في اللغة الجمع، قال: صريت الماء في الحوض إذا جمعته (۱)، ومنه قوله تعالى: ﴿فأقبلت امرأته في صرة﴾ [اللاريات: ٢٩]، قيل: جمع من النساء (۲)، فمن ابتاع مصراة ثم علم بذلك بحلابها فهو بالخيار إن شاء أمسكها بعيبها وإن شاء ردها ورد صاعًا من تمر للبن الذي حلبه منها، وقال أبو حنيفة: ليست التصرية بعيب ولا يثبت بها حق رد واللبن الذي في الضرع لا قسط له من الثمن (۳).

ودليلنا أنها عيب قوله على: «لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو خير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعًا من تمر»(٤)، ففيه أدلة: أحدها أنه نهى عنه، فدل على أنها تدليس، والثانى: أنه أثبت للمبتاع الخيار، والثالث: أنه أوجب عليه إذا ردها صاعًا من تمر وعندهم لا يجب، وفيه دليل على أن اللبن يأخذ قسطًا من الثمن، ولأن قيمة الشاة التي تحلب عشرة أرطال أكثر من قيمة الشاة التي تحلب عشرة أرطال أكثر من قيمة الشاة التي تحلب عثروت التصرية تدليسًا الشاة التي تحلب خمسة أرطال والرغبة في إحداهما أزيد في المات التي توبًا، وقد دلس بالعيب، فكان للمشترى أن يرد، ولم يمنعه الحلب من الرد كما لو ابتاع ثوبًا، وقد دلس البائع فيه فلم يعلم حتى قطعه لكان له الرد.

فصل

إذا ابتاع شيئًا فاسدًا فسخ البيع ورد الشمن على المبتاع: فإن تلف فى البائع فتلفه منه لأنه على ملكه لم ينتقل عنه، فإن قبضه المبتاع وتلف فى يده فضمانه منه لأنه لم يقبضه على الأمانة، وإنما قبضة لشبهة العقد فضمنه، فإن كان مما له مثل ضمنه بمثله، وإن كان عما لا مثل له ضحمنه بقيمة يوم القبض لا يوم العقد لأنه لم يضمنه بالعقد فيعتبر يوم

⁽١) القاموس المحيط (٢/ ٦٨).

⁽٢) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (٦٢١٦/٩).

⁽٣) ذكره في الفتاوى الهندية (٣/ ٧٧ _ ٧٣).

⁽٤) تقدم تخريجه.

العقد، وإنما يضمن يوم العقد ما يكون عقده صحيحًا لا فاسدًا، وإن كان المبتاع [استغله](۱) واستخدمه لم يلزمه شيء لذلك، لأن الضمان منه فكان الخراج له، والعتق فوت لأنه لا يمكن رده معه لأنه ينفذ في شبهة العقد كنفوذه في العقد الصحيح لقوته وتغليبه، وحوالة الأسواق فوت لأن فيه ضررًا على البائع أن تؤخذ السلعة منه وهي تساوى عشرين، والعيوب في البدن فوت أيضًا.

وقد اختلف [أيضًا] (٢) عنه هل هذا حكم جميع المبيعات الفاسدة أو حكم نوع منها، فعنه في ذلك روايتان.

إحداهما: أنه حكم جميعها وهى رواية ابن نافع، والأخرى أنه ما اتفق على فساده وتحريمه كالربا والغرر وغير ذلك، فأما ما اختلف فى تحريمه فإنه إذا مات أمضى بالثمن.

فوجه الأولى: أنه مبيع فاسد كالربا، ولأن الاتفاق لا مزية له على الاخــتلاف في الحكم بفساد العقد ما لم يفارق الاختلاف حكم الحاكم.

ووجه الثانية: أن الاختلاف يقتضى شبهة للقابض، فكان الثمن أولى من القيمة لأن الثمن متفق عليه مع الشبهة التى ذكرناها، وكان الفوت مشبهًا بحكم الحاكم بصحته والأول أقيس.

فصل

البيع جائز مساومة ومرابحة، فالمساومة: ألا يخبر برأس ماله بل يبيع السلعة بما يسوم بها ويوافقه المبتاع عليه من مقدار الثمن، والمرابحة: أن يخبر برأس ماله، ويلتمس الربح على حساب معلوم مثل أن يقول: رأس مالها مائة ويبيعها بربح كل عشرة واحداً أو اثنين أو غير ذلك بما يلتمسه، وكل جائز لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلُ الله البيع وحرم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ولأن الغرض أن يكون الثمن معلومًا، فعلى أى وجه أوقعه جاز، وإذا ثبت هذا فقد ينفرد رأس المال من شيء يتبعه وقد ينضم إليه شيء يتبعه كالقصارة والخياطة والصبغ والسطى والشد والسمسرة والكراء وغير ذلك، فإن انفرد رأس المال عن شيء

⁽١) ثبت في (١) استعمله.

⁽٢) سقطت من (ب).

[يتبعه] (۱) لم يلزم سواء وما قدر من الربح له، وإن انضم إليه شيء من ذلك لم يخل من أحد أمرين:

إما أن يخبر [البائع](٢) برأس المال وما لزمه ويشترط ضممه إلى رأس المال وطلب الربح للكل، فهذا يكون له ما اشترطه، لأن المشترى قد رضى بذلك، وكأن البائع قال ابتداء: لا أبيعها إلا بكذا فرضى المبتاع فيجور.

وأما أن يطلق العقد ويسكت عن اشتراط ضم هذه التوابع إلى رأس المال وعن اشتراط ربح لها، فهذا ينظر فيه: فيضم إلى رأس المال كل ما له عين قائمة في المبتاع مثل القصارة والخياطة والصبغ والطرز، ويحسب لها بقسطها من الربح الأنها جارية مجرى أصل المبتاع، وما عدا ذلك من شد وطي وسمسرة، فلا يضم إلى رأس المال فلا يحسب له ربح الأنه ليس بمؤثر في المبتاع والا المبتاع مضطر إليه حتى يمكن حصوله إلا به الأن التاجر يفعله ترفيها لنفسه عن التعب، فليس له أن يلزم بذلك المبتاع مؤنة زائدة إالا أن يعلم أن شراء ذلك المبتاع الا يمكن أن يتوالاه من يشتريه إلا بوسيط وسمسار، والعادة جارية بذلك فيحسب في رأس المال والا يحسب له ربح الأنه ليست له عين قائمة مؤثرة في المتاع، ويحسب نقل المتاع من بلد إلى بلد، [فأما كراء المنزل](٢)، فإن كان التاجر في المتاع، ويحسب النفقة على نفسه اكتراه ليسكنه وياوى فيه إلى وقت انصرافه فالمتاع [تبع](٤)، فلا يحسب النفقة على نفسه طول مقامه، وإن كان اكتراه ليحرز المتاع فيه ولوالا ذلك لم يحتج إليه، فإنه يحسب بغير ربح يضرب له على ما ذكرناه.

⁽١) سقطت من (١).

⁽٢) سقطت من (١).

⁽٣) سقطت من (ب).

⁽٤) ثبت ني (ب) (بيم).

باب

إذا اختلف المتبايعان في مقدار الثمن: ففيها ثلاث روايات:

إحداها: أن التحالف والتفاسخ واجب بينهـما على أى وجه كان سواء كانت السلعة في يد البائع أو المشترى باقية أو تالفة إلا أن يـرضى المشترى أخذها بما يدعيه البائع وهو قول أشهب والشافعي(١).

والثانية: أنه إن كانت السلعة لم تقبض تحالفا وتفاسخا، وإن كانت قد قبضت فالقول قول المشترى مع يمينه وهي رواية ابن وهب.

والثالثة: أن السلعة إن كانت باقية لم تفت ولا تغيرت في بدن ولا سوق وإن كانت قد قبضت فإنهما يتحالفان ويتفاسخان، وإن تلفت أو تغيرت بما ذكرناه، فالقول قول المشترى مع يمينه، وهذه رواية ابن القاسم وهو قول أبى حنيفة (٢).

فوجـه قوله: إنهـما يتحـالفان ويتـفاسخـان على كل وجه قـوله ﷺ: ﴿إِذَا اختلف المتبايعان فالقـول ما قال البائع ويتردان (٢) ، وروى: ﴿يتحالفان ويتفاسخان (٤) فعم ولم يخص، ولأن الاختلاف فـى ثمن المبيع يوجب التحالف، أصله قـبل القبض، ولأنه لما كان القـول قول المالك فى أصل البيع إذا قـال: بعتكها، وقـال الآخر: وهبتنيها، كان القول قوله أيضًا فى صفة ذلك الشيء ما أمكن.

ووجه اعتبار القبض دون الفوات أن الأصول موضوعة على أن اليمين فى جنبة أقوى المتداعيين سببًا، والمشترى بعد القبض أقوى سببًا لما دفع إليه السلعة وائتمنه عليها إذا لم يشهد عليه ويتوثق منه وجب أن يكون القول قوله كما كان للذى الشيء في يده

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٥٧٧)، المهذب للشيراري (١/ ٢٩٤).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٦١).

⁽۳) أخرجه أبو داود: السبيوع (۳/ ۲۸۳) ح (۲۰۱۱)، والترمذى: السبيوع (۳/ ٥٦١) ح (۱۲۷۰)، والنسائى: البيوع (۷/ ۲۲۱)، (بــاب اختلاف المتبايعين فى الثمن)، ومــالك فى الموطأ: البيوع (۲/ ۲۷۱) ح (۸۰).

⁽٤) ذكره الحافظ ابن حجر يلفظ الإذا اختلف المتبايعان تحالفاً وقال: اعترف الرافعي في التذنيب أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث. وإنما توجد في كتب الفقه، وكأنه عن الغزالي فإنه ذكرها في الوسيط، وهو تبع إمامه في الأساليب، انظر تلخيص الحبير (٣/ ٣٥) ح (٢).

من المتداعيين القول مع يمينه.

ووجه اعتبار الفوات والتغيير قـوله ﷺ: ﴿إِذَا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع، فإن استهلكت، فالقول قول المشترى، وروى: ﴿والسلعة قائمة تحلفا وترادا، (١) ولأن التحالف سبب يثبت به فسخ البيع فسقط بتلف المبيع كالإقالة، ولأنا لو أوجبنا التحالف في هذا الموضع لكنا قد أوجبنا على المشترى القيمة، وربحا كانت أضعاف ما يدعيه الباثع من الثمن فيكون قد ألزمناه ما لم يدعه عليه خصمه.

فصل

إذا ثبت هذا فصفة المسألة على [الروايات](٢) الشلاث: أن الاختلاف لا يخلو أن يكون قبل القبض أو بعده: فإن كان قبله فإنهما يتحالفان ويتفاسخان ويبدأ البائع باليمين فيحلف أنه لم يبع السلعة إلا بما ادعاه، فإن حلف قيل للمشترى: إما أن تحلف على ما ادعيت ويفسخ البيع بينكما وإلا ألزمناك بما حلف البائع عليه، فإن حلف سقط عنه ما ادعاه البائع وفسخ العقد، فإن نكل لزمه البيع بيمين البائع ويكون له بما يدعيه فإن نكل البائع أولا نقلت اليمين إلى المشترى، فإن حلف وجبت له ما يدعيه، فإن نكل فاختلف فيه: فقيل: يترادان، وقيل: يكون القول قول البائع.

فوجــه التراد أنهما قــد استويا فى الحال كــما لو حلفا لأنه ليس أحــدهما أرجح من الآخر .

ووجه ترجيح البائع أنه أقوى سببًا من المسترى لأن المسترى قد أضعف نفسه بنكوله، هذا كله إذا كانت السلعة لم تقبض، فأما إذا قبضت فعلى رواية اعتبار القبض تعرض على المشترى، فإن حلف وجبت له حلف باليمين وقوة السبب، وإن نكل ردت اليمين على البائع، فإن حلف ثبت له ما يدعيه بنكول المشترى ويمينه، وإن نكل فقد ذكر الخلاف وترتيب الرواية الأخرى على مثل هذا.

⁽۱) ذكره الحافظ ابن حجر بلفظ: (إذا اختلف المتبايعان، والسلعة قائمة، ولا بينة لأحدهما تحالفاً. وقال: رواها عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جده، ورواها الطبراني، والدارمي من هذا الوجه، وانفرد بهذه الزيادة وهي قوله: (والسلعة قائمة) وأما قوله فيه: (تحالفا) فلم يقع عند أحد منهم، وإنما عندهم: والقول قول البائع أو يرادان البيع. انظر تلخيص الحبير (٣٦/٣) ح (٣).

⁽٢) ثبت في (ب). (على الصفات).

وإن كان الاختلاف في البيع فادعى البائع أنه حال وادعى المشترى التأجيل فينظر (۱): فإن كان العرف جاريًا في موضعها بأن ذلك النوع لا يباع إلا نقدًا لا نساء فاليمين على مدعى العرف لقوة سببه والقبض غير مؤثر، فإن كانا لم يفترقا: فقيل: القول قول البائع [لأن العرف لا يثبت حال الستبايع لأن تقدم النقد على العقد وتأخره على وجه واحد، وقيل: القول قول المشترى] (۱)، لأن العرف في الجملة شاهد له، فأما إن لم يكن لذلك النوع المبيع عرف من تعجيل أو غيره وادعى المشترى أجلاً بشبهة، فقيل القول قول المشترى مع يمينه بعد القبض كالاختلاف في المقدار، وهذه رواية ابن وهب، وقيل: القول قول البائع كهو قبل القبض، وإن تصادقا في الأجل واختلفا في مدته فالقول في الاختلاف في مقدار الثمن سواء، فأما الاختلاف في عين الثمن وجنسه فإنهما يتحالفان ويترادان [والقبض لا يؤثر لأن] عين الثمن لا يقع فيها ائتمان وفيه نظر، وفروع هذا الباب تطول.

⁽١) ثبت في (١) (فانظر).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) سقط من (ب).

باب

ومن وطىء أمة ثم أراد بيسعها فعليه أن يستبرئها أن قبل السبيع، وعلى المشترى أن يستبرئها قبل أن يطأها، وقال أبو حنيفة (٢) والشافعى: الاستبراء على المشترى ويستحب للبائع (٣)، وحكى عن عشمان البتى أنه يلزم البائع ولا يلزم المشترى (١)، ودليلنا على وجوبه على البائع أنه إذا وطئها جاز أن تكون حاملاً من ذلك الوطء فيكون بائعًا لولده ومدخلاً للشبهة في النسب لأن المشترى قد يبادرها فيطأها قبل الاستبراء، ولأنه أحد المتبايعين فلزمه كالمشترى، ولأن المشترى إنما الاستبراء لحفظ مائه لئلا يدخل على ماء غيره، فالبائع يلزمه من حفظ مائه ما يلزمه المشترى.

فصل

ودليلنا على وجوبه على المشترى خلافًا لـلبتى قول النبى على: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض» (٥) ، وقوله على : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين ماءه درع غيره» (٦) ، ولأنه لا يأمن أن تكون حاملاً فيكون بوطئه مدخلاً للشبهة في النسب فلزمه الاستبراء، وكذلك لا يحل له توابع الوطء من اللمس للذة والقبلة لأن حالها مـترددة بين أن تكون عملوكة له وهو أن لا يظهر بها حمل وبين أن تكون أم ولد لغيره.

فصل

والاستبراء حيضة لقوله ﷺ: «حتى تحيض، (٧) فأطلق، ولأن الغرض براءة الرحم،

⁽١) قال ابن عـرفة: (والمراد بالاستـبراء الكشف عن حال الرحم). حـاشية الدســوقى على الشرح الكبير.

⁽٢) الاختيار للموصلي (٢/٩).

⁽٣) روضة الطالبين (٨/ ٤٢٧).

⁽٤) حكاه ابن قدامة في المغني. انظر المغني (١٥٨/٩).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) تقدم تخريجه.

وذلك يحصل بالمرة، وتفارق الحرة لأن الزيادة لحرمة الحرية، فإن اتفقا على استبراء واحد جاز لأن الغمرض يحصل، ويستحب أن توضع على يدى اسرأة من عدول النساء لأن ذلك أصون لها وأحفظ، ويكره أن تكون عند المشترى لئلا يتعجل بوطئها.

فصل

إذا وطىء الأمة سيسدها ثم باعها قبل أن يستسبرئها فوطئها المشترى قبل أن يستسبرئها فأتت بولد لأكثر من ستسة أشهر من وطء الأول أو السئانى نظر إليه القافة (١١)، فبأيهما ألحقوه لحق فإن ألحقوه ببائعها انفسخ بيعها، وإن ألحقوه بمشتريها لم يبعها، وإن أتت به لأقل من ستة أشهر لوطء الثانى وهو لستة أشهر من وطء الأول فهو للأول دون الثانى.

وأما ولد الزوجة فالظاهر من قول مالك أنه لا يحكم فيه بالقافة، وذكر الشيخ أبو بكر الأبهرى عن أبى يعقوب الراوى أن ابن وهب روى عن مالك أنه يحكم فيه بالقافة كولد الأمة، وقد بينا أن الحكم بالقافة إنما هو فى وطء الرجلين الأمة فى طهر واحد إذا أتت به لما يتشبه أن يكون منهما، وعند أبى حنيفة أن الحكم بالقافة باطل ولا يراعى الشبه، قال: فإذا تنازع الولد رجلان لحق بهما وكان ابنًا لهما يرثانه ويرثهما وكذلك عشرون وثلاثون رجلاً لو ادعوه إن أمكن ذلك(٢).

وقال الشافعى: يحكم القافة فى ولد الأمة والحرة (٣)، ودليلنا على وجوب الحكم بالقافة ما روى عن عائشة أنها قالت: دخل رسول الله على أسارير وجهه، فقال: ألم ترى إلى مجزر المدلجى، نظر إلى أسامة وزيد وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض (٤).

⁽۱) القافة بـتخفيف الفاء جـمع قائف عن الجوهرى وغيـره وقال القاضى عيـاض: هو الذى يتبع الاشباه والآثار ويقفوها. أى يتبعها فكأنه مقلوب من القافى وهو: المتبع للشيء قال الأصمعى: هو الذى يقفو الآثر ويقتافه وهم قوم يعرفون الأنساب بالشبه) المطلع (ص/ ٢٨٤).

⁽٢) قال الكاسانى: (ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه جميعًا معًا فهو ابنهم جميعًا ثابت نسبه منهم والجارية أم ولد لهم عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف: لا يثبت من أكثر من اثنين وقال محمد: لا يثبت من أكثر من ثلاثة) بدائع الصنائع (٢٤٤/٦).

⁽٣) روضة الطالبين (١٠٣/١٢).

⁽٤) أخرجه البخاری: الفرائض (۱۲/۵۷) ح (۱۷۷۰ ـ ۱۷۷۱)، ومسلم: الرضاع (۲/۱۰۸۲) ح (۳۹/۳۹).

[فوجه الدلالة](١): أن المشركين كانوا يطعنون في نسب أسامة لأنه كان أسود وكان ريد أبيض، وكمان ذلك يشق على رسول الله ﷺ فسر بقول مسجزر لكونه قمائقًا عارفًا بالانساب، ولو كان ذلك ظنًا وتخمينًا لا يتعلق به حكم لم يسر به، ولأنكر على مجزر إخباره به كسما ينكر كل ما يذكر من أمر الجساهلية وأحكامها مما ليس في شسرعه إقراره، ويدل على أن اعتبار السشبه في اضطراب النسب واجب حديث سعد و عسبد بن زمعة لما تنازعا الولد فادعاه سعد لأخيه وادعاه عبد بن زمعة لأبيه، فحكم النبي ﷺ به لصاحب الفراش وهو زمعة، ثم قال لـسودة: «احتجبي منه»(٢) لما رأى من شدة شبهــه بعتبة مع ثبوت الأخوة بينهما وبين هذا الولد، وكـذلك قوله ﷺ في قصة هلال بن أمـية: «إن جاءت به على نعت كذا فهو لشريك»، فـجاءت به على النعت المكروه، فقال: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأنة (٣) قدل على أن الشبه معتبر في إلحاق النسب ونفيه، وروى عن عمر وأنس الحكم بالقافة، وهو عمل أهل المدينة المنتشر بينهم، ولأن حقيقة النسب من الأب لا يعلمها إلا الله تعالى أو من أطلعه الله عليه، وإنما يـ ثبت بالاستبدلال والفراش من جهمة الظاهر، ووجدنا القافية لهم اختصباص بهذا العلم من طريق معرفة الشبه لا يدفع أحد ذلك، فجاز أن يكون لهم مدخل فيه كما جاز أن يكون للتجار مدخل في السلع المتلفات، ولأهل الحرز مدخل في الخيرص في الزكوات وغيرها.

فصل

ودليلنا على أن الولد لا يكون لأكثر من أب واحد قوله تعالى: ﴿وورثه أبواه﴾ [النساء:١١]، وقوله: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسنًا﴾ [المنكبوت: ٨]، ولأن استحالة ذلك في الشرع جار مجرى استحالة الأمر من طريق المشاهدة.

⁽١) ثبت في (ب) (موضع الدليل).

⁽۲) اخرجه البخارى : البيوع (٤/ ٣٤٢) ح (٢٠٥٣) ، ومسلم : الرضاع (٢/ ١٠٨٠) ح (١٤٥٧/٣٦).

⁽٣) تقدم تخريجه.

فأما منع ذلك فى ولد الحرة فلأن الحكم بالقافة لا يثبت بالقياس ولم يرد فى الحرة شرع، ولأن الحرة لا يتساوى فيها الوطئان فى الفراش لانها لابد أن تكون فراشاً لأحدهما دون الآخر إذ لا يجوز أن تكون فراشاً لهما جميعًا، فيلحق الولد لصاحب الفراش، وليس كذلك الأمة لأنه قد يستوى حكم الواطئين من جهة الملك لأنها إذا كانت بين شريكين فهما يتساويان فى الملك ويشتريها واحد بعد واحد، فيقع العقد صحيحًا، فلذلك احتجنا إلى الترجيح، واعتباره من الطريق الذى يعتبر منه وبالله التوفيق.

[क्षेतिहिंहिंडे

وصلى الله على محمد](١)

ه / كتاب الإجارات » كتاب الإجارات »

الأصل في جواز الإجارة في الجملة خلافًا لمن لا يعتد له (٢٠)، قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُريد أَن أَنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج القصص: ٢٧]، فنص على جواز الإجارة والمعاوضة على المنافع، وقوله في هذه القصة: ﴿يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين النصص: ٢٦]، وقوله ﷺ: «أعط الأجير حقه قبل أن يجف عرقه (١٤)، وقوله : «ثلاثة أنا خصيمهم يوم القيامة فذكر رجل استأجر أجيراً فاستوفى عمله ولم يوفه أجره (٥)، ولأن بالناس حاجة إلى تمليك المنافع كحاجتهم إلى تمليك الأعيان، ولأنه إجماع السلف والخلف على مر الأعصار قبل خرق من خرقه، فلا يعتد بخلافهم فيه (١٠).

⁽١) سقط من (ب).

⁽٢) الإجمارة فى اللغة: اسم للأجمرة والأجمرة كراء الأجمر وآجره إذا أعمطاه فهمو آجر. المغموب (٢٧/١). وفى الاصطلاح: (بيع منفعة مما أمكن نقله غير سفينة ولا حيموان لا يعقل بعوض غير ناشئ عنها بعضه يتبعض بتبعضها. شرح حدود ابن عرفة (٢٦/٢).

⁽٣) قال ابن قــدامة: (أجمع أهل كل عــصر وكل مصر على جــواز الإجارة إلا ما يحكى عن عـبد الرحمن بن الأصم أنه قال: لا يجوز ذلك لأنه غــرر يعنى أنه يعقد على منافع لم تخلق وهذا غلط لا يمنع انعقاد الإجماع الذي سبق في الأعصار وسار في الأمصار) المغنى (٣/٦).

⁽٤) أخرجه ابنَ مـاجه: الرهون (٢/ ٨١٧) ح (٢٤٤٣) في الــزوائد: إسناده ضعـيف. وهب بن سعيد، وعبد الرحمن بن زيد ـ ضعيفان. والبيهقي في الكبرى (٦/ ٢٠٠) ح (١١٦٥٩). انظر نصب الراية (١٢٩/٤).

⁽٥) أخرجه البخارى: الإجارة (٤/٣٢٠) ح (٢٢٧٠)، وابن ماجه: الرهون (٢/ ٨١٦) ح (٢٤٤٢) وأحمد: المسند (٢/ ٤٧٥) ح (٨٧١٣).

⁽٦) المغنى لابن قدامة (٣/٦)، الإجماع لابن المنذر (ص١٠١)، نيل الأوطار للشوكاني (٥/ ٢٨١).

الإجارة هي عقد معاوضة على منافع الأعيان، ولا تخلو المنافع من أحد أمرين: إما أن تكون معلومة الجنس كخياطة الثوب وبناء الحائط وركسوب الدابة وسكنى الدار وما أشبه ذلك، وغير معلومة مثل خدمة العبد وما في معناها.

فالقسم الأول لا يحتاج إلى ضرب أجل لأنه مستخنى بالعلم بجنسه عن أن يعلم بأجل يحصره.

والقسم الشانى يحتاج إلى أصل ينضبط به، لأنه غير معلوم فى نفسه، ألا ترى أن خدمة العبد تختلف فتكون فى خبز، أو طبخ أو خدمة دابة أو شراء حاجة أو غير ذلك عما يستخدم فى مثله الأحراء، فلو لم ينضبط بمدة مجصورة لدخل المنافع المستأجرة عليها الجهل والغرر فاحتيج إلى ضرب مدة تضبط بها.

فصل

تجوز إجارة الدور والأرضين والحوانيت والشياب والدواب والرقميق وأوانى الحديد والحشب وغير ذلك من العروض.

ويجوز عـقد الإجارة على كل منفعة يستباح تناولها ويجوز لمالكها منعهـا وبذلها: كخياطة الثوب وبناء الحائط والصياغة والقصابة والصبغ وسائر الصنائع، وكذلك الخدمة وغيرها من المنافع.

فصل

تجور إجارة الأعيان كالدور والرقيق وغيرها على ثلاثة أوجه:

أحدها: على مدة معلومة معينة مثل: أن يقول استأجرت منك هذه الدار سنة أو سنتين أولها يوم كذا وانتهاؤها وقت كذا لأن هذا حصر للمنافع المعقود عليها [بمدة](١) تفوت بفواتها ويلزم المستأجر رفع يده عند تقضيها، ونظيره في بيوع الأعيان: أن يقول: ابتعت منك هذا الشوب أو ما في هذه الرزمة من الشياب وقد شاهدها وعرفها فيسجوز ذلك.

⁽١) سقط من (ب).

والثانى: أن يذكر المدة ولا يحدها من أى وقت يكون، فيقول: استأجرت منك هذه الدار شهراً بدينار ولا يبين أى شهر هو فيصح عندنا ويكون من وقت العقد خلاقا للشافعى فى قوله: إنه لا يصح إلا أن يبين أوله(١)، لأن الإطلاق فى هذا محمول على العرف والعرف جار بين الناس فى بياعاتهم وإجاراتهم ومعاملاتهم أنهم إذا أطلقوا الأجل، فالمراد به من وقت العقد، ألا ترى أن من باع من رجل ثوبًا بدينار إلى شهر فإنه يحمل على أن ابتداءه من وقت العقد، وكذلك إذا أسلم إليه بشىء فى ذمته وقدر الأجل ولم يعينه، فإنه يكون من وقت العقد، وكذلك قلنا فيمن حلف ألا يكلم زيدًا شهراً ولم يعينه، فإن يمينه تنعقد من وقت حلفه لأن العرف جار فى كل هذا بأن المراد به الفور والحال كذلك الإجارات.

والثالث: أن يستأجرها مشاهرة فيقول: استأجرت منك هذه الدار على حساب الشهر بكذا أو السنة أو الأسبوع أو أى مدة قدر بها الأجرة، فييجوز وإن لم يعين مدة ما يعقد عليه من ذلك خلاقًا للشافعى فى قوله: إنه لا يصح إلا أن يقول: استأجرتها شهرًا أو شهرين أو مدة يذكرها على حساب كذا(٢).

وإنما قلنا: إن ذلك جائز لأن المنافع المعقود عليها يعلم قدرها باختيار المستأجر، فكأن المؤجر قال: قد أجرتك هذه الدار ما شعثت أن يسكنها من المدة على حساب كل شهر بكذا، فذكر الشهر يراد لتحديد المعقود عليه وهو أجرة المنافع وإخراجه من [حين] (٢) الغرر والجهل ليقع الحساب عليه عند استيفاء المنافع، فيكون كقوله: قد بعتك من هذا الكر ما شئت على حساب كل قفيز بدرهم، فمهما أخذ منه استحق ثمنه عليه بما يقدر له، كذلك الإجارة فإذا ثبت هذا وقع العقد على هذا الحد: فلكل واحد منهما أن يترك إذا آشاء] (٤) فيسكن المستأجر ما شاء من المدة ويخرج إذا شاء وتلزمه الأجرة بحساب ما سكن، وكذلك المالك له أن يطالبه بالحروج أى وقت شاء، وقال عبد الملك: تلزمه أجرة حد واحد عما جعلاه علماً على حساب الأجرة من شهر كذا أو سنة، كأنه قال: استأجرت منك هذه الدار كل شهر بدينار فيلزمه كراء شهر، وكذلك لو قال: كل سنة استأجرت منك هذه الدار كل شهر بدينار فيلزمه كراء شهر، وكذلك لو قال: كل سنة واحدة.

⁽۱) انظر روضة الطالبين (٥/ ١٩٦)، المهذب للشيراري (١/ ٣٩٦).

⁽۲) المهذب للشيرازي (۲/۳۹٦)، روضة الطالبين (۱۹٦/۵).

⁽٣) ثبت في (ب) (من جهة).

⁽٤) ثبت في (ب) (إنشاء).

فوجه الأول: أن العقد لم يقع على شهر كامل، وإنما وقع على حساب الشهر بكذا، فلم يلزم سكنى ما لم يقع العقد عليه، ووجه الثانى: أنه إذا قال: كل شهر بدينار فكأن الكراء إنما وقع على الحد الذى جعل علمًا على معرفة الأجرة المقدرة به.

فصل

إجارة الدراهم والدنانير وكل ما لا يعرف بعينه لا تصح، وإجارته قرضه، والأجرة ساقطة عن مستأجره هذا قول ابن القاسم، وشيخنا أبو بكر الأبهرى وغيره يزعمون أن ذلك يصح وتلزم الأجرة فيه إذا كان المالك حاضرًا معه، ولابن القاسم أن الإجارة معاوضة على منافع الأعيان وإذا كانت العين نفسها لا يصح الانتفاع بها مع تبقيتها وإنما يصح مع إبدالها ببيع وغيره لم تصح إجارتها، وقد علم أن الدنانير والدراهم لا منفعة فيها مع بقاء العين، فلا يستحق أن يبذل العوض في مقابلتها بخلاف الدور والدواب وغيرها فلم يصح إجارتها.

وإنما قلنا: إن إجارتها قرضها لأن ربها ملك المدفوع إليه الانتفاع بها ولا ينتفع إلا بإتلاف أعيانها فصار ذلك ملكًا له، فلو قلنا: إنه تلزمه أجرة لكان في معناه قرض جر نفعًا، ودراهم بدراهم متفاضلة وذلك غير جائز، ووجه القول الآخر: أن الانتفاع بهما يمكن بأن يضعها المستأجر بين يديه يتكثر بها ويتجمل، وله غرض في أن يرى الناس معه دنانير ودراهم فينفعه ذلك فيما يقصده به، وإذا كان كذلك صحت إجارتها.

وإنما قلنا: يجب أن يكون المالك معها لئلا ينفقها المستأجر ويعطيه بدلها وزيادة فيكون تفاضلاً وقرضًا جر نفعًا.

فصل

عقد الإجارة لازم من الطرفين ليس لأحد المتعاقدين فسخه مع إمكان استيفاء المنافع المعقود عليها خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن العقد يجوز أن يفسخ بوجود العذر فى حق المكترى أو المكرى وإن أمكن استيفاء المنفعة مثل أن يكترى جمالاً للحج ثم يبدو له أو يمرض فله الفسخ، أو داراً يسكنها ثم يريد السفر أو دكانًا ليتجر فيه فتحترق متاعه فله الفسخ عنده فى ذلك كله(۱).

⁽١) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٨٠)، الاختيار للموصلي (٧٨/٢).

ودليلنا قوله تعالى: ﴿أوقوا بالعقود﴾ [المائلة:١] ولأنه عقد معارضة محضة فلم يكن لأحدهما فسسخه لمعنى في العاقد كالبيع، ولا يدخل عليه النكاح لأنها ليست بمحضة، ولأن أحدهما إذا قال: لا أريد السفر إلى الجسهة التي وقع الكراء إليها فعندهم أن هذا [علر](١) في حق المكترى دون المكرى، فنقول: كل معنى لا يملك به المكرى فسخ الإجارة لم يملك بمثله المكترى، أصله غلاء الأجرة ورخصها.

فصل

الأجرة لا تستحق تسليمها بمجرد العقد ولا بتسليم العين المستأجرة، وإنما تستحق الأجرة أولاً بأول لكل جزء من المال يقابل كل جزء من المنافع، إلا أن يكون هناك عادة أو شرط فيستحق التسليم لها أو يكون تأخيرها يؤدى إلى أمر ممنوع فيلزم تقديمه لذلك لا بمجرد العقد.

وقال الشافعى: يستحق تسليم الأجرة بتمام عقد الإجارة وتسليم العين المستأجرة شرط ذلك أو لم يشترط^(٢).

ودليلنا: أن الأجرة ثمن للمنافع كما أن الثمن في البيع لرقبة المبيع، وقد ثبت أن في البيع لا يلزم تسليم الشمن بمجرد العقد إلا بعد تسليم المعقد عليه، فكذلك يجب في الإجارة، ولا تلزم عليه الإجارة بثوب بعينه أو بفاكهة رطبة لأن هناك قارن العقد ما أوجب التعجل، فيكون له كاشتراط التقديم.

فصل

كل معنى طرأ بمنع استيفاء المنافع فإن العقد ينفسخ معه، وذلك كانهدام الدار واحتراقها وغصبها، وكذلك امتناع المؤجر من تسليمها حتى فات وقت الإجارة ظلما، وكذلك مرض العبد والدابة وهذا كله في الإجارة المعينة دون المضمونة لأن امتناع استيفاء المنافع لا يلزم معه الأجرة لما بيناه [أن العوض لا يستحق إلا بتسليم المنافع كالاعيان](٣).

⁽١) ثبت ني (١) (غرر).

⁽٢) المهذب للشيرازي (٣٩٩/١)، روضة الطالبين (٥/١٧٤).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

إذا تسلم المستأجر الدار أو الدابة المعينة وتمكن من استيفاء المنفعة فلم يستوفها حتى انقضت المدة فقد استقرت الأجرة عليه (۱) ، لأن الذى يجب على المكرى تسليمها وتمكينه من المنفعة وقد فعل، فإذا اختار ألا يستوفيها فلا يلزم المكرى شيء كما لو ابتاع مأكولاً رطبًا [وقبضه] (۱) فلم يأكله حتى تلف لزمه الثمن ولم يلزم البائع شيء.

فصل

الإجارة على ضربين: إجارة عين وإجارة متعلقة بالذمة، وكل ذلك جائز لأن العين لما كان له بيعها كان له بيع منافعها، وكذلك لما كان له بيع شيء من الأعيان في ذمته أعنى أعياناً مبيعة لا أعياناً معينة، فكذلك المنافع لأن الإجارة معاوضة على المنافع كما أن الأثمان معاوضة على الرقاب، فلما جاز العقد على رقبة الدابة بالوجهين جميعًا _ أعنى بيع الدابة بعينها وأن يُسلم في دابة موصوفة في الذمة _ صح العقد على منافعها بالوجهين جميعًا.

فصل

فإذا ثبت ذلك فإن كان العقد على دابة معينة فلا بد أن تكون المنفعة المعقود عليها معلومة من ركوب أو طحن أو حمل أو غير ذلك، وإنما وجب ذلك لانتفاء الغرر بانتفاء الجهالة، وليعلم المكترى ما الذى يعاوض عليه من المنافع وكذلك المكرى، فإذا ثبت ذلك فإن الحق يتعلق بالذمة فى المعين بل يتعين لتلك العين، فإن تلف [قبل استيفاء المنفعة، فإن العقد ينفسخ لتعذر استيفاء المنافع المعقود عليها لانها مستحقة على وجه لا يمكن فيها القضاء ولا يلزم المكرى أن يأتى بغيرها لأنه لا يستحق عليه منافع غيرها، وإن تلف] (٢)، بعد استيفاء بعض المنافع دون جميعها؛ فإن العقد ينفسخ فيما بقى ويلزمه من الأجرة بقدر ما استوفاه من المنفعة بقيمته من الأجرة ويسقط عنه الباقى هذا الكلام فى المعين.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (٣/٤٢٨).

⁽٢) سقطت من (١).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

فأما المضمون في الذمة فمثل: أن يستأجر منه دابة ليركبها إما إلى موضع معين أو أجل بعينه (١).

وإنما قلنا: إنه لا بد من أحد هذين ليحصل العلم بما يعاوض عليه لأن العمل يتقدر تارة بالمدة وتارة بنفسه بالركوب إلى موضع بعينه مقدر بنفسه مستغن عن ضرب مدة فيه كخياطة القميص وبناء الحائط، والركوب على الإطلاق من غير اشتراط مسافة معينة أو مقدرة لابد فيه من ضرب مدة كخدمة العبد وإلا دخله الجهل، [فإذا ثبت ذلك فيجوز حالاً إلى أجل]^(۲) لأنا لو لم نجزه إلى أجل لأدى إلى بطلان انتفاع الناس بالكراء أو انقطاع معايشهم وتجاراتهم، وصورته إلى أجل مثل: أن يكترى منه في رجب أو شعبان للحج وعادة الناس في الخروج عندنا بسغداد في ذي القعدة فيقول: اكتريت منك كراء في ذمتك إلى الحج بعشرين ديناراً أو ما يتفقان عليه والأجل وقت خروج الناس، فإذا في ذمتك إلى الحج فعنه روايتان:

إحداهما: [أنه لا ينجوز تأخير النقد إلا في اليسير وهو الثلاث فدونه، والآخر]^(٣) أنه ينجوز ويكتفي فيه بالعربان كالدينارين والثلاثة.

فوجه الأولى: أن فى وجوب النقد ليخرج عن باب الدين بالدين، وإنما جاز التأخير فى السير لأن الغالب فى الأصول أن حكم الأكثر فى حكم الجميع وأن الأقل لا حكم له.

ووجه الشانية: أن تقديم العربان يخرجه عن باب الدين بالدين، فقد تعجل الشيء من أحد الطرفين، ولم يكلف نقد الكل خيسفة الغرر لأن المكرى قد ينتفع في الثمن ثم يخلفه، وقد جرت العادة بذلك منهم، فكان الأصلح عقد العربان ليسخرج عن الدين بالدين في جميع العقد ثم يكون الباقي كالوديعة عند [المكترى](١) أو كالرهن.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٧٤٩).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٤) ثبت في (١) (المكرى).

فأما إذا كان الكراء المضمون حالاً وشرع فى الركوب فلا يحتاج إلى نقد لأن أحد الطرفين قد تعجل أخذه فى الركوب وتماديه فيه يقوم مقام استيفائه، كما نقول فى المقاثى والمباطخ: إنه يجور بيعها بالدين وإن كان المعقود عليه لم يخلق أكثره لأنه فى حكم الموجود لتناسقه وتتابعه.

فصل

إذا استأجر للزرع فغرقت سقط كراؤها لتعذر استيفاء المنفعة المعقود عليها، وإن زرعها وأمكنه شربها فلم ينبت زرعها فعليه الأجرة لأن الذى على المؤاجر: تسليم الأرض وتمكينه من استيفاء المنفعة وليس عليه سلامتها، وكذلك إن نبت الزرع وأصابته جائحة من غير جهة الشرب لم يسقط عنه الكراء لأن التمكين قد وجد واستيفاء المنفعة غير متعذر وامتناع خروج الزرع أو سلامته ليس من مقتضى العقد فلم يلزم.

فصل

لا تبطل الإجارة لموت أحد المتعاقدين مع بقاء العين المستأجرة وإمكان استيفاء المنافع خلافًا لأبى حنيفة (١)، لأنه عقد معاوضة فلم ينفسخ بموت أحد المتعاقدين إذا لم يكن فيه تلف المنفعة أو تعذر استيفائها، أصله عقد البيع، ولأنه عقد معاوضة من مالك على منفعة ماله، فوجب ألا ينفسخ بموت المالك، أصله إذا زوج أمته.

فصل

إذا اكترى دارًا فله أن يسكنها بنفسه وله أن يكريها من غيره لأن ملك منافعها ثابت له وليس بمستحق عليه في استيفائها محل مخصوص، وله أن يكريها بمثل الكراء أو أقل أو أكثر لأنه معاوضة على ملكه كبيع الأعيان، وله أن يكريها من المالك خلافًا لأبى حنيفة (٢) لأن كل مملوك جاز أن يملك لغير من ملكه جاز أن يملك لمن ملكه، أصله الأعيان.

 ⁽١) قال الموصلى: (فإن مات أحدهما وقد عقدها لنفسه انفسخت لإن الإجارة تنعقد شيئًا فشيئًا فلا تبقى بدون التعاقد وإن عقدها لغيره لم تنفسخ). الاختيار للموصلى (٢/٧٧) الهداية للمرغينانى (٣/ ٢٨٠).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (٣/ ٤٥١).

إذا اكترى دابة ليحمل عليها شيئًا فحمل عليها غيره فعطبت: فإن كان أضر بها ضمن قيمتها وإن كان مثله أو دونه فلا ضمان عليه لأنه إذا كان أضر بها كان متعديًا بحمله عليها لأنه لا يملك ذلك ولا أذن له فيه صاحبها، ولا بد أن العوض عليه، فإذا كان مثله فهو كما لو تلفت فيما استأجرها له فلا يضمن وإن كان دونه كان أولى ألا يضمن لأنه بعض حقه، فإن سلمت فلربها أن يأخذه بما بين الأجرتين.

وإن اكتراها إلى مكان سار بها إلى غيره فى قدر مسافته أو دونها وقدر مشقته فلا ضمان عليه، وإن تعدى بها إلى غير مثله فى المسافة والمثل منه فى المشقة أو مثله فى المشقة وأبعد منه فى المسافة، فإن تلفت ضمنها، وإن سلمت فلربها الكراء الأول وأخذه بكراء الزيادة أو إسلامها ويضمنه القيمة يوم التعدى.

وصورتها أن يكترى دابة من بغداد إلى الكوفة فيمتد بها إلى فيل(1): فقد بيّنا أن لصاحبها الكراء من بغداد إلى الكوفة لأن المكترى قد استوفى المنفعة المعقودة عليها بالأجرة المسماة فاستقر البدل عليه فى ذمته وتعديه فيما بعد لا يقدح فى ذلك الاستقرار، وبينا أن صاحبها مخير فيما زاد على ذلك إن شاء أخذه بالكراء وإن شاء ضمنه القيمة.

وقال أبو حنيفة: لا كراء فيما زاد^(۲)، فدليلنا أنه انتفع بملك غيره من غصب للعين فلزمه بدل ما انتفع به كغير المتعدى.

ودليلنا على أن له تضمينه القيمة خلاقًا للشافعي^(٣)، أنه متعديًا بالإمساك وحبسها عن الأسواق، فتعلق عليها الضمان، فإذا ثبت هذا فعليه كراء المثل كالمتعدى ابتداء لأن هذه المنفعة مستوفاة بغير عقد ولا شبهة عقد.

⁽١) فيل: كانت مدينة خـوارزم يقال لها فيل قديمًا ثم سمـيت المنصورة وهي الآن تدعى كركانج. معجم البلدان (٤/ ٣٢٥) دار الكتب العلمية.

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٦٦)، الاختيار للموصلي (٢/ ٦٦).

⁽٣) قال الشيرازى: (وإن استأجر عينًا لمنفعة فاستوفى أكثر منها فإن كانت زيادة تتميز بأن اكترى ظهر ليركبه إلى مكان تجاوزه لزمه المسمى لما عقد عليه وأجرة المثل لما زاد لأنه استوفى المعقود عليه فاستقر عليه المسمى واستوفى زيادة فلزمه ضمان مثلها. المهذب (٢/١١).

إذا اكترى أرضًا ليزرعها حنطة فأراد أن يزرعها شعيرًا أو ما ضرره مثل ضرر الحنطة أو دونه، فذلك له خلافًا لداود (١)، لأن تعيين ما يزرع في الأرض هو كتقدير المنفعة لا لكونه شرطًا، بدليل أنه لو لم يزرعها مع التمكين منها للزمه الكراء، وإذا كان كذلك كان له أن يستوفى ذلك القدر من المنفعة من الملكور وغيره.

فصل

وليس له أن يزرعها ما ضرره أشد من ضرر الحنطة، فإن فعل فلربها كراء الحنطة وقيمة الإضرار بالزيادة خلاقًا للشافعي في قوله: إنه يلزمه كراء المثل في الجميع (٢)، لأنه تناول من المنفعة زيادة على القدر المعقود عليه فلزمه بقدر ما زاد، أصله إذا اكترى جملاً ليسير عليه من بغداد إلى مكة فتعدى به إلى مصر.

فصل

يجوز أن يشترط الخيار في الإجارة سواء كانـت معينة أو مضمونة، خلاقًا لأصحاب الشافعي (٣)، لأن المنافع أحد نوعي ما يقصد بالمعاوضات المحضة، فجاز اشتراط الاختيار فه كالأعبان.

فصل

المركوب لا بد أن يعرف بتعيين أو وصف بالمساهدة يشار إليه بأن يقال: أكريتك هذه الدابة أو الناقعة، والموصوف لا بد فيه من ذكر الجنس والنوع الذكورية والأنوشية لأن الأغراض تختلف باختلاف الأجناس لأن الجمل يقوى على الحمل أكثر من الدابة والحمار والغرض بها مختلف، وكذلك أنواعها لأن النجيب لا يصلح للحمل، وإنما يصلح للركوب، وكذلك الذكر يكون أضعف من الأنثى فلا بد أن يبين.

⁽۱) قال ابن قدامة: (قال دواد وأهل الظاهر: لا يجوز له زرع غير ما عينه حتى لو وصف الحنطة بأنها سمراء لم يجز له أن يزرع بيضاء لانه عينه بالعقد فلم يجز العدول عنه كما لو عين المركوب أو عين الدراهم في الثمن. المغنى (٦٠/١).

⁽٢) روضة الطالبين (٥/٢١٧)، المهذب للشيرازي (١/٣٠١).

⁽٣) انظر الحاوى الكبير (٧/ ٣٩٤).

لا يحتاج إلى وصف الراكب خلافًا للشافعي (١١)، لأن أجسام الناس متقاربة في العادة غير متفاوتة فلم يحتج إلى رؤيته، فإن آتاه بفادح عظيم الخلق ليس هو الغالب فلا يلزمه.

فصل

الظاهر من مذاهب أصحابنا أن استيفاء المنافع لا يتعين فى الإجارة، وأنه إن عين فلك كالوصف لا ينفسخ العقد بتلفه بخلاف العين المستأجرة إذا تلفت، وذلك كما يستأجر على رعاية غنم بأعيانها أو خياطة قميص بعينه فتهلك الغنم ويحترق الثوب فلا ينفسخ العقد وعلى المستأجر أن يأتيه بغنم مثلها ليرعاه أو قميص مثله ليخيطه، وقد قيل: إنها [يتعين](٢) بالتعيين فينفسخ العقد بتلف المحل المعين.

فوجه الأولى: أنه قد ثبت أن عقد الإجارة لازم من الطرفين وليس لأحدهما فسخه مع التمكين من استيفاء المنافع، فلو قلنا: إن محل الاستيفاء يتعيين لحصل منه نقض الأصل لأن المستأجر يبيع الشيء المستأجر عليه فيفسخ العقد فيه باختياره، وذلك ينفى اللزوم ولا يمكنه أن يأتي بمثله أو يمنعه من البيع والهبة ينقطع تصرفه في ملكه من غير تعلق حق لغيره فيه، ولأن محل الاستيفاء حق للمستأجر دون المؤاجر ولأن المستأجر عقد على منافع يستوفيها فيلزم المؤاجر أن يوفيه إياها وتعيين ما يستوفيها منه لاحق للمؤاجر فيه.

ووجه الثانى: أن أحد المحلين فى الإجارة يصح معه تعيينه كالأجير لأنه إذا استأجر دابة ليركبها فماتت الدابة انفسخ العقد ولم يلزمه أن يأتى ببدلها، كذلك إذا عين من يركبها والقميص الذى يخيط أو الغنم التى يرعاها يجب أن ينفسخ العقد بتلف ذلك كما ينفسخ العقد بتلف عوت الراعى والدابة، ولأنه قد ثبت تعيين ذلك فى الظئر إذا استؤجرت لرضاع الصبى والطبيب لعلاج المريض أو لقلع الضرس إذا برأ أو مات

⁽۱) قال النورى: (يشترط أن يعرف المؤجر الراكب وطريق معرفته المشاهدة كذا قاله الجسمهور، والاصح: أن الوصف التام يكفى عنها ثم قيل: يصفه بالوزن وقيل بالضخامة والنحافة ليعرف وزنه تخمينًا). روضة الطالبين (٥/ ٢٠١).

⁽٢) ثبت في (ب) (تتغير بالتعيير).

الصبي، وكذلك في ساثر ما يستأجر عليه.

فصل

إذا استوفيت المنافع فى الإجارة الفاسدة لزم بها أجرة المثل كالمبيع بيعًا فاسدًا إذا فات أنه يلزم بالقيمة دون الثمن لأن الأجرة ثمن للمنافع كما أن الأثمان فى البياعات أعواض عن الأعيان، فإذا قبض العين المستأجرة فى الإجارة الفاسدة فعليه أجرة المثل سواء استعملها أو لم يستعملها خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه لا أجرة عليه إذا لم يستعملها أن لا نها عين قبضت على وجه الإجارة فكان تلف المنفعة فيها مضمونًا بالتبذل، أصله الإجارة الصحيحة، وإن تلف المنافع فى العين المقبوضة على وجه الإجارة الصحيحة يوجب بدلها على من تلفت فى قبضه، أصله إذا استوفاها بنفسه.

فصل

لا يجوز أن تكون الأجرة في الإجارة مجهولة ولا غرر لأنها عوض في عقد معاوضة محضة كالثمن في البيع.

ولا يجور أن يستأجر نساجًا لينسج له غزلاً بنصف الثوب ولا بقيمته لأن الثوب الذى يخرج مجهول الصفة، ولأن نصف الغزل الذى استأجره به لا يسلمه إليه إلا بعد مدة وهى حصول النسج.

ولا يجوز في المبيع بعينه اشتراط الأجل في تسليمه إذا خيف منه الغرر وكذلك القيمة المجهولة لا يدرى كم يكون مقدارها، ويجوز أن يستأجره على عمل نصف الغزل بالنصف الآخر لأنه معلوم لا غرر فيه ولا جهالة، ومتى وقع العقد على الوجه الأول ونسج الثوب فجميعه لصاحب الغزل وللصانع أجرة المثل، ومثل ذلك أن يكرى دابته أو غلامه من رجل بنصف الكسب لأنه عوض مجهول فإن وقع: فلصاحب الدابة أو الغلام أجرة بالمثل، وجميع الكسب للمستأجر.

ولو قال له: اعمل على دابتى ولك النصف من الكسب لكان العقد فاسداً للجهل عقدار الكسب لكنه إن وقع كان الكسب كله لصاحب الدابة [وللأجير](٢) أجرة المثل

⁽۱) قال الموصلى: (وإذا فسدت الإجارة يـجب أجر المثل لأن التسمية إنما تجب بالعقود الصحيحية أما الفاسدة فتجب فيها قيمة المعقود عليه كما في البيع) الاختيار (٢/ ٧٢) الهداية (٣/ ٢٦٨). (٢) سقطت من (أ).

بخلاف الأولى لأن الإجارة فى المسألة الأولى وقعت على الدابة والأجر كان مجتبيًا للكسب، وفى مسألتنا وقعت الإجارة على السرجل واجتبى الكسب من قبل الدابة، فمن وقع عليه عقد [الإجارة](١) لم يكن له من الكسب شيء.

فصل

يجوز أن يكترى الرجل الدابة إلى مكان معلوم بأجرة معلومة: فإن وجد حاجته دون ذلك فحسابه من الأجرة لأنه يكون كانه قال له: أكريك من هذا الطريق كل بريد^(۲) بدينار، ويجوز ذلك على منا قدمناه من قوله: أجرتك هذه الدار من حساب كل شهر بدينار، ويكون ذكر الفراسخ والمسافة لتتقدر الأجرة به.

فصل

إجارة المشاع جائزة من الشريك وغيره، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه لا تجور إلا من الشريك جاز أن يعاوض عليها من الشريك جاز أن يعاوض عليها الأجنبى، أصله البيع، ولأنه عسقد إجارة على ملك له معروف يمكن تسليمه إلى المستأجر فجاز ذلك اعتبارًا بالمجور.

فصل

يجوز أن يستأجر داراً بسكنى دار أخسرى خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: إن المنافع لا تكون أجرة للمنافع إلا أن يكون من جهة أخرى (٤)، لأنهما منفعتان يجوز عقد الإجارة على كل واحد منهما فى الانفراد، فجاز أن يعقد على إحداهما بالأخرى كما لو كانا من جنسين.

⁽١) سقطت من (ب).

⁽٢) البريد: المرتب والرسول، أو فرسخان أو اثنا عشر ميلاً أو ما بين المنزلين. القاموس المحيط (١/ ٢٧٧).

⁽٣) قال المرغيناني: (ولا يجوز إجارة المشاع عند أبي حنيـفة رحمه الله إلا من الشريك وقالا إجارة المشاع جائزة) الهداية (٣/ ٢٧٠).

⁽٤) قال الموصلى: (والمنفعة تصلح أجرة في الإجارة إذا اختلف جنساهما لأن الثمن يملك بنفس المنفعة، والمنفعة لا يمكن تمليكها بنفس العقد). الاختيار للموصلي (٢/ ٢٤).

يجوز أن يستأجر الظئر^(۱)، وكل أجيسر بطعامه وكسسوته ويكون له ما يكون لمثله من الوسط خلافًا للشافعي في منعه ذلك في كل أجير^(۱)، ولأبي حنيفة في منعه ذلك في كل أجير عدا الظئر^(۱).

فدليلنا⁽³⁾ أن الأعراض في المنافع يقوم العرف فيها مقام الشرط والاسم كنفقة الزوجة، وصفة ركوب الراكب في الإجارة، ولأنه لما جاز أن تكون النفقة مجهولة وترجع إلى الوسط ويتبع في معرفتها العرف كذلك في الإجارة، وعلى أبي حنيفة، لأنه عقد إجارة فصع بالطعام والكسوة اعتباراً بالرضاع.

فصل

إذا اكترى دابة ولم يسم ما يحمل عليها، فالكراء فاسد، لأن المنفعة المستأجر عليها مجهولة فيكون غررًا لأن الأشياء المحمولة تختلف في الإضرار بالدابة لأن حمل القطن والثياب أقل إضرارًا من حمل الصخر والحديد، والأجرة مختلفة متفاوتة، وكذلك كراء الركوب بخلاف كراء الحمل، فإذا لم تكن المنفعة المكترى لها معلومة لم يصح.

فصل

إذا اكترى أرضًا ليغرس فيها فانقضت مدة الإجارة: فإن صاحبها مخير بين أن يأخذ المستأجر بالقلع ولا شيء عليه من أجرة القلع، أو يعطيه قيمة الغراس مقلوعًا أو يبقيه في الأرض ويكونا شريكين، خلافًا للشافعي في قوله: إنه ليس له أن يطالبه بقلع الغراس إلا بعد أن يعطيه أرش القلع^(٥)، لأن الإجارة تقضى تسليم الأرض بعد انقضاء المدة فارغة من تعلق حق للمستأجر لها ويقل ما شغلها به، أصله إذا كان له فيها متاع أو طعام، فإنه يؤمر بقلعه، ولأن فائدة حصر العقد بالمدة تقدير المنفعة المستوفاة بها

⁽١) الظئر بالكسر العاطفة على ولد غيرها المرضعة له في الناس). القاموس المحيط (٢/ ٨٠).

 ⁽۲) قال النووى: (ولو استأجره بنفقته أو كسوته فسد) روضة الطالبين (٥/ ١٧٤)، الحاوى الكبير للماوردى (٧/ ٣٩٢).

⁽٣) الهداية للمرغيناني. (٣/ ٢٧٠)، الاختيار للموصلي (٢/ ٧٤).

⁽٤) يقصد به الدليل على الشافعي.

⁽٥) المهلب للشيراري (١/ ٤٠٤).

وانقطاعهـا فيمـا بعدها، وفي تبـقية الغـراس بعد المدة إبطال لفائــدة التحديد والتــقدير وخلافًا لموجب العقد.

فصل

يجور أن يؤاجر الرجل فحله من إبله أو بقره أو غيرها على أن ينزوا^(۱) أكوامًا معلومة خلافًا لأبى حنيفة^(۱) والشافعى^(۱)، لأنه نوع من المنفعة كالركوب لأن كل منفعة ملك إباحتها للعين بغير عوض وملك منعه إياها، فإن المعاوضة جائزة عليها كالحمل، ولأن ذلك بمنزلة أن يستأجر رجلاً يلقح له نخله فيقول: لأنه فعل يراد لحمل أأنثى ينتفع به تجوز إباحته بغير عوض، فجاز بعوض أصل التلقيح.

فصل

لا يجوز للرجل أن يستأجر الرجل الأجيـر شهرًا بدينار على أن يعطيه الأجير كل يوم درهمًا أو أقل أو أكثر لأن ذلك فضة بذهب متأخرة، ولأنه عمل وفضة بذهب.

فصل

يجوز أن يكرى داره فى رمضان لذى القعدة، فتكون هذه الإجارة بعد العقد بشهر أو ما يقاربه خلافًا للشافعى فى قوله: لا يجوز إلا أن تكون المدة عقيب العقد بلا فصل (٤)، لأن الإجارة عقد على ما لم يخلق من المنافع، فجاز أن يتأخر شرط المدة واستيفاؤها ما لم يعد ذلك بتعذر قبضها عند الحاجة، ولأنه لو عقد على هذه الدار شهراً أو على شهر بعده لجاز كذلك فى مسألتنا لأنه قد حصل العقد للشهر الثانى قبل مضى الأول، فلا فرق بين أن يكون الأول داخل فى العقد أو خارجًا عنه.

⁽١) النزو أي: الوثب يقال نزا نزوًا أي وثب وثوبًا. القاموس المحيط (٤/ ٣٩٥).

⁽۲) قال الموصلى: (ولا تجوز الإجارة على عسب التيس لنهيه على عن ذلك وهو أن يستأجر التيس لينزو على غنمه ويدخل فيه كل فحل كالحصان وغيرهما أما النزو بغير أجر فلا يأس به وأخذ الأجرة عليه حرام) الاختيار (۲/ ۷۵).

⁽٣) انظر روضة الطالبين (٣/ ٣٩٨).

⁽٤) قال النووى: (أمــا إجارة العنين فلا يصــح إيرادها على المستقبل كـــأجارة الدار السنة المستــقبلة والشهر الآتي) روضة الطالبين (٥/ ١٨٢).

يجوز للمؤاجر أن يبيع العين المستأجرة من المستأجر وغيره إن بقى من مدة الإجارة ما لا يكون غرراً يخاف تغيرها فى مثله، خلافًا لأبى حنيفة (١) وأحد قولى الشافعى (١)، لقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولأنه ليس فى بيعها إبطال حق المستأجر لأن المشترى إنما يسلمها بعد انقضاء مدة الإجارة فكل تصرف لا يبطل حق المستأجر لا يمنع، أصله إذا باعها منه، ولأنه عقد على منفعة فلم يمنع العقد على الرقبة، أصله إذا باعها منه، ولأنه عقد على منفعة فلم يمنع العقد على الرقبة، أصله إذا باع أمة قد روجها.

فصل

تجوز إجارة الدور وسائر العقار أكثـر من سنة، وقال الشافـعى فى أحد قـوليه: لا يجوز (٣)، فدليلنا أنها مدة تبقى المنافع إليها ويمكن استيفاؤها كالسنة.

إذا استأجرها عشر سنين بأجرة معلومة لجملة المدة جاز ولم يلزم أن يعين ما لكل سنة خلافًا للشافعي (٤)، لأنها مدة تجوز الإجارة إليها فوجب أن يكون ذكر الأجرة لجملتها مغنيًا عن ذكر ما يقابل تفصيلها، أصله السنة والشهر.

فصل

ومن استؤجر لحمل ما سوى الطعام فادعى تلفه أو كسره فلا ضمان عليه، لأن الأجير مؤتمن كالوكيل والرسول، فإن استؤجر على حمل طعام ضمن إن ادعى تلفه، خلافًا لمن منع ذلك، لأن العادة جارية بأن الأكرياء يتسرعون إلى أكل الطعام الذى فى أيديهم لدناءة نفوسهم، ويحملون على أن نفوس الناس وأهل المروءات والأقدار يأنفون من أن يطلبوهم بمثله من المأكولات لا سيما العرب مع كرمهم وعزة نفوسها واعتيادها بذله والسماحة به، وفى ذلك إضرار بالناس وليس كذلك العروض وغيرها لأنه لا يقبح فى العادة المطالبة بها، وإن قل ما يستأجر على حمله منها، ولا جرت عادة الأكرياء

⁽١) انظر بدائع الصنائع للكاساني. (٢٠٧/٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٥/ ٢٥٢)، المهلب (١/ ٤٠٧).

⁽٣) روضة الطالبين (٥/ ١٨٢)، الحاوى الكبير للماوردى (٧/ ٤٠٦).

⁽٤) روضة الطالبين (٥/ ١٨٢)، الحاوى الكبير (٧/٧).

بالتسرع إلى تناولها كما جرت عادتهم بذلك فى الطعام، ولأن بالحجاز يتنافس فى الطعام لضيق العيش هناك وشدة الحاجة إليه فلو لم يضمن الأكرياء لتسرعوا إلى تناوله ولحق الناس الضرر، إذا استؤجر على حمل شىء فتلف منه من غير تعد ولا تفريط فلا ضمان عليه لأنا قد بينا أنه مؤتمن فلا يضمن إلا بالتعدى والتقصير فى ترك [التحفظ](١).

فصل

إذا ضرب الدابة أو ساقها بالعصى على عادة الناس من غير خرق فعطبت لم يضمن خلاقًا لأبى حنيفة (٢) ، لأن العرف جار به بأنه لا بد للدابة من سوق وزجر على السير، والضرب بالمعروف على قدر الحاجة، فكان هذا القدر مأذونًا فيه فلم يضمن ما حدث عنه.

فصل

إذا استأجر سفينة لحمل طعام فغرقت فلا ضمان عليه خلافًا لأبى حنيفة (٢) لأن الملاح لم يتعد فأشبه أن تغرق بالموج والريح، وقياسًا عليه إذا كان صاحبه معه.

فصل

واختلف في كرائه فقيل: لا شيء له، وقيل: له من الأجرة بقدر ما مضى من المسافة، فوجه الأول أن العرف جار في مثل ذلك بأنه على البلاغ لأنه جار مهجرى الجعل: كأنه يقول: إذا بلغت بالطعام إلى موضع كذا وكذا فهذا الأجرة لك، فإذا لم يحصل المفرض لم يستحق شيئًا، ووجه الآخر: أنه إجارة وليس بجعل لأن العمل والأجرة مقدران، فكان له من الأجرة بحساب ما مضى كسائر الإجارات.

فصل

إذا اكترى إبلاً إلى الحج، فأخلفه الجمال: فإن المكترى يأتى الإمام ويقيم عنده البينة فإن كان الجمال له مال تكارى له الإمام عليه لأن القضاء على الغائب واجب إلا التمس ذلك صاحب الحق، وإذا لم يكن للجمال مال لم يتكارى عليمه لأنه لا يحصل لمن

⁽١) ثبت نمي (أ). (الحفظ).

⁽٢) الاختيار للموصلي: (٢/ ٦٦). الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٦٦).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٧٤).

يتكارى منه عوض ما يكترى منه، فإن كان المكترى هو الذى هرب فالجسمال أيضًا يقيم البينة ويكرى الإمام مكانه رجلاً إن كان اكترى للركوب أو حمولة، مثله إن كان اكترى للحمل بسعر الوقت يوم الحكم ويكون على الهارب ضمان نقصان إن كان فى الكراء وله زيادة إن حصلت ويدفع الأجرة إلى الجمال، فإن تعذر ذلك إلى فوات الحج فسقد انفسخ العقد لأن الإجارة هاهنا متعلقة بزمان، والمنافع المختصة بالازمان لا يصح فيها القضاء، والتراد واجب بينهما والكراء فى غير الحج بخلاف ذلك لأن العادة لا تخصه بزمان فلا ينفسخ العقد، وتكون الحمولة له أى وقت وجده.

فصل

لا يضمن الراعى ما هلك من الغنم لأنه أمين كالوكيل، فإذا ذبح شاة وادعى أنه خاف عليسها الموت ففيها روايتان: إحداهما وجوب الضمان، الأخرى نفيه (١) فوجه الوجوب: أنه متعمد بذبحها لأنه لم يؤمر [بذلك]، وإنما هو مؤتمن فيسما أذن له فيه لا في غيره، ووجه النفى فلأن التهمة زائلة عنه في العادة، والعرف يشهد أن في فعله مصلحة فلم يضمن.

فصل

لا ضمان على صاحب الحمام لأنه لم يسلم إليه ما يلزم فيه ضمان، وإن كانت الثياب سلمت إليه فلا ضمان عليه لأنه أمين كالمودع إذ قبضه للثياب لمنفعة ربها دون منفعة نفسه.

فصل

من استعار عبداً بغير إذن سيده أو صغيراً بغير إذن وليه فى شىء فتلف فيه فينظر، فإن كان مما يتلف فى مثله ولا يلحق ضرر بالاستعانة فيه فلا يضمن ما كان عنه مثل أن يقول: ناولنى هذه المروحة أو هذه الحرقة أو ما أشبه ذلك لأن ضرورة العادة قاضية بأن مثل هذا لا يكون منه تلف وأن الناس يتسامحون به فيما بينهم فلا ضمان فيه إن كان عنه تلف ولا أجرة فيه مع السلامة، وإن كان الشيء المستعان فيه مما له بال وخطر وتطلب الأجرة في مثله فهو متعد بذلك، ولولى الصغير وسيد العبد مطالبته بالأجرة إن

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۱/۳ ۲۰۶).

سلم لأنه استوفى منافع لها قسيمة بغير إذن من إليه الإذن فيها، فكان ضامنًا للبذل فيها بتعديه، وإن كسان عن ذلك تلف ضمن دية الحر وقسيمة العبد لأنه سبب تلفهما باستعمالهما على وجه التعدى.

فصل

الصناع المؤثرون بصنائعهم فى الأعيان: كالقصارين والصباغين والصاغة وغيرهم ضامنون بما أسلم إليهم مما يستأجرون على عمله إذا غابوا عليه، ولا يقبل قولهم فى تلفه، فإن قامت لهم بينة به سقط الضمان عنهم عند مالك وابن القاسم ولا يسقط عند أشهب وسواء عملوا بأجر أو بغير أجر ولا يضمنون ما لم يقبضوه ويحملوه إلى منازلهم، وإذا سقط الضمان عنهم، ففى وجوب الأجرة لهم خلاف: قال ابن القاسم: ليس لهم أجرة، وقال ابن المواز: تكون لهم الأجرة (١).

فصل

وإنما قلنا: إن الصناع في الجملة يضمنون خملاً الأبي حنيفة (٢) والشافعي (٣) في تفريقه بين الخاص (٤) والمشترك (٥)، لأن ذلك إجماع الصحابة، وروى عن عمر وعلى وقال على لا يصلح الناس إلا ذلك (٢).

ولأن في ذلك مصلحة ونظر للصناع وأرباب السلع، وفي تركه ذريعة إلى إتلاف الأموال وذلك أن بالناس ضرورة إلى الصناع إذ ليس كل أحمد يحسن أن يخيط ثوبه أو يقصره أو يطرزه، فلو قبلنا قولهم في الإتلاف مع علمهم بضرورة الناس إليهم لتسرعوا إلى ادعائه ولأجبروا على الناس وللحق أرباب السلع أشد ضرر، فكان الحظ للجميع دفعها على التضمين، ولأنه قبض العين لنفع نفسه من غير استحقاق للأجر بعقد متقدم

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر. (٧٥٧/٢).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٧٤)، الاختيار للموصلي (٢/ ٦٧).

⁽٣) الحاوى الكبير للماوردي (٧/ ٤٢٥).

 ⁽٤) قال المرغيناني: (الأجير الخاص الذي يستحق الإجرة بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل كمن استؤجر شهراً للخدمة أو لرعى الغنم). الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٧٥).

⁽٥) قال الماوردى: (أسا الأجير المسترك فهو الذى يكون عمله فى يد نفسه لمستأجره مع عمله لمستأجر آخر كالقصابين والخياطين فى حوانيتهم) الحاوى الكبير للماوردى (٧/ ٤٢٥). (٦) أخرجه البيهقى فى الكبرى (٢/ ٢٠٢) (باب ما جاء فى تضمين الأجراء).

فلم يقبل قوله في تلفها كالمقترض والمستعير.

وإنما شرطنا فى ذلك أن يتسلموه ويغيبوا عليه لأنهم إنما يضمنون بالقبض، فإذا لم يسلم إليهم وكانوا فى منازل أرباب السلع أو كان أرباب السلع معهم، فلم ينفردوا بقبض يتهمون فيه بادعاء التلف فلا وجه للتضمين مع عدم موجبة.

فصل

ووجه إسقاط الضمان عنهم فيما يعلم بالبينة صدقهم فيه أنه أجير ثبت هلاك ما دفع إليه من غير تفريط فأشبه الخاص، ولأن التهمة زائلة مع قيام البينة.

ووجه إيجابه عليهم: أن أصل قبضهم هو على الضمان فلم يسقط عنهم حسمًا للباب لأن ما طريقة المصلحة (١) وقطع الذريعة (٢) لا يتخصص بالأعيان كمنع قبول شهادة الأب لابنه.

وإنما لم نفرق بين ما عملوه بأجر أو بغير أجر خلافًا لأبى حنيفة (٣) لأن تركه الأجر لا يخرجه عن سنة الصناع في الضمان كما لو عملوه بأجر ثم وهبه له، ولأنه صانع قبض السلعة ولم تتم له بينة على تلفها كما لو عملها بأجر.

فصل

ووجه سقوط الأجرة فيما علم هلاكه بغير صنعتهم أن المالك لم يسلم له غمرضه اللهى تلزمه الأجرة في مقابلته فأشبه أن يهلك بتفريط من الصانع، ولأن الإجارة بيع

⁽١) المصلحة لغة: الصلاح وهو ضد الفساد. انظر القامسوس المحيط (٢٣٣/١). لسان العرب (٣٨/٣٤).

وأما عرفًا: فهى السبب المؤدى إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة. واصطلاحًا: قال حجة الدين الغزالى: مرادنا بالمصلحة المحافظة على مقصود الشارع. انظر المستصفى(١/ ٢٨٦ - ٢٨٧). وقال الخوارزمى: هى المحافظة على مقصود الشارع بدفع المفاسد عن الخلق. انظر إرشاد الفحول (ص/ ٢١٣).

⁽٢) قال سلطان العلماء: إذا اجتمعت مصالح ومفاسد فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلينا ذلك امتثالاً لأمره تعالى في قوله: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾، وإن تعذر الدرء والتحصيل فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالي بفوات المصلحة. انظر قواعد الأحكام في مصالح الأثام (٩٨/١).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٧٤).

منافع الأعبان، ولو تلف المبيع الذي يتعلق له حق توفية قسبل تسليمه إلى المشسترى لم يلزمه ثمنه كذلك في مسألتنا.

ووجه إيجابها أنه أجير ونَّى عمله فسقط ضمانه فكان له الأجر، أصله الخاص ولأن الأجرة فى مقابلة العمل دون سلامة السلعـة فإذا حصل العلم وجب استحقاق الأجرة، أصله إذا حصلت عنده.

فصل

إذا اختلف الصانع ورب السلعة في العمل: فقال الصانع: أمرتني بكذا مثل الخياط يقول: أمرتني بقطع الثوب قميصًا، ويقول ربه: بل قباء (۱۱)، فالقول قول الخياط إذا أتى عا يشبهه خلاقًا لأبي حنيفة (۱۲) والشافعي (۱۲)، لأن اليمين يتوجه على أقوى المتداعيين سببًا والخياط أقوى سببًا لأنه مأذون له في التصرف ومؤتمن عليه، فكان القول قوله مع يمينه، ولأن الظاهر معه لأنهم إنما يعملون الصنعة على أمر رب المال ويستحقون العوض في مقابلتها وبإزاء إمكان الغلط عليهم وادعائهم ذلك على أرباب السلعة [لئلا تفوتهم الأجرة، [ولأن] أرباب السلع] محبتهم ألا يصل إلى الصناع أجرة فيسقط الاحتمالان ويبقى الظاهر.

⁽۱) القباء ممدود وقال بعضهم: فارسى معرب. وقال صاحب (المطالع) هو من قبوت إذا ضممت وهو ثوب ضيق من ثياب العجم). المطلع (ص/ ۱۷۲).

⁽٢) قال الموصلى: (ولو قال: أمرتك تخيطه قباء وقال الخياط فميصًا فسالقول لصاحب الثوب فإذا حلف فالخياط ضامن) الاختيار (٢/ ٢٦).

⁽٣) روضة الطالبين (٥/ ٢٣٦).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

باب

الأصل فى جواز الجعل(١) قوله تعالى: ﴿ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم﴾ [يرسف: ٧٧]، وقوله ﷺ للذى رقى فأخذ عليه جعلاً من أكل يرقيه باطل: «فلقد [أكلنا](١) برقيه حق»(١)، وكأن الجعالة كانت قبل الإسلام وأقرها النبى ﷺ ولم ينكرها ولا نهى عنها.

فصل

وصفة الجعل: أن تكون الأجرة مقدرة والعمل غير مقدر، فمتى قدر العمل لم يكن جعلاً وصار إجارة، ولم يجـز إلا فيما لا يتقدر من الأعمال، وصفت فيما لا يتقدر أن يجعل جعلاً في المجىء بعبده الآبق وبعيـره الشارد: فإن جاء به استحق الجعل المقدر له وإن لم يأت به فلا شيء له، ولا يجوز ضرب أجل في ذلك لأنه يخرجه عن بابه [لأن وقت إصابته غير معلوم ولا يدرى هل يكون أم لا](1).

فصل

الجعل جائز وليس بلازم إلا أن يشرع المجعول له فى العمل فيلزم (٥)، وذلك لأن العمل جار فالجواز فيه دون اللزوم فلم يجز إخراجه عن بابه، وإذا شرع فى العمل فقد حصل أخذ الطرفين فلا يجوز إبطاله، وإنما يجوز عندنا فى الشيء الخفيف الذي لا خطر له أو ما لا يتحصر بأجرة، فأما ما يمكن أن يعقد عليه إجارة فيه أولى لأنها أبعد عن الغرر، ولأن العقد يتحصر من الطرفين فكان أولى.

⁽١) الجعالة في اللغة: ما جعله له على عـمله وبالفتح الرشوة. انظر لسان العرب. (٦٣٧/١) مادة جعل. ط دار المعارف .

وفى الاصطلاح: (عقد معاوضة على عمل آدمى بعوض غير ناشئ عن محله به لا يجب إلا بتمامه) شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٥٢٩).

⁽٢) ثبت في بعض ألنسخ (اكلنا) وما أثبتناه من (ب) وتثبتنا من مصدر الحديث.

⁽٣) أخرجه أبو داود: الطب (١٣/٤) ح (٢٩٠١)، وأحمد: المسئد (٥/ ٢٥٠) ح (٢١٨٩٥).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (أ).

⁽٥) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٧٥٩).

لا يجوز أن تكون الأجرة في الجعل مجهولة (١) لأنه غرر، ولأن الجهل يدخل العقد من الطرفين، ولأن الجهل في العمل إنما يجوز للضرورة إليه لأنه لا يمكن حصره ولا ضرورة إلى ذلك في الجعل، فمن ذلك أن يجعل لمن جاء بعبده الآبق أو جمله الشارد نصفه لا يجوز لأنه لا يعرف صفته وقت المجيء به.

يجوز حصاد الزرع وجذاذ الثمر بنصف لأنه معلوم، وإن قال: احصده فما حصدت من شيء فلك نصفه أو ثلثه، فسجائز أيضًا لأنه معلوم، ولأن كل جزئين من الزرع مستحق بإزائها جزء منه، فإن قيَّد ذلك بزمان بعينه مثل أن يقول: احسد ررعى هذا اليوم، فما حصد منه فلك نصفه: فقيل: لا يجوز لأن قدر ما يحصد في اليوم غير معلوم، وقيل: يجوز لأن الأجرة في الجملة مقدرة.

فأما نفض الزيتون بـنصف ما يسقـط منه: فإن أراد تحريـك الشجرة وله نـصف ما يسقط فذلك مجهول، وإن أراد الجميع جاز.

فصل

من جاء بآبق أو شارد ابتداء ثم طلب الأجر: فإن كان ذلك شانه وعادته ويعلم أنه يتكسب به فله أجرة مثله بقدر تعبه وسفره وتكلف طلبه ، خلاقًا لأبى حنيفة والشافعي (٢) في قولهما: إنه متطوع لا شيء له ، لأن منافعه فيما لو أضاعه ربه لعد سفهًا منه يوجب له الأجر عليها ، أصله لو سقط من موضع عال أو وقع في بئر فأخرجه ، فأثبت ذلك فله أجر مثله لانه ليس هناك مسمى ، فإن أبى صاحب العبد أن يدفع إليه خلا بينه وبين العبد لأن امتناعه من ذلك رضا بإسلام العبد، وإن علم أن ذلك ليس من شأنه وعادته أنه يرتفع عن مثله وإنما فعله على وجه الحسبة واكتساب المودة فليس له أجرة إن طلبها لأن دعواه لذلك ينافي ظاهر حاله ، فكأنه ندم فاستدرك ندمه فلا يستحق شيئًا .

⁽١) انظر المدونة الكبرى (٣/ ٢٠)، الكافى لابن عبد البر (٢/ ٢٥٩).

 ⁽۲) قال الشيرازى: (لأنه بذل منفعته من غير عوض فلم يستحق العوض فإن عمل بإذنه ولم يشرط
 له الجعل). المهذب للشيرازى (۱/ ٤١١)، روضة الطالبين (٥/ ٢٦٨).

تجوز مشارطة المعلم على تعليم الصبى القرآن على الحذاق، ومشارطة الطبيب على برؤ العليل لأن الضرورة تدعو إلى ذلك فجُوِّز لأجلها إذا كان مقامه فى التعليم غير معلوم وبرء العليل غير معروف المدة.

فصل

[يجوز]^(۱) الجعل على استخراج المياه فى الآبار والعين على صفة معلومة، ومعرفة بعد الأرض وقربها وشدتها ولينها، فإن لم يعرف ذلك لم يجز لأنها معاوضة على عمل مجهول لا تدعو ضرورة إليه، وإن لم يأت الماء فلا شىء له إلا أن يكون رب [الدار]^(۱) قد انتفع بشىء من عمله فتكون له الأجرة بقدره.

[تم البيع والحمد لله رب العالمين] (٢)

* * *

⁽١) سقطت من (١).

⁽٢) سقطت من (ب).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

۱۲ کتاب القراض « کتاب القراض

لا خلاف بين الأمة في جلواز القراض في الجلملة (٢)، وإن اختلفو في كشير من أحكامه، وروى عن عمر رضى الله عنه وعثمان وعلى (٢) وكثير من الصدر الأول، ولأن الضرورة داعية إليه لأن بالناس حلجة إلى التصرف في أموالهم وتنميتها والتجارة فيها وليس كل أحد يقدر على ذلك بنفسه فدعت الضرورة إلى استنابة غيره.

وإنما لم يدخل فى ذلك من يدخل فيه بأجرة معلومة لأن العادة جارية من عهد الجاهلية إلى هذا الوقت بأن يعمل العامل فى القراض بجزء من الربح فلما كان الأمر كذلك وجبت الرخصة فيه على نحو ما رخص فى المساقاة والأصل فى البابين متقارب.

مسألة

وصفة القراض: أن يدفع الرجل مالاً إلى غيره ليتجر فيه ويشترى ويبيع ويبتغى من فضل الله تعالى ويكون السربح بينهما على جزء يتفقان عليه من قليل أو كثير على ما نبينه.

فصل

ولا يجوز القراض إلا بالدراهم والدنانير(٤) لأنهما أصول الأثمان التي تتمول ويفزع

⁽١) القراض فى اللغة: من القرض وهو القطع سمى بذلك لأن المالك قطع قطعة من ماله لمن يعمل فيه بجزء من الربح وأهل العراق يسمونه مضاربة. الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (٣/٧٥).

وفى الاصطلاح: (تمكين مال لمن يتجر به بجزء من ربحه لا بلفظ الإجارة) شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٥٠٠).

⁽٢) انظر الإجماع لابن المنذر (ص/ ٩٨)، المغنى لابن قدامة (٥/ ١٣٥).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ: البيوع (٢/ ٦٨٧) ح (١).

⁽٤) انظر بلغة السالك لأقرب المسالك (٣/ ٨٠)، الكافي لابن عبد البر (٢/ ٧٧٢).

إليها في التعامل والبيع والشراء وقيم المتلفات، وعنه في جوازه بالتبر والنقار روايتان^(١): وابن القاسم يحمل المنع على الكراهية ويقول: إن نزل أمضيته.

فوجه الجواز أنه عين مال ذهب أو فضة لم يخرج عن حكم التعامل به كالمضروب، ولأنه ليس فى كونه نقاراً أكثر من عدم الضرب، والسكة لا تأثير لها فى الجواز ولا فى المنع بدليل أن كل حكم تعلق بالذهب والفضة إذا كانا مسكوكين تعلق بهما إذا كانا تبرين من منع التفاضل ومنع الافتراق فى الصرف قبل القبض وغير ذلك، ولا يلزم عليه جواز بيع النقار جزافًا ومنعه فى المضروب لأن ذلك لمعنى يرجع إلى الغرر وكثرته فى المسكوك.

ووجه المنع أنها ليست بأثمان على ما هى عليه وإنما يصير أثمانًا متعاملاً بها بعلاج وصنعة، فإذا لسم تصر أثمانًا فهى فى حكم العروض، ولأن العامل يحتاج إلى بيسعها لتصير أثمانًا، ولولا عقد القراض لم [يفعل] (٢) ذلك ولا يخلو أن يكون بأجرة أو بغير أجرة، فإن كان بغير أجرة كان ذلك زيادة أرادها رب المال عليه وذلك غير جائز لأن موضوعه على التساوى، وإن كان بأجرة حصل منه قراض وعقد إجارة، والقراض وما جرى مجراه من العقود الخارجة عن أصولها لا ينضم إليها غيرها.

فصل

ولا يجوز القراض بشىء من العروض والحيوان وما عدا الذهب والفضة خلافًا لابن أبى ليلى (٢)، لأن القراض عقد خارج عن الأصول لأن الغرر يدخله من وجوه كثيرة منها: أنه إجارة مجهولة وأن العامل لا يدرى هل يكون فى المال ربح أو خسران إلا أنه جوز للضرورة، فوجب أن يجوز منه قدر ما جوزه الشرع فقط، ولأن رأس المال لا بد من معرفته فلا يخلو أن يكون هو نفس العرض أو قيمته: فإن كان نفس العرض فالغرر يعظم والمقصود من الربح لا يحصل لأن العامل يأخذ السلعة وقيمتها ألف فيردها وهى تساوى خسسة آلاف وفى ذلك تلف أجرته وإلحاق الضرر به وقد يأخذها تساوى الفا فيردها تساوى مائة وفى ذلك تلف رأس المال، وإن جعلا رأس المال قيسمة السلعة بطل

⁽١) حكاهما ابن عبد البر في الكافي (٢/ ٧٧١-٧٧٢).

⁽۲) ثبت في (ب) (لم يضر).

⁽٣) وبه قال طاوس والأوزاعى وحماد بن أبي سليمان؛ لأن مقصود الشركة جوز تصرفهما في المالين جميعا). المغنى (٥/ ١٢٥).

لأمرين: أحدهما أن رب السلعة شرط على العامل العمل بها إلى أن يبيعها، وهذه زيادة منه عليه، وذلك غير جائز، والآخر أنه لا يخلو الاعتبار أن يكون بقيمتها وقت العقد أو وقت [المعاملة](۱)، وأى ذلك كان ففيه ما يؤدى إلى إتلاف المال وذهاب عمل العامل وكل ذلك إضرار وغرر، فإن نزل فسخ مالم يعمل، فإن لم يفسخ حتى عمل فللعامل أجرة المثل في بيع العرض، وقعد اختلف قوله فيما يجب له في القراض الفاسد ونحن نذكره فيما بعد إن شاء الله.

فصل

القراض عقد آمانة: فإن كان هناك ربح اقتسماه على شرطهما، فإن لم يكن ربح ولا ضيعة ونض (۲) رأس المال وأراد العامل أو رب المال فسخ العقد، فذلك له، وكذلك لو أراده قبل العمل لانه عقد جائز وليس بلازم إلا أن يشرع العامل في العمل، فلا يكون لاحدهما فسخه إلا برضاء الآخر لتعلق حق كل واحد منهما به، وإن كان فيه وضيعة فمن مال رب المال إلا أن يكون بتعد من العامل فيلزمه بتعديه، فإن شرط رب المال على العامل ضمان الحسران كان العقد فاسداً خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إن القراض صحيح والشرط باطل (۲)، لأن أصل القراض موضوع على الأمانة، فإذا شرط فيه الضمان فذلك خلاف موجب أصله، والعقد إذا ضامه شرط يخالف موجب أصله وجب بطلانه، أصله إذا تزوج امرأة وشرط عليها ألا يطأها.

فصل

وإنما قلنا: يجموز القراض بما اتفقا عليمه من الإجراء قل أو كشر لأنه في معنى الإجارة، والعوض في الإجارة موكول في مقداره إلى تراضيهما، فكذلك القراض.

فصل

يجوز القراض بشرط أن يكون جميع الربح لأحـدهما خلافًا لأبى حنيفة [والشافعي

⁽١) ثبت في (ب) (المفاضلة).

 ⁽۲) يقال : نض الماء ينض نضاً ونضيضاً سال قليلاً قليــلاً أو خــرج رشحاً . القــاموس المحـيط
 (۲/ ٣٤٥).

⁽٣) قال الموصلي: (واشتراط الوضيعة على المضارب باطل)، الاختيار (١/ ٢٦١).

فى قولهما: إن العقد فاسد (۱)، ولأبى حنيفة [(۳) فى قوله: إنه إذا كان بشرط جميع الربح للعامل كان قرضًا لا قراضًا (۱)، لأن تقدير الربح موكول إلى تراضيهما، فجاد لأحدهما تركه للآخر، ولا يجوز أن يصير قرضًا لأن رب المال قصد أن يكون قراضًا فلا يجوز أن يضمن العامل لأجل أن رب المال أسقط حقه من الربح.

فصل

ولا يجوز قراض إلى أجل يــلزمه العمل به إلى ذلك الأجل لأن القراض عــقد جائز فإذا شــرط فيه اللزوم كــان ذلك خلاف مقــتضاه ووجب فــساده، ولأن ذلك زيادة من أحدهما على الآخر وذلك غير جائز.

فصل

لا نفقة للعامل إذا كان حاضراً لأنه لم يتعلق عليه لأجل المال ما يحتاج معه إلى زيادة نفقة لأنه لو لم يكن بيعه قراض لكان لا بد أن ينفق على نفسه وعياله، ولأن ذلك زيادة منه على رب المال فلم يجز، وله النفقة إذا سافر والكسوة التى لولا الخروج بالمال لما احتيج إليها في الحضر خلافًا للشافعي (٤) وغيره (٥)، لأنه لم يدخل على وجه التبرع وإنما سافر طلبًا للفضل فلو الزمناه مؤنة السفر من ماله لأحاطت نفقة سفره بربحه المشترط له وزادت عليه، ولأن سفره لما كان لأجل المال صار كبعض كُلف المال ومؤنته، وكذلك البهائم تحمل متاعه، ولأن ذلك يكون زيادة من رب المال عليه وذلك غير جائز، وكذلك إذا كان أعرابيًا أقام في الحضر لأجل المال فله النفقة في إقامته كنفقة الحاضر إذا سافر.

⁽۱) قال النووى: (فلو قال: قارضتك على أن يكون جميع الربح لك، فوجهان: أصحهما: أنه قراض فاسد رعاية للفظ، والثانى: أنه قراض صحيح رعاية للمعنى). روضة الطالبين (٥/ ١٢٢) المهذب للشيرارى (١/ ٣٨٥).

⁽٢) ما بين المعكونين سقط من (أ).

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٢٥)، الاختيار للموصلي (٢/ ٢٦٠).

⁽٤) قال النووى: (وفى السفر قولان. أظهرهما: لا نفقة له كالحضر، والثانى: له وقيل بالمنع قطعًا. وقيل بالإثبات قطعًا)، روضة الطالبين (٥/ ١٣٥).

⁽٥) وبهذا قال ابن سيرين وحماد بن أبي سليمان وظاهر مذهب الحنابلة المغنى (٥/ ١٥٢).

إذا ثبت ما ذكرناه، فهذه النفقة ملغاة من الفضل كبعض المؤن ثم يقتسمان الفضل الباقى بعدها اعتباراً بأجرة الأجراء وكراء البهائم لنقل المتاع، فإن لم يكن في المال ربح وقد خرجت منه نفقة العامل لم يلزمه غرمها لرب المال لأنا لو ضمناه ذلك كان زيادة من رب المال عليه واعتباراً بسائر المؤن.

فصل

لا يجوز أن ينضم إلى عقد القراض عقد غيره من بيع أو إجارة أو غير ذلك، ولا برفق يشترط أحدهما ليستبد بمنفعته على الآخر، لأن القراض عقد ضيق لا يحتمل الشروط لانفراده عن الأصول، وتجويزه للضرورة فلا يجوز منه إلا قدر ما ورد الشرع به فقط، فمتى زيد عليه ما يخرجه عن باب رخصته بطل.

فصل

⁽١) ثبت في (ب) (طلب).

عليه متسعًا في الوجود يعتمــد على مثله ولا يمنع القصر عليه من الربح في المال مأمون العدم في وقت من الأوقات فيجوز.

فصل

لا يجوز للعامل أن يشارك غيره في المال (١) لأن رب المال إنما رضى بأمانته في المال وكسون المال في يده ولم يأذن له في تسليمه إلى غيره، فإن فعل وسلم فهما على شرطهما، وإن تلف المال أو وضع ضمن العامل بتعديه.

فصل

إذا مات أحد المتقارضين: فإن كان العامل نُظر: فإن كان مات والمال عين بحاله ما ابتاع به شيئًا فلربه أخذه ولا مقال لورثة العامل سواء كانوا أمناء أو غير أمناء، وليس لرب المال أيضًا إلزامهم العسمل بالمال لأن موروثهم لو كان حيًا فأراد رد المال وهو عين لكان ذلك له فكذلك الورثة، وإنحا لم يكن لهم مقال لأن الميت لم يتعلق له فى المال حق فيجب لهم ما وجب له، وإن كان موته بعد أن اشترى السلع وتصرف فى المال، فقد تعلق لكل واحد من الفريقين حق بالمال: أما الورثة فإنهم مخيرون بين أن يعملوا بالمال إن كانوا أمناء قادرين على العمل لا يخاف على المال منهم إتلاف أو إضاعة، فإن لم يكونوا أمناء أو كانوا [أمناء](٢) إلا أنهم لا يحسنون التيصرف بنفوسهم، فإن أتوا بأمين ثقة يبصر العمل ويعرفه لزم تسليم المال إليه، وقام مقامهم فى البيع وتصحيح بأمين ثرب المال، فإن عجزوا عن ذلك كله سلموا المال ولم يكن لربه مطالبتهم بشىء.

وإنما قلنا: إن لهم المطالبة به لأنه قد تعلق فيه حق الربح الذى يرجونه فيما ابتاعه موروثهم فليس لرب المال إبطاله عليهم والاستبداد به دونهم، ولأنه حق أوجبه عقد معاوضة، فجاز أن ينتقل إلى الورثة كخيار العيب.

وإن قال الورثة لرب المال: نحسن نبيع ونوفيك رأس مالك وتخلى بيننا وبين السلع فليس ذلك لهم إلا أن يرضاه لأنه قد تعلق له حق فى المبتاع لأنه مشترى بماله، فله من حق الربح مثل ما لهم، وأما إن مات رب المال فإن العامل على حاله فإن مات قبل العمل، فإن كل واحد من الفريقين بالخيار على صاحبه فى فسخ العقد والمضى عليه،

⁽١) الكافي لابن عبد البر (٢/ ٧٧٦).

⁽٢) سقطت من (١).

وإن كان بعد الشراء [فليس](۱) لأحدهما فسخه إلا أن يرضى الآخر: أما الورثة فإنهم يقولون لما كان لأبينا المطالبة برد ماله عينًا فكذلك لنا مثل ما كان له، وأمــا العامل فقد تعلق له في المال حق ما يرجوه من الربح ببيعه فليس لهم فسخه عليه.

فصل

قد بينًا أن لكل واحد من المتقارضين فسخ العقد قبل الشروع في العمل: فإذا عمل العامل فليس لأحدهما المطالبة برده رأس المال إلا أن يرضى الآخر ويلزم العامل التقاضى في البيع حتى يرده عينًا لأن الجزء المشترط من الربح إنما يستحقه بعمله الذي هو البيع والشراء والتقلب بالمال حتى ينمى، وفي رده إياه عروضًا إسقاط أكثر العمل لأن العروض يحتاج إلى كلفة ومؤنة لمن يبيعها إلى أن يحصل عينًا.

فصل

إذا خسر في مال القراض ثم عمل به من بعد فربح نظر: فإن كان تفاصلا بعد الحسران لم يجبر الحسران بالربح الثانى وكان رأس المال ما بقى بعد الحسران يجبر من هذا الربح، فإن فضل شيء تقاسماه وإلا لم يكن للعامل شيء ولا يرجع عليه بخسران (٢)، وإنما وجب ذلك لأن الحق للعامل في الحربح لا في رأس المال ولا يكون ربح إلا بعد حصول رأس المال، فإذا حصل في المال خسران لم يستحق العامل شيئًا لأنه لا يصل إلى شيء من الربح إلا إذا وصل رب المال إلى جرئه ولا سبيل إلى ذلك ما لم يكن رأس المال.

فصل

اختلف قول مالك في المستحق بالقراض الفاسد، فعنه في ذلك روايتان: إحداهما: أن للعامل قراض المثل، والأخرى: أجرة المثل^(٣).

وفصل ابن القاسم فقال: إن كان الفساد من جهة العقد رد إلى قراض المثل وإن كان من جهة الزيادة رادها أحدهما على الآخر رد إلى أجرة المثل.

⁽١) سقطت من (١).

⁽٢) ثبت في (ب) (برضا).

⁽٣) حكاهما ابن عبد البر في الكافي (٢/ ٧٧٧).

وذكر ابن المواّز عن مالك في العامل يشترط عليه الضمان أن له الأقل من قراض المثل أو مما سمى له من الربح.

فوجه اعتبار قراض المثل في الجملة أن الأصول موضوعة على أن شبهة كل أصل مردودة إلى صحيحه كالنكاح والبيع والإجارة، فكذلك القراض.

فوجمه اعتبار أجرة المثل هو: أن كل عقم صحيح يموجب عوضًا مسمى للعامل بالعمل، فإذا كمان فاسماً فللعمامل أجرة المثل في عمله، أصله الإجمارة الفاسمة، والتفصيل الذي ذكره ابن القاسم استحسان وليس بقياس.

ووجه اعتبار أقل الأمرين أن قراض المثل وإن كان الأقل فقد رضى به العامل لأنه إذا رضى أن يعمل على أن يكون عوضه [على العمل من الربح](١) على الفساد بما ذكرناه، فقد رضى أن يكون له فيما يصح بحسابه، وإن كان المسمى الأقل فليس له زيادة عليه لأن رب المال يقول: أنت رضيت بالمسمى عوضًا عن عملك فليس فساد العقد موجبًا لك زيادة في العوض.

فصل

وفائدة الفرق بيسن أجرة المثل وقراض المثل: أن أجرة المثل تتعلق بذمة رب المال كان في المال ربح أم لا، وقراض المثل يتعلق بربح إن كان في المال، فإن لم يكن فيه ربح فلا شيء للعامل، ومن أصحابنا من يجعل قراض المثل مع الربح وعدمه يفسرق بينهما بأن يجعل حظ العامل بقدر ما يساوى عمله مما رضيه عوضًا لو صح العقد فيكون له بقيمة ذلك.

فصل

لا يتفاضل المتقارضان على الربح إلا بحضرة المال لما بينا أن الربح لا يستحق إلا بعد حصول رأس المال، ومتى كان عروضًا وتقاسما الربح لم يأمن أن ينقص السعر فيخسر رأس المال، أو ينظر إن كان دينًا فيؤدى ذلك إلى ما منعناه.

فصل

 حصته إذا كان الحول قد حال على رأس المال سواء كان فى حصته نصاب أو أقل لأن الربح تابع للأصل، وإن كان العامل عبدًا أو ذميًا فلا ركاة عليه فى حصته من الربح عند ابن القاسم لأنه لسيس من أهل الزكاة، وقال عبد الملك: تلزمه الزكاة لأن الجملة على ملك رب المال، ولأن الربح تابع للأصل(١).

فصل

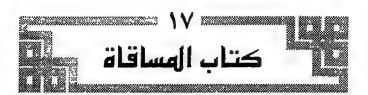
إذا اشترط رب المال الزكاة على العامل نُظر: فإن شرط عليه زكاة رأس المال والربح لم يصح لأن ذلك يؤدى إلى الجهل بجزء العامل، ولأنه قد يأتى على أجرته ويزيد عليها وإن شرط عليه زكاة رأس الربح وحده جاز أيهما شرطه على [الآخر](٢) جاز لأن ذلك جزء معلوم مستثنى من جزئه كأنه إن قارضه على النصف وشرط زكاة الربح فى حصته، قال: قارضتك على النصف إلا ربع العشر، وذلك معلوم فيجوز، وما ابتيع من ماشية تجب فيها الزكاة فزكاتها ملغاة من أصل المال لأنها مؤنة من المؤن [والله أعلم](٢).

* * *

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/٧٧٧٨٧).

⁽٢) ثبت في (ب) (بجزاء).

⁽٣) سقطت من (١).



وكراء الأرض والمزارعة

المساقاة (١) جائزة خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لما روى: أنه ﷺ عامل أهل خيبر على الشرط من ثمر وزرع (٢)، وروى أنه ساقى أهل خيبر وكان يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم (٤)، ولأن ذلك فعل الأثمة أبى بكر وعمر وغيرهما ولا مخالف من السلف فيه، ولأنه مال لا ينمى بنفسه ولا تجوز إجارته، وإنما ينمى بالعمل عليه فجاز العمل عليه ببعض ما يخرج منه، أصله مال القراض، ولأن الغرر والخطر فيها أقل منه في القراض فكان بالجواز أولى.

فصل

تجوز المساقاة في الأصول كلها والشجر خلافًا للشافعي في قوله: إنها لا تجوز إلا في النخل والكرم(٥)، لما روى: «أن رسول الله ﷺ ساقى أهل خيبر على ما فيها من زرع وشجر»(١) فعم، وكأنه أصل له تُمر فجازت المساقاة عليه، أصله النخل والكرم.

⁽۱) المساقاة فى اللغة: إعطاء الماء من الطرفين مفاعلة من السقى، الستعريفات (١٤٤)، والقاموس (١٤٥)، وفى الاصطلاح: «عقد على عمل مؤنة النيسات بقدر، لا من غير غلته لا بلفظ بيع أو إجاره أو جعل»، شرح حدود ابن عرفة (١٤٨).

 ⁽۲) المزارعة والمساقاة فاسدة عند أبى حنيفه قال الموصلى: (وهى جائزه عند أبى يوسف ومحمد وعند أبى حنيفة هى فاسدة)، الاختيار (٣٨٩/٤)، الهداية للمرغيناني (١٩٨٩).

⁽٣) آخرجه البخارى: الحرث (٥/ ١٤) ح (٢٣٢٨)، ومسلم: المساقاة (٣/ ١١٨٦) ح (١/ ١٥٥١).

⁽٤) أخرجه أبــو داود: البيوع (٣/ ٢٦١) ح (٣٤١٤) من حديث جــابر ــ رضى الله عنه ــ ومالك فى الموطأ: المساقاة (٢/ ٢٠٣) ح (١) مرسلاً.

⁽٥) انظر روضة الطالبين (٥/ -١٥)، الأم للشافعي (٣٨/٣٣).

⁽٦) تقدم تخريجه.

[فصل

الزرع إذا ظهر وعجز عنه زارعه تجور المساقة عليه لأنه يصير حينئذ كالأصل المرتجى ثمرته، ولا يجوز وهو مغيب لم يظهر، ولأنه ليس باطل ولا يدرى هل ينبت حبه أم لا ينبت، وكذلك المقائى والمباطخ إذا ظهرت كالزرع](١١).

فصل

صفة المساقاة: أن يدفع الرجل حائطه وفيه النخل والشجر إلى من يعمل فيه على جزء من الشمر يتفقان عليه قل أو كثر من نصف أو ثلث أو ربع أو أقل أو أكثر من الأجزاء المقدرة المعلومة على أن يكون العمل والكلف والنفقة فيما تحتاج إليه الشمرة المساقى عليها، وجميع المؤن على السعامل مثل السقى والآبار والجذاذ وعلوفة الدواب ونفقة الغلمان وما يتعلق بمصلحة الثمر ومما لا يبقى بعد انصراف العامل.

وإنما قلنا ذلك لأن الجزء إنما يستحقه العامل بعمله الذى يصلح به الثمرة، ولا يجوز ان يكون بعضه على رب الحائط لأن ذلك زيادة يزدادها العامل، ولأن النبى الله الماقى أهل خيبر لم يلزم لهم مؤنة بل أنفقوا من أموالهم، وأما ما عدا ذلك مما يبقى بعد انصرافه فلا يجوز ولا يلزمه اشتراطه عليه وذلك كحفر بثر ابتداء أو إنشاء غراس أو بناء بيت يجبى فيه الشمر أو ما أشبه ذلك لأن كل هذا زيادة مشترطة على العامل ينفرد بها رب المال، وذلك غير جائز لأنه يخرج المساقاة عن بابها ويلحقها بالإجارة المجهولة، وبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، والمساقاة عقد خارج عن الأصول فلا يجوز منع إلا ما قد جوزه الشرع، ومن ذلك اشتراطه ضفيرة بينها، فاختلفت عبارات أصحابنا في ذلك فمنهم من قال: الحائط حول المراح، ومنهم من قال: موضع مجتمع الماء، ومنهم من قال: هي الشجرة يغرسها وجعل موضع دنيتها بينهما ويشبه أن يكون تصحيفًا، وكل ذلك يصح حمل الكلام عليه وإن كنا نعلم أن المراد واحد منها ""، وما شعث من وكل ذلك يصح حمل الكلام عليه وإن كنا نعلم أن المراد واحد منها ""، وما شعث من الله أو يغور العين أو تنهار البئر وما أشبه ذلك، وإنما قلنا ذلك ليصل العامل إلى العمل ويتمكن منه ولا يبطل حقه.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٢) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣/ ٥٤٥).

وإنما قلنا: إن لهما أن يتراضيا على ما شاءا من الأجزاء لأنه عوض على منافع يجوز بغير بدل، فلم يتعفر البدل فيها كالإجارات والقراض، [وإذا](۱) ساقاه على عدة أحدقة (۱) متفقة الثمار أو مختلفة فلا يخلو أن يكون في عقد واحد أو عقود مفترقة: فإن كان في عقد واحد جاز على أجزاء متفقة ولم يجز على أجزاء متخلفة، وإن كان في عقود مفترقة جاز على أجزاء متفقة ومختلفة، وحكم كل صفقة منفردة بنفسها، وإنما منعنا اختلاف الأجزاء في العقد الواحد لأنها كالقراض الواحد إذا ضمها عقد واحد فلا يجوز أن يساقى بعضه على جزء وبعض على خلافه، ولأنه على أهل خيبر على اختلاف حوائطها سقيًا واحدًا، فلا يجوز خلاف ذلك لأن المساقاة عقد خارج على الأصول ولا يجوز أن يتعدى قدر ما ورد الشرع به، وعلله أصحابنا بان فيه يرد فضل في أحد الحائطين لفضل أو نقص في الحائط الآخر.

فصل

عقد المساقاة لازم ليس لأحدهما تركه بعد عقده إلا برضا الأخر لأنه إجارة فى خدمة عين قائمة كسائر الإجارات، وإن مات العامل قام ورثته مقامه، فإن كان فيهم من يتولى ذلك وإلا أكروا له من ماله، وإن مات رب الحائط، فالعامل على حاله.

فصل

إذا ساقى حائطًا فيه نخل وشجر وأرض بياض (٣) وسكتا عن ذكر البياض فلا شيء للعامل فيه، ولرب الحائط زرعه أو إجارته، فإن شرطه العامل لنفسه يزرعه جاز إن كانت قيمة أجرته بقدر [ثلث] (٤) ثمن الثمرة بعد حط قيمة ما يلزم العامل عليها أو أقل منه، فإن زاد عليه لم يجز.

وإن شرط رب الأرض على العامل جزءًا بما يخرج من البياض جاز.

⁽١) ثبت في (ب) (فأما إذا).

⁽٢) جمع حديقة، القاموس المحيط (٣/٢١٩).

⁽٣) الأرض البياض: هي الخاليه من الزرع والشجر، الكافي (٢/ ٧٦٨).

⁽٤) سقطت من (١).

وإنما شرطنا الثلث لأنه معتبر في الأصول في البيع، والمقصود إذا أريد الفرق بينهما كمعاقلة المرأة الرجل واكستراء الدار فيها نخلة أو شحرة إذا استثنيت فكذلك هاهنا، ومنعناه فيما زاد عليه لأنه يصير مقصودًا بالشرط وزيادة ينفرد بها العامل ويخرج على التبع، وإنما جاز لرب الأرض أن يشترط بعض ما يخرج منها لأنه لما جاز له إلىغاء الجميع للعامل وجُعل تبعًا معفوًا عنه جاز له اشتراط بعضه تبعًا للسقاء، ويجب أن يكون الجزء الذي يشترطه موافقًا لجزء عقد السقاء لا مخالفًا له.

فصل

يجوز أن يكترى الرجل الدار يسكنها أو الأرض البياض يزرعها وفيها نخلة أو شجرة قيمة ثمرتها الثلث فدون، فيستثنيها المكترى، وإن رادت على ذلك لم يجز له استثناؤها وقال أبو حنيفة (٢) والشافعى: لا يجوز ذلك فى القليل والكثير (٣)، وإنما أجزنا ذلك فى اليسيسر لأن الضرورة تدعو إليه لتطرق صاحب الدار عليمه كل وقت إذا أراد أخذ ثمرته فربما كره المكترى مروره عليه ونظره إلى منزله واحتاج إلى تكلف ستر ما يكون فى الدار عنه وغير ذلك مما يشق إذا تكرر، فجعل له إزالة المضرر عنه باستثناء ذلك ليقطع تطرق المالك عليه، كما أجزنا للمعرى شراء العرية، فحرمها لقطع تطرق المعرى عليه.

فصل

وإنما فصلنا بين الثلث وما زاد عليه للإجماع على منع ذلك فيما زاد على الثلث لأن

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) قال ملك العلماء الكاسانى: استثناء بعض من المبيع بمنزلة شرط فاسد أدخل فى السبيع فوجب فساد البيع، وكذلك هذا فى عقد الإجارة والكتابة والرهن بخلاف النكاح والخلع والصلح عن دم العمد والهبة والصدقة، انظر بدائع الصنائع للكاسانى (٥/ ١٧٥)، رحمة الأمة فى اختلاف الائمة (ص/ ٢٧٩).

⁽٣) ذكر الشيخ النووى رحمه الله أنه إذا كان المبيع محددًا والاستثناء مجهولاً كبيع الشمرة إلا عشر نخلات منها لا بعينها كان العقد باطلاً. وذكر قول الإمام مالك رحمه الله، انظر شرح المهذب (١١/ ٤٤٦)، رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص/ ٢٧٩)، قلت: ومثل البيع الإجارة، والله أعلم.

ما دون الثلث يسير بيع لا يتهم أن يقصد به شراء الثمرة قبل بدو صلاحها، كما لا يتهم بذلك في العربة، وإذا كان زاد على ذلك صار مقصودًا أو خرج أن يكون تبعًا كزيادة العربة على خمسة أوسق.

فصل

تجوز مساقاة البعل وهو الذى يشرب من أصله من غير سقى، وكذلك كل ما يسقى على اختلاف أنواع السقى، لأن ذلك محتاج إلى خدمة وتعهد وآبار ومراعاة وقطع جريد وغير ذلك، فجاز السقاء عليها.

فصل

انتهاء المساقاة إلى الجذاذ إذا كمان السقاء لسنة واحدة لأن الحقوق تنقطع عنه ويقع الاستيفاء فلا يبقى شيء من خدمة الثمرة فيما بعد ذلك يستحق لثمرة العام [المقبل](١) فلا يلزم إلا بعقد مستأنف، فأما إذا كان عقد السقاء لعدة أعوام، فإن العامل لازم له إلى انقضاء المدة التي عقدا عليها.

فصل

تجور المساقاة على ثمرة بعد ظهورها خلاقًا للشافعى (٢)، لأن المساقاة إنما تجور لحاجة الثمرة إلى السقى والخدمة والضرورة من الملك إلى استيعابه غيره وهذا يستوى فيه المعدوم والموجود، ولأن ذلك إذا جماز قبل وجودهما مع كثرة الخيطر كان جوازه بمعد الوجود مع قلة الخطر أولى.

فصل

واختلف في جواز المساقاة يليها بعد طيبها: قال ابن القاسم: لا تجوز، وقال سحنون: تجوز، فلابن القاسم أنه لا ضرورة إلى المساقاة لجواز بيعها والإجارة عليها،

⁽١) ثبت في (١) (المستقبل).

⁽٢) في أحد قوليه قال للجنووى: في جواز المساقاة بعيد خروج الثمار قولان: أظهرهما: الجواز. وفي موضع القولين طرق أصحها: أنهما فيما قبل بدو الصلاح فأما بعده فلا يجوز قطعًا. والثاني: القولان فيما لم يتناه تضجه. فإن تناهى لم يجز قطعًا. والثالث: طردها في كل الأحوال)، انظر روضة الطالبين (٥/ ١٥٢).

ولسحنون أن الضرورة إلى سقيها وتعهدها باقية لحاجتها إلى قيامها في النخل فكانت كالتي لم يبد صلاحها(١).

فصل

إذا أخرج الحائط خمسة أوسق ففيه الزكاة، بخلاف الشركة في الثمرة لأن العامل لا يستحق إلا بعد الصلاح، وببدو الصلاح قد وجبت الزكاة، فكان الوجوب يتناولها على ملك صاحب الأصل، ويجوز أن يشترط أحدهما الزكاة على الآخر في حصته بخلاف القراض لأن ذلك جزء معلوم.

فصل

مساقاة النصراني جائزة إذا كان هو العامل، فإن كان المسلم هو فيكره لأن فيه إذلالاً للمسلم باستخدام النصراني له وتواضعه لشيء يناله من الدنيا(٢).

فصل

لا يجوز في المساقاة زيادة يشترطها أحدهما على الآخر كالقراض^(٣) لأن بهما ضيق لا يحتمل الشروط لخروجها عن الأصول فيجب الاقتصار بها على ما ورد به الشرع.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/٥).

 ⁽۲) قال ابن عبـ د البر: (ولا بأس بمساقاة الذمـ ى في مساقاة أو في شيء من الإجـ ارات والأعمال)،
 الكافي لابن عبد البر (۲/ ۷۷۰).

⁽٣) المدونة الكبرى (٦/٤).

باب

يجوز كراء الأرض^(۱) للزرع بالذهب والفضة والعروض والحيوان، ولا يجوز بالطعام كله على اختلاف أصنافه كان مما تنبته كالحنطة والشعير وسائر الحبوب والثمار، ومما لا تنبته كالعسل واللحم وغير ذلك، ولا ببعض ما تنبته من غير الطعام كالقطن والكتان والعصفر الزعفران، ويجوز بالخشب والقصب وما في معناهما.

فصل

[وإنما أجزناه بالذهب والفضة وسائر العروض لعموم قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع﴾ البيع؛ (وأحل الله البيع) والبقرة: ٢٧٥] والإجارة بيع المنافع، وفي حديث رافع أنه على عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها(٢)، فأما الذهب والفضة فلا بأس به، ولأن كل ما جار بيعه جارت الإجارة به.

فصل

فإنما منعنا أن تكرى بالطعام، فلأن ذلك هو المحاقلة (٢) المنهى عنها والمخابرة كراؤها ببعض ما يخرج منها، وقال أبو حنيفة: كل ما جاز أن يكون ثمثًا في البياعات جاز أن تكرى به الأرض (٤)، وقال الشافعي: يجوز بالحنطة في الذُّمَّة ولا يجوز إذا شرط أنه مما تنبته تلك الأرض، ويجوز بالطعام الذي لا يخرج منها كالعسل والسمن (٥).

فدلیلنا علی منع ذلك حدیث رافع قال: كنا نخابر علی عهد رسول الله علی حتی روی لنا عنه أنه قال: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكريها بثلث أو بربع أو بطعام مسمی»(۱) وهذا نص، ولأنه طعام فأشبه ما تنبته، ولأن ذلك بيع طعام

⁽١) الكراء: بيع منفعة ما لا يمكن نقله، شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٢٤٥).

⁽٢) أخرجه مسلم: البيوع (٣/١١٨٣) ح (١٥٤٧/١١٥) وأبو داود: البيوع (٣/٢٥٦) ح (٣٣٩٣).

⁽٣) قال صاحب المطلع: قال صاحب المطالع: المحاقلة: كراء الأرض بالحنطة أو كراؤها بجزء مما يخرج منها، المطلع (ص/ ٢٤٠).

⁽٤) الاختيار للموصلي (٢/ ٦٤).

⁽٥) الأم للشافعي (٣/ ٢٤٠).

⁽٦) أخرجه مسلم: البيوع (٣/ ١١٨٤) ح (١٢٠/ ١٥٥٠) بنحوه. وأبو داود: البيوع (٣/ ٢٥٧) ح (٣٣٩٥) ولقظه عند أبي داود.

بطعام متاخر ومجهول لأن المالك كأنه باعه بهذا الطعام أو ما تنبته أرضه أو كراء من طعام بمثله إلى أجل وابتاع منه عسلاً أو لبنًا بما تخرجه أرضه إلى أجل، فدليلنا على منع إجارتها ببعض ما يخرج منها من غير الطعام أنه على نهي أن تستأجر الأرض ببعض ما يخرج منها(١)، ولأن الكتان والقطن وغيرهم مما تنبته الأرض فأشبه إذا اشترطا الثلث أو الربع، وأما القصب والحشب فإنه ليس مما يزرع أو يقصد كراؤها لزرعه فجاز](١).

فصل

لا يجور شرط النقد إلا في المأمون منها دون ما لا يؤمن إخلافه وتلف الزرع فيها، والاعتبار في ذلك بحال الأرض وعادتها في الشرب، وإنما منعناه ذلك بمثل ما منعناه في البيع: وهو أن يكون بيعًا وسلفًا وقرضًا جر نفعًا وقد فسرناه في الإجارة.

فصل

الشركة في الزرع جائزة وصفتها: أن يتكافيا في العمل والمؤنة والأرض والبذر، فإن البذر من عند أحدهما (٢) والأرض من عند الآخر فلا يجوز: كان العمل عليهما أو على أحدهما لأن الذي له البذر قد باع حصته من شريكه بما تخرجه أرضه وذلك طعام بطعام متأخر إن زرعا طعاما، ومضابرة وكراء الأرض ببعض ما يخرج منها وصاحب الأرض قد أكرى حصته ببعض ما يخرج منها، وذلك غير جائز، فإن زرعها على ذلك وتكافيا فيما سواه من العمل والبقر فالزرع لمن وليه منهما، فإن وليه صاحب الأرض فالزرع له وتغرم لصاحب البذر مثل مكيلة بذره، وإن وليه صاحب البذر [فالزرع له ويغرم لصاحب الأرض نصف كراء أرضه، فإن ولياه جميعًا اقتسماه نصفين فكان على صاحب الأرض نصف كراء أرضه، فإن ولياه جميعًا اقتسماه نصفين فكان على صاحب الأرض نصف كراء ألفهما ومن الآخر البقر والمؤنة ويكون البذر من عبدور أن تكون الأرض بينهما أو لأحدهما ومن الآخر البقر والمؤنة ويكون البذر من عندهما والذي يحترز منه في هذا الباب أن يؤدي إلى كراء الأرض بالطعام أو ببعض ما يخرج منها أو بانتفاء التساوى، فإذا سلم من ذلك جاز.

⁽۱) أخرجه مسلم: البيوع (۱/ ۱۱۸۱) ح (۱۱۸۱/۱۳) ، وابئ ماجه: الرهون (۲/ ۸۲۳) ح (۲۶٦٥) .

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (٤/ ٢٩).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (أ).

صلى الله على محمد] (١)

ا کتاب الشرکة « ا

الشركة على ضربين بمال ويدن، فأما شمركة الأموال فعلى ضربين: شركة عنان، وشركة مفاوضة.

والعنان هي أن يخرج كل واحد منهما رأس مال مثل ما يخرج صاحبه أو أكثر أو اقل ويخلطاه ويكون في حكم المختلط وإن لم تكن عينه مخالطة للآخر مثل أن يكونا في صندوق واحد وأيديهما عليه ويكون العمل عليهما بحسب رؤوس أموالهما والربح بينهما على مثل ذلك، فهذا نوع جائز من الشركة، ولا يجوز أن يشترط العمل أو الربح بخلاف رؤوس الأموال، فإن عقدا الشركة على ذلك وعملا فالشركة فاسدة ويكون الربح والحسران بينهما على قدر المالين ويرجع من قل رأس ماله على صاحبه بأجرة المثل في نصف الزيادة.

والمفاوضة أن يفوض كل واحد منهما إلى الآخر التصرف والبيع والشراء حضر الآخر أو غاب وتكون يده كيده، ولا يكونان شريكين إلا بقدر ما يعقدان الشركة عليه دون ما ينفرد أحدهما بملكه مما لهم يدخله في رأس مال الشركة ويجوز فيها تساوى رؤوس الأموال وتفاضلها إذا كان العمل والربح بقدرة الله.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) الشركة في اللغة: الاختلاط.

وفي الاصطلاح: تقرر متمول بين مالكين فأكثر ملكًا فقط والأخصية بيع مالك كل بعضه ببعض كل الآخر موجب صحة تصرفهما في الجميع. شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٤٣١).

وشركة الوجوه^(۱) باطلة، فأما شركة الأبدان^(۲) فتحوز بشرطين: أحدهما اتفاق الصناعتين كالاشتراك في الخياطة والقصارة والنجارة وغير ذلك من الصناعات، وتجوز عندنا في الاصطياد والاحتطاب، ولا تجوز مع اختلاف الصناعتين كقصار وحداد وصباغ وصواغ، والثاني أن يكونا في موضع واحد، فإن افترقت الأمكنة لم تجز الشركة اتفقت الصناعات أو اختلفت، وإن افترقت الصناعتان لم يجز افترقت الأمكنة أو اتفقت، وقموز الشركة بالعروض على القيمة.

فصل

وجواز الشركة في المال على الشرط الذي قدمناه معجمع عليه، وإنما الخلاف في انخرام بعض أوصافها على ما سنذكره، وذكر بعض أصحاب مالك عنه أنه سئل عن شركة العنان فقال: لا أعرفها، ومن سمّاها بذلك فسرها على وجوه من الاشتقاق: قيل: معناها تساوى الشريكين في التصرف والمال في الكثير والقليل كتساوى الفارسين في السير، وقيل: لانها شركة ظاهرة مأخوذة من عناني الشيء إذا أخطر ببالك فاظهرته (٢)، وقيل: إنها معروفة في اللغة كقول الشاعر:

وشركنا قريشًا في علاها وفي أحسابها شرك العنان

وفى الجملة فمن أى شىء ثبت أنها أخذت إذا كانت على الصفة التى ذكرناها فإنها جائزة، وإنما شرطنا أن تكون أيديهما على المالين بخلط أو جعله فسى صندوق أو غيره خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن الشركة تصح وإن كان مال كل واحد منهما فى يده إذا عينًاه وأحصراه (1)، لأن الشركة تقتضى تساويهما فى الاشتراك بالمال، فإذا انفرد أحدهما بثبوت يده عليه لم توجد حقيقة الشركة [لأنهما على ما كانا عيه من انفراد المالين فلم يحصل منهما إلا القول، ومجرد القول لا يأتى له بدليل: أنهما لو تعاقدا إلى الشركة] (٥)

⁽۱) قال فى الحدود: (قال القاضى أبو محمد: هو أن يشتركا على اللمم دون مال ولا صنعة على أن ما اشترياه يكون فى ذمـتهما وربحه بينهمـا، وقيل: أن يشتركا على أن يبيع الوجـيه مال الحامل بزيادة ربح ليكون له بعضه). شرح حدود ابن عرفة (۲/ ٤٣٦).

 ⁽۲) دهى عقد على عمل بين شخصين والربح بينهما على حسب ما لكل أو عمله بما يدل عرقًا، انظر بلغة المسالك (۲/ ٦٨٥).

⁽٣) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣/ ٣٥٩).

⁽٤) الاختيار للموصلي (٢/ ٢٥١)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٩).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

على مال ولم يعينناه فإنها لا تنعقد لأن الشركة لا تحصل على مال لم تثبت أيديهما على مال واحد من المالين يثبت على ملك صاحبه فلم تثبت به شركة، أصله سائر أمواله، عكسه إذا خلطاه أو كانت أيديهما عليه.

وإنما شرطنا خلطهما حـتى لا يتميزا إذا كانا بحيث تنالهما أيديهـما بالتصرف خلاقًا للشافعي في قوله: إن الشركة لا تنعقد إلا بخلط المالين (١) لأن أيديهما ثابتة على المالين كما لو خلطاهما.

وإنما شرطنا أن يكون العمل والربح على قدر رؤوس الأموال خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: يجوز أن يخرج أحدهما ألفًا والآخر الفين ويعملا بالمال على أن الربح بينهما نصفين (٢)، لأنه قد ثبت أن عقد الشركة يوجب فى جهة كل واحد من الشريكين قسطًا من الربح والحسران ثم اتفقا على أن أحدهما لو شرط على الآخر جزءًا من الحسران أن ينفرد به كان ذلك غير جائز كذلك إذا شرط جزءًا من الربح بعلة أنهما ثمرتا مال الشركة، قوجب تساويهما فيه بقدر المال، ولأن الربح ثمنه المال والمال أصله، فوجب أن يتقسط بين الشريكين على قدر الملك كأجرة العقار.

فصل

وإنما قلنا فى العمل: إنه يجب التساوى فيه على قدر رؤوس الأموال كالربح لما ذكرناه فى الربح، ولأن اشتراط الزيادة استئجار من مشترطها للآخر بفضل ربح ماله وذلك غرر، ولأن كل واحد ترك العمل [يستحق عليه بحق الشركة بما بذله من فضل ربح ماله كما لو شرط العمل] (٣) على صاحب الألفين والربح بينهما نصفين، أو شرط أكثر الربح للذى لا يعمل وأقله للذى يعمل.

إنما قلنا: شركة المفاوضة جائزة خلافًا للشافعي(٤)، لأن تقدير الشركة أنهما أخرجا

⁽١) الأم للشافعي (٣/ ٢٠٦)، روضة الطالبين (٤/ ٢٧٧).

 ⁽۲) قال الموصلى: (وتصح مع التفاضل في المال والتساوى في الربح إذا عملا أو شرطا زيادة الربح
للعامل وقال زفر: لا تصح المساواة في المال والتفاوت في الربح ولا على العكس)، الاختسار
للموصلى (۲/ ۲۵٤).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽³⁾ قال الإمام الشافعي: لا أعرف شيئًا من اللنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطل إلا أن يكونا شريكين يعدان المفاوضة خلط المال والعمل فيه واقتسما الربح فهذا لا بأس به)، الأم (٣/ ٢٠٦)، الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٤٧٥).

المالين ثم وكل كل واحد منهما الآخر في التصرف فيه على الإطلاق وذلك جائز، ولأن شركة المفاوضة تتضمن الوكالة والكفالة وتعلق الوكالة بها كتعلقها بالعنان لكن تزيد المفاوضة بالكفالة فيما يثبت لأحدهما قبل صاحبه من الحقوق والضمان يصح في الذمة لمجهول، كمن استهلك شيئًا لمن لا يعرفه.

وإنما قلنا: إنه يجور أن ينفرد أحدهما بمال لا يدخله في الشركة وإن تفاضل رؤوس الأموال، خلاقًا لأبي حنيفة في منعه كل ذلك(١)، وقوله: إن موضوع المفاوضة يقتضى التساوى، لأن كل شركة جازت مع تساوى رءوس الأموال جازت مع اختلافهما كالعنان، ولأنها شركة بمال في مكسب مباح فوجب أن يستوى في الجواز استواء المالين واختلافهما كالعنان، ولأن عقد الشركة هو بيع نصيب أحدهما بقسطه من نصيب الآخر وتوكيل أحدهما الآخر في التصرف وذلك لا يفتقر إلى تساوى المالين.

وإنما قلنا: إن شركة الوجوه باطلة وهو أن يشتركا بغير مال بل باللمم مثل أن يشتريا شيئًا في ذعهما على أن يبيعان ويقتسما ربحه خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لأنها شركة بغير مال ولا صناعة فلم تصح، أصله إذا قال: بع عبدك وأنا شريكك في ثمنه أو ابتع ما تبتاعه ولى نصف ربحه، ولأنه كل واحد يستعير وجه صاحبه ووجاهه (٣) أو مستأجر له بشرط ضمان النقصان ورجاء الربح وذلك من الغرر وأكل المال بالباطل، ولأن كل واحد يصير بائعًا لنصف ما يشترى الآخر ونصف ربحه وذلك غرر ومجهول.

وإنما قلنا: إن شركة الأبدان في الجملة جائزة خلاقًا للشافعي(أ) لأن العمل بما يجوز المضاربة عليه فجازت الشركة عليه من جهتهما كالمال، ولأنه أحد أصلى عقد القراض كالمال، ولأن المقصود من شركة المال هو العمل بدليل أن نماء المال واستحقاق الربح يكون على العمل وأنهما لو شرطا العمل على أحدهما لم يجز، ولو شرطا المال من عند أحدهما والعمل من الآخر لجاز ولكان مضاربة، وإذا صح هذا وجب متى اشتركا في عمل البدن أن يصح لإيقاعهما العقد على الوجه الذي له يقصد وهو الأصل فيه، ولأن العمل نوع من الشركة فصح أن يكون من جهة أحد الشريكين ويستحق به الربح بدليل المضاربة، وكل ما جاز أن يستفاد به الربح في حق أحدهما جاز أن يشتركا عليه كالمال.

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني (٦/ ٧٢).

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٣/ ١١)، الاختيار للموصلي (٢/ ٢٤٩).

⁽٣) ثبت في بعض النسخ (ووجهه)، وما أثبتناه من (ب).

⁽٤) الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٤٧٩)، المهذب للشيرازي (٣٤٦/١).

وإنما أجزناها فى الاصطياد والاحتطاب خلاقًا لأبى حنيفة (١)، لأنه عمل مباح يكسبه فجازت الشركة فيه كالخياطة، ولأن الحاجة داعية إلى التعاون على ذلك كسائر الصنائع.

فصل

وإنما شرطنا الاتفاق فى الصنعة المشتركة خلاقًا لأبى حنيفة فى تجويزه شركة القصار والدباغ (٢)، لأن أحدهما لا وفق له فى مشاركة الآخر فلا حاجة به إلى معاونته ولا تعلق لكسبه بعمله، فإنما قصد الغرر والقمار فقط فلأن كل واحد منهما يشارك الآخر فى مثل ذلك فلم يصح، أصله إذا قال: اتجر فى مالك لنفسك وأتجر أنا فى مالى لنفسى فما ربحت فلك نصفه وما ربحت أنت فلى نصفه، وإنما شرطنا أن يكونا فى موضع واحد لأن التساوى فى العمل لما كان معتبراً وكان لا يمكن الرفق والمعاونة إلا على هذا الوجه وجب اعتباره.

وإنما أجزنا الشركة بالعروض وصفتها: أن يخرج أحدهما ثوبًا والآخر ثوبًا أو عرضًا غيره، ويعقدا الشركة بينهما على أن يكون الربح بقدر رأس المال فيصح عندنا وإن لم يذكر أثمانًا ولا قالا: إن ثمن هذا الثوب كذا وثمن هذا الآخر كذا، وإذا سكتا عن ذلك انعقدت الشركة بينهما على قيمة العروض فيكون رأس مال كل واحد قيمة عرضه وسواء كانت العروض عا يتميز أعيانها الشياب والدراهم السود مع البيض، أو مما لا يتميز كالحنطة والعسل، وقال الشافعى: إن كانت الشركة على أثمان العروض صحت مثل أن يقول أحدهما: ثمن عرضى مائة، ويقول الآخر: ثمن عرضى مائتان فيعقدا الشركة على ذلك ويكون رأس المال ثمن العرضين، فأما إن سكتا فينظر: إن كان العرضان لا يعرفان بأعيانهما ولا يتميزان بالخلطة، فإن الشركة تصح بينهما، وإن كانت عما يتميز كالثياب وغيرها فلا تصح مع سكوتهما ودليلنا على جواز الشركة بالعروض على الوجه الذي قدرناه قوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾ [المائد: ١] ولأن العروض أعيان أموال، فجازت الشركة فيها وإن لم يسميا أثمانها اعتباراً بما لا يتميز.

* * *

⁽١) قال المرغيناني: (ولا تجور الشركة في الاحتطاب وما اصطاده كل واحد منهما أو احتطبه فهو له دون صاحبه)، الهداية (٣/١٤)، الاختيار للموصلي (٢/٢٥٤).

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٣/ ١٠١٠)، الاختيار للموصلي (٢٥٦/٢).

⁽٣) انظر الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٤٧٣).

ا يَخْلَلُونَالِجُوْلُحُمْنَا]"

۱۹ کتاب الرمون "

الأصل فى جواز الرهن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَنتُمْ عَلَى سَفْرُ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتَبًا فَرِهَانُ مُقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقوله ﷺ: ﴿لا يغلق الرهن (٢٠ وقوله: ﴿الرهن محلوب ومركوب (٥)، ولأنه ﷺ رهن درعه على شعير أخذه لأهله (٢)، ولأنه وثيقة بالحق كالكفالة، ولأن الحق يسعلق تارة بالذمة وتارة بعين المال، فوجب أن يكون التوثيق منه بمنزلته فى تعلقه بالأمرين.

مسألة

الرهن جائز في الحضر والسفر خلافًا لمن قصره على السفر (٧)، لما روى أنه على مات ودرعه مرهونة عند يهودي على شعير أخذه لأهله (٨)، وهذا رهن في الحضر واعتبارًا

- (١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
- (۲) الرهن في اللغة: اللزوم والحبس، وفي الاصطلاح: (مال قبضه توثيق به في دين). الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (۳/ ۲۳۱)، شرح حدود ابن عرفة (۲/ ٤٠٩).
- (۳) أخرجــه ابن ماجــه: الرهون (۲/ ۸۱۲) ح (۲٤٤۱)، والدارقطنى: سننه (۳/ ۳۲) ح (۱۲۵)، والبيهقى فى الكبرى (۲/ ۲۳) ح (۱۲۱۹)، وانظر نصب الراية (۱۲۹٪).
 - (٤) تقدم تخريجه، انظر الحديث السابق.
- (٥) أخرجـه الدارقطنى: سننه (٣/ ٣٤) ح (١٣٦)، والبيهـقى فى الكبرى (٦/ ٦٤) ح (١١٢٠٧)، انظر تلخيص الحبير (٣/ ٤٤) ح (٥).
- (٦) أخرجه البخاري: الرهن (٥/ ١٦٨) ح (٢٥٠٩) ومسلم: المساقاة (٣/ ١٢٢٦) ح (١٢٢٣/١٢٤).
- (٧) قال الإمام الشوكانى: (وخالف مجاهد والضحاك فقالا: لا يشرع إلا فى السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر لأحاديث ترد عليسهم وقال ابن حزم: إن شرط المرتهن فى الحضر لم يكن له ذلك)، نيل الأوطار (٥/ ٢٣٤)، المغنى (٣٦٧/٤).
 - (٨) تقدم تخريجه.

بالسفر لأن الحاجة تدعو إليه في الموضعين، ولأن كل وثيقة جاز أن يستوثق بها في السفر جاز أن يستوثق بها في الحضر كالضمين.

مسألة

كل دين لازم أمكن استيفاؤه من ثمن الرهن فإن أخذ الرهن به جائز خلافًا لمن حكى عنه أنه لا يجوز إلا في السلم، لقوله تعالى: ﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبًا فرهان مقبوضة ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وروى أنه ﷺ رهن درعه عند يهودي على شعير اقترضه (١)، ولأنه دين لازم يكن أخذه ثمن الرهن كالسلم.

فصل

إذا ثبت فيجب بيان ما يصح أخذ الرهن عليه من ذلك الأثمان في البياعات إلا الصرف والسلم المتعلق بالذمة، فإن الصرف من شرطه التقابض عقيب العقد ورأس المال في السلم لا يجوز أن يكون دينًا لأنه يكون دينًا بدين، فأما المسلم فيه المتعلق باللهمة إلى الأمل فيسجوز أخذ الرهن به، وكذلك القرض والغصب وقيم السلع المتلفات وأروش الجنايات في الأموال، وفي جراح العمد الذي لا قرد فيه كالمأمومة والجائفة، فأما قتل العمد والجراح التي لا يقاد منها فعلى قول مالك أنه ليس فيها إلا القود لا يجوز أخذ الرهن بها لأن الحق لا يمكن استيفاؤه منه، وعلى قوله: إن الواجب به التخيير بين القود والدية، فإذا لزمت الدية جاز أخذ الرهن بها، ويجوز في قتل الخطأ أخذ الرهن عن الدية عليه من العاقلة وذلك بعد الحول ويجوز في العارية التي يضمن أخذ الرهن في البياعات وفي المنافع المستأجرة عليها المضمونة في الذمة دون الأعيان، وكذلك الجعل بعد العمل لأنه قد لزم ولا يجوز قبله، ويجوز الرهن في المهر، ولا يجوز في الحدود ولا في القصاص ولا في الكتابة.

مسألة

يصح عقد الرهن من غير قبض لكن القبض شرط فى صحته، فإذا عقد الرهن صح ولزم الإقباض، فإن امتنع الراهن منه أجبر على ذلك، ولا يبطل العقد بتأخير القبض ما (١) تقدم تخريجه.

لم يكن من المرتهن تراخ في المطالبة بـ ورضا بتركه في يد الراهن، وقال أبو حنيفة (١) والشافعي: إذا عقداه من غير قبض فـ هو جائز وليس بلازم، فإن شاء الراهن قبضه ولزم وإلا فله ألا يقبضه ولا يلزم (٢)، ودليلنا قـ وله: ﴿فرهان مقبوضة﴾ [البقرة: ٢٨٣] وليس يخلو أن يكون شـ رطًا أو أمـ را وأيًا كان ذلك فـ العـقـد حاصل وإن لم يـ وجد وكـ ذلك الاسم، ولأنه عقـد من العقود فلم يكـن من شرط انعقاده قبض المعقـود عليه، أصله سائر العقود، ولأنه عقد لازم فوجب أن يلزم بنفس انعقادة كالبيع.

فصل

وإذا تعلق بمال الغريم حقوق الغرماء وثبت أنه كان رهن شيئًا من ماله لبعضهم وأقر أنه أقبضه إياه فلا يقبل إلا ببينة تشهد بمعاينة القبض خلافًا للشافعي في قوله: إنه يكفى التقارر في ذلك^(۲)، لأن إقرار المقر على نفسه إنما يقبل فيما لا يسقط حق غيره ويمكن أن يكونا قد تراضيا على الإقرار بذلك ليسقط حق باقى الغرماء فلم يقبل إلا بشهادة البينة عليه.

فصل

استدامة القبض شرط فى صحة الرهن فمتى حصل مقبوضاً ثم عاد إلى يد الراهن برضا من المرتهن باستخدام أو بعارية أو وديعة أو غير ذلك فقد خرج من الرهن خلافاً للشافعي (١٠)، لقوله تعلى: ﴿فرهان مقبوضة﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فعم سائر أحوالها، ولانها حال من أحوال الرهن فكانت تبقيته فى يد الراهن باختيار المرتهن مخرجة له عن الرهن، أصله الابتداء.

فصل

يصح عقد الرهمين قبل وجوب الحق، فإذا وجب الحق كان رهنًا بــه بذلك العقد ولا

⁽۱) قال الموصلى:(ولا يتم إلا بالقبض أو بالتخلية وقبل ذلك إن شاء سلم وإن شاء لا). الاختيار (۲/ ۷۹)، الهداية للمرغيناتي (۲/ ۲۹).

⁽۲) الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٣٠)، روضة الطالبين (٤/ ٦٥).

⁽٣) روضة الطالبين (٤/ ١١٥)، الحاوى الكبير للماوردى (٦/ ١٩٧).

⁽٤) قال الماوردى: (خروج الوهن من يد المرتهن إلى يد الراهن لا يبطل الوهن لأن استــدامة قبضه ليست شرطًا في صحته)، الحاوى الكبير (٦/ ٣٢).

يحتاج إلى استئناف عقد ثان، وكذلك يصح تقدم الضمان على الحق المضمون، وقال الشافعى: لا يصح (١)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ [البترة: ٢٨٣] فعم، ولأنه أذن له فى قبضه على وجه الأمانة والضمان فصح كالوديعة والقضاء إذا قال له: اقبض ما يجيئك به فلان من متاعى وديعة لى عندك أو خذ هذا الكيس فاقبض منه حقك.

فصل

يجوز أن يتفقا على أن يكون الرهن عند أمين يتراضيان به وإن لم يقبضه المرتهن، خلافًا لمن قال: لا يصح إلا إذا قبضه المرتهن بنفسه (٢)، لقوله تعالى: ﴿فرهان مقبوضة﴾ [البقرة: ٢٨٣] معناه من الراهن وهذا موجود، ولأنه مقبوض من الراهن بحق برضا المرتهن فأشبه أن يقبضه بنفسه.

فصل

يصح رهن المشاع خلافًا لأبى حنيفة (٢) ، لأنهم إن سلموا أن قبضه يصح فالظاهر يتناوله لقوله تعالى: ﴿فرهان مقبوضة﴾ [البترة: ٢٨٣] ، وإن منعوه دللنا عليه بأن صفة القبض متساوية لا تختلف باختلاف ما يوجبه من كونه بيعًا أو رهنًا، وقد ثبت أن بيع المشاع جائز وأن بيع ما لا يمكن قبضه لا يصح وصح إن كان قبضه محكن، ولأنه مما يصح قبضه بالبيع فصح ارتهانه كالمقسوم، ولأن الإشاعة لا تمنع صحة الرهن كما لو رهن داراً من رجلين في عقد واحد.

فصل

إذا ثبت أن رهن المشاع جائز ولا يخلو باقيه أن يكون له أو لغيره، فإن كان للراهن لم يصح الرهن إلا أن يقبضه الكل لأنه ما لم يقبضه فيد الراهن باقية عليه، وإن كان للمرتهن أو للأجنبي صح إذا خرجت يد الراهن عنه.

⁽۱) قال الماوردى: (أن يعقد قبل ثبوت الدين فهو أن يقول: قد رهنتك دارى على أن تدايننى أو تبايعنى أو تبايعنى أو على ما يحصل لك على فها دهن باطل لتقدمه على الديان)، الحاوى الكباير (٢/ ٢٠).

⁽٢) حكى ذلك عن الحكم والحارث العكلى وقتادة وابن أبي ليلي. المغني (٤/ ٣٨٧).

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٤/٢٧٤).

إذا تأخر الإقباض إلى أن مات الراهن أو أفلس بطل الرهن لأن حق جميع الغرماء يتعلق بالتركة فلا يجوز أن يختص بها بعضهم دون بعض، وإنما يكون المرتهن أحق بتقدم الحيازة قبل موت الراهن وتعلق حقوق الغرماء كلهم بالمال، وهذا متى أمكن الإقبال فلم يفعل، فأما إذا لم يمكنه بأن لم يزل يطالبه بالإقباض والراهن ويوافقه إلى أن مات أو أفلس، فإن حق الراهن ثابت للمرتهن.

مسألة

الأشياء المرهونة: منها ما يظهر هلاكه ولا يخفى كالعقار والحيوان، فهذا الضرب لا يكون مضمونًا على المرتهن ويكون تلفه من المالك ما لم يكن من المرتهن تعد فيه، ومنها يخفى هلاكه وهو بما يغاب عليه ويبطن كالذهب والفضة والحلى والعروض، فهذا عندنا مضمون على المرتهن إذا قبضه فادعى تلفه يقاص به من حقه، إلا أن تقوم بيئة أو يعلم الراهن أنه تلف بغير صنعه ففيها روايتان: إحداهما سقوط الضمان، والأخرى ثبوته عليه وإن شرط فيما يضمن ألا ضمان عليه لم ينفعه، وإن شرط فيما لا يضمن أن عليه ضمانه لم يلزمه، وإذا كان الرهن على يد أمين لم يضمن المرتهن هلاكه وكان هلاكه من ربه.

فصل

وإنما فرقنا بين ما يخفى هلاكه وبين ما يظهر خلاقًا لأبى حنيفة فى إيجابه الضمان فى الجميع (١)، [وخلاقًا للشافعى فى إسقاط الضمان فى الجميع (١) [(٣) وقوله: إنه أمانة كالوديعة، لأن الرهن ليس بجارٍ مجرى الأمانات المحضة ولا معجرى المضمون المحض لأنه قد أخذ شبهًا من الأمرين فلم يكن له حكم أحدهما على التحديد، وذلك أن

⁽١) الاختيار للموصلي (٢/ ٨١)، الهداية للمرغيناني (٤/٧٦).

⁽۲) قال الماوردى: (اختلف الناس فى الرهن هل هو مضمون على المرتهان أو غير مضمون. مذهبنا إن الرهن أمانة لا يضمن إلا بالتعدى وبه قال من الصحابة أبو هريرة رضى الله عنه ومن التابعين ابن المسيب ومن الفقهاء ابن أبى ذئب وأحمد بن حنبل وأبو ثور)، الحاوى الكبير للماوردى (٦/ ٢٥٤)، روضة الطالبين (٩٦/٤).

⁽٣) ما بين المعكونين سقط من (١).

الأمانة المحضة هي ما لا نفع فيه لقابضه بل النفع كله للمالك كالوديعة، والمضمون المحض هو ما يكون نفعه كله لقابضه كالمشترى أو بتعد أو جناية، وما خرج عن هذا وأخذ شبها من الأمرين ترجح الأمر فيه ولم يكن له حكم المحض منهما، وفي مسألتنا فلم يكن تعد ولا جناية فيضمن، ولا مما ينفرد المالك بالمنفعة به فيسقط الضمان عن المرتهن بل المنفعة لهما: للمالك بأن حصل له ما ابتاعه أو ملك وبقى الدين في ذمة لأجل الرهن ولولاه لم يملكه فقد انتفع له وللمرتهن بحصول التوثق به فلم يقبضه لمالكه، كالوديعة وإنما قبضه ليكون على وثيقة بحقه، وإذا أخذ شبها من الأمرين لم يجز أن ينفرد بحكم أحدهما على التحديد فيجب الفصل بينه وبينها وفي ذلك ثبوت ما قلناه لأن أحدًا لم يفصل بينهما بما سواه.

ووجه قوله: إنه إذا قامت بينة بهلاكه أو علم بأنه من غير صنعه فلا ضمان عليه إذ سبب الضمان معدوم لأنه إنما يضمن لئلا يكون قد أتلفه وادعى أنه تلف بغير صنعه، فإذا علم صدقه فلا ضمان ألا ترى أن العرف لما كان يشهد له فيما يظهر تلفه قبل قوله ولم يضمنه، ووجه إيجاب الضمان أن أصله مقبوض على ذلك فلا ينتفى عنه حسمًا للباب، والأول أصح.

فصل

وإنما قلنا: يضمن بقيمته ويقاص به من دينه لأن الضمان يتعلق بما حصل في قبضه، فإن جاء به وإلا فعليه بدله وهو القيمة، وإذا قلنا: يقاص به من دينه لأن رب الرهن قد استحق في ذمة المرتهن حقًا فلم يكن لأحدهما مطالبة الآخر بما يستحقه إلا ويتوجه للآخر عليه مثل ذلك، فوجب القصاص وترادا الفضل بينهما، فإن كان فيه فضل عن الحق غرمه المرتها، وإن كان أقل منه لزم الراهن بقية الحق، وإن كان بقدره كان قصاصًا.

فصل

وإنما قلنا: إذا شرط [في نوع منه خلاف موجبه لم ينفعه لأنه شرط] (١) ينافي حكم أصل العقد فلم يثبت، أصله إذا شرط في الوديعة أنه ضامن أو شرط [في القرض أنه

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

غير ضامن، ولأن ما يلزم العقد ويكون هو أصل في آ^(١) قبضه إذا شرط فيه انتفاؤه لم يصح كما لو شرط في المنكاح أنه لا يطأ وفي البيع أنه لا يتصرف في المبيع.

فصل

وإنما قلنا: إن الرهن إذا كان على يد أمين: فإن تلفه من ربه لأن المرتهن إنما يضمنه بالقبض والحوز وهذا معدوم، والأمين هو في يده أمانة لأنه قبضه لمنفعة غيره لا لمنفعة نفسه فلم يضمنه، ولأن ربه لم يرض بأمانة المرتهن فلم يكن له عليه سبيل.

فصل

إذا ثبت ما ذكرناه فتلف الرهن المضمون في يد المرتهن: فإن اتفقا على قيمته وقدر الحين فلا كلام، وإن اختلفا لم يخل اختلافهما أن يكون في قدر الحق أو في قيمة الرهن أو فيهما: فإن كان في قيمة الرهن وصفة المرتهن وقبوم على صفته فيان وافقه المراهن على صفته قبوم على تلك الصفة، فإن خالفه فالقبول قول المرتهن مع يمينه في ذلك لائه غارم، والاصول موضوعة على أن القول قبول الغارم مع يمينه، فإذا قومه أهل الخبرة على الصفة التي حلف عليها المرتهن حط مقدار دينه من القيمة وأخذ فضلا إن بقى له أو رجع عليمه بفضل إن بقى عليه فإن امتنع المرتهن أن يحلف على الصفة التي ادعها ثم ردت اليمين على الراهن فحلف على ما يدعيه من الصفة ثم قُوم الرهن على صفته، وإن جهلت صفته حلف المرتهن على قيمته فقط لأنه لا يوصل إلى أكثر من ذلك، ومن ادعى منهما في الصفة ما يكلبه العرف لم يتلفت إلى دعواه، فأما إن ثم يثبت له منه قدر على قدر الحق الذي رهن به: فإن المرتهن يحلف على ما يدعيه ويسقط ثم يثبت له منه قدر على قيمة الرهن، ويقال للراهن: إما أن تحلف على ما يدعيه ويسقط عنك قدر ما زاد على قيمة الرهن، ويقال للراهن: إما أن تحلف على ما يدعيه ويسقط عنك قدر ما زاد على قيمة الرهن، وإلا لزمك ما حلف عليه المرتهن، وكذلك لو كان الرهن قائمًا بحاله.

وإنما قلنا ذلك لأن المرتهن إذا قبض الرهن وحازه صار شاهداً له بقدر ما يدعيه لأن العادة جارية بأن الناس إنما يرتبهنون ما يساوى ديونهم أو يقاربها لا ما لا يفي بها، فإذا ادعى أحدهما ما يصدقه العرف وادعى الآخر ما يكذبه العرف كانت اليمين في جنبة ما يصدقه العرف، ولأن أحداً لا يرتهن على النف درهم ما يساوى عشرين درهما ولا على ما يين المعكوفين سقط من (ب).

عشرین درهمًا^(۱) ما یساوی مائتین.

وإنما شرطنا أن يكون في يد المرتهن لأنه إذا كان في يد أمين سواه، فإذا الراهن لم يرد التمانه عليه ولا أن يكون الرهن شاهداً له بدعواه، فكان القول قول المدعى عليه [منهما](٢) مع يمينه، فأما إذا كان الخلاف في أصل هلاك الرهن فادعى المرتهن هلاكه وأكذبه الراهن فزعم أنه غيبه وأنه باق بحاله، فإن المرتهن يحلف على أنه قد هلك ثم يكون الحكم في الصفة والتقويم على ما وصفناه.

فصل

إذا اختلف على عين رهن: فقال الراهن: ليس هذا رهن، وقال المرتهن هذا الذى رهنت عندى، فالقول قول المرتهن لأن المرتهن مؤتمن على عين الرهن، فالراهن يريد تضمينه وإثبات دعوى عليه لا يعترف بها، ولأنه لما رضى بأمانته وأن يكون الرهن فى قبضته ولم يتوثق منه بالإشهاد على عينه وجب أن يكون القول قوله فى ذلك.

فصل

ومن أقر لرجل بسلعة فى يده وادعى أنه رهنها منه على حق له عليه وأنكر ربها أن يكون رهنها منه وأنكر الدين، فالقول قول رب السلعة مع يمينه لأن الذى هى فى يده معترفًا له بها ويدعى تعلق من له بعينها فلا يقبل منه إلا ببينة، ولا يكفى فى ذلك كونها بيده لأن ذلك لا يوجب تعلق حقه بها.

مسألة

نماء الرهن على ضربين: أعيان وغير أعيان، فغير الأعيان لا يدخل مع الرهن فى كونه رهنًا مع أصله، وذلك مثل الأجرة والغلة وما أشبه ذلك.

والأعيان ضربان: منها ما ينفصل ويتميز عن الأصل، ومنها ما لا يتسميز، فالذى لا يتميز هو مثل كبر الصغير وسمن المهزول هذا لا خلاف أن حكمه حكم العين المرهونة، والمتميز نوعان: نوع منه نسل أو ما يجرى مجرى النسل فى الحكم فهذا يكون رهنًا مع الأصل كولد الأمة والدابة وفسيل النخل(؟) وفراخ الشجر، والنوع الآخر لا يوصف

⁽١) سقطت من (١).

⁽٢) سقطت من (ب).

⁽٣) الفسيلة: النخلة الصغيرة، القاموس المحيط (٢٩/٤).

بذلك فلا يكون رهنًا مع أصله كثمــار النخل والشجر وألبان الماشية وأصوافــها وما أشبه ذلك.

وإنما قلنا: إن الأجرة والغلة لا يكونان رهنًا لأنهما أعيان منفصلة عن الرهن لا يكون حكمهما حكم الأصل فيما يعقد عليه من عقود المنافع والإجارات فلم يدخل معه في الرهن لأن ذلك غلة وخراج والرهن تناول العين دون المنافع، ولقوله على الرهن عمن رهنه، له غنمه (١)، وذلك يفيد أنه منفرد به لا يتعلق لغيره حق فيه.

فصل

وإنما قلنا: إن ما لا يتميز مثل السمن والكبر، حكمه حكم الأصل لأنه نفس العين ليس بعين زائدة عليها، ولأنه لو نقص من العين لم يكن له حكم فكذلك إذا طرأ عليه، وإنما قلنا: النسل رهن مع الأمهات لأن كل حكم استقر في رقبة الأم دون منافعها، فإنه يسرى إلى ولدها، أصله ولـد أم الولد [وولد المدبرة، ولأن الأصول موضوعة على أن كل حكم يثبت في الأمهات فإن الولد يتبع أمه فيه من ذلك الزكاة، وولد أم الولد](١١)، والمعتق نصفه، وإلى أجل والمدبرة والمكاتبة، فكذلك حكم الرهن، ولأنه نماء من جنس الرهن ومن خلقته وصورته كنماء المتصل به، وإنما قلنا: إن الشمن وغيره من خسراجه ليس برهن معه خلافًا لأبي حنيفة (١٦) لقوله على الشركة عنه، ولقوله: «الرهن محلوب غرمه» (١٤) وهذه الإضافة تفيد إفراده ونفي الشركة عنه، ولقوله: «الرهن محلوب عنه ولأجرة ركوبه، ولأنه نماء مميز عن الأصل مخالف له بالخلق والصورة كالكسب أو لأنه نماء من غير جنسه كالأجرة.

فصل

نفقة الرهن على راهنه لأن الذى للمرتهن فيـه حق التوثيق وذلك لا يستحق به نفقة عليه كالكفـارة، ومنفعته وخراجه له دون مـرتهنه لأنه على ملكه وإنما للمرتهن منه حق التوثق وهو أخذ دينه ثمنه عند تعذر أدائه.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (٤٩٨/٤)، الاختيار للموصلي (٢/ ٨٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

إذا غصب عينًا فهى مضمونة عليه بالغصب، ويصح أن يرهنها مالكها منه وهى فى يده قبل أن يقبضها من الغاصب، فإذا رهنها منه صارت مضمونة عليه بالرهن إن كانت عما يضمن بالرهن وزال ضمان الغصب خلافًا للشافعى فى قوله: إنه لا يزول ضمان الغصب الغصب الغصب الغصب أمساك العين بإذن المالك فوجب أن ينتفى حكم الغصب حال حصوله كالوديعة ولأن ابتداء إمساك العين بإذن مالكها يمنع أن تكون مضمونة ضمان الغصب، أصله إذا ابتدأ إرهان شىء عنده ابتداء، وإذا أقبضه منه ثم أعاده إليه، ولأن الرهن عقد يتعلق به الضمان، فإذا طرأ على الغصب سقط به ضمان الغصب، أصله البيع.

فصل

الرهن يتعلق بـجملة الحق وأبعاضه، وفائدة ذلك أن يرهنه عبـدين على ألف درهم فيقبض منها تسعمائة: فإن العبدين يبقيان رهنًا بالمائة الباقية ولا يستحق على المرتهن بتسليمهما ولا تسليم واحد منهما، وكذلك لو أقبضه العبدين فتلف أحدهما كان الباقى رهنًا بجميع الدين، وكذلك لو كان الرهن بما ينقسم مثل أن يرهنه كُريَّن من حنطة على مائة درهم فيقبض خمسين درهمًا فلا يستحق عليه أن يرد من الرهن بقدر ما في مقابلة الحق خلافًا لمن ذهب إلى أنه يستحق رد ما أدى بقدره، ولأن الرهن مال محبوس بحق فوجب أن يكون محبوسًا بكل حق منه، أصله لو مات وعليه دين وخلف تركة، فإن بيعها محبوس على الدين، [ولا يستحق الورثة منها شيئًا إلا بأداء جميع الدين](٢)، ولأنه ويثقة بحق فوجب أن يكون وثيقة به وكل جزء منه، أصله الضمان.

فصل

إذا رهنه رهنًا بحق له ثم أراد أن يأخذ ريادة على ذلك الحق ويكون الرهن رهنًا بها جميعًا جار خلافًا لأبى حنيفة (٢) وأحد قولى الشافعي (٤) أنه يكون رهنًا بالحق الأول دون

⁽١) روضة الطالبين (٩٨/٤).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽٣) قال المرغيناني: (وتجوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 ولا يصير الرهن رهنًا بها) (٤٩٨/٤).

⁽٤) قال النووى : (يجوز أن يرهن بالدين الواحد رهنًا بعد رهن ثم هو كـما لو رهنهما معًا ولو =

الثانى، لأنه وثيقة بالحق، فإذا اشتغلت بحق جاز أن يشتغل بحق آخر مع بقاء شغلها بالحق الأول كالضمين، ولأنها زيادة فى التراهن فى حق المتراضين كالزيادة فى الرهن لأنه حق تعلق بعين يستوفى من ثمنها فجاز أن يزاحمه فى التعلق بها حق آخر، أصله أرش الجناية إذا طرأت عليه جناية أخرى.

فصل

إذا رهن رهنًا على مقدار قيمته أو أقل، فأراد أن يرهن فضله من آخر فليس له ذلك إلا بإذن مرتهنه: فإن رضى جاز وإن لم يسرض نظر، فإن كان الحق بسقدر الرهن (١) أو قيمته أقل من قدر الحق لم يجهز له ذلك، وإن كانت قيمة الرهن زيادة على قدر الحق، فأراد أن يرهن فضله فاختلف فيه: فقيل: إنه يجوز وإن لم يرض، وقيل: لا يجوز إلا بإذنه.

وإنما قلنا: إنه لا يجوز إذا كان بقيمة الحق إلا بإذن مرتهنه لأن فى ذلك رجوعًا عن الرهن، كسما لو رهن عبدين ثم أراد انتزاع أحدهما وذلك لأن المرتهن الشانى يزاحم الأول فى الرهن بعد تعلق حق الأول به وانفراده باستحقاقه فلم يجز إلا برضاه.

وإنما قلنا: إنه يجوز بإذن المرتهن الأول على كل وجه لأن المنع من ذلك لحقه، فإذا رضى بإسقاطه لم يبق ما يمنع لأجله، ولأنه إن كان بقدر الحق فقد رضى بأن يزاحمه غيره كالمرتهن عنده عبدين، فأراد أن يرجع فى أحدهما أو يرهنه من آخر، فإن المرتهن إذا رضى بذلك جاز، فإن كان بأكثر من قدر الحق كان أولى بالجواز لأن الضرر مأمون فيه ووجه القول بأنه إن رضى جاز ولا يجوز بغير إذنه لأن فى ذلك إضراره ومشاركة لغيره فى حقه، وذلك رجوع فى الرهن، و لأنه رضى بحق، فإذا زوحم فيه لم يجز إلا بإذن من تعلق حقه به، أصله إذا كان بقدر الحق، ووجه القول بأنه جائز وإن لم يأذن فلأنه لا ضرر عليه فى ذلك لأن حقه تقدم على حق الآخر إنما يستحق ما فضل عن قدر حقه وليس له حق فيما زاد على قدر حقه.

كان الشيء مرهونًا بعـشرة وأقرضه عشرة أخـرى على أن يكون مرهونًا بها أيضًا لم يصح على الجديد الأظهر)، روضة الطالبين (٥٦/٤).
 (١) ثبت في (ب) (القيمة).

إذا رهن عبداً ثم أعتقه فلا يخلو أن يكون موسرا، فإن كان موسراً نفذ عتقه وعجل المرتهن حقه، وإنما قلنا ذلك لأن العتق مبنى على التغليب [وفى إيقاع الراهن له رضا بتعجيل الحق لأن الرجوع فى الرهن غير جائز، ولا يجوز الرجوع فى العتق لقوته وإنه مبنى على التغليب](١)، فلو لم نقل أن الحق يتعجل لكان فيه رجوع الراهن عن الرهن وذلك غير جائز، فإن أراد أن يعطيه رهنا غيره، فقيل: يجوز إلى أجل الدين قاله شيخنا أبو بكر: ويشبه أن يكون برضاه، وقال ابن القاسم: ليس له ذلك وهو الصحيح لأنه ليس له أن يتلف حقه من الوثيقة إلا بأداء الدين لأن ذلك إن جُورٌ له جاز أن يبلل الرهن بغير رضاه وذلك غير جائز، فأما إن كان الراهن معسرا، فإن العتق لا ينفذ ويبقى رهنا، فإن أفاد مالاً قبل الأجل نفذ العتق وعجل حق المرتهن على ما ذكرناه، وإن بقى على إعساره بيع العبد عند حلول الأجل، وقال أبو حنيفة: نفذ عتقه موسراً كان أو معسراً(١).

فدليلنا على أنه لا ينفذ مع الإعسار قوله تعالى: ﴿أُوفُوا بِالعقود﴾ [المائد:١]، ولأنه معنى يبطل حق الوثيقة من الرهن فلم ينفذ مع الإعسار كالبيع، ودليلنا على نفوذه مع اليسار لأنه لا يبطل حق المرتهن مع التوثق لأنه إما أن يعجل له حقه فذلك مقدم على التوثق أو أن يوضع له رهن مكانه، فحق التوثق باق لهذا فارق الإعسار.

وإنما قلنا في الإعسار: إنه إذا أفاد مالاً قبل الأجل نفذ العتق وعجل المرتهن حقه لأن المنع من نفوذه إنما كان لحق المرتهن، فإذا زال هذا المعنى لم يبق ما يمنع العتق لأجله كاليسار، وإنما قلنا: يعجل له حقه لما بيناه من أن إعتاقه رضا بتعجيل الحق، وإنما قلنا: إن بقى على إعساره بيع عند الأجل لأنه باق على الرق لأن العتق لم ينفذ فحق التوثق متعلق به.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) قال المرغيناتي: (وإن كان معسرًا سعى العبد في قيمة الدين إلا إذا كان بخلاف جنس حقه ثم يرجع بما سعى على مولاه إذا أيسر)، الهداية (٤/٧٨٤ ـ ٤٨٨)، الاختيار للموصلي (٢/٨٩).

إذا رهن أمت لم يجز له وطؤها(۱) لأن في ذلك إعادتها إلى قبضه وتعريضاً لبطلان حق المرتهن منها لأنها قد تحمل فتكون أم ولده فلا يجوز رهنها، فإن فعل نُظر، فإن كان بإذن المرتهن بطل الرهن لأن إذنه له في المتصرف رضا منه بإعادته إلى قبض الراهن، فقد بينا أن استدامة القبض من شرط صحة الرهن، وإن كان بغير إذنه فإن لم تحمل فقد بينا أن استدامة القبض من شرط صحة الرهن، وإن كان بغير إذنه فإن لم تحمل فهي رهن بحالها، وإن حملت وله مال كانت أم ولده وعجل للمرتهن حقه اعتبارا بالعتق المنجز، فإن كان بالعتق، وإن لم يكن له مال بيعت وقضى الحق من ثمنها اعتبارا بالعتق المنجز، فإن كان ثمنها أقل من الحق أتبعه بالباقي في ذمته، وإن كان ثمنها أكثر بيع منها بمقدار الحق وكان ما بقى بحساب أم الولد لأن الزيادة لا حق للمرتهن فيها، ولا يباع الولد بحال لأنه واطئ لأمت داخل على حرية ولده (۲)، وإن كان فيه شبهة على ما ذكرناه، فإن وطثها المرتهن فهو زان والحد لازم له والولد لا يلحق ويكون معها رهنا يباع ببيعها، وإنما قلنا: إنه زان لأن الوطء لا يستباح إلا بنكاح أو ملك وكل ذلك معدوم وليس بواطئ شبهة، فإنه نالزاهن وإحلالها [فذاك شبهة إن كان يظن أن مثل هذا يبيح الوطء وتلزمه قيمتها للراهن إحلالها أوذاك شبهة إن كان يظن أن مثل هذا يبيح الوطء وتلزمه قيمتها للراهن الأباحه وطأها صار منتفعًا بها بإذنه ودخل على أن ولده حر.

فصل

نهى النبى ﷺ عن غلق الرهن (٤)، ووصفه: أن يرهن منه رهنًا على أنه إن جاءه بحقه عند أجله وإلا فسالرهن له، ومتى شرط ذلك لم يصح والرهن على ملك راهنه، وإنما قلنا ذلك لنهيه ﷺ عن غلق الرهن والنهى يقتضى الفساد، ولأنه بيع غرر ومجهول لأنه لا يعلم كيف يكون الرهن وقت أخذه ولا صفته، ولأنه تعليق بيع بصفة وعقود المحارضة لا تقف على الصفات كقوله إذا قدم زيد بعتك سلعتى هذه.

⁽١) المدونة الكبرى (٤/ ١٧٥)، الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٢٠).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٢٠).

⁽٣) الذي بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) تقدم تخريجه.

إذا باع الراهن بغيسر إذن المرتهن لم يجز بيعه لأن فى ذلك إبطال حق السوثيقة، وإن باعه بإذنه جاز ولم يلزمه تعجيل الحق إلا بعد يمين المرتهن له أنه ما أذن له فى ذلك إلا ليتعجل حقه(١).

فصل

يصح توكيل الراهن للمرتهن في بيع الرهن وأخذ ثمنه عند حلول الأجل وتعذر أداء الحق ويكون له بيعه خلافًا للشافعي^(٢)، اعتبارًا بتوكيل الأجنبي فإذا ثبت جوازها فإنها تكره عند مالك فيما له خطر وبال، ويجوز عند أشهب وإنما كرهت لأن بيعه عند الحاكم أحوط لهما وأحسم لدعوى الراهن محاباة المرتهن نفسه بترك الاستقصاء، وليكون أسلم للمرتهن.

فصل

فإن أراد الراهن فسخ وكالة الوكيل لم يكن له ذلك، وقال إسماعيل بن إسحاق: له ذلك، وهو قول الشافعي (٢)، ودليلنا أن هذه الوكالة قد تعلق بها حق المرتهن وهو تولى بيع الرهن ليصل المرتهن إلى أخل حقه، وفي فسخها إبطال هذا المعنى، واعتبرها إسماعيل بسائر الوكالات وبأنها من العقود الجائزة.

فصل

مال العبد ليس برهن معمه لأنه ملك له دون السيد ما لم ينزعه السيد منه، ورهن العبد ليس بانتزاع لماله بخلاف البيع.

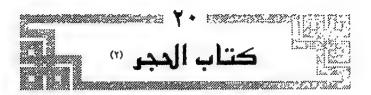
⁽١) انظر الكافي لاين عبد البر (١/ ٨١٩).

⁽٢) قال الإمام الشافعى: (وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له بيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه ولا يكون وكيلاً بالبيع لنفسه فإن باع لنفسه فالبيع مردود بكل حال)، انظر الأم (٣/ ١٤٩).

⁽٣) قال الإمام الشافعي: (ولو كان الرهن على يدى عدل لا حق له في المال ووكله الراهن والمرتهن ببيعـه كان له أن يبيعـه ما لم يفسخـا وكالته وأيهما فـسخ وكالته لم يكن له البيـع بعد فسخ الوكالة) الأم (٣/ ١٤٩).

[क्षंतिहिंही हिंदी

صلى الله على محمد] (١)



ويحجر على الأصاغر حتى يبلغوا ويؤنس, منهم الرشد، والأصل فيه قوله تعالى:
﴿ويسالونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله: ﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم﴾ [النساء:٦]، وقوله: ﴿إن اللَّين يأكلون أموال اليتامى ظلماً﴾ [النساء:١] الآية، ولأن الصغير لا يعرف حظه ولا يحسن التصرف في مال نفسه فكان كالمجنون فوجب الحجر عليه، وأن ينظر وليه في ماله [فجعل فيه بالصلاح فإذا بلغ لم يدفع] (٢) إليه دون أن يختبره ويعرف رشده من فساده [وإمساكه على نفسه] من تبذيره وإضاعته لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم﴾ [النساء:٦] فعلى الفكاك الحجر بالبلوغ وإيناس الرشد، وكان الحجر عليه في الصغر إنما كان لهذا المعنى فإذا بلغ وهو على تلك الحال فالحجر عليه مستحب، واعتباراً ببلوغه مجنوناً.

فصل

إيناس الرشد الذي ينفك معه الحجر هـو: إصلاح المال وضبطه وترك تبذيره وإنفاقه في وجوهه، فإذا بلغ الصبي وهو بهذه الصفة انفك حجره سواء كان فاسقًا في دينه أو

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) الحجر في اللغة: المنبع مطلقًا، وفي الاصطلاح: هو صفة حكمية توجب منع موصوفها نفوذ تصرفه في الزائد على قـوته أو تبرعه بماله، انظر الصحاح (۸۲۳/۳)، شرح حــدود ابن عرفة (۲/۹۱۶).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١).

عدلاً، خلافًا للشافعى فى قوله: إنه يحجر على الفاسق وإن كان مصلحًا لماله (۱)، لان الحجر فى المال لمعنى يرجع إلى إضاعت وتبذيره لا إلى قلة الدين، ألا ترى أنه يبتدى الحجر على البالغ متى وجد فيه هذا المعنى كما يستدام فى الصغير، وقد ثبت أن الفسق لو طرأ على الكبير لم يحجر عليه فكذلك إذا بلغ وهو موجود به، ولأنه معنى لا يؤثر فى تبذير ماله ولا إضاعته فلم يوجب الحجر كسائر أفعاله وتنقله فى المذاهب.

فصل

ويبتدأ الحجر على الأكابر المبذرين لأموالهم خلاقًا لأبي حنيفة (٢)، لأنه إجماع الصحابة روى عن عثمان وعلى والزبير وابنه وعائشة رضى الله عنهم، وذلك أن عبد الله ابن جعفر اشترى أرضًا [سبخة بمال عظيم غبن فيه] (٢) فقال على رضوان الله عليه: قم لأحجر عليك، فشكى [عبد الله إلى الزبير فقال: أنا شريكه] فحمله على إلى عثمان فطلب منه أن يحجر عليه فقال عثمان: كيف أحجر على رجل شريكه الزبير (٥)، وهذا يدل على استحقاق الحجر لولا أن شريكه ضابط لا يخاف منه الدخول فيما يتلف ماله ولم يظهر لهم مخالف، ولأن كل من في منعه من ماله صلاح له وفي تركه معه إتلافه وإضاعة له وخوف الفقر عليه فإن الحجر عليه مستحق، أصله الصغير، ولأن البلوغ لا يمنع الحجر مع تبذير المال وإضاعته، أصله إذا بلغ مبذراً.

فصل

لا ينفك الحجر عن الصغيرة حتى تبلغ وتتزوج ويدخل بها زوجها وتكون مصلحة لمالها، خلافًا لأبسى حنيفة (١٦) والشافعي في قولهما: إن الحجر يفك عنها بمجرد البلوغ وإيناس الرشد من غير حاجة إلى الزواج (٧)، لأنها بالبلوغ لم تخبر الرجال ولا عرفت

⁽١) ثبت في (ب) (وإصلاحه لنفسه).

⁽۲) روضة الطالبين (٤/ ١٨١)، الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٣٥٠).

 ⁽٣) قال الموصلى: (ولا يحجر على الحر العاقل البالغ وإذا كان سفيهًا ينفق ماله فيما لا مصلحة له
فيه)، الاختيار (٢/ ١٢٦)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٣١٥).

⁽٤) الذي بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٥) سقط من (ب).

⁽٦) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠١/٦) ح (١١٣٣٥).

⁽٧) الهداية للمرغيناني (٣/٣١٩)، الاختيار للموصلي (٢/١٢٥).

المعاملات ولا تقف على إصلاح المال ووجوه الغبن فكان الحجر عليها مستصحبًا حتى إذا دخل بها الزوج وعرفت المعاملات وعلم منها ضبطها لمالها فك حجرها وهذا هو الفرق بينها وبين الغلام.

فصل

حد البلوغ فى الذكور: الاحتلام أو الإنبات أو أن يبلغ من السن ما يعلم أن من بلغه فقد بلغ فى السعادة، ولم يُحد مالك رحمه الله فيها حداً، وقال أصحابنا: مثل سبعة عشر سنة أو ثمان عشرة سنة، وهذا الأوصاف هى علامات فى النساء ويزدن على الذكور بالحيض والحمل، وقال أبو حيفة: لا معتبر بالإنبات فى البلوغ (۱)، وقال الشافعى: يحكم به فى المسركين، وله قولان فى أنه بلوغ أو دلالة على البلوغ وفى أنه يكون بلوغاً فى المسلمين أو لا(۲)، فلليلنا على اعتباره ما روى عطية عن سعد قال يكون بلوغاً فى المسلمين أو لا(۲)، فلليلنا على اعتباره ما روى عطية عن سعد قال حكمنى رسول الله على فى بنى قريطة فحكمت بقتل مقاتلهم وسبى ذراريهم فكنا نكشف عن مؤتزرهم فمن أنبت منهم قتلناه، ومن لم ينبت جعلناه فى الذرارى فقال رسول الله على : «حكمت بحكم الله (۳)، وقوله : «الجزية على من جرت عليه المواسى (١٠)، وكذلك كتب عمر رضى الله عنه فى أخذ الجزية (١٠)، وما روى عن عثمان رضى الله عنه فى الغلام الذى سرق: إن كان أخضر مؤتزره فاقطعوه (١١)، ولأنا لو قصرنا البلوغ على السن لم يكن لنا دلالة عليه فأمكن حبجرها فيؤدى إلى إسقاط الأحكام البلوغ على السن لم يكن لنا دلالة عليه فأمكن حبجرها فيؤدى إلى إسقاط الأحكام فوجب اعتبار معنى زائد عليها وليس إلا ما قلناه.

فصل

دليلنا على الشافعي في فصله بين المسلمين والمشركين أن كل ما جاز أن يكون بلوغًا أو دالاً على البلوغ في الكافر جاز في المسلم، أصله السن والاحتلام، ولأن دلالته على

⁽١) انظر الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٣٥٢)، انظر المهذب للشيراري (١/ ٣٣١).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٣١٩)، الاختيار (٢/ ١٢٥).

⁽٣) انظر المهذب للشيراري (١/ ٣٣٠)، الحاوي الكبير للماوردي (٣٤٣/٦).

⁽٤) أخرجه البخارى: المغازى (٧/ ٤٧٥) ح (٤١٢١) ومسلم: الجهاد (٣/ ١٣٨٨) ح (١٢٦٨ /٦٤).

⁽٥) أخرجه البيهقى فى الكبرى (٣٣٣/٩) ح (١٨٧٠٠)، وهو من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

ذلك ليست بمعنى يرجع إلى الدين وإنما هو لمعنى يتعلق بالعادات وهذا يستوى فيه المسلم والكافر، [والخمسة](۱) عـشـرة سنة ليسـت ببلوغ ولا حـدا له ، وحكى عن ابن وهب اعتبارها وهو قول الشافعى(۱) لأن ذلك لا يخلو أن يكون معلقًا بأكثـر منها في العادة أو بأقصاه وكلا الأمرين باطل، وحديث ابن عمـر مختلف عليه فيه فروى أنه عليه الماقة القـتال [ثلاثة](۱) عشرة سنة وأجازه في أربع عشرة سنة (۱) ، ولأن ذلك يرجع إلى إطاقة القـتال لا إلى البلوغ.

فصل

البالغ إذا ابتدئ الحسجر عليه لم يحجر عليه إلا بحكم الحاكم خلاقًا لمحمد بن الحسن المن أمر مختلف فيه محتاج إلى اجتهاد ونظر في حاله واختبار لأمره فاحتيج في قطعه وكونه بصفة من يلزمه الحجر إلى حكم الحاكم.

فصل

لا ينفك الحجر عن محجور عليه بحكم أو بغير حكم إلا بحكم الحاكم لأنه محتاج إلى اختبار حاله وزوال المعنى الذى حجر عليه لأجله، وسواء فى ذلك الصبى والمجنون والبالغ والمفلس، والحجر ينفك عن البكر ببلوغها ودخول الزوج بها ومعها إيناس الرشد على ما بيناه.

فصل

إذا استدان السفيه بغير إذن وليه لم يلزمه بعد فك حجره وإذا استدان العبد بغير إذن سيده ثم أعتق أتبع به إلا أن يكون سيده، والفرق أن المحجور عليه لسفهـ حجر عليه لحق نفسـه، فلو كان الدين يلحقه لم ينفع الحـجر عليه شيـئًا، والعبد حجـر عليه لحق

⁽١) كذا بالأصل والصواب (خمس عشرة سنة).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ١٧٩). حاشية الجمل على شرح المنهج (٣/ ٣٣٦).

⁽٣) كذا بالأصل والصواب (ثلاث عشرة سنة).

⁽٤) أخرجه البخارى: الشهادات (٩/ ٣٢٧) ح (٢٦٦٤) ، ومسلم: الإمارة (٣/ ١٤٩٠) ح (١٢٨/ ١٨٦٨).

⁽٥) قال الكاسانى: (وقال محمد: يتحجر بنفس السفه من غير الحاجة إلى حجر القاضى)، بدائع الصنائم (٧/ ١٦٩).

سيده فإذا أعتق زال حق السيد فأتبع به.

فصل

لولى المحجور عليه بالسفه أو الصغر أن يأذن له فى التجارة فى قدر من ماله يعينه ليختبره وينظر هل تغيرت حاله وهل قد صار موضعًا لتسليم ماله إليه، وما استدان من شىء وجب فى المال بيده لأن إذن الولى له فى التجارة به يقتضى حق من يستدينه لأنه داينه عليه ولا يلحق ذمته لبقاء الحجر فإن زاد الدين على قدر ما فى يده لم ينتفع به (۱).

فصل

يصدق الوصى على ما يذكره من نفقه اليتيم إذا أتى بما يشبه ذلك إذا كان فى منزله وحضانته (۱) ، وإن لم يكن عنده وكان عند أم أو حاضنة يدفع الوصى إليهما نفقته فعليه أن يقيم البينة بما دفع إليهما، ونفقة الأيتام تختلف بحسب اختلاف أحوالهم وأموالهم فإن كان لليتيم مال واسع وقد ألف النعمة والتوسعة والرفاهة وسع عليه على قدر ماله فى إدامه وكسوته، وإن كانت أمه فقيرة فالنفقة لها فى مال ابنها ولا نفقة لها إن كانت موسرة إلا أن تكون هى حاضنته، ولأنها تتشاغل به عن أمورها وتستحق عليه أجرة ولا يوجد من يقوم بحضانته بغير أجرة فإنها تُعطى بقدر ما تستحقه من القيام عليه.

ولا بأس بتأديب اليتيم وبضربه بالرفق والمعروف إذا احتيج إلى ذلك لأن فيه مصلحة له وتأديبًا وحسن تربية، لأن ولاية الوصى على اليتيم كولاية الإمام على رعيته تؤدى إلى الحظ والصلاح له في تأديبه، فأما خلط نفقة اليتيم بنفقة الوصى فجائز إذا عادت بالرفق [والتوفير](٢) على اليتيم فإن عادت برفق الوصى فلا يجوز، والأصل فيه قوله بعالى: ﴿قُلْ إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح﴾ البرة: ٢٢٠].

فصل

التجارة في مال اليتيم جائزة إذا كان في ذلك حظًا له لقوله تعالى: ﴿قُلُ إَصَلَاحُ لَهُمْ

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٣٤).

⁽٢) الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٣٤).

⁽٣) ثبت في (ب) (والترفق).

خير﴾ [البغرة: ٢٢٠] وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: اتّجروا في أموال الستامي لا تأكلها الزكاة (١) وقد ورد مرفوعًا(١)، ولأن ذلك نظر له ومصلحة وتنمية لماله وتعريضًا للتثمير فيما أمكن من فعله به وكان فيه الحظ له جاز، وسواء كان بتجارة أو شراء ضيعة أو عقار ليستغل أو ما يراه الناظر له حظًا وصلاحًا، ولا ضمان على الوصى في نقص إن حدث لانه أمين.

فصل

إذا كان وصى اليتيم أو الأمين محتاجًا جاز أن يأكل من مال اليتيم بقدر أجر مثله، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه لا يجوز له أخذ شىء من ماله (٢٠)، لقوله تعالى: ﴿فَمن كان غنيًا فليستعفف ومن كان فقيرًا فليأكل بالمعروف﴾ [النساء: ٦]، وروى عن عائشة رضى الله عنها قالت رخص رسول الله ﷺ لولى اليتيم أن يأكل بالمعروف، (١٠)، ولانه ناظر فى مصلحة غيره وقيم عليه فجائز له أن يأخذ بقدر الحاجة، أصله الإمام.

فصل

إذا بلغ اليتيم فطالب الوصى بماله فنزعم أنه قد دفعه إليه لم يقبل منه إلا ببينة، خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: إن القول قوله مع يمينه، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم النساء:٦] فأمر الولى بالتوثق لنفسه بالإشهاد عند تسليم الأمانة التى فى يده إلى غير من ائتمنه عليها فلولا أنه يضمن متى جحد وإلا لم يكن للأمر بالتوثق فائدة، ولأنه مأمور بدفع المال المؤتمن عليه إلى غير من ائتمنه عليه فوجب الا يقبل قوله إلا ببينة مع الإنكار له، أصله المودع إذا دفع الوديعة إلى أجنبى وقال: الأجنبى لم آخذ شيئًا.

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ: الزكاة (١/ ٢٥١) ح (١٢).

 ⁽۲) ذكره الحافظ الزيلعى وعزاه إلى الطبراني في الأوسط من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه، انظر نصب الراية (۲/ ۲۳۲).

⁽٣) قال فى الفتاوى: (والوصى مجرح فى عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لابد له استحسانًا وعن نصير رحمه الله تعالى: له ذلك وقال بعضهم لا يجوز له ذلك وهو القياس»، الفتاوى الهندية (٦/ ١٥٠)، الاختيار (١٥٠/٤).

⁽٤) أخرجه البخارى: التفسير (٨/ ٨٩) ح (٤٥٧٥) ومسلم:التفسير (٤/ ٢٣١٥) ح (١٩/١٠).

لا يجوز للمرأة ذات الزوج أن تأخذ شيئًا من مالها ولا تتصدق ولا تعتق ولا تخرجه في معاوضة أو مصلحة في ما زاد على الثلث إلا بإذن زوجها، خلافًا لأبى حنيفة والشافعي في قولهما: إنه لا حق لزوجها في منعها(۱)، لقوله ﷺ: «لا يسحل لامرأة ملك زوجها عصمتها عطية في مالها إلا بإذن»(۱) وهذا نص، وقوله: «تنكح لمرأة لدينها ومالها وجمالها...»(۱) وذلك يفيد أن للزوج حقًا في تبقية مالها بيدها، ولأن العادة جارية بأن الزوج يتجمل بمال زوجته وله فيه معونة وتبقية، ويبين ذلك أن مهر المثل يقل ويكثر بحسب مالها وكثرته كما يقل ويكثر بحسب بروزها في الجمال، وإذا ثبت ذلك فليس لها إبطال غرض الزوج مما لأجله رغب في نكاحها وكمل لأجله صداقها.

فصل

إذا ثبت منعها من ذلك فإن زادت على الثلث: فقال مالك: رد جميعه لأنه من الضرر، وقال المغيرة: يجوز منه قدر الثلث [فلظنه الرواية اعتباراً بالمرض، وإنما أجزنا لها الثلث لأن] (٤) الحديث مقيد في المنع بما زاد عليه، ولأن كل من منع من إخراج ماله على غير معاوضة لحق الغير الذي يعاوض عليه فإن المنع يتعلق بما زاد على الثلث، أصله المريض.

⁽۱) قال ابن قدامة: «للمرأة الرشيدة التصرف في مالها كله بالتبرع والمعاوضة وهذا إحدى الروايتين عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وابن المنذر)، انظر المغني (۵۱۸/٤).

⁽۲) أخرجه أبو داود: البيوع (۳/ ۲۹۱) ح (۳۰٤٦)، والنسائى: العمرى (٦/ ٢٣٦) ح (باب عطية المرأة بغير إذن زوجها)، وابن ماجه: الهبات (۲/ ۷۹۸) ح (۲۳۸۸) بنحوه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

باب

إذا طلب الغرماء الحجر على المفلس(١) فإن الحاكم يحجر عليه خلافًا لابى حنيفة في قوله: ليس له أن يحجر عليه بل يأخذه بقضاء الدين ويحبسه حتى يبيع ويقضى(١)، لانه على حجر على معاذ وقال لغرمائه: «خذوا ما معه ليس لكم غيره»، وقال الزهرى: أدان معاذ دينًا فباع رسول الله على ماله حتى قضى دينه(١)، وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: ألا أن أسيفع جهينة رضى لدينه وأمانته أن يقال سبق الحاج ثم أدان مقرضًا فمن كان له عليه شيء فليحضر فإنا نبيع ماله(١)، ولا مخالف له فإذا ثبت استحقاق الحجر عليه فإن الحاكم يبيع ماله من عروض وعقار وحيوان وغير ذلك، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: لا يبيع عليه العقار(١)، للأخبار التي رويناها وهي عامة، ولأن كل دين يباع فيه الذهب والفضة جاز أن يباع فيه العقار كنفقة الزوجات، واعتبارًا بموت المفلس إذا ادعى المديان الإفلاس ولا يعلم صدق مقولته من كذبه فإن الحاكم يحبسه ليتبين أمره، والأصل في ذلك قوله على « لَيُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته والعقوبة ها هنا الحبس، وروى أنه على : «حبس في تهمة (١)» وقد حبس كثير من الصدر الأول.

⁽۱) قال الفيرورآبادى: (يقال أفلس إذا لم يبق له مال كأنما صارت دراهمه فلوسًا أو صار بحيث يقال ليس معه فلس وقلَّسه القاضى تفليسًا حكم بإفلاسه). القاموس المحيط (۲۳۸). وفى الاصطلاح قال فى الحدود: (قال الشيخ رحمه الله التفليس أخص وأعمُّ فالتفليس الأخص حده بقوله: «حكم الحاكم بخلع كل ما لمدين لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه»، والأعم «قيام ذى دين على مدين ليس له ما يفى به. شرح حدود ابن عرفة (۲۷/۲).

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٣/ ٣١٩-٣٢٠)، الاختيار للموصلي (٢/ ١٢٩).

⁽٤) آخرجه البيهقي في الكبرى (٦/ ٨١) ح (١١٢٦٥).

⁽٥) الاختيار للموصلي (٢/ ١٢٩)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٣٢٠).

⁽٦) أخرجه أبو داود: الأقضية (٣١٢/٣) ح (٣٦٢٨)، والنسائى: البيوع (٧/ ٢٧٨) ح (باب مطل الغنى)، وابن ماجه: الصدقات (٢/ ٨١١) ح (٢٤٢٧).

 ⁽٧) أخرجه أبو داود: الأقضية (٣١٣/٣) ح (٣٦٣٠)، والترمذى: الديات (٢٨/٤) ح (١٤١٧)،
 وقال: حسن. والنسائى: السارق (٨/٩٥) (باب امتحان السارق بالضرب والحبس).

والحبس موكول إلى اجمتهاد الحاكم على قدر ما يغلب فى ظنه من تسهمة الغريم من غدره وإلطاطه (۱) وتغيب ماله وليس بمقدر بمدة محصورة خلاقًا لأبى حنيفة فى تقديره إلى شهرين أو ثلاثة (۲) ، لأن الغرض هو اعتبار حاله وتبين إعساره من إيساره، والعلم بذلك ربما وقع فى المدة اليسسيرة وربما وقع بالمدة الطويلة فوجب ألا يتقدر إلا بغلبة الظن.

فصل

إذا ثبت عسره خلى سبيله ولم يكن للغرماء أن يعرضوا له إلى يسره خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله لهم أن يلازموه لا على معنى أنهم يطلبونه ولكنهم يكونون معه يدورون حيث دار^(۱)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ دُو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وذلك ينفى الملازمة لأنها فى معنى الحبس، وقوله على: فى رجل ابتاع تمرًا فأصيب به فقال عليمه الصلاة والسلام: «تصدقوا عليمه»، فتصدق عليه فلم يبلغ وفاء دينه فقال: خذوا ما معه ليس لكم غيره (١٤)، ولأن المعسر ليس لغرمائه مطالبته بالدين ومن لا تلزم مطالبته بالدين لم تجب ملازمته كالذى عليه دين مؤجل، لأن الحبس لما زال عنه لثبوت عسرته فكذلك الملازمة.

فصل

لا تجوز إجارة المفلس وإن كانت له صنعة يتكسب بها خلاقًا لأحمد(٥) وغيره، لقوله

⁽١) يقال: لط أي جحد ولططت الشيء عنه جحدته، القاموس المحيط (٣٨٣/٢).

⁽٢) ليس هذا تحديدًا، بل يحبسه مدة ليظهر ماله لو كان يخفيه فلابد من أن تمتد المدة ليسفيد هذه الفائدة فقدره بما ذكره من شهرين أو ثلاثة، ويروى غير ذلك من التقدير بشهر أو أربعة إلى سنة أشهر. قال الشيخ المرغيناني: والصحيح أن التقدير مفوض إلى رأى القاضى لاختلاف أحوال الأشخاص فيه، انظر الهداية للمرغيناني (١١٦/٤٣).

⁽٣) لقول النبي ﷺ: (لصاحب الحق يد ولسان، أراد باليــد الملازمة، وباللسان التــقاضي، انظر الهداية للمرغيناني (٣٤/ ٣٢١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) قال شيخ الإسلام موفق الدين: ولو كان المفلس ذا صنعة يكسب ما يمونه ويمون من تلزمه =

۲۰ كتاب الحبجر ٢٠

تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عَسَرَةَ فَنَظُرَةً إِلَى مَيْسَرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ولأنه ابتداء تملك فلا يجبر عليه كالهبة والوصية، يحبس فى الديون الثابتة كلها المعارضة وغيرها لاستحقاق جميعها ووجوب المطالبة بها.

⁼ مؤنته أو كـان يقدر على أن يكسب ذلك بأن يؤجر نفسه أو يتـوكل لإنسان أو يكتسب من المباحات ما يكفيه لم يتـرك له من ماله شيء، انظر المغنى لموفق الدين (٤٩٧/٤)، وفيه دليل على جواز إجارته. والله أعلم.

باب

يحل الدين المؤجل بالموت خلاقًا للحسن وغيره (١) لأنه لو لم يحل لم يخل أن يكون مسعلقًا بذمة الميت وذلك باطل بخرابها أو بندم الورثة وذلك غير جائز لأنه لا شيء يوجبه، ولا يلزم صاحب الدين الرضا بذمتهم وتسليم الشركة إليهم، ولأن الدين متقدم على الميراث أو ينتقل إلى التركة ويمنع من أخذه إلى حلول الأجل، فلا فائدة في ذلك ولا نفع للورثة، وإنما هو تعريض المال للتلف فقط، فلم يبق إلا حلوله وتسليمه إلى الغريم.

فصل

ويحل بالفلس خلافًا للشافعي^(٢)، لأن الفلس يوجب تفرقة المال بين غرمائه كالديون الحالة، ولأنه معنى يوجب تعلق الديون التي في الذمة بأعيان الأموال كالموت.

فصل

والديون التي للميت أو المفلس لا تحل بل تبقى إلى أجلها، لأن محالها المتعلقة بها لم تبطل ولم تغب، وإنما حلت الديون التي عليه لبطلان محلها وغيبته.

فصل

ومن باع سلعة فأفلس المبتاع قبل أن يقبض البائع ثمنها فالبائع إن وجدها لم تفت مخير بين أن يأخذها بالثمن الذى باعها به، وبين تركها ومحاصة الغرماء، وإن كان قبض بعض ثمنها فله الخيار بين رد ما أخذ والرجوع بها، أو التمسك بها والحصاص بما بقى، ولو مات المشترى لم يكن للبائع أخذ السلعة.

⁽۱) وهو رواية للإمام أحمد، وهو قول ابن سيرين وعبيد الله بن الحسن، وإسحاق، وأبي عبيد وقال طاوس وأبو بكر بن محمد والزهرى وسعيد بن إبراهيم: الدين إلى أجله، وحكى ذلك عن الحسن، انظر المغنى لموفق الدين (٤/ ٤٨٦ـ٤٨).

 ⁽٢) أى: على المشهور، لأن الأصل حق منقوعوله اله القلالين (١٤/ ١٤).
 الطالبين (١٤/ /١٤).

وإنما قلنا إنه أحق بعين ماله فى الفلس خلافًا لأبى حنيفة (١)، لقوله ﷺ: «أيما رجل أفلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به (٢)، ولأن فلس المبتاع بشمن المبيع مع بقائه على صفته وعدم تعلق حق الغير به يوجب للبائع حق الفسخ، أصله قبل القبض.

فصل

وإنما قلنا: إنه له تركها أو المحاصة لأن أخذها حق له غير مستحق عليه فإذا لم يختر لم يجتر عليه، وإنما قلنا: له أخذها وإن قبض بعض الشمن إذا رد ما قبضه خلافًا للشافعي (٣)، لعموم الخبر، ولأن الرجوع بسلعته إذا لم يقبض شيئًا من الثمن إنما وجب له لقوة سببه بوجود عين ماله وذلك يستوى فيه الفلس بجميع الثمن أو ببعضه.

وإنما قلنا إنه يكون في موت المشترى أسوة الغرماء خلافًا للشافعي (٤)، لقوله ﷺ: «فإن مات فالبائع أسوة الغرماء» (٥) ففرق بين الموت والفلس، ولأن حظ البائع تقديمه على غيره من الغرماء لا إسقاط الغرماء واستبداده، والفرق بين الفلس والموت أن في الفلس الذمة باقية يرجع الغرماء إليها ومع الموت تبطل الذمة فيكون ذلك إسقاطًا لباقي الغرماء.

فصل

إذا جمع الحاكم مال المفلس ليبيعه لغرمائه فتلف قبل بيعه فالتلف من المفلس وديون الغرماء ثابتة [لأن تلفه](٢) كان على ملك المفلس قبل انتقاله إلى ملك الغرماء، ولا شيء

- (١) وعنده يكون المبيع أسوة للغرماء فيه، انظر الهداية للمرغيناني (٣٢٢/٤).
- (۲) أخرجه البخارى: الاستنقراض (٥/ ٧٦) ح (٢٤٠٢)، ومسلم: المساقاة (٣/ ١١٩٣) ح
 (۲) (١١٩٩/٢٢).
- (٣) نعم، فمذهبنا نحن الشافعية أنه يرجع بمحصة ما بقى من الثمن، لأنه إذا رجع بالجميع إذا لم يقبض جميع الثمن رجع فى بعضه إذا لم يقبض بعض الشمن، انظر المهذب للشيرارى (٢/٣٢٣).
 - (٤) نعم، فعندنا يسترجع البائع ماله، انظر، الحاوى للماوردي (٢/٣٧٣).
- (٥) أخرجه أبو داود: البيوع (٣/ ٢٨٥) ح (٣٥٢٠)، وابن ماجه: الأحكام (٧٩١/٢) ح (٢٣٦١) بنحوه، ومالك في الموطأ: البيوع (٢/ ٦٧٨) ح (٨٧) مرسل.
 - (٦) سقط من (١).

على الحاكم لأنه أمين، فإن باعه الحاكم [كان قابضًا] لهم وقد برىء المفلس منه.

وقال محمد بن عبد الحكم: الضمان من المفلس حتى يقبضه الغرماء لأن الغرماء إنما يضمنونه بالقبض دون البيع (۱) والأول أصح (۲) وفرق عبد الملك بين أنواع المال فقال: إن كان ذهبًا أو ورقًا ودينه من جنسه فالتلف بعد جمعه من الغرماء لأنه لم يبق إلا تسليمه إليهم وقبض الحاكم هو قبض لهم فضمان الذهب ممن دينه ذهب وضمان الورق ممن دينه ورق، وإن كان عروضًا فتلفها من المفلس لأن الغرماء يستحقون أثمانها دون أعيانها (۱).

فصل

الصناع إذا قبضوا السلع وأفلس أربابها فهم أحق بها فى ديونهم إذا كانوا قد عملوها فى الموت والفلس لقبضهم إياها وحوزهم لها كالرهن، وكذلك لو استأجر أرضًا يزرعها ثم مات أو أفلس قبل قبض الأجرة فربها أحق بالزرع، وكذلك لو استأجر دارًا للسكنى ولم ينقد أجرتها وسكنها بعض السنة ثم أفلس فربها أحق بما بقى من مدة الإجارة ويحاص الغرماء بما مضى من السكنى، وكذلك ما يرد من مسائل هذا الباب.

⁽١) ورواه أشهب عن الإمام مالك، انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ٨٢٨).

⁽٢) وهو ظاهر كلام ابن عبد البر، انظر الكافي (٢/ ٨٢٨).

⁽٣) وقال ابن القاسم: إذا أفلس الرجل وخلع من ماله لغرمائه، وجمع ليباع للغرماء وحال الحاكم بينه وبينه، فما تلف من المال فمصيبته من الغرماء لأنه قد وجب لهم. قال ابن عبد البر: ولم يفرق بين الثمن وغيره من ماله، انظر الكافي (٨٢٨/٢).

باب

إذا اتجر العبد فأدان بغير إذن سيده فللسيد فسخ الدين عنه بما له كسبه وله انتزاع ماله فليس لغرمائه إتلاف ماله على سيده واستبدادهم به، فإن أعتق العبد اتبعه الغرماء لزوال حق السيد عنه بعد عتقه، وله أن يسقط الدين عنه لأن تبقيته عليه يعيسبه إذا أراد بيعه والذى دانه هو الذى عرض ماله للتلف فإذا أسقطه عنه لم يتبعه الغرماء بعد العتق.

فصل

إذا أذن له في التجارة جار: فإن أفلس فدينه في ذمته وفي ماله الذي في يديه لأن الغرماء دائنوه على ماله وذمته (۱) ولأن السيد لما أذن له في التجارة كان ذلك رضا منه بتعلق الديون بماله وذمته، وليس لسيده انتزاع ماله لأن غرماء العبد أولى بماله من سيده لأنهم داينوه على ماله، ولأن بمنزلة عين مالهم ولو أفلس السيد كان غرماء العبد أولى بمال العبد من غرماء السيد، وغرماء السيد أولى برقبة العبد لأن رقبة العبد ملك لسيده لا حق فيها لغرماء السعد، وإذا داين السيد عبده كان كأحد الغرماء يقاص بدينه كما يقاص سائر الغرماء (۱).

فصل

ليس لغرماء العبد المأذون سبيل على رقبته ولا على مال سيده (٢٦)، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إن لهم بيعه (٤٤)، ولأن الدين الحاصل عن مراضاة لا يتسعلق بالرقبة وإنما يتعلق

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٣٠).

⁽۲) وذلك بأن باع منه سيده بيعًا يشب بياعات الناس، وقامت بذلك بينة فيضرب مع الغرماء بدينه. لكن لا يحاص السيد غرماؤه بشيء مما استأجره به، انظر الكافي لابن عبد البر (۲/ ۸۳۰).

⁽٣) إلا أن يضمن شيئًا عنه، فيؤخذ به، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٣٠).

⁽٤) ووجهه، أن الواجب في ذمة العبـد ظهر وجوبه في حق المولى، فيتعلق برقبته استيفاء كدين الاستهــلاك، والجامع دفع الضرر عن الناس، وهذا لأن سببـه التجارة وهي داخلة تحت الإذن، وتعلق الدين برقبته استيفاء حامل على المعاملة فمن هذا الوجـه صلح غرضًا للمولى، وينعدم الضرر في حقه بدخول المبيع في ملكه، وتعلقه بالكسب لا ينافى تعلقـه بالرقبة فيتعلق بهما =

بالمال أو بالذمة كالحسر إذا داين ثم أفلس فإن رقبته لا تباع ولا تؤاجس، ولأن الغرماء إنما يداينون على مال العبد لا على مال غيره ورقبته ليست بمال له، وإنما قلنا إنه لا سبيل لهم على السيد لأن السيد إنما أذن له في التجارة بالمال المدفوع إليه دون غيره إلا أن يضمن السيد عنه فليزمه الضمان.

* * *

⁼ غير أنه يبدأ بالكسب في الاستيفاء إيفاء لحق الغرماء وإبقاء لمقسصود المولى، وعند انعدامه يستوفى من الرقبة، انظر الهداية للمرغيناني (٣٢٨/٤_٣).

ا يَشْأَلْفُوالْخِيْلُونِيْ] "



الأصل في جواز الصلح قوله تعالى: ﴿والصلح خير﴾ [النساء: ١٢٨]، وقوله ﷺ: «الصلح جائز بيسن المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا أو حسرم حلالاً) (")، ولأن فيه قطعًا للخصومة وداعيًا إلى التواصل والألفة.

فصل

وهو عندنا جائز على الإقرار والإنكار خلافًا للشافعى فى قوله: إنه لا يجوز مع الإنكار⁽¹⁾، لقوله ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا أو حرم حلالاً»⁽⁰⁾ فعم، ولأنها دعوى ما لم يحكم ببطلانها فجاز الصلح معها، أصله مع الإقرار، ولانها أحد حالى المنكر كالإقرار، ولأن كل صلح جاز مع الإقرار جاز مع الإنكار، أصله الإبراء، ونفرض الكلام فى أن افتداء اليمين جائز وهو أن يلزم أحد المتداعيين اليمين فيبذل المدعى عليه للمدعى شيئًا على ألا يحلفه.

⁽١) سقطت من (ب).

⁽۲) الصلح بالضم السلم والصلاح ضد الفساد، القاموس المحيط (۱/ ٢٣٥)، وهو «انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه»، شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٤٢١).

⁽٣) أخرجه أبو داود: الأقضية (٣/ ٣٠٢) ح (٣٥٩٤)، عن أبى هريرة رضى الله عنه، والترمذى: الأحكام (٣/ ٢٢٥) ح (٢٣٥٣)، من حـديث علمو بن عوف عن أبيه عن جده ـ به. وقال الترمذى: حسن صحيح.

⁽٤) قال الإمام الشافعي: (وإذا كان المدعى عليه ينكر فالصلح باطل وهما على أصل حقهما)، الأم للشافعي (١٩٧/٣)، روضة الطالبين (١٩٨/٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

والدليل على جواز ذلك أنه مروى عن عشمان وابن مسعود (١) ولا مخالف لهما، ولأن المدعى عليه لا يخلو أن يكون محقًا في إنكاره أو مبطلاً فإن كان مبطلاً فقد أحسن إذ لم يحلف على باطل ودفع الحق، وإن كان محقًا فقد دفع عن نفسه شر المدعى وتبذيله إياه ونزَّه نفسه عن اليمين التي تثقل على أهل المروءات والدين وتستبق الظنة إلى المقدم عليها.

فصل

الصلح على ضربين: منه معاوضة كالبيع فهذا حكمه حكم البيع يدخله من الجواز والمنع ما يدخل البيع، ومنه إسقاط وإبراء(٢).

فأما القسم الأول: فهو أن يدعى على غيره شيئًا ثم يبيعه منه فلا يجوز إلا في معلوم ولا يجوز أن ينفسخ في دين إذا كان المدعى دينًا، ولا في طعام قبل قبضه، ولا عن دعوى في جنس باثنين من جنسه إلى أجل، ولا عن مجهول ولا غرر، ولا على ضعف وتعجل قبل حلول الأجل، وجملته أنه يمتنع فيه ما يمتنع في البيع.

فأما القسم الثانى: فهو وضع بعض الحق المدعى وإبراء منه مثل أن يكون على رجل مال حال فيصالحه على بعضه وإسقاط باقيه، وإن كان مؤجلاً فلا يجوز أن يصالحه قبل حلوله على تعبيل بعضه وإسقاط باقيه ويجوز أن يصالحه عن ذهب له على ورق يأخلها منه نقداً، وعلى ذهب عن ورق لا يجوز الرجوع بها لأن ذمة الغريم قد برئت (۲).

۱۱) أخرجه البيهقي في الكبري (۲/۲۹۷) ح (۲۰۹۹۸).

⁾ انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ٨٧٩).

^{&#}x27;) المدونة الكبرى (٣/ ٣٤٥).

باب

ومن أحيا أرضًا ميتة (١) غير مملوكة لمسلم (٣) ولا ذمى بالوجه الذى يكون إحياء لمثلها من بناء أو حفر بئر و جصها أو غرس أو غير ذلك من وجوه الإحياء وأنواع العمارة فهى له إذا كانت فى فيافى (٣) الأرض وفلواتها (٤) بعيدة من العمران والمواضع التى لا يتشاح الناس فيها من غير حاجة إلى استئذان الإمام، وأما إن كانت بقرب العمران فى حيث يتشاح الناس فلا يجوز إلا بإذن الإمام، والأصل فى جواز الأحياء قوله ﷺ: «من أحيا أرضًا ميتة فهى له (٥) وهذا نص، وإنما لم نشترط إذن الإمام فيما بعد عن العمران خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لهذا الخبر وهو عام، ولقوله ﷺ: «من أحاط على أرض فهى له (٧)، ولأنه ليس فى ذلك إتلاف حق غيره ولا ما يـودى إلى التخاصم والعداوة فكان علك بالإحياء مباحًا كتمليك الحشيش والصيد بالأخذ، وإنما شرطنا إذن الإمام فيما قرب من العمران خلافًا للشافعى (٨)، لأن ما قرب من البلد فى حكم فنائه فالانتفاع به مشترك بين أهل البلد من الاحتطاب فيه والاصطياد والرعى وغير ذلك من وجوه الإرفاق فلو بين أهل البلد من الحد اقتطاعه لأضر ذلك بأهل البلد فلم يكن بد من نظر الإمام ليكون كالحكم لمن يحييه، فإذا أحيا أرضًا ثم خربت ودثرت وعادت إلى ما كانت عليه ثم أحياها آخر بعده فهى للثانى دون الأول بناء على الصيد إذا أقلت وعاد إلى الاستيحاش ولحق وطال زمانه وقد بيناه.

⁽١) قال في الرصاع: (لقب لتعمير الأرض بما يقتضى عدم انصراف المعمر عن انتفاعه بها)، شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٥٣٥).

⁽٢) ثبت في (ب) (لم تكن لمسلم مملوكة).

⁽٣) الفيافي: جمع فيف، المكان المستوى أو المفارة لا ماء فيها، القاموس المحيط (٣/ ١٨٢).

⁽٤) الفلاة: القفر أو المفازة لا ماء فيها، القاموس المحيط (٤/ ٣٧٥).

⁽٥) أخرجه أبو داود: الإمـارة (٣/ ١٧٤) ح (٣٠٧٣)، والترمذي: الأحكام (٣/ ٢٥٣) ح (١٣٧٨) وقال: حسن غريب.

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني (٤/ ٤٣٥)، الاختيار للموصلي (٣٢٦/٢).

 ⁽٧) أخرجه أبو داود: الإمارة (٣/ ١٧٥) ح (٣٠٧٧)، وأحمد: المسند (٩/ ١٧) ح (٢٠١٥١)،
 انظر تلخيص الحبير (٣/ ٧١) ح (٣).

⁽٨) المهذب للشيرازي (٤٢٣/١)، روضة الطالبين (٥/٢٧٨).

حريم البئر⁽¹⁾ ليس فيه حد إلا الاجتهاد وما يعلم أنه لا يضر بالبئر الأول، وذلك يختلف باختلاف الأراضى والمواضع من الصلابة والرخاوة: فما علم أنه لا يضر بما تقدمه جاز، وما علم فيه ضرر منع، وذلك في الآبار التي تحفر في الصحارى والفلوات للماشية، فأما إذا أراد أن يحفر بئراً في ملكه بقرب من بشر جاره ويخاف منه الإضرار بها فإن كان له مندوحة عنه وسعة فليس له ذلك لأن قصده حيث الإضرار بجاره من غير ضرورة فلا يترك في ذلك، والأخرى أنه يجوز له فعله.

فوجه الأولى: قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» (٢)، واعتباراً به إذا كانت له مندوحة عنه، ولأن الضررين إذا تقابلا فالأول أولى بالمراعاة لفضل السبق، ووجه الثانية: أن للإنسان أن يتصرف في ملكه بما يحتاج إليه من وجوه التصرف، ولا يجب أن يمنع لحق الغير لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر ولا أن يراعى فضل السبق لأن الأول قد عرض تصرفه للبطلان إذا علم أن لجاره أن يتصرف في ملكه.

فصل

الآبار المحتفرة في البراري وحيث لا ملك لأحد عليها ليس لأحد أن يمنع فضل مائها(٢)، لأن الناس كلهم شركاء فيها، ولقوله على: «الناس شركاء في ثلاث: فذكر الماء والكلأ...» وإن كان هو الذي حفرها في ذلك الموضع فليس له منع فضلها، فالذي يحتاج إليه أولى فإذا استغنى وحصل له قدر كفايته كان ما بقى للمسلمين ولم يكن له منع الفضل خلافًا لمن جعل له ذلك: لأن آبار الماشية التي تحفر في البراري إنما تحفر للسبيل ولينتفع بها الحافر وغيره ولا تُحفر للتمليك والإحياء، ولأنه ليس لأحد أن يحيى في المواضع التي يتمشاح الناس فيه بغير إذن الإمام لقوله على: «لا حمى إلا لله ولرسوله»(٥)، وإذا منع الماء الفاضل عن قدر حاجته كان ذلك منعًا من الرعى لأن أحداً

⁽١) حريم البئر وغيرها: ما حولها من مرافقها، المطلع (ص ٣٨١).

⁽۲) تقدم تخريجه.

⁽٣) انظر المدونة الكبرى (٤/ ٣٧٤).

⁽٤) أخرجه أبو داود: البيوع (٣/ ٢٧٦) ح (٣٤٧٧)، وابن ماجه: الرهمون (٢/ ٨٣٦) ح (٢٤٧٢)، وانظر تلخيص الحبير. (٣/ ٧٤) ح (١٧).

⁽٥) أخرجه البخارى: المساقاة (٥/٤٥) ح (٢٣٧٠)، وأبو داود: الإمارة (٣/١٧٧) ح (٣٠٨٣).

لا يرعى إلا على ماء، فإذا ثبت ذلك فليس له أخذ عوض عليه لأن حفرها على وجه السبيل على ما بيناه لأن الموضع ليس بملك له ولا حفرها على وجه الإحياء فتكون ملكًا له، فإذا ثبت هذا فإنما يلزمه بذل ما زاد على قدر كـفايته ويكون أحق بما يحتاج إليه منه لأنه إنما حفرها هو ليخـتص هو بمنفعتها أو قدر ما يحـتاج إليه منها، ولأنه ﷺ نهى عن منع فضل الماء(١)، وذلك عما زاد على قدر الكفاية، فأما إن حفر بثرًا على وجه التملك والإحياء ليبنى ويغسرس في ذلك الموضع فله منع ما فسضل من مائهــا لأن المكان يملك بالإحياء بشرًا في أرضه أو داره فإن البئر ملكه لأنه أحدثهما في ملكه، وكذلك إذا ابتاع الدار والأرض وفيها البئر فإن البئر مع الأرض ملكًا له فالماء الذي فيها ملكه فله منعه إلا بعوض كـسائر أملاكــه إلا أن تنهدم بئر جــاره وله زرع يخاف عليه التلف فــإنه يلزمه أن يبذل له فضل مائه ليحيى به زرعه ويجبر على ذلك لأن فيه إحياء زرع وإعانته من حيث لا ضرر عليه ببذله كما لزمه لشربه إذا اضطر إليه، ويقال لصاحب الزرع: خذ أنت في إصلاح بشرك وهذا إذا كان صاحب الزرع قد زرع على أصل ماء ثم اضطر بأن انهارت بثره وانقطع ماؤه، وأما إن كان ابتداء الزرع على غيير ماء اتكالاً على جاره فإن لجاره أن يمنعه لأن الماء ملك له فلا يلزمه بذله إلا إذا شاء ما لم تكن ضرورة وها هنا لا ضرورة لأن الزارع هو الذي أتلف زرع نفسه حين زرع على غير ماء، وكذلك إذا زرع على ماء فانقطع، وإنما قلنا: إن على جاره أن يمكنه من فضل مائة وأن ذلك يلزمه ويتشاغل هو بإصلاح بسره، فأما إن ترك التشاغل بإصلاح بسره اتكالاً على بر جاره لم يلزم جاره فضل الماء لأنه كمن زرع ابتداء على غير ماء، وقد اختلف أصحابنا فيه إذا أجبرناه على بذل الماء لجاره عند انقطاع مائه هل له مطالبته بعوض أم لا: فإذا قلنا ليس له فلأن ذلك حق على الجار على طريق الإعانة مع كمون أصله مباحًا كما لو احتماج إليه للشرب وإذا قلنا: إن له منعه فلأن وجوب البدل لا يتضمن الإتلاف اعتباراً بالعلم.

فصل

وينبغى لمن سأله جاره أن يخرز خشبة فى جداره أن يجبيه إلى ذلك ولا يمنعه، فإن أبى لم يجبر عليه، وإنما استحببناه له لقوله على: «لا يمنعن أحدكم أخاه أن يضع خشبة على جداره»(۲)، ولأن فى ذلك رفقًا بالجار ومعمونة له وهو من مكارم الأخلاق ومعالى

⁽۱) أخرجه البخارى: المساقاة (٥/ ٣٩) ح (٣٥٣) ومسلم: المساقاة (٣/ ١١٩٨) ح (٣٦/ ٢٦٥١).

⁽۲) أخرجه البخارى: المظالم (٥/ ١٣١) ح(٣٤٦٣) ومسلم: المساقاة (٣/ ١٢٣٠) ح (١٣٦/ ١٦٠٩).

الأمور مع الوصية بالجار وحسن المجاورة، وإنما قلنا: لا يقضى بذلك عليه خلافًا لمن أوجبه، لقوله ﷺ: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه)(١) ولأن الحائط ملك له فلم يكن عليه بذله لغيره ليتصرف فيه كما لو أراد أن يفتح فيه بابًا أو كوة.

فصل

وإذا أذن له فى ذلك ثم طالبه بقلعه: فإن كان لحاجته إلى بناء جداره أو لأمر لابد له منه كان له ذلك لانه لم يكلف من حق الجار ما يضر نفسه كما لا يكلف بذل مائه لزرع جاره وهو محتاج إليه، وإن لم يكن به ضرورة إليه وإنما أراد الإضرار بجاره وأذيته لم يمكن من ذلك، ويفارق حال الابتداء لأنه إذا لم يأذن في الابتداء فلم يتعلق عليه حق فإذا أذن فقد ضمن تبقية ما أذن فيه على الوجه الذى يؤدى إلى مثله فى العادة فليس له الرجوع فيه.

فصل

إذا ما أراد الرجل أن يفتح فى جداره المنفرد بملكه كوة (٢) ليضىء منها منزله فله ذلك لأنه به حاجة إلى ذلك وليس لجاره منعه مما يحتاج إليه ولا يضر به، فأما إن كان يتشرف منها على جاره فيمنع منه لأن فى ذلك إضرار بالجار، ولأن الحائط وإن كان ملكه فليس له أن يفعل فيه ما يضر بالغير ابتداء مما لا ضرورة فيه.

فصل

علو الدار التى بين اثنين مملوك سقفه لصاحب الدار لأن عليه إصلاحه ورم شعثه وبناؤه إن انهدم ولصاحب العلو حق الجلوس عليه، وإنما قلنا: إن عمارته على صاحب السفل لأن السقف ملك له وحق الأعلى فيما زاد عليه لأن البيت لا يكون بيتًا إلا بسقفه فى العادة، وإذا ثبت ذلك لزم لصاحب السفل من الانتفاع ورم الشعث من السقف أجبر على ذلك أو على البيع ممن يبنى وإلا أدى إلى إبطال ملك الأعلى.

⁽۱) أخرجه الدارقطنی: سننه (۳/ ۲۲) ح (۱۹۲) والبسيهقی فی الکبری (۱/ ۱۲۲)، ح (۱۱۵٤٥)، وانظر تلخيص الحبير (۳/ ۵۲) ح (٤).

⁽٢) الكوة: الخرق في الحائط، القاموس للحيط (٤/ ٣٨٤).

وإن تنازعا السقف حكم به لصاحب السفل خلاقًا للشافعي في قدوله: إنه يكون بينهما(١) ، لأن السقف محمول على ملك صاحب السفل غير متيقن ملكه لغيره فإذا تنازعا عليه حكم به لمن هو على ملكه كالحمل على الدابة يدعيه مالك الدابة وأجنبى، ولأن العرف جار بأن البيت إنما يكون بيتًا بسقفه وأن الناس لا يسكنوه إلا مسقفًا، والحكم عند التنازع لمن شهد له العرف، ولأنه لو باع بيتًا لدخل سقفه في البيع بالإطلاق فعلم أنه منه وكذلك إذا قُسم بأنه يقسم سقفه.

فصل

إذا تنازعا حائطًا بين دارين حكم به لمن يشهد له العرف بأن يكون قد فعل فيه ما يفعل الملاك في أملاكهم ويتصرفون غالبًا فيه من الرباط ومعاقد القمط^(۱۲) ووجوه الآجر واللبن وما أشبه ذلك، وقال الشافعي: لا يحكم بشيء من ذلك بل يكون بينهما^(۱۲)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وأمر بالعرف﴾ [الاعراف:١٩٩]، وروى أن رجلين تنازعا جدارًا فحكم رسول الله ﷺ بالجدار لمن إليه معاقد القمط^(١) ولأن العادة أن مثل هذا التصرف إنما يكون من الملاك فوجب أن يكون الحكم لمن شهد له العرف، وكما يجب مثل ذلك إذا تنازعا في النقد أو صفة السير أو مقدار الحمولة.

فصل

الحائط المشترك ليس لأحد الشريكين أن يتصرف فيه ولا أن يحدث فيه شيئًا إلا بإذن

- (۱) قال الشيرازى: (وأما السقف فهو بينهما وما ينفق عليه فهو من مالهما)، المهذب (١/٣٣٧)، الأم للشافعي (٣/ ٢٠١).
- (۲) معاقد القمط: المعاقد واحدها معقد بكسر القاف على أنه موضع العقد وبفتحها على أنه العقد تفسه والقسط بكسر القاف: ما يشد به الأخساص قاله الجوهري، وحكى العدوى في «الغريبين» أنه «القمط» بوزن عنق جمع قماط: وهي الشرط التي يشد بها الخص ويوثق فيه من ليف أو خوص أو غيرهما، المطلع (ص/٤٠٤).
 - (٣) ذكره الإمام الشافعي في الأم (٣/ ٢٠٠).
- (٤) أخرجـه ابن ماجه فى الأحكام (٢/ ٧٨٥) ح (٢٣٤٣)، وفى الزوائد: نمران بن جـارية. ذكره ابن حبان فى الثقـات، وقال ابن القطان: حاله مجهول وقــال السندى: دهثم بن قران تركوه، وشذ ابن حبان فى ذكره فى الثقات، والقمطُ: تقدم تفسيره، والله أعلم.

شريكه، لأنه ليس لأحد أن يتصرف في ملك غيره بغير إذنه وحقه غير متميز من حق الشريك فكان كالثوب والعبد، فيإن انهدم وكان يستره لهما فأراد أحدهما بناؤه وأبى الآخر ففيها روايتان: إحداهما إجبار الممتنع، والأخرى نفى إجباره، فوجه إثباته قوله على خرر ولا ضراره (۱) وفي ترك البناء بالشريك لأنه يطلع عليه ويتشرف على منزله، ولأنه لو أراد أن يفتح كوة ويشرف منها عليه لم يكن له ذلك وهذا بمنزلته، ووجه نفيه: أن أحداً لا يجبر على البناء في حقه كما لو انفرد به وليس إذا تعلق بذلك حق الشريك يوجب إجبار الشريك الآخر عليه لأن حق الشريك هو منع هذا من الاطلاع عليه فأما في وجوب البناء فلا، وإذا ثبت أنه لا يجبر فإنهما يقتسمان العرصة (۱) ثم يبنى من يشاء منهما لنفسه، والبئر بين اثنين إذا غارت فإصلاحها عليهما فإن أبى أحدهما فإنما يتخرج على روايتين كالجدار.

فصل

من له مسيل ماء على سطح لرجل فالنفقة للسطح على مالكه دون من له حق المسيل، ومن له شرب في بستان لرجل فاحتاجت ساقيته أو نهره إلى نفقة فهى عليهما جميعً^(٦)، قال: والفرق أن صاحب المسيل له حق مرور الماء على [السطح فعلى صاحب]^(١) السطح تمكينه من ذلك وليس له ملك في السطح فلم تلزمه نفقة عليه، وليس كذلك صاحب الشرب لأن موضع الماء ملك بينه وبين صاحب البستان فلذلك لزمه الإنفاق على الساقية معه.

فصل

إذا خيف على المركب الغرق فطرح بعض ما فيه من المتاع بإذن أربابه أو بغير إذنهم فإنه يكون منهم على قدر أموالهم، ولا يجوز لأحد الامتناع من طرح متاعه إن احتيج تخفيف المركب ورجيت بذلك نجاته لأن في الامتناع من ذلك تلفه وتلف غيره وسواء طرح الرجل متاعه بنفسه أو طرحه غيره الحكم فيه سواء، ولا فرق بين إذنه وعدم إذنه فيهما يلزمه فعله لأن الطارح فعل ما يلزمه هذا فعله فكان كالنائب عنه، وإنما قلنا إنه

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) العرصة: كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، القاموس المحيط (٣٠٧/٢).

^{.(}٣) المدونة الكبرى (٤/ ٣٧٥).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

يكون بينهم على قدر أموالهم لأن الحق في ذلك لجميعهم، ولأن غرق المركب إنما خيف لأجل متاعهم فكانوا شركاء فيما [يحتاج](١) إليه من التخفيف، وقد اختلف في اعتبار القيمة: فقيل يكون في وقت الطرح لأن سائر المتلفات تقوم حال الإتلاف في المواضع التي يتعلق بها الضمان، وقيل في أقرب المواضع إليه لأنه في البحر لا قيمة له لأنه لا يساوى شيئًا وهو يطرح في الماء ويتلف كما لا يقوم المرتد وقت قتله، وقيل الثمن الذي اشترى به لأنه ليس ما [يرتجع](١) إليه سواه إذ هو أولى من أقرب المواضع إلى موضع الغرق، ولا يلزم عمال المركب شيء لأنه لم يكن الخوف لأجلهم.

فصل

إذا اصطدم مركبان فى جريهما فانكسر أحدهما فلا ضمان على الآخر لأنه لا صنع له فى ذلك بخلاف الراكبين على فسرسين لأن التفريط من قبل الصادم إذ هو قادر على ضبط الفرس وعلاجه وإلا فكان يجب ألا يركب فرسًا لا يضبط لئلا يجنى على غيره.

⁽۱) ثبت في (أ) (يحتاجوا).

⁽٢) ثبت في (ب) (ما يرجع).

باب: الوديعة (١)

الأصل في الوديعة قوله تعالى: ﴿إِن الله يأمركم أَن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ [النماه:٥٨]، وقوله ﷺ: ﴿أَد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك (٢) ولأن عمل المسلمين جار بها منذ عهد النبي ﷺ إلى يومنا، وهي أمانة محضة، ولا يضمنها المودع لأن قبضها ينفع صاحبها على التجريد: فإن ادعى أنها تلفت فالقول قوله فيها لأن يده عليها يد أمانة، وسواء كان متهما أو غير متهم لأن ربها رضى بأمانته سواء قبضها ببينة أو بغير بينة.

فصل

فإن ادعى ردها على مالكها فذلك على وجهين: إن قبضها بغير بينة فالقول قوله فى ردها كالتلف، وإن كان قبضها ببينة لم تقبل منه إلا ببينة، خلاقًا للشافعى (٣)، لأن رب المال لم يرض بأمانته على التجريد وإنما رضى بها فى الحفظ دون القبض لأنه توثق منه بما أشهد عليه [حين قبضها فوجب الضمان وإلا لم ينتفع بالإشهاد بها، ولا يلزم عليه] التلف لأنه لا يمكن الإشهاد عليه.

مسألة

إذا عرض للمودع سفر لم يجز له أن يسافر بالوديعة، فإن سافر بها ضمن إن تلفت كان السفر آمنًا أو مخوفًا، خلافًا لأبى حنيفة في تضمينه مع الخوف، لما روى «أن السافر عن نفسه وماله لعلى قلت إلا ما وقى الله تعالى»(٦) يعنى الهلاك، ولأن السفر

- (۱) الوديعة في اللبغة: من دع الشيء أي استحفظه عند غيره، القامــوس المحيط (۳/ ۹۲)، وفي الاصطلاح: «هي مال موكل على حفظه)، بلغة السالك على الشرح الصغير (۲/ ۷۵۲).
- (۲) أخسرجه أبو داود: البسيوع (۳/ ۲۸۸) ح (۳۵۳۵-۳۵۳۵)، والسترمسذی: البیسوع (۳/ ۵۰۰) ح (۱۲۲۶)، وقال: حسن غریب، وانظر تلخیص الحبیر (۲/ ۱۱۲) ح (۱).
- (٣) لأنه جـعل القـول قول المودع عنده مع يميـنه في جمـيع الأحـوال، انظر المهـذب للشيـرازي (٣١٢/١)، روضة الطالبين (٣٤٦/٦).
 - (٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
 - (٥) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٢٧٢)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٤٢).
- (۲) ذكره الحافظ ابن حجر وقال: رواه السلفى فى أخبار أبى العلاء المعرى، انظر تلخيص الحبير (۱۱۳/۳) - (۵).

غرر ولم يأذن له صاحبها بالتغرير بها، واعتبارًا بالسفر المخوف.

فصل

إذا ثبت أنه لا يسافر بها فإنه يودعها ثقة ولا ضمان على واحد منهما لانه لا يمكنه حفظها بآكد من هذا الوجه.

فصل

إذا استودعها من غير عذر ضمن لأن مالكها رضى بأمانته دون أمانة غيره، ولم يأذن له فى دفعها إلى غيره فكان متعديًا بذلك فلزمه الضمان، ويفارق ذلك حاجته إلى السفر لأن هناك ضرورة داعية إلى ما فعله، وكذلك إذا خاف عورة منزله فله أن يودعها غيره ولا ضمان عليه لأن ذلك يجرى مجرى إرادة السفر ولكن لا يصدق على الخوف على منزله إلا بأمر يظهر يعلم صدقه فيه.

فصل

إذا دفع إليه مالاً فى السفر يحمله إلى بلد فعرضت له إقامة فله أن يبعثه مع غيره ولا ضمان (١)، والفرق بينه وبين مبتدئ السفر أن هذا قد أذن له فى السفر به إلى ذلك البلد فلم يتعد بدفعها إلى غيره مع الضرورة والحاضر يخالفه.

فصل

إذا أنفق بعض الوديعة ضمن قدر ما أنفق دون جميعها، وإن أنفق الكل أو البعض ثم رد ما أنفق فلا ضمان عليه خلافًا لعبد الملك في إلزامه الضمان لأن الذي أوجب عليه الضمان تعديه بالأخذ فإذا ردها فقد زال التعدى فسقط الضمان، ولأنه حافظ لها على الوجه الذي أمر به فلم يلزمه ضمان كالابتداء، ووجه قول عبد الملك: أنه قد خرج عن الأمانة وصار متعديًا بأخذها فرده إياها لا يزيل عنه الضمان كما لو جحدها ثم اعترف بها.

فصل

 أو يوزن، فأما فيـما يلزم فيه القيمة فـلا يسقط عنه الضمان (١) لأن القيمة مـحتاجة إلى اجتهاد وحكم فلا يقبل حكمه لنفسه، والمثل لا اجتهاد فيه.

فصل

وفى قبول قوله: إنه رد ما أخل أو مثله من غير بينة روايتان (٢)، فإذا قلنا: إنه يقبل فلأنه موكول إلى أمانته كادعائه التلف أو الرد، ولأنه منفق لها على وجه التأويل واعتقاد ردها فلم يخرجه ذلك عن الأمانة، وإذا قلنا: إنه لا يقبل فلأن الدين المتعلق بالذمة لا يبرأ المقر به منه إلا ببينة أو بإقرار الغريم اعتباراً بسائر الديون.

مسألة

يكره أن يتجر بالوديعة لأن صاحبها إنما دفعها إليه ليحفظها عليه لا لينتفع بها، وإن فعل فعليه الضمان وله السريح، ومن أبضع معه بضاعة ليشترى بها شيئًا فاتجر فيها فإن تلفت ضمن وإن ربح فالربح للمالك بخلاف الوديعة لأن المبضع طالب التنمى والربح فليس لمبضع معه قطعه عنه ونقله إلى ملكه، وإن تلف المال ضمن بتعديه، والمودع إنما قصد الحفظ فقط فلم يكن له من الربح شيء (٣).

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٠١).

⁽٢) انظر المدونة الكبرى (٤/٣٥٣).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٤).

باب: العارية (١)

العاريَّة: تمسليك منافع العين بغيير عبوض، وهي جائزة مندوب إليسها لقوله تبعالى: ﴿ وَالْعَلُوا الْحَيْرِ ﴾ [الحب: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مِن أَمْرِ بَصِدَقَة أَوْ مَعْرُوفَ ﴾ [النساء: ١١٤] وقوله ﷺ: «كل معروف صدقة» (٢)، وقوله: «العارية مؤداة» (٣)، لانه ﷺ استعار (١٤) وكذلك الصحابة.

فصل

العارية نوعان: نوع يظهر هلاكه ولا يكاد يخفى كالرباع والحيوان فهذا لا يضمن إلا بالتعدى، وضرب آخر يخفى هلاكه ويغاب عليه فهذا يضمن إذا لم يعلم هلاكه إلا بقول المستعير، فإن علم بغير قوله ببيئة تقوم على هلاكه من غير تعد كان من المستعير ففيه روايتان: إحداهما لا يضمن وهو الصحيح، والأخرى أنه يضمن وهو قول أشهب، وعند الشافعي أنها مضمونة على كل وجه (٥٠)، [وعند أبي حنيفة أن العارية لا تضمن على كل وجه (١٠)، فدليلنا على سقوط الضمان في الحيوان والرباع ما روى: «ليس على المستعير ضمان» (٨)، ولأنه حيوان وعقار قبضه [لاستيفاء] منفعة فلم يضمن المستعير ضمان (٨)، ولأنه حيوان وعقار قبضه التستيفاء] منفعة فلم يضمن

⁽۱) قال صاحب شرح الحدود: (قال ذكر الجوهرى: أن العارية بالتشديد منسوبة إلى العار قال: لأن طلبها عار قال: يقال: هم يتعورون العوارى بينهم. وقيل: مستعاراً بمعنى: متعاور أى: متداول وفي بعض حواشى الصحاح ما ذكره من أنها من العار وإن كان قد قيل فليس هو الوجه، والصحيح أنها من التعاور الذى هو التداول، انظر شرح حدود ابن عرفة (٢/٨٥٤).

⁽۲) تقدم تخریجه.

⁽۳) أخرجه أبوداود: البيوع (۳/ ۲۹۰) ح (۳۵۰۰)، والسترمذی: البسيوع (۳/ ۵۰۱) ح (۱۲۲۰)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه: الصدقات (۲/ ۸۰۱) ح (۲۳۹۸)، انسطر تلخيص الحبسير (۳/ ۵۰) ح (۱).

⁽٤) أخرجه أبو داود: البيوع (٣/ ٢٩٤) ح (٣٥٦٢)، وأحمد: المسند (٣/ ٤٩٠) ح (١٥٣٠٨).

⁽٥) انظر المهذب للشيرازي (١/ ٣٦٣)، الأم للإمام الشافعي (٣/ ٢١٨).

 ⁽٦) قسال المرغيناني: (والعسارية أمسانة إن هلكت من غيسر تعسد لم يضمن)، الهسداية (٣/ ٢٤٧)،
 الاختيار للموصلي (٣/ ٣١٢).

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽۸) أخرجه الدارقطني: سننه (۳/ ۱۱) ح (۱٦٨) ، والبيهقي في الكبرى (۱٤٩/٦) ح (١١٤٨٦ ـ ١١٤٨٧) (١١٤٨٧) وانظر نصب الراية (١١٥/٤).

تلفه كالعبد المستأجر والدار، ولأنه مستعار تلف من غير تفريط فلم يضمن كالأجراء، ودليلنا على وجوب الضمان عليه فيما يغاب عليه أنه قبضه لمنفعة نفسه فلم يكن له حكم الأمانة على التجريد، فإذا لم يعلم تلفه إلا بقوله لزمه الضمان، فأما إذا قامت به بينة فوجه قوله: لا ضمان عليه: أن التهمة قد انتفت عنه بقيام البينة على أنه لا صنع له بتلفه فلم يلزمه الضمان كالعبد المحروس^(۱)، ووجه قوله أن عليه المضمان فلأن أصله مأخوذ على الضمان لا على الأمانة فلم ينتقل عن أصله حسمًا للباب.

فصل

إذا أعار شيئًا إلى مدة لم يكن له أخذه قبلها لأن المدة قد صارت حقًا للمستعير فلم يكن للمعيسر الرجوع فيها كما ليس له الرجوع في الهبة، وأما المعارية المطلقة فليس له الرجوع فيها إلا بعد أن ينتفع المستعير بها انتفاع مثلها خلافًا للشافعي^(٢)، لأن العارية هي هبة المنافع أو تمليكها، فإن كانت مدة معلومة انحصرت عليها وإلا لزم من ذلك ما ينتفع في مثله من المدة لأنه لو جاز له أخذها قبل ذلك لكان رجوعًا في العارية لأنه قد جعل على نفسه إباحة المنفعة وقد ملك ذلك المستعير فلم يكن للمعير إبطاله عليه.

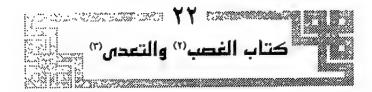
* * *

(١) ثبت في (ب) (العبد المحرم).

⁽٢) المهذب للشيراري (١/٣٦٣)، روضة الطالبين (٤/٣٣٤).

[يَشْرَأَتُهُ الْخَرَاتُهُ مِنْ

صلى الله على محمد] (١)



مسألة

إذا أتلف على غيره شيئًا ظلمًا لزمه بدل ما أتلف لقوله تعالى: ﴿إِنّمَا السبيل على اللّٰمِين يظلمون الناس﴾ [الشورى:٤٤] وقوله: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ [الشورى:٤٤]. وقوله وقوله: ﴿فمن اعتدى عليكم﴾ [البقرة:١٩٤]، وقوله وقوله: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والبقرة:١٩٤]، وقوله وقلاء الطعام وصحفة كصحفة، (أ) ولأنه أتلف ملك غيره من غير استحقاق عليه فلزمه بدل ما أتلف لأن الأبدال في المتلفات كالقصاص في النفوس، وقال تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ [البقرة:١٧٩] معناه: أن القاتل أو الجارح إذا علم أنه يُفعل به مثل ما فعل ارتدع عن أن يفعل ذلك وانزجر خيفة أن يقتص منه فكأن في ذلك حياة للنفوس، وإلا اجترأ الناس بعضهم [على بعض كذلك الجناية على المال لو لم يجب فيها البدل لاجترأ الناس بعضهم] (م) على أموال بعض إذ لا بدل يلزمهم.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) الغصب في اللغة: أخذ الشيء ظلمًا، وفلان على الشيء قهره، القامنوس المحيط (١١/١)، وفي الاصطلاح: «أخذ منال غير منفعة ظلمًا قهرًا لا لخوف قتنال»، شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٤٦٢).

⁽٣) هو التصرف في الشيء بغير إذن ربه دون قصد تملكه، شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٤٦٨).

⁽٤) أصله عند البخارى من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه. أخرجه البخارى: المظالم (١٤٨/٥) ح (٢٤٨١)، وعند أبى داود والترمذى بلفظ (إناء مثل إناء وطعام مثل طعام، أبو داود: البيوع (٣/ ٢٩٦) ح (٢٩٦٨).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (١).

[كذلك الجناية على المال لو لم يجب فيها البدل لاجترأ الناس بعضهم على بعض](١) فإذا ثبت ذلك فعلى المتلف دفع بدل المتلف إلى صاحبه والبدل نوعان:

مثل من طريق الخلقة والصورة: فهو كل ما يكال ويوزن، فمن أتلف على غيره شيئًا على مثل من طريق الخلقة والصورة: فهو كل ما يكال أو يوزن لزمه رد مثله لا قيمته وذلك كالذهب، والفضة، والحديد، والصفر (٢) والنحاس، والحنطة، والشعير وسائر المأكولات ولا تلزمه القيمة إنما يصار إليها عند تعذر المثل من طريق الخلقة لانها ضرب من الحكم والاجتهاد في تعديلها بالمتلف فالمثل من طريق الخلقة لا اجتهاد فيه فكان كالاجتهاد مع وجود النص إذ لا فائدة فيه.

فأما ما لا يكال ولا يوزن: كالثياب وسائر العروض، والرقيق، والحيوان فيلزمه بإتلافه قيمته دون مثله، خلاقًا لمن حكى عنه أنه يلزمه مثله من جنسه (٢٦)، لقوله عليه قمن أعتق شركًا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاءه حصصهم وأعتق عليه العبده (٤٤)، والعتق إتلاف ثم أوجب القيمة فيه دون المثل فكان ذلك أصلاً في بابه، ولأن كل ما لا يكال ولا يوزن فالغرض منه أعيانه دون مبلغه فوجب قيمة العين، وما يكال ويوزن الغرض منه مبلغه فكان فيه مثله، والقيمة المعتبرة يوم التعدى والجناية لا يوم الحكم لأن الحكم معلق بذمته بالتعدى لا بالحكم إذا مطالبة الحاكم إغا هي بأمر قد تقدم وجوبه وإنما ينكشف بالحكم بمقدار ما اشتغلت به ذمته.

فصل

ولا يراعى ارتفاع الأسـواق وانخفاضـها كما لا يراعى ذلك فـى السرقة لأن القيـمة متعلقة بالذمة تعلقًا منبرمًا حين التعدى ولا يؤثر ذلك بغيرها (٥٠).

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) الصُفر بالضم: النحاس وصانعه الصفار، القاموس المحيط (٢/ ٧١).

⁽٣) حكى عن العنبرى: أنه يجب في كل شيء مثله. المغنى لابن قدامة (٥/ ٣٧٥).

⁽٤) أخرجه البخارى: الشركة (٥/١٥٦) ح (٢٤٩١) ومسلم: العتق (٢/١٣٩) ح (١/١٠١).

⁽٥) انظر المدونة الكبرى (٤/ ١٨٢).

الجناية على ضربين: جناية تُبطل يسيراً من المنفعة وجلها من السلعة باق فهذا يجب فيه ما نقص: وذلك بأن تقوم وقت الجناية صحيحة وتقوم بالجناية فيلزم الجانى ما بين القيمتين (۱)، وإنما قلنا ذلك لأن الذى يلزمه بدل بما أتلف والإتلاف إنما يكون لهذا القدر من المنافع فلم يضمن ما زاد عليه، والضرب الآخر جناية تُبطل الغرض المقصود من الشيء والذى له يراد وإن بقيت فيه منافع تابعة غير مقصودة: فهذا يكون صاحبه مخيراً إن شاء أخذ ما بين قيمته صحيحاً ومعيباً وإن شاء أسلمه وأخذ قيمته وذلك مثل أن يكون لرجل عبد يزيده لبعض المنافع فتعدى عليه رجل فيقطع يده أو يعميه فيبطل عليه الخرض الذى له يراد في العادة، وكذلك المركوب الذى يراد للجمال والركوب يقطع الخرض الذى له يراد في العادة، وكذلك المركوب الذى يراد للجمال والركوب يقطع التراب أو ما أشبه ذلك، وقال أبو حنيفة (۱۲) والشافعى: عليه في ذلك مثل ما بين القيمتين (۱۲)، وإنما قلنا ذلك لأنه قد أتلف عليه بهذا الفعل غرضه المقصود منه ضمانه اعتباراً به لو أحرقه أو أتلف جميعه.

مسألة

الشيء المغصوب مضمون باليد فمن غصب شيئًا فقد ضمنه إلى أن يرده، فإن رده كما غصبه سقط عنه الضمان ولزم المالك قبوله، فإن تلف عنده على أى وجه تلف ضمنه بقيمته يوم الغصب، إما بمثله إن كان مما له مثل أو بقيمته إن كان مما لا مثل له أى نوع كان من ذهب أو فضة أو حيوان أو متاع أو عروض أو عقار، خلافًا لأبى حنيفة في قوله إن كل ما لا يصح نقله كالضياع والعقار فإن الغاصب لا يضمنه [بإخراجه عن يد مالكه إلا بأن يجنى هو عليه فيتلف فيضمنه](١) بالإتلاف(٥)، ودليلنا أن كل معنى يضمن به ما ينقل ويحول من الأعيان فإنه يضمن له ما لا ينقل منها ولا يحول كالقبض في

⁽١) المدونة الكبرى (٤/ ١٨٣, ١٨٣)، الكافي لابن عبد البر (١/ ٨٤٣).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٣٢٢).

⁽٣) المهذب للشيرازي (١/ ٣٦٩)، روضة الطالبين (٥/ ٤١).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٥) قال المرغيناني: (هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله: يضمنه)، الهداية للمرغيناني (٣٦٦٦)، الاختيار للموصلي (٣١٨/٢).

البيع، واعــتبارًا بما لا ينقل ولا يحــول بعلة أنها أعيــان مقصورة، ولأن الغــصب سبب للضمان فوجب أن يضمن به العقار والنخل كالإتلاف به.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا رده فلا شيء عليه لأنه قد فعـل ما كان عليه أن يفعله من إزالة يده عنه وترك إمساكه ظلمًا وإعادته إلى يد مالكه فزال عنه الضمان لزوال السبب الموجب له وهو الغصب.

فصل

إذا زاد المغصوب عند الغاصب بسمن أو فراهة في تعلم صنعة أو زيادة تسوق أو ما أشبه ذلك [فإنما](1) للمالك أخذه ولا شيء للغاصب ولا أجرة عليه لما علم من ذلك لأن المالك لم يأذن له، وليس بعين يمكنه ارتجاعه فلم يكن له شيء فأما إن زاد عنده بسمن أو غيره ثم تلفت تلك الزيادة ورجع إلى ما كان عليه عند الغصب فرده على الحال التي غصبه عليها لزم المالك أخذه ولا ضمان على الغاصب، خلافًا للشافعي في قوله: إنه يضمن ما نقص عنده فيرد الأرش معه(٢)، ودليلنا أن من أصلنا أنه ضامن لها يوم الغصب وما طرأ على أبعاضها أو ثمنها من نقصان أو زيادة فلا حكم له لأنه طارئ على عين مضمونه، ولأن رجوع العين المغصوبة إلى مالكها على الصفة التي غصبت يوجب القبول فوجب سقوط الضمان، أصله لو لم تزد عنده واعتباراً بحوالة الأسواق.

فصل

إذا رده ناقصاً في بدنه عماً غصبه عليه فإن المالك مخير بين أن يأخذه وبين أن يرده ويضمنه القيمة يوم الغصب، وإنما قلنا ذلك لأنه متعدى عليه والغاصب هو المتعدى فكان أولى بالحمل عليه لقوله تعالى: ﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس فكان أولى بالحمل عليه لقوله تعالى: ﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس الشررى: ٤٢]، ولأن المعتدى عليه مخير في الأصول لأنه مجنى عليه في ماله فله أن يقول لا آخذها كسيرة وقد غصبت منى صحيحة، فإذا ثبت أنه مخير بأن كان أخذها ناقصة فينظر: فإن كان ما حدث بها من النقص بأمر من الله تعالى لا بفعل من الغاصب فليس للمالك إلا أخذها بغير أرش أو إسلامها وأخذ الغاصب بقيمتها يوم الغصب، وإنما قلنا

⁽١) سقطت من (ب).

⁽٢) روضة الطالبين (٥/ ٤٢)، الأم للإمام الشافعي (٣/ ٢١٩).

ذلك لأن الغاصب كان ضامنًا [لها يوم الغصب](۱) فلم يكن لما حدث من العيب فيها حكم فى الضمان لأنه على أصل مضمون فإذا اختار المالك أخذها فقد رضى بعيبها لأنه لو لم يرض به لكان يسلمها ويرجع بالقيمة، فإذا قال: أريد الأرش لم يكن له ذلك لأن الغاصب لم يكن ضامنًا لما حدث بانفراده وإنحا كان ضامنًا له بضمان الجملة وأبعاضها تابعة لها.

فصل

فأما إن كانت الجناية بفعل الغاصب مثل أن يقطع يدها أو يفقاً عينها واختار أخدها فهل يجب له أخذ أرش السنقص، فيه خلاف، قال ابن القاسم: له ذلك^(٢)، وقال سحنون وابن المواز: ليس له إلا أخذها ناقصة بغير أرش أو إسلامها والرجوع بالقيمة يوم الغصب، وجه قول ابن القاسم: أنه جناية على ملك كالمبتدأة، ولأن المالك متعدى عليه بشيئين بالغصب [وبالجناية فله أخذ الغاصب بأيهما شاء]^(٣)، ووجه قول سحنون وابن المواز: أنه ضامن لقيمتها بالغصب، والجناية الطارئة بعد الضمان لا حكم لها، أصله إذا كانت من قبل الله تعالى، لأن الجناية على النفس آكد وأغلظ من الجناية على الأطراف وقد ثبت أن الغاصب لو قتلها لم يلزمه زيادة على قيمتها يوم الغصب ففى الجناية على الأطراف وقد ثبت أن الغاصب لو قتلها لم يلزمه زيادة على قيمتها يوم الغصب ففى الجناية على الأطراف وقد ثبت أن الغاصب لو قتلها لم يلزمه زيادة على قيمتها يوم الغصب ففى

مسألة

إذا غصب دارًا أو عبدًا أو دابة أو ثوبًا فلم ينتفع به بسكنى ولا بركوب أو استخدام أو لبس أو غير ذلك ولا بإكراء ولا أغله فلا شيء عليه ولا يطالب بأجرة المدة التي بقيت غصبًا في يده (٤)، وقال الشافعي: تلزمه أجرة المثل للمدة التي قامت في يده (٥)، ودليلنا

⁽١) سقطت من (ب).

⁽۲) المدونة الكبرى (۱۸۳/٤).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٤٤).

⁽٥) قال الإمام الشافعي: (وإذا غصب الرجل من الرجل دابة فاستغلها أو لم يستغلها ولمثلها غلة أو دارًا فسكنها أو آكراها أو لم يسكنها ولم يكرها ولمثلها كسراء أو شيئًا ما كان بما له غلة استغله أو لم يستغله انتفع به أو لم ينتفع به فعليه كراء مثله من حين أخله حتى يرده)، انظر الأم للشافعي (٣/ ٢٢٢).

أنها منافع لم تستوف من المغصوب فلم يضمنها الغاصب، أصله منافع البضع وهو أن يحبس حرة لا يمكنها التزويج وأخل بدل بضعها حتى مضت مدة من الزمان فإنه لا يضمن مهر مثلها، ولأنها منافع تلفت في يد الغاصب من غير أن ينتفع بها أو يأخذ لها بدلاً فلم يضمنها كبضع الأمة.

فصل

فأما إذا انتفع الغاصب بالمغصوب إما بنفسه، مثل أن يسكن الدار أو يركب الدابة أو يستخدم العبد أو يزرع الأرض، أو بأن يؤاجر ذلك يأخذ غلته فقد اختلف فيه: ففرق ابن القاسم بين العقار وبين الحيوان فقال في الربع: إن سكنه بنفسه أو زرع الأرض لزمه أجرة المثل، وإن كان أكراها من غيره لـزم غرم ما أكراها به إن كان بقدر أجرة المثل وإن كان دون ذلك لزمه تمام الأجرة، وفي الدواب والرقيق لا رجوع للمالك على الغاصب لا فيما انتفع به بنفسه ولا فيما أكراه واغتله، وقيل لا فرق بين ذلك كله ويرجع المالك عليه بما ركب بنفسه أو استخدم، ويرجع المالك عليه بما ركب بنفسه أو استخدم، وقيل عن مالك: إن المالك لا يرجع بشيء أصلاً لا من أجرة ولا من كراء لا فيما انتفع والخاصب بنفسه ولا فيما أكراه في كل شيء من الرباع والحيوان وغيرها، وأن المنافع بالضمان (۱).

فوجه التفريق بين الحيوان والرباع أن الحيوان غيسر مأمون لأن التسغير يسسرع إليه والتلف غالبًا يجوز عليه فيمكن أن يتلف باستعماله فيلزمه قيمته فكان الحراج له وليس كذلك الرباع لأنها مأمونة في الغالب، ولأن الحيوان محتاج إلى نفقة ومؤونة والغاصب لا يرجع بما أنفق عليه فكانت المنافع غير مضمونة عليه والرباع يرجع بما أنفق فيها أو عَمَّر، فأخذ منه قيمة ما انتفع وأجرة ما اغتل.

ووجه التفريق بين انتفاعه بنفسه وبين [ما أكراه واغتله] (٢) في الحيوان والرقيق أن ما أكراه عوضًا في منافع ملك الغير فكان كالعين القائمة فلزمه ردها، وما سكن بنفسه لم يأخذ عليه عوضًا يستحق رده عليه، ولأنه إن تلف ذلك في استخدامه أو ركوبه غرم القيمة ولم يأخذ شيئًا يغرم منه، فإن أكراه ثم تلف فقد اعتاض الكراء الذي يغرم منه.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (٤/ ١٨٤).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

ووجه القول بأن المنافع غير مضمونة أصلاً قوله ﷺ: ﴿الحَراجِ بِالضَمان﴾(١) ، ولأن الغاصب لم يكن لمنافعها حكم في الضمان لأنها تابعة للعين، فأما إن اختار المالك أخذ العين ولا يرجع بسشىء أو ضمنه قيمتها يوم الغصب، ولأن الضمان بالجناية آكد من الضمان بالاستخدام وغيره وقد بينا أن الغاصب لو جنى على بعض أطراف المغصوب لم يكن للمالك إلا أخذه ناقصاً بالأرش أو إسلامه والرجوع بالقيمة يوم الغصب فكان بأن لا يرجع في المنافع أولى.

ووجه القول بأنه يرجع عليه في كل ذلك قسوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه»(٢)، ولانه انتفع بملك غيره من غير ملك ولا شبهة فلزمه قسيمة ما انتفع به، أصله إذا ابتدأ الاستخدام والسكني من غير غصب.

مسألة

إذا غصب ساجة (٣) فبنى عليها لزمه قلع البناء وردها خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: لا يقلعه (٤) ، ولصاحبها القيمة، لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» (٥) ، ولانها عين اغتصبها فإذا جار ردها لزمه، أصله لو لم يبدأ فيها فى البناء، ولأنه شغل ملك الغير بملكه الذى لا حرمة له غصبًا فوجب أن يلزمه رده، أصله لو غصب أرضًا فزرعها.

فصل

إذا غصب أرضًا فزرعها ثم أدركت والزرع قائم فيها، فإن كان وقت الزرع لم يفت كان للمالك قلع زرعها لقوله ﷺ: «ليس لعرق ظالم حق⁽¹⁾ وهذا عرق ظالم، ولأن منافعها غير مملوكة فليس له شغلها على صاحبها ولا لعرقه حرمة كزرع المستحق من يده فيلزم المالك تبقيته وأخذ الأجرة، وإذا كان كذلك كان له قلعه.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) الساجة: الخشبة التي يطين بها، القاموس المحيط (١٩٣/١).

⁽٤) الاختيار للموصلي (٢/ ٣٢٠)، الهداية للمرغيناني (٤/ ٣٤٠).

⁽٥) أخرجه أبو داود في البيوع (٣/ ٢٩٤)ح (٣٥٦١)، والترمذي في البيع (٣/ ٥٥٧) ح (١٢٦٦)، وابن ماجه الصدقات (٢/ ٢٠٨) ح (٢٤٠٠).

⁽٦) تقدم تخريجه.

فأما إن كان وقت الزرع قد فات ولا ينتفع المالك به إن قلع الزرع ففيها روايتان (١٠): إحداهما أن له قلعه، والأخرى أن ليس له قلعه ويكون على الغاصب أجرة المثل، فوجه قوله أن يقلعه قبوله يَعْلِينَ: قوليس لعرق ظالم حق (١)، واعتبارًا به إذا كان وقت الزرع لم يفت. [ووجه قبوله ليس له قلعه: أنه لا ينتسفع بذلك ويضر بالزرع] (١) فكان قصده مجرد الإضرار بالغاصب فلا يترك لذلك والأول أصح.

فصل

إذا أراق على ذمى خمرًا فعليه قيمته عند مالك (1) ، وقال عبد الملك لا قيمة عليه ، وهو قول الشافعى (٥) ، فوجه قول مالك أنه أنلف عليه ظلمًا ما يعتقده ملكًا له ويعز عليه فلزمه قيمته ، أصله إذا أتلف عليه ثوبًا أو غيره من العروض ، ووجه قول عبد الملك إنه لا قيمة للخمر فلم يلزمه بسوى الأدب بإتلافه ما لم يكن له أن يتولى إتلافه ، كما لو عدى على مرتد فقتله لم تلزمه ولم يكن عليه إلا الأدب بافتياته على الإمام .

فصل

إذا غصب أمة فوطئها فـإنه زان لأنه وطء عن غصب كوطء الحرة وولده ملكًا لسيده لأن ولد الأمة من غير سيدها تابع لها في الحرية والرق.

فصل

إذا أخذ السقيمة من الغصب ثسم وجد الشيء المغسوب فهو للغاصب ولا رجوع للمالك عليه خلافًا للشافعي^(١)، لأنه لما أدى القيمة صار ملكًا له لأنه عوض عن رقبته فأشبه الثمن وهذا إذا لم يكن الغاصب أخفاه.

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (٤/ ١٩٠).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٤) المدونة الكبرى (٤/ ١٩٠).

⁽٥) قال النووى: (الحمر والخنزير لا يضمنان لا لمسلم ولا لذمي)، روضة الطالبين (٥/٧١).

⁽٦) قال الشيرازى: (فإن رجع المغصوب وجب رده على المالك)، المهذب (٣٦٨/١).

إذا فتح قـفصًا عن طائر فطار ضـمنه، طار عقيب الفـتح أو بعد مـهلة، خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعي (٢)، لأن سبب إتلافـه الفتح لأن بالفتح خـرج من القفص ولولاه لم يكن له سبيل إليه فإذا ثبت أن فتحه سبب لإتلافه لزمه ضمانه.

⁽۱) قال الموصلى: (لأنه تخلل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار وهو طيران الطير)، الاختسار (۲/ ۳۲۰).

 ⁽۲) قال النووى: (فـتح قفصًا عن طائر وهيـجه حتى طار ضـمنه فإن لم يزد على الفتح، فـثلاثة أقوال: أظهـرها: إن طار فى الحال ضـمن وإلا فلا. والثـانى: يضمن مطلقًا، والـثالث: لا يضمن مطلقًا). روضة الطالبين (٥/٥).

باب: الاستحقاق (١)

إذا ابتاع رجل أمة فـأولدها ثم استحقهـا رجل فقد اختلف قولـه في أخذها فعنه في ذلك روايتان (٢): إحداهما أن المستحق يأخذها، والأخرى أن ليس له أخذها وله قيمتها.

فوجـه قوله إن له أخذها لأنهـا باقية على ملكه واستيلاد الغير إياها لا يمنع المالك أخذها ولا يوجب لها حـرمة الاستيلاد لأن ذلك إنما يكون بفعل من السيد، وأما على وجه صنع له فيه فلا، ولأنها ولدت من غير مالك فلم يثبت لها حرمة الاستيلاد، أصله إذا ولدت من نكاح ولأن اعتقاد الوطء استباحـة وطئها بالملك كاعتقاده ذلك في النكاح وقد ثبت أنه لو غرت من نفسها فتزوجـها رجل على أنها حرة ووطئها فإن ذلك لا يمنع سيدها أخذها فكذلك في البيع.

ووجه قوله إنه ليس له أخذها فلأنه واطىء بشبهة ملك وشبهة كل عقد مردود إلى صحيحه، وإذا ثبت أنه ليس له أخذها فله القيمة وتكون يوم فاتت بالوطء كما تكون على الغاصب يوم الغصب، وإن لم [يختر] (٢) أخذ الثمن ولا أخذها واختار الثمن الذى باعها به الغماصب فله ذلك لأنه متعدى عليه والخيمار له، فإذا قلنا له أخذها أو ليس له أخذها فإن الولد لا يأخده بحال لأن [الأب] دخل على أنه وطئ ملكه وإن ولده أحرار فلا يجوز استرقاقهم فأما أخذ قيمتهم من الأب ففيه خلاف:

فوجه أخذها أن الأصل أن ولد أمته ملك له إلا أنه منع ذلك لحرمة الاستيلاد الثابت بالشبهة فكان له الرجوع بالقيمة على الأب لأنه سبب يمنع أخذ السيد لهم، ووجه نفى أخذها أنهم ولدوا في ضمان الأب بعد ثبوت القيمة عليه للأم وثبوت حرمتها فلا ضمان عليه فيما يتبع الأصل، وإذا وجدها قد ولدت من غاصب فإنه يأخذها لأن حرمة الاستيلاد لا تثبت لها ويأخذ الولد لأنهم ملك له لأن الأب لم يدخل على أنهم أحرار والواطئ زان إذا وطئ على الغصب يلزمه الحد ولا يلحق به الولد وقد بيناه.

⁽۱) الاستحقاق في اللغة: إضافة الشيء لمن يصلح به وله فيه حق، وفي الاصطلاح: رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله، أو حرية كذلك بغير عوض، شرح حدود ابن عرفة (۲/ ٤٧٠).

⁽٢) المدونة الكبرى (١٩٧/٤).

⁽٣) ثبت ني (ب) (يجبر).

⁽٤) سقطت من (١).

فأما إذا غرت الأمة من نفسها فتزوجت على أنها حرة فللسيد أخذها لأن منافع بضعها ملك له وغرورها لا يزيل ملكه، وله أخذ قيمة الولد بمن أخذه لانه سبب زوال السيد عنهم - لأنه دخل على أن يكونوا أحراراً بما غرته من نفسها، وهذا إذا كان الواطئ أجنبيا أو ممن لا يعتق ولده على رجوع له بقيمة الولد على الواطئ (۱) خلافا لمن يقول: إن له القيمة (۲) لأن الولد إذا وجب عتقه عليه فأخذ العوض عليه غير جائز، والقيمة تكون يوم الحكم لأن ذلك وقت استحقاقها، ويرجع الأب بالصداق على من غره لأن العرض لم يسلم له ولا يرجع بقيمة الولد إذا أخذت منه على من غره لأن الغرر لم يتعلق بالولد وإنما تعلق بالاستمتاع.

مسألة

من أحيا مواتًا أو ابتاع خرابًا فعمَّرها ثم جاء مستحق: فإنه يأخذ ملكه إن أحب بعد دفع قيمة العمارة قائمة، ويرجع المشترى بالثمن على بائعه فإن لم يختر المستحق ذلك قيل للثانى ادفع إليه قيمة أرضه براحًا وتكون لك فإن أبى كانا شريكين بقدر قيمة البراح من غير عمارة وقيمة العمارة قائمة (٣).

وإنما قلنا إن المستحق يبدأ بالخيار لأنه أقوى سببًا لكون الأرض له والمشترى أو المحيى عمر فى شبهة ملك فكان صاحب الملك مقدمًا عليه، وإنما قلنا يعطيه قيمة البناء قائمًا لأنه لم يتعمد فى البناء فيه فيطالب بالقلع، وإنما دخل على أنه يبنى فى ملكه فلم يكن ظالًا بل كان لبنائه حرمة.

وإنما قلنا: إنه إذا بذل القيمة لزم الثانى أخذها لأن الضرر قد زال عنه بالاستحقاق بحصول القيمة، وإنما قلنا إن القيمة تكون وقت الحكم لأن ما قبل ذلك لم يجب أخذها للمستحق.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١٩٨/٤).

 ⁽۲) حكاه ابن قدامة رواية عن أحمد، وقال: قال ابن المنذر: كذلك قضى عمر وعلى وابن عباس،
 انظر المغنى (۲/ ٤١٦).

⁽٣) انظر المدونة الكيرى (٤/ ١٩٥).

وإنما قلنا إن الخيار ينتقل إلى الثانى إذا [أبى](١) المستحق ليزول الضرر عنهما فيقال [للبانى](٢) ادفع إليه قيسمة براحه فإن أجاب إلى ذلك وأبى المالك أجُبر على أخذه لأن [البانى](٢) يقول لست أختار أن يكون لى بناء في ملك غيرى فيكون له ذلك.

وإنما قلنا إنهما يكونان شريكين إذا أبى كل واحد أن يسدفع إلى الآخر قيمة ماله لأن كل واحد منهما له حق لا يجوز إبطال الآخر له، وليس إلا الإجبار أو البقاء على الشركة.

فصل

وأما الاستحقاق من يد غاصب قد بنى وغرس فإن المالك مخير: إن شاء قلع بناءه وغرسه، وإن شاء أعطاه قيمته مقلوعًا بعد طرح أجرة القلع(٣).

وإنما وجب ذلك لأن عرق الغاصب لا حرمة له لأنه عرق ظالم فكان لرب الأرض قلعه إذا اختاره وله دفع قيمته مقلوعًا إن اختار، ولا مقال للغاصب إن قال أريد عين مالى ولا أريد قيمته لأن المالك يقول لا أدعك تعور أرضى بقلع غراسها أو بنائها أو بإخرابها وإحواجى إلى عمارتها فيكون ذلك له، وإنما قلنا إنه يدفع إليه قيمته مقلوعًا لأن تبقيته غير مستحقة عليه، لأن القيمة في هذا الموضع بدل عن العين للغراس والبناء فلما كان للغاصب أخذه نقضًا وخشبًا كان على المالك أن يعطيه قيمته بما كان يأخذه لو أخذه، وإنما قلنا يحط عنه أجرة القلع لأن قلعه مستحق على الغاصب لأن عليه تسليم الأرض إلى المالك فارغة فيجب أن يحط عن المالك قدر الأجرة وليس للغاصب قيمة ما له إن قلع ولا قلعه مثل الجس الذي لا مرجوع له وإزالة النقوش والتزاويق وما أشبه له إن قلع ذلك إضرار برب الأرض ويعور أرضه من غير نفع يحصل للغاصب فلم يكن منه أن قلع ذلك يكون له فيما ينتفع يكن منه أما فيما يقصد به إضرار غيره فلا يمكن منه والله أعلم وأحكم.

* * *

⁽١) ثبت في (١) (أفاء).

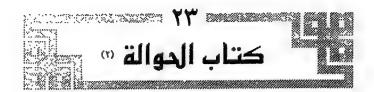
⁽٢) ثبت في (ب) (الثاني).

⁽٣) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٤٧).

⁽٤) الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٤٦).

ا يَشْأَلْمُ الْجُزَّالَجُمْنَا

صلى الله على محمد] (١)



لا خلاف (٢٦) في جواز الحوالة، والأصل فيه قوله ﷺ: ﴿إذا أحيل أحدكم على ملى على المحال فليتبع (٤) ، وهي في الحقيقة بيع الدين بالدين لأن المحيل باع الدين الذي له على المحال عليه من غريمه بدينه الذي كان عليه، واستثنيت من الكالئ بالكالئ وهو الدين بالدين لأن المقصود بيع الرطب بالتمر في نظائر لذلك.

مسألة

إذا أحالك غريمك بدينك الذى لك عليه على من له عليه دين لم يلزمك ذلك إلا برضاك: فإن رضيت باتباعه تحول حقك وبرثت ذمة غريمك المحيل، ولا اعتبار برضا من أحيل عليه ولا رجوع لك على من أحالك إن فات من أحلت عليه أو غاب أو أفلس إلا أن يكون غريمك علم منه حين أحالك عليه إفلاسًا فقد غرك ولم يعلمك فيكون لك الرجوع على غريمك.

وإنما شرطنا رضا صاحب الدين بالحوالة، خلافًا لداود (٥) في قوله: إنه يلزمـه قبول الحوالة شاء أم أبي، لأن صاحب الدين رضي بذمة غريمه دون غيرها فلا يلزمه الانتقال

- (١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
- (٢) الحوالة في اللغة: الإحالة أو التحويل وفي الاصطلاح: «طرح الدين عن ذمة بمثله في أخرى»، شرح حدود ابن عرفة (٢٣/٣٤).
 - (٣) الإجماع لابن المنذر (ص/٩٩)، المغنى لابن قدامة (٥/٥٥).
- (٤) أخرجه البخارى في الحوالة (٤/ ٢٤٥) ح (٢٢٨٧)، ومسلم في المساقاة (٢/ ١١٩٧) ح
 (٣٣/ ١٥٦٤).
 - (٥) انظر المحلى لابن حزم (٨/ ١١٠).

إلى ذمة لم يرض بها مع بقاء الذمة الأولى، ولأنه حق تعـلق بذمته فلم يجبر على نقله إلى شيء آخر كما لا يجبر على نقله إلى شيء آخر.

وإنما شرطنا أن يكون للمحيل على المحال عليه دين لأنه إن لم يكن له عليمه دين كانت حمالة لا حوالة لأن حقيقة الحوالة: بيع الدين الذي على الحال بالدين الذي للمحيل، وتحول الحق من ذمة إلى ذمة وذلك يقتضى أن يكون هناك دين تحصل الحوالة به.

وإنما قلنا: إن ذمة المحيل تبرأ إذا رضى صاحب الدين بالحوالة، خلاقًا لأبى حنيفة في قوله: إن له الرجوع إن مات المحال عليه مفلسًا أو جحد الحق^(۱)، لقوله على أحيل أحدكم على ملىء فليتبع^(۱) فأطلق، ولأنها حوالة برأت ذمة المحيل بها فلم يكن له الرجوع على المحيل بها، أصله إذا لم تتغير حاله، ولأن عقد الحوالة إذا انبرم منع رجوع المحال على المحيل، أصله ما ذكرناه، ولأن الحوالة بمنزلة الإبراء والقبض لأن المطالبة بالدين تسقط معها والاعتبار حادث بعد القبض فلا رجوع للمحال به.

وإنما قلنا إذا غره كان له الرجوع، خلافًا للشافعي في قلوله لا رجوع له (٢)، لقوله وإنما قلنا إذا أحيل أحدكم على ملىء فليتبع (٤) وهذا غير ملىء، ولأن المحال إنما أبرا المحيل على شرط وهو علمه بسلامة ذمة من يحمله عليه، وإذا غره كان له الرجوع لأنه قصد إتلاف ماله.

وإنما قلنا: إن رضا من يحال عليه غير معتبر، خلافًا لداود في قوله: لا تلزمه حوالة صاحب الدين لغيره إلا برضاه (٥) ، لقوله ﷺ: «وإذا أحيل أحدكم على ملىء فليتبع (١٦) ولم يشرط رضاه، ولأن الحق هو للمالك له أن يسملكه من شاء ويستقله إلى ملك من يختاره وكسائر الحقوق.

⁽١) الاختيار للموصلي (٢/ ٢٣٧)، الهداية للمرغيناني (٣/ ١١٠).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) روضة الطالبين (٤/ ٢٣٢)، المهذب (١/ ٣٣٨).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) المحلى لابن حزم (٨/ ١١٠).

⁽٦) تقدم تخريجه.

باب: الحمالة (١)

الأصل فى جواز الحمالة قـوله تعالى: ﴿ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم﴾ [يرسف: ٧٧]، وقوله ﷺ: «الزعيم غارم»(٢)، ولأنها وثيقة بالحق كالرهن، ولا خلاف فى جوازها(٣)، ولها عبارات هى الحمالة والكفالة والضمان والزعامة كل ذلك بمعنى واحد.

فصل

وهى جائزة بكل حق يمكن استيفاؤه من الضامن لأن فائدتها قيام الضامن مقام الغريم فى شغل ذمته بالحق للذى عليه، ولا يجوز فى الحدود لتعذر هذا المعنى فيها لأن استيفاءها من الضامن غير جائز.

فصل

الكفالة بالوجه (٤) جائزة خلافًا للشافعي (٥) ، لأنها وثيقة بالحق كالرهن، ولأنه سبب يتوصل به إلى ماله على طريق الوثيقة كالوثيقة بالمال، ولأن على من عليه المال أن يحضر أو يوكل من يحضر، وإذا ثبت أن ذلك عليه صح أن يضمن عنه، ولا يلزم عليه الحدود ولا يقال إن عليه أن يحضر ويقتل أو يحد.

فصل

إذا ثبت جواز الكفالة بالوجه: فإن جاء الكفيل بالمتكفل به فقد برىء، وإن لم يأت

- (٢) تقدم تخريجه.
- (٣) الإجماع لابن المنذر (ص/٩٩).
- (٤) وهي التي يعبر عنها بالكفالة بالبدن عند بقية الفقهاء.
- (٥) قال الشيرازى: (وتجوز كفالة البدن على المنصوص فى الكتب وقال فى الدعاوى والبيئات إن كفالة البدن ضعيفة فدمن أصحابنا من قال: تصح قولاً واحداً وقوله: ضعيفة أراد من جهة القياس ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما: أنها لا تصح لأنه ضمان عين فى الذمة بعقد فلم يصح كالمسلم فى ثمرة نخلة بعينها. والثانى: يصح وهو الأظهر، المهذب للشيرازى (١/ ٣٤٢).

⁽۱) الحمالة: هي التزام دين لا يسقطه أو طلب من هو عليمه لمن هو له،، شرح حدود ابن عمرفة (۲/ ٤٢٧).

به غرم ما عليه، لسقوله ﷺ: «الزعيم غارم» (١) لأن الفائدة في الحمالة بالوجه استيفاء الحق من الحميل إن لم يمكنه إحضار الغريم بدليل امتناع الكفالة في الحدود لتعذر هذا المعنى فيها، وسواء شرط ذلك عليه أم لا في أنه يكون ضامنًا للمال إلا أن يشترط أنى متكفل بوجهه، فإن هرب لم يكن على من المال الذي عليه شيء فلم يلزمه حين شارطه إلا أن يمكنه إحضاره فيفرط فيلزمه بتفريطه لأنه كمن تعمد إتلاف مال غيره، ولو مات المتحمل بوجهه لم يلزم الحميل شيء بشرط أنه غير متحمل بالمال أو أطلق لأنه لا صنع له في موته فينسب إلى تفريط.

فصل ٔ

الضمان لا يبرئ ذمة المضمون عنه، خلافًا لابن أبى ليلى (٢) لقوله ﷺ: «نفس المؤمن مرتهنة بدينه مـتى يقضى عنه، (٣)، ولأن الضمـان مأخـوذ من الضمن وهو شـغل ذمة أخرى بالحق بخلاف الحوالة التى هى مأخوذة من تحول الحق، ولأنها وثيقة فلم يبرأ بها من عليه الحق كالرهن.

فصل

يصح (١) في المعلوم والمجهول خلاقًا للشافعي (٥)، لقوله ﷺ: «الزعيم غارم» (٦) ولم يفرق، ولأنه تطوع بإلزام نفسه ما لم يكن يلزمه على وجه المعروف فجاز كالنذر.

فصل

الضمان عن الميت جائز إذا خلف وفاء من غمير خلاقًا ، ويجوز عندنا أن يضمن عنه

⁽١) تقدم تخريجه.

 ⁽۲) حكى ابن قدامة ذلك عن ابن أبى ليلى وابن شبرمة وداود، وقال أبو ثور: الكفالة والحوالة سواء وكلاهما ينقل الحق عن ذمة المضمون عنه والمحيل، المغنى (٥/ ٧٧).

⁽۳) أخرجه التــرمذى فى الجنائز (۳/ ۳۸۰) ح (۱۰۷۸)، وابن ماجه فــى الصدقات (۲/ ۸۰٦) ح (۲٤۱۳).

⁽٤) أي: الضمان.

 ⁽٥) قال الماوردى: (ولا يصح ضمان المال حتى يكون واجبًا معلومًا ولا يصح ضمان ما لم يجب
 ولا ما كان مجهولاً ولا الإبراء)، الحاوى الكبير (٦/ ٤٥١)، روضة الطالبين (٤/ ٢٥٠).

⁽٦) تقدم تخريجه.

وإن لم يخلف وفاء خلافًا لأبى حنيفة (۱۱)، لحديث أبى قتادة فى الرجل الذى مات وعليه ديناران فامتنع النبى على من الصلاة عليه فلما ضمنها أبو قتادة صلى عليه (۲) لأن كل دين لو كان به وفاء، أصله الضمان عن الحى.

فصل

لا يبرأ ضمين المال إلا أن يحضر وجه المتكفل به لأن التكفل يغير وجهه والبراءة إنما تكون بخروجه مما تكفل به، واختلف عنه في مطالبة الكفيل مع القدرة على أخذ الحق من الغريم فعنه في ذلك ثلاث روايات: إحداها أن له ذلك وهو قول أبى حنيفة (١) والشافعي والشافعي والأخرى أن ليس له مطالبة الكفيل إلا أن يتعذر أخذ الحق من الغريم وهو قول عبد الملك، والثالثة أنه ابتدأ بمال الغريم فإن وفي لم تكن له مطالبة الكفيل، فإن عرجز أخذ باقى الحق من مال الكفيل، وهذا على التحقيق ليس برواية ثالثة وإنما رجوع إلى الثانية.

فوجه الأولى قوله ﷺ: «الزعيم غارم» (٥) ولم يفرق، ولأنها حال ضمان كحال إفلاس الغريم، ولأن الضامن أقام نفسه مقام الغريم فى شغل ذمته بالحق على الوجه الذى كانت ذمة الغريم مشغولة به فإذا كان له مطالبة الغريم فكذلك له مطالبة الكفيل.

ووجه الثانية ما احتج به أحمد بن المعذل وهو الضمان في العادة إنما هو لحفظ الحق من التوى (١) والهـــلاك، ولم يوضع لأن يكون الضامن كــالغــريم في أصل المطالبة فــإذا صح ذلك لم تكن له المطالبة إلا على الوجه الذي عليه دخل الضامن.

فأما الثالثة فمرتبة على ذلك، وذلك أنه يبدأ بمال الغريم لأنه أحق بالمطالبة فإن وفّى به سقط عن الضمين، وإن عجز تمم من مال الضمين لأن استيفاءه متعذر من الغريم وهذه فائدة الضمان.

⁽١) الاختبار للموصل (٢/ ٢٣٢).

⁽٢) أخرجه البخاري في الحوالة (٤/ ٥٤٥) ح (٢٢٨٩) وأحمد في المسند (٣/٣٦٣) ح (١٤١٦٧).

 ⁽٣) قال الموصلى: (إن شاء طالب الكفيل وإن شاء طالب الأصل وله مطالبتهما جميعًا وتفريقًا ليتحقق معنى الضم)، الاختيار للموصلى (٢/ ٢٣٠)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٩٩).

⁽٤) الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٤٣٦)، روضة الطالبين (٤/ ٢٦٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) التوى: الهلاك، انظر القاموس المحيط (٣٠٧/٤).

وإذا مات الضمين دون حلول الحق ففيها روايتان: إحداهما أن المال يؤخذ من تركة الضمين فيدفع إلى صاحب الدين ويرجع به ورثة الضمين على المضمون عنه فيأخذونه منه عند أجله، والثانية أنه يؤخذ قدر الحق من تركته فيعزل إلى أن يحل الأجل^(۱) فإن أمكنه أخذه من الغريم رد على ورثة الضمين، وإن تعذر ذلك أخذ حينئذ من مال الضمين، والأولى مخرجة على أن له أن يطالب في حلول الحق أيهما شاء لأن موت الضمين يحل الحق عليه، والثانية مبنية على أنه ليس له مطالبة الضمين إلا أن يتعذر أخذه من الغريم، وإنما يعزل لئلا يتلفه الورثة.

فصل

الحمالة بالكتابة لا تصح لأنها ليست بدين ثابت مستقر، ولأن العبد إن عمجز رق وانفسخت الكتابة (٢).

فصل

وإن قال لرجل داين فلانًا وأنا ضامن لما تعطيه جاز ذلك ولزمه ضمان ما يداين به مثله (٢) وذلك مبنى على ثلاثة أصول: أحدها أن ضمان الحق قبل وجوبه جائز كقوله: ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه وقد ذكرناه في الرهن، والثاني: أن ضمان المجهول جائز وقد قدمناه، والثالث: أن الإطلاق في مثل ذلك محمول على العادة دون ما يخرج عنها.

* * *

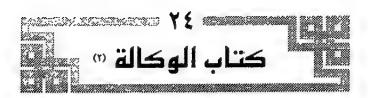
⁽١) حكاهما في المدونة الكبرى (٤/ ١٣١).

⁽۲) المدونة الكبرى (٤/ ١٣٩).

⁽٣) بلغة السالك لأقرب المسالك (٢/ ٦٦٦).

ंदंबीह्यांबं 1

صلى الله على محمد] (١)



تصح الوكالة من الحاضر والغائب والرجل والمرأة خلافًا لأبى حنيفة فى قوله إنها لا تصح إلا من غائب أو مريض أو امرأة غير (٢) برزة (٤)، لأن عليًا رضى الله عنه وكَّل عقيلاً وقال: هذا عقيل ما قضى عليه فعلى وما قضى له فلى ولم ينكر ذلك أحد، ولأن كل وكيل صح مع الغيبة صح مع الحضور، أصله توكيل المريض، ولأن كل وكالة صحت برضا الموكل عليه صحت وإن لم يرض كوكالة الغائب والمرأة غير البرزة.

فصل

لا يفتقر التوكيل إلى حضور الخصم، وكذلك إثبات الوكالة عند الحاكم خلافًا لأبى حنيفة في منعه ذلك إلا أن تتعلق الخصومة بحاضر مثل أن يدعى على جماعة فيحضروا واحدًا منهم ويغيب الباقون (٥)، لأنه توكيل في استيفاء حق فلم يكن من شرطه حضور الموكل عليه، أصله إذا وكله على جماعة فحضر واحد وغاب الباقون، ولأنها استنابة فيما تصح فيه النيابة لم يفتقر إلى حضور الغير كالتوكيل في البيع.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) الوكالة فى اللغة تطلق على معان أحدها: الحفظ، وهو يعم هذا الباب وغيره ثم خص ذلك شرعًا على حفظ خاص، وفى الاصطلاح: (ثيابة ذى حق غير ذى إمرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته، شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٤٣٧).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناتي (٣/١٥٣)، الاختيار للموصلي (٢١٢/٢).

⁽٤) المرأة البرزة: هي التي تخرج لتقضى حوائجها وهي ضد المرأة الخفرة بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء أي: الشديدة الحياء، خفرت تخفر خفراً فهي خفرة ومختفرة، المطلع (ص/٣٤٧).

⁽٥) الاختيار للموصلي (٢/ ٢١٢)، الهداية للمرغيناني (٣/ ١٥٣).

الوكالة جائزة في كل الحقوق التي تصح فيها النيابة من البيع والشراء، والاجارة، وعقد الـنكاح، والطلاق، واقتضاء الدين وقسضائه، وخصومة الخصم، وتزويج الولى وغير ذلك مما يجرى مجراه.

فصل

إذا استوفى الوكيل ما أمر بابتياعه: فإن كان بشمن مثله جاز وقال الشافعى لا يجور^(۱)، وكذلك عندنا للوصى والأب أما الدلالة على جواز ذلك للوصى وللأب فلقوله تعالى: ﴿ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير﴾ [البقرة: ٢٢]، ولأنه إنما أتيم للنظر في مال من يلى عليه فإن كان الذي يشتريه بزيادة فذلك أحظ لليتيم وأسوأ أحواله أن يكون كالأجنبى، وأما الوكيل فلأن غرض الموكل توفير الثمن دون أعيان المشترين ولأن ذلك هو المقصود فيجب بحصوله أن يصح.

فصل

إذا وكله فى البيع وكالة مطلقة لم يجز له أن يبيع إلا بثمن مثله نقداً بنقد ذلك البلد، فإن باع بما لا يتغابن الناس بمثله أو بتأخير أو بنقد يخالف نقد البلد لم يلزم ذلك الموكل إلا برضاه، وكذلك لو وكله فى شراء شىء وكالة مطلقة لم يكن له أن يشتريه إلا بثمن مثله، وقال أبو حنيفة: يجوز فى البيع أن يبيع إلى أجل وبغير نقد البلد وبنقصان من ثمن المثل أو بما لا يتغابن الناس بمثله(٢)، ووافقنا فيه إذا وكله بشراء عبد أنه ليس له أن يشتريه بأكثر من ثمن مثله ولا إلى أجل.

فدليلنا على أنه لا يجوز بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله أنه توكيل في مساومة فلم يجز فيه التغابن المتفاوت كالتوكيل في الشراء، ولأن المحاباة في حكم الهبة بدليل اعتبارها من الثلث حال المريض ومنعها للوارث، وقد ثبت أن الوكيل ليس له هبة الشيء الذي وكل فيه وكذلك لا يملك المحاباة فيه، ودليلنا على أنه لا يجوز أن يبيع نساء ولا بغير نقد البلد أن التوكيل إنما كان في بيع مطلق والبيع في الشرع يقتضى النقد بنقد البلد: كما لو

⁽١) انظر الحاوى الكبير للماوردي (٦/ ٥٣١)، مختصر المزنى بهامش الأم (٧/٣).

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٣/ ١٦٢)، الاختيار للموصلي (٢/٨/٢).

قال رجل: بعنى هذا الثوب بمائة درهم فقال: بعتكه لكان هذا الإطلاق يقتضى التعجيل بنقد البلد، إنما قلنا: إنه يكون بالخيار لأن من باع ملك غيره أو وهبه وقف على إجازته وقد ذكرناه في البيوع.

فصل

إذا وكله في قبض دين له على رجل أو وديعة عنده فصدًّق الغريم الوكيل وليس للوكيل بينة لا يجبر الغريم على دفع الشيء إلى الوكيل، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إنه يجبر إذا كان الحق في الذمة ولا يجبر إذا كان في غير ذمته (۱۱)، ولأنه لا يلزم الغريم أن يدفع إلا ما يبرأ به بدليل أنه لو كان عليه حق فطالبه صاحبه به كان له أن يمنعه حتى يحضر الوثيقة وتسقط شهادة الشهود، والدفع بالإقرار لا يبرأ به بدليل أن صاحب الدين لو جحد الوكالة لزمه دفعه إليه ثانية، وإذا كان كذلك لم يلزمه الدفع، وتحريره أن يقال: كل من لم يبرأ بالدفع إليه لم يجبر على دفعه إليه كالأجنبي، ولأنه أقر على غيره بالتوكيل فلم يلزم بحكم ذلك الإقرار تسليم ما في يده إلى الوكيل اعتبارًا بما في يده من العين.

فصل

إذا ثبت أنه لا يجبر على الدفع إلى من يعترف بأنه وكيل بغير بينة على الوكالة، فلو اعترف له صاحب الحق فقد برىء وإن أنكر الوكالة وأقر قبض الحق برىء الغريم أيضًا لأن ثبوت الوكالة ليسس بشرط فى الإبراء، كما لو بعث به الغريسم على يد رسول ابتداء واعتسرف صاحب الحق بقبضه لبرىء الغسريم فإن أقر صاحب الحق بالوكالة وأنكر أن يكون الغريم دفع الدين إلى الوكسيل لم يلتفت إلى أقوال الوكسيل بالقبض وإنكاره ولزم الغريم إقامة البينة بالدفع إلى الوكسيل، فإن لم يقم بينة غرم فى ذلك لصاحب الحق لأن الغريم هو الدى أتلف ماله لأنه حين دفعه إلى من يبسرا بالدفع إليه وكذلك لو كانت الوكالة ببينة فدفع الغريم إلى الوكيل بغير بينة وأنكر صاحب الحق فإن الغريم يغرم المال لأن إقرار الوكيل بالقبض غير مقبول على الموكل لأن الوكيل أمين فيما بينه وبين موكله لا فيما بينه وبين غيره، وإذا كان كذلك فإن الغريم يغرم المال ثانية وله إحلاف صاحب الحق أنه لم يقبضه ولم يعلم بدفع الحق إلى وكيله فإن ادعى الوكسيل أنه دفع المال إليه الحق أنه لم يقبضه ولم يعلم بدفع الحق إلى وكيله فإن ادعى الوكسيل أنه دفع المال إليه

⁽١) الهداية للمرغيناني (١٦٨/٣).

ببينة وأقامها فإن الغريم يبرأ بذلك، ولا يحتاج إلى إقامة بينة على الدفع إلى الوكيل لأن البينة قد شهدت بقبض صاحب الحق [بحقه فإن ادعى الدفع إلى صاحب الحق](١) بغير بينة فلا يلزم ذلك صاحب الحق على ما بيناه.

فصل

الوكيل مؤتمن في ما بينه وبين موكله: فيإن ادعى رد [ما] (٢) أودعه أو أسلمه إليه ليشترى به أو ليدفعه إلى غيره أو على أى وجه كان، صدق مع يمينه، فإن وكله بقبض دين وادعى أنه قبيضه وسلمه إلى موكله أو أنه ضاع منه قبل تسليمه إلى الموكل، فإن ثبت قبضه إياه ببينة من الغريم صدق فى الضياع وفى إقباض الموكل، وإن لم يثبت ذلك إلا بإقراره أو بإقرار الغريم فالدين باق على الغريم لا يبرأ إلا ببينة على دفعه إلى الوكيل على ما بيناه، ولو وكله على أن يقبض عنه دينًا لم يكن له أن يدفعه إلا ببيئة فإن دفعه بغير بينة لم يبرأ الوكيل إن جحد صاحب الحق ويغرم الوكيل لأنه أتلف على الموكل ماله بترك التوشق، وعليه أنه لا يبرأ بذلك وليس له أن يتلف ماله، وكذلك الوصى يقضى الغرم الميت] (٢) بغير بينة فهوضامن لأنه أتلف على الأصاغر.

فصل

الوكالة عقد جائز وليس من العقود اللازمة، وفائدة ذلك أن لكل واحد من المتعاقدين الحزوج من العقد أى وقت شاء من غير اعتبار برضا الآخر ولا خلاف أن الموكل له عزل الوكيل حضر الوكيل أم غاب، وكذلك للوكيل عندنا عزل نفسه عن الوكالة مع حضور الموكل، وغيبته، خلافًا لأبى حنيفة في قوله ليس ذلك للوكيل إلا مع حضور الموكل، لأنه عقد لا يفتقر إلى شخص فلم يفتقر إلى حضوره كالطلاق والعتاق بعكسه البيع، ولأنه أحد متعاقدى الوكالة فلم يقف فسخه على حضور الآخر كالموكل.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت في (ب) (رد مال).

⁽٣) سقطت من (١).

⁽٤) قال الموصلى: (ولو عزل الوكيل نفسه لا ينعـزل بدون علم الموكل لأنه عقد تم بهما وقد تعلق به حق كل واحـد منهمـا فقى إبطاله يدون علم أحـدهما إضـرار به) . الاختـيار للمــوصلى (٢/ ٢١).

إذا تصرف الوكيل بعد علمه بعزل الموكل له فتصرفه باطل ويضمن ما أتلفه (۱) له لتعديه، وإن علم ذلك غريم أو معامل للموكل لم يجز تسليمه لشيء عما كان يجوز له أن يسلمه بحق الوكالة إلى الوكيل: فإن فعل ذلك لم يبرأه وضمن من غير اعتبار بعلم الوكيل، فأما إذا تصرف الوكيل بعد ثبوت عزل الموكل له ببينة أو بموته والوكيل لا يعلم فاختلف فيه، فقال ابن القاسم: تصرفه مردود، وقال غيره من أصحابنا: تصرفه صحيح (۲)، فدليلنا على البطلان أن العزل معنى يسقط الوكالة فلم يختلف بعلم الوكيل بموجبه وجهله، أصله الموت.

فصل

إذا وكله فى شراء جارية للوطء أو الخدمة أو تزويج أو شراء ثوب أو عبد لم يصفه له جاز، ويلزمه من ذلك ما يشبه دون ما لم يشبه لأن إطلاق الوكالة يقتضى ما يشبه، فإذا ادعى غيره لم يقبل منه لأنه خلاف العرف كما لو ادعى فى بيع سلعة أنه وكله فى بيعها بما لا يتغابن الناس بمثله لم يصدق لأنه خلاف العرف⁽¹⁾.

* * *

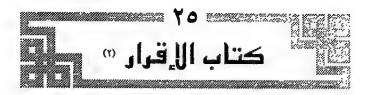
⁽١) الشرح الصغير بهامش بلغة السالك (٢/ ٧٣٤).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٧٨٨).

⁽٣) بلغة السالك لأقرب المسالك (٢/ ٧٢٢).

ا يَشْمُ الْمُمَالِحُمْ الْحَمْدُ الْمَعْدُ الْحَمْدُ ال

صلى الله على محمد] (١)



إذا أقر بمال ولم يذكر مبلغه اختلف أصحابنا فيه، فمنهم من قال: يرجع في تفسيره إليه فيلزمه قدر ما يقر به من قليل أو كثير ولو قيراط أو حبة وهو قول الشافعي (٣) ومنهم من قال: يسجىء على أصول سالك أن يلزمه ربع دينار إن كان من أهل الذهب وثلاثة دراهم إن كان من أهل الورق، وذكر عن ابن المواز أنه يلزمه عشرون ديناراً إن كان من أهل الذهب أو مائتا درهم إن كان من أهل الورق، وقال: بعض أصحابنا: ويجىء على هذا أن يلزمه إن كان من أهل الإبل والبقر والغنم أول نصاب منهما.

فوجه القول بنفى التقدير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِ يَأْكُلُونَ أَمُوالَ السِمَّامِي ظَلَمًا﴾ [النساء: ١٠]، وقوله: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾ [النساء: ٥]. ولا خلاف أن هذا ينتظم القليل والكثير، ولأن هذا الاسم لجنس ليس له تقدير في شرع ولا لغة فوجب أن يلزم الاسم لقليله وكثيره.

ووجه القول بمراعاة نصاب القطع إنه لما عدم المقدار من جهة المقر وكان لنا سبيل إلى تقديره وجب تقديره ولا يجب نفيه لنفى المقر ووجدنا المقادير تعلم من ثلاثة أوجه: إما لغة، أو شرعًا، أو عادة وقد انتفت من طريق اللغة والعادة وثبت من طريق الشرع فى مواضع منها نصاب الزكاة، ومنها تقدير المهور، والقطع فأخذنا بأقل المقادير لائه المتيقن

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) الإقرار في اللغة: هو الاعتراف والإذعان للحق، القاموس المحيط (١١٦/٢)، وفي الاصطلاح:
 (خسبر يوجب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه)، شرح حدود ابن عرفة
 (۲/ ۶۶۳).

⁽٣) الأم للشافعي (٣/ ٢١١)، روضة الطالبين (٤/ ٣٧١).

وأول ما يتناوله الاسم، ووجه اعتبار نصاب الزكاة أن اسم المال لما كان لا يكفى فيه الجنس ووجدنا العادة تمنع إطلاق الإسلام على ثلاثة دراهم أو ربع دينار وهى أن تكون فيها تقدير فإنها لا تثبت الاسم إلا في حد من الكثرة فكان أولى المقادير ما اتفق عليه العادة من طريق الجملة والشرع من طريق التفصيل وهو مائتا درهم أو عشرون دينارًا.

111

فصل

إذا أقر بمال عظيم أو كثير: فمن أصحابنا من قال: هـو بمنزلة مال على التحديد ويرجع فى تفسيره إليه وهو قول الشافعى^(۱)، ومنهم من قال:ثلاثة دراهم أو ربع دينار، ومنهم من اعتبر نصاب الزكاة، ويحتمل عندى قـولين رائدين على هذا أحدهما: ألف دينار وهو قدر الدية، والآخر ما زاد على نصاب الزكاة.

فوجه القول بأنه لا حد فى ذلك أن وصف الشىء بالعظم لا يفيد حدًا لأنه يختلف بإضافته إلى ما دونه وإلى ما فوقه وإذا كان كذلك لم يكن ها هنا طريق بتقديره فوجب الرجوع إلى تفسيره.

ووجه اعتبار نصاب القطع أنه قد ثبت أن وصفه بالعظيم يقتضى صفة زائدة على الاسم لأن [قوله] (٢) عظيم يفيد ثبوت زيادة على ما دونه، ومتى رجعنا فى تفسيره إليه ففسره بأقل ما يقع عليه اسم المال مشل حبة وقيراط لم يستحق الاسم لأنه ليس دون لكون هو أعظم منه، فإذا ثبت ذلك وجب تقديره بزيادة عليه وقد ثبت اسم العظم لما يقطع فيه اليد ويستباح به البضع فى مواضع منها قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات (النساء: ٢٥]. يريد المهر (٢)، وقول عائشة رضى الله عنها: كان رسول الله عليه لا يقطع فى التافه وكان يقطع فى ربع الدينار (٤)، فثبت أن هذا ليس بتافه، والتافه هو اليسير الحقير الذى لا قدر له وإذا انتفى هذا الاسم عنه دخل فى أول اسم العظم.

ووجه اعتبار نصاب الزكاة أن ذلك إنما ضرب لأنه أقل لما يحتمل المواساة، وما دونه لا يحتمل ذلك لضعفه عنه وإذا كان كذلك فإن تقديره بهذا أولى، والذي ذكرته أقوى

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٣٧٥)، الأم للشافعي (٣/ ٢١١).

⁽٢) ثبت في (ب) (قولنا).

⁽٣) انظر تفسير الطبرى (١٧/٤).

⁽٤) ذكره الحافظ الزيلعي (٣/ ٣٦٠) وعزاه إلى ابن أبي شيبة في مصنفه.

فى الاحتسمال وأولى فى التقسدير من كل هذا لأنه إذا ثبت أن العظيم يتسضمن أن هناك دونه امتنع قول من يعتبره بأنه يرجع إلى ما يقر به، وإن كان حبة أو فلسًا لأنه لا شىء فى الحقر والدناءة أقل من هذا وذلك ينافى فى وصفه بالعظم وهذا واضح الفساد وإذا بطل ذلك وجب التحديد، ثم رجعنا إلى قول من حده بربع دينار وبعشرين دينارا فوجدنا من يذهب إلى ذلك إقراره بأن له مالاً مجردًا عن ذكر العظم والكثرة فلم يجز أن يكون الموصوف بالعظم والذى لم يوصف به بقدر واحد فلم يكن بد من زيادة عليه، فإذا ثبت ذلك وجب أمرين: إما تقدير يوصف بأنه عظيم وكثير وهو الدية لأنا لا نختلف أنها لا يتقدر بها اسم المال على الإطلاق فوجب أن يكون مقدارًا لما يسمى مالا عظيمًا أو أن يلزمه زيادة على المقدار الذى يلزمه بمجرد قوله له: على مال وتكون الزيادة مؤثرة [بحسب] العرف فى وصف ذلك المقدار بالعظم ويرجع فى تقديره إليه.

قصل

إذا قال له: على دراهم أو دنانير لزمه له ثلاثة دراهم أو ثلاثة دنانير وهذا مبنى على أصل مالك رحمه الله أن أقل الجمع ثلاثة، ودليلنا عليه أن أهل العربية قسموا الأسماء إلى آحاد وتثنية وجمع وجعلوا لكل قسم من ذلك صيغة وعادة موضوعة له تفيد معناه دون غيره: فقالوا: رجل ورجلان ورجال، وإن جار اتفاق التثنية والجسمع في كتابات أخر فغير منكر أن يتجوز بذلك كما يجوز كناية الجسمع على الواحد، ويجب على قول من يقول من أصحابنا: إن أقل الجمع اثنان يلزمه درهمان وهو قول عبد الملك بن الماجشون.

فصل

ولو قال له دراهم كثرة: فذكر ابن عبد الحكم لأصحابنا فيها قولين: أحدهما ما زاد على ثلاثة دراهم، والآخر: أنه يلزمه تسعة دراهم، وبعض شيوخنا اللين درسنا عليهم يقول: يلزمه ماثتا درهم، وقال أبو حنيفة: تلزمه عشرة دراهم (۲)، وقال الشافعى: تلزمه ثلاثة دراهم (۲).

⁽١) ثبت في (١) (بسبب).

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٠١)، الاختيار للموصلي (٢/ ١٧٢).

 ⁽٣) قال الماوردى: (وهذا صحيح إذا قال: لـه على دراهم فأقل ما يقـبل منه ثلاثة دراهم وهو أقل المجمع المطلق من الأعداد)، الحاوى الكبير للماوردى (١٦/٧)، روضة الطالبين (٤/ ٣٨٠).

ودليلنا على فساد قول أبى حنيفة والشافعى أن الإقرار يتضمن مالاً بصفة وهى الكثرة فلم يكن بد من اعتبارها، وقد ثبت أنه لو لم يصفه بذلك للزمه هذا القدر، وكذلك لو وصفه بالقلة للزمه أيضاً ثلاثة دراهم، [وبقى](۱) في هذا أمران فاسدان: إما أن يفيد وصفه بالقلة والكثرة فائدة واحدة وذلك باطل، أو أن يلغى الصفة ولا يؤخذ بها وذلك أيضاً باطل، فإذا بطل ذلك لم يبق إلا ما قلناه من زيادة على ما يتضمنه إقراره بدراهم محردة عن صفة الكثرة، فإذا تقدر هذا فوجه القول بأنه يلزمه زيادة على الثلاثة دراهم (۱) اتفاقنا على أنه لو أقر بدراهم قليلة لكانت ثلاثة، فوجب أن يفيد إقراره بالكثرة زيادة على ما يفيد إقراره بالكثرة وليس في الكثرة حد فيرجع في ذلك إليه.

ووجه القول بأنه تسعة دراهم أن وصفها بالكثرة مبالغة في زيادة المقدار والتباعد عن القلة فوجب أن يضاعف ثلاثة أضعاف: أعنى يكون مثلها ثلاث مرات لأن الكثرة اسم يجمع السكثير فلما كان اسم الدراهم يفيد في الأصل ثلاثة لكونه أقل الجسمع فكذلك الكثيرة قد ما يقع عليه اسم الدراهم ثلاث مرات، ووجه قول شيخنا إنه يلزمه مائتا درهم هو أن من أصله إذا قال: على مال عظيم إنه يلزمه مائتان وعظيم وكثير واحد فكذلك إذا قال دراهم عظيمة أو كثيرة.

فصل

ولو قال: له على دراهم لا قليلة ولا كشيرة قال محمد بن عبد الحكيم يلزمه أربعة ووجه ذلك أنه نفى عنها القلة. وجب بذلك زيادتها على الشلاثة التى لو وصفها بالقلة للزمته، وإذا وجب ذلك لزمه زيادة جزء من آحاد ما أقر به فتكون أربعة، وذلك يحتمل وجهًا آخر وهو أنه يلزمه زيادة على الثلاثة ويرجع فى ذلك إلى تفسيره على القول بأنه إذا قال: له على دراهم كشيرة لزمه زيادة على الثلاثة ويرجع إلى تفسيره، وكان هذا أولى لأن الغرض خروج الدراهم المقر بها عن اسم القلة.

فصل

إذا قال: له على دريهمات أو دنيرات فهو بمنزلة دنانير ودراهم لأن التصغير لا يؤثر في المعنى عن أصله.

⁽١) سقطت من (أ).

⁽٢) سقطت من (ب).

إذا قال: له على الف ودرهم قال شيوخنا: يلزمه الدرهم (۱) الذى عليه ويرجع فى تفسير الألف إليه، ولم يكن قوله ودرهم تفسيرًا للألف، ويقال له: سمَّ الف شئت فأى نوع فسره به لزم بقوله وأخذ به جملة من غير تفصيل، وكذلك لو قال: ألف ودينار أو وثوب أو وعبد ودابة وغير ذلك.

وقال أبو حنيفة: إن كان المفسر المعطوف به على الألف مما يكال أو يوزن أو يباع عددًا كالدراهم والدنانير والطعام وغير ذلك كان تفسيرًا للألف فإن كان مما يباع بعينه لا بمقدار من وزن أو كيل أو عدد كالثياب والعبيد لم يكن تفسيرًا (٢) [لها، ودليلنا أن كل ما لزم به حق بنفسه لم يكن تفسيرًا (٣) لما تقدمه، أصله إذا قال: له على الف وثوب، ولأن العطف قد يكون عطفًا على الجنس وعلى غير الجنس فلا يقضى بالمحتمل ووجب الرجوع في تفسيره إلى المقر.

فصل

إذا قال: غصبت لـ شيئًا أو له عندى شىء: رُجع فى تفسيره إليه وقبل منه ما يقع عليه اسم الشىء، وكـذلك إذا أقر بثوب أو عبد حلف على مـا يقر به إن أنكره المدعى عليه، وفروع هذا الباب كثيرة.

فصل

إذا قال له على كذا درهما: قال محمد بن عبد الحكم: تلزمه عشرون درهما، وإن قال: كذا وكذا درهما لزمه أحد عشر درهما، [فإن قال: كذا وكذا درهما لزمه أحد عشر درهما، [فإن قال: كذا وكذا درهما لزمه واحد (٥٠)، وعشرون درهما (٤٠)، وقال الشافعي في قوله كذا كذا درهما: أنه يلزمه درهم واحد (٥٠)، وفي قوله: كذا وكذا لا يطلق إلا على

⁽١) سقطت من (ب).

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (٢/١٧٣)، الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٠٢).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٥) ثبت في بعض النسخ (في قوله كذا وكذا أنه يلزمه درهمًا واحدًا) وما أثبتناه من (١).

⁽٦) روضة الطالبين (٤/ ٣٧٧)، الحاوى الكبير للماوردي (٧/ ٢٧).

عدد ولا يراد به درهم واحد هذا ظاهر الاستعمال في عادة اللغة فبطل حمله على درهم واحد، وإذا بطل ذلك فقد علمنا أن الكناية تفسرها بما لو صرح به لصح ولم يمتنع وأول عدد يصح أن يقال فيه درهمًا أحد عشر فحملناه عليه، وإنما حملنا كذا درهمًا على عشرين لأنه أول عدد مستقل بنفسه يقال فيه درهمًا، وحسملنا كذا وكذا على أحد وعشرين لأن ذلك متيقن لكونه أقل ما في باله وما زاد عليه مشكوك فيه.

فصل

إذا قال: له على بضعة عشر درهما كان له ثلاثة عشر درهما لأن البضع من الثلاثة إلى التسعة، وقيل في قوله تعالى: ﴿فلبث في السبحن بضع سنين﴾ آيوسف:٢٤٦ : إنه سبع(١).

فصل

إذا قال: له على ثوب في منديل أو في صندوق كان مقراً بالثوب دون الوعاء، ولو قال: له عندى عسل في زق^(٢) لكان مقراً بالعسل والزق، وفرق أصحابنا بينها بأن العسل يفتقر إلى الوعاء لأنه لا يمكن أخذه إلا في وعاء والثوب يمكن أخذه بغير منديل فلم يتضمن الإقرار به إقراراً بظرفه.

فصل

يصح الاستثناء من غير الجنس وصورته: أن يقول له: على الف درهم إلا ثوبًا أو عبدًا أو دابة فيقال له: اذكر قيمة العبد أو الثوب الذي استثناه، ويكون مقرًا بما فضل من الألف عن قدر قيمته، وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك فيما يكال أو يوزن ولا يجوز فيما لا يكال ولا يوزن ""، مثلاً أن يقول: له على ألف درهم إلا كر حنطة فيلزمه، ولو قال: ألف إلا دابة لم يصح، وقال زفر لا يصح استثناء من غير الجنس (أ).

⁽١) تفسير ابن كثير (١/ ٤٧٩ _ ٤٨٠)، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

 ⁽٢) الزّق بالكسر ألسقاء أو جلد يجز ولا ينتف لـلشراب وغيره جـمع أزقاق . القامـوس المحيط
 (٣/ ٢٤١).

⁽٣) انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٠٥)، الاختيار للموصلي (٢/ ١٧٨).

⁽٤) انظر الاختيار للموصلي (١٧٨/٢).

ودليلنا على جوازه ورود اللغة به قال الله تعالى: ﴿فُسجِدُ الْمُلائِكَةُ كُلُّهُمُ أَجِمْعُونَ * إلا إبليس، [الحجر: ٣٠ ـ ٣١]، وقال الشاعر:

> إلا اليعافير وإلا العيس وبلدة ليس بها أنيس

> > ولا يقال لشيء من هذا أنيس.

وقال آخر:

* وما بالربع من أحد إلا الأوارى *(١)

ودليلنا على أنه لا فرق بين ما يكال ويوزن وبين غيره أن أهل اللغة لم يــفرقوا بين ذلك ولا اعتبروا هذا الفرق، واعتبارًا بما يكال ويوزن.

فصل

استثناء الأكثر من الأقل يسجوز خلافًا لعبد الملك(٢) وغيره، ولأن معنى الاستثناء أن يخرج من الكلام مـا لولاه لوجب تناوله له وهذا يصح في الكثيــر إذا أخرج عن القليل كصحته في القليل إذا أخرج من الكثير، وليس فيه إلا أن استعمالهم له يقل أو يستقبح وذلك لا يمنع تعلق الأحكام به، ولأنه لو قـال: بعتك هذه الدار إلا خمـسة أسداسـها لصح ولكان بيعًا للسدس، وكل استثناء صح في البيع صح في الإقرار كالقليل.

فصل

إذا قال: لزيد على مائة درهم ثم قال بعد ذلك: لزيد على مائة درهم فإنهما مائة واحدة كان في ذلك المجلس أو في مجلس آخــر لزمه مائتان(٢٠)، لأنه أعاد الإقرار على لفظه ومعناه فلم يلزمه بمجرد الثاني حق، أصله إذا كان ذلك في المجلس.

فصل

إذا قال: لفلان على ألف درهم وفلان أو فلان: فنصف ألف للمقر له أولاً والنصف الباقي بين المشكوك فيهما، وذلك أن الأول غير مشكوك فيه وإنما الشك فيمن (١) الأوارى جمع أور حسر النار والشمس والعطش والدخسان واللهب والجنوب. القامسوس المحيط

⁽٢) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣/ ١٠).

⁽٣) انظر الفتاوي الهندية (١٦٨/٤).

يحصل شريكًا له فى الإقرار، والشك لا يـقدح فى الإقرار الأول وإنما يقدح فى الاثنين الآخرين فيكون بينهما.

فصل

إذا قال: لفلان على الفه درهم وإلا فعبدى حر لزمه الألف لأن قوله وإلا فعبدى حر حلف على تقرير الإقرار.

فصل

إذا قال: له على دينار ولم يقل جيداً ولا رديًا ولا وازنًا ولا ناقصاً ومات حكم عليه بدينار جيد وازن بنقد ذلك البلد لأن إطلاق الكلام محمول على التعارف كالبيع والشراء والإجارة، وإن كان نقد البلد مختلفاً فاختلف أصحابنا: قال محمد بن عبد الحكم: يلزمه دينار من أى نقد البلد مختلفاً ويتحلف إن طلب ذلك المقر له، وقال شيخنا أبو بكر [الأبهري](1): يحتمل هذا والأجود أن يلزم الورثة أوسط النقود.

فصل

الإقرار للأجانب الذين لا يتهم لهم في الصحة والمرض سواء يتحاصون بينهم على قدر حقوقهم لا يقدم من أقر له في الصحة على من أقبر له في المرض، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: يبدأ غرماء الصحة على غرماء المرض فيوفون ديونهم فإن فضل كان للغرماء المقر لهم في المرض^(۲)، لأن المقر عن لا يتهم المقر في إقراره فأشبه إذا أقر له في الصحة، واعتباراً أنه إذا قامت له البينة.

فصل

إذا أقر فى مرضه المخوف لوارث نظر: فإن كان ممن يتهم فى إقراره له لم يقبل إقراره، وإن كان ممن لا يتهم فى إقراره له قبل، مثل أن يترك ابنا وابنة وزوجة ومولى

⁽١) سقط من (١).

أو بعض العصبة الأباعد فيقر له بدين فهذا يبعد أن يتهم له فى العادة في قبل [إقراره، وقال أبو حنيفة : لا يقبل إقراره لوارث جملة (١) وقال الشافعى : يقبل (7) على كل وجه (7).

فدليلنا على أبى حنيفة أن منع إقراره للوارث للتهمة بالإزواء (١) ولمحبة صرف ماله إلى الاقرب إليه ومن يعلم محبته له من ورثته فإن انتفى هذا المعنى وجب قبوله، ودليلنا على الشافعى أنه لما كان متهمًا في إقراره له بالدين ليزوى عنه من الورثة وجب رد إقراره له وإلا كان في ذلك ذريعة إلى تمكينه في الإزواء، ومن الوصية للوارث وإذا كان كذلك وجب منعه.

فصل

وفى إقراره للصديق الملاطف روايتان: إحداهما رده، والأخرى قبوله (٥) ويكون فى الثلث، فوجه الرد أنه متهم فى إقراره له أن يكون أراد إزواء المسلمين أو الأباعد من عصبته والوصية له بزيادة على الثلث فجعله إقرار له فيجب رده، ووجه القبول أن أكثر ما فى ذلك أن يكون هبة ووصية فالذى يخشى منه أن يكون من رأس المال، فإذا أحسمنا هذا الباب فجعلناه من الثلث جار.

فصل

إذا ترك ابنين فأقر أحدهما بثالث: فإن النسب لا يثبت لأنه مقر على غيره ويعطيه عندنا ثلث ما فى يديه وهو قدر ما يخصه من الميراث على هذا المقر لو أقر به الأخ الآخر، وعلى هذا الحساب يثبت الإقرار من بعض الورثة لوارث.

⁽۱) قال الموصلى: (وإقرار المريض لوارثه باطل إلا أن يصدقه بقية الورثة) الاختيار (٢/ ١٨٣)، الهداية (٣/ ٢٠).

⁽٢) سقط من (ب).

⁽٣) الحاوى الكبير للماوردي (٧/ ٣٠)، مختصر المزنى بهامش الأم (٣/ ١٤).

⁽٤) الإزواء يطلق على الطوى والجمع والضم. القاموس المحيط (٤/ ٣٣٩).

⁽٥) حكاهما ابن عبد البر في الكافي (٢/ ٨٨٨).

وقال [الشافعى: لا يعطى شيئًا، وقال أبو حنيفة (۱): يعطيه نصف ما فى يدية (۱) فدليلنا على] (۱) الشافعى أن إقراره يتضمن شيئين: أحدهما على نفسه، والآخر على غيره فالذى على نفسه استحقاق المقر له ما فى يده من المال زيادة على قدر ميراثه، والذى على غيره كون المقر به ابنًا لأبيه فقبل إقراره على نفسه ولم يقبل على غيره، ولأن الميراث يستحق بنسب وبسبب ثم إنه لو قال: هذه المرأة زوجة أبى ومات عنها وهى زوجته لا أعلمها ماتت منه فانكر ذلك الابن الآخر فإنه يـؤخذ منه قدر نصيبها من الميراث مما فى يده ولا تثبت الزوجية، وكذلك فى اعترافه بالنسب.

فصل

ودليلنا على أبى حنيفة أن الواجب أن يعطيه قدر ما تضمنه إقراره وذلك هو قدر ما حصل فى يده من الزيادة على ميراثه لأن تمام الميراث فى يد الابن الآخر فلم يلزم المقر دفع ما ظلم الجاحد للمقر له.

فصل

ولو ترك ابنًا واحدًا لا وارث له غيره فاقر لرجل بأنه أخوه ابن أبيه أعطاه (ئ) نصف ما في يده ولم يثبت نسب المقر له، خلاقًا للشافعي في قوله: إنه يثبت نسبه، لأنه إقرار في حق غيره فلم يقبل كما لو كانا اثنين فأقر أحدهما وجحد الآخر، ولأن إقراره ليس بأكثر من شهادته وشهادة الواحد غير مقبولة فإقراره على الغير أولى، ويفارق الجماعة لأن شهادتهم تقبل في حق الغير.

⁽١) قال المزنى: (قــال الشافعــى رحمه الله: الذى أحـفظ من قول المدنيين فــيمن ترك ابنين فــاقر أحدهما بأخ أن نسبه لا يلحق ولا يأخذ شــيتًا لأنه أقر له بمعنى إذا ثبت وورث فلما لم يثبت بذلك عليه حق وهذا أصح ما قيل فى المذهب) مختصر المزنى (٢٧/٣).

⁽٢) الهداية للمرغيناني (٣/ ٢١٣)، الاختيار للموصلي (٢/ ١٨٥).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) ثبت في بعض النسخ (لأعطاه).

إذا قال: أقررت لى بمائة دينار وأنت بالغ، فقال بل أقررت بها لك وأنا غير بالغ: قال محمد بن عبد الحكم القول قول المقر مع يمينه، وأظن غيره من أصحابنا من يقول المقول قول المدعى، فوجه الأول أن المدعى [يدعى](1) إلحاق دين بذمة المقر والمقر ينفى ذلك فلا يقبل منه إلا ببينة، ووجه الثانى أن الإقرار متفق على حصوله إلا أن المقر يزعم أنه لا حكم له فلا يقبل منه إلا أن تقوم له بينة بما يدعيه، وكذلك لو كان مجنونًا فبرىء فاختلفا في الإقرار، فأما لو ادعى أنه كان مجنونًا وقال أقررت لك في حال الجنون ولم يعلم أنه كان مجنونًا والمدعى يزعم أن الإقرار وقع في الصحة فلاصحابنا فيها مذهبان(1):

أحدهما أن القول قول المقر مع يمينه ووجه هذا اعتباره به إذا قال: أقررت لك وأنا صبى لأنه أضاف الإقرار إلى حال لا يتعلق بها حكم، والآخران القول قول المدعى، والفرق على هذا بينه وبين الصبى أن الصبى معلوم حصوله والمدعى زعم بعد رواله فيحتاج إلى بينة، وليس كذلك الجنون لأنه لم يثبت ما يدعيه المقر منه فلم تقبل إضافته الإقرار إلى حال لا يعلم أنه كان عليها، ومثل ذلك لو قال: قذفتنى وأنت بالغ، فقال: قذفتك وأنا صبى الحكم فيه واحد، ولو أقر وهو بالغ عاقل أنه كان استهلك له مائة دينار حال صغره أو جنونه غرم له لأن هذه أحوال يشبت معها حكم لزوم المال دينار حال صغره أو جنونه غرم له لأن هذه أحوال يشبت معها حكم لزوم المال بالاستهلاك بدليل أن البينة لو قامت بذلك للزمه فكذلك إقراره يلزمه به ما يلزمه بالبينة.

فصل

ولو ادعى [عليه] (٢) أنه أقر له بمائة دينار وهو بالغ عاقل، فقال: أقررت لك في حال لست أدرى هل كانت حال صغر أو بلوغ أو عقل أو جنون (١٤) ، فقال محمد بن عبدالحكم : لا يلزمه بذلك بشيء لأنه لم يقر على نفسه بما يلزمه بشيء ، وفيها نظر ،

⁽١) ما بين المعكوفين مطموس في (١،ب).

⁽٢) بلغة السالك لأقرب المسالك (٢/ ٧٤٠).

⁽٣) سقطت من (١).

⁽٤) انظر بلغة السالك لأقرب المسالك (٢/ - ٧٤).

ويشبه أن يلزمه على قول من ذكرناه من أصحابنا لأن هذا لسيس بجواب فيلزم أبدًا إلى أن يقر وهو كمن قيل له: أقررت لى بألف وأنت بالغ، فقال: لا أدرى هل تستحق على هذه الألف أم لا أنه لا يترك وما يدعيه.

فصل

إذا أتى بالإقرار على غير وجه الإقسرار بل على وجه الشكر والتحدث به، مثل أن يجرى ذكر إنسان قد مات فوصف بأنه كان يسعف من يسأله ويقرضه فيقول: رحم الله فلانًا لقد سألت مرة أن يقرضني شيئًا وأنا مضيق أو مفلس فأجاب مسألتي فيقوم ورثة ذلك الإنسان فيطالبون هنذا المقر ففيها روايتان: إحداهما أن ذلك إقرار، والأخرى أنه ليس بإقرار ولا يلزم به شيء.

فوجه الأولى أنه معترف بأن الرجل دفع إليه المال على وجه القرض ومدع للبراءة منه فلا يقبل منه إلا ببينة، أصله الإقبرار المبتدأ عند دعوى الخصم، ووجه الشانية أنه لم يورده على وجه الإقرار وإنما أورده على وجه الشكر أو لغير ذلك، ولفظ الإقرار مفتقر في [كونه](١) إقرارًا إلى القصد لذلك، وهذه الرواية أحسن وأوقع في مقتضى العادة والأول أقيس.

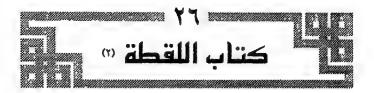
فصل

فرق محمد بن عبد الحكم بين أن يقر بأن هذا سرج دابة فلان أو لجام دابته وبين أن يقر بأن هذا باب داره فزعم في السرج واللجام أنه لا يكون إقرار بأنه يكون لفلان، وفي هذا الباب من الدار فإذا ثبت أن الباب من الدار فإذا ثبت أن الدار لفلان فما كان منها فقد تضمنه هذا الإقرار، وليس كذلك السرج واللجام لأنه ليس بجزء من الدابة بل هو غيرها فكأنه قال: هذا السرج يسرج به دابة فلان وهذا اللجام يلجم به دابته، وفي موضع آخر سوى بينهما إما قولاً له آخر حكاه عن غيره، ووجه ذلك أنه أضاف ما أقر به إلى ملك المقر له فيضمن الإقرار له كباب الدار.

* * *

⁽١) سقط من (ب).

صلى الله على محمد] (١)



الأصل في اللقطة قوله على لمن سأله عنها: «اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها» (٢) ، والشيء الملتقط على ضربين: منها ما له خطر وبال يمكن تعريف فينبغى لملتقطه أن يأخذه ويعتقد بأخذه حفظه على صاحبه، وإنما استحببنا له ذلك لأن الإنسان مندوب إلى فعل الخير والبر وهذا منه، ولأنها قد تحصل مع من ربما لا يؤدى الأمانة فيها فيتلف على صاحبها ويأثم آخذها، فإذا علم ملتقطها من نفسه حفظها كان مندوبًا إلى ذلك، والضرب الآخر ما لا خطر له ولا بال ولا يمكن تعريفه كالكسر من الدرهم والشيء من المأكول وما أشبه ذلك فهذا لا فائدة في أخذه فإن أخاه جاز.

فصل

تعرف اللقطة سنة عند الموضع الذي أصابها فيه وفي أقرب المواضع إليه وعند مجتمع الناس بالقرب من ذلك الموضع، فإن جاء من يدعيها بعلامتها من العفاص⁽¹⁾ والوكاء⁽⁰⁾

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) اللقطة في اللغة: ما أخد من الأرض واللقاطة بالضم ما كان ساقطًا مما لا قيمة له. القاموس المحيط (٢/ ٣٨٣).

وفى الاصطلاح: مال وجد بغير حرز محترمًا ليس حيوانًا ناطقًا ولا نعمًا. شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٥٦٢).

⁽٣) أخرجه البخاري في اللقطة (٥/ ٩٦) ح(٢٤٢٧) ومسلم في اللقطة (٣/ ١٣٤٦) ح (١/ ١٧٢٢).

⁽٤) العفاص: الوعاء الذي فيه النفقة يصنع من جلد أو خرقة. القاموس المحيط (٣٠٨/٢).

⁽٥) الوكاء: رباط القربة وغيرها وكل ما شد رأسه من وعاء. القاموس المحيط (٤٠١/٤).

أو بزيادة على ذلك من ذكر ما فيها من ورق أو ذهب أو وزنه وما يغلب معه على الظن صدقة في دعواه دفعت إليه بغير بينة، وإن مضت السنة ولم يأت لها طالب فهو بالخيار بين أن يتركسها وتكون في يده أمانة لا شيء عليه في تلفها وبين أن يتصدق بها بشرط الضمان، فإن جاء صاحبها فأجاز التصدق بها وإلا غرمها له، وبين أن يتملكها فتكون دينًا في ذمته يدفعها إلى صاحبها ويكره له تملكها وإذا رد اللقطة إلى موضعها بعد أخذها فإن كان أخذها بنية الالتقاط وحفظها على صاحبها ضمنها إن ردها، فإن لم يأخذها بنية الالتقاط بل ليتبينها مترويًا بين أخذها وتركها فلا ضمان عليه.

وضالة الإبل لا ينبغى لواجدها أن يتعرض لها وليتركها، فأما ضالة الغنم فإن وجدها في مدينة فهى كسائر اللقطة، وإن وجدها في صحراء: فإن كان بقرب موضعها قرية أو موضع يضمها إليه فعل ذلك، وإن كان مفارة ولا قرية بقربها ولا موضع يحفظ فيه ويخاف عليها إن تركت الذئب فإن شاء تركها، وإن شاء أكلها ولا ضمان عليه في ظاهر الروايتين، ومن وجد طعامًا يفسد بتركه فإن شاء تصدق به أو أكله وضمنه إن كان في العمران ولا يضرب له أجل(1).

فصل

وإنما قلنا إنها تعرف سنة لقوله على: للذى سأله عن اللقطة: «اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة» (٢) ، ولأنه لما احتيج فى تعريفها إلى أمد ومهلة ليعثر على مالكها وأمكن أن يكون صاحبها حاضراً لها أو غائبًا أو بمن يتعذر عليه الحضور إلا بعد مدة وجب أن يزاد فى المهلة وأن يوسع فى المدة ليحصل الغرض الملتمس، وإذا ثبت ذلك ولم يكن بعض المدة بأولى من بعض كانت السنة أولى ما ضربت حد لأنها قد جعلت حداً فى غير موضع مما يختبر حاله مثل العنة، وعهدة الأدواء الثلاثة، ووجوب الزكاة، وغير ذلك.

وإنما قلنا إنه يعرفها في المواضع التي ذكرناها لأن الغرض بالتعريف في التوصل إلى علم صاحبها بموضعها كما يجب أن يكون ذلك في المواضع التي يغلب على الظن الوصول إلى ذلك معها، وفي حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: لمن ذكر

⁽۱) انظر المدونة الكبرى (۲۱۷/٤).

⁽٢) تقدم تخريجه.

له أنه وجد بطريق الشام صرة فيها ثمانون دينارًا: عرفها على أبواب المسجد واذكرها لمن يقدم من الشام(١١).

فصل

وإنما قلنا إنها تدفع لمن يعرف عفاصها ووكاءها ولا يكلف على ذلك ببينة، خلاقًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى (٣) ، لقوله على: «اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها ووكاءها فادفعها إليه (٤) ، وروى «باغيها» (٥) ، وروى «فإن جاء أحد يخبرك بعدتها» (١) ، ففي هذا دليلان: أحدهما أمره على بدفعها إلى مدعيها يدفعها إلى من عرف العنفاص والوكاء من غير مطالبة ببينة، والآخر قوله: «اعلم عفاصها ووكاءها» ولا فائدة في ذلك إلا دفعها إلى من عرف ذلك منها لأن الضرورة قسد تدعو إلى ذلك وإلا أدى إلى أن لا يصل أحد إلى ما يضيع من ماله لأنه لا يمكنه الإشهاد على ضياعه والبينات مترتبة في الأصول على حسب الأشياء المشهود فيها، فيجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها.

فصل

وإنما قلنا إن السنة إذا مسضت ولم يأت لها طالب: كان ملتقطها مسخيراً بيسن تملكها والتصدق بها أو تركها لقوله على: «فإن لم يجئ صاحبها فشأنك بها» ((()) وهذا لفظ إباحة وإطلاق، فإن شاء تصدق بها لأنه ليس عليه حفظها بعد السنة لما في ذلك من المشقة والكلفة ويسكون عليه الضمان لأنه فعل ذلك على وجمه التخفيف عن نفسه يتكلف حفظها وليس له أن يتلف مال غيره بغيسر إذنه إلا بشرط الضمان للضرورة الداعية إليه، وإن شاء تركها أمانة في يده كالوديعة لا شيء عليه في تلفها لأنه قبضها لمنفعة ربها

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٧) ح (٤٧).

 ⁽۲) قال الموصلى: (ومن ادعى اللقطة يحتاج إلى البينة لأنها دعــوى فإن أعطى علامتها جاز له أن
يدفعها إليه) الاختيار (۲/۲۸۳)، الهداية للمرغيناني (۲/ ٤٧٢).

⁽٣) روضة الطالبين (٥/٤١٣)، المهذب للشيرازي (١/ ٤٣١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) أخرجه أبو داود في اللقطة (٢/ ١٣٩) ح (٦٠٦).

⁽٦) أخرجه أبو داود في اللقطة (٢/ ١٣٩) ح (١٧٠٨).

⁽٧) تقدم تيخريجه.

خالصًا لا نفع له فيها فكان تلفها من ربها، وإن شاء استسلفها فكانت دينًا في ذمته لأن اللذمة قد تكون أحرز لها من اليد، ويكره ذلك عندنا لجواز أن يعسس عند مجيء صاحبها فيتعذر عليه ردها.

وإنما قلنا ردها إلى موضعها بعد أخذها إلى ما ذكرناه لأنه إذا أخذها بنية حفظها فقد تعلق حفظها عليه ولزمه ذلك، فردها بعد أخذها تعد إضاعة لما قد لزمه حفظه وذلك غير جائز، وإذا أخذها لا على هذا الوجه لم يتعلق عليه حفظها ولا لزمه إمساكها فلم يتعد بردها.

وإنما قلنا إن ضالة الإبل لا يأخدها واجدها لقوله وسلم جوابًا لمن ساله عنها: دما لك ولها معها سقاءها وحذاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربهاه(۱)، وقال عمر رضى الله عنه لثابت بن الضحاك ووجد بعيرًا فعرفه ثم قال: قد شغلنى عن ضيعتى فقال عمر: أرسله حيث وجدته(۱)، وإنما قلنا إنه في ضالة الغنم أنه يأخدها لقوله وهي لله أو لأخيك أو للذئب،(۱). والفرق بينها وبين ضالة الإبل أن الإبل تحفظ نفسها من الوحش إن أرادها وتعيش بنفسها وتقدر على الشرب من الغدر(١) والأكل من الشجر فيبعد خوف الهلاك عليها وربما يجيء صاحبها فيجدها وليس كذلك ضالة الغنم لانها لا تعيش بنفسها ولا تقدر على الشرب من الغدر ولا تمتنع من الوحش والحيوان المفترس وكان الغالب هلاكها حتى لم تؤخذ، وإنما قلنا إنه إذا وجدها إلى جنب قرية أو موضع يمكن ضمها إليه لم يجز له أخذها لأنه يصل إلى حفظها على صاحبها من غير مشقة عليه فلم يجز إتلافها ولها قيمة في الموضع الذي وجدها به.

وإنما قلنا إنه إن وجــدها في فلاة لا قــرية بقربهــا فله أن يأكلها ولا غــرم عليه لربــها خلافًا لأبى حنيفة (٥) والشافعي (٦)، لقوله ﷺ: «هي لك أو لأخيك أو للذئب» (٧)، وفي

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٩) ح (٤٩).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) الغدر القطعة من الماء يغادرها السيل. القاموس المحيط (٢/ ١٠٠).

⁽٥) الاختيار للموصلي (٢/ ٢٨٢).

⁽٦) قال الشيرازى: (فإذا أخذها فهو بالخيار بين أن يمسكها ويتطوع بالإنفاق عليها ويعرفها حولاً ثم يملكها وبين أن يبيعها ويحفظ ثمنها ويعرفها ثم يملك الثمن وبين أن يأكلها ويغرم بدلها ويعرفها) المهذب للشيرازى (٢/ ٤٣١, ٤٣١).

⁽٧) تقدم تخريجه.

حديث آخر: (خدها هي لك أو لأخيك أو للذئب)(١). وهذا تنبيه على أنها في حكم المتلف، ولا قيمة في إتلافه، ولأنه أضافها إلى واجدها كإضافتها إلى أنها للذئب فدل على أن إتلافها لا [يستحق](٢) به غرم، ولأن ما هذا سبيله لا قيمة له في موضعه ولا يمكن تعريفه فلا يخلو أن يمنع أخذها وذلك خلاف الإجماع، وأن يلزم حفظها وسوقها إلى العمران وفي ذلك مشقة وكلفة مسقطتان عنه، أو أن يباح أكلها بشرط الضمان فما هذا سبيله إنما يكون بعد التعريف إذا كان مما يبقى فلم يبق إلا ما نقوله من إباحة الأكل بغير ضمان له.

وإنما قلنا فى الطعام الذى لا يبطل إنه لا يعرف بأجل لأن تبقيته إلى الأجل إتلاف له على مالكه وواجده، وقلنا إن له أن يأكله لأنه إن لم يفعل ذلك تلف ويضمنه لأنه منتفع بملك غيره إلا أن يكون مما لا قيمة له والله أعلم.

* * *

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (ب) (يتعلق).

[يَشْأَلْهُ الْخِيْلِةِ الْخِيْنِ ا

صلى الله على محمد] (١)

هجون الشفعة » المناب الشفعة »

لا خلاف في وجوب الشفعة للشريك المخالط (٣)، والأصل فيها قوله ﷺ: «الشفعة في كل شرك»(٥).

فصل

ولا شفعة لجار خلاقًا لأبى حنيفة (١) ، لقوله ﷺ: «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (٧) ففيه أدلة: أحدها أنه أخبر عن جملة محلها وهو غير المقسوم فلم يبق شفعة في غيره، والثاني دليل الخطاب، والثالث نصه على أن القسمة إذا وقعت انتهت الشفعة، ولأن ملك محوز كالجار المقابل.

فصل

والشفعة مستحقة في العقار من الدور والحوانيت والبساتين دون العروض والحيوان

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) الشفعة في اللغة: مشتق من الشفع كذا قيل لأن فيها أخذًا وضمًا لحصة أخرى شفعته.
 وفي الاصطلاح: استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه. شرح حدود ابن عرفة (٢/٤٧٤).

⁽٣) الإجماع لابن المنذر (ص/ ٩٥)، المغنى لابن قدامة (٥/ ٤٥٩).

⁽٤) أخرجـه البخارى في الشفعة (٤/ ٥٠٩) ح (٢٢٥٧)، وابن ماجه في الشفعة (٢/ ٨٣٤) ح (٢٤٩٧).

⁽٥) أخرجه مسلم في المساقاة (٣/ ١٢٢٩) ح (١٦٠٨/١٣٤).

⁽٦) الهداية للمرغيناني (٤/ ٣٤٩).

⁽٧) تقدم تخريجه.

والرقيق، خلافًا لمن يحكى عنه وجوبها في كل ذلك إن صح (١). والأصل فيه قوله والرقيق، خلافًا لمن يحكى عنه وجوبها في كل ذلك إن صح (١). والأصل فيه قوله والشفعة فيما لم يقسم (٢)، وروى افيإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق في شفعة (٣)، وهذا إخبار عن محل الشفعة وهو مستغرق له، ولأنه مما ينقل ويحول كالذهب والفضة، والفرق بين العروض والحيوان وبيسن الأرضين وجود المضرر في الشركة في الأرض على وجه الدوام، ولأن التخلص منه لا يمكن إلا بضرر يلحق الشريك وسائر العروض بخلاف ذلك.

فصل

وعنه فى وجوب الشفعة فى الثمار إذا كان الأصل بأيديهم ملكاً أو حبساً أو مساقاة أو مبتدأ الشراء روايتان (٤): إحداهما: ثبوتها، والأخرى: نفيها، وهو قول المغيرة وعبد الملك، فوجه إثباتها: أنها معلقة من غير صنع آدمى بأصل تجب فيه الشفعة يخاف منه سوء المشاركة فأشبه الفحل والبئر، ووجه نفيها: قوله ﷺ: «فإذا وقعت الحدود فلا شفعة وأن فعلقها بما يقسم من الأراضى، ولأن الشفعة فيما يدوم فيه الضرر وذلك معدوم فى الثمار فكانت كالعروض.

فصل

لا شفعة في طريق ولا عرصة قسمت بيوتها وبقيت مرتفقًا لأهلها(٢)، لأن ذلك تبع لأصل لا شفعة فيه وهو البيوت المقسومة.

ولا شفعة فى البئر والفحل، وإن كانت الأرض التى فيها مشاعة ففيهما الشفعة لأن فى أصلها الشفعة فى البئر والفحل فى أصلها الشفعة فهما تبع لها، وإن كانت الأرض مقسومة فلا شفعة فى البئر والفحل لأن أعيانها لا شفعة فيها إذ لا يصح قسمهما ولا هى متصله بأصل تجب الشفعة فيه

⁽۱) قال ابن قدامة: (واختلف عن مالك وعطاء فقالا مرة: أنها لا شفعة فيها، ومرة قالا: الشفعة في كل شيء، وقال ابن أبي موسى وقد روى عن أبي عبد الله رواية: أن الشفعة واجبة فيما لا ينقسم كالحجارة والسيف والحيوان وما في معنى ذلك) المغنى لابن قدامة (٤٦٤/٥).

⁽٢) تقلم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) انظر المدونة الكبرى (٢٠٧/٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٥٤).

فتكون ثابتة له^(۱).

فصل

من له ممر فى أرض قوم أو مسيل ماء أو طريق إلى علو له فلا شفعة له فيما بيع من الدار والأرض لأنه ليس بشريك فيها، وإنما له حق متعلق على الملك دون أن يكون له حق فى نفس الملك، وكذلك الدار علوها لرجل وأسفلها لآخر فلا شفعة لأحدهما فيما باع الآخر لأن أملاكهما متميزة والشركة منتفية.

مسألة

والشفعة بين الشركاء على قدر الحصص، خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله إنه على عدد الرءوس^(۲)، لأن الشفعة معنى مستفاد بالملك فوجب أن يكون معتبرًا بعدد الأملاك لا بعدد المسلاك، أصله غلة الدار وكسب العبد، ولأن مرافق الأموال تتوزع على حسب مقادير أملاك الشركاء فى القلة والكثرة كالربح فى التجارة، ولأن الشفعة مستحقة لإزالة الضرر المتأبد لولاها ولا يمكن إزالته بحق واجب وهو أن يطالب المسترى الشريك بالقسمة فيلزمه ذلك فيدخل عليه الضرر من عدة وجوه: من نقصان قيمة نصيبه إذا قسم، ولزوم أجرة القسام، واستحداث مرافق أخر، وزيادة مؤنة، ووجدنا هذا الضرر يدخل عليه على حسب ملك الملاك لا على عدد رءوسهم، فإذا كانت الشفعة مستحقة لهذا وجب أن يستحق بقدر الملك لأن هذا الضرر إذا وجد يسقط حسب الملك وكذلك إذا رفع.

مسألة

الشفعة بين أهل الميراث على قدر رءوسهم، ومن باع أصل سهم منهم فشركاؤه فى ذلك السهم أحق [بالشفعة] (٢) من باقى الورثة، فإن باع جميع أصل سهم سهمهم الذى ورثوه فالشفعة لبقية أهل الميراث دون الشركاء الأجانب، ولو كان أهل السهام عصبة

⁽١) الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٥٤).

⁽۲) قال الموصلى: (وتقسم على عدد الرءوس وصورته دار بين ثلاثة لأحدهم النصف والآخر الثلث وللآخر السدس باع أحدهم نصيبه فالشفعة للباقين على السواء لاستوائهما فى السبب وهو الاتصال) الاختيار (۲/۳۰)، الهداية للمرغينانى (٤/ ٣٥١).

⁽٣) ثبت في (١) (بالشركة).

فباع بعض العصبة حق فالشفعة لبقية العصبة ولأهل السهام جميعًا، ولو باع بعض أهل سهم حقه كانت الشفعة لأهل السهم دون العصبة(١).

مثال جملة المسألة: أن يترك الميت جدتين وأختين لأم وإخوة لأب، وله ستة أسهم من اثنى عشر سهمًا من دار أو دكان، فأرادت إحدى الجدتين بيع حقها من السدس فالجدة الأخرى أحق بالشفعة من الشركاء، فإن باعت الجدتان جميعًا فالشفعة لباقى الورثة، وإن باعت إحدى الأختين للأم حصتها فالأخت أحق بالشفعة من الإخوة لأب، فإن باع بعض الإخوة لأب حصتهم فالشفعة بين بقية الإخوة للأب وبين باقى أهل الميراث، فإن كان جميع من ورث الميت عصبة شافعوا بينهم دون الشركاء الأجانب.

فصل

وإنما قلنا إن أهل السهم الواحد أحق بالشفعة من بقية الشركاء، خلاقًا لأبى حنيفة والشافعى (۱)، لقوله على الشهعة في كل شرك (۱)، [والسهم نوع من الشرك] فوجبت الشفعة فيه، لأنه نوع من الشركة فوجب أن يثبت الشافع فيه اعتبارًا بالشركة في نفس العقار، وإنما قلنا إن بقية أهل السهم أولى من العصبة، لأنهم أخص منهم بالشركة وآكد أمرًا، لأن سهمهم معلوم مقدر، [وإنما قلنا إن أهل السهام يشاركون في العصبة لما ذكرناه من قوتهم عليهم] (۱)، وإنما قلنا إن جميع ورثة الميت إذا كانوا عصبة تشافعوا بينهم لأنهم أهل ميراث واحد كأهل السهام.

مسألة

كل شقص ملك بعوض نفيه الشفعة إلا أن يعرض ما يقطعها بأى نوع كان من التمليكات من بيع، أو إجارة، أو خلع، أو مهر، أو صلح من أرش جناية، أو قيمة . متلف، أو دم عمد، أو خطأ أو غير ذلك من أنواع المعاوضات، فأما ما ملك بغير عوض مثل الهبة بغير الثواب والصدقة فيها روايتان: إحداهما وجوب الشفعة، والاخرى سقوطها. ولا شفعة في الميراث.

⁽١) انظر المدونة الكبرى (٢٠٦/٤).

⁽٢) انظر المهذب للشيراري (١/ ٣٨١)، الأم للشافعي (٣/ ٢٣١).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط (١).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط (١).

وإنما قلنا إن الشفعية واجبة في أنواع المعاوضات لاتفياقهم على ذلك في البيع فكان كل عوض بمثابته، [وقلنا إن الشفعة في النكاح والخلع خلافًا لأبي حنيفة (١)، لأن النكاح نوع معاوضة فإذا ملك به ما يجب فيه الشفعة جاز أن يستحق كالبيع](٢).

فصل

إذا وجبت الشفعة في المهر فإنها تؤخذ بقيمة الشقص، خلافًا للشافعي في قوله: إنها تؤخذ بمهر المثل⁽⁷⁾، لأن ذلك أعدل بين الشفيع والمرأة، وذلك أن النكاح طريقه المواصلة والمكارمة دون محض المعاوضة، فقد يكون مهر المثل ألف دينار وقيمة الشقص مائة فتسامحه فتأخذ الشقص بمهرها، فمتى ألزمنا الشفيع أخذ الشقص بمهر المثل وهو ألف دينار كنا قد حفنًا عليه وألزمناه أن يدفع إلى المرأة أكثر مما عاوضت عليه، وكذلك قيمة الشقص ألفًا مثلها مائة، فلو جعلنا للشفيع أخذ الشقص بمائة وهو يساوى ألفا كنا قد حفنًا على المرأة لأن الزوج يقول أنا أصدقها هذا الشقص [على أن يقدر مهر المثل فكان الأعدل في ذلك قيمة الشقص]⁽³⁾.

فصل

ويؤخذ الشقص فى الصلح عن دم العمد بقيمته وعن دم الخطأ بالدية، لأن الواجب بالعمد القود وإنما تجب الدية بالتراضى أو بتعذر القود، وليس كذلك الخطأ لأن الواجب به الدية والشقص بدل منها، ووجه قوله فى الهبة والصدقة: إنه لا منفعة فيها، اعتباراً بالميراث لأنه انتقال ملك بغير عوض، ووجه إيجاب الشفعة فيها، اعتبارها بالبيع بعلة أنه انتقال ملك باختيار.

مسألة

ومن باع صفقة واحدة شقصًا تجب فيه الشفعة ومعه عروض وحيوان فللشفيع أخد

⁽١) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٥١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) قال الشيرازي: (لأن المنفعة لا مثل لها فأخذ بقيمتها أو بما يدل على العقد) المهذب (١/٣٧٧).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (أ).

شفعته بحصتها من الثمن، وليس للمشترى أن يقول: لا أدعك تفرق الصفقة، لأن الشفيع لا يلزمه أن يأخذ ما لا شفعة فيه والمشترى دخل على تفريق الصفقة(١).

فصل

لو اشترى أشقاصًا شفيع واحد فأراد الشفيع أن يأخذ شفعـته من واحد منها ويترك بقيتها لم يكن له ذلك إلا برضى المشتـرى، بخلاف الأولى لأن الحق له فى الجميع فهو المختار لتبعيض الصفقة على المشترى فلا يترك وذلك(٢).

فصل

ومن باع شقصاً من رجل وله عدة شفعاء فأراد بعضهم الأخذ بحصته من الشفعة وسلّم سائرهم: فليس لمريد الشفعة إلا أن يأخذ الكل أو يترك، لأن الباقى إذا تركوا حصل الشقص كأنه ليس له إلا شفيع واحد فلم يكن له إلا أخذ الكل أو الترك، ولو كان بعض الشفعاء حاضراً وباقيهم غائب فأراد الحاضر أن يأخذ نصيبه بحصته لم يكن له ذلك لأن تبعيض الصفقة غير جائز ما لم يرض المشترى، وهو عمن له فى الشفعة حق، فإن أخذ الكل ثم قدم الغائبون أخذوا بقدر حقوقهم إن أحبوا لأن أخذ هذا الشفيع للجميع إنما كان لحق المشترى فى منع تفريق الصفقة عليه، ولأنه مشتر من المشترى، وليس لمن يأخذ الشفعة تفريق الصفقة عليه.

مسألة

الأخذ بالشفعة ثابت للشفيع، ما لم يترك، أو يظهر منه ما يدل على الترك، أو يأت من طول المدة ما يعلم معه أنه تارك للشفعة، فإن كان غائبًا فلا تنقطع شفعته ولو طالت غيبته [ما طالت] (٢) وإن كان حاضرًا فعنه روايتان: إحداهما أنه لا حد في بطلان الشفعة من المدة، والأخرى أنه ينتظر عليه سنة ثم لا شفعة له بعدها(٤)، وعند أبي حنيفة أنها على الفور كالرد بالعيب فإن أمسك عن المطالبة بها مع علمه وتمكينه منها بطلت (٥)،

⁽١) انظر المدونة الكبرى (٤/ ٢١٠).

⁽٢) المدونة الكبرى (٤/ ٢١٠).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٤) الكافي لابن عبد البر (٢/ -٨٦).

⁽٥) الهداية للمرغيناني (٤/ ٣٥١)، الاختيار للموصلي (٢/ ٥٤).

وقول الشافعى الصحيح عن أصحابه مثل ذلك (١) ، فدليلنا أن المطالبة بالشفعة حق للشفيع ، ومن له حق المطالبة فى أى وقت شاء إلا أن يعلم منه ترك له ، هذا أصل بنى عليه هذا الباب ولا ينتقض بأعيان المسائل ، ولأنه حق فى استيفاء مال لم يكن فيه تفريط أو تدليس فلم يجب المطالبة به على الفور ، وأصله الديون ، وفيه احتراز من الرد بالعيب ، ولأن فى إيجابه المطالبة فوراً ضرر على الشفيع ، لأنه قد يعلم ولم يحصل الثمن ولا باع ما يحصل من جهته ، فيؤدى ذلك إلى تفويته إياه متى لم يمهل مدة يتمكن فيها من ذلك ، وكذلك قد يكون المشترى قد عمر وغرس فيلزم الشفيع دفع القيمة إليه ، فلا يجوز أن يثبت له حق ويؤخل باستيفائه على وجه يقتضى تغريمه إياه ، ولأنه الغيمة إليه ، فلا يجوز أن يثبت له حق ويؤخل باستيفائه على وجه يقتضى تغريمه إياه ، وإنما قلنا: إن الغائب لا تنقع شفعته لقوله على المطالبة مع الغيبة .

فصل

فأما الحاضر فوجه القول بأن مدته سنة: فلأنه إذا ثبت أن المطالبة ليست على الفور، وكان الأجل القريب في معنى الفور، لأنه قد يكون له عذر في إمساكه عن المطالبة ليحصل الثمن وقيمة عمارة إن كانت للمشترى فيخاف أن يؤخذ بوزن ما يلزمه في الحال وربما في الحال وربما لا يحضره، فوجب ضرب مدة [له ليتسع لما يمكنه معه الأخذ، وكانت السنة أولى الآجال بأن تحد لأنها تجمع ما تجتمع معه العلل في الصبر والإمهال، وقد جعلت في الشرع حدا لأحكام عدة فكذلك في مسألتنا، ووجه رواية التأبيد قوله: «الشريك أحق به»(۳) ولم يعلقه بمدة، ولأنه استيفاء مال فلم يبطل بترك المطالبة كأروش الجنايات.

فصل

إذا وهب الشفيع شفعته قبل وجوبها له](٤) لم يلزمه لأنه لم يملك شيئًا يهبه، ومن

⁽۱) قال النووى: (الأظهر المنصـوص في الكتب الجديدة: أن الشفعة على الفـور). روضة الطالبين (١٠٧/٥).

⁽۲) أخـرجه أبو داود في البـيوع (۳/ ۲۸٤) ح (۲۰۱۸)، وابن مـاجه في الشـفعــة (۲/ ۸۳۳) ح (۲٤٩٤)، والترمذي في الأحكام (۳/ ٦٤٢) ح (۱۳۲۹): حديث غريب.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ما بين المعكوفين مطموس في (١).

وهب ما لا يملك لم تصح هبته.

فصل

إذا بيع الشقص بعرض أو حيوان أخذه الشفيع بقيمة ذلك العرض، وإن كان بطعام أو غيره مما يكال أو يوزن أخذه بمثله، ولأن الشفيع إنما يستحق الشقيص بالقدر الذى عاوض المشترى به، فإن كان مما له مثل لزم الشفيع مثله وإلا فقيمته؛ لأن القيمة تقوم مقام المثل عند تعذره.

فصل

عهدة الشفيع على المشترى دون البائع، ودركه فى الاستحقاق لازم للمشترى، وعليه يرجع بالثمن ويرجع المشترى على البائع، وسواء أخذ الشقص قبل قسبض المشترى إياه أو بعده فى حياة المشترى أو بعد موته، وقال ابن أبى ليلى: العهدة على البائع فى كل وجه (١)، وقال أبو حنيفة: هى على من يؤخذ الشقص منه كان البائع أو المشترى (٢).

فدليلنا أن الشفعة تؤخذ من ملك المشترى دون البائع وذلك أن المبيع حصل فى ملك المشترى بنفس العقد المطلق، ومنه يتلف قبل القبض وبعده، وإن حصل الإيجاب من البائع والقبول من المشترى فقد صح أن يأخذ من المشترى بعد تقرر ملكه عليه فيجب أن تكون العهدة عليه.

فصل

الإقالة لا تسقط الشفعة (٣) ، لأنها بسيع حادث بعد تقرر الملك للمستسرى ووجوب الشفعة للشفيع ، فأشبهت بيعها من غير البائع . وقد اختلف قوله على من تكون العهدة بعد الإقالة ، فقال: تكون على المشترى وتبطل الإقالة ، ووجه ذلك ما ذكرناه من اعتباره ببيعه من غير البائع أن للشفيع الأخذ بأول السبيعتين ويبطل ما بعده ، وقال هو بالخيار إن شاء كتبها على البائع وإن شاء على المشترى ، وهذا لأن الشفعة تجب له بالصفقتين بأى ذلك شاء أخذ ، والعهدة على من يأخذها منه .

⁽۱) قال ابن قدامة: (وقال ابن أبي ليلي وعثمان البتي: عهدة الشفيع على البائع لأن الحق ثبت له بإيجاب البائم فكان رجوعه عليه كالمشترى) المغنى (٥٣٤/٥).

⁽٢) الاختيار للموصلي (٢/٥٦)، الهداية للمرغيناتي (٤/٣٥٤).

⁽٣) انظر الكافي لاين عبد البر (٢/ ٨٦٥).

إذا بيع سهم فيه الشفعة مراراً والشفيع غائب أو حاضر لم يعلم ثم أراد الأخل بالشفعة فله أخذها بأى الصفقات: فإن أخذها بآخر صفقة صح ما تقدم من الصفقات، وإن أخذها بالأولى بطل ما بعدها [وترادوا بأصل الأثمان وسواء اتفقت الأثمان أو اختلفت، وإن أخذها](١) بوسطها صح ما قبلها وبطل ما بعدها.

مسألة

وإذا أراد المشترى التمصرف وخاف مطالبة الشريك بالشفعة فله إيقافه عند الحاكم، فإما أخذ أو ترك ليستمكن المشترى مما يريده من البناء والهدم والغرس وغمير ذلك مما يتصرف الملاك في أملاكهم (٢).

فصل

ولا تجوز هبة الشفعة ولا بيعها، لأن الشريك إنما جُعلت له الشفعة ليزول الضرر عنه بدخول من لم يعهد شركته ولا عرف معاملته، وربما طلب بالقسمة فاحتاج إلى استثناف مرافق، فيلحقه في ذلك ضرر وهذا معنى يختص الشريك به لا يوجد في غيره، ولأنه إذا رضى بقطع حقه من تملك الشقص كان المشترى أولى بثبوت ملكه عليه.

فصل

إذا بنى المشترى وغرس وعمر ثم جاء الشفيع: فإن شاء أخذ بالثمن وقيسمة البنيان والغراس قائمًا يوم يأخذه، وإن شاء ترك، وقال أبو حنيفة: يأخذها بالشمن ويجبر المشترى على قلع البناء والغراس إلا أن يكون زرعًا يترك إلى أن يحصد (٦)، فدليلنا قوله على المشترى على قلع البناء والغراس إلا أن يكون خرعًا يترك إلى أن يحصد (٦)، فدليلنا قوله على المس لعرق ظالم حق (١) وهذا ليس عرق ظالم، ولانه غرس أو بناء في ملك صحيح يملك نفعه فلم يستحق عليه إتلافه، أصله ما لا يستحق عليه فيه شفعة، وإنما قلنا إن القيمة يوم الأخذ لأنه في ذلك الوقت يحصل منه مشتريًا له فاستحق العرض عليه حينتذ.

⁽١) ما بين المعكوني سقط من (ب).

⁽٢) الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٦٤).

⁽٣) الهداية للمرغيناني (٤/ ٣٥٩,٣٥٨). الاختيار للموصلي (٢/ ٦١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

ويتـصور ذلك بوجـوه منها أن يكون الشـريك لم يعلم بالبـيع فطالبه شـريكه بالبناء والغرس وكتمه البيع ثم ظهر على ذلك، ومنها أن يكون طالبه بالقسمة فبنى وغرس ثم علم بذلك، ومنها أن يكون الشـفيع غائبًا فـأذن الحاكم للمشتـرى فى البناء والغرس ثم جاء الشفيع.

فصل

ولو بيسعت نخلة بثمسرها فإن الشيفيع يأخلها مع ثمرتها قائمة كانت أو مسجذوذة وللمشترى ما سقى وأنفق، وقال أبو حنيفة: إن كانت قائمة فى رءوس النخل أخذها مع الأصل فإن كانت قد جذت الأصل بقسطه من الثمن (١١)، وقال الشافعى: لا يأخذ الثمرة على وجه (٢)، فدليلنا أن الثمرة ثابتة فى أصل المبيع غير موزايلة له قد ضمنه الصفقة من غير فعل آدمى فكانت الشفعة ثابتة فيها كالشجر.

مسألة

خيار الشفعـة موروث، خلاقًا لأبى حنيفة (٣)، لقـوله ﷺ: «من ترك مالاً أو حـقًا فلورثته» (٤)، ولأنه خيار لدفع الضرر عن ماله فجاز أن يقوم فـيه وارثه مقامه كخيار الرد بالعيب، ولأنه حق مستفاد بالملك فجاز أن يكون موروثًا كثمر الشجر ونماء الماشية.

فصل

إذا بيع شقص بالخيار فلا شفعة حتى يتم البيع ويحصل الاختيار، وقال أبو حنيفة: إن كان الخيار للبائع فلا شفعة وإن كان للمشترى وجبت الشفعة (٥)، وإنما قلنا لا شفعة قبل انبرام الخيار اعتباراً به لو كان الخيار للبائع، ولأن الشفعة تستحق بتمام العقد، وما لم يقع الخيار فالعقد غير تام، بدليل أن المشترى ربما لم يشتر فرد الشقص.

- (١) بدائع الصنائع (٩/ ٢٩)، الهداية للمرغيناني (١٤/ ٣٦٠).
- (٢) روضة الطالبين (٩٦/٥)، المهذب للشيرازي (٢/٣٧٧).
- (٣) الاختيار للموصلي (٢/ ٥٨) الهداية للمرغيناني (٤/ ٣٦٤).
- (٤) أخسرجه البخارى في الكفالة (٤/ ٥٥٧) ح (٢٢٩٨)، ومسلم في الفسرائض (٣/ ١٢٣٧) ح (١٦١٩/١٤).
 - (٥) الهداية للمرغيناني (٤/ ٣٦٢).

إذا بيع الشقص بثمن إلى أجل: فإن شاء الشفيع أخله بمثل ذلك الثمن إلى أجل إن كان ثقة مليًا أو أتى بثقة ملىء يضمن الثمن عنه عند الأجل، وقال أبو حنيفة (١) والشافعى: ليس له أخله إلا بالشمن حالاً أو الانتظار إلى أن يحل فيأخله بالنقد (٢)، ودليلنا أن الشفعة تستحق بمثل الثمن الذي بيع المشقص به حتى يدخل الشفيع مدخل المشترى من غير زيادة ولا مرفق بدليل أنه لو اشترى بغلة لم يأخذ صحاحًا، ولو ابتاع بصحاح لم يعط غلة، ولو الزمنا الشفيع النقد وقد ابتاع نساء لكان ذلك زيادة على الشفيع للمشترى، لأن العرف جار بأن الشمن بالنقد أقل منه بالنسيئة، ولأن المشترى لا يلزمه أن ينقد، فلا يلزم الشفيع إلا ما يلزم المشترى، وإن معناه الأخذ إلى المدة أضررنا به طول تلك المدة قلم يبق إلا ما قلناه.

فصل

واختلف عنه في الحمام: ففيه روايتان: إحداهما وجوب الشفعة، والأخرى سقوطها وذلك مبنى على وجوب قسمته، فالشفعة تتبع القسمة في الإثبات والنفي (٣).

فصل

وقد اختلف قوله: في العقار الذي لا يقسم إذا طلب الشريك الشفعة: فقال: فيه الشفعة، وقال: لا شفعة إلا فيما ينقسم (٤)، فوجه إثباتها: قوله على الشفعة في كل

⁽١) قال المرغيناني: (وإذا باع بثمن مؤجل فللشفيع الخيار إن شاء أخذها بثمن حال وإن صبر حتى ينقضى الأجل ثم يأخذها وليس له أن يأخذها في الحال بثمن مؤجل) الهداية (٣٥٧/٤).

 ⁽۲) قال الماوردى فيه قولان: (قوله فى القديم وبه قال مالك: أن للشفيع أن يتعجل أخذها ويكون
 الثمن فى ذمته إن كان ثقة وإن كان غير ثقة أقام ضمينًا ثقة قال الشافعى رضى الله عنه: وهذا
 أشبه بصلاح الناس).

والقول الثانى ويه قال فى الجمديد وهو قول أبى حنيفة: أن الشفيع لا يتسعجل الشقص بالثمن المؤجل ويقال له: أنت مخيسر بين أن تعجل الثمن فتتعجل أخمذ الشقص وبين أن تصبر إلى حلول الأجل) الحاوى الكبير للماوردى (٧/ ٢٥٣)، المهذب (٣٧٨/١).

⁽٣) الكافي لابن عبد البر. (٢/ ٨٥٢).

⁽٤) انظر المدونة الكبرى (٤/ ٢٢٤).

شرك (۱) ، ولأنه عقار كالذى ينقسم، ووجه نفيها: قوله ﷺ: «الشفعة فسيما لم يقسم فلا فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (۲) فنبَّه على اعتبار المقسوم، ولأن كل مبيع لا ينقسم فلا تدخله الشفعة كالثوب والعبد.

فصل

للذمى الشفعة فيما باع شريكه المسلم، خلافًا لأحمد (٣) وداود لقوله ﷺ: «الشفعة في كل شرك ربعة أو حائط لا يحل له أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه فإن باعه فالشريك أحق به بالثمن (٤) فعم، ولأنه حق موضوع لإزالة الضرر عن الملك فاستوى فيه المسلم والكافر كالرَّد بالعيب.

مسألة

إذا اختلف الشفيع والمشترى فى الثمن: فالقول قول المبتاع لأنه مدعى عليه والشفيع مدع لاستحقاق الشقص وإزالة ملكه بدون ما يذكره، فكان على المشترى اليسمين فإن حلف فإما أخذ الشفيع ما حلف عليه وإلا ترك، وإن نكل حلف الشفيع وأخد ما يدعيه، وكل ذلك إذا كان التداعى فيما يشبه فإن أتى أحدهما بما لا يشبه فالقول قول مدعى المشبه مع يمينه لأن العرف بصدقه ويكذب خصمه، إلا أن يكون المبتاع عن يعلم أنه يبذل مثل ذلك الشمن لكونه ملكا لا يبالى فيما يبذل، أو جاراً يزيد فى الثمن لحاجته إلى الشقص، وما أشبه ذلك، فإن العرف يُجوّر فيه ذلك، فإن أقام أحدهما بينة ثبت له ما يدعيه عما تشهد به فإن أقام الآخر بيئة حكم بأعدلهما على ما يبينه، فإن تكافئا سقطتا وعاد الأمر إلى أن القول قول المبتاع مع يمينه (۱).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

 ⁽٣) قال ابن قدامة: (إن الذمى إذا باع شريكه شقصًا لمسلم فلا شفعة له عليه روى ذلك عن الحسن والشعبى) المغنى (٥/ ٥٥١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) قال في المدونة: (قال يشبه أي: يشبه أن يكون ثمنها فيما يتغابن فيه الناس) .

⁽٦) انظر المدونة الكبرى (٨/٤). ٢ . ٩ . ٢).

إذا حط البائع عن المبتاع شيئًا من ثمن الشفعة نظر: فإن كان مثلها عما حط في البيوع والباقي يشبه أن يكون ثمنًا للشقص وجب حطه عن الشفيع، وإن كان شيئًا متفاوتًا لا يصلح أن يكون الباقي ثمنًا للشقص فذلك هبة لا توضع عن الشفيع، وسواء كان ذلك قبل الأخذ بالشفعة أو بعده، وقال الشافعي: لا يحط عن الشفيع شيئًا أصلاً، فدليلنا أن الذي يلزم الشفيع أن يؤدي إلى المشترى ما عاوض على الشقص، والذي عاوض علي عليم هو ما دونه دون ما يحط عنه، ولأنه إذا حط عنه بعضه علمنا أن الذي أظهره لم يكن الثمن فإن الثمن هو ما بقي بعد الحطيطة، فإذا وضع مالاً يشبه في الباقي أن يكون ثمنًا فإنا نعلم أن ذلك هبة لا تتعلق باستغلاء الشقص واستصلاح ثمنه فلا يحط عن الشفيع.

* * *

(١) الحاوى الكبير للماوردى (٧/ ٢٨٧). المهذب للشيرازى (١/ ٢٧٨).

[संबोधिस्य

صلى الله على محمد] (۱)

القسمة « كتاب القسمة « ٢٨

الأصل في القسمة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حضر القسمة أُولُوا القربي واليتامي والمساكين﴾ [النساء: ٨] الآية، وقوله ﷺ: «الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» (٢) وما روى عن قسمته ﷺ الغنائم وإسهامه بين العبيد المعتقين في المرض (١) وقوله ﷺ: «كل مال أدركه قسم الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وما أدركه قسم الإسلام، ولأن أحداً لا يجبر على مشاركة غيره إذا لم يخترها.

فصل

الأعيان المملوكات ضربان: ضرب يصح قسمه وضرب لا يصح قسمه، فالذى لا يصح قسمه هو: الثياب، والحيوان، والرقيق، والعروض وغيرها فهذا يصح قسمة النوع منه دون الأعيان، ولا يصح قسمة أعيان هذه الأشياء كالثوب والعبد والدابة والسفينة

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) القسمة في اللغة: (التسجزئ يقال: قسمه يقسمه وقسمه جزأه والقسم هو النصيب أو الجزء من الشيء المقسوم) القاموس المحيط (١٦٤/٤).

وفى الاصطلاح: (تصيير مشاع من مملوك مالكين معينًا ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض) شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٤٩٢).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه مسلم في الأيمان (١٢٨٨/٣) ح (٥٦/ ١٦٦٨).

⁽٥) أخرجه ابن ماجه في الرهون (٢/ ٨٣١) ح (٢٤٨٥)، ومالك في الموطأ (٢/ ٧٤٦) ح (٣٥).

وما فى حكم العين الواحدة كالخفين والنعلين والبابين وكل ما فى قسمه إتلاف عينه أو إتلاف النفع به، فهذا النوع لا يصح قسم العين منه لأن القسمة هى فى إقرار الحقوق وأن يميز الإنسان حقه وينفرد به فينتفع به (١) على ما يريده، وقسم هذه الأعيان يفيتها هذا المعنى فيجب منعه، ولأن طالب قسمة العبد والدابة والثوب والسطل وما أشبهه كأنه يقول: أريد أن أتلف على شريك ملكه وأبطل عليه الانتفاع به ولا أبالى إن أدى ذلك إلى إتلاف ملكى، فلا يُمكّن من ذلك.

فصل

إذا ثبت أن قسمة كل واحد من هذه الأعيان لا يصح بانفرداها فإذا تشاح الشريكان فيه ولم يتراضيا بالانتفاع به على الشياع وأراد أحدهما البيع فله ذلك فإن أجابه الآخر أن يبيع حصته معه جاز، وإن أبى أجبر على البيع معه (٢)، لأن فى بيع هذا حصته عنه وحده ضرراً عليه لنقص قيمتها إذا أفردت بالبيع عنها إذا بيعت بالجملة فلا يجوز أن يقال: إن الشريك غير مختار لإخراج ملكه ولا يجبر عليه لأنه إذا تعلق بذلك حق لغيره أجبر عليه ولم يلتفت إلى اختياره كالشفعة، ولأن الشركة لما لم يلزم البقاء عليها كان لمن أراد الانفراد منهما بحقه أن ينفرد به، فإن أمكن بالقسمة وإلا بالبيع لأنه لا طريق له إلا ذلك، فإذا ثبت أن الشريك يجبر على البيع بما دفع به كان له ذلك لإزالة الضرر عنه إلا إن شاء الشريك بيع حصة مشاعة فلا يلزم بيع حصتة معه، فإن اختار أن يتقاوما رقبة المبيع، فإن زاد على صاحبه سلمه الآخر له، هذا الحكم فيما لا ينقسم آحاده.

فصل

فأما الذى ينقسم أعيانه كالعقار والرباع فما أمكن قسمه منها ولم يعد بالضرر وإتلاف حصة أحد الشركاء قسم بينهم، وما لا يمكن قسمه إلا بلحوق الضرر لجماعتهم وأن يصير لكل واحد ما لا ينتفع به فلا يجوز قسمه لأن ذلك إضرار بنفسه وشركائه، وإن كان يصير لأحد الشركاء ما ينتفع به فطالب بالقسمة وفي القسم إبطال انتفاع الباقي بحصصهم، وقد قيل إن العقار إذا كان مما ينقسم قسم على كل حال إذا دعا بعض

⁽١) انظر المدونة، الكبرى (٤/ ٢٤٧).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٧٠).

الشركاء إلى القسمة(١).

فوجه القول بأنه يقسم وإن كان يصير لكل واحد منهما ما لا ينتفع به أن القسمة هى تمييز الحقوق فسمن دعا إليها كان له ذلك اعتبارًا به إذا حسل للآخر ما ينتفع به، ولأنه يقول: أريد أن أنفرد بملكى وليس على شىء من غيرى فيكون له ذلك، ووجه القول إنه لا يقسم قوله رهي ولا ضرر ولا ضرار ولا ضرار وهذا من الإضرار، ولأن قسم رقاب العروض والحيوان إنما امتنع لهذا المعنى.

فصل

والقسمة في الأصل على ثلاثة أوجه:

قسمة مهاياة: وهى أن يتمهاياً الشريكان فيأخذ هذا داراً يسكنها وهذا أرضًا يزرعها فيجوز ذلك بالتراضى وليست بواجبة يجبر عليمها من أباها، لأن قسمة المنافع ليست بقسمة للرقاب.

وقسمة بيع: وصفتها: أن يأخذ أحد الشريكين دارًا على أن يأخذ أحد الشريكين دارًا أخرى أو بستانًا أو دكانًا فهذه قسمة [جائزة] (٢)، لأنها بيع ومحصولها أن أحدهما باع حصته من الدار بحصة الآخر من الدار الأخرى.

والثالث: قسمة قيمة وتعديل: وذلك إذا كانت الدار مختلفة البناء، والبستان مختلف الغراس يختلف قيمة كل شيء منه من نخل وشجر وبسط فإنها تعدل بالقيمة ويضرب عليها بالسهم، وصفة ذلك تقسم الفريضة وتحقق وتضرب إن كان في سهامها كسر إلى أن تصح السهام ثم يقوم كل موضع منها وكل نوع من غراسها ثم تعدل على أقل السهام بالقيمة فربما كانت جريب من موضع بإزاء ثلاثة أجربة من موضع [آخر](أ) على حسب اختلاف قيم الأرض في مواضعها، فمن حصل له سهم من طرف فإن كان بقدر حقه فقد استوفاه، وإن كان أقل من حقه ضم إليه مما يليه تمام حقه(٥).

⁽١) انظر المدونة الكبرى (١/ ٢٤٢).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت في (ب) (زائدة).

⁽٤) ثبت في (١) (في حكم آخر).

⁽٥) المدونة الكبرى (٤/ ٢٤٢).

ووجه ذلك: أن القيمة إذا عرفت وعدلت على أقل السهام نظر: فإن تراضوا على أن يجعل لأحدهم من طرف وللباقيين من الطرف الآخر جاز، وإن تشاحوا ضرب بالسهم بينهم فمن حصل له بسهم من جهة كانت له، فإن اختلفوا بأى الجهات يبدأ في الإسهام عليه أسهم على الجهتين فأيتهما خرج سهمها أسهم عليها ثم كان الحكم فيه على ما بيناه.

وصفة القرعة: أن يكتب أسماء الشركاء في رقاع وتجعل في طين أو شمع ثم ترمى كل بندقة في جهة فمن حصل اسمه في جهة أخذ حقه متصلاً في تلك الجهة، وقيل: تكتب الأسماء وتكتب الجمهات [ثم يخسرج أول بندقة من الأسماء ثم أول بندقة من الجهات](١) فيعطى من خرج اسمه نصيبه من تلك الجهة.

فصل

إذا أراد الشريك قسمة دور أو دكاكين أو ضياع: فطلب بعضهم القسم له بحقه فى كل دار أو دكان، وطلب الباقون القسمة على المعدد نظر: فإن كانت المنافع متساوية أو متقاربة والمواضع متصلة أو متقاربة ورغبة الناس فيها غير متباعدة قسمت على العدد، وإن كانت المنافع مختلفة والمواضع متصلة [والمنافع متساوية والمواضع](٢) متباعدة قسمت كل دار على حدة(٣)، وقال أبو حنيفة(٤) والشافعى: يقسم فى الوجهين كل دار على حدتها(٥).

ودليلنا أن القسمة بالعدد أنفع للفريقين وأبعد على الغرر وأعود بالصلاح لأن الدار الواحدة إذا قسمت ربما فسدت وقل الانتفاع بما يصير لكل واحد منهما، وإذا حصل لكل واحد دار كاملة كمل انتفاعهم بها فكان عدولهم عن هذا إلى قسمة أجزاء الدار إيثاراً للإضرار بنفسه وبالشريك فلا يترك وذلك، ولا يلزم عليه الدار الواحدة لأنه لا يمكن فيها إلا قسمة كل عين، فأما إذا كانت المنافع مختلفة مثل السيح والنضح والدار للسكنى

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٣) المدونة الكبرى (٤/ ٢٤٢).

⁽٤) الاختيار للموصلي (٢/٩٩)، الهداية للمرغيناني (٤/٣٧٣).

⁽٥) انظر المهذب للشيراري (٣٠٨/٢)، روضة الطالبين (١١/ ٢١١).

والأرض للزرع فإن كل مسلك يقسم على حدة لاخستلاف الأغسراض فيه ولحسوق الضرر بقسمتها على العدد، وكذلك اختلاف المواضع قائم مقام اختلاف الأغراض والمنافع.

فصل

الحمام والرحى وكل ما لا يحتمل القسم إلا أنه إذا قسم بطل الانتفاع به من ذلك الوجه وإن كان ينتفع به لغيره ففي قسمه روايتان(١).

فإذا قلنا: يقسم فإن الانتفاع يحصل بقسمه ما أشبه سائر العقار، وإذا قلنا لا يقسم لأن في قسمه إبطال المنفعة المقصودة منه وإتلافها وذلك ضرر فلم يجز.

فصل

أجرة القسام على الرءوس دون الأنصباء (٢) ، خلاقًا للشافعى فى قوله: إنها على الأنصباء ، لأن اختلاف المقادير لا توجب زيادة فى فعل القاسم بزيادة السهم بل التعب فيه واحد بل ربما تعب بتميز السهم القليل وإفراده أكثر مما يتعب بتميز الكثير ، يبين ذلك أن الدار تكون فيها ثلثان وثمن فيحتاج إلى قسمتها أثمانًا ولو كانت نصفين لكان أسهل عليه ، والأجرة تستحق على حسب العمل فى الكثرة والقلة فإذا كان اختلاف مقادير الأنصباء يؤثر فى زيادة العمل ونقصانه أو ربما أثر فى القليل مثل تأثيره فى الكثير أو أكثر وجب إطراح هذا الاعتبار وأن يكون معتبراً بعدد الرءوس.

فصل

وإنما قلنا يقسم على أقل السهام لأن صاحب السهم القليل يحتاج إلى إفراد حقه فلو لم يقسم على أقل السهام لم يصل إلى غرضه، وليس فى ذلك إضرار بصاحب السهم الكبير لأنه يستوفى حقه متصلاً ولا يحتاج معه إلى استئناف قسمة لصاحب السهم القليل.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٨٧٢).

 ⁽۲) قال النووى: (تلك الأجرة توزع على قدر الحصص على المذهب وقيل قولان: ثانيهما على عدد الرءوس) روضة الطالبين (۲/۱۱)، المهذب للشيرازى (۲/۱/۳).

وإذا اشترك جماعة فى سهم قسم ذلك السهم مع بقية السهام قسماً واحدا ثم استؤنف القسم بين أهل ذلك السهم إن أرادوا، لأن القسم على قدر أهل السهام وحكم أهل السهم الواحد حكم المالك الواحد فإذا انفردوا بسهمهم صار لهم حكم أنفسهم ألا ترى أن الشفعة بين أهل سهمهم لا يدخل عليها أهل سهم آخر.

باب اللقيط (١)

لا يتبع الصبى أمه فى الإسلام خلافًا لابن وهب، وإليه ذهب أبو حنيـفـة (٢) والشافعى (٣)، لأنه يتبع فى الذمة أباه دون أمـه فكذلك فى الإسلام، ولأن كل من لا يتبعها فى عقد الذمة لم يتبعها فى عقد الإسلام كالجد والعم.

فصل

والصغير مسلم بإسلام أبيه لا بنفسه خلافًا لأبى حنيفة (١) ، لأنه غير مكلف كالمجنون، ولأن كل من يتبع غيره في الإسلام لم يصح إسلامه بنفسه كالذي يقصر عن التمييز.

فصل

ومن التقط لقيطًا فأنفق عليه فهو متطوع، وإن أراد أن ينفق عليه ويتبعه به فليس ذلك له إما أنفق عليه محتسبًا وإما تركه، وإنما قلنا ذلك لأنه فقير من فقراء المسلمين تلزم الكافة إعانته فليس له أن يجعل عليه دينًا، وسواء استأذن الإمام في أن ينفق عليه أم لم يستأذنه، خلافًا لمن يقول: إنه يتبعه إذا استأذن الإمام لأنه ليس للحاكم أن يلزم ذمم الصغار ديونًا يتبعون بها مع الغنى عنها، لأن النفقة على أمثال هؤلاء يكون على وجه الحسة.

فصل

⁽١) اللقيط: هو صغير آدمي لم يعلم أبواه ولا رقه. شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٥٦٥).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني (٢/ ٤٦٣).

⁽٣) روضة الطالبين (١٠/٧٧)، المهذب للشيرازي (٢/٣٢٣).

⁽٤) انظر الهداية للمرغيناني (٢/٤٦٣).

⁽٥) أي: اللقيط.

يتنالنا الخزالجين



الأصل في القصاص قوله تعالى: ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى... ﴾ إلى قوله: ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ [البقرة: ١٧٨ ـ ١٧٩] وقوله: ﴿ والجروح قصاص ﴾ [المائدة: ٥٥] وقوله الله المحمد قود كله إلا أن يعفو ولى المقتول (٢٠) وقوله: «من قتل له قتيل فأهله بخير النظرين إن شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفوا وأخذوا الدية (٢٠) ، فإذا ثبت ما ذكرناه فلا يجب القصاص إلا بأحد ثلاثة أوجه: إما ببينة ، أو بإقرار ، أو بقسامة ، وبيان ذلك يأتى فيما بعد إن شاء الله .

⁽۱) الجسراح في اللغة: الجسراح جمع جسراحة والاسم الجُرح ورجل وامسرأة جريح وجَرحي وجسرح كسمع أصابته جراحة. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (۲۱۸,۲۱۷/۱).

وفي الاصطلاح: عرفها الرصاع بقوله: الجسرح هو تأثير الجناية في الجسم. انظر الرصاع شرح حدود ابن عرفة (٢/ ٢٢).

⁽۲) آخرجــه أبو داود فی الدیات (۱۸۲/۶) ح (٤٥٤٠)، والنسائی فی القســامة (۸/ ۳۵) باب (من قــتل بحجــر أو ســوط) وابن مــاجه فی الدیات (۲/ ۸۸۰) ح (۲۲۳۰)، والــدارقطنی فی سننه (۳/ ۹۳) ح (٤١). انظر نصب الرایة للحافظ الزیلعی (۲/ ۳۲۷).

⁽٣) انحرجــه البخــارى في الديات (٢١٣/١٢) ح (٦٨٨٠) ، ومـــلم في الحج (٩٨٨/٢) ح (١٣٤٧/ ١٣٥٥).

باب

الاعتبار في وجوب القصاص تكافؤ الدماء، فإذا قبتل شخص شخصًا ودماؤهما متكافئة جاز أن يجرى بينهما القصاص، وإن كان أحدهما ناقصًا عن الآخر كان القصاص للأعلى، والتكافؤ معتبر القصاص للأعلى منهما على الأدنى ولم يكن للأدنى على الأعلى، والتكافؤ معتبر بالمساواة في الدين والحرمة الراجعة إلى الحرية: فلا يقتل مسلم قصاصًا بكافر ولا ذمي ولا معاهد ولا كتابي ولا وثني سواء كان المسلم القاتل حراً أو عبدًا(١١)، ولا يقتل حر بعبد لا بعبد نفسه ولا بعبد غيره ولا بمدبر ولا بمكاتب ولا أم ولد ولا من فيه بقية رق، فإن قبتل الكافر مسلمًا أو العبد حراً قتل به، ويقتل اليهودي بالنصراني والنصراني باليهودي، والكفر في ذلك ملة واحدة، ودماء بعضهم مكافئة لدم بعض.

وإذا قتل ذمى ذميًا ثم أسلم القاتل لم يسقط عنه القود، وكذلك العبد إذا أعتى وقد قتل عبدًا (٢)، وإذا جرح الكافر مسلمًا أو قطع طرفه لم يقتص منه وكانت له الدية عليه، وقد قال: يجتهد السلطان فى ذلك. ويحتمل على هذه الرواية القود، وإذا جرح العبد حرًا أو قطع يده لم يستقد منه، ويحتمل على ما قدمناه أن يقاد منه وهو الصحيح.

ودم المرأة مكافئ لدم الرجل وإن تفاضلا في الديات، وجرحها مكافئ لجرحه فيقتص للرجل من المرأة وللمرأة من الرجل في النفس وما دونها من الأطراف والجراح، ويقتل الرجل بالمرأة وبجماعة النساء وتقتل المرأة بالرجل وبجماعة الرجمال، ولا يجب أخذ شيء من الدية ولا ردها.

ودماء العبيد متكافئة وتقتل منهم الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة، والقصاص جار بين الأقارب كجريه بين الأجانب يقتص للأخ من أخيه، ولابن الأخ من عمه وللعم من انحيه، وكذلك الأقرباء سوى الأب فإنه إن قتل ابنه حلقًا فادعى أنه أراد أدبه وأشبه أن يكون كما أدعاه فلا قود عليه وتلزمه الدية مغلظة في ماله، وأما إن أضجعه فذبحه أو شق جوفه أو فعل به فعلاً يعلم أنه عمد به قتله به فإن عليه القود له إذا تكافأت

⁽١) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي (٢/ ٩٦).

 ⁽۲) ذكره ابن عبد البر فى الكافى وقال: والعتق مردود لأن سيد المقتول قد ملك العبد القاتل إن لم يفتكه سيده. انظر الكافى لابن عبد البر (۱۰۹۷/۲).

دماؤهما، ولو قال فى الحرب أو ما يقبل معه ادعاؤه إرادة غير العمد: أنى تعمدت به قتله قتل به، وحكم الأم والجد فى ذلك بمحكم الأب، وقال أشهب: لا يقتل أب بابن وعليه الدية، ومن تعمد قتل امرأته أوجرحها اقتص لها منه.

فصل

وإنما قلنا: إن تكافئ الدماء معتبرة في القصاص لقوله على: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم»(١١)، ولإجماعهم على منع قتل المسلم بالمعاهد والمستأمن، وللاتفاق على وجوب اعتبار ذلك(٢).

فصل

وإنما منعنا قتل المسلم بالكافر، خلافًا لأبى حنيفة (١)، لقوله على: «المسلمون تتكافأ دماؤهم» (١) فدل على أن دماء غيرهم لا تتكافأ، وقوله: «وهم يد على من سواهم»، وقوله: «لا يقتل مسلم بكافر» (هذا نص، ولأنه ناقص بالكفر كالحربى والمستأمن، وإنما قلنا لا يقتل حر بعبد خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه يقتل بعبد غيره (١)، ولداود فى قوله: إنه يقتل حر بعبد (١)، ولأنه فى قوله: إنه يقتل حر بعبد (١)، ولأنه

- (۱) أخرجه أبو داود في الجهساد (۳/ ۸۱) ح (۲۷۷۱) وابن ماجه في الديات (۲/ ۸۹۵) ح (۲۲۸۰) وأحمد في المسند (۲/ ۲۸۷) ح (۲۸۸).
 - (٢) انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٣٣٤).
- (٣) ذكره الشيخ الموصلى فى الاختيار، وقال: المراد بقولـه ﷺ لا يقتل مسلم بكافـر، الحربى لأن الكافر مـتى أطلق ينصرف إلى الحـربى عادة وعرفًا. انظر الاخـتيار للـموصلى (٧٩/٤). انظر الهداية للمرغينانى (٣، ٤/٤).
 - (٤) تقدم تخريجه.
- (٥) أخرجه البخارى فى الديات (٢٧٢/١٢) ح (٦٩١٥)، والترمذى فى الديات (٤/ ٢٤ _ ٢٥) ح (١٤١٢) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائسي فى القسامة (٨/ ٢١-٢٢) (باب: سقوط القود من المسلم للكافر)، وابن ماجه فى الديات (٨/ ٨٨٧) ح (٢٦٥٨).
- (٦) ذكره الشيخ المرغيناني في الهداية، انظر الهداية (٥٠٤/٤،٣). انظر بدائع الصنائع للكاساني (٢٨/٧)، وهو قبول قتادة والشوري وسعيد بن المسيب والتخمعي. انظر المغنى لموفق الدين (٧٨/٨).
- (٧) ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة، وقال: وهو قول النخعى أيضًا. انظر المغنى لموفق الدين
 (٧) (٣٤٩/٩).
- (۸) أخرجه الدارقطني في سننه (۳/ ۱۳۳) ح (۱۰۸) والبيهقي في الكبري (۸/ ۱۳) ح (۱۰۹۳۹) =

ناقص بالرق، ودليله إذا كان مملوكًا لقاتـله، ولأنه نوع من القصاص فلم يستحقـه العبد على الحر كالأطراف.

وإنما سوينا بين العبد والمدبر والمكاتب وأم الولد لبقاء أحكام الرق فيهم، وذلك يمنع تساوى الحرم، ولأن أحكام الرق أغلب عليهم بدليل نقصان طلاقهم وحدودهم ومنعت شهادتهم فكذلك في نفى القصاص.

وإنما قلنا: إن الكافر يقتل بالمسلم والعبد بالحر لأن دم الأعلى يكافئ دم الناقص ويزيد عليه فإذا قتل الناقص بالأعلى فلم يؤخذ منه زيادة على ما كان يلزمه به وإنما قلنا إن سائر أنواع الكفار يقاد لبعضهم من بعض فلتساويهم في النفس بالكفر كأنواع العبيد في تساويهم في النقص بالرق.

فصل

وإنما قلنا: إن إسلام الذمى لا يسقط عنه القود خلاقًا للأوزاعى^(۱)، وكذلك العبد إذا قتل عبدًا ثم أعتق القاتل لأنه حق لأدمى طريقه الحد كسائر الحقوق، ولأن الاعتبار بالحدود حال وجوبها لا حال استيفائها، ووجه القول بأن المسلم لا يقتص من الكافر والحر لا يقتص من العبد فى الجراح أن العسضو الذى يقطعه ليس بمكافئ لأعضاء المسلم والحر فكان كيّد الأشل إنها لا تقطع بيد الصحيح، ووجه ثبوت القصاص اعتباره بالنفس.

وإنما قلنا إن الرجل والمرأة يجرى القصاص بينهما لقوله تعالى: ﴿النفس بالنفس﴾ [المائذ: ٤٥]، وقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد ثلاثة أشيماء... فذكر: أو قتل نفس بغير نفس (٢)، ولأنهما شخصان متساويان في الحرمة والدين كالرجلين والمرأتين.

⁼ وقال: في هذا الإسناد ضعيف، وذكره الحافظ ابن حجـر وقال: فـيه جويـبر وغيـره من المتروكين، انظر تلخيص الحبير (٤/ ٢٠).

⁽١) ذكره الشيخ مـوفق الدين بن قدامة. وقال: وهو وجـه عند أصحاب الإمام أحـمد، انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٣٤٢).

⁽۲) أخرجه البخارى في الديات (۲۰۹/۱۲) ح (۲۸۷۸) ومسلم في القسامة (۳/۱۳۰۲) ح (۲۸۷۸).

وإنما قلنا: إنه لا يزاد بينها في الدية، خالاً القول من يقول: إن الرجل إذا قتل المرأة رد أولياء المرأة نصف دية الرجل (۱) لأنه شخص يجب له القصاص على شخص فالتفاضل في الديات لا معتبر به كالجماعة بالواحد، وإنما قلنا: إن القصاص جار بينهما في الأطراف وما دون النفس خلاقًا لأبي حنيفة في قوله إن يد الرجل لا تقطع بيد المرأة ولا يد المرأة بيد الرجل (۱)، لقوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾ [المائد: ٤٥]، ولأنه نوع من القصاص كالقتل، ولأن كل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس فكذلك فيما دونه كالرجلين والمرأتين، وإنما قلنا: إن الجماعة تقتل بالواحدة، خلاقًا لداود في قوله: لا قصاص في ذلك (۱)، لقوله عليه: «العمد قود كله (١٤)، وقوله: «من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين إن شاءوا قتلوا (١٥) فعم، ولأنه إجماع الصحابة وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قتل شبعة بواحد وقال: لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به (۱۱)، وعن على أنه قتل ثلاثة بواحد (۱۷)، وعن ابن عباس أنه قال: تقتل مائة بواحد (۱۸)، ولا مخالف لهم (۱۷)، قتل حد وجب للإنسان على غيره إذا انفرد بحوجب فإنه يجب عليه إن شارك فيه، أصله: حد القذف.

⁽۱) ذكسره الشيخ مسوفق الدين بن قسدامــة وقال: روى ذلك عن عــلى رضى الله عنه وهو رواية عن أحمد وحكى ذلك عن الحسن وعطاء، انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٣٧٧).

 ⁽۲) ذكره الشيخ الموصلى فى الاخستيار. انظر الاختيار للموصلى (۸۳/٤)، انظر الهــداية للمرغينانى
 (۳) ۱۰/٤).

⁽٣) ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة وقال: وهو رواية عن أحمد وهو قول الزبير والزهرى، وابن سيرين وحبيب بن أبى ثابت وعبد الملك وربيعة وابن المنذر، انظر المغنى لموفق الدين (٣٦٧,٣٦٦/٩)، انظر الإشراف لابن المنذر (٣/ ٣٦٧).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) أخرجه السيخارى فى الديات (٢١/ ٢٣٦) ح (٦٨٩٦)، ومالك فى الموطأ فى العـقول (٢/ ٨٧١) ح (١٣).

⁽۷) أخرجه البيهقي في الكبرى (۸/ ۷٤) ح (۱۵۹۷٦).

⁽٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٤٧٩).

 ⁽٩) كذا ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة ثم قال: ولأنها عقوبة تجب للواحد على الواحد فوجبت للواحد على الجماعة كحد القذف، انظر المغنى لموفق الدين (٣٦٧/٩).

وإنما قلنا يقطع أطراف الجاماعة بطرف الواحد إذا اشتركوا في قطعه خلافًا لأبي حنيفة (١)، لأنها جناية لو انفرد بها الواحد لزمه القصاص فإذا اشترك فيها الجماعة لزمهم القصاص كالقتل، وإنما قلنا: إن القصاص جار بين الأقارب فلأن القربي لا تمنع تكافؤ الدماء، وهو العلم على وجوب القصاص، وإنما قلنا: إن الأب إذا تعمد قتل ابنه قتل به لعموم الظواهر، ولأنهما شخصان متكافئان في الحرمة والدين فكان القصاص جار بينهما كالأجانب، وإنما قلنا: إنه إذا ادعى أنه أراد أدبه ولم يرد قتله فإنه يقبل منه إذا أشبه لأن العادة جارية بتبسط الآباء على الأبناء وطلب تأديبهم وربما تبسطوا عليهم بالسيف على عادة العرب في شدة الحمية مع كونهم غير متهمين عليهم، فإذا جاء من بالسيف على عادة العرب في شدة الحمية مع كونهم غير متهمين عليهم، فإذا جاء من ذلك قتل علم أنه ليس من سببهم، وفي حديث عمر في الذي دفع إليه وقد قتل ابنه فهم بقتله فقيل له: إنه لم يرد قتله وإنه كان من أعز الناس عليه وإنما أراد أدبه فقال: لو أعلم أراد قتله لقتلته به ثم ألزمه الدية (٢)، وأجرينا الجد مجرى الأب لحرمة الأبوة وانتفاء التهمة.

فصل

إذا ثبت أنه لا قود عليه فعليه الدية مغلظة في ماله، وصفة التغليظ مذكورة في باب الديات، وإنما قلنا: إن الزوج يقتل بزوجته لعموم الظواهر، والأخبار، ووجوب التكافؤ وانتفاء الشبهة كالأجانب.

⁽١) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (٤/ ٨٥)، انظر الهداية للمرغيناني (٣, ٤,٣٥).

⁽۲) أخــرجــه مــالك في الموطأ في العــقــول (۲/ ۸۲۷) ح (۱۰)، وأحــمــد في المسند (۱/ ۲۱) ح (۳۵۰)، والدارقطني في سننه (٤/ ۹۰) ح (۳۸).

باب

القتل نوعان عمد وخطأ، وقد اختلف عنه في نوع ثالث وهو شبه العمد فعنه فيه روايتان: إحداهما: إثباته، والأخرى: نفيه، ووجه إثباته وهو قول أبي حنيفة (۱) والشافعي (۲) ، لقوله على الله والا إن قتيل العمد الخطأ قتيل السوط والعصى ففيه مائة من الإبل أربعون منها خلفة (۳) فاثبت شبه العمد، ولأن شبه العمد ما قد أخذ شبها من العمد وشبها من الخطأ فلم يكن له حكم أحدهما على التجريد، فشبهه بالعمد قصده إلى الضرب بما لا يقتل مثله غالبًا وشبهه بالخطأ أنه لم يقصد القتل، فوجب أن يكون له حكم بين الحكمين، ووجه نفيه قوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمنًا خطأ﴾ [الناء: ١٦]، وقوله: ﴿ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا﴾ [الناء: ١٣]، فلكر وقوله: ﴿ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا﴾ الناء: ١٣] فلكر الخطأ والعمد المحضين ولم يذكر وقوله: ﴿ومن يقتل مؤمنًا معنى معقول وهو قصد الفاعل إلى الفعل والخطأ معنى معقول وهو ما يكون عن غير قصد، ووجه الفعل الواحد بالوصفين يمتنع فلم يجز إثباته.

اختلف عن مالك في مستحق القتل فعنه فيه روايتان: إحداهما أنه القود فقط ولا تجب الدية إلا بالتراضي، والأخرى أن المستحق بالتخيير بين القود والدية (١٤)، والأولى مذهب أبي حنيفة (٥٠)، والثانية مذهب الشافعي (٢٦)، فوجه الأولى قوله ﷺ: « العمد قود

⁽۱) ذكره الشيخ المرغيناني في الهداية، وقال: وشبه العمد عند أبسى حنيفة رحمه الله أن يتعمد الفسرب بما ليس يسلاح ولا ما أجرى مجرى السلاح. انظر الهداية (۳، ۲/٤ ٥٠)، انظر الاختيار للموصلي (۶/۷).

⁽٢) انظر روضة الطالبين للنووى (٩/١٢٣)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/٤).

⁽٣) أخرجه أبو داود فى الديات (٤/ ١٩٤) ح (٤٥٨٨)، والنسائى فى القسمامة (٣٦/٨) باب. (كم دية شبه العمد؟ وذكر الاختلاف على أيوب فى حمديث القاسم بن ربيعة فيها، وابن ماجه فى الديات (٢/ ٨٧٧) ح (٢٦/٤)، وانظر تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (٢٧/٤) ح (٤).

⁽٤) أى جبـرًا وهو قول أشـهب، انظر الشرح الكبيـر مع حاشـية الدسوقى (٤/ ٢٤٠)، انــظر بلغة السالك (٢/ ٣٥٤).

 ⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني، انظر الهداية للمرغيناني (١/٤,٣)، انظر الاختسار للموصلي
 (٤/٤).

 ⁽٦) انظر روضة الطالبين (٩/ ١٢٢)، وقال الشيخ الماوردى: قتل العـمد موجب للقود ولولى المقتول
 أن يعفو عنه إلى الدية ولا يفتقر إلى مراضاة القاتل، انظر الحاوى الكبير للماوردى (١٢/ ٩٥).

كله»(۱)، وقوله: (كتــاب الله القصاص»(۲)، ولأنه معنى مــوجب للقتل فلم يســتحق به التخيير بينه وبين المال، أصله: الزنا مع الإحصان.

ووجه الشانية قوله ﷺ: (من قـتل له قتيل فسأهله بين خيرتين إن شساءوا قتلوا وإن شاءوا عفوا وأخذوا الدية) (٢)، ولأنه قود سقط بالعفو فوجب أن تثبت الدية فيه، أصله: إذا عـفا بعض الأولياء، ولأن للنفس بدلين القـود والدية فـلا يستـحق على ولى الدم الاقتصار على أحدهما، كما لو قتل له عبد لكان مخيراً إن شاء قتل له قاتله إذا كان ممن يقتل به، وإن شاء استرقه.

فصل

فأما الخطأ المحض فالواجب به الدية لا خلاف (٤) ، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتْلُ مُؤْمِنًا خَطأَ فَتَحْرِير رَقِبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ﴾ [النساء: ٩٦] وأما شبه العمد إذا أثبتناه وهو قستل الأب لابنه على وجه الشبهة فالواجب به دية مغلظة ويأتى ذلك فسيما بعد.

فصل

كل آلة يقتل بها غالبًا فالقود واجب بها كالمحدد والمثقل مثل: الرمح والسيف وسائر أنواع السلاح، والمثقل كالحجارة والصخر والخشب والسندان الحديد وما أشبه ذلك، وما يقتل فرعه كالنار والماء وكذلك صفات القتل من الذبح والشدخ والحنق وإصابة المقتل وشدة الضغط وإمساك النفس وعصر الأنثيين وغير ذلك عا يعلم أن عامده قصد به القتل، كل ذلك واجب به القود، والأصل في هذه الجملة قوله تعالى: ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وقوله: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴿ البقرة: ١٩٤]، وقوله عليه على العمد قود كله الهاه ، وقوله : ﴿ إن شاءوا اعتدى عليكم ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله المعمد قود كله الهاه ، وقوله : ﴿ والنه شاءوا اعليه على المعمد قود كله الهاه المعمد قود كله الهاه النهاه المعمد قود كله الهاه المعمد قود كله الهاه المعمد قود كله الهاه الهاه المعمد قود كله الهاه المعمد قود كله المعمد قود كله المعمد قود كله المعمد قود كله الهاه المعمد قود كله كتب عليكم كنير كله المعمد قود كله المعمد كله ا

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخرجه البخارى في التفسير (۸/۲۲) ح (٤٥٠٠) ومسلم في القسامة (۳/۲۲) ح (١٣٠٢)) - (١٣٠٤).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٣٣٩).

⁽٥) تقدم تخريجه.

قتلوا»(١)، ولأنه لا خلاف في وجوب القود بقتل السيف، وكذلك سائر الآلات^(١).

فصل

ويقاد من المشقل خلافًا لأبى حنيسفة (٢)، لما روى أن يهوديًا رضخ رأس امرأة من الأنصار فأدركت وبها رمق فسذكر لها اليهودى فأشارت أن نعم فاعترف فأمر النبى ﷺ فرضخ رأسه بين حجرين (٤)، ولأنها آلة يقصد بها القتل غالبًا كالمحدد.

فصل

لا قود على السصبيان ولا على المجانين، لقسوله على: "رفع القلم عن ثلاث..." فذكر: «الصبى حتى يحتلم، والمجنون حتى يفيق»(٥)، ولا خلاف فى ذلك، وإن قتلوا خطأ على وجه يعلم ذلك منهم فالدية على عواقلهم، فأما إن تعمدوا فعمدهم عندنا خطأ، خلافًا للشافعى فى أحد قسوليه: إن عمدهم عسمد(١)، وفائدة ذلك السقول بأن عمدهم عمد تجب الدية فى أموالهم، فإذا قيل: إن عمدهم خطأ تجب على عواقلهم، ودليلنا أن عمدهم خطأ قوله على الله القلم عن ثلاث... (٧)، ولان قصد الصبى لا حكم له فكان كخطأ البالغ.

- (١) تقدم تخريجه.
- (۲) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من عمد فضرب رجلاً بعديد معدد مثل السيف والحنجر والسكين وسنان الرمح وما أشبه ذلك نما يشق بحده فمات المضروب من ضربه أن عليه القود. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ١١٤)، انظر الإشراف (٣/ ٧١)، انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٣١).
- (٣) ذكره الشيخ الكاسانى وقدال: وإن قصد قتله بما يغلب فيه الهلاك مما ليس بسجارح ولا طاعن كمدقة القصارين والحجر الكبير والعصا الكبيرة ونحوها فهو شبه عمد عند أبى حنيفة رضى الله عنه، وخدالفه فى ذلك أبو يوسف ومحمد فقى الا: هو عمد. انظر بدائع الصنائع للكاسائى (٧/ ٢٣٣)، انظر الاختيار للموصلى (٤/ ٧٥). وقال الشعبى والنخعى والحسن البصرى: لا قود إلا بحديد، انظر رحمة الامة فى اختلاف الائمة (ص ٤٦٢).
- (٤) أخرجه البخارى فى الديات (٢١٣/١٢) ح (٦٨٧٩)، ومسلم فى القسامة (٣/ ١٢٩٩) ح (١٦٧٢/١٥).
 - (٥) تقدم تخريجه.
- (٦) انظر الأم (٢٥/٦)، وقال الإمام النووى: وهو أظهر قولى الشافعى. انظر روضة الطالبين
 (١٣٦/٩)، انظر الحاوى الكبير للماوردى (٣٣/١٢).
 - (٧) تقدم تخريجه.

إذا اشترك في القتل من يجب عليه القود ومن لا قود عليه: كالعامد والمخطئ، والبالغ والصغير، والعاقل والمجنون: قـتل من يلزمه القود وكان على الآخر بقسطه من الدية، وقال أبو حنيفة (١) والشافعي: لا قود على العامد في ذلك (٢)، ودليلنا قوله: «من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين إن شاءوا قتلوا» (٣)، وقوله «العمد قود كله» (٤)، ولأنه قاتل عـمد كالمنفرد، ولأن الاشتراك في القتل لا يغير الجنس الواجب في الانفراد، أصله: الاشتراك في العمد أو الخطأ.

فصل

وإنما قلنا: إن على الباقين نصف الدية اعتباراً بهم لو انفردوا.

فصل

ومن أمسك رجلاً لغيره فقتله وهو يعلم أنه يريد قبتله ظلمًا فعليهما القود، خلافًا لأبى حنيفة (٥) والشافعي في قبولهم: لا قتل على الممسك (١)، لانه أمسكه لمن يعلم أنه قاتله ظلمًا بغير حق فأشبه إذا أمسكه على سبع حتى أكله أو على نار حتى احترق.

يقاد من السكران لأنه غمير معذور بزوال عقله، ولأن لأحكامــه أحكام الصاحى في

- (۱) ذكره الشيخ الكاساني، وقال: لو اشترك اثنان في قتل رجل أحدهما بمن يجب القصاص عليه لو انفرد والآخر لا يجب عليه لو انفرد كالصبى مع البالغ والمجنون مع العاقل والخاطيء مع العامد والأب مع الأجنبي والمولى مع الأجنبي لا قصاص عليهما عندنا، انظر بدائع الصنائع للكاساني (۷/ ۲۳۰)، انظر الاختيار للموصلي (۶/ ۸۰).
 - (٢) انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/ ٢٤)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ٢٠).
 - (٣) تقدم تخريجه.
 - (٤) تقدم تخريجه.
- (٥) قال الشيخ الكاسانى: يشترط فى القتل أن يكون مباشرة فإن كان تسبيباً لا يجب القصاص، انظر بدائم الصنائم للكاساني (٧/ ٢٣٩).
- (٦) ذكره الإمام النووى، وقال: لو أمسكه فقتله آخر فالقصاص على القاتل دون الممسك ولو أمسكه وحدَّنه لوثبة منسبع ضار فافترسه فسالقصاص على الممسك لأن الحيوان الضارى يقستل بطبعه عند التسمكن وكأنه آلة لصساحب السبب، انظر روضة الطالبين (٩/ ١٣٤)، انسظر رحمة الأمسة في اختلاف الأثمة (ص ٤٦٣).

وقوع طلاقه، ولزوم قضاء الصلاة له، وحده في الزنا والقذف فكذلك القود.

فصل

اختلف عنه في النساء هل لهن مدخل في الدم أو لا، فعنه فيه روايتان (٢٠): إحداهما أن لهن مدخلً فيه كالرجال، والأخرى: أنه لا مدخل لهن إذا لم يكن في درجتهن عصبة، فوجه الأولى: قوله ﷺ: "ومن قتل له قيل فأهله بين خيرتين إن شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفوا وأخلوا الديه)(١) فعم، وقوله "يحلف خمسون منكم)(٥)، ولأن القصاص لمستحق على استحقاق الميراث فوجب أن يثبت بتجميع الورثة كسائر الحقوق، واعتبارًا بالرجال، ووجه الثانية: أن ولاية الدم مستحقة بالنصرة ولسن من أهلها فلم يكن لهن مدخل في الولاية المستحقة، وإذا قلنا: إن لهن مدخل في ذلك فعني أي شيء لهن مدخل روايتان: إحداهما: في القود دون العفو لأن العفو إسقاط الحق وليس لهن ذلك، والأخرى في العفو دون القود.

⁽١) طمس في جميع الأصول.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ذكرها ابن عبد البر في الكافي، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١١٠١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) أخرجه البخاري في الديات (١٢/ ٢٣٩) ح (١٨٩٨)، ومسلم في القسامة (٣/ ١٢٩١) ح (١/ ١٦٦٩).

إذا كان بعض العصبة أصاغر وبعضهم أكابر فإن ولاية الدم للأكابر العقلاء إن شاءوا اقتصوا وإن شاءوا عفوا، خلافًا للشافعي(١)، لأنها ولاية مستحقة بالتعصيب فلا مدخل للصغير والمجنون فيها، أصله: ولاية النكاح، ولا يلزم عليه الغائب لأن الغيبة لا تقطع ولايته.

فصل

لا يستقاد من جرح ولا يعقل إلا بعد اندماله خلاقًا للشافعي في قـوله: يستقاد في الحال منه (۲) لما روى أنه ﷺ: نهى عن الجرح ليستقاد منه حتى يندمل (۲)، ولأنه قد يؤول إلى النفس فيعاد القـود ثانية وذلك خروج عن المسائلة، ولأن المقتص منه يمسوت قبل الجاني، وربما تلف وبرأ الجاني فيكون في ذلك تلفًا للقصاص وذلك غير جائز.

فصل

ومن قتل فى الحرم أو الحل ثم يلجأ إلى الحرم قستل فيه ولم يؤخر إلى الحل، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: لا يقتل فى الحرم إذا لجسأ إليه ولكن يضجر ويلجساً إلى الخروج منه (١٠)، لقوله على الله المناء المستيفاء القصاص فيه إذا كانت الجناية فيه جاز استيفاؤه فيه وإن وجبت فى غيره كالحل، ولأنه

⁽۱) قال الإمام الشافعى فى الأم: وإذا كان فى ورثة المقتسول صغار أو غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب ويبلغ القصر، انظر الأم (١١/٦)، وقال الإمام النووى: لو كان فى الورثة غائب أو صبى أو مجنون انتظر حضور الغائب أو إذنه ويلوغ الصبى وإفاقة المجنون وليس للآخرين الانفراد بالاستيفاء، انظر روضة الطالبين (١٩/ ٢١٤).

⁽٢) ولكن عند الشافعي يستحب ألا يستوفى إلا بعد استقرار الجناية بالاندمال أو بالسراية إلى النفس، انظر المهذب للشيرازي (٢/ ١٨٥)، انظر روضة الطالبين (٩/ ٢٢٤).

⁽۳) أخرجه أحمد في المسند (۲/ ۲۹۱) لح (۷۰۵۲)، والبيهقي في الكبرى (۱۱۸/۸) ح (١٦١١٥)، وانظر نصب الراية للحافظ الزيلعي (٤/ ٣٧٦_٣٧٣).

⁽٤) الذى وجدته عند الأحناف أن الحربى إذا التجأ إلى الحسرم لا يباح قتله ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى ولا يبايع حتى يخرج من الحسرم. والقاتل يكون أولى بهذا الحكم، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ١١٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

قصاص لو وجد سبب فى الحرم جاز استيفاؤه فيه فإذا وجـد فى الحل جاز استيفاؤه فى الحرم كالأطراف.

فصل

إذا جرح رجلاً ثم قتله أو قتل غيره قتل ولم يجرح إلا أن يكون مثل به فإنه يفعل به مثل ما فعله ثم يقتل، وقال أبو حنيفة (۱) والشافعي يجرح ثم يقتل (۱)، ودليلنا أن ما دون النفس يدخل في النفس لأن القستل يأتي عليه لأن الغرض بالقسصاص: إما أن يكون التشفى أو إبطال العضو الذي أتلفه على المجروح وأى ذلك كان فحصوله بالقتل أبلغ، فأما إذا مثل به فإنه يمثل به ثم يقتل، لأن التمثيل مقصود بالقصاص منه ليقع الارتداع عن مثله فلا يدخل في القتل كما لم يدخل فيه الجرح الذي لم يقصد به التمثيل، كما يقدول: إن من وجب عليه جلد وقتل فإنه يقتل ولا يجلد إلا أن يكون الجلد وجب للفرية بالجلد حينئذ زوال المعرة عن المقلوف وذلك لا يكون إلا بجلد القاذف.

فصل

السراية عن القصاص غير مضمونة خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لأنه قطع استحق عليه بسبب كان منه فلم يضمن كالقطع في السرقة.

فصل

إذا جرح فترامى الجرح إلى زيادة عليه ثم اندمل فإن كان عمداً اقتص منه لجرحه الأول ثم ينظر به فإن بلغ إلى حيث بلغ جرح المجنى عليه فقد استوفى حقه، وإن زاد عليه يضمن الزيادة، فإن نقص لم يقتص منه [ثانية](1) ولكن يعقل له ما بينهما، وإنما قلنا: لا يقتص منه فيما ترامى إليه لأن ذلك غير متعمد والقصاص لا يكون إلا فى

- (١) ذكره الشيخ المرغيناني، وقال: والأصل فيه أن الجمع بين الجسراحات واجب ما أمكن، انظر الهداية للمرغيناني (٣، ١٤/٤)، انظر الاختيار للموصلي (٨٦/٤).
 - (۲) ذكره الشيخ الماوردى، انظر الحاوى الكبير (۱۲/۱۲)، انظر روضة الطالبين (۹/ ۲۲۰).
- (٣) ذكره الشيخ الكاساني، وقال: إذا قطع يد رجل عمدًا حتى وجب عليه القسصاص فقطع الرجل يده فمات من ذلك ضمن الدية في قول أبي حثيفة رحمه الله وعند أبي يوسف ومحمد: لا شيء عليه. انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٣٠٥)، وقال شيخ الإسلام السرخسي في مبسوطه بوجوب الدية على عاقلة المقتص له. انظر المبسوط (١٤٧/٢٦).
 - (٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

العمد، وإنما قلنا: إن الزيادة هدر لما قدمناه من أنها زيادة على قود مستحق عليه، وإنما قلنا: إن قصر عن جرح المجنى عليه لم يقد منه ثانية لأنه لا يستحق عليه قود فيما زاد على الجرح المباشر، وإنما قلنا: يعقل له ما بينهما لأنه نقص عن جناية لا قود فيه [فكان فه الدية]() كالخطأ.

فصل

وأول الجراح الدامية وهى التى تدمى الجلد، ثم الخارصة (٢) وهى التى تشعه، ثم السمحاق وهى التى تكشطه، ثم المباضعة وهى التى تبضع اللحم، ثم المتلاحمة وهى التى تقطع اللحم فى عدة مواضع، ثم الملطاءة وهى التى يبقى بينها وبين انكشاف العظم جلد رقيق (٢)، ثم الموضحة وكل ما ذكرناه قبلها، فإن كان عمدًا ففيه القود لعموم الظواهر، ولأن القصاص محكن فيه من غير خوف غالب على النفس، وإن كان خطأ ففيه الاجتهاد وليس فيه دية مسماة، فأما الموضحة التى توضح عن العظم فإن كانت فى الرأس أو الوجه ففيها نصف عشر الدية، وإن كانت فى سائر الجسد ففيها حكومة وفى عمدها المقود أين كانت، ثم الهاشمة وهى التى تهشم العظم ولا دية فيها، ثم المنقلة وهى التى تطبر ونصف عشر الدية إذا كانت فى الوجه أو الرأس فإن كان فى سائر الجسد فالاجتهاد، ثم المامومة وهى التى تخرج إلى أم الدماغ وفيها ثلث الدية (٤)، وكذلك فى الجائفة وهى التى تصل إلى الجوف.

فصل

الجراح على ضربين: ضرب يتأتى المماثلة فيه، وضسرب لا يتأتى فيه، فما تتأتى فيه نوعان: منه ما لا يعظم الخطر والخوف منه على النفس غالبًا فالقلصاص فيه واجب وذلك كالدامية وما بعدها إلى الموضحة وقطع الأطراف ونسزع العين وغير ذلك من

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽۲) قال الفيروزآبادى: الحارصةُ بالحاء الشَجَّةُ تشق الجلد قليلاً. انظر القاموس المحيط (۲/۲۹۷)، وقال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: حارصة بحاء مهملة فالف فراء فصاد مهملتين. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (۲۵۱/٤)، انظر الكافى لابن عبد البر (۱۱۱۳/۲).

⁽٣) انظر الكافى لابن عبد البر (١١١٣/٢)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١/٤).

⁽٤) ذكره ابن عبد البسر وقال: ويقال لها آمة. انظر الكافى لابن عبد البسر (٢/١١٤)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٢٥٢).

الأعضاء، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾ [الماتد:٤٥] وقوله تسعالى: ﴿والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن﴾ [الماتد:٤٥]، ومنه ما يعظم الخطر فيسه على النفس ويخاف التلف بالقسصاص منه فهلذا لا قصاص فيه؛ لأن القصاص لو ثبت فيه لكان كالأخذ للنفس في مقابلة الجرح وذلك غير جائز، وقد اختلف في بعضها ونحن نبينه.

فصل

أما المأمومة والموضحة والجائفة فلا أعلم خلافًا من قول مالك [آلا](١) قود فيها(٢)، ويدل عليه حديث العباس عن النبى على أنه قال: «ليس في المأمومة ولا الجائفة ولا المنقلة قود»(٣) وهذا نص، ولأن الخطر فيها يعظم على النفس فيكون متى اقتصصنا منها قد أخذنا النفس بما دونها.

فصل

وأما المنقلة ففيها روايتان: إحداهما: وجوب القود، والأخرى: سقوطه (أ)، فوجه السقوط أن أمرها أخف من المأموسة لأن أكثر ما فيها رض العظم الذي كشفت عنه الموضحة وذلك لا يوجب التلف غالبًا، وذكر مالك عن ربيعة أن ابن الزبير أقاد منها (٥)، ووجه نفى القود الخبر الذي رويناه واعتبارًا بالمأمومة لعلة عظم الخطر فيها.

فصل

كسر الفخد لا قود فيه من المتالف، فأما غير الفخد ففيه روايتان(٦)، وكل ذلك مبنى

⁽۱) نی (۱) آن.

 ⁽۲) انظر المدونة (٤٣٨/٤)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ ٢٥٢)، انظر الكافى لابن
 عبد البر (٢/ ٢٠١٣).

⁽٣) أخرجه ابسن ماجه فى الديات (٢/ ٨٨١) ح (٢٦٣٧)، فى الزوائد: فى إسناده رشدين بسن سعد المصرى، أبو الحجاج، المهسرى، ضعفه جماعة. واختلف فيه كلام أحمد، فمرة ضعفه، ومرة قال: أرجو أنه صالح الحديث، والبيهقى فى الكبرى (١١٤/٨) ح (١٦١٠١).

⁽٤) قال مالك في الموطأ: والأمر عندنا أن في المنقلة خمس عَشَرَةَ فريضة، انظر الموطأ (٨٥٨/٢).

⁽٥) انظر الموطأ (٢/ ٨٥٩).

⁽٦) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤/ ٤٤١)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١١٠٥, ١١٠٥).

على إمكان المماثلة، فإن فاتت فيه ولم يعظم الخوف على النفس يجب القصاص، وإن اشتد الخوف فلم يجب.

فصل

فأما ما لا يتأتى فيه المماثلة فلا قيصاص فيه، لأن معنى القصاص هو المماثلة فإذا عدمت خرج ما يفعله بالجانى عن أن يكون قصاصًا فلم يجب، وتعدر المماثلة يكون بثلاثة أوجه: أحدها: بمعنى يعود إلى العقل كما يقول أصحابنا في الشلل وذهاب بعض ضوء العين والسمع وقطع ما يمنع بعض الكلام من اللسان فهذا مما تتعذر المماثلة فيه في الظاهر، والثانى: أن تتعذر المماثلة لفقيد المحل مثل أن يقلع أعمى عين بصير أو يضرب أصم أذن سميع فيذهب سمعه وما أشبه ذلك، والثالث: تمنع لعارض المماثلة مع إمكانها قبل حصوله وهو أن يعفو بعض أولياء الجناية فيتعذر القود لأنه لا يمكن استيفاء حقه على الانفراد وهذا يتصور في القتل.

باب

والدية (۱) ثلاثة أنواع: إبل وذهب وفيضة لا يؤخذ عما سوى ذلك من عبروض ولا حيوان ولا غير ذلك، وموجبها ثلاثة أشياء: قتل خطأ وقتل عمد وقتل شبه العمد، وهي من الإبل مائة، ومن الذهب ألف دينار، ومن الورق اثنى عيشر ألف درهم، فأما دية الخطأ فهي خمسة أخماس: خمس بنات مخاض، وخمس بنات لبون، وخمس بنو لبون، وخمس حقاق، وخمس جذاع، وأما دية العمد فأرباع: بنات مخاض، وبنات لبون، وحقاق، وجذاع (۲).

وأما شبه العمد فقد بينا اختلاف قوله فيه، وأنه لا يثبت إلا في قتل الأب لابنه على وجه الشبهة دون العمد، ودية ذلك عنده وغيره من شبهة العمد إذا أثبته أثلاث: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة: وهي الحوامل، وإذا وجبت مغلظة فإن وجبت على أهل الذهب والورق ففيها روايتان: إحداهما: أنها لا تغلظ ولا تؤخذ منهم ريادة على ما يوخذ في دية الخطأ والعمد، والاخرى: أنها تغلظ وفي كيفية تغليظها روايتان:

إحداهما: أنه يلزمه من الذهب أو الورق قيمة الإبل مغلظة ما بلغت ما لم ينقص عن ألف دينار أو اثنى عشر ألف درهم.

والأخرى: أنه ينفظر قدر ما بين دية الخطأ والتغليظ فيحصل جنزاء زائداً على دية الذهب والورق (٣).

[وإنما قلنا: إن الدية مائة من الإبل لقوله ﷺ في حديث عمرو بن حزم وغيره: ﴿إِد

⁽۱) الدية في اللغة: من وديَّةُ والهاء بدل من الواو تقول: وديَّتُ القتيل أديه ديّة إذا أعطيت ديته واتديت إذا أخذت الديّة وتقول د القتيل إذا أمرت وهي حق القتيل والجمع ديات. انظر المطلع على أبواب المقنع لشمس الدين البعلي (ص / ٣٦٣)، انظر القاموس المحيط للفيرورآبادي (٤/ ٣٩٩).

وفي الشرع: قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: هي مال يجب بقـتل آدميٌّ حُرٌّ عن ديه أو بجرحه مقدَّرًا شرعًا لا باجتهاد. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٢٢١).

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١١٠٨/١).

⁽٣) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (١١٠٩/٢).

في النفس مائة من الإبل^{١١)} ولا خلاف في ذلك^(٢)]^(٣).

فصل

وإنما قلنا: إنها من الذهب ألف دينار، والكلام فيه في موضعين: أحدهما مع أبي حنيفة في قوله: إنها من الورق عشرة آلاف درهم (٤)، والأخرى مع الشافعي في قوله: إن على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل الذهب والورق قيمة المائة من الإبل بالغة ما بلغت من غير اعتبار بألف [دينار ولا باثني عشر] (٥) ألف درهم (٢).

فدليلنا على أبى حنيفة حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قوم الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنى عشر ألف درهم (٧)، وقد روى ذلك مرفوعًا من طريق عمرو بن حزم على ما ذكره بعضهم (٨)، ولأنه تقويم للذهب والورق فسيما طريقه الحد والإتلاف فوجب أن يكون كل دينار باثنى عشر درهمًا، أصله: القطع فى السرقة.

ودليلنا على الشافعي أن عمر رضى الله عنه قـوَّم الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنى عـشر ألف درهم وذلك بحضرة المهاجرين والأنصار وقد روى

- (۱) أخرجه السنسائي في القسامة (۸/ ۵۲) باب (ذكر حديث عمـرو بن حزم في العقول واخــتلاف الناقلين له)، ومالك في الموطأ في العقول (۲/ ۸٤۹) ح (۱).
- (۲) ذكره ابن المنذر. انظر الإجماع (ص ۱۱٦)، انظر الإشراف لابن المنذر (٣/ ٨٨)، انظر المغنى لموفق الدين بن قدامة (٩/ ٤٨١).
 - (٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
- (٤) ذكره الشيخ المرغميناني في الهمداية، انظر الهمداية (٥٢٣/٤,٣)، انظر الاخمتيمار للمموصلي (٩١/٤).
 - (٥) ما بين المعكوفين سقط من (١).
- (٢) قال الإمام النووى: هذا هو القول الجديد والأظهر للشافعي والقديم: يجب الف دينار أو اثنا عشر ألف درهم، وفي وجه مخرج على القديم عشرة آلاف درهم والاعتبار بالدراهم والدنانير المضروبة الخالصة. انظر روضة الطالبين (٩/ ٢٦١)، انظر مغنى المحتاج للخطيب الشربيني (٥/ ٢٤).
- (۷) أخسرجمه أبو داود فسى الديات (٤/ ١٨٢_١٨٢) ح (٤٥٤٢)، ومسألك فمى الموطأ فسى العسقسول (٢/ ٣٦٢).
 - (۸) أخرجه البيهقي في الكبرى (۸/ ١٣٨) ح (١٦١٧٩).

مرفوعًا، ولأنه نوع مال يجوز إخراجـه في الدية فكان أصلاً بنفسه كالإبل، ولأن الدية معنى جعلته الإبل فيها أصلاً وكان الذهب والورق فيها أصلاً كالزكاة.

وإنما قلنا: لا يؤخذ مما سوى هذه الأصناف خلافًا لأبى يوسف ومحمد فى قولهما: يؤخذ من أهل البقر مائتا بقرة، ومن أهل الغنم ألف شاة، ومن أهل الحلل مائتا حلة يمانية (١)، لما روى أنه على قصى فى النفس بمائة من الإبل (١)، وهذا يوجب بعين ما يخرج فيه، ولأن الصحابة قوَّمت الإبل بألف دينار وأثنى عشر ألف درهم فسلمناه للإجماع، ولم يقومه بغير هذين النوعين، ولأنه نوع من العروض فأشبه العبيد والعقار.

وإنما قلنا: إن دية الخطأ أخماسًا خلافًا لأبى حنيفة فى تفسير الأخماس وجعله مكان بنى لبون بنى مخاض (٣)، لما روى سليمان بن يسار أن النبى ﷺ أوجب فى دية الخطأ أخماسًا: فذكر عشرين بنى لبون(٤)، ولأنه أنقص من بنات مخاض كالفصلان.

وإنما قلنا: إن دية العمد المحض أرباعًا، خلافًا للشافعي في قوله: أثلاثًا كالمغلظة (٥٠)، لقوله ﷺ: «وفي النفس مائة من الإبل» (٢٦) وظاهره لا يفيد أقل ما يتناوله الاسم، ولأنه أحد نوعي القتل معتبر بنفسه لا بغيره فلم يجب في ديته الحوامل كالحطأ ولا يلزم عليه شبه العمد لأنه مشبه بغيره.

وإنما قلنا في دية التسغليظ: إنها ثلاثون حقسة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة للخسبر

⁽۱) ذكره الشيخ الموصلى. وقال: وقالا تجب من البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألف شاة ومن الحلل مائمتا حلة كل حلة ثوبان إزار ورداء. انظر الاختيار للمموصلى (۱/ ۹۱)، انظر بدائع الصنائع للكاسانمي (۲۵۳/۷). وروى مثل هذا القول عن عمر والحسن البصرى وقال عطاء والزهرى وقادة كما روى عن عمر غير أنهم لم يذكروا الحلل وهو قول ابن أبى ليلى والثورى وطاوس وهو مدهب أحمد بن حنيل، انظر الإشراف لابن المنذر (۱/ ۸۹)، انظر المغنى لموفق الدين (۱/ ۸۹).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ذكره الشيخ الموصلي، انظر الاختيار (٤/ ٩١)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٢٥٤).

⁽٥) ذكره في الأم، انظر الأم (٦/ ٩٨)، انظر روضة الطالبين للنووى (٩/ ٢٥٦).

⁽٦) تقدم تخريجه.

الذى روى فى التغليظ^(۱)، وكذلك فى حديث عمر بن الخطاب: أنه أخذ الدية فى قصة المدلجى الذى خذف ابنه مغلظة ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعون خلفة ودفعها إلى أخى المقتول^(۲).

فصل

ووجه قوله: لا تغلظ على أهل الذهب والورق أن التغليظ ابتداء إثبات دية فلا يثبت إلا بسمع ولم يسرد سمع إلا في الإبل، ولأن الصحابة لم تقوم دية التغليظ على أهل الذهب والورق وقومت دية العسمد والخطأ، ولأن التغليظ في الإبل بالسن وهذا لا يتصور إلا في الإبل.

ووجه إثباتها أنه نوع يؤخذ في الدية فجار أن يلحقه التغليظ كالإبل، ولأنه نوع من القتل فوجب أن يلزمه دية أهل الذهب والورق بصفتها كالإبل، أصله: دم الحطأ. ووجه قوله في صفة التغليظ أنه بقيمة الإبل المغلظة أنه نقل دية إلى دية فوجب أن يكون بقيمة المنقولة، أصلة: دية الحطأ، ووجه قوله الآخر أن الألف دينار (٣) لما عدلت للمائة من الإبل في الحطأ وجب أن يكون القدر الزائد على دية الحطأ هو الزائد عليه في الذهب.

فصل

وتغلظ فى الجراح كما تغلظ فى القتل⁽¹⁾، وصفة ذلك أن ينظر الواجب فى الجرح من الدية: فإن كان نصفها أو ثلثها أو عشرها فتدفع إلى المجروح على صفة التغليظ فى الأصل، مثل أن يقطع أصبعه ففيها عشر الدية فيدفع إليه ثلاث حقاق وثلاث جذاع وأربع خوالف.

ما لا قود في عمده المحض من الجراح لا تغليظ فيه نص عليه عبد الملك، وذلك لأن التغليظ في الدية هو عوض عند سقوط القود فإذا كان القود غير واجب فلا وجه للتغليظ، واختلف فيما يلزم بقتل الأب الذي لا يجب به قود من دية التغليظ على من يجب: فقال ابن القاسم تكون في مال الأب حالة، وقال أشهب [وعبد الملك](٥) تحملها

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت في الأصل الدينار ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٤) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤٣٣/٤)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٦٧/٤).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (١).

العاقلة حالة (١)، فلابن القاسم أنها وجبت في غير خطأ لم تحملها العاقلة كالعمد المحض، [ولغيره أنها دية عن عمد فلا قود فيه، وإذا قلنا: إنها على القاتل حالة فلأن كل دية لزمت الجانى في ماله فإنها حالة كالعمد] (٢)، وإذا قلنا: إنها على العاقلة حالة فإنها لما تغلّظت بالسن والصفة تغلظتها أيضًا بالحلول، ولأن صفتها أغلظ من الخطأ.

فصل

لا تحمل العاقلة إلا دية الخطأ المحض، ولا تحمل دية عمد ولا اعترافًا ولا صلحًا، والأصل فيه أن كل جناية فإن بدلها يستوفى من الجانى، وأما الخطأ فإن العاقلة حملت ديته تخفيفًا عن الجانى ومواساة له لإنه لم يكن منه ما يوجب القود، والعمد طريقه التغليظ، وأما الاعتراف فإنه إقرار على الغير فلا يلزم العاقلة شيء منه، وكذلك الصلح هو ابتداء التزام شيء فلا يجب على العاقلة.

فصل

إذا أقر بقتل خطأ ففيها ثلاث روايات (٣): إحداها: أنه لا شيء عليه ولا على عاقلته لأن دية الخطأ لا تلزم المخطئ وإنما تلزم العاقلة فكأنه مقر على غيره فلم يلزم شيء العاقلة بإقراره، والثانية: أن إقراره لوث (٤) يقسم معه الأولياء لأنه سبب تقوى دعواهم إذ لا يتهم فيه، والثالثة: أن الدية تلزمه في ماله لأنه اعتراف بالجناية وادعى أنها على وجه تلزم غيره فقبل منه اعتراف بها ولم يقبل منه ما يلزم غيره بإقراره، وهذا هو الصحيح.

⁽١) ذكرهما في الرسالة، وهمناك وجه ثالث: أنها تكون على القاتل آباً أو غيره في ذمنته فإن كان له مال أخذ منه وإلا انتظر يسره، انظر شرح الرسالة مع حماشية العدوى (٢/٤٧٤)، انظر المشمر الداني (ص ٥٧٦).

⁽٢) ما بين المعكونين سقط من (أ).

 ⁽٣) ذكرها ابن عبد الـبر في الكافي أقولاً، وذكر قولاً رابعًا: هو أن الدية تقضى عليـه وعلى عاقلته
 فما أصابه غرمه وما أصاب العاقلة سقط عنها. انظر الكافي لابن عبد البر (١١٠٧/٢).

 ⁽³⁾ قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: اللوث هو الأمر الذى ليس بالقوى. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٢٢٩).

وتحمل العاقلة ثلث الدية فيصاعداً ولا تحمل ما دونه، خيلافًا للشافعي^(۱)، لما رواه ربيعة أن النبى ﷺ عاقل بين قريش والأنصار فجعل على العاقلة ثلث الدية فصاعداً (۲)، ولأنه حمل العاقلة لذلك على وجه التخيفيف عن الجانى والمواساة خيفة أن يجحف الأداء به، وهذا إنما يكون في الكثير دون القليل.

فصل

اختلف فى المثلث الذى يعتبر فيه: فروى أشهب أن الاعتبار بمثلث دية المجروح خاصة، وروى ابن القاسم أنه إذا بلغ ثلث دية المجروح أو الجانبي حملته العاقلة (٣)، فوجه الأول أن الاعتبار فيما يلزم الجاني بدية المجنبي عليه لا بالجاني، كما لو قتلت امرأة رجلاً لمازم بقتلها دية رجل، ووجه الشانية أن ثلث الدية يتعلق به حمل العاقلة، أصله: ثلث دية المجروح.

لا تحمل العاقلة من قتل نفسه عمدًا ولا خطأ، خلافًا لمن حكى عنه أنه تحمل عن الحظا(٤)، لأنها جناية منه على نفسه كالجناية على ماله أو العمد، ولأن العاقلة تحمل عنه ما يحصل لغيره عليه تخفيفًا عنه، ولا يتصور أن يجب للإنسان شيء على نفسه أو على غيره بجنايته عليها.

فصل

وتنجم الدية على العاقلة في ثلاث سنين، لما روى أن عمــر وعليًا قضيا بالدية على

⁽١) هذا أحد قولى الشافعي والقول الثاني: أن ما دون الثلث لا يضرب لأنه لا يعيظم إجحافه بالجاني. انظر روضة الطالبين (٣٥٨/٩).

⁽۲) أخرجـه البيــهقى فى الكبرى (۱۸۹/۸) ح (١٦٣٨٤)، كــذا رواه أيوب والمحفــوظ أنه من قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار.

⁽٣) ذكره في شـرح رسالة أبي زيد القـيرواني للإمام أبـي الحسن. انظر حاشـبة العـدوى على شرح الرسالة (٢/ ٢٨٠).

⁽٤) وهذا قول الأوزاعى ورواية عن أحـمد وإسحـاق. وقال الثورى فى رجل وجـد فى بيته مقـتولاً قـال: تضـمن عـاقلتـه ديتـه. انظر الإشـراف لابن المنذر (٣/ ١٣١)، انظر المغـنى لموفق الدين (٩/ ٩ ٥٠).

العاقلة فى ثلاث سنين (١)، ولم يخالف عليهما أحد (٢)، ولأن العاقلة تحملها مواساة للجانى فيجب أن يخفف عنها وكانت فى الأصل من الإبل وقد تكن وقت الوجوب حوامل فلا يجوز أن يكلفوا إذا حوامل، وفى الشائية لوابن فوجب أن يؤجلوا ثلاث سنين ليجمع لهم ما يشترى به السن المؤقتة.

فصل

واختلف فى البعض فعنه فى ذلك روايتان: إحداهما: أنه تؤخذ حالة ولا تنجم إلا الدية الكاملة، ووجهها اعتبارها بما دون الثلث، والأخرى: أنه تنجم لانه أرش جناية خطأ بلغ الثلث فأشبه الكاملة، وفى كيفية التنجيم روايتان: إحداهما: النصف فى سنتين لأنه أقرب إلى التخفيف، وليتكامل وضع الحوامل، والثلث فى سنة اعتباراً بتقسيط البعض على الجملة والثلثان فى سنتين، والأخرى أنه يجتهد فيها على ما يرى (٢).

فصل

ولا تحمل النساء ولا الصبيان لأنها على العصبة الذين إليهم القيام بالدم والميراث والنصرة وليس لأموالهم حق، ولا لما يؤخذ من آحادهم حد وإنما هو على الاجتهاد فمن لا قبيلة له عقل عنه المسلمون من بيت المال، ومن كانت نائية عن موضعه عقل عنه أقرب الناس إلى قبيلته، وتحمل جناية المرأة عصبتها وليس على ابنها شيء إلا أن يكون أبوه من عصبتها، وقد قبل يحمل وإن كان أبوه أجنبيًا لأن البنوة عصبة بنفسها كالميراث والنكاح.

⁽۱) أخرجه البيهقي في الكبرى (۸/ ١٩٠) ح (١٦٣٩٠).

⁽٢) قال ابن قدامة: وجدنا عوام أهل العلم قد قالوا كما روى عن عمر رضى الله عنه وقال: وهو قول الشعبى والنخعى وقتادة وأبى هاشم وعبيد الله بن عمر ومالك بن أنس والشافعى وإسحاق وأبى ثور. انظر الإشراف لابن المنذر (٣/ ١٢٩)، انظر المغنى لموفق الدين (٤٩٣/٩).

⁽٣) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد السبر (١١٠٦/١)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١٤٥٥/٤).

باب: من الديات

وفى العينين الدية، وفى اليدين الدية، وفى الرجلين الدية لورود النص بذلك، وفى حديث عمرو بن حزم: «وفى اليد خمسون وفى الرجل خمسون وفى العين خمسون» (۱)، ولأن كل عضو فيه جنس منفعة كاملة وجمال ظاهر فإن الدية تجب بإتلافه ومنافع هذه الأعضاء ظاهرة مقصودة [كاملة] (۲) وهى قوام البدن وعماد منفعته فباليدين البطش والتصرف والمتمكن من الصناعات، والرجلان مشاركتان لليدين فى النفع وإن انفردتا بنوع يخصهما من المشى والعدو والسفر ونفعهما لا خفاء به، والعينان منفعتهما أيضًا كاملة وجمالهما ظاهر ولهما فى النفع مزية على سائر الأعضاء لأن بمنفعة البصر يتمكن من جميع ما ذكرناه من التقلب فى المعايش والتصرف والاحتيال، وفى الشفتين الدية لأن نفعهما كامل وجمالهما ظاهر.

فصل

وفى ثديى المرأة الدية (٢) لأن منفعتهما مقصودة وهى الإرضاع وجمالهما ظاهر لأنهما من المحاسن المطلوبة، والدية فى ذهابهما أو بعضهما معتبرة بإبطال مخرج اللبن، وفى ثديى الرجل الاجتهاد (٤) لأنه ليس فيهما نفع ظاهر ولا جمال بين.

فصل

وفى الحاجبين حكومة لأنهما زينة فقط بـلا منفعة، وكذلك في سائر الشعر كأهداب العين واللحية لأن الدية لا تتـعلق بالجمال المنفـرد عن المنفعـة، وفي أشراق الأذنين(٥)

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤٣٧/٤)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/١١١٢)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/٢٧٣).

 ⁽٤) قال ابن عرفة فيـه حكومة. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبـير (٤/ ٢٧٣)، وانظر حاشية العدوى على الرسالة (٢/ ٢٧٧).

⁽٥) يقال: شرقت الشاة شرقًا شق أذنها. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣/ ٢٤٩).

روايتان (١): إحداهما الدية، والأخرى الاجتهاد، فوجه إيجاب الدية ما روى (وفي الأذن خمسون) (٢)، ولأنهما عضوان منهما اثنان في البدن كاليدين، ووجه الحكومة أن نفعهما غير كامل لأن السمع يقع بغيرهما وأكثر ما فيها مرسل الصوت إلى السمع، ولأن جمالهما غير ظاهر تغطيهما القلنسوة والعمامة كما قال أبو بكر رضى الله عنه.

فصل

وفى العقل الديــة لأنه أشرف المنافع وأعلاها ومــا عداه من المنافع مــتعلق به لأن به يتمكن من التصرف في المعاش والمصالح فكان أولى بوجوب الدية.

فصل

فى الأنف الدية إذا قطع مارنه (٢٢)، لما روى فى الحديث «وفى الأنف إذا أوعب جدعًا الدية» (٤) ولأنه عضو فيه نفع كامل وجمال ظاهر كالبصر وإن قطع بعضه ففيه من الدية بحسابه، وإن أذهب الشم وحده ففيه الدية لأنها منفعة مقصودة كالسمع والبصر، وكذلك إن قطع الأنف وبقى الشم ففيه الدية، وإن ذهبا معًا فى ضربة ففيهما دية واحدة لأن أحدهما من الأخر، وقال بعض شيوخنا القياس أن تكون فيهما ديتان قال: لأن كل واحد إذا انفرد بالذهاب كانت فيه فباجتماعهما لا تسقط.

فصل

وفى السمع إذا ذهب الدية، فكذلك البصر لعظم منفعتهما، فإن ذهب^(٥) من إحدى الجهتين ففيها نصف الدية أعنى أن البصر إذا ذهب فى إحدى العينين [ففيه نصف الدية]^(١)، والسمم إذا ذهب من إحدى الجهتين فيه نصف الدية، وإن ضربه فأذهب

⁽۱) ذكرهما ابن عبد البر وقال: روى عنه فيهما الدية وروى عنه أنه ليس فيهما إلا حكومة وقال ابن القاسم: ليس فيهما إلا دية واحدة، وقال غيره قياس قول مالك أن تكون فيهما ديتان. انظر الكافى لابن عبد البر (۱۱۱۱/۲).

⁽٢) تقدم تخريجه.

 ⁽٣) قال الفسيروزآبادى: المارن الأنف أو طسرفه أو ما لان منه. انسظر القامسوس المحيط للفسيروزآبادى
 (٢٧١/٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ثبت في: ب (ذهبا).

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

سمعه وبقى أذناه ففى ذهاب السمع الدية، وإن قطع أذنيه وبقى السمع ففيها الدية، وإن ذهبا [فى ضربة واحدة](١) ففيهما الدية، وقال شيخنا الذى حكينا عنه القياس أن تكون فيها ديتان أو دية وحكومة على حسب اختلاف قوله فى الأذنين، ووجه ذلك ما ذكرناه فى ذهاب الشم والأنف.

فصل

وفى الصلب^(۲) إذا كسر الدية^(۲)، لأنه يذهب به منفعة جليلة مقصودة يتمكن معها من التقلب فى الصنائع والتصرف فى المعاش فذهابه زمانة كقطع الرجلين، وذلك إذا آل إلى القعد، فأما إن قدر على القيام والمشى على قصر ففيه الاجتهاد بحسابه من الدية إن عرف قدر النقص.

فصل

وإذا قطع من اللسان ما منع الكلام ففيه الدية، وإن ذهب بعضه ففيه الدية بحسابه، لما روى في ذلك مرفوعًا(٤)، ولأن فيه منفعة كاملة مقصودة وجمالاً ظاهراً لأن ضده الخرس الذي يتعذر معه التصرف في المعاش وغيره إلا على كلفة ومشقة، وفي ذهاب البعض بحسابه اعتباراً بذهاب المنافع التي تجب بذهابها الدية من السمع والبصر وغيرهما.

فصل

وفي الذكر الدية لما روى في الحديث، وكذلك الأنثيين فإن قطعا معًا ففيهما ديتان(٥)،

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) قال الفيروزآبادى: الصلب بالضم والتحريك عظم من لدن الكاهل إلى العجب. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (۱/ ۹۳) وقال الشيخ العدوى: الصلب أى: الظهر. انظر حاشية العدوى على الرسالة (۲/ ۲۷٦).

 ⁽٣) قال ابن عبد البر: وفي الظهر يقصم الدية كاملة. انظر الكافي لابن عبد البر (١١١١/)، انظر
 حاشية العدوى على الرسالة (٢/٦/٢).

⁽٤) تقدم تخريجه.

 ⁽۵) ذكره في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (۲/ ۱۱۱۱)، انظر حاشية العدوى (۲/ ۲۷۲)،
 انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ۲۷۳).

وإن قطع أحدهما بعد الآخر في ضربة واحدة ففيها روايتان: إحداهما أن فيهما ديتين، والأخرى أن في الأولى دية وفي الثانية حكومة(١).

وإنما قلنا: إن فيهما ديتين للجمال بهما والمنفعة الكاملة المقصودة، ووجه القول بأن فيهما ديتين، وإن قطع أحدهما بعد الآخر في فور واحد قوله «وفي الذكر الدية» (٢) ولم يفرق، ولأن الفور الواحد يجرى مجرى القطع الواحد وأنه لم يسبق أحدهما الآخر، ووجه القول أن في الثانية حكومة أن التأخر منهما لا منفعة فيه بعد ذهاب الأول فأشبه أن يقطع بعد اندمال الأول.

فصل

وأقل ما يتعلق به الدية من قطع الذكر ذهاب الحشفة لأن المنفعة المقصودة بها تتعلق من اللذة وغيرها، وفي قطع بعضها بحسابها، وما قطع بعد ذلك فبحسابه.

فصل

وفى عين الأعور الدية كاملة، خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى فى قولهما: إن فيها نصف الدية (٤)، لأن فى ذلك إجماع الصحابة روى عن عمر وعثمان وعلى وابن عمر (٥) رضى الله عنهم، ولا مخالف لهم، ولأن الدية تجب بذهاب المنفعة أو بذهاب العيضو لأن من ضرب يد رجل فأشلها لزمته الدية، وكذلك لو قطعها فوجدنا منفعة البصر تكمل لذى العين الواحدة إذ يدرك بها مثل ما يدركه ذو العينين أو قريبًا منه، فإذا أتلف عليه فقد أتلف جميع منفعة البصر فكان كمتلف العينين.

⁽١) وهو قول عبد الملك فيما إذا قطعت الأنثيان بعد الذكر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١١١١).

⁽٢) تقدم تخريجه.

 ⁽٣) كذا ذكره فى الفتاوى الهندية، وفى الاختيار قال الشيخ الموصلى: فيها حكومة عدل. انظر الفتاوى الهندية (٦/ ٢٥)، انظر الاختيار للموصلى (٩٧/٤).

⁽٤) انظر الأم للشافعي (١٠٨/٦)، انظر روضة الطالبين (٩/ ٢٧٢) وهو رواية عن أحمد بن حنبل. انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٤٣٢).

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ١٦٤) ح (١٦٢٩١).

وفى السن خمس من الإبل، لورود الخبر بذلك (١)، ومقدم الفم والأضراس لوقوع الاسم على الجميع، وإذا ضربت السن فاسودت ففيها العقل لذهاب منفعتها، ثم إذا طرحت بعد ذلك ففيها عقلها أيضًا لذهاب الجمال بها كالأنف يضرب فيذهب الشم ففيه الدية، ثم إذا قطع بعد ذلك ففيه دية أخرى لذهاب الجمال به.

فصل

وإنما قلنا في الموضحة نصف العشر لقوله على: "وفي الموضحة خمس من الإبل" (٢)، ولا خلاف في ذلك (٢)، فإن برئت على شين (٤)، فقال مالك: يزاد فيها بقدره (٥) لأنه نقص حدث عن جناية كما لو كانت في الجسد، وقال أشهب: لا يزاد بها شيء، ووجه ذلك قوله: "في الموضحة خمس من الإبل" (٢)، ولم يوجب زيادة عليه، ولأن المقدار إذا وجب فيها لم يكن بعد ذلك حكم. وإنما قلنا: إن في المنقلة عشر ونصف عشر الدية لقوله على ذلك (٨).

[وإنما قلنا: إن في المأمومة ثلث الدية وكذلك في الجائفة لأن ذلك مروى في الحديث ولا خلاف فيه] (٩) وإنما قلنا: إن فيسما دون الموضحة الاجتهاد وكذلك جراح الجسد

- (٤) تقدم تخريجه.
- (٢) تقدم تخريجه.
- (٣) قال ابن المنذر: أجمعوا على أن في الموضحة خمسًا من الإبل. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ١٤٠/٥)، انظر الإشراف لابن المنذر (٣/ ٩٦,٩٥)، انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٦٤٠).
- (٤) قال الفيروزآبادى: شانه يشينه ضد زانه، والمشاين: المعايب. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (٢٤١/٤).
- (٥) انظر المدونة (٤/ ٤٣٤)، وذكره ابن عبد البر. انبظر الكافى لابن عبد البسر (٢/ ١١١٥)، وقال الشيخ ابن عسرفة الدسوقى: هو مشهور المذهب. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ ٢٧١)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٢٧٩).
 - (٦) تقدم تخريجه.
 - (٧) تقدم تخريجه.
- (A) ذكره ابن المنذر وقال: وأجمعوا على أن في المنقلة خمس عشرة من الإبل. انظر الإجماع (ص ۱۱۷)، انظر الإشراف (۹۷/۳)، انظر ألمغنى لموفق الدين (۹۲/۹).
 - (٩) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

والهاشمة لأن مسقادير العقل لا تؤخذ بالقياس وليس في ذلك شرع بتقدير فلم يبق إلا الاجتهاد، ومسعنى الحكومة والاجتهاد واحد وهو أن يقوم المجنى عليه لو كان عبداً كم يساوى سليمًا لا جراح فيه [فيقال مائة دينار] ثم يُقوم وبه الجراح فيقال ثمانين دينارًا فيعلم أن الجناية قد نقصت خمس قيمته فيجعل ذلك جزءًا من ديته فيلزم الجانى خمس دية المجروح.

فصل

عقل ما لا قود فيه من الجراح كالمأمومة والجائفة فيه ثلاث روايات: إحداها: أنه على العاقلة، والأخرى: أنه في مال الجانى، والثالثة: أنه يبدأ بمال الجانى فإن كان فيه وفاء وإلا كان الباقى على العاقلة (٢)، فوجه الأولى: أنها جناية استحق المال بها بنفسها لمنع القود فيها فحملتها العاقلة، أصله: الخطأ، ووجه الثانية: جناية عمد فلم تحملها العاقلة كالذى يجب فيه القود، ووجه الثالثة: أن هذا الجرح قد أخذ شبها من العمد وشبها من الخطأ ووجدنا شبهه بالعمد أكثر فوجب أن يبدأ بمال الجانى كما يفعل فى دية العمد فإن وفي وإلا تم من العاقلة لشبهه بالخطأ فى منع أخذ القود.

فصل

وفى كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل^(٣)، لقوله ﷺ: "وفى كل أصبع [مما هنالك]^(١) عشر من الإبل^(٥)، ولأن فى اليد الواحدة والرجل الواحدة خمسون من الإبل والدية تجب فيها بذهاب الأصابع فيجب أن يكون فى كل أصبع عشرة، وفى كل أنملة ثلاثة أباعر وثلث لأن الأنملة ثلثها فيفها ثلث ديتها إلا فى الإبهام ففى كل أنملة منهما خمس لأنهما أنملتان فالأنملة منهما نصفها (١).

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) ذكرها ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي (١١٠٧/٢).

⁽٣) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (١١١٣/٢)، انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٧٨/٤).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (ب).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) انظر الموطأ (٢/ ٨٦٠) انظر الكافى لابن عبد البر (١١١٣/٢)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ ٢٧٨).

ودية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله على: «دية المرأة على نصف من دية الرجل» (١)، وأما دية جراحها فبإنها تساوى الرجل فيما دون ثلث الدية، ويرجع إلى حساب ديتها فيما زاد عملى ذلك وإذا قطع لها أصبع أو أصبعان أو ثلاثة أخذت ثلاثين من الإبل فإن قطع بها أربع أصابع أخذت عشرين بحساب ديتها.

وإنما قلنا ذلك خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى (٣)، لأنه إجماع أهل المدينة نقلاً، وقد أغلظ سعيد بن المسيب لربيعة [بن أبى عبد الرحمن] لل سأله عن ذلك وحاجه من طريق المقايسة وقال: أعراقي أنت لما قال له: أحين عظمت مصيبتها واشتد جراحها قل عقلها فقال هي السنة (٥)، ولأن كل إتلاف كان موجبه أقل من ثلث الدية فإن الأنثى تساوى الذكر فيه، أصله: دية الجنين.

فصل

دية الكتابى نصف دية المسلم، خلافًا لأبى حنيفة فى قلوله: مثل دية المسلم (١)، وللشافعى فى قوله: ثلث دية المسلم (٧)، فدليلنا على أبى حنيفة أن الديات موضوعة على

⁽۱) أخرجه المبيه في الكبرى (٨/ ١٦٦) ح (١٦٣٠٥)، انظر تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (١٦٣٠) ح (١٣) ح (١٣).

 ⁽۲) حيث يقول بأن ديتها في الجراح أيضًا النصف. انظر الهداية للمرغيناني (٣, ٤/٣٢٥)، مرر
 الأحكام لمنلاخسروا (٢/٣/١)، انظر الاختيار للموصلي (٤/ ٩٢).

⁽٣) انظر الأم (٦/ ٩٢) وهو قول الشافعي في الجديد. أما القديم فكقول الإمام مالك في أنها تساوى الرجل في الأطراف إلى شلث الدية فيإذا زاد الواجب على الثلث صارت على النصف. انظر. روضة الطالبين (٩/ ٢٥٧)، انظر المهذب للشيرازي (٢/ ١٩٧)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ٥٧).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١، ب).

⁽٥) انظر الموطأ (٢/ ٨٦٠).

⁽٦) انظر الهداية للمرغيناتي (٣, ٤/ ٥٢٤)، انظر الاختيار للموصلي (٤/ ٩٢)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٢٥٤).

⁽٧) انظر الأم للشافعي (٦/ ٩٢)، انظر روضة الطالبين للنووي (٢٥٨/٩).

التفاضل فى الحرم ألا ترى أن النساء لما انخفضت حرمتهن عن حرمة الرجال نقصت دياتهن عن ديات الرجال فالكافر أخفض حرمة من المسلم للنقص المانع من قول شهادته ومواريشه وإنكاحه للمسلمات والإسهام له فى الغنيمة وغير ذلك، فكذلك يجب أن ينقص عنه فى الدية ولأتها بدل عن النفس فكان الكفر مؤثرًا فى نقصانها كالقصاص، ودليلنا على الشافعى أن كل نوع نقصت ديته عن دية المسلم الذكر إلى جزء منه فإن ذلك الجزء هو النصف، أصله: دية المرأة المسلمة، ولأنه جزء تنقص الدية إليه فلم يجز أن يكون دون النصف اعتبارًا بالربع.

فصل

دية المجوسى ثمان مائة درهم، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إنها مثل دية المسلم(۱)، لأن عمر بن الخطاب حكم بذلك بحضرة الصحابة ولم ينكر عليه أحد وكان يكتب إلى عماله بذلك بحضرة المهاجرين والأنصار(۱)، ولأن كل جنس لا يؤكل ذبيحته ولا تنكح نساؤه فلا يجب بإتلافه ما يجب بإتلاف المسلم، أصله: الوثنى والمرتد، ولأنا قد بينا أن نقصان الحرم بالأديان يؤثر فى نقصان الدية فلما كان الكتابى أخفض دية من المسلم نقصت ديته عن ديته كذلك المجوسى لما نقصت حرمته عن حرمة الكتابى وجب أن تنقص ديته، وديات نساء أهل الكتاب والمجوس فى نفوسهم وجراحهم على حساب ديات نساء المسلمين من رجالهم.

فصل

وفى قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت، خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: إنه لا يبلغ به دية الحر^(٣)، لأنه مملوك فوجب أن يضمن فى إتلاف بكمال قيمته كالبهائم والسلع، ولأنه نسب يضمن به العبد فوجب أن يضمن بكمال قيمته، أصله: اليد والعين.

⁽١) انظر الهداية (٣,٤/٤,٣)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/٢٥٤)، انظر غُرر الأحكام لمناخسروا (٢/٤٤).

⁽۲) أخرجه البيهقى فى الديات (۸/ ۱۷٦) ح (١٦٣٤٠)، وذكره الحافظ ابن حجر وقــال: فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، انظر تلخيص الحبير (٤/ ٤) ح (٦٨).

 ⁽٣) ذكره الشيخ الموصلي في الاختيار. وقال: وقال أبو يوسف: تجب قيمته بالغة ما بلغت. انظر الاختيار للموصلي (١١٣/٤)، انظر الهداية (٣,٤/٧٥).

فى كل جناية على العبد فيما دون النفس ما نقص عن قيمته إلا فى الشجاج الأربع الموضحة والمنقولة والمأمومة والجائفة ففى كل واحدة من هذه بقيمته بقدر ما فى الحر من ديته، ففى موضحة العبد نصف عشر قيمته وفى منقلته عشر ونصف عشر قيمته، وفى مأمومته ثلث قيمته، وكذلك للجائفة، وقال الشافعى: فى كل جناياته مثل ما فى جنايات الحر من ديته (١).

وإنما قلنا ذلك لأنها جناية على مملوك أتلف جزءاً منه وأثرت نقصاً فيه فوجب أن يكون فيها [بقدر] (٢) ما نقص من قيمتها، أصله: البهائم، فأما الشجاج الأربع فإنما قلنا إن فيها بقدر ما في الحر من ديته لأنها قد تبرأ على غير نقص فلو لم يجعل فيها بقدر ما في دية الحر من قيمة العبد لأدى ذلك إلى بطلانها لأنه ليس هنالك نقص من القيمة يرجع إليه وسائر الجراح بخلافها لأنها تؤثر نقصاً لا محالة.

فصل

ولا تحمل العاقلة قيمة العبد إذا قتل [خطأ](٢) خلافًا للشافعي(٤)، ولأنها إتلاف مال فلم تحمله العاقلة كالبهائم.

فصل

فى ذكر الخصى الاجتهاد خلافًا للشافعى (٥)، لأن منفعته ناقصة لأنه لا ينزل ووطؤه المنظر الأم للشافعى (٦/ ٩٠). وقال الإمام النووى: إن كانت الجناية بما يوجب فى الحر بدلاً مقدرًا فقولان اظهرهما وهو الجديد: أن الواجب فيها جزء من القيمة. والشانى: الواجب ما نقص من قيمته. وإن كانت الجناية لا توجب مقدرًا فى الحر فواجبها فى العبد ما نقص من القيمة بلا خلاف وعلى الأظهر فيكون فى يد العبد نصف قيمته وفى يديه قيمته وفى أصبعه عشرها وكذا. انظر روضة الطالبين (٩/ ٣١٢).

- (٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).
- (٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).
- (٤) حيث قال: وإن جنى عليه خطأ فقيمته على عاقلة الجانى. انظر الأم للشافعى (٣/٦). وقال الشيخ الخطيب الشربينى هو قول الشافعى الجديد وهو الأظهر، والقديم أنها على الجانى لأنه مضمون بالقيمة فأشبه البهيمة. انظر مغنى المحتاج (٩٨/٤).
 - (٥) حيث قال: فيه الدية تامة. انظر الأم للشافعي (٦/٦٠١)، انظر روضة الطالبين (٩/ ١٩٥).

ناقص ولزوجته الخيار إذا تزوجته فلم يستحق به كمال الدية وكذلك في اليد الشلاء لأن منفعة معدومة وهي ميستة فلا يجب القصاص بها من الصحيحة، وكذلك العين القائمة.

فصل

إذا قتل عبد عبداً أو حراً فأولياء المقتول بالخيار إن شاءوا قتلوا لأن دمه مكافئ لدم العبد وناقص عن دم الحر، وإن شاءوا استرقوه لأن جنايته متعلقة برقبته فسيد القاتل بالخيار إن شاء افتكه بأرش الجناية وهي قيمة العبد المقتول أو دية الحر، وإن شاء أسلمه فصار ملكاً للمجنى عليه (۱).

وإنما قلنا: إنه مخير لأن سيد العبد المقتول قد أسقط حقه من القصاص إلى أخذ بدل عن جنايته وهو غير مستحق للرقبة بنفس الجناية دون إسلام السيد إياها، والذى وجب له الأرش فإذا بذل له فقد سقط حقه من الرقبة فإن افتكه سيده بالأرش عاد إلى ملكه كما كان قبل الجناية، وإن امتنع أن يفديه لزمه إسلام رقبته وصار ملكًا للمجنى عليه، وإنما ذلك لما قدمناه أن الجناية تعلق شيء برقبته وجعل لسيده افتكاكه ورده إلى ملكه فإذا لم يختر ذلك فقد رضى بتركه.

وقال أصحاب الشافعى: يخير سيد العبد القاتل بين أن يفديه بالأرش أو يسلمه ليباع فيكون لسيد المقتول جميع ثمنه إن كان بإزاء الأرش، أو دونه وليس له شيء آخر إن كان الأرش أكثر من ثمنه، فإن زاد الثمن على الأرش كان له منه بقدر الأرش وكان الفاضل لسيده، وليس له أن يملك رقبته (٢).

ودليلنا أن الجناية لا تخلو أن تكون متعلقة برقبة العبد أو بمال السيد: فإن كانت متعلقة بمال السيد وجب أن يؤخذ من سائر ما يملكه من العبد وغيره ولا يبطل بتلف العبد كسائر الجنايات وذلك باطل، وإن كانت متعلقة برقبة العبد وجب أن يستحق الرقبة بدلاً من أرش الجناية لتعلقها به لأنه ليس معنى تعلقها بالرقبة أكثر من أن حق المجنى عليه قد انتقل إليها فكان له بأن يملكها، وإنما جعل للسيد إسقاطها عن الرقبة ببدل فإذا لم يفعل فقد اختار تسليمها.

⁽١) انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٩٦/٢)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤١/٤).

⁽٢) انظر الأم للشافعي (٦/ ٢٢)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ١٠٠).

السائق والقائد والراكب ضامنون بجناية الدابة (۱) لأن ذلك بتفريط منهم في إمساكها أو حادث عن إثارتهم لها إلا أن يكون ما فعلت كان ابتداء لا صنع لهم فيه فلا شيء عليهم منه ويكون ذلك هدرًا لقوله عليه: «جرح العجماء جبار» (۱) أي لا شيء فيه، وكذلك إذا كانت واقفة وحدها بحيث يجوز لصاحبها أن يقفها فأصابت إنسانًا فهو هدر لا شيء فيه.

فصل

وما تلف في معدن أو بئر من غير فعل أحد فهو هدر (٣) لقوله ﷺ: «البشر جبار والمعدن جبار» (٤)، ولأن تلفه لا صنع لأحد فيه فكان هدرًا.

فصل

إذا جرح عدة جراحات تجب فيها عـدة ديات فله جميع ذلك، لأن كل جراحة قائمة بنفسـها لا يسقط ما يجب بهـا بمشاركة غـيرها لها إلا أن تصيـر نفسًا فتجب الدية فـيه ويسقط ما عداها وذلك إذا مات في الحال.

⁽۱) قال الإمام مالك في الموطأ: القائد والسائق والرَّاكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن تَرْمَح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له. وقد قسضي عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل. انظر الموطأ (٨٦٩/٢)، انظر المدونة (١٤/٥٠٧)، انظر حاشية العدوى على شرح الرسالة (٢/٣٨٢).

⁽۲) اخرجه البخاری فی الدیات (۲۱/ ۲۲۵) ح (۱۹۱۲)، ومسلم فی الحدود (۳/ ۱۳۳۶) ح (۱۷۱۰/٤٥). ۴

⁽٣) انظر الموطأ (٢/ ٨٦٩)، انظر حاشية العدوى على شرح الرسالة (٢/ ٢٨٣).

⁽٤) أخرجه البخارى في الزكاة (٣/ ٤٢٦) ح (١٤٩٩)، ومسلم في الحدود (٣/ ١٣٣٤) ح (١٧١٠/٤٥).

والحكم بالقسامة (۱) واجب، وصورتها: أن يوجد قتيل لا يعلم من قبتله فيدعى أولياؤه الدم على رجل بعينه أو جماعة بأعيانهم ويكون معه لوث يقوى دعواهم، واللوث (۲): أمارة يغلب معها عند الظن صدقهم، فيتحلف الأولياء، على ما يدعونه ويجب لهم في العمد القود، والدية في الخطأ ونحن نبين تفصيل ذلك.

فصل

إذا ادعى قوم أن دم مقتول لا يعرف قتله عند رجل بعينه قتله عمدًا، ولا بينة لهم على ذلك والمدعى عليه ينكر: فإن كان معهم لوث حلف أولياء الدم إن كانوا اثنين فصاعدًا من العصبة خمسين يمينًا تردد الأيمان على عدد رؤوسهم واستحقوا الدم فقتلوا أو عفوا واللوث هو أن يقول المقتول: دمى عند فلان عمدًا إذا كان بالغًا مسلمًا حرا عدلاً أو فاسقًا ذكرًا كان أو أنثى، ومن اللوث الشاهد العدل [يشهد] (٢) على رؤية القتل أو رؤية المدعى عليه بقرب المقتول عليه بيده سكين أو سيف وثيابه ملوث بالدم.

فأما الشاهد الواحد والجماعة غير العدول والنساء ففيهم روايتان: إحداهما: أن شهادتهم لوث⁽³⁾، والأخرى: أنها ليست بلوث، ومن أصحابنا من يجعل شهادة العبيد والصبيان لوثًا فإذا وجد اللوث بدئ بأولياء الدم على ما بيناه فحلفوا ولهم أن يستعينوا من عصبة الميت بمن يحلف معهم، وإن لم تكن له ولاية في الدم مشل أن يترك بنين

⁽۱) القسامة فسى اللغة بالفتح: اليمين كالقسم بالله تعالى يقال: إنما سمى القسم قسمًا لأنها تقسم على أبواب المقنع لشمس الدين على أبواب المقنع لشمس الدين البعلى (ص ٣٦٩)، انظر القاموس المحيط للفيرورآبادى (١٦٥,١٦٤).

وفى الاصطلاح: قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى هى: حلف خــمسين يمينًا أو جزئها على إثبات الدم. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٦/٦٢٦).

 ⁽۲) قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: اللوث هو الأمر الذى ليس بالقوى. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (۲/ ۲۲۹).

⁽٣) ثبت ني (ب) شهير.

 ⁽٤) ذكره ابن عبد البر قولاً. وقال: وهو قول ضعيف لا يعمل به ولا يعرج عليه، انظر الكافى لابن
 عبد البر (١١١٧/٢).

وإخوة وعمومة فالولاية للبنين: فإن شاءوا حلفوا وإن شاءوا أدخلوا معهم إخوة الميت وعمومته فخففوا عنهم وحلفوا معهم، وإن كان ولى الدم واحدًا لم يحلف وحده ولكن يستعين من عصبته من يحلف معه، وإن كان ولاة الدم خمسين حلف كل واحد يمينًا واحدًا، وإن زادوا على الخمسين ففيها روايتان (۱): إحداهما: يحلف منهم خمسون فقط، والأخرى: أنهم يحلفوا كلهم ويجبر كسر اليمين بإكمالها على من عليه أكثرها، وإذا نكل المستعان بهم من الأيمان لم يؤثر نكولهم وحلف أولياء الدم إن كانوا اثنين فصاعدًا فإن نكل بعض ولاة الدم عن الأيمان وقد بقى اثنان أو أكثر ففيها روايتان (۲):

إحداهما: أن للباقين أن يحلفوا ويأخلوا أنصبائهم من الدية، والأخرى أن الأيمان ثرد على المدعى عليه فإن حلف سقطت الدعوى عنه، وأن نكل ففيها روايتان: إحداهما: [أنه يحبس إلى أن يحلف فإن طال حبسه خلى، والأخرى: أن الدية تلزمه في ماله إذا أقسموا ثم عفا بعضهم سقط الدم وكان لمن لم يعف نصيبه من الدية، وهذا في الولد والإخوة رواية واحدة، وفي غيرهم من العصبة روايتان:](٢) إحداهما: مثل هذا، والأخرى: أن من نكل منهم على الأيمان حلف الباقون واستحقوا الدم. ولم يقتل بالقسامة إلا واحد ويجلد الباقون كل واحد منهم مائة [جلدة](٤) ويحبس عامًا

⁽١) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١١١٩).

⁽۲) ذكرهما ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد البر (۲/ ۱۱۱۹). وقال الشيخ ابن عرفة الدسوقى:فى ذلك خمسة أقوال:

أحدها: أنها ترد الأيمان على العاقلة فيحلفون كلهم ولو كانوا عشرة آلاف والقاتل كواحد منهم ومن حلف لم يلزمه شيء ثم قال: وهذا القول أبين الأقاويل وأصحها في النظر.

والثانى: يحلف من العاقلة خمسون رجسلاً كل واحد منهم يحلف يمينًا فإن علفوا برئت العاقلة من الدية كلها وإن حلف البعض برىء ولزم بقية العاقلة الدية كلها حتى يتموا خمسين يمينًا وهو قول ابن القاسم.

والثالث: أنهم إن نكلوا فلا حق لهم أو نكل بعضهم فلا حق لمن نكل ولا يمين على العاقلة وهو قول ابن الماجشون.

والرابع: أن اليمين ترد على المدعى عليه وحده فإن حلف برىء وإن نكل غرم ولا يلزم العاقلة بنكوله شيء وهو رواية ابن وهب.

والخامس: أن الأيمان ترد على العــاقلة فإن حلفت بــرثت وإن نكلت غرمت نصف الدية قــاله ربيعة، انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٤/ ٢٩٥).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (٤).

وكذلك قساتل العمد إذا عــفى عنه. وإذا ادعى ولاة القتل على جمــاعة اختــاروا واحدًا يقسمون عليه ويقتلونه.

وإذا اختلف ولاة الدم في صفة القتل: فقال بعضهم: [خطأ وقال بعضهم: عمدًا أقسموا على القتل وكانت لهم الدية، فإن قال بعضهم] (١٠): عمدًا وقال الآخرون: لا علم لنا بقتله لم يقسم أحد منهم، وإن قال بعضهم: خطأ، وقال الآخرون: لا علم لنا أقسم مدعو القتل وأخذوا حقوقهم من الدية (٢)، وقال شيخنا أبو بكر: القياس ألا يقسموا، ولا قسامة في عبد ولا أمة ولا ذمي ولا في جراح ولا في من وجد قتيلاً في محلة قوم.

وإذا اقتتلت قبيلتان فوجد بينهما قتيل ففيها روايتان: إحداهما: أن وجوده بينهما لوث يقسم معه الأولياء على من يدعون عليه قتله ويقتلونه، والأخرى أنه لا قسامة فيه، فإن كان من إحدى الفريقين فعقله على الأخرى، وإن كان من غيرهما فعقله عليهما (٢٠) ويجلب في القسامة إلى مكة والمدينة وبيت المقدس من كان من أعمالها دون ما زاد على ذلك، والقسامة في الخطأ واجبة لورثة المقتول من الرجال والنساء يحلف فيها الواحد وحده العصبة وغير العصبة والزوج والزوجة، والأيمان على قدر مواريثهم ويجبر كسرها على من عليه أكثرها، وإذا قال المقتول: قتلنى فلان خطأ ففيها روايتان: إحداهما: أنه لوث والأخرى: أنه ليس بلوث.

فصل

وإنما قلنا: إن الحكم بالقسامة واجب لأن النبى ﷺ حكم بها^(٤) على ما سنبينه، ولأن فى ترك الحكم بها إضاعة الدماء لأن من يريد قتل غيره إنما يتعمد به مواضع الحلوات^(٥) التى يأمن فيها من يراه بالغالب، فلو لم يحكم فيها باللوث لم يشأ من يريد قتل غيره ويأمن من أن يأخذ به إلا وفعل من غير تعذر عليه فى الغالب، وقد روى أن الـقسامة

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) ذكره ابن عبد السبر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (۱۱۲۱)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (۲۹۹۶).

⁽٣) ذكرهما الشيخ ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١١٢٢).

⁽٤) أخــرجه البــخارى فى الديات (٢٣٩/١٢) ح (٦٨٩٩)، ومــسلم فى القــسامــة (٣/ ١٢٩٧) ح (١٦٧١/١٢).

⁽٥) ثبت کنی (ب) الخلو.

كانت فى الجاهلية فأقرها النبى على الله النبى المحلقة الماء الدم يبدؤون باليمين خلافًا لأبى حنيفة فى قوله: إن الأولياء لا يحلفون وإنما الأيمان على المدعى عليهم (٢)، لقوله ولله للأنصار المحلفون خمسين يمينًا وتستحقون دم صاحبكم قالوا: لم نحضر، قال: فتحلف لكم اليهود، فبدأ الأولياء بالأيمان فلما نكلوا عدل بها إلى المدعى عليهم (٣) ولأن الأيمان فى الأصول تجب على أقوى المتداعيين سببًا والأولياء قد قوى سببهم باللوث الذى يغلب معه على الظن صدقهم فيه فكانت اليمين فى جنبهم.

وإنما قلنا إن أقل من يحلف اثنان لأن أيمان الأولياء أقيمت مع اللوث مقام البينة فلما لم يكف في البينة شهادة واحدة فكذلك لا يكفى في الأيمان واحد، وكذلك روى في الحديث أنه ﷺ عرضها على الجماعة فقال: أتحلفون وتستحقون.

وإنما قلنا: إن الأيمان إلى العصبة فى دعوى دم العمد لأنه ليس طريقها الميراث لأنها مستحقة بالنصرة والولاية كالنكاح فهو كذلك تعقل عن القاتل عصبته دون سائر ورثته، وإنما قلنا: إن الأيمان خمسون يمينًا لقوله ﷺ للأنصار: «يحلفون خسمسين يمينًا» (٤)، ولا خلاف فى ذلك، وإنما قلنا: إن الأيمان ترد عليهم لأنا لو أحلفنا كل واحد خمسين لكانت أيمان القسامة أكثر من خمسين ولم تكن مقدرة وذلك غير صحيح.

وإنما قلنا: إنها على عدد الرؤوس لأنه ليس طريقها الميسرات فيستساوون في كل الأحكام، وإنما قلنا: إنهم يستحقون الدم إذا حلفوا خلاقًا للشافعي في قوله: لا يستقاد بها الدم^(٥) وقوله ﷺ: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم»^(١)، وروى: «قاتلكم»^(٧)، وقوله «تقسمون خمسين يمينًا على رجل منهم أدفعه إليكم برمته»^(٨) ولأنها حجة ثبت

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر الاختيار للموصلي (١١٥/٤)، انظر الهداية للمرغيناني (٣,٤/٤٥٥).

⁽٣) أخرجه البخارى فى الأحكام (١٩٦/١٣) ح (١٩٩٢)، ومسلم فى القسامة (٣/١٢٩٤) ح (١٢٩٤).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انظر الأم للشافعي (٦/ ٧٨) وهو قول الشافعي القديم، أما الجديد فإنه يقاد بالقسامة. انظر روضة الطالبين (٢٣/١٠).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) تقدم تخريجه.

بها قتل العمد فوجب أن يستحق بها قتل من ثبت عليه كالشهود.

[وإنما قلنا: إنه لابد من لوث يحلفون معه لأن الأيمان في الأصل على المدعى عليهم لأنهم أقوى سببًا، ولأنهم بريئون في الأصل فوجب اعتبار سبب تقوى له جنبة الأولياء ليتمكن نقل الأيمان إليهم دون مجرد الدعوى](١).

فصل

وإنما قلنا: إن قول المقتول في العمد دمى عند فلان لوث خلافًا لأبي حنيفة (٢) والشافعي (٣)، لقوله تعالى: ﴿فقلنا اضربوه ببعضها ﴿البقرة: ٢٧] والقصة معروفة في الرجل الذي قتله ابن أخيه ورمى أهل القرية بقتله فأمر الله تعالى بذبح (١) بقرة وبضرب المقتول ببعضها فإنه يحيى ويخبر بقاتله ففعلوا ذلك فحيى المقتول وقال: قتلنى ابن أخى، فصار ذلك أصلاً في قبول قول المقتول وتأثيره في الحكم بدمه، ولأن اللوث سبب ينضم إلى دعوى أولياء المقتول يقوى به دعواهم، وحال الموت حال تقرب إلى الله تعالى وإقلاع عن المعاصى وتوبة من الذنوب هذا هو الظاهر من المسلمين والعادة فيهم فلا يتهمون في الحال بتزويرهم عند ورودهم على الله، وقاتل النفس المحرمة وسفك الدماء المحظورة، ولأنه ليس [أحد] (٥) أعدى للإنسان من قاتله فلا يجوز أن يظن به دعوى الدم وغيره.

وإذا ثبتت هذه الجملة كان قوله: دمى عند فلان أمارة قوية فى صدقه، فكان للأولياء أن يحلفوا معه، وإنما شرطنا أن يكون بالغًا لأن الصبى لا حكم لقوله ولا يقتل بدعواه، وشرطنا أن يكون مسلمًا لأن الذمى لا قسامة فيه على ما نبينه، وشرطنا أن يكون حراً لأن العبد مال والقسامة لا تكون فى مال ولم نشرط أن يكون عدلاً ولا ذكراً لأن الأيمان لا يراعى فيها ذلك، ولأن الغالب من المسلمين عند الموت انتفاء التهمة وتحرى الصدق.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) انظر المبسوط للسرخسى قيد الطبع بتحقيقنا، وهو قول الثورى والأوزاعى وأحمد بن حنبل. انظر المغنى لموفق الدين (۲۳/۱۰).

⁽٣) ذكره الإمام النووى في الروضة. انظر روضة الطالبين (١١/١٠).

⁽٤) في (ب،هـ) أن تذبح.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب،هـ).

وإنما قلنا إن الشاهد العدل لوث لأنه يقوى الظن به، ولأن له تأثيرًا في الأصول في نقل اليمين إلى جنبة المدعى، وسواء رآه أو رأى آثار القتل على من يدعى عليه الدم لأن كل ذلك تقوى معه الدعوى، ووجه قوله في غير العدل وفي جماعة النساء إن [شهادتهم](۱) لوث فلأن الدعوى تقوى بها، ولأن الغالب من حال الجماعة الذين ظاهرهم الإسلام والحرية أنهم لا يشهدون الزور في الدم.

ووجه قوله إنها ليست بلوث أن شهادة النساء لا مدخل لها في إثبات الحقوق فلم يكن لونًا، وإنما قلنا لولاة الدم أن يستعينوا بغيرهم من العصبة فيخففوا عنهم فلأن كلهم عصبة وأهل نصرة والأيمان لهم وكذلك للمدعى عليه أن يستعين بغيره من عصبته فيحلف معه إلا أن يدعى الدم على جماعة فلا يبرأ كل واحد منهم إلا بأن يحلف خمسين يمينًا، ووجه قوله إن الأولياء إذا كانوا أكثر من خمسين حلف [كل](٢) واحد يمينًا واحدًا لأن الأيمان حق على كل من كان له نصيب في الدم فوجب أن يحلف كل يمينًا واحد، أصله إذا كانوا خمسين رجلًا، ووجه قوله يحلف منهم خمسون فقط أن الخمسين يمينًا حاصلة فلم يحتج إلى زيادة عليها، أصله إذا كانوا خمسين أو أقل.

وإنما قلنا إن نكول المستعان بهم لا يؤثر لأنه لا حق لهم فى ولاية الدم ألا ترى أن الدم يستحق مع عدمهم، وكل من لا حق له فى ولاية الدم لم يتعلق سقوط الدم به، ووجه قوله إنه إذا نكل بعض ولاة الدم فلمن بقى (٣) أن يحلفوا أو يستحقوا من الدية بقدر أنصبائهم فلأن بنكولهم لم يسقط حق غيرهم فى قتل الحطأ.

وإنما قلنا إن الواجب يكون دية لا دمًا لأن الدم لا يتبعض فإن سقط بعضه تعذر أخذ البعض وصار إلى الدية، ووجه قوله إنه ليس لمن بقى أن يحلف وترد البيمين على المدعى عليهم هو أن الحق لجماعتهم فليس بعضهم بإثباته بأولى من بعض وإذا ردت على المدعى عليه: فإن كان واحدًا لزمه أن يحلف خمسين يمينًا لقوله (أو تبريكم يهود بخمسين يمينًا لقوله (أنها أيمان تعلقت بإحدى جنبتى القسامة فكانت خمسين يمينًا)

⁽١) ثبت في الأصل (شهاتهم) ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ثبت في (١) فإن الباقين.

⁽٤) تقدم تخريجه.

أصله في جنبة المدعين، ولو كانت الدعوى على جماعة حلف كل واحد خمسين يمينًا لأنه يريد إبراء نفسه من الدم فالبراءة من الدم لا تكون بأقل من خمسين.

ووجه قوله إن المدعى عليه إن نكل حبس حتى يحلف فلأن يمينه استظهار، ولأنه لم يتقدمه ما يستحق عليه به مع نكوله حكم وإن طال حبسه خلى لأنه لم يتجه عليه حكم لأن ولاة الدم أضعفوا سببهم وأتمموا^(۱) دعواهم بنكولهم، ووجه قوله إن الدية تلزمه في ماله أن نكوله بمنزلة اعترافه والعاقلة لا تحمل اعترافًا فكانت الدية في ماله، ولأنه قد اتفق سببان موجبان للحكم وهما اللوث ونكول المدعى عليه فوجب أن يحكم عليه.

وإنما قلنا إنه إذا عفا بعضهم بعد الأيمان كان لمن يعفو أنصباؤهم من الدية لأن القود يتعدر مع عفو من عفا، ولا يجوز أن يبطل الدم بعد استحقاقه في حق من لم يعف والقود إنما تعدر مع استحقاق بدل الدم فلم يبق إلا الدية، ووجه افتراق الولد والإخوة ومن بعد من العصبات أن قرب الولد والإخوة أمس ورحمهم آكد بدلالة أنهم يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس ولهم من المزية ما ليس لغيرهم فلم يكن نكول غيرهم مؤثراً في سقوط القود، ووجه التسوية بينهم اتفاقهم في ولاية الدم كالولد والإخوة.

وإنما قلنا لا يقتل بالقسامة أكثر من واحد خلاقًا للشافعي (٢)، لقوله على: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع إليكم برمته» (٢)، ولأن القسامة أضعف من الإقرار والبينة، ولأن الردع يحصل بقتل واحد منهم.

إذا ثبت أنه يقــتل واحد فقط فــلا دية على الباقــين خلاقًا لمن قــال [بقسط تقــسيط المقتول] (٤) ويلزم الباقون بقسطهم لأن الباقين لم يشبت عليهم الدم لا بقسامة ولا بغيرها فلا وجه لإلزامهم الدية.

⁽١) ثبت في (أ،هـ) اتهموا.

⁽۲) وهو قول الشافعي القديم حيث إنه لا فرق فيه بين أن تكون الدعوى على واحد أو جماعة كالبينة وخرج ابن سريج على القديم أن الولى يختار واحدًا منهم فيقتله قصاصًا ولا يقتل الجميع. والجديد أنه لا يجب القصاص بالقسامة. انظر روضة الطالبين (۱۰/۲۳)، انظر مغنى المحتاج (١١/٢٤).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (هـ) يسقط بقسطه عن المقتول.

وإنما قلنا يضرب من عفى منهم^(۱) مائة ويحبس سنة لأنه قد روى قاتل العمد إذا عفى عنه ضرب مائة وحبس سنة، ولأنه قد كان يجوز أن يقتل بأن يقسم عليه فلما لم يقتل وجب تأديبه وكان معتبرًا بالزانى أن الزنا لما كان مع الإحصان يوجب القتل كان إذا عرى من الإحصان يوجب ضرب مائة وحبس سنة.

وإنما قلنا إن الدم إذا ادعى على جماعة أقسم كل واحد لقوله "يقسم خمسون منكم على رجل منهم" (٢), ولأنه إنما يقسم عليه ليقتل فإذا لم يقـتل أكثر من واحد فلا فائدة في القسامة على أكثر منه.

وإنما قلنا إن اتفاق ولاة الدم على القـتل واختلافهم في صفته يوجب لهم القـسامة وأخذ الدية، لأن القتل يشبت بدعواهم له وأيمانهم، مع اللوث وأكثر ما فـى اختلافهم أنه يتعذر معه القود فيصير إلى الدية، فأما إذا ادعى بعضهم العمد ولم يدع الباقون قتلاً فلا قسامة لأنها إنما تثبت (٢) باتفاق الأولياء، دون اختلافهم، ووجه قـول مالك أن من ادعى منهم الخطأ أقسم مع جـحد الباقيـن لأن الواجب بقتل الخطأ مال وذلك لا يفتـقر إلى اتفاق الأولياء، ووجه ما قاله شيخنا اعتباراً بالعمد، وإنما قلنا لا قسامة في عبد ولا أم خلافًا لأبى حـنيفة (٤) والشافعي (٥)، لأنه مال والأمـوال لا يثبت إتلافـها بالقسـامة كالحيوان والعروض.

وإنما قلنا لا قسامة فى ذمى لنقصان حرمته عن المسلم والقسامة وضعت حراسة للدماء وحفظًا لها، ولأن بالعبد لما لم تكن فيه قسامة مع زيادة حرمته بالدين فالكافر(١٦) مع نقصه بالكفر أولى، وإنما قلنا لا قسامة فى جراح لأن السنة جاءت بها فى القتل،

⁽١) ثبت في (ب، هـ): من بقي.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت ني (ب) ثبتت.

⁽٤) وهذا عند أبى حنيفة ومحمد. وعند أبى يوسف: فلا قسامة فيه ولا دية لأن العبد عنده مضمون بالخطأ من حسيث إنه مال. انظر بدائع الصمنائع للكاسمانى (٧/ ٢٨٨)، انظر الفسماوى الهندية (٦/ ٨٨).

⁽٥) وهو أحد قولين عند الشافعى. وهو الأظهر كما قال الشيخ الخطيب الشربيشى. والثانى: لا قسامة فيه بناء عملى أن بدله لا تحمله العماقلة. انظر مغنى المحمتاج (١١٤/٤)، انظمر روضة الطالبين للنووى (١٠/١٠).

⁽٦) ثبت في (ب) فكا لكافر.

ولأن حرمة الجراح أخفض من حرمة النفس ألا ترى أنه لا كفارة فيها.

وإنما قلنا إنه لا قسامة فيمن وجد قتسيلاً في محلة قوم خلاقًا لأبي حنيفة في قوله إنه لوث إذا كان به أثرًا (١) اعتبارًا به إذا لم يكن به أثر.

ووجه قولنا فى القتيل بين الفئتين أنه يقسم معه أنه يغلب على الظن بحصوله مقتولاً بينهما أن قــتله لم يخرج عنهما فكان ذلك لوثًا يوجب القســامة لأوليائه، وهذا كله إذا كان القتال على غير تأويل دين فإن كان بخلاف ذلك فلا قسامة ولا دية ولا قود.

ووجه قوله إنه لا قسامة فيه أن القسامة لا تكون إلا مع لوث في مشار إليه معين فإذا ثبت أنه لا قسامة، فديته على الفئة التي نازعت إن كان من الأخرى، وعليهما إن كان من غيرهما لعلمنا بأن الطائفتين إنما نصبتا للحرب واقتتلتا وشهرتا السلاح قام كل فريق لا يقتل أصحابه، وإنما يطلب أعداءه وخصومه وقد علمنا أن قتله لم يخرج عنها فكانت ديته عليهما إذ ليس إحداهما بأولى من الأخرى.

وإنما قلنا يجلب إلى مكة والمدينة وبيت المقدس من أعمالهما فى القسامة تعظيمًا لحرمة الدماء وليرتدع مدعو الدماء إن كانوا مبطلين فى دعواهم تعظيمًا للكعبة، ولقبر النبى، ومنبره وإكبارًا لحرمة هذه المواضع أن يحلفوا الأيمان فيها على سفك الدماء الحرام، ولا يجلب إلى غيرها إلا من اليسير لأنه ليس لغيرها من الحرمة مثل ما لها.

وإنما قلنا إن جميع الورثة يقسمون في الخطأ أن عدد (٢) الأيمان بقدر المواريث لأن الواجب بها ما يرثونه كسائر التركة فاحتاج كل من له حق ميراث إلى تبيينه، وإنما قلنا إذ كسرها يجبر لأن اليمين لا تتبعض فوجب تكميلها وكان من عليه أكثرها أولى بذلك.

وإنما قلنا إن قوله قتلنى فلان خطأ لوث اعتباراً بقوله قتلنى عمداً (٢)، ووجه التفريق بينهما أن حرمة الدم أغلظ من حرمة المال، وفى الخطأ يتهم أن يريد نفع ولده بإيصال المال إليهم وهو أمر يمكن تلافيه والدم لا يمكن تلافيه، والأول أقيس وهو قول ابن القاسم وأشهب.

⁽١) ذكره الشيخ الموصلي في الاختيار (٤/ ١١٥)، انظر الاختيار للموصلي (٤/ ١١٥)، انظر الهداية للمرغيناني (٣, ٤/٤).

⁽٢) ثبت في (أ) أو أن.

⁽٣) ثبت في (١) هذا.

والدية موروثة كسائر التسركة كانت عن خطأ أو عمد تغليظ، لأنها مسال للمقتول إذ هي بدل عن نفسه ألا ترى أنه يقسضي منها ديونه وتنفسذ وصاياه، وروى الضحاك بن سفيان أن النبي عليه كتب إليه أن يُورَّث امرأة أشيم الضبابي من تركة زوجها(١).

فصل

ولا يرث قاتل العمد ولا يحجب، وقاتل الخطأ يرث من المال ولا يحجب في الدية، وهذا يرد في المواريث.

فصل

والكفارة فى قتل الخطأ واجبة (٢) ولقوله تعالى: ﴿ وَمِن قَتَلَ مَوْمَنًا خَطَأُ فَتَ حَرِيرِ وَقَبَةً مؤمنة ﴾ [النساء: ٩٦]، [ولا خلف فيه (٣)، ولا تجب الكفارة فى قبتل عمد خلافًا للشافعي (٤)، لقوله تعالى: ﴿ وَمِن قَتَلَ مَوْمَنًا خَطَأُ فَتَحْرِيرِ وَقِبَةً ﴾ [النساء: ٩٦]] (٥) فدل أن العمد بخلافه، ولأنه معنى موجب للفعل فلم يجب على قاتله كفارة كالزنا مع الإحصان، ولأن الكفارة لتغطية الذنب والمأثم، وقتل المؤمن عمدًا أعظم من أن يكفره.

⁽١) ثبت في (ب) والأولى.

⁽۲) أخسرجه أبو داود فسى الفرائض (۱۲۹/۳) ح (۲۹۲۷)، وابن ماجمه فى الديات (۲/۸۸۳) ح (۲۲٤۲)، والترمذى فى الديات (۲۷/۶) ح (۱٤١٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح. ومالك فى الموطأ فى العقول (۲۸۲۲) ح (۹).

 ⁽٣) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن على القاتل خطأ الكفارة. انظر الإشراف (٣/ ١٣٧)،
 انظر المغنى لموفق الدين (٢٠/١٠).

⁽٤) ذكره الإمام النووى في الروضة. وقال: وحكى الروياني وجهًا ضعيقًا عن رواية أبو على بن أبي هريرة والطبرى أنه إذا اقتص من المتسعمد فلا كفارة في مساله. انظر روضة الطالبين (٩/ ٣٨٠)، انظر مغنى المحتاج (١٠٧/٤). وهو قـول الزهرى ورواية عن أحمسد. انظر المغنى لموفق الدين (١٠/٠٤).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

ولا كفارة في قـتل عبد خلافًا للـشافعي (١) لأنه مال مـقوم فلم تجب بإتلافه كـفارة كالبهائم.

فصل

لا كفارة فى قـتل كافر خلافًا لمن أوجبها (٢) لقوله تـعالى: ﴿وَمِن قَتَلَ مَـوْمَنّا خَطَأَ فَتَحَرِير رَقِبة ﴾ [النساء: ٩٦] فدل على أن الكافر بخلاف، ولأن الكفارة فى قـتل المؤمن لحرمته وتحريم دمه وذلك غير موجود فى الكافر، ولأنها لم تجب بقتل العمد وهو مؤمن فكانت بأن لا تجب فى قتل الكافر أولى، واعتباراً بالحربى والوثنى والمرتد.

فصل

وإذا قتل جماعة رجلاً مؤمنًا فعلى كل واحد كفارة خلافًا لمن قال كفارة واحدة (٣)، لقوله تعالى: ﴿وَمِن قَتَلَ مُؤْمَنًا خُطًّا﴾ [النساء: ٩٦] فعمَّ الاشتراك والانفراد ولأنه قاتل خطأ فأشبه المنفرد.

فصل

والكفارة: إعتاق رقبة، وصيام، ولا إطعام فيها وشرط الإعتاق أن تكون رقبة ليس فيها شرك ولا عقد (1) من عقود العتق، وقد بيّنا ذلك في الأيمان والظهار وكذلك في الصوم.

⁽١) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (٩/ ٣٨٠)، انظر مغنى المحتاج (١٠٨/٤).

⁽٢) قال أكثر أهل العلم: تجب الكفارة بقتل الكافر المضمون. انظر المغنى لموفق الدين (١٠/٣٨).

 ⁽٣) وهو قـول أبى ثور والأوزاعى ، وهو رواية عن أحمــد بن حنبل ، ورواه أبو على الطبــرى عن الشافعى. انظر الإشــراف لابن المنذر (٣/ ١٣٧) انظر المغنى لموفق الدين (٣٩/١٠)، انظر روضة الطالبين (٩/ ٣٨).

⁽٤) ثبت في (ب) عفو.

وفى جنين المرأة الحرة غرة (۱) عبد أو أمة لأن النبى على حكم بذلك فى الجنين (۱) إذا قتل فى بطن أمه، تكون قيمتها خمسون ديناراً أو ستمائة درهم ليكون بقدر عشر دية أمه كما يعتبر جنين الأمة بعشر قيمتها، ولا خلاف فى ذلك إلا أن أبا حنيفة يقول قيمتها خمسمائة درهم (۱) لأن عنده أن دية الأم خمسة آلاف، وحكى عن قوم أنهم قالوا لا شىء فى الجنين (۱)، وهذا غلط لما رويناه من أنه على قيضى فيه بغرة، وفى حديث أبى هريرة فى المراتين لما ضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها أنه على قضى بالدية على عصبة القاتلة وقضى فى الجنين بغرة فقال المقضى أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح ولا استهل أليس مثل ذلك يطل فقال رسول الله على المسجع كسجع الجاهلية» (وقضى فيه بغرة.

[فصل

ودية الجنين موروثة على حسب المواريث، خلافًا لما يحكى الليث بن سعد إن كان قاله أنها للأم وحدها^(۱)، لأنها دية نفس آدمى مقتولة فكانت لجميع ورثتها، أصله إذا انفصل حيا]^(۷).

⁽۱) الغرة فى اللغة: بياض فى الجبهة. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (۱۰۱/۲). وفى الشرع: دية الجنين المسلم الحر حكمًا يلقى غيـر مستهل بفعل آدمى. انظر شرح حـدود ابن عرفة للرصاع (۲/۳۲).

⁽۲) أخرجه البخارى في الديات (۲۱/ ۲۵۷) ح (۲۹۰۶)، ومسلم في القسامة (۳/ ۱۳۰۹) ح (۲۸/ ۱۲۸۱).

⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني في الهداية. وهو استحسان عند الأحناف. انظر الهداية للمرغيناني (٣) ذكره الشيخ المرغيناني (٥٣٥/٤,٣).

⁽٤) وهذا القول هو قياس قولا الأحناف حيث قال الشيخ المرغيناني: والقياس أنه لا يجب شيء لأنه لم يتيقن بحياته. انظر الهداية للمرغيناني (٥٣٥/٤,٣)، انظر الاختيار للموصلي (٢/٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ٤٤٥).

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

وفى جنين الأمة من سيدها [الحر]^(۱) مثل ما فى جنين الحرة لأنه حـر من حين^(۱) خلق كجنين الحرة، وفى جنين الأمـة من غير سيدها عشـر قيمتها كـما فى جنين الحرة عشر ديتها.

فصل

وفى جنين الكتابية من المسلم مثل ما فى جنين الحرة المسلمة، لأن حكمه حكم أبيه فى الدين فكان فيه نصف عشر دية أبيه على ما بيناه،

فصل

وفى جنين الكتابيـة من زوجها الكافر عـشر ديتها ، كذلك المجـوسية اعتـبارًا بسائر دياتهم.

فصل

إذا استهل صارخًا ففيه الدية بكمالها، وتحملها العاقلة لأن حياته قد ثبت فقاتله قاتل خطأ، فإن ضرب عمدًا ففيه القود بالقسامة (٢) ومن قتل جنينين ففيهما غرتان، ولو ماتت الأم ثم خرج الجنين بعد موتها ميتا فلا شيء فيه خلاقًا للشافعي في إيجابه الغرة فيه (٤)، ولأن تلفه قبل الانفصال كتلف بعض من أبعاضها فيكون تابعًا لا حكم له.

فصل

وإذا طرحت الأمة جنينها فاستهل صارخًا ثم مات ففيه قيمته لأنه عبد كالكبير، وإن لم يستهل صارخًا [ثم مات] ففيه عشر قيمة أمة (١) اعتبارًا بجنين الحرة أنه يكون معتبرًا بأمه.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽۲) ثبت في (ب) خير، وفي (۱) حر.

⁽٣) ني (١) بالقسمة.

⁽٤) انظر الحاوى الكبير للماوردى (٣٨٩/١٢)، وذكره الشيخ الخطيب الشربيني. انظر مغنى المحتاج (٤) انظر ١٠٣/٤).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٦) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/١١٣٣)، انظر حاشية العدوى (٢/٢٨٦).

يحبط عمل المرتد^(۱) بنفس الردة^(۲) من غير اعتبار بموته قبل التوبة أو بعدها، وفائدة ذلك أنه إذا عاد إلى الإسلام لم يلزمه قضاء الصلوات التى تركها فى ردته وكان عليه استثناف الحج ويكون حكمه حكم الكافر الأصلى إذا أسلم.

فصل

فأما سقوط قضاء ما ترك من الصلاة في ردته خلافًا للشافعي (٣)، فلقوله تعالى: ﴿قُلَ لللّٰهِنِ كَفُرُوا إِنْ يَنتهوا يَغفُر لَهُم ما قد سلف﴾ [الانفال: ٣٨] فعم ، ولانها صلاة متروكة في حال كفره كالكافر الأصلى، أما استئناف الحج خلافًا للشافعي (٤)، فلقوله تعالى: ﴿لَمُن أَشَر كَتَ لَيْحِبُطُنُ عَملُك﴾ [الزمر: ٢٥] فأخبر أن الارتداد يحبط العمل فإذا انحبط لزمه إعادة الحج ، ولانه أسلم عن كفر فلزمه الحج ، ولأنه أسلم كالكافر الأصلى [إذا أسلم] أسلم].

فصل

إذا اجتمع المرتدون ونصبوا راية الحسرب وقاتلوا المسلمين وأتلفوا أموالاً ثم تابوا لم يؤخذوا بشيء من ذلك خلافًا لأحد قولى الشافعي^(٦)، لأن أبا بكر الصديق والصحابة لم يضمنوا من رجع من [أهل] الردة، ولأنها فئة ممتنعة أتلفت على وجه التدين فلم يلزمها ضمان كأهل الحرب.

يستتاب المرتد ثلاثًا فإن تاب قبلت توبته وإن أبى قتل وكان ماله فيئًا للمسلمين (^) ولا (١) قبال الفيرورآبادى: السردَّة من الارتداد وهو الرُّجوع. انظر القياموس المحيط للفيرورآبادى (١/ ٢٩٤). وفى الشرع: كفر بعد إسلام تَقَرَّد. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٢٣٤). (٢) ثبت في (ب) ارتداده.

- (٣) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (١/ ١٩٠)، المهذب (١/ ٥٠).
- (٤) ذكره الشيخ الشيرازي. انظر المهذب للشيرازي (١/ ١٩٥)، انظر مغنى المحتاج (١/ ٢٦٣, ٤٦٢).
 - (٥) ما بين المعكوفين سقط من (١).
 - (٦) انظر روضة الطالبين (١٠/ ٥٥/ ٨١)، انظر الحاوى الكبير للماوردي (١٣/ ١٨٢).
 - (٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
 - (٨) في ب، هـ . جماعة المسلمين.

يرثه ورثته المسلمون ولا أهل الدين الذي ارتد إليه، وسواء ما ملك قبل ردته أو ما كسبه حال ردته.

وإنما قلنا يستتاب ثلاثًا لما روى عن عسمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه بلغه أن رجلاً ارتد فقتل قبل أن يستتاب فأنكر (١) ذلك وقال: هلا حبستسموه ثلاثًا وأطعمتوه كل يوم رغيسفًا فإن تاب وإلا قتلتموه، اللهم لم أمسر ولم أرض إذ بلغنى (٢)، ولا مخالف له، ولأنه يجوز أن يكون عرضت له شبسهة فإذا روجع وذكَّرناه الإسلام زال عنه، ولأن من قبلت توبته عرضت عليه كسائر الكفار.

وإنما قلنا إن توبته تقبل، خسلافًا لمن حكى عنه أنها لا تقبل (٣)، لقوله تعالى: ﴿وهو الله وإنما قلنا إن توبته تقبل، خسلافًا لمن حكى عنه أنها لا تقبل الله ين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قلد سلف ﴾ [الانفال:٣٨]، وقوله ﷺ: ﴿أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم (أن)، ولانها توبة عن كفر يظهر كالكافر الأصلى، وإنما قلنا إنه إذا لم يتب قاتل لقوله ﷺ: ﴿من بدل دينه فاقتلوه (٥)، ولا خلاف في ذلك (٢).

وإنما قلنا إن المرتدة تقتل خلاقًا لأبى حنيفة (٧)، لعموم الخبر لأن كل من جاز أن يقتل بالقتل جاز أن يقتل بالردة كالرجل، ولأنه سبب يقتل به الرجل فجاز أن تقتل به المرأة

⁽١) ثبت في (أ) (فما أنكر).

⁽٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ٣٥٩) ح (١٦٨٨٧).

⁽٣) وهم القائلون بأنه يقتل ولا يستتاب وهو قول عبيد بن عمير وطاوس وهو قول لعطاء فيما إذا كان مسلمًا ممن ولد في الإسلام ثم ارتد لم يستستب ويقتل وهو رواية عن أحمد. انظر الإشراف لابن المنذر (٣/ ١٥٦)، المغنى لموفق الدين (١٠/ ٧٦).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) انحرجه البخاری فی الجهاد (٢/ ١٧٣) ح (٣٠١٧)، وأبو داود فی الحدود (٤/ ١٢٤) ح (٢٥١١))، والترمذی فی الحدود (٤/ ٥٩) ح (١٤٥٨) قال: هذا حدیث حسن صحیح والنسائی فی التحریم (٧/ ٩٦) باب (الحکم فی المرتد) وابن ماجه فسی الحدود (٢/ ٨٤٨) ح (٢٥٣٥)، واحمد فی المسند (١/ ٨٤٨) ح (٢٥٥٥).

⁽٦) ذكره ابن المنذر. وقال: وأجـمع أهل العلم بأن العبد إذا ارتد فاستتـيب فلم يتب قتل ولا أحفظ فيه خلاقًا. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ١٢٢)، انظر المغنى لموفق الدين (٢٦/١٠).

⁽٧) ذكره الشيخ الموصلى. انظر الاختسار للموصلي (٣/ ٣٥٢)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ١٣٥).

كالفتل وإنما قلنا إنه لا يورث وأن ماله فيء خلافًا لمن قال إنه يورث^(۱)، لقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم^(۱) ولأنه ممن لا يرث بحال فلم يورث كالعبد، ولأنه مات كافرًا فلم يرثه مسلم كالكافر الأصلى، وإنما لم نفصل ما بين ما ملكه قبل ردته أو في حالها خلافًا لأبي حنيفة في قوله أن يورث عنه ما كان له قبل الردة دون ما كسبه فيها^(۱)، لأن الخبر عام، ولأنه مال مات عنه فأشبه ما كسبه حال ردته.

فصل

لا تقبل توبة الزنديق: وهو الذي يُسِرُّ الكفر ويظهر الإسلام خلافًا للشافعي (٤)، لأنا لا نصل إلى العلم بتوبته لأنه لم يكن له ظاهر يرجع عنه فيستدل منه على تركه له، ولأن التوبة من المعصية المستتر بها لا تسقط [الحد](٥) الواجب فيها كالزنا والسرقة.

وإذا انتقل الكافر من ملة إلى ملة أخرى من الكفر لم يتعرض له خلافًا للشافعى فى قوله أنه يقتل إذا لم يسلم^(١)، لأن الدين الذى انتقل إليه مما يجوز الإقرار عليه فجاز أن يقر عليه الانتقال كما لو كان ابتداء، ولأنه لو كان يعقوبيًا فصار نسطوريًا لم يتعرض له لأنه انتقال من كفر إلى كفر فكذلك إذا انتقل من النصرانية إلى اليهودية.

⁽۱) وهو قول الليث بن سعد وإسحاق بن راهويه والنعمان وروى هذا القول عن على بن أبى طالب والحسن البصرى والشعبى والحكم. وقال الأوراعى: إذا كان فى دار الإسلام قتل وقسم ماله بين ورثته. وعن الإمام أحمد رواية: أن ماله لورثته من المسلمين أيضًا وعنه أيضًا: أن ماله لقرابته من أهل الدين الذى انشقل إليه وهو قول أبى يوسف ومحمد من أصحاب أبى حنيفة. انظر من أهل الدين المنذر (١٦٤,١٦٣)، انظر المغنى لموفق الدين (١١/ ٨١)، انظر الاختيار للموصلى (١٩٤/ ٩٣٤).

⁽۲) اخرجه البخاري في الفرائض (۱۲/ ۵۱) ح (۲۷۲۶)، ومسلم في الفرائض (۲/ ۱۲۳۳) ح (۱۲۳۳).

⁽٣) وهذا قول سفيان الثورى أيضًا. انظر الاختيار للموصلي (٣٤٩/٣)، انظر الهداية للمرغيناتي (٣٤٩/٢). انظر الإشراف لابن المنذر (١٦٤,١٦٣/٣).

⁽٤) وهو أحد قولى الشافعى. وهذا القول مروى عن على بن أبى طالب ويه قال عبيد الله بن الحسن وهو قول ابن المسئلر. انظر روضة الطالبسين (١٤١,١٤٠)، انظر مغنى المحستاج (١٤١,١٤٠)، انظر الإشراف (٣/ ١٦٣,١٦٢).

⁽٥) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٦) انظر الأم (١٤٨/١).

والسحر(۱) له حقيقة خلافًا لمن نفاه (۲)، لقوله تعالى: ﴿ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ﴾ [البقرة: ١٠٢] فجعلهم كفرة، فثبت أن له حقيقة فإذا فعل السحر بنفسه لم يستتب فإن قال قد تبت لم تقبل توبته خلافًا للشافعي (۲)، لأنه مستتر به فلا تقبل التوبة منه كالزنديق(٤)، ولأن علمه به وفعله له كفر عندنا بدليل قوله تعالى: ﴿إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴾ [البقرة: ١٠٢] أى لا تتعلم السحر، ولأن الآلام الواصلة إلى الحيوان التي تضر بهم وتقتلهم (٥) من فعل الله تعالى وهو المنفرد بالقدرة عليها واعتقاد الإنسان أن ذلك فعله وأنه قادر عليه كفر. وأما إذا دفع شيئًا إلى من عمل له السحر فلا يقتل الأنه ليس بساحر بهذا الفعل وهو كمن دفع مالاً إلى رجل ليقتل له إنسانًا فلا يقتل الدافع للمال ولا يكون قاتلاً بذلك.

⁽١) السحر في اللغة: كل مــا لطف مأخــذه ، ويقال : سَحَر كــمنع خَدَعَ. انظر القامــوس المحيط (٢/ ٤٥)، وفي الاصطلاح: هو أمر خارق للعادة مسبب عن ســبب معتاد كونه منه. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٦٣٥).

⁽۲) وهو قول معتزلة المتكلمين والمغربي من أهل الظاهر وأبو جعفر الإستراباذي من أصحاب الشافعي وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: إن كان يصل إلى بدن المسحور كدخان ونحوه جاز أن يحصل منه ذلك فأما أن يحصل المرض والموت من غير أن يصل إلى بدنه شيء فلا يجوز. انظر الحاوى الكبيسر للماوردي (۱۳/۱۳)، انظر المهذب للشيرازي (۲/۲۲۲)، انظر المغني لموفق الدين (۱۳/۱۳).

⁽٣) ذكره الماوردى فى الحاوى. انظر الحاوى الكبير (١٣/ ١٦٥)، وقال الشيخ الشيرارى يقتل كما يقتل المرتد. أى: حكمه حكم المرتد فى استابته فإن تاب وإلا قتل. انظر المهذب للشيرارى (٢/ ٢٧٤).

⁽٤) في (ب) كالزندقة.

⁽٥) ثبت في (ب) تقيلهم.

والمقتول من المفئة الباغية يغسل ويصلى عليه خلافًا لأبسى حنيفة (١)، لأن بغيه لا يخرجه عن أحكام الملة كالعدل، ولا يتبعون فيسما استهلكوا من مال ولا دم إذا كان القتال على تأويل دين لإجماع الصحابة على ذلك في قتال (٢) يوم الجمل وصفين (٣) وهما من وقائع الإسلام، ولأنها فئة امتنعت وأتلفت بتأويل فلم يلزمها ضسمان كأهل الحرب إذا أتلفوا مالاً على المسلمين.

⁽۱) فى أنه قال: لا يصلى عليهم وإنما يغسلون ويكفنون ويدفنون لأن ذلك من سنة موتى بنى آدم. انظر بدائع الصنائع للكاسانى (٧/ ١٤٢)، انظر الهداية للمرغينانى (١٠٢/٢).

⁽٢) ثبت في (ب) قتل.

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ٣٠٩ _: ٣١) ح (١٦٧٣٩).

المحارب^(۱) هو: القاطع للطريس المخيف للسبيل الشاهر للسلاح الطالب للمال فإن أعطى وإلا قاتل عليه كان في المصر أو خارج المصر، فهذا إذا ظهر عليه قبل توبته أقيم عليه حد الحرابة: وهو القستل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي أو الحبس، وذلك موكول إلى اجتهاد الحاكم على ما يراه كافيًا في ردعه وزجره، فإن كان ذا قوة وبطش ورأى وتدبير ويجتمع إليه ويتحيز إلى جهته فهذا حده القتل، [وإن كان ذا قوة وبطش فقط: قطع من خلاف، وإن كان الذي ليس فيه ذلك وإنما فعله مرة ولعله أن يتوب فهذا يضرب على ما يراه الإمام وينفي فيحبس بغير بلده] (١) إلى أن تظهر توبته، ويجوز قـتل المحارب وإن لم يكن قتل، وإذا جاء تائبًا قبل القدرة عليه سقط عنه حد الحرابة وأخذ بحقوق الناس [قبله] (١) من قتل وقطع وأخذ مال.

ويقتل فى الحرابة المسلم بالكافر والحر بالعبد، ولا يجوز فيه لولى الدم عفو، وحكم اللص وحكم المحارب، وللرجل أن يمانع عن نفسه وماله فإن قتل فشهيد وإن آل إلى قتل اللص فهدر لا شىء فيه.

فصل

قد بينا أن حكم المحارب على التخيير، وأنه موكول إلى اجتهاد الإمام، وقال أبو حنيفة (٤) والشافعي هي على الترتيب(٥) فلا يقتل من لم يقـتل ولا يصلب ولا يقطع فإن

⁽۱) المحارب في اللغة واحد المحاربين وهو اسم فياعل من حارب وهو فياعل من الحرب قيال ابن فارس: الحرب اشتيقاقها من الحرب يعنى بفتح الراء وهو مصدر حَرَب ماله أي سلبه والحريب: المحروب ورجل محرّب أي: شيجاع، انظر المطلع على أبواب المقتع للشيخ شيمس الدين البعلى (ص ٣٧٦)، انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣/١).

وفى الشرع: الحرابة الحروج لإخافة سبيل لأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو لذهاب عقل أو قتل خدفية أو لمجرد قطع الطريسق لا لإِمَرةٍ ولا نائِرة ولا عداوةٍ. انظر شرح حدود ابن عـرفة للرصاع (٢/ ١٥٤).

⁽۲) ما بين المعكوفين مسقط من (ب).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (٣/ ٣٠٧)، ا نظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٩٣٠).

⁽٥) ذكره الشيخ الماوردى، انظر الحاوى الكبير (١٣/ ٣٥٣).

قتل ولم يأخذ مالاً قتل فقط ولم يقطع ولم يصلب، وإن أخذ مالاً ولم يقتل قطع، وإن قتل وأخذ المال قال أبو حنيفة: الإمام مخير إن شاء جمع القطع والقتل وإن شاء جمع القطع والصلب (۱۱) قتل بعد الصلب، وإن شاء جمع بين القتل والصلب (۱۱) وقال الشافعي يقتلهم خنقاً ويصلبهم (۱۱)، فدليلنا على أن له أن يقتله، وإن لم يكن قتل قوله تعالى: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا اللات: ۱۲۱ الآية، ولم يشترط أن يكونوا قتلوا، ولانه خير بين هذه الحدود فدل على سقوط الترتيب، وروى أنه على قال: «من أشهر سيفه ثم وضعه وجب(۱۱) دمه، (۱۱) وإنما قلنا إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه يسقط عنه حد الحرابة لقوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم اللائد: ۲۳] فأخبر بأن التوبة قبل القدرة تسقط حد الحرابة لأنه استثناه عمن أخبر بأن جزاءه القتل وغيره.

وإنما قلنا إن حقوق الناس قبله لا تسقط لأن التوبة لا تأثير لها في حقوق الآدميين، ألا ترى أن من غصب رجلاً شيئًا وأتلفه ثم تاب فإن بدله واجب عليه كذلك القتل والجراح⁽¹⁾ وغيره، ولأن التوبة من هذه الأشياء إذا انفردت عن الحرابة لا تسقط حقوق الناس^(۷) المتعلقة بها فكذلك إذا انضمت إليها.

وإنما قلنا يقتل فيها المسلم بالكافر والحر بالعبد لأن ذلك ليس بقتل قصاص فيمتنع ويراعى فيه تكافؤ الدماء وإنما هو لحق الله ولذلك قلنا إنه لا عفو لولى الدم لأن قتله ليس لأجل البدل عن قتل وليه يدل عليه إذا سقط عنه القتل لحق الله وصار حينئذ قتل قصاص فثبت للولى حق العفو، وإنما قلنا إن حكم اللص حكم المحارب لأنه طالب للمال آخذ للنفوس غلبة فكان نوعًا من المحاربة، وإنما قلنا إن للإنسان دفعه عن ماله

⁽١) وخالفه في ذلك من اصحابه محمد بن الحسن. وقال: يقتل أو يصلب ولا يقطع، انظر الهداية للمرغيناني (١، ٢/٤٢٣)، انظر بدائع الصنائع (٧/ ٩٣).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) انظر روضة الطالبين (١٠٦/١٠)، انظر الحاوى الكبير للماوردي (٣٥٧/١٣).

⁽٤) ثبت في (ب) فقد وجب.

⁽٥) أخرجه النسائى فى التحريم (١٠٨/٧) باب (من شهــر سيفه ثم وضعه فى الناس)، والحاكم فى المستدرك (٢/ ١٥٩).

⁽٦) ثبت في (١) والجروح.

⁽٧) ثبت في (ب) الأدميين.

ومنعه وأنه لا شيء في قتله لقوله ﷺ: (من قتل دون ماله فهو شهيد)(١), فلولا أن قتله بحق وإلا لم يكن شهيدًا بالقتل، وروى أن امرأة خرجت تحتطب فتبعها رجل فراودها عن نفسها فرمته بحجر فقتلته فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: قتيل الله والله لا يودى أبدًا فأهدر عسمر [رضى الله عنه](٢) دمه (٣) ولأنه إذا قصد غيره [ظلمًا](٤) طلبًا لقتله أو ماله فالمقصود مضطر إلى دفعه عن نفسه فكان اللص منعاونًا فوجب أن يهدر دمه.

⁽۱) أخرجه البخارى في المظالم (٩/ ١٤٧) ح (٢٤٨٠) ، ومسلم في الإيمان (١/ ١٢٤) ح (١٤١/٢٢٦).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ٥٨٦) ح (١٧٦٤٩).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (أ).

وإذا صال^(۱) الفحل^(۲) أو غيره من البهائم على الإنسان وخافه على نفسه فله دفعه عن نفسه: فإن أدى ذلك إلى قتله فلا ضمان عليه خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله إنه يضمنه، لأنه قتله بدفع مباح فلم يضسمنه كالآدمى، ولأن حرمة الآدمى أعظم من حرمة البهيمة (۱)، فإذا لم يضمن فى الآدمى ففى البهيمة أولى، وهذا إذا قامت له بينة بما يدعيه فأما إن لم يعلم إلا بقوله فإنه يضمن لأنه مقر بإتلاف مال غيره ومدع الإباحة وسقوط الضمان فلا يقبل قوله بدعواه.

فصل

ومن عض أصبع رجل فنزع المعضوض يده من فم العاض فذهبت أسنانه فعلى الجابذ ضمانه، وقال يحمي بن عمر من أصحابنا لا ضمان عليه وقاله أبو حنيفة (٤) والشافعي (٥).

فوجه قول مالك أن العاض لم يقصد النفس وإنما قصد العض نفسه والذى يستحق بإتلاف ذلك العض غير ما فعل به فوجب أن يكون كل واحد ضامنًا ما جنى على الآخر كمن قلع عين الرجل فقطع الآخر يده فإنهما ضامنان.

ووجه قول يحيى بن عمر أنه دفعه بدفع مباح فلم يضمن ما كان عليه، أصله إذا أراد النفس(١٦).

⁽١) الصيال في اللغة: صَوَّلُ البعير صَالَةٌ واثَبَ الناس أو صار يَقْتُلُ الناس ويعدو عليهم فهو جَمَلٌ صوُولٌ. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢/٤).

⁽٢) الفسحل في اللغة: الذكر من كل حيوان، والجمع فسحول وأفحل. انظر القاموس المحيط للفيرورآبادي (٢٨/٤).

⁽٣) ثبت في (ب) البهائم.

⁽٤) ذكره الشيخ الماوردي، انظر الحاوي الكبير (١٣/٤٥٦).

⁽ه) ذكره الإمام النووى، انظر روضهة الطالبين (١٨٨/١٠)، انظر الحاوى الكبير للماوردى (٢٥٨/١٥).

⁽٦) ثبت في (ب) نفسه.

وما أتى على يد الطبيب مما لم يقصده فيه روايتان: إحداهما أنه يضمنه، والآخرى أنه لا يضمنه فإذا قلنا إنه يضمن فلأنه قاتل خطأ فوجب أن يضمن كغير الطبيب، وإذا قلنا إنه لا يضمن فلأنه يولد عن فعل مباح مأذون له فيه كالإمام إذا حد إنسانًا فمات.

فصل

من حفر بثراً فى موضع ليس له أن يحفره فيه فعطب فيه إنسان فهو ضامن لأنه قاتل خطأ متعد بحفره فى ذلك الموضع، ولو كان فى موضع له حفره لم يلزمه ضمان، وكذلك ممسك الكلب العقور عليه ضمان ما تلف به من نفس أو مال، وكذلك صاحب الحائط المستهدم إذا أشهد عليه أو بلغ من الخوف على الناس من وقوعه إلى حيث يعلم ذلك من حاله(۱)، ونكت جميع هذه المسائل تعديهم بتبقية جميع هذه الأشياء على الوجه الذى يتعدى أذاه إلى الغير وفعلهم من ذلك ما ليس لهم فعله فلزمهم ضمان ما بحدث عنه.

فصل

ولأهل المواشى إرسالها نهاراً المرعى، ويلزم أرباب الزرع والحوائط حفظها نهاراً فما أفسدته فلا شيء على أربابها لأنه مأذون لهم في إرسالها لضرورتها إلى الرعى فالتفريط من قبل أرباب الحوائط بإهمالها وترك حفظها مع علمهم بكون المواشى مرسلة ولابد أن تعيث (٢) وتفسد وأما ما أفسدته ليلاً فعلى أربابها ضمانه لأن عليهم حفظها ليلاً ومنع إرسالها وقال أبو حنيفة إن كان صاحبها معها فعليه الضمان وإن لم يكن معها فلا ضمان [عليه] (١) فاعتبر في الضمان كون صاحبها معها ولم يعتبر الليل ولا النهار (١)

⁽١) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد السبر (٢/ ١٢٢٧)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٢/ ٣٥٦).

⁽٢) ثبت في (ب) تعبث.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) قال الشيخ حسن بن عمار بن على الوقائى الحنفى: وإلا أى: إن لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقًا أى: إذا كان معها كما هو ظاهر كلامه أو أدخلها وأما إذا لم يكن معها ولم يدخلها لا يضمن شيئًا كما في التبيين، انظرحاشية الشيخ حسن بن عمار هامش غرر الأحكام لمنلا خسروا (١١١/)، الفتاوى الهندية (٦/ ٥٠).

ودليلنا حديث البراء أن ناقته دخلت حائطًا فأفسدته فرفع ذلك إلى النبى ﷺ فقضى أن على أهل الأموال حفظها نهارًا وعلى أرباب المواشى حفظها ليلاً^(١١)، ففرق بين الليل والنهار فسقط قول من لا يعتبرها، وقد فرقنا بينهما بما ذكرناه، وبالله التوفيق.

* * *

⁽۱) أخرجه أبو داود في البيوع (٢٩٦/٣) ح (٣٥٦٩) وابن ماجه في الأحكام (٢/ ٧٨١) ح (٢٣٣٢)، والحاكم في المستلوك (٤٨/٢).



حد^(۱) الزنا^(۲) حدان: رجم وجلد، والزناة نوعان: ثيب وهو المحصن، وبكر هو الذي ليس بمحصن، فالرجم للمحصن والجلد للبكر، فإذا كان الزاني محصنا رجم بالحجارة حتى يموت ولا يجلد مع الرجم رجلاً كان أو امرأة، وشروط الحصانة ثمانية: وهي البلوغ، والعقل، والإسلام، والحرية، والتزويج وصحة العقد، والوطء فيه، وأن يكون على وجه سائغ غير محظور فمتى انخرم بعض هذه الشروط لم يكن الواطئ [أو الموطوءة] محصنا ولم يرجم، وليس من شرط إحصان الزاني أن يكون المزنى بها محصنة ولا من شرط إحصان الزانية أن يزنى بها محصن فالصبية المطيقة تحصن البالغ وإن لم يحصنها، وكذلك الكتابية وإن لم يحصنها، وكذلك الكتابية يتزوجها المسلم والأمة، يتزوجها الحر يحصنانها وإن لم تحصنانهما.

والصبى الذى يطيق الوطء لا يحصن البالغة بخلاف الصبية المطيقة للوطء، والمجنون إذا زوج من عاقلة ووطئها أحصنها، وكذلك العبد يتزوج⁽³⁾ الحرة، والنكاح الفاسد لا يحصن وإن وطئ فيه على الوجه المباح⁽⁶⁾، والوطء على الوجه المحظور كالوطء في الحيض أو في الإحرام أو الصوم والاعتكاف أو ما أشبه ذلك لا يحصن وإن كان العقد

⁽۱) الحد في اللغة: الحاجزيين الشيئين ومنتهى الشيء ومن كل شيء حدَّته وبمعنى: الدَّفع والمنع والمنع وتأديب المُذْنب بما يمنعه وغيره عن الذَّنب. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (١/ ٢٨٦). وفي الاصطلاح: هو ما وضع لمنع الجانى من عوده لمثل فعله وزجر غيره. انظر الثمر الدانى (ص ٥٦٨).

⁽٢) الزنا فى اللغة من زنى يَزْنى زنى وزناءً، فجر وهو بالمد والقصر. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (٤/ ٣٣٩). وفى الشرع: قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: هو مغيب حشفة آدمى فى فرج آخر دون شبهة حله عملًا. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٦٣٦).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ثبت ني (١) يزوج.

⁽٥) ثبت في (١) المين.

صحيحًا، ونكاح الشرك لا يحصن وإن وطئ فيه إلا أن يطأها بعد الإسلام، وكذلك باقى فروع هذا الباب التى تضمنها عقده على ما وصفناه، وأما أم الولد إذا زنت بعد عتقها بوفاة سيدها لم ترجم.

فإذا اختلف الزوجان في الوطء فأقر أحدهما وأنكره الآخر فالمنكر غير محصن، وروى ابن عبد الحكم أن المنكر لا يكون محصنًا حتى يقرا جميعًا، وقال ابن القاسم: المقر محصن والمنكر غير محصن (١)، ويقع الإحصان بالإيلاج وإن لم ينزل.

فصل

وإنما قلنا إن حد المحصن الرجم لقوله تعالى: ﴿أُو يَجعَلُ اللهُ لَهِنَ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٥] فقال ﷺ: [«خذوا عنى فقد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام] (٢)، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» (٣)، وقوله ﷺ: «واغدوا يا أنيس على امرأة هذا فإن [اعترفت] (٤) فارجمها (٥) وما روى من رجمه ﷺ ماعزا (٢) والغامدية (٧)، وفي حديث عمر رضى الله عنه: لولا أن يقال عمر زاد في كتاب الله لكتبت (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة) (٨)، وروى الرجم عن عمر وعثمان وعلى رضوان الله عليهم قولاً وفعلا (٥) ولا خلاف فيه (١٠)، ولا يتلفت إلى ما يحكى عن الخوارج من نفيه.

- (١) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٦٩/٢).
 - (٢) ما بين المعكوفين سقط من (١، هـ).
- (٣) أخرجه البخارى في الصلح (٥/ ٣٥٥) ح (٢٦٩٦) (٢٦٩٦)، ومسلم في الحدود (٣/ ١٣٢٤ ـ ١٣٢٥) ح (١٦٩٨ ـ ١٦٩٨).
 - (٤) ثبت في (ب) أقرت.
 - (٥) تقدم تخريجه.
- (۲) أخرجه البخارى في الحدود (۱۳۸/۱۲) ح (۱۸۲۶)، ومسلم في الحدود (۳/ ۱۳۲۰) ح (۱۲۹۳/۱۹).
- (۷) آخرجه مسلم فی الحسدود (۳/ ۱۳۲۳) ح (۲۳/ ۱۲۹۵)، والبیسهقی فی الکسبری (۸/ ۳۹۶) ح (۱۲۹۹۳).
 - (٨) أخرجه مالك في موطئه. كتاب الحدود (٢/ ٨٢٦).
- (٩) ذكره ابن المنشذر. وقال: وهو قول مسالك وأهل المدينة والأوزاعى وأهل الشام وسسفيسان الثورى وسائر أهل العراق ويه قال الشافعى وأحمد وإسسحاق وأبو ثور والنعمان ومحمد وهو قول عوام أهل الفتيا من علماء الأمصار. انسظر الإشراف (٦/٣).
- (١٠) ذكره ابن المنذر في الإجماع والإشراف. وقال ابن قدامة المقدسي: هذا قول عامة أهل العلم =

وإنما قلنا لا يجلد مع الرجم خلاقًا لداود (۱) ، لما روى أن رجلين اختصما إلى النبى على فقال أحدهما إن ابنى كان عسيفًا على هذا فرنا بامرأته فأخبرونى أن على ابنى الرجم فافتديت بمائة شأة وبجارية ثم سألت فأخبرونى أن على ابنى جلد مائة وتغريب عام وإنما الرجم على امرأته فقال على الأخر فإن اعترفت فرد عليك، وجلد ابنه مائة وغربه عامًا، وأمر أنيسًا أن يأتى امرأة الآخر فإن اعترفت (۱) رجمها فاعترفت فرجمها (۱)، وفي طريق آخر «فاغدوا يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» (أن ففيه دليلان: أحدهما أنه أمره أن يرجمها ولم يأمره بالجلد، وقد علم أنه إنما أنفذه ليقيم الحد لا لغير ذلك.

والثانى أنه فرق بينه وبينها فقال: (وعلى ابنك جلد مائة واغدوا يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) فدل أن الجلد في خبره دونها، وروى أنه وهي رجم ماعزا ولم يجلده وكذلك الغامدية (٥)، ولأنه معنى يوجب القتل لحق الله تعالى ولم يوجب الجلد مع القتل كالردة.

فصل

وإنما قلنا إن العــقل من شــروط الإحصــان لقــوله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة...» فذكر: «المجنون حتى يفيق»(١)، ولأن الحد عقوبة على معصية وكل ذلك تكليف والعقل

⁼ من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار ولا تعلم فيه مخالفًا إلا الخوارج. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ١١٢)، انظر الإشراف (٦/٣)، انظر المغنى لموفق الدين (١٠٠/ ١٢٠).

⁽٢) ثبت في (ب).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

شرط في ثبوته، ولا خلاف فيه(١).

فصل

وإنما شرطنا البلوغ للخبر، ولأن من دون البلوغ (٢) لا يكلف بدليل أنه لا حــد في قذفه ولا يلزمه قصاص بقتله.

فصل

وإنما شرطنا الإسلام خلافًا للشافعي (٣)، لأن الإحصان حكم شرعى جعل للفضيلة في الإسلام منتف مع الكفر، ولأن هذه (٤) الحدود يعتبر فيها الفضيلة فعد المحصن الرجم بفضيلته على البكر، وحد الحر مائة لفضيلته على العبد، ونقص الكفر يمنع أن يشت له حكم فضيلته، ولأن من شرط الإحصان صحة النكاح الذي يطأ فيه أنكحة الكفار الفاسدة.

فصل

وإنما شرطنا الحرية لأن العبد حده على النصف من حد الحر والرجم لا يتنصف جميعه عنه، ولأنه لما نقص عن الحر في الجلد الذي هو^(٥) أخف لنقصه بالرق كان بأن يسقط عنه الرجم أولى.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون متزوجًا للإجماع على ذلك (١)، ولأن النكاح يقع عليه اسم الإحصان لقوله عز وجل: ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب﴾ [المائدة: ١٨] وقوله: ﴿والمحصنات من النساء﴾ [النساء) [النساء) [النساء) [النساء) النساء)

⁽۱) ذكـره ابن قــدامــة في المغنــي. وقــال: وهو قــول أكــشـر أهل العلم. انظر المغنــي لموفق الدين (۱/۱/۱۰)، انظر فتح الباري (۱۲/۱۲).

⁽٢) ثبت في (١) البالغ.

⁽٣) انظر المهذب للشيرازي (٢/ ٢٦٦) وذكره الشيخ الماوردي. انظر الحاوي الكبير (١٩٨/١٣).

⁽٤) ثبت في (ب) زيادة.

⁽٥) ثبت في (١) هذا.

⁽۲) انظر المغنى لموفق الدين (۱۲٦/۱۰)، انظر الإجــماع لابن المنذر (ص ۱۱۲)، انظر فــتح البارى (۱۲۰/۱۲).

وإنما شرطنا أن يكون العقد صحيحًا لأن النكاح الفاسد لا يتناوله اسم الإحصان لأنه وطء غير مباح بعقد فلم يتناوله اسم الإحمان كالوطء بشبهمة وإنما شرطنا الوطء لأن العفاف لا يحصل بمجرد العقد دونه والإجماع على ذلك(١).

فصل

وإنما شرطنا جواز الوطء لأنه أحد شروط الإحصان فكان من شرطه الإباحة كالعقد، ولانه وطء محرم بالشرع كالزنا.

فصل

وإنما شرط فى إحصان أحدهما إحصان الآخر خلاقًا لأبى حنيفة (٢)، لأنه حر مكلف وطئ بنكاح صحيح وطئًا مباحًا فكان محصنًا به، أصله إذا كانا كاملين (٣).

فصل

وإنما فرقنا بين الصبى المطيق للوطء وبين الصبية المطيقة للوطء فقلنا إنها تحصن الكبير وأنه لا يحصن الكبيرة لأن وطء [الصبى]⁽³⁾ ناقص غير تام بدليل أنه لا يجب به حد ولا يحلها للزوج الأول ولا يكمل لها به لذة كوطء البالغ، وليس كذلك الصبية المطيقة للوطء لأن كل هذه الأحكام الحاصلة بوطء البالغة⁽⁶⁾ تحصل للكبير بوطء المراهقة، وإذا كان كذلك أحصنت ولم يحصن الصبى من وطئها، وقد أتى ما ذكرناه على شرح الفروع التى قدمناها.

⁽۱) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ۱۱۲)، انظر فتح البارى (۱۲/ ۱۲۰)، انظر المغنى لموفق الدين (۱۲ ۱۲۲).

 ⁽٢) في أنه يشترط أنه يكون الواطئ والموطوءة على صفة الإحسان. انظر الهداية للمرغيناني (١)
 ٢/ ٣٨٥)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٧٣).

⁽٣) ثبت في (١) كاملتين.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٥) ثبت في (١) البالغ.

وإنما قلنا إن أم الولد إذا زنت بعد وفاة سيدها لم ترجم لأنها غير محصنة، ولأنها لم يحصل لها من شروط الإحصان بعد البلوغ والعقل والإسلام إلا الحرية وذلك غير موجب لها الإحصان.

فصل

ووجه قوله إن إنكار أحـدهما يمنع كون الآخر محصنًا أن ذلك شبهة لأنه لا يجور أن يكون أقر بالوطء لغرض له لا أنه كـان وطئ حقيقة، ووجه قـوله إنه يكون محصنًا اعتبارًا بإقرارهما، ولأن تكذيبها له لا يخرجه (١) عمـا يلزمه مما يقر به على نفـسه من حقوق الله تعالى، أصله إذا أقر أنه زنى بها وهى تنكر، أن ذلك لا يسقط الحد عنه.

فصل

وإنما قلنا إن الإيلاج يكفى فلأن اس الوطء يقع علميه، ولأنه ﷺ لما قرر (٢) ماعزًا لم يزده على أن أقسر عنده بالإيلاج ولم يطلب منه زيادة على ذلك، ولأن سائر الأحكام المتعلقة بالوطء تتعلق بالإيلاج فقط من وجسوب الغسل والمهر والحسد والإحلال للزوج الأول وغير ذلك، فكذلك الإحصان الواجب عنه.

⁽١) ثبت في (هـ) لا يخرجهما.

⁽٢) ثبت في (١) أقر.

باب

فأما حد الزانى البكر فإنه يختلف باختلاف أقسام الأبكار، ولا يخلو الزانى البكر من ثلاثة أقسام: أحدها أن يكون رجلاً حراً، والشانى أن تكون امرأة حرة، والثالث أن يكون مملوكا ولا يختلف حال المملوك بالذكورة والأنوثة، فأما الرجل الحر فحده مائة [جلدة](۱) وتغريب عام وهو نفيه إلى غير بلده وحبسه فيه سنة، وأما المرأة الحرة فحدها جلد مائة من غير تغريب، وأما العبد ومن فيه بقية رق فحده خمسون جلدة من غير تغريب.

فصل

وإنما قلنا إن الرجل والمرأة يجلدان مائة جلدة لقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور:٢]، وللأخبار التي رويناها.

فصل

وإنما قلنا إنه يغرب الرجل مع الجلد عامًا خلافًا لأبى حنيفة فى قبوله لا يجب التغريب إلا على طريق التبعزير إن رآه الإمام (٢)، لقوله على: «والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام» (٢)، وقوله على: «لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل» وجلد ابن الرجل الذى سأله مائة وغربه عامًا (٤). وليس فيه (٥) قياس يتحرر (٢) على التحقيق.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ذكره الشيخ الموصلي في الاختيار. انظر الاخستيار (٣/ ٢٧١, ٢٧١)، انظر الهداية للمسرغيناني (٢/ ٢٧٦).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تىخرىجە.

⁽٥) ثبت في (هـ) في ذلك.

⁽٦) ثبت في (هـ) مجرد.

وإنما قلنا إن المرأة لا تغرب خلاقًا للشافعي(١)، لقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢]، ولأن التغريب في الرجل عقوبة له ينقطع عن [ولده](٢) وأهله [وعن بلده](٣) ومعاشه وتلحقه الذلة بنفيه إلى غير بلده وليس فيه ما في المرأة من الحاجة إلى المراعاة في الحفظ ومنع السفر، والمرأة محتاجة إلى الموسيانة والحفظ والمراعاة أكثر من حاجة الرجل ففي تغريبها تعريض لها للهتك الذي هو ضد الصيانة ومواقعة مثل ما غربت لأجل مواقعتها له وذلك إغراء، لا ردع ورجر فامتنع لهذا التناقض إيجاب التغريب على المرأة.

فصل

وإنما قلنا إن حد الأمة على النصف من حد الحرة لقوله تعالى: ﴿ فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴿ [النساء: ٢٥]، وإنما قلنا إن العبد في ذلك كالأمة لاجتماعهم في نقص الرق.

فصل

وإنما قلنا لا تغريب على عبد ولا أمة خلافًا للشافعي (١٤)، للظاهر ولقوله ﷺ: ﴿إِذَا رَبْتُ أَمَّة أَحَدُكُم فَلْيَحَدُهَا ، ثم إِنْ رَبْتَ فَلْيَحَدُهَا ، ثم قال في الرابعة : فليبعها ولو بضفير (٥) (١٦) فيه دليلان: أحدهما أنه سئل عن حدهما فذكر الجلد ولم يذكر التغريب،

- (٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ).
- (٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
- (٤) وهو أحد قولى الشافعى وهو الصحيح كما قال الشيخ الشيرازى. والقول الثانى أنه لا تغريب عليهما. وروى هذا القول عن ابن عمر ويه قال أبو ثور. انظر المهذب للشيرازى (٢/٢٧). وزاد الشيخ الماوردى قسولاً ثالثًا: أنه يغرب نصف سنة. انظر الحاوى الكبيسر للماوردى (٣/٣)، انظر الإشراف لابن المنذر (٣/٣).
- (٥) قال الفيروزآبادى: ضَفَر الشَّعر نسج بعضه على بعض والحبل فتله والضَّفْرُ ما يشد به السعير.
 انظر القاموس المحيط (٢/ ٧٦).
- (۲) أخرجه البخارى في البيوع (٤/ ٤٣٢) ح (٢١٥٢)، ومسلم في الحدود (٣/ ١٣٢٩) ح (١٧٠٣/٣٢).

⁽۱) وهو قــول جمــهــور العلماء انــظر الأم للشافــعى (٦/١١٩)، انظر الحــاوى الكبــير للمــاوردى (١٩٣/١٣)، انظر المغنى لموفق الدين (١٠/١٣٣).

والثانى أنه كرر ذكر الجلد فلو كان التغريب واجبًا فى الحد لكان الأولى أن يذكر، ولأن التغريب على الحر لينقطع عن وطنه ومعاشه ويلحقه ذلة بذلك فيرتدع والعبد لا وطن له ولا معيشة فينقطع (١) عنها بتغريبه، ولأنه لو كان التغريب واجبًا عليه لكان على النصف من تغريب الحر كالجلد.

⁽١) ثبت في (١) فيقطعه.

باب

الزنا يثبت بثلاثة أشياء: أحدها الإقرار، والثانى البينة، والثالث ظهور الحمل من غير ملك ولا شبهة ولا ظهور أمارة دالة على استكراه(١).

فصل

فأما الإقرار فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿ولا تكسب كل نفس إلا عليها﴾ [الانعام: ١٦٤] وقوله ﷺ: (من أصاب من هذه القاذورات شيئًا فليستتر بستر الله فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه حد الله (٢)، وقوله ﷺ: (واغدو يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» (٣)، ولأنه ﷺ رجم ماعزًا والغامدية بإقرارهما (٤)، ولأنه مكلف أقر على نفسه بحق فوجب إقراره كسائر الحقوق.

فصل

وإقراره مرة كاف فى وجوب الحد عليه خالاقًا لأبى حنيفة فى قوله إنه يسحتاج إلى تكرار (٥) الإقرار أربع مرات (١)، للظواهر التى ذكرناها وعسمومها يقتضى المرة الواحدة، ولأن الإقرار فى سائر الحقوق لا يفتقر إلى التكرار فكذلك الزنا، ولأنه إقرار من مكلف بالزنا على نفيه فوجب أن يلزمه به الحد، أصله إذا كرره، واعتباراً بالخامسة والسادسة.

فصل

ومن شرط الإقرار أن يقيم عليه فإن رجع فذلك على وجهين: فإن ادعى شبهة أو أمرًا يعذر به مثل: أن يقول وطئت في نكاح فاسد أو دخلت على امرأتي فوطئتها [وأنا

⁽۱) ثبت في (أ) على استنكاره.

⁽۲) أخرجـه مالك في الموطـأ في الحدود (۲/ ۸۲۵) ح (۱۲)، والبيـهقى في الـكبرى (۸/ ۵۷۲) ح (۱۷)، وانظر تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (٤/ ٩٤) ح (۱۵).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ثبت في (١) تكرير.

⁽٦) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (٣/ ٢٦٥)، انظر الهداية للمرغيناني (٢,١/ ٣٩٢).

لا أعلم، أو رأيت امرأة على فراشى فظننتها امرأتى فوطئتها](١)، أو وطئت جارية بينى وبين غيرى وما أشبه ذلك مما يجوز أن يذهب على العامة ومن لا علم عنده فإن هذا يعذر به ويقبل رجوعه عنه لإمكان أن يكون الأمر على ما قاله والحد يدرأ بالشبهة، وأما إن أكذب نفسه لا إلى شبهة يعذر بها ففيها روايتان: إحداهما أنه يقبل والأخرى لا يقبل منه [فوجه قوله إنه يقبل](١) منه وهو قول أبى حنيفة (١) والشافعى(١)، قوله على المزب العلك لمست: لعلك قبلت)(٥)، وفائدة ذلك قبول رجوعه إن رجع وقوله لما هرب: (هلا تركتموه)(١)، ولأنه معنى يوجب القتل لا يتعلق به حق آدمى فإذا رجع عنه سقط عنه، أصله الردة، ولأنه قول إذا تم لزم به حد النزنا فوجب أن يكون الرجوع عنه مسقطاً للحد، أصله رجوع الشاهد، ووجه قوله لا يقبل منه قوله: "من أصاب من هذه القاذورات فليستتر بستر الله فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله)(١٠)، وقوله على القاذورات فليستتر بستر الله فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله)(١٠)، وقوله والمناهد، أصله حقوق الأدميين.

فصل

فأما الشهادة فالأصل فيها قوله تعالى: ﴿فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا﴾ [النساء:١٥]، وقبوله تعبالى: ﴿والذين يرمبون المحيصنات ثمم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ [النور:٤]، وقول سبعد يا رسبول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهود قال: نعم(٩).

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) قال الشيخ الموصلى: وإذا رجع عن إقراره قبل الحد أو فى وسطه خلسى سبيله لأن رجوعه إخبار يحتسمل الصدق كمالإقرار ولا مكذب له. انظر الاخستيار (٣/ ٢٦٦)، انسطر الهداية للمرغسينانى (١/ ٢١). انظر بدائع الصنائع للكاسانى (٧/ ٦١).

⁽٤) ذكره في المهذب. انظر المهذب للشيراري (٢/ ٢٧٢)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ١٥٠).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) تقدم تخريجه.

 ⁽٩) أخرجه مسلم في اللعان (٢/ ١١٣٥) ح (١٤٩٨/١٥)، ومالك في الموطأ في الأقضية (٢/ ٧٣٧)
 ح (١٧)، وأحمد في المسند (٢/ ٦١٢) ح (١٠٠٢٠).

وعدد الشهود أربعة لما ذكرناه، ولأنه إجماع الصحابة (١) لأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بالزنا لما توقف الرابع (٢)، ولا يقبل فيه النساء لأنه حكم [يثبت] (٢) في البدن لا يختص النساء بالاطلاع عليه فلم يقبل إلا الرجال كالطلاق والعتاق والقتل.

فصل

ومن شرط الشهادة بالزنا أن تكون في مسجلس واحد فيان افترقت في مجالس فالشهود قذفة عند مالك، وقال عبد الملك وهو قول الشافعي تقبل شهادتهم مجتمعين ومفرقين (3)، فوجه قول مالك أنه معنى لو لم ينضم إلى شهادة الشاهد كانت شهادته قذفًا فوجب أن يؤخل معها عند إقامتها لا متراخيًا عنها، أصله لفظ الشهادة وصفة الرؤية، فيقيس كمال العدد في المجلس على لفظ الشهادة، ووجه قول عبد الملك أنه حتى يثبت بشهادة الشهود إذا جاءوا مجتمعين فوجب أن يثبت بهم وإن جاءوا مفترقين كالشهادة على القتل والسرقة.

فصل

ومن شرطها أن يشهد الشهود على المعاينة أنهم رأوا فسرجه فى فرجهها كالمرود فى المكحلة، وإنما قلنا ذلك لجواز أن يظهر من تفصيلهم ما يسقط به الحدد فإن لم يفصلوا وشهدوا [مجملاً](٥) أنهم رأوه يزنى بها الزنا الموجب للحد قال [ابن القاسم: لا يحد الشهود عليه ويحد الشهود ويكونون قذفة](٢)، ومن أصحابنا من يقول إذا كان الشهود

⁽۱) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم أن الـشهادة على الزنا أربعة لا يقبل منهم أقل من ذلك. انظر الإشراف لابن المنذر (٣/ ٣٥)، انظر الإجماع لابن المنذر (ص ١١٣)

⁽۲) آخرجه البيهقي في الكبرى (۸/۸) ح (۱۷۰٤۲).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽٤) قال الشيخ الماوردى: لا فرق فى الشهادة على الزنا بين أن يفرق الشهود فى أدائها أو يجتمعوا عليها. انظر الحاوى الكبير (٢٢٨/١٣).

⁽٥) ما بين المعكونين سقط من (ب).

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

فقهاء، والقاضى فقيهًا وكانوا على مذهب واحد وشهد الشهود أنهم رأوه يزنى الزنا الموجب للحد فيجوز للحاكم أن يقتصر على هذا القدر منهم ولا يكلفهم التفصيل.

فصل

إذا شهد الثلاثة وشك الرابع فلم يشهد حد [الثلاثة ولا حد على الرابع ولا على المشهود عليه، وإنما قلنا يحد] (۱) الثلاثة خلافًا لأحد قولى الشافعي (۱)، لإجماع الصحابة لأن عمر رضى الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة لما توقف الرابع وهو زياد ولم يقطع، وقال لأبى بكرة تب وأقبل شهادتك، وروى عن على رضى الله عنه مثله (۱۱)، ولأنهم أدخلوا المعرة [عليه] بإضافة الزنا إليه بسبب لم تسقط حصائته وكانوا قذفة، أصله إذا قذفوه ابتداء، وإنما قلنا لا يحد الرابع لأنه لم يكن منه رمى لانه لم يفصح شيئًا يلزمه به حكم، وإنما قلنا إنه لا يحد المشهود عليه لأن البينة لم تقم عليه لأن العدد شرط في كون الشهادة كاملة (۱)، ولأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يحد المغيرة لما يتم عدد الشهود.

فصل

وأما إن شهد الأربعة وتمت الشهادة ثم شك أحدهم أو رجع: فإن كان قبل إقامة الحد جلد الجميع ولم يحد المشهود عليه، وإن كان بعد إقامة الحد جلد الشاك أو الراجع وحده، وإنما فرقنا بين الموضعين لأن الشك والرجوع إذا كان بعد تمام الشهادة يجعل الراجع قاذفًا لأن الذى حصل منه علمًا [كان مقيمًا مع بقية الشهود كان شهادة](٧) فلما رجع عنه أو شك فيه بعد حصوله منه كان ذلك قذفًا لأنه غير محكوم بكونه شهادة فلم

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽۲) انظر المهذب للشيرازى حيث قال: المنصوص أنه لا حد عليهم قولاً واحداً ومن أصحابنا من قال في حدهم قولان وهو ضعيف. انظر المهذب للشيرازى (۳۳۳/۲)، الحاوى الكبير للماوردى (۲۳۱/۱۳).

⁽٣) انظر المحلى لابن حزم (١١/ ٢٥٩).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽۵) ثبت نی (۱) یقبل.

⁽٦) ثبت في (ب) الشهود بيئة.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

يبق إلا القذف، فإن كان ذلك قبل مضى الحد جلد الكل لأن الجميع⁽¹⁾ قذفة لأن الشهادة لم تحصل منهم برجوع الواحد، فإن كان رجوعه بعد مضى الحد جلد الراجع وحده لأنه مقر على نفسه بالقذف ولم يحد الباقون لأن الشهادة قد تحت وحكم بها فلا سبيل إلى نقضها، ورجوع هذا قذف مستأنف وتكذيب منه لنفسه ولهم فقبل فيما عليه ولم يقبل فيما يلزم غيره به حكم لنفود الحكم، ثم القول فيما يلزم الراجع من قصاص أو غرم فيما تلف بشهادته يذكر فيما بعد.

فصل

المقر بالزنا لا تلزم مطالبته بحكاية الفعل وصفته إياه خلاقًا للشهود إلا أن يتهم بغفلة أو جهل فيتكشف (٢)، كما فعل على العز، والفرق بين الإقرار والشهادة أن ما يلزم الإنسان بإقراره أبلغ وأقوى بما يلزمه بالشهادة ألا ترى أنه يقبل إقراره على نفسه عدلاً كان أو فاسقًا حرًا كان أو عبدًا رجلاً كان أو امرأة، ولا يقبل في الشهادة الفاسق ولا العبد ولا المرأة، ولأن الشهود قد غلظ عليهم في ذلك ما لم يغلظ [في ذلك] (٣) على المقر لأنه لا ضرورة بهم إلى الشهادة على غيرهم، والمقر ليس بشاهد على غيره وإنما هو مخبر عن نفسه.

مسألة

التوبة لا تسقط الحد في الزنا والسرقة والشرب خلافًا للشافعي (٤)، لقوله عز وجل: ﴿ والسارق ﴿ الزانية والزاني فـاجلدوا كل واحـد منهما مائة جلدة ﴾ [النور: ٢] وقـال ﴿ والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [المائدة: ٣٨] ولم يفرق، وقوله ﷺ «فإنه من يبـد لنا صفحته نقم عليه الحدي (٥) ولم يفرق، وقوله في ماعز: «لقـد تاب توبة لو قسـمت على أهل

⁽١) ثبت في (ب) قذفه.

⁽٢) ثبت في (ب) مستكشف.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) وهو قول عند الشافعية. وقال الشيخ الشيرازى وهو الصحيح. والقول الشانى: أنه لا يسقط بالتوية. انظر المهذب للشيرازى (٢/ ٢٨٥).

وقال الشيخ هو أظهر قولي الشافعي. انظر الحاوي الكبير (١٣/ ٢٧٠).

⁽٥) تقدم تخريجه.

الأرض لوسعتهم (۱)، وفي حديث آخر (۲) «لو تابها صاحب مكس لغفر له (۳)، ولأنه أمر مسئتر به فلم تقبل التوبة فيه كالزنديق، ولأن الحد تحصين للإنسان في إسقاطه زوال ذلك المعنى، ولأن التوبة فيما لم يفترق له الحكم فيما بين القدرة عليه أو عدمها لم يسقط الحد كالقذف والقتل، وبهذا فارق الحرابة.

فصل

إذا ظهر حمل بحرة أو أمة ولا يعلم لها زوج، ولا سيد الأمة مقر بوطئها: بل منكر والحرة مقيمة ليست بغريبة بأنها تحد ولا يقبل قولها إن قالت: غصبت أو استكرهت إلا أن يظهر أمارة على ذلك بأن يرى بها أثر دم أو شاهد منها استغاثة أو صياح أو ما أشبه ذلك عما يعلم معه فى الظاهر صدقها، وقال أبو حنيفة (١٤) والشافعى لا حد عليها على كل وجه إلا أن تقر بأنها زنت أو تقوم بينة (٥)، ودليلنا حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: الرجم فى كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال أو النساء إذا قامت بينة أو كان الحمل أو الاعتراف (١)، ولا مخالف له، ولأن إسقاط الحد ذريعة إلى أن لا يقام (٧) حد فى زناة، ولأن كل من وجد بها حمل أو شوهد معها من يطؤها ادعيا الزوجية فيصير ذلك طريقًا إلى إبطاله فلا يمكن إقامته، ولأن الاتفاق حاصل على أن الخد يلزم بشهادة الشهود، وأن ادعاء الزوجية غير مقبول مع الشهود، وقد علمنا أن الشهود إنما يشهدون على الظاهر لا على الحقيقة والقطع، والظاهر فى مسألتنا الزنا لأن الوطء ثابت بظهور الحمل ولا أمارة على ما يدعونه ولا علامة فيلا يجب ترك الظاهر بقولهما ولهذا قلنا إنهما لا يحدان إذا كانا غربين لإمكان أن يكون الأمر على ما قالاه، بقولهما ولهذا قلنا إنهما لا يحدان إذا كانا غربين لإمكان أن يكون الأمر على ما قالاه، بقولهما ولهذا قلنا إنهما لا يحدان إذا كانا غربين لإمكان أن يكون الأمر على ما قالاه،

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (ب) وفي الغامدية.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره الشيخ الكاساني. انظر بدائع الـصنائع للكاساني (٧/ ١٨١)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (١٨١).

⁽٥) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص ٥٠٣).

⁽۲) أخبرجه البامحارى في الحدود (۱۲۱/۱۲) ح (۱۸۳۰)، ومسلم في الحدود (۱۳۱۷/۳) ح (۱۳۱۷/۱۰).

⁽٧) ثبت في (١) إلى أن يقيم.

⁽٨) ثبت في (ب) (على ما قلنا وإذا).

الشهادة على الشهادة في حد الزنا جائز (١) لما يذكر في باب الشهادة، وقد بينا أن شهود الأصل لابد أن يكونوا أربعة، وأما شهود الفرع فمختلف فيه على روايتين: إحداهما أنه لابد أن يشهد على شهادة كل واحد أربعة فإن كان على كل واحد أربعة غير الأربعة الذين شهدوا على واحد جاز، والأخرى أنه إن شهد اثنان على كل واحد من شهود الأصل جاز والأولى هي الصحيح لأن الزنا لا يحد فيه إلا بأربعة ومتى قبلنا شسهادة شاهدين على الأربعة أدى ذلك إلى أن يقام الحد بشهادة اثنين [وذلك غير جائز] (١)، ولأن شهود الفرع أضعف من شهود الأصل لأن النقل فرع عن الأصل فإذا كان الأصل لابد فيه من أربعة فكذلك النقل.

فصل

لا يقبل فى الشهادة على الزنا إلا أربعة يشهدون على فعل واحد: فإن اختلف الفعل الذى يشهدون عليه مثل أن يشهد اثنان أنهما رأياه يزنى بها فى هذه الزاوية ويشهد اثنان فى الزاوية الأخرى فلا تقبل هذه المشهادة ويعجد الشهود وقال أبو حنيفة عليه الحد (٣)، فدليلنا أن الاختلاف فى المكان جار مجرى الاختلاف فى الزمان من باب أن الفعل فى مكان غير الفعل فى غيره من الأماكن كما أن [الفعل](١٤) فى زمان غير الفعل فى زمان غير الفعل فى وقال غيره، وقد ثبت أنهم لو شهدوا عليه فقال أحدهما أشهد أنه زنى يوم السبت وقال الأخر يوم الأحد لم يجب عليه حد كذلك فى المكان.

مسألة

إذا وجد على فراشه امرأة فظن أنها زوجته فوطئها فلا حد عليه، خلافًا لأبى حنيفة في قوله أنه يحد ولا يقبل منه ذلك إلا أن يكون ليلة الزفاف(٥)، لأنه وطئ من يعتقد

⁽١) ثبت في (ب) مقبولة.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

 ⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني في الهداية. وقال: وهذا استحسان، والقياس أنه لا يجب الحدّ لاختلاف المكان حقيقة. انظر الهداية للمرغيناني (٢, ١/ ٣٩٤)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٤٩).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽٥) ذكره الشيخ الموصلى في الاختيار. انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٧٧)، انظر الهداية للمرغيناني
 (١) ٢٨٩/٢).

أنها زوجته فلم يلزمه حد، أصله إذا زفت إليه امرأة وقيل: إنها زوجتك وكانت غيرها.

فصل

العوارض التي تؤخر لها إقامة الحدود ثلاثة:

أحدها: معنى في المحدود لا يتعلق بغيره.

والثاني: معنى موجود به يتعلق بغيره.

والثالث: معنى منفصل منه.

فأما الموجود به الذى لا يتعلق بغيره كالمرض وذلك كالحمى الشديدة، ووجع الجوف أو الكبد أو غير ذلك من أنواع الأمراض التى يخاف معها^(۱) تلفه فهذا يوجب تأخير الحد عنه إلى برئه، والدليل عليه أن المقصود من الحد الردع والزجر دون الإتلاف يبين ذلك أن الله تعالى فرق بين الحدود فجعل فى بعضها الرجم وفى يعضها الجلد، ولأن الإمام يجلد بسوط بين السوطين خيفة القتل، فإذا ثبت ذلك ثم خيف على المريض القتل وجب تأخيره.

وأما الموجود به المتعلق بغيره فهو الحمل وذلك يقتضى التأخير لأنها لو جلدت لأدى إلى إتلافه، وأما المنفصل منه فالزمان يخاف منه تلف المحدود وذلك أن الجراح فى شدة البرد يعظم الخطر فيه فيؤدى إلى التلف غالبًا هذا كله فى الجلد والقطع، وأما فى الرجم فلا يسؤخر لمرض ولا لشسدة برد، ويؤخر فى الجلد والرجم فى الحسل حتى تضعى لئلا يتلف الحمل، ولذلك قال رسول الله على للغامدية، (اذهبى حتى تضعى)(٢)، وتؤخر بعد الوضع فى الجلد لتغتسل من نفاسها لأن النفاس مرض لا يؤمن معه إذا جلدت التلف، وفى الرجم تؤخر حتى يوجد من يرضع الصبسى. فإن وجد من يرضعه رجمت حتى تفطمه وبنحو ذلك روى مالك فى الموطأ(٢).

⁽١) ثبت في (ب) منها.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) الموطأ للإمام مالك: كتاب الحدود (٢/ ٨٢٥,٨٢١).

ومن وطىء جارية له فيها شرك فلا حد عليه لوجود الشبهة فى وطئه باختلاط ملكه علك شريكه، ويلحق به الولد لشبهة الملك، وإن حملت قُوِّم على الواطىء نصيب شريكه لا يختلف قوله فيه لأنه لما لحق الولد به وثبتت حريته (۱۱)، اكتسبت الأمة الحرية، فإن لم تحمل فقد اختلف قوله فى تقويم نصيب الشريك عليه: فوجه قوله أنه تقوم عليه فلتتكامل الشبهة له فى سقوط الحد عنه بتمليكه نصيب شريكه، ووجه قوله لا تجب التقويم عليه (۱۲) أنه بمنزلة من وطئ أمة على فراشه لأن وطأه إياها شبهة لا توجب التقويم عليه.

فصل

ومن زنى بجارية أبيه فعليه الحد وإن زنى بجارية ولده فلا حد عليه، والفرق بينهما أن للأب شبهة فى قتل ولده فإن وطء أمته كان كالواطىء أمة له فيها شرك ولا يحد لشبهة الملك، والولد لا شبهة له فى مال أبيه ألا ترى أنه يتزوج أمة أبيه والأب لا يتزوج أمة ابنه فيكون زانيًا بمن لا شبهة له فى ملكها فعليه الحد.

فصل

ومن اغتصب حرة فزنى بها فعليه الحد حرا كان أو عبداً لعموم قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢] ولم يفرق بين الغصب والطوع، ولا حد عليها لأنها ليست بزانسية لأن الإكراه ينفى الزنا، ولأنه لم يكن منها فعل ينسب إليها به الزنا.

فصل

وعليه صداق مثلها بكرًا كانت أو ثيبًا (٢) خلافًا لأبي حنيفة في قوله لا صداق عليه (١)

⁽١) ثبت في (١) حرمته.

⁽٢) ثبت في (ب) لا يقوم عليه.

⁽٣) هذه إحدى الروايتين عن الإمام مالك وقال ابن عبـد البر: هو تحصيل مـذهب مالك، والرواية الثانية: أنه لا صداق عليها. انظر الكافى لابن عبد البر (١٠٧٢/٢).

⁽٤) ليس هذا مذهب أبي حنيفة وأما مذهبه أنه يجب عليه الصداق. قال الشيخ الكاساني: ويجب =

لأنها حرة مسوطوءة لا حد عليها في وطئها فوجب أن يلزم واطئها صداقها، أصله إذا وطئت بشبهة، وإن كان عبداً فإن افتداه سيده بصداق المثل وإلا أسلمه لأن ذلك أرش الجناية.

فصل

والحر إذا استكره أمة فوطئها فعليه الحد وما نقص من قيمتها ولا صداق عليه (۱) لانها جناية على مال فروعى فيها نقصه دون الصداق وغلب عليها حكم الجناية (۲) على الأموال اعتباراً به لو جرحها أو قطع عضواً من أعضائها، وإن كان عبداً فذلك في رقبته إلا أن يفتديه (۲) سيده، وإن لم يؤثر الوطء نقصاً فلا شيء على الواطيء حدرًا كان أو عبداً سوى الحد فقط.

فصل

إذا استكره الذمى (٤) حرة مسلمة قتل (٥) لأنه بذلك ناقض العهد فقد أضاع دم نفسه وقد صار له حكم أهل الحرب، وإن استكره أمة فعليه ما نقص من ثمنها بكراً كانت أو ثيبًا لأنها جناية على مال فلا يقتل بالجناية على الأموال والفصل بين استكراهه للحرة والأمة أن الأمـة قد يصح له ملكها وهو إذا أسلمت أمته أو ابتـاع مسلمـة عن إحدى الروايتين، والحرة لا يصح له وطؤها بحال لأنـها لا توطأ إلا بعقد نكاح وذلك لا يصح فيه.

فصل

إذا زنى المسلم بنصرانية فعليمه الحد لعموم الظواهر والأخبار واعتسبارًا بالمسلمة، فر

⁼ العقد على المكر لأن الزنا في دار الإسلام لا يخلو عن إحمدى الغرامتين. انظر بدائع الصنائع (٧/ ١٥٠)، انظر الفتاوى الهندية (٢/ ١٥٠).

⁽١) انظر المدونة (٤/ ٣٨١).

⁽٢) ثبت في (ب) (الجنايات).

⁽٣) ثبت في (ب) (يفديه).

⁽٤) ثبت في (ب، هـ) (النصراني).

⁽٥) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٧٣/٢)، انظر الثمر الداني (ص

اغتصابها فالحكم فيسها كالحكم فى المسلمة ، فإن طاوعة فلا حد عليسها خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى (٢)، لأنه فعل يجب فيه الحد لحق الله تعالى على التجريد ولا يؤخذ به أهل الذمة كالشرب، ولا يلزم عليه القتل والسرقة والقذف لأنها حق الله أو للآدميين على التجريد ألا تسرى أنه لو سرق أو قدف أو قستل ثم أسلم لأقيم ذلك عليه بعد إسلامه.

فصل

للسيد أن يقيم على عبده وأمته حد الزنا والشرب في الجملة خلاقًا لأبي حنيفة (٣)، لقوله ﷺ: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم»(٤)، وقوله: «إذا زنت أمة أحدكم فليحدها)(٥)، ولأن له أن يجلدها بحق الملك كالإمام.

فصل

وهذا إذا كانت لا روج لها وكان روجها عبدًا للسيد، فأما إن كان لها روج حر أو عبد لخير السيد فلا يقيم سيدها عليه الحد لأن في ذلك تصرفًا في حق الغير وإبطال فراشه ولا بد للسيد على ملك غيره.

فصل

وهذا إذا ظهر حمل أو قامت بيئة أو إقرار، فأما برؤية السيد وعلمه (٢) ففيه روايتان: (إحداهما سقوطه، والأخرى ثبوته)(٧) فوجه سقوط ذلك اعتبارًا(٨) بالإمام، ووجه إثباته

⁽١) ذكره ملك العلماء الكاساتي. انظر بدائع الصنائع للكاساتي (٧/ ٣٨).

⁽۲) ذكره الشيخ الشيرازي. انظر المهذب (۲/۲۲۷)، انظر روضة الطالبين (۱۰/ ۹۰).

⁽٣) حيث قال: ولا يقيم السيد الحد على عبده إلا بإذن الإمام. انظر الهداية للمرغيناني (٣) حيث قال: (٢/ ٣٨٥)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٧١).

⁽٤) أخرجه مسلم فى الحدود (٣/ ١٣٣٠) ح (٣٤/ ١٧٠٥) يلفظ أتيموا الحدود على أرقائكم ، وأبو داود فى الحدود (٤/٤٤) ح (١٤٤١)، اللفظ له، والترمذي فى الحدود (٤/٤٤) ح (١٤٤١)، وأحمد فى المسند (١١٤١) ح (٧٣٩).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) ثبت في (أ) عمله.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب، هـ).

⁽٨) ثبت في (ب) اعتباره.

أن السيد لا يتهم في عبده وأمته، والإمام على رعيته لايتهم.

فصل

ولا يقيم عليها حد السرقة إلا الإمام، والفصل بينه وبين سائر الحدود أنه قطع عضوه وذلك مثلة يعتق عليها بها فلو مكناه من ذلك لكان كل من مثل بعبده يدعى أنه قطعه في سرقة فيصير ذريعة إلى انتفاء العتق بالمثلة(١) وسائر الحدود بخلاف ذلك.

فصل

وينبغى للإمام أن يحضر الحد طائفة من المؤمنين الأحرار العدول لقوله تمالى: ﴿وليشهد عَدَابِهِما طَائفة من المؤمنين﴾ [النور:٢]، [وكذلك السيد في إقامة الحد على عبده وأمته] (٢) والطائفة أربعة فصاعدًا، والفائدة في ذلك أنه إن قذفه قاذف فطالب بحد قاذفه أمكن قاذفه التخلص من ذلك بإحضار من شهد حده.

فصل

لا يربط المرجوم لأن النبى على لم يربط ماعزا ولا غيره بمن أمر برجمه، ولأن رجوعه يقبل ولا معنى لربطه، وكذلك في الجلد، ولا يحفر له لأنه الله الم يأمر بالحفر، والحدود كلها سواء في الإيجاع (٢) والصفة يجرد فيها الرجل ولا تجرد فيها المرأة ولكن يترك عليها من الشياب ما لا يقيها ألم الضرب لأنها عورة بخلاف الرجل، ويضربان قاعدين خلافًا لمن قال: إنه يقام الرجل (١) لأن القيام زيادة في الألم لم يرد به شرع، واعتبارًا بالمرأة ويجتنب في ضربهما المقاتل.

مسألة

الحدود ما كانت من جنس واحد وكان سببها واحد تداخلت وأجرزاً واحدها عن سائرها، وذلك مثل أن يزني مراراً أو يشرب مراراً أو يسرق مراراً أو يقذف مراراً واحداً

⁽١) ثبت في (١) به المثلة.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ثبت في (١) الإجماع.

⁽٤) وهو قول أبى حنيفة والشافعي وأبي ثور وابن المنار. وانظر الهداية لـــلمرغيناتي (١, ٢/ ٣٨٤)، انظر الإشراف لابن المنذر (٣/ ١٨).

أو جماعة فيجزى حد واحد من ذلك كله، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿الزانية والزانى فاجلدوا﴾ [النرد: ٢] ولم يفرق، ولأن ذلك كتكرار الإيلاج والاجتراع جرعة بعد جرعة، ولأن ذلك كالأحداث إذا تواترت قبل الطهارة أن ما يجب بها عن الطهارة ما يتداخل، فأما إن كانت من جنس [واحد](۱) وأسبابها مختلفة كالزنا والشرب [والقذف فإنها لا تتداخل ويستوفى جميعها إلا أن يكون أحدها فرعًا للآخر فيتداخلان وذلك كحد القذف](۱) والشرب لأن الشرب مأخوذ من القذف فشبه به لما روى عن الصحابة [رضى الله عنهم](۱) أنهم لما اختلفوا في تقدير حد الشرب قالوا: (نرى أنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى فيجلد حد الفرية(٤)(٥) وإذا قذف جماعة بكلمة واحدة كفى حد واحد خلافًا لمن قال لكل واحد حد(١)، لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [النرد:٤]، ولأنه قذف واحد فلم يجب به إلا حد واحد، أصله إذا كان المقدوف واحداً، وإذا كانت الحدود من أجناس كالجلد والقطع استوفيت ولم تتداخل إلا أن يكون فيها قتل فإن ما دونه يدخل فيه إذا كان جهة استحقاقه واحدة، فأما إذا كان الغرض مختلفًا فإن القتل لا يجزى منه كحد القذف يجلد (١) القاذف ثم يقتل لأن الغرض بالحدود دفع (١) المعرة عن المقذوف ولا يكون ذلك يجلد قاذنه.

مسألة:

ويجب باللواط إذا حصل الإيلاج الرجم عليهمــا أحصنا أو لم يحصنا ولا يثبت إلا بما ثبت به الزنا من الإقرار والبينة، وأما وجوب الحــد منه خلاقًا لأبي حنيفة في قوله لا

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) ثبت في (ب) المفتري.

⁽٥) أخرجه مالك في الموطأ في الأشربة (٢/ ٨٤٢) - (٢).

⁽٧) ثبت في (ب) يحد.

⁽A) ثبت في (ب) زوال.

حد فيه وإنما فيها التعزير^(۱)، فإنه إيلاج في فرج آدمي مقصود به اللذة فوجب أن يتعلق به الحد كالقتل.

فصل

وإنما قلنا إن الحد هو الرجم خلافًا للشافعي في قوله وإن كان غير محصن فيعليه الجلد (٢)، لما روى عن النبي على أنه قال: (من وجد تموه على عمل قوم لوط فيارجموا الفاعل والمفعول) (٦) ولم يشترط في ذلك الإحمان، ولأنه أغلظ من الزنا، ولأن المزنى بها جنس مباح وطئها وإنما أتيت على خلاف الوجه المأذون فيه، والذكر ليس بمباح وطؤه فكان فيه أغلظ من حد الزنا، وإنما قلمنا إنه لا يثبت إلا بما يثبت به الزنا لأن حده يتعلق به الرجم فأشبه الزنا.

فصل

من أتى بهيمة فلا حد عليه خلافًا لمن قال إنه يقتل أو يحد^(٤) لقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد ثلاث: كفر بعد إيمان أو زنًا بعد إحصان أوقتل نفس بغير نفس» (٥)

⁽۱) ذكره الشيخ الموصلي. وقـال: وخالفه فـي هذه المسألة أبو يوسف ومـحمـد . انظر الاختـيار للموصلي (٣/ ٢٧٦)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٣٤).

 ⁽۲) قال الإمام النووى: هذا أظهر قولى الشافعى. والقول الثانى: أنه يقتل محصنًا كان أو غيره وفى
 كيفية القتل أقوال. انظر روضة الطالبين (١٠/٠٩)، انظر الحاوى الكبير للماوردى (٢٢٤/١٣).

⁽٣) أخبرجمه التبرمذي في الحيدود (٤/٧٥) ح (١٤٥٦)، وابن مباجبه في الحيدود (٢/٨٥٦) ح (٢٥٦١)، أبو داود في الحدود (٤/١٥٧) ح (٢٤٦٢)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٥٥).

⁽٤) قال: للشافعي في هذه المسألة أقوال:

الأول: أنه يقتل رجمًا بالحجارة وقال به البغداديون أو صبرًا بالسيف وقال به البصريون.

والقول الثانى: أنه فى حكم الزنا يرجم إن كان ثيبًا ويجلد ويغرب إن كان بكرًا، وهو قول الحسن البصرى.

والقول الثالث: لا يجب فيه حد ويعزر.

وفي رواية عن أحمد بن حنيل: حكمه حكم اللائط سواء. وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن: يقتل. وقال الزهرى: يجلد مائة أحصن أو لم يحصن. وقال جابر بن زيد: يقام عليه الحد إلا أن تكون البهيمة أله. انظر الحاوى الكبير للماوردى (١٣/ ٢٢٤, ٢٢٥)، انظر الإشراف لابن المنذر (٢٠, ٢٦٢).

⁽٥) تقدم تخريجه.

وكل هذا معدوم في مسألتنا، ولأنه لم ينتهك حرمة [فرج له حرمة](١) والحد يجب لهذا المعنى.

فصل

ولا تقتل البهيمة خلاقًا لمن قال تقتل (٢)، لأن نكاح البهيمة لا يوجب قتلها اعتبارًا به إذا نكحها ما هو من جنسها، ولأن قتلها لم يجز أن يكون حدًا لاستحالة تكليفها لم يجز أن تقتل لأن القتل الواجب بالوطء لا يكون إلا على وجه الحد.

فصل

إذا ثبت أنه لا حد عليـه فيعاقب لركوبـه أمرًا ممنوعًا منه محرمًا عليـه فوجب زجره عليه (٣) لئلا يعود لمثله.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽۲) وهو وجه لأصحاب الشافعي. وهو قول أحمد بن حنبل وأبي سلمة بن عبد الرحمن وقال الطحاوى: إن كانت مأكولة ذبحت. وإلا لم تقتل، نقله عنه الشيخ موفق الدين، ونقل عنه الشيخ الماوردي أنه قال: إنها تقتل إن كانت له ولا تقتل إن كانت لغيره. انظر الإشراف (٣/ ٢٦)، انظر الحاوى الكبير (٣/ ٢٢)، انظر (١٦٤/ ١٠)، انظر روضة الطالبين للنووي (١٠/ ٢٤).

⁽٣) ثبت ني (ب) عنه.

باب

القذف^(۱) موجب للحد فى الجسملة لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [النور:٤] الآية، وقوله ﷺ لهلال بن أمية: (البينة وإلا حد فى ظهرك)(۲)، ولا خلاف فى وجوب الحد به فى الجملة^(۱).

مسألة

ويجب الحد على القاذف بتسع خصال: خصلتان فيه وخمس في المقذوف وخصلتان في الشيء المقذوف به: فأما الخصلتان المشترط وجودهما في القاذف فالعقل والبلوغ، وأما الخمس المشترط وجودها في المقذوف فالعقل والبلوغ والإسلام والحرية والعفة عن الفاحشة التي رمى بها كان عفيا عن غيرها أو لا، والبلوغ الذي نريده يختلف في الغلام والأنثى، فأما الغلام فبلوغ التكليف وهو الاحتلام أو غيره مما قدمناه دون إطاقة الوطء، وفي الأنثى إطاقة الوطء وإن لم تبلغ بلوغ التكليف، وقد تضمن اشتراط العقد كونه عن يتأتى منه الوطء بخلاف العنين والمجبوب غير المعترض ولذلك لم نجعله شرطا زائداً ومن أوجبه زاده في الأقسام، وأما الخصلتان في الشيء المقذوف: بأن يقذفه بوطء يلزمه الحد وهو الزنا واللواط [لا غير] أو أن ينفي نسبه من أبيه، فأما إن قذفه بسرقة أو شرب خمر أو قتل أو كفر فعليه العقوبة ولا يحد.

⁽١) القذف في اللغة: من قَذَف بالحجارة يَقْذِف رَمَى بها والمحمصنة رماها بزنية والتقاذف الترامي. انظر القاموس المحيط (٣/ ١٨٣).

وفى الشرع: قــال الشيخ ابن عرفة الدســوقى: القذف الأعم نسبة آدمى غــيره لزنا أو قطع نسب مسلم.

والأخص لإيجاب الحد: نسبة آدمى مكلف غيره حراً عفيقًا مسلمًا بالغًا أو صغيرة تطيق الوطء لزنا أقطع نسب مسلم. انظر شـرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٢٤٢)، انظر حاشـية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ ٣٢٤).

⁽٢) تقدم تخريجه.

 ⁽٣) انظر الإجماع لابن الممنذر (ص ١١٣)، انظر الإشراف لابن المنطر (١/٣)، انظر المعنى لموفق الدين (١/١/١٠).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

وإنما قلنا إن العقل والبلوغ شرطان فى وجنوب حد القاذف لأنهما شرطان فى التكليف، والحد لا يجرى إلا على مكلف، ولقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة...» فذكر: «الصبى حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق»(١١).

فصل

وإنما شرطناهما في المقدوف لأن الحد إنما يراد لزوال المعرة عن المقدوف بأن يحد قاذفه والمجنون والصبى لا يصح الزنا منهما وهما على حال الصغر^(۲) والجنون فلا عار يدخل عليهما بالقدف، وهذا إذا قذفهما بزنا منهما فأما إن قذف المجنون بزنا منه قبل جنونه فإنه يجلد لأن المعرة تدخل بذلك.

فصل

وإنما قلنا إن من قـذف مطيـقة للوطء حـد وإن لم تبلغ بلوغ التكليف خـلاقا لأبى حنيفة (٣) والشافعي (٤)، لأن المعرة تدخل عليها بالقذف كالبالغ، ولأن حكم وطئها حكم البالغ في وجوب الغسل والمهر والنفقة والإحصان والإحـلال وكذلك في وجوب الحد بالقذف به.

فصل

وإنما اشترطنا الإسلام لأن عرض الكافر لا حرمة له تهتك بالقــذف، ولأن الفاسق الملى لا حد على قاذفه وهو أعظم حرمة من الكافر والكافر أولى.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (ب) الصبا.

 ⁽٣) حيث اشترط البلوغ في إحسان القلف. انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٨١). انظر الهداية للمرغيناني (١، ٢/ ٤٠٠).

⁽٤) انظر المهذب للشيراري (٢/ ٢٧٢)، انظر الحاوي الكبير للماوردي (١٣/ ٢٥٥).

وإنما شرطنا الحرية خلافًا لمن يقول إن العبد يحد قاذفه (۱)، لأن حرمته ناقصة نقصًا أوجبه الرق (۲) كالكافر ولأن كل نقص منع أن يقتل به الحر المسلم منع أن يحد في القذف، أصله الكفر.

فصل

وإنما شرطنا كونه متمكنًا من الوطء لأن المجبوب ومن جرى مجراه لا يتأتى منه الزنا فلم تلحقه معرة بالقذف [كالصبي] (٢٠).

فصل

وإنما شرطنا أن الحد فى الرمى بالزنا واللواط دون غيرهما بالإجماع عليه (٤) ولأن الله عز وجل (٥) شرط فى تخليصه (٢) من القذف على أن يأتى بأربعة شهود وليس ذلك إلا فى الزنا واللواط.

فصل

وأما إن رماه بالوطء فيما دون الفرج فقال ابن القاسم يحد لأن ذلك من التعريض، وقال أشهب لا يحد لأنه صرح أنه فعل ما ليس بزنا ولا لواط كما لو قال قبلتها(٧).

- (۱) روى عن داود أنه أوجب الحد على قاذف العبد ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين (۲/۱۰).
- وبه قال أيضًا ابن حزم وأصحابه وروى ذلك عن ابن عمر والحسن البصرى. انظر المحلى لابن حزم (١١/ ٢٧٢, ٢٧١).
 - (٢) ثبت في (أ،هم) الكفر،
 - (٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
- (٤) محل الإجماع في الرمى بالزنا فقط. أما الرمى باللواط فللا إجماع على وجوب الحديد لأن عطاء وقتادة وأبو حنيفة قالوا: لا حد على من قذف رجلاً بعمل قوم لوط. ولعل المصنف قصد بالإجماع هنا إجماع المالكية والله أعلم. انظر المغنى لموفق الدين (١٠٩/١٠)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٤٤)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٧٥).
 - (٥) ثبت في (ب) تعالى.
 - (٦) ثبت ني (ب) تخلصه.
- (٧) قال الشيخ سحنون في المدونة: قال ابن القاسم: 'فأدى فسيه الحد وقال غيره: لا حد عليه لأنه =

وإنما قلنا إذا نفى رجلاً عن أبيه فعليه الحد لأنه قد عره بذلك وقذف أباه وأمه فعليه الحد، ومن نفاه عن أمه فلا حد عليه لأنه كاذب قطعًا، والكذب لا يعر المقول له، والفصل بين قوله لست لأبيك وقوله لست لأمك أن نسب الولد لاحق بأبيه حكمًا ويلحق بأمه مشاهدة [وحكمًا](۱) ويقينًا بمشاهدة الولادة وإمكان البينة عليها، ونفى النسب عن الأب لا يعلم صدقه من كذبه فتلحقه المعرة في نفيه.

فصل

ومن نفى رجلاً من ولائه فهو كنفيه إياه من نسبه لقوله على: «الولاء لحمة كلحمة النسب» (٢)، وقوله على: «مولى القوم منهم» (٣) وإذا وجب الحد فى نفى النسب وجب فى نفى الولاء، وقال بعض شيوخنا: فيها نظر ويجب أن لا يلزم الحد فى نفى النسب وجوبه فى نفى الولاء لأن نافيه كاذب لأن الولاء يثبت بالعتاقة وهى معلومة مشاهدة فنافيها كاذب، وهو كنافى ولد الأم.

قال القاضى أبو محمد: وفي هذا الذي قاله شيخنا نظر لأن العتاقة معلومة حكمًا لا مشاهدة لأن العتاقة التي يثبت بها الولاء بإعتاقه الملك(1) وكون الإنسان مالكًا(0) لمعتقه لا يعلم إلا حكمًا لا مشاهدة وإذا شاهدناه قد أعتقه فإنما شاهدنا إعتاق من يحكم لكونه علم كل كله علم كل كله إذا نفى المولى عن مولاه الذي باشر عتقه فأما إذا نفى ابن المولى فيجب أن يحكم لنفيه إياه من نسبه(1) لا لنفى الولاء، وإنما قلنا إنه إذا

⁼ صرح بما رماً به وقد ترك عمر زيادًا الذي قال رأيته بين فخسديها. انظر المدونة (٤/ ٣٦٦)، انظر حاشية الدسوقي على شرح الكبير (٣٢٨/٤).

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٣٤١) قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ذكره الحافظ الهيثمي
 وعزاه إلى الطبراني وقال: فيه عبيد بن القاسم وهو كذاب. انظر مجمع الزوائد (٤/ ٢٣٤).

⁽٣) أخسرجه البسخارى في المناقب (٦/ ٦٣٨) ح (٣٥٢٨) ، السنسائي في الزكساة (٥/ ٨٠) باب (ابن أخت القوم منهم).

⁽٤) ثبت في (ب) قلت.

⁽٥) ثبت في (ب) المالك.

⁽٦) ثبت في (١) فيجب أن يحد لنفيه أباء عن نفسه.

رماه بالسرقة والقتل وغير ذلك فإنه يعزر لأنه لقد آذاه بذلك وألحق به المعرة بذلك الفعل فيجب ردعه وزجره.

فصل

وليس في التعزير^(۱) حد مضروب إلا اجتهاد الإمام فيما يغلب على ظنه أنه ردع للمعزر خلافًا لأبي حنيفة^(۱) والشافعي في قولهما لا يزاد على أربعين^(۱) وقول غيرهما ما [ينقص من الحد خمسة أسواط^(٤)، لأنه إجماع الصحابة لأن عمر رضى الله عنه جلد معن بن زائدة]^(٥) لما نقش على خاتم بيت المال وأخذ به من صاحبه مالاً فضربه مائة وحبسه ثم كلم به فيضربه مائة ثم كلم به ثالثة فقال ذكرتني الطعن وكنت ناسيًا فضربه مائة، وروى عن على رضى الله عنه أنه ضرب في التعزير خمسًا وتسعين سوطًا^(۱)، ولأن الفرض بالحد لما كان الردع والزجر عن ارتكاب ما فعل وجب أن يباح منه قدر ما يحصل به الغرض، ولأنه ضرب رآه الإمام محتاجًا إليه في ردع المعزر فجاز أن يبلغه، أصله ما دون الحد.

فصل

إذا عرض بالقذف تعريضًا يفهم منهم أنه أراده فعليه الحدد وحكمه حكم الصريح، وذلك معلوم بشاهد الحال ومخارج الكلام والأسباب، وقال أبو حنيفة (٧) والشافعي لا

⁽١) التعزير في اللغة من العزر وهو اللوم ويقال: عزره يعزرُهُ وعزَّره والتعزير ضرب دون الحد أو هو أشد الضرب. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢/ ٨٨).

 ⁽٢) قال الشيخ اللرغسينائي في الهداية: والتعزير أكثره تسمعة وثلاثون سوطًا وأقله ثلاث جلدات وهو قول أبي حثيقة ومحمد.

وقال أبو يوسف: يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطًا. انظر الهداية للمرغيناني (٢, ١/٢, ١)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٧٨).

⁽٣) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (١٠/ ١٧٤)، انظر المهذب للشيرازي (٢/ ٢٨٨).

 ⁽٤) وهو قول ابن أبى ليلى وهو رواية عن الإمام أحمد وهو قبول أبى يوسف. انظر الإشراف لابن
 المنذر (٣/ ٢٢)، انظر المغنى لموفق الدين (١٠/ ٣٤٧)، انظر الاختيار للموصلى (٣/ ٢٧٨).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٦) ثبت في (ب) عمر.

⁽٧) ذكره الشيخ الكاساني. حيث قال: والقذف على سبيل الكناية والتعريض لا يوجب الحد. انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٤٤).

حد فيه^(۱)، ودليلنا أنه لفظ يفهم منه القذف كالصريح، إن كابروا وقالــوا لا يفهم منه القذف فقد أحــالوا المسألة لأن الخلاف فيه إذا فهم منه ما يفــهم من الصريح فإذا أحالوا ذلك ارتفع الخلاف.

فصل

حد القذف على الحر ثمانون، وعلى العبد أربعون، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالذِّينَ يَرْمُونَ المُحَصِنَاتُ ثُم لَم يَأْتُوا بَأَرِبِعَةُ شَهداء فَاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [النور:٤]، ولأن ذلك فعل النبي ﷺ والصحابة بعده، وعلى العبد أربعون لأن حده على النصف من حد الحر.

فصل

ومن سب النبى على قتل ولم تقبل توبته، وفي الكافر روايتان: إحداهما أن توبته لا تقبل، والأخرى أنها تقبل وهذا إذا سب بغير الوجه الذي كفر به وإنما قلنا إن المسلم أو الكافر إذا سب النبي على قتل أن ذلك علم على ارتداده وقد قال على: «من بدل دينه فاقتلوه» (٢) وقوله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شهر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت﴾ [النساء: ٦٥] فأخبر أن الإيمان لا يحصل منهم متى لم يحكموه بينهم ويعتقدوا أنه يحكم بالصواب، ولأن أبا بكر رضوان الله عليه سبه رجل فقام رجل فشهر سيفه ليضرب عنقه فقال أبو بكر: ما الذي أنت صانع فقال أقتله لسبه إياك فقال: ليس ذلك إلا لرسول الله عليه "".

ولم يخالف عليه أحد، ويعرض الكلام فى قــذنه ﷺ، فنقول إن القذف يراعى فيه الإحصان وللإحسان تأثير فيه يتــعلق به الحد فيجب أن يكون منه مــا يتعلق به القتل، أصله الزنا.

وقولنا يتعلق به الإحصان احترازًا من الشرب، وإذا ثبت أن منه ما يـوجب القتل فليس ذلك إلا للنبي ﷺ، ولأن حد القــلف مبنى على حسب حرمــة المقذوف ألا ترى أنه لا حد على قاذف الكافــر لأنه لا حرمة له وكذلك قــاذف العبد لنقصان حــرمته عن

⁽١) ذكره الشيخ الماوردي. انظر الحاوي الكبير للماوردي (١٣/ ٢٦١, ٢٦١).

⁽٢) تقديم تخريجه.

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٩٦) ح (١٣٣٧٧).

الحر، وحرمة النبي ﷺ أعظم من حرمة جميع أمته بمزية لا يشاركه فيها أحد منهم فوجب أن يكون لحد قذفه زيادة على غيره وليس إلا القتل.

فصل

وإنما قلنا إن توبته لا تقبل إعظامًا لحرمته على ولأن التوبة من قذف غيره لا تقبل في سقوط الحد ففي قذفه أولى.

فصل

ووجه قوله في الكافر إذا قال: أنا مسلم أنه يقتل ولا يقبل منه اعتباراً بالمسلم، ووجه قوله يقبل منه قوله تمعالى: ﴿قُلُ لَلْذَينَ كَفُسُرُوا إِنْ يَنتهُوا يَعْفُو لَهُمْ مَا قَلَدُ سَلْفُ﴾ [الانفال:٣٨]، وقوله ﷺ: «الإسلام يجب ما قبله»(١)، ولأن ذلك ليس بأعظم من كفره، والفرق بينه وبين المسلم أن الكافر يعلم منه اعتقاد ذلك وإنما يقتل على إظهاره والمسلم يعلم منه اعتقاد تعظيمه ﷺ فسبه دلالة على ردته.

فصل

إذا أقر بالزنا فإن عين وقال بفلانة وكان عمن يحد قاذفها فإن صدقته حد للزنا دون القذف، وإن أكذبته حد للزنا والقذف لأنه حصل قاذقًا زانيًا، وساواء كان بكرًا أو ثيبًا فإنه يجتمع عليه الحدان ولا يتداخلان (٢) لأن أحدهما يجب لحق الله على التجريد وهو حد الزنا والآخر يتعلق بحق الآدميين فلذلك لم يتداخلا، وقال أشهب يحد للزنا دون القذف، قال: لأنه لا يخلو أن يكون صادقًا أو كاذبًا، فإن كان صادقًا لم يحد للقذف، وإن كان كاذبًا حد للقذف دون الزنا فعلى أى الوجهين كان فلا يجتمع عليه الحدان، وقال شيخنا أبو بكر قد يزل (٣) إلى قسم ثالث وهو أن يكون مكرهًا لها على الزنا فيكن صادقًا في إقراره على نفسه بالزنا كاذبًا في قذفه إياهًا فيجتمع عليه الحدان.

فصل

وإذا لم يعين حد الزنا ولم يحد بالقذف للجهالة بصفة المقذوفة لجواز أن يكون ممن لا يحد على قاذفها.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر المدونة (٢/ ٣٩٦). انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٧٨/١).

⁽٣) ثبت ني (ب) يخلوا.

وإذا مات المقذوف قبل أن يحد قاذفه فلورثته أن يحدوه لأنه حق من حقوقه يجوز له التوكيل فيه فكان للورثة القيام له اعتبارًا بسائر حقوقه، ولأن القذف تنتشر معرته على أولياء المقذوف فكان لهم القيام به.

فصل

إذا قال لابن أمة أو كتابية: يا ابن الزانية فلا حد عليه، فإن قال: يا ابن زنية (١) فعليه الحد، والفصل بينهما أن قوله يا ابن زنية نفى له من نسبه وإضافته إلى فعل لا يلحق الولد فيه، وقوله: يا ابن الزانية قذف لأمه لا نفى لنسبه.

فصل

إذا قال له: يا منبوذ فعليه الحد(٢) لأنه عرض له ينفى نسبه لأن المنبوذ منقطع النسب غير لاحق بأحد.

فصل

اختلف عنه فى حد القذف هل هو من حقوق الله أو من حقوق الآدميين وفائدة ذلك أنه إذا كان من حقوق الله فلا يجوز العفو عنه بعد بلوغه إلى الإمام وإذا كان من حقوق الآدميين جاز العفو عنه (۲)، والصحيح أنه من حقوق الآدميين بدليل أنه يورث عن المقلوف وحقوق الله لا تورث، ولأنه لا يستحق إلا بمطالبة الآدمي [والله أعلم](1).

* * *

(١) ثبت في (١) رانية.

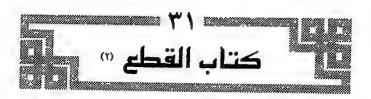
⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/١٠٧٧).

⁽٣) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد السبر (١٠٧٨/٢)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١٤/ ٣٣١).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

ا يَعْمَلُنُهُ الْجُمْلُغُ الْجُمْلُغُ

صلى الله على محمد] (۱)



مسألة

[قال القاضى أبو محمد] (٣): ويجب القطع على من يسرق من العقلاء البالغين ربع دينار من الذهب على اختلاف صفاته وأنواعه من جودة أو رداءة أو معمل أو مهمل (٤)، أو ثلاثة دراهم من الورق على اختلاف أنواعها لا يقوم أحد الصنفين بالآخر، أو عرض يساوى أحدهما بحيث يكون الغالب من نقده إذا أخرجه من حرزه الذي هو حرز مثله على ما نبينه مسن بعد، حرا كان السارق أو عبداً، مسلماً كان أو كافراً، ذكراً كان أو أنثى، منفرداً أو مشاركاً بربع دينار فما زاد عليه، إذا كان المسروق مما يحتاج إلى التعاون في سرقته مثل الجذع أو العدل الذي لا يمكن الانفراد بسرقته، فإن كان عما يمكن الواحد كالكيس (٥) وشبه فأخرجه الجماعة من حرز فالقطع على واحد منهم عند مالك،

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) أي: كتاب القطع في السرقة.

والسرقة في اللغة : من سرق منهُ الشيء يسرق سرقًا وسرقـــه واستُرقَه جاء مستترًا إلى حرْزٍ فأخلـــ مالاً لغيره. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣/ ٢٤٤).

وفى الشرع: قــال الشيخ ابن عــرفة الدســوقى: هى انحذ مكلف حُراً لا يعـقل لصغــره أو مالاً محترمًا لغيره نصــابًا أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لا شبــهة له فيه .انظر شرح حدود ابن عرفة (٢/ ١٤٩).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ثبت في (ب) أو إهمال.

⁽٥) ثبت في (ب) كالكبش.

ومن متأخـرى أصحابنا من سوى بين الأمـرين فأوجب فى الموضعين القطع واعــتبره بما يحتاج إلى التعاون.

فصل

وإنما أوجبنا القطع بالسرقة في الجملة لقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [الماندة: ٣٨] الآية، ولأنه على قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم (١١)، وقطع سارق رداء صفوان وقال لما قال له: لم أرد هذا هو عليه صدقة: (هلا قبل أن تأتيني به) (١٦)، ولأن ذلك إجماع (٣).

فصل

فصل

وإنما شرطنا النصاب خلاقًا لمن أوجب القطع في سرقة القليل [والكثير^(ه)]^٢ لما روى أنه ﷺ كان لا يقطع في التافه^(۷) وروى (القطع في ربع دينار فصاعدًا)^(۸).

⁽۱) أخرجه البخارى في الحدود (۱۲/۹۹) ح (۱۷۹۵)، ومسلم في الحدود (۱۳۱۳/۳) ح (۲/۲۸۲۱).

⁽۲) أخرجه أبو داود فى الحدود (٤/٦٣٦) ح (٤٣٩٤)، والنسائى فى قطع السارق (٨/ ٦٢) باب (ما يكون حرزًا وما لا يكون) وابن ماجه فى الحدود (٢/ ٨٦٥) ح (٢٥٩٥).

⁽٣) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ١١٠)، انظر المغنى لموفق الدين (١٠/ ٢٣٩).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) والكثير: سقطت من (١).

 ⁽۲) وهو قـول الحسن وداود وابن بنـت الشافـعى والخوارج. انــظر المغنى لموفق الدين (۱۰/۲٤۱).
 الإشراف (۲/ ۲۹۰) ، انظر روضة الطالبين (۱۰/ ۱۱۰).

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽۸) أخرجه البخارى في الحدود (۱۲/۹۹) ح (۲۷۸۹)، ومسلم في الحدود (۳/۱۳۱۲) ح (۱/۸۶۱).

وإنما قلنا إن النصاب من الذهب ربع دينار، ومن الورق ثلاثة دراهم خلافًا لأبى حنيفة في قبوله إنه لا يقطع في أقل من عشرة دراهم (١)، لقوله تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة:٣٨] فعم، ولأنه على قطع في منجن ثمنه ثلاثة دراهم (٢)، وقالت عائشة كان النبي على يقطع في ربع دينار فصاعدًا (١) [وروى القطع في ربع دينار فصاعدًا (٥) وهذا نص.

فصل

وإنما قلنا إن النصاب من الورق ثلاثة دراهم كانت قيمتها ربع دينار أو أقل لأنه لا يقوم الذهب بالفضة ولا الفضة بالذهب، خلافًا للشافعى فى قوله إنه لا نصاب للفضة وأن الاعتبار بربع دينار أو قيمته من الفضة أو العروض(1)، لقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما اللائة: ٣٨]، فالظاهر يعم من سرق ثلاثة دراهم قيمتها دون الربع، ويرى أنه على قطع فى محن ثمنه ثلاثة دراهم(٧)، وهذا يفيد الاعتبار بالدراهم إذا بلغت هذا القدر، ولأنه أصل مال يعتبر فى الأثمان وقيم المتلفات فوجب أن تكون سرقته معتبرة بمقداره فى نفسه دون الاعتبار بغيره، أصله الذهب، ولأن كل حكم تعلق على الذهب والورق اعتبر فيه نصاب من الذهب وجب أن يعتبر فيه نصاب من الورق، أصله الزكاة (١).

⁽١) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (١ ، ٢٩٨/٤)، انظر الاختيار للموصلي (٣/٣٩٣).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٦) ذكـره الإمام الـنووى. انظر روضة الـطالبين (١٠/١٠)، انـظر حاشـيـة الجـمل على المنهج (٥/١٣٩).

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) تقدم تخريجه.

فأما العروض فإنها مقومة بالدراهم دون الذهب فإن ساوى ما سرق منها (١) ثلاثة دراهم قطع سارقه، وكان شيخنا أبو بكر يقول هذا إذا كان الغالب من نقد ذلك الموضع الفضة (٢) فإذا كان غالب نقدهم الذهب قومت بالذهب.

فصل

وإنما سوينا بين أنواع الجنس لعمـوم الظواهر، ولأن كل حكم تعلق بالذهب والفضة اعتبر فيه نصاب يتساوى فيه سائر أنواعه كالزكاة.

فصل

⁽١) ثبت ني (ب) منه.

⁽٢) ثبت في (ب) إذا كان غالب نقدهم الدراهم.

⁽٣) وهو قول عائشة والحسن والنخعى وداود وابن حزم وجميع أهل الظاهر. انظر المغنى لموفق الدين (٢) ١٩٠)، انظر الإشراف لابن المنذر (٢/ ٢٩٨)، انظر المحلى لابن حزم (١١/ ٣٢٢,٣٢١).

⁽٤) الحريسة جمعها حرائس وهي جدار من حــجارة يعمل للغنم. انظر القاموس المحيط للفيرورآبادي (٢٠٦/٢).

⁽٥) اخسرجمه أبو داود فى الحسدود (٤/ ١٣٥) ح (٤٣٩٠) وابسن مساجمه فى الحسلود (٢/ ٨٦٥) ح (٢٥)، والحاكم فى المستدرك (٤/ ٣٨١)، والحاكم فى المستدرك (٤/ ٣٨١)، والبيهقى فى الكبرى (٨/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨) ح (١٧٢٠٤).

⁽٦) ثبت في (ب) بأنواعها.

⁽۷) أخسرجه أبو داود فى الحسدود (۶/ ۱۳۵) ح (۶۳۹۱) (۶۳۹۲) (۶۳۹۳) والتسرمذى فى الحسدود (۶/ ۵۲) ح (۱۶۶۸) والنسائى فى السارق (۸/ ۷۹) باب: ما لا قطع فيه، وابن ماجه فى الحدود (۲/ ۸۲۶) ح (۲۰۹۱) وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

لأنه لم يمنع منه بحرز^(۱) فكذلك من أخذ في دار غير مقفلة^(۲) ولا ممنوعة عنه ولا عن غيره.

فصل

وإنما راعينا إخراجه من الحرز لأنه مـا دام فى الحرز فلم [تتم السرقة لأن هتك الحرز لا يتم إلا] (٣) بإخراج المسروق منه.

فصل

وإنما سوينا بين الرجل والمرأة، والحر والعبد، والمسلم والكافر لعموم الظواهر، ولأن القطع شرع لحفظ الأموال وصيانتها ولم يعتبر فيه تكافؤ الدماء بين السارق والمسروق منه فوجب اعتبار عمومه لأنه ضرب من حد الحرابة بدليل أن المسلم إذا سرق من الكافر وإن كان لا يقاد به وإنه لا عفو فيه كما لا عفو للولى في قتل الحرابة قبل التوبة.

فصل

وإنما قلنا إن الاستراك في سرقة النصاب لا يسقط القطع خلاقًا لأبي حنيفة (1) والشافعي (٥)، لعموم الظواهر والخبر، ولأن القطع شرع لصيانة الأموال لئلا تهتك ويجترأ عليها كالقصاص المشروع لحفظ النفوس ثم كان الاشتراك في القتل لا يمنع القود لأن في منعه إبطال الغرض الذي وضع له، كذلك الاشتراك، ولأن الجناية (١) التي

⁽١) ثبت ني (أ) يجوز.

⁽٢) ثبت في (ب، هـ) متعلقة.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) في أنه لا يقطع إلا إذا أصاب كل واحد نصابًا، انظر السهداية للمرغيناني (٢,١/٤٠٩). انظر الفتاوي الهندية (٢/ ١٧١).

⁽٥) قال الإمام النووى: لو أخرج اثنان من حرز نصابًا أو أكثر ولم يبلغ نصابين فلا قطع عليهما وإن أخرجا ما يبلغ نصابين قطعا جميعًا. وإن انفرد كل واحد بإخراج قطع من بلغ ما أخرجه نصابًا دون من لم يبلغ ما أخرجه نصابًا. انظر روضة الطالبين (١١٢/١٠)، انظر رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص ٥٠٨).

⁽٦) ثبت في (ب، هـ) الجنايات.

تستحق بهما تناول الأعضاء [يجب]^(۱) على الجماعة إذا اشتركوا فيهما ما يجب على المنفرد، أصله الجماعة إذا قطعت يد رجل أو عضواً من غير اليمد، ولأن اشتراكهم فى إخراج المسروق من الحرز يقتضى قطع الجميع بدليل أنهم لو سرقوا متاعاً فجعلوه على دابة إلى خارج الحرز لقطعوا.

فصل

وإنما فرقنا بين ما لا يمكن إخراجه إلا بمعاونة وبين الثوب وغيره مما لا يحتاج إلى معاونة لأن نسبته السرقة إلى الجميع فيقتضى أن يكون لكل واحد منهم قسط فيها وذلك لا يحصل إلا بالتعاون الذى لولاه لم يخرج المسروق من الحرز، ووجه التسوية في إخراجه من الحرز حاصل منهم كالذى يحتاج إلى معاونة.

فصل

والاعتبار بقيمة العرض المسروق وقت إخراجه من الحرد لا وقت القطع خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله إن الاعتبار بكمال النصاب وقت القطع (٢) لعموم الظاهر (٣)، ولأن النقص الحادث بعد انفصال المسروق من الحرد لا يؤثر فى سقوط الحرد، أصله نقصان العين، مثل أن يسرق ثوبًا فيتلف بعضه فى القطع فرجع إلى ما دون النصاب، ولأنه سارق لنصاب من حرد مثله لا شبهة فيه، أصله إذا لم ينقص القيمة، والاعتبار فى الحدود حال الوجوب دون حال الاستيفاء، كالعبد إذا زنى فلم يحد حتى أعتق والبكر إذا زنى فلم يحد حتى أحصن.

فصل

إذا سرق عبدًا كبيرًا فصيحًا لم يقطع لأن سرقة هذا لا تصح فإن كان كبيرًا أعجميًا أو كان صغيرًا قطع لأن هذا في حكم البهيمة وأدون حالاً من الصغير الذي لا اختيار له ولا تمييز.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) ذكره الشيخ الكاساني. وقال: ذكر الكرخي رحمه الله: لا يقطع إذا نقص السعر وقت القطع وتعتبر قيمته في الوقتين جميعًا. انظر بدائع الصنائع للكاساني (۷/ ۷۹) ، انظر الفتاوي الهندية (۱۸٤/۲).

⁽٣) ثبت في (ب) الظواهر.

إذا سرق حراً صغيراً قطع عند مالك^(۱)، وقال عبد الملك لا قطع عليه وهو قول أبى حنيفة ^(۲) والشافعى^(۳) ودليلنا ما روى أنه ﷺ ذكر له أن رجـالاً يسرق الصبيان فأمسر بقطعه (³⁾، ولأنه حيوان غير مميز سرق من حرز مثله يجب بذله عند الإتلاف كالبهيمة.

فصل

ويقطع فى سرقة الطعام الرطب واليابس من الفواكه والبطيخ وغيره كالقثاء، والتفاح وللحم والمحم الطعام الرطب الطعام اللحم واللحم مطبوخًا ونيستًا خلافًا لأبى حنيفة فى إسقاطه القطع بسرقة رطب الطعام اللظاهر والحبر، وقوله: (لا قطع فى تمر معلق فإذا أواه الجرين فالقطع في ما بلغ ثمن المجن (١٧)، ولأنه [مال] متملك كاليابس، ولأن القطع يسراد للردع والزجر والرطب أحوج إلى هذا من اليابس.

ويقطع في سرقة المصحف خلاقًا لأبي حنيفة (١) للظاهر والخبر، ولأن كل ما جاز بيعه [وأخذ العوض عليه جاز أن يقطع في سرقته كسائر الأموال، ويقطع في سرقة جميع المتمولات التي يجوز بيعها] (١٠) وأخذ العوض عليها: كان أصلها مباحًا كالماء والصيد والتراب والحشيش، أو محظورًا غير مباح كالثياب والعقار ونحوه، خلافًا لأبي

⁽۱) انظر الموطأ (۸۳۸/۲)، انظر الكافى لابن عبد البر (۱۰۸۳/۲)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (۳۹۲/٤).

⁽٢) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (١, ٢/ ٤١١)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٩٨).

 ⁽۳) ذكره الإمام النووى، فقال: الحر لا يضمن باليد فلا قطع بسرقته وإن كان طفلاً لأنه ليس بمال.
 انظر روضة الطالبين (۱۲۸/۱۰)، انظر الحاوى الكبير للماوردى (۳۰۳/۱۳).

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ٤٦٥) ح (١٧٢٣١).

⁽٥) ثبت في (ب) دون اللحم.

⁽٦) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (١ , ٢/ ٢١٠)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٦٩).

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (١).

 ⁽٩) ذكره الشيخ المرغيناتي. وقال: ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية. انظر الهداية
 (١, ٢/ ٢)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٩٨).

⁽١٠) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

حنيفة فى قوله إن كل ما أصله مباحًا فلا قطع فى سرقته (۱)، للظاهر والخبر، ولأنه نوع من مال يتمول فى العادة كالثياب، ولأن أصله مباحًا (۲)، لا يمنع القطع فى سرقمته كالعبيد، أصلهم الإباحة لأنهم مباح لمن شاء أن يسرقهم من دار الحرب ويسترقهم (۲).

فصل

يقطع النباش⁽¹⁾ إذا سرق من القبر كفنًا يساوى نصابًا خلاقًا لأبى حنيفة⁽⁰⁾ للظاهر والخبر، ولأنه سارق للنصاب من مال لا شبهة له فيه من حرز مثله فيلزمه⁽¹⁾ القطع كسائر السراق، ولأن سقوط القطع لا يخلو أن يكون لعدم الملك أو الحرز أو لعدم الحصومة، ولا يجوز أن يكون لعدم الملك لأن الملك ثابت على الكفن إما للميت أو لورثته، ولا لعدم الحرز لأن القبر حرز للميت ولكفنه، ولأن حرز كل شيء ما جرت العادة به ومن دفن ميتًا بكفنه وسد القبر لم ينسبه أحد إلى إضاعة الكفن ولا(١) إلى تفريط فيه، ولا لعدم الخصومة [لأنها واجبة للورثة أو الإمام إذا لم تبق جهة لسقوط القطع فثبت وجوبه](١).

فصل

ويقطع من سرق من المغنم ومن بسيت المال خلافًا لعبد الملك في قسوله إنه من سرق زيادة على قدر نصيبه بربع دينار قطع وإلا فلا قطع عليه (٩)، ووجه إيجاب القطع الظاهر

⁽١) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (١, ٢/ ٤٠٩)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٩٧).

⁽٢) ثبت في (١) كون الأبوحة.

⁽٣) ثبت في (ب) ويسرقهم.

⁽٤) النباش: من النبش وهـو إبراز المستور وكشف المسيء عن الشيء. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢/ ٢٨٩).

⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني. وقال: هذا عند أبي حنيفة ومحمد وخالفهم في ذلك أبو يوسف وقال: يقطع النباش. وانظر الهداية (٢, ٢/ ٤١٢)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٩٩).

⁽٦) ثبت في (ب) فلزمه.

⁽٧) لا: سقطت من (١).

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٩) ذكره ابن عبد البر فى الكافى. وقال طائفة من أصحاب مالك: لا يقطعون السارق من المغنم إلا أن يأخذ فوق نصيبه مقدار القطع فى مثله. انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ١٠٨١). انظر الثمر الدانى (ص ٢-١).

والخبر، ولأنه سرق مالاً من حرز لا شبهة له فى عينه كغير المغنم، ولأن كل مال تقبل شهادته فيه جاز أن يقطع فى السرقة منه كمال الأجنبى، ووجه إسقاطه حصول الشبهة له فيه كالأب يسرق من مال ابنه.

فصل

لا قطع فى ثمر معلق ولا نخل ولا شجر ولا حريسة جبل إلا إذا أواه الجرين أو المراح قطع فى سرقته، والأصل فيه قوله ﷺ: «لا يقطع فى ثمر ولا كثر»(١) [والكثر الجمار](٢) معناه فى رؤوس النخل والشجر لأنه لم يضعه فيه كمن يقصد إلى إحرازه فيه وإنما هو بوضع الله تعالى، فإذا أواه إلى الجرين ففيه القطع لأنه أحرزه فى حرز مثله، والخنم فى الرعى كذلك أيضًا لا قطع فيها لأنها منتشرة (٣) فى غير حرز فإذا أواها المراح حصلت حينئذ محرزة.

فصل

ومن دخل دارًا فيها مناول متفرقة لقوم منزل كل واحد مغلق عن منزل الآخر فسرق من بعضها شيئًا وأخرجه إلى ساحة الدار فعليه القطع لأنه قمد أخرجه من حرزه ولأن من حرزه البيت الذى هو فيه ويغلق بابه عليه (٤) دون ساحة الدار فإن كانت الدار لواحد فلا قطع عليه حتى يخرج به من جميعها لأن جملتها حرزًا لما يكون فيها، فإذا أخرجه إلى ساحتها كان كمن نقله من موضع [من الحرز](٥) إلى موضع منه آخر فلا قطع عليه.

فصل

المراعاة(٦) في القطع إخراج الشيء المسروق من الحرز فمن باشـر ذلك قطع كان هو

⁽۱) أخرجه أبو داود فى الحــدود (٤/ ١٣٤ ـ ١٣٥) ح (٤٣٨٨)، والنسائى فى السارق (٨/ ٧٩) باب (ما لا قطع فيه)، وابن ماجه فى الحدود (٢/ ٨٦٥) ح (٢٥٩٣)، والترمذي فى الحدود (٤/ ٥٢) ح (١٤٤٩).

⁽۲) ما بين المعكوفين سقط من (ب، هـ).

⁽٣) ثبت في (ب) متسيرة.

⁽٤) ثبت في (ب) وتعلق بأنه عليه.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٦) ثبت في (ب) المراعي.

خارج الحرز أو داخله، فلو اجتمع سارقان أحدهما خارج الحمرز والآخر داخله فقرب الداخل المتاع إلى موضع النقب داخل الحرز فإن أدخل الخارج يده فأخرجه فعلى الخارج القطع لأنه هو المخرج له دون الداخل، وقد قيل (١) لا قطع عليه لأنه لم يكن منه إخراج في الحقيقة لأنه كان في حكم المخرج بتقريبه إلى باب النقب (٢) فصار كالمخرج من غير حرز، فإذا [لم يجب عليه] لها لم يجب على الداخل لأنه في الحقيقة لم يخرجه من الحرز وإنما عرضه للإتلاف والإخراج، والقياس أن القطع على الخارج لأنه باشر إخراج المسروق من الحرز.

وإن أخرج الداخل المتاع بيده أو برميه إلى خارج الحرز فعليه القطع لأن الخارج لم يكن له صنع في إخراجه من الحرز، وقال شيخنا أبو القاسم رحمه الله والداخل إذا قرب المتاع إلى النقب⁽³⁾ ولم يخرجه يحتمل أن لا يقطع لأنه نقل المتاع من موضع الحرز إلى موضع آخر ولم يباشر إخراجه من [جملة الحرز]⁽⁶⁾، ويحتمل أن يقطع لأن الخارج لم يتمكن بإخراج السرقة إلا بتقريب الداخل لها إليه فوجب أن يقطعا جميعًا لأنهما اشتركا في إخراج السرقة من حردها.

فصل

ويقطع فى أول السرقة اليد اليمنى من الكوع ويحسم بالنار فتكوى، ثم فى الشانية الرجل اليسرى من الكعب، ثم فى الثالثة اليد اليسرى من الكوع، ثم فى الرابعة الرجل اليمنى ثم فيما بعد ذلك الضرب والحبس، واختلف فيمه إذا لم يكن له يمين أو كانت شلاء: قيل يقطع رجله اليسرى وقيل بل يده اليسرى، وإذا ذهبت أصابع من اليد فإن كان الباقى أكثر قطعت، وإن لم يبق إلا أصبع أو أصبعان عدل إلى الرجل.

فصل

وإنما أوجبنا الـقطع من الكوع خلاقًا لمن يقـول من الأصابع أو الأبط(١) لقوله تعالى

⁽١) ثبت في (ب،هـ) قال.

⁽٢) ثبت في (ب) الثقب.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ثبت في (ب) الثقب.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٦) روى عن على رضى الله عنه : قطع الأصابِع من اليــد وقطع نصف القدم من الرجل. وقالت =

: ﴿اقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣] والأخسذ بأوائل الأسسماء واجب، ومن قطع من الكوع سمى مقطوع اليد ولا يسمى بذلك من قطعت أصابعه، ولأن النبي ﷺ فعل ذلك هو والسلف بعده.

فصل

وإنما قلنا يقطع فى الشانية يسرى رجليه لقوله على: «إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله»(۱) وهذا نص وروى أنه على: «أوتى بسارق فقطع يده ثم أوتى به ثانية قطع رجله(۲)، ولأن ذلك مروى عن أبى بكر وعمر وعلى رضوان الله عليهم»(۱).

فصل

وإنما يقطع في الثالثة والرابعة خلافًا لأبي حنيفة في قوله لا يقطع⁽¹⁾ لقول الله عز وجل: ﴿والسارق والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٢٨] ولم يخص يمنى من شمال، وقد قال ﷺ: ﴿إِن سرق فاقطعوا يده ثم إِن سرق فاقطعوا رجله ثم إِن سرق فاقطعوا يده ثم إِن سرق فاقطعوا رجله، ولأن كل يد تؤخذ قصاصًا فلها مدخل في قطع يده ثم إِن سرق فاقطعوا رجله، ولأنه سرق⁽¹⁾ مع وجود بعض^(۱) الأطراف جاز أن يجب القطع فيها كالأولى والثانية، وفعله أبو بكر رضى الله عنه (۱) ولا مخالف له.

⁼ الخوارج: قطع اليد من المرفق أو المنكب. انظر المحلى لابن حزم (٢١١/٣٥٧)، انظر الإشراف لابن المنذر (٢/٦-٣).

⁽۱) أخرجه الدارقطنسي في سننه (۳/ ۱۸۱) ح (۲۹۲)، وذكره الحافظ ابن حجر وعـزاه إلى الطبراني وقال: إسناده ضعيف. انظر تلخيص الحبير (۲۹/۶).

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (۸/ ٤٧٤) ح (١٧٢٦٢).

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ٤٧٥) ح (١٧٢٦٥).

⁽٤) قال الشيخ المرغينانى: إن سرق ثالثًا لم يقطع وخلد فى السبجن حتى يتوب وهذا استحسان ويعزر أيضًا ذكره المشايخ رحمهم الله، وهو رواية عن أحمد بن حنبل وبه قال على رضى الله عنه والحسن والنخعى والشعبى والزهرى وحماد والثورى. انظر الهداية (١/٢/١)، انظر بدائع الصنائع للكاسانى (٧/٢٨)، انظر المغنى لموفق الدين (١/٢١).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) ثبت في الأصل (سرقة) ولعل الصحيح ما أثبتناه.

⁽٧) ثبت في (ب) نقص.

⁽٨) تقدم تخريجه.

وإنما قلنا فى الخامسة إنه يضرب ويحبس لأن الشرع لم يرد بقطع شىء فى السرقة سوى الأطراف الأربعة فلم يبق إلا تأديبه بالضرب والحبس ولا يجوز قتله خلافًا لمن حكى عنه ذلك(١)، لأن السارق لا يجب قتله كسارق الأولى والثانية.

فصل

وإنما قلنا تحسم بالنار وتكوى لأنها إن تركت تعدى ضررها إلى المرفق وربما أتت على النفس وليس الغرض إلا إبانتها فقط فوجب أن يقتصر على ذلك.

فصل

ووجه القسول بأنه إذا لم يكن له يمنى أنه يقطع الرجل اليسسرى إن عدم السيمنى من اليدين يوجب قطع اليسرى من الرجلين، أصله إذا قسطعت فى السرقة، ووجه الأخرى أن اليد باليد أشبه [بها من](٢) الرجل وأولى أن تقوم مقامها ويؤخذ بها والأول أقيس.

فصل

وإنما قلنا إن الشلاء لا تقطع لأن الغرض بالقطع إبانة منفعتها والشلاء معدومة المنفعة، ولأنه قطع واجب في طرف يراد به تفويت (٢) منفعته فلا يؤخذ إذا لم يكن فيه منفعة كالقصاص.

فصل

وإنما قلنا في ذهاب الأصبع ما قلناه لأن بقاء الأكثر يبقى معه أكثر المنافع فكان كذهاب الجميع.

⁽١) روى ذلك عن عثمان وعمرو بن العاص وعمر بن عبد العزيز.

وعند الإمامية يسجن في الثالثة ويقـتل في الرابعة. انظر المغنى لموفق الدين (١٠/ ٢٧١). انظر المبسوط للطوسي (٨/ ٣٥).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٣) ثبت في (١) ترفية.

إذا سرق الأبوان من مال الولد لم يقطعا لأن لهما شبهة في ماله بدليل قوله عليه النت ومالك لأبيك (١)، ولأنه لا يحد إذا زنى بأمنه ولا يجوز له نكاحها، ولوجوب النفقة عليه في إعساره، وحكم الأجداد والجدات حكم الأبوين دنيا(٢) لقوة أمر الولادة.

فصل

وإذا سرق الولد من مالهم قطع خلافًا للشافعي (٢) للظاهر والخبر ولأنه لا شبهة له في مال أبيه وأمه كالأجنبي بدليل عكس ما ذكرناه.

فصل

ومن عدى عمود النسب الأعلى من الولادة يقطع فى سرقته من مال نسبه (١) كالإخوة والعمومة والأخوال وغيرهم، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله لا يقطع فى السرقة من ذى رحم محرم (٥)، للظاهر والخبر، ولأنها قرابة لا يقتضى شبهة للسارق فى مال المسروق منه كبنى العمومة.

فصل

الزوجية لا تمنع القطع في سرقة أحدهما من الآخر خلافًا لأبي حنيفة (١) وأحد قولى الشافعي (٧) للظاهر والخبر، ولأن السزوجية لا تقتضى شسبهة في مال ولا شركة فيه لأنه عقد على المنافع كالأجير.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) دنيا: سقطت من (ب).

⁽٣) انظر الأم للشافعي (٦/ ١٣٩). وذكره الشيخ الماوردي. انظر الحاوى الكبير (١٣/ ٣٤٧).

⁽٤) ثبت ني (ب) نسيه.

⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (١ ,٤١٣/٢)، انظر الاختيار للموصلي (٣٠٠/٣).

 ⁽٦) في قوله أن الزوجية تمنع القطع. وقال الشيخ المرغيناني: ولو كانت السرقة من الحزر الحاص لا قطع أيضًا. انظر الهداية للمرغيناني (٢,١١). انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٣٠٠).

⁽٧) مقطوع قول الشافعي رضي الله عنه: أن لا قطع في سرقة أحد الزوجين من مال الآخر إذا كان ذلك من حرز قد اشتركا في سكناه.

أما إذا كانت السرقة من حرر لم يشتركا في سكناه ففي قطع كل واحد منهما إذا سرق من مال =

إذا سرق متاعًا فقطع فيه ثم سرقه ثانية قطع أيضًا خلافًا لأبى حنيفة (١) لأنه حد يجب بإيقاع فعل في عين فجاز أن يتكرر بتكرار الفعل بها، أصله إذا زنى حد ثم زنى بها ثانية.

فصل

إذا أقر السرقة ثم رجع إلى شبهة سقط عنه القطع ولزمه الغرم لأن القطع حق الله يلزم (٢) بالشبوت على الإقرار به ويسقط بالرجوع عنه، والغرم حق لآدمى لا يسقط بالرجوع عنه، وإن أكذب نفسه فعلى روايتان وقد ذكرناه في الزنا، وهذا في القطع وأما الغرم فلا يسقط على أي وجه رجع.

فصل

إذا قطع السارق ثم وجد الشيء المسروق عنده لزمه رده إلى مالكه لأنه باق على ملكه لم يخرج عنه بقطع سارقه، ولأن القطع ليس ببدل من العين المسروقة ولا بعوض منها وإنما هو لانتهاك حرمة الحرز.

فصل

وإن تلفت عنده وله مال غرمها، وإن لم يكن له مال لم يتبع بها(٣)، وقال الشافعي

⁼ صاحبة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا قطع على واحد منهما وهو الذي نقله المزني.

والثانى: يقطع كل واحد منهما إذا سرق من مال صاحب نص عليه الشافعى في اختلاف أبى حنيفة والأوزاعي.

والقول الثالث: حكاه الحارث بن سريج القـفال: أنه يقطع الزوج ولا تقطع الزوجة. انظر روضة الطالبين (١٠/ ١٢٠)، انظر الحاوى الكبير للماوردي (٣٤٦/١٣).

⁽۱) وهو استحسان وذلك فيما إذا تغير حال المسروق عنه في المرة الأولى كأن كان غزلا فنسج. والقياس أن يقطع وهو رواية الحسن عن أبي يوسف. انظر الاختيار للموصلي (٣٠٣/٣) ، انظر الهداية للمرغيناني (١, ٤١٣/٢).

⁽٢) ثبت في (ب) يلزمه.

⁽٣) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد الـبر (١٠٨٦/٢)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٣٤٧/٤).

يتبع بها دينًا فى ذمته كالغصب^(۱)، وقال أبو حنيفة المالك بالخيار إن شاء قطع ولم يتبعه بالغرم وإن شاء غرمه (۲) ولم يقطعه، ولا يستحق على السارق الجمع بين القطع والغرم (۱) فدليلنا على الشافعى فى أنه لا يتبع فى الإعسار (٤) قوله تعالى: ﴿والسارق والسارق والسارق فاقطعوا أيديهما ﴾ [المائدة: ٣٨] ولم يوجب سوى ذلك، وروى عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله على: ﴿وإذا أقيم على السارق الحد لا غرم عليه (٥)، ولأن إتلاف المال لا يجب به عقوبتان، والقطع عقوبة فلا تجب عليه عقوبة أخرى.

فصل

ودليلنا على أبى حنيفة فى وجوب القطع مع اليسار أن السبب الموجب للقطع غير السبب الموجب للغرم لأن القيمة تجب لأجل الإتلاف والقطع لحق الله تعالى وهو إخراج المال المسروق، وإذا كان كذلك لم يتنافيا وكان كالمحرم يتلف صيداً مملوكاً فيلزمه الجزاء والقيمة، وقال بعض شيوخنا إن أخذ القيمة مع القطع استحسان والقياس ألا يلزم شيئا لانه لو لزمه غرمها مع اليسار لزمه ذلك فى ذمته مع الإعسار، وإنما استحسنوا ذلك لجواز أن يكون قد أخذ لها بدلاً وثمنًا فاختلط بماله.

[قال القاضى أبو محمد رضى الله عنه](١): والفرق بين هذا وبين قول(١) أبى حنيفة أن عند أبى حنيفة يسقط القطع إذا اختار المالك إغرامه وعندنا لا يسقط بوجه، وهذا كله إذا كان المسروق نصابًا يقطع فيه فأما إن كان دونه فالغرم واجب مع العسر واليسر لأنه ليس فيه قطع ولا اجتماع عقوبتين.

⁽۱) قال الإمام النووى: يرد المال إذا كـان باقيًا ويضمنه إن تلف سواء فى ذلك الغنى والفــقير. انظر روضة الطالبين (۱۸/۱۲)، انظر الحاوى الكبير للماوردى (۲۱/۱۳).

⁽٢) ثبت في (ب) ابتعه.

 ⁽٣) ذكره الشيخ المرغسيناني. انظر الهداية (١ , ٢ / ٤٢١)، انظر الاختيار للموصلي (٣ / ٣٠٣)، انظر الفتاوي الهندية (٢/ ١٨٤).

⁽٤) الذي أثبتناه من (ب) وهو المناسب وفي باقى النسخ (اعتباره).

 ⁽٥) أخرجه النسائى فى السارق (٨/ ٨٥) باب (تعليق يــد السارق فى عنقه) وهذا مرسل وليس بثابت وهو ضعيف عند أهل الحديث.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٧) قول: سقطت من (١).

ومن سرق من حلى الكعبة فلا قطع عليه وكذلك من قناديل المسجد وآلته لأن ذلك غير محرز فيه لأن دخوله مباح مأذون فيه، ومن أصحابنا من يقول إن كان ذلك نهارًا فلا قطع وإن كان ليلاً وقد أغلقت أبواب^(۱) المسجد قطع لأن بإغلاق المسجد يصير ما فيه محررًا فسارقه سارق من حرز فيلزمه القطع.

فصل

إذا سرق حليًا من صبى: فإن كان معه من يحفظه قطع لأن حفظ الحافظ له حرر للحلى ولما عليه، وإن كان مخلى فلا قطع عليه (٢) لأن الصبى ليس بحرز لما معه، وإن كابره فلا قطع عليه (٣) كان معه حافظ أو لا لأن ذلك غصب وليس بسرقة.

فصل

ويقطع الآبق إذا سرق من غير سيده خلافًا لبعضهم (٤)، 'للظاهر والخبر، ولأنه مكلف سرق نصابًا من حرز مثله لا شبهة له فيه كغير الآبق.

فصل

ولا يقطع العبد إذا سرق من مال سيده، وكذلك المدبر والمكاتب وأم الولد لأن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه رفع إليه عبد سرق من مال سيده فقال عبدكم سرق متاعكم لا قطع عليه (٥). ولأن القطع معلق بالضمان فلما لم يضمن العبد ما استهلك من مال سيده لم يقطع في سرقته، ولأن القطع شرع صيانة للأموال وحفظًا لها فلو قطعنا العبد في سرقته من سيده كنا قد أتلفنا ماله وذلك ضد حفظه.

⁽١) أبواب: سقطت من (ب).

⁽٢) ذكره الشيخ أحمد الدردير. انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣٤٣/٤).

⁽٣) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٨٣).

⁽٤) في أنه لا يقطع. وهو قول مروان وسعيد بن العاص. انظر المغنى لموفق الدين (١٠/ ٢٧٥). وقد نسب شيخ الإسلام موفق الدين بن قدامة المقدسي هذا القول إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة وليس هذا مذهبه فلا تغتر به. انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٦٧).

⁽۵) أخرجـه مالك في الموطــأ في الحدود (٢/ ٨٣٩) ح (٣٣)، والبيــهـــقى في الــكبرى (٨/ ٤٨٩) ح (١٧٣٠٣).

وإن سرق عبد رجل من مال زوجة سيده أو عبد امرأة من مال زوجها من موضع قد أحرز عنه ولم يؤذن له فى دخوله فعليه القطع لأن حكم عبيدهم حكم ساداتهم فلما كان أحد الزوجين يقطع فيما سرقه من مال^(۱) الآخر من موضع قد أحرز عنه وأغلق دونه فكذلك يجب قطع عبده إذا سرق منه، ولأن كل ما يقطع فيه الإنسان يقطع يد عبده فيه وكل ما لا قطع للإنسان فيه فلا يقطع عبده فيه.

فصل

وإذا أتلف السارق المال في الحرز قبل أن يخرج به أو خرج به بعد إتلاف وهولا يساوى نصابًا فعليه الغرم ولا قطع عليه (٢) لأن الإتلاف إذا لم يتم السرقة فلا قطع فيه ويصير كالغصب والاعتداء من غير سرقة، والمراعى إخراجه بحاله من الحرز أو بلوغ قيمته نصابًا بعد الإتلاف حال إخراجه من الحرز.

* * *

(١) مال: سقطت من (١).

⁽٢) ذكره الشيخ أحمد الدردير. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٣٨/٤).

۳۲ کتاب العتق "

إذا أعتق شركًا له في عبد عتق عليه نصيبه، وقومً عليه نصيب شريكه إن كان موسرًا غائبًا كان الشريك أو حاضرًا أذن في ذلك أو لم يأذن فدفعت القيمة وعتق عليه وكان له الولاء، وليس لشريكه أن يأبي ويتمسك بحصته إلا أن يقول: إما أعتق بحصتى ولا(٢) أقومها فيكون ذلك له، ويكون الولاء بينهما إذا أعتقه منجزًا لا مؤجلاً، فإن أعتق إلى أجل كان كمن لا يعتق ودفعت إليه وينجز العتق.

وقال عبد الملك: يقع العتق منجزاً ولا يعتق بالسراية في أظهر الروايتين بل بالتقدم ودفع القيمة إلى الشريك، ولا يلتفت إلى قول العبد: لا أختار تكميل عتقى به، وإن كان المعتق معسراً لم يقوم عليه وكانت حصة الشريك وفاء بحالها إلا إن اختار الشريك إعتاق نصيبه (٢٦) ابتداء فيكون ذلك له، ولا يلزم العبد السعى في قيمة نصيب الشريك منه ويبقى رقًا بحاله، وإن لم يكن له من المال من يفي بقيمة نصيب الشريك قوم عليه بقدر ما معه وعتق عليه وكان الباقى وفاء سواء كان العبد نصرانيا أو مسلماً كان لمسلمين أو لمسلم [واحد] ونصراني أعتقه المسلم أو النصراني فالحكم فيه على ما ذكرناه إلا أن يكون بين نصرانيين فلا يعرض لهما إذا كان العبد نصرانياً وإن كان مسلماً لزم فيه ما يلزم بين المسلمين.

وقال في المختصر الكبير: لا قيمة على المعتق فإن مات العبـد قبل تقويمه فلا شيء

⁽١) العتق في اللغة: من الكرَم الجمال والنجابة والشرف والحسرية ويقال: عتق العبد يعتق عتقًا. انظر القاموس المحيط للفيرورآبادي (٣/ ٢٦١).

وفى الاصطلاح عرَّفه الشيخ ابن عرفة الدسوقى بأنه: رفع ملك حقيقى لا بسباء مُحَّرم عن آدمى حَى. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٦٦١).

⁽٢) ثبت في (ب) إلا.

⁽٣) ثبت في (ب) حصته.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

على المعتق، وإن كان معسراً فرفع إلى الحاكم فحكم بسقوط التقويم عليه [ثم أيسر بعد ذلك فلا قيسمة عليه، وإن لم يرفع حتى أيسر ففيها روايتان: إحداهما وجوب التقويم عليه](١)، والأخرى سقوطه عنه، ومن أعتق من بقية الشركاء حصته بعد إعتاق المعسر حصته فلا قيمة عليه لشركائه، والعبد بين الشركاء مختلفة أنصابهم منه:

أذا أعتق اثنان حصتهما قوم نصيب شريكهما الباقى عليهما بقدر أنصبائهما، وقيل على عدد رؤوسهما بخلاف الشفعة، وإن كان أحدهما موسرًا والآخر معسرًا قومً على الموسر وسقط عن المعسر، وكل من بعض العتق باختياره لزم تكميله عليه مثل أن يشترى بعض عبد ممن يعتق عليه كاتبه ابنه (٢) أو أن يهب له (٣) أو يتصدق به عليه أو أن يوصى له به فيقبله أو يأخذه صلحًا على أرش الجناية أو عن دعوى على إقرار أو إنكار أو يشتريه وكيل له وهو لا يعلم أو تصدقه امرأة في نكاح عالمة به أو ما أشبه ذلك، فأما إن ورثه فلا يلزمه تكميله ولو كان ببعض ما تقدم ذكره بعد عتق ما ملكه بالميراث لم يقوم عليه باقيه، ولو تأخر تقويم أمة عنق بعضها حتى ولدت كان ولدها بمنزلتها يقوم معها، والاعتبار في القيمة يوم الحكم دون يوم العتق، هذا الحكم فيه إذا كان بينه وبين غيره، فأما إن كان العبد كله له فأعتق بعضه فإن الباقي يكمل عليه، وقد اختلف عنه في ذلك روايتان:

إحداهما بالسراية، والأخرى بالحكم، ومن أعتى بعض عبده وهو مريض كمل عليه الباقى فى ثلثه، ولو وصى باعتاق بعض عبده أو بحصته من عبد ففى تكميله روايتان (٥): إحداهما وجوبه، والأخرى سقوطه.

فصل

وإنما قلنا إنه يعتق عليه حصته من العبد لقوله ﷺ ﴿ لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ، (٢)

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ابنه: سقطت من (ب).

⁽٣) ثبت ني (١) يذهب له.

⁽٤) ثبت ني (ب) مقومين.

 ⁽٥) قال ابن عبد البر: من أوصى بعتق بعض عبده لم يـعتق منه إلا ما أوصى بعتقه وقد قيل: يكمل عتقه فى ثلثه. انظر الكافى لابن عبد البر (٩٦٦/٢).

وهذا يملكه كله، وقوله ﷺ: «من أعتق شركًا له في عبد قــوًم عليه حصة شركائه»^(۱)، ولانه أعتق ملكًا له ليس لأحد حق فيه فوجب نفوذه كالمنفرد به.

فصل

[وإنما^(۱) قلنا إنه يكمل عليه نصيب الشريك إذا كان موسراً لقوله ﷺ «من اعتق شركًا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن المعتق قوم عليه قيمة العدل وأعطى شركاءه حصصهم^(۱)، ولأن تبعيض العتق جناية فيلزمه غرم ما أذهبه بجنايته، ولأن العتق مغلب ومبنى على السراية فوجود نقصه يؤدى إلى تكميله.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون موسراً لقوله ﷺ: ﴿... وكنان له مال يبلغ ثمن العبد قومً عليه وإنما شرطنا أن يكون موسراً لقوله ﷺ وهذا نص ولأن في تقريم حصة الشريك عليه وهو معسر إضراراً به وبالشريك، وإنما لم نفرق بين الغائب والحناضر لعموم الخبر، ولأن الغائب يحكم عليه عندنا في الحقوق كلها ويستحب التوقف عليه إن كان قريب الغيبة لجواز أن يختار إعتاق نصيبه.

فصل

وإنما لم نفرق بين إذنه وبين عدم إذنه لعمدوم الخبر، ولأن تكميل العتق يستعلق به ثلاثة حقوق: حق لله تعالى، وحق للعبد، وحمق للشريك، فليس له إسقاط حق غيره ولا يصح أيضًا إسقاط حق نفسه قبل وجوبه.

فصل

وإنما شرطنا في اعتبار حصة الشريك أن يكون بعد أخذ القيمــة خلاقًا للشافعي في

⁼ ابن الحسين بن واقد مختلف فيه وكذلك هشام بن سعد وهو ضعيف . أخرج له مسلم في الشواهد.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) من هنا بداية مطموس في (س).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

قوله إنه يعتق بالسراية (١) لقوله على «من أعتق شركًا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قرِّم عليه قيمة العدل وأعطى شركاءه حصصهم وأعتق عليه (١) فشرط في عتقه أن يقوَّم عليه العبد وأن يدفع إلى الشريك، ولأن تصرف الإنسان في ملكه لا يسرى إلى ملك غيره كالبيع، ولأنه تقويم لإزالة الضرر عن الشريك كالشفعة وقد ثبت أن ملك المشترى لا يزول عن الشقص إلا بعد قبض الثمن فكذلك في [العتق](١).

فصل

وإنما قلنا إن الولاء كله لمن أكمل عليه العتق لأن عتق جمسيع العبد من جهسته فكان الولاء له لقوله على «الولاء لمن أعتق»(1).

فصل

وإنما قلنا إنه ليس لشريكه أن يأتى ذلك إذا لم يعـتق من حصته لعمـوم الخبر، ولأن في ذلك إسقاط حق الله تعالى وحق العبد من تكميل العتق فلا يترك ومراده.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا اختار إعتاق نصيبه فللك له لأن الغرض تكميل العبتق بينهما فمن أى الشريكين حصل جاز.

فصل

وإنما قلنا إن الولاء يكون بينهما حينئذ لأن العتق حاصل منهما فلهما الولاء بقدر أنصبائهما.

فصل

ووجه قول مالك إنه لا يصح إعتاقه مؤجلاً لأنه باق على الرق إلى أن يحل الأجل، وإن مات قبل الأجل فعلى الرق ويبطل الغرض بتعجيل التكميل، ووجه قول عبد الملك

⁽١) ذكره الإمام النووي. انظر روضة الطالبين (١١٢/١٢).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين مطموس في (أ،ب).

⁽٤) أخرجه البخاري في الصلاة (١/ ٢٥٥) ح (٤٥٦)، ومسلم في العتق (٢/ ١١٤١) (٥/ ٤٠٥٠).

أنه خدمة استثناء من لا يجوز له استخدامه فوجب بتخيير عتقه وسقوط استثنائه.

فصل

وإنما قلنا لا يلتفت إلى قول العبد لا أختار تكميل عتقى لعموم الخبر، ولأن فى ذلك إسقاط حق الله تعالى وحق الشريك فلم يجز](١).

فصل

وإنما قلنا إن المعتق إن كان معسرًا لم يلزم العبد السعى فى قيمة نصيبه منه خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لقوله ﷺ (من أعتق شركًا له فى عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قومً عليه وأعطى شركاءه حصصهم وأعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق» (٣) ولانه عتق من غير جهة من كانت منه الجناية فلم يكن واجبًا كالمكاتب(٤)، ولأن العبد لم تكن منه جناية ولا إتلاف وكذلك الشريك الذى لم يعتق وسبب الإتلاف هو من المعتق فإذا لم يلزمه تقويمه فالعبد أولى.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا كان معه قيمة بعض النصيب أخذت منه وعتق بقدرها من العبد لأن وجود المال لما كان شرطًا في وجوب التقويم على الشريك وجب أن يكون كل جزء من المعبد مقابلاً لجزء من المال، فإذا وجد من المال ما يعتق به بعضه عتق منه بقدره.

فصل

وإنما سوينا بين العبد المعتق بعضه مسلمًا أو نصرانيًا لعموم الخبر، ولأن ذلك حكم بين مسلمين فوجب أن يحكم فيه بحكم الإسلام.

فصل

وإنما سوينا بين كون السيد المعتق مسلمًا أو نصرانيًا لما قدمناه، ولأنه حكم بين مسلم

⁽١) نهاية المطموس الذي نبهنا عليه في (ب) قبل ذلك.

 ⁽۲) فى قوله: إن الشريك بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء استسمى العبد والولاء بينهما فى الوجهين.
 انظر الهداية للمرغينانى (۲, ۲/ ۳۳۸, ۳۳۷)، انظر الاختيار للموصلى (۳/ ۱۸۷).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (ب) كالكتابة.

ونصراني فوجب أن يعتبر فيه حكم الإسلام اعتبارًا بسائر الأحكام.

فصل

ووجه قوله فى العبد المسلم بين نصرانيين: يعتق أحدهما نصيبه منه إنه لا يقوم عليه حصة شريكه (۱) أن تكميل العتق من حقوق الله تعالى وليس من حقوق الآدميين والكفار لا يؤخذون بحقوق الله تعالى ووجه إيجاب التقويم أن فى تكميل العتق ثلاثة حقوق: أحدها لله تعالى، والآخر للشريك والآخر للعبد فيجب على هذا أن يكمل على النصرانى المعتق نصيبه من العبد المسلم لأنه حكم بين نصرانى ومسلم قالمه شيخنا أبو القاسم رحمه الله.

فصل

وإنما قلنا إن العبد إذا مات قبل التقويم فلا قيمة على من أعتق حصته منه لأن القيمة تجب بالحكم فإذا مات تعذر التقويم فلم يلزم الشريك شيء لأنه لم يتلف على شريكه شيئًا.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا أيسر بعد الحكم بسقوط القيمة عنه لـم يقوَّم عليه لأن الحكم بذلك قد نفذ فلا ينتقض بتغير الحال من بعـد، فأما إذا لم يحكم بذلك حتى أيسر فوجه قوله بوجوب^(۲) التقويم عموم الخبر، واعتباراً بيساره وقت الإعتاق، ووجه سقوطه أن العتق ضرب من الجناية والإتلاف فكان من شرط الغرم^(۲) فيه اعتبار اليسر وقت الفعل دون وقت الحكم اعتباراً بغيره من الجنايات.

فصل

وإنما قلنا إن الشريك الآخر إذا أعتق فلا قيمة عليه لشريكه الباقى لأن الجناية بتبعيض العتق سابقة لإعتاقه، والقيمة إنما تلزم بالجناية.

⁽١) ثبت في (١) حصته الشريك.

⁽٢) ثبت في (١) يوجب.

⁽٣) ثبت في (أب) العدم.

ووجه قوله إن القيمة بين الشركاء [المعتقين على قدر أنصبائهم أنه حق لله تعالى تتعلق بالمال لإزالة الضرر عن الشركاء](١) فكان على قدر الأنصباء اعتباراً بالشفعة، ووجه قوله إنها على عدد (٢) الرؤوس تساويهم في الجناية بالتبعيض والمضرر لا يختلف لكثرة التبعيض وقلته، وإنما قلنا يقوم على الموسر ويسقط عن المعسر لأن الموسر إذا انفرد بإعتاق نصيبه يلزمه قيمة نصيب شريكه والقيمة لا تلزم المعسر فكان انضمامه إلى الموسر غير مؤثر في القيمة عنه إذا كان وجوده كعدمه، وقال عبد الملك يقوم على الموسر بقدر ما كان نصيبه إن كان شريكه المعسر موسراً، ووجه ذلك أنه لم ينفرد تبعيض العتق وإدخال الضرر بل شاركه غيره في ذلك فإذا سقط حق الذي لم يعتق على المعسر لم ينتقل إلى الموسر.

فصل

وإنما قلنا إن من ملك جزءا ممن يعتق عليه بالنسب بشراء أو غيسر ذلك من اختيار التمليك فإن الباقى يقوم عليه فلأن تملكه باختياره قصد منه إلى إعتاق ما يملك منه فكان كمبتدئ العتق فى حصته من عبد مشترك بينه وبين غيره فلزمه تمليكه، وفرقنا بين ذلك وبين أن يرثه لأنه لا صنع له فى الميراث فلا ينسب تبعيض العتق إليه.

فصل

وإنما قلنا إنه إن ورث بعضه فعتق عليه ثم اشترى منه جزءًا آخر أو قبل هبته منه عتق عليه ولم يقوم باقيه لأن ابتداء تبعيض العتق لم يكن من جهته، فما يتجرد منه بعد ذلك ليس بجناية توجب عليه التقويم كالشريك الثانى يعتق بعد إعتاق الأول فلا يقوم عليه نصيب الثالث.

فصل

وإنما قلنا إن الأمة تقوَّم بولدها إذا تأخر تقويمها لأن العتق قد تعذر فيها وقد ثبت لها وكان حكم ولدها حكمها، وسواء كانت حاملاً يوم العتق للجزء منها أو حملت بعد

⁽١) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٢) ثبت في (ب) على قدر.

ذلك لأنه داخل في حكمها ومقوَّم على معتق سهمه منها.

فصل

وإنما قلنا إن الاعتبار في القيمة يوم الحكم دون يوم (١) العتق لأن القيمة يتقدر وجوبها بالحكم لا بنفس الإعتاق، ألا ترى أن الشريك لو اختار إعتاق حصته لكان له ذلك، فما لم يحكم بها لا يجب، وإذا كان كذلك كان الاعتبار بها يوم الحكم دون يوم العتق.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا أعتى جزءًا من عبد يملك جميعه عتق عليه الباقى لأنه مبتدئ تبعيض العتق فوجب أن يكمل عليه (٢) باقيه، أصله العبد المشترك، ولأن الحكم عليه فى حصته أقوى من الحكم فى حصة غيره فلما كان التكميل (٢) واجبًا عليه فى حصة غيره كان فى حصة نفسه أولى.

فصل

ووجه الرواية الظاهرة أنه يعتق الباقى بالحكم اعتباره (1) بالعبد بين الشريكين، ووجه السراية أنه مبنى على التغليب فإذا بعض فى حق نفسه لم يبعض وسرى إلى الجميع، كان لو قال يدك حرة أو رجلك، ويفارق ذلك العبد المشترك لأن تكميل العتق هناك جهة [غير جهته] (٥) يمكن فيهما، بخلاف المنفرد به.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا ابتدأ ذلك في مرضه قومً عليه الباقي في ثلثه لأن التصرف على غير وجه المعارضة لا يجوز في المرض إلا في الثلث كالهبة والصدقة.

فصل

ووجه قوله فسى الوصية بإعتاق بعمض عبده أو بشرك له فيمه فإنه يكمل عليه بقميته

⁽١) يوم: سقطت في (ب، هـ).

⁽٢) ثبت في (ب) استتمامه.

⁽٣) ثبت في (أ،هـ) التمليك.

⁽٤) ثبت في (ب) اعتباراً.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (١).

عموم الخبر، والمعتق في وصيته معتق، ولأنه مختار للتبعيض (١) فأشبه مباشرة الإعتاق في الحياة [وإذا وجب التكميل فهو في الثلث لأن حكم الثلث بعد الوفاة حكم جميع المال في الحياة](٢)، ولأنه لا يملك بعد موته إلا الثلث، ووجه نفى التكميل أن ملكه قد انتقل إلى ورثته وليس له إلا ما تصرف فيه من ثلثه وما لم يستصرف فيه في وصيته فهو للورثة ولم يكن من الورثة جناية توجب تكميل العتق عليهم فلا يجب التكميل (٣) في حقوقهم.

⁽١) ثبت في (ب) لتبعيض العتق. ٠

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ثبت في (ب) التقويم.

باب

ومن أعتق فى مرضه ستة أعبد لا مال له غيرهم ومات من ذلك المرض أقرع بينهم فأعتق الثلث ممن خرج عليه السهم منهم ورق الباقى ولا يعتق من كل واحد ثلثه وقال أبو حنيفة لا مدخل للقرعة فى العتق أصلاً ولكن يعتق من كل واحد ثلثه (١) ويستسعى فى قيمة بقيته فإذا أداها إلى الورثة عتق (٢).

و دليلنا حديث عمران بن الحصين أن رجلاً أعتق ستة أعبد له في مرضه لا مال له غيرهم فبلغ ذلك النبي على فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (٢) ففيه أدلة: [أحدها أنه على أنه على أنه المخالف أنه لا يقرع] (٤) والثاني أنه أعتق اثنين كاملين وعندهم لا يعتق رأس كامل، والثالث أنه نقل الحكم والسبب فلم ينقل الاستسعاء فدل على أنه غير واجب ولأن المريض ممنوع من جميع ماله فلم يكن له أن يعتق كل عبيده إذا كان لايملك غيرهم فإذا فعل ذلك عتق منه الثلث الذي كان يملك التصرف فيه ورق الباقي ولم يكن بعضهم أولى من بعض إذن لا مزية لبعضهم واحتيج إلى تمييز من يعتق من نصيب الورثة فلم يكن إلى ذلك طريق إلا الإقراع.

فصل

ولو قال ثلث رقيقى أحرار أسهم بينهم لأنه لم يعين فوجب الإقراع لتمسيز نصيب العتق (٥) من نصيب الرق اعتباراً بعتق جميعهم ولو قال ثلث كل واحد منهم حر لم يقرع بينهم لأنه قد تميز نصيب العتق (٦) من نصيب الرق وقصد إلى إعتاق ثلث كل واحد منهم

⁽١) ثلثه: سقطت من (١).

⁽٢) انظر الهداية للمرغيناني. انظر الهداية (١, ٢/ ٣٤٣). انظر الفتاري الهندية (٢/ ٢٠).

⁽٣) أخرجه مسلم في الأيـمان (٣/ ١٢٨٨) ح (١٦٦٨/٥٦)، وأبو داود في العـتق (٢٧/٤) ح (٣٩٥٨)، والنسـائي في الجنائز (٤/ ٥) باب (١٩٦٨)، والنسـائي في الجنائز (٤/ ٥) باب (الصلاة على من يحيف في وصيته) وابن ماجه في الأحكام (٢/ ٧٨٥) ح (٢٣٤٥). وأحمد في المسند (٤/ ٢٥) ح (١٩٨٤٩).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٥) ثبت في (١) المعتق.

⁽٦) ثبت في (١) المعتق.

فنفذ العتق فيه ولم ينقل إلى غيره، وإذا أعتق الثلث شائعًا فلم يقصد عتق عبد بعينه ولا ميزه من غيره ولذلك وجب الإقراع.

فصل

والمعتق بعضه يكون له من نفسه بقدر ما فيه من العتق يقاسم سيده الخدمه كالعبد بين شريكين $^{(1)}$ وماله موقوف بيده ليس للسيد انتزاعه كالمشترك أنه ليس لأحد الشريكين أخذ ماله بغير إذن الآخر، وحاله في جراحه وحدوده حال عبد في أنه لا يقتص له من حر ولا يحد الأحرار ولا يكون محضنًا ولا تقبل شهادته لأن أحكام الرق أغلب عليه $^{(7)}$ من أحكام الحرية، كذلك إن مات ورثه من يملك بعضه كالعبد لأن الرق مقدم على الحرية، ولأن المواريث $^{(7)}$ طريقها الفضيلة ولم يبلغ منزلة الفضيلة فيرث أو يورث ولا شيء لمن أعتق نصيبه منه لأنه لا حكم لبعض الولاء مع الرق.

فصل

ومن مثل بعبده فقطع بعض أطرافه أو أعضائه أو سجل أسنانه أو فقاً عينه قاصداً لذلك لزمه إعتاقه خلافًا لأبى حنيفة والشافعي (٤) لقوله ﷺ: «من مثل بعبده عتق عليه» وروى «فهو حر عليه»(٥) ولأن ذلك عقوبته لئلا يعود إلى مثله فعوقب بعتقه كعقوبة القاتل عمداً بمنع الميراث.

وإذا أراد أدبه فأصابه من ذلك ما لم يرده فلا يعتق عليه لأن الخطأ لا يستحق عليه به عقوبة لأنه غير مقصود ولا إثم فيه.

وإذا أعتق عليه فولاؤه له لأنه هو المعتق له وإن كان معتبقه مستحقًا عليه كالعتق في الكفارة ومن يعتق عليه من نفسه، وعنه في كيفية عتقه روايتان:

⁽۱) ثبت في (ب) بين رجلين شريكين.

⁽٢) عليه: سقطت من (١).

⁽٣) ثبت في (ب) الموارثة.

⁽٤) ذكره الإمسام النووى في شرح صحيح مسلم وقال: قال سائر العلماء: لا يعتق عليه. انظر صحيح مسلم بشرح الإمام النووى (٦/ ١٢٧).

⁽٥) أصله عند مسلم بالفظ: من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقـه أخرجه مـسلم في الأيمان (٣٦٨/٢) ح (١٢٧٨/٢)، والحاكم في المستدرك (٣٦٨/٤).

إحداهما أنه [يعتق عليه](١) بنفس المثلة(٢) دون الحكم، والأخرى دون نفس المثلة، فوجه الأولى قوله ﷺ: «من مثل بعبده عنت عليه»، وروى «فهو حر عليه» وظاهره يفيد بنفس الفعل، ووجه الثانية أنه فعل من جهته في العبد استحق به إعتاقه بالشرع فوجب أن يفتقر إلى الحكم(٤) كتبعيض العتق.

فصل

ومن أعتق عبدًا (أن يستنرطه السيد، وكذلك إذا أوصى بعيقه لقوله ومن أعتق عبدًا وله مال فماله له إلا أن يستنيه سيده (أ)، وكذلك حكم إعتاقه المباشر في الوصية واحد، ولهذه المسألة فروع مبنية على أصلين يختلف قول مالك فيهما وهما: بيع العبد، وعتقه لم يختلف قوله في أن البيع يكون المال للبائع إلا أن يشترطه المشترى وفي العتق يكون تابعًا للعبد إلا أن يستثنيه السيد.

واختلف عنه فى الوصية به وهبته بغير عوض والتصدق به وإسلامه فى الجناية فعنه فيها روايتان: إحداهما أن ماله يتبعه، والأخرى أن ماله لسيده الأول، وإنما يختلف فى ذلك لاختلاف تعليل الأصلين فالبيع والعتق معللان بإحدى علتين: إحداهما أن البيع خروج ملك بعوض فلذلك لم يتبع العبد ماله والعتق خروج ملك بغير عوض [فلذلك تبعه ماله فعلى هذا الاعتلال يكون ماله فى الوصية والصدقة والهبة تابعًا له لأن كل ذلك خروج ملك بلا عوض] $^{(v)}$ ، وفى أرش الجناية لا يتبعه لأنه خروج ملك بعوض والأخرى أن علة المبيع أنه خروج ملك إلى أملك فلذلك لم يكن تابعًا له، والعلة فى العتق أنه خروج ملك إلى غير مالك لذلك يتبعه ماله وعلى هذا يكون فى الوصية والهبة والصدقة ماله لسيده الأول لا يتبعه لأنه خروج ملك إلى مالك كالمبيع.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت في (ب) بالمثلة.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (ب) حاكم.

⁽٥) ثبت في (ب) عبده.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٨) إلى سقطت من (ب).

ولا يتبعه ولده لأن ولده ملك لسيده فلا يتبعه كسائر أملاك^(١) سيده.

فصل

ومن أعتق حاملاً عتق جنينها معها^(۲) لأن كل ولد حدث من تزويج أو زنا فسهو تابع لأمه فى الحسرية والرق، وكل عقد فى الرقبة لا سبسيل إلى حله اعتبسارًا بالأمة تزوج، ولأنه لا يوجد فى الأصول حرة حامل^(۲) بعبد.

فصل

عتاقة المديان الذى أحاط الدين بماله لا تجور إلا بإجازة الغرماء (١) لأن حقوق الغرماء متعلقة بماله وذمته ولهم التسلط على انتزاع ماله من يده فى حقوقهم ففى إعتاقه إتلاف أموالهم فلا ينفد إلا بإجازتهم.

فصل

عتاقة المولى عليه غير جائزة لأن الحجر عليه يمنعه من التصرف في ماله فيما [ليس بحظ له وجواز ذلك إتلاف] (٥) ماله وزوال فائدة الحجر.

فصل

عتاقة الغلام والجارية قبل بسلوغهما غير جائز^(١) لأنه قبل البلسوغ لا حكم لقوله ولا لعقوده ولأنه ممنوع من التصرف في ماله بالحجر الثابت عليه، ولأن البالغ المولى عليه لا

⁽١) ثبت في (ب) أموال.

 ⁽۲) ذكره ابن عبد البـر. انظر الكافى لابن عبد البر (۲/ ۹۹۲)، انظر حاشيـة الدسوقى على الشرح الكبير (۶/ ۳۷۹).

⁽٣) ثبت في (١) حاملة.

⁽٤) ذكره ابن عبد البر ثم قال: فإن أعتق بغيــر إذنهم كانوا بالخيار في إجازة عتقه ورده. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٦٩).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٦) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٥٩)، انظر بلغة السالك لأقرب المسالك (٢/ ٤٠٩).

ينفذ(١) عتقه فالصغير أولى.

فصل

إذا وطء المديان أمسة لا يملك غيرها وحملت فإنها تكون أم ولد ويتعلق حقوق الغرماء بذمته ولا تباع فى الدين، والفرق بين ذلك وبين أن يعتقها بالقول فلا ينفذ إلا بإذن الغرماء أن الفعل إذا وقع لا يمكن إزالته وقد استقر عقد العتق فتعذر إبطاله ألا ترى أن المريض لا ينفذ عتقه بالقول فلو وطء أمة فحملت لكانت أم ولد.

فصل

الذين يعتقون على ملاكهم بالقرابة عمودى النسب الأعلى والأسفل كالوالدين والأجداد والجدات من قبل الأب والأم قربوا أو بعدوا والوارثين وغير الوارثين وأولادهم الذكور والإناث منهم والإخوة والأخوات من أى قبيل كانوا هم أنفسهم لا يتعدى ذلك إلى أولادهم ولا يعتق من سواهم من عم أو عمة أو خال أو خالة لا من يحرم منهم ولا من لا يحرم (٢).

والكلام في هذه المسألة في ثلاثة مواضع: أحدها وجوب العتق في عمودى النسب خلاقًا لداود في قوله لا يعتق أب ولا ابن إلا أن يبتدئ المشترى بإعتاقه (٢)، والثانى في الإخوة خلاقًا للشافعي في قوله: إنهم لا يعتقون (٤)، والثالث مع أبي حنيفة في قوله إن كل ذي رحم يعتق بالملك (٥).

فدليلنا على داود قوله تعالى: ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا * لقد جثتم شيئا إداً... ﴾

⁽١) ثبت في (١) لا ينعقد.

 ⁽۲) انظر المدونة (۲/ ۳۸۵)، وذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (٤/ ٩٧١)،
 انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٦٦/٤).

 ⁽٣) ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة.
 قال: وهو قـول داود وأهل الظاهر. انظر المغنى لموفق الدين (٢٤٨/٧)، انظر رحمـة الأمة فى
 اختلاف الأثمة (ص ٥٨٢).

⁽٤) قال الشيخ الشيرازى: وإن ملك من سوى الوالدين والمولودين من الأقارب لم يعتق عليه لأنه لا بعضية بينهما فكانوا كالأجانب. انظر المهذب للشيرازى (٢/٤). انظر رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص ٥٨٢).

⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني في الهداية. انظر الهداية (٢/ ٣٣٥)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ١٨١).

إلى قوله تعالى: ﴿وما ينبغى للرحمن أن يتخذ ولداً * إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً لا ربم : ٨٨ - ١٩٦ فنفى عن نفسه اتخاذ الولد وعلل ذلك بأن الكل عبيد له وذلك ينفى كون الولد عبداً، وقوله ﷺ: «من ملك ذا رحم محرم فهو حره (١) ولأن المخالف لا يخلو أن يقول إن الإنسان إذا ملك أباه وابنه فإنه يعتق عليه بنفس الملك فذلك قولنا، أو يقول لا يعتق عليه بل يؤمر بإعتاقه ويلزم ذلك، وكل هذا خلاف الأصول لأن الإنسان لا يستحق عليه إيقاع حرية فى ملكه بغير سبب كان من جهته كالنذر والكفارة.

فصل

ودليلنا على الشافعي عموم الخبر، ولأن الأخوة نسب يحجب الأم عن الثلث إلى السدس كالولادة، ولأن التعصيب يكون من ذكورهم لإناثهم (٢) كالولد.

فصل

ودلیلنا علی أبی حنیفة فی العم والحال لأن كل من حلَّت لإنسان (۳) بنته بعقد نكاح أوبملك يمين لم يعتـق عليه بالملك كذلك (٤) العم لأن ابنته تحل لابن عـمها، ولأن كل جنس يرث ذكورهم دون أبنائهم فلا يعتقون بالملك كبنى العم.

فصل

ولا يحتاج فى ذلك إلى حكم حاكم بل يعتقون به بنفس الملك لقوله على «من ملك ذا رحم محرم فهو حر» (٥)، ولأن الحاكم إنما يراد فيما يجوز تبقيته بوجه فأما سوى ذلك فلا حاجه بالحاكم إليه (٦).

ومن أعتق عبـــده أو أمته إلى أجل لم يعتق إلا بعـــد حلوله بخلاف الطلاق إلى أجل

⁽۱) أخرجــه أبو داود في العتق (۲/ ۲۵) ح (۳۹٤۹) وابــن ماجه في الــعتق (۲/ ۸٤۳) ح (۲۰۲٤) والترمذي في الأحكام (۲/ ۲۳۷) ح (۱۳۲۰)،وانظر نصب الراية للحافظ الزيلعي (۳/ ۲۷۹).

⁽٢) ثبت في (ب) من ذكرهم لا بنائهم.

⁽٣) ثبت في (١) من حله الإنسان.(٤) ثبت في (ب) أصله.

⁽٥) تقدم تخریجه.

 ⁽٦) ثبت في (ب) بالحكم فيه.

لأن الوطء لا يتوقف فلما اعترض هذا المعنى فى الطلاق أنجزناه ولم يعترض مثله فى العتق فتركناه على موجب عقده ولم يجز له وطء الأمة المعتقة إلى أجل لأن المعنى فيها وفى الزوجة [واحد: وهو منع توقيت الوطء إلا أن فى الأمة لم يتنجز الحرية لأنه يجوز أن يبقى ملكه على من لا يجوز له وطؤها، وفى الزوجة لا يجوز أن يبقى عقده على من إلا يجوز له وطؤها إلا الوطء فإذا حرم ذلك (٢) زال العقد.

فصل

إذا أعتق عبده وله أمة حامل تبعته أمتـه ولم يتبعه ولده لأن أمته ماله ومال العبد في العتق تابع له وولده ملك لسيده لأنه لا يملك ولد نفسه.

ولو أعتق العبد الأمة وهى حامل لم ينفذ عتقها وهى حامل حتى تضع لأن فى نفوذ عتقها أحد أمرين ممنوعين: إما إن يعتق الأمة دون الحمل فذلك غير جائز لأن استثناء حمل الأم فى العتق غير جائز، أو أن تعتق هى وحملها فيؤدى ذلك إلى أن يعتق على غير ملكه بغير اختياره ولا جناية كانت منه، فلما كان مؤديًا إلى ما ذكرناه من المنع وجب وقفه إلى أن تضع وتعتق الأمة [ويكون الولد للسيد والله أعلم] (٣).

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ذلك سقطت من (ب).

⁽٣) ما بين المعكونين سقط من (١).

باب(١): الولاء(١)

لا يحل بيع الولاء ولا هبته (٣)، والأصل فيه نهيه على عن بيع الولاء وعن هبته، وقوله على «الولاء لحمة كلحمة النسب [لا يباع ولا يوهب» (١٠)، والولاء لمن أعتق لقوله على «الولاء لمن أعتق» (٥) وليس للعبد صرفه إلى غير معتقه لقوله: «الولاء لحمة كلحمة النسب] (١) ومن ادعى إلى غير أبيه أو توالى غير مواليه فعليه لعنة الله» (٧).

فصل

لا يرث النساء من الولاء شـيئًا وإذا ترك المعتق ولدًا ذكورًا وإنائًا فــالولاء للذكور من ولده دون الإناث وهذا إجمــاع الصحابة رضــوان الله عليهم(^) والأصل فيــه أن الولاء

(١) ثبت في (ب) كتاب.

(۲) الولاء فى اللغة من الولىء وهو المقرب والدنو والولى الاسم منه والمحب والصّديق والنصنير والولاء الملك والمولى المالك والعبد والمعتق والمعتق والمعتق والمعتق والمعتق المحيط للفيروزآبادى (١/٤).

وفي الاصطلاح: صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصوبة عند عدمها كائن. انظر الفواكه الدواني (٢/ ٢/ ١٦١).

وقال الشيخ الرصاع: الولاء لم يعرِّنه الشيخ رحمه الله تعالى ولم يذكر رسمه ويظهر في سر ذلك أنه لما ذكر الحديث المشهور في قوله ﷺ: «الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب، فكأنه تمييز له من إمام العارفين ومن آناه الله علم الأولين والآخرين والحقائق الشرعية مأخوذة عنه ومنه فلا حقيقة له غير ما ذكره ويينه. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٧٠).

(٣) انظر المدونة (٣/٧٧)، انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ٩٧٥)، انظر يلغة السالك لاقرب المسالك (٢/ ٤٢٨).

- (٤) تقدم تخريجه.
- (٥) تقدم تخريجه.
- (٦) ما بين المعكوفين سقط من (١).
- (٧) ذكره الحافظ الهيثمى وعزاه إلى الطبرانى فى الأوسط وقال: فيه عبد الله بن عطية وقال الذهبى:
 لا أعلم من روى عنه إلا منيب وبقية رجاله ثقات . انظر مجمع الزوائد (٤/ ٢٣٥).
- (٨) ذكره ابن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٢٦٤) وقال ابن المنذر فى الإجماع: إن النساء لا يرثن من الولاء إلا من أعتقن وأعتق من أعتقن وانفرد طاووس فقال النساء. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٢٧).

يورث بالتعصيب المحض والنساء لا تعصيب فيهن فلم يرثن بالولاء وإنما قلنا إنه يورث بالتعصيب لأن الميراث يكون بثلاثة أوجه: إما برحم كالولاده وما تعلق به من النسب أو بالنعمة (١) أو بالتعصيب وهو الولاء ولأنه ليس فى العتق أكثر من النعمة التى حصلت من جهة المعتق فجعلته عصبة، وإذا كان كذلك لم يرث منه النساء لأنهن لايرثن إلا بالرحم، ولأن النسب أقوى فى التوريث له من الولاء بدليل أنه لا يورث بالولاء وهناك نسب ما يورث به فإذا ثبت ذلك لم يكن للنساء مدخل فى التوريث مما تراضى من النسب، كان بأن لا يكون لهن مدخل فى الولاء أولى (٢).

فصل

وأولى العصبة بإرث الولاء (٦) الابن ثم ابن الابن ثم الأب ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم ابن الأخ ثم الجد ثم العمومة (٤) ثم ابن العمومة (٥) وإنما قلنا إن الابن أولى لما قدمناه من أن الولاء مستحق بالتعصيب المحض دون الرحم ويختص به من قوى تعصيبه على غيره، وتعصيب البنوة أقدوى من التعصيب بالأبوة والجدودة لأن تعصيب الجدودة والأبوة يشوبها الرحم والولادة وتعصيب البنوة محض لا يشوبه شيء فكان البنون (١) أولى من كل أحد.

وإنما قلنا إن ابن الابن وإن سفل أولى من الأب أو غيره للاتفاق على أن ابن الابن قائم مقام الابن عند عدمه في كل الأحكام وكذلك في الولاء.

وإنما قدمنا الأب على الجد والإخوة لأنهم يدلون به فكان مقدم على من يدلى به ألا ترى أن الجدد يقول أنا أبو أبى الميت والإخوة يقولون نحن بنى أبيه فكلهم يدلون (٧) بقربهم من الأب فوجب أن يكون الأب مقدمًا على من يدلى به ويستفيد القرب من جهته.

⁽١) ثبت في (ب) من الرحم أو بالصهر.

⁽٢) أولى: سقطت من (ب).

⁽٣) ثبت في (ب) الولى.

⁽٤) ثبت في (أ) العم.

⁽٥) انظر المدونة (٣/ ٨١). انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٧٥)، انظر الداني (ص ٥٤٨).

⁽٦) البنون سقطت من (ب).

⁽٧) ثبت في (ب) يدلى.

وإنما قلنا: إن الإخوة وبنيهم في ميراث الولاء مقدمون (١) على الجد خلافًا لأبي حنيفة (٢) والشافعي في قبولهما: إن الجد أولى (٣) لأن تعصيب [الإخوة أقبوى من تعصيب] الجدود وأقرب إلى الميت لأن الجد يدلى بأبوة الأب والإخسوة يدلون ببنوة الأب والإدلاء بالبنوة أقوى من الإدلاء بالأبوة: ألا ترى أن الأب يصير مع الابن بمنزلة الأم يأخذ بالفرض ويسقط تعصيبه فكان الأخ مقدمًا على الجد في ذلك، وإنما قلنا إن بني الإخوة كالإخوة لأن الإدلاء بالبنوة موجود فيهم والنزول لا يؤثر في ذلك ألا ترى أن ابن الابن وإن سفل مقدم على الأب وعلى الجد.

وإنما قلنا إن الجد مقدم على العم لأن العم يدلى بالجدد فكان الجد مقدمًا على من يدلى به فكذلك العمومة مقدمون على بنيهم لهذا المعنى.

فصل

الولاء يستمحق بالكبر فلا يستحق البطن الشانى منه شيئًا ما بقى من البطن الأعلى موجود وبيان ذلك: أن يموت رجل ويتسرك ولاء وثلاثة بنين فيرث السبنون بالسوية ثم يموت اثنان ويتركا ابنين ويموت المولى فيكون ميراثه للابن الباقى دون بنى إخوته.

وإنما قلنا ذلك لأن الولاء مع اختصاصه بالتعصيب يختص بمن قوى تعصيبه وقرب دون من بعد عنه، وليس هو من باب ميراث المال بسبيل بدليل أن الميت لو ترك ابنًا واحداً لم يستحق الجد شيئًا، وإنما هو من باب الولاية (٥) فهو للأقرب فالأقرب يبين ذلك أن من يستحق العصبة شيئان: ميراث وولاية، إما في نكاح أو قصاص وبأيهما اعتبرت الولاء وجدته لا يدخل أبناء مع وجود آبائهم أو عمومتهم فلذلك قلنا إن البطن الأول مقدم على البطن الثاني.

⁽١) ثبت في (١) مقدم.

⁽٢) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الاختيار (٤/ ١٩٢).

 ⁽٣) ليس هذا مذهب الشافعى وإنما له فى هذه المسألة قـولان اظهرهما: أنه يقـدم الأخ على الجد.
 والثانى: يشتركان كما يشـتركان فى إرث النسب. انظر المهذب للشيرارى (٢/ ٢١)، انظر روضة الطالبين (١٢/ ٢٧).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٥) ثبت في (ب) الولايات وفي (هـ) الولاء.

ومن أعتق عبداً عن رجل بإذنه أو بغير إذنه فالولاء للمعتق عنه، خلافًا لأبى حنيفة (١) والشافعى حين قالا: إن الولاء للمعتق إن كان أعتق عنه بغير إذنه (٢) لأنه إذا أعتق عبده عن غيره فقد ملكه إياه بشرط العتق عنه فكان كالوكيل إنه إذا أعتق عبد غيره عن مالكه فالولاء للمعتق عنه، ولأن الولاء جار مجرى النسب فلا يفتقر حصوله لمن يحصل له إلى إذن منه، ألا ترى أن الأخوة والعمومة تحصل للإنسان شاء أم أبى بوطء قريبه الذى يولد له منه فيثمر هذه الأنساب فكذلك الولاء يعتق زيد عبده فيثبت ولاؤه لعصبته شاءوا أو أبوا، وإذا صح ذلك جاز أن يكون الولاء للمعتق وإن لم يكن منه إذن أعتق عنه كما لو كان بإذنه.

فصل

السائبة هو الذي يعتق (٣) عن المسلمين فولاؤه للمسلمين لا لمن أعتقه للمعنى الذي قدمناه وإنما سمى سائبة لأن المعتق رفع يده عنه من كل وجه من جهة الملك والولاء فصار الولاء لغير مالك (١) بعده (٥) بعينه بل لجماعة المسلمين كالجمل المسيب الذي لا يعرض له (٢) على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية، وكذلك ما أعتقه الإنسان عن زكاته أو أعتمة الإمام من أموال الزكاة فهو لجماعة المسلمين [لأنه معتق عن المسلمين أعتقه الإمام] (٧) أو المزكى وذلك بخلاف المعتق في الكفارات لأن المكفر أعتقه من نفسه فكان الولاء له وفي الزكاة إنما أعتقه عن المسلمين لأنه من أموال المسلمين فكان كالمعتق عبداً عن غيره من مال ذلك الغير أن الولاء للمعتق عنه.

⁽۱) ذكره الشيخ الكاساتي. انظر بدائم الصنائع للكاساني (۱۲۱/۶) ، انظر الفتاوي الهندية (۲۲/۰).

⁽٢) ذكره الإمام النووي. انظر روضة الطالبين (١٢/ ١٧٠)، انظر المهلب للشيرازي (٧/٢).

⁽٣) عن: سقطت من (ب).

⁽٤) ثبت في (ب) ماله.

⁽٥) بعده: سقطت من (ب،هـ).

⁽٦) ثبت في (١) الذي لا يفرضوا له.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ،هـ).

وولاء المنبوذ للمسلمين دون ملتقطه هكذا أطلقه أصحابنا(١) ومسرادهم أنه لا ولاء عليه لأحسد وأن ميسراثه لا يختص به ملتقطه لأنه حر بالأصل وإنما يطرأ الرق بالسبى لبعض الأحرار فكان كل موجود من الناس حراً إلا أن يطرأ عليه ما ينقله إلى الرق.

فصل

مولى الموالاة لا يسرث وصفته: أن يكون رجلان ولا نسب بينهما يوالى أحدهما الآخر على أن يتسوارثا ويتعاقل فهذا عندنا لا يصح ولا يلزم، وعند أبى حنيفة يصح ويتوارثان ويتعاقلان ولهما أن يفسخا الموالاة ما لم يعقل أحدهما عن الآخر (٢٠). فدليلنا قوله على: "وإنما السولاء لمن أعتق (٣) فانتفى أن يكون ولاء لغيره مسعتق، ولان الموالاة سبب لا يورث به مع وجسود النسب فكذلك مع فقده، أصله إذا أسلم الرجل على يد رجل عكسه الزوجية، ولأن المسلمين يسعقلون عنه فلم يكن له نقل ميراثه عنهم بالموالاة كالمتناسبين.

ومن أسلم على يد رجل فــلا ولاء له عليــه [خــلاقًا لمــن يقــول إن الولاء له(٤)](٥) للخبر، ولأن الولاء بالإنعام بالعتق وهذا معدوم فيمن أسلم [على يده.

⁽۱) انظر المدونة (۳/ ۷۲) وذكره ابن عبد البر وقال: وهو مشهور مذهب مالك وتحصيل مذهبه. انظر الكافى لابن عبد البر (۲/ ۹۷۳).

 ⁽۲) ذكره الشيخ المرغيناني . انظر الهداية (۳/ ۳۰۲، ۳۰۷) ، انظر بدائع الصنائع للكاساني
 (۱۷۰/٤).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) هذا هو قول أبى حنيفة وهو رواية عن أحمــد وهو قول إسحاق وحكى عن إبراهيم أنه له ولاؤه ويعقل عنه وعن ابن المسيب: إن عقل عنه ورثه وإن لــم يعقل عنه لم يرثه وعن عمر بن الحطاب وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما أنه يرثه وإن لـم يواله. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٢٧٨)، انظر المعناني المرغيناني (٣/ ٣٠٧)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢١٣/٣).

تنبيه: وقد ذكر الشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسى عن الأحناف قولاً غيسر الذى ذكرنا فقال: إنهم قالوا: إن أسلم الرجل على يدى الرجل لم يرثه بذلك فلا تغتر به. والله أعلم. انظر المغنى (٧/ ٨٧٨) .

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

إذا أعتق المسلم نصرانيًا فالولاء مراعى فإن أسلم](١) كان ميراثه للمسلم إن مات، وإن مات النصراني قبل أن يسلم فلا ولاء للمسلم عليه، وقال الشافعي يثبت له الولاء عليه ويرثه(٢).

فدليلنا أن الإرث بالنسب مقدم على الإرث بالولاء وآكد منه لأن الولاء شبه به وقد ثبت أنه لا توارث بين المسلم والكافر بالنسب، وكذلك بالولاء ويفارق ذلك ميراثه من عبده النصراني إذا مات لأن رقبته كانت ملكًا له فكان حكم ماله حكم رقبته إلا أنه ميراث على الحقيقة، ولأن المباينة بالملة تمنع الإرث بالنسب والولاء دون الرق.

فصار

وإذا ثبت أنه لا يرثه إذا مات، فإن أسلم النصراني ثم مات ورثه مولاه المسلم لأن الإنعام عليه ثابت له، و إنما كان يمنعه ميراثه مباينته له في ملته فإذا أسلم زال المنع كالنسب.

فصل

وإذا مات النصرانى المعتق وترك مولاه المسلم الذى أعستقه وورثته من أهل دينه، فعنه فى ذلك ثلاث روايات: إحداها أنه لا يرثه سيده الذى أعتقه ولا أحد من قرابته ويكون ماله فيستًا لجماعة المسلمين، والثانية أنه يرثه ولده دون غيرهم من أقاربه، والثالثة يرثه جميع ورثته.

فوجه الأولى أن سيده إنما لم (٣) يرثه لمباينته له فى الملة (٤) والميراث موضوع على تساوى الحرم فلم يجز أن يرثه ورثته من أهل دينه، لأن حرمته أعلى من حرمتهم لثبوت ولاء المسلمين عليه (٥).

ووجه الثانية أن ولدهم (١) هو موالى سيده الذى أعتقهم فكان حكمهم حكمه فى (١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽۲) ذكره الشيخ الشيرازي. انظر المهذب (۲/ ۲۰)، انظر مغنى المحتاج (۵۰۷/٤)، انظر روضة الطالبين (۱۲/ ۱۷۲).

⁽٣) ثبت في (ب) أيضًا.

⁽٤) ثبت في (ب) مثله.

⁽٥) ثبت في (١) المسلم عليهم.

⁽٦) ثبت في (ب) والده.

كونهم على ملته وعلى مثل حرمته وثبوت الولاء عليهم لسيده فلذلك اختصوا بميراثه دون سائر أقاربه، ووجه الثالثة أن جميع ورثته بمنزلته في الحرمة والدين فورثوه اعتبارًا بسائر أهل ملته، وعنه رواية أخرى أنه يرثه ولده ووالده خاصة لأنه ليس في القرابة ما يوازى الأبوة والبنوة والثالثة أصح.

فصل

إذا أذن السيد لعبده في أن يعتق عبداً له فالولاء للسيد فإن أعتق العبد لم يرجع الولاء له، وكذلك المدبر، وأم الولد إذا أعتقا بإذن سيده، وإذا أذن لمكاتبه أن يعتق فأعتق فالولاء له، وكذلك المدبر، وأم الولد إذا أعتق فإن أعتق عاد الولاء إليه (۱) والفرق بين فأعتى فالولاء للسيد ما دام المكاتب لم يعتق فإن أعتق، وليس هو من أهل الولاء في تلك المسألتين أن لسيد العبد انتزاع ماله فإذا أذن له أعتق، وليس هو من أهل الولاء في جهة الحر (۱) الحال كان السيد كأنه هو الذي أعتق فيكون الولاء له، وإذا ثبت الولاء في جهة الحر (۱) لم يجز انتقاله بعد ثبوته إلى جهة أخرى.

وأما المكاتب فسيده ممنوع من انتزاع ماله لما ثبت له من عقد الحرية فإذا أذن له في العتق كان عتقه مراعى فإن مات أو عجز تقرر الولاء لسيده، فإذا أدى وعتق ثبت أن الولاء ثابت له، وكذلك لو أعتق بغير إذن السيد فلم يعلم السيد حتى أدى المكاتب وعتق فإن الولاء للمكاتب لأنه إنما كان ممنوعاً من الإعتاق لحق السيد فإذا زال حق السيد عنه بعد عتقه وتقرر الولاء له فإن علم السيد قبل أن يعتق المكاتب بالأداء فله أن يرد عتقه فإن رده بطل وعاد العبد رقًا ولم يلزم المكاتب إذا أعتق أن يعتقه بعد ذلك.

فصل

جر الولاء ثابت عند كافة أهل العلم (٣) لا خلاف فيه (٤)، إلا ما يحكى عن رافع بن خديج، وصفته: أن يتزوج عبد معتقة فيولدها فإن ولاء ولدها منه لمواليها الذين أعتقوها فإن أعتق العبد جر ولاء ولده إلى مواليه الذين أعتقوه ولو تزوج حرة لا ولاء عليها كان بقية ميراث الولد بعد حصة أمه للمسلمين وإذا أعتق العبد (٥) رجع إلى مواليه وكذلك

⁽١) انظر المدونة (٣/ ٧٢). انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤١٦/٤).

⁽٢) ثبت في (أ) الحوم.

⁽٣) ثبت في (ب) العلماء.

⁽٤) انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٢٥٦)، انظر فتح البارى (٤٦/١٢).

⁽٥) ثبت في (ب) عاد.

الجد فيجر الولاء أيضًا بجر الولاء ما دام الأب عبدًا فإذا أعتق العبد عاد الولاء إليه.

والأصل في جر الولاء الإجسماع لما روى أن الزبير بن العوام مر بفتية فسأل عنهم فقيل هم موالي رافع بن خديج وأبوهم عبد للحرة فاشترى الزبير أباهم فأعتقه وقال لهم: انشبوا إلى فأنا مولاكم فقال رافع: بل هم موالي أنا أعتقت أمهم فاختصما إلى عثمان بن عفان فقضى بالولاء للزبير(۱)، ولم يخالف عليه أحد، ولأن انتساب الولد إلى قبيلة أمه، ووجهها(۲) أنها لعدم إمكان ذلك من جهة الأب بدليل أنه لو أمكن ذلك في الابتداء لم ينسب إلى الأم، ولأنه إذا عاد إمكانه في ولد الملاعنة عاد الانتساب إلى الأب وإذا ثبت ذلك ثم كان غير ممكن في هذا الموضع لرق الأب فيجب إذا زال المعنى المانع أن يزول ما امتنع لأجله، ويعود النسب إلى الأب.

فصل

وإنما قلنا إن الجد كالأب في ذلك لأن النسب يرجع إليه فصح جسره للنسب كالأب ويذلك فارق الأخوة والعمومة وسائر العصبات.

فصل

وولد الملاعنة المعتقـة ولاؤه لموالى أمه فإن اعترف به الأب عاد إليـه أو إلى مواليه إن كان معتقًا(٢) على ما بيناه.

فصل

ولا يثبت جر الولاء فيمن مسه رق مثل أن يتزوج عبد أمة فتحمل ثم تعتق فإن الولد يكون حرًا بحرية أمه وهو حمل⁽³⁾ وولاؤه لموالى أمه وهم مواليه⁽⁶⁾ لأن عتقه ثبت من جهتهم فإن أعتق العبد لم يجر ولاء الولد لأن ولاءه قد تقرر⁽¹⁾ وثبت لمن أعتق أمه فلا

- (١) أخرجه مالك في الموطأ في العتق (٢/ ٧٨٢) ح (٢١).
 - (۲) ثبت نی (ب) ورجهتها.
- (٣) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي (٢/ ٩٧٦)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤١٨/٤).
 - (٤) ما أثبتناه من (أ) وهو المناسب وفي باقى النسخ (حر).
- (٥) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ٩٧٦)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤١٨/٤).
 - (٦) ثبت في (ب) قد تقدم .

يجوز نقله كالنسب والولاء هاهنا مباشر ليس طريقه الجر فلم يجز نقله.

فصل

قد بينا أن النساء لا يرثن ولاء ما أعتقه غيرهن لأنه لا تعصيب فيهن فإذا ثبت ذلك فالولاء الذى يرثنه هو المباشر أو ما كان فى حكم المباشر ولا يكون ذلك إلا فى ثلاث مواضع:

أحدها: أن تعتق عبدًا فيموت ولا وارث له فيكون ولاؤه لها ميراتًا.

والثانى: أن يترك هذا العبد أولادًا من أمة أو معتقة فيكون الولاء لمعتقته إما ابتداءً وإما^(١) جراً.

والثالث: أن يعتق هذا العبد عبداً إما في حال رقه بإذنها فيكون الولاء لها ابتداء أو بعد عشقه فيموت العبد الأول المعتق ويبقى الثانى فيرث معتقه الأول ولاء هذا العبد الثانى.

فصل

وإنما قلنا إنها ترث ولاء ما باشرت عتقه، لقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق» (٢) وهذا عام، ولانه شخص حر معتق عن نفسه فكان الولاء له كالرجل.

فصل

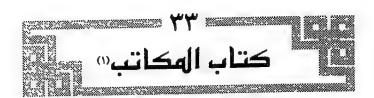
وإنما قلنا إنها تجر ولاء ولد أو عبد إن أعتقه عبدها الذى أعتقته لأن ذلك يرجع إلى إعتاقها وإنما يمتنع أن ترث ما أعتق مباشرة ورث ما حدث عنه كالرجل، والله أعلم.

* * *

⁽١) ثبت في (١) أو .

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت في (ب) ولكن.



الأصل فى جواز الكتابة قوله تعالى: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا﴾ [النور: ٣٣] وقوله ﷺ: «المكاتب عبد ما بقى عليه درهم» (٢) ولأن ذلك كان متعارفًا قبل الإسلام وأقره النبى ﷺ على ما كان من الجواز فى الجملة وعملت به الأثمة (٢) والسلف.

فصل

لا يجبر السيد على كتابة عبده خلاقًا لداود فى قوله إنه يجبر⁽¹⁾ إذا سأله أن يكاتبه بقيمته أو بأكثر⁽⁰⁾، لأن الأصل فى الكتابة المنع والحظر لانها غرر وذلك أن العبد يؤدى المال على أنه إن أدى عتق وإن عجز عاد رقًا وزال ملكة عما كان أداه لأن السيد يبيع ماله بماله لأن العبد وماله ملك للسيد وذلك إضاعة وإتلاف إلا أنه (1) جوز فى الشرع رفقا بالعبد وحرمة للعتق والخروج من الرق، والأمر إذا صدر بعد الحظر كان على الإباحة دون الوجوب (٧) ولم يكن أمرًا على الحقيقة ولأن صيغته صيغة الأمر، واعتبارًا به إذا سأله أن يكاتبه بدون قيمته وإذا سأله بيعه من غيره، ولأن السيد لا يجبر على بيع عبده إذا سأله أن يكاتبه بدون العتبارًا بسؤاله بيع غيره من أملاكه.

⁽۱) قال الفيرورآبادى: المكاتبة التَّكاتب وأن يكاتبك عبدك على نفسه بثمنه فهإذا أداه عتق. انظر القاموس المحيط (۱/ ۱۲۱).

⁽۲) أخرجه أبو داود فى العتق (١٩/٤) ح (٣٩٢٦) وابن ماجه فى العتق (٨٤٢/٢) ح (٢٥٢٠) قال السندى: ذكره السيهـقى عن الشافعـى ما يدل على أن الحديث لا يخلـو من ضعف، لأن راويه نبهان. والحاكم فى المستدرك (٢١٧/٢).

⁽٣) ثبت في (١) الأمة.

⁽٤) ثبت في (ب) يخير.

⁽٥) وهو رواية عن أحمد بن حنبل وهو قول عطاء والضحاك وعمرو بن دينار. انظر المغنى لموفق الدين (١٢/ ٣٣٩).

⁽٦) ثبت في (١) لأنه.

⁽٧) ثبت في (ب) الموجب.

⁽٨) ثبت في (أ،هـ) شاء.

فأما إجبار السيد عبده على الكتابة: فقيل للسيد ذلك وقيل ليس له ذلك فوجه إثباته أنه لما كان للسيد أخذ ماله وإجباره على التكسب من غير عقد عتق يحصل له كان بأن يكون له ذلك مع النفع للعبد بحصول العتن أولى، ووجه نفيه أنه إجبار على معاوضة في حق نفسه لا لحق السيد فلم يكن له ذلك، أصله إجباره على شراء طيب يتطيب(١) به.

فصل

الكتابة جائزة على ما يعقد أنها عليه من قسيمة العبد أو أقل أو أكثر مما يقع التراضى بها لأنها عوض على رقبته فجارت بالقليل والكثير مما يتفقان عليه كبيعه من غيره، ولأن الكتابة إما أن يكون بيع العبد من نفسه بالعوض أو عتقًا (٢) بصفة أدائه، وأى ذلك كان فلا يقضى قدراً مخصومًا ولا إجبار أحدهما الآخر على مقدار معين بل هو على التراضى.

فصل

الظاهر من قول مالك أن الكتبابة تكون منجمة (٣) وليس عنه نص في الكتبابة الحالة ومحققو أصحابنا يقولون إنها جائزة (٤) خلاقًا للشافعي (٥)، لأنها عتق بعوض فجارت مع تعجيله وتأجيله، أصله بيع العبد من نفسه، ولأن الأجل غير مستبحق في عقد الكتابة كالثالث والرابع، ولأنه عقد بعوض فجاز كالمنجم.

⁽١) ثبت في (١) يتطهر.

⁽٢) عتقًا: سقطت من (أ).

 ⁽٣) التنجيم: التقدير وهو أن يقول له: تعطينى فى كل شهر أو فى كل سنة كذا على ما تراضيا عليه ذكره الشيخ الأبى. انظر الثمر الدانى (ص ٥٤٠).

⁽٤) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (٩٨٨/٢)، انظر الثمر الداني (ص ٥٤٠).

 ⁽٥) حيث قال: يشترط في العوض أن ينجم نجمين فـصاعداً. انظر روضة الطالبين (١٢/ ٢١١،
 ٢١٢)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/ ٤٦٠).

لا يعتق المكاتب ما بقى عليه شىء من الكتابة قل أو كثر خيلانًا لما يحكى عن قوم من السلف(١) وذلك لما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى على قال: «المكاتب عبد ما بقى عليه شىء من كتابته درهم (١) ولأن الكتابة عتق بصفة الأداء فمتى لم (١) يحصل الأداء لم يحصل العتق، ولأن عتق الإنسان جزءًا من عبده باختياره مبتدءًا يوجب عليه تكميله وتتميمه الحرية فى باقيه، فلو قلنا إنه معتق منه بقدر ما أداه لوجب أن يعتق الباقى بالسراية أو بالحكم سواء أدى باقى الكتابة أو لم يؤد، وفى فساد ذلك دلالة على أنه لا يعتق إلا بأداء الجميع.

فصل

يستحب للسيد أن يضع عن المكاتب شيئًا من آخر كتابته على قدر ما تطيب به نفسه نفسه والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم النور: ٣٣] فجاء في أكثر التفاسير أنه وضع شيء من الكتابة، ولأن في ذلك رفقًا بالعبد وحسن معاملته فكان مندوبًا إليه، وليس ذلك بواجب خلاقًا للشافعي أن لقوله على قبد العبد كبيعه من أجنبي مسلم إلا عن طيب نفس منه أن ولانه عقد معاوضة على رقبة العبد كبيعه من أجنبي ولأن الواجبات على ضربين مقدر بالنص، وموكول إلى الاجتهاد في الكفاية، وما

⁽۱) روى عن عمر وعلى رضى الله عنهما أنه إذا أدى الشطر فلا رق عليه وروى ذلك عن النخعى، وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: إنه إذا أدى قدر قيسمته فهو غريم وقضى به شريح وقال الحسن فى المكاتب: إذا عجز استسعى بعد العجز سنتين. وقال أبو بكر والقاضى وأبو الخطاب من أصحاب أحمد بن حنبل: إنه إذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة وعجز عن ربعها عنق. انظر المغنى لموفق الدين (۱۲/ ۲۵۰).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت في (١) فما لم.

⁽٤) ذكره الشيخ أحمد الدردير. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٣٨٨/٤).

 ⁽٥) ذكره الإمام النووى. وقال: يجب على السيد إيتاء المكاتب واختار الروياني في الحلية أن الإيتاء مستحب وليس بشيء. انظر روضة الطالبين (٢٤٨/١٢). انظـر رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص. ٥٨٥).

⁽٦) أخرجــه الدارقطنى فى سننه (٣/ ٢٦) ح (٩٠) والبيهــقى فى الكبرى (٦/ ١٦٦) ح (١١٥٤٥)، وانظر نصب الراية (٤/ ١٦٩).

تنازعناه خارج عن هذين الموضوعين^(١) لأنه موكول إلى الإرادة والاختيار وليس ذلك في الأصول.

فصل

وتجوز مكاتبة العبد الذى لا حرفة له^(۲) لأنه يمكنه التعرض لوجوه المكاسب من الخدمة وغيرها ويكره ذلك فى الأمة^(۳) لما روى عن عشمان رضى الله عنه أنه قال لا تكلفوا الأمة الكسب فتكسب بفرجها⁽³⁾.

فصل

وإذا أعتق المكاتب بالأداء تبعه ماله لأن الكتابة معاوضة عن النفس والمال ألا ترى أن السيد عنوع من التعرض^(٥) لماله بانتزاع أو غيره، فإذا صح ذلك كان تابعًا له فأما ولده فلا يتبعمه إذا كان قبل عقد الكتابة لأنهم ليسوا بملك له [فإذا صح ذلك]^(١)، وإنما هو ملك للسيد فلا يتبعوا آباهم كما لا يتبعه سائر عبيد السيد إلا أن يشترطهم فيستبعونه بالشرط لا بالعقد ويصير السيد كأنه كاتب عدة عبيد له كتابة واحدة، وهذا إذا كانوا قبل عقد الكتابة.

[فأما إن حدثوا بعد عقد الكتابة](٧) فإنهم يتبعونه من غير شرط لأن كل حكم ثبت للأب ثبت للولد بملك اليمين من الحرية والرق، فأما ولده من زوجته فلا مدخل له في هذا الباب لأنه تابع لأمه.

فصل

كل ما جاز أن يكون ثمنًا في البياعات وأجرة في الإجارات جاز أن يكون عوضًا في

⁽١) الموضوعين: سقطت من (ب).

 ⁽۲) انظر المدونة (۳/ ۱٤). وذكره ابن عبد البر وقال: تكره كتابة العبد والأمة اللذين لا صنعة لهما ولا عمل بأيديهما وهي مع ذلك جائزة. انظر الكافي لابن عبد البر (۹۸۷/۲).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ في الاستئذان (٢/ ٩٨١) ح (٤٢).

⁽٤) انظر المدونة (٣/ ١٤)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٨٧).

⁽٥) ثبت في (١) العريض.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٧) ما بين المعكونين سقط من (أ).

الكتابة (۱) لأنه عقد معاوضة كالبيع وغيره، وتجوز الكتابة على الوصفاء (۲) من العبيد والإماء وإن لم يوصفوا ويكون له الوسط منهم في ذلك الموضع لأن المقصود منها الرفق وإكمال حرمة الحرية دون محض العوض كالمهر في النكاح.

فصل

وإن كاتبه وله أمة حامل تبعته الأمة ولم يتبعه الولد فإذا وضعت فالولد للسيد والأمة للمكاتب علم بحملها أم لا لما ذكرناه لأن الأمة ماله فيتبعه ولأن الولد ليس بمال له بل هو ملك لسيده، ويمنع المكاتب من بيعها إذا قلنا إنها لا تكون أم ولد بعد العتق حتى تضع فإذا وضعت كان له بيعها إذا شاء لأنه إن باعها حاملاً فالولد داخل معها في البيع وهو ملك غيره، وإن استثنى لم يجهز لأن استثناء الحمل [في البيع] (١٣) مبطل له فوجب لذلك الوقوف عليها إلى أن تضع.

فصل

يجوز بيع كتابة المكاتبة خلاقًا لأبى حنيفة والشافعى (٤)، لأن بيع [الديون في] (٥) الذمم جائز بدليل جواز المصارفة على الذهب الذى في الذمة [بالورق وعلى الورق الذى في الدمة] (٢) بالذهب قبل قبضه، ولأنه لما جاز بيع العروض الحاضرة بالأثمان الغائبة جاز بيع الديون الغائبة بالعروض الحاضرة، ولأنه عقد معاوضة أحد طرفيه دين والآخر عين فكان مباحًا اعتبارًا ببيع العين الحاضرة بالعين (٧) الغائبة.

فصل

إذا ثبت ذلك فإن كانت الكتابة ذهبًا أو ورقًا جار بيعها بعرض معجل وإن كانت عروضًا فبذهب أو ورق معجلة أو بعرض مخالف لها معجل غير مؤجل، وإنما أوجب

⁽١) ذكره في المدونة، انظر المدونة (٣/٣). انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٩٨٩, ٩٨٨).

 ⁽٢) الوصفاء: الوصائف ومنه الوصيفة والاسم الإيصاف والوصافة وهنو الخادم والخادمة أو من بلغ
 حدًا من الخدمة. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (٣/ ٢٠٤).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) ذكره الإمام النووي. انظر روضة الطالبين (١٢/ ٢٧٢).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٧) ثبت في (ب) بالدين.

ذلك لأنها لو بيعت^(۱) وهى ذهب أو ورق بـذهب [أو ورق]^(۲) دخل ذلك التأخير وبيع غـائب بناجز وذلك ممنـوع، وإن بيع بعرض مـؤخر كـان دينًا بدين، وإن بيـعت وهى عروض بعـروض من جنسها أكـثر مما حصل منه عـرض بعرضيـن من جنسه إلى أجل وذلك ممنوع فلم يبق إلا ما قلناه.

فصل

وهذا كله إذا بيعت من غير العبد، فأما إذا بيعت من العبد نفسه فلا معتبر بذلك كله وله أن يبيعها منه كيف شاء فينقله من ذهب إلى ورق ومن ورق إلى ذهب ومن عروض إلى عروض من جنسها ومن غير جنسها (٢) لأن تقدير بيعها من العبد إنما هو ترك ما كاتب (١) عليه والعدول إلى مال معجل واستئناف كتابة أخرى غير الأولى ولا خلاف من قولنا إن للمكاتب أن ينقل نفسه من كتابة إلى كتابة أخرى.

فصل

وفي يبع الجزء من الكتابة روايتان^(ه): إحداهما المنع والأخرى الجواز.

فوجه المنع أن ذلك يؤدى إلى أن المكاتب يؤدى كتابته أداءين مختلفين أحدهما: إلى السيد بعقد كتابته والآخر: إلى مبتاع [الجزء من](٦) كتابته وذلك غير جائز على أصله.

ووجه الجواز اعتبارًا بسائر المبيعات لأن كل بيع مقصود في نفسه فإذا جاز بيع كله جاز بيع جزئه وكذلك الكتابة.

⁽١) ثبت في (ب) تبعت.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقطت من (١).

⁽٣) ثبت في (ب) ومن جنس غيرها.

⁽٤) ثبت في (١) ما كانت عليه.

⁽٥) ذكرهما ابن عبد البسر في الكافي. وقال: واختلف قول مالك في بيع جزء من كتسابته فمرة أجاز ذلك ومرة كسرهه. انظر الكافي لابن عبسد البر (٩٩٧/٢)، انظر حاشسية الدسسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٩١).

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (١).

ولا يجوز بيع نجم من نجومه(۱) لأن ما يقابل النجم من رقبة المكاتب مجهول عند عقد البيع المنجم(۱) فلم يجز، فإذا ثبت ما ذكرناه نظر فإن أدى الكتابة إلى مبتاعها من سيده لأعتق كما لو أداها إلى سيده عتق لأن الصفة التى علق العقد عليها هى الأداء فدخلت(۱)، ولأن المشترى قائم مقام السيد، ويكون ولاؤه للسيد الذى عقد كتابته لأن عتقه من جهته بما عقد له، وإنما ابتاع المشترى ما على المكاتب دون رقبته بعد ثبوت الولاء للسيد، والولاء لا يصح نقله بعوض ولا بغير عوض على ما قدمناه وإن عجز رق وكان ملكًا لمشترى كتابته لأنه قائم مقام سيده وقد ثبت أنه لو عجز قبل بيع السيد كتبته رق له وكذلك عجزه عن مشتريها، وإن مات قبل تمام الأداء عن مال ولم يترك ولد كانت عليهم كان المال المشترى كتابته عند سيده وإذا جاز بيع كتابة المكاتب جاز هبتها والوصية بها ثم الحكم فيها على ما ذكرناه.

فصل

والمكاتب أحق بشرائها استحسانًا لحرمة العتق وإزالة الضرر عنه بدخول من لم يعهد معاملته عليه (3) والقياس غيره، وهذا إذا بيعت كلها فإن بيع بعضها لم يكن أحق بها (٥) لأنه ليس له أن يعبجل لبعض ساداته حقه دون الباقين لأن ذلك يؤدى إلى عبجزه، ولأنهم شركاء في كتابته ومتساوون في قبضها منه فليس لبعض أن يختص بتعجيل حقه منها من غير إذن شركائه كسائر الديون المشتركة.

⁽١) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى (٢/ ٩٩٧)، انظر حاشية الدسوفى على الشرح الكبير (١) دكره ابن عبد البر. (١/ ٣٩١).

⁽٢) ثبت في (ب) للنجم.

⁽٣) ثبت في (ب) قد حصلت.

⁽٤) عليه: سقطت من (ب).

⁽٥) نص عليه في الموطأ. انظر الموطأ للإمام مالك (٧٩٧/٢)، وذكره ابن عبد البسر في الكافي. وقال: وإنما يكون له الحق في شراء الكتابة إذا بيعت كلها لما في ذلك من تعجيل عشقه. انظر الكافي لابن عبد البر (٩٩٧/٢).

إذا عجل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع من أخذها لأن الأجل حق له ورفق به فإذا رضى بإسقاطه كان له ذلك فإن كان السيد شرط عليه مع الكتابة سفرًا أو خدمة فعجل الكتابة فهل يسقط عنه ما شرط عليه أم لا فيفيها روايتان: إحداهما سقوطه(١) والأخرى ثبوته.

فوجه سقوطه أنه تابع للكتابة فإذا تعجلت سقط ما يتبعها.

ووجه ثبوته أنه بعض العوض في عتق الرقبة فلم يسقط عنه كالكتابة فإذا قلنا إنه لا يسقط فيخرج ما يلزمه على روايتين: إحمداهما أنه يؤديه بعينه، والأخرى يؤدى قيمته، ومن أصحابنا من يقول إن كانت خدمة أو منفعة سقطت وإن كانت نوعًا آخر من المال لزم ولم يسقط.

فصل

وإذا مات المكاتب وترك^(۲) ولدًا معه فى الكتابة إما بالولادة أو بالشرط وترك مالاً لم تنفسخ الكتابة، خلاقًا للشافعى^(۲) لأن عقد الكتابة قد تضمن إلزام السيد نفسه عتق المكاتب وولده الداخلين معه فى العقد بالشرط والولادة بصفة أداء المال إليه فلم يكن للسيد فسخ العقد فى حقهم كما لم يكن له ذلك فى حق العبد نفسه ولم يكن له أيضًا فعل⁽¹⁾ ما يؤدى إلى ذلك من انتزاع إلمال فيه.

فصل

إذا ثبت أن العقـد لا يبطل بموته، وإنما ذلك إذا كان معـه ولد داخل فى الكتابة لأنه إن كاتب أن على نفسه وحده ومات ولا ولد معه فى كتابته أو كان ولده أحراراً أو مماليك لغيـر سيده، أو مكاتبـون كتـابة منفردة عن كتـابته فإن العـقد يبطل والمال الذى يتـركه

- (١) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ٨٠٠). انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٩٨).
 - (٢) ثبت في (ب) ولم يترك.
- (٣) قال الشيخ الشيرارى: فإن مات العبد بطل العقد لأنه فات المعقود عليه قبل التسليم فبطل العقد.
 انظر المهذب للشيرارى (٢/ ١١).
 - (٤) فعل: سقطت من (١).
 - (٥) ثبت في (ب) كانت.

للسيد. خسلاقًا لأبى حنيفة فى قوله إن ولده الأحسرار يقومون (١) مقامه ويرثونه (٢), لأن المواريث موضوعة على تساوى الحرم وهذا مات مكاتبًا لا عبدًا على الإطلاق ولا حرا بل مكاتبًا له حكم مخسالف لحكم الحر ولحكم العبد فلم يرثه ولده الأحرار ولا العبيد وورثه من شركه فى عقد الكتابة.

فصل

وإذا ترك ولدًا معه في الكتابة فينظر: فإن كان في المال الذي خلفه وفاء أديت الكتابة حالة، وعتقوا وورثوا الباقي^(٣).

وإنما وجب أداء المال لأن فائدة إيقافه العقد مع بطلانه بموت العبد أن يحصل الأداء فيعتق ولده، ولأنه لما كان العتق لازمًا في حقهم كلزومه في حق أبيهم لزمهم الأداء كما كان لازمًا لأبيهم.

وإنما قلنا إنه تؤدى حالا فلأن الديون المؤجلة تحل بموت من تكون عليه، وإنما عتقوا عند الأداء بحصول الصفة التي عتقهم معلق بها، ولأن الأب لو كان حيًا وأدى المال لعتق كذلك الولد.

وإنما قلنا إنهم يرثون ما بقى لمساواتهم الأب فى الحدمة على ما قدمناه، وهذا إذا ترك ما فيه وفاء، أما إن ترك دون الوفاء فإن كان الولد كباراً يقدرون على السعى وقالوا نحن نسعى ونؤدى بقية المال فى نجومه لزم ذلك السيد لأنهم يقومون مقام أبيهم والعقد ثابت لهم كما كان ثابتاً لأبيهم، فإن كانوا صغاراً لا فضل فيهم للسعى فينظر⁽¹⁾ فإن كان فى المال أداء⁽⁰⁾ أدى على نجومه إلى وقت بلوغهم فإنه يؤدى وذلك لأنهم غير عاجزين مع القدرة على الأداء ثم إذا بلغوا نظر: فإن أمكنهم السعى فى البقية وإلا رقوا.

وإن لم يكن لهم في المال فضل للنجوم إلى أن يبلغوا السعى رقوا لعجزهم ولم يلزم السيد انتظارهم إلى وقت البلوغ كما لا يلزمه انتظار العبد إذا عجز إلى أن يكسب مالاً

⁽١) ثبت في (أ) يقيمون.

⁽٢) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٣٠٠)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ٢٠٨).

⁽٣) ذكره الإسام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ١٠٨). انظر المدونة (٣/ ٣٥)، انظر الكافي لابن عبد البر (٩٩٤/٣).

⁽٤) ثبت في (ب) نظر.

⁽٥) ثبت في (١) فضل.

يؤدى منه، وعلى أى وجمه كان فلا يلزم السميد أن يحفظ عنهم شيئًا من الكتابة بموت أبيهم لأن عتقهم معلق بصفة وهي أداء جميع الكتابة فلما لم يحصل فالعتق غير واقع.

فصل

وإذا كان مع المكاتب في كتابته من قراباته إخوة أو غيرهم فعنه في توريثهم منه روايتان: إحداهما أنهم يرثونه كالولد^(۱)، والأخرى أنه لا يرثه إلا ولده دون سائر أقاربه، فوجه الأولى إن كان من ورثه بعض ورثته بنسب أو بسبب ورثه جميعهم كالحر، ولانهم مساوون له في الحال والحرية فكان التوارث ثابتًا بينهم وبينه كالولد، ووجه الثانية أن الولد يدخلون معه في كتابته إذا حدثوا بعد عقدها فاختصوا لذلك بميراثه دون سائر القرابة (۲).

فصل

يجور أن يجمع السيد جماعة من عبيده في كتابة واحدة (٢) خلاقًا للشافعي في أحد قوليه (٤) لقوله عز وجل: ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرًا ﴾ [النور: ٣٣] ولم يفرق، ولأنه ألزم نفسه عتقهم بشرط أدائهم المال كما لو أفردهم لأن البدل معلوم في الجملة وإن لم يوقف على تقسيطه في الحال كما لو باع ثلاثة أعبد بألف درهم لجاز وإن لم يعلم قسط كل واحد.

فصل

ولا يعتقون إلا بأداء جميع المال خلافًا للشافعي في قوله أن مسن أدى منهم بقدر نصيبه يعتق (٥)، لأن عقد الكتابة وقع عقدًا واحدًا فلم ينفرد به بعضهم دون بعض، أصله كتابة العبد الواحد أنه إذا أدى بعضها لم يعتق منه بقدر ما أدى.

 ⁽١) نص عليها الإمام في الموطأ. انظر المحوطأ (٨٠١/٢). انظر الكافي لابن عبد البر (٩٩٤/٢).
 انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٩٩٤/٤).

⁽٢) ثبت في (ب) قرابته.

⁽٣) ذكره الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ٧٩٢) انظر الثمر الداتي (ص ٥٤٢).

⁽٤) ذكره الشيخ الخطيب الشربيني. وقال: وهو قـول مخرج والنص أنه تصح الكتـابة. انظر مغنى المحتاج (٤/ ٥٢)، انظر روضة الطالبين (٢١٦/١٢).

⁽٥) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (٢١٦/١٢)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ٢٥٠).

ويلزم كل واحد بقدر قوته فى السعى وما يطيقه وبعضهم حملاء عن بعض إذا أدى الكتابة واحد منهم عـتق الكل ورجع المؤدى على الباقين بقدر مـا يحتمل^(۱) كل واحد منهم عن فيه فضل للسعى [وليس للسيد أن يبتدئ إعتاق واحد منهم]^(۱) لأن فى ذلك تعجيز الباقين لتقويتهم بسعيه معهم.

فصل

وإذا طلب المكاتب تعبير نفسه وأبى عليه السيد وله قدرة على الأداء لم يكن له ذلك خلاقًا للشافعي (٢)، لأن الكتابة عقد يتضمن تسمية العوض فإذا رضى به العبد والتزمه (٤) لم يكن له أن يرجع عنه من غير عذر كسائر العقود، ولأنه لما لم يكن للسيد الرجوع لأن في ذلك إسقاط حق العبد في حق عقد ثبت تراضيهما واجتماعهما عليه فكذلك العبد.

فصل

فإذا أجابه السيد إلى ذلك فكان^(٥) العبد له ولد فليس لهما ذلك، لأنه قد تعلق بهذا العقد حق لغيرهما وهو الولد الذى يعتق بالكتابة إذا أديت فإذا أعجز العبد نفسه كان فى ذلك إسقاط حق الولد من العقد ورده إلى الرق وليس ذلك له لأن الإنسان يملك من إسقاط حق نفسه مالا يتعدى إلى إسقاط حق غيره.

فصل

وإن لم يكن له ولد ففيه روايتان: إحداهما جواز ذلك والأخرى: منعه.

فوجه الجواز أن الحق في عقد الكتابة لا يتعداهما فإذا تراضيا على فسخه جاز كتقابل

⁽١) ثبت في (ب) ما يحمل.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

 ⁽٣) فى قوله أن يجوز للسيد الفسخ. انظر المهذب للشيرازى (٢/ ١٥). وقال الإمام النووى: السيد
 بالخيار إن شاء فسخ وإن شاء صبر. انظر روضة الطالبين (٢٥٧/١٢).

⁽٤) ثبت في (١) الزمه.

⁽٥) ثبت في (ب) فإن كان.

المتبايعين، وإنما الممنوع ما يتعدى إلى إسقاط حق غيرهما.

ووجه منعه أنه يؤدى إلى إبطال حق الله تعالى من العتاقــة التي قد التزمها، عقدها، وليس لأحد أن يرد نفسه إلى الرق بعد عتقه أو ثبوت عقده.

فصل

وأما إذا لم يكن للعبد مال فله تعجيز نفسه وللسيد تعجيزه (١) لانه ليس في ذلك إبطال حق أحدهما من غير رضاه ، ولا إبطال حق الله تعالى ؛ لأنه لم يعد بضرر على أحدهما.

فصل

الحمالة بكتابة العبد غير جائزة (٢) لأنها لو لزمت للزم أداؤها على نجومها، ولو فعل ذلك فعسجز المكاتب لم يقدر الحسيل أن يرجع بما أداه عن العبد عليه ولا على السيد فيكون ذلك من أكل المال بالباطل.

فصل

ليس للمكاتب أن يهب شيئًا من ماله ولا يتصدق به ولا ينكح ولا يـسافر إلا بإذن سيده (٣) لأن في هبته ماله ومحاباته مـا يؤدى إلى عجزه، وكذلك في نكاحه لأنه يلزمه مهر ونفقة.

وأما السفر فإن كان قريبًا جاز لأن حكم القريب حكم الحاضر، ولأنه محتاج إلى التصرف والتكسب لأداء ما عليه من الكتابة، وأما البعيد فللسيد منعه منه لأن فيه تغرير بنفسه وإضرار بسيده (٤).

⁽١) انظر المدونة (٣/ ١١)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٩٦)، انظر الثمر الداني (ص ٥٤١).

 ⁽۲) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (۲/ ۷۹۱)، انظر المدونة (۳/ ۲۲)، انظر الكافي لابن
 عبد البر (۹۹۸/۲).

⁽٣) ذكره الشيخ أحمد الدردير. انظر جاشية المسوقى على الشرح الكبير (٣٩٧/٤).

⁽٤) ذكره الشيخ الدسوقى في حاشيته. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٣٩٧/٤)، انظر الداني (ص ٥٤٣).

وليس للسيـد أن ينتزع ماله (۱) ما دام على كستابتـه لأن فى ذلك إبطال لعقـد الكتابه فليس له ذلك لأنه إذا لم يكن له تعجيزه لم يكن له ما يؤدى إليه.

فصل

يجور مقاطعة المكاتب سيده على ما شاء وإن دخله وضع وتعجيل وغير ذلك مما يجور مقاطعة المكاتب سيده على ما شاء وإن دخله وضع وتعجيل وغير ذلك عما يمنع منه في البيع (٢)، ولأنا قد بينا أن ذلك انتقال من كتابة إلى كتابة (٣) وعدول عما وقع عليه الأول، ويفارق ذلك البيع لأن الثمن فيه دين ثابت متقدر لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء بخلاف ما عليه المكاتب.

فصل

وإذا أسلم مكاتب النصراني بيعت كتابته من مسلم (١٤) لأن ملكه عليه لا يجور استدامته ولا يجوز بيع رقبته لما ثبت له من عقد الحرية (٥) فلم يبق إلا بيع كتابته.

وقال شيخنا أبو القاسم - [رحمه الله](١) _ يخرج فيه رواية أخرى وهو جواز بيع رقبته بناء على قوله في أم ولده إذا أسلمت ولم يسلم هو أنها تباع وهي أعلى حرمه من المكاتب، وقال عبد الملك بن الماجشون: يقال للمكاتب إذا أسلم: إن أديت الكتابة ناجزة(١) عتقت بأدائها وإلا بيعت رقبتك وقال إسماعيل بن إسحاق مطالبة المكاتب بأداء الكتابة عليه حالة ظلم له ولا يلزمه.

فصل

إذا أدى الكتابة إلى مبتاعها وعتق فولاؤه للمسلمين ما دام السيد نصرانيًا فإن أسلم

⁽١) ثبت في (١) وليس له أن ينتزع ماله.

⁽٢) نص عليه الإمام في الموطأ. أنظر الموطأ (٢/ ٧٩٢)، انظر المدونة (٣/٧).

⁽٣) ثبت في (ب) عتاقه .

⁽٤) انظر المدرنة (٣/ ٢٢).

⁽٥) ثبت في (١) عقد الحرب.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٧) ثبت في (ب) بأجرة.

عاد إليه الولاء^(۱) لأن الميراث بالولاء كالميراث بالنسب لأن من استحق الميراث بالنسب استحقه بالولاء، والنصراني لا يرث بسببه وليه المسلم فلم يرث مكاتبه، فإذا أسلم ورثه لاستوائه معه في الحرية والديانة.

فصل

إذا أوصى لمكاتبه بكتابته كلها وضع فى الثلث الأقل من قيمة كتابته أو قيمة رقبته فإن خرج ذلك من ثلثه عتى كله وإلا بقدر ما يحمله الثلث [وإن وضع عنه بعض الكتابة ولم يحمله الثلث] (٢) يجعل فى الثلث الأقل مما وصى له به أو قدر ما قابله من رقبته شم عتى من رقبته بقدر ما خرج من ثلثه ووضع عنه من كتابته بقدر ما عتى من رقبته وكان ما بقى مكاتبًا بما بقى من كتابته إن أداه عتى كله وإن عجز عنه رق باقيه (٢) ولم يرق ما كان عتى منه أن.

وإنما راعينا^(٥) أقل الأمرين احتساطا للعتق ولتأكيد حرمته، ولأن تبعيضه غير جائز وتكميله إن بعض واجب، ولا يتوجه للورثة مقال فى ذلك لأنا قد قدمنا الكتابة لكونها أقل من قيمة الرقبة فلا مقال لهم لأن السيد لم يكن يملك من المكاتب سوى الكتابة.

[وإنما قلنا] (١) إن قوَّمنا الرقبة لكونها أقل قيمة من الكتابة فلا مقال لهم أيضًا لأن المكاتب لو عجز عن كتابته لم يكن للسيد منه ولا لورثته سوى رقبته فل يكن لهم اعتراض في الوجهين.

فصل

حال المكاتب ما دام في كـتابته(٧) حال عبـد في جراحه وحدوده وشهادته وطلاقه

⁽١) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٣/ ٢٢).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ثبت ني (ب) بما فيه.

⁽٤) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ٨٠٩)، انسظر المدونة (٣/ ٣١)، انظر الكافي لابن عبد البر (٩٩٨).

⁽٥) ثبت في (١) رأينا.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٧) ثبت في (ب) الكتابة.

وقذفه ونفى القصاص عن قاتله إذا كان حراً وغير ذلك من أحكام العبد^(۱) لأن الحرية لم تتقرر لإمكان أن يعجز فيعود إلى الرق، ولأن أم الولد آكد^(۱) حرمة عنه لأن الفسخ مأمون عليها وغير مأمون على المكاتب ومع ذلك فأحكامها في هذه الأشياء أحكام العبد^(۱) والمكاتب أولى.

فصل

ليس للسيد أن يطأ مكاتبته (٤) لأن عتقها معلق بأجل كتابتها فكانت كالمعتقة إلى أجل، ولأنها قد تحمل وتصير أم ولد ولا تجوز مكاتبة أم ولد فإن وطئها ولم تحمل فهى على كتابتها لأن مجرد الولاء لا يغير حكمها ولا يوجب تنجيز عتقها فإن حملت خيرت بين فسخ الكتابة وبين كونها أم الولد والإقامة على الكتابة (٥).

وإنما وجب ذلك لأن مكاتبة أم الولد لا تجوز بغير رضاها فلذلك (١) كان لها فسخ الكتابة، وإن اختارت البقاء على الكتابة كان لها ذلك لأن فيها تعجيل عتقها، إذا أدت عتقت وإن عجزت كانت أم ولد.

فصل

جراح المكاتب وجنايته في رقبته [وماله](۱) والمجنى عليه مُبدَّى(۱) على السيد(۱) لأن سببه آكد وحقه أقوى فإن قدر المكاتب على أداء أرش الجناية والكتابة أداهما وبدأ بأرش الجناية (۱۰) وأقام على الكتابة، وإن عجز عن ذلك بطلت الكتابة ورجع رقيقًا وخير سيده

⁽١) ثبت في (ب) العبيد.

⁽٢) ثبت في (١) أكثر.

⁽٣) ثبت في (ب) العبيد.

⁽٤) انظر المدونة (٣/ ١٦)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/٤).

⁽٥) انظر المدونة (٣/ ١٦)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٠٣/٤).

⁽٦) ثبت في (ب) فكذلك.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٨) أي: يقدم على السيد في أخذ أرش الجناية عن نجوم الكتابة.

 ⁽٩) قال الإمام مالك في الموطأ: وينبغى أن يؤدى عقل الجرح قبل الكتابة. انظر الموطأ للإمام مالك
 (٢/ ٩٩٥)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٩٣).

⁽١٠) ثبت في (ب) الجراح.

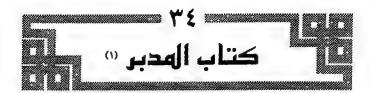
كما يخير في العبد الرق بين انتكاكه أو إسلامه.

فصل

وإن جرح المكاتب فعقسله عقل عبد (١) لأنه باق علسى الرق ما لم يكمل منه الأداد ويدفع العقل إلى سيده ولا يُمكّن المكاتب من التصرف فيه لأنه قد يتلفه ثم يعجز فيعود رقيقًا معيبًا في جسده، ويحسسب له بالعقل من كتابته فإن كان تمام ما عليه عتى فإن عجز تممه مما يؤديه، وإن كان فيه فضل كان له دون السيد لأنه قد صار حراً بأداء الكتابة فوجب أن يملك عقل جنايته.

* * *

(١) نص عليه الإمام. انظر الموطأ (٢/ ٧٩٦)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٩٣).



التدبير أن يقول الرجل لعبده: أنت حر عن دبر منى، أو أنت مدبر، أو إذا مت فأنت حر بالتدبير، أو ما أشبه ذلك مما يعلم أنه قصد به إيجاب عتقه بموته مطلقًا على وجه الوصية، وأما إن قال: إن مت من هذا المرض أو هذا السفر فإن ذلك كالوصية يجوز له الرجوع فيه وإبطاله.

فصل

ومن دبر عبده ولا دين عليه لم يجز له بيعه ولا هبته ولا نقض تدبيره بوجه ما دام حيّا (٢) خلافًا للشافعي (٢)، ولقوله عز وجل: ﴿أُوفُوا بِالْعَقُود﴾ [الماند: ١] ولقوله ﷺ: «المدبر لا يباع ولا يوهب»(٤)، ولأن عتقه معلق(٥) بموت سيده على الإطلاق كأم الولد.

فصل

إذا مات السيد نظر فإن لم يكن عليه دين وكان له مال يخرج من ثلثه عتق في الثلث

⁽۱) التدبير في اللغة: النَّظر في عاقبة الأمر وعتق العبد في دُيْر وهو مصدر دبَّر العبد والأمة تدبيراً إذا على على على على على النظر العاموس المحيط (۲/۲۷). انظر المطلع للشيخ شمس الدين البعلى (ص ٣١٥).

وفى الاصطلاح: قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: هو عقد يوجب عتن مملوك فى ثلث مالكه بعد موته بعتق لازم. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢٧٣/٢).

⁽٢) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٣/ ٣٧) ، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٨٢).

⁽٣) ذكره الإمام النووى: فقال: يرتفع التدبير بخمسة أمور منها إزالة الملك فللسيد إزالة الملك عن المدبر بالبيع والهبة والوصية وغيرها. انظر روضة الطالبين (١٩٤/١٧)، انظر مغنى المحتاج (١٤/٤٥).

⁽٤) أخرجه الدارقطني في سننه (١٣٨/٤) ح (٥٠) وذكره الحافظ ابن حجر وقال أبو حــاتم: عبيدة منكر الحديث انظر تلخيص الحبير (٢٣٧/٤).

⁽٥) ثبت في (ب) يتعاين.

وإنما وجب عتقه لوجود الصفة التي كان العتق معلقًا عليها وهي موت السيد كأم الولد، وإنما قلنا: إنه يعتق في الثلث دون رأس المال خلافًا لداود (۱)، لما رواه أبو قلابة أن النبي على: قال «المدبر من الثلث» (۱) ولأن كل عتق بعد الموت بالقول من الثلث كالموصى بعتقه، لأن المعتق (۱) بتلافي المرض آكد حرمة (١) من المدبر ثم يعتق من الثلث فالمدبر أولى.

فصل

وإن لم يحمل الثلث عـتق منه بقدر ما يحمله ورق باقـيه وكذلك لو لم يتـرك غيره عتق ثلثه ورق ثلثاء للورثة، ولا يجب عليه أن يسعى فى فـكاك رقبته خلافًا لأبى حنيفة لما بيناً، فى العتق.

فصل

وإن كان على السيد دين بيع جميعه إن أحاط الدين بماله وإلا فبقدر إحاطة الدين بماله وعتق ثلث ما بقى ورق ما بقى بعد عتق الثلث منه للورثة وعند أبى حنيفة أنه لا يباع فى الدين ولكن يسعى للغرماء فإذا أدى مالهم خرج حرا^(ه) ودليلنا أن التدبير يجرى مجرى الوصية والدين مقدم على الوصية فلو قدمنا عتق العبد على الدين لكان فى ذلك أحد أمرين ممنوعين: إما تقديم الوصية على الدين ليتعجل العبد العتق^(۱) ويحصل الغرماء على سعاية متأخرة أو انتزاع العبد من أيديهم وإحالتهم فى سعاية لا يدرى

⁽۱) وروى هذا القول عن ابن مسعود ومسروق ومجاهد والنخعى وسعيد بن جبير. وهو رواية عن أحمد بن حنبل.

وقال ابن قدامة: وليس عليها عمل، قال أبو بكر: هذا قول قديم رجع عنه أحمد إلى ما نقله الجماعة. انظر المغنى لموفق الدين (٣٠٨/١٢).

⁽۲) الحدیث من طریق ابن عسمر، آخرجه ابن ماجـه فی العتق (۲/ ۸٤۰) ح (۲۰۱٤)، والدارقطنی فی سننه (۱۳۸/۶) ح (۶۹)، وذکره الحافظ ابن حجر وقال: الشـافعی والحفاظ یقفونه علی ابن عمر. انظر تلخیص الحبیر (۲۳۷/۶) ح (۲).

⁽٣) ثبت في (ب) العتق.

⁽٤) حرمة: سقطت من (ب).

⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني (٢/ ٣٥٠). انظر الهداية للمرغيناني (٢/ ٣٥٠)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ١٩٣).

⁽٦) ثبت في (١) المعتق.

أتصح أم لا بغير رضاهم وإلزام العبد الاستسعاء بغير جناية كانت منه وكل ذلك باطل فلم يبق إلا ما قلناه.

فصل

وإذا دبر بعض عبده كمل عليه جميعه اعتباراً بالعتق لأنه ضرب منه وإن دبر (١) بعض عبد بينه وبين شريكه بإذنه أو بغير إذنه تقاوماه فإن صار للذى دبر كمل عليه تدبيره وإن صار للآخر رق وإن شاء الذى لم يدبر أن يقوم نصيبه على الذى دبر كان له ذلك (٢)، وإنما قلنا إنهما يتقاومانه ليمنع (٢) التبعيض فيه وأجزنا إبطاله إن صار للذى لم يدبر لأن التدبير ليس مستقراً لا محالة لأنه قد يبطل باستغراق الدين التركة وقد قبل إنه لا يجوز إلا تقويم الحصة على الشريك (٤) الذى يجبر عليه صاحبه إن كان المدبر موسراً اعتباراً بالعتق إلا أن يشاء الآخر أن يدبر فيكمل التدبير كما يختار الشريك في العتق أن يعتق فيكمل العتق.

فصل

ولد المدبر من أمت عبزلته. لأن كل ولد حدث عن ملك اليمين تبع أباه فى الحرية والرق أصل ذلك إذا ابتاع الحر أمة فأولدها، ومن دبر أمة وهى حامل علم بحملها أو لم يعلم أو حملت بعد التدبير فولدها بمنزلتها، أما حملها إذا صادفها التدبير فلأنه داخل فى العقد على رقبتها بالبيع والهبة والكتابة وسائر العقود على الرقبة فكذلك التدبير.

فأما إذا أحدثوا بعد التدبير فإن كل ولد حدث من نكاح أو زنا فهو تابع لأمه فى الحرية والرق اعتباراً بولد العبد إذا تزوج الحرة أو بولد الحر إذا تزوج الأمة، ويقومون مع أمهم قيمة واحدة لا يقوم بعضهم على بعض لتساوى حرمتهم وألوجوب التدبير لهم واللرجل أن يطأ مدبرته (٥) لأن ذلك غير ناقض لتدبيرها بل هو مؤكد له لأنها قد تحمل

⁽۱) ثبت في (۱) دبرت.

 ⁽۲) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (۲/ ۸۱۵). انظر المدونة (۳/ ٤١). وقال ابن عبد البر:
 وقيل: يكون نصفه مديرًا والأول قول الإمام مالك. انظر الكافى لابن عبد البر (۲/ ٩٨٤).

⁽٣) ثبت ني (ب) لمنع.

⁽٤) ثبت في (ب) المدبر.

⁽ه) انظر الموطأ (٨١٤/٢)، انظر الكافى لابن عبد البر (٩٨٣/٢)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٨٤/٣٨).

فتكون أم ولد وذلك أقوى من التدبير، ويفارق المكاتبة لأن تلك تستعجل العتق بالأداء ففي كونها أم ولد تأخير عتقها.

فصل

للرجل استخدام مدبره وإجارته (۱) لأنه على الأصل فى ملك تصرف وإنما منع من نقض التدبير فقط وليس فى ذلك نقض له والفرق بينه وبين أم الولد أنه ليس له من أم الولد إلا الوطء فقط وهى آكد حكمًا من المدبر لأنه لا يزول حكسم الاستيلاد بدين ولا غيره بخلاف التدبير.

فصل

وله انتزاع ماله لأن أحكامه (٢) أحكام العبد إلا فيما يقتضى نقض التدبير وليس فى انتزاع ماله نقض التدبير، ويستحسن فى مرض السيد المخوف للسيد أن لا ينتزع ماله بقرب عتقه فإنه ينتزعه لغيره لا لنفسه (٢).

إذا أسلم مدبر النصرانى خورج عليه فدفع إليه خراجه ولم يبع عليه، وإنما ينتظر موته فيعتق من ثلثه إن حمله أو حمل منه (٤)، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يجوز ثبوت ملك النصرانى على المسلم ولا استخدامه بالرق ولا يجوز بيعه لما ثبت له من الحرية (٥) فى حياة سيده فوجب أن يؤجر عليه من مسلم ويدفع خراجه إلى سيده فإذا مات عتق من ثلثه (١) وكان ولاؤه للمسلمين ما دام السيد نصرانيا فإن أسلم عاد إليه الولاء، ويتخرج فيها رواية أخرى وهى: أنه يباع عليه ويدفع الثمن إلى النصرانى (٧) اعتبارا ببيع أم ولده إذا أسلمت وحرمة الاستيلاد أقوى من حرمة التدبير.

⁽١) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ٨١٤)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٨٣)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٨٣).

⁽٢) ثبت في (١) أحكامها.

⁽٣) نص عليه في الموطأ. انظر الموطأ (٨١٤/٢)، انظر الكافي لابن عبد البر (٩٨٣/٢)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٨٣/٤). انظر الشمر الداني (ص ٥٣٩).

⁽٤) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ٨١٥)، انظر المدونة (٣/ ٤٦)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٨٥).

⁽٥) ثبت في (ب) الحرمة.

⁽٦) ثبت في (١) ثلاثة.

⁽٧) ثبت في (ب) إليه.

إذا قتل المدبر فقيمته لسيده لأن أحكامه أحكام العبد في حياة سيده، وكذلك له أرش جناية أعضائه فسإذا أخد ذلك فهو في ملك له يعمل به ما شاء ولا يلزمه أن يجعله في مدبر آخر لأن السيد لا صنع له في قتله فكان قتله كموته وكانت قيمته بمنزلة ماله الذي يتركه بعد موته أنه للسيد بالرق لا بالميراث.

فصل

جناية المدبر في خدمته دون رقبته (۱) لأن بيعه غير جائز ولا يسجوز إسلام رقبته إلى المجنى عليه فلم يبق إلا إسلام خدمته، لأن ذلك هو الذي يملكه السيد منه والسيد مخير إن شاء افتكه بأرش جنايته وإن شاء أسلم خدمته فإن أسلمها اختدمها المجنى عليه لأنها ملك له بدلا من جنايته وأجَّره وأخذ أجرته.

وإن كان للمدبر مال تعلقت الجناية بخدمته وماله اعتبارًا بالحر في تعلق جنايته بذمته وماله فإن كان في المال وفاء بأرش الجناية استوفى منه وإن لم يكن فيه وفاء تعلق الفضل بخدمته وأخذ المجنى عليه حقه منها فإذا استوفى أرش الجناية زال تعلقه منه، فإن كان السيد حيًا عاد مدبرًا على حاله، لأن السيد يملك باقى خدمته مدة حياته فإن مات السيد قبل أن يستوفى المجنى عليه أرش جنايته بأن كان له مال يحمل ثلث المدبر عتق في الثلث لأنه لا شيء يمنع عتقه وما بقى من أرش الجناية دين عليه لأن الجناية لا تبطل أرشها لأنها إما أن تتعلق بالرقبة أو بالذمة، وتعلقها بالرقبة (٢) في هذا الموضع متعذر للحرمة التي له بالتدبير فلم يبق إلا تعلقها بالذمة ولأنه لما كانت جناية الحر متعلقة بذمته كذلك جناية المدبر [بعد حريته وعن مالك رواية أخرى أن ما بقى من الأرش يبطل بحرية المدبر آلاء.

ووجه ذلك أن الأرش كان معلقًا بخدمته دون رقبته فلما بطلت بحريته بطل الحق المتعلق بها ببطلانها كموته، هذا كله إذا كان للسيـد مال [يعتق فيه فـإن لم يكن للسيد

⁽١) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ٨١٥)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٨٥)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٨٤).

⁽٢) ثبت في (١) بالذمة.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

مال](١) غيره عــتق ثلثه فكان ثلثاه رقًا للورثة ويلــزم المدبر ثلث ما بقى من أرش الجناية دينًا في ذمته على أظهر الروايتين.

وعلى الرواية الأخرى يبطل عنه ويخير (٢) الورثة في افتكاك الثلثين بثلثى أرش الجناية أو إسلامه من رقبته إلى المجنى عليه (٦) لأنه قد صار رقًا وبطل التدبير في ما زاد على ثلثه فإن أسلموه كان مالكًا للمجنى عليه لأن المانع كان من إسلامه بشبوت التدبير وإذا بطل التدبير بضيق المال عنه وجب تعلق ما بقى من أرش الجناية برقبته.

فصل

يجوز للسيد أن يقاطع مدبره على مال يأخده منه ويعجل له العتق فإذا فعل ذلك وتعجل ثم مات السيد قبل أخذ المال لم يسقط عنه بموت سيده (٤) لأنه دين تعلق بذمته ولا يعتبر في ذلك خروجه من الثلث لأن الحرية قد سبقت له قبل موت السيد فينجز (٥) عتقه بالعوض دون التدبير.

ويجوز أن يكاتبه كتابة منجمة فإن أداها قبل موت السيد عتق وإن مات السيد قبل أدائها عتق بالتدبير وسقط عنه باقيها أو جميعها إن كان لم يؤد شيئًا منها فإن لم يكن له مال غيره عتق ثلثه كما لو لم يكن كاتبه وسقط عنه [ثلث الكتابة لأنه لو عتق لسقطت الكتابة عنه فإذا عتق بعضه] سقط عنه بقدر ما عتق منه ويبقى ثلثاه مكاتبًا بثلثى الكتابة فإن أداه عتق وإن عجز رق للورثه والله أعلم (٧).

* * *

(١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) ثبت في (أ) ويجبر.

⁽٣) ذكره الشيخ ابن عرفة الدسوقي. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٨٤).

⁽٤) نص عليه الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/ ٨١١). انظر الكافي لابن عبد البر (٩٨٥، ٩٨٦).

⁽٥) ثبت في (١) فيجوره.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٧) والله أعلم: سقطت من (١).

۳۵ کتاب أمهات الأولاد^(۱)

إذا حملت الأمة من سيدها فقد ثبت لها حرمة (٢) حرية تمنع بيعها وهبتها والمعاوضة على رقبتها أو من خدمتها أو إسلامها في جناية أو عتقها عن سبب يوجب العتق من كفارة أو نذر أو غير ذلك، ولم يبق فيها إلا الاستمتاع بها في حياته واستخدامها فيما يقرب ولا يشق، سواء وضعت ولدا ميتا أوحيا كامل الخلقة أو ناقصا أو أسقطت مخلقا أو غير مخلق، علقة أو مضغة أو ما يعلم أنه حمل، فإذا مات سيدها عتقت من رأس ماله كان له مال سواها أو لم يكن له غيرها، كان عليه دين أو لم يكن لا سبيل للغرماء عليها في حياته ولا بعد موته ويتبعها مالها إذا عتقت قبل (٢) موته وله انتزاعه في حياته.

وإن حملت منه قبل ملكه لها ووضعت ثم ملكها لم تكن بذلك أم ولد، فإن ملكها بعد الحمل وقبل الوضع ففيها روايتان: إحداهما أنها تكون أم ولد، والأخرى أنها لا تكون أم ولد⁽¹⁾ وفي إجباره إياها على التزويج روايتان.

وولدها من غيره بمنزلتها في منع بيعهم إلا أن له إجارتهم بخلاف أمهم، وقيمتها إن قتلت^(٥) وأرش جراحها لسيدها فإن لم يقبضه حتى مات ففيها روايتان: إحداهما أنه ملك له والأخرى أنه يتبعها كمالها، وليس له إسلامها في جناية تجنيها والخيار له في افتكاكها بأقل الأمرين من أرش الجناية أو قيمة رقبتها، وحكمها في جراحها وحدودها وطلاقها وعدتها من زوجها ومنع شهادتها وميراثها وسقوط الحد عن قاذفها والقصاص لها من الحر إذا قتلها أو جرحها حكم الإماء (٦) ما دام سيدها باقيًا، واستبراؤها من موته

- (١) أم الولد في الاصطلاح: قال الشيخ ابن عرفة: هي الحر حملها من وطء مالكها عليه جبرًا. انظر شرح حدود ابن عرفة (٢/٩٧٣).
 - (٢) حرمة: سقطت من (١).
 - (٣) ثبت في (ب) بعد.
 - (٤) انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٠٩/٤).
 - (٥) ثبت في (ب) قبلت.
 - (٦) ثبت في (ب) الأمة.

بحيضة وهو استبراء وليس بعدة.

فصل

وإنما قلنا إنه لا يجوز هبتها ولا المعاوضة عليها بغير البيع أيضًا فللإجماع على إن لا فرق بين البيع وبين ذلك كله، ولأن الحرمة المانعة من بيعها مانعة من ذلك كله.

فصل

وإنما منعنا أن تعتق عن سبب يوجب العتق لأن عقد الحرية قد ثبت لها فلا يكون عتقها تحريرًا، ولأن الملك عليها ناقص بنقصان التصرف فيها، وللسيد أن يعجل^(١) عتقها ابتداء لأن ذلك إسقاط لحقه الباقى عليه من الاستمتاع.

فصل

وإنما منعنا من إجارتها خلاقًا للشافعي (٢) لأن الحرمة المانعة من بيعها مانع من إجارتها ولولا الوطء لكان عتقها منجزًا.

فصل

وإنما قلنا إن للسيد الاستمتاع بها لأن الحرمة إنما تشبت لها بالوطء فلا يجوز أن يجتلب^(٣) حرمة توجب تحريمه، وكذلك روى عن عسمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال له الاستمتاع بها ما عاش^(١).

فصل

وإنما لم يفرق بين حياة الولد وموته لعمـوم الأخبار، ولأن الحرمة بالولادة دون صفة الولد.

⁽١) ثبت في (١): أن يجعل.

⁽۲) ذكره الشيخ الخطيب الشرييني. انظر مغنى المحتاج (١/٤٥)، انظر حاشية الجمل على المنهج(٢) (٤٨٨/٥).

⁽٣) ثبت ني (ب) تجنيب.

⁽٤) انظر الموطأ باب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العِتاقة (٢/ ٧٧٦).

وإنما لم يراع التخليق خــلاقًا للشافعي(١)، لأن حرمــة الولد(٢) ثابتة بالحمل اعــتبارًا بحصول التخليق، ولأنا لما لم نراع آخره لم نراع وسطه.

فصل

وإنما قلنا تعتق من رأس المال لأن الحرمة حاصلة بها الآن وإنما بقى للسيد فيها الاستمتاع بالوطء فقط والوطء لا يورث عنه ولا يملك بعده (٢)، وليس له قيمة يراعى دخولها في الثلث فلم يبق إلا العتق من رأس المال كالمعتقة إلى أجل.

فصل

وإنما لم يفرق بين أن يكون له مال سواها أو لم يكن لأن الأخبار مطلقة غير مقيدة، ولأن مراعاة مال سواها إنما يحتاج إليه فسيما يكون عتقه في الثلث لينظر هل يخرج كله أو بعضه وذلك غير معتبر هاهنا فلا معنى لمراعاته.

فصل

وإنما لم نراع أن يكون عليه دين أو لا يكون لعموم الأخبار، ولأن عتقها كان مستحقًا في الحياة وإنما منع منه الوطء فإذا زال ذلك بالموت فلم يبق مانع منه، ولو وطئ المديان أمة له فحملت منه لكانت أم ولد ولم يكن للغرماء اعتراض عليها لقوة الحرمة بالوطء وتأكيدها على القول بالعتق الحامل من جهته.

فصل

وإنما قلنا إن مالها يـتبعها إذا أعتــقت لأن كل مملوك عتق بوجه من وجوه العــتاقة(٤)

⁽۱) قال الإمام النووى رضى الله عنه: ويثبت الاستيلاد أيضًا بإلقاء مضغة فيها خلقة آدمى إما لكل أحد وإما للقوابل وأهل الخبرة من النساء فإن لم يظهر وقلن: هذا أصل آدمى ولو بقى لتصور لم يثبت الاستيلاد على المذهب. انظر روضة الطالبين (۱۲/ ۳۱۰)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/ ٤٨٤).

⁽٢) ثبت في (ب)#ولاءة.

⁽٣) ثبت في (١) ولا يصدقه.

⁽٤) ثبت في (ب) العتق وفي (هـ) العتاقات.

فماله تبع له ما لم ينزعه سيده أو يستثنيه على عند عتقه.

فصل

وإنما قلنا إن لسيدها انتزاعه منها حال الحياة لأن ملكه باق عليها فكان له انتزاع مالها كالأمة ولا يدخل عليه المكاتب لأن في انتزاع مالها نقصان لعقد عتقه فهو كبيع أم الولد والمدبرة (۱۱)، قال مالك إلا أن يشتد مرضه فلا يكون له ذلك لقرب الوقت الذي يعتقها (۲) فيه فمنع انتزاعه كما يمنع إخراج ماله في المرض المخوف إبقاء على ورثته لقرب استحقاقهم له، ولأنه حينئذ ينتزعه لغيره لا لنفسه وإنما له أن ينتزعه لنفسه.

فصل

وإنما قلنا إنها إذا ولدت منه بعقد نكاح ثم ملكها فإنها لا تكون أم ولد بذلك خلاقًا لأبى حنيفة (٢) لقوله على: «أيما أمة ولدت من نكاح سيدها فهى معتقة عن دبره (١٠) فعلق ثبوت الإيلاد (٥) بأن يكون من سيدها وهذه ولدت من زوج ولأن الحرمة ثبتت لأم الولد من جهة الولد فإذا كان الولد لا حرمة له فى نفسه لم يسر إلى أمه ولانها وضعت ولدا علوكًا فلم يشبت به حرمة أم الولد، أصله الزنا، ولأنها لم تكن أم ولد قبل الابتياع فكذلك بعده.

فصل

ووجه قوله إنه إذا ابتاعها حاملاً أنها تكون أم ولد قوله على: «أيما أمة ولدت من سيدها فإذا مات فهى حرة (أ) ولم يفرق بين أن تكون حملت منه قبل الملك أو بعده ولأنه قد ثبتت له حرمة الحرية من جهة أبيه حال الحمل فسرى ذلك إلى أمه، أصله إذا ابتدأ الحمل في ملكه، ووجه قوله إنها لا تكون أم ولد أنه حمل خلق رقيقًا فلم يثبت به حرمه الاستيلاد لأمه، أصله إذا ابتاعها بعد الوضع.

⁽١) ثبت في (ب) المدبر.

⁽٢) ثبت في (١) يبتعها.

⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (٢/ ٣٥٢)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ١٩٧).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ثبت في (ب) الاستيلاد.

⁽٦) تقدم تخريجه.

اختلف عنه فى أم ولد المدبر هل لها حرمة يثبت لها العتق بموته إذا أعتق أم لا؟ فعنه فى ذلك روايتان: إحداهما ثبوتها والأخرى نفيها.

فوجه ثبوتها اعتبارها بأم ولد المكاتب بعلة أن ولدها من سيدها داخل في عقد العتق الثابت له ومكتسب لحرمته فوجب أن تكتسب أمه الحرية به.

ووجه نفيه أن حرمة سيدها ضعيفة لإمكان بطلان عتقه وعود رقه فلم تسر الحرمة إلى أمته بولادتها منه، فإذا قلنا لها حرمة الاستيلاد لم يجز للسيد انتزاعها منه حاملاً كانت أم غير حامل، وإن قلمنا ليس لها حرمة الاستيلاد فله انتزاعها ما لم تكن حاملاً لأنها مال للمدبر وللسيد انتزاع مال مدبره، وإن كانت حاملاً لم يكن له انتزاعها رواية واحدة لأن الولد داخل في تدبير أبيه.

فصل

فى أم ولد المكاتب خلاف لأنه قد جاز للمكاتب بيعها من غير دين وهذا يدل على أنه لا حرمة لها بالاستيلاد وقال ليس له بيعها إلا أن يرهقه دين، فوجه الأول أن حرمتها ضعيفة لضعف حرمة سيدها لأنه يعتق بالأداء ويرق بالعجز فلذلك لم يثبت لها حرمة الاستيلاد وجاز له بيعها، ووجه الشانى اعتباراً بأم ولد الحر لثبوت حرمة العتق لسيدها، فأما إذا رهن المكاتب دين أو خيف عليه العجز فلا أعلم خلافًا عن مالك أن له بيعها فى دينه وأن لسيدها بيعها فى كتابته لأن دينه يؤدى إلى عجزه فيرق وتبطل حرمتها وحرمته.

فصل

وإذا أسلمت أم ولد النصراني عرض عليه الإسلام عقيب إسلامها فإن أسلم فهي أم ولده مثل ما كانت فإن أبي ففيها روايتان:

إحداهما أنها تعتق عليه (١)، والأخرى أنها تباع، فوجـه قوله أنها تعتق عليه لأنه لم يكن له فيـها إلا الوطء فإذا حـرم بالإسلام وجب عتـقها لأنه لا يجـوز بقاء ملك على

⁽١) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٣/ ٥٣)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٨١).

ملك لا ينتسفع منه بشىء من وجوه الانتسفاع وكـذلك قوله فى أم ولد الابن إذا وطئسها الأب أنها تعتق على الابن لأن وطأها محرم عليه.

ووجه قولمه إنها تباع عليه أن النصراني غير متعبد بفروع الدين فلم يجز حكمه، ولأنه لما لم يمنع بيعها قبل إسلامها كذلك بعده كالعبد الغني إذا أسلم.

فصل

ووجه قول ه إن له أن يزوجها بغير رضاها لأنه قد بقى له فيها ملك [الوطء بحكم الرق فجاز له المعاوضة عليها كما أنه لما ملك](١) من المدبر خدمته جاز له المعاوضة عليها، ووجمه قوله لا يزوجها إلا برضاها أنه عقد على منافعها فلم يكن له ذلك إلا برضاها كالإجارة وذلك مكروه في الجملة للدناءة ونقصان المروءة.

فصل

وإنما قلنا إن ولدها^(٢) من غيره هو بمنزلتها لأن الأصول موضوعة على أن كل ولد حدث من ملك اليمين فإنه تابع لأبيه فى الحرية والرق وعقودهما والأصل فيه ولد الرجل من أمته وكل ولد حدث من غير ملك اليمين^(٣) ولا شبهة ملك فهو تابع لأمه فى ذلك والأصل فيه المتزوج بأمة غيره فإذا ثبت ذلك كان ولد أم الولد بمثابة أم الولد يعتق بموت سيدها من رأس المال كعتق أمه إلا أنه لا يجوز للسيد وطؤها إن كانت أنثى لانها ربيبة.

وإنما قلنا إن له إجارته بخلاف أمه لأن أمه كان له فسيها الاستمتاع وهو بعض أحكام الملك وذلك حرام عليم من ولدها فلم يبق فيهم إلا الإجارة لأنا لو منعنا ذلك لم يبق لهم عليه شيء من أحكام الرق وذلك ينافى بقاء الملك.

فصل

وإنما قلنا إن قيمتها إن قتلت لسيدها لأنها على ملكه، وإن كان ناقص التصرف فيها وكذلك أرش جراحها له لأنه إذا كان يملك قيمتها لو قتلت ملك أرش جراحها اعتبارًا بالعبد القن، ووجه قوله إنه إذا لم يقبضه حتى مات فإنه يورث عنه فلا يتبعها هو أنه ما

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت في (ب) ولده.

⁽٣) اليمين: سقطت من (ب).

كان يملكه فى حياته دونها فكان لورثته بعد موته لأن ما ملكه الإنسان فى حياته من المال فهو لورثته بعد موته، ووجه قوله إنه لها إنهاء تملك أرش الجناية عليها وللسيد انتزاعه كما له انتزاع مالها فلما لم ينتزعه فى الحياة تبعها كغيره من مالها.

فصل

وإنما قلنا ليس له إسلامها لجناية تجنيها؛ لأن إسلامها بمنزلة بيعها لأن الغرض به استرقاقها وأخل رقبتها عوضًا من جنايتها وإذ لم يجز إسلامها وكان السيد سبب المنع لزمه افتكاكها.

وإنما قلنا إنه يكون مخيرًا بين القيمة وأرش الجناية اعتباراً بالعبد إذا امتنع من إسلامه إلى المجنى عليه وتعذر بنقص وجوه التعذر، فأما القيمة فإنها تقوم مقام المقوم وتسد مسده والمراعاة فيها يوم الحكم، ولأن ذلك وقت وجوب تسليم العبد القن وكذلك في أم الولد، وأما أرش الجناية فلأنها بدل من جنايتها والخيار له في أقل الأمرين لأن المجنى عليه لا مقال له إذا أخذ بدل جنايته أو بدل رقبة الجاني.

فصل

وإنما قلنا إن أحكامها في حدودها وجراحها وشهادتها وغير ذلك أحكام العبيد لبقائها على الرق، ونقصان التصرف فيها لا يمنع جرى أحكام الرق عليها كالمعتق إلى أجل.

فصل

وإنما قلنا استبراؤها من موت سيدها بحيضة لأنه استبراء من وطء بملك اليمين كالأمة، وإنما لم نقل عليها العدة بالشهور خلافًا لمن ذهب إلى ذلك⁽¹⁾، ولأن العدة تجب على الزوجات وهذه ليست بزوجه فإن يئست من الحيض فبشلاثة أشهر لأن ذلك قائم مقام الحيض إذا عدم، [وبالله التوفيق]⁽¹⁾.

⁽۱) فقال عطاء وقتادة: عدتها حيضتان كعدة الأمة المطلقة. وقال أصحاب الرأى: عدة أم الولد من موت سيدها، والإعتاق ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر. وقد نقل الشيخ موفق الدين بن قدامة عن الأحناف: أنه ليس على أم الولد استبراء فاحذره. انظر المغنى لموفق الدين (٩/ ١٥٤)، انظر المهداية للمرغيناني (٢/ ٣٠٩)، انظر الاختيار للموصلي (٣/ ١٤٥).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ،هـ).

كتاب الأقضية المحتاب الأقضية

والشمادات والدعاوس والبينات وما يتعلق بذلك(١)

الأصل في القضاء (٢) قوله تعالى: ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق السبح [١١٥:٤٦]، وقوله عز وجل: ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله المادة ١٤٩]، وقوله تعالى ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله الناس الناس الناس بما أراك الله الناس وقوله المعاذ بن جبل لما وجهه الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر (٣)، وقوله لمعاذ بن جبل لما وجهه إلى اليمن قاضيًا: «بم تحكم قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد»، قال: بسنة رسول الله على قال: «فإن لم تجد»، قال: سنة رسول الله على قال: «فإن لم تجد» قال: أجتهد رأيي، فقال رسول الله على وعن السلف وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله (فيه أخبار كثيرة عنه على وعن السلف بعده.

فصل

ويجب أن يكون في القاضى خصال منها ما لا يتم الحكم إلا بها ما هو من آداب القضاء وسنة الحكم في الشرع، فأول ما يجب^(ه) فيه: أن يكون فقيسها غير عامى ومن (١) في (ب) كتاب الأقضية فقط.

- (۲) القضاء في اللغة: الحكم قبض عليه يقضى قضيًا وقضاءًا وقضية والصنع والحتم والبيان. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤/ ٣٧٨).
- وفى الاصطلاح: صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشَّرعى ولو بتعديل أو تجريح لا فى عموم مصالح المسلمين. انظر حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٦٧).
- (٣) أخرجه البخارى في الاعتصام (١٣/ ٣٣٠) ح (٧٣٥٢)، ومسلم في الأقضية (٣/ ١٣٤٢) ح (١٣٤٢)).
- (٤) أخسرجه أبو داود فى الأقسضية (٣/ ٣٠٢) ح (٣٥٩٢). والتسرمــذى فى الأحكام (٣/ ٢٠٧) ح (١٣٢٧). وأحمد فى المسند (٥/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣) ح (٦٠ ٢٢). وانظر تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (١/ ٢٠١).
 - (٥) يجب سقطت من (١).

أهل الاجتهاد عارفًا بالكتاب والسنة وطرق الاجتهاد وترتيب الأدلة وكيفية النظر فيها وتخريج الفروع على الأصول، ولا يجوز له تقليد غيره من العلماء ما دام عليه فسحة في النظر ومهلة يمكنه فيها الاجتهاد فإن خاف فوات الحادثة متى أخرها إلى أن يلوح⁽¹⁾ له فيها النظر وتعين عليه فرض الحكم فيها فهل يجوز له أن يقلد غيره من العلماء أو لا يجوز له فيها نظر فكان الأقوى أن يجوز لأن تأخير الحكم يؤدى إلى فوات الفرض وإضاعته، ولأن الصحابة رضوان الله عليهم قد كان يقلد بعضهم بعضًا في الأحكام إذا خفى على المقلد منهم طريق النظر في حكم الحادثة.

فصل

وإنما قلنا إنه لا يجوز أن يكون الحاكم عاميًا خلافًا لأبى حنيفة (٢)، لقوله تعالى:
﴿لتحكم بين الناس بما أراك الله النساء: ١٠٥] وذلك يتضمن الاجتهاد، وقوله تعالى:
﴿فاحكم بين الناس بالحق الص: ٢٦] والمقلد لا يفرق بين الحق والباطل بالتقليد، وقوله على: لمعاذ: «بما تحكم قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد» قال: فبسنة رسول الله على قال: «فإن لم تجد»، قال: أجتهد رأيى، فقال رسول الله على «الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله ملا يرضى رسول الله "وقوله: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجران.

وهذا كله يدل على أن الحاكم يجب أن يكون من أهل الاجتهاد ولأن التقليد لا يشمر عليه ولا يجوز التقليد إلا للعامى للضرورة بالعامى إلى أن يلى الحكم ويقلد غيره. ولأن القضاء آكيد وأقوى من الفتيا لأن الحاكم يلزم غيره بحكمه، والمستفتى لا يلزمه المصير إلى فتيا المفتى فإن لم يجز للمفتى أن يكون مقلداً فالقاضى أولى.

وينبغى للقاضى أن يكون فطنًا متيقظًا كثير التحرز من الحيل وما ينم مثله على المغفل أو الناقص أو المتهاون، وأن يكون عالمًا بالشروط عارفًا بما لا بد منه من العربية واختلاف معانى العبارات في الدعاوى والإقرار والشهادات

⁽١) ثبت في (١) يبرح.

⁽Y) في قوله بجواز تقليد المقلد القضاء. انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ١١٢)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٣,٢).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

وغير ذلك مما يتعلق، ولأن كتاب الشرط هو الذى يتضمن حقوق المحكوم له وعليه والشهادات تسمع بما فيه فقد يكون العقد واقعًا على وجه يصح أو لا يصح فيجب أن يكون فيه علم بتفصيل ذلك وتحمله (١)، وينبغى أن يستبطن أهل الدين والأمانة والعدالة والنزاهة ويستعين بهم على ما هو سبيله ويعول بهم على التوصل إلى ما ينوبه ويخففوا عنه فيما يحتاج إلى الاستنابة فيه من النظر في الوصايا والأحباس والوقوف والقسمة وأموال الأيتام وغير ذلك مما ينظر فيه.

والأولى عندنا^(۲) أن يقضى فى المسجد خلاقًا للشافعى فى كراهية^(۳) ذلك. لأن النبى على كان يحكم فيه، والأثمة بعده وليقرب الوصول إليه على كل من أراده.

وينبغى له التسوية بين الخصمين فى المجلس وأن يكون إقباله عليهما على حد سواء كما روى عن السلف والأثمة من القضاء بذلك وأن يبتدى منهما من بدأ بالدعوى فيسمع دعواه ويستوفى الحكم له ثم يثنى من بعده وإن تشاحا فى التقديمة والتبدية ولم يعلم صدق أحدهما أقرع بينهما فيبدأ بمن يخرج سهمه لأنه لا طريق إلى الفصل بينهما إلا بذلك ويجوز أن يقال إن ذلك موكول إلى اجتهاد الحاكم والإقراع أقرب إلى العدل.

وينبغى إذا استوفى سماع البينة وأراد الحكم أن يقول للمحكوم عليه أو لوكيله إن لم يحضر: أبقيت لك حجة؟ أم هل عندك ما تدفع به حجة خصمك؟ فإذا قال لا، حكم حينئذ، وإن قال نعم انتظر ما يأتى به فإن تبين منه اللدد(٥) حكم ولم يلتفت إلى قوله.

وينبغى أن يكون له صاحب مسائل يكون من أهل الأمانة والثقة فيساله عن شهوده وينبغى أن يكون عالمًا بوجوه التعديل ويعول عليه فى تعديل من شهد عنده، وينبغى للمزكى أن يكون عالمًا بوجوه التعديل والجرح عارفًا بطرقهما.

⁽١) وتحمله: سقطت من (ب).

⁽٢) عندنا: سقطت من (ب).

 ⁽٣) قال الإمام النووى: ويستحب أن لا يتخذ المسجد مجلسًا للقضاء فإن اتخذه كره على الأصح.
 انظر روضة الطالبين (١٣٨/١١)، انظر مغنى المحتاج (١٤/ ٣٩٠).

⁽٤) ثبت في (ب) القضاء.

⁽٥) ثبت في (ب) الرفع. وقال الفيروزآبادي : (الألَّد الحُصم الشحيح الذي لا يزيغ. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ٣٣٥).

وللحاكم أن يحكم بشهادة من يعلمه عدلاً وأن يرد شهادة من يعلمه فاسقًا أو يعلمه غير مستكمل بشروط العدالة وليس ذلك حكمًا بعلمه، وشروط القضاء وآدابه كثيرة لا يحتملها هذا المختصر وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله.

فصل

ولا يحكم الحاكم بعلمه في شيء أصلاً لا قبل ولايته ولا بعدها لا في حكمه ولا في غيره ولا في حقوق الله ولا في حقوق الأدميين(١).

وقال عبد الملك: يحكم بعلمه في مجلس حكمه إذا حضر عنده الخصم واعترف بحق خصمه (٢).

وقال أبو حنيفة يحكم في حقوق الآدميين فيما علمه بعد القضاء لا يحكم فيما علم قبله (٣) وقال الشافعي إنه يحكم بعلمه في كل الأشياء(١).

فدليلنا قوله تعالى: ﴿والذين يرمسون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ﴾ [النور:٤] فأمر بجلد القاذف متى لم يقسم بينة على ما رمى به المقاذوف، وقوله على في حديث هلال بن أمية لما لاعن زوجته: ﴿إن جاءت به على نعت كذا فهو لهلال وإن جاءت به على انعت كذا فهو الشريك فجاءت به على النعت المكروه فقال لهلال وإن جاءت به على انبعت كذا فهو [الشريك فجاءت به على النعت المكروه فقال على ذلك المنها أحداً بغير بينة لرجمتها موضع الدليل أنه على علم أنها زنت لإخباره أنها جاءت به على نعت كذا فهو [السيد زوجها ثم لم يحكم بالحد لعدم البينة.

⁽۱) ذكره ابن عبد البر في الكافي. وقال: هذا تحصيل ملهب مالك. انظر المدونة (۷۸/٤). انظر الكافي لاتن عبد البر (۹۵/۲). انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (۱۵۸/٤).

⁽٢) وهو قول أبوه عبد العزيز بن أبي سلمة وهو قول طائفة من أهل المدينة. انظر الكافي لابن عبد البر (٩٥٧/٢).

⁽٣) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار للموصلي (١١٦/٢). انظر الفتاوي الهندية (٣/ ٣٣٩).

⁽٤) ذكره الإسام النووى. وقال: يقضى بعلمه فى المال قطعًا وكذا فى القصاص وحمد القذف على الأظهر ولا يجوز فى حدود الله على المذهب وقيل قولان. انظر روضة الطالبين (١١/١٥٦)، انظر مغنى المحتاج (٣٩٨/٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

ر (٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

وعند المخالف يجب أن يرجمها إذا علم بذلك، وروى أنه على بعث أبا جهم مصدقًا فلاحقاه رجلان فشجهما فأتيا إلى النبى على يسطلبان القصاص فبذل لهما مالاً فرضيا به فقال إنى أخطب الناس وأذكر لهم ذلك أفرضيتما، قالا: نعم فخطب الناس ثم قال أرضيتما بعد أن ذكر القصة فقالا: لا، فهم بهم المهاجرون الأنصار فمنعهم النبى المن ثم نزل فزادهما فرضيا فصعد المنبر فقال أرضيتما فقالا: نعم (۱۱)، موضع الدليل أنه لم يحكم عليهما بعلمه لما جحدا أن يكونا رضيا، ولانه الله امتنع من قتل المنافقين مع علمه بكفرهم وقال: «لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» (۲) وإنما لم يقتلهم لأن الناس لم يعلموا بكفرهم كعلمه، ولأن الحاكم لما كان غير معصوم فقد تلحقه الظنة والتهمة في أن الحكم لوليه على عدوه وأمكن وقوع ذلك منهم وجب حسم الباب: بألا يحكم بعلمه لئلا يدعى عليه بذلك، ولإمكان أن يقع ذلك منه فيلحق الناس أذية منه: فإذا منع أن يحكم بعلمه زالت التهمة في ذلك ويعرض الكلام في الحدود ولأصحاب فإذا منع أن يحكم بعلمه وجهان (۱۳).

ودليلنا أنه لا يحكم فيها بالعلم الظاهر والأخبار، وقول أبى بكر رضى الله عنه لو رأيت رجلاً على حد من حدود الله ما أقمته عليه حتى يشهد على ذلك أربعة (ه)، ولا مخالف له نعلمه وإن سلموا ذلك قسنا عليه سائر الحقوق، وقلنا إنه حكم بعلم فلم يجز، أصله الحدود واعتباراً بعلمه قبل الولاية مع أبى حنيفة، وفي غير مجلس الحكم مع عبد الملك.

فصل

إذا ثبت أنه ليس له أن يحكم فله أن ينفذ الحكم بعلمـ بعدالة الشهـود ويقف عنه

⁽۱) أخرجه أبو داود في الديات (٤/ ١٨٠) ح (٤٥٣٤). والنسائي في القسامة (٨/ ٣١) ح (باب: السلطان يجاب على يده)، وابن ماجه في الديات (٢/ ٨٨١) ح (٢٦٣٨).

⁽۲) أخرجــه البـخـاری فی المـناقب (٦/ ٦٣١) ح (٣٥١٨) ، ومـسلم فــی البـر (٤/ ١٩٩٩) ح (٦٣/ ٢٥٨٤).

⁽٣) قال الإمام النووى: يقضى فى حــد القذف بعلمه على الأظهـر ولا يجوز فى حــدود الله تعالى على المذهب وقيل قــولان. انظر روضة الطالبين (١١/ ١٥٦)، انظر مغــنى المحتاج (٣٩٨/٤)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٣٤٩/٥).

⁽٤) ثبت في (ب) أحدًا.

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٤٢) ح (٢٠٥٠٥).

بعلمه بفسسقهم وليس ذلك حكمًا منه بعلمه بدليل أن لغيره من الحكم أن يحكم بشهادة من قد رد بشهادتهم ولو كان ذلك حكمًا بالعلم لم يجز لمن جاء بعده أن يحكم بشهادة من قد رد شهادته الذى قبله كما لا يجوز له نقض حُكْم حُكِم به مما يسوغ لهما(١) الحكم به.

فصل

إذا علم شيئًا ومنع الحكم فيه بعلمه فإنه قد يكون شاهدًا فيه لمن له الحكم فيرفع إلى الإمام أو إلى غيره من الحكام ويدعى صاحب الحق شهادة الحكم فيكون الحاكم كأحد الشهود فيعمل فيه كما يعمل في شهادة الشاهد وسائر الحقوق(٢).

فصل

وإذا حكم الحاكم بحكم ثم أنكر أن يكون حكم به فإذا شهد شاهدان على حكمه ثبت ولم يسقط بإنكاره وكذلك لو نسى (٣) أن يكون حكم به فشهد به عنده شاهدان قبل شهادتهما، وقال أبو حنيفة (٤) والشافعى : إن لم يذكر حكمه لم تنفع شهادة الشهود شيئًا (٥).

ودليلنا أنها شهادة عنده على حكم لو كان ذاكرًا له لساغ قبولهما فكذلك إذا كان ناسيًا، أصله إذا شهد عنده بحكم غيره، ولأنه قد تعلق بذلك حق لغيره وهو من يشهد بالحكم له فلو قلنا إن الشهادة غير مقبولة إلا أن يذكرها ومعلوم أنه قد ينسى ويشك لأدى إلى تضييع حقوق الناس ولكان لا معنى للإشهاد على إنفاذه، ولأنه قد يتهم أيضًا أن يكون جحد حكمه لعداوة بينه وبين المشهود له.

فصل

وإذا وجد في ديوانه حكمًا بخطه ولم يذكسر أنه حكم لم يجز له أن يحكم به إلا أن

⁽١) ثبت في (ب) إليه.

⁽٢) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤/ ٧٨)، انظر الكافي لابن عبد السبر (٩٥٨/٢)، انظر حاشية المدموقي على الشرح الكبير (١٥٩,١٥٨/٤).

⁽٣) ثبت في (١) خشي.

⁽٤) ذكره في الفتاوي الهندية. انظر الفتاوي الهندية (٣/ ٣٤٠).

⁽٥) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (١١/١٥٧). انظر مغنى المحتاج (٣٩٩/٤).

يشهد عنده شاهدان خلافًا لابن أبى ليلى فى قوله يحكم بالخط(١)، لأنه لم يثبت عنده أنه حكم به فلا يجوز قياسًا على حكم غيره.

فصل

لا خلاف أعلمه أن العبد لا يجوز أن يكون حاكمًا [والعلة فيه نقصه بالرق، وأما المرأة فلا يجوز أن تكون حاكمًا] عندنا على وجه، وقال أبو حنيفة يجوز أن تكون حاكمًا في كل أمر تجوز فيه شهادة النساء (٤) فدليلنا قوله على المراة وانكن ناقصات عقل ودين (٥) وهذا خارج مخرج الذم وفيه تنبيه على منع رد شمىء من أمور الدين إليهن، وقوله على المرأة (١) وقوله: «أخروهن حيث أخرهن الله» (٧)، ولانها ولاية لفصل القضاء وتنفيذ الأحكام كالإمامة الكبرى، ولانه لا يصح أن تكون حاكمًا في الحدود والقتل فكذلك في غره من الأحكام، أصله العبد.

فصل

وذهب ابن جرير الطبرى إلى أن المرأة يجوز أن تكون حاكمًا على الإطلاق في كل ما يجوز أن يحكم فيه الرجل^(٨)، وسمعت أبا الفرج بن ظرارة وسئل عن هذه المسألة في مجلس السلطان الأعظم عندنا بمدينة السلام وأنسا حاضر سنة سبع وثمانين وثلاث مائة

⁽١) وهو رواية عن أحمد بن حنبل. وقــال ابن قدامة: هذا الذي رأيته عن أحمــد في الشهادة. انظر المغنى لموفق الدين (١١/ ٤٣٥).

⁽٢) انظر مراتب الإجماع لابن تيمية (ص ٤٩). انظر المغنى لموفق الدين (١١/ ٣٨٠).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (٣/ ١١٨)، انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١١١).

⁽٥) أخرجه البخارى في الحيض (١/ ٤٨٣) ح (٣٠٤) ، ومسلم في الإيمان (١/ ٨٦) ح (٧٩/١٣٢).

⁽۲) أخرجه البخارى فى المغالى (۷/ ۷۳۲) ح (٤٤٢٥)، والترمانى فى الفتن (٤/ ٥٢٧) ح (٢٢٦٢)، والنسائى فى المقضاة (٨/ ٢٠٠) باب (النهى عن استعمال النساء فى الحكم)، وأجمد فى المسند (٥٤/٥) ح (٢٠٤٦٢).

 ⁽۷) ذكره الحافظ الزيلعسى وعزاه إلى عبد الرزاق في مصنف وقال: موقوف على ابن مسعود، انظر نصب الراية (۲/ ۳۲).

⁽٨) ذكره ابن قدامة في المغنى، انظر المغتى لموفق الدين (١١/ ٣٨٠)، انظر حلية العلماء للشاشى (٣/ ١١٥).

فاحتج بأن قال: لأن الغرض من الحكام(۱) تنفيذ الأحكام، وسماع البينة، والفصل بين الخصوم وذلك متأت من المرأة كتأتيه من الرجل فلا فرق بينهما إلا كفرق ما بين الأنثى والذكر وهذا القدر غير مؤثر(۱) فنقضه القاضى الإمام أبوبكر محمد بن الطيب الأشعرى شيخنا رحمه الله بالإمامة الكبرى لأن الغرض بها حفظ البيضة وحماية الجوزة والذب عن الأمة وجباية الخراج وأموال المسلمين وصرفها في وجوهها قد يتأتى ذلك من المرأة كتأتيه من الرجل ومع ذلك فلا يجوز أن تكون إمامًا.

قلت أنا وينتقض أيضًا بالعبد فانفصل $^{(7)}$ وأجاب الشيخ $^{(1)}$ بأن قال: لا يمتنع أيضًا أن يكون الأصل في كل من استنيب في شيء يتأتى منه فعل $^{(0)}$ ذلك الشيء فإنه يصح $^{(1)}$ تأتيه فيه إلا أن يقوم دليل من جهة الشرع يمنعه، وأجاب القاضى عن هذا بأنا لا نسلم أن يكون ذلك أصلاً في الشرع وإنما هو على حسب ما يقوم عليه الدليل من إطلاق أو تقييد قال: وهذا حيلة لدفع $^{(0)}$ النقض.

فصل

إذا كان القاضى لا يعرف لغة الخصمين أو أحدهما احتاج إلى من يترجم عنه، وقال أبو حنيفة يكفى فى ذلك رجل واحد كان أو امرأة (٨)، وقال الشافعى لا يكفى فى ذلك أقل من اثنين (٩)، ولا أحفظ فى هذا الوقت شيئًا من متقدمى أصحابنا، وفصل متأخرو شيوخنا فقالوا إن كان الإقرار يتضمن مالاً أو يتعلق بالمال قبل رجل وامرأتان وإن كان عما لا يتضمن ذلك لم يقبل فيه إلا رجلان، والأمر على ما قالوه، إلا أنه إن كان إقراره بمال أو دعواه بمال أو ما يتعلق بالمال فعندى أنه يخرج على وجهين: أحدهما أنه يقبل فيه رجل وامرأتان، والآخرلا يقبل فيه إلا شهادة رجلين والذى لأجله وجب ذلك

⁽١) ثبت في (ب) الحاكم.

⁽٢) ثبت في (ب) مؤثر.

⁽٣) فانفصل: سقطت من (١).

⁽٤) ثبت في (ب، هـ) المحتج.

⁽٥) ثبت في (١) قبل.

⁽٦) ثبت في (ب،هـ) يصلح.

⁽٧) ثبت في (١) لرفع.

⁽٨) ذكره الشيخ الموصلي، انظر الاختيار للموصلي (١١٣/٢).

⁽٩) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (١٣٦/١١)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ٣٨٩).

اختلافهم فيسما يتعلق بالمال مما ليس هو في الحقيقة شهسادة على مال هل يقبل فيه رجل وامرأتان أم لا وذلك لأنهم اختلفوا في الشهادة على الوكالة بالمال.

والوكالة في المطالبة والخصومة فيه ليست مالاً وإنما هي فعل بدن وحكم يشبت فيه يجر إلى تعلق المال فكذلك في مسألتنا هي شهادة على لغة وهي أن معنى ما قاله باللغة العربية أنه إقرار بمال والشهادة على أن هذا اللفظ في لغة الخصم موضوع لهذا المعنى في لغة العرب ليست بشهادة على مال فيجب على هذا ألا يقبل فيه إلا شاهدان.

فصل

لا يحلّف الحاكم المدعى عليه إلا أن يعلم أن بينهما مخالطة أو معاملة أو تهمة دون الاقتصار على مجرد الدعوى، واختلف أصحابنا فى تأويل ذلك فمنهم من قال ينظر إلى الدعوى فإن كان مما يجوز ويشبه أن يدعى مثلها على المدعى عليه أحلف له، ومنهم من قال إن كان المدعى عليه يشبه أن يكون مثله [يعامل](۱) المدعى فيما ادعى عليه أحلف له](۱) ومنهم من قال إن المسألة على ظاهرها لا يحلّفه الحاكم إلا أن يعلم بينهما مخالطة أو معاملة وهذا كله إذا كانا من أهل البلد أو مقيمين به، وأما إن كانا غريبين فيحلّفه ولا يعتبر مخالطته ولا غيرها، وعند أبى حنيفة (۱) والشافعى أنه يحلف على أى وجه كان (١٤).

فدليلنا أن ما قلناه مروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه (٥) وهو صحابى إمام ولا مخالف له، ولان من أصلنا الحكم بالذرائع ومعناها المنع من المباح إذا قويت التهمة فى التطرق به إلى الممنوع، وهذا موجود فى مسألتنا لأن اليمين تشق وتصعب على أهل الأقدار والديانات، وربما افتدوا منها وربما بذلوا الشيء الذى يدعى عليهم كراهية أن يتحدث عنهم أنهم أقدموا على اليمين وحراسة لحسن الظن بهم وانتفاء التهمة (٢) عنهم، فلو كانت اليمين بمجرد الدعوى لما شاء أحد أن يؤذى أهل الدين والقدراء ويتعرض

⁽١) ما بين المعكوفين طمس في (١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب، هـ).

⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (٣/ ١٧٤)، انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٤٦).

⁽٤) انظر روضة الطالبين (١١/٤٣).

⁽٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠/٤٣٧) ح (٢١٢٣٧).

⁽٦) ثبت في (ب) الظن.

لمالهم إلا وأظهر الدعوى فيحصل إما على شيء يأخذه أو على الأذية والذلة لهم، وفي ذلك إضرار بالناس وتطريق إلى من يريد أذاهم إلى ما يريده لهم فوجب حسم الباب بالمنع منه حتى إذا كان مع الدعوى سبب يقويها وجب اليمين لغلبة الظن بإمكان ما يدعيه المدعى ولا يلزم على هذا ألا يعديه (۱) لأن حضور مجلس الحاكم إذا لم تقارنه يمين لا هجنة (۲) فيه لأنه لم يتم للمحضر (۳) المدعى عليه ما أراد به.

فصل

إذا حكم الرجلان بينهما رجلاً ورضيا بحكمه فحكم بينهما بما يجوز في الشرع لزمهما ولم يعتبر موافقة حاكم البلد أو مخالفته، وقال أبو حنيفة إن وافق ما حكم به رأى قاضى البلد لزم وإلا لم يلزم (٤)، وللشافعي قولان: أحدهما مثل قولنا، والآخر يكون فتوى منه لا حكماً (٥)، فدليلنا على لزومه خلاقًا للشافعي قوله ﷺ: «المؤمنون عند شروطهم» (٢)، وقوله: «لكل مسلم شرطه» (٧)، ولأنهما إذا تراضيا به لزمهما حكمه لإلزامهما أنفسهما وذلك كما لو رضى بقاضي البلد، ولا يشبه هذا الشهادة إذا قال فلان صادق فيما شهد به على ثم أنكر شهادته لأن الرضا بالشهادة ليس برضا باجتهاد لأن الشهادة علم يؤديها الشاهد إلى الحاكم لا مجال للاجتهاد فيها له أن ينكر إذا شهد عليه بالباطل، والقضاء بخلافها لأن طريقه الاجتهاد فما رضيا بحكمه وعلما أنه يجتهد وأن اجتهاده ربما وافق مراد أحدهما وربما خالفه فقد دخلا على الرضا بما يكون منه.

فأما إذا حكم بينهما بجور أو بخلاف نص أو إجماع فلا يلزم كالشهود إذا شهدوا بالباطل لأنهما إنما رضيا بأن يحكم بالشرع لا بخلافه، ودليلنا على أنه يلزم وإن خالف رأى قاضى البلد أنه إذا ثبت أن يتراضيا به (٨) فقد صار حاكمًا ينف حكمه عليها وصار

⁽١) ثبت في (ب) يغديه.

⁽٢) ثبت في (١) لا سحية.

⁽٣) ثبت في (١) للحاضر.

⁽٤) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (٣/ ١٢٠)، انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٢٣).

⁽۵) ذكرهما الشيخ الشيرازى. انظر المهذب للشيرازى (۲/ ۲۹۱)، انظر روضة الطالبين (۱۱/ ۱۲۰، ۱۲۰).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) تقدم تخريجه.

⁽٨) ثبت في (ب) تراضيهما.

بمنزلة حاكم آخر في البلد لأن تراضيهما به يقوم مقام نصب السلطان له.

فصل

إذا ثبت عند حاكم بلد حق لإنسان على رجل فى بلد آخر وتعذر عليه إقامة بيئة عند حاكم ذلك البلد جاز للحاكم الذى يشبت الحق عنده أن يكتب بما يشبت عنده له إلى حاكم ذلك البلد وعلى المكتوب إليه أن ينفذه إذا شهد شاهدان^(۱) بأنه كتاب ذلك الحاكم ولا تنفع الشهادة على حكمه دون لفظه بأنه كتابه (۲).

وإنما قلنا إن كتاب الحاكم إلى الحاكم يثبت به الحق للضرورة إليه لأن البيئة ربما يتعذر إقامتها عند ذلك الحاكم فلم يبق ظريق إلا أن يكتب ذلك الحاكم به إلى من يلتمس تنفيذه للحكم لأنه لو لم يقبل ذلك لأدى إلى ضياع الحقوق، ولأن كتباب الحاكم أو شهادة الشهود بثبوت الحق يثبت عند الحاكم (٢) الثانى بشهادة الشهود عنده بحكم الأول به فكذلك شهادتهم عليه أن هذا كتابه.

وإنما قلنا إن الشهادة على الخط لا تنفع لأن الخط لا يحكم باعتراف كاتبه على ما كتبه الأنه قد يكتب أشياء لا يؤخذ بها ولو لفظ كتبه لأخذ به.

فصل

وإذا مات المكتوب إليه أو عزل فجاء الكتاب إليه والمكاتبة للذى قبله لزم الثانى أن يحكم يعد فيه [خلاقًا لما حكى عن أبى حنيفة من أنه لا يجوز للقاضى الثانى أن يحكم بما فيه [خلاقًا لما حكى عن أبى حنيفة من أنه لا يجوز للقاضى الثانى أن يحكم بما فيه قد حكم أو بشبوت حق عنده لم يحكم به فإن كان قد كتب بأنه قد حكم فيلزم كل من ثبت عنده ذلك من الحكام تنفيذه، وإن كان قد كتب بما يثبت عنده فذلك جار مجرى الشهادة على الشهادة فشهود

⁽١) ثبت في (١) شاهد.

⁽٢) انظر المدونة (٤/ ٧٧)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٥٦).

⁽٣) الحاكم: سقطت من (١).

⁽٤) ثبت في (أ) كتابه فإن على ما كاتيه.

⁽۵) قال الشيخ الموصلى: إن مات المكتوب إليه بطل إلا أن يكون قال بعد اسمه: وإلى كل من يصل إليه من قـضاة المسلمين. انظر الاخـتيار للمـوصلى (٢/ ١٢٢)، انظر غرر الاحكام لمنلاخـسروا (٢/ ٤١٤).

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (١).

الفرع إذا ماتوا جاز لغيرهم تحمل الشهادة كذلك ها هنا.

فصل

يحكم على الغائب إذا أقمام الحاضر البينة وسأل الحكم له، وقال أبو حنيفة يسمع الحاكم دعــوى الحاضــر وبينته ولكــن لا يحكم له على الغائب ولا على من هــرب قبل الحكم وبعد إقامة البينة(١)، ودليلنا قوله ﷺ لهند وقالت له إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني مـا يكفـيني وولدي أفـأخذ مـن ماله فـقـال : «خذي مـا يكفـيك وولدك بالمعروف" (٢)، وقــول عمــر بن الخطاب رضى الله عنه لما خطــب الناس (ألا إن أسفــيع جهينة رضى لدينه وأمانته أن يقول سبق الحاج فادان معرضًا وإنا بايعوا ماله فمن كان له عليه دين فليحضر)(٢) ولم يكن أسفيع حاضرًا ولا أنكر ذلك على عمر أحد، ولأنها بينة مسموعة طلب صاحبها الحكم بها فأشب إذا كان الخصم حاضرًا، ولأنها دعوى مستحق على غائب قامت بها بينة فوجب أن يحكم بها، أصله إذا ادعى على رجل أنه قتل وليه خطأ لا خلاف أنه يحكم له بالدية على العاقلة وإن كانوا غيبا لأن غيبة المدعى عليه لا تمنع الحكم عليه، أصله إذا ادعى على ميت وأقام البينة أو ادعى على جماعة غيب أحدهم حاضر، ولأن عدم الحضور بالموت أبلغ في التعذر منه بالغيبة فإذا قضى مع الموت فمع الغيبة (٤) أولى، ولأن ذلك ذريعة إلى إبطال حقوق الناس لأنه لا يشأ أحد أن يأخذ أموال الناس ولا يؤديها إلا غاب فلا يمكن القضاء عليه، ولأن الاتفاق حاصل على أن الحاكم يسمع البينة عليه والفائدة في ذلك الحكم بهما وإلا لم ينتفع باستماعها، ولأنهم قد وافقونا على أن امرأة لو ادعت النفقة على زوجها وهو غائب وذكرت أن له وديعة عند رجل فأقر بها فإنه يقضى لها بنفقتها ويؤخذ لها منه فكذلك سائر الحقوق.

فصل

وإنما فرقنا بين الرباع وغيرها من الأموال لأن الرباع مأمونة لا يخاف عليها فاستحسن مالك رحمه الله التوقف عن الحكم فيها مع الغيبة (٥)، وأن لا يعجل بذلك إلى أن يقدم

⁽١) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (١١٩/٣)، انظر الاختيار للموصلي (١١٥/١).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريج هذا الأثر.

⁽٤) ثبت ني (١) غيبة.

⁽٥) ثبت في (١) الغيب.

الغائب فيذكر حجة إن كانت له ويحكم عليه بما لا يحتاج إلى نقض بعده، وعنه رواية أخرى أنه لا فرق بين الرباع وسائر الأموال في وجوب القضاء على الغائب.

فصل

حكم الحاكم لا يغير الشيء عن باطنه عما هوعليه ولا يحيله عن حقيقته، ولا فرق في ذلك بين ما يملك الحاكم ابتداؤه وبين ما لا يملكه في أن حكمه إذا كان عن سبب غير صحيح لم ينفذ في الباطن، ومثال ذلك أن يدعى رجل على أجنبية أنها زوجته ويقيم على ذلك شاهدى زور فيشهدان فيحكم الحاكم بشهادتهما هذا حكم لا يصح في الباطن ولا يحل المرأة له فيإن وطئها مع علمه فهو زان، وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه طلقها ثلاثا وشهد بذلك شاهدا زور فحكم الحاكم بالفرقة فإنها لا تطلق عندنا وتكون المرأة على حالها ولا يجوز لها أن تزوج بذلك الحكم ولا لأحد الساهدين أن يتزوجها هذا وما أشبه من نظائره، وقال أبو حنيفة في هذه المسائل إن حكم الحاكم يزيل الشيء عن حقيقته في الباطن (١).

ففى المسألة الأولى إذا حكم له الحاكم بالزوجية جاز له أن يطأها وتصير زوجته عند الله تعالى، وقال فى المسألة الثانية أنها تصير مطلقة بحكم الحاكم بشهادة الزور بطلاقها ويجوز لها أن تتزوج ويجوز لأحد شاهدى الزور أن يتزوجها وهو يعلم أن الزوج لم يطلقها، وإن حكم الحاكم بطلاقها إنما كان عن شهادة الكذب، وقال فى نوع آخر وهو أن يدعى على ذات محرم أنها زوجته وشهد له بذلك شاهدا زور أن الحكم لا ينفذ فى الباطن ولا تكون زوجته، وكذلك إذا أقام شاهدى زور فى دعوى مال(٢) فحكم له الحاكم فإنه لا ينفذ، وفصلوا بين الموضعين بأن لكل موضع جاز أن يكون للحاكم فى ابتداء فعله ابتداء فعله ولاية نفذ حكمه فيه ظاهراً وباطنا، وكل موضع لا ولاية له فى ابتداء فعله لم ينفذ حكمه إلا فى الظاهر دون الباطن قالوا فالأول منثل ما قدمناه فى ادعاء الزوجية والطلاق وإنما نفذ حكمه فى الظاهر والباطن لأن للحاكم ولاية عقد النكاح وفى أن

⁽۱) قال الشيخ المرغينانى: وكل شيء قضى بــه القاضى فى الظاهر بتحــريم فهو فى البــاطن كذلك وكذا إذا قضى بإحلال وهذا إذا كانت الدعوى بسبب معين. انظر الهداية للمرغينانى (۱۱۹/۳)، وخالفه فى هذه المســـالة أبو يوسف ومحمد وقالا: لا ينفــذ باطنًا. وروى عن أبى حنيفة: أنه لا ينفذ فيهما. انظر الاختيار للموصلى (۱۱۲/۲۱).

⁽٢) ثبت في (١) الحاكم.

يطلق على غيره، ومثال الثانى ادعاد روجية ذوات المحارم وادعاء مال لأن الحاكم لا ولاية له فى تزويج ذوات المحارم^(۱) ولا فى نقل الأموال وكذلك لو ادعى رجل على أنه قتل وليًا له وأقام شاهدى زور فحكم الحاكم بالقود لم يكن للمحكوم له أن يقتل لان الحاكم ليس له أن يبتدئ القتل.

فدليلنا قوله عز وجل: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٢٤] فحرم المحصنة وهى التي لها زوج إلا أن يملك الكوافر (٢) بالسبى، وعند المخالف أن التي لها زوج تحل متى حكم الحاكم بشهادة زور أنها قد طلقت أو أن يقيم شهادة زور بتزويجه إياها، وقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله ﴿ [البتر: ٣٠٠] فعم، وعندهم أنها لا تحل (٢) له أن يراجع نكاحها وإن لم يطلقها إذا حكم (١) الحاكم بشهادة زور أنه طلقها، وقوله على: ﴿ إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أستمع فمن قضيت له بشيء من مال أخيه فلا يأخيد فلا يأخيد فإنما أقطع له قطعة من النار، (٥)، وهذا صريح (١) بأن حكمه بها ليس بجائز للمحكوم له ولا يحل له بسبب غير صحيح في الباطن فلم ينفذ الحكم له في بجائز للمحكوم له ولا يحل له بسبب غير صحيح في الباطن فلم ينفذ الحكم له في الباطن كالمال، ولان كل شاهدين لو علم الحاكم بحالهما لم [يجز له الحكم بشهادتهما فإذا حكم فيها مع الجهل بحالهما لم ينفذ] (٧) حكمه في الباطن كالكافرين والعبدين.

⁽١) ثبت في (أ) ذوات المحرم.

⁽٢) ثبت في (١) كالكوافر.

⁽٣) ثبت في (ب) أنها تحل.

⁽٤) ثبت في (ب) إذا شهد.

⁽ه) أخرجه البخارى في المظالم (١٢٨/٥) ح (٢٤٥٨)، ومسلم في الأقضية (٣/١٣٣٧) ح (١٧١٣/٤).

⁽٦) ثبت في (ب) تصريح.

⁽٧) ما بين المعكونين سقط من (ب).

باب

العدالة معتبرة فى الشهادة (١) وشرط فى قبولها والحكم بها، والأصل فى ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَشْهُدُوا دُوى عَدُلُ مَنكُم﴾ [الطلاق:٢] وقوله ﷺ: «فإن شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا» (٢)، وللاتفاق على أن شهادة الفاسق غير مقبولة، وقوله ﷺ لهلال بن أمية: «ألا أن يجلد هلال بن أمية ويبطل شهادته فى المسلمين» (٣) يريد بخروجه عن العدالة بثبوت قذفه، ولا خلاف فى ذلك (١).

فصل

لا يجور للحاكم أن يكتفى من العدالة بظاهر الإسلام دون البحث عن حالها والسؤال عن طرائقها والعلم بعدالتهما، وقال أبو حنيفة يكفيه ظاهر إسلامها ويحكم بشهادتهما ولا يلزمه البحث عن عدالتهما إلا أن يجرحهما الخصم (٥)، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وأشهدوا دُوى عدل منكم﴾ [الطلاق: ٢] يعنى من المسلمين فعلم أن العدالة معنى زائد على العلم بالإسلام، وقوله ﴿ممن ترضون من الشهداء﴾ [البقرة: ٢٨٢] والرضا لا يكون إلا بعد البحث عن حاله (١) ولا يكفى فى ذلك العلم بصحة اعتقاده لأن [أفعاله قد تكون مخالفة لما يوجب اعتقاده](١)، وروى عن عمر رضى الله عنه أن رجلين شهدا

⁽١) الشهادة في اللغة: خبر قاطع وقد شهد كعلم وشهده كسمعه شهودًا حضره فهو شاهد والجمع شهود وشُهَّدٌ وشَهد لزيد بكذا أدى ما عنده من الشهادة. انظر القاموس المحيط (١/ ٣٠٥).

وفى الاصطلاح هُو: قَول هُوَ بحيث يُوجب على الحاكم سماعه الحكم بمقتضاه إن عُدُّل قائله مع تعدده أو حلف طالبه. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٨٢).

وقال الشيخ أحمد الدردير: الشهادة إخبار حاكم عن علم ليقضى بمقتضاه. انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١٦٤/٤).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه،

⁽٤) انظر المغنى لموفق الدين (١٢/ ٧٤)، انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٣).

⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (٣/ ١٣١). وقال أبو يوسف ومحمد: يسأل عنهم في جميع الحقوق سراً وعلانية. انظر لاختيار للموصلي (٢/ ١٩٠).

⁽٦) ثبت في (١) عن ذلك.

⁽٧) ما بين المعكونين سقط من (ب).

عنده فقال: لا أعرفكما ولا يضركما ألا أعرفكما جيئانى برجل يعرفكما فجاءاه برجل فقال أتعرفهما قال: نعم، قال: أكنت معهما فى السفر الذى يكشف أخلاق الناس قال: لا، قال: أفأنت جارهما تعرف صباحهما ومساءهما، قال: لا، قال: أعاملتهما بالدنانير والدراهم التى تتقطع بهما الأرحام، قال: لا، قال يا ابن أخى ما تعرفهما جيئانى بمن يعرفكما(۱)، وهذا قوله بحضرة المهاجرين والأنصار والصحابة ولم ينقل عن أحد خلافه، ولأن العدالة أمر مشروط فى الشهادة يمكن اعتبار باطنه فلم يجز أن يحكم بظاهره، أصله دار الإسلام لأن ظاهر الدار الإسلام، ولأنها شهادة يتعلق بها حكم الحاكم فلا يكتفى فيها بظاهر الإسلام، أصله إذا كان فى قتل أو حد.

فصل

صفة المعدل الجائز الشهادة: أن يكون بالغًا عاقلاً حراً مسلماً ثقة أمينًا غير فاسق بفجور ولا كلب متيقظاً غير غافل فطنا ضابطًا عارفًا بالشهادات وصفة تحملها التى يجوز معها إقامتها متحرزاً من الحيل التى تنم على من قل تيقظه (٢) من الشهود بعيداً عن التهمة بالشره ودناءة النفس، حافظاً لمروءته ليس بينه وبين المشهود له أو عليه التهمة معه من محبة إيصال نفع إليه أو دفع ضرر عنه أو ضد ذلك من إلحاق ضرر به ولا في الشهادة بذلك النوع المشهود فيه ما يوجب من التهمة ما قدمناه.

والتهمة المراعاة في الشهادات تكون في ثلاثة مواضع: في المشهود له والمشهود عليه والشيء المشهود به، وتفصيل هذه الجملة: أن الولد لا تقبل شهادته لوالديه ولا لأجداده وجداته من قرب منهم أو بعد وكذلك الوالدان والأجداد للولد وولد الولد وإن سفلوا ذكورهم وإناثهم الوارث منهم وغير الوارث، وكذلك شهادة أحد الزوجين لصاحبه، والسيد لعبده، وشهادة من له دين على مفلس بحق له على آخر، وشهادة الرصى لمن يلى عليه، وفي شهادته عليهم روايتان: إحداهما الجواز والأخرى المنع، ومن عدا الوالدين والمولودين من سائر القربات جائز شهادتهم لأقاربهم كالأخ والعم [وولدهم] (١) إلا أن تعرض تهمة من دفع عار أو إثبات ولاء للشاهد أو نسب أو أن يكون في عياله أو تناله صلته أو معروفه وما أشبه فيمنع فيه دون سائز الحقوق.

⁽۱) أخرجه البيهقي في الكبرى (۱۰/۳۳۳) ح (۲۰۸۳۰).

⁽٢) ثبت في (١) تحفظه.

⁽٣) ما بين المعكوفين سُقط من (أ).

ولا تقبل شهادة الصديق الملاطف ولا السؤَّال المتكففين للناس.

وأما التهمة في المشهود عليه فشهادة العدو على عدوه، والشهادة بجرح من شهد على أبيه (١) وأخيه أو ببعض من لا تجوز له شهادته كجد فإن هذا يتهم بدفع العار عنهم بشهادته. وشهادة الخصم لا تقبل، مثل أن يشهد بجرح من يشهد عليه بزنا أو قتل أو حق سائر الحقوق، وكل من منع الشهادة له فشهادته عليه جائزة مقبولة (٢) وكل من لم تقبل شهادته عليه فشهادته له مقبولة.

وأما التهمة في الشهادة والشيء المشهود به فمثل شهادة البدوى على الحضرى (٢) في الحقوق الممكن الإشهاد عليها في الحضر دون القتل والجراح وبما لا يمكن تعمد الإشهاد عليه ومثل شهادة ولد الزنا وشبهه، وفي شهادة التائب من كبيرة كان عليها أو تاب منها خلاف بين أصحابنا هل يقبل في ذلك النوع أم لا، ومثل شهادة الكافر بعد إسلامه والصبى بعد بلوغه والفاسق بعد عدالته والعبد بعد عتقه فيما كانوا يشهدون به فردت شهادتهم فيه [لأنهم يتهمون على دفع العار عنهم بقبول ما ردت شهادتهم فيه](٤).

وإذا جمعت الشهادة ما فيه التهمة وما لا تهمة فيه ردت في الجميع ولم تقبل فيما لا تهمة فيه، وإن جمعت بين ما ترد لغيره التهمة وبين ما لا ترد فيه قبلت فيما لا ترد وردت فيما لا تقبل فيه، ومثال الأول: أن يشهد بشهادة لنفسه ولأجنبي، أو يشهد اثنان كل واحد منهما لصاحبه بكتاب واحد أو يشهد بحق واحد لأبيه (٥) ولأجنبي فلا تقبل في الجميع، وإذا شهد بالوصية له فيها شيء فإن كان ذا بال لم تقبل أصلاً وإن كان يسيراً لا خطب له ولا تسبق التهمة إليه أن يكون شهد لأجلها فيها ثلاث روايات:

إحداها قبول الشهادة في الجميع(٢)، والأخرى ردها في الجميع(٧) والثالثة ردها فيما له

⁽١) ثبت في (ب) ابنه.

⁽٢) ثبت في (ب) غير مقبولة.

⁽٣) ثبت في (أ) القروي.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٥) ثبت في (ب) لاينه.

⁽٦) ذكره ابن عبد البر قولاً ثانيًا. وقال: إنسها جائزة في الوصية كلها إذا كان ما أُوصى له به فيها يسيسرًا. واقتصر الشيخ الدردير على هذا القول. انظر الكافى لابن عبد البر (٨٩٤/٢)، انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (١٧٨/٤).

⁽٧) ذكره ابن عبد البر وقدمه وقال: شهادته فيها باطلة كلها شهد معه غيره أم لا. انظر الكافي لابن عبد البر (٨٩٤/٢).

بال وقبولها فيما ليس له بال^(۱)، ومثال الثانى أن يشهد النساء بوصية فيها مال وعتى أو يشهدان بطلاق ودين بشهادة واحدة فيسقبلن فى الدين دون الطلاق وتقبل شهادة القاذف ما لم يجلد فإذا [جلد لم تقبل إلا أن يتوب وإذا تاب شاهد الزور وعرفت توبته قبلت شهادته]^(۲)، وقال عبد الملك إن كانت حاله فى الظاهر كحال مالك بن أنس والعمرى فلا تقبل شهادته من بعد لأنه لا يستطيع زيادة على ما كان يظهر منه، وإن كان دونهما جازت شهادته بعد توبته إذا ظهر منه من حسن الحال زيادة على ما كان يعرف منه.

فصل

أما اشتراط البلوغ فسلأن العدالة من صفات التكليف فهى تتضمن البلوغ، وقد قال النبى على الله البلوغ القلم عن ثلاث فذكر الصبى حتى يحتلم »] (٢)، والبلوغ مشترط فى كل الشهادات إلا فى موضع ضرورة خرج عن القياس فأجريت كشهادة من يعقل الشهادة من الصبيان فيه للضرورة (١) على أوصاف نذكرها، ومنعت فى كل موضع سواه فلا يجب أن يعترض به على الأصل ونحن نبينه.

فصل

شهادة الصبيان تقبل في الجراح والقتل على شروط تسعة (٥):

أحدها: أن يكونوا عمن يعقلون الشهادة.

والثاني: أن يكونوا ذكورًا.

والثالث: أن يكونوا أحرارًا.

والرابع: أن يكونوا مسلمين.

والخامس: أن يكون ذلك في قتل أو جرح، وبعض أصحابنا يقول تكون في الجراح

⁽١) ذكره ابن عبد البر. وقال: الثالث: أنها جائزة لغيره باطلة لحظ نفسه. ثم قال ابن عبد البر (هذا القول له حظ صحيح من النظر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٩٤).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ ١٦٥).

⁽ه) انظر الموطأ (۲/۲۲۷)، انظر المدونة (٤/ ٨٠)، انظر الكافى لابن عبد البسر (٩٠٨/٢)، انظر الثمر الداني (ص١١٦).

دون القتل.

والسادس: أن يكون ذلك فسيما بينهم خساصة لا لصبى على بالغ ولا لبسالغ على صبى.

والسابع: أن يكون ذلك قبل أن يفترقوا ويغيبوا.

والثامن: أن تتفق شهادتهم ولا تختل.

والتاسع: أن يكون من شهد منهم اثنان فصاعدًا.

وعند أبى حنيفة (١) والشافعى: لا تقبل على وجه (٢) ونحن نتكلم على جواز قسبولها في الجملة ثم ندل على وجوب اعتبار ما ذكرناه من الشروط فيها.

فصل

ودليلنا على قبولها على الصفة المشترطة فيها أن ذلك إجماع الصحابه لأنه مروى عن على وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم ولا مخالف لهم، وروى أن عليًا رضوان الله عليه كان يأخذ بأولى شهادة الصبيان، وروى مالك [عن هشام] (٢) بن عروة عن أبيه أن ابن الزبير كان يجيز شهادة الصبيان فيما بينهم فى الجراح (٤)، وروى قتادة أن معاوية كان يجيز شهادة بعضهم على بعض ما لم يدخلوا البيوت فيعلموا (٥)، ولا مخالف لهم ولأن الضرورة تدعوا إلى قبولها لأنا لو لم نقبلها لأدى ذلك إلى أمور ممنوعة وذلك أنا قد ندبنا إلى تدريبهم (١) على الحرب وتعليمهم الرمى والصراع واستعمال السلاح للحاجة الى الجهاد وأن ذلك مما يجب أن يلزموا (٧) عليه وبالقوة من الصغر لينشأوا عليه ويالفوه ومعلوم أنه لابد أن يخلو بنفوسهم لما يتعاطونه (٨) من ذلك ولا سيما العرب فإن ذلك لها

⁽١) ذكره الشيخ منلاخسروا. انظر غرر الأحكام لمثلاخسروا (٢/ ٣٧١)، انظر الفتساوى الهندية (٣/ ٤٥٠).

⁽٢) ذكره الشيخ الشيرارى، انظر المهذب (٣/ ٣٢٤)، انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٢٢).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٤) أخرجه مالك في الموطأ في الأقضية (٢/ ٧٢٦) ح (٩).

⁽٥) أورده الشيخ ابن حزم في المحلى (١٠/٦١٤).

⁽٦) ثبت في (أ،هـ) تضر بهم.

⁽٧) ثبت في (١) يضربوا. وفي (هـ) أن يترابوا.

⁽٨) ثبت في (١) يتعاوضونه.

مع أولادها عادة قد طبعوا عليها ولو انتظر إلى أن يشهدوا(١) أمورهم كبيرًا يكون معهم لضاق عليهم لأنه لهم عادة في كل وقت ركوب الخيل وما جرى مجراه وهم من الجنس المحقون دماهم وكانت الجراح والدماء قد غلظ أمرها وشدد الأمر في حفظها بما زادت(٢) على سائر الحقوق فقبلت فيهما الأيمان مع اللوث وليس ذلك في غيرها حياطة لها ومعلوم أنهم إذا اجتمعوا جاز أن يكون بينهم الجراح التي ربما أدت إلى القتال أو إلى ما دونه فلو لم تقبل شهادتهم لأدى إلى أشياء ممنوعة: إما إلى أن لا يجوز لهم التعليم إلى أن يبلغوا وذلك خلاف الإجماع، أو إلى ألا يمكنوا من الرمى ولا علاج بسيف أو رمح إلا إذا كان مسعهم شهود عدول وهذا أيضًا مستعسدر ومؤدى إلى أن يتعسلموا إلى أن لا يفعلوا من ذلك ما يؤدي (٢٦) جراح فهذا أيضًا غير منضبط ولا متأت لهم أو إلى أن ذلك إن جرى أهدرت جراحهم ودماؤهم وهذا أيضًا خلاف الواجب لأنه لا يجوز لنا أن نبيح لهم(٤) ما يؤدي إلى هدر دمائهم وإضاعتها فلم يبق إلا ما قلناه وقــد الزمونا على هذا قبول شهادة العبيد وقد احترزنا منهم بأنهم يجب أن يكونوا من أهل الشهادة بعد البلوغ، وألزمونا اجتماع النساء في الصنيع إذا جرى بينهم من الجراح فأجبنا على ذلك قل ما يقع وما يفعلونه^(ه) من ذلك منهى عنه، والتــزمه^(١) قوم من متأخــرى أصحابنا، وألزمونا المال فأجبنا عنه بأن الدماء لها حرمة فاحتيط لها ما لم يحتط لغيرها.

فصل

فإذا ثبت وجوب قبولها في الجملة فإنما راعسينا اعتبار العقل لأن الغرض من قبول شهادتهم (٧) أن يؤدوا إلينا(٨) ما علموا من الحال الحادثة (٩) التي يشهدون بها وذلك لا يتأتى إلا من العاقل فكان شرطًا معتبرًا فيها.

⁽١) ثبت في (١) أن تواسطوا.

⁽٢) ثبت في (ب) ريدت.

⁽٣) ثبت في (ب) ما لا يؤدي.

⁽٤) ثبت في (١) نبيحهم.

⁽٥) ثبت في (ب) وما تعلق.

⁽٦) ثبت في (١) والزمه.

⁽٧) ثبت في (ب) الشهادة.

⁽٨) ثبت في (١) النساء.

⁽٩) ثبت في (١) الجارية.

وإنما شرطنا الذكورية لأن الإناث لا مدخل لهن فى إثبات الدماء، وقد روى عن مالك جواز قبول شهادة الإناث الأحرار، ووجه ذلك: اعتبارهن بالبالغين فى كونها لوثًا فى القسامة على إحدى الروايتين.

فصل

وإنما شرطنا الأحرار لأن العبيد لا مدخل بجنسهم في الشهادة أصلاً ولا يلطخ بها في دم.

فصل

وإنما شرطنا الإسلام لأن البالغين من الكفار لا تقبل شهادتهم فالأصاغر أولى.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون ذلك في جرح أو قتل لحرمة الدماء ووجوب حفظها وعدم الضرورة في ذلك إلى غيرها، ووجه قول من يفرق بين الجراح والقتل من أصحابنا أن القتل أغلظ أمرًا من الجراح بدليل أن القسامة فيه دون الجراح وشهادة الصبيان ضعيفة فوجب قصرها على أضعف الأمرين، والصحيح التسوية بينهما لأنها ليس الواجب بها قتل وإنما الواجب بها مال فلا معنى للتفريق بينهما.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون ذلك قبل التفرق لأن الغالب من حالهم أن يخبرون بالصدق إذا بدهوا ويؤدون الأمر على ما جرى عليه وأنهم إذا تفرقوا غيبوا ولقنوا وتعلموا الكذب، وقد روى هذا المعنى عمن أجاز شهادتهم من الصحابة.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون ما يؤدونه متفقًا لأن الغرض من قبول قولهم أن يغلب على الظن صدقهم فيما يخبرون بموضع اختلاف أقوالهم وتناقضها مما يغلب على الظن كذبهم وتعلمهم وإخبارهم عن الأمر بخلاف ما هو عليه فلم يقبل.

وإنما شرطنا أن يكون عددهم اثنين لأن شهادة واحد غير مقبولة في البالغين ففي الأصاغر أولى، فإذا ثبت ما ذكرناه عدنا إلى تفصيل أصل المسألة.

فصل

وإنما شرطنا العقل لقوله تعالى: ﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾ [بوسف: ٨١]، وقوله ﴿مَن تَرضُون مِن الشهداء﴾ [البقرة: ٢٨٢] والمجنون غير مرضى ولاعلم له بما شهد به وقوله ولا خلاف على القلم عن ثلاث: فذكر المجنون (١) وذلك يفيد أنه لا حكم لقوله ولا خلاف في ذلك (٢).

فصل

وإنما شرطنا أن يكون ذلك فيما بينهم لأن الكبيـر لا ضرورة به إلى مخالطة الصبيان فكان قولهم يسقط مع مـشاهدة الكبار، ولأن القياس يمنع قبول شـهادتهم وإنما أجيزت للضرورة فيجب قصرها على قدر ما دل عليه الدليل.

فصل

وإنما شرطنا الحرية، خلافًا لداود في قلوله أن شهادة العبد مقبولة لسيده ولغيره (٢٦)، لقوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾ [الطلاق: ٢] وهذه الإضافة تفيد الحرية دون الإسلام لأن غير المسلم ليس بعدل، ولأنه نوع نقص يمنع الميراث بينه وبين الأحرار فوجب أن يمنع قبول الشهادة كالكفر، ولأن الشهادة مبنية على التفاضل والكمال وكل ما هذه سبيله فلا مدخل للعبد فيه كالرجم.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) قال أبن المنذر: وأجمعوا على أن لا شهادة للمجنون في حال جنونه. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٤)، انظر المغنى لموفق الدين (٢٧/١٢).

⁽٣) وهو رواية عند أحسمد وروى ذلك عن على رضى الله عنه وأنس رضى الله عنه وبه قال عسروة وشريح وإياس وابن سيسرين والبتى وأبو ثور وابن المنسذر. انظر المغنى لموفق الدين (١٢/ ٧٠)، انظر حلية العلماء للشاشى (٣/ ١١٩٣).

وإنما شرطنا الإسلام خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله إن شهادة الكفار مقبولة على أهل ملتهم وعن سائر أنواع الكفر(١)، لقوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾ ولا تخلو هذه الإضافة أن تكون إلى الدين أو الحرية أو النسب وأى ذلك فالكافر لا مدخل له فيه والنسب غير معتبر باتفاق، ولأن كل من لا تقبل شهادته على المسلمين لم تقبل على غيرهم كالفاسق الملى، ولأنه فاسق بفعله كالملى(٢)، ولأن فست المسلم أدون منه وشهادته غير مقبولة فشهادة الكافر أولى.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون ثقة لأن ذلك من صفات العــدالة لأن الكذاب والخائن فاسقان غير عدلين ولا مرضيين فلم يجز قبول شهادتهما.

، فصل

وإنما شرطنا الأمانة لأن ضدها الخيانة وذلك فسوق^(٣) والحائن غير عدل ولا مرضى وإنما شرطنا نفى الفجور والكذب لأن ذلك من ضروب الفسق الذى هى أبلغ ما يفسق به الفاسق ولا خلاف فى ذلك^(٤).

فصل

وإنما شرطنا الضبط والفطنة والتحرز لأنه ما لم يكن كذلك تمت عليه حيلة الخصم فلا يؤمن أن يشهد بالزور والكذب فإذا كان متحرزا متيقظا(٥) أمن عليه ذلك وأدى الشهادة سليمة مما يخاف عليه من الزلة فيها، ولذلك أصل في الشهادات وهو جعل امرأتين بإزاء شهادة(٢) واحد من الرجال لأن الغالب من شأن النساء السهو وقلة التحصيل

⁽١) ذكره الشيخ المرغيناني، انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ١٣٧) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٢٠٠).

⁽٢) ثبت في (ب) الولى.

⁽٣) ثبت في (ب) فسق.

⁽٤) ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين (٢٩/١٢).

⁽٥) ثبت في (١) منتقظًا.

⁽٦) ثبت ني (ب) شاهد.

ولذلك قال على العقل أن شهادة المرات على المراتين مقام شهادة المراتين مقام شهادة رجل فيتم عليها حيلة لا يؤمن معها أن تؤدى الشهادة على خلاف ما هى عليه فضممنا إليها أخرى لأن ذلك يبعد عن الجماعة ويؤمن فيها غالبًا وكل هذا يدل على وجوب ما رعيناه في الشهود.

فصل

وإنما شرطنا أن يكون عارفًا بالشهادات ووجه تحملها لأنه متى لم يكن كذلك لم يكن مرضيًا وقد شرط الله تعالى الرضا فى قبول الشهادة والجاهل ليس بمرضى، وليس يكفى فى ذلك أن يكون من أهل الدين دون أن يضاف إليه العلم لما يشهم به ومعرفة أداء الشهادات ولأنه إذا كان غير عارف بكيفية تحملها لم يؤمن أن يؤديها على الوجه الممنوع قبولها معه فلم يجز.

فصل

وإنما شرطنا بعده عن الشره ودناءة النفس^(۲) لأنه إذا كان معروفًا بذلك سقطت مروءته وسبقت الظنة إليه وتسرع إليه التهم أنه إنما يشهد لشيء يعطى له وذلك قادح في العدالة والدين مزيع^(۳) الصدق والأمانة فوجب حسم الباب بانتفائه عن الشاهد.

فصل

وإنما شرطنا الحفظ للمروءة لأن من لا يحفظ مروءته ويراعيها ليس بمرضى، ولأنه إذا أهملها دل ذلك منه على إهماله دينه وقلة مراعاة ما يلزمه من حق الله ، وسبقت الظنة إليه وقدح ذلك في عدالته، وإنما شرطنا نفى التهمة في الجملة لقوله على الله تقبل شهادة خصم ، ولا ظنين (٤) ، ولا جار لنفسه (٥)، وروى : «لا تقبل شهادة ذى

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (ب) والدناءة.

⁽٣) ثبت في (١) مؤمن وفي (ب) موقع.

⁽٤) قال الشيخ الآبي: الظنين هو المتهم في دينه بارتكاب أمر لا يجوز شرعًا. انظر الثمر الداني (ص ٢٠٨).

⁽٥) اخرجه مــالك في الموطأ في الأقضية (٢/ ٧٢٠) ح (٤)، والبيسهقى في الكبرى (١٠/ ٣٣٩) ح (٢٠٨٦٠)، وذكره الحافظ ابن حجر وقال هو حديث منقطع. انظر تلخيص الحبير (٢٢٣/٤).

ظنة»(۱)، ولأن ذلك لو جار (۲) لقبلت شهادة الإنسان لنسم ج إلى غيره فإذا كان غيره يتهم له جرى مجرى شهادته لنفسه.

فصل

ونتكلم على التفصيل لهذه الجملة على ما قدمناه، وإنما منعنا من قبول شهادة الولد لوالديه وشهادتهما لمه خلاقًا لداود وغيره في إجازته ذلك (٢) لقوله على "لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين" (١) والظنة موجوده هاهنا لأنه معلوم بالطبائع (٥) أن الابن يحب نفع أبيه والأب يحب إيصال المنفعة إلى ابنه ورفع الضرر عنه ويؤثر ذلك على منفعة نفسه فضلا من غيره فربما دعاه ذلك إلى أن يشهد له في الزور ويركب كل محظور في تخليصه من ضرر يقع فيه أو إيصال نفع إليه، [وقد قال تعالى: ﴿وأصلح لى في ذريتي﴾ ضرر يقع فيه أو إيصال نفع إليه، [وقد قال تعالى: ﴿وأصلح لى في ذريتي﴾

فصل

وإنما أجرينا سائر الوالدين والمولودين من بعد منهم مجرى من قرب للاتفاق على ألا فرق بينهما في ذلك لأن عمود الولادة يجمعهم، ولأن التهمة قمائمة في الجنس لا تخصص ببعض منه وإن كانت في الأقرب (٨) أكثر.

⁽۱) أخرجه البيهقي في الكبرى (۱۰/ ٣٣٩) ح (٢٠٨٥٨)، والحاكم في المستدرك (٩٩/٤). وقال: صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي.

⁽٢) ثبت في (أ) لوكان.

⁽٣) روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن شهادة كل واحد منهما للآخر مقبولة وروى ذلك عن شريح ويه قال عمر بن عبد العزيز وأبو ثور والمزنى وداود وإسحاق وابن المنذر. وحكاه ابن القاضى عن الشافعى فى القديم. وروى عن أحمد بن حنبل أنه تقبل شهادة الابن لأبيه ولا تقبل شهادة الأب له. انظر المغنى لموفق الدين (١٩٦/٣)، انظر حلية العلماء للشاشى (٣/١٩٦١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ثبت في (ب) بالطباع.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽۷) أخرجه البخارى في فيضائل الصحابة (۷/۷۷) ح (۳۷۱٤)، ومسلم في فضائل الصحابة (۷/٤) - (۱۹/۹۳) ح (۲٤٤٩/۹۳).

⁽٨) ثبت في (ب) الأقارب.

وإنما منعنا [من قبول] أشهادة أحد الزوجين للآخر خلاقًا للشافعي (٢) لقوله على الا تقبل شهادة خصم ولا ظنين (٢) والظنين المتهم والتهمة حاصلة بين الزوجين في غالب الطباع ودليل ذلك الشرع والعادة، أما الشرع فقوله تعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة الروم: ٢١] فأخبر تبارك وتعالى أن الزوجية سبب لسكون نفس كل واحد منهما إلى الآخر وأنه طبعهم على التحابب(٤) والتودد والحنو(٥) والرأفة(٢) ونبه على تأكيد ذلك بقوله: ﴿خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها الروم: ١٤] وقوله: ﴿إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم الناين والتنابن: ٢١] فجعل هذين الجنسين غاية ومثلاً يستطرف وقوع العداوة من مثلهما لأنهما الغاية في المحبة والعطف التي لا زيادة فوقها فدل ذلك على قوة التهمة وتأكدها، وأما العادة فالعلم بأن الإنسان يحب نفع زوجته ويهوى هواها(٧) ويكره ضررها حتى أنه يغضب لها أهله وأقاربه وينتفع بمالها ويتبسط فيه ويتجمل به وأنه ينتهى في محبتها والميل إليها إلى حد تقوى معه التهمة، وإذا صح ذلك كانت هذه التهمة مانعة من قبول شهادة أحدهما للآخر كالأب والابن ونحوه قياسًا فنقول لأنها شهادة تقوى التهمة وأسبابها من الشاهد والمشهود له فكانت مردودة، أصله شهادة الأب لابنه، ولأنها شهادة يجر بها الشاهد نفعًا إلى نفسه فلم تقبل كشهادته لنفسه ولغريمه.

فصل

وأما شهادة السيد لعبده فإنها أدخل في المنع من جميع ما ذكرناه، لأن التهمة قائمة

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽۲) ذكره الشيخ الشيرازى. انظر المهذب (۲/ ۳۳۰). وقال الإمام النووى: تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر على الأظهر وقيل: قطعًا وفى قول: لا تقبل. وفى قول: شهادة الزوج لها دون عكسه.
 انظر روضة الطالبين (۲/ ۲۳۷).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (ب) التجبب.

⁽٥) ثبت في (ب) الحنة.

⁽٦) ثبت في (ب) الرفة.

⁽٧) ثبت ني (١) يهواها.

فيها إن شهد فيها بغير مال على مثل تزويج أو رجعة أو ما أشبه ذلك، وإن شهد بمال كانت شهادته لنفسه لأنه يملك عبده وماله.

فصل

فأما شهادة الغريم لغريمة المفلس فلأنه متهم فيه أيضًا أن يكون إنما شهد له أن يصل المال إليه فيكون كأنه شهد لنفسه فلم يقبل، ولأنه خصم وقد قال على الله الله الله الله فيكون كأنه شهد لنفسه فلم يقبل، ولأنه خصم ولا ظنين (١١).

فصل

وإنما منعنا شهادة الوصى لمن يلى عليه (٢) لأنه يجر بها إلى نفسه نفعًا وهو جوار تصرفه فى المال وكونه فى قبضه لحق ولايته، ووجه قوله إن شهادته عليهم تقبل لانتفاء التهمة عنهم فيها بخلاف الشهادة لهم لأنه يخرج عن يده ما لا يقطع حق ولايته فيه، ولأن كل من لم تقبل شهادة إنسان له قبلت عليه كالأب والابن، ووجه قوله إنها لا تقبل اعتبارًا بالشهادة لهم لأنها شهادة فى حق لوليه (٢) بولاية لأن التهمة قائمة فى الموضعين لأنهم (٤) يخرج عنهم مالاً بقوله ولزمه بحق الولاية حفظه.

فصل

وإنما أجزنا شهادة سائر القرابة عدا من ذكرنا لأن التهمة تضعف فيها ولا تقوى قوتها في الولادة والزوجية وإنما منعناها إذا كان في عيال من يشهد له لأن التهمة تقوى فيها فيمتنع قبولها، وكذلك في دفع العار مثل أن يقذف أخوه رجلاً ويشهد هو وثلاثة على المقلوف بأنه زنى فلا يقبل لأنه بشهادته يدفع العار عن أخيه لأن عاره ينجر إليه، وكذلك لو قذف أخاه رجل وأتى بأربعة شهداء أنه زنى ثم شهد هذا الأخ بجرحهم (٥) أن يريد دفع العار عن أخيه.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ٨٩٤)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١٧٨/٤).

⁽٣) ثبت في (١) تولية.

⁽٤) ثبت في (ب) لأنه.

⁽٥) ثبت في (ب) بالجرح.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

وإنما منعنا قبول شهادة الصديق الملاطف إذا كانت تناله الصله والمعروف خلافًا لأبى حنيفة والشافعي^(۱) لقوة التهمة لأنه معلوم أنه من بينه وبين غيره صداقة ومودة فإنه يبره ويصله وأنه يحب جر النفع إليه ودفع الضرر عنه فردت شهادته له وعلى نحو من ذلك شهادة السوَّال بل الرد^(۲) فيهم أولى لأن الصدقة قد يكون معها البر وقد لا يكون والسوَّال أمرهم مبنى على التماس البر من أدنى وجوهه.

فصل

ولمثل ذلك منعنا شهادة العدو على عدوه خلاقًا لأبى حنيفة (٢) لأن الطباع تقضى ان العدو يحب ضرر عدوه وإذايته ويتهم بإدخال الضرر عليه بشهادته عليه فمنعناها لأجل ذلك كما منعناه في الصديق لقضائها بضد ما تقضى به في العدو والتهمة قائمة في الموضعين.

وتحريره أن يمقال بأن بينهما تهمة غالبة في الطباع فكانت مؤثرة في رد الشهادة كالتهمة بين الأب والابن على أن نص الخبر شاهد لنا وهو قوله على الأب والابن على أخيه (على أخيه) .

فصل

وإنما منعنا قبول شهادته لجرح من شهد عليه بحق أو حمد لأنه خصم في ذلك وقد قال عليه لا تقبل شهادة خصم الأهاد.

⁽۱) ذكره الشيخ زكريا الأنصارى. انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/ ٣٨٤)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ٣٨٤)، حلية العلماء للشاشي (٣/ ١١٩٦).

⁽٢) ثبت في (١) البر.

⁽٣) ذكره الشيخ الموصلي. وقال: ولا تقبل شهادة العدر إن كانت العداوة بسبب الدنيا وتقبل إن كانت يسبب الدين. انظر الاختيار للموصلي (١/ ١٩٩)، انظر غرر الأحكام لمثلاخسروا (١/ ٣٧٦).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

وإنما قلنا من منع شهادته [له قبلت عليه، ومن منع شهادته عليه قبلت له] (١) لأن التهمة توجد في أحد الموضعين وتنتفى من الآخر فحيث توجد منعناها وحيث تنتفى نجيزها لأنها هي العلة المؤثرة.

فصل

وإنما منعنا شهادة البدوى على القروى في الحقوق التي يمكن التوثىق فيها بإشهاد الحاضر(۲) خلاقًا لأبى حنيفة والشافعي(۲)، لقوله على القول تقبل شهادة بدوى على قروى (على صاحب قرية) ولأن التهمة تقوى في هذه الشهادة لأن الناس لا يتركون التوثق بإشهاد جيرانهم وأهل بلدهم ويستشهدون بالأباعد وأهل البدو(۱) إلا لريبة يعلمون معها أن الشهود من الحضر لا يشهدون في ذلك فيعدلون إلى من لايعرفه، ولذلك قلنا إنها تقبل في الجراح وفيما يتفق من الحقوق في البادية التي يخاف فواتها والتجاحد إن وقف عليها إلى الحصول في الحضر لانتفاء التهمة فيها.

فصل

وإنما قلنا إن شهادة ولد الزنا لا تقبل في الزنا خلاقًا لأبي حنيفة (٧) والشافعي (٨)، لقوله ﷺ: «لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين»(٩) والظنة هاهنا مسوجودة لأنه يحب أن

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) ثبت في (١) الحاضرة.

⁽٣) ذكره الإمام الــنووى. انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٤٥)، وذكره الشــيخ أبى عبد الله محــمد بن عبد الرحمن الدمشقى. انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ٥٧٩).

⁽٤) أخسرجه أبو داود في الأقسضيــة (٣/ ٣٠٥) ح (٣٠٠٢)، وابن ماجــه في الأحكام (٧٩٣/٢) ح (٢٣٦٧)، والحاكم في المستدرك (٩٩/٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) ثبت في (ب) البلد.

⁽۷) ذكره الشيخ المرغميناني. انظر الهداية (۳/ ۱۳۸)، انظر الاختيار للمسوصلي (۲/ ۲۰۱)، الفتاوي الهندية (۳/ ٤٦٩).

⁽٨) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٤٥)، انظر حلية العلماء (٣/ ١١٩٤).

⁽٩) تقدم تخريجه.

يكون غيره مشاركًا له المعرة، والعادة تقضى بذلك لأن كل معرور بأمر لا يفارقه يحب أن يكون غيره مثله (۱) ولو أمكنه لا يبقى أحد إلا يكون مثل حاله لأحب ذلك لئلا ينفرد بالعار فيكون في مشاركة غيره له سلوة وقد نبه الله تعالى على هذا المعنى بقوله: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذا ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾ [الزخرف:٣٩] معناه لما كنتم تعتقدون في الدنيا من المشاركة في الشدة يحدث معها السلوة لمن هو فيها غير خالصة (۱۲) لكم، ونحو ذلك روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال: ودت الزانية أن النساء كلهن زنين (۱۳)، فأخبر أن ذلك طبع في الناس أن المعرور يحب أن يشاركه كل واحد في معرته ليقل من يعيره بذلك وإذا صح قوة التهمة في هذه الشهادة بما ذكرناه وجب ردها.

فصل

وأما من كان على كبيرة مثل الزنا وشرب الخمر⁽¹⁾ وغيره فتاب منها، فوجه القول أن شهادته لا تقبل في مثل ذلك الشيء اعتباره بمسألتنا بعلة أنه معنى يلحق به العار فاتهم بمشاركة غيره له في المعرة، ووجه القول بأنها تقبل أن معرة هذه الأشياء تزول بالتوبة منها كالكافر يسلم ويفارق ولد الزنا لأن معرته لا تزول فالتهمة لا تفارقه.

فصل

وإنما قلنا فى الفاسق والكافر والصبى والعبد: إنهم إذا شهدوا بشهادة فردت ثم شهدوا بها بعد زوال العلل المانعة من قبول شهادتهم أنها لا تقبل خلاقًا لأبى حنيفة (٥) والشافعى (٦) فيما عدا الفاسق للتهمة منهم أن يكونوا إنما شهدوا بها ليزول عنهم العار (٧)

⁽١) ثبت في (ب) مشاركًا له.

⁽٢) ثبت في (١) خاصلة.

⁽٣) ذكره ابن قدامة فى المغنى، وقال: قال ابن المنذر ما احتـجوا به غلط من وجـوه: منها أننى لا أعلم ما ذكر عن عـثمان ثابتًا عنه وأشبـه ذلك أن لا يكون ثابتًا عنه وغير جائز أن يطلق عـثمان كلامًا بالظن عن ضمير امرأة لم يسمعها تذكره. انظر المغنى لموفق الدين (٧٣/١٢).

⁽٤) ثبت في (ب) والشرب.

⁽٥) قال الشيخ الموصلى: والمعتبر حال الشاهد وقت الأداء لا وقت التحمل لأن العمل بها والإلزام حالة الأداء فتعتبر الأهلية والولاية عنده. انظر الاختيار للموصلى (١٠١/٢)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (٦/ ٢٠٠)، انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ١٣٥).

⁽٦) ذكره الإمام النووي. انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٤٥)، انظر مغنى المحتاج (٤٣٨/٤).

⁽٧) ثبت في (ب) العادة.

بردها، واعتبارًا بالفاسق لأنهم موصوفون بنقص ينافى العدالة فوجب إذا شهدوا حال وجود هذا النقص ثم زال أنهم إذا أعادوها لا تقبل كالفاسق.

فصل

وإنما فرقنا بين أن تجسم الشهادة ما فيه التهمة وبين ما لا تهمة فيه أنه يرد الجميع وبين أن تجمع أنواعها تقبل شهادة ذلك^(۱) في بعضها ولا تقبل في البعض فقبلناها فيما تقبل فيه لأن في المسألة الأولى تقوى التهمة أن يكون إنما شهد بما لا يتهم فيه ليقبل فيما يتهم فيه وذلك كما يشهد لابنه ولأجنبى بحق فإنما شهد للأجنبي لأنها إذا قبلت في حقه قبلت في حق ابنه فردت في الجسميع، وفي المسألة الأخرى لا تهمة فيه فوجب قبولها.

فصل

والصحيح من الروايات فيمن شهد في وصية (٢) له فيها شيء ألا تقبل شهادته لا في حقه ولا في حق غيره لأن مع التهمة لا تتبعض الشهادة على ما ذكرناه.

فصل

وإنما قلنا إن شهادة القاذف تقبل ما لم يجلد لأنه على العدالة لا يثبت فسقه إلا بأن يثبت عليه البينة فيجلد، فإذا جلد ثبت فسقه فلم تقبل شهادته لقوله عز وجل: فواللين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً النور:٤] وإنما أجزنا شهادته بعد الستوبة خلافًا لأبى حنيفة (٣) لقوله تعالى: ﴿ إلا الذين تابوا ﴾ [النور:٥]، ولأن كل من ردت شهادته لفسق قبلت عند زوال فسقه اعتبارًا بالزاني والسارق.

⁽١) ثبت في (ب) ذلك الشاهد.

⁽٢) ثبت ني (أ) رصيته.

⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني. وقال: لا تقبل شهادة القاذف وإن تاب لانه من كمال الحد. انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ١٣٥)، انظر الاختيار للموصلي (١٩٧/٢).

وإنما قلنا فى شاهد الزور: إن شهادته تقبل إذا تاب^(۱) لأن فسقه يزول بالتوبة فأشبه شارب الخمر وغيره من الفساق إذا تابوا، وعبد الملك أجراه مجرى الزنديق لأنه إذا كان فى الظاهر كمالك بن أنس والعمرى فإنه لا يوصل إلى توبته وإلى العلم بها لأنه لا يقدر أن يزيد على ما كان عليه وقد كان بتلك الصفة وهو فاسق فشكل حاله.

⁽۱) ذكره ابن عبد البـر قولاً بصيغة التضـعيف وقال: وقد قيل: إنها تقـبل إذا علمت توبته وصحت إنابته ورجعته وازداد خيراً في حاله وقـدم عليه أن شاهد الزور لا تقبل شهادته أبداً إذا كان ظاهر الصلاح والعدالة وصح عليه الزور في تلك الحال. انظر الكافي لابن عبد البر (۸۹۸/۲).

باب

القدر الذي يلزم في التزكية: أن يشهد الشاهدان لمن يزكيانه أنه عدل رضى ولا يكفى أحد الوصفين عن الآخر ولا يكفى من ذلك أن يقول لا أعلم له زلة ولا جريمة (١) ولا أعلم إلا خيرًا وإني لأرضى به لي وعلى، وإنما قلنا لا بد من وصفه بالعدالة والرضا (٢) لأن الله تعالى شرطهما في قبول الشهادة وقال: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم الطلاق: ٢) وقال: ﴿مَن تَرضُونُ مِن الشهداء ﴿ [البقرة: ٢٨٢] ومعنى العدالة (٣): هو الاستواء والاستقامة ولذلك تنتفى الشهادة مع التهمة والغفلة وغيرهما لأن أحوال الشاهد غير مستقيمة معهما.

وإنما قلنا إنه لا يجزى من ذلك أن يقول لا أعلم إلا خيراً أو لا أعلم له زلة لأن ذلك شهادة بنفى (٤) فلا يستفاد بها شيء، ولأن التزكية في العدالة إثبات عدالة الشاهد والإخبار عما لا يعلمه الحاكم منه، فإذا قال لا أعلم له زلة ولا أعلم إلا خيراً كان بمنزلة الحاكم لأن الحاكم أيضاً لا يعلم له زلة، وقد يعلم منه الخير والتدين ولكن لا يعلم هل هو عن يصلح للشهادة أم لا، وأما قوله إني رضى به لي وعلى فليس بتزكية أيضاً لأنه قد يرضى بغير العدل وبالمغفل (٥) والمتهم لمغرض له وقد لا يرضى العمدل المرضى على حسب اختياره فليس على رضا الإنسان لأموره غمار فلم يكن قوله هذا مؤثراً في التزكية.

⁽١) ثبت ني (ب) خزية.

 ⁽۲) ذكره الشيخ أحمد الدردير. انظر الشيرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ١٧٠)، انظر الشمر الداني (ص ٦١١)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩٠٠).

⁽٣) ثبت في (ب) العدل.

والعدل فى العرف: هو حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وحجر وبدعة وإن تأول لم يباشر كبيرة أو كثير كذب أو صغيرة خسة وسفاهة. وغير ذلك من الأمور المخلة بالمروءة. انظر الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى (٤/ ١٦٥).

وقال الشيخ ابن عرفة الدسوقي: العدالة: صفة مظنة لمنع موصوفها البدعة وما يشينه عرفًا ومعصية غير قليل الصغائر. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٥٨٨/٢).

⁽٤) ثبت نبي (١) تتقي.

⁽٥) ثبت في (ب) وبالمتغفل.

ومن عرفه القاضى بالعدالة والرضا قبل شهادته ولم يحتج إلى أن يشهد عنده بتزكية، وكذلك المشتهر بالصلاح والدين لأن الغرض بالتزكية أن يعلم الحاكم أنه من أهل الشهادة فإذا عرف منه أغناه عن التزكية، وليس ذلك حكمًا بالعلم لأنه أمر يظهر ولا يخفى أعنى العدالة والفسق، ولأنه قد يتوقف عن قبول شهادته ويقبله غيره من الحكام ولو كان حكمًا لم يجز نقضه، وإذا كان الحاكم لا يعرفه لم يثبت عدالته إلا بشهادة عدلين وبأن يعلمه صاحب مسائله بما عرف من حديثه لأنه خليفته وقائم فى التزكية والجرح مقامه، والتعديل الذي يكون شهادة لا يكون إلا باثنين (۱).

فصل

إذا عدًّل رجلان رجلاً وجرَّحه آخــران ففيها روايتان (٢): إحداهما أن ينظر إلى أعدل البينتين فيؤخذ بها، والأخرى أن شهادة الجرح أولى من التعديل.

فوجه الأولى تعارض البينتين فى أمر طريقه الاجتهاد فوجب الحكم بأعدلهما، أصله فى الأموال، ووجه الثانية أن الجرح يخفى ولا يظهر فالشاهدان به عرفا من حال المجروح ما خفى عن المعدلين فكانت شهادتهما أولى، ولأن ذلك كالخبرين الحاظر والمبيح إذا تعارضا أن الحاظر أولى.

⁽۱) ذكره ابن عبد البسر. انظر الكافى لابن عبد البر (۸۹۹/۲)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (۱۸۱,۱۷۰/٤).

⁽۲) قال ابن عبد البر فى الكافى: إذا عدًّل الرجلان رجلاً وجسوَّحه رجلان آخران حكم بأعدلهما فإن تكافئا فى العدالة وكانت الجرحة بما تخفى فالشهادة بها أولى ويحتاج الحاكم أن يكشفهما عن الجرحة ما هى وقال مالك: ويقول لهما القاضى: بم تجرحانه لينظر فى ذلك فلعلها لا تكون عنده جرحة ويلزمه أن يوقعهما على تاريخ علمهما بذلك لعله أن يكون قديمًا وقد صلحت حاله بعد. انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ٠٠٠)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١٧١٤).

باب

تحمل (۱) الشهادة فرض في الجملة، لقوله تعالى: ﴿تعانوا على البر والتقوى﴾ [المائدة: ۲] وذلك من أفضل البر لأنه يتعلق به حفظ أموال الناس وحقوقهم وحقوق الله تعالى وإقامة حدوده، وقوله: ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء شه [النساء: ۱۳]، وقوله: ﴿ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا﴾ [البقرة: ۲۸۲] وذلك على عمومه في التحمل والأداء، وقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ [البقرة: ۲۰۱] قال سفيان بن عيينة: هو ما يدفع الله بالشهدود من التجاحد والتظالم، وقوله تعالى: ﴿وأشهدوا دُوى عدل منكم وأقيموا الشهادة شه [الطلاق: ۲].

فصل

إذا ثبت أن ذلك فرض فى الجملة فإنه من فروض الكفايات إذا قام به البعض سقط عن الباقين فهو جار مجرى غسل الميت ودفنه والصلاة عليه ومجرى الجهاد وغيره من فرائض (٢) الكفايات والدليل على ذلك (٢) أنها براءة للتوثق وحفظ الحقوق فإذا حصل هذا المعنى بالبعض سقط عن الباقين كما ذكرناه.

فصل

وإذا ثبت، فقد يتعين فرضها فى بعض المواضع وقد لا يتعين: [فالمواضع التى يتعين] أن يدعى الشاهد إلى تحمُّل الشهادة وهناك جماعة كبيرة عمن يتحملها فإنه يجب على اثنين منهم بغير أعيانهم فمن قام منهم بها سقط عن الباقين.

وأما المواضع التي يسقط فيها فهو أن يدعى إلى تحمل شهادة قد تحملها غيره فلا تلزمه الإجابة لأن الغرض قد سقط بمن قام بها وتحملها، وأما المواضع التي يتعين فيها

⁽١) قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: التحمل عرفًا علم ما يشهد به بسبب اختيارى _ وقال الشيخ الرصاع: التحمل في اللغة يطلق على الالتزام. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٩٤).

⁽٢) ثبت في (ب) فروض.

⁽٣) ثبت في (ب) على أنها إنما تراد.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

فرضها فمثل أن يدعى إلى تحملها وليس هناك غيره فتلزمه الإجابة وكذلك لو كان هناك من يتحملها إلا أنه يتعذر وجودهم أو يخاف بانتظارهم فوات الحادث مثل موت الموصى أو جحود المقر أو ما أشبه ذلك فتلزمه الإجابة وهذا إذا لم يكن له ما يعذر به فإن كان له عذر من مرض أو زمانة أو حق مثل ذلك الحق يخاف فوته وما أشبه ذلك من الأعذار لم المر(۱) يلزمه.

فصل

فإذا ثبت تحملها على الوجه الذى ذكرناه، فأداؤها فرض أيضًا على الكفاية وحكمها حكم التحمل فى التعيين وغيره، فإن دعى إلى إقامتها وهناك من يقيمها غيره لم تلزمه الإجابة لأن المقصود من الأداء إثبات الحق عند الحاكم فإذا حصل المقصود سقط الغرض، وكذلك إن كان من يسقط الغرض به كالصلاة على الجنازة، وأما إن دعى ولم يكن قد أشهد سواه أو أشهدوا سواه ولكن تعذر إحضارهم لبعد أو غيبة أو موت أو مرض فإنه يتعين عليهما الحضور والأداء لأن فى امتناعهما إتلاف الحق وإضاعته، والدليل على وجوب الأداء فى الجملة قوله تعالى: ﴿ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا﴾ [البقرة: ٢٨٣] وقوله عز وجل: ﴿ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه البعرة: ٢٨٣]، ولا خلاف فى ذلك (٢)، والله أعلم.

⁽١) ثبت في (ب) فلا.

⁽٢) انظر المغنى لموفق الدين (١٢/ ٣,٢).

باب

البينة مرتبة بحسب الحقوق المشهود فيسها والمحتاج إلى إقسامتها ومسا هي عليه من التوسعة والتضييق والتحفيف والتثقيل وإمكان التوثق وتعذره على ما نبسينه من بعد، والبيانات على اختلاف مراتبها في القوة والضعف لا تخرج من أقسام(١):

أحدهما: أربعة شهود رجال بالغون.

والثاني: شاهدان رجلان.

والثالث: شاهد وامرأتان.

والرابع: شاهد ويمين المدعى.

[والسادس:شاهد المدعى ونكول المدعى عليه.

والسابع: امرأتان ونكول المدعى عليه](٢).

والثامن: يمين المدعى ونكول المدعى عليه.

والتاسع: يمين المدعى مع قوة السبب.

والعاشر: امرأتان بانفرادهما.

والحادي عشر: شهادة الصبيان في الموضع الذي ذكرناه.

والثاني عشر: أيمان الأولياء في الدم مع اللوث.

والثالث عشر: شهادة السماع.

والرابع عشر: كتاب قاضٍ إلى قاضٍ.

والخامس عشر: معرفة العفاص والوكاء في اللقطة لأن ذلك كالسنة.

وربما أغفلنا شيئًا يجرى ما ذكرناه فنبينه بقدر ما أوردناه عليه.

⁽۱) انظر الكافى لابن عبد البر (۹۲۲,۹۲۳/۲)، انظر الثمر الدانى (ص ۲۰۸,٦۰۷)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (۱۸۵ ـ ۱۸۸).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

الحقوق المشهود بها على سنة أضرب:

أحدها: أحكام تثبت في البدن [ليست بمال ويطُّلع عليها الرجال على غالب الحال.

والثاني: أحكام تثبت بالبدن تتعلق بالمال.

والثالث: أحكام تثبت في البدن لا يطَّلع عليه الرجال بل النساء كعيوبهن والولادة](١). والرابع: شهادة على مال.

الخامس: شهادة على ما كان المقصود منه المال وهذا كالقسم الذى قبله وإن انفرد عنه.

السادس: ما يجمع القسمين من هذه الأقسام أو أكثر.

فإذا ثبت هذا فانقسام البينات على الحقوق على وجوه:

أحدها: ما لا مدخل فيه لشهادة النساء أصلاً ولا يقبل فيه إلا الرجال.

والآخر: ما يقبل فيه الرجال والنساء ولا يقبل فيه النساء بانفرادهن.

والثالث: ما تقبل فيه النساء بانفرادهن.

والرابع: ما يقبل فيه الرجل الواحد والمرأتان مع يمين المدّعى.

ثم بقية الأقسام على ما قدمناه.

فصل

أما الأحكام التى تشبت فى البدن ليست بمال ويطلع عليها الرجال فى غالب الحال كالزنا والقذف والقتل والنكاح والرجعة والطلاق، والإعتاق والإحصان^(٢) والتعديل والتجريح ورؤية الأهلة والشهادة على الشهادة^(٣) وما أشبه ذلك فهذا لا يقبل فيه إلا الرجال.

⁽١) ما بين المعكوفين مطموس في (أ،ب).

⁽٢) ثبت في (ب) الإصلاح.

⁽٣) ثبت في (١) الشهادات على الشهادات.

فالأربعة فى الشهادة على إثبات الزنا وذلك على ثلاثة أوجه: إما شهادة على رؤية الزنا فهو المتفق عليه، وإما شهادة على الشهادة به وإما الشهادة على كتاب الحكم به وهذان مختلف فى الشهادة بهما، فقيل: يكفى شهادة اثنين على شهادة كل واحد من الأربعة () وعلى كتاب الحاكم به، وقيل لا يكفى إلا أربعة على كل واحد من الأربعة وكذلك على كتاب القاضى.

وأما الشاهدان فلسائر الأحكام التي تثبت في البدن وفي المال مما عددناه.

وأما الشاهد والمرأتان والشاهد ويمين المدعى والمرأتان واليمين فلحقوق الأموال وما المقصود منه المال، وأما المال فمثل أن يشهدوا أن فلانًا أقرض (٢) فلانًا مالاً أو أودعه أو أعاره أو غصبه وما أشبه ذلك، وما المقصود منه المال كالبيع والإجارات والشفعة والرهن والقراض والمساقاة والصلح والكفالات و جنايات الخطأ والعمد التي لا قود فيها وما ضارع ذلك مما يكون المقصود منه المال فهذا كله يثبت بالشاهد والمرأتين وبالشاهد ويمين المدعى.

وأما الساهد ونكول المدعى عليه يقبل فى كل موضع قبل فيه الشاهد واليمين والمرأتان واليمين، وقد اختلف فى قبوله فى الطلاق والعتاق فعنه فى ذلك روايتان، وكذلك فى نكول المدعى عليهم مع اللوث وقد بيناه فى موضعه، وأما الأحكام بالبدن المتعلقة بالمال مثل الشهادة على الوكالة بطلب المال وعلى إسناد (٦) الوصية التى ليس فيها إلا المال فقد اختلف أصحابنا فيها فقال مالك وابن القاسم وابن وهب: يجوز فيها شاهد وامرأتان، وقال أشهب وعبد الملك: لاتقبل فيها إلا رجلان.

وأما المرأتان ونكول⁽¹⁾ المدعى عليه فإنه يقبل فى كل موضع يقبل فيه الشاهد (واليمين وليس فى كل موضع يقبل فيه الشاهد)⁽⁰⁾ والنكول، وكذلك يمين المدعى مع النكول، وأما يمين المدعى مع قوة السبب فمثل يمين المشترى⁽¹⁾ فى الاختلاف فى ثمن

- (١) ذكرها في المدونة. انظر المدونة (٨٣/٤)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٧١).
 - (٢) ثبت في (أ) اقترض.
 - (٣) ثبت في (ب) أشهاد.
- (٤) قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: النكول استناع من وجبت عليه أو له يمين منها. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٦١١). *
 - (٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ).
 - (٦) ثبت في (ب) المشترك.

المبيع بعد قبض السلعة لأن يمينه (١) قد قوى بالقبض، فأما المرأتان بانفرادهما ففى حقوق الأبدان التى لا يطلّع عليها الرجال غالبًا كالولادة والاستهلال والرضاع وعيوب النساء وما أشبه ذلك.

وأما شهادة الصبيان واللوث واللقطة فقد ذكرناه وأمــا شهادة السماع ففي ما يتغير (٢) ولا يزول وذلك مثل النسب والموت والولاء والحبس المتأبد وقيل في النكاح.

فأما كتاب القاضى فإنه يقبل فى كل شىء من الحقوق والحدود ولا يشبت إلا بشاهدين إلا ما ذكرناه من الخلاف فى كتابه بشهادة الزنا عنده، هذا جملة من القول فى أقسام البينة والأحكام المشهود فيها ونحن نتكلم على تفصيلها.

فصل

فأما قولنا إن الحد في الزنا لا يثبت إلا بشهادة أربعة رجال فقد بيناه في كتاب الحدود وقد ذكرنا توجيه الخلاف فيما يتعلق به، وإنما منعنا أن لا يقبل في أحكام الأبدان التي يطلع عليها الرجال إلا شهادة رجلين خلافًا لأبي حنيفة أنه يقبل في جميعها شهادة النساء مع الرجال كالطلاق والرجعة والنكاح وغير ذلك إلا ما أوجب قتلاً أو حداً (٢)، فلقوله تعالى في الطلاق والرجعة: ﴿وأشهدوا دُوى عدل﴾ [الطلاق:٢] وهذا كناية عن ذكرين، واعتباراً بالقتل، وما يوجب الحد بعلة أنه من حقوق الأبدان التي يطلع عليها الرجال وهذا علة تستمر في التعديل والتجريح وكل ما هو من بابه.

فصل

وإنما قلنا إن الشاهدين والشاهد والمرأتين يقبلان في المال أو ما يكون المقصود منه المال، لقوله جل ذكره: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ [البقرة: ٢٨٧]، ولا خلاف في ذلك(٤).

⁽١) ثبت في (ب) سببه.

⁽٢) ثبت في (أ) ما لا يتغير.

⁽٣) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (١٨٨/٣)، انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ١٣٠).

⁽٤) قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن شهادة النساء جمائزة مع الرجال في الدَّين والأموال. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٤)، انظر المغنى لموفق الدين (١٢/١٠).

فصل

وإنما قلنا إن ذلك في الأموال أو ما يتعلق بها دون حقوق الأبدان للإجماع على ذلك من كل قائل باليمين والشاهد وقصرهم إياها على هذا النوع^(٢)، ولأن حقوق الأموال أخفض رتبة من حقوق الأبدان بدلالة قبول النساء فيها، [وقد اختلف قوله في جراح العمد هل يجب القود فيها بالشاهد] واليمين فعنه فيه روايتان: إحداهما أنه يجب به التخيير بين القود والدية ومن جنس عمده (٥) ما لا يجب فيه إلا مال بخلاف النفس،

⁽۱) وذلك لأن أقسام الشهادة عند الأحناف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أربعة من الرجال فى الزنا ورجلين فى الحدود والقصاص والشهادة فيما لا يطلع عليه إلا النساء فتقبل فيه شهادة امرأة واحدة مسلمة عدلة واثنتان أحوط. والشهادة بغير الحدود والقصاص وما يطلع عليه الرجال وشرط فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وليس فى هذه الاقسام عندهم الشاهد والسيمين. وهذا هو قول الشعبى والأوزاعى. انظر الاختسيار للموصلى (١٨٨,١٨٧)، انظر الاختسيار للموصلى (١٨٨,١٨٧)، انظر الاختسيار للموصلى (١٠/١٥)، انظر الارارار).

 ⁽۲) أخرجه مسلم في الأقضية (٣/ ١٣٣٧) ح (٣/ ١٧١١)، ومالك في الموطأ في الأقضية (٢/ ٧٢١)
 ح (٥)، قال ابن عبد البر: حديث مرسل.

⁽٣) وهو قول أكثر أهل العلم وروى ذلك عن أبى بكر وعسمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم وهو قول الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز والحسن وشريح وإياس وعبد الله بن عتبة وأبى سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن يعمر وربيعة وابن أبى ليلى وأبى الزناد ومالك والشافعى وأحمد. انظر المغنى لموفق الدين (١٢/ ١٠).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٥) ثبت في (١) ومن حبس عنده.

والأخرى أنه لا يجب لأنه من حقوق الأبدان وهو الصحيح.

فصل

وإنما قلنا إنه يقبل في الأموال وحقوقها شهادة امرأتين ويمين المدعى خلافًا للشافعي (1)، لأنهما قد أقيما في الشرع مقام رجل واحد في الشهادة على الأموال لقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ لَم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإذا جاز أن يحكم بشهادة امرأتين مع اليمين، ولأنهما إحدى شرطى شهادة المال كالشاهد الواحد، ولأنه سبب مؤثر في الحكم قويت به حجة المدعى فجائز (٢) أن يحلف معه، أصله الشاهد الواحد.

فصل

وإنما قلنا إنه يحكم بالشاهد الواحد ونكول المدعى عليه خلاقًا للشافعى (٦) لأن النكول سبب مؤثر في الحكم فوجب إذا انضاف إلى الشاهد الواحد أن يحكم به، أصله يمين المدعى، ونبين تأثيره في الحكم أنه إذا نكل المدعى [عليه انتقلت اليمين إلى جنبة المدعى] (٤) فحلف وكان نكوله كشاهد، ولأن الشاهد (٥) أقوى من يمين المدعى بدليل أنه إنما يحتاج إلى اليمين مع عدم الشاهد وأن اليمين مختلف في دخولها في بينة المدعى والشاهد غير مختلف في جميع الحقوق [وأن اللهمين] (١) مضاف إليه وهو لا يضاف إليها وإذا ثبت تأكيده على اليمين ثم كان النكول إذا اجتمع مع أضعف السبين (٧) يحكم به كان إذا انضاف إلى الأقوى والآكد أولى.

 ⁽۱) ذكره الإمام النووى وقال: ولا يقفى يشهادة امرأتين ويمين فى الأموال قطعًا. انـظر روضة الطالبين (۲۷۸/۱۱)، ذكره الشيخ زكريا الأنصارى فى المنهج. انظر حاشية الجمل على المنهج (۳۹۳/۵).

⁽٢) ثبت في (ب) فجار.

⁽٣) انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٧٨)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٣٩٣/٥).

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (ب).

⁽٥) ثبت في (١) لشهادة.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٧) ثبت في (ب) البيتين.

ووجه القول في الوكالة بالمال إنها تثبت بشهادة رجل واصرأتين أنها شهادة على مقصود به المال كالشهادة على البيع والإجارة، ووجه منع قبولها أن الوكالة فعل بدن ليست بمال قال عبد الملك: لأن الشاهد واليمين لا يقبل فيهما فكذلك الرجل والمرأتان لأن أحدهما لا يقبل إلا حيث يقبل الآخر.

فصل

وإنما قلنا يحكم بشهادة امرأتين مع النكول لأنها أحمد شرطى شهادة المال كالشاهد الواحد.

فصل

وإنما قلنا إنه يحكم بيمين المدعى ونكول المدعى عليه فى الأموال وما يتعلق بها لأنهما سببان مؤثران فى تنفيذ الحكم فإذا اجتمعا وجب الحكم بهما كالشاهد واليمين وذلك أن النكول مؤثر فى وجوب الحكم به إذا انضم إليه شاهد وامرأتان وكذلك كون اليمين فى جنبة المدعى.

فصل

ولا يحكم بمجرد النكول دون أن ترد اليمين على المدعى فيما ترد فيه فإذا حلف حكم له على المدعى عليه، وقال أبو حنيفة إذا نكل المدعى عليه عن اليمين كررت عليه ثلاث فإن حلف وإلا حكم عليه بنفس نكوله ولا ترد اليمين على المدعى هذا إذا كانت المدعى في المال(١).

واتفقوا على أنه لا يحكم بالنكول في قتل العمد وجراحه، ثم اختلفوا في حكمه فعند أبي حنيفة أنه يحبس إلى أن يحلف أو يعترف، وعند أبي يوسف يحكم عليه بالدية (٢) فالكلام معهم في موضعين: أحدهما: هل يحكم بالنكول بمجرده أم لا،

⁽١) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار للموصلي (١٤٧/٢)، انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ١٧٥).

 ⁽۲) ذكره الشيخ الموصلى. وقال محمد مثل قول أبى يوسف. انظر الهداية للمرغيناني (۳/ ۱۷۷).
 انظر الاختيار للموصلى (۲/ ۱۵۰).

والآخر هل يلزم رد اليمين على المدعى أم لا.

فدليلنا على أنه لا يحكم بمجرد النكول اتفاقنا على أنه لا يحكم به فى دعوى دم العمد فكذلك فى سائر الحقوق بعلة أنه نكول عن اليمين توجهت على المدعى عليه ولأنه نكول لا يحكم به دم العمد فلذلك فى غيره، أصله الأول والثانى ولأن البينة حجة للمدعى فى إثبات ما يدعيه واليمين حجة للمنكر فيما ينفيه وقد ثبت أن المدعى لو قعد عن إقامة البينة لم يسقط حقه ولم يحكم عليه بضد ما ادعاه فكذلك المدعى عليه إذا قعد عن اليمين لأن المدعى عليه لو أمسك عن جواب المدعى أو قال لا اعترف ولا أنكر ولا أحلف لم يلزمه فهذا حكم وهو نكول على الأمرين عن الاعتراف وعن اليمين وحدها أولى.

ودليلنا على وجوب اليمين مع النكول قوله على في القسامة «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا لم نحيضر قال: فتبرأ لكم اليهود بخيمسين يمينًا» (۱) وهذا رد اليمين، ولأن ذلك إجماع لأنه مسروى عن عمر (۲) وعثمان وعلى (۳) وأبى بن كعب رضوان الله عليهم ولا مخالف لهم ولأن الأصول موضوعة على أنه لا يحكم للمدعى على سبب واحد وإنما يحكم بسببين كالشاهدين، أو كشاهد ويمين، أو كشاهد وامرأتين، أو شاهد ونكول، فأما النكول وحيده فإنه سبب واحد فلابد أن ينضاف إليه غيره فإذا ثبت ذلك فليس إلا يمين المدعى، ولأن اليمين في المدعوى يتوجه على أقوى المتداعيين سببًا فليس إلا يمين المدعى، ولأن اليمين أو النكول وجبت في الأصل على المنكر وانتقلت إلى المدعى إذا كان له شاهد، وإذا (١) ثبت ذلك فالمدعى في هذا الموضع أقوى سببًا من المنكر لأن ذلك قد أضعف جنبته (١) بنكول فانتقلت اليمين إلى جنبة المدعى.

فصل

وأما اليمين مع قوة السبب فقد بيناه فيما تقدم من اختلاف الزوجين في قبض الصداق ومقداره و المتبايعين في مقدار الشمن والعرف في التداعي، ووجه ذلك أن

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى في الشهادات (۲۰۹/۱۰) ح (۲۰۷۳۸).

⁽٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠/٢١٠) ح (٢٠٧٤١).

⁽٤) ثبت في (١) وإنما.

⁽٥) ثبت في (ب) سبب نفسه.

العرف أصل يقوى به سبب المدعى فإذا كان كذلك انتقلت اليمين إلى جهته كما لو كان معه شاهد ألا ترى أن العرف يرجع إليه ويحكم به إذا لم يكن هناك غيره مثل الخلاف إذا وقع فى النقد والسير والحمولة وغيرها.

فصل

وإنما قلنا إن شهادة النساء مقبولة فيما لا يطلع عليه الرجال غالبًا من أحكام الأبدان في الجملة بانفرادهن (۱) مثل عيوب النساء والولادة وما في معنى ذلك لأن الشهادة رتبت في الشرع على حسب الأشياء المشهود بها وتأكدها وضعفها وإمكان التوصل إلى إثباتها: فجعل في الزنا أربعة رجال لأنه غلظ فيه في جعل التغليظ من وجهين: أحدهما الجنس، والآخر العدد، وجعل في القتل وغيره من حقوق الأبدان شاهدان رجلان فغلظ فيه من وجهة الجنس فقط لأنه لم يطلب فيه من الستر ما طلب في الزنا، وجعل فيه القسامة مع اللوث لتأكد أمره لئلا يجترئ الناس على الدماء.

وجعل في الأموال شهادة النساء مع الرجال لأنها أحفظ حرمة من الأبدان ودعت الضرورة في هذا الموضع أعنى الولادة وما تعلق بها إلى قبول شهادتهن منفردات كما دعت إلى قبول شهادة الصبيان فيما بينهم في الجراح لأنها لو لم نقبلها لأدى ذلك إلى إضاعة دمائهم كذلك في هذا الموضع لو لم تقبل شهادة النساء في الولادة وما يجرى مجرها لأدى ذلك إلى أحد أمرين ممنوعين: إما إلى إضاعة الحقوق المتعلقة بها أو إلى أن يحضر الرجال هذه المواضع ويطلعوا على عورات النساء وذلك باطل فلم يبق إلا قبولها.

جملة ما تقبيل فيه شهادة النساء منفردات ما ذكرناه من عيوب النساء التي لا يطَّلع عليها سواهن من الولادة والاستهلال والرضاع وما أشبه ذلك، ولا خلاف في هذا إلا في الرضاع فعندنا أنهن يقبلن فيه بانفرادهن عن الرجال، وقال أبو حنيفة (٢) لا يقبلن فيه على انفرادهن أنه لا يحضره الرجال في الغالب فيجاز أن يقبلن فيه منفردات كالولادة والاستهلال، ولأنها شهادة على عورة، لشهادة النساء مدخل فيه كالولادة.

⁽۱) انظر المدونة (۸۱/٤)، انظر الكافى لاين عـبد البـر (۹۰۲,۹۰۲)، انظر الثمـر الدانى (ص ۲۰۸)، انظر حاشية الدسُوتَى على الشرح الكبير (۱۸۸/٤).

⁽٢) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (٢٤٦/١)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (١٤/٤).

⁽٣) ثبت في (ب) على الانفراد.

إذا ثبت أنه لا يحتاج فى ذلك إلى شهادة الرجال فعنه فى شىء ينضم إلى شهادتهن روايتان: إحداهما أنه لا يكفى فى ذلك إلا أن يفشى(١) ذلك عند الجيران أو يظهر وينشر، والأخرى أن شهادتهن مقبولة وإن لم يفشى(١).

فوجه الأولى أن الرضاع وإن كان مما ينفرد به النساء فيتعلق به أحكام شرعية ولا يكاد يخفى أمره غالبًا بل يظهر وينتشر ويفشو أمره ولا يكتم (٢) فإذا شهدن به ولم يكن شيء مما ذكرناه ضعفت الشهادة ودخلها التهمة.

ووجه الثانية اعتباره بسائر العورات اللاتي يقبلن فيها وهذه أصح^(٤).

فصل

وإنما قلنا إن العدد الذي يكفي منهن اثنتان خلافًا للشافعي في قوله أربع^(ه) ولغيره في قوله ثلاث^(۱) لأن كل جنس قبلت منه شهادة في شيء على انفراد [كفي منه شخصان، أصله الرجال]^(٧)، وإنما قلنا لا تكفي امرأة واحدة خلافًا لأبي حنيفة في قوله إذا كن ما بين السرة والركبة قبل فيه امرأة واحدة ألانها شهادة في حق فلم يثبت بشهادة شخص واحد، أصله سائر الحقوق لأن شهادة الرجل آكد وأقوى من شهادة النساء فإذا لم تقبل شهادة من رجل واحد فشهادة امرأة واحدة أولى.

⁽١) ثبت في الأصل (يغشى) والصواب ما أثبتناه.

⁽٢) ثبت في الأصل (يغشى) والصواب ما أثبتناه.

⁽٣) ثبت في (ب) ولا يتكلم.

⁽٤) ثبت في (ب، هـ) وهذا أوضح.

⁽٥) ذكسره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (١١/٢٥٤)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/ ٣٩٢).

وهو قول عطاء والشعبي وقتادة وأبي ثور. انظر المغنى لموفق الدين (١٧/١٢).

⁽٦) وهو قول عثمان البتي. انظر المغنى لموفق الدين (١٧/١٢).

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٨) انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٨٨)، انظر الهذاية (٣/ ١٣٠).

وإنما تقبل في الاستهلال خلافًا لمن منع ذلك(١) اعتبارًا بالولادة والرضاع لأنه لا يطَّلع عليه الرجال في غالب الحال.

فصل

وإنما قلنا إن الشهادة على السماع (٢) تقبل فيما لا يتغير حاله ولا ينتقل الملك فيه لأن الضرورة تدعو إلى قبولها وإلا تلف الحق المشهود به لأن البينة لا تبقى على مر السنين وتطاول الأوقات وكان ثبوت الحق المشهود به مما يؤمن تغيره وزواله كالولاء الذى لا يصح نقله عن الملك بل يبقى ميرانًا وكالموت والنسب والوقف المحرم وما أشبه ذلك فجازت فيه شهادة السماع.

وصفتها: أن يشهد شاهدان إنا لم نزل نسمع أن فلان ابن فلان على مر السنين وتطاول الأوقات وليس للعدد^(۱) الذى يسمع منه الشهود حد محصور أكثر من ثلج النفس وثقتها إلى خبرهم فهى فى معنى الخبر فى المتواتر، ووجه قوله فى النكاح إنها تقبل فيه: أنه أمر ثابت لا يتغير إذا مات أحد الزوجين فأشبه الولاء والوقف، ووجه قوله إنه لا تقبل فيه: أن أصله غير⁽³⁾ مستقر بدليل جواز التنقل فيه فكان كالشهادة على الأملاك أنها تثبت بالسماع.

فصل

وإنما قلنا إن كتاب القاضى إلى القاضى يقبل وإنه يلزم المكتوب إليه تنفيذ ما فيه للضرورة إلى ذلك لأنه لو لم يقبل لأدى إلى تلف الحق المشهود به لأن البينة التى للمدعى قد تكون بغير البلد الذى يحتاج إلى إقامتها به فلا يجوز تكليفهم السفر إليه ليشهدوا به وقد لا يكون هناك من يعرفهم بالعدالة فلم يبق إلا شهادتهم في الموضع

⁽١) منع ذلك أبو حنيفة. وقــال أبو يوسف ومحمد: تقبل شــهادتهن في الاستهلال. انظر الاخــتيار للموصلي (١٨٩/٢)، انظر المغني لموفق الدين (١٦/١٢).

⁽٢) قال الشيخ ابن عرفه الدسوقي: شهادة السماع: لقب لما يصرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٩٣).

⁽٣) ثبت في (ب) للقدر.

⁽٤) غير: سقطت من (ب).

الذى هم به وكتاب الحاكم الذى يشهدون عنده إلى الحاكم الذى يحتاج إليه فسى إقامة الشهادة عنده بما ثبت عنده من الحق بشهادتهم وعلى ذلك مضى أمر السلف.

وإنما قلنا إنه لا يشبت إلا بشاهدين دون طابع القاضى لأنه سبب يسجب به تنفيذ الحكم فوجب أن لا يكون إلا بشاهدين، أصله إقرار المدعى عليه، ووجه قوله فى الزنا إنه يثبت الكتابة بشاهدين: أن الشهادة بالكتاب (۱) غير الشهادة بالزنا فإذا ثبت الكتاب بشاهدين فالحد يقام بشهادة الأربعة الذين شهدوا عند الحاكم الأول، ووجه القول بأنه لابد من أربعة أن الحد يقام بكتاب الحاكم وما يقام به الحد من الشهادة لا يكون إلا بأربعة، أصله الشهادة المباشرة.

فصل

اختلف قول مالك فيمن دفع إلى شهود كتابًا مطويًا وقال اشهدوا على ما فيه هل يصلح تحمُّلهم الشهادة أم لا؟ وكذلك الحاكم إذا كتب كتابًا إلى حاكم وختمه وأشهد الشهود بأنه كتابه ولم يقرأ عليهم فعنه فى ذلك روايتان (٢): إحداهما أن الشهادة جائزة وإن لم يقرأ الكتاب والأخرى أنهم لا يشهدون به إلا أن يقرءوه وقت تحملُ الشهادة، فوجه الجواز أنه أشهدهم على إقراره بما فى الكتاب، عرفوه فصح تحملهم الشهادة، أصله إذا قرأه عليهم، ولأن عمال النبى على كانت ترد عليهم كتبه فيعملون بما فيها من غير أن يقرءوها. واستدل القاضى إسماعيل بن إسحاق بدليل أن النبى على دفع كتابًا إلى عبد الله بن جحش وأمره أن يسير ليلتين ثم يقرأ الكتاب فيتبع ما فيه، ولأن الإنسان قد يكره أن يعلم غيره ما أقر به (٢) ويحب طى ذلك وإخفاءه فلو لم تجز الشهادة عليه إلا إذا أظهره ونشره للحق فى ذلك ضرر ومشقة، ووجه المنع قوله تعالى: ﴿وها شهدنا إلا بما علمنا﴾ [يوسف: ٨١] وإذا لم يقرءوا الكتابة لم يعلموا ما يشهدون به فلم تجز شهادتهم، ولقوله على: إن رأيت مثل الشمس فاشهده (٤) ولأن الخط قد يعمل عليه ويؤور فلا يؤمن ذلك فى الكتاب المطوى فإذا قرأه وعرف ما فيه أمنوا الحيلة فيه.

⁽١) ثبت في (أ) بالكتابة.

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٩٥٦/٢).

⁽٣) ثبت في (ب) ما أمر به.

⁽٤) أخرجه البيهقى فى الكبرى (٢٦٣/١٠) ح (٢٠٥٧٩)، والحاكم فى المستدرك (٩٨/٤)، وأبو تعيم فى الحلية (١٨/٤)، وذكره الحافظ ابن حجر وقال: فى إسناده محمد بن سليمان بن مسمول، وهو ضعيف. انظر تلخيص الحبير (٢١٨/٤) ح (١).

باب

شهادة الأعمى جائزة فى كل ما وقع له العلم به، وإنما يمنع فيما طريقه الرؤية فقط فيقبل على ما يلمسه أنه حار أو بارد أو لين أو خشن وفيـما يذوقه أنه حلو أو حامض وفيـما يشمه وكـذلك فيما يـسمعه، والدليل على ذلك أن الـعمى لا يؤثر فى العلم بما يشهد من ذلك فكان فقد البصر كفقد غيره من الأعضاء فى أنه لا يمنع قبول ما يتحمّله من الشهادة به، فأما شهادته بالإقرار وما طريقه الصوت فيقبل عندنا سواء تحمّلها أعمى أو بصير ثم عمى خـلافًا لأبى حنيفة (۱) والشافعى فى قـولهما أنها لا تقـبل إذا تحمّلها أعمى أعمى أن الصوت طريق لمعرفة الأشـخاص والتمييز بين الأعيان شرعًا وعادة: أما الشرع فدليل مالك رحمه الله أن الصحابة والتابعين رووا عن أرواج النبى وقوله انهم سمعوا منهن من وراء حجاب وإنما كانوا يميزون بين أشخاصهن بالصوت، وقوله ولم يكونوا يفرقـوا بينهما إلا بالصوت، ولأن الإقدام على الفروج أغلظ من الشـهادة ولم يكونوا يفرقـوا بينهما إلا بالصوت، ولأن الإقدام على الفروج أغلظ من الشـهادة عليه بالحقوق وقد ثبت أن الأعمى يطأ زوجته وهو لا يعرفها إلا بالصوت فدليل (١٤) ذلك عليه بالحقوق وقد ثبت أن الأعمى يطأ زوجته وهو لا يعرفها إلا بالصوت فدليل (١٤) ذلك

وأما العادة(٥) فهي أن الأعمى إذا تكررعليه سماع صوت روجته وولده وصديقه وطال

⁽۱) ذكره الشيخ الموصلى، وقال: قال أبو حنيفة: لا تقبل وقال زفر: تقبل فيما يجرى فيه التسامع لأنه يسمع، وقال الشيخ المرغينانى: وهو رواية عن أبى حنيفة. وقال أبو يوسف: إن كان بصيراً وقت التسحمل تقبل لوجود العلم بالنظر. انظر الاختيار للموصلى (١٩٦/٢)، انظر السهداية للمرغيناني (١٩٦/٢).

⁽۲) قال الإسام النووى لا يجوز أن يتحمل الأعمى اعتمادًا على الصوت. انظر روضة السطالبين (۲) قال الإسام النووى لا يجوز أن يتحمل الأعمى اعتمادًا على الصوت. ولا يقبل شهادة أعمى إلا أن يقر في أذنه فيتعلق به حتى يشهد عند قاض به على الصحيح. والشانى: المنع حسمًا للباب، انظر معنى المحتاج (٤/٢٤)، وقال الإمام النووى: في قبول شهادة الأعمى فيما يشهد فيه بالاستفاضة وجهان. قال ابن سريج والجمهور: تقبل إلا أن شهادته إنما تقبل إذا لم يحتج إلى تعيين وإشارة. انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٧١).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ما أثبتناه من (١) وهو مُناسب وفي باقى النتجيخ (قلل).

⁽٥) العادة: سقطت من (ب).

اجتماعه معه وكثير ألفه له وطروقه لسمعه وقع له العلم بذلك وبعد شبهه (۱) بغيره وميز بين أشخاصهم لسماعه وصار ذلك له طريقًا مستمرًا لا يخالجه (۲) فيه شك ولا ريب، وإن جاز أن يخفى عليه إذا غير صوته في بعض الأوقات فإنه إذا تبينه زال عنه الشك فحكمه في هذا حكم البصير إذا رأى الشخص في الظلمة وأنه إذا تبينه وتأمله عرفه، وكذلك لو رأى من بعد به أو من كان بعهده أمردًا والتحى فإنه يشتبه عليه اشتباهًا إذا حقق التأمل زال عنه، وإذا ثبت ذلك صح أن الصوت طريق يميز به بين الأشخاص فقبلت شهادة الأعمى معه.

فصل

شهادة الأخرس جائزة إذا فهمت إشارته خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى(٤) لأن الشهادة علم يؤديه الشاهد إلى الحاكم فإذا فهم منه بطريق يفهم من مثله قبلت كالناطق إذا أداها بالصوت، ولأنها معنى يحتاج إلى النطق ليقع الفهم به فإذا تعذر النطق به جاز أن تقوم الإشارة مقامه إذا وقع الفهم بها، أصله الإقرار والطلاق.

الشهادة على الشهادة جائزة وهو قول كافة الفقهاء (٥) إلا من حكى عنه (٦) منعها (٧)، لأن عليًا رضى الله عنه أجازها (٨) ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ولا خالفه، ولأن الشهادة طريقها الأمانة كالأخبار فإذا جاز النقل فيي أحدهما فكذلك في الآخر، ولأن شهادة العدل على شهادة نفسه معنى يسوغ للحاكم الحكم به فجاز أن يشهد به عنده ويحكم به إذا شهد عنده الإقرار.

⁽١) ثبت في (أ) تنبيهه وفي (هـ) تشبيه.

⁽٢) ثبت في (١) لا يخالطه.

⁽٣) ذكره الشيخ الكاساني، انظر بدائع الصنائع (٦/ ٢٦٨)، انظر الفتاوى الهندية (٣/ ٤٦٤).

⁽٤) قال الإمام النووى: شهادة الأخرس إن لم يعقل الإشارة مردودة وكذا إن عقلها على الأصح عند الأكثرين. انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٤٥)، انظر المهذب للشيرازي (٢/ ٣٢٤).

⁽٥) قال ابن قدامة فى المغنى: الشهادة على الشهادة جائزة بإجماع العلماء ويه يقول مالك والشافعى وأصحاب الرأى قبال أبو عبيد: أجمعت العلماء من أهل الحجاز والعراق على إمضاء الشهادة على الشهادة فى الأموال ولأن الحاجة داعية إليه. انظر المغنى لموفق الدين (١٢/ ٨٦)، انظر البحر الزّخار للشيخ المرتضى (٢/ ٣٩).

⁽٦) ثبت في (١) عنهم.

⁽٧) ذكره الشيخ المرتضى. انظر البحر الزَّخار (٣٩/٦).

⁽٨) ذكره الحافظ الزيلعي وعزاه إلى عبد الرزاق في مصنفه، انظر نصب الراية (٨٧/٤).

وتجوز فى الحقوق والحدود كلها خلافًا لأبى حنيـفة فى قوله إنها لا تجـوز فى القتل ولا فى الحدود^(۱) ولأنه حق مشهود به فــجاز أن تسمع فيه الشهادة على الشــهادة كسائر الحقوق.

فصل

إذا شهد اثنان على شهادة اثنين فإن شهد كل واحد منهما على شهادة كل واحد من الشاهدى الأصل قبلت (٢) الشهادة، وإن شهد واحد على شهادة واحد وآخر لم تقبل لأن شهادة كل واحد معنى يثبت عند الحاكم فلا يثبت بأقل من اثنين، وقد ذكرنا الخلاف في نقل الشهادة على الشهادة على الشهادة في الزنا وفي كتاب القاضى إلى القاضى بالزنا (٣).

فصل

ويكفى أن يشهد اثنان على اثنين، وقال عبد الملك: ولا يجوز إلا أن يشهد على الآخر اثنان سوى الاثنين الذين شهدا⁽³⁾ على الأول وهو أحد قولى الشافعى⁽⁰⁾، وإنما قلنا ذلك لأن شهود الفرع نقلوا⁽¹⁾ عن شهود الأصل والحق يثبت بشهود الأصل فصار الشاهدان كأنهما يشهدان بحقين فلم يجتج إلى غيرهما.

فصل

إذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد أن شهدوا وقبل حكم الحاكم، قبل رجوعهم ولم يحكم بتلك الشهادة في كل شيء شهدوا به وكذلك إن رجع بعضهم خلافًا لمن قال: إنه

- (۱) ذكره الشيخ المرغيناني، انسطر الهداية (۳/ ١٤٤)، انظر الاخستيار للمسوصلي (۲۰۲٪). وهذا القول يقول به أحمد بن حنبل وهو قول النخعي والشعبي. انظر المغني لموفق الدين (۲۲/۸۷).
 - (٢) ثبت في (ب) ثبتت.
 - (٣) بالزنا. سقطت من (ب).
 - (٤) ثبت في (١) شهدوا.
- (٥) ذكره الإمام النووى. وقال: وهو قــول البغوى والسرخسى والقول الشـانى وهو الأظهر: أنه يقبل وهو الذي رجحه العراقيون والإمــام الغزالى والرويانى، انظر روضة الطالبين (١١/ ٢٩٣)، وقال الشيخ الشربينى الخطيب: هذا القول صححه جمع. انظر مغنى المحتاج (٤/ ٤٥٥).
 - (٦) ثبت في (ب) نقله.

يحكم ولا يلتفت إلى رجوعهم (١) لأن الحكم إنما يكون بشهادة يثبت عليها ورجوعهم عنها يجعلهم بمنزلة من لم يشهد فسيصير الحكم للشانى من قوليهما دون المرجوع عنه كالحاكم إذا اجتهد ثم بان له الخطأ قبل تنفيذ الحكم.

فصل

فإن رجعوا بعد استيفاء الحكم لم يتتقض برجوعهم ثم لا يخلو المشهود به أن يكون مالاً أو طلاقًا أو قتـلاً أو حداً، ولا يخلو رجوعهم أن يكون إخبـاراً عن غلط أو تعمد كذب^(۲) فمن شهد بمال فلما حكم به قالا غلطنا في الشهادة لم ينتقض الحكم ولم يرجع على من أخذ المال ويغرمانه للمشهود عليه، وإن رجع أحدهما غرم نصف الحق وقال عبد الملك في الغلط لا يرجع عليهما بشيء.

وإن قالا تعمدنا الكذب رجع عليهما بغير خلاف وكذلك لو رجع أحدهما بإكذاب نفسه غرم نصف المال، فإن شهدا بقتل أو قطع ثم رجع أحدهما أو كلاهما بعد الآخر غرما الدية إن كان غلط وإن كان عن عمد يقتص (٣) منهما [ويغرمان الدية أيضًا هذا قول ابن القاسم، وقال أشهب يقتص منهما](٤) في العمد وإن رجع أحدهما فعلى الخلاف الذي ذكرناه.

وإن شهدا بطلاق ثم رجعا لم يغرما للزوج الصداق، فإن شهدا أنه تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول فاغترمه الحاكم نصف الصداق ثم رجعا غرما النصف الذي غرمه، ولو شهدا على دخوله بزوجته عنده وهو مقر بالنكاح^(٥) منكر للدخول ثم رجعا عن شهادتهما غرما نصف الصداق، ولو شهدا أنه أعتق عبداً له ثم رجعا عن شهادتهما^(١) غرما قيمته، ولو كانت الشهادة بتنجيز^(٧) عتق مكاتب غرما قيمة كتابته أو ما بقى منها فإن شهدا بإعتاق أم ولد فلا غرم عليهما.

⁽١) قال الشيخ موفق الدين بن قدامة: وحكى عن أبى ثور أنه شذ عن أهل العلم وقال: يحكم بها. انظر المغنى لموفق الدين (١٣٧/١٢)، انظر البحر الزُّخار للمرتضى (٦/٤٤).

⁽٢) كذب: سقطت من (ب).

⁽٣) ثبت في (هـ) لا يقتص.

⁽٤) ما بين المعكوفين المقط من (ب).

⁽٥) ثبت في (ب) بالطلاق.

⁽٦) شهادتهما: سقطت من (ب).

⁽٧) بتنجيز: سقطت من (ب).

وإنما قلنا إن رجوعهم بعد استيفائهم (١) الحق لا ينقض به الحكم خلافًا لمن حكى عنه ذلك (٢) لأن رجوعهم إن كان إكذابًا لهم لأنفسهم فذلك تفسيق منهم لأنفسهم والحكم لا ينقض بقول فاسق وإن كان عن غلط فيجوز أن يكونوا غلطوا في الثاني فلا يقبل قولهم وقد تعلق بالأول حق للمشهود له فلم يجز إبطاله بدعواهم.

فصل

وإنما قلنا إنهم يغرمون ما أغرم المشهود عليه من المال خلاقًا لعبد الملك في منعه ذلك بالغلط (٢) لأنهم في العمد مقرون بإتلاف مال غيرهم لأنهم اضطروا الحاكم إلى أن أغرمه ما شهدوا به فلزمهم غسرمه، وقلنا ذلك في الغلط لأنهم بإتلافهم كالعمد، وقلنا في رجوع أحدهما أنه يغرم النصف لأبن الإتلاف لم يكن به وحده ولزم قدر ما أتلف بشهادته كالمستركين في قتل خطأ يلزم كالواحد منهم من الدية بقسطه وكذلك المخطئ مع العامد يلزم المخطئ نصف الدية.

فصل

وإنما قلنا في الرجوع عن الشهادة بقــتل أو قطع أنه إن كان ذلك بغلط غرما الدية لما قدمناه، لا يقتص منهما لأن القصاص لا يكون إلا في العمد المحض.

ووجه القول إنه لا يقتص منهما في العمد: أن شهادتهما سبب لا مباشرة فلا يجب بها القود، ولأنه غير ملجىء لأن الحاكم قد كان يمكنه أن ينعزل^(٤) فلا يحكم.

ووجه إيجاب القود ما روى عن على رضوان الله عليه أنه جاءه شاهدان فقالا: نشهد أن هذا سرق فقطعه ثم جاآه بآخر فقالا أوهمنا هو هذا فرد قولهما الثاني، وقال: لو

⁽١) ثبت في (ب) بعد استيفاء.

 ⁽٢) وهو قول الإمام أحمد بن حنبل وهو قول الشيعة الزيدية. انظر المغنى لموفق الدين (١٣٨/١٣)،
 انظر البحر الزُّخار للمرتضى (٢/ ٤٥).

 ⁽٣) ذكره الشيخ ابن عبد البر في الكافي قولاً ولم يعــزوه إلى عبد الملك. انظر الكافي لابن عبد البر
 (٩١٨/٢).

⁽٤) ثبت في (١) أن يقول.

أعلمكما تعمدتما لقطعتكما^(۱)، ولم يحفظ خلاف عليه ولأن الشهبود إذا كان ظاهرهم العدالة وأدوا الشهادة إلى الحاكم لزمه الحكم بشهادتهم في حقوق الله ولمن^(۱) يطلبه إذا ثبت له من الآدميين فقد صار ملجأ بشهادتهما فكان الشاهد^(۱) كالمكره لغيره على القتل ويلزمه القود ولا يجب على هذا أن يكون على الحاكم القود كالمكره لأن القاتل مكرها مباشر بما لم يكن له أن يباشره، والحاكم لم يباشر قتلاً محرماً وإنما باشر أمراً أوجبته الشريعة فافترقا.

وإنما قلنا إنهما إذا شهدا بطلاق قبل الدخول أو بعده ثم رجعا فلا غرم عليهما خلافًا للشافعي في قوله يرجع عليهما بمهر المثل أو بكمال المهر(٤) لأن بالدخول قد استحق عليه المهر كاملاً وبالمعقد نصفه وإن كان لم يدخل لم يتلفا على الزوج شيئًا بشهادتهما فلا يلزمهما غرم.

فصل

وإنما قلنا إنهما إذا شهدا بالزوجية وبالطلاق قبل الدخول ثم رجعا فإنهما يغرمان نصف المهر لأنهما قد أتلفاه عليه بشهادتهما فلزمهما غرمه اعتباراً بشهادة المبتدأة بالمال ويفارق الأول لأن المهر كان مستحقًا عليه بالعقد الثابت.

فصل

وإنما قلنا إنهما إذا شهدا بدخوله بزوجة يقر بنكاحها ثم رجعا فإنهما يغرمان نصف الصداق فلأن ذلك القدر هو الذى أتلفاه بشهادتهما لأن النصف مستحق عليه بالعقد فلم يتلفاه عليه لما قدمناه، والثانى لا يستحق إلا بالدخول والدخول لم يثبت إلا بقولهما فإذا رجعا عن الشهادة فقد اعترفا أنهما أتلفاه عليه فيلزمهما غرمه.

فصل

وإنما قلنا إنهما إذا شهدا عليه بعتق عبده ثم رجعا أنهما يغرمان قيمته لأنهما أتلفاه عليه فيلزمهما غرم قيمته كما لو شهدا عليه بمال لرجل، وقلنا في المكاتب يغرمان الكتابة

⁽۱) أخرجه البيهقي في الكبرى (۱۰/٤٢٤) ح (٢١١٩٢).

⁽٢) ثبت في (١) ولما.

⁽٣) ثبت في (ب) المشهود.

⁽٤) ذكرهما الإمام النووى، انظر روضة الطالبين (١١/ ٣٠٠)، انظر مغنى المحتاج (٤٥٨/٤).

لأنها المتلفة دون الرقبة، وقلنا في أم الولد لا يغرمان لأنهما لـم يتلفا بشهادتهـما إلا الاستمتاع ولا قيمة لذلك.

فصل

إذا حكم الحاكم بشهادة شهود ثم قامت بعد الحكم بينة بفسقهم فلا ضمان عليه فيما أتلف بشهادتهم ولو قامت بينة برقهم أو كفرهم ضمن، والفرق أن العدالة والفسق طريقهما الاجتهاد وإذا انفرد الحاكم (١) باجتهاد لم ينقض باجتهاد مثله (٢)، وليس كذلك الحكم بشهادة العبيد والكفار لأن ذلك لا اجتهاد فيه إذ لا يخفى الكفر والرق لأنهما خلاف أمر ظاهر فالحاكم مع ذلك مقصر في اختبار (٣) حال الشهود فضمن الحاكم بتفريطه.

⁽١) ثبت في (ب) وإذا نفذ الحكم.

⁽٢) ذكره في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (١/ ٩٥٩).

⁽٣) ثبت في (ب) تقصير اختيار وفي (ق) اجتهاد.

باب

إذا تداعى(١) رجلان شيئًا فالتقسيم يرجع إلى ثلاثة أشياء: أحدها إلى اليد، والثانى إلى البينة، والثالث إلى صفة الدعوى، فأما حكم اليد فينظر فإن كانت الدعوى متساوية مثل أن يدعى كل واحد جميعه فإن لم يكن فى أيديهما وكان فى يد من لا يدعيه لنفسه لم يحكم لأحدهما إلا ببينة فإن أقام أحدهما بيئة حكم له به، وإن أقام الآخر بيئة نظر إلى أعدل البيئتين فحكم به فإن تساويا [فى العدالة](٢) عرضت اليمين عليهما فإن نكل أحدهما حكم للحالف وإن حلفا قسم بينهما وإن نكلا تركا على ما كانا عليه، وإن كان ذلك الشيء فى أيديهما فالحكم فيه مثل ما لو لم يكن فى أيديهما سواء.

وإن كان فى يد أحدهما فهو أولى به من المدعى الذى لا يد معه فيحكم له به مع اليمين، فإن نكل حلف المدعى وحكم له به وإن نكل أقر على (٣) يد من هو فى يده فإن أقام المدعى بينة فالبينة أولى من اليد.

وإن أقام صاحب اليد بينة حكم بأعدل البينتين فإن تساويا سقطتا وكان صاحب اليد أولى، وسواء كانت الدعوى في ملك مطلق غير مضاف إلى سبب [أو في مضاف إلى سبب] (على أن يتكرر أو لا يتكرر فالمطلق أن يقيم بينة بأن [هذا العبد ملكه وأن] هذا الشيء له هكذا مطلقًا، وغير المطلق هو المضاف إلى سبب وهو أن يبين سبب الملك مثل أن يقيم بينة بأن هذا العبد ملكه ولد في ملكه وأن هذه الدابة نتجت في ملكه وأن هذا الثوب ملكه (1) نسج في ملكه، ثم هذا السبب على ضربين متكرر يمكن أن يتكرر في الملك مثل الغراس إذا قال كل واحد منهما غرسته في ملكى فهذا يمكن أن يتكرر بأن يغرس دفعتين وكذلك نسج الشوب الخز على ما يقوله أهل صنعته يمكن أن ينسج يغرس دفعتين، ومنه ما لا يمكن تكراره كالولادة والنتاج ونسج الثوب القطن.

⁽١) ثبت في (١) إذا تداعيا.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ثبت في (١) عليه.

⁽٤) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٦) ملكه: سقط من (ب).

وأما التقسيم على البينة فهو أن يقال إذا تداعى رجلان شيئًا فلا يخلو أن يكون مع كل واحد بينة أو لا بينة أو مع أحدهما أو أن تكون البينة مع أحدهما ولا بينة مع الآخر فإن أقام كل واحد منهما بينة نظر إلى أعدلهما فحكم به، وإن تساويا عرضت الأيمان عليهما فإن حلفا حكم به لصاحب اليد [منهما أو قسم بينهما إن لم يكن يدا وكان في أيديهما، وإن لم تكن مع أحد منهما بينة عرضت الأيمان عليهما فإن حلفا قسم بينهما وإن كان مع أحد منهما يد كان لصاحب اليد]، وإن كان مع أحدهما بينة ولا بينة مع الآخر حكم به لصاحب البيئة سواء كان صاحب اليد أو الخارج إلا أن صاحب اليد لا يكلف بينة ابتداء لأن اليد معنية عنها.

وأما التقسيم (۱) على صفة الدعوة لا يخلو أن تكون الدعوى متساوية أو مختلفة (۱): فإن كانت متساوية فالحكم على ما ذكرنا، وإن كانت مختلفة مثل ثوب أو كيس (۱) يدعى أحدهما جميعه ويدعى الآخر نصفه، أو يكون بين ثلاثة يدعى أحدهم كله والآخر نصفه ويدعى الثالث ثلثه فإن تقسيم اليد والبينة على ما قدمناه لا يخلو أن يكون فى أيديهم أو فى يد غيرهم ممن لا يدعيه لنفسه أو فى يد أحدهم، ثم لا يخلو أن يكون مع أحدهم بينة أو أن يكون مع كل واحد منهم بينة، فإن كان مع أحدهم بينة حكم له به كان فى يده أو فى أيديهم أو فى غيرهم، وإن كان مع كل واحد منهم بينة حكم بأعدلها أو لا بينة لهم جميعًا عرضت الأيمان عليهم ثم قسم بينهم، فإن لم يكن فى أيديهم قسم على موجب دعواهم، وإن كان فى أيديهم أحدهما أنه يقسم على موجب دعواهم، وإن كان فى أيديهم فاختلف فى ذلك على وجهين: أحدهما أنه يقسم على عددهم والآخر على موجب دعواهم على ما نبينه من بعد ونحن نتكلم على تفصيل الجملة وموضع الخلاف منها.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا لم يكن الشيء المدعى عليه في أيديهما أو كان في يد من لا يدعيه لنفسه أو لم يكن في يد أحد فإنه لا يحكم به لأحدهما إلا ببينة لقوله ﷺ: «لو أعطى الناس بدعاويهم لادعى قوم دم قوم وأموالهم»(٤)، وقال للمدعى : «شاهداك أو

⁽١) ثبت في (ب) اليمين. .

⁽٢) ثبت في (١) مختلطة.

⁽٣) ثبت في (١) كبش.

⁽٤) آخرجـه مسلم في الأقضـية (٣/١٣٣٦) ح (١/١٧١١)، والنسائي في القــضاة (٨/٨١) باب (عظة الحاكم على اليمين)، وابن ماجه في الأحكام (٧٧٨/٢) ح (٢٣٢١).

يمينه» (١)، ولأنهما متساويان في الدعوى لا يرجع أحدهما على الآخر فلم يكن أولى منه.

فصل

وإنما قلنا إن من أقام البينة منهما حكم له به لقوله على البينة على المدعى (٢١)، وقوله «شاهداك أو يمينه) ولأنه قد أتى بالسبب الدال على صدقه فيما ادعاه فوجب الحكم به له، وإنما قلنا إن الآخر إذا أتى ببينة نظر إلى أعدلهما فرجحت على الأخرى، خلافًا لأبي حنيفة (١٤) والشافعي في قولهما إن الزيادة في العدالة لا يقع بها ترجيح (٥٠)، لأن الشهادة تقف صحتها على العدالة وهي مبنية (٢١) على الاجتهاد فكانت الزيادة فيها مطلوبة لأنها أبلغ في التوثيق وأقرب إلى صحة ما يشهد به، ولأن الشهادة أقوى من الخبر لأنه نص فيها على العدد فلم يقبل فيها قول العبد ولا المرأة بانفرادهما وفي الخبر لم ينص على عدد ولم يمنع فيه العبد ولا المرأة، ثم كانت صفة العدالة يقع بها الترجيح في الخبر فمن كان [أعدل وأوثق كان] (١١) أولى بأن يصار إلى خبره وكان في الشهادة أولى ولا يلزم على ما قلناه زيادة لأنه منصوص عليه فأغنى عن الاجتهاد.

فصل

وإنما قلنا إذا تساويا في العدالة سقطتا لأن إحداهما ليست بأولى من الأخرى فكانا كمن لا بينة معهما، وإنما قلنا تعرض الأيمان عليهما فلأن اليمين أحد الحجج للمدعى، فإن حلف أحدهما ونكل الآخر حكم به للحالف لأنه قد ساوى صاحب بالبينة وزاد عليه باليمين فكان أرجح منه، وإن حلفا قسم بينهما لأن التقادم إذا وجد لم يكن

⁽۱) أخــرجه البــخارى : فى الــرهن (٥/ ١٧٢) ح (٢٥١٥) ، ومسلم : فى الإيمــان (١٢٣/١) ح (١٣٨/٢٢١).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار للموصلي (٦/٢).

⁽٥) ذكره الشيخ الخطيب الشربيني، انظر مغنى المحتاج (٤/ ٤٨٧)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/ ٤٨٧).

⁽٦) ثبت في (١) ويمين عليه.

⁽٧) ما بين المعكونين سقط من (أ).

أحدهما أولى من الآخر لتساويهما فيما يقتضى الحكم به لمن يشبت له فلم يبق إلا ما قلناه، وقد قال مالك إلا أن يكون ذلك الشيء شيئًا(۱) مما يرى الإمام أن يقف الحكم فيه فلا يقسم بينهما(۱) والنظر هو الأول، وإنما قلنا إنهما إذا نكلا تركا على ما كانا عليه فلأن تساوى(۱) البيتتين يمنع الحكم مع إحداهما، وإنما عرضنا الأيمان عليهما ليرجع أحدهما فيحكم له فأما إذا لم يوجد ذلك فقد أضعفا دعواهما فتركا على ما كان عليه.

فصل

وإنما قلنا إن الشيء المدعى إذا كسان في أيديهما فالحكم فيه مثل ما قدمناه فإنه لا رجحان لأحدهما على الآخر لأن اليد وإن كان الترجيح يقع بها لمن الأخر الأن اليد وإن كان الترجيح يقع بها لمن المناويهما في البيئة.

فصل

وإنما قلنا إن كان في يد أحدهما كان أولى من المدعى الذى لا بينة له مع يمينه لأن اليد ظاهرها يدل على الملك فقد حصل أقوى سبب من المدعى فكانت البينة على الخارج.

وإنما كانت اليسمين على صاحب السيد لأنه مدعى عليسه وقد قال على السمين على المداعين المداعين عليه الدعى عليه (٥)، ولأنه أقوى سببًا باليد والحيازة، واليمين تكون في جنبة أقوى المتداعين سببًا، وإنما لم يحكم له بمجرد اليد دون السيمين لأن السبب الواحد لا يحكم به دون أن ينضاف إليه غيره كالشاهد الواحد.

فصل

وإنما قلنا: إنه إذا نكل انتقلت اليمين [إلى جنبة المدعى الآن سبب قد ضعف بنكوله فصار المدعى أقوى سببًا منه فانتقلت اليمين إلى جهته](١) كما أن المدعى عليه يكون

⁽١) شيئًا: سقطت من (ب).

⁽٢) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤/ ٩٧).

⁽٣) ثبت في (ب) تهاتر.

⁽٤) ثبت في (١) أن.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (١).

اليمين في جنبته لقوة سببه ببراءة الذمة في الأصل وإذا كان مع المدعى شاهد انتقلت اليمين إليه لقوة سببه.

وإنما قلنا إنه إذا حلف المدعى حكم لـه به لأنه قد اجتمع له سببان يمينه ونكول خصمه وذلك مسؤثر في الحكم، وإنما قلنا إنه إذا نكل أقسر صاحب اليـد لأن نكوله(١) أضعف دعواه وصارا كأنهما لم يتأتيا بشيء ورجح الآخر عليه باليد.

فصل

وإنما قلنا إذا كان للمدعى بيئة كانت أولى من اليد لأنها أرجح منها لأن البيئة تشهد بما لا تشهد به اليد لأن اليد مبهمة (٢)، والبيئة مفسرة، وإنما يحكم لليد بالظاهر ولقوله على المدعى (٢) ولم يفرق، وفائدة ذلك أنه إذا أقامها حكم له بها.

وإنما قلنا إن صاحب اليد إذا أقام بينة رجح بأعدل البينتين لما بيناه أن الغرض بالبينة العدالة والحكم بها موقوف على حصولها فوجب الترجيح بالزيادة فيها.

فصل

وإنما قلنا إنهما إذا تساويا حصل التهاتر وحكم به لصاحب اليد خلافًا لأبي حنيفة في قوله إن بينة الخارج أولى إذا كانت في ملك مطلق أو مضاف إلى سبب يتكرر⁽¹⁾ لما روى أن رجلين تداعيا عند النبي عليه بعيراً فجاء هذا ببينة فقضى به لمن هو في يده⁽⁰⁾، ولأنهما متداعيان يتساويا في إقامة البينة وانفراد أحدهما باليد فوجب أن تقدم بينته لأجل اليد، أصله الدعوى في الملك المضاف إلى سبب لا يتكرر كالسولادة والنتاج⁽¹⁾، ولأن كل واحد منهما مساو لصاحبه في الدعوى قبل البينة إلا أن صاحب اليد أقوى وأرجح ببسوت يده على الشيء المدعى فلما انفرد بذلك قوى أمره فقدم على المدعى

⁽١) ثبت نبي (ب) وحصول.

⁽٢) ثبت في (ب) متهمة،

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره الشيخ المرغيناني، انظر الهداية (٣/ ١٩٢)، انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٥٥).

⁽٥) أخرجـه الدارقطـنى فى سننه (٢٠٩/٤) ح (٢١)، والبـيـهـقــى فى الكبــرى (٢٠٩/١٠) ح (٢١٢٢٣)، وذكره الحافظ ابن حجر وقال: إسناده ضعيف. انظر تلخيص الحبير (٢٣١/٤).

⁽٦) ثبت في (١) النكاح.

لرجحانه باليد، وهذه حالهما بعد البينة لأنهما قد تساويا فيها وسقطتا وصارا كأنهما لم يكونا فانفرد صاحب اليد بيده كما كان قبل البينة، وإنما عرضنا الأيمان عليهما بعد تهاتر البينتين اعتبارًا بحال الابتداء.

فصل

فأما اختلاف الدعوى مثل أن يتداعى رجلان ثوبًا أو كبشًا(١) وهو بأيديهما يدعى أحدهما الكل والآخر النصف أو ثلاثة ويدعى المثالث الثلث فقد ذكرنا أن أصحابنا يختلفون في كيفية قسمته بينهم فمنهم من يقول تقسم بينهم على عدد المدعين (١) بالتسوية ومنهم من يقول يقسم بينهم على صفة اختلاف الدعوى.

وصورة القول الأول أن يتداعى رجلان كبشًا أو ثوبًا وهو بأيديهما يدعى أحدهما الكل والآخر النصف فيكون بيسنهما نصفين وكذلك إن ادعاه ثلاثة يدعى الثالث الثلث يكون بينهم أثلاثا، وصورة الحكم على موجب الاختلاف في الدعوى في المسألة الأولى أن يحكم لمدعى الكل بثلاثة أرباع المدعى ولمدعى النصف بربعه فيقسم بينهم على أربعة أسهم.

وفى المسألة الثانية إذا ادعى أحدهم الكل والثانى النصف والثالث الثلث يقسم بينهم على ستة وثلاثين جزء (٢) منها لمدعى الكل خمسة وعشرون ولمدعى النصف سبعة ولمدعى الثلث أربعة أسهم، واحتج من ذهب إلى القول الأول بأنهم متساوون (٤) فى أسباب الحكم والترجيح لأنهم قد تساووا فى اليمين وفى الحيازة لأن مدعى الأكثر مساولم لمدعى الأقل فى اليد، وإنما يزيد عليه بالدعوى وذلك لا يوجب زيادة فى الحيازة، وإذا لم يكن معهم ما يرجح به أحدهم على الآخر وجب تساويهم فى القسم فاما إذا لم يكن فى أيديهما فعلى موجب الاختلاف.

واحتج من ذهب إلى القول الشانى بأن قال إذا ادعى أحدهما الكل وادعى الآخر النصف فمدعى النصف الذى يدعيه النصف فمدعى النصف مقر بأنه لا حق له فى النصف الآخر فصار النصف الذى يدعيه كان كسمدعى الكل قد حاره وليس أحد يخاصه فيه فيكون له ويصير التداعى فى

⁽١) ثبت في (ب) كيسًا.

⁽٢) ثبت في (ب) المتداعين.

⁽٣) ثبت في (ب) سهمًا.

⁽٤) ثبت في (١) متساويان.

النصف الباقى فيقسم بينهما لتساويهما فى حيارته، وكذلك فى المسألة الثانية يقال لمدى النصف ومدعى الثلث أنتما مقران بأن بالنصف الباقى لا حق لكما فيه فسلماه إلى مدعيه إذ لا خصومة بينكما وبينه فيه فيصير النصف لمدعى الكل [ويحصل التداعى بين مدعى النصف ومدعى الثلث] فيقال لمدعى الثلث أنت معترف بأن السدس الزائد على الثلث لا حق لك فيه فسلمه إلى من يدعيه فيصير بين مدعى الكل وبين مدعى النصف وأيديهما متساوية فيه فيقسم بينهما نصفين فيصير لمدعى الكل سبعة أسهم من اثنى عشر سهما ولمدعى النصف سهم من اثنى عشر سهما ثم يبقى الثلث وهم يتداعونه بالسوية وأيديهم عليه متساوية فيقسم بينهم على موجب دعواهم بالسوية فيكون لكل واحد سهم وثلث [فيصير لمدعى الكل ثمانية وثلث من اثنى عشر سهما ويصير لمدعى النصف النصف المهمان وثلث من اثنى عشر سهما، ولمدعى الثلث سهم وثلث] (١٢) فيضرب فى مخرج الكسر لتسلم السهام فيكون ستة وثملاثين وكذلك الاعتبار فى اختماف التداعى فى الكسر لتسلم السهام فيكون ستة وثملاثين وكذلك الاعتبار فى اختماف التداعى فى

ومن أصحابنا من يقول فى الـتداعى إذا اختلف ما يدعيه كل واحد منهـما أنهما إذا أجمعت الدعـاوى فكانت زيادة على المال كالعول قسم بينهم على مـوجب العول فضم الدعوتين ثم ينظر إلى ما اجتمع بيده فـجعل النصاب الذى يقسم عليه وهذا على القول بأن القسم موجب الدعوى وبيانه: إذا تداعى رجلان ثوبًا وادعى أحدهما جميعه والآخر نصفـه يكون كأن المسألة عالت بالنصف فيكون من ثلاثة لمدعى الكل الثلثان ولمدعى النصف الثلث.

[وإذا ادعى أحدهما الكل والآخر النصف والآخر الثلث] تسم المدعى بينهم على أحد عشر سهمًا لمدعى الكل ستة، ولمدعى النصف ثلاثة، ولمدعى الثلث اثنان قال: لأنهم إذا تساووا في اليد وضاق المال على المدعاوى لم يكن أحدهم بأولى من الآخر فيجب أن يتساووا في النقص.

فصل

ولو تداعيا ثربًا بأيديهما فقال أحدهما: لي نصفه، والنصف الشاني لزيد، وقال

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

الآخر لى نصفه، ونصفه لزيد ولا شيء لك فيه: قسم بينهما لأن كل واحد منهما يقر للغائب بنصيب الآخر الذي قد حازه فلا يكون للمقر له شيء.

فصل

إذا ادعى أنه تزوج امرأة تزويجاً صحيحاً سمعت دعواه ولم يكلف أن يذكر شرائط النكاح خلافًا لأحد قولى الشافعى فى قوله إن الدعوى لا تسمع إلا بأن يذكر شروط الصحة فيقول تزوجتها بولى وشهود عدول بإذنها إن كانت ممن تستأذن (۱)، ودليلنا أنه دعوى عقد صحيح فوجب استماعها، أصله إذا ذكر (۲) شروط صحتها، ولأنه عقد معاوضة فوجب أن يسمع الدعوى فيه على الصحة مجملة من غير اعتبار بذكر شروط الصحة، أصله البيع.

فصل

إذا مات رجل وترك ابنين فادعى رجل على الميت دينًا فأقسر له أحدهما فإن كان بمن تقبل (٢) شهادته [وشهد له به حلف المدعى واستحق جميع الدعوى وإن كان بمن لا] تقبل شهادته ولكنه لم يكن يشهد لزمه نصف ما اعترف له به وهو مقدار ما كان نصيبه لو اعترف الابن الآخر أو قامت له بيئة وقال أبو حنيفة يلزم المقر الأداء من حصته (٥).

وإنما قلنا إنه إن شهد به لزم مع اليمين جميع الدعوى الأنها دعوى مال فقبل فيها الشاهد مع اليمين كسائر الدعاوى، وإنما قلنا إن شهادة الابن مقبولة الأن شهادة الأخ على أخيه مقبولة فيما يتعلق بدفع معرة عن الشاهد أو الأخ، ولأن التهمة عنه زائلة في خلى أخيه مقبولة فيما يتعلق بدفع معرة بأن غيره يستحق مالا في يده فلزمه دفعه إليه.

⁽۱) ذكره الإمام النووى. وقال: لو ادعى أنه نـكح امرأة لم يقبـل منه حتى يقـول: نكحتهـا بولى وشاهدى عـدل فمن الأصحـاب من اكتـفى فى دعوى النكاح بالإطلاق. انظر روضـة الطالبين (١٤/١٧)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٤١٤/٥).

⁽٢) ثبت في (١) إذا أنكر.

⁽٣) ثبت في (١) ممن لا تقبل.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني، انظر الهداية (٣/ ٢١٢).

وإنما قلنا إنه لا يلزم الآخر شيء بإقرار أخيه لأن إقرار الإنسان^(۱) على غيره غير مقبول، وإنما قلنا لا يلزم المقر أكثر من قدر ما كان يلزمه لو أقر الآخر لأن إقراره عليه وعلى أخيه فلم يلزم ظلم غيره، ولأنه معنى يستحق في المال مقدم على الميراث فوجب إذا اعترف به بعض الورثة أن تلزمه في حصته دون حصة من لم يعرف، أصله الوصية.

فصل

إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فادعى كل واحد منهما أنه له ولا بينة لهما ولا لأحدهما نظر: فإن كان من متاع النساء فهو للمرأة مع يمينها، وإن كان من متاع الرجال فهو للرجل مع يمينه، وقال سحنون ما يعرف لأحدهما فهو له بغير يمين وما كان يصلح لهما جميعًا فهو للرجل مع يمينه، وقال المغيرة هو بينهما بعد أيمانهما وسواء كان اختلافهما قبل الطلاق أو بعده كانت الدار بينهما أو لأحدهما أو بكراء كان الاختلاف منهما أو ورثتهما أو من ورثة أحدهما مع حياة الآخر كانا حرين أو عبدين أو إحداهما كانت الزوجة مسلمة أو ذمية.

والمتاع الذى يصلح للنساء كالحلى وثياب النساء والغزل والجهار والمتاع والذى يصلح للرجل كالسيف والدرع والرمح وسائر السلاح وثياب الرجل وكتب العلم والأدب، والذى يصلح لهما جميعًا كالدراهم والدنانيسر وغيسر ذلك مما لا يختص فى العرف بأحدهما سواء كانت أيديهما عليه شاهدة مثل أن يكونا قابضين عليه حكمًا مثل خشب موضوعة فى الدار(٢).

ووافقنا أبو حنيفة فى ذلك كله إلا فى الذى يصلح لهما فإنه فرق فى ذلك بين الرجل إذا كان حيًا أو ميتًا فقال: إن كان حيًا فهو له وإن كان ميتًا فهو للمرأة (٢٦)، وقال الشافعي من أقام البينة على شيء فهو له وإلا كان بينهما بعد أيمانهما (٤٤).

⁽١) الإنسان: سقطت من (١).

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٩٢٨/٢).

⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية (٣/ ١٨٦)، انظر الاختيار للموصلي (٢/ ١٦٤).

⁽٤) ذكره الشيخ الشيرازي. انظر المهذب (٣١٧/٢) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص٥٧٠).

وإنما قلنا إن ما يصلح لأحدهما يكون له لأن اليد لما كانت مؤثرة في الملك ودلت عليه بدليل أن من ادعى عمامة على رأس رجل فإن القول قول من هي عليه، وقد ثبت أن لكل واحد من الزوجين يدًا في الدار بدليل أن أجنبيًا لو ادعى بعض ما فيه فتنازعاه أو أحدهما فيكون القول قوله دون الأجنبي فوجب إذا تنازعا أن يعتبر أظهرهما في الدعوى ومن يشهد له العرف بقوة دعواه وقد ثبت أن اليد تتفاضل فيكون بعضها أقوى الدعوى من بعض كالراكب والممسك باللجام ، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون أقوى اليدين أولاهما بالمدعى لشهادة العرف له.

ولا يلزم عليه الدباغ والعطار إذا تنازعا فادعى الدباغ المسك وادعى العطار الجلود لأن أيديهما غير متساوية وقد ورد الظاهر والسنة بما قلناه وهو قوله تعالى: ﴿وَأُمْرِ بِالْعَرِفُ﴾ آيديهما غير متساوية وقد ورد الظاهر والسنة بما قلناه وهو قوله تعالى: ﴿وَأُمْرِ بِالْعَرِفُ﴾ [الأعراف:١٩٩]، وقوله عز وجل فى قصة يوسف [عليه السلام] (١) ﴿إِن كَانَ قميصه قد من قبل فصدقت﴾ [يوسف:٢٦] فجعل قوة دعوى كل واحد منهما على ما يشهد عليه الغالب فكذلك فى مسألتنا الغالب والعرف أن النساء يتخذن ما يصلح لهن والرجال يتخذون ما يصلح لهم وإذا صح ذلك ثبت ما قلناه، وروى: (أن رجلان تنازعا فى خص فحكم به لصاحب القمط (٢))(٢) وهو يؤيد ما نقوله من الحكم بالأشبه فى الدعاوى.

فصل

ووجمه قوله إنه يحكم بمه لمن يصلح له بيمينه أن الحكم في الأصول لا يكون إلا بشيئين فلم يسجز الحكم له بمجرد العرف لأن ذلك حكم بسبب واحد، ووجمه قول سحنون إنه له بغير يمين أن يده والعرف الشاهد له سببان فلم يحتج إلى يمينه.

ووجه قول مالك إن ما كان لهـما كان للرجل أن جنبته (٤) أرجح لأن البيت له وهى تابعة له فيـه والظاهر ما يكون في بيت الرجل له إلا ما يشهـد العرف أن الأغلب كونه للمرأة.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت في (١) لصاحب المقص.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (ب، هـ) جهته.

وإنما شرطنا اليمين ليحصل له سببان يحكم له بهما، ووجه قول المغيرة أنه بينهما وأن أيديهما متساوية ولا شبهة فيحكم به، والبيت منسوب إليهما لا إلى الرجل وحده فلم يبق إلا أن يكون بينهما بعد^(۱) أيمانهما كالمتداعيين شيئًا بأيديهما.

فصل

وإنما لم يفرق بين أن يكونا حرين أو عبدين وسائر ما ذكرناه لأن كل ذلك لا يؤثر فى الدعوى بقوة ولا ضعف ولا شبهة فلذلك استوى الحكم فى جميعه وإنما لم نفرق بين الحياة والموت لأن الورثة يقومون مقام مورثهم على سبيل ما كان له أن يفعل ألا ترى أنه لو اشترى بالخيار لم يكن لهم أن يفورقوا المبيع على البائع وكان لهم اختيار الجميع أو رده وكذلك هاهنا.

فصل

إذا مات رجل وعليه دين وله دين فيه شاهد واحد فللورثة أن يحلفوا مع الشاهد ويستحقوا الدين، فإذا حلفوا وأخذوا المال قضى منه الدين ثم أخذوا [الباقى ميراثا فإن لم يفضل شيء فهم مخيرون إن شاءوا حلفوا مع الشاهد ويستحقون الدين فإذا حلفوا أخذوا المال فقيضوا منه الدين ثم أخذوا] (٢) فضلاً إن كان وإن شاءوا لم يحلفوا وليس للغرماء إجبارهم على اليمين فإن لم يحلفوا حلف الغرماء واستحقوا الدين في ديونهم فإن كان فيه فضل عن ديونهم لم يستحقه الورثة فإن أرادوا من بعد أن يحلفوا لم يكن لهم ذلك إلا أن يكون لامتناعهم أولا وجه مثل أن يقولوا لم نعلم أنه يفضل منه شيء وكنا نرى أن الدين يستغرقه فيكون لهم أن يحلفوا [ويستحقوا الباقي، وإن كان امتناعهم على وجه النكول والترك لم يكن لهم أن يحلفوا من بعد، وكذلك] (٢) لو ادعى إنسان على الورثة أن ميتهم أوصى له بمال وأقام على ذلك شاهدا واحدا فله أن يحلف معه فإن نكل الوارث أو مدعى الوصية للورثة وبرأ وحلف الورثة للدعى الوصية وبرؤوا من نكل منهم لزمه ما يدعى عليه مع الشاهد، ويقيم الورثة الدين بقدر مواريثهم والموصى نكل منهم يقسمون على حسب ما يدعى من الوصية، وإن حلف بعضهم ونكل بعضهم فلمن

⁽۱) ثبت في (أ) مع.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

حلف نصيبه من الدين أو الوصية ولا شيء لمن لم يحلف، ولا يشارك الحالف في قسطه ولكن يعرض اليمين على المدعى عليه ويكون الحكم على ما بيناه.

فصل

وإنما قلنا إن للورثة أن يحلفوا مع شاهد ميتهم لأنهم يقومون مقام [الموروث في حقوق الإرث فلما كان للميت لو كان باقيًا أن يحلف مع شاهده كان ذلك](١) للورثة بعده، وإنما قلنا إنهم إذا أخذوا المال بالشاهد وأيمانهم قضوا منه الدين ثم ورثوا الباقى لأن الدين مقدم على الميراث(٢) لقوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾ [النساء: ١١] فإذا قضوا استحقوا الباقى لوجوبه لهم.

وإنما قلنا إنه إذا كان الدين مستغرقًا للتركة فلا شيء للورثة لأن الإرث بعد الدين (٣) فإذا تزاحما فالدين مقدم عليه، وإنما قلنا إن لهم أن يحلفوا مع استغراق الدين للإرث ولا يضرهم أن يستحق المال غيرهم لأن الحق في التقديم لهم لأنهم يقومون مقام الميت، ولأنهم لو أدوا الدين من غير التركة لكان ذلك لهم ولم يكن للغرماء الاعتراض عليهم.

وإنما قلنا إنهم مخيرون لأن الحق فى ذلك لهم فيإن شاءوا أخذوه وإن شاءوا تركوه، وإنما قلنا إنه ليس للغرماء إجبارهم على الحلف لأنهم يقولون لا فائدة لنا فى اليمين على ما إذا استحق لم يكن لنا فيه حظ وكذلك إن كان فيه فضل فلهم أن يقولوا لسنا نختار أن نأخذ بيمين فيكون ذلك لهم.

وإنما قلنا إن للغرماء أن يحلفوا إذا نكل الورثة خلاقًا للشافعى فى قوله ليس لهم ذلك⁽¹⁾، لأن الدين حق متعلق بالتركة⁽⁰⁾ فجار لمستحقه أن يحلف مع شاهد الميت، أصله حق الإرث، وإنما قلنا إنه إن كان فيه فضل عن ديونهم لهم يستحقه الورثة لأن الإنسان لا يستحق بيحين غيره شيئًا إذا كان عمن له أن يحلف، وإنما قلنا إن لهم أن يحلفوا ويستحقوا الفضل لأنهم يستحقون ما يتركه الميت فكان لهم أن يحلفوا عليه وليس امتناعهم أولاً من اليمين بمانع لهم الآن منها لأنهم يقولون لم نر أن نحلف على

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت في (ب) على الوارث.

⁽٣) ثبت في (ب) نفعًا للورثة.

⁽٤) لم أجد هذه المسألة فيما عندى من مصادر.

⁽٥) ثبت في (ب) بالشركة.

ما يأخذه غيرنا، فأما إذا فضل ما نأخذه فإنا نحلف عليه وهذا عذر مسوغ^(۱)، وإنما يمنع أن يحلفوا بعد ترك اليمين لأن نكولهم قد أسقط حقهم، وإنما قلنا إن للمدعى له أن يحلف مع شاهده لأنه يستحق من تركة الميت وما وصى له به، فإن لم يحلف فقد تقدم بيان النكول ورد اليمين وكذلك باقى المسألة.

فصل

كل دعوى لا يقبل فيها شاهد وامرأتان ولا شاهد ونكول (٢) ولا يقبل فيه إلا شاهدان فلا يجب السيمين فسيها على المدعى عليه بمجرد الدعوى، وذلك مثل دعوى النكاح والرجعة والطلاق وقتل العمد وما أشبه ذلك، فإذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته أو امرأة على رجل أنه زوجها أو أنه طلقها فلا يمين على المنكر منهما بمجرد الدعوى أوذلك مثل دعوى الناكح](٢) فإن أقام المدعى شاهدا واحداً حلفا المدعى عليه وإن نكل ففسيها روايتان: إحداهما أنه يحكم عليه، والأخرى أنه يحبس حتى يحلف فإن طال حبسه خلى، واليمين على هذه الرواية استظهاراً واحتياطاً.

وإذا قلنا إنه لا يحلف بمجرد الدعوى فلا يتصور على هذا رد اليمين على المدعى لأن ذلك لا يكون إلا بنكول المدعى عليه، والنكول لا يكون بعد توجه اليمين إليه، وعند الشافعي في هذه المسائل أن اليمين تلزم المدعى عليه فإن نكل ردت على المدعى فإن حلف حكم له (13)، فدليلنا على أن اليمين لا تلزم ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي على قال: «إذا ادعت المرأة أن زوجها طلقها لم يحلف بدعواها إلا أن تأتى بشاهد فإن كان معها شاهد حلف (٥) وهذا نص، ولأن ذلك ذريعة إلى امتهان النساء بالأزواج فلا تشأ امرأة أن تؤذى زوجها إلا ادعت عليه الطلاق لتحلفه وذلك إضرار بالناس فيجب منعه على ما بيناه من الذرائع، ولا يلزم عليه دعوى الأموال لأنها أخفض رتبة والإجماع على خروجها عن حكم هذا الأصل.

⁽١) مسوغ: سقطت من (١).

⁽٢) قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: النكول: استناع من وجبت عليه أو له يمين منها. انظر شرح حدود ابن عرفة للرضاع (٢١١/٢).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ذكره الإمام النووي. انظر روضة الطالبين (١٢/ ٤٣) رحمة الأمة في اختلاف الأثمة (ص٦٦٥).

⁽٥) أخرجــه ابن ماجه فــى الطلاق (١/ ٦٥٧) ح (٢٠٣٨) بنحوه فى الزوائد: هذا إسناده صــحيح، ورجاله ثقات.

ودليلنا أن اليمين لا ترد فيما لا تقبل فيه إلا شاهدين أنا وجدنا الشاهد والمرأتين أقوى من اليمين والنكول لأن النكول من غير جنبة المدعى، ولأنه لا يحتاج إليهم (١) مع المرأتين، وإذا ثبت ذلك كان الطلاق والنكاح لا يحكم فيه بشاهد والمرأتين كان بأن لا يحكم فيه الشاهد والنكول وبالنكول واليمين أولى.

فصل

إذا كان له بينة حاضرة وكان عالمًا بها قادرًا على إقــامتها فعدل عنها إلى يمين المدعى عليه ثم أراد إقامتها من بعد ففيها روايتان (٢): إحداهما أن ذلك له والاخرى أنه ليس له ذلك.

فوجه الأولى أنها حال لو أقر فيها المدعى عليه لثبت الحق عليه فوجب إذا أقام فيها المدعى البينة أن يكون له ذلك، أصله قبل أن يحلف، ولأنها بينة لو أراد إقامتها قبل اليمين لكان له ذلك فوجب ألا يقطعها اليمين، أصله إذا كانت غائبة أو كان لا يعلم بها، ووجه الثانية قوله على السلامات أو يمينه (٣) فجعل له أحدهما إذا استوفاه لم يكن له الآخر، ولأنه لو قال للحاكم أريد أن تجمع لى بين الأمرين بين يمينه وبينتى لم يكن له ذلك فدل على ما قلناه، ولأن عدوله إلى اليمين مع قدرته على البينة رضًا بها فلم يكن له نقض موجبها كما لو صالح ثم أراد الرجوع في الصلح.

فصل

يمين الإنسان على فعل نفسه يكون على القطع (1) وعلى فعل غيره يكون على العلم مثل أن يدعى على رجل مالاً فيقر له به ويزعم أنه قضاه إياه فيحلف أنه ما قضاه قطعًا، ولو ادعى أن لأبيه عليه مالاً وأنه ورثه عنه فزعه المدعى عليه أنه قد قه فه اله حلف على العلم أباه اقتضى منه شيئًا، والفرق بينهما أنه يقدر على العلم باقتضائه نفسه ولا يصل إلى العلم باقتضاء أبيه والصغير يحلف مع شهد أبيه على إثبات الحق

⁽١) ثبت في (ب) إليه.

⁽٢) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٢٠٦، ٢٠٧).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩١٠).

إذا بلغ، ولو كان للميت شاهد بحق له ولد صغير سمع الحاكم شهادة شاهده ثم عرض اليمين على المدعى عليه فإن حلف لم يسقط الدعوى عنه ويؤخر إلى أن يبلغ الصبى فيحلف ويأخذ (١)، وإنما عرضنا اليمين على المدعى عليه لجواز أن ينكل فيثبت الحق ولا يحتاج إلى انتظار بلوغ الصبى (٢) فلما لم ينكل كان الحق باقيًا للصبى.

فصل

إذا كانت في يد رجل دار حائز لها يتصرف فيها مدة عشر سنين فأكثر بالبناء والهدم والإجارة والعمارة ينسبها إلى نفسه ويضيفها إلى ملكه وإنسان يراه ويشاهده طول هذه المدة ولا يعارضه فيها ولا يذكر أن له فيها حقًا ولا مانعًا يمنعه مطالبته من خوف سلطان أو ما أشبه ذلك من الضرر المانع من المطالبة بالحقوق ولا بينه وبين المتصرف في الدار قرابة أو شركة في ميراث أو ما أشبهه مما يتسامح به القرابات والصهر بينهم في إضافة أحدهم أموال الشركة إلى نفسه بل كان عربًا من ذلك أجمع، ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه ويزعم أنها له ويقيم بينة بذلك فعندنا أن بينته غير مسموعة ويكون صاحب اليد أولى بها(٣).

وإنما قلنا ذلك لأن كل دعوى ينفيها العرف وتكذبها العادة فإنها غير مقبولة لقوله تعالى: ﴿وأمر بالعرف﴾ [الاعراف:١٩٩]، وأوجب الرجوع إليه [عند الاختلاف] في الدعاوى كالنقد والحمولة والسير وغير ذلك وفي الأبنية ومعاقيد القمط ووضع الجذوع على الحائط فكذلك في هذا الموضوع، وقد علمنا أن الإنسان في العادة إذا كان له ملك يراه في يد غيره يتصرف فيه تصرف ذي الملك التام (٥) بالهدم والبناء والعمارة والإجارة والرهن وغير ذلك وينسبه إلى ملكه وهذا حاضر يراه ويشاهده ولا ينازعه ولا يدعى معه شيئًا ولا مانع يمنعه من مطالبته ولا يذكر أنه ملكه ولا يعارض فيه بل ساكت ثم يأتي بعد سنين طويلة ومدة بعيدة فزعم أنه ملكه ويقيم البينة على ذلك فإن ذلك خلاف العادة لأن الإنسان لا يسكت (١) على ما يجرى هذا المجرى ولذلك قلنا إنه إن كان غائبًا

⁽١) ذكره ابن عبد البر (٢/ ٩١٠). انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٩١٠).

⁽٢) ثبت في (ب) إلى انتظار بلوغه.

⁽٣) انظر المدونة (٨٩/٤)، انظر الكافي لابن عبد البر (٩٣٨/٢).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٥) التام سقطت من (ب).

⁽٦) ثبت في (١) لا يسكتون.

سمعت بينتـه لأنه لا عرف يكذب قوله وكذلك إذا كانت في يد سلطان يخـافه إن أقام البينة.

وإنما قلنا: إن الحيازة من الأقارب لا تمنع الدعوى كــجرى العادة بإبساط بعضهم في إضافة الملك المشترك إليه وترك تشــاحيهم فيها وإنما تبقى (١) مدة طويلة غير مــقسومة بل على شركة المواريث المتداولة ففارقوا الأجانب.

فصل

التغليظ في الأيمان عندنا بالمكان والزمان خيلاقًا لأبي حنيفة في قوله لا يغلظ في المكان (٢) لقوله ﷺ: "من حلف على منبرى هذا على يمين كاذبة ولو على سواك من أراك فقد تبوأ مقعدًا من النار (٣)، ولأن أبا بكر وعمر رضوان الله عليهما استحلفا عند المنبر (١)، وروى أن عمر رضى الله عنه طولب بذلك في يمين توجهت عليه فافتدى ولم يحلف (٥)، وروى عن على رضى الله عنه أنه قال لرجل ـ حلف بالطلاق فقال لامرأته: يحلف (١)، وروى عن على رضى الله عنه أنه قال لرجل ـ حلف بالطلاق فقال لامرأته عبلك على غاربك ـ : تحلف بالله عند المنبر لما أردت الطلاق (٢)، ونحوه عن ابن عباس (١) فدل على أنه إجماع، ولأن اليمين تراد لزجر وردع وليتحرج الحالف ويمتنع من الإقدام على يمين إن كان مبطلاً بها ويخرج من حق إن كان، وقد ثبت أن الحلف في المواضع على يمين إن كان مبطلاً بها ويخرج من حق إن كان، وقد ثبت أن الحلف في المواضع التي تعظم وتشرف أبلغ في الردع وأوقع في الزجر من الحلف في غيرها فوجب أن يكون أولى.

إذا ثبت هذا فالمواضع في البلد الذي يكون فيه الخصومة: ففي المدينة عند منبر رسول

⁽١) تبقى: سقطت من (١).

⁽۲) ذكره الشيخ الموصلي قـولاً بصيغة التـمريض وقال: وقيل: يحلف في رماننا لـقلة مبالاة الناس باليمين الكاذبة. والأول أنه لا تغلظ بزمان ولا مـكان لأن تعظيم المقسم به حاصل في كل رمان ومكان. انظر الاختيار للموصلي (۲/ ۱۰۱)، انظر الهداية للمرغيناني (۳/ ۱۷۹).

⁽٣) أخرجه أبو داود فى الأيمان والنذور (٣/ ٢١٩) ح (٣٢٤٩)، وابن ماجه فى الأحكام (٢/ ٧٧٩) ح (٢٣٢٥)، ومالك فى الموطأ فى الأقضية (٢/ ٧٢٧) ح (١٠)، وأحمد فى المسئد (٢/ ٤٤٠) ح (٨٣٨٣).

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٩٦) ح (٢٠٦٩٤ _ ٢٠٦٩٥).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/٥٦٣) ح (١٥٠١٣).

⁽٧) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠/١٠) ح (٢٠٦٩٩).

فصل

فأما الحقوق التى تغلظ فيها فينظر فإن كانت الدعوى في غير المال مثل الدماء والطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فإن اليمين تغلظ في ذلك كله، وإن كانت الدعوى في مال فلا تغلظ فيه عند المنبر في التافه اليسير وهو ما دون ربع دينار من اللهب أو ثلاثة دراهم من الورق وتغلظ في ربع دينار وفي ثلاثة دراهم فصاعدًا، وقال الشافعي: تغلظ في العشرين دينارا دون ما قصر عنها (٢)، وقال بعض المتأخرين تغلظ في القليل والكثير (٣).

ودليلنا على أنه لا تغليظ فى اليسير ما روى أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه رأى رجلاً يحلف عند المنبر فقال: أعلى دم، فقال: لا، فقال: على عظيم من المال، فقال لا، فقال خشيت أن يتهاون الناس بهذا المكان^(٤)، ولم ينكر ذلك عليه أحد فثبت تقدير المحلوف عليه، ولأن المقصود من التغليظ الردع والزجر بمحرمة الموضع المحلوف عنده فيجب أن يكون ذلك فيما له خطر وقدر إعظامًا للموضع وتأكيدًا لحرمته، ودليلنا على أنه تغلظ فى ربع دينار أنه قدر من المال تثبت به حرمته فى الشرع بدليل أنه يقطع فيه اليد وأنه أقل ما يستباح به البضع فجاز التغليظ فيه كنصاب الزكاة، ولأنه خارج عن التفاهة والنذارة بدليل ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: لم يكن رسول الله

⁽١) ثبت في (ب) الأيمان.

 ⁽۲) ذكره الإمام النووى. ثم قال: أما ما دون ذلك فلا تغليظ فيه إلا أن يرى القاضى التغليظ لجرأة الحالف فله التغليظ. وهذا القول هو قول الحنابلة. انظر روضة الطالبين (۱۲/۲۳)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٥/ ٤٢)، انظر المغنى لموفق الدين (۱۱۲/۱۲).

 ⁽٣) هذا القول هو قول ابن جرير. حكاه عنه الشيخ موفق الدين بن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين
 (١١٦/١٢).

⁽٤) آخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠ ٢٧) ح (٢٩٦).

عَيِّلِهُ يَقطع في التافه وكان يقطع في ربع دينار(١).

فصل

وأما التغليظ في الزمان فيستحب في الدماء واللعان أن يكون الحلف بعد صلاة العصر لقوله عز وجل: ﴿تَجبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله اللات:١٠٦] قيل في التفسير: بعد صلاة العصر، وفي الحديث أن النبي على قال: «ثلاثة لا ينظر إليهم: فذكر من حلف يمينًا كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال امرئ مسلم (٢٠)، ولأن أدبار الصلوات أوقات مشرَّفة معظمة ترتجى فيها إجابة الدعاء ويتقرب الإنسان إلى الله تعالى بالتسبيح والذكر فيها فهي أبعد من اكتساب الآثام بالأيمان الكاذبة، واختير بعد صلاة العصر لأنه وقت يجتمع فيه الناس وربما ردع ذلك الحالف به.

فصل

لا مدخل للتغليظ في الأيمان بالألفاظ ولا تزاد في الحلف على أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو فقط، وقال الشافعى: يزاد على ذلك عالم خافية الأعين وما تخفى الصدور والذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية (٢) وما أشبه ذلك (٤) ودليلنا أن هذه الصفات لا غاية لها ولا حصر فلم يكن بعضها بأن تغلظ اليمين به بأولى من بعض فوجب، الاقتصار على الحلف باسمه تعالى ووصفه الأخص الذي لا زيادة عليه وله مزية على سائر الصفات.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخرجه البخارى في الشرب والمساقاة (٥/ ٤٢) ح (٢٣٥٨)، ومسلم في الإيمان (١٠٣/١) ح (١٠٣/١٧٤).

⁽٣) ثبت في (ب) الجهر.

⁽٤) قال الإمام النووى التغليظ بالتعديد في الأسماء والصفات بأن يقول: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية أو والله الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم السر وأخفى وهذا الضرب مستحب قلو اقتصر على الله كفى. واستحب الشافعي رحمه الله أن يقرأ على الحالف (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلاً. . وأن يحضر المصحف. انظر روضة الطالبين (١٢/ ٣١)، انظر حاشية الجمل على المنهج (١٥/ ٤٢).

ولا يزاد في إحلاف اليهودى أن يقال الذى أنزل التوراة على موسى ولا في إحلاف النصراني أنزل الإنجيل على عيسى خلافًا للشافعي^(۱) لأن ذلك معنى زائد على التغليظ في صفات اليمين لا يجب في حق المسلم فنقول لأنها يمين وجبت في حق فلم يزد في إحلافه على فيها على لفظ الإخلاص، أصله في حق المسلم، ولأنه كافر فلم يزد في إحلافه على اسم الله وصفة الإخلاص كالوثنى، ولأن زيادة هذه الصفات إن كانت لاختصاص الكتابيين بها فيجب أن يزاد الذي كلم موسى على الطور وغير ذلك فيجب أن يزاد على الوثنى اللاة والعزى لأن ذلك هو الذي يعظم وذلك باطل.

فصل

يحلف قائمًا فى كل الحقوق (٢) لأن ذلك أبلغ فى الردع والزجر وأما استقبال القبلة فقيل إنه لا يحتاج إليه لأنه لما لم يغلظ بأن يحلف عندها لم يغلظ باستقبالها كسائر المواضع وقيل يستقبل بالحالف القبلة لقوله على: «حير المجالس ما استقبل به القبلة» (٢) لأن ذلك أردع له وأزجر، ولأن استقبال القبلة يعظمها المسلمون ما لا يعظمون (١) الانحراف عنها ألا ترى أنه يفعل بالمحتضر وفى الدفن وعند الذبح والأذان فكذلك فى اليمين.

فصل

يجوز افتداء اليمين وهو أن يبذل شيئًا لتسقط عنه لأنه إجماع الصحابة وروى أن عثمان رضى الله عنه خاصمه يهودي إلى عمر وادعى عليه أربعة آلاف درهم فوجبت (٥)

⁽۱) ذكره الشيخ زكريا الأنصارى. انظر المنهج مع حاشية الجمل (٥/ ٤٢١)، انظر مغنى المحتاج (٤/٣/٤).

⁽٢) قال ابن عبد البر: واليمين قائمًا عند مالك أصوب. انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ٩٢٤)، وقال الشيخ الآبى: ويحلف قائمًا تغليظًا عليه فلو حلف جالسًا لم يجز بناء على أن التغليظ واجب على المعتمد. انظر الثمر الدانى (ص ٢٠٦).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ثبت في (١) يعلمون.

⁽٥) ثبت في (ب) فتزحمت.

عليه اليمين فأبى أن يحلف وغرم المال فلما فعل ذلك قال: والله ما له على شيء فقال عمر ما حملك على ما فعلت قال خفت أن يصادف يمين قدراً (١) فيقول الناس ظلم عثمان اليهودى ولم ينكر عليه عمر (٢)، ولأن ابن مسعود أخذ بأرض الحبشة فصالح (٣) عن نفسه بدينارين (١)، ولأن في الاستحلاف مذلة (٥) وامتهانًا فجاز للإنسان الافتداء منها صيانة للعرض وقد قال على «ما وقى به المرء عرضه فهو صدقة» (١).

فصل

وإذا كانت المرأة من ذوات الأقدار والشرف جاز أن يبعث الحاكم إليها من يحلفها لأن فى ذلك صيانة لها وإقلالاً من تبذيلها، ولا مقال للخصم فى ذلك لأن الذى يجب له إحلافها دون تبذيلها وإن كانت ممن لا تخرج نهارًا جاز أن تؤخر لتخرج ليلاً زيادة فى الصيانة وقلة التبذل(٧).

فصل

من أراد أن يكتب على غيره كتابًا بذكر حق أملاه الذى عليه الحق وإن أملاه الذى له الحق بحضرته ورضاه فلا بأس به وإن ارتضيا بمن يمليه غيرهما جاز وأجرة الكتاب عليهما وإن كان الدين لجماعة فأجرة الكتاب عليهم بالسوية اتفقت سهامهم أو اختلفت.

وإنما قلنا إنه يمل الذي عليه الحق لقسوله تعالى: ﴿وليملل الذي عليه الحق﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولأن الذي له الحق قسد يزيد (٨) فيما له عليه ويتغافل عنه الذي عليه الحق فإذا أملاها الذي عليه الحق كان ذلك أمنا لها يخاف منه وقد وعظ الله الذي عليه الحق فقال: ﴿وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئًا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولأنه قسد يزيد الذي له الحق

⁽١) ثبت في (أ) القدر.

⁽۲) أخرجه البيهقي في الكبرى (۱۰/۲۹۷) م (۲۰۲۹۸).

⁽٣) ثبت في (ب) فصائع.

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٣٥) ح (٢٠٤٨٢).

⁽٥) ثبت في (ب) بذلة.

⁽٦) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٠)، وذكره الحافظ العجلوني وعزاه إلى العسكري والقضاعي عن جابر مرفوعًا. انظر كشف الحفاء (٢/ ٢٥٥) ح (٢٢٥٥).

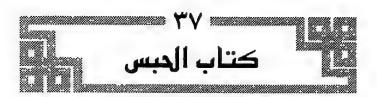
⁽٧) انظر المدونة (٤/ ٧١)، انظر الكافي لاين عبد البر (٢/ ٩٤٢).

⁽٨) ثبت في (ب) ينسي.

فى التوثق على ما يجب له وذلك غير جائز، ولأن الذى عليه الحق إذا أملاه صار ذلك إقرارًا منه فيعتد به وإذا أملاه الذى كان مدعيًا والدعوى لا يعتد بها فيقال للذى عليه إذا أملاه أنت لتقر بها عليك فإن كان سها أو غير عالم بالشروط أملً ذلك وليه الذى إليه أمره أو وكيله لأنه إذا كان عن أمره فإقراره حاصل.

وإنما قلنا إن أملاه صاحب الحق بحضرته ورضاه جار لأن التهمة تزول عنه وتصير كأن الذى هو عليه أمله فيكون إقرارًا، وإنما قلنا إن الأجرة عليهما لأن الكاتب أجير لهما، وإنما قلنا إنها تكون على أهل الدين بالسوية وإن اختلفت أنصباؤهم لأن التعب في ذلك واحد فليس نصيب واحد منهم أكثر من نصيب الآخر والله أعلم.

* * *



والوقوف والصدقة والعمرى والرقبى ومأ يتصل بذلك

قال القاضى: الحبس والوقف^(۱) صحيح لازم لا يفتقر لزومه إلى حاكم به وهو قول الشافعى^(۲)، وقال أبو حنيفة لا يلزم الوقف ولا يزول عن ملك الواقف قبض أو لم يقبض وله الرجوع عنه بالبيع والهبة، ويورث عنه إن مات إلا أن يحكم به حاكم أو يكون الوقف مسجداً أو سقاية أو يوصى به فيكون فى ثلثه (۲).

فدليلنا فعل رسول الله ﷺ وإجماع الصحابة بعده من غير خلاف منهم الأثمة الأربعة وطلحة والزبير وزيد بن ثابت وعائشة وأبو رافع وخالد بن الوليد وابن عمر وغيرهم أن رضوان الله عليهم، وكذلك قال مالك: هذه صدقات رسول الله ﷺ وأصحابه والخلفاء (١) معروفة عندنا وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال للنبى عليه أنى أصبت أرضًا بخير وهى من أنفس مال أصبته وإنى أريد أن أتصدق بها فقال له

(۱) قال الفيــروزآبادى: الحبس: المنع وكل شيء وقفــه صاحبه. انظر القــاموس المحيط (۲/۲۰۲). وقال: والوقف الحبس. انظر القاموس المحيط (۳/ ۲۰۵).

وفى الاصطلاح: قال الشيخ الرصاع: الفقهاء بعضهم يعبر بالحبس وبعضهم يعبر بالوقف والوقف عندهم أقوى من التحبيس وهما فى اللغة مترادفان، وقال الشيخ ابن عرفة: هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازمًا بقاؤه فى ملك معطيه ولو تقديرًا. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٣٩).

وقال الشيخ الأبى: الحبس إعطاء المنافع أما على سبيل التأبيد أو على مدة معينة ثم يرجع ملكًا. انظر الثمر الداني (ص ٥٥٦).

- (٢) ذكره الشيخ الموصلي، انظر الاختيار (٢/ ٢٩١)، انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ١٥).
 - (٣) ذكره الشيخ الخطيب الشربيني، انظر مغنى المحتاج (٣٨٩/٢).
- (٤) أخرجه البخارى في الشروط (٥/ ٤١٨) ح (٢٧٣٧)، ومسلم في الوصية (٣/ ١٢٥٥) ح
 (١٦٣٢/١٥).
 - (٥) انظر المحلى لابن حزم (٩/ ١٨٠).
 - (٦) الخلفاء سقطت من (١).

خين: «حبس الأرض وسبل الثمرة»(١) وفي طريق آخر فتصدق به عمر وكتب هذا ما تصدق به عسمر بن الخطاب صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث، على الفقراء وذوى القربي وفي سبيل الله وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف(١)، ففيه أدلة: أحدها قوله على "حبس الأرض" وذلك يقتضى التأبيد وانتفاء الرجوع فيه، والثاني أن عمر استشار رسول الله على في ذلك فأشار عليه به فدل على أنه يلزم وإلا لم يكن قد دله على مراده، والثالث أنه كتب لا يباع ولا يوهب ولا يورث بعد إذنه على فيه لانه تحبيس أصل على وجه القربة فلم يفتقر إلى حكم حاكم، أصله المسجد.

وقولنا أصل^(٣) احترازًا من الحيوان والعروض على إحدى الروايتين، ولأنه ضرب من العطية يلزم بعد الوفاة بالوصية فوجب أن يلزم بفعله حال الحياة، أصله الهبة والصدقة، ولأنه إزالة ملك على وجه القربة فلم يفتقر إلى حكم حاكم، أصله العتق ويزيد^(١) فى الفرع إزالة ملك عن منافع الرقبة المحبسة.

فصل

ويجوز ذلك فسى المحوز والمشاع خلاقًا لأبى يوسف ومحسمد^(٥)، لحديث عسمر أنه أصاب مائة سهم وذلك يقتضى أنه مشاع، ولأنها عرضة يجوز بيعها فسجاز وقفها كالمحوز.

وعنه فى حبس غير العقار من الحيوان روايتان: إحداهما المنع، والأخرى الجواز، ومن أصحابنا من يقول إن حبس الحيل جائز، وإنما الخلاف فى غيرها^(١) فوجه المنع أن الأخبار إنما وردت فى العمقار دون غيره فلم يجز تعديه، ولأن الحبس والوقف إنما يراد

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ثبت في (ب أصلاً).

⁽٤) ثبت في (ب) نريد.

⁽٥) قال الشيخ المرغيناني: ووقف المشاع عند أبي يوسف لأن القسمة من تمام القبض والقبض عنده ليس بشرط فكذا تتمته ، وقال محمد رحمه الله: لا يجوز لأن أصل القبض عنده شرط. انظر الهداية (٣٩/٢)، انظر الاختيار للموصلي (٢/٢٩٢).

⁽٦) ذكرهما ابن عبد البر فى الكافى وقال: وتحبيس الخيل فى سبيل الله جائز واختلف قول مالك فى تحبيس غير الخيل من الحيوان فكرهه موة وجوزه أخرى. انظر الكافس لابن عبد البر (٢٠/١)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٢٠/٧٦).

للتأبيد والدوام وذلك لا يمكن إلا في العقار فلم يجيز في غيره مما يتغير ولا يدوم، ألا ترى أن الشفعة لما استحقت لإزالة الضرر على وجه الدوام اختصت بالعقار دون غيره لأن الدوام لا يوجد في غيره غالبًا لسرعة تغيره، ووجه الجواز قوله على: "إنكم تظلمون خالدًا إنه حبس أذرعه وأعبده في سبيل الله"(١) والأذرع الخيل وروى أن أبا معقل وقف بعيرًا له فقيل لرسول الله على فلم ينكر وإن أم معقل قالت: يا رسول الله أريد الحج وإنه وقف السبيل فأركبه فقال: "اركبيه، فإن الحج من سبيل الله"(١)، ولأنه أصل يبقى ويصح الانتفاع به كالعقار.

فصل

الربع الموقف أو المحبس حبساً محرماً لا يجوز بيعه إذا خرب ولا الاستبدال به بوجه لأن في بيعه إبطال شرط الواقف وحلاً لما عقده وذلك غير جائز، واعتباراً به إذا لم يخرب، ولأن العمارة تنتقل من مكان إلى مكان فلم يكن في تبقيته إتلاف له لجواز عودة العمارة إليه، ولأن في بيعه إبطالاً لحق من جعل له فيه حق بعد هذا البطن (٣) ولا سبيل إلى ذلك وجواز بيعه (١) محكى عن ربيعة وأظن بعض أصحابنا يذهب إليه ولست أحققه (٥) في هذا الوقت (١).

فصل

وأما الفرس أو غيره إذا كلب أو حطم أو هرم وخيف عليمه العطب فيجوز بيعه عند

⁽۱) أخرجه البخاري في الزكاة (٣/ ٣٨٨) ح (١٤٦٨)، ومسلم في الزكاة (٢/ ٧٦) ح (٢١/ ٩٨٣).

⁽۲) اخسرجه أبو داود في المناسك (۲/۱۱٪) ح (۱۹۸۸)، وأبسن مساجمه في المناسك (۲/۹۹٪) ح (۲۹۹۳) مختصرًا.

⁽٣) ثبت في (ب) النظر.

⁽٤) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٠٠).

⁽٥) ثبت في (أ) ونسيت تحققه وفي (هـ) ولنست أتحققه.

⁽٦) قال ابن عبد البر: وقال مثل قول ربيعة عبد الملك فيما يئس من عمارته ولا ينتفع به أن يجعل ثمنه في مثله وقال بقول ربيعة في جواز بيع الأحباس طائفة من المالكيين. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٠٠١)، انظر الثمر الداني (ص ٥٥٩).

وقال الشيخ ابن عـرفة: وفي رواية أبي الفرج عن مالك: إن رأى الإمـام بيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٩١/٤).

ابن القاسم ولا يجوز بيعه عند عبد الملك^(۱)، فوجه قول ابن القاسم إنه إذا لم يبق فيه منفعة في الحال ولا في المترقب في الوجه الذي حبس عليه لم يكن في تبقيته فائدة إلا تعريضه للتلف وذلك غير جائز لأن إضاعة المال منهى عنها ومتى بيع هذا الفرس الذي قد كلب أو دخل العيب قوائمه لم يكن القتال عليه أمكن أن ينتفع به مشتريه في غير ذلك الوجه بأن يطحن عليه أو يعمل عليه وابتيع بثمنه غيره فكان ذلك أولى من إضاعته، ولأن في تبقيته ومنع بيعه إنما يراد لئلا يبطل شرط الواقف متى بيع وتبقيته وقول إلى ذلك من غير نفع فكان إبطال الشرط بما يقوم مقامه ويسد بعض (۱) مسده أولى.

ووجه قول عبد الملك اعتباره بالرباع بعلة أنها عين أبد حبسها فلم يجز بيعها، فإذا ثبت هذا وبيعت على قول مالك وابن القاسم جعل ثمنها في مثلها إن بلغ وإلا أعين به في مثله وانتفع في ذلك الوجه الذي حبس الأصل فيه لأن بدل الشيء يقوم مقامه وهذا كله على قول (٣) إن حبس الحيوان جائز، فأما إذا قال إن حبسه لا يصح فلا معنى لهذا الفرع ويجوز على الإطلاق.

فصل

الألفاظ التي ينعقد بها الوقف هي أن يقول وقفت وحبست وتصدقت وما أشبه ذلك عما يفيد معناه (٤) فأما لفظ الوقف فسإنه صريح في التأبيد فإذا قال وقفت هذا الدار وقال هذه الدار وقف كان هذا القدر كافيًا في تأبيد (٥) تحريمها فلا يرجع ملكًا أبدًا وإن ضم إلى ذلك أن يقول وقف لا تباع ولا توهب ولا تورث فذلك تأكيد والاقتصار على لفظ الوقف كاف.

وإنما قلنا ذلك لأن مفهوم هذه اللفظة فى العرف أنه يقصد بها السبيل وتأبيد حبسها وتمليك منفعتها على الدوام فوجب الحكم بذلك فيها، فأما لفظ الحبس فهو أن يقول دارى هذه حبس فى وجه كذا أو لا يقول، لكن إن قال حبس فقط أو قال قد حبستها

⁽١) ذكره ابن عبد البر في الكافي، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٠١).

⁽٢) بعض سقطت من (ب).

⁽٣) ثبت في (ب) قوله.

⁽٤) انظر الكافي لابن عبد البر (١٣/٢)، وانظر بلغة السالك (٢/٢٧٦).

⁽٥) ثبت في (ب) تأثير.

فإنها تكون حبسًا(١) في الوجه الذي جعله فيه وإن لم يذكر له وجهًا بل قال: حبس فقط صرف في وجوه البر والخير، فأما الحكم في تأبيده فينظر فإن لم ينضم إلى ذلك أن يقول: وقف لاتباع ولا توهب أو غير ذلك مما يفيد التأبيد وكانت على معين أو جماعة بأعيانهم غير مجهولين ولا موصوفين مثل أن يقول: حبس على فلان لرجل بعينه أو على قوم بأعيانهم ولم يذكر عقبًا ولا نسيلاً فقد اختلف قبوله في ذلك هل يتأبد أم لا ففيه روايتان (٢): إحداهما أنه لا يتأبد ويصرف أولاً في الوجـه الذي جعله فيه [فإذا زال عاد ملكًا له إن كمان باقيًا أو لورثته إن كان مسيتًا، والأخرى أنه يتأبد فسيصرف أولاً في الوجه الذي جعله](٢) فيه فإذا انقرض عاد حبسًا إلى أقرب الناس بالمحبس عليه، فإن لم يكن له قرابة عاد إلى الفقراء والمساكين، فأما إن انضم إلى لفظ الحبس في المعنيين(٤) بعض الفاظ(٥) التأبيد مثل أن يقول حبس وقف أو محرم أو مؤبد أو لا تباع ولا توهب أو جعل إطلاق لفظه في مجهولين أو موصوفين كالفقراء والعلماء أو بني تميم (٦) أو فلان وعقيبه أو على ولدى وعقبهم ولم يعين ولا ذكر مرجعًا فلا يختلف المذهب في هذين الوجهين أنهما يفيدان التأبيد والتحريم، فأما لفظ الصدقة وهو أن يقول هذه الدار صدقة على فلان فإنه على وجهين: أحدهما أن يريد تمليكه الرقبة والآخر أن يريد الحبس فإن أراد المتصدق تمليك الرقبة جاز وكان ملكًا للمتصدق عليه كالهبة، وإن أراد معني التحبيس فذلك على وجهين إن كان على رجل معين أو قوم معينين غير مجهولين ولم يذكر عقبي ففيها روايتان على ما بيناه في لفظ الحبس:

إحداهما أنه لا يتسأبد فيصرف أولاً فيمن نص عليه فإذا انقرض ذلك الوجه عادت ملكًا، والأخرى أنها تتأبد فيتصرف في الوجه الذي جعلت فيه فإذا انقرض عادت إلى الفقراء والمساكين، وأما إن جعلها في قوم مجهولين أو موجودين لا يحاط بعددهم كبني تميم وبني تغلب أو على موصوفين كالعلماء والفقراء أو شرط في المعينين أعقابهم فإنها تتأبد ولا تكون ملكًا وكذلك ذكر ابن عبد الحكم(٧) عن بعض أصحابنا في هذا إذا قال

⁽١) ثبت في (١) حسها.

⁽٢) ذكرهما ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠١٣/٢).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٤) ثبت في (أ) في الهيئتين.

⁽٥) ثبت في (١) لفظ.

⁽٦) بني تميم: سقطت من (ب).

⁽٧) ما أثبتناه من (أ) وفي (ب) ابن عبدوس.

صدقة على فلان وعقبه ما عاشسوا ولم يقل حبسا أنها تكون ملكاً لآخر عقيب من رجل أو أمرأة ويتصرف فيه بما شاء من بيع أو غيره قال وأكثر أصحابنا يرونه حبسًا وهذا الذى قاله ليس بشىء والصحيح أنها تكون حبسًا، وأما إذا أطلق لفظ الصدقة ولم يضم إليه ما يقتضى معنى الحبس لا من لفظ التأبيد ولا من صفات المتصدق عليهم فلا يكون معنى الحبس لأن ظاهر الصدقة تقتضى تمليك الرقبة، وإنما ينصرف إلى الحبس بقريئة تنضم إليه، فأما إن جمع بين لفظ الحبس والصدقة فقال هذه الدار حبس صدقة أو قال حبس فإن ضم إلى ذلك لا تباع ولا توهب أو قال محرمة أو مؤبدة أو وقف فلا يختلف المذهب إنما تتأبد بذلك، وإن لم يقل إلا حبسًا صدقة أو صدقة حبسًا ولا ذكر مجهولين ولا عقبى فاختلف أصحابنا في تخريج قول مالك فيها: فمنهم من قال إنها على روايتين كقوله حبسًا فقط ومنهم من قال على رواية واحدة إنها ترجع حبسًا ولا تعود ملكًا هذه جملة مما ذكره أصحابنا في ألفاظ الحبس والوقف ونحن نتكلم على تفصيلها.

فصل

قد بينا أن لفظ الوقف يفيد بمجرده التحريم والتأبيد، ووجه قوله في الحبس المطلق على المعنيين أنه يرجع ملكًا هو أن مجرد لفظ التحبيس لا يقتضى التأبيد والتحريم لا من لفظه ولا من معناه لأن لفظه مجرد على التحريم ومعناه أن (۱) المنفعة لمن جعلت فقط حبس عليهم لا تخرج عنهم فأما تحريمها بعد انقراضهم لانه مما لا يستفاد به فإذا كان كذلك وجب عودها ملكًا للمحبس [لأنها على أصل ملكه لزوال الحق الذي يتعلق بها فإذا وصفت بالتأبيد والتحريم] (۱) فقد انضم إلى لفظه ما دل على المراد به فلذلك قلنا إنه مؤبد وكذلك إذا جعل على مجهولين أو موصوفين فإنه يقوم مقام التأبيد والتحريم ويدل على أن المحبس أراد ألا يرجع ملكًا لأنه ملك منفعتها لمجهولين لا يحاط بعددهم ولا يعلم انقراضهم وكذلك الموصوفين بصفة لأن ذلك ينتظم الموجودين والمعدومين فلال هذا على أنه قصد بذلك التحريم.

ووجه قوله أنها تكون حبسًا محرمة قوله ﷺ لعمر رضى الله عنه «حبس الأصل وسبل الثمرة» (٣) وموضع التعلق منه أن عمر أراد أن يتصدق بالأصل صدقمة تبتدأ وهي

⁽١) ثبت ني (أ) لأن.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٣) تقدم تخريجه.

غليك رقبته فأشار عليه بأن يحبس أصله ويسبل الشمرة، فدل على أن الأصل يتأبد تحريمه ولو لم يكن كذلك لم يكن الغرض حاصلاً لأنه كان يعود إلى ملكه فيبطل غرضه في التصدق به، ولأن إطلاق القول أن هذا حبس منافعه على التأبيد مستحقه لأنه لم يقيد ذلك بوقت دون وقت فكان الإطلاق مقتضيًا للتأبيد وليس يخرجه عن ذلك بيانه لمن حبست عليه أن يقول حبس على فلان لأن ذلك لا يفيد تقييد الحبس^(۱) وإنما يفيد التبدئة فقط، ولأنه لفظ يقتضى التحبيس فوجب أن يستحق التأبيد بإطلاقه، أصله لفظ الوقف، ولأن لفظ حبس مطلق فوجب أن يقتضى التحريم، أصله إذا كان على مجهولين.

فصل

وأما لفظ الصدقة فإن أراد به وجه الحبس [فقد بينا أن الاختلاف فيه كهو في لفظ الحبس] (٢) فوجه القول بأنه لا يتأبد أن إيجابه التصدق بالمنفعة (٢) على زيد أو ولده المعينين أو في وجه كذا لا يوجب التحريم لا من لفظه ولا من معناه وإنما يقتضى تبقيته ما دام الوجه صرف فيه باقيًا فإذا زال عاد إلى ملكه بالأصل، ووجه القول بأنه يوجب التأبيد أن إطلاق لفظ التصدق به يفيد التخلى منه فكان كالوقف.

فصل

فأما إذا جمع بين اللفظين⁽¹⁾ فوجه القسول بأنه لا يتأبد أن ذلك مسبنى على أن كل واحد بانفراده غير متأبد، فإذا جمعهما لم يتم جمعه بهما التأبيد لأن الجمع بين اللفظين لا يجعل لهما حكمًا يخالف حكم الانفراد، ووجه القسول بالتأبيد أن فائدة التأبيد تحريم المحبس وتأبيده كقوله: لا يباع ولا يوهب.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا جعله في قوم مجهولين أو موصوفين أن ذلك يكون على التأبيد فلأن غير المحرم إنما يعود إلى المحبس بشرط انقراض المحبس عليهم فإذا صرفه إلى

⁽١) ثبت في (١) الحق.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ثبت في (١) بالنصف.

⁽٤) ثبت في (ب) الوصفين.

المجهـولين علمنا أنه أراد التأبيـد بأنه لا يعلم انقراضـهم وكذلك الموصـوفون لأن ذلك ينتظم المعـدوم والموجود وذلك يقـتضى تعلق حـقهم به مـا أمكن وجودهم وكـذلك(١) العقب يقتضى التأبيد إلا أن يكون أصله معينًا فإنه يتعين بتعيين أصله.

وإنما قلنا إنه إذا قال هذه الدار حبس ولم يعين الوجه الذى تصرف فيه فإنها تصرف فى وجوه الخير والبر لأن الحبس والوقف يراد به وجه الله تعالى والقربة إليه وذلك يتعين بتعيينه فإذا لم يعينه كان مطلقًا فيها ولم يجز إبطاله لأنه لو صرح بذلك لكان هذا حكمه.

ومن شرط الحبس والوقف أن يخرج من يده في صحته فإن أقام في يده حياته أو إلى مرضه الذي مات فيه فإنه يبطل ويكون ميرانًا إلا أن يكون أخرجه عن يده مدة يسيرة فيها ثم أعاده إلى نظره فكان يصرف غلاته في وجوهها ويقوم بها فإن ذلك لا يبطل الحبس.

وإنما قلنا ذلك لحديث أبى بكر رضى الله عنه أنه كان نحل عائشة رضى الله عنها جذاذ عشرين وسقًا فلم يقبضه حتى مرض مرضه الذى مات منه فقال لها: لو كنت حزتيه لكان لك، وإنما هو اليوم مال الوارث (٢)، ولأن ذلك طريق إلى أن ينتفع الإنسان بماله فى حياته ويخرجه عن ورشته بعد موته فلا ينفع الحجر عليه شيئًا فأما إن عاد إليه فكان يليه ويصرف غلاته فى وجوهها وسبلها (٣) فإنه لا يبطل لأن التهمة تزول عنه إذا كان أخرجه عنه مدة بينة وأشهر (١) أمره، ولا حد لهذه المدة إلا ما يعلم فى مثله أنه لم يقصد انتفاعه بالمال (٥) حياته وأدوا ورثته عنه، وابن القاسم يحد فيه سنة لأنها مدة وضعت للاختبار كإقامة البكر عند الزوج العنين وعهدة السنة، وكان شيخنا أبو بكر وحمه الله] (١) يقول: القياس ألا يصح رجوعه إلى يده طالت المده أو قصرت.

وإنما قلنا إنه إذا كان المحبس عليه من هو في ولايته فإن قبضه له قبض وكذلك الهبة

⁽١) ثبت نى (ب) ذلك.

⁽۲) آخرجه البيهقي في الكبرى (٦/ ٢٩٥) ح (١٢٠٠٤).

⁽٣) ثبت في (ب) ويشبلها.

⁽٤) ثبت في (١) وأشهد.

⁽٥) ثبت في (ب) بالملك.

⁽٦) ما بَيْن المعكوفين سقط من (ب).

لأنه ليس من أهل القبض لنفسه والنظر لها فكان قبض وليه قبضًا له فلا يجوز أن يمكن ما وقفه على ولده الصغير لأن ذلك ذريعة إلى أن ينتفع بماله حياته ثم يخرجه عن ورثته بعد موته فوجب حسم الباب بمنعه.

فصل

وإنما قلنا إن المحبس المتـأبد إذا انقرض الوجه الذي جـعل فيه عـاد إلى أقرب الناس بالمحبس لأن الصدقة على الأقارب أولى منها على الأباعد، وقد قال على الأقربين، «لا يقبل الله صدقه وذو رحم محتاج» (۱) ، وقال لأبى طلحة: «اجعلها في الأقربين» (۱) ، وقال على الخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول» (۱).

فصل

الوقف فى الصحة من رأس المال وفى المرض أو الوصية من الثلث (٤) لأن الصحيح لا يتعلق عليه حجر (٥) لأحد فى ماله ولا الوارث ولا غيره فكانت عطاياه وهباته من رأس المال، والمريض محجور عليه من أجل ورثته فما يفعله موقوف على الثلث بعد موته لأنه ليس له أن يخرج عنهم زيادة على الثلث بعد موته لأن ذلك تقدير ما جعل له، وإنما لم يحكم بتنجيزه من الشلث فى الحال لجواز أن يتلف الثلثان الباقيان ويموت هو عن هذا المقدار فقط لأن الاعتبار ما يتركه بعد الموت لا قبله فيؤدى إلى أن يكون الوصايا قد نفذت قبل حصول الثلثين للورثة وذلك غير جائز.

فصل

ووقف الإنسان على نفسه لا يصح(١) خلافًا لما يحكى عن أبي يوسف(١) لأنه إذا

⁽١) لم أجده.

⁽۲) أخرجه البخاري في الزكاة (۳/ ۳۸۱) ح (۱٤٦١)، ومسلم في الزكاة (۲/ ۲۹۳) ح (۹۹۸/٤۲).

⁽٣) ذكره البخارى معلقًا انظر فتح البارى (٥/٤٤٣) مختصرًا ومسلم في الزكاة (٢/٧١٧) ح (١٠٣٤/٩٥) واللفظ له يتمامه.

⁽٤) انظر المدونة (٤/ ٣٤٤)، وذكـــره ابن عــبــد البــر في الــكافي. انظر الكافي لابن عـــبــد البــر (١٠١٥/٢)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٢/٤).

⁽٥) ثبت في (ب) حجه.

⁽٦) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٨٠)، انظر بلغة السالك (٢/ ٢٨١).

 ⁽٧) قال الشيخ المرغيناني: وإذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز عند أبي
 يوسف. انظر الهداية (٣/ ٢٠)، انظر غرر الأحكام لمنلاخسروا (٢/ ١٣٦).

ملك شيئًا بضرب من ضروب الملك لم يملك نقله إلى نفسه بغير ذلك الوجه، أصله إذا وهب لنفسه شيئًا من ماله.

فصل

وإن وقف فى مرضه أو وصيته شيئًا على ورثته خاصة دون غيرهم لم يصح ذلك وكان ملكًا للورثة لأن ذلك يجرى مجرى الوقف على نفسه ولأنه يوقف⁽¹⁾ عليهم ملكهم ويمنع التصرف فيه وذلك غير جائز فيه، وإن وقف على بعضهم لم يجز أيضًا، فإن دخل معهم أجانب نفذ^(۱) الوقف من الثلث وقسم نصيب الورثة على الشرط الذى شرطه وأخذ الأجانب حقوقهم، وإنما يصح الوقف إذا دخل فيه الأجانب لأنه قد وقفه على من يصح الوقف عليه ولم يرد تفضيل بعض الورثة على بعض.

وإذا وقف على بعض ورثته وعلى أجانب كان ما يصيب الوارث بينه وبين باقى الورثة، ومن مات من الورثة، الذين لم يدخلهم فى الوقف قام وارثهم مقامهم لأنه لا يرث عنه جميع حقوق المال التى كانت له فإذا مات الوارث الموقوف له انقطع حق باقى الورثة فيما كان يصيبه خاصة فإذا مات جميع الورثة الموقوف^(۱) عليهم انقطع حق باقى الورثة جملة وحصلت بغير الورثة.

فصل

إذا حبس على جماعة شيئًا ثم جعله فى وجه آخر بعد انقراضهم فمات بعضهم: فإن كان ذلك الشيء مما يتجزأ أو ينقسم كالغلة والثمرة وما أشبه ذلك فإن حصة الميت تكون فى الوجه الذى جعل فيه بعد انقراضهم ولا يرجع على من بقى من أهل الحبس وإن كان مما لا ينقسم كالعبد يُختدم والدابة تركب فيفها روايتان: إحداهما أنه كالذى ينقسم [ترجع حصة الميت إلى الوجه الذى نفذه] (أ)، والأخرى أنه ترجع حصة من مات من أهل الوقف على من بقى منهم فإذا انقرض جميعهم صارت إلى الوجه الذى بعدهم (٥).

⁽١) ثبت في (١) ولا يوقف.

⁽٢) ثبت في (١) بعد.

⁽٣) ثبت في (ب) الموقف.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽۵) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى (٢/ ١٠١٩)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (۵) دكر. (٨٦/٤).

وإنما قلنا إنه إذا كان مما يتجزأ وينقسم فإن حصة الميت لا تعود إلى من بقى من أهل الحبس لأن كل واحد منفرد عن حق الآخر لا تعلق به وكان موته فى وجوب عود نصيبه إلى من بعده كموت الجميع، ولأن الحبس لا يورث بالشركة فلو قلنا: إن حصة الميت تعود إلى من بقى من غير شرط المحبس لذلك لكان كالميراث، ووجه قوله فيما لم ينقسم أن حصة الميت لا تعود إلا من معه (١) منهم اعتباراً بما يقسم، [ووجه قوله] (٢) إنها تعود إلى من كان معه فى الحبس أن الضرر يحصل فى ذلك لسوء المشاركة بخلاف المتميز والأول أقيس.

وإن كان الحبس مسكنًا فإنه على وجهين إن حبس عليهم للغلة فعلى ما ذكرناه من المتميز المنقسم وإن كان للسكنى فعلى الخلاف.

إذا أسكن إنسانًا داره إلى مدة معلومة فقد ملك المسكن الانتفاع بتمليك المدة وليس للمالك الرجوع فيه فإن مات [الرجل المحبس عليه فبقيت السكنى إلى المدة لورثته لأنه مات] من حق له يصح الإرث في نوعه فورثه وورثته كما لو كان على معاوضة، وتقييده بالنوع احترازاً من الوطء، وإن دفع صاحب الدار إليه شيئًا على أن يدع السكنى جاز لأن ذلك ليس بمعاوضة وإنما انتقال من هبة إلى هبة ولأن الأصل الإسكان قربة والقربة قد سومح فيها عما غلظ في المعاوضة كجواز الشركة والتولية في بيع الطعام قبل القبض وكذلك القسرض والهبة وبيع المكاتب كتابته بما لا يجوز بيعها من الأجنبي وما أشبه ذلك لحرمة العتاقة وأنه ليس القصد محض المعاوضة وإنما القصد كمال الحرية والرفق بالعبد كذلك ها هنا.

فصل

وإذا أطلق الحبس ولم يشترط تقديمًا ولا تبدية فإن يؤثر في الإسكان والقسمة (١٤) أهل الحاجة (٥١) الأن أصل الحبس إنما يقصد به القربة والثواب لسد الخلة ودفع الحاجة الأصل

⁽١) ثبت نبي (١) يقي.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) ما أثبتناه من (ب،هـ) وهو المناسب وفي باقى النسخ (والقيمة).

 ⁽٥) ذكره ابن عبد البسر في الكافي وقال: ومن حبس حبسًا ولم يبجعل له وجهًا جعل في وجوه البر والخير. انظر الكافي (١٠١٤/٢)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٨,٨٧/٤).

الحبس فيجب أن يكون من اشتد حاجبته أدخل فى الاستحقاق ممن قل عنه، ولا يخرج من سكن لحدوث من هو أحوج منه لأن الأول سكن بحق فكان أحق بالحيازة والسبق فإن شرط للحبس تقديمًا أو تبدية كان ما شرطه.

فصل

إذا حبس داراً فسكن بيتًا صغيراً أو شيئًا يسيراً منها أو دوراً عدة فسكن داراً منها يسيرة فيما بقى جاز الحبس كله ما يسكن وما لم يسكنه [وإن سكن شيئًا كثيراً بطل الحبس ما سكنه وما لم يسكنه](۱)، وقال ابن القاسم يجوز ما لم يسكنه ويبطل ما سكنه ولم يفرق في الموضعين بين القليل والكثير وقيل يبطل الجميع(۱).

فوجه القول بأنه لا يبطل إذا كان سكنًا يسيرًا هو أن ذلك لا تهمة فيه أن يكون أراد الانتفاع بماله حياته وصرفه عن ورثت بعد موته لأن القدر الذي ينتفع به يسير الخطب كاللبن يشربه من غنم يحبسها أو التمر اليسير يأكله من حائط يحبسه، ولأن سكناه في الغالب لمراعاته وحفظه والنظر في مصالحه.

ووجه القول بأنه ينفذ مالم يسكن ويبطل ما سكن لأن ما سكن لم يحز عليه فلم ينفذ حبسه عليه، وما لم يسكنه فقد حيز عليه فزالت التهمة فيه فوجب نفوذ الحبس فيه، ووجه منع الجميع أن الحبس إذا كان واحدًا بطل جميعه ببطلان بعضه لأن حكمه واحد غير متبعض.

فصل

العمرى (٣): هبـة منافع الدار عمـر الرجل مدفـوعة إليـه وليست بتـمليك الرقـبة، وصفتهـا: أن يقول رجل لرجل: أعمرتك هذه الدار أو أسكنتكها حـياتك أو عمرك أو

- (١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).
- (۲) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى (۱۰۱۸/۲)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير
 (٤/ ٨٢).
- (٣) العمرى في اللغة: العُمرى بضم العين نوع من الهبة مأخوذ من العمر قال أبو السعادات: يقال أعمرته الدار عُمرى أى: جعلتها له يسكنها مده عمره فإذا مات عادت إلى كذا كانوا يفعلونه في الجاهلية. انظر المطلع على أبواب المقنع للشيخ شمس الدين البعلى (ص ٢٩١)، انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (٢/ ٩٥).

وفي الاصطلاح: قال الشيخ ابن عرفة الدسوقي: العمرى تمليك منفعة حياة المعطى يغير عوض =

مدة بقائك أو منحتكها أو ما أشبه ذلك من الألفاظ التي يفهم منها تمليكه المنافع عمره، وهذا لم يملكه رقبة الشيء وإنما ملكه المنافع فما دام المعطى حيًا فالمنافع له بقى المالك أو مات، وإن مات المعطى عادت إلى المالك إن كان حيًا أو إلى ورثته إن كان ميتًا ميراثًا كسائر تركاته وعند الشافعي أن المعمر يملك رقبة الدار إذا (١) أعمرها (٢).

وإنما قلنا ذلك لأن المعمر لما شرط للمعطى أن تكون له عمره علمنا أنه أراد تمليك الانتفاع لأن تمليك الرقبة لا يصح إلا على التأبيد دون اشتراط العمر لأنه لو قال ملكته هذه الدار عمرك أو حياتك أو مادمت حيًا لم يصح ذلك ولم يملكها فعلم بتوقيته إياها بالمدة أنه أراد السكنى دون الرقبة وهذا إذا قال: أعمرتك ولم يذكر العقب، فأما إن قال: لك ولعقبك فإنها تكون للمعمر حياته فإذا مات كانت لورثته أبدًا ما بقى من عقبه إنسان فإذا انقرض عقبه ولم يبق منهم أحد عادت إلى المالك إن كان حيًا أو إلى ورثته إن كان قد مات على ما بيناه.

⁼ إنشاء. وقال الشيخ الآبى: هى هبة منافع الملك مدة عمر الموهوب له أو مدة عمره وعمر عقبة لا هبة الرقبة. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع: (٢/ ٥٥٠)، انظر الثمر الدانى (ص ٥٥٨). (١) ثبت في (١) إلى.

⁽۲) ذكره الإمام النووى وقال: قولان أظهرهما وهو الجديد أنه يصح وله حكم الهبة، والقديم أنه باطل. وقيل: إن القديم: أن الدار تكون لـلمعمر حياته فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته. انظر روضة الطالبين (٥/ ٣٧٠). وقال الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقى: هو أحد قولى الشافعى. انظر رحمة الأمة فى اختلاف الأثمة (ص ٣٥٨).

⁽٣) ذكره ابن عـبد البر. انظر الكافى لابن عـبد البر (١٠٢١,١٠٢١)، انظر الشـمر الدانى (ص ٥٥٧)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (١٠٨/٤).

باب

عقد الصدقة والهبة (١) يصح ويلزم من غير قبض، لكن القبض شرط في نفوذه وتمامه، فإن قال تصدقت عليك بهذا الثوب أو العبد أو الدار أو غير ذلك من الأملاك، أو وهبته لك ولم يرد بالهبة عوض الثواب فقال قد قبلت منك فقد انعقد وليس للواهب ولا للمتصدق الرجوع فيه ويلزمه إقباضه (٢) للموهوب له أو التصدق عليه إذا طالبه ويجبر على ذلك إن امتنع منه، ولا يبطل العقد بتأخير الإقباض فإن مات (٣) المقبوض له أو المتصدق عليه وهو على المطالبة بالإقباض غير متراخ في ذلك ولا راض بتبقيتها في يد الواهب أو المتصدق لم يبطل بموته ولورثته من المطالبة مثل ما كان له وإن تراخى الموهوب أو المتصدق عليه في المطالبة بالإقباض أو أمكنة قبضها فلم يقبضها حتى مات المواهب أو مرض بطل ولم يكن له شيء، وقال أبو حنيفة (١) والشافعي (٥) لا تنعقد إلا القبض وما لم تقبض تكون جائزة غير لازمة (١).

وإنما قلنا ذلك لقـوله تعالى: ﴿أُوفُوا بِالْعَقُودِ﴾ [المائدة:١]، وقـوله ﷺ: «الراجع في

⁽١) الهبة في اللُّخة من وَهَبه وهُبًا ووَهَبًا وهبة والموهبة العَّطية. انظر القاموس المحيط لـلفيروزآبادي (١/ ١٣٨).

وفى الاصطلاح: قال الشيخ ابن عـرفة الدسوقى: الهبة لا لثواب تمليك ذى منفـعة لوجه المعطَّى بغير عِوضٍ. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٥٢).

وقال: الشيخ أحمد الدردير: الهبة: عمليك بلا عوض. انسظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ /٩).

والصدقة تمليك ذى منفعة لوجه الله بغير عوض. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٥٤). انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٩٧/٤).

⁽٢) ثبت في (ب) اقتضاه،

⁽٣) فإذا مات: سقطت من (١) في (هـ): وإن مات الموهوب له.

⁽٤) ذكره الشيخ المرغيناني، انظر الهداية (٣/ ٢٥١)، انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٣٠١).

⁽٥) قال الإمام النووى: لا يحصل الملك فى الموهوب والهدية إلا بقبضهما هذا هو المشهور وفى قول قديم: يملك بالعقد كالوقف، وفى قول مخرج الملك موقوف فإن قبض تبيّنا أنه ملك بالعقد. انظر روضة الطالبين (٥/ ٣٧٥)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٥٩٨/٥).

⁽٦) ثبت في (ب) تكون جائزًا غير لازم.

هبته كالراجع فى قيئه، (۱) ولم يفرق بين الرجوع قبل الإقساض أو بعده، ولأنه عقد من العقود فلم يفتقر انعقاده إلى قبض المعقود عليه، أصله سائر العقود، ولأنها عطية فلم يفتقر انعقادها إلى قبض كالوصية.

فصل

إذا تصدق على ولده الصغير أو وهب له فحيارته له جائزة إذا كان قد ميز الصدقة أو الهبة وأشهد عليها^(۲) لأنه هو القابض له إذ الصغير ليس عمن يصح قبضه ولابد من قابض له، وإنما شرطنا أن يميز ذلك ويشهد عليه لتشبت له الصدقة أو الهبة بغير قول الأب وإلا تطرق منه الوصية للوارث، وهذا إذا كان عما يمكن أن تعينه والإشهاد عليه، فأما ما لا يمكن ذلك فيه ما لا يتعين كالذهب والفضة والطعام وسائر المكيل والموزون فلا يصح قبض الأب له لأنه لا يمكن الإشهاد على عينه لأنه لا يتميز للشاهد وقت إقامة السهادة لإمكان أن يكون ما شهد به غير الذي أشهد عليه فإن جعلها على يد أجنبي يكون قابضًا لهم جاز.

قال شيخنا أبو بكر ويجوز أن تكون بيـد الأب إذا جعلها فـى شىء وختم عليــها وأشهد عليها لأنها تتميز ويمكن الشهادة عليها فيكون كالعبد والثوب وما يتميز عينه (٣).

فصل

تصح هبة المشاع كـما تصح هبة المقسوم وتجوز من الشريك وغـيره فيما تتأتى قـيمته وفيـما لا تتأتى [خلافًا لأبى حنيـفة فى قوله إن المشـاع الذى يمكن فيه قسـمة لا تصح هبته (١)](٥) على وجه، ولأن كل مشاع جاز(١) بيعه جازت هبته كالمقسوم، ولأن كل عقد

⁽۱) أخرجه النسائى فى السهبة (٦/ ٢٢٢) باب (رجوع الوالد فيما يعطى ولده وذكـر اختلاف الناقلين للخبر فى ذلك)، وابن ماجه فى الهبات (٢/ ٧٩٥) ح (٢٣٧٧).

⁽٢) ذكره ابن عبد البر في الكافي، انظر الكافي (٣/٢-١٠)، انظر الثمر الداني للشيخ الآبي (ص ٥٥/٥٥٥).

⁽٣) ثبت في (١) به.

⁽٤) أما هبة المشاع فيما لا يقسم جائزة. انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٥٢)، انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٣٠٣).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٦) ثبت في (ب) كل ما جار.

صح في المشاع الذي لا ينقسم [صح في الذي ينقسم](١) كالبيع.

فصل

إذا تصدق على ولده الصغير بجزء مشاع من أرض أو دار وأشهد عليه ففيه روايتان: إحداهما جواز الصدقة (٢) والأخرى بطلانها (٣)، والهبة مثل الصدقة فوجه الجواز أن العين الموهوب بعضها مما يتعلق ويمكن الإشهاد عليسها فالمشاع منها في حكم المقسوم، ووجه المنع أن نفس الموهوب غير متميز ولا معين فأشبه المنفرد الذي لا يتعين والأول أصح.

فصل

الهبة على ضربين: ضرب منها يقصد بها الثواب، والآخر لا يقصد بها الثواب بل يكون على وجه المودة والمحبة وصلة الرحم، فأما الضرب الأول الذى يقصد به المكافأة والعوض فحكمه حكم المعاوضات ويراعى فيه ما يراعى في البيع ولا يفارقه إلا في وجه واحد وهو السكوت عن البدل فيه وعن مقداره فأما ما عدا ذلك من أحكامه فإنه يجرى مجرى سائر المعاوضات.

وإنما قلنا إنها جائزة على هذا الوجه لأنها تفعل على وجه المودة، وإيشار المكارمة والمواصلة وإن كان المقصود به المكافآت ففعلها على هذا الوجه له تأثير في التودد والتحبب فكانت في معنى نكاح التفويض في المسامحة بترك ذكر العوض ومقداره، وروى أن النبي في أثاب على اللقحة (أ) وطلب صاحبها الثواب فلم ينكر (٥) عليه بل أنكر سخطة الثواب وكان زائدًا على القيمة (٦)، فأما الضرب الآخر الذي لا يقصد به الثواب فلا يستحق عليه ثواب ولا مكافآت لأن الواهب لم يرد ذلك وإنما أراد التمليك بغير عوض.

⁽١) ما بين معكونين سقط من (١).

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. وقال: وبه آخذ إذا كان حقيرًا. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٠٩).

⁽٣) ذكره ابن عبد البر.انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٠٩/١).

⁽٤) اللقحة. الناقة ليخلوب أو التي نتجت لقوح إلى شهرين أو ثلاثة ثم هي لبون. انظر الـقاموس المحيط للقيروزآيادي (٢٤٧/١).

⁽٥) ثبت في (١) فلم يطلب.

⁽٦) أخرجه الترمذي في المناقب (٥/ ٧٣٠) ح (٣٩٤٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٢).

فصل

فإن اختلفا فادعى الواهب أنه وهب للثواب وقال الموهوب له بل لغير الثواب فالمرجع فى ذلك إلى أحد أمرين: إما إلى شرط إن كان بينهما فإن اعترف به الموهوب له لزمه وإن أنكره فالقول قول الواهب إذا أشكل وتحاكما فيه إن كان يشبه، وإن كان لا يشبه، فالقول قول مدعى الأشيه منهما (١). (٢)

والقسم الآخر الذى يرجع فيه إليه وهو العرف فينظر: فإن كانت العادة والعرف أن الواهب يرى أنه يريد الثواب وأن مثله إنما يهب مثل ذلك الموهوب لعوض (٣) يناله منه أو مكافأة (١) فالقول قوله وذلك مثل هبة الفقير للسلطان والغنى (٥) وما أشبه ذلك فالعادة في هذا أنه يريد منه المكافآت، وأما هبة الغنى للفقير والسلطان لأتباعه والرجل يهدى إلى العالم والصالح فالعرف في مثل هذا أنه للمودة لا للثواب.

وأما النظر أو الأمثال فعلى حسب ما يعلم من دلائل الحال وعلى قدر الهبة (١) هل يقصد به الثواب أم هي مما يقبح في العرف طلب الثواب في مثلها، وعنه في هبة أحد الزوجين للآخر روايتان: إحداهما أنها تقتضى الثواب لتميز الملكين وإن المعاوضة مطلوبة بينهما، والأخرى أنها لا تقتضى الثواب لأن العرف جار بأن كل واحد يتقرب إلى الآخر بالهدية والهبة ويحب التودد إليه وإحراز الحظوة عنده (٧).

فصل

إذا ثبت ما ذكرناه فمن وهب له شيء للثواب فهو بالخيار إذا قبل الهبة إن شاء أثاب فيها فما زاد وإن شاء ردها، فإن أثاب قيمتها أو زيادة عليها لزم واهبها قبول ذلك ولا مقال له وإن قال: لا أرضى بقيمتها، وإن أثاب دون القيمة فالواهب بالخيار إن شاء قَبلَ

⁽١) منهما: سقطت من (ب).

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٠٦/٢).

⁽٣) ثبت في (ب) بغرض.

⁽٤) ثبت في (١) مكافآت.

⁽٥) ثبت ني (ب) الأغنياء.

⁽٦) ثبت ني (١) الهدية.

⁽٧) ذكره في المدونة، انظر المدونة (٤/ ٣٣٩)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٠٠١).

الثواب وإن شاء رده وارتجع هبته، فإن فاتت عند الموهوب منه لزمه قيمتها، والفوت مثل الحمل والموت أو العتق أو نقص في البدن، وقد اختلف عنه في زيادة الجسم أو السوق، فعنه فيه روايتان: إحداهما أنه فوت والأخرى أنه ليس بفوت، ولا تفتقر هبة الثواب إلى حيازة (١).

فصل

وإنما قلنا إن الموهوب مخير بين الإثابة أو الرد لأنها معارضة فلا يلزمه إلا باختياره إذا لم يتعلق بها حق الغير كسائر المعاوضات، وإنما قلنا إنه إذا قبلها لزمه الثواب فلأن الواهب ملكه إياها بشرط العوض إما لفظا أو عرفًا فلزمه ما دخل عليه كالبيع، وإنما قلنا إن الثواب ما يتراضيان به اعتباراً بنكاح التفويض لأنه عقد يشترك فيه العوض وطلب المودة والمواصلة فسومح (٢) فيه بترك تسمية العوض فكذلك الهبة إذا سكتا عن ذكر العوض فوقف على تراضيهما، وإنما قلنا إنهما إذا لم يتراضيا فالموهوب مخير إن شاء العوض فوقف على تراضيهما، وأنه إذا أثاب القيمة لزم الواهب قبولها، اعتباراً بنكاح التفويض أفى تخيير الزوج إذا لم يتراضيا على فرض ببلل صداق مثل الذي هو قيمة البضع أو الطلاق وكذلك في الهبة، وإنما قلنا إنه لا يلزمه إرضاؤه بما يزيد على القيمة اعتباراً بالتفويض على ما بيناه] (١).

وإنما قلنا إنه لا يراعى عرف فى مكافآت مثل تلك الهبة خلافًا للمشافعى فى بعض أقواله (٤)، لأنه لا مدخل للعرف فى المكافآت إذ ليس فيها حد يرجع إليه لأن الملك العظيم قد يثيب على هدية تساوى مائة ألف وقد يثيب عشرة آلاف، وما بينهما وقد كان يحلو الموهوب فى نفسه فيزيد فى المكافآت عليه وكذلك غيره عن يكافئ تختلف مكافآة بحسب حلاوة الموهوب فى نفسه ومحبته بنفع مهديه (٥) إليه فبطل اعتبار العرف فى ذلك

⁽١) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/٢ -١٠٠).

⁽٢) ثبت في (ب) فسوغ.

⁽٣) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٤) قال الشيخ الشيرازى: إن وهب لمن هو أعلى منه ففيه قولان قال فى القديم: لم يلزمه أن يثيبه عليه بعوض لأن العرف فى هبة الأدنى للأعلى أن يلتمس به العوض فصير كالمشروط. وقال فى الجديد: لا يجب لأنه تمليك بغير عوض فلا يوجب المكافأة بعوض. انظر المهذب للشيرازى (١/٤٤٧)، انظر مغنى المحتاج (٢/٤٠٤).

⁽٥) ثبت ني (ب) عهدته.

وإنما قلنا لا يكفى أقل ما يقع عليه الاسم خلافًا للشافعى (١) أيضًا، لأن العرف أن المهدى (٢) إذا دخل على زيادة على القيسمة أو على مقدارها أو يرتجى المواصلة والمكارمة فإن أثاب على هدية قيمتها ألف بعشرة (٣) دراهم فإنه خلاف العرف الذى عليه دخل فلا يلزمه، وإنما قلنا إنه إذا فاتت لزمته قيمتها لأنه إذا كان ذلك هو الواجب عليه مع بقائها فكذلك فواتها وتأثير الفوت منع ردها فقط، وإنما كان العتق فوتًا لأنه لا يمكن ردها معه ولا فسخه والحمل ينقص قيمتها والموت عدمها.

ووجه قوله فى زيادة البدن والسوق أنه فوت واعتباره لتغير النقصان ووجه قوله أنها ليست بفوت أن ردها ممكن من غير ضرر يلحق أحـــدهما، وإنما قلنا: إنها لا تفتقر إلى حيازة لأنها معاوضة كالبيع، ولأن التهمة لا مدخل فيها كدخولها فى هبة غير الثواب.

فصل

فأما الهبة التي لا يقصد بها ثواب ولا مكافآت فعلى ضربين:

ضرب يراد به المودة والمحبة، وضرب يراد به وجه الله تعالى من صلة الرحم وذلك كهبة الغنى للفقير واليتيم فهذا الضرب صدقة فحكمه حكم الصدقة فلا يجوز الرجوع فيه بوجه لا من أب ولا من غيره (١٤)، وإنما قلنا ذلك لأنه أخرجها عن ملكه على وجه القربة إلى الله تعالى وابتغاء وجهه لا لغرض دنيا فلم يجز له الرجوع فيه، وعلى ذلك دل قوله على لعمر رضى الله عنه لما سأله عن الفرس الذى حمل عليه في سبيل الله ثم رآه يباع: "لا تبتعه ولو باعكه بدرهم ولا تعد في صدقتك (٥)، وقوله على الرحم وما الصدقة ليومها (١٥) يريد يوم القيامة، ومن هذا هبة الغنى للفقير والهبة لصلة الرحم وما

⁽۱) قال الشيخ الشيرازى: فى قدر العموض ثلاثة أقوال: أحدها: أنه يلزمه أن يعطيه إلى أن يرضى. والثانى: يلزمه قدر قميمته، والثالث: يلزمه ما جمرت العادة فى ثواب مثله. لأن العوض وجب بالعمرف فوجب مقداره فى العمرف. انظر المهذب للشميرازى (۱/٤٤٨)، انظر مسخنى المحمتاج (۲/٤٠٤).

⁽٢) ثبت في (١) الموهوب.

⁽٣) بعشرة: سقطت من (١).

⁽٤) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٠٧/٢).

⁽٥) أخرجه البخارى في النهبة (٥/ ٢٧٨) ح (٢٦٢٣) ، ومسلم في الهبيات (٣/ ١٢٣٩) ح (١/ ١٦٢٠).

⁽٦) لم أجده.

كان عثابة ذلك.

وإذا ثبت منع الرجوع فكذلك الانتفاع به لأنه ضرب من الرجوع إلا أن يشرب من البان الغنم يسيرًا أو يركب الفرس الذي في سبيل الله أو ما أشبه ذلك مما يقل خطره.

فأما الضرب الآخر وهو الهبة للمودة والمحبة فليس لأحد فيها رجعة إلا للوالدين فيما وهباه لولدهما فلهما اعتصاره ما لم يداين أو يتزوج أو يطأها إن كانت جارية أو يكاتبه إن كان عبدًا أو ينفقه إذا كان مالاً أو يختلط بمثله إذا كان دراهم أو حنطة أو ما يكال أو يوزن أو يبعمه فلا يكون للوالد سبيل إلى الارتجاع، وإذا كان الولد أيتامًا فلا عصرة للأم فيما وهبته، وليس لأحد رجوع في هبته إلا [الوالدان](۱) لا من قريب ولا من أجنبي لا جد ولا غيره من الأقارب(٢).

فصل

وإنما قلنا إنه ليس للواهب سوى الوالدين الرجوع فى هبته خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله إن لهم ذلك (٣)، قوله ﷺ: «لا يحل للرجل أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذى يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى (٤) شبع قاء ثم عاد فى قيئه (٥)، ولأنه لا يلى على ماله إلا بتولية، ويحد فى وطئه أمته فلا رجوع له فى هبته، أصله الابن إذا وهب للأب.

فصل

وإنما قلنا إن للأب أن يرجع فيما وهب لابنه خلافًا لأبى حنيفة في منعه الرجوع (٦)، للحديث الذي رويناه، ولحديث النعمان بن بشير أن أباه نحله نحلاً وجاء إلى النبي عليه

⁽١) ثبت في الأصل (الوالدين) والصحيح ما أثبتناه.

⁽٢) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤/ ٣٣٧, ٣٣٦)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٠٤،

⁽٣) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٣٠٥)، انظر الهداية للمرغيناني (٣/ ٢٥٥).

⁽٤) ثبت في (١) إذا.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٢) هذا ليس مذهب الإمام أبى حنيفة وإنما مذهب أنه يحل له الرجوع. قال الشيخ الموصلى: لا يحل للواهب الرجوع من غير قبضاء ولا رضا إلا السوالد فإنه يحل له ذلك عند الحساجة. انظر الاختيار للموصلي (٢/ ٣٠٥)، انظر بدائع الصنائع للكاساني (١٢٨/٦).

يشهده فقال: إنى نحلت ابنى هذا فقال: «أكل ولدك نحلته» قال: لا، قال: «فارجعه»(۱) فدل ذلك على أن للأب أن يرجع فيما وهب لابنه، ولأنها هبة لمن أضيف هو وماله إلى الواهب فى الشرع إضافة الملك فكان له الرجوع فيها بوجه، أصله هبة السيد لعبده، ولأن الأب يختص مع الولد بما لا يوجد فى غيره، وله شبهة فى ماله ففارق الأجنبى.

وإنما قلنا إن للأم أن تعتصر (٢) لمشاركتها في قرب الولادة ومباشرتها وإنما منعنا ذلك إذا كان الولد أيتاماً لأن الهبة للأيتام يراد بها وجه الله عز وجل كالصدقة، وإنما منعنا الاعتصار بعد المتصرف لتعلق حقوق الغير بها داين الولد فإن الغرماء داينوه على المال الذي معه، فلو أجزنا للأب أخذه لكان غروراً لهم، وكذلك إذا تزوجت الابئة لأن للزوج حق في تبقية مالها بيدها لقوله على أنه لا رجوع له في البيع والعتق وكذلك سائر التصرف، فأما اختلاطه بما لا يتميز فجار مجرى إتلافه (٤) فبطل الرجوع فيه.

فصل

يكره أن يبتاع الرجل صدقت ويرتجعها بعوض أو هبة (٥) لأنه ضرب من العود فيها، ولأن الموهوب له والمتصدق عليه قد يستحيى منه فيسامحه في ثمنها أو يحط عنه ما لا يحط لغيره فيكون رجوعًا في ذلك القدر، وفي حديث عمر أنه وجد فرسًا حمل عليه في سبيل الله (١) يباع فأراد أن يشتريه فنهاه رسول الله وقال: «لا تبتعه ولو باعكه بدرهم ولا تعد في صدقتك (٧)، فأما إن مات المتصدق عليه فورثها المتصدق منه فلا بأس لأن ذلك ليس برجوع فيها ولا يتهم بأنه احتال فيه لأن الميراث يدخل في ملكه بغير صنعه، وفي الحديث أن امرأة وهبت لأمها وليدة فماتت الأم فورثتها الابنة فسألت

⁽۱) اخرجه البخارى فى الهبة (۵/ ۲۵۰) ح (۲۵۸۲)، ومسلم فى الهبات (۳/ ۱۲٤۱) ح (۱/ ۱۲۲۳).

 ⁽٢) قال الشيخ الرصاع: قال الشيخ رضى الله عنه: ارتجاع المعطى عطية دون عوض لا بطوع المعطى.
 انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٥٥٩).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) إتلافه سقطت من (ب).

⁽٥) ذكره في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٠٨/٢).

⁽٦) ثبت في (ب) في السيل.

⁽٧) تقدم تخريجه.

النبى ﷺ عن ذلك فقــال: «أجرت في صدقتك، ورد عليك الميــراث وليدتك»(١)، وإذا ثبت أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة فالانتفاع بها ممنوع أيضًا على ما قدمناه(٢).

فصل

ويستحب للإنسان أن يساوى بين ولده فى الهبة، وأن لا يخص بعضهم بشىء يفرده عن الآخر إلا ويكون مثله لغيره، فإن أعطى بعضهم شيئًا من ماله جاز وإن أعطاه كل ماله كره ذلك ولم يبطل^(٢).

وإنما استحببنا في الجملة أن يسوى بينهم في العطية لقوله على عديث النعمان بن بشير لما نحله أبوه شيئًا وأراد الشهادة عليه فقال على: «أكل ولدك نحلته مثل ما نحلت هذا» قال: لا، قال: «فارجعه»، وفي الحديث: «أتحب أن يكونوا لك في البر سواء»(أ) ولأن ذلك يؤدى إلى العقوق وترك البر ويورث الحسد والضغن فوجب كراهيته لذلك، وهذا إذا وهب كل ماله، فإذا وهب البعض منه أو الشيء اليسير(٥) بعينه فذلك جائز لأن أبا بكر الصديق رضى الله عنه وهب لعائشة رضى الله عنها من ماله(١)، والفرق بين البعض والكل أن في البعض لا تتولد العداوة والبغضاء لأنه قد بقى ما يصير للولد الباقين إذا كان الموهوب يسيرا، لا يكون جل ماله ولا قطعة مؤثرة فيه فيجرى حينئذ مجرى هبة الكل.

وإنما قلنا: إن وهب جميعه نفذ وإن كـان مكروهًا خلاقًا لأحمد بن حنبل وغيره في منعه نفوذه (٧)، لحديث أبي بكر رضي الله عنه واعتبارًا بالأجانب.

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ في الأقضية (٢/ ٧٦٠) ح (٥٤).

⁽٢) ثبت في (ب) على ما بيناه.

⁽٣) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٠٣/٢).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) اليسير سقطت من (أ).

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) فعند الإمام أحمد رضى الله عنه: أنه تجب التسوية بأحد أمرين: إما رد ما فضل به البعض، وإما إتمام نصيب الآخر، وقال طاوس: لا يجوز التفصيل ولا رغيف محترق وبه قال ابن المبارك وروى معناه عن مجاهد وعروة. انظر المغنى لموفق الدين (٦/ ٢٦٢).

فصل

يجور أن يتصدق بماله كله في صحته وأن يهبه للظواهر والأخبار والترغيب في الصدقة، ولأن جماعة من الصحابة قد انخلعوا^(۱) من أموالهم، وهذا إذا كان المتصدق له مال يرجع إليه من صناعة أو حرفة فيخلف منها ما لا يرده على نفسه، فأما إن كان لا يرجع إلى ما يقوته أو يقوت عياله إن كان ذا عيال فلا ينبغي له أن يمنع نفسه وعياله، وقد منع على الله الله الله الله الله الله على الله الله الله على نفسه أن يوصى بماله كله (۱۲) إبقاء على ورثته، فإبقاء الإنسان على نفسه أولى، وقال تعالى: ﴿ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾ [القمص: ۷۷].

فصل

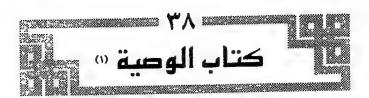
من أخدم رجلاً حياته عبده جاز ذلك (٣)، وقد اختلف عنه في نفقته على من تكون فعنه فيه روايتان: إحداهما أنها على مالك رقبته، والأخرى أنها على من جعلت له خدمته، فوجه الأولى من أن النفقة على المالك بالرق وتعلق حق الغير بمنافعه لا يوجب عليه نفقته كما لو أجره، ووجه الثانية أنه يملك نافعه دون سيده فكانت النفقة عليه كالزوجة لما ملك الاستمتاع بها ملك منافعها ولا يلزم عليه الإجارة لأن العوض عنها قد أخذ منه والله أعلم.

* * *

(١) ثبت في (ب) انخلوا.

⁽۲) اخرجه البخاری فی الجنائز (۳/ ۱۹۶) ح (۱۲۹۰) ، ومسلم فی الوصیـة (۳/ ۱۲۵۰) ح (۱۲۲۸/۵).

⁽٣) انظر المدونة (٤/ ٣٠٤).



الأصل فى ثبوت الوصايا وتعلق الأحكام بها قوله تعالى فى آية المواريث: ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقوله ﷺ: «ما حق امرئ له مال يريد أن يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده (٢٠). إذا ثبت ذلك فهى مندوب إليها للخبر الذى رويناه، ولأن فيها تحرزاً واحتياطاً لأن الإنسان لا يدرى متى يأتيه أصر الله عز وجل، وقد يكون عليه حقوق يحتاج إلى التخلص منها فيجب أن يكون على استظهار من ذلك.

فصل

موضع الوصية الثلث، ولا يجوز الزيادة عليه إلا بإذن الورثة (٣)، وإنما قلنا إن له أن يوصى بالثلث لحديث سعد قال : جاءنى ﷺ يعودنى من وجع اشتد بى فقلت : يا رسول الله بلغ منى الوجع ما ترى، وأنا رجل(١) ذو مال ولا يرثنى إلا ابنة لى أفأتصدق بثلثى مالى فقال: «لا» قلت فشطره، قال: «لا» فقلت فالثلث قال: «الثلث والثلث كثير بثلثى مالى فقال: «لا» قلت فسطره، قال تدعهم عالة يتكففون الناس»(٥)، وقوله ﷺ: «إن

- (١) الوصية في اللغة: من أوصاه ووصاه توصية عهد إليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤٠٠/٤).
- وفى الاصطلاح: قال الشيخ ابن عرفة الدسوقى: هى عقد يوجب حقًا فى ثلث عاقده يلزم بوته أو نيابة عنه بعده. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ١٨١).
- (۲) أخرجه البخارى في الوصايا (٥/ ٤١٩) (٢٧٣٨) ، ومسلم في الوصية (٣/ ١٢٤٩) (١٦٢٧/١).
- (٣) ذكره ابن عبدالبر. انظر الكافي (٢/ ١٠٢٣, ١٠٢٣) انظر الثمر الداني للشيخ الأبي (ص٥٣٧).
 - (٤) رجل: سقطت من (ب).
- (۵) أخرجه البخارى في الوصايا (٥/ ٤٢٧) ح (٢٧٤٢)، ومسلم في الوصية (٣/ ١٢٥٠) ح (١٢٥٠).

الله جعل لكم ثلث أموالكم عند موتكم ١٥٠١.

وإنما قلنا الزيادة جائزة عليه إذا أذن الورثة لأن المنع من ذلك لأجلهم لأن ما زاد عليه حق لهم فإذا أجازوه فقد أسقطوا حقوقهم فجاز، وإن أجازه بعضهم وأباه بعض جاز في حق من منع لأن من أجازه فسقد ترك حسقه ومن منع فقد طالب بحقه فله ذلك.

فصل

ومن لا وارث له فليس له الوصية بجميع ماله، فإن أوصى بزيادة على الثلث لم يكن له إلا الثلث فقط، خلافًا لأبى حنيفة فى قوله إن له أن يوصى بكل ماله (٢)، لقوله عن له إن الله أعطاكم ثلث أموالكم عند موتكم زيادة فى أعمالكم (٢) وظاهره يمنع زيادة عليه ولأن المسلمين يعقلون عنه فلم يكن له أن يوصى فى حقهم بأكشر من ثلثه كالموالى، واعتبارًا بالورثة المياسير.

فصل

ولا تجوز الوصية لوارث من ثلث ولا غيره إلا بإذن باقى الورثة (٤)، والأصل فى منعها قوله ﷺ: ﴿إِنَّ الله عز وجل قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث، [ولأن ذلك تعدى ما حد الله تعالى ورسمه لأنه تعالى جعل لكل وارث [٢] قدرًا معلومًا من ذلك تعدى ما خد الله تعالى ورسمه بزيادة على ذلك كان كأنه يعطيه من حق غيره، فإذا لم التركة، وإذا خص الميت بعضهم بزيادة على ذلك كان كأنه يعطيه من حق غيره، فإذا لم يجيزوا رجعت ميرانًا لأنه لا يجوز أن ينفرد بها بعضهم، وليس لها جهة تصرف من

⁽۱) أخرجه ابن مــاجه في الوصايا (۲/ ۶۰۶) ح (۲۷۰۹) في الزوائد: في إسناده طلحــة بن عمرو الحضرمي ضعفه غير واحد. وانظر نصب الراية (۶/ ۲۰۰).

 ⁽۲) قال فى الفتارى الـهندية: ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصيـة ولا يحتاج إلى إجازة بيت المال كذا فى خزانة المفتيين. انظر الفتاوى الهندية (٦/ ٩٠).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) ذكره ابـن عبد الـبر. انظر الكافي (٢/ ١٠٢٤)، انظر الشـمر الداني (ص ٥٣٧)، انــظر حاشــية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/٧/٤).

⁽٥) أخرجه الترمذى فى الوصايا (٤٣٤/٤) ح (٢١٢١) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأبو داود فى البيسوع (٣/ ٢٩٥) ح (٣٥٦٥)، والنسائى فى السومسايا (٢/٧/١) باب (إبطال الوصية للوارث)، وابن ماجه فى الوصايا (٢/ ٩٠٥) ح (٢٧١٣).

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

قبل وصية فلم يبق إلا أن يرجع ميراثًا كالذي لم يوصى به.

فصل

إنما قلنا إنها تجوز بإجازة الورثة، خلافًا لمن منع ذلك^(۱)، لأن المنع لحقوقهم فإذا أجازوه فقد تركوا حقوقهم فيسجب جوازه، ولأنها جهة للوصية يمنع منها لحق الورثة فجاز بإجازتهم، أصلة الزيادة على الثلث.

فصل

الوصية غير واجبة لقريب ولا لأجنبى، خلافًا لمن حكى عن وجوبها (٢) لمن لا يرث (٣) من الأقربين والذين (٤) إذا لم يكونوا وارثين، لأن كل من لم تلزم عطيته في الحياة لم تجب الوصية له بعد الوفاة كالأجانب، ولأنها هبة وعطية فلم تلزم اعتبارًا بحال الحياة.

فصل

إذا استأذن الورثة في الوصية لوارث أو بأكثر من الثلث فأذنوا له فلا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يجيزوا في الصحة، أو في المرض الذي يحبجر عليه فيه أو أن يجيزوا بعد الموت فإن أجازوا في الصحة فلا يلزمهم ذلك، ولهم الرجوع فيه لأنه لا حق لهم في الحجر عليه حال الصحة فأشبه إذن الأجنبي، لأنه لا يلزمه (٥) إذا صار وارثا من بعد الموت (٦)، وإن أجازوا بعد الموت فذلك لازم من غير خلاف لأن الإرث قد وجب لهم، فإذا تركوه بعد وجوبه جاز كما لو وهبوه ابتداء.

وإن أجازوه حال المرض المخوف لزم ذلك ولم يكن لهم الرجوع فيه، خلافًا لأبي

- (۱) هذا هو قبول أهل الظاهر والشافعي وهو ظاهر قول أحبمند في رواية حنبل وهو قبول بعض أصحابه وهو قول المزني. انظر المغني لموفق الدين (۲/ ٤١٩)، انظر روضة الطالبين (٦/ ٢٠٩).
- (۲) روى عن الزهرى أنه قال: جمعل الله الوصية حمقًا مما قل أو كثر، وقسيل لأبى مجلز: على كل ميت وصية قال: إن ترك خيرًا، وقال أبو بكر عبد العزيز: هى واجبة للأقربين الذين لا يرثون، وهو قول داود، وحكى ذلك عن مسروق وطاوس وإياس وقتادة وابن جرير. انظر المغنى لموفق الدين (٦/ ١٥ كله)، انظر رحمة الأمة فى اختلاف الأثمة (ص ٣٧٩).
 - (٣) ثبت في (١) تورث.
 - (٤) ثبت ني (ب) الوالدين.
 - (٥) ثبت في (ب) لأنه يلزمه.
 - (٦) الموت: سقطت من (١).

حنيفة (۱) والشافعى (۲)، لأنها حال يملكون عليه الحسجر فسيها فسإذا أذنوا فيما لهم منه لزمهم، كالسيد إذا أذن لعبده والزوج لامرأته، ولأنها حال تعتبر عطاياه فيها من الثلث كما بعد الموت، وإذا استأذنهم عند سفر فأذنوا له ففيها روايتان: إحداهما أنه لا يلزم اعتبارا بالصحة، ولأن تصرفه في هذه الحال من رأس المال، والأخرى أنه يلزم اعتبارا بالمرض المخوف لأنها حال خوف وخطر، وهذا في السفر البعيد الذي يخاف من مثله.

فصل

الإذن المحكوم به إذا كان طوعًا لا خوفًا من إضرار بهم مثل أن يكون الوارث في عيال الموصى ونفقته، إن لم يأذن به قطع به، أو يكون له عليه دين يلزمه أو يكون سلطانًا يرهبه أو ما أشبه ذلك فمتى كان الإذن على بعض هذه الوجوه لم يلزم وكان له الرجوع.

فصل

هبات (٢) المريض وعطاياه مراعاة فإن صح لزمته من رأس ماله وإن مات كانت من الثلث إلا أنها حال المرض موقوفة لا تنفذ، وقال داود هي جائزة من رأس المال الصحيح (١)، ودليلنا قوله على: ﴿إن الله جعل لكم ثلث أموالكم عند الموت زيادة في أعمالكم (٥)، فأخبر على أنه ليس لهم إلا الشلث ولا زيادة عليه، وروى أن رجلاً أعتق ستة أعبد له في مرضه لا يملك غيرهم فبلغ ذلك النبي على فتغيظ عليه غيظا شديداً ثم دعى بهم فأسهم بينهم فأعتق ثلثهم وأرق ثلثيهم (١)، ولأن حصول سبب الموت بمنزلة

⁽١) قال الشيخ الموصلى: وتعتبر إجازتهم بعد مـوته لأنه عند ذلك ثبت حقهم فيه لا قبله وإنما يسقط الحق بعد ثبوته فإذا أجازوه بعـد الموت فقد أسـقطوا حقـهم بعد ثبوته فـيصح. انظر الاختـيار للموصلى (١٢٨/٤)، انظر الهداية للمرغيناني (١٨٣/٤).

⁽٢) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (٦/ ١٠٩)، انظر مغنى المحتاج (٣/ ٤٤).

⁽٣) ثبت في (١) هبة.

⁽٤) ذكره ابن قدامة في المغنى. وقال: وحكى عن أهل الظاهر في الهبة المقبوضة أنها من رأس المال وليس بصحيح. انظر المغنى لموفق الدين (٦/ ٤٩١).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخـرجـه مـسلم فى الأيـمـان (۱۲۸۸/۳) ح (۲۰/۸۲۱)، وأبو داود فى العـتق (۲۷/۶) ح (۲۹۸۸)، وأبو داود فى العـتق (۲۷/۶) ح (۳۹۵۸)، والنسـائى فى الجنائز (۱/۶) باب (من يحيف فى وصيته)، وابن ماجه فى الأحكام (۲/ ۷۸۵) ح (۲۳٤٥).

حضور الموت نفسه بدليل منع الهبة للوارث، فإن نازعوا في ذلك دللنا عليه بإجماع الصحابة في قصة أبي بكر رضى الله عنه لما قال لعائشة رضى الله عنها إنى كنت نحلتك جذاذ عشرين وسق ولو كنت حزتيه لكان لك وإنما هي اليوم مال الوارث، أن فبين تعلق حقوق الورثة به، وإن ذلك هو المانع من تسليمه إليها ولم يخالف عليه أحد، ولأنه إيجاب عطية في المرض كالوصية.

فصل

إذا أوصى بزيادة على الثلث ولسم يجز الورثة قسم الموصى لهم الثلث على حسب مبلغ (٢) الوصايا من جملة المال، مثاله: أن يوصى بالنصف والثلث ولا يجيئز الورثة فينظر أقل ماله نصف وثلث وهى ستة مبلغ الوصية منها خمسة أسهم فيقسم الثلث بينهم على خسمسة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث سهمان، وكذلك بالثلث والربع يكون على سبعة من اثنى عشر لصاحب الثلث أربعة ولصاحب الربع ثلاثة على هذا الحساب، وقال أبو حنيفة يتساوى الموصى لهم فى الثلث ".

ودليلنا أنهما وصيتان لو كانتا مطلقتين مرسلتين قسمتا على التفصيل فإذا كانتا مقيدتين قسمتا⁽³⁾ كذلك، أصله لو أوصى بالسدس والثمن، وبيان ذلك أنه لو أوصى لزيد بألف درهم وقدرها النصف ولعمر بخمس مائة وقدرها الربع لاقتسمنا الثلث إذا لم يجز الورثة على التفصيل بحسب الوصايا، وهذا وفاق معهم فكذلك إذا قيد بنسبة، ولأنهما وصايا تتفاضل أقصرت عن الثلث فوجب] (٥) بحسبها أن تتفاضل في قسمة الثلث عليها إذا زادت عليه كالمرسلة.

فصل

له أن يشترى ابنه بما يكون قدر ثلثه (١) لأن له التمرف في الثلث ويرثه لأنه يعتق

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (ب) ومبالغ.

⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية للمرغيناني (٤/ ٥٨٨) انظر الاختيار للموصلي (٤/ ١٤٢).

⁽٤) قسمتا: سقطت من (١).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٦) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤/ ٢٨٢)، انظر حاشية المسوقي على الشرح الكبير (٤٤ ٤٤٤).

عليه وهو حر، وقال محمد بن مسلمة: يجوز له أن يشتريه بكل ماله اعتبارًا باستلحاقه، وقال شيخنا أبو بكر في توريث ابنه نظر لأنه إخراج لورثته عن الميراث بعد ثبوت البينة لهم.

فصل

إذا أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد فللموصى له كل المال، وكذلك لو كان ابنان فوصى للرجل^(۱) بمثل نصيب أحدهما كان له نصف المال، على هذا الحساب ينظر كم ذلك النصيب إذا انفرد عن الوصية فيكون هو الموصى به، وقال أبو حنيفة (۲) والشافعى يجعل الموصى له كأنه ابن آخر فيأخذ مع الابن الواحد النصف ومع الاثنين الثلث (۲).

ودليلنا أنه إذا قال: أوصيت لك بمثل نصيب ابنى فقد أحال بمعرفة القدر الموصى به على معرفة نصيب من أحال عليه فيجب أن يكون ذلك المحال عليه معلومًا مقدرًا قبل الوصية ليصبح العمل بقدرها منه، ومتى علقنا معرفة المحال عليه على مقدار الوصية فذلك تناقض واستحال لأن الوصية معلقة عليه ويصير هو معلقًا على الوصية فيكون ذلك جعل الشيء شرطًا لما هو شرط⁽³⁾ له فلا يصح، وإذا ثبت ذلك صح ما قلناه.

فصل

إذا أوصى لفلان بمثل نصيب أحد ورثته نظر إلى عدد رؤوسهم ثم أعطى جزءًا منها^(٥)، ولا ينظر إلى اختلاف فروضهم ولا إلى الذكور والإناث، مثاله: أن يترك ستة ذكورًا وإنائًا، [أو إنائًا وذكورًا]^(١) من نوع واحد كالبنين والبنات، أو الزوجات والجدات أو الإخوات وغير ذلك فيعطى السدس، وإنما قلنا ذلك لأن الانصباء إذا اختلفت مقاديرها لم يكن الأكثر بأولى من الأقل، فلم يبق إلا الاعتبار بالرؤوس.

⁽١) ثبت في (ب) لرجل.

⁽٢) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (١٤٤/٤)، انظر الفتاوي الهندية (٦/ ٩٩).

⁽٣) ذكره الإمام النووي. انظر روضة الطالبين (٦/ ٢١١)، انظر المهذب للشيرازي (١/ ٤٥٧).

⁽٤) هو شرط: سقطت من (ب).

⁽٥) ثبت في (ب) جزءًا واحدًا.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (١).

فصل

إذا أوصى بسهم من ماله ولم يعينه أو بجزء منه أو بنصيب فلك كله (۱) سواء، فاختلف أصحابنا في مقدار ما يلزم بالوصية بعد اتفاقهم على أنه لا يزاد على الثلث فمنهم [من قال يعطى (۱) السدس، ومنهم من قال ينتظر إمنهم من قال يعطى (۱) السدس، ومنهم من قال ينتظر إلى ما تبلغه قسمة الفريضة بالضرب إن احتيج إليه فيعطى سهما منه قلّت السهام أم كثرت، وقال أبو حنيفة: يدفع إليه مثل أقل سهام الورثة إلا أن يزيد إلى السدس [فيكون له السدس (٤)](٥)، وقال الشافعي يدفع إليه الورثة ما شاءوا من غير مقدار مؤقت (١).

فدليلنا أولاً على وجوب التقدير خلاقًا للشافعى، أن السهم والجزء والنصيب عبارة عن التقدير لأنه يقال هذا المال بينهم على كذا وكذا جـزءًا أو سهمًا أو نصيبًا، فإذا ثبت ذلك فكأنه أوصى له بقدر وأجمل التقدير فيجب أن يطلب ما هو أولى بأن يكون أراده ومتى وكلناه إلى مشيئة الورثة زال التقدير وصار كانه قال أوصيت بـشىء فإذا ثبت التقدير:

فوجه القول بأنه يعطى الـثُّمن أنه لما لم يكن بعض السهام بأولى من بعض وجب أن يدفع الأقل لأنه متحقق (٧)، وما زاد عليه مشكوك فيه لإمكان أن يكون [أراده وإمكان أن يكون] (٨) أراد ما دونه فلـم يجز أن يدفع إليه بالـشك، ووجه القول بأنه يعـطى السدس

⁽١) فذلك كله: سقطت من (١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ثبت ني (ب) بعض،

⁽³⁾ ذكره الشيخ المرغيناني في الهداية والشيخ الموصلي في الاختيار. وقال السيخ الموصلي: وإن أوصى بسهم من ماله فله السدس عن أبي حنيفة في رواية الجامع الصغير فإنه قال: له أخس سهام الورثة إلا أن ينقص من السدس فيتم له السدس ولا يزاد عليه فكان حاصله أن له السدس. وعلى رواية كتاب الوصايا: له أخس سهام الورثة ما لم يزد على الثلث. وقال أبو يوسف ومحمد: له أخس السهام إلا أن يزيد على الثلث فيكون له الثلث. انظر الاختيار للموصلي (١٤٣/٤)، انظر الهداية للمرغيناني (١٤/٥٨).

⁽٥) ما بين المعكونين سقط من (١).

⁽٦) ذكره الشيخ الشيراري. انظر المهذب (١/٤٥٧)، انظر روضة الطالبين (٦/٢١٢).

⁽٧) ثبت في (١) يتحقق.

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (١).

والجزء الـذى ينقسم عليـه الفريضـة ما لم يزد على الثلث أن أصـل حساب الفـرائض السدس، وإنما ينشـأ ما زاد عليه منه لأنه أقل السهـام فى الأصول بخلاف (١) الثُّمن لأنه ليس بأصل وإنما هو سهم يستحق بحجب عن أصل الفرض.

ووجه القول أنه يعطى سهمًا مما انقسمت عليه الفريضة بالغًا ما بلغ أنه لما قال: له سهم من مالى أو جزء كان ذلك راجعًا إلى أجزاء ماله وسهامه فوجب أن تكون القسمة عليه دون اعتبار الفروض.

فصل

الوصية في الصحة والمرض سواء لأنها تنفذ بعد الموت وليست بلازمة، والرجوع له فيما شاء منها إلا التدبير لأنه إيجاب في الحياة، وإن كان له حكم الـوصية من بعض الوجوه وهو خروجه من الثلث، وكذلك العتق المبتل^(٢) في المرض^(٣).

فصل

وتجوز وصية السفيه المحجور عليه لتبذير ماله ووصية المجنون حال إفاقته (١٤) لأنه إنما منع السفيه من إخراج ماله على غير عوض خوف الفقر عليه، والوصية تنفذ بعد موته والفقر مأمون عليه في تلك الحال فلا يبقى مانع منها، وأما المجنون حال إفاقته فكالعاقل الذي لا يجنون له فصحت وصيته؛ وتصح وصية الصبى الذي يعقل (٥) وجوه القرب وإن لم يبلغ خلاقًا لأبى حنيفة (١) وأحد قولى الشافعي (٧)، ولأن ذلك مسروى عن عمسر

(١) ثبت في (١) بختلف.

 ⁽٢) قال الفيسروزآبادى: بتله يبتُله ويَبتُله: قطعه كبتَله فانبتل والشيء ميزه عن غيره. وصدقة بتلة:
 منقطعة عن صاحبها وعطاء بتل منقطع لا يشبهه عطاء. انظر القاموس المحيط (٣/ ٣٣٢).

⁽٣) ذكره الشيخ أحمد الدردير. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤ ٤٤٣, ٤٤٢).

⁽٤) ذكره ابن عبـد البر. انظر الكـافى (٢ / ٢٧)، انظر حاشـية الدسـوقى على الشـرح الكبيـر (٤٢٢/٤).

⁽٥) ثبت في (ب) يعرف.

⁽٦) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (٤/ ١٢٩)، انظر غرر الأحكام لمثلاخسروا (٢/ ٤٣٠).

 ⁽٧) ذكره الإمام النووى. وقال: لا تصح وصية الصبى المميز على الأظهر عند الأكثرين. انظر
 روضة الطالبين (٦/ ٩٧).

وقال الشيخ الخطيب الشربينى: ورجح جمع من أصحابنا صحة الوصية من الصبى المميز. انظر مغنى المحتاج (٣٩/٣).

وعثمان وعلى وغسيرهم رضوان الله عليهم (١)، ولا مخالف لهم، ولانه عاقل عارف بوجوه القرب كالبالغ، ولأن الفقر مأمون عليه بعد الموت.

فصل

تصح الوصية إلى المرأة وإلى العبد كان العبد له أو لغيره خلافًا للشافعي في العبد^(٢)، ولأنه مأمون في نفسه يتأتى منه تنفيذها فأشبه الحر الذكر.

فصل

لا تجوز الوصية إلى فاسق لا يؤمن عليها، ولا تقر في يده لأنه قد تعلق بالوصية إليه حقوق الموصى لهم، فإذا لم يكن مأمونًا لم يؤمن منه إتلافها فلم يجز ولايته، ولا يراعى في ذلك اختيار الميت له لأنه ليس له أن يختار على غيره من لا يـؤمن إتلافه وإضاعته.

فصل

إذا قَبِلَ الموصى إليه ثم أراد تركها لم يجز له ذلك إلا أن يعجز عنها أو يظهر له عذر فى الامتناع من المقام عليها، خلافًا للشافعى فى إجازته تركها (٣)، لأنها قربة وفعل خير الزمه نفسه لم يكن له الخروج منه بغير عذر اعتبارًا بالصوم والحج.

فصل

إذا أوصى إلى رجلين فلا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يكون نص على الاجتماع فيقول لا ينفرد⁽³⁾ أحدهما عن صاحبه⁽⁶⁾ في النظر فيكون على ما قلناه⁽¹⁾، أو أن ينص على الجواز فيقول: أوصيت إليكما وإلى كل واحد منكما فلا خلاف في هذا أيضًا أن يجوز أن ينظر إلى كل واحد منهما منفردًا عن الآخر، أو أن يطلق فيقول أوصيت إليكم

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ في الوصية (٢/ ٧٦٢) ح (٢).

⁽٢) انظر روضة الطالبين (٦/ ٣١١)، انظر مغنى المحتاج (٤/ ٧٤).

⁽٣) ذكره الإمام النووى. انظر روضة الطالبين (٦/ ٣٢٠)، انظر مغنى المحتاج (٧٣/٤).

⁽٤) ثبت في (ب) لا ينفصل.

⁽٥) ثبت في (ب) الآخر.

⁽٦) ثبت في (ب) قاله.

ولا يذكر اجتماعاً ولا انفراداً فحكم ذلك عندنا حكم النص على الاجتماع خلاقًا لأصحاب أبى حتيفة (١)، لأنه شرك بينهما في النظر فلم يكن لأحدهما الانفراد به اعتباراً بالوكالة لأنه إذا أوكلهما في بيع لم يكن لأحدهما الانفراد بذلك باتفاقنا.

فصل

للرجل أن يوصى بثلثه إلى رجل وبولده إلى آخر، لأن الوصية في معنى الوكالة، وله أن يوكل في حقوقه كلها وفي بعضها وكيلاً واحداً أو وكلاء عدة.

فصل

إذا أوصى لرجل بنوع من حقوقه مخصوص دون غيره لم يكن له النظر في غيره إذا خصه بذلك (٢)، لأنه إنما يملك النظر بتولية صاحب الحق فلم يطلق توليت أو يقيدها، فأما إن أطلق فقال: وصيتى إلى فلان أو قال فلان وصيى فإنه يكون وصيه فى كل شىء يجوز أن يوصى به من النظر فى ثلثه والولاية على صنغار ولده وقضاء ديونه، خلافًا للشافعى فى قوله إنه لا تصح الوصية (٣)، لأن الإطلاق يقتضى العموم فأشبه أن ينص على ذلك، فأما إن أوصى إليه بنوع ولم يذكر قصره عليه ولا أنه ليس إليه النظر فى غيره فقيل: هو كالوصية المطلقة لأنه أقامه مقامه ولم يقصره على ما سماه، وقيل لا يكون وصيًا إلا فيما عين له ونص عليه لأنه لا يملك الوصية إلا بالتولية، فأن أوصى بشىء مخصوص لم يملك النظر فى غيره وليس يحتاج إلى أن يلفظ بقصره عليه لأن المنع هو الأصل وإنما الذى يحتاج إليه هو النص على التولية.

فصل

إذا أوصى إليه وأطلق ولم يقل ليس لك [أن توصى](٤) فله أن يوصى بما أوصى به

⁽۱) قال الشيخ المرغينانى: ومن أوصى إلى اثنين لم يكن لأحدهما أن يتصرف عند أبى حنيفة ومحمد رحمه الله: ينفرد كل واحد منهما بالستصرف فى جميع الأشياء. انظر الهداية (٦١٢/٤)، انظر الاختيار للموصلى (١٣٤/٤).

⁽٢) ذكره الشيخ أحمد الدردير. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٥٣/٤).

 ⁽٣) قال الإسام النووى: لو اقتصر على قوله: أوصيت إليك فباطلة قطعًا. انظر روضة الطالبين
 (٣) انظر مغنى المحتاج (٧٧/٣)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٧٤/٤).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

إليه، وقال الشافعى ليس له ذلك إذا أطلق الوصية، وأما إن أذن له فله قولان: أحدهما أنه يملك أن يوصى، والآخر أنه لا يملك، فدليلنا على أنه يملك إذا أذن له أنه يملك أن يوصى إليه ويقول: إن مت فوصيتى إلى فلان فإذا صح ذلك قلنا لأن كل ما صح أن يليه بنفسه على وجمه الوصية بعد الموت جاز $^{(7)}$ أن يوليه غيره، أصله الوصية المباشرة، ودليلنا أنه إذا أطلق فإن للموصى $^{(7)}$ أن يوصى، أن ذلك معنى ملكه الموصى إليه إذا نص له، فوجب أن يملكه بإطلاق الولاية، أصله كسائر الحقوق التي يوصى فيها، ولا يدخل عليه الوكالة لأنا شرطنا التولية في وصيته.

فصل

يجوز عفو الرجل عن قاتله عمدًا، ولا يجوز ذلك في الخطأ إلا أن تكون الدية ثلث التركة أو أقل، والفرق بينهما أن الواجب بقتل العمد قود فليس فيه إخراج مال عن الورثة والواجب بقتل (٤) الخطأ مال وليس له في المال إلا الثلث.

فصل

تصح الوصية للقاتل عمدًا أو خطأ (٥) خلافًا للشافعي (١)، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ بِدَلَهُ بِعِدُ مَا سَمِعِهِ ﴾ [البقرة: ١٨١] فعم، ولأنها هبة فالقاتل لا يمنعها اعتبارًا بحال الحياة، ولأنه عليك فصح في القاتل كإسقاط الحقوق.

فصل

إذا قتله الموصى له عمدًا بطلت الوصية(١) إلا أن يعلم بقتله فيقره عليها فإن قتله خطأ لم تبطل لأنه معنى يستحق بالموت لا يصح تقدمه عليه فوجب أن يبطل بقتل العمد

- (١) أنه يملك: سقطت من (ب).
- (٢) ثبت في (ب) بعد موته صح.
 - (٣) ثبت في (ب) للوصى.
 - (٤) ثبت في (١) في قتال.
- (٥) ذكره في المدونة. انظر المدونة(٤/٢٩٦)، انظر الكافي لابن عبد البر (٢٨/٢).
- (٦) قال الشيخ الشيرازى: اختلف قول الشافعى رحمه الله تعالى فيمن وصى لقاتله فقال فى أحد القولين: لا يجوز. وقال فى الثانى: يجوز لأنه تمليك يفتقر إلى القبول فلم يمنع القتل منه. انظر المهذب للشيرازى (١/٧١)، انظر روضة الطالبين (١٠٧/١).
 - (٧) ثبت ني (ب) رصيته.

كالميراث، وأن لا يبطل بقتل الخطأ كالميراث، ولا يكون له شيء من الدية المستحقة على عاقلته، وأما إن علم بأنه قتله عمدًا فأقره على الوصية بأنه يكون كالمبتدئ لها فيصح.

فصل

إذا أوصى لرجل بجزء من ماله وللآخر بدنانير مسماة (١) وضاق الثلث على الوصيتين ففيها ثلاث روايات (٢):

إحداها البداية بالجزء على التسمية، والثانية البداية بالتسمية عن الجزء، والثالثة أنهم يتحاصون بقدر(٢) وصايهم.

فوجه الأولى أن التجزئة آكد من التسمية في الأصول لأنها قد ثبتت في مواضع تبطل فيها التسمية، ألا ترى أنه لو وصى له بألف درهم فتلف المال إلا ألفًا لم يستحق الموصى له إلا قدر ثلثه، ولو أوصى له بجزء من ماله لكان ذلك مستحقًا على كل وجه فيما يبقى بعد التلف (أ)، أعنى أنه يكون له ربع الباقى إن أوصى له بالسريع أو سدسه أن أوصى بالسدس، وكذلك في الاستثناء في بيع الثمار وإن كان كيلاً مسمى يعتبر (أ) فيه قدر الثلث، وإن كان جزءًا فما شاء (١)، وإذا ثبت قوة التجزئة على التسمية [كانت آكد فقدمت عليها، ووجه الثانية أن] (التسمية آكد بالنص على مقدارها (المنحر فلم يبق إلا ووجه الثالثة أنها جهة تستحق بالوصية، فلم يكن أحدهما أولى من الآخر فلم يبق إلا التحاصص.

فصل

إذا أوصى له بشىء بعينه فـتلف الموصى به بطلت الوصيـة لأن المعين^(٩) يبطل الحق بتلفه كالمبيع بعينه إذا تلف قبل القبض مع بقـاء التوفية، وكذلك الدابة المكتراة بعينها إذا

 ⁽۱) ثبت في (۱) مسميات.

⁽٢) ذكرها ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٣٨/٢).

⁽٣) ثبت في (أ) بعدد.

⁽٤) ثبت في (ب) بعد الموت وفي (هـ) بعد الثلث.

⁽۵) ثبت في (ب) اعتبر.

⁽٦) ثبت في (١) وإن كان جزءًا فما بمان.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٨) ثبت في (ب) مقاديرها.

⁽٩) ثبت في (ب) التعيين.

ماتت إن العقد ينفسخ فى ذلك كله، فإن تلف ثلثا تلك العين فالثلث الباقى للموصى له إن احتمله كل المال، خلافًا لأبى ثور فى قوله إن للموصى له ثلث الباقى وللورثة ثلثاه (۱)، لأن الثلث يحتمله مع الوصية بالعين فوجب أن يستحقه كما لو أوصى له بعبد أو بثوب واحتمله الثلث فأما إن كانت الوصية بما الغرض منه المنافع (٢) وما يموت عنه فلا يتعين فى شىء بعينه نحو قوله: وصيت بثيابى لفلان لأن له ما يموت عنه من ثياب سواء كانت الثياب التى يملكها يوم الوصية أو تلفت واستحدث غيرها.

فصل

إذا أوصى لميت يعلم بموته صحت الوصية فتقضى منها ديونه وزكوات وكفارات (٢) إن كانت عليه، فإن لم يكن عليه شيء من ذلك كانت لورثته، وقال أبو حنيفة (٤) والشافعى لا يصح بوجه (٥) فدليلنا قوله تعالى : ﴿فمن بدله بعد ما سمعه﴾ [البقرة: ١٨١] فعم، ولأنه آدمى كالحى، ولأنها إحدى حالات الآدمى كالحياة، ولا يدخل عليه إذا لم يعلم به لأن الغرض إلحاق أحد النوعين بالآخر، ولأن الغرض بالوصية نفع الموصى له على وجه يصح من العقلاء وذلك يختلف باختلاف أحوال من يوصى له: فتارة يكون بالتمليك كالحى، وتارة يكون بغيره كالوصية للمسجد والقنطرة والجسور وما أشبه ذلك، فإذا أوصى لمسجد فيقد علم أنه لم يرد تمليكه وإنما أراد صرف الوصية في مصالحه وكذلك الجسر والقنطرة، وكذلك إذا أوصى لميت وهو يعلم أنه ميت إنما أراد (٢) صرف

⁽١) وهو قول أصحاب الرأى والشافعي وأحمد. انظر المغنى لموفق الدين (٦/٥٨٧).

⁽٢) ثبت في (ب) المبلغ.

⁽٣) ثبت في (أ) كفارة.

⁽٤) قال الشيخ منلاخسروا: يـشترط كون الموصى له حيًا وقتها إذ لو كان مـيتًا لبطلت الوصية. انظر غرر الأحكام (٤٢٧/٢).

وكذا ذكره ملك العلماء الكاساني رحمه الله. انظر بدائع الصنائع (٧/ ٣٣٥).

⁽٥) ذكره الإمام النووى وقال: الوصية للميت باطلة سواء علم الموصى بموته أم لا. انظر روضة الطالبين (٦/ ١١٦).

وقال الشيخ الخطيب الشربيني: لا تصح لميت لكن ذكر الرافعي في باب التيمم أنه لو أوصى بماء لأولى الناس به وهناك ميت قُدِّم على المستنجس أو المحدث الحي على الأصح وهذه في الحقيقة ليست وصية لميت بل لوارثه لأنه هو الذي يتولى أمره. انظر مغنى المحتاج للخطيب الشربيني (٣/ ٤٠).

⁽٦) ثبت في (ب) قصد.

الوصية فى وجوه نفعه ومصالحه، فإن كان عليه دين (١) قضى منها وإلا كانت لورثته أو تصدق بها عنه (٢)، ولانه أراد أن يكون كماله، وأما إذا كان عنده أنه حى فلا تصح الوصية لأنه أراد تمليكه ولم يرد ما ذكرناه.

فصل

إذا أوصى لقرباته أو لأهله: ففى القربات يكون للأقرب فالأقرب لا يدخل معهم ولد البنات، وفى الأهل يكون للعصبة إلا إن أراد ذوى رحمه، وروى أنه يدخل فى ذلك العصبة وذوى الأرحام من لا يرثه وولد البنات والعمات والحالات، فوجه الأول: أن اسم القرابة مستحق من القرب فوجب أن يستحقه من يطلق عليه الاسم ولا يدخل عليه ولد البنات لأن قرباهم يختص لغيره، والأهل هم العصبة على الإطلاق لأنهم الذين يعقلون عنه ويملكون الولاية فى النكاح والصلاة على الجنازة، ووجه الشانية أن اسم القرابة والأهل يشتمل على كل من مسه به (٢) رحم وهذا أصح.

فصل

إذا أوصى بجزء من ماله وله مال يعلم به ومال لا يعلم به فالوصية فيما علم به دون ما لم يعلم به ⁽¹⁾، خلافًا لأبى حنيفة ⁽⁰⁾ والشافعى فى قولهما إن الوصية فيما علم به وفى ما لم يعلم به ⁽¹⁾، لأن ما لم يعلم به فقد تحققانا أنه لم يقصده بالوصية فلم يكن له مدخل فيها، أصله إذا أوصى بثلث هذه الدار فإنه لا يدخل عليه الوصية فى غيرها من التركة لأنه لم يرده.

⁽۱) ثبت في (ب) ديون.

⁽٢) ثبت في (١) عليه.

⁽٣) به: سقطت من (ب).

⁽٤) ذكره ابن عسبد البر فى الكافى. انظر الكافى (١٠٢٩/٢)، انظر حساشية الدسسوقى على الشرح الكبير (٤٢٧/٤).

⁽٥) قال الشيخ الموصلى: ويسعتبر فى المال والورثة الموجود عند الموت حستى لو أوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكستسب مالاً ومات أو كان له فسذهب أو نقص فإن المعتسبر مالسه حالة الموت. انظر الاختيار للموصلى (٤/ ١٣٠).

 ⁽٦) هذا على أحد قولين في المذهب في الوقت للقابلية على المناب به المال يوم الموت أو يوم الوصية قولان.
 انظر مغنى المحتاج (٤٧/٣)، انظر حاشية الجمل على المنهج (٤/ ٥٠).

وإذا دبر عبدًا وله مال يعلم به ومال لا يعلم به: فالمدبر لا يخرج من المال الذي يعلم به ففيها روايتان: إحداهما أن المدبر يكون في المالين كالدين لأنه لا يجوز له الرجوع عنه، والثانية أنه يكون فيما علم به لأنه معتبر من الثلث كالوصية.

فصل

وإذا أوصى لوارث وأجنبى فلم يجز الورثة وصية الوارث فإنهم يحاصون الأجنبى بوصية الوارث فسما حصل له رجع له ميسرانًا وما بقى بعد ذلك فلأهسل الوصايا، وقال الشافعى يبطل حق الوارث^(۱)، فدليلنا على المحاصة أن الميت شرك مع الأجنبى غيره فى الثلث فكأنه أعطاه (۲) الباقى عن عطية الوارث بدليل أن الورثة لو أجازوا الوصية للوارث لم يستحق الأجنبى إلا السدس، وإذا ثبت ذلك لم يكن له زيادة عليه بامتناع الورثة من الإجازة.

فصل

إذا هلك الموصى له قبل موت الموصى فلا شيء له، وإن كانت الوصية لجماعة فمات أحدهم قبل موت الموصى فيها ثلاث روايات ($^{(7)}$: إحداها $^{(1)}$ أنه يحاص أهل الوصايا بقدر وصيته على علم بموته أو $V^{(6)}$ فما أصابه كان لورثة الموصى ولا شيء لورثة الموصى له، والأخرى أنها تبطل وصيته ولا يحاص أهل الوصايا بها علم بموته أو لم يعلم ($^{(1)}$) والثالثة ($^{(1)}$) أنهم يحاصون إن لم يعلم ولا يحاصون إن علم.

فوجه الأولى أن الموصى قصد إعطاءهم ما بعد وصية الميت فلم يستحقوا زيادة على ذلك كما لو لم يمت، وإن لم يعلم فهو على العقد(٨) الأول، وإن علم فتركه إن تبين

⁽۱) وهو الصحيح من مذهب الشافعي. قال الشيخ النووي: وإن ردّوا وصية الوارث سلم الثلث للأجنبي على الصحيح وقيل: لا يسلم له إلا السدس. انظر روضة الطالبين (١١٢٦).

⁽٢) ثبت في (١) أعطى.

⁽٣) ذكرها ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٣٠).

⁽٤) ثبت في (ب) إحداهن.

⁽٥) أم لا: سقطت من (١).

⁽٦) ثبت في (ب) أو لا.

⁽٧) ثبت في (ب) والثانية وهو خطأ ظاهر.

⁽٨) ثبت في (ب) على القصد.

إقرارًا منه فالأمر(١) على ما كان عليه.

ووجه الثانية أن الموصى قد صرف إليسهم المال وأخرجه عن تركته فلم يجز أن يرجع ميرانًا، فإن لم يعلم فالقبصد على ما كان عليه وإن علم ولم يعين فذلك دلالة على تبقيته إياه.

ووجه الشالثة أنه إذا لم يعلم وقعت المحاصة لأنه لم يرد أن يكون لهم جميع المال الموصى به، فإذا علم فتركه أن يصرف المال إلى جهة أخرى، رضًا منه بأن يكون (٢) باقيًا على حكم الوصية.

فصل

إذا أوصى له بعبد من عبيده وهم عشرة مثلاً، أو بعير من إبله أو بشأة من غنمه فله عشرهم بالقيمة كان ذلك رأسًا أو أقل أو أكثر^(٦) لأن ذلك هو العدل بين الورثة والموصى له، وذلك أن الرأس من العشرة عشرهم فلا بد أن يعتبر بعدد الرؤوس أو بالقيم: ففى اعتبار الرؤوس تعارض الدعاوى لأن الورثة يقولون نعطيه أدونها قيمة والموصى له يقول أعلاها وليس أحدهم⁽¹⁾ أولى من الآخر فلم يبق إلا اعتبار القيمة، فإن مات من العشرة ثمانية وبقى اثنان فله نصفهما بالقيمة، ولو مات خمسة كان خمس الباقى، وإن كانت الوصية بجزء منهم فوصى بعشرهم وهم عشرة فهلك ثمانية وبقى اثنان لكان عشرهما بالقيمة لأن من مات من العشرة كأنه لم يكن فلا اعتبار به.

فصل

وإذا أوصى الرجل بنفقته عمره فإنه يعمر عند مالك سبعين سنة، وعند عبد الملك تسعين، وينظر كم مضى منها إلى يوم الوصية فحسب له نفقة ما بقى بالاجتهاد فى نفقة مثله وكسوته وسكناه: فيفرض له مقدار ذلك، فإذا عرف قدره جعل على يدى وصى أو أمين وأنفق عليه إما شهراً بشهر أو أسبوعاً بأسبوع أو سنة بسنة على ما يؤدى إليه

⁽١) فالأمر: سقطت من (١).

⁽٢) ثبت في (ب) بكونه.

⁽٣) ذكره ابن عبد البر في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٤٠)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٩ /٤).

⁽٤) ثبت في (١) أحدهما.

الاجتهاد مما لا يستضر به، فإن مات قبل استيفاء ما أعد له من النفقة رجع باقى نفقته لورثة الموصى أو إلى أهل الوصاية إن كان المال ضاق عن استيفائها وإن كان عاش زيادة على التعمير فلا شيء له وقال أشهب يرجع إلى أهل الوصايا فيحاصهم ثانية.

وإنما قلنا إنه لا يعمر لأنا لو لم نقل ذلك لم ندر كم نعطيه لأنا إن أنف تنا عليه أبدًا إلى أن يموت ومدة بقائه مجهولة أضر بالورثة حيث حبس حقوقهم عنهم وإن لم يعطه شيئًا حتى يعلم كم بقى من عمره فإن ذلك غاية المحال فلم يبق إلا التعمير.

وإنما قلنا يعمر سبعين لأنه غالب التعمير وقد قال على المحمد المتى ما بين (١) الستين السبعين وأقلهم ما يجاوز ذلك (٢)، ووجه قول عبد الملك تسعين سنة لأنها الغالب من تناهى الأعمار وقول مالك أصح، ولو أوصى لمن له سبعين أو ثمانين لم يكن له (٢) إلا الاجتهاد في نفقة مثله، وإنما قلنا إنه ينفق عليه على ما ذكرناه ولا يسلم إليه دفعة ليتم غرض الموصى لأن غرضه امتداد الإنفاق بقية عمره، وإذا سلمت النفقة إليه جاز أن يتلفها لوقته أو يسرف في صرفها غرض الموصى.

وإنما قلنا إنه إذا مات قبل استيفاء المدة والنفقة كان باقى النفقة لورثة الموصى لأن الموت سبب استحقاقها فعادت ميرانًا، وذلك كقوله: إذا مت ودخل زيد الدار فأعطوه دينارًا فمات زيد قبل دخوله فيعود ميرانًا، ولا شيء لورثة الموصى له لأنه لم يكن مالكًا لها⁽¹⁾ فتنقل إلى [ورثته لأن الموصى أراد إيصالها إليه لا إلى]⁽⁰⁾ ورثته.

وإنما قلنا إنها تعود إلى الوصايا إن كان المال ضاق عنها لأن الوصايا أولى بالثلث من الورثة وإنما دخلها النقص عند المزاحمة، فإذا مات عن شيء مما أوصى له زالت المزاحمة في ذلك القدر فعاد إلى الوصايا، وإنما قلنا إنه إن عاش زيادة على التعمير فلا شيء لأن ذلك كالحكم الذي قد نفذ فلا ينتقض⁽¹⁾ باجتهاد آخر، ووجه قول أشهب أنا نتبين لبقائه

⁽١) ثبت في (ب) من.

⁽٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣/ ٥١٨) ح (٢٥٢٢)، والحاكم في المستدرك (٤٢٧/٢) قال: وهذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

⁽٣) ثبت ني (ب) نيه.

⁽٤) ثبت في (ب) مالكها.

⁽٥) ما بين المعكونين سقط من (ب).

⁽٦) ثبت في (ب) ينقض.

بعد التعمير غلط ذلك الاجتهاد فإذا أمكن تلافيه وجب العود فيه، ولأنه لما كان موته قبل استيفائه يوجب رده المال إلى الوصايا إذا احتاجت إليه كان بقاؤه بعدها يوجب عوده عليها.

وإنما قلنا: إن هذه النفقة من الثلث لأنها وصية فكانت في الثلث كسائر الوصايا.

فصل

الأمراض على ضربين: منها ما لا يخاف في العادة وذلك كالجذام والبرص والبلغم والجنون الذي يفيق معه أحيانًا فهذا حكمه حكم الصحة لا يمنع صاحبه التصرف في شيء من ماله بعوض وبغير عوض وما يهبه ويتصدق له نافذ من رأس ماله، والضرب الآخر: ما يخاف منه وهو الذي لا يؤمن ترقبه (۱) إلى الموت كالحمى الحادة والسل وذات الجنب وما أشبه ذلك فهذا هو الذي يتعلق عليه حق الحجر على من وجد به فيما زاد على قدر حاجته من الإنفاق في الأكل والكسوة والتداوى والعلاج وشراء (۲) ما يحتاج إليه من الأشربة والأدوية وأجرة الطبيب، ويمنع عما سوى ذلك عما يخرج (۳) على غير بدل يحصل للورثة من هبة أو صدقة، ويكون ما فعل من ذلك موقوفًا على موته فينفذ من الثلث أو على صحته فينفذ على ما بيناه، ولا يمنع من التصرف بالمعاوضة المعتادة في التجارة التي لا يحابي (١) معمها كالبيع والشراء بمثل ثمن المثل والإجارة والرهن في التجارة التي لا يحابي (١)

وإنما قلنا في القسم الأول إنه لا يوجب الحجر لأن الخبوف إذا عدم معمه لم يتعلق للورثة حق، لأن علته ثبوت الحجر لهم الخوف من الموت لأن حضور سبب الشيء جار في المنع مجرى حضور نفسه فإذا عدم هذا المعنى زال ما يجب^(٥) بوجوده.

وإنما قلنا إن الحجر لا يتعلق بما يحتاج إليه لأن حقه مقدم على حق⁽¹⁾ الورثة، فلا يثبت لهم حق الحجر إلا فيما فضل عن حاجته لأن الحجر لا يدخل في الواجبات وإنما

⁽١) ثبت في (١) توفيه.

⁽٢) ثبت في (ب) وشراء.

⁽٣) ثبت في (أ) يجرى.

⁽٤) ثبت في (أ) لا محاباة.

⁽٥) ثبت في (١) يوجب.

⁽٦) ثبت ني (ب) حقوق.

يدخل في التطوع، ولأن الوصية مقدمة على الميراث بحق الوصية(١)، فحقه حال الحياة أولى.

وإنما قلنا إنه يمنع من سرف أو ما يخرج عن عادة في قدر ما يحستاج إليه لأن ذلك إخراج مال على غير عوض يستفيده أو ورثته فكان في معنى إضاعته وذلك ممنوع فيه.

وإنما قلنا إن تصرفه في المعاوضات جائز إذا لم يكن فيها محاباة لأن الحجر لا يوجب المنع من التقلب في المال لأن الورثة لا يتعلق لهم حق في أعيان المال وإنما الحق لهم في مقداره ومبلغة. - *

فصل

الحامل إذا بلغت سته أشهر والمحبوس للقتل في قصاص أو حد والزاحف في الصف كل هؤلاء حكمهم حكم المريض المخوف عليه في وجوب الحجر عليهم (٢)، خلافًا لأبي حنيفة (٣) والشافعي في إجازتهما لهم التصرف ما لم يضرب الحامل الطلق ويقرب المحبوس إلى القتل وتقدم الزاحف إلى البراز(٤)، لقوله تعالى: ﴿فلما أشقلت دعوا الله ربهما﴾ [الاعراف:١٨٩] قيل في التفسير لما بلغت ستة أشهر، ولأنها بلغت حد الوضع كبلوغها حال الطلق، ولأن الله تعالى(٥) قد جعل حضور سبب الموت كحضور الموت نفسه فقال: ﴿ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون﴾ [آل عمران:١٤٣] يريد أسبابه وعلماته، وهذا موجود في المحبوس للقتل والزاحف في الصف، ولأن تجويز الموت عليهم مع حضور سببه كتجويزه على المريض مع اختلاف الأمراض المخوفة في زيادة بقاء المرض (١) وسرعة تلفه، فإذا كان لا اعتبار به فكذلك في مسألتنا.

أما الراكب في البحر الخائف من الغرق: فقال ابن القاسم: حكمه حكم الصحيح،

⁽١) ثبت في (ب) لحق الموصى.

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٢٧/١).

 ⁽٣) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية للمرغيناني (٤/ ٥٩٧, ٥٩٦)، انظر غرر الأحكام لمنلاخسروا
 (٢/ ٤٣١).

⁽٤) انظر روضة الطالبين (٦/ ١٢٣)، انظر مغنى المحتاج (٣/ ٥٠).

⁽٥) ثبت في (ب) عز وجل.

⁽٦) ثبت في (١) في زيادتها المرض.

وقال أشهب حكمه حكم الحامل إذا بلغت ستة أشهر والزاحف في الصف، وهذا أقيس لأنها حال خوف على النفس كإثقال الحامل.

فصل

إذا أوصى بوصيـتين أو أكثـر: فإن لم يكن فيــها تناقض وما يدل على رجــوع نفذ جميعها، وإنما وجب ذلك لأن قصده إلى تنفيذها جميعها ممكن ولا شيء يدل على رجوعه فوجب تنفيذ الكل، وإن كان فيهـ ارجوع عن بعضها نفذ ما لم يرجع فيه وبطل ما رجع عنه لأن ما رجع عنه مفسوخ بما ثبت عليه، فإن أوصى لرجل في موضعين بدنانير أو غيرها مما يكال أو يوزن مما لا يتعـين من نوع واحد ولم يذكر إبطالاً لأحدهما ولا أنهمـا جمـيعًا للمـوصى له فله، واحدة منهـما لاحـتمال أن تكون الآخـرة تكرارًا لابتداء، فإن كانت إحداهما أكثر من الآخرة فله الأكثر منهما لأنها إن كانت هي الآخرة فقد زاد على الأولى وإن كانت هي^(١) الأولى فيحتـمل أن يكون الأقل رجوعًا عنها إلى الأقل، ويحتمل أن يكون زيادة منضمومة إليها فالأولى منيقنة فكانت أولى من الأقل، هذه رواية ابن القياسم وابن عبد الحكم عن مالك، وذكر ابن حبيب ومطرف وابن الماجشون عنه أنه ينظر إلى الأكثر: فإن كان هو في الأولى أعطى الجميع، وإن كان في الآخرة أعطى الأكثر فقط، قال لأنه إذا كان الأكشر هو أول الوصيتين [حمل الأقل بعده على أنه سبيل فيه قـراره، وإن كان الأقل أو له الوصيتين](٢) كان رجوعًا عن الأولى، هذا الحكم فيه إن كان من نسوع واحد، وإن كان من أنواع شتى (٣) مثل دنانير وثياب أو عروض فله الوصيــتان جميعًا ولا مقــال للورثة لأنه لا ينسب إلى تكرار ولا إلى رجوع عن أحدهما(٤).

فصل

إذا أوصى بشيء بعينه مثل عبد أو دابة أو ثوب لرجل ثم أوصى به للآخر ولم يذكر

⁽١) هي: سقطت من (١).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) شتى: سقطت من (ب).

⁽٤) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد الـبر (١٠٢٦/٢)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤٣٠/٤).

رجوعًا عن الأول كان بينهما نصفين (١)، خالاقًا لمن يقول يكون للأول، ولمن قال إنه للثاني (٢)، لأن وصيته به لآخر لا تحتمل (٢) الرجوع وتحتمل الشركة فلم يحمل على الرجوع مع إمكان غيره، ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان هو لفلان كان رجوعًا لأنه نقله عن المحل (١) الأول للذي جعله بعده فانتفى الاحتمال.

فصل

فإن أوصى بإعتاق عبد بعينه ثم وصى به لرجل، أو أوصى به لرجل أولاً ثم ثانية بالعتق فالآخرة نقض للأولى أيهما كانت هذا قول ابن القاسم، وقال أشهب الحرية أولى قدمت أو أخرت، ولابن القاسم أنه قد ثبت أن الوصية للثانى يحتمل الرجوع ويحتمل الشركة وإذا احتملت الشركة ورد الم يجز حملها على الرجوع على ما بيناه.

فصل

فإذا لم يحتمل الشركة]^(ه) لم يبق إلا الرجوع، وذلك أن العتق لا يجور^(۱) الاشتراك فيه لأنه بمنزلة ابتداء بتبعيضه، وإذا امتنع ذلك لم يبق إلا الرجوع^(۷)، ولأشهب أن العتق مغلب على غيره فوجب تقديمه.

فصل

الوصية لا تجب إلا بموت الموصى وقبول الموصى له بعد مسوته، لأن الموصى ما دام حيًا فله الرجوع فى الوصية فلم يجب للموصى له حق فيعتبر قبوله، وإذا مات وجب أن يكون للموصى له حق القبول فإن قبل تمت الوصية وإن ردها عادت ميسراتًا أو فيما جعلها فيه إن كان شرط ذلك، ولا يدخل فى ملكه بموت الموصى دون القبول، خلافًا

⁽١) ذكره ابن عبد البر، انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٧).

 ⁽۲) قال جابر بن زید والحـــسن وعطاء وطاوس وداود: وصیته للآخــر منها. انظر المغنی لموفق الدین
 (۲/ ۶۸۳).

⁽٣) ثبت في (ب،هـ) يحتمل،

⁽٤) ثبت ني (١) الحمل.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٦) ثبت في (ب) لا يكون.

⁽٧) ثبت نی (ب) آنه رجوع.

لأحد أقاويل الشافعي(١)، لأنه تمليك عين فافتقر إلى القبول كالهبة واعتبارًا بالهبة حال الحياة.

وأما إن مات الموصى له قبل أن يقبل أو يرد: فقد قال شيخنا أبو بكر الأبهرى الأشبه أن تكون لورثة الموصى بها [لأنها على أصل ملك أبيهم إلى أن يخرج عنهم بقبول الموصى له] (٢) وقال غيره من شيوخنا يكون القبول لورثة الموصى له لأنه حق وجب له فإذا مات انتقل إلى ورثته فقاموا فيه مقامه كسائر الحقوق وهذا كأنه أقيس.

فصل

إذا أوصى لرجل بشىء من ماله بعينه وله أموال كثيرة من عين وعروض وعقار وديون، وكان ما أوصى له به دون الثلث من جميع تركته فقال الورثة: لا نعطيه هذا لأنا لا نأمن أن يتلف الديون أو العروض قبل القبض أو البيع فيكون قد فات (٣) بالعين التى أخذها، فعندنا أنهم مخيرون بين أن يدفعوا إليه ما أوصى له به أو يفرجوا له عن جميع ثلث الميت، ثم هل يقطع له بثلثه (٤) في جميع التركة أو في الشيء الموصى له به بعينه على روايتين، وقال أبو حنيفة (٥) والشافعي له ثلث تلك العين ويكون بباقيه شريكا في جميع ما تركه الميت حتى يستوفى تمام قيمته (١)، فدليلنا أن الورثة متعدى عليهم لأن الميت لم يكن له أن يوصى من العين بأكثر من قدر نصيبه منه وهو الثلث منها، فلما وصى بجميعها كان متعديا فكان الخيار للورثة بين أن ينفذوا ما وصى به أو يفرجوا عن الثلث لأنه إذا تعدى إلى مال ليس له وجب رد تعديه إلى ماله وإذا كان كذلك ثبت ما قلناه.

ووجه قصر الثلث على العين الذي وصي بها فلأنه لم يرد الوصية بغيرها وإنما أراد

⁽۱) ذكره الإمام النووى. وقال: متى يملك الموصى له الموصى به؟ فيه ثلاثة أقوال: أحدها: بالموت. والثانى: بالقبــول. والثالث: وهو الأظهر أنه موقوف فإن قـبل تبينًا أنه ملك بالموت وإلا بان أنه كان للوارث. انظر المغنى لموقق الدين (٦/ ١٤٣/)، انظر مغنى المحتاج (٣/ ١٤٤).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ثبت في (ب) قد فاز.

⁽٤) ثبت في (١) بمثله.

 ⁽٥) ذكره الشيخ المرغيناني. انظر الهداية للمرغيناني (٤/ ٥٩٠)، انظر الاختيار للموصلي
 (٥/٤).

⁽٦) ذكره الإمام النووي. انظر روضة الطالبين (٦/ ٢-٣)، انظر مغنى المحتاج (٣/ ٤٩).

هذه العين فسمهما وجدنا سبيلاً إلى إخراج العين كان أولى، ووجه القول الآخر أن التعدى إذا سقط ورد إلى الثلث صار في حكم من وصى بالثلث ابتداء.

فصل

إذا ضاق الثلث عن الوصايا قدم الأوكد فالأوكد، فالمدبر في الصحة يقدم على المبتل المبتل في المرض، وعلى المدبر في المرض لقوة التصرف في المبتل المبتل في المرض والعتق المبتل في المرض يقدم على الوصية بالعتق المبتل ليس له فيه رجوع إذا صح والوصية يرجع فيها، وإذا أوصى بعتق عبد بعينه كان في ملكه أو ليشترى ويعتق كان مقدمًا على غيره من الوصايا لتأكد حرمة العتق، وإن كانت الوصية بعتق غير معين فهي وسائر الوصايا سواء لأنها وصية بمال، والوصية بعتق معين تبدى على الزكاة الأنها حرمة ثبتت في البدن، ولأن العتق مبنى على التغليب، وقال عبد الملك الزكاة مبيت الكفارة لأنها حق من حقوق الله تعالى، وإذا أوصى بزكاة وكفارة قدمت الزكاة على الكفارة لتأكيد وجوبها (۱۳).

فصل

إذا فرط فى زكاة عليه: فإن أوصى لزم الورثة إخراجها عنه، وإن لم يوص لم يلزم الورثة (أن خلاقًا للشافعى(أ)، لأن إخراجها موكول إلى اجتهاد أمانته فيجوز أن يكون قد أخرجها إلا أن يعلم أنه لم يفرط مثل أن يحول الحول وهو مريض لا يعقل أو يؤدى إليه الغريم نصابًا من دينه فهذا يجب أداء الزكاة من رأس المال وصى بها أو لم يوص لزوال التهمة فيها، وإذا أوصى بما فرط فيه فهو من الثلث، خلافًا للشافعى(١)، لأنه

⁽١) على المبتل: سقطت من (١).

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٣٥).

 ⁽٣) قال ابن عبد البر في الكافي: قال عبد الملك: يبدأ العتق المعين على الزكاة، والزكاة مبدأة على
 كفارة اليمين. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٣٥).

⁽٤) ذكره في المدونة. انظر المدونة (٤/ ٣٠٩)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٤٤١).

⁽٥) في قوله: إن الزكاة يجب أخراجها أوصى أو لم يوصِ. انظر المهذب للشيرازي (١/٥٣)، انظر روضة الطالبين (٦/ ١٣١).

⁽٦) إجتهاد: سقطت من (ب).

 ⁽٧) فى قـوله: إنها تكون مـن رأس المال. وقال الإمـام النووى: وقيــل: يكون ذلك من الثلث وهو ضعيف. انظر روضة الطالبين (٦/ ١٣١)، انظر المهذب للشيرازى (٤٥٣/١).

يتهم أن يكون أراد الانتفاع بالمال حياته وصرفه عن ورثته بعده فكانت كــالوصايا ولم تكن كالديون.

فصل

وإذا تزاحمت الوصايا [قدمت على ما هو أضعف منها خلاقًا لأبى حنيفة فى قوله: إنها وسائر الوصايا](١) سواء(٢) لتأكيدها على غيرها إذ لولا التهمة لكانت من رأس المال.

فصل

وإذا أقر المريض بدين لوارث فقد بيناه في باب الإقرار لأن المراعي (٢) فيه التهمة، وإذا أقر بأمانات كودائع وفرائض (٤) لمن لا يتهم له: فإن وجدت بأعيانها ردت على أصحابها، وإن لم تعرف كانت كالديون، ويحاص بها عند ضيق المال لأنه إذا أقر بها ولم يذكر أنها تلفت فالظاهر استهلاكه لها وتعلقها بذمته.

فصل

وإذا أوصى لرجل بمائتين ولآخر بمائة ولشالث بمثل إحدى الوصيتين ولم يبين أيهما أراد ففيها روايتان: إحداهما أن له نصف الأولى ونصف الثانية (٥)، والثانية أن له مثل الآخرة، وقال أشهب له مثل الأقل منهما.

فوجه الأولى أن مقدار الصغرى متحقق أنه مسوصى له به ونصف الكبرى فيسصير النزاع فى النصف الآخر من الكبرى فيتداعيانه (٢)، ولا بينة لواحد منهما فيكون بينهما، ووجه الثانية أن قوله له مثله ترجع الكناية منه إلى الأقسرب وهو الذى يليه لأنه الظاهر من الكلام، ووجه قول أشهب إن الأقل متيقن وما زاد عليه فمشكوك فيه فكان اليقين دون الشك وبالله التوفيق.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

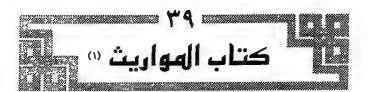
⁽۲) ذكره ملك العلماء الكاساني. وقال: واختلفت الرواية عن أبي يوسف في الحبج والزكاة روى عنه: أنه يبدأ بالزكاة وهو قول محمد. انظر بدائع الصنائع للكاساني (۷/ ۳۷۱).

⁽٣) ثبت في (أ) المدعى.

⁽٤) ثبت في (ب) كوداع وقرائض.

⁽٥) ذكرها في الكافي. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٢٠٩).

⁽٢) ثبت في (١) فيدعيانه.



الأسباب التى يتوارث بها ثلاثة: الرحم والولاء والنكاح، والعلل المانعة من الميراث ثلاثة: كفر ورق وقتل، فسالمسلم والكافر لا توارث بينهما، والعبد الذى يستغرقه الرق ومن فيه بقية منه لا يرث ولا يورث إلا بالملك، وكذلك من فيه عقد من عقود العتق، وقاتل العمد لا يرث مقتوله، وقاتل الخطأ يرث من غير الدية، والمرتد لا يرث بحال (٢).

فصل

وإنما قلنا إن الرحم يورث بها لإيجاب الله تعالى التوارث بين الوالدين والمولودين والإخوة وغيرهم من الأنساب، وكذلك النكاح لإيجابه تعالى الموارثة بين الزوجين، وأما الولاء فقد بيناه فيما تقدم.

فصل

وإنما حصرنا وجوه (٢٣) التوارث على هذه الشلاثة، لأن التوارث بغيسرها إما أن يكون مجمع على منعه وأنه لم يثبت، أو على أنه منسوخ إن كان ثبت فى وقت مثل التوارث بالنصرة والهجرة والحلف والأخرة والمولاة، وأنه لا يكون إلا بسعض ما قدمناه من الأسباب الثلاثة.

⁽۱) المواريث فى اللغة: جمع ميراث وهو المال المخلّف عن الميت أصله موراث انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ويقال له: التراث أيضًا أصل التاء فيه واو وفى الجمع رجعت إلى غيرها. انظر المطلع على أبواب المقنع لشمس الدين البعلى (ص ٢٩٩).

وفي الاصطلاح يقال لهـا: الفراتض وهو الفـقه المتعلق بالإرث وعلم مـا يوصل لمعرفة قــدر ما يجب لكل ذي حق في التركة. انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢/ ٢٨٧).

وقال الشيخ الديهير في الشرح الكبيس: هو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٥٦/٤).

⁽٢) انظر المدونة (٣/ ٨٧). انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٢٨٦).

⁽٣) ثبت ني (ب)، (هـ) وجوب.

فصل

وإنما قلنا إن الكافر لا يرث المسلم لقوله على ذلك (٢)، وإنما قلنا إن المسلم لا يرث الكافر الا يتوارث أهل ملتين (٢)، وللإجماع على ذلك (٢)، وإنما قلنا إن المسلم لا يرث الكافر خلاقًا لمعاذ ومعاوية ومحمد بن الحنفية (٤)، واعتبارًا بالكفر بعلة اختلاف الدينين، وإنما قلنا إن العبد لا يرث لأن الميراث مبنى على تساوى الحرم فلو قلنا إنه يرث لكان مورثه لا يخلو أن يكون مات حراً أو رقًا: فإن كان مات رقًا فسيده أولى بماله، ولأن بسبب الحر لا يرثه ليقدم (٥) سيده عليه والعبد أولى، وإن كان مات حراً فحرمته مخالفة لحرمته فلم يرثه، فأما سيده فيرثه بالرق لا من (٦) طريق حقيقة الإرث، وإنما قلنا إن من فيه بقية رق فإنه لا يرث خلافًا لمن ورثه (١) لوجود الرق فيه كما لو استغرقه، ولا يجوز أن يقابل بأن يقال يجب أن يرثه للحرية التى فيه كالحر الكامل لأن المانع والمبيح إذا اجتمعا غلب المنع، ولأن أحكام الرق أغلب عليه بدليل منع شهادته ونقصان حدوده وطلاقه وسقوط المنع، ولأن أحكام الرق أغلب عليه بدليل منع شهادته ونقصان حدوده وطلاقه وسقوط الجمعة عنه والحج وغير ذلك لأن الميراث مشروط بتساوى الحرم على ما بيناه.

وإنما قلنا إن ماله إذا مات لمن فيه بقية رق لمالكه خلافًا لأصحاب الشافعي في قولهم إن ورثته يرثون نصيبه الحر^(٨)، وقول^(٩) بعضهم إنه لبيت المال^(١٠)، لأن كل من لم يرث

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخسرجه أبو داود فى الفسرائض (۳/ ۱۲۰) ح (۲۹۱۱)، والتسرمذى فى الفسرائض (٤/٤/٤) ح (۲۱۰۸)، وابن مساجه فى الفسرائض (۲/ ۹۱۲) ح (۲۷۳۱)، وأحمسد فى المسند (۲/ ۲۲۳) ح (۲۸۵۲).

⁽٣) ذكره ابن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٦٥)، انظر فتح البارى (١٢/ ٥٢,٥١).

 ⁽٤) وقال ابن قدامة: وحكى ذلك عن عمر رضى الله عنه أيضًا. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٦٦)،
 انظر فتح البارى (١٢/ ٥١).

⁽٥) ثبت في (ب) لتقدير.

⁽٦) ثبت في (١) ولأن.

 ⁽۷) روی عن المزنی وابن سریج: آنه برث بقدر ما فیه من الحریة. انظر المهذب للشیراری (۲/ ۲۶)،
 انظر روضة الطالبین (۲/ ۳۰).

⁽٨) انظر المهذب للشيراري (٢/ ٢٤)، انظر روضة الطالبين (٦/ ٣٠).

⁽٩) ثبت في (ب) وقال.

⁽۱۰) وهو على قول الشافعي القديم وهو منسوب إلى أبي سعيد الإصطخري ونقله الفرضيون عن ابن سريج كذا ذكره الإمام النووي. انظر المهذب للشيرازي (۲/ ۲۶) انظر روضة الطالبين (٦/ ٣٠).

لمعنى لولاه لورث فإنه لا يورث، أصله العبد والكافر، ولأن قدر ما فيه من الحرية [إذا لم يوجب له أن يرث لم يوجب له أن يورث، ولأن أحكام الرق أغلب عليه وقدر ما فيه من الحرية [⁽¹⁾ لم يجعل حكمه حكم الأحرار بقدره في أن يستحق بعض حد الفرية والتغريب والحصانة وقبول الشهادة وغير ذلك فكذلك الميراث.

فصل

وإنما قلنا إن من فيه عقد من عقود العتق: كأم الولد والمكاتب والمدبر والمعتق إلى أجل في منع الإرث كالعبد لأن الرق باق عليهم بدليل أنهم لا يرثون به لأن عقد الحرية ليس بآكد من مباشرتها، وقد بينا أنها إذا لم يستغرق وبقيت بقية (٢) من الرق لم يحصل بها توارث فما دونه أولى.

فصل

وإنما قلنا إن قاتل العمد لا يرث لقوله ﷺ: «ليس لقاتل العمد(٢) شيء ا(١)، وروى ليس لقاتل العمد(٥) ميراث(١)، وللإجماع على ذلك(٧)، ولأن التهمة تؤثر في المواريث(١)

(١) ما بين المعكوفين سقط من (أ،هـ).

(۲) ثبت في (۱) بقية رقبته.

(٣) العمد: سقطت من (ب).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ في العقول (٢/ ٨٦٧) ح (١٠)، والدارقطني في سننه (٤/ ٩٥ ـ ٩٦) ح (٨٤)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٣٦١) ح (١٢٢٤١).

(٥) العمد: سقطت من (ب).

(٦) اخرجه ابن ماجه في الديات (٢/ ٨٨٣) ح (٢٦٤٥)، في الزوائد: إسناده حسن. وأحمد في المسند (١ / ٦١) ح (٣٤٨).

(٧) قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن القاتل عمــدًا لا يرث من مال من قتله ولا من ديته شيئًا. انظر
 الإجماع لابن المنذر (ص ٧٠).

وقال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن قاتل العمد لا يرث من المقتول شيئًا إلا ما حكى عن سعيد بن المسيب وابن جبير أنهما ورَّناه ، وهمو رأى الخوارج. انظر المعنى لموفق الدين (١٦١/٧).

وقال ابن تسمية: واتفقوا أنه لا يرث القاتل عمداً بالغ ظالم عالم بأنه ظالم من الدية خاصة واختلفوا فيما عدا ذلك وروينا عن الزهرى: أن القاتل عمداً يرث من المال لامن الدية. انظر مراتب الإجماع لابن تيمية (ص ٩٨).

(٨) ثبت في (ب) الميراث.

فى الإدخال والإخسراج بدليل أن المتسزوج فى المرض المخوف لا يرث بالتسهمـة بإدخال وارث على روثته، ولأن المسطلقة ترث^(١) فيه للتهمة بمنعها^(٢) من الميراث والقساتل عمدًا متهم باستعجال الميراث فمنع منه.

فصل

وإنما قلنا إن قاتل الخطأ يرث خلافًا لأبى حنيفة (٣) والشافعى(١)، لعموم الظواهر (٥) مثل قوله تعالى: ﴿يوصيكم الله فى أولادكم ﴾ [النساء: ١١] وغير ذلك، وروى هشام بن عروة عن أبيه عن النبى ﷺ: فى قاتل (٢) الخطأ يرث من المال ولا يرث من الدية (٧)، ولأن كل معنى لا يمنع التساوى فى الحرم والدين ولا يوجب القود لا يزيل جهة التوارث ولا يمنع الميراث، أصله غير القتل من سائر الأفعال، وفيه احتراز من الطلاق فى الصحة لأنه يزيل جهة التوارث.

فصل

وإنما قلنا لا يرث من الدية خلافًا لمن قال إنه يرث منها لأن الدية واجبة عليه بجناية والعاقلة تحملها (٨) عنه تخفيفًا، ولا يجور أن يجنى جناية يستحق بها مالاً لأن الجناية إن لم تلزمه شيئًا فلا أقل من أنها لا تقيده استجلاب مال.

فصل

أما المرتد فأمره مراعى موقوف على توبته: فإن تاب عاد إلى ما كان عليه من أحكام الإسلام، وإن قتل أو مسات على ردته انتقل مساله إلى بيت المال ولم يرثه ورثته من

⁽١) لوث: سقطت من (١).

⁽٢) ثبت في (ب) منها.

 ⁽٣) ذكره الشيخ الموصلى فى الاختيار. وقال: وأما القتل فالقاتل مباشرة بغير حق لا يرث من مقتوله
 عمدًا كان أو خطآ. انظر الاختيار للموصلى (١٩٩/٤)، انظر الفتاوى الهندية (٦/٤٥٤).

⁽٤) قال الشيخ الشيرازی: ومن أصحابنا من قال: لا يرث القاتل بحال وهو الصحيح. انظر المهذب للشيرازی (٢٤/٢)، انظر روضة الطالبين (٦/ ٣١).

⁽٥) ثبت في (١) الظاهر.

⁽٦) ثبت في (ب) قتل.

⁽٧) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦/ ٣٦٠) ح (١٢٢٣٧).

⁽٨) ثبت في (١) حاملة.

المسلمين ولا من أهل الدين الذي انتقل إليه وقد بيناه فيما تقدم.

فصل

لا يجب ميراث بشك^(۱)، فإن قتل قرابة^(۲) يتوارثون بين الصفين أو غرقوا أو ماتوا تحت الهدم ولم يعلم الأول منهم لم يورث بعضهم من بعض وورثهم ورثتهم من الأحياء، مثل أخوين لأب ملكا ببعض ما ذكرناه وترك كل واحد زوجة وأمّا وأخًا من أم فإن الباقى عندنا يكون لبيت المال دون الأخ الآخر، واختلف الصحابة رضى الله عنهم في ذلك فذهب بعضهم إلى هذا^(۲) وبعضهم إلى توريث كل واحد منهم من الآخر⁽¹⁾، وإنما قلنا ذلك لأن المواريث⁽⁰⁾ لا تجب بالشكوك ولما شككنا في أيهما مات أولاً لم يجز أن يرث وارث مشكوك في استحقاقه الميراث.

فصل

إذا طرح⁽¹⁾ الجنين فاستهل صارخًا فقـد ثبتت حياته ويرث ويورث وكـذلك إن أقام أيامًا وإن لم يصرخ بذلك يقوم فى باب العلم بحياته مقام الصراخ، وإن تحرك ثم مات ولم يصرخ لم تشبت حياته فلا يرث ولا يورث، واخـتلف فى العطاس وقد بيناه فيـما تقدم.

⁽١) ثبت في (ب) الشك.

⁽٢) ثبت ني (أ) قرابته.

⁽٣) روى ذلك عن أبى بكر الصديق وزيد وابن عباس ومعاذ والحسن بن على رضى الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهرى والأوزاعى والشافعى وأبو حنيفة وأصحابه ويروى ذلك عن عمر وعبد الرحمن بن عوف والحسن البصرى وراشد بن سعد وحكيم بن عمير، وهو رواية عن أحمد بن حنبل. انظر المغنى لموفق الدين (١٨٦/٧).

⁽٤) وهو قول عمر وعلى وشريح وابراهيم والشعبى وهو رواية عن أحمد بن حنبل وهو قول إياس ابن عبد الله المزنى وعطاء والحسن وحميد الأعرج وعبد الله بن عتبة وابن أبى ليلى والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم وإسحاق وحمكى ذلك عن ابن سعود. انظر المغنى لموفق الدين (١٨٦/٧).

⁽٥) ثبت في (ب) التواريث.

⁽٦) ثبت في (ب) سقطت.

فصل

من ألحق بأبيه بعد موته ورثه^(۱) لأن المقر بنسب ولد منه أو الـشهود الذين يثبـتون الأنساب إنما يثبتون نسـبًا متقدم الثبوت^(۲) على الموت لا حـادثًا بعده، وإذا كـان كذلك ثبت أن الموت طرأ على نسب حاصل ثابت فوجب أن يستحق الميراث به.

فصل

إذا مات وله وارث فيه بعض الأسباب المانعـة من الميراث من كفر أو رق فزالت بعد الموت وقبل القسمة لم يرث، خلافًا لمن قال إنه يرث إذا زالت (٢)، لأن كل من لم يكن وارثًا في حال الموت لوجود معنى فزواله بعد الموت لا يصيره وارثًا، أصله بعد المقسمة.

فصل

ولد الملاعنة إذا مات وترك أمه وإخوته لأمه ورثوا منه (١) سهامهم وكان ما بقى لموالى أمه إن كانت معتقة، وإن كانت عربية فللمسلمين ولا يكون لعصبتها، وقال ابن مسعود هى عصبته فيكون ما بقى لها فإن لم تكن فعصبتها عصبته في الفاخل أمهم لانهم عصبة له، ولأنه ينسب إلى ولايتهم، وإنما قلنا: إن العربية يكون لما أمهم لانهم عصبة له، ولأنه ينسب إلى ولايتهم، وإنما قلنا: إن العربية يكون الفاضل من ميراث ولدها للمسلمين دونها لأن الأم لها رحم محض فلا يكون عصبة النسب على وجه كالإخوة من الأم، وإنما قلنا إن عصبتها ليسوا عصبة لولدها لانهم أخوال وذور أرحام فلا تعصيب فيهم.

فصل

وإذا ولدت الملاعنة توأمين توارثا بأنهما أخوان لأم وأب لأن لعان أبيهما يسقط

⁽١) انظر المدونة (٣/ ٨٩).

⁽٢) ثبت في (ب) شيئًا متقدم الثبوت.

⁽٣) روى ذلك عن الأثرم ومحمد بن الحكم وروى أيضًا عن عمر وعشمان والحسن بن على وابن مسعود وبه قال جابر بن زيد والحسن ومكحول وقتادة وحميد وإياس بن معاوية وإسحاق وبه قال الحسن وهو رواية عن أحمد بن حنبل. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٧١، ١٧٢).

⁽٤) ثبت في (١) منهم.

⁽٥) ذكره ابن قدامة في المغنى. وقال: وروى نحوه عن على ومكحول والشعبي وهو الرواية الثانية عن أحمد بن حنبل. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٢٣).

نسبهما منه دون توریثهما بینهم.

فصل

ولد الزنا لاحق بأمه، والحكم فيه كالحكم فى ولد الملاعنة إلا أنها إذا ولدت توأمين توارثا بأنهما أخـوان لأم بخلاف ولد الملاعنة لأنه لا شبهـة لهما فى نسبـهما من واطء لأم.

فصل

الأعاجم إذا انتسبوا^(۱) لم يقبل قولهم فى أنسابهم فى باب التوارث إلا أن تشهد بذلك بينة ^(۲) بها، فأما ما يقول القائل منهم: هذا أخى، هذا ابنى ^(۳) فلا يقبل منه ذلك أنه يريد بذلك قطع استحقاقنا لإرثه فلا يقبل، فإن كانت ولادتهم فى دار الإسلام أنسابهم تشبت، فأما بلدان أعاجم المسلمين الذين يحفظون أنسابهم فإنهم كالعرب فى ثبوتها والحكم بها^(٥).

فصل

ولا يرث ذوو الأرحام شيئًا خلافًا لأبى حنيفة (٢) والشافعى(٧)، وهم من عدا السبعة عشر الوارثين بالأسباب الثلاثة، وعدة أصول ذوى الأرحام أربعة عشر: ولد البنات، والجدد أبو الأم، [والجدة أم أبى الأم](٨)، وولد الأخ للأم، وولد الأخسوات، وبنات الإخوة وبنات العمومة، والعمة وولدها والخال والخالة وولداهما والعم أخو(٩) الأب

⁽١) ثبت في (ب) سبوا.

⁽٢) ثبت في (ب) أن يشهد بينة بسبيها.

⁽٣) ثبت ني (ب) وهذه بنتي.

⁽٤) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٤٥).

⁽٥) ثبت في (١) في ثبوتهم الحكم بها.

⁽٦) في قوله أنهم يرثون. انظر الاختيار للموصلي (٤/ ١٨٥)، انظر الفتاوي الهندية (٦/ ٤٥٨).

 ⁽٧) وهو أحد قولين في مذهب الشافعي. والصحيح عند الشافعية: أنهم لا يرثون شيئًا. انظر روضة الطالبين (٦/٦).

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٩) ثبت في (١) اخ.

لأمه ومن جرى مـجراهم فى هذا^(۱) النسب، ودليلنا مـا روى أن رسـول الله على دعى الجنازة فقيل ترك عمة وخالة فقال: «اللهم وعمة وخالة» ثم قال «ما أجد لكما فى كتاب الله شيئًا» (۲)، وفى بعض طرقه «أن جبريل يخبرنى أنه لا شىء لهما» (۳) ولأن كل بنت (١) أنثى لم ترث مع أختها إذا انـفردت، أصله بنت المولى، ولأن المولى المنعم لما قدم على ذوى الأرحام دل على أنه لا حق لهم فى الإرث لأن الولاء (٥) لا يتقدم على النسب.

فصل

إذا استوفى أهل الفروض^(۱) حقوقهم كان الفاضل^(۷) لبيت المال ولا يرد على ذوى السهام، وذهب على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى الرد وتابعه عليه ابن مسعود على اختلاف بينهما فى كيفيته واتفقوا على أنه لايرد على زوج ولا زوجة^(۱)، ودليلنا قوله نعالى فى البنت ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾ [الناء:١١]، وفى الأخت ﴿فلها نصف ما ترك﴾ [الناء:١١] فلم تجز الزيادة عليه، ولأن كل من ورث مقداراً من فريضة لم يستحق زيادة عليه إلا بتعصيب كالزوج والزوجة، ولأن المسلمين يعقلون عنه فجاز أن يرثوا ما فضل عن ذوى السهام كالموالى^(۱).

فصل

الخنثى يعتبر منها بالمبال، فإن بال من الذكر حكم له بحكم الدكر، وإن بال من الفرج حكم له بحكم الانثى، وإن بال منهما جميعًا فهو الخنثى المشكل فيكون له نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى متفق عليه (١٠٠)، لأن أسوأ أحواله أن يكون أنثى، وما

⁽١) ثبت في (ب) بعد.

⁽٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦/ ٣٤٩) ح (١٢٢٠٣).

⁽٣) أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ٩٩) ح (٩٨)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٣٥٠) ح (١٢٢٠٤).

⁽٤) بنت: سقطت من (ب).

⁽٥) ثبت في (ب) المولى.

⁽٦) ثبت في (ب) الفرائض وفي (هـ) إذا استغرق أهل الفرائض.

⁽٧) ثبت في (ب) كان ما بقي.

 ⁽A) فكان ابن مسعود لا يرد على بنت ابسن مع بنت ولا على اخت من اب مع اخت من ابوين ولا على جدة مع ذى سهم وعلى يورثهم جميعهم. انظر المغنى لموفق الدين (٢/ ٤٦).

⁽٩) ثبت في (أ) كالمولى.

⁽١٠) ذكره ابن المنذر. انظر الإجماع (ص ٧١)، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١١٤).

راد عليها فتنازع بينه وبين بقية الورثة وليس لأحد الفريقين مزية على صاحبه لأن الإشكال قائم فوجب أن يقسم بينهما كالتداعى، والحلاف في هذه المسألة كبير (١) جدًا لا يحتمله هذا الباب.

فصل

إذا اجتمع فى شخص واحد سببان يورث بكل واحد منهما فرض مقدر: فإنه يرث بأقواهما، ويسقط الأضعف سواء اتفق ذلك فى المسلمين أو المجوس وذلك كالأم تكون أختًا أو الابنة تكون أختًا، ولا يلزم على ما قلناه ابن عم يكون أخًا لأم لأنه بكونه ابن عم لا يرث فرضًا مقدرًا وإنما يرث بالتعصيب، وقال أبو حنيفة يرث بالسبين جميعًا(٢).

وإنما قلنا ذلك لأنهما سببان يورث بهما عن جنس واحد فإذا اجتمعا لم يرث بهما كالأخ يكون مولى [أو ابن عم يكون مولى] (٣)، ولأنهما قرابتان يورث بكل واحدة فرضًا مقدرًا فإذا اجتمعا لم يرث بهما، ثم كذا أخت للأب والأم لأن كونها أختًا لأب يوجب النصف ولأم يوجب السدس، ثم إذا اجتمعت القرابتان لم ترث بالجميع [وورثه بالأقوى] (٥).

⁽١) ثبت في (أ) كثير.

⁽٢) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (٤/ ١٦٥)، انظر الفتاوي الهندية (٦/ ٤٦٠).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ثبت في (ب) كالأخت للأب.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

باب

المجتمع على تـوريثهم من الرجال عشرة: الابن وابـن الابن وإن سفل والأب والجد أبو الأب وإن سفل، والعم وابن العم أبو الأب وإن علا^(۱)، والأخ من أى جهـة كان وابن الأخ وإن سفل، والنوج ومولى النعـمة، ومن النساء سبعـة: الابنة وابنة الابن وإن سفلت، والأم والجدة وإن علت، والأخت والزوجـة والمولات وكل واحد من الرجـال إذا انفرد بالمال أحرزه إلا الزوج والأخ لأم وليس من النساء من يحوز المال إلا المولات فقط (٢).

فصل

والمواريث ضربان: ضرب بتعصيب، وبفرض مقدر، فالعصبة إذا انفرد بالمال أحرره وأن كان معه ذو سهم أخذ ما فضل عنه قل أو كثر، وإن لم يفضل شيء سقط والفرض لا يستحق من يرث به شيئًا سواه لا بزيادة ولا بنقصان إلا أن يحجب عنه أو ينقصه العول عند مزاحمة غيره له على ما سنبينه.

فصل

والفرض ضربان (٣): فرض هـو أصل مقدر بالنص وفرض ليس بأصل ولكنه يشبت لعارض أوجب خروجه عن الأصل، فأما الفروض التي هي أصول فستة وهي: النصف ونصفه وهو الربع ونصفه وهو الثمن، والثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصفه وهو السدس:

فالنصف فرض خمسة: ابنة الصلب إذا لم يكن معها ابن وابنة الابن إذا انفردت، والأخت للأب وللأم إذا انفردت، والأخت إذا انفردت، والأخت للأب وللأم إذا انفردت، والأخت إذا انفردت، والزوج إذا لم يكن للميتة ولد ولا ولد ابن.

 ⁽۲) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد البر (۲/ ۱۰۵۲)، انظر الشمر الدانى (ص ۲۲۷)،
 انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ ٤٥٩).

⁽٣) ثبت في (ب): ضرب.

اجتمعن ولم يكن للميت ولد ولا ولد ابن.

[والثمن: فرض صنف واحد وهو الزوجة والزوجات إذا اجتمعن مع الولد أو ولد الابن](١).

والثلثان: فرض أربعة فرض الاثنين فسصاعدًا من بنات الصلب إذا انفردن، وللاثنتين فصاعدًا من بنات الأب والأم، وللأب فصاعدًا من الأخوات للأب والأم، وللأب إذا انفردن] (٢).

والثلث: فسرض صنفين الأم مع عسدم الولد أو ولد الابن، أو الاثنين فساعدًا من الأخوات، وفرض الاثنين فصاعدًا [من ولد الأم.

والسدس: فرض سبعة فرض كل واحد من الأبوين، والجد مع الولد أو ولد الابن، وفرض الجدة والجدات إذا اجتمعن، وفرض بنات الابن مع الواحدة من بنات الصلب إذا انفردن، وفرض الأخوات للأب مع الواحدة من الأخوات للأب والأم إذا انفردن، وفرض الواحد)^(٣) من ولد الابن ذكراً كان أو أنثى وأما الفرض الخارج عن هذه فهو الثلث ما بقى فى ثلاث [مسائل وهى: زوج أو زوجة وأبوان فإنه يفرض للأم فيها ثلث ما بقى] فى مسائل الجد مع الإخوة إذا كان معهم ذو سهم وكان ما بقى أحظى له.

فصل

الحجب(٥) ضربان(٦): إسقاط وحجب عن بعض الميراث.

فأما الإسقاط فلا يكون في خمسة ويكون فيمن عداهم فولد الصلب والأبوان والزوجان لا يسقطون بوجه، ويسقط ولد الابن بذكور ولد الصلب [ويسقط الجد بالأب

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽٥) الحجب فى اللغة: المنع والستر. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادى (١/ ٥٢).
 وفى الاصطلاح: منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه. وذكره
 الشيخ أحمد الصاوى. انظر بلغة السالك لأقرب المسالك (٢/ ٤٥٤).

⁽٦) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٥٥,١٠٥٤)، انظر بلغة السالك (٢/ ٤٥٤).

فقط [١١] ويسقط الإخبوة والأخوات مع ثلاث ذكبور ولد الصلب وولد الابن ومع الأب هذا في الجملة، فأما التفصيل فيسقط ولد الأب بذكور ولد الأب والأم ومن يسقطهم، ويسقط ولد الأم بأربعة: ولد (٢) الصلب وولد الابن وبالأب وبالجد ويسقط بنو الإخوة ببنى الإخوة للأب وللأم، [ويسقط العمومة بنو الإخوة](٣) ويسقط بنو العمومة وكل من أسقط غيره ويسقط من المسقط(؟)، وتسقط الجدات بالأم، وتسقط أم الأب بالأب، ومن قربت درجته منهن أسقطت البعدى إذا كانت من جهتها فإن كانت من جهتين فإن القربي من جهة الأم تسقط البعدي من جهة الأب والقربي من جهة الأب [لا تسقط البعدى من جهة الأم (١٠) الله تشاركها في الميراث، ولا ترث من الجدات إلا جدتان أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها، ولا ترث أم جد، فإذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقطت بنات الابن إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهن أو أنزل فيعصبهن ويقسم ما بقى بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا استكمل الأخوات للأب وللأم الثلثين سقطت(١) بنات الابن إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهن أو أنزل منهن فيتعصبهن ويقسم ما بقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا استكمل الأخوات للأب وللأم المثلثين سقطت(٨) الأخوات للأب إلا أن يكـون معهن ذكـر في درجتـهن لا أنزل منهن، ولا يعصـبه ولد الإخوة والأخسوات بخلاف ولد الابن في تعسميسهم بنات الابن الأعلين، وأربعة من الذكور يعصبون الإناث في درجتهم: ولد الصلب الذكور وذكور ولد الابن والإخوة للأب والأم والإخوة للأب كل صنف من هؤلاء يقـتسمون المال مع إناثهم فـى درجتهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

وليس فى النساء عصبة إلا الأخوات للأب والأم أو للأب(٩) إذا انفردن عن إخوة فى درجتهن مع بنات الصلب أو بنات الابن فإنهن يكن عصبة، وترث البنت النصف

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٢) ثبت ني (١) بولد.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٤) ثبت في (ب) اسقط من اسقط المسقط.

⁽٥) ثبت في (ب) من جهتها.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٧) ثبت في (ب) سقط.

⁽٨) ثبت في (ب) سقط.

⁽٩) أو للأب: سقطت من (ب).

والبنات الثلثين وتأخذ الأخوات ما بقى هذا حجب إسقاط.

وأما الحجب عن بعض الفروض فيحجب الزوج عن النصف إلى الربع والزوجات عن الربع إلى الثمن بالولد وولد الابن ذكورهم وإناثهم فقط، ويحجب الأم عن الثلث حجبان: حجب إلى السدس وهو بالولد وولد الابن أو الاثنين فصاعدًا(١) من الإخوة والأخوات، وحجب إلى الثلث ما بقى يحجب بها الأب فى مسألتين: وهما زوج وأبوان، وامرأة وأبوان، ويحجب الأب إلى السدس الولد وولد الابن فإن كان الولد ذكورًا أخذوا الباقى، وإن كانوا إناثًا أخذن فروضهن وأخذ الأب السدس معهن وكان ما بقى له بالتعصب.

⁽١) فصاعدًا: سقطت من (ب).

باب

وأما الجد فله باب ينفرد به ولا يحجب إلا من يرث ولا يحجب عبد ولا كافر ولا يحجب غير الوارث إلا في موضوع واحد وهو الإخوة مع الأبوين يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس ولا يرثون مع الأبوين^(۱) شيئًا.

فصل

النصوص الواردة بتوريث من ذكرناه من عدد الذكور والإناث والإجماع عليه (٢) مغن عن زيادة فيه، وإنما قلنا إن ما فضل عن ذوى السهام للعصبة لقوله عليه: «ما أبقت الفرائض فلأولى عصبة ذكر (٢)، وإنما قلنا إنه إذا لم يفضل شيء فلا شيء لهم فإن ذوى السهام إذ أقدموا عليهم كان حقهم فيما فضل عنهم فإذا استغرق ذووا(١٤) السهام المال سقطوا.

وإنما قلنا إن ذوى السهام لا يستحقون زيادة على سهامهم لأن الزيادة على ذلك لا تستحق إلا برد أو تعصيب والرد قد أبطلناه، والتعصيب يستحق الزيادة به، وإنما قصرنا الفروض على الستة المقدرة لأن النص لم يرد بما سواها، وللإجماع على أنه لا مدخل لنا في الفروض^(ه) فيها من خمس أو سبع أو تسع أو عشر فوجب قصرها على ما ذكرناه.

وإنما قلنا إن فرض البنت الواحدة النصف لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانْتُ وَاحَدَةُ فَلَهَا النَّالُمُ اللَّهُ النَّالُمُ النَّالِمُ النّلِمُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّالِمُ النّلِمُ اللَّهُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّالِمُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ اللَّالِمُ اللَّلْمُ اللَّاللَّمُ اللَّلْمُ اللَّالِمُ اللَّاللَّمُ اللَّهُ الل

⁽١) ثبت في (ب) مع الأب.

⁽٢) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٦ ـ ٦٩)، انظر الشرح الكبير لابن أبي عمر المقدسي (٣/٤) ط دار الفكر.

⁽۳) أخسرجه البخارى في القرائض (۱۲/۱۲) ح (۱۷۳۲)، ومسلم في القسوائض (۱۲۳۳۳) ح (۱۲۳۳).

⁽٤) ذو: سقطت من (ب).

⁽٥) ثبت في (ب) لا مدخل في الفروض. وفي (١) لا مدخل للباقي للفروض.

⁽٦) انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١١)، انظر الإفصاح لابن هبيرة (٢/ ٣٠٦).

تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ نَسَاءُ فُوقَ السَّنتينَ فَلَهُنْ ثَلَثًا مَا تَرَكُ ﴾ [النساء: ١١] ولا خلاف فيه أيضًا (١).

وإنما قلنا إن للاثنين الثلثان (٢) خلاقًا لمن ذهب إلى أن لهما النصف (٣) لأنه قال تعالى: وإنما قلن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك النساء: ١١] فبين حكم الواحدة وحكم ما زاد على الاثنتين، فكان مفهسومه إن كن نساء اثنتين (٤) فما فوقهما فلهن الثلثان، ولان لابنة (٥) الابن مع بنات الصلب السدس تكملة الثلثين، وفائدة ذلك أنها تقوم معها مقام بنت أخرى في استغراق الثلثين، ولأن كل إناث كان فرض الثلاث منهن الثلثين فكذلك فرض الابنتين، أصله الأخوات وإنما قلنا إن فرض الواحدة من بنات الابن النصف وفرض الاثنتين فصاعدًا الثلثان للإجماع على قيام ولد الابن مقام ولد الصلب عند عدمهم ولا خلاف في ذلك (١).

وإنما قلنا إن فسرض الواحدة من الأخوات للأب والأم أو للأب النصف، وفسرض الاثنتين فصاعدًا الثلثان لقوله تعالى: ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فلهما الثلثان مما ترك﴾ [النساء:١٧٦] وهذا عام في الشقائق وولد الأب(٧).

وإنما قلنا إن كل ما زاد على الاثنتين فرضها الثلثان [لأن كل عدد زاد على الواحدة ممن فرضها النصف ففرضه الثلثان] (٨) كالبنات وكالابنتين.

وإنما قلنا إن فرض الزوج مع عدم الولد وولد الابن النصف، ومعهم الربع لقوله تعالى: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم

⁽۱) ذكره ابن المنذر. انظر الإجماع (ص (17))، انظر المغنى لموفق الدين (17))، انظر الإفصاح لابن هييرة (17)0.

⁽٢) الثلثان: سقطت من (ب).

 ⁽٣) وهو رواية شاذة عن ابن عباس كذا ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسى. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٨).

⁽٤) ثبت في (ب) فوق اثنتين.

⁽٥) ثبت في (ب) لبنت.

⁽٦) ذكره ابن المنذر. انظر الإجماع (ص ٦٦)، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١١).

⁽٧) ثبت في (١) وولد الابن.

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

الربع مما تركن ﴾ [النساء: ١٦] فلا خلاف فى ذلك (١)، وإنما قلنا الفرض للزوجة والزوجات مع عدم الولد وولد الابن الربع ومع وجودهم الشمن لقوله تعالى: ﴿ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الشمن مما تركتم ﴾ [النساء: ١٦] ولا خلاف فيه (١).

وإنما قلنا إن فرض الأم الثلث لقوله تعالى: ﴿وورثه أبواه فلأمه الثلث﴾ [النساء:١١]، وإنما قلنا إن فرض المواحد من ولد الأم السدس، وإن فرض ما زاد عليه المثلث لقوله تعالى: ﴿وله أخ أو أخت فلكل منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ [النساء:١٢]، واتفق على أن المراد به الإخوة من الأم (٢).

وإنما قلنا إن فرض الأبوين مع الولد أو ولد الابن السدس لقوله تعالى: ﴿وَلَا بُويِهُ لَكُلُ وَاحْدُ مَنْهُمَا السدس مما ترك إن كن له ولد﴾ [النساء:١١] وإنما قلنا إن الجد كالأب(٤) للإجماع على قيامه مقام الأب في ذلك عند عدمه(٥).

وإنما قلنا إن الجدة ترث وأن فرضها السدس، وكذلك الجدات لإجماع الصحابة على توريثهن، وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قال: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا حتى روى له المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن رسول الله على «أطعم الجدة(١) السدس»(١)، ولأن أم الأم أقيمت مقام الأم عند عدم الأم كما أقيم أبو الأب عند عدم الأب مقام الأب أفجعل لها أنقص فرضى الأم وهو السدس.

⁽١) ذكره ابن المنشذر. انظر الإجماع لابن المسئدر (ص ٦٧)، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٩)، انظر الإفصاح لابن هبيرة (٣٠٧/٢).

⁽٢) ذكره ابن المنشد. انظر الإجماع لابن المسندر (ص ١٧)، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٩)، انظر الإفصاح لابن هبيرة (٧- ٣).

⁽٣) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٧) وذكره ابن قدامة في المغنى. انظر المغنى لموفق الدين (٧/٤).

⁽٤) ثبت في (ب) كذلك.

⁽٥) ثبت في (ب) عدم الأب.

⁽٦) ثبت في (ب) أم الأم.

⁽۷) أخرجــه أبو داود فى الفرائض (۳/ ۱۲۱) ح (۲۸۹٤)، وابــن ماجه فى الــفرائض (۲/ ۹۰۹) ح (۲۷۲۳)، والحاكم فى المستدرك (۲۸۹٪)، والحاكم فى المستدرك (۲۸۳٪)، والحاكم فى المستدرك (۲۸۸٪)، وقال: على شرط الشيخين.

⁽٨) مقام الأب: سقطت من (ب).

وإنما قلنا إنهن بينهن إذا اجتمعن لحديث أبى بكر رضى الله عنه أنه شرك بينهما(١)، وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: ما أنا بزائد فى الفرائض شيئًا هو السدس فإن اجتمعتا فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها(٢)، ولأن كل أنثى لها فرض مقدر(٣) لا يتغير ولا يساويها الذكر فيه فإذا اجتمعت مع غيرها من جنسها شوركت فيه كالثمن للزوجات.

وإنما قلنا إن فسرض بنات الابن [مع بنت الصلب السدس تكملة الثلثين لأجماع الصحابة عليه، ولأن بنات الابن أقمن مقام بنات] (١٤) الصلب فيجب أن يأخذن ما كان بقدر نصيب بنت الابن لو كانت للصلب، فلما لم يمكن ذلك لاستحقاق هذه الابنة للنصف أخذت الفاضل وهو السدس.

وإنما قلنا لا يزدن عليه (٥) لانهن لا يبلغن في القوة مبلغ البنات الصلب وقد ثبت أن بنات الصلب وإن كثرن فلا يزدن على الثلثين فكذلك فيمن قام مقامهن.

وإنما قلنا إن ولد الأب الإناث يأخذن مع الواحدة من ولد الأب والأم السدس للإجماع على أن ولد الابن يقوم مقام ولد الأب والأم عند عدمهم(١) كقيام ولد الابن مقام ولد الصلب.

فصل

وإنما قلنا إن الواحد من ولد الأم فرضه السدس ذكرا كان أو أنثى، وإن فرض الجماعة الثلث لقوله تعالى: ﴿وإن كان رجل يورث كللة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث النساء:١٦]، ولا خلاف فيه (٧).

⁽١) آخرجه مالك في الموطأ في الفرائض (١٣/٢) ح (٥).

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ في الفرائض (٢/ ٥١٤) ح (٦).

⁽٣) ثبت ني (١) مقتدر.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٥) ثبت في (ب) عليهن.

⁽٦) ثبت في (١) عدمهن.

⁽٧) ذكره ابن المنذر. انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٨)، انظر الإقصاح لابن هبيرة (٢/٣٠٧).

وإنما قلنا فى زوج وأبوين، وامسرأة وأبوين^(۱) إن للأم ثلث مـا بقى خلافًا لإحسدى الروايتين عن على رضى الله عنه، وهو قول ابن عباس^(۲) لأنا لو أعطيناها الثلث بكماله كنا قد فضلناها على الأب وذلك غير جائز، أصله حال الانفراد.

وإنما قلنا إن ولد الابن يسقطون بـذكور ولد الصلب خاصة للإجـماع على ذلك (٣)، ولأن ميراثهم لقيامهم مقـام ولد الصلب فوجب سقوطهم مع وجودهم، وإنما قلنا إنهم لا يسقطون مع غيرهم لأنهم أقوى تعصيبًا من سائر الورثة عدا ولد الصلب، ولأنهم لما قاموا مقام ولد الصلب⁽³⁾ وجب أن لا يسقطوا بغـيرهم اعتبـارًا بهم، وإنما قلنا إن الجد يسقط بالأب لإجماع الأمة (٥)، ولأنه يدلى (٢) به فلم يرث معه.

وإنما قلنا إن الإخوة والأخوات يسقطون مع ذكور الولد وولد الابن لأن تعصيب البنوة أقوى وأقرب من تعصيب الأخوة سقوطهم (٧) به، ولأن ولد الابن أقرب من الإخوة وهم يسقطون [مع ذكور ولد الصلب فكان الإخوة أولى ، وإنما قلنا إنهم يسقطون [مع الأب اكد منهم تعصيبًا(٩) وأشد منهم قربًا لانضمام الرحم إلى تعصيبهم.

فصل

وقد بينا أن من قوى تعصيبه أسقط من ضعف عنه، وإنما قلنا إن ولد الأم يسقطون بإناث ولد الصلب وولد الابن لأن من حق الإخوة أن يرثوا مع الولد بالتعصيب بدليل

⁽۱) هاتان المسألتان يسميان العمريتين لأن عمر رضى الله عنه قضى فيهما أن للأم ثلث ما بقى وتابعه فى هذا القضاء عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وروى ذلك عن على وبه قال الحسن والثورى والشافعي رضى الله عنهم وأصحاب الرأى. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٢١,٢٠).

⁽٢) وهو أن للأم ثلث جميع المال. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٢١).

⁽٣) انظر الإجسماع لابن المنذر (ص ٦٦)، انظر الإفسساح لابن هبسيرة (٢/ ٣٠٨)، انظر مراتب الإجماع لابن تيمية (ص ١٠٤).

⁽٤) ثبت في (ب) مقامهم.

⁽ه) قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الجد أبا الأب لا يحجب عن الميراث غير الأب. انظر الإجماع (ص ٦٤)، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٦٤).

⁽٦) ثبت في (أ): بدئ به.

⁽٧) ثبت في (أ) سقوطهن.

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٩) ثبت في (ب) لأن الأب أقرب تعصيبًا منهم.

أن الإناث منهن يصرن مع البنات عصبة بانفرادهن [في ولد الأم] (١) وولد الأم لا تعصيب فيهم، وإنما قلنا إنهم يسقطون مع الأب والجد لأن تعصيب الأبوة يسقط تعصيب الأخوة، ولقوله تعالى: ﴿إن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت ﴾ النساء: ١٦] فقيل فيه: إن الكلالة أحد عمودى النسب، وإنما قلنا إن بنى الإخوة يسقطون بالإخوة لأنهم يدلون بهم، ولأن الإخوة أقرب من بنى الإخوة كما أن ولذ الصلب أقرب من ولد الابن.

وإنما قلنا إن الإخوة يسقطون بالجد لأن الجد أقدى تعصيبًا منهم لأنه يدلى بالأبوة وبنو الإخوة "ك يدلون بالأخوة لأن الجد يدلى بالأبوة [وابن الأخ يدلى بالأخ فكان الجد أولى، وإنما قلنا إن العمومة يسقطون ببنى الإخوة لأن بنى الإخوة أقرب لأنهم يدلون بالبنوة، والعم يدلى بالأبوة لأن ابن الأخ يقول إنى ابن ابنك والعم يقول إنا أخو أبيك فكان ابن الأخ أقرب، وإنما قلنا إن العمومة يسقطون أولادهم لأنهم بهم يدلون.

وإنما قلنا إن الجدات يسقطن بالأم لأن توريثهن إنما كان لأنهن أقمن مقام الأم وجعل لهن أقل نصيبًا فوجب سقوطهن معها، وإنما قلنا إن أم الأم لا تسقط بالأب لأنها أقيمت مقام الأم فلما لم تسقط الأم بالأب كذلك من أقيم مقامها، ولايلزمه عليه أم الأب لم تقم مقام الأب وإنما أقيم جملة الجدات مقام الأم.

وإنما قلنا إن أم الأب تسقط مع الأب خلاقًا لابن مسعود وغيره (٤)، واعتبارًا بأبى الأب بعلة أنه يدلى بتعصيبه فإذا وجد أسقطه وإنما قلنا إن القربى منهن تسقط البعدى من جنسها اعتبارًا بالأم والجدة، ولأن البعدى تدلى بالقربى، وإنما قلنا إن القربى من جهة الأب لأن الأم تسقط أم الأب كذلك أم الأم تسقط أم الأب، وإنما قلنا إن البعدى من جهة الأم لا تسقط بالقربى من جهة الأب خلاقًا لما

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٢) ثبت في (ب) وينو الأخ.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٤) روى ذلك أيضًا عن عمر رضى الله عنه وابن مسعود وأبى موسى وعمران بن الحصين وأبى الطفيل رضى الله عنهم وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وجابر بن زيد والعنبرى وإسماق وابن المنذر وهو ظاهر مذهب أحمد بن حنبل رضى الله عنه كذا ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة (٧/ ٥٩,٥٨).

⁽٥) ثبت في (ب) أم الأم.

روى عن ابن مسعود (١) وهو أحد قولى الشافعى (٢)، لأن أم الأب تدلى بالأب والأب إذا اجتمع مع أم أم الأب لم يحجبها فبأن لا يحجبها من يدلى بالأم (٢) أولى، وإنما قلنا إن أم أبى الأب لا ترث شيئًا خلافًا لما روى عن زيد بن ثابت وغيره (٤) لأنها أم جد فأشبهت أم أبى الأم (٥)، ولأن جهة (٦) الأم في باب الجدات أقوى من جهة الأب فإذا لم يرث من جنبتها إلا جدتان فجهة الأب بذلك أولى.

وإنما قلنا إن بنات الصلب إذا استكملن الثلثين سقط بنات الابن لأن حقهن كان فى تكميل الثلثين لقيامهن مقام بنت أخرى من بنات الصلب إذا كان بنات الصلب أكثر من واحدة سقطن معهن، وإنما قلنا إنه إذا كان معهن ذكر فى درجتهن عصبهن خلافًا لابن مسعود فى قوله لا شىء لهن وأن الباقى للذكر وحده (١١)، لأنه مال ورثه بنو الابن بالتعصيب فوجب أن يشاركهم بنات الابن فيه، أصله جهة المال (١٨) وهو مال الانفراد، وإنما قلنا إنه إذا كان أنزل منهن ذكر عصب من فوقه لأن أصول الفرائض مبنية على أنه لا يجوز أن يرث الأبعد من الولد ويسقط الأقرب، ولأنا وجدنا البطن الأوسط أقرب من البطن الأسفل ألا ترى أنه إذا اجتمع ثلاث بنات بعضهن (١٩) أسفل من بعض كان للبنت العليا النصف وللوسطى السدس وتسقط السفلى، وإذا ثبت ذلك ثم اتفقنا على أنه لو كان مع السفلى ذكر فى درجتها عصبها كان بأن يعصب الوسطى أولى.

وإنما قلنا إنه إذا استكمل ولد الأب والأم الثلثين سقط الأخوات للأب للعلة التى ذكرناها في سقوط بنات الابن إذا استكمل بنات الصلب الثلثين، وكذلك تعصيب

⁽۱) روى عن على عليه السلام: أن البعدى من جهة الأم تحجب القربى من جهة الأب وهو إحدى الروايتين عن زيد وبه قبال أبو حنيفة وأصحبابه وأهل العراق وهو قول للشبافعى وهو رواية عن أحمد بن حنبل. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٥٦/٧)، انظر الإفصاح لابن هبيرة (٢/ ٣٢١).

⁽٢) ذكره الشيخ الشيرازي. انظر المهذب (٢/ ٢٦)، انظر مغنى المحتاج (٣/ ١٣).

⁽٣) ثبت في (ب) الأب.

 ⁽٤) وروى ذلك عن على وابن مسعود وروى نحوه عن مسروق والحسن وقتادة وبه قال الأوزاعى
 وإسحاق. انظر المغنى لمونق الدين (٧/٥٤).

⁽٥) ثبت في (ب) أم جد.

⁽٦) ثبت في (ب) جنبة.

⁽٧) ذكره ابن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٠٤٩).

⁽٨) ثبت في (١) جملة المال.

⁽٩) ثبت في (ب) ثلاث بنات ابن بعضهن.

إخروتهن لهن، وإنما قلنا إن الذكر الأنزل منهن لا يعصب عماته بخلاف ولد الابن لعنيين: أحدهما أن ابن الابن (١) لما عصب من في درجته جاز أن يعصب من فوقه، وليس كذلك ابن الأخ (١) لأنه لا يعصب من في درجته فلم يعصب من فوقه، والآخر أن الذي يعصب غيره من حقه أن يشاركه في الجهة (١) التي يعصبها بها كابن الابن (١) يشرك من فوقه في البنوة فعصبهن ، وابن الأخ لا يشارك الأخت في الأخوة فلم يعصبها.

وإنما قلنا إن ولد الصلب يقتسمون المال للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى:

هيوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين النساء: ١١] وقد بينا أن ولد الابن يقومون مقام ولد الصلب فكان حكمهم عند عدمهم كحكم ولد الصلب وإنما قلنا إن الإخوة للأب والأم أو للأب يقسمون المال إذا تفردوا للذكر مثل حظ الأنثيين [لقوله تعالى: هوإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين الساء: ١٧١].

وإنما قلنا إنه ليس فى النساء عصبة لأنهن يرثن بفرض مقدر والعصبة لا ترث بفرض لأن ذلك ميراث الرحم، وإنما قلنا إن الأخوات يكن عصبة مع البنات خلافًا لمن قال لا يرثن أصلاً مع البنات (1)، لقوله تعالى: ﴿وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون﴾ [النساء:٧] فعم، وحديث أبى موسى وسلمان بن ربيعة لما سألهما السائل عن بنت وبنت ابن وأخت فقط فقالا: للبنت النصف وما بقى للأخت، وائت ابن مسعود فسأله. فأتاه فأخبره فقال: سأقضى فيها بقضاء رسول الله على للنت النصف ولبنت الابن السلس وما بقى للأخت مع ابن العم إذا اجتمعا لم يجز أن يحصل (١) الإرث

⁽١) ثبت في (ب) أن ابن ابن الابن.

⁽٢) ثبت في (ب) ابن الأم.

⁽٣) ثبت في (١) الجملة.

⁽٤) ثبت في (ب) كابن ابن الابن.

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب)، (هــ).

 ⁽٦) وهو قول ابن عباس ومن ثابعه. انظر المغنى لموفق الدين (٧/٦)، انظر رحمة الأمة فى اختلاف
 الأثمة (ص ٣٧٣).

⁽۷) آخرجه البخارى فى الفرائض (۱۸/۱۲) ح (۲۷۳۱)، والترمذى فى الفرائض (٤١٥/٤) ح (۲۷۳۱)، والترمذى فى الفرائض (٤١٥/١) ح (٢٧٢١)، وأحمد فى المسئد (٢/١٠٥) ح (٣٦٩٠)،

⁽٨) ثبت ني (ب) يخلص.

لابن العم وتسقط الأخت، أصله إذا انفرد(١).

وإما حجب الزوج عن النصف إلى الربع والزوجات عن الربع إلى الثمن بالولد وولد الابن فللنص الوارد به، وللإجماع إلا من شذ ولا يعتد به فى قوله: إن ولد الابن لا يحجبون (٢)، وإنما قلنا إن الأم يحجبها عن الثلث إلى السدس الولد لقوله تعالى: ﴿ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد﴾ [النساء: ١١]، ولا خلاف فيه (٣)، وإنما قلنا إن الإخوة يحجبونها إلى السدس لقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ له إِخُوة فلأمه السدس﴾ [النساء: ١١]، وإنما قلنا إن الحجب يحصل بالأخوين خلاقًا لابن عباس في قوله: إن الحجب لا يكون إلا بثلاثة (٤) لأنه فرض يتغير بعدد من الإخوة والأخوات فوجب أن يتغير بالاثنين، أصله شركة ولد الأم في الثلث، والتعلق بالظاهر على قول من مالك رحمه الله بعيد لأن أصوله تدل على أن أقل الجمع ثلاثة، وإنما يتم على قول من يقول من أصحابنا إن أقل الجمع اشنان، وهو قول عبد الملك بن الماجشون وغيره من أصحابنا.

وإنما قلنا إن الولد يحجب⁽⁰⁾ الأب إلى السدس للنص، وقلنا إن ذكور الولد يأخذون باقى المال لقوله على المقت الورثة فلأولى عصبة ذكر»⁽¹⁾، وقلنا إنه إذا لم يكن غيره أخذ الباقى بالتعصيب لأنه ليس ثم من هو أولى منه فكان له بالخبر الذى رويناه وإنما قلنا لا يحجب عبد ولا كافر خلافًا لابن مسعود فى حجبه لهم وما حكى عنه^(٧) أنهم يحجبون عن بعض المال دون جميعه^(٨) لأن كل من لا مدخل له [فى الإرث بحال فلا مدخل له]^(١) فى الحجب، أصله ذوو الأرحام، ولا يدخل عليه الإخوة للأم مع الأبوين لأن لهم مدخل أدار فى الحجب، ولأنه أحد نوعى الحجب كالإسقاط.

⁽١) ثبت في (ب) انفردوا.

⁽٢) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٧)، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٨).

⁽٣) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٧٠)، انظر المغنى لموفق الدين (١٦/٧).

⁽٤) ذكره ابن قدامة في المغني. وقال: وحكى ذلك عن معاذ. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٦).

⁽٥) ثبت في (ب) يحجبون.

⁽٦) تقدم تخريجه.

⁽٧) ثبت في (أ) عنهم.

⁽٨) ذكره الشيخ موفق الدين بن قدامة. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ١٩٢).

⁽٩) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽۱۰) ثبت في (ب) مدخلاً.

باب

قد بينا ترتيب المواريث على السهام، ورأينا إعادته مرتبًا على النسب ليجتمع لمن يريد معرفة كل فصل منه (١) والله الموفق للصواب، وقد بينا أن الميراث لا يخلو أن يكون بنوة أو أبوة أو بنو إخوة أو عمومة [أو بنو عمومة](١) ونحن نبين كل نوع منه.

فصل

وأما ولد الصلب فإن الذكر منهم يحوز المال إذا انفرد به والذكور يقتسمونه بالسوية، فإن كان معهم ذو فسرض أخذ فرضه واقتسموا الباقى على ما ذكرناه من حوز المنفرد له وتساوى الجسماعة فيه، والبنت الواحدة إذا لم يكن أحد من ذكور ولد الصلب تأخذ النصف والاثنتان فما فوقهما الثلثان، [فإن كان مع الواحد أو الجمساعة من البنين] (١) زالت فرائضهن واقتسموا [المال للذكر مثل حظ الانثيين، وإن كان معهم ذو فرض بدى به واقتسموا هم] (١) الباقى على ما ذكرناه، وقد دللنا على هذه الجملة، ولا يسقط ولد الصلب بوجه.

فصل

وأما ولد الابن فسبيلهم إذا لم يكن أحد من ولد الصلب في الميراث سبيل ولد الصلب يرثون كما يرثون ويحجبون من يحجبون إلا أنهم (٥) يسقطون مع ذكور ولد الصلب، وتأخذ ابنة الصلب معهم النصف والابنتان فصاعدًا الثلثان يكون الباقي لولد الابن إن كانوا ذكورًا وإنانًا في درجته وإن كن إنانًا فقط أخذت الابنة النصف، وإناث ولد الابن الواحدة أو الجماعة السدس تكملة الثلثين، وكان ما بقي لذكر إن كان أنزل منهن أو لغيره من العصبة، وإن كن إناث ولد الصلب أكثر من واحدة أخذن الثلثين، ثم ينظر فإن كان ولد الابن أو ذكورًا وإنانًا في درجة أخذوا الباقي للذكر مثل

⁽١) ثبت في (ب) كل فضل منه. وفي (١) كل فعل منه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٥) ثبت في (١) لأنهم.

⁽٦) بداية سقط سيتم التنبيه على نهايته قريبًا.

حظ الأنثيين، ولا يعتبر الأضر بهن من السدس أو المقاسمة، وإن كن إناثًا فقط فلا شيء لهن والباقى للعصبة، وإن كان معهن ذكر أنزل منهن عصب من فوقهن منهن وأخذوا الباقى للذكر مشل حظ الأنثيين، فإن كن بنات ابن بعضهن أسفل من بعض أخذت العليا النصف والوسطى السدس تكملة الثلثين وسقطت السفلى إلا أن يكون معها أو أنزل منها ذكر فيعصبها أو يعصب من معه في درجته معها، وإن كان مع الوسطى ذكر أخذ المال الباقى مقاسمة وسقط من بعده، وإن كان العليا اثنتان أخذتا الثلثين وسقطت الوسطى ومن بعدها إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهن أو أنزل.

وكل هذا قد دللنا عليه فى الباب الأول فلا حاجه بنا إلى إعادتها إلا فى موضع واحد وهو أخذ ولد الابن مع بنت الصلب ما بقى فإنا نقول: يأخذونه مقاسمة ويسقط السدس وهو قول على وزيد رضى الله عنهما، وقال ابن مسعود يعتبر ما هو أضر بهن من السدس أو المقاسمة فيكون لهن (۱).

وإنما قلنا ذلك لأن حق^(۱) كل ذكور عسمبوا إنائهم فى موضع عصبوهن فى كل موضع، أصله البنون والبنات والإخوة والأخوات، ولأنه لما لم يعتبر هذا الأضرار فى الانفراد فكذلك فيما يأخذونه باقيًا عن ابنة الصلب ولأن الإضرار بهن ولا وجه لاعتباره بل لا فضل بين القائل به وبين معتبر الأضرار بالذكور.

فصل

وأما الأب فلا يسقط بوجه، وله ثلاثة أحوال: حال يأخذ فيها بالتعصب المحض، وحال يأخذ فيها بالفرض المحض، وحال يأخذ فيها بالفرض والتعصيب، ونحن نبين ذلك: أما إذا انفرد بالمال فإنه يحوزه فإن كان معه ذو فرض سوى إناث الولد أو ولد الابن فإنه يأخذ فرضه ويكون الباقى للأب وإن كان منه ولد أو ولد ابن ذكرا أو أنثى أخذ السدس بالفرض ثم كان الباقى للذكور والإناث، وإن لم تكن إلا إناث فقط أخذن فروضهن وأخذ هو السدس بالفرض وإن بقى شىء أخذه بالتعصيب.

وأما الأم ففرضها الثلث سواء انفردت بالمال أو كان معها غيرها لا تحجب عنه إلا في ثلاثة مواضع، أحدها: أن يكون معها ولد أو ولد ابن ذكرًا كان أو أنثى، والثانى: أن

⁽۱) ذكره ابن قدامة وقال: وهو قـول جمهور الفقهاء من الصحابـة ومن بعدهم إلا ابن مسعود ومن تابعه. انظر المغنى لموفق الدين (۷/ ۱۲)، انظر الشرح الكبير لابن أبي عمر (٤/ ٣٠).

⁽٢) حق: سقطت من (هــ).

يكون معها اثنان من الإخوة والأخوات يرثون أو يسقطون، والثالث: أن يكون معها أبًا(١) وزوج أو زوجة فإنها تأخذ منها ثلث ما بقى مع الأب وقد دللنا على هذا أيضًا فيسما تقدم.

فصل

وأما الجد فلا يسقط إلا مع الأب، وإذا انفرد بالمال أحرره، فإن كان معه ذو فرض بدىء به وأخذ الباقى عنه، وإن كان معه ذكر من ولد الصلب أو ولد الابن أخذ السدس وأخذ الابن ما بقى، وإن كان ولد الصلب إناثًا أخذ السدس وإن فضل من المال شىء أخذه بالتعصيب (٢).

وإن كان معه إخوة نظر: فإن لم يكن غيرهم لم يخل أن يكونوا ذكورًا فقط أو ذكورًا وإناثًا، فإن كسان معه ذكور فقط من جنس واحد مسئل أن يكونوا إخوة للأب والأم أو للأب فإن الجد يكون كواحد منهم يقاسمهم ما كانت المقاسمة لا تنقصه من الثلث مثل: أن يكون معمه أخ أو أخوان نقصت المقاسمة عن الثلث فرض له الثلث وكسان الباقى للإخوة.

وإن كان مسعه أخوات فقط فيإنه يكون معهن كأخ يسقاسمهن المال للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقسسة عن الثلث، فإن نقصت فرض له الثلث ولا ينقص منه، فإن كان] (٢) معه ذكور وإناث كان كأخ معهم فيقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث على ما بيناه فإن كان معه ذو سهم كالأم والزوجة والبنت وبنت الابن فينظر للجد حال من ثلاثة: فيعطى أنف عها له من المقاسمة أو السدس من رأس المال أو ثلث الباقى بعد أخذ ذوى الفرض فرضهم، فإن كان معهم إخوة لأب فإنهم يعادون الجد بهم فى المقاسمة ثم يرجح ولد الأب والأم على ولد الأب فيأخذون ما معهم، فإن فضل شيء كان لهم وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم، مثاله: أن يكون جد وأخ لأب وأم وأخ لأب ليقسم المال بينهم أثلاثًا يرجع الأخ للأب والأم على الأخ للأب فيأخذ ما بيده فلا يسبقى له شيء، فإن كان جد وأخت للأب والأم على الأخ للأب فيأخذ ما بيده فلا يسبقى له شيء، فإن كان جد وأخت للأب والأم وأخت للأب فإن المال بينهم

⁽١) ثبت في (١) ابن م

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١٠٥٩).

⁽٣) نهاية سقط من (ب) كان قد نبهنا عن بدايته من قليل.

⁽٤) ثبت في (١) مما أر ثلث.

على أربعة أسهم: للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم ترجع الأخت للأب والأم على الأخت للأب فتأخذ ما بيدها وتبقى بغير شيء وإن كان جد وأخت لأب وأم وأخ للأب فالمال بينهم على خمسة أسهم: للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان ثم ترجع الأخت للأب والأم على الأخ للأب فتأخذ ما بيده تمام النصف فتكسر الفريضة فتضرب في مخرج النصف وهو اثنان فيكون عشرة: للجد أربعة، وللأخت خمسة وللأخ سهم، وهو قدر مسألة الأكدرية(۱) وحدها(۱) وتسمى الغراء(۱) وهي: زوج وأم وأخت لأب وأم أو لأب وجد(نا)، فإنه يفرض للأخت النصف وللجد السدس وتعال المسألة إلى تسعة ثم يجمع نصيب الأخت إلى نصيب الجد فيقسم للذكر مثل حظ الأنثيين فينكسر فتضرب الشعة في ثلاثة فتكون سبعة وعشرون، ولا يسقط الأخ مع الجد إلا في موضع واحد وهو زوج وأم (٥) وأخ وجد فإن الجد له السدس ويسقط الأخ .

فصل

وأما ميراث الجد وإسقاط الأب له (٢) وكونه عصبة فمعلوم كل ذلك بالإجماع (٧) وأغنى عن زيادة عليه، وإنما قلنا إنه إذا كان معه ذو فرض أخذ الباقى بعد الفرض لأن ذلك سبيل العصبات إنهم يأخذون الفاضل عن ذوى السهام، وإنما قلنا في ميراثه مع الولد ما قلناه اعتباراً بالأب لأنه ذكر له ولادة، أو لأنه يقوم مقامه.

⁽١) قال ابن عرفة: سميت بالأكدرية؛ لأن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له: أكدر كان يحسن الفرائض فأخطأ فيها. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٤٦٤).

وقال ابن قدامة: سميت بذلك لتكديرها لأصول زيد فى الجد فإنه أعالها ولا عول عنده فى مسائل الجد وفرض للأخت معه ولا يفرض للأخت مع الجد وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير لذلك. انظر المغنى لموفق الدين (٧٦/٧).

⁽٢) ثبت في (١) رحده.

 ⁽٣) قال ابن عرفه: سميت الغراء لشهرتها في الفرائض كغرة الفرس. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٦٤/٤).

⁽٤) وجد: سقطت من (ب).

⁽٥) وأم سقطت من (ب).

⁽٦) ثبت في (ب) وإسقاط الأب وحده.

⁽٧) انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٩)، انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٦٤).

وإنما قلنا إن الإخوة يرثون مع الجد، خلافًا لأبى حنيفة (١) لأن الأخ الذكر يعصب أخته فلم يسقطه الجد كالابن، ولأن الأخت أنثى فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت، ولأن تعصيب الأخ أقوى من تعصيب الجد لأنه تعصيب بنوة و [تعصيب الجد تعصيب أبوة، ولأنه يعصب أخت بخلاف الجد فامتنع مع قوة](١) تعصيبه عليه أن يسقط به.

فصل

وإنما قلنا إنه يقاسم الذكور منهم ما لم تنقصه المقاسمة عن الشلث خلافًا لمن قال ما لم ينقصه عن السدس⁽³⁾، لأن كل حجب انحصر بعدد استوى⁽⁶⁾ فيه الاثنان والشلائة، أصله حبجب الأم عن الثلث أو السدس، ولأن الجدة قائمة مقام الأم كقيام الجد مقام الأب ثم قد ثبت أن الجدة لا تنقص عن نصف نصيب الأم إذا انفردت وهو الثلث، فكذلك يجب أن يكون الجد لا ينقص عن نصف الأب إذا انفرد وهو الثلثان.

فصل

وإنما قلنا إنه يقاسم الأخوات إذا انفردن معه عن إخوة خلافًا للقول بأنه لا يقاسمهن إلا إذا كان معهن إخوة (٢)، لأن كل شخص قاسم ذكرًا من أهل المواريث (٧) في الأخذ

⁽١) ذكره الشيخ الموصلي، انظر الاختيار (١٧٩/٤).

وقال صاحب الفتاوى الهندية: وهو يحجب جمسيع الإخوة والأخوات عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي. انظر الفتاوى الهندية (٦/ ٤٤٨).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٣) وهو قول عامة أهل العلم إلا أن الشعبى روى عنه أنه قال: إن ابن عباس كتب إلى على فى سنة إخوة وجد أن إخوة وجد فكتب إليه: اجعل الجد سابعهم وامح كتابى هذا وروى عنه فى سبعة إخوه وجد أن الجد ثامنهم. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٧٠).

⁽٤) روى ذلك عن عمران بن حصين والشعبي. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٧٠).

⁽٥) ثبت في (ب) استوفي.

 ⁽٦) وهو قول على وبه قال الشعبى والنخعى والمغيرة بن المقسم وابن أبى ليلى والحسن بن صالح.
 انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٦٧).

⁽٧) ثبت في (ب) الميراث.

بالتعصيب وجب أن يقاسم الأنثى التى فى درجته، أصله الأخ للأب والأم لأنه لو كان أخوان لأب وأم تقاسما، فإذا كان معهم أخت تقاسموا وكذلك البنون والبنات.

فصل

وإنما قلنا إنه يقاسم إذا كان معه ذو سهم بعد أخذ ذى السهم(١) سهمه لأن تعصيبه يوجب المقاسمة كتعصيب الأخ، أصله إذا لم يكن معه ذو سهم.

فصل

وإنما قلنا يأخذ ثلث ما بقى إذا كان أحظ له لأن الأصل فى المواريث أن العصبة (٢) أولى بما يبقى، وحق ذى السهم (٢) كحق الغريم [فإذا أخذ ذو السهم حقه صار الفاضل عن ذلك كالفاضل عن الغريم](٤) فكان كأصل المال الموروث، ألا ترى أن العصبة إذا كانوا ذكوراً وإنانًا يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين، فلما كان الجد يقاسم الإخوة فى أصل المال إلى الثلث فكذلك فيما بقى.

فصل

[وإنما قلنا إنه لا ينتقص من السدس الكامل إذا كان أحظ له لأن الابن أقسوى من الأخ ثم له السدس معه فمع الأخ أولى](٥).

فصل

وإنما قلنا إنه لا فرق بين أن يكون ذو السهم مع الأخوات إناث الولد أو غيرهم وهو مذهب زيد، خلاقًا لمن منع المقاسمة بناء على أصله(٢) في أن الجد لا يقاسم مع الأخوات وحدهن، لأنه قد ثبت قوة الأخ على الأخت، ثم للجد أن يقاسم الأخ لو كان مع البنت فكان بمقاسمة الأخت أولى لأن كون الأخت عصبة لا يوجب إعطاء الجد

⁽١) ثبت في (١) ذوى السهم.

⁽٢) ثبت في (١) التعصيب.

⁽٣) ثبت في (ب) ذوى السهم.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٦) ذكره ابن قدامة في المغنى. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٦٧).

السدس لأن الجد أيضًا عصبة، وكل عصبة قاسم ذكرًا من أهــل الميراث فإنه يقاسم كل أنثى في درجته كالإخوة والأخوات.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا كان مع ولد الأب والأم عادوا الجد بهم، خلاقًا لما ذهب إليه على وابن مسعود (۱) من منع المعادة (۲) بناء على أصلهما في أن الأخ لأب والأم يحجب الأخ للأب وأن الأخت للأب وأن الأخت للأب إذا كان لا يقاسمهما على الانفراد [لا (۲) يقاسمهما مع الجد فيصير كأنه ليس إلا الأخت والجد، ودليلنا أن الجد له ولادة فإذا جاز حجبه بأخوين وارثين جاز حجبه بإخوة أحدهما وارث والآخر غير وارث، أصلها الأم يحجبها الإخوة من الأم وإن لم يرثوا مع الأب.

فصل

وإنما قلنا إن ولد الأب والأم يرجمعون على ولد الأب لأن حجبهم ليس لأجل ميراثهم ولكن لأجل غيرهم فلم يكن لهم حظ فيما يحجبون فيه كولد الأم إذا حجبوا الأم مع وجود الأب.

فصل

وإنما قلنا له السدس (٤) في مسألة الأكدرية لأنه قد ثبت بما قدمناه أن الجد لا ينقص عن السدس وأن الأخت لا تسقط فلو لم تعل الفريضة لأدى إلى بطلان أحد الأصلين.

فصل

وإنما قلنا فى زوج وأم وجد: إن الأخ يسقط لأنا لو لم نفعل ذلك لأدى إلى أمور منوعة: إما إلى أن ينقص الزوج عن النصف وذلك غير جائز، أو الأم عن الثلث وذلك يؤدى إلى حجب الجد أو الأخ لها وذلك غير جائز أيضًا أو أن ينقص الجد عن

⁽١) ذكره ابن قدامة في المغنى . انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٧١).

⁽٢) ثبت في (ب) المعاودة.

⁽٣) بداية سقط سننبه على نهايته بعد قليل.

⁽٤) السدس: سقطت من (١)، (هـ).

⁽٥) عن الثلث: سقطت من (أ).

السدس وذلك ممتنع أيضًا لأنه مع الابن الذى هو أقوى من الأخ لا ينقص عن السدس فكان الأخ أضعف عن أن يحبجبه ولم يكن الأخ ممن له رحم، فتعال المسألة له، والفرض لا يكون للعصبة لأن حظهم فيما بقى فلم يبق إلا سقوطه وصار كأنه عصبة لم يفعل له شيء.

فصل

وأما الجدات فقد ذكرنا أن فرضهن السدس، فإذا انفردت واحدة منهن أخذته، وإن اجتمعتا كان بينهما، وأن الجدة لا ترث مع الأم من أى جهة كانت وإنما من جهة الأم ترث مع الأب] (١) ولا ترث معه إن كانت (٢) من جهته، وأنه لا يرث إلا جدتان أم الأم وأم الأب وأمهاتهم وأنهما إذا اجتمعتا أسقطت القربي من جهة الأب بالبعدي من جهة الأم (٣)، وقد بينا الحجة لكل ذلك بما يغني (٤) عن إعادته.

فصل

فأما ميراث الإخوة والأخوات فإنه على ضربين: بتعصيب وبفرض، بالتعصيب وأب بذكر ولد الأب والأم وولد الأب على كل وجه، ولأنهن مع البنات وبنات الابن فقط، والفرض للإناث ولد الأب والأم وولد الأب وبجملة ولد الأم ذكروهم وإناثهم ففرض الواحد للأب والأم، والأب إذا انفردت النصف، وفرض الاثنين فما زاد الثلثان فإن كان معهن أخ في درجتهن قاسمهن للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كان مع الأخت للأب والأم إخوة لأب أخذت النصف وأخذ ولد الأب ما بقي، وإن كان معها أخت الأب والأم أكثر من واحدة أخذن الثاثين وأخذ ولد الأب ما بقي، وإن كان معها أخت الأب أخذت أو الأخوات السدس تكملة الـثلثين وما بقي أخذه (٨) العصبة، فإن

⁽١) نهاية السقط الذي نبهنا عليه من قبل وهو ساقط من (ب).

⁽٢) ثبت في (١) إن كان.

⁽٣) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد المبر (٢/ ١٠٦٢)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤٦٢/٤).

⁽٤) ثبت في (١) يمنع.

⁽٥) ثبت في (ب) وفرض بالتعصيب.

⁽٦) ثبت في (١) ولا بأنهن.

⁽٧) ثبت ني (١) كان.

⁽٨) ثبت في (ب) أخذته.

كان مع الإخوات^(۱) للأب إخوة قاسموهن الباقى للذكر مـثل حظ الأنثيين وسقط اعتبار السدس، وإن كن الأخوات للأب [والأم اثنتين فصـاعدًا أخذن الثلثين وسقط الأخوات للأب إلا أن يكون]^(۲) معهن ذكر^(۳) فى درجتهن يعصبهن إذا كانوا فى درجتهن لا أنزل منهن بخلاف ولد الابن.

وأما الإخوة للأم ففرض الواحد السدس ذكراً كان أو أنثى، وفرض الاثنتين فصاعداً الثلثان لا يرادون عليه ويحجب جنس الإخوة جملة ذكور الولد وولد الابن ويزيد عليهم ولد الأم بأنهم يسقطون مع إناث الولد وولد الابن مع الجد، ويسقط جملة ولد الأب بذكور ولد الأب والأم (أ)، وقد بينا كل هذا مقرونًا بحجاجه، فإن استغرق المال الانصباء سقط العصبة منهن وأعيل لغير (أ) العصبة مثل: روج أم وأخوين لأم وأخ لأب فإن الأخ يسقط لأنه لم يبق (1) له شيء، فإن كان أخًا أو إخوة (١) لأب وأم فاختلف الصحابة فيهم فمنهم من بناه على الأصل [في أنه عصبة لم يبق له شيء فيسقط] (١) ومنهم من شرك بين ولد الأب والأم وبين ولد الأم وهو مذهب أصحابنا.

وإنما قلنا ذلك لأن الذى استحق ولد الأم به الإرث^(۱) هو ولادة الأم وهذا يشركهم في في ولد الأم، ولأن زيادتهم بالأب لا يسقط رحمهم بالأم، فإن أمكن زيادتهم فى الميراث به وإلا فلا أقل من أن يكون وجوده كعمدمه وهو تأويل قول عمر رضى الله عنه لم يزدهم الأب إلا قربى، وقولهم: هب أبانا كان حمارًا أليس أمنا واحدة (۱۱).

⁽١) ثبت في (أ) الأخت.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٣) ثبت نی (ب) ذکور.

⁽٤) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (١٠٥٧/٢).

⁽٥) ثبت في (ب) الغير،

⁽٦) ثبت في (ب) لم يكن.

⁽٧) ثبت في (ب) أخًا وأخوه.

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٩) ثبت في (ب) الثلث.

⁽١٠) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٢٥١).

وأما بنو الإخوة يرثون بالتعصب المحـض، وبحجبهم ذكور الولد وولد الابن والأب والجد والإخوة (١) ولا يحجبون ذا فرض بوجه (٢).

فصل

وأما العمومة فيحجبهم بنو الإخوة وكل من حجب بنى الإخوة، ويترتبون فى إخوة الأب كما يرتب الإخوة وكذلك بنوهم، وقد ذكرنا فرض الزوج والزوجة، وقد بينا القول فى الولاء والإرث فى باب العتق.

⁽١) ثبت في (ب) والجد في إخوة الأب.

⁽٢) انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ٦٣ - ١)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٢٦٧).

باب

قد بينا الفروض وعددها، فبإذا اجتمعت لم تخل⁽¹⁾ من ثلاثة أحوال أما أن تكون مقدرة بسبهام التركة مبثل: زوج وأخت فهذا قائم بنفسه، أو أن يقصر عن استيعاب التركة فيكون الباقى للعصبة، أو أن تزيد عبلى التركة مثل نصف وثلثين وما أشبه ذلك فهذا تعال^(۲) المسألة إلى ما انتهت إليه الفروض، ويدخل على كل واحد من الورثة من النقص بحساب ما يوجبه^(۱) العول، وهذا مذهب أكثر الصحابة رضى الله عنهم، وذكر عن ابن عباس منعه، وإدخال النقص على كل ذى فرض ينقل منه إلى تعصيب مثل الأخوات والبنات⁽³⁾.

ودليلنا أن الله تعالى قال فى الأزواج: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم﴾ [النساء: ١٦] وقال نعالى: ﴿إِن امروَ وقال فى البنات: ﴿وإِن كانت واحدة فلها النصف﴾ [النساء: ١١]، وقال تعالى: ﴿إِن امروَ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك﴾ [النساء: ١٧٦]، فلما كان الزوج لا يمت فى الظاهر إلا بمثل ما تحت به الابنة والأخت وجب أن يتساويا فى النقص وأن لا يرجع عليها بشىء يقتضى إكمال فرضه وانفرادها بالنقص، ولأنهم من أهل الفرائض فدخلهم النقص بالعول كالبنات والأخوات، ولأن ضيق المال عما يستحق فيه يقتضى نقص أهل الاستحقاق بقدر حقوقهم، أصله الغرماء.

فصل

أصول المسائل التي تنقسم سهامها على الفرائض سبعة وهي مقدره بها: الاثنان والثلاثة والأربعة والسبتة والثمانية والاثنى عشر والأربعة والعشرون، فالاثنان للنصف

⁽١) ثبت في (ب) لم يخل.

⁽٢) العول في اللغة: من عال يعيل افتقر. ويقال: عالت الفريضة أى: ارتفعت وعالت هي نفسها أى: دخل النقص عل أهلها. انظر القاموس المحيط (٢٣/٤)، انظر المطلع على أبواب المقنع للشيخ شمس الدين البعلى (ص ٣٠٣).

وفى الاصطلاح قال الشيخ أحمد الدردير: هو زيادة فى السهام ونقص فى الانصباء انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤/ ٤٧١).

⁽٣) ثبت في (ب) ما يرجيه.

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦/ ٤١٤) ح (١٢٤٥٧).

وحده، والثلاثة للثلث والشلثان إذا انفردا أو اجتمعا، والأربعة للربع وله وللنصف إذا اجتمعا، والسحة للسدس المنفرد وللنصف معه ومع الثلث والسدس والثلثين، والثمانية للثمن وله وللنصف معه، والاثنى عشر لاجتماع ثلث وربع أو سدس وربع ما ينضاف إليهما، والأربعة والعشرون لاجتماع الأثلاث والأثمان، فإذا ثبت هذا فأربعة من هذه الأصول لا تعول وهى الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول وهى الستة والاثنى عشر والأربعة والعشرون، فعول الستة إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة، وعول الاثنى عشر إلى ثلاثة عشر وإلى خمسة عشر وإلى سبعة عشر، وعول الأربعة والعشرون إلى سبعة وعشرين (١١)، ولا يحتمل المختصر بسط هذا الباب.

فصل

إذا ترك ابنى عم أحدهما أخ لأم كان للأخ للأم (١) السدس وما بقى بينه وبين ابن العم الذى ليس بأخ، وإنما قلنا إن له السدس لأنه أخ لأم فأشبه الذى ليس ابن عم (1), وإنما قلنا إن ما بقى بينهما خلافًا لمن قال إن جميع المال للأخ (1) لأن اختصاص العصبة بسبب يستحق به فرض لا يستحق (1) به حجب من يساويه فى الدرجة اعتبارًا به لو كان أحدهما روجًا، وذلك أن الأخ (1) يستحق كالزوجة فإنه يستحق بها فرض ثم ثبت أن ابن العم اللو كان روجًا لاستحق بالزوجية النصف والباقى بينه وبين ابن العم الذى ليس بزوج](1).

وكــذلك إذا كان أخًا لأم ، وإن كــان أحــدهمــا زوجًا والآخر أخًا لأم أخــذ الزوج النصف والأخ(٨) السدس وكان الباقى بينهما، وأهل الفرائض يلغون الأولى وهي إذا كان

⁽١) ذكره الشيخ أحمد الدردير في الشرح الكبيس. انظر حماشيمة الدسوقي على الشرح الكبيسر (١) (٤٧٢,٤٧١).

⁽٢) للأم: سقطت من (ب).

⁽٣) ذكره الشيخ الدردير. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٦٨/٤).

⁽٤) وهذا هو قول ابن مستعود ويه قال شريح والحسن وابن سيسرين وعطاء والنخعى وأبو ثور. انظر المغنى لموفق الدين (٧/ ٢٧).

⁽٥) ثبت في (١) لأن اختصاص العصبة بسبب يستحق به حجب.

⁽٦) ثبت في (ب، هـ) أن الإخوة.

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٨) ثبت في (ب) الآخر.

أحدهما [زوجًا فسيقولون أخوان لأب ولأم ورثا مالاً أصاب أحدهما](١) ثلاثة أرباعه، والآخر ربعه، ويلغون الثانية إذا كان أحدهما زوجًا والآخر أخًا لأم فيقولون أخوان لأب ورثا مالاً فورث أحدهما ثلثه والآخر ثلثيه.

[تم كتاب الفرائض بحمد الله وعونه] (٢)

* * *

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ، ب).

۰۶ کتاب الجامع ۰۰

لما كان مدار هذا الباب على بيان آداب الشريعة ومندوباتها ومسنوناتها وتفصيل المستحب والفاضل والمرغب فيه والمرخص فيه والمكروه وما يتعلق بذلك من أحكام المكلفين وجب بيان معانى هذه الأوصاف قبل ذكر الأفعال التي هي متحالها ليفهم الدارس معانيها ويقف على الغرض منها، وإلا فمتى وصف الفعل أنه واجب أو ندب وهو ما يعرف معنى الوجوب والندب كان كالحاطب(٢) بين ظلام وعشاء فلذلك وجب(٢) البدأ بهلذا الباب وأحكامه، وقد كان من حق التصنيف أن يكون الابتداء أولى به من الخاتمة ولكن تجدد هذا الرأى بعد خروج نسخ منه كرهنا إفسادها بالاختلاف والله الموفق للصواب(٤).

(۱) وسماه الشيخ أبى الحسن فى شرحه للرسالة والشيخ على الصعيدى فى حاشيته بابُ جُملٍ وقال الشيخ أبى الحسن: أى فى بيان جمل من الفرائض وجمل من السنن الواجبة وجمل من الرغائب وهو من محاسن التأليف لأنه يقع فيه مسائل لا يناسب وضعها فى ربع من أرباع الفقه فجمعها المالكية فى أواخر كتبهم وسموها بالجامع. انظر حاشية العدوى على شرح الرساله لأبى الحسن (٢/ ٣٦٥).

وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى في تعليقه على الكتاب الجامع فى الموطأ: قال ابن عربى فى القبس: هذا كتاب اخترعه مالك فى التصنيف لفائدتين: إحداهما: أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التى صنفها أبوابًا ورتبها أنواعًا.

والثانية: أنه لما لحظ الشريعة وأنواعها ورآها منقسمة إلى أمر ونهى وإلى عبادة ومعاملة وإلى جنايات وعادات نظمها أسلاكًا وربط كل نوع بجنسه وشلت عنه من الشريعة معان منفردة لم يتفق نظمها في سلك واحد لأنها متغايرة المعانى ولا أمكن أن يجعل لكل واحد منها بابا لصغرها ولا هو أراد أن يطيل القول فيما يمكن إطالة القول فيها فجعلها أشتانًا وسمى نظامها «كتاب الجامع» فطرق للمؤلفين ما لم يكونوا قبل به عالمين في هذه الأبواب كلها. انظر تعليقات الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي على الموطأ (٢/٨٤٤).

⁽٢) ثبت في (ب) كالحائظ وفي (هـ) كالخابط.

⁽٣) ثبت نی (ب) وجه.

⁽٤) ثبت في (١) والله ولى التوفيق.

اعلم أن أفعال المكلفين لا تخرج على اختلاف أوصافها وتباين أحكامها على خمسة أحكام وهو: الوجوب والندب والحظر والكراهة والإباحة ولكل واحد من هذه الألفاظ معنى على طريق الله ومعنى على طريق الأصوليين ونحن نبين جميع ذلك.

فأما معنى الوجوب فهو تحريم الترك^(۱) فكل واجب فتركه حرام، وقيل ما فى فعله ثواب وفى تركه عقاب^(۲)، والأول أخص وله عبارات يقال: واجب ومفروض ومكتوب ولازم ومستحق.

هذا على طريق الأصوليين وبجميعه قد ورد بها شرع قال تعالى: ﴿كتب عليكم الصيام﴾ [البقرة: ١٨٣] يعنى وجب، وقال تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها﴾ [المائدة: ٤٥] وقال: ﴿اللهُ مَا كارهون﴾ [هود: ٢٨] يريد أن نوجبها عليكم، وقال: ﴿حقًا علينا نصر المؤمنين﴾ يريد مستحقًا، وقال تعالى: ﴿وللهُ على الناس حج البيت﴾ [آل عمران: ٢٩] وغيرها من الفاظ الوجوب.

وفى الحديث «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر من رمضان» (٣)، وحديث الحثعمية لما قالت إن فريضة الله تعالى على عباده فى الحج أدركت أبى شيخًا كبيرًا(٤)، وقال تعالى: ﴿حتمًا مقضيًا﴾ [مريم: ٧١]، ويبين ذلك أن أهل اللغة لا يفرقون بين قول السيد لعبده: فرضت عليك وأوجبت عليك وحتمت وكتبت وألزمت وأنا أستحق عليه ويرونه كله عباره عن الوجوب وتحريم الترك.

فأما أصل الوجوب في اللغة فهو السقوط يقال: أوجب الحائط إذا سقط ووجبت الشمس (٥)، قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا وَجِبِتُ جِنُوبِهِا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦] فشبهوا

⁽۱) أصول . فالخطاب إن اقستم الوجود ومنع النقيض فوجود. انظر نهاية السول للأسنوى (۱/ ۷۱).

⁽٢) أي: تركه قاصدًا مطلقًا. انظر نهاية السول (١/ ٧٣).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه البخارى فى الحج (٣/ ٤٤٢) ح (١٥١٣) وأبو داود فى المناسك (١٦٧/٢) ح (١٨٠٩)، والترمذى فى الحج (٣/ ٢٢٣)ح (٨٨٥)، والنسائى فى الحج (٨٨/٥) باب (الحج عن الحى الذى لا يستمسك على الرحل)، وابن ماجه فى المناسك (٢/ ٩٧٠) ح (٢٩٠٧).

⁽٥) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (١٣٦/١).

المفروض بالشيء الذي قد سقط فلا يمكن رفعه كما لا يمكن الخروج عن الواجب إلا بفعله.

وأصل الفرض عندهم التقدير ومنه فرض القاضى، أى: تقديره (١) ومنه قوله تعالى: ﴿فنصف ما فرضتم﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله: ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ أى: قدر، واللزوم (٢) أخذ الإنسان الشيء وإمساكه إياه (٢).

فصل

والندب ما تتعلق الفضيلة بفعله ولا يتعلق العقاب بتركه (٤) وهو مشارك للواجب في الوصف الأول ويباين له في الوصف الثاني، وله اعتبارات يقال: ندب ومستحب ومسنون وتطوع وإرشاد ونفل وفضيلة ومرغب فيه، وأصل الندب في اللغة: الدعاء إلى الشيء (٥) يقال: ندبته إلى كذا.

والاستحباب: المحبة، والمسنون في الشرع في أعلى مراتب المندوب⁽¹⁾ وهو في اللغة الطريقة ومنه هسنة الأولين المحبر: ١٦ أي: طريقتهم، وقوله تعالى: هسنة من قد أرسلنا قبلك الإسراء: ٧٧] وقوله عليه المحلكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي (٧٠)، والتطوع مأخوذ من الطوع وهو الانقياد (٨) يقال: أطاع بكرا أي انقاد إليه، واستجاب له، والإرشاد الهداية إلى المطلوب وإلى ما فيه الصلاح والنفل والهبة (٩) والفضيلة مأخوذة من الفعل استحقاق الثواب عليه والرغبة والإرغاب إلى الفعل ليناله الفاعل.

⁽١) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (٢/ ٣٣٩).

⁽٢) ثبت في (ب) الزم.

⁽٣) قال الفيروزآبادى : يــقال: لزمَّهُ لُزومًا ولزامًا والزمه إياه فالتزمه وهو لُزَمــته أى: إذا لزم شيئًا لا يفارقه. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤/ ١٧٥).

⁽٤) فالخطاب إن اقتـضى الوجوب ولم يمنع من النقيض فندب، فـالندب: خطاب الله تعالى الطالب للفعل بطلب غير جازم. انظر نهاية السول للأسنوى (١/ ٧١).

⁽٥) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (١٣١/١).

⁽٦) ثبت في (ب) المندوبات.

⁽۷) أخرجه أبو داود في السنة (٤/ ٢٠٠) ح (٢٠٠٤)، والسترمذي في العلم (٥/ ٤٤) ح (٢٦٧٦)، وابن ماجه في المقدمة (١/ ١٥١) ح (٤٤)، وأحمد في المسند (٤/ ١٥٦) ح (١٧١٤٧).

⁽٨) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (٣/ ٦٠).

⁽٩) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (١/ ٢٩٤).

والمحظور هو المحرم المنوع: وهو ما حرم فعله، وهو نقيض الواجب^(۱)، والحظر في اللغة: المنع^(۲) ومنه الحظيرة^(۱).

والمكروه نقيض المندوب إليه، وهو ما تعلق الثواب عليه بتركه ولا عقاب في فعله(٤٠).

والإباحة التوسعة والإطلاق ومنه باحة الدار أى: وسطها^(٥)، والمباح كل فعل وقع من المكلف يستوى فعله وتركه لا ثواب فى فعله ولا عقاب فى تركه^(١)، فهذه أصول أحكام أفعال المكلفين وما بعد ذلك داخل فيه: فالطاعة امتثال الأمر يقال: أطاع فلاتًا إذا امتثل أمره^(٧).

والصحة وقوع الفعل على الشروط التي يعتد بها لفاعله معها^(٨)، والرخصة التخفيف بعد المنع والاستثناء من جملة ممنوعة^(٩)، ومنه رخص السعر إذا كان بعد الغلاء، وهذه جملة وافية في هذا الفصل.

⁽١) فالخطاب إن اقتضى الترك ومنع النقيض فحرمة، فالمحسرم هو: خطاب الله تعالى الطالب للترك بطلب جازم. انظر نهاية السول (١/ ٧١).

ويُرسم بأنه الذي يذم شرعًا فاعله. انظر نهاية السول (٧٩/١).

⁽٢) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (٢/ ١٠).

⁽٣) ثبت في (١) الخطرة.

⁽٤) ويرسم المكروه بأنه: ما يمدح تاركه ولا يدم فاعله. انظر نهاية السول للأسنوى (١/ ٧٩).

⁽٥) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (١/٢١٤).

 ⁽٦) فالمباح فى اللغة عبارة عن الموسع فيه. واصطلاحًا: ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح ولا ذم. انظر
 نهاية السول للأسنوى [١/ ٧٩).

⁽٧) ذكره الفيروزآبادي. انظر القاموس المحيط (٣/ ٦٠).

 ⁽A) فالصحة: موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع فى الأصح، أو استتباع الغاية. انظر نهاية السول للأسنوى (٩٤/١ ـ ٩٥).

 ⁽٩) هذا هو تعريف الرخصة في اللغة. وأما اصطلاحًا: فهو الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر.
 انظر نهاية السول للأسنوى (١/ ١٢٠).

باب

الابتداء بالسلام سنة ، ورده آكد من ابتدائه ، وينتهى السلام إلى البركة (١) ويسلم الماشى على الجالس، والراكب على الماشى والجالس، ويسلم الواحد من الجماعة يجزى عنهم ورد الواحد كذلك، ولا يبتدأ أهل الذمة بالسلام فإن بدءوا به رد عليهم ولفظ الرد: وعليكم ويحبزى سلام المسلم أن يزيد الابتداء على لفظ السرد والرد على لفظ الابتداء إلا أن الانتهاء في ذلك إلى العبركات، ولا بأس بالسلام على المرأة المتجالة، ويكره سلام الرجل على الشابة (١).

فصل

وإنما قلنا إن الابتداء بالسلام سنة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بِيوتًا فَسَلَمُوا عَلَى أَنْفُسِكُم تحية من عند الله مباركة طيبة ﴾ [النور: ٦١]، وقوله ﷺ: «أفشوا السلام»(٣) «من حق المسلم على المسلم ثلاثة. . . . * فذكر: «ويسلم عليه إذا لقيه»(٤).

فصل

وإنما قلنا إن رده آكد من ابتدائه لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ [الساء: ٨٦] قيل: إن ذلك في رد السلام، ولأنه قد تعلق به المسلم كما تعلق في رد المشمت حق التشميت (٥).

⁽۱) ذكره الشيخ أحمد الصاوى. انظر بلغة السالك (۲/ ٤٩٠)، انـظر الكافى لابن عـبد البـر (۱) ١٦٣٣)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٣٥).

⁽٢) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/١١٣٣)، انظر حاشية العدوى (٢/٤٣٧).

⁽٣) أخرجه مسلم فى الإيمان (٧/١) ح (٩٣/٤٥)، والترمذى فى القيامة (٤/٦٦٤) ح (٢٥١٠)، وابن ماجه فى المقدمة (٢٦١٨) ح (٦١٠٨).

⁽٤) أصله عند البخارى ومسلم بلفظ: «حق المسلم على المسلم خسمس»، أخرجه البخارى في الجنائز (٣/ ١٣٥) ح (١٢٤٠)، ومسلم في السلام (٤/ ١٧٠٤) ح (٢١٦٢/٤).

⁽٥) حق التشميت: سقطت من (أ).

وإنما قلنا إنه ينتهى إلى قوله: وبركاته، فلأن ذلك ما ورد به الخبر عن النبى على والسلف ومنع ما زاد عليه وروى أن عمر رضى الله عنه أتى النبى على فقال: السلام عليك يا رسول الله السلام عليك أيدخل عمر(۱)، وروى أن رجلاً سلم على عبد الله بن عباس فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد بعد ذلك شيئًا، فقال ابن عباس: إن السلام ينتهى إلى البركة(۱)، وروى أن رجلاً سلم على عبد الله بن عمر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والعاديات والرائحات فقال ابن عمر: عليك ألف وكأنه كره ذلك (۱).

فصل

وإنما قلنا يسلم الماشي على الجالس والراكب على الماشي لما روى عنه ﷺ أنه قال: «يسلم الصغير على الكبير والماشي على القاعد والراكب على الماشي»(٤).

فصل

وإنما قلنا إن تسليم الواحد من الجماعة مجزئ (٥) عنهم لما روى عنه ﷺ أنه قال: «إذا سلم واحد من القوم أجزأ عنهم»(٦).

فصل

وإنما قلنا إن رد الواحد من الجماعة مجزئ عنهم خلافًا لمن فرق بين الابتداء والرد فأجازه في الابتداء وأوجب في الرد أن يرد كل واحد منهم، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ [النساء: ٨٦] فمفهومه أن يرد بمثل ما ابتدأ من غير

⁽۱) أخرجه أحمد في المسند (۱/ ٣٩٤) ح (٢٧٥٩)، وذكسره الحافظ الهيشمي وقال: رجاله رجال الصحيح. انظر مجمع الزوائد (٤٧/٨).

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ في السلام (١/ ٩٥٩) ح (٢).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ في السلام (٢/ ٩٦٢) ح (٧).

⁽٤) أخرجه البخارى في الاستثلان (١١/١١) ح (٦٢٣٢)، ومسلم في السلام (١٧٠٣/٤) ح (١/ ٢١٦٠).

⁽٥) ثبت ني (ب) يجزي.

⁽٦) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٥٩) ح (١).

زيادة وذلك يقتضى أنه إذا سلم واحد رد واحد، وقوله ﷺ: ﴿إذا سلم واحد من القوم أجزأ عنهم الله عنهم الله الله الله الله والرد ولأنه رد التحية وكتشميت العاطس.

فصل

وإنما قلنا لا يبتدئ أهل الذمة بالسلام لقوله تعالى: ﴿ تحية من عند الله مباركة طيبة ﴾ [النور: ٢١] والكافر ليس بأهل التحية والإكسرام بل للإذلال والهوان، وقوله على: «لا تبدؤهم بالسلام» (٢٠).

فصل

وإنما قلنا يقول فى الرد إذا سلم الذمى: وعليك، لقوله على السهود إذا سلم عليكم (٢) أحدهم فإنما يقول: السام عليكم، فقل: وعليك (٤)، وفى رواية أخرى «وعليكم» وقد اختار بعضهم أن يرد عليه السلام بكسر السين وهى الحجارة والأول أولى.

فصل

وإنما أجزنا تزايد اللـفظين لأن كل واحد^(١) مـروى عن السلف، ولأن المعنى واحــد فيهما.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخرجه مسلم في السلام (۷/۱۷) ح (۲۱۲۷/۱۳)، وأبو داود في الأدب (۴/۳۵٪) ح (۵۲۰۷)، وأبو داود في الأدب (۴/۳۵٪) ح (۵۲۰۰)، والترمندي في الاستئذان (۰/ ۲۰) ح (۲۷۰۰) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في الأدب (۲۱۹۱٪) ح (۳۲۹۹) في الزوائد: في إسناده ابن إسحاق وهو مدلس. قال: وليس لأبي عبد الرحمن هذا سوى هذا الحديث عند المصنف. وليس شيء في بقية الكتب الستة. وأحمد في المسند (۲/۳۵٪) ح (۷۵۸٪).

⁽٣) عليكم: سقطت من (١).

⁽٤) أخرجه البخارى في الاستثالان (١١/ ٤٤) ح (٦٢٥٧)، ومسلم في السلام (٤/ ١٧٠٦) ح (٨/ ٢١٦٤).

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) ثبت في (ب) ذلك.

وإنما قلنا سلام الرجل على المرأة جائز والمرأة على الرجل لأن النبي ﷺ سلم على النساء(١)، ولأنه تحية للمؤمن فلم يختص به الرجال دون النساء كتشميت العاطس.

فصل

وإنما فرقنا بين المتجالة والشابة لأن المتجالة لا تسبق الظنة إلى المسلم عليها أراد أن يكون بذلك محادثتها والالتذاذ بكلامها والتذرع إلى ما يرتاب منها وذلك غير مأمون في الشابة فكره لما يطرق عليه.

فصل

هجرة المسلم لأخيه فوق ثلاث (٢) ليال منهى عنه إلا أن يكون من أهل الأهواء والبدع أو من فساق الأفعال المديمين (٣) على ذلك فمستحب (٤) هجرته ردعًا له ورجرًا، والذى يخرج به هاجر أخيه من هجرته أن يسلم عليه إذا لقيه.

وإنما منعنا دوام الهمجرة زيادة على الشلائة أيام لأن ذلك مؤد إلى التقاطع والتدابر المنهى عنه ومورث للعداوة والبغضاء وتمكن الأحقاد في قلوب المؤمنين بعضهم لبعض، وضد ذلك ما حض النبي على من المواصلة والألفة، ونهى عنه من التقاطع والتدابر لقوله على «لا تقاطعوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانًا، ولا يهجر أحدكم أخاه فوق ثلاث»(٥).

فصل

وإنما استثنينا الثلاث لورود الخبر باستثنائها من المنع وتجرى [العادة في](٢) الطبائع في

- (۱) أخرجه الترمذي في الاستثنان (٥٨/٥) ح (٢٦٩٧) وقال: حديث حسن صحيح، وأبو داود في الأدب (١/ ٣٧٠) ح (٣٧٠١) (٣٧٠١).
 - (٢) ثلاث: سقطت من (ب).
 - (٣) ثبت في (١) مؤمنين. وفي (هـ) المدمنين.
 - (٤) فمستحب: سقطت من (١).
- (۵) أخرجه البخارى في الأدب (۱۰/۲۰) ح (۲۰۷۱) ، ومسلم في البر (٤/ ١٩٨٥) ح (۲۰۷۳) .
 - (٦) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

الهجرة عند حدوث ما يثيرها ويجر إليها وكسانت استدامتها ممنوعة لما ذكرناه واحتيج إلى ضرب مدة ليفصل بها بين مسا رخص فيه لغلبة الطباع وبين ما منع منه وكسان أول ما ضرب لذلك الثلاث لأنها جعلت في الشرع فصلاً في عدة مواضع.

فصل

وإنما قلنا يخرجه من ذلك أن يسلم عليه، لقوله عليه: اوخيرهما الذي يبدأ بالسلام»(۱)، ولأنه يزول بذلك عن الهجرة المنهى عنها إلى ضرب من المواصلة وهي تحية أخيه المسلم المأمور بابتدائه بها.

فصل

وإنما استثنينا هجران المبتدع في اعتقاده والمجاهر (٢) بفسقه ومعاصيه ردعا له عما هو عليه وليزدجر (٢) عنه ويقلع عن استدامته وغضبًا لله سبحانه في مواصلة من هذه سبيله وإيثار الفته ومخالطته، ولئلا ينسب مواصله إلى مثل طريقته ويضاف إليه ما يعرف من قبيح الطريقة به أو الرضا بذلك من فعله، وفي الحديث «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل (٤)، ولأن المخالطة لأهل البدع قد يكون من ضعف القلب وشره العامية بحيث يأمن على نفسه أن يشكك في دينه، ويمكن في قلبه شبهة بدعة يبعد زوالها منه يتعذر تلافيها، وقد قيل: لا تُمكِّن زائغ (٥) القلب من أذنيك، وروى ذلك عن جملة من السلف رضى الله عنهم.

فصل

والمصافحة جائزة وتكره المعانفة وأشد من ذلك تقبيل اليد^(٦)، وإنما أجزنا المصافحة لقوله ﷺ (ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يفترقا»(٧).

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ثبت في (١)، (هـ) المهاجر.

⁽٣) ثبت ني (ب، هـ) لينزجر.

⁽٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٧١) صحيح ولم يخرجاه.

⁽٥) ثبت في (ب) رابع.

⁽٦) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٩٨)، انظر حاشية العدوى (٢/٤٣٨,٤٣٧).

⁽۷) أخرجه أبو داود: الأدب (٤/ ٣٥٥) ح (٢١٢٠) وابـن ماجه: الأدب (٢/ ١٢٢٠) ح (٣٠٠٣)، والترمذي: الاستنذان (٥/ ٧٤) ح (٢٧٢٧)، وانظر نصب الراية للحافظ الزيلعي (٤/ ٢٦٠).

وإنما كرهنا^(۱) المعانقة لأنها لم ترد عن النبى على ولا عن السلف مع أنها أخلاق العامة إلا أن يكون من طول الاشتياق وقدوم من غيبة أو مع الأهل وما أشبه ذلك ويفارق المصافحة لوجود العمل بها، وقد ذكر عن بعض أهل العلم إجازتها^(۱۲)، ووجهه ما روى عن حديث أبى ذر أن رسول الله كلى كان يصافحه فجاءه فالتزمه (١٤) واعتبارًا بالمصافحة.

فصل

وإنما كره تقبيل اليد لأنه من التكبر والتجبر الذى تستعمله الأعاجم ولم ينقل عن أحد من السلف(٥).

فصل

وينبغى للعاطس أن يحمد الله تعالى، وأن يسمع من يقرب منه، وينبغى لمن سمعه أن يشمته إلا أن يتوالى منه ذلك مراراً فيسقط عنه تشميته، وتشميته أن يقول يرحمك الله، ولرده لفظان: أحدها أن يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم، والآخر أن يقول:

⁽١) ثبت في (ب) كرهت.

⁽Y) قال الشيخ الآبى: أجازها سفيان بن عيينة وهو من كبار أهل العلم والفسضل. وفي شرح أبي الحسن للرسالة قال: قال غالب التمار: قد ذكرت ذلك للشعبي فقال: كان أصحاب محمد عليه إذا تلاقوا تصافحوا فإذا قدموا من سفر عانق بعضهم بعضًا. وقال الإمام النووي: وأما تقبيل الرجل الميت والقادم من سفره ونحوه فسنة ومعانقة القادم من سفر ونحوه سنة، وأما المعانقة وتقبيل وجه غير القادم من سفر ونحوه غير الطفل فمكروهان صرح بكراهتهما البغوي وغيره انظر الثمر الداني (ص ٦٩٨)، انظر حاشية العدوى على شرح أبي الحسن للرسالة (٢٨/٤٣)، انظر حاشية العدوى على شرح أبي الحسن للرسالة (٢٨/٤٣)،

⁽٣) ووجهه: سقطت من (ب).

⁽٤) أخرجه أبو داود في الأدب (٤/ ٣٥٦) ح (٢١٤٠)، وأحمد في المسئلـ (٥/ ١٩٤) ح (٢١٥٠٠).

⁽٥) ذكره الشيخ العدوى وقال: وهو ظاهر المذهب أى: تصوص أهل المذهب وقال على بن خلف بن بطال أبو الحسن البكرى: إنما يكره تقبيل يد الظلمة والجبابرة أسا يد الأب والرجل الصالح ومن ترجى بركته فجائز. انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٣٨)، انظر الثمر الدانى (ص ٦٩٨).

⁽٦) ثبت في (أ) مرات.

يغفر الله لكم، والأول أفضل.

وإنما قلنا إنه إذا عطس حمد الله عن وجل لقوله على: "إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله" (١) وروت عائشة رضى الله عنها أن رجلاً عطس عند النبي على فقال: يا رسول الله ماذا أقول فقال: "قل الحمد لله" (٢) وإنما قلنا إن على من سمعه أن يشمته لقوله على إذا عطس فليشمته (٢) وقوله "فليقل له صاحبه يرحمك الله" (١)، وإنما قلنا إنه لا يستحق التشميت إلا إذا سمع منه الحمد لله لقوله على: "إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل صاحبه يرحمك الله" فشرط فيه أن يكون بعد التحميد، وروى أنه الحمد لله وليقل صاحبه يرحمك الله الم يشمت الآخر، فقيل له في ذلك فقال: الأن ذلك حمد لله فشمته وهذا لم يحمد الله فلم أشمته" (١).

[وإنما قلنا إن للرد لفظين لأن الرواية جاءت بهما] (وإنما قلنا إن قوله: يهديكم الله أفضل لقوله على الله الله الله ويصلح بالكم» (الله ولا الهداية أفضل من المغفرة لا نها قد تعرى من الذنوب، والمغفرة لا تكون إلا لذنب، وإنما قلنا إن التشميت يسقط مع الموالاة لقوله على (الله عطس فقال إنك مضنوك (الله عركوم).

فصل

وعشر من الفطرة: خمس في الرأس، وخمس في الجسد، فالتي في الرأس المضمضة

⁽۱) أخرجه البخارى في الأدب (۱۰/۹۲۳) ح (۲۲۲٪)، وأحمد في المسئد (۲/۸۸) ح (۲٤٥٥).

⁽۲) أخرجــه أحمد في المسند (۸۸/٦) ح (۲٤٥٥٠)، وذكــره الحافظ الهــيثمي وعــزاه إلى الطبراني وقال: فيه محمد بن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف. انظر مجمع الزوائد (۸/ ۲۰).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) أخرجه البخارى في الأدب (١٠/ ٦١٥) ح (٦٢٢١) ، ومسلم في الزهد (٤/ ٢٢٩٢) ح (٥٣/ ٢٩٩١).

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٨) تقدم تخريجه.

⁽۹) أصله عند مسلم: أخرجه مسلم في الزهد (٤/ ٢٢٩٢) ح (٢٩٩٣/٥٥)، وأبو داود في الأدب (٤/ ٣١٠) ح (٣٠٠٧)، ومالك في الموطأ في الاستثلان (٢/ ٩٦٥) ح (٤) واللفظ له.

والاستنشاق والسواك وقص إطار الشارب وإعفاء اللحية، والتي في الجسد: حلق العانة ونتف الإبط وتقليم الأظفار والاستنجاء والختان (١١)، وإنما قلنا ذلك لورود الروايات بذلك، فأما المضمضة والاستنشاق والسواك والختان فقد ذكرنا حكم جميعها.

فصل

فأما قص إطار (٢) الشارب فلقوله ﷺ «احفوا الشوارب» (٢) [ومعنى ذلك قص ما زاد من أطرافه (٤) ، وروى أنه ﷺ كان يأمر بقص شاربه (٥) وأما حلقه ف مثلة منهى عنها] (١) هذا مذهب أكثر أهل العلم وعلماء المدينة، ومروى عن جمهور الصحابة، وذهب أبو حنيفة (٧) والشافعي إلى استحبابه (٨).

وإنما قلنا ذلك لقسوله ﷺ : «ليسس منا من حلق»^(۱)، ولأن فى تبقيتـه جمالاً للوجه وزينة، وفى حلقه مثلة وذهاب بهاء الوجه (۱۰) وجماله فكانت تبقيته هى المستحبة كشعر اللحية، وروى عن عمـرو وأبى سعيد الخدرى ورافع بن خديج وجـابر وسهل بن سعد

⁽۱) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد البر (۱/۱۳۲,۱۱۳۷)، انظر الشمر الدانى (ص ١٨٣٢)، انظر حاشية العدوى (٤٠٨,٤٠٧).

⁽٢) إطار: سقطت من (ب).

⁽٣) أخبرجه البخبارى في اللبناس (١٠/ ٣٦١) ح (٥٨٩٢)، ومسلم في الطهبارة (١/ ٢٢٢) ح (٣٥ / ٥٨٩).

⁽³⁾ أطرفه: مطموسة في (أ).

⁽٥) أخرجه الترمذي في الأدب (٥/ ٩٣) ح (٢٧٦٠) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

⁽٧) ذكره الشيخ الموصلي. انظر الاختيار (٤/٤٪).

⁽٨) قال الإمام النووى: ظابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحقه من أصله هذا مذهبنا. انظر المجموع شرح المهذب (٢٨٧/١) شرح صحيح مسلم للنووى (٣/ ١٥١) وقال الحافظ ابن حجر: قال ابن دقيق العيد تعليقًا على كلام النووى: ما أدرى هل نقله عن المذهب أو قاله أخـتيارًا منه لمذهب مالك، وقال الطحاوى: لم أر عن الشافعى في ذلك شيئًا منصوصًا وأصحابه الذين رأيناهم كالمزنى والربيع كانوا يحفون وما أظنهم أخلوا ذلك إلا عنه. انظر فتح البارى (١٠/ ٣٥٩) العدة شرح العمدة (١/ ٣٤٥).

⁽۹) أخــرجه أبو داود في الجــنائز (۳/ ۱۹۰) ح (۳۱۳۰)، والنســائي في الجنائز (۱۸/٤) (باب شق الجيوب).

⁽١٠) ثبت في (ب) لماء الوجه.

وأبي هريرة وغيرهم أنهم كانوا يجزون شواربهم (١)، وقال مالك كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا حربه أمر فتل شاربه (٢)، وقال ابن المسيب أول من قص الشارب إبراهيم على (٣)، فأما إعفاء اللحية وتوفيرها وتكثيرها لأن في ذلك جمالاً للوجه وزينة للرجل، وجاء في بعض الاخبار أن الله عز وجل زين بني آدم باللحي (٤) ولأن الغرض بللك مخالفة الأعاجم في نتفها وتبقية اليسير منها، والإعفاء التكثير ومنه قوله تعالى: ﴿حتى عفوا﴾ [الاعراف:٩] يريد كثروا، هذا ما لم يخرج بطولها عن الحد المعتاد ويفضى بصاحبها إلى الطنز (٥) والسخرية منه.

فصل

وأما حلق العانة ونتف الإبط وتقليم الأظفار فمستحب لورود الخبر به (١٦) واتصال العمل من السلف والأعصار إلى هلم جرا به، ولأنه من النظافة وإزالة المشين والقذارة فكان استنانه متأكدًا.

فصل

ولا ينبغى لأحد أن يدخل على أجانب أو أقــارب إلا بإذن ويستأذن ثلاثًا فإن أذن له وإلا رجع إلا أن يغلب على ظنه أنه لم يســمع فلا بأس أن يزيد، وليستــأذن في دخوله على أمه وذوات محارمه، وأن يسلم على أهل بيته(٧) وأهله إذا دخل منزله(٨).

⁽١) أخرجه البيهقي في الكبرى (١/ ٢٣٤) م (١٩٧).

⁽۲) ذكره الحافظ الهيشمى وعزاه إلى الطبرانى ورجاله رجال الصحيح خلا عبد الله بن أحمد وهو ثقة مأمون إلا أن عامر بن عبد الله بن الزبير لم يدرك عمر .انظر مجمع الزوائد (۵/ ١٦٩).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ في صفة النبي ﷺ (٢/ ٩٢٢) ح (٤).

⁽٤) لم أجده.

⁽٥) الْطُنْزُ السُّخرُية. وثبت في (١) التطرية. وفي (هـ) الطنزية.

⁽٦) أخرجه البخارى في اللباس (١٠/ ٣٦١) ح (٥٨٩٠)، ومسلم في الطهارة (١/ ٢٢١) ح (١٥٧/٤٩).

⁽V) أهل بيته: سقطت من (U).

⁽٨) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ١١٣٣)، انظر الثمر الداني (ص٦٩٩)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٤٠).

وإنما قلنا إن الاستئذان مامور به في الجملة لقوله تعالى: ﴿لا تَدخلوا بِيوتًا غير بِيوتَكم...﴾ إلى قوله: ﴿فلا تَدخولها حتى يؤذن لكم﴾ [النرد:٢٨]، وقوله: ﴿فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم﴾ [النرد:٥٩] وقوله: ﴿ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم﴾ [النرد:٥٨] الآية، ولأنه إذا دخل ولم يستأذن ربما صادف كراهة من القوم لدخوله أو كونهم على ضروب من الانبساط يكرهون أن يراهم الغير عليها.

فصل

وإنما قلنا يستأذن على الأقارب كاستئذانه على الأجانب لأنه متى فاجأهن بالدخول جاز أن يصادف منهن عورة لا يسجوز له الاطلاع عليها(۱) أو أمرا يكرهن الوقوف عليه منهن، وقد نبه النبى عليه من سأله عن ذلك على هذا المعنى لقوله لما سأله [هل على أن استأذن على أمى، قال له (نعم»، قال إنى معها في البيت قال (استأذن عليها» قال إنى خادمها، قال (استأذن عليها»](۱) أتحب أن تراها عريانة (۱) وفي طريق آخر: (اتحب أن ترى منها ما لا تحب» قال لا، قال (فاستأذن» (۱).

فصل

فأما أمته وزوجته الجائز له وطأها فليس عليه استئذانهن لأن أكثر ما في ذلك أن يصادف منهن تكشفًا وتبسطًا (ه) وقد أبيح له النظر إلى أبدانهن.

فصل

وإنما قلنا إن الاستثذان ثلاثًا لما روى أبو موسى الأشعرى وأبو سعيد الخدرى أنه ﷺ

⁽١) ثبت في (١) عليهن.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) أخرجه مالك في المسوطأ في الاستئذان (٢/ ٩٦٣) ح (١)، قال أبو عمر: مــرسل صحيح. ولا أعلمه يستند من وجه صحيح ولا صالح.

⁽٤) قال: ابن حجر: أخرجه البخارى في الأدب المفرد من طريق مسلم بن النذير ومن طريق موسى ابن طلحة وأسانيد هذه الآثار كلها صحيحة، انظر فتح البارى (٢٧/١١).

⁽۵) ثبت في (۱) ووسطًا.

قال: «الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل وإلا فارجع الأ)، ولأنه قد لا يسمع في أول مرة واحتيج إلى زيادة عليه فكانت الثلاثة أولى ما حد فيه.

فصل

وإنما قلنا إنه إذا رجع لقوله ﷺ: «فإن أذن لك فادخل وإلا فارجع» (٢)، ولأن الدخول على الإنسان بغير إذنه غير جائز، والزيادة على القدر الذى ورد به الشرع تعد لما حد فيه، ولا يعلم (٢) إذا لم يؤذن له أنه يكره الدخول فلا ينبغى أن يزد (٤).

فصل

وإنما قلنا إنه إذا غلب على ظنه أنه لم يسمع جاز له أن يزيد لأنه إذا لم يسمع كان كمن لم يستأذن لأن الاستئذان الذى له حكم هو ما صادف سماعًا يعلم من المستأذن على النائم فلا يكون لاستئذانه حكم.

فصل

وإنما استحببنا أن يسلم على أهله لقوله تعالى: ﴿فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة﴾ [النور: ٦١]، ولأنه إذا استحب له ذلك بسمع الأجانب كان أولى مع الأقارب، ولأنها تحية ندب إليها فلم يختلف فيها حكم الأجانب والأقارب كتشميت العاطس.

فصل

ولا يتناجى اثنان دون واحد(٥) لنهيه ﷺ عن ذلك(٢)، ولأن في ذلك انكسار قلبه لأنه

- (۱) أخرجه البخارى فى الاستئذان (۲۱/۲۸ ــ ۲۹) ح (٦٢٤٥)، ومسلم فى الأدب (٣/ ١٦٩٤) ح (٣٣/ ٢١٥٣).
 - (٢) تقدم تخريجه.
 - (٣) ثبت ني (ب) ولأنه يعلم.
 - (٤) ثبت في (ب) أن يؤذيهم.
 - (٥) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٧٠٠)، انظر حاشية العدوي (١/ ٤٤).
- (۲) أخرجه البخارى في الاستثلان (۱۱/ ۸۶) ح (۸۲۸۲)، ومسلم في السلام (۶/ ۱۷۱۷) ح (۲۱۸۳/۳۱).

يعتقد أنهما يكرهان اطلاعه على ما هما فيه وستره عنه وارتيبابه بهما، وظنه أنهما فى شىء من أمره، ويجوز إذا كانوا جماعة لأنه قد شركه الباقون فيما يستر عنه من الحديث فيزول عنه الحزن.

فصل

ما يتصرف فيه الإنسان بجوارحه على ضربين: منه ما يستحب له فعله بيسمينه فإن فعله بيسمينه أساء إلا أن فعله بيمينه أساء إلا أن يكون له عذر في الموضعين.

فالضرب الأول كالعبادات التى ليس طريقها إزالة الأذى وأواثل الأفعال دون الخروج منها وذلك كالوضوء وتناول الشيء من يد غيره، والأكل والشرب واللباس للنعل وما أشبه ذلك كل هذا يستحب له فعله بيمينه.

والآخر كالاستنجاء والاستنثار وخلع النعل وتنقية الأنف وغير ذلك من إزالة النجاسة والأذى فهذا كله مستحب له فعله بشماله، والأصل فى هذا قوله على : [«إذا توضأتم فابدءوا بميامنكم»(۱)](۲) وقوله على : «إذا انتعل أحدكم فليبدأ بيمينه وإذا خلع فليبدأ بشماله ، ولتكن اليمنى أولهما تنتعل واليسرى أولهما للخلع»(۲) ، وقوله على : «لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بشماله [فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله "شماله النات يمينه على لوجهه وشماله لما وراء ذلك (۱).

⁽۱) اخرجه أبو داود في اللبياس (١٤/٤) ح (١٤١٤)، وابين ماجه في الطهارة (١/١٤١) ح (٤٠٢)، وأحمد في المسند (٢/٤٧١) ح (٨٦٧٣).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

 ⁽٣) اخرجه البخارى في اللباس (١٠/ ٣٢٤) ح (٥٨٥٦)، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٦٠) ح
 (٣) ١٦٦٠).

⁽³⁾ أخرجـه مسلم فى الأشرية (٣/ ١٥٩٨) ح (١٠١٠ / ٢٠٢٠)، وأبو داود فى الأطعـمة (٣/ ٣٤٨) ح (٣٧٧٦)، والترمذي فى الأطعمة (٤/ ٢٥٧) ح (١٧٩٩) وابن ماجه فى الأطعمة (٢/ ١٠٨٧) ح (٣٢٦٦)، وأحمد فى المسند (٢/ ١٢) ح (٤٥٣٦).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

 ⁽۲) أصله عند البخارى ومسلم بلفظ قریب منه. أخرجه البخارى فى الوضوء (۱/ ۳۲۶) ح (۱۲۸)،
 ومسلم فى الطهارة (۲/ ۲۲۲) ح (۲۲/ ۲۱۸).

ولا ينبغى أن يمسشى الرجل فى نعل واحد (١) لنهى رسول الله على عن ذلك وقوله «لينتعلها جميعًا أو يخلعها جميعًا» (٢)، ولأن ذلك يشغل قلبه ويؤثر فيه ضربًا من التخيل والاضطراب، ولأنه ضرب من الشهرة والتعريض لأن من يراه نسبه إلى اختلال الرأى ونقصان المروءة وقلة التحصيل ويطرق عليه اللهو، وذلك خلاف موجب المروءة والتصور (٣) ويجوز ذلك فى الشيء الخفيف إذا كان هناك عذر وهو أن يمشى فى إحداهما متشاغلاً بإصلاح الأخرى، وإن كان الاختيار أن يقف إلى الفراغ منها لأنه ينسب حينتا إلى شيء مما يكره، وإنما تناول له فى العجلة والإسراع إلى ما لا يأمن فوته فيكون ذلك عدر له.

فصل

ويستحب للمرء أن يسم الله عند أكله وشربه، وأن يحمد الله عند فراغه (١) لما روى أنه عند فراغه (١) الله اللهم بارك لنا فيما رزقتنا» (٥)، وقال أنه على كان إذا وضع يده في الطعام قال (١) وروى أبو أمامة أنه على إذا فرغ من الطعام قال: «الحمد لله كثيرًا طيبًا مباركًا فيه» (٧)، وروى أبو سعيد أنه على كان يقول:

- (١) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١١٤٠).
- (۲) أخرجه البخارى في اللباس (۱۰/ ۳۲۲) ح (٥٨٥٥) ، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٦٠) ح (۲۰ ۹۷/۲۷).
 - (٣) ثبت في (ب) التصديق.
- (٤) ذكره ابن عسبد البر: انظر الكافى لابن عسبد البر (٢/ ١١٣٩)، انظر الشسمر الدانى (ص ٢٩٠)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٢٥).
- (ه) وعن ابن أعبد قال: قال لى على بن أبى طالب عليه السلام -: يا ابن أعبد تدرى ما حق الطعمام؟ قال: قلت: وما حقه يا ابن أبى طالب؟ قال: تقول: بسم الله السلهم بارك لنا فيما رزقتنا، قال: وتدرى ما شكره إذا فرغت؟ قال: قلت: وما شكره؟ قال: تقول الحمد لله الذى أطعمنا وسقانا، قال الحافظ الهيثمى رواه عبد الله بن أحمد وذكره بطوله وابن أعبد قال ابن المدينى: ليس بمعروف، وبقية رجاله ثقات ـ انظر مجمع الزوائد (٥/ ٢٥).
- (۲) أخرجه البخارى فى الأطعمة (۹/ ٤٣٤) ح (٥٣٧٨)، ومسلم فى الأشربة (٣/ ١٥٩٩) ح (٢٠٢٢/١٠٨).
- (۷) أخرجه البخارى في الأطعمة (۹/ ۹۳) ح (٥٤٥٨)، والترمذي في الصلاة (۲/ ۲۵٤) ح (٤٠٤) وأبو داود في الأطعمة (۲/ ۲۲۵) ح (٣٢٨٤) وابن ماجه في الأطعمة (۲/ ۲۰۹۲) ح (٣٢٨٤).

«الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين»(١).

فصل

فصل

ولا ينبغى أن ينفخ فى طعام ولا شراب ولا أن يتنفس فى إنائه، وإذا ضاق النفس بالشارب فلينح^(۱) القدح عن فيه فإذا تنفس أعاده^(۱) لما روى أنه ﷺ نهى عن النفخ فى الشراب^(۱)، فقال له رجل: إنى أروى من نفس واحد فقال له ﷺ: «فأبن القدح عن فيك وتنفس»^(۱)، وروى أنه ﷺ قال: «اشرب فى ثلاثة أنفاس فهذا أهنا وأمرأ»^(۱)، ولأنه إذا تنفس فى الإناء جاز أن يطير مع نفسه شىء من ريقه أو أنفه فتعافه النفس وينسب إلى القذارة، [وكذلك قلنا إنه إذا رأى القذراة أ^(۱) فى الإناء أراقها ولم ينفخها

- (٣) تقدم تخريجه.
- (٤) ثبت في (١) آداب.
- (٥) ثبت في (١) سبب.
- (٦) ثبت في (١) فلينتح.
- (٧) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى لابن عبد البر (٢/ ١٣٩)، انظر الثمر الدانى (ص ٢٩٢)، انظر -
 - (٨) ثبت في (١) الشرب.
- (٩) اخرجه الترمذي في الأشرية (٣٠٣/٤) ح (١٨٨٧) وقال: حسن صحيح، ومالك في الموطأ في صفة النبي ﷺ (٢/ ٩٢٥) ح (١٢).
- (١٠) أصله عند البحارى ومسلم بلفظ: كان يتنفس ثلاثًا. أخرجه البخارى في الأشربة (١٠/ ٩٥) ح (٥٦٣١)، ومسلم في الأشربة (٢/٢/٢) ح (٢٠٢٨/١٢٢).
 - (١١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽۱) أخسرجه أبو داود في الأطعــمة (۳/ ۳۲۰) ح (۳۸۰۰)، والتــرمذي في الدعــوات (٥٠٨/٥) ح (٣٤٥٧) وقال: حديث حسن صحيح.

⁽۲) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافى (۱۱۳۹,۱۱۳۸/۲)، انظر الثمر الداني (ص ٦٩٢)، انظر حاشية العدوى (۲/۲۲۶).

ووردت الرواية بذلك.

فصل

ويجوز الشرب قائمًا لأنه ﷺ فعل ذلك (١)، وذكر مثله عن أبى بكر وعمسر وعثمان وعلى وروى عن سعد وابن عمر وعائشة (٢) رضى الله عنهم أجمعين.

فصل

يكره الأكل متكنًا لقوله على: «أما أنا فسلا آكل متكنًا» (٣)، ولأن ذلك من فسعل الأعاجم اعتقادًا للتجبر والتعظيم، وإذا أراد دفعه إلى غيره دفعه إلى الأيمن لما بيناه من استحباب التيامن على غيره، ولما روى أنه على أتى بشراب وعن يمينه أعرابى وعن شماله أبى بكر وعمر والأشياخ، فقال للأعرابى: «وإن أذنت دفعت إلى أبى بكر»، فقال الأعرابى: لا أوثر بنصيبى منك أحدًا، فتله رسول الله على في يده (١). ولأن ذلك مذهب العرب وسنتها فإذا أكده الشرع كان أدخل فى الندب وأولى بالاستحباب.

فصل

وكذلك الأكل أيضًا ممنوع لأن المعنى فيــه وفي الشرب واحد وهو الخيلاء والتـــجبر،

⁽۱) أخرجه البخارى في الأشرية (۸۳/۱۰) ح (٥٦١٥) ، ومسلم في الأشرية (٣/ ١٦٠١) ح (۲۰۲۷/۱۱۷).

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ في صفة النبي ﷺ (٢/ ٩٢٥ ـ ٩٢٦) ح (١٣ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦).

⁽٣) أخسرجه البخارى فى الأطعمة (٩/ ٤٥١) ح (٥٩٩٨)، وأبو داود فى الأطعمة (٣/ ٣٤٧) ح (٣٢٧)، والترمذى فى الأطعمة (٢/ ٢٨٦) ح (٣٧٦٩) وابن ماجه فى الأطعمة (٢/ ٢٨٦) ح (٣٢٦٢) وأحمد فى المسند (٤/ ٣٧٨) م (٣٢٦٢).

⁽٤) أخـرجـه البخــارى في الأشــرية (٨٨/١٠)ح (٥٦١٩)، ومــسلم في الأشــرية (٣/٣٠٣) ح (٢٠٢٩/١٢٤).

⁽٥) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٩٣)، انظر حاشية العدوي (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠).

⁽٦) أخرجه البخارى في الأشرية (٩٨/١٠) ح (٩٣٤)، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٣٤) ح (١/ ١٥٠٥).

ولأنه من ضروب ملوك الأعاجم والأكاسرة، ويجوز استعمال المضبب(١) إذا كان يسيرًا.

فصل

وينبغى لمن أراد النوم أن يوكئ سقاءه ويكفى إناءه ويغلق بابه ويطفئ سراجه لورود الحسر بنص ذلك، ولأنه لا يأمن أن يتعمدى من تركه ضرراً إذا لم يكن للسراج من يراعيه أو أن يعبث بالإناء شيء من الهوام، وأما إغلاق الباب فاحترازاً من السارق، وقد قال على: «أوكوا السقاء وأكفؤا الإناء واطفؤوا المصباح فإن الفويسقة تضرم على الناس بيوتهم» (٢)، وفي بعض الأمهات فصل زائد.

فصل

يجوز الشرب قائمًا لأنه ﷺ فعل ذلك والسلف، وقال ابن عمر كنا نأكل ونحن نسعى ونشرب ونحن قيام على عهد رسول الله ﷺ (٢).

فصل

كره مالك تعمد غسل اليد للأكل^(٤) لأنه من زى الأعاجم، ولم يرو عن السلف إلا أن يخاف أن يكون مس بيده شيئًا يكره أن يباشر به الطعام، ولأن ذلك إن كان مقصودًا

- (١) ثبت في (أ) المنضب.
- (۲) أخـرجه البـخارى في بدء الخـلق (٦/ ٤٠٩) ح (٣٣١٦)، ومسلم في الأشـربة (٣/ ١٥٩٤) ح (٢٠١٢/٩٦).
- (٣) أخرجـه ابن ماجه في الأطعـمة (١٠٩٨/٢) ح (٢٣٠١)، الترمــذي في الأشرية (٤/ ٣٠٠) ح (١٨٨٠) وقال: حديث صحيح غريب.
- (٤) وقال ابن عبـــد البر: وغسل اليد قــبله وبعده حسن وبركتــه فيه قال الفارسي ســـلمان: قرأت في التوراة البركة في الطعام الوضوء قبله فلكــرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «البركة في الطعام الوضوء قبله وبعده ومن بات وفي يده غمر الطعام وسهكه وأصابه لمم فلا يلومن إلا نفسه». انظر الكافي لابن عبد البر (١١٣٥/١).
- وقال أبو الحسن فى شرح الرسالة: وقول مالك هو مـشهور المذهب. انـظر حاشية العدوى على شرح الرسالة (٢/ ٤٣٢).
- قال الشيخ الآبى: قال الإسام مالك: وليس العمل على قوله عليه الصلاة والسلام: الغسل قبل الطعام ينفى الفقر وبعده ينفى اللمم. أى: ليس عمل أهل المدنية عليه أى: ومذهبه أنه يقدم على الحديث وإن كان صحيحًا وذلك لأن عملهم على خلاف حديث المصطفى لا يكون إلا لموجب وذلك لكون النبى على نسخه. انظر الثمر الدانى (ص ٢٩٤).

به المبالغة فى النظافة فسيكره له الاقتداء بالأعاجم مع مضادتهم العسرب واعتقادهم أنهم أبصر وأعرف بتدبير الأمور وسائسر النظافة لأن التخلق بأخلاق العرب فى الجملة أولى، والتعلق بآدابهم وسننهم أحق إلا قدر ما ورد به الشرع بمنعه.

فصل

وينبغى لآكل الكراث والبصل والثوم اجتناب المسجد^(۱) لقوله ﷺ «من أكل من هذه البقلة الخبيثة فلا يقربن مصلانا» (۲)، وقوله ﷺ «من أكل هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذينا بريح الثوم» (۲)، وروى أنه ﷺ كان يجتنب ذلك لأجل جبريل عليه السلام (٤).

فصل

يستحب غسل اليد والفم من الدسم (٥) لأمره ﷺ بذلك (٢)، وروى أنه ﷺ شرب لبنًا فمضمض، وقال: إن له دسمًا (٧)، وإن لم يكن في طعامه ذلك فليس عليه غسل يده، وقد روى أن منديل عمر رضى الله عنه كان بطن قدمه (٨).

فصل

ولا بأس بالإجابة إلى وليسمة العرس لقوله على: «من دعى إلى وليمة فليجب» (٩) فلينبغى ألا يمتنع من دعى إليها من الحضور بخلاف دعوى الختان وغيرها، وإن أجاب

- (١) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٩٣)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٣٠).
- (۲) أخرجه أبو داود في الأطعمة (٣٦٠/٣) ح (٣٨٢٤)، والطبراني في الأوسط (٦٧/٥) ح (٤٦٩٠)، وذكره الحافظ الهيثمي وقال: رجاله موثقون بالنسبة للرواية التي في الأوسط. انظر مجمم الزوائد (٢/٢).
- (٣) اخرجه البخارى في الأذان (٢/ ٣٩٤) ح (٨٥٣) ، ومسلم في المساجد (١/ ٣٩٣) ح (٨٦/ ٢٥١).
- (٤) أخرجه البخاري في الأذان (٢/ ٣٩٥) ح (٨٥٥) ومسلم في المساجد (١/ ٣٩٤) ح (٧٣/ ٢٦٥).
 - (٥) انظر الثمر الدائي (ص ٦٩٥).
 - (٦) أخرجه الترمذي في الأطعمة (٤/ ٢٨٩) ح (١٨٥٩). وقال: حديث حسن صحيح.
- (٧) أخرجه البخارى في الأشربة (١٠/٧٠) ح (٥٦٠٩)، ومسلم في الحيض (١/ ٢٧٤) ح (٥٨/٩٥).
 - (٨) أصله عند البخاري من طريق جابر أخرجه البخاري في الأطعمة (٩/ ٤٩٢) ح (٥٤٥٧).
- (۹) آخرجـه البـخاری فی النکاح (۱۱۸/۹ ـ ۱۱۶۹).ح (۱۷۳۰)، ومـسلم فی النکاح (۲/ ۱۰۵۲ ـ ۱۰۵۲) ح (۱۰۵۲/۹۸).

إلى ذلك فلا بأس وإن امتنع فلا بأس، وإنما استحببنا حضور وليمة النكاح لأن فى ذلك معونة على إظهاره، والمبالغة فى إعلانه وذلك مستحب فيه، وليس عليه أن يأكل وإنما عليه أن يحضر لقوله عليه: «من دعى إلى وليمة فليجب فإن كان مفطرًا فليأكل وإن كان صائمًا فليصل الله أى: فليدع، وهذا إذا كانت الوليمة [خالية من اللعب والمنكر كالطبل والزمر، وإن كان فيها شيء من ذلك فلا ينبغى حيضوره إلا أن يكون خفيفًا لا ينكر نوعه فلا بأس به](٢).

فصل

يكره في الجملة لأهل الفيضل التسرع إلى إجابة الطعام والتسامح بذلك، لأن فيه مذلة، ودناءة وإضاعة للتصاون وأخلاق ذوى الهيئة عند دناءة النفس ونسبة فاعله إلى الشره ودناءة النيفس وجرأته عليه وانبساطه، وسيما إن كان حاكمًا أو بمن يتعلق به حقوق الناس واعتقاد منه عليه (٣)، وقد قيل: ما وضع أحد يده في قصعة أحد إلا ذل له.

فصل

عيادة المسلم أخاه إذا مرض مستحبة مندوب إليها لقوله على: «من حق المسلم على المسلم ثلاث: فذكر ويعوده إذا مرض» (أ) ، وقوله على: «لا تقاطعوا ولا تدابروا» (أ) وروى: إذا عاد الرجل المريض خاض الرحمة (أ) فإذا قعد عنده قرت فيه وشهادة جنازته آكد في الاستحباب من عيادته لقوله على «ويشهد جنازته إذا مات» (أ) ولأنه إلى الدعاء له بعد الموت أحوج منه إليه حال الحياة.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٣) عليه: سقطت من (١).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) أخرجه مالك في الموطأ في العين (٢/ ٩٤٦).

⁽٧) تقدم تخريجه.

والغيبة حرم (١) لقوله عز وجل: ﴿ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه ﴾ [الحبرات: ١٦]، ولما روى من الآثار في منعها والنهى عنها، ولأن فيها مؤدى إلى العداوة والبغضاء وإفساد المودات وتولد الأحقاد وذلك ضد المأمور به، ويجب في الجملة لأهل الدين والعلم والفضل والورع حفظ السنتهم واستعمال الصمت والإقلال من الكلام إلا فيما لابد منه وما تدعو الحاجة إليه من دعاء أو قراءة أو درس أو تعليمه أو مصلحة حال الإنسان، فإن في الإكثار منه السقط والخطل والتعريض للزلل ولمثل ذلك مدح العلماء الصمت، وقال مالك رحمه الله: من عد كلامه من عمله (٢) قل كلامه، وروى أن عمر دخل على أبى بكر الصديق رضى الله عنهما وهو يجبذ بلسانه ويقول: هذا أوردني الموارد.

فصل

لبس الحرير ممنوع للرجال مباح للنساء (٣) لقوله على ذكور محرم على ذكور أمتى (٤)، وقوله: «لباس من لا خلاق له»(٥)، ويجوز للنساء لأن الزينة مباح لهن، ولأن ذلك ينفعهن عند الأزواج، وكذلك التختم بالذهب ممنوع للرجل (١) لنهيه على عنه للرجال(٧)، ويجوز للنساء.

⁽١) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٦١)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٣٨١).

⁽٢) ثبت في (ب) من علمه.

⁽٣) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٨٣)، انظر حاشية العدوى (٢/ ١٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود في اللباس (٤٩/٤) ح (٤٠٥٧)، وابن ماجه في اللباس (٢/ ١١٨٩) ح (٣٥٩٥)، والنسائي في الزينة (٨/ ١٣٨) (باب: تحريم الذهب على الرجال)، والترمذي في اللباس (٢١٧/٤) ح (١٧٧٠) وقال: حسن صحيح.

⁽٥) أخرجه البخارى في الجمعة (٢/ ٤٣٤) ح (٨٨٨)، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٣٩) ح (٨/ ٨٨ - ٢).

⁽٦) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٨٤)، انظر حاشية العدوى (٢/٤١٢).

⁽۷) أخرجه البخارى في اللباس (۲۱/۱۰) ح (٥٨٦٣)، ومسلم في اللباس (٣/١٦٥٤) ح (١٦٥٤/٥).

ويجوز لـبس الخز لأنه ليس من الحرير وقد لبسه السلف، وكرهمه مالك(١) لأجل السرف وإن دعت ضرورة إلى لبس الحرير جاز، وقد رخص في اليسير منه كالعلم في الثوب وشبهه.

فصل

ولا يجوز التماثيل في بناء أو لباس أو فراش إلا أن يكون رقمًا في ثوب، والأصل فيه نهيه عليه عنه وتشديده وقوله «إن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب ولا صورة» (١) وقوله: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون» (١)، وقوله (إن أصحاب هذه الصوريقال لهم يوم القيامة أحيوا ما خلقتم» (٤)، وقوله لعائشة رضى الله عنها «لم تزل الملائكة تدفعني في القرام الذي نصبته» (٥).

فصل

والاختيار التختم في اليسار لأن ذلك هو المروى عن النبي ﷺ (١) والسلف الأكثر منهم، ولأن خلافه قد صار كالشعار للمبتدعة، علل بعض أصحابنا بأن المتناول باليمين ليوضع الشمال.

⁽۱) قال الشيخ الآبى: صحح من القبس الجواز واستظهر ابن رشد الكراهة وقبال القراني: ظاهر المذهب الحرمة لقوله على على على عظارد وكان يخبالطها الحرير: فإنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة، انظر الثمر الداني (ص ٦٨٥). وقال الشيخ العدوى: قول ابن رشيد هو أظهر الاقوال وأولاها بالصواب فهو الراجح. انظر حاشية العدوى (٢/ ٤١٥).

⁽۲) أخرجه البخارى في البيوع (٦/ ٣٥٩) ح (٣٢٢٥)، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٦٥) ح (٢/ ٢ / ٢).

⁽٣) أخرجه البخارى في اللياس (١٠/ ٣٩٦) ح (٥٩٥٠) ، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٧٠) ح (٢١٠٩/٩٨).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) أخرجه البخارى في الصلاة (١/ ٥٧٧) ح (٣٧٤) بلفظ: «أميطى عنا قسرامك هذا، فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي، وأحمد في المسند (٣/ ١٨٦) ح (٣٩ ١٢٥) بنحوه.

⁽۲) أخرجه مسلم في اللباس (۳/ ۱۲۰۹) ح (۲۰ ۹۰/۲)، وأبو داود في الخاتم (۸۹/۶) ح (۲۲۹)، وأحمد في المسئد (۸۸/۱) ح (۸۸۸). (۲۲۹)، وأحمد في المسئد (۹۸/۱) ح (۸۸۸).

يكره أن يلبس النساء من الرقيق ما يبين منه أبدانهن (۱) لأن ذلك من التبرج وإبداء الزينة المنهى عنها، وفي ذلك قال النبي ﷺ «كاسيات في الدنيا عاريات يوم القيامة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها (۱)، وروى أن حفصه بنت عبد الرحمن دخلت على عائشة وعليها خمار رقيق فشقته عائشة رضى الله عنها وكستها خماراً كثيفًا (۱).

فصل

ولا يجوز لأحد أن يجر ثوبه بطراً ولا خيلاء (3) لقوله على «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من يجر إزاره بطراً» وروى «خيلاء» (6) ويستحب تقصير الثياب إرادة التواضع ولينفى عن الرجل الخيلاء في المشية واللبسة المتوعد عليها، وفي الحديث: «بينما رجل بمن كان قبلكم يتبختر في حلة فأمر الله عز وجل الأرض أن تبلعه فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة (أنه وقال الله عز وجل الأرض أن تبلعه فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة (أنه وقال الله المؤمن إلى أنصاف ساقيه لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين فما زاد ففي الناره (٧)، وهذا للرجال فأما النساء فلهن الريادة على ذلك نحو الشبر وما زاد عليه إلى الذراع لما روى أن أم سلمة قالت فكيف بالنساء يا رسول الله الشبر وما زاد عليه إلى الذراع لما روى أن أم سلمة قالت فكيف بالنساء يا رسول الله عليه (6).

⁽١) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٨٥)، انظر حاشية العدوى (٢/ ١٦).

⁽۲) أخرجه مسلم في اللباس (۳/ ۱۶۸۰) ح (۲۱۲۸/۱۲۵)، ومالك في الموطأ في اللباس (۲) أخرجه مسلم في المباس (۲) (۲۱۲۸). (۲) ح (۷)، وأحمد في المسند (۲/ ۲۷۲) ح (۲۸۲۸).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ في اللباس (٢/٩١٣) ح (٦).

⁽٤) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٨٥).

⁽٥) أخرجه البخارى في اللباس (٢٦٩/١٠) ح (٥٧٩١)، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٥١) ح (٢٠٨٥/٤٢).

⁽۲) أصله عند البخارى ومسلم، أخرجه البخارى فى اللباس (۱۰/۲۱۹) ح (۵۷۸۹)، ومسلم فى اللباس (۳/۲۱۹) ح (۲۰۸۸/۵۰).

⁽۷) أخرجه أبو داود في اللبـاس (۶/ ۵۸) ح (٤٠٩٣)، وابن مــاجــه في اللبــاس (۲/ ۱۱۸۳) ح (۳۵۷۳)، ومالك في الموطأ في اللباس (۲/ ۹۱۶ _ ۹۱۰) ح (۱۲).

⁽۸) أخرجـه أبو داود في اللباس (۶/ ٦٤) ح (٤١١٧)، والنســائي في الزينة (۸/ ١٨٤) (باب: ذيول النساء)، ومالك في الموطأ في اللباس (۲/ ٩١٥) ح (١٣).

اشتمال الصماء على غير ثوب منهى عنه (۱)، وعلى ثوب مختلف أصحابنا فيه (۲)، والاحتباء على غير ثوب منهى عنه أيضًا، والأصل فيه ما روى أنه على نهى عن لبستين الشمال الصماء وأن يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء (۱۲)، ووجه الجواز إذا كان على الشوب أن المنع من ذلك خيفة انكشاف العورة فإذا أمن هذا جاز، ووجه المنع عموم النهى لأن المنع من ذلك لصفة اللبسة وذلك موجود وإن كانت من وراء ثوب.

فصل

جملة أقسام اللباس خمسة متعلقها⁽¹⁾: واجب ومندوب ومحظور ومكروه ومباح وهذه الأحكام تثبت على وجهين: أحمدهما على وجه العموم⁽⁰⁾، والأخرى على وجه الحصوص ثم متعلقها وجهان⁽¹⁾، وثبوت هذه الأحكام لها ضربان: راجع إلى حق الله عز وجل وراجع إلى حق الإنسان ونحن نبين جملة ذلك.

أما الواجب فما يستر العورة عن أعين الناس (٧) وهذا القسم عام غير خاص وهو الراجع إلى حق الله تعالى، وأما الراجع منه إلى حق الإنسان فما يقى من الحر والبرد ويستدفع به الضرر في الحروب وما أشبه ذلك، ولسنا نريد بأنه يرجع إلى حق المخلوق أنه يجوز له تركه لأنه لو كان كذلك (٨) لم نصف بأنه واجب وإنما نريد أنه يجب لأجل المخلوق لا لعبادة هو شرط في صحتها وهذا أيضًا عام غير خاص.

⁽١) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٨٦)، انظر حاشية العدوى (٢/ ١٨٤).

 ⁽۲) قال الشيخ الآبى: اختلف فيه على قولين لمالك بالمنع اتباعًا لظاهر الحديث والإباحة لانتفاء العلة المذكورة وهى كشف العورة. انظر الثمر الدانى (ص ۲۸٦)، انظر حاشية العدوى (۲۱۸/۲).

⁽۳) أخرجه البخارى فى اللباس (۱۰/ ۲۹۰) ح (۵۲۲۱)، ومسلم فى البيوع (۳/ ۱۱۵۲) ح (۲/ ۱۰۱۱).

⁽٤) متعلقها: سقطت من (ب).

⁽٥) ثبت في (ب) يېملى وجه المنع.

⁽٦) ثبت نی (ب) وجهات.

⁽٧) ثبت في (ب) المخلوقين.

⁽٨) ثبت في (١) له ذلك.

فأما المندوب: على التقسيم الذى ذكرناه فما هو لحق الله كالرداء فى الجماعة وأن لا يعرى منكبيه من شىء والثياب الجميلة فى الأعياد وما فى معنى ذلك، والراجع إلى حقوق المخلوقين ما يتجملون به بينهم وما لا يزدرى بصاحبه ولا ينقص من مروءته وهذا من حقوق الآدميين وهو عام فى الندب.

فأما المحظور: فعلى ضربين عام وخاص، فالعام منه ضربان: راجع إلى نوع الملبوس وراجع إلى صفة اللبس، والأول منه: السرف الزائد على المقدر المأذون فيه المخرج صاحبه إلى الخيلاء والبطر، والثانى منه: اشتمال الصماء والحبوة على غير ثوب وهذا عام فى كل لابس وخصوصه فى الصفة مختلف فيه: أعنى إذا اشتمل الصماء من فوق ثوب وهذا يستر العورة، صفة اشتمال الصماء أن يلتحف بالثوب ويرفعه على أحد جانبيه فلا يكون ليده موضع يخرج منه ولذلك سمى الصماء، والاحتباء مذهب العرب وصفته: أن يجلس ويضع ركبتيه [ويدير ثوبه من وراء ظهره إلى أن يبلغ به ركبته](١) ويشده حتى يكون كالمعتمد عليه والمستند إليه، وهذا إذا كان تحته الثوب يستر العورة فهو ويشده حتى يكون كالمعتمد عليه والمستند إليه، وهذا إذا كان تحته الثوب يستر العورة فهو ومنه التلكم وتغطية الأنف في الصلاة وقد ذكرناه، وأما الخياص فالحرير وتحريمه للذكور دون الإناث وليس من هذا الباب الثوب النجس (٢) لأن ذلك لا يرجع إلى اللبس، وإنما يرجع إلى حمل النجاسة بدليل منعه لبس الثوب الذي فيه نجاسة على حد منعه أن يرجع إلى حمل النجاسة بدليل منعه لبس الثوب الذي فيه نجاسة على حد منعه أن يستعملها في بدنه وليس ذلك بلبس، ومنه التختم بالذهب إن عد لباساسًا ومنه لبس المخيط في الإحرام، وكل هذا القسم يرجع إلى حق الله ولعل فيه ما يرجع إلى حق المخيط في الإحرام، وكل هذا القسم يرجع إلى حق الله ولعل فيه ما يرجع إلى حق الأدمين والظاهر الأول.

وأما المكروه: فنقيض المندوب إليه فيغنينا عن التفصيل، ومنه في الجسملة ما خالف زي العرب وأشبه زي الأعاجم وعاداتهم كالتعمم بغير تحنيك، وقد روى «تلك عمامة الشيطان» (۳)، وترك التردي وما أشبه ذلك لأن سنة العرب ومذاهبها هي سنة النبي الشيطان ومذهبه إلا قدر ما نهي عنه.

وأما المباح: فما يرجع إلى نوع الملبوس كالقطن والكتبان والصوف، وإلى صفيته

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (١).

⁽٢) ثبت في (ب) الذي فيه نجاسة.

⁽٣) لم أجده.

كالقميص والمناديل والعمائم وثياب النساء ومنه راجع إلى صفة اللبس كالرداء والاحتباء والسدل وهو أن يطرح رداءه على منكبيه ويبقى وسطه على رأسه أو ظهره، وقد يكون عامًا وقد يكون عامًا على ما بيناه وقد نبهنا بقدر ما ذكرناه على ما أغفلناه.

فصل

دخول الحمام جائز للرجال إذا كان بمثازر ولا يجوز للنساء إلا من علة إما من مرض لا يصلحه إلا الحمام أو الحاجة إلى الاغتسال لحيض أو نفاس لشدة البرد وتعذر إسخان الماء في غيره وما أشبه ذلك (۱)، وإنما فرقنا بين الرجل والمرأة في ذلك لقوله على «الحمام بيت لا يستر فيه لا يحل لرجل يسؤمن بالله واليوم الآخر أن يدخله إلا بمئزر، ولا امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن نسوة من أهل حمص تؤمن بالله واليوم الآخر أن نسوة من أهل حمص دخلن على عائشة رضى الله عنها فقالت: لعلكن من النساء اللاتي يدخلن الحمامات قلن: إنا لنفعل ذلك فقالت أما إني سمعت رسول الله على يقول: «أيما امرأة نزعت ثيابها في غير بيت زوجها فقد هتكت ما بينها وما بين الله عز وجل» (۱)، وقال بعض متأخرى أصحابنا إن هذا النهى إنما كان في الوقت الذي لم يكن للنساء مفردًا، فأما اليوم فقد زال ذلك فيجب أن يجوز.

فصل

ووصل الشعر والوشم ممنوع منه لقوله ﷺ: «لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة»(٤) والمعنى في ذلك أن فيه غرورًا وتدليسًا.

⁽١) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٨٧). انظر حاشية العدوى (٢/ ٢٠٤).

⁽۲) أخرجه الترمذي في الأدب (۱۱۳/۵) ح (۲۸۰۱)، وقال : حديث حسن غـريب. وليس فيه (من علة).

⁽٣) أخـرجــه أبو داود في الحــمــام (٣٨/٤) ح (٤٠١٠)، وابن مــاجــه في الأدب (٢/ ١٢٣٤) ح (٣٧٥٠)، والترمذي في الأدب (٥/ ١١٤) ح (٢٨٠٣) وقال: حديث حسن.

⁽٤) أخرجه البخارى في اللباس (١٠/ ٣٩١) ح (٥٩٤٠)، ومسلم في اللباس (٣/ ١٦٧٧) ح (١١٩/ ٢١٢٤).

والخضاب (۱) جائز وتركه واسع إلا بالسواد فإنه يكره ، وإنما قلنا : إنه جائز لأن رسول الله على كان يخضب بالحناء والكتم (۲) ، وروى عن أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم (۲) ، وقال مالك (٤) كان رسول الله على لا يخضب (۵) قال يدل على ذلك أن عائشة رضى الله عنها سئلت وقالت: كان أبو بكر يخضب (۱) فلو كان رسول الله يخضب لذكرته ، لأنه لا يجوز أن يخفى ذلك عليها وإنما كره السواد لأن ذلك تدليسًا على النساء وإيهامًا أنه خلقة وأنه باق على الشباب فتدخل المرأة على ذلك ولو عرفت أنه خضاب لم تدخل عليه.

فصل

ولا يخلو رجل بامرأة ليست منه بمحرم للنهى عن ذلك (٧) وقوله على «إن الشيطان ثالثهما» (٨) وفائدته أن الشيطان يدعوه إلى المعصية مع الخلوة، وإذا كان معها غيره راقبه وخاف أن يطلع عليه أو لا يحدث نفسه بذلك فيكون على أصل (٩) خشية الله من مواقعة المعصية لا رهبة من الخلق.

⁽۱) قال الفيروزآبادى: خَضَبَه يَخضبه: لوَّنَه كخضبه والخضاب ما يختضب به. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (۱/۲۲).

⁽۲) أخرجه أحمد في المسند (۲۰۲/۶) ح (۱۷۰۹)، وذكره الحافظ الهيثمي وعزاه إلى البزار وفيه يحيى بن أبي كثيـر أبو النضر وهو ضعيف جدًا ولم يسمع من أبي الطفـيل. انظر مجمع الزوائد (۱۲۳/۵).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ في الشعر (٢/ ٩٥٠٠٩٤٩) - (٨).

⁽٤) ثبت في (١) وقالوا.

⁽٥) انظر الموطأ (٢/ ٩٥٠).

⁽٦) انظر الموطأ (٢/ ٩٥٠).

⁽٧) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي لابن عبد البر (٢/ ١١٣٤)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٢٢).

⁽۸) أصله عند البخارى ومسلم بلفظ (لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم)، أخرجه البخارى فى النكاح (۹/ ۲٤۲) ح (٥٢٣٣) ومــشلم فى الحج (٩٧٨/٢) ح (١٣٤١/٤٣٤)، والتــرمــذى فى الرضاع (٣/ ٤٦٥) ح (١٤٦٦٣) واللفظ له، وأحمد فى المسند (٣/ ٤١٦) ح (١٤٦٦٣) بنحوه.

⁽٩) ثبت ني (ب) أفضل.

ولا يجتمع رجلان ولا امرأتان متعربين في لحاف أو إزار واحد^(۱) للنهي عن ذلك^(۲)، ولأن كل واحد يرى عورة صاحبه.

فصل

يجوز السنظر إلى المتجالة ويكره إلى الشابة إلا لعسدر من شهسادة أو علاج أو غير ذلك (٢)، لأن الشابة لا تؤمن الفستنة بها والتلذذ بالنظر إليها والمتجالة قسد زال منها هذا المعنى، وقد قال الله تعالى: ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحًا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ﴾ [النور: ٢٠] الآية، ويجوز النظر إلى الشابة عند الخطبة لإباحسته ﷺ ذلك وقوله: «فإنه أحسرى أن يؤدم بينكما»(٤)، ولا يجوز أن يطلع(٥) منها على محرم لأن ذلك لا يجوز إلا بالعقد المبيح له.

فصل

ويجور أن تأكل المرأة مع الوغد^(٦) من عبيدها الذى يؤمن منه التلفذ بها وأن يرى شعرها، ولا يجور ذلك مع الشاب الذى ربما حدثته نفسه بمحرم منها أو المرغوب فيه لنظافته.

فصل

لا يجوز تعمد حضور اللهو واللعب ولا شيء من الملاهي المطربة كالطبل والزمر وما

- (١) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٨٨)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٢٠).
- (۲) أخبرجمه مسلم في الحبيض (١/ ٢٦٦) ح (٧٤/ ٣٣٨)، والتسرممذي في الأدب (٥/ ١٠٩) ح (٢٩٧٣) وقال: حديث حسن غريب جميع وأحمد في المسئد (٣/ ٨٧) ح (١١٦٠٧).
 - (٣) ذكره الشيخ الآبي، انظر الثمر الداني (ص ٦٨٩)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٢٣).
- (٤) اخرجه ابن ماجه فی النكاح (١/ ٥٩٩) ح (١٨٦٥) فی الــزوائد: إسناده صحیح ورجاله ثقات، والنسائی فی النكاح (٦/ ٥٧) باب (إباحة النظر قــبل التزویج)، والترمذی فی النكاح (٣/ ٣٨٨) ح (١٠٨٧).
 - (٥) ثبت في (١) أن ينضم.
- (٦) ذكره ابن عبد البر وقال: وترك ذلك أقرب إلى السلامة. انظر الكافي لابن عبد البر (٦) ١١٣٦).

فى معناه، وقد رخص من ذلك فيما يستعمل فى النكاح من الدف والكبر^(۱)، والأصل فى منعه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمَعُوا اللَّغُو أَعْرَضُوا عَنه﴾ [النصص:٥٥] ولأن ذلك من المنكر المنهى عنه المتوعد عليه لأن فيه ما يدعو إلى المعاصى والآثام ويحسن شرب الحمر وذلك ممنوع، وربما أدى إلى هتك المروءة وزوال التصاون.

فصل

ولا يجور قراءة القرآن بالألحان المطربة والمشبهة بالأغاني إعظامًا له وتنزيها عن الأغاني والمناكير(٢)، ولأن ثمرة قراءته الخشية لله وتجديد التوبة عند سماع مواعظه والاعتبار ببراهينه وقصصه وأمثاله والشوق إلى موعوده وذلك ينافي تلحينه واعتقاد الإطراب بطيب سماعه، وينبغي تقسيم قراءته إلى تفخيم وإعظام فيما يليق بذلك منه والى تحرير وترقيق على حساب المواعظ المقرؤة منه والحال المقروءة فيها، وقد نبه الله تعالى على ما ذكره من تقسيم القراءة وصفتها بقوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا وعلى ربهم يتوكلون [الانفال:٢] وقوله تعالى: ﴿وقوله تعالى: ﴿وقوله تعالى: ﴿إنما المرسول ترى أعينهم وإذا آياته وقوله تعالى: ﴿إنما المرسول ترى أعينهم ولين الدمع والمائلة: ٢٥ وقوله تعالى: ﴿إنما المرسول ترى أعينهم ولين الدمع الله المرسول ترى القرآن أولى.

فصل

لا يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ومخافة أن ينالوه (٣) ، وللنهبي الوارد في ذلك (٤) استخفاقًا بحرمته وضد ما أمر به من تعظيمه وإكرامه ، ويجوز أن يكتب إليهم بالآية والآيتين إذا كان الغرض بذلك الدعاء إلى الإسلام لما روى أنه على كتب إليهم : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلُ يَا أَهُلُ الكتابُ تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾ (٥) [آل عمران: ٢٤].

⁽۱) قال الشيخ الأبى: وقــد اختلف فى الكبر: وهو طبل صغــير بجلد من ناحية واحــدة فأجازه ابن القاسم ومنعه غيره، انظر الثمر الدانى (ص ٦٨٨)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٢٢).

⁽٢) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٦٧٧)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٠٠).

⁽٣) ذكره الإمام في الموطأ. انظر الموطأ (٢/٤٤٦).

⁽٤) أخرجه البخارى: الجهاد (٦/ ١٥٥) ح (٢٩٩٠) ومسلم: الإمارة (٣/ ١٤٩٠) ح (١٨٦٩/٩٢).

⁽٥) اخرجه البخارى : التفسير (٨/ ١٢-٦٣) ح (٥٠٥٣)، ومسلم : الجهاد (٣/ ١٣٩٣) ح (١٧٧٣/٧٤).

التعوذ بالقرآن وبأسماء الله تعالى جائز^(۱) لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قرآت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [النمل: ۹۸] وقوله تعالى: ﴿قَلَ أُعُوذُ بِرِبِ الفَلَى ﴾ [الفلق: ۱] و ﴿قَلَ أُعُوذُ بِرِبِ الفَلَى ﴾ [الناس: ۱] وإخباره تعالى عن أنبيائه وصالحى عباده أنهم تعوذوا به، وروى أنه ﷺ كان إذا اشتكى قرأ على نفسه بالمعوذات وينفث^(۱)، وكان من تعوذه «أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التاسات من شر ما خلق وما ذرأ وما برأ ومن شر كل دابة ربى آخذ بناصيتها وإن ربى على صراط مستقيم (۱)، ومنه ما علمه عثمان بن أبى العاص، «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجده) وفيه أخبار كثيرة.

فصل

والرقية (٥) جائزة بالقرآن وبأسماء الله تعالى (١) لقوله جل ذكره: ﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين﴾ [الإسراء: ٨٦] وقوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾ [الانعام: ٩٦] وقوله ﷺ «استرقوا لهما فإنه لو سبق القدر شيء لسبقت العين» (٧).

⁽١) انظر الموطأ (٢/ ٩٤٢)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٥٠, ٤٥٠).

⁽۲) أخرجه البـخارى فى فضائل القـرآن (۸/ ۲۷۹) ح (١٦٠٥)، ومسلم فى السلام (١٧٢٣/٤) ح (١٥٢/٥١).

⁽٣) ذكره الحافظ الهيشمي وقال: فيه من لم أعرفه. انظر مجمع الزوائد (١٣١/١٠) وليس في الطبراني في الصغير كما عزاه الحافظ الهيشمي.

⁽٤) أخرجه أبو داود في الطب (١١/٤) ح (٣٨٩١)، والسترمذي في الطب (٤٠٨/٤) ح (٢٠٨٠) وقال: حسن صحيح، ومالك في الموطأ في العين (٢/ ٩٤٢) ح (٩).

 ⁽٥) قال الفسيروزآبادى: الرقية بالضم: العوذة، والجمع: رُقَى، ورقاء رُقيًّا: نفث فى عوذته. انظر القاموس المحيط (٤/٣٣٦).

⁽٦) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الدائي (ص ٧١٠)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٥١).

⁽۷) أخرجه الترمذى فى الطب (٤/ ٣٩٥) ح (٢٠٥٩) وقال: حديث حسن صحيح وابن ماجه فى الطب (٢/ ١٦٦٠) ح (٣) وقال مالك: الطب (٢/ ١٦٦٠) ح (٣) وقال مالك: معيضل ورواه ابن وهب فى جامعه عن مالك، عن حميد بن قيس، عن عكرمة بن خالد به مرسلاً.

من عين إنسانًا توضأ له العائن، وصفة ذلك: أن يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخل إزاره في إناء ثم يصبه على المريض^(۱) لورود الخبر بذلك في حديث عامر بن ربيعة لما مر بسهل بن حنيف فعين سهلاً، فأمره النبي عليه أن يتوضأ له على هذه الصفة بعد أن تغيظ، وقال: (علام يقتل أحدكم أخاه)(۲).

فصل

والرقية جائزة من العقسرب لأنه مما يؤذى شر الإيذاء (٣) وروى أنه على أرخيص فى الرقية من كل ذى حمى (٤)، ويجوز رقية الذمى إذا كانت بكتاب الله، لما روى أنه على المنه وعندها يهودية ترقيها فقال: «بكتاب الله فارقى» (٥).

فصل

والكى من اللقوة وسائر ما يحتاج إليه ويصلح به لأنه على علاج العرب، وقد اكتوى جماعة من الصحابة (٢)، والتعالج والتداوى للمريض جائز: بالحجامة والكى وشرب الدواء وقطع العرق وكل ما فيه رجاء لصلاح البدن وزوال المرض إلا أن يكون شرب خمر أو استعمال نجس أو أمر ممنوع (٧)، والأصل فيه أن النبي على تداوى واحتجم وشاور الطبيب، وقال لطبيبين: أيكما أطب، قالوا يا رسول الله: هل في الطب من خير؟

⁽١) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداني (ص ٧١٠)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٥١).

⁽۲) أخرجه البخارى في الطب (۲۱۳/۱۰) ح (۵۷٤٠)، ومسلم في السلام (۱۷۱۹/٤) ح (۲۱۸۷/٤).

⁽٣) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٧١٠)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٥١).

⁽٤) أخرجه البخارى في الطب (٢١٦/١٠) ح (٥٧٤١)، ومسلم في السلام (٤/١٧٢٤) ح (٢١٩٣/٥٢).

⁽٥) الثابت أن أبا بكر هو الذي دخل على عائشة. أخرجه مالك في الموطأ في العين (٢/ ٩٤٣) ح (١١).

⁽۲) أخرجــه ابن ماجه في الطب (۲/ ١١٥٥) ح (٣٤٩٢) ومــالك في الموطأ في العين (۲/ ٩٤٤) ح (١٣).

⁽۷) ذكره الشيخ الآبي. انظر الشمر الداني (ص ۷۱۱، ۷۱۲) ، انظر حاشيه العدوي (۲/ ٤٥٢)، 807).

قال: «إن الذى أنزل الداء أنزل الدواء»(١)، وقيل لعائشة رضى الله عنها من أين لك العلم بالطب؟ فقالت: إن العلل كانت تعتاد رسول الله على كثيرًا وكان يشاور الطبيب وكنت أسمع ما يقول له (٢)، فأما شرب الخمر وغيرها من النجاسات للتداوى فغير جائز لعموم قوله تعالى: ﴿والرجز فاهجر﴾ [المدثر:٥]، وقوله على الله شفاء أمتى فيما حرم عليها»(٣).

فصل

لا يجوز اللعب بالنرد ولا بالشطرنج (١) لأنها تلهى عن العبادات وتشغل عن ذكر الله، وتؤدى محبتها (٥) والإدمان عليها إلى القسام والحلف كاذبًا وترك الصلوات وذلك نسوق، وقد روى عن النبى عليه أنه قال: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله» (١)، فأما إن كان شيئًا خفيفًا يستعمل معه بعض ما ذكرناه جاز لأنه خفيف.

فصل

من رأى من الحيات شيئًا فى منزله فليــؤذنه ثلاثة أيام فإن بدى له بعد ذلك فليقتله، وأما فى الصحارى وما عدا البيوت فليقتله من غير إيذان (٧)، والأصل فيه قوله ﷺ «من ترآى له شىء من الحيات فى البيوت فليــؤذنه ثلاثًا فإن بدا له بعــد ذلك فليقــتله» (٨)، وروى سالم عن ابن عمر قال بينما أنا يومًا أطارد حية من دواب البيوت أبصر ذلك زيد

⁽۱) أصله فى الصحيحين. أخرجه البخارى فى الطب (١٤١/١٠) ح (١٧٨٥) ومسلم فى السلام (١٤١/١٠) ح (١٢٨) مرسل وشواهده (١٢/٩٤٤) ح (١٢) مرسل وشواهده فى الصحيحين وغيرهما كما ذكرنا.

⁽٢) لم أجده.

⁽٣) ذكره الحافظ الهيشمى وعزاه إلى أبى يعلى والبزار ورجال أبى يعلى رجال الصحيح خلا حسان ابن مخارق وقد وثقه ابن حبان. انظر مجمع الزوائد (٥/ ٩٩).

⁽٤) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٧١٦)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٦١).

⁽٥) ثبت في (١) صحبتها.

⁽٢) أخرجه أبو داود في الأدب (٤/ ٢٨٦) ح (٤٩٣٨)، وابسن ماجه في الأدب (٢/ ١٢٣٧ ـ ١٢٣٨) ح (٦) أخرجه أبو داود في الموطأ في الرؤيا (٩٥٨/٢) ح (٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٠) صميح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي.

⁽٧) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٧١٨)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٦٣٤).

⁽٨) أخرجه مسلم في السلام (٤/ ١٧٥٦) ح (١٣٩/ ٢٣٢٢).

ابن الخطاب وأبو لبابة فقالا: مه يا عبد الله: فقلت إن رسول الله على يقتلها فقالا: قد نهى عن ذوات البيوت (۱)، وفي حديث أبي سعيد قال: كان فتى منا حديث عهد بعرس دخل منزله فوجد حية منطوية (۲) على فراشه فركز فيها رمحه فانتظمها فاضطربت الحية فقال في رأس الرمح وخر الفتى صريعًا فسما يدرى أيهما كان أسرع موتًا الفتى أم الحية فقال رسول الله على : «استغفروا لصاحبكم»، ثم قال «إن بالمدينة جنًا قد أسلموا فإذا رأيتم ذلك فأذنوه ثلاثة أيام فإن بدى لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان (۳)، فأما في الصحارى والأودية فلا بأس بقتلها لعموم قوله على «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم فذكر: الحية والعقرب "، وقال على رخص في قتل الحية والعقرب في الصلاة (۱).

فصل

يجوز قتل الوزغ (۱) لما نهى عنه، وأنه على أمر به وسماه فويسقاء (۱)، ويكره قتل النمل إلا من أذية شديدة لأنه نهى على عن قتلها (۱) فأما إذا آذته فله قتلها لأن له إزالة ما يؤذيه من الهوام بالقتل، ويكره ذلك بالنار في النمل والقمل للتعذيب، وروى «لا يعذب بالنار إلا رب النار» (۱۱)، ويكره قتل الضفادع للنهى عنه، ولأنه لا أذية فيه (۱۱).

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٧٥) ح (٣١).

⁽٢) ثبت نمى (١) مطوية.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) أخرجه مسلم فى الحج (٢/ ٨٥٦) ح (١١٩٨/٦٧)، والنسائسي فى المناسك (٥/ ١٦٣) باب (ما يقستل فى الحرم من الدواب)، وابن ماجه فى المناسك (٢/ ٢٠١١) ح (٣٠٨٧)، ومالك فى الموطأ فى الحج (١/ ٣٠٧) ح (٩٠).

⁽٥) أخرجه أبو داود في الأدب (٤/ ٣٦٥) ح (٥٢٤٨).

⁽٦) بلفظ «رخص في قتل الأسودين في الصلاة». أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٠٩/١).

 ⁽٧) قال الفيروزآبادى: الوَرَّغَةُ محركة: سامٌ أبْرُصَ سُميت بها لخفتها وسُرعة حركتها، انظر القاموس المحيط (٣) ١١٥).

⁽٨) ثقدم تخريجه.

⁽٩) أخرجه أبو داود في الأدب (٤/ ٣٦٨) ح (٥٢٦٥)، وابن ماجه في الصيد (٢/ ١٠٧٥) ح (٣٢٢٥).

⁽١٠) ذكره الحافظ الزيلعي وعزاه إلى البزار. انظر نصب الراية (٣/ ٤٠٨).

⁽١١) ذكره الشيخ الأبي. انظر الشمر الداني (ص ٧١٩)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٢٦٤).

لا تسافر المسرأة إلا مع ذى محرم (١) لنهيه على أن تسافر المرأة يومًا وليلة إلا مع ذى محرم (٢)، ولأنه لا يؤمن عليها الفاحشة ولهسذا أسقط عنها التغريب فى حد الزنا، وهو فيما عدا سفر الغرض من الحج والخروج من أرض العدو وقد بيناه فيما تقدم.

فصل

يكره للمسافرين من اتخاذ الأجراس فى أعناق الجمل والركاب (٢٢) لما روى أن رفقة من مصر أقبلت وفيها جرس فأمر النبى ﷺ بقطعه وقال: "إن الملائكة لا تصحب رفقة فيها جرس" (٤٤)، وكذلك تقليد الأوتار منهى عنه لما لا يؤمن منهم أن يؤدين إلى جناية.

فصل

يكره كثرة العمل (٥) في الساجد، والتشاغل فيها بالصنائع كالخياطة والخرازة وغيرها، ويستحب تنزيهها من تقليم الأظافر وسائر الأوساخ، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَأَن السَّاجِد للهُ فَلا تدعو مع اللهُ أحداً ﴾ [الجن: ١٨] وهذه الإضافة تقتضى تعظيمها وإفرادها عما يكون للمخلوقين، وقال جل ذكره ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها السمه يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال ﴾ [النرد: ٢٦] فأخبر عما وضعت له، فوجب ألا يعمل فيها غيره، ولأنها إذا دخلها الأعمال والبيع والشراء كانت كالأسواق وزال تعظيمها ودخلها الغش والكذب ودخول اليهودي والنصراني وابتلت ودخلها الكلام والقر والسقط وقول الهجو، وما يذم الجلوس في الأسواق لأجله وذلك يبطل الفرق بينها وبين الأسواق لقوله ﷺ: «خير البقاع المساجد وشرها الأسواق»(١٠)، وأما تنزيهها

⁽١) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٧٠٩)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٥٠).

⁽۲) أخرجه البخارى في التقصير (۲/ ۲۰۹) ع (۱۰۸۸) ، ومسلم في الحج (۲/ ۹۷۰) ع (۱۳۳۸/٤۱٤).

⁽٣) ذكره ابن عبد البر. انظر الكافي (٢/ ١١٤٢).

⁽٤) أخرجه مسلم في السلباس (٣/ ١٦٧٢) ح (٢١١٣/١٠٣) ، وأبو داود في الجهاد (٣/ ٢٥) ح (٢٥٥٥) ، والترمذي في الجهاد (٢/ ٢٥٢) ح (١٧٠٣) ، وأحمد في المسند (٢/ ٣٥٢) ح (٧٥٨٣) .

⁽٥) ما أثبتناه من (ب) وهو أولى وفي باقى النسخ (قتل القمل).

⁽٦) أخرجه الحاكم في المستدرك (٨/٢) وذكره الحافظ الهيثمي وعزاه إلى الطبراني في الكبير وقال:=

عن الأقذار والأوساخ فلقوله على «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم» (١) وعلة ذلك ما لا يؤمن أن تكون منهم من البول والأقذار، ولأنه إذا منع فيها من أعمال الصنائع والمعايش كان ما ذكرناه أولى.

فصل

يجوز خصاء الغنم بخلاف الخيل والإبل^(۱) ، لما روى أنه عن خصاء الجمل^(۳) ، وروى أنه عن خصاء الجمل^(۳) ، وروى أنه ضحى بكبشين أملحين موجئين أنه ولم ينكر ذلك ولأن الغنم تراد للأكل فليس فى خصائها ما يمنع ذلك بل فيه صلاح للحومها وترطيب لها والخيل تراد للركوب والجهاد (٥) وذلك ينقص قوتها ويقل نسلها فلذلك كره.

فصل

وتكره السمة (٢) في الوجوه ولا تكره في غيره (٧)، لأنه ﷺ نهى عن السمة في الوجه وأرخص فيها في الأذن (٨) وروى أنه مر به ﷺ حمار قد كوى وجهه فعاب ذلك (٩)، ويجوز في غيره لأن بالناس حاجة إلى علامات يعرفون بها بهائمهم فجاز في الموضع الذي لا يعود بالضرر.

⁼ فيه عطاء بن السائب وهو ثقـة ولكنه اختلط في آخر عمره ويقية رجاله مـوثقون. انظر مجمع الزوائد (٩/٢).

⁽۱) أخرجه ابن ماجه في المساجد (۲(۲۲۷) ح (۷۵۰).

⁽٢) الإبل: سقطت من (ب).

⁽٣) أخرجه أحسمد في المسئد (٣٤/٢) ح (٤٧٦٨)، وذكره الحافظ الهسيثمي وقال: فيسه عبد الله بن نافع وهو ضعيف. انظر مجمع الزوائد (٢٦٨/٥).

⁽٤) تقدم تخریجه،

⁽٥) والجهاد: سقطت من (١).

⁽٦) قال الشيخ الأبي: الوسم: أي العلامة بالنار في الوجه. انظر الثمر الداني (ص ٧١٤).

⁽٧) انظر الثمر الداني (ص ٧١٤)، انظر حاشية العدوي (٢/٤٥٧).

⁽۸) أخرجه مسلم في اللباس (۳/ ١٦٧٣) ح (٢١١٦/١٠٦)، وأبو داود في الجهاد (٣/ ٢٧) ح (١٤٤٧)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٩٦) ح (١٤٤٧٢).

⁽٩) تقدم تخريجه.

من رأى فى منامه بعض ما يكره تفل عن يساره ثلاثًا وتعوذ بالله من شر ما رآه(۱)، لقوله ﷺ: «الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا رأى أحدكم شيئًا يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات إذا استيقظ وليتعوذ بالله من شرها ، فإنها لن تضره إن شاء الله (۲).

ويجب أن يفسرها من له علم بها لأنها أصلاً لا يؤمنن عليها إذا فسرها من لا يعلم أن يكذب أو يخمن لعموم قوله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [الإسراء: ٣٦].

فصل

السبق (۲) جائز بالخيل والإبل وبالسهام وبالرمى (١) والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ﴾ [الانفال: ٢٠]، وقال على: «آلا أن القوة الرمى» (٥)، [وقال على «لا سبق إلا في نصل أو حافر» (١)] (١) وروى أنه على سابق بين

⁽١) ذكره الشيخ الأبي. انظر الثمر الداتي (ص ٧١٥)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٥٩).

⁽٢) أخرجه البخارى في الطب (١٠/٢١٩) ح (٥٧٤٧)، ومسلم في الرؤيا (٤/١٧٧١) ح (٢٢٦١).

⁽٣) قـال الفيرور آبادى: السبق محركة: الخَطَرُ يُوضع بين أهل السباق. انظر القاموس المحيط (٣/ ٢٤٣).

وقال الشيخ أحمد الدردير: هي المال يوضع بين أهل السباق. انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٠٨/٢).

 ⁽٤) ذكره الشيخ الآبي. انظر الثمر الداني (ص ٧١٧)، انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٦٢)، انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ٨٠٨).

⁽٥) أخرجه مسلم في الإمارة (٣/ ١٥٢٢) ح (١٩١٧/١٦٧)، وأبو داود في الجهاد (٣/ ١٣) ح (٢٥١٤)، وأبن ماجه في الجهاد (٢/ ٩٤٠) ح (٢٨١٣)، وأحمد في المسند (٤/ ١٩٤٤) ح (١٧٤٤٢).

⁽۲) أخرجه أبو داود في الجهاد (۲۹/۳) ح (۲۰۷٤)، والسترمذي في الجهاد (٤/ ٢٠٥) ح (۱۷۰۰) هذا حديث حسن، والنسائي في الخيل (١٨٨٦) باب (السبق)، وابن ماجه في الجسهاد (۲/ ۹۲۰) في (۲۸۷۸)، وأحمد في المسند (۲/ ۳٤۳) ح (۲۰ ۷۰۰).

⁽٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

الخيل التي أضمرت(١)، وسابق بناقته القصواء(٢).

فصل

السباق بالبخال والحمير لا يجوز، خلافًا لأحد وجهى أصحاب الشافعى (٣)، لأن الغرض بالسباق قتل العدو ولا يتأتى ذلك فى البغال والحمير لأنها لا تصلح للكر والفر وإنما تصلح له الخيل وحدها ألا ترى أنه لا يسهم لهما.

فصل

يجور أن يخرج الرجل سبقًا فإن سبقه غيره أخذه وإن سبق هو كان الذى أخرجه لمن يله، ولا يرجع السبق إلى مخرجه (٤)، وإن جعلا محللاً يأخذ السبق جاز إذا أمنا أن يسبقه، والأصل فيه قوله على : «من أدخل فرسًا بين فرسين وقد أمن أن يسبقهما فهو قمار فإن لم يأمن فليس بقمار»(٥)، ولأنه إذا أمن أن يؤخذ سبقه ورجاء أن يؤخذ سبق غيره حصل المعنى المقصود منه فجاز، وإنما منعنا رجوع السبق إلى مخرجه اعتبارًا بالولى لأنه لا يكون في إخراج السبق فائدة، قال محمد بن عبد الحكم: هذا أحد قوليه وعلى الوجه الآخر يجوز وهو النظر.

⁽۱) أخرجه البخارى في الجهاد (٢/٦٨) ح (٢٨٦٨)، ومسلم في الإمارة (٣/ ١٤٩١) ح (٩٥/ ١٨٧٠).

⁽۲) أخرجه البخارى في الجهاد (٦/ ٨٦) ح (٢٨٧١)، ومسلم في الجهاد (٣/ ١٤٣٢) ح (١٢/ ٢٣١)).

⁽٣) قال الشيخ الشيرازي: وهو أحد قولي الشافعي. انظر المهذب (١٣/١).

⁽٤) ذكره الشيخ العدوى. انظر حاشية العدوى (٢/ ٤٦٣)، انظر حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٢/ ٢٠٩ / ٢١٠).

⁽٥) أخرجه أبو داود في الجهاد (٣/ ٣٠) ح (٢٥٧٩)، وابن ماجه في الجهاد (٢/ ٩٦٠) ح (٢٨٧٦).

باب فى فضل المدينة والصلاة بها وفضل مالك - رحمه الله ـ وترجيح مذهبه

المدينة عند أصحابنا أفضل البقاع كلها، خلاقًا لأبى حنيفة والشافعى وغيرهما من تفضيل مكة عليها(۱) ملا روت عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج أن النبى على قال: «المدينة خير من مكة (۱) هذا نص، ولقوله: «إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك وإنى عبدك ونبيك وإنه دعا لمكة، وأنا أدعو للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه (۱۱) وهذا صريح في أنها أفضل لأن تضعيف الدعاء لها إنما هو لفضلها على ما قصر عنها، وقوله على: «لا يحسبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة (١٠) وتخصيصه ذلك يدل على أنه لا زيادة على فضيلتها، وقوله: «لا يخرج أحد عن المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيراً منه (۱۰) وقوله على الأعرابي الذي بايعه ثم عن المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيراً منه (۱۰) وقوله على وقوله اللهم أخرجونى من أحب البقاع إلى فأسكنى أحب البقاع إليك (۱) وهذه ظواهر أقوى من النصوص وقوله: «أمرت بقرية تأكل القرى يقال لها يثرب وهي المدينة تنفي الناس

⁽۱) قال الإمام النووى: هذا قــول أهل مكة وأهل الكوفة وابن وهب وابن حبيب المالكيان وهو قول الشافعي، انظر شرح مسلم للنووى (١٦٤/٩).

⁽۲) ذكره الحافظ الهيشمى وعزاه إلى الطبراني وفيه محمد بن عبد الرحمن بن داود وهو مجمع على ضعفه. انظر مجمع الزوائد (۳/ ۳۰۱ ـ ۳۰۲).

⁽۳) أخرجه مسلم فى الحج (۲/ ۱۰۰۰) ح (۱۳۷۳/٤۷۳)، ومالك فى الموطأ فى الجامع (۲/ ۸۸۵) ح (۲).

⁽٤) آخرجه مسلم فی الحج (۲/ ۱۰۰۶) ح (۱۳۷۷/٤۸۱)، ومالك فی الموطأ فی الجامع (۲/ ۸۸۵ _ ۸۸۵) ح (۳).

⁽٥) آخرجه مالك في الجامع (٢/ ٨٨٧) ح (٦).

⁽٦) أخرجــه البخـــارى فى فضائل المدينة (٤/٤ ١٠) ح (١٨٧١)، ومــــلم فى الحج (٢/٦٠٦) ح (١٣٨٢/٤٨٨).

⁽٧) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣).

كما تنفى الكير خبث الحديد» (١) وقوله على: «تأكل القرى» (٢) إلا رجوع فضلها عليها وزيادتها على غيرها، وقوله: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جمرها» (١) وتخصيصه إياها بذلك يدل على فضلها على جميع البقاع التى لا يوجد هذا المعنى فيها لقوله على: «ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة» (٤)، وقد علم أنه خصص ذلك الموضع منها لفضله على بقيتها فكان بأن يدل على فضلها على ما سواها أولى، وقوله على (على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال» (٥) وهذا بين عن فضلها على البقاع التى لم تحرس من ذلك، وقوله: «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد» (١) ، ولا يجوز أن يسأل ربه أن يحبب إليه الأدنى على الأعلى، وما روى من إنكار عمر رضى الله عنه على عبد الله بن عياش المخزومي في قوله: مكة خير من المدينة فقال هي حرم الله وأمنه فقال عمر: لا أقول في حرم الله ولا في أمنه شيئًا (٧).

ولا أحد أنكر عليه هذا الإنكار، ولأن رسول الله ﷺ مخلوق منها وهو خير البشر فتربتها أفضل الترب، ولأن فضل الهـجرة يوجب أن يكون المقام بها طاعة وقربة والمقام بغيرها ذنبًا ومعصية وذلك دال على فضلها على سائر البقاع.

(١) تقدم تخريجه.

⁽۲) أخرجـه البخــارى فى فضائل المدينة (٤/ ١٠٤) ح (١٨٧١)، ومــــلم فى الحج (٢/ ٢٠٠٦) ح (١٣٨٢/٤٨٨).

⁽٣) أخرجـه البخارى في فـضائل المدينة (٤/ ١١١) ح (١٨٧٦)، ومـسلم في الإيمان (١/ ١٣١) ح (١٤٧/٢٣٣).

⁽٤) أصله عند البخارى ومسلم بلفظ: «ما بين بيتى ومنبرى روضة من رياض الجنة». أخرجه البخارى في فيضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٣/ ٨٤) ح (١١٩٥)، ومسلم في الحج (٢/ ١١٩٠) ح (١٠٠٠) - (١٣٩٠).

⁽٥) اخرجـه البخــارى فى فضائل المدينة (٤/١١٣) ح (١٨٧٩)، ومــسلم فى الحبج (٢/١٠٠٥) ح (١٣٧٩/٤٨٥).

⁽٦) أخرجـه البخارى في مناقب الأنصــار (٣٠٨/٧) ح (٣٩٢٦)، ومسلم في الحج (٢/٣٠٢) ح (١٣٧٦/٤٨٠).

⁽٧) أخرجه مالك في الموطأ في الجامع (٢/ ٨٩٤) ح (٢١).

الصلاة فى كل المساجد مستساوية الفضيلة إلا فى المساجد الشلاثة المسجد الحرام ومستجد النبى ومستجد إيليا، والأصل فيه قوله على «لا تشد المطى إلا إلى ثلاثة فذكرها»(۱) وقوله على «صلاة فى مسجدى هذا أفضل من الف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»(۱).

فصل

فإذا ثبت هذا فالصلاة في مسجده أفضل من الصلاة في المسجد الحرام في الجملة، فأما تحديد ما يفضل به عليه فلم يسرد خبر ولا يوجبه نظر، وقد قيل إنه بدون الألف وأظن قد قيل غيره، وإنما قلنا ذلك في الجملة لأنه إذا ثبت بما ذكرناه فضيلة المدينة على مكة كانت الصلاة في مسجدها أفضل لا محالة ويكون استثناء المسجد الحرام من تفضيل الصلاة في مسجد الرسول على على سائر المساجد وهو مقدار الفضيلة لا في أصلها فكأنه قال على الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فهو أفضل منه بدون ألف كفيضل مكة على غيرها، فكانت لها بذلك مزية على سائر المساجد كما كان للمدينة مزية على مكة وذلك المقدار لا يعلم إلا بترقيف فلذلك وقفنا في تقديره.

فصل

إجماع أهل المدينة نقـلاً حجة تحرم مخالفـته ومن طريق الاجتهاد مـختلف في كونه حجـة، والصحيح عندنا أنه يـرجح به على غيره ولا يحـرم الذهاب إلى خلافه، فـأما إجماعهم من طريق النقل أو ما في مـعناه: فإنه ينقسم إلى نقل قـول ونقل فعل ونقل إقرار ونقل ترك وعـليه بنى أصحـابنا الكلام في كثير من مسائلهم واحتـجوا به على مخالفهم وتركوا له أخبار الآحـاد والمقاييس وهو مثل نقل الأذان والإقامة وتقديم الأذان للفجـر قبل وقـتهـا والصاع والمد وترك أخذ الـزكاة من الخضـروات وإثبات الأحـباس

⁽۱) أخرجـه البخاري في فضل الصـلاة في مسجـد مكة والمدينة (۳/ ۷۲) ح (۱۱۸۹)، ومسلم في الحج (۱/ ۱۶/۲) ح (۱۳۹۷/۰۱۱).

⁽۲) آخرجــه البخارى فى فضل الصــلاة فى مسجــد مكة والمدينة (۳/ ۷۲) ح (۱۱۹۰)، ومسلم فى الحبح (۱۲۰ ۱۲) ح (۱۳۹۵/۵۰۹).

والوقوف وغير ذلك ودليلنا على كونه حجة: اتصال نقله على الشرط المراعي في التواتر من تساوى أطرافه وامتناع الكذب والتواطء والتواصل والتشاعر على ناقليه وهذه صفة ما يحج نقله (١)، ولا معتبر (٢) لقولهم إنه لم يثبت هذه الصفة لنقلهم لأن الذين نقلوا ذلك هم الذين نقلوا موضع قبره ومنسره ﷺ وهم أهل المدينة قرنًا بعد قرن وخلفًا عن سلف ولدًا عن والد وآخر عن أول، وكذلك قــال مالك رحمه الله لما احتــاج لإثبات الوقوف فقال: هذه صدقات رسـول الله ﷺ وأحباسه مشهورة عندنا بالمدينة معـروفة، ولمسائلها رجع أبو يوسف إلى القول بأن مقدار الصاع ما يقوله أصحابنا وترك مذهب أبى حنيفة لما رأى (٣) من تواتر النقل وتناصره من الخلف عن السلف، وإذا ثبت ذلك صبح ما قلنا، ومن ذهب إلى أن إجماعهم (٤) من طريق الاستنباط والاجتهاد حجة احتج بأن لأهلها من المزية بمشاهدة خطاب رسول الله ﷺ وسماع كلامــه والمعرفة بأسباب خطابه وألفاظه ومخمارج أقواله مما ليس لغيموهم عمن نأى وبَعُدَ عنه، وقد ثبت أن من حملت له هذه المزية كان أعرف بطرق الاستنباط ووجوه الاجتهاد والاستخراج فكانوا حجة بما يجتهدون فيه، ولأن السنن والأحكام منها ابـتدأت وعنها انتـشرت إلى غـيرها من الآفــاق: فإذا وجدناهم مجمعين على ما لم يتبين نقله ولا اشتهر أنه توقيف حملوا فيه على أنهم عرفوا منه ما لم يعرف غيرهم لأنه لـيس إلا ذلك ، والقول بأنهم غيروا أو مـا عرفوا [.....](٥) ما علموه وذلك ممتنع مع عدالتهم ونزاهتم ووجه القول بــأنه ليس بحجة وهو الذي كان يقـول شيخنـا أبو بكر [الأبهري](١) وكافـة البغداديين من أصـحابنا إلا اليسير منهم [لأنهم بشر يخطىء ويصيب والعصمة](٧) تثبت لجميع الأمة دون بعضها فلا يؤمن معهم، وقد وقع الخطأ في بعض ما اجتهدوا فيه وهذا زيادة منهم على [. . . .] (٨) التبديل والتغيير.

⁽١) ثبت في (ب) فعله.

⁽٢) ثبت في (١) معتد.

⁽٣) لما رأى: سقطت من (١).

⁽٤) ثبت في (ب) ابتاعهم.

⁽٥) طمس في (١)، (ب).

⁽٦) طمس في (١، ب) ولعل الصحيح ما اثبتناه.

⁽٧) طمس في (أ، ب) ولعل الصحيح ما اثبتناه.

⁽٨) طبس في (١، ب).

إذا ثبت أنه ليس بحجة ولا تحرم مخالفته وهو أولى من اجتهاد غيرهم إذا اقترن بأحد الخبرين المعارضين رجح به على ما عرى عنه، ودليلنا أن الترجيح مطلوب به قوة [بحيث يكون القول الذي]() يقارنه أقرب إلى الحق وأولى بالصواب، وذلك لأن لأهل المدينة بما ذكرناه من مزية المعاينة والرجحان بالمشاهدة والمعرفة بمخارج الكلام [وسبب]() الأحكام ما ليس لغيرهم من راجع إلى نقل فكان اجتهادهم أولى لأن سببه الذي بنى عليه أقوى، ولقوله على: "إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»() وذلك يفيد أن اجتهادهم إلى الصواب أقرب وعن الخطأ أبعد، وبذلك احتج من رجح اجتهاد عمر رضى الله عنه على اجتهاد غيره قوله على "إن الحق ينطق على لسان عمر وقلبه»(أ)، ولأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتوقفون عن الفتيا في الحادثة إذا نزلت بهم وهم غائبون عن المدينة ويؤخرون ذلك إلى وقت عودهم إلىها وروى عن ابن مسعود وابن عمر وأشار به عبد الرحمن على عمر()، وذلك لأن اعتقادهم أن الاجتهاد بها أقوى، وأن النفوس بها أشرح والصدور بها أرحب وأفصح والتبين والتبصر بها أبهج وأوضح، وقد صرح بذلك عبد الرحمن بن عوف في قوله لعمر بن الخطاب: أمهل يا أمير المؤمنين لتقدم دار الهجرة وبها الصحابة، وهذا واضح فيما قلناه بحمد الله.

فصل

إذا روى خبر من أخبار الآحاد في مقابلة عملهم المتصل وجب إطراحه والمصير إلو عملهم لأن هذا العمل طريقه طريق النقل المتواتر فكان إذن أولى من أخبار الآحاد^(۱). وذلك مثل ما ذكرناه في نقل الأذان، ووجوب المعاقلة بين الرجل والمرأة، وتقديم الأذان على الفجر وما في معناه، وحمل ذلك على [غلط]^(۷) راويه أو نسخه أو غير ذلك مما

⁽١) طمس في (ب) ولعل الصحيح ما أثبتناه.

⁽٢) طمس في (١، ب) ولعل الصحيح ما أثبتناه.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) اخرجه الترمذي في المناقب (٥/٦١٧) ح (٣٦٨٢) وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) ثبت في (١) الأخبار.

⁽٧) طمس في (أ، ب) ولعل الصواب ما أثبتناه.

يجب إطراحه لأجله، وليس هذا من القول بأنا لا نقبل الخبر حتى يصحبه العمل فى شىء لأنه لو ورد خبر فى حادثة (١) لا نقل لأهل المدينة فيه لقبلناه وإن كنا نطرحه إذا عاد برفع النص، وهذا مذهب السلف وأكابر التابعين مثل سعيد بن المسيب إذ أنكر على ربيعة معارضته إياه فى المعاقلة وأبى الزناد (٢) وأبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهم، وقد ذكرناه فى المواضع وقد استوفيناه فيها.

فصل

إذا اختلف العلماء وتناوعوا في حكم ما: فالواجب الرجوع إلى النظر والاجتهاد في طلب الحكم من الأدلة التي هي مظانه (٢) ومواضع طلبه وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعمل (٤) واعتقاد ما يـودى صحيح النظر في ذلك إليه ويقف (٥) المجتهد عليه ولا يفتقدون الحق في أقاويل المختلفين في قول فلان دون قـول غيره، ولا في مذهب دون ما سواه من [المذاهب] (١) إلا أن يكون الدليل قد قـام عنده على صحته وعين له الحق به، فإن قيل أتراكم تعـتقدون مذهب مالك بن أنس رحمه الله وتختارونه (٧) دون غيره من مـذاهب المخالفين وتخبرون عن صـوابه وتأمرون المبتدئ بدرسه فـخبرونا عن موجب ذلك عندكم أهو تقليدكم له وإنكم صرتم إليه لأنه قاله أو لأن الدليل عندكم قـام عليه، قـيل له: قد فـرغنا من الجـواب عن هذه المطالبة في العقـد الذي عقـدناه وجملته: أنّا لـم نصر إلى قوله إلا وقد علمنا صـحته وعرفنا صحة الأصول التي بني عليها واعتمد في اجتهاده على الرجـوع إليها فلما عرفنا ذلك من مذهبه عقدناه وحكمنا عليها واعتمد في اجتهاده على الرجـوع إليها فلما عرفنا ذلك من مذهبه عقدناه وحكمنا عليها بصوابه، إن قيل: فهذا حـجتكم فيما تعتقدونه في نفوسكم فـما حجتكم في إرشادكم على المبتدئ الذي لم يعرف من حاله ما عرفتم منه (٨) وتعويلكم به عليه وترجيحكم له على الجملة على غيره، قيل له: فأما إرشادنا المبتدئ إليه وأمرنا إياه بدرسه واعتقاده فلأنه في الجملة على غيره، قيل له: فأما إرشادنا المبتدئ إليه وأمرنا إياه بدرسه واعتقاده فلأنه

⁽١) في حادثة: سقطت من (١).

⁽٢) ثبت في (أ) أبي الزياد.

⁽٣) ثبت في (ب) مكانه.

⁽٤) ثبت في (ب) والعبرة.

⁽٥) ثبت في (١) وينفذ.

⁽٦) طمس في (أ،ب) ولعل الصواب مِا أثبتناه.

⁽٧) ثبت في (ب) وتنتحلونه.

⁽٨) ثبت في (ب) إليه.

استرشدنا إلى الصواب الذى يجب أن يعتقد وقد عرفنا أن ذلك هو الصواب فلذلك أرشدناه إليه، وأما ترجيحنا إياه على غيره من المذاهب فلقوله على: هيوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدوا من عالم أعلم من بالمدينة (۱۱) فالدلالة فى هذا من موضعين: إحداهما إخباره بأن من ينطبق عليه هذا الاسم أعلم أهل وقته ولم نجد هذا [فى غيره](۱۲) ولا موصوفًا به سواه، حتى إذا قيل هذا قول عالم المدينة وإمام دار الهجرة عقل من ذلك أنه المراد به فاكتفى به عن أن يقال: إنه مالك بن أنس [ولم يؤد](۱۳) سمعه إلى استفهام عليه، ولا يعرض له توقف فيه للعرف الذى فى الغالب قصره عليه وانتفاء الشركة عنه فيه كما إذا قيل هذا قول الشافعى أنه أراد بذلك قول محمد بن إدريس دون غيره [.....](۱).

* * *

[انتهى كتاب المعونة على مذهب عالم المدينة وصلى الله على سيدنا محمد]

* * *

⁽۱) أخرجه الترمذي في السعلم (۷/۵) ح (۲۲۸۰) وقال: حديث حسن، وأحمد في المسند (۲/۰۰) ح (۲۸۱۰)، والحاكم في المستدرك (۲/۰۰)، والحبيه في الكبرى (۲/۷۱) ح (۱۸۱۰)، والحاكم في المستدرك (۲/۱۸).

⁽٢) طمس في (أ)، (ب) ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٣) طمس في (١، ب) ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٤) طمس في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر.